

كَنْزُ الدَّقَائِقِ

للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ر.ه
٧١٠ هـ

مع الحاشية

للشيخ محمد أحسن الضديقي الدانوتوي ر.ه
١٣٩٢ هـ

ملتقط من الشروح والحواشي المعتمدة الفقهية

المجلد الأول

كتاب الطهارة - الصلاة - الزكاة - الصوم - الحج - النكاح - الرضاخ - الطلاق

طبعة مبرية مطبعة دارية

مكتبة النشر كراتشي - باكستان

كُنُزُ الدِّينِ قَانُونٌ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

المتوفى ٧١٠ هـ

مع الحاشية

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَحْسَنَ الصَّدِيقِي النَّانُوتَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

المتوفى ١٣١٢ هـ

ملقطاً من الشروح والخواشي المعتمدة الفقهية

المجلد الأول

كتاب الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج، النكاح، الرضاع، الطلاق

طبعة جديدة صحيحة ملونة



اسم الكتاب : **کَنْزُ الْبَقَائِقِ** (المجلد الأول)

عدد الصفحات : ۵۴۰

السعر : ۵ مجموع ثلاث مجلدات =/ 500 روبية

الطبعة الأولى : ۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء

اسم الناشر : **مکتبۃ البشری**

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنکلو زجلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-7740738

الفاکس : +92-21-4023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : **مکتبۃ البشری، کراچی۔ پاکستان** +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور۔ پاکستان +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور 042-7124656- 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور 091-2567539

وایضاً يوجد عند جميع المكتبات الشهيرة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن علم الفقه شأنه جليل ومكانته عالية عظيمة، فهو مع الإخلاص مفتاح سعادة الآخرة والدنيا، فلولا لما صحت العبادات ولا تمت المعاملات والتجارات، ولا تقرب العباد والزهاد أو تعامل التجار والزهاد والبيعة والصُّنَاع؛ ولغاية أهميته وعظم فضله اعتنى به العلماء أيما اعتناء، وبذلوا في تدوينه ثم في تهذيبه وتذييله أيما جهود حتى قدموه لنا سهلاً مبسطاً مهذباً مرتباً، فلا يظنن ظان أن الأمر يسير .

ومن الجهود التي بذلت لتهذيب الفقه وتسهيل ضبطه تأليف المتون التي هي بمثابة لباب اللباب؛ ولذا صنف فقهاء المذاهب الأربعة متونا، بذلوا في تهذيب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك المتون أساس مذهبهم ومرجع ومعتمد الدارسين والمؤلفين؛ يوجازتها وسهولة ضبطها. ولسادتنا الحنفية سابقة في تأليف مثل هذه المتون منذ عهد الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمته الله، وأصبحت قد كثر شراحها ودارسوها. ومن المتون المعتمدة عند الحنفية التي ذكرها عمدة المتأخرين العلامة ابن عابدين **"كنز الدقائق"** للعلامة الإمام الفقيه حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى ٧١٠هـ، فكم من شارح له ومحش! وهو من أهم الكتب الدراسية عندهم، لاسيما في شبه القارة الهندية، وما زالت يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، وترى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطباعة الحجرية القديمة .

وإننا - مكتبة البشرى - قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن. وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوة طباعة "كنز الدقائق" وإخراجه في ثوبه الجديد وطابعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تنضيدته وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشرى

كراتشي باكستان

١٢ صفر المظفر ١٤٣١ هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن كتاب "كنز الدقائق" أحد المتون الأربعة الرائجة؛ ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فالتزمنا في هذه الطبعة بالخطوات التالية:

أولاً من ناحية التصحيح والكتابة:

- أثرنا تعليقات سماحة الشيخ محمد أحسن الصديقي النانوتوي والأستاذ حبيب الرحمن الديوبندي رحمهما الله شرحاً لمن الكتاب.
- وراعينا قواعد الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم، مع توزيع العبارات في الفقرات.
- وزدنا عناوين المباحث الفقهية في رأس كل صفحة، مع تحلية سائر العناوين والنصوص القرآنية وأقوال النبي ﷺ خاصة باللون الأحمر.
- وبذلنا جهدنا ثم وثم في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- وأشرنا إلى النصوص التي علق عليها الشيخ في هامش كتابه بـ "أسود ثقيل".

ثانياً من ناحية التحقيق والتدقيق:

- جعلنا وظيفتنا أن نشكل ما يلتبس أو يستشكل على إخواننا الطلبة.
- وما وجدنا من هذه الإشارات مخالفاً للأصول صححناه بعد المراجعة والتحقيق.
- ووضعنا ترتيباً أنيقاً بديعاً في العلامات التي أبدع فيها المصنف إيماءً إلى اختلاف المذاهب، حيث أحرنا "ط" عن سائر الرموز؛ لأنها تدل على إطلاق الروايات، فكانت بمعزل عن الدلالة على الاختلاف.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بالقوسين المربعين هكذا: []
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واقتصرنا بكتابته في الهامش فقط.
- وقمنا بتخريج حاشية الشيخ النانوتوي رحمهما الله، وجعلنا في هذا التخريج "رمز الحقائق" للإمام محمود بن أحمد العيني رحمهما الله مصدراً أساسياً، فحيثما تقارب لفظ المحشي رحمهما الله عبارة "رمز الحقائق" أحلنا عليه، وأبقينا إحالات المحشي كما هي.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، خاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نسأله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً بفضل العظيم، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظنا أهلينا وذرياتنا وإخواننا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، وأن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا، ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد

بسم الله: افتتح المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب، وعملاً بقوله **عَلَيْهِ**: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أثير". والاسم: مشتق من "السمو" وهو العلو، فأصله: سمو، بكسر الفاء أو ضمها وسكون العين، لا مع فتح الفاء، وإلا لجمع على "فُعول" كفَلَس وفُلوس، ولم يسمع، وأجاز قوم فتح الفاء مع فتح العين، حذف لامة وعوّض عنها ألف الوصل، وقال الكوفيون: مشتق من "الوسم والسمة": العلامة، والأول هو الصحيح؛ لأنه يجمع على "أسماء"، ويصغر على "سمي"، ولو كان من "الوسم" لكان جمعه: "أوساما"، وتصغيره: "وسيمًا".

والله: هو المستحق للعبادة، وهو علم غير مشتق، وحكي هذا القول عن جماعة، منهم الأئمة: الشافعي ومحمد بن الحسن وإمام الحرمين وغيرهم، وقيل: هو مشتق من "أله" بكسر اللام أو بفتحها، وهو مشترك في العبادة والسكون والتحيز والفرع؛ لأن خلقه يعبدونه، ويسكنون إليه، ويتحيزون فيه، ويفزعون إليه، فأصل هذا اللفظ الشريف حينئذ "إله" كإمام، فإنه بمعنى مألوه أي معبود، أو بمعنى مألوه فيه أي متحيز فيه، أدخلت عليه الألف واللام للتعريف، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً مع الحركة، ثم أسكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية تسهلاً، وعلى كلا التقديرين - أي الاشتقاق وعدمه - هو علم للذات الواجب الوجود الجامع لجميع صفات الكمال.

"والرحمن" و"الرحيم": صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة، و"الرحمن" أبلغ من "الرحيم"، وهو خاص به سبحانه وتعالى؛ لأنه صفة لمن وسعت رحمته كل شيء، ومن لم يكن كذلك لا يسمى رحماناً؛ ولهذا لا يثنى ولا يجمع، وأما "الرحيم" فإنه يطلق على غير الله أيضاً.

والجار والمحرور متعلقان بمحذوف، تقديره عند البصريين: ابتدائي كائن بـ "بسم الله"، فحينئذ "بسم الله" في موضع الرفع، وعند الكوفيين: ابتدأت بسم الله، فهو في موضع النصب، وعند الزنجشري تقديره: بسم الله أقرأ، وروي عن ابن مسعود **عليه السلام** أنه قال: من أراد أن ينحيه الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" يجعل الله له بكل حرف منها حجة من كل واحد منهم، وجاء في فضلها روايات أخر. (فتح ملخصاً)

الحمد: هو في اللغة: الوصف بالجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل يعني المزية القاصرة والخصيلة الذاتية كالعلم والشجاعة، أو تعلق بالفواضل أي المزية المتعدية المتعلقة بالغير في تحققه، وأما "الحمد" عرفاً: ففعل يقصد به تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره. ثم اعلم أن الحمد العربي يتوقف تحققه على خمسة أمور: الأول: المحمود به، وهو صفة يظهر اتصاف شيء بها على وجه مخصوص، ويجب أن تكون صفة كمال يدرك حسنهما بالعقل السليم، والثاني: المحمود عليه، وهو ما كان وصف الجميل بمقابلته، يعني الباعث على الوصف، والمحمود به والمحمود عليه قد يكونان متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار، كما لو وصفت إنساناً بالشجاعة، =

لله الذي أعز العلم في الأعصار، وأعلى حزبه والأنصار،

= فذلك الوصف باعتبار صدوره منك محمود به، ومن حيث قيامه بمن قام به محمود عليه، وقد يتغايران تغايراً حقيقياً، كما إذا حمدته وأثنت عليه بالفضل؛ لإحسانه إليك، والثالث: الحامد، والرابع: المحمود، وهما ظاهران غيَّان عن البيان، والخامس: ذكر معنى يدل على اتصاف المحمود بذلك المعنى، وهو ههنا: إسناده إعزاز العلم وإعلاء حزبه إلى الضمير الراجع إلى الله سبحانه وتعالى.

و"اللام" فيه للجنس أو للاستغراق أو للعهد الخارجي أو الذهني، و"الحمد" إما المصدر المعلوم أو المجهول أو القدر المشترك بينهما، فالحاصل من ضرب الأربعة في الثلاثة اثنا عشر احتمالاً، ولم يذهب أحد إلى كون اللام للعهد الخارجي؛ إذ كون الفرد المعين للحمد في الخارج مختصاً بالله تعالى يوهم أن غير ذلك الفرد ليس مختصاً به، ويجوز أن تكون للعهد الذهني، أي الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبيأؤه، واختار ملا مسكين اللام للجنس؛ لأن أصل لام التعريف على المصادر أن تكون للجنس، وذهب الجمهور إلى أنها للاستغراق، ورجح في حاشية المطول الجنس على الاستغراق؛ لأن الجنس لا يحتاج إلى معونة المقام بخلاف الاستغراق، فإن الحمل عليه محتاج إلى أن يستعان فيه من المقام؛ ولأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الأفراد، فلا حاجة إلى الحمل على الاستغراق المحتاج إلى القرينة الحالية، وعلى كل فالعبارة دالة على اختصاصه تعالى بجميع المحامد، أما على الاستغراق فبالمطابقة، وأما على الجنس فبالالتزام. (فتح وغيره ملخصاً)

لله: اللام فيه للاختصاص أو للملك، فالمعنى على التقدير الأول: أن جنس الحمد مختص بالله المستجمع لجميع الصفات، المستحق لجميع المحامد، وعلى الثاني: أن جنس الحمد ملك لله تعالى؛ لأن الحمد من أفعال العباد، وهم بمنزلة المكاتبين، فكانت منافعهم مملوكة لهم ظاهراً، وهي في الحقيقة لله تعالى. (فتح)

أعز العلم: المراد بإعزاز العلم تشريفه وتعظيمه في نفس كل عامل، فقد تطابقت الآراء على شرفه في كل عصر، والمراد من العلم علم الشرائع والأحكام؛ إذ هو المناسب لهذا المقام، واللام للعهد أو للجنس المحمول على أكمل الأفراد بحسب كثرة الاحتياج إليه في دار الابتلاء، وتخصيصه بالذكر براعة استهلال. (فتح)

الأعصار: جمع العصر، وهو الدهر. واعترض عليه بأن جمع "فعل" - بفتح الفاء وسكون العين الصحيح - على "أفعال" شاذ وقياسه "أفعل"، وأجيب بأن المصنف ارتكبه لما بينه وبين الأنصار من المناسبة. (فتح المعين)

وأعلى حزبه: الحزب في الأصل الطائفة، والمراد ههنا أصحاب العلم، والمعنى: رفع أصحابه، والغرض من الرفع رفع رتبة ومقام لا الرفع الحسي، و"الضمير" للعلم أو لله، والأول أقرب؛ لقربه. (فتح)

والأنصار: أي أنصار العلم، واللام للعهد، ولا حاجة إلى جعله بدل المضاف إليه؛ لأن إثابة اللام عن المضاف إليه لم يثبت عن متقدمي النحاة، والأنصار جمع الناصر على غير قياس، والقياس أن يجمع على نواصر كما يجمع نظائره مثل: باطن وحاجب وقارس على بواطن وحواجب وقوارس، وقال الحموي: الأولى أن يكون جمع نصير؛ لأنه إما صفة مشبهة فيقتضي الثبوت، أو صيغة مبالغة فيفيد الكثرة، بخلاف ناصر، فإنه خال عن ذلك. (فتح)

والصلاة على رسوله المختص بهذا الفضل العظيم، وعلى آله الذين فازوا منه بحظٍّ جسيم.

والصلاة: [اللام فيه للعهد، أي الصلاة التي أمرنا الله بها بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٥٦)] هذا اللفظ اسم من التصلية، ثم استعمل بمعنى الدعاء بالخير، وهو من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء، يعني طلب الرحمة من الله لنبیه، وهو لمعنى مشترك فيه، أي التبجيل والتعظيم والرحمة والاستغفار والدعاء أفراد للصلاة، لا أنه مشترك لفظي موضوع بأوضاع متعددة لمعان متغايرة، كلفظة "عين"، وحينئذ سقط ما أورد على الآية الشريفة: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦) من استعمال اللفظ المشترك في أكثر من معنى واحد؛ لأنه ليس بمشترك. (فتح)

على رسوله: "الرسول" بمعنى المرسل، واشتهر استعماله بمن له الكتاب من النبيين، وهو إنسان حر ذكر أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، فلا يكون من الجن والرقيق والإناث رسول على الصحيح. و"النبي" أعم منه، وهو إنسان حر ذكر أوحى إليه بشرع، أمر بتبليغه أو لا. (فتح)

المختص: هو اسم فاعل أو مفعول؛ لأن "اختص" يستعمل متعدياً ولازماً، فالمتعدي كما في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة: ١٠٥)، واللازم كما في قولك: اختص فلان بكذا، يعني لا يتجاوزة لغيره، والمراد أنه ﷺ متميز أو منفرد بفضل العلم. و"الباء" داخلة على المقصور، أي الفضل العظيم مقصور عليه لا يتجاوزة إلى الأنبياء ﷺ؛ لأن المراد بالعلم علم الشرائع والأحكام مع كونه غير منسوخ، وذلك مختص به دون غيره؛ لأن ما كان للأنبياء من الأحكام قد انتسخ بوفاتهم، وقد أمن ما كان للنبي ﷺ من النسخ. (فتح)

وعلى آله: أصل الآل "أهل" بدليل "أهليل"، خص استعماله في الأشراف وأولي الخطر، سواء كان شرفه في الدنيا كما لفرعون، أو في العقبى كما لنبينا ﷺ، فلا يقال: آل الحجام، كما يقال: أهله. وآل النبي ﷺ بنو هاشم، وقيل: ورثة فاطمة ﷺ خاصة، كما رواه النووي، وقيل: هم الأتقياء؛ لقوله ﷺ: "كل تقى تقى فهو من آل"، وهذا المعنى الأخير أنسب بالمقام؛ لأن المصنف لم يتعرض لذكر الأصحاب، فكان الأنسب هو التعميم. (مستخلص وغيره) **فازوا منه:** أي نالوا وظفروا من العلم. و"الظفر" هو إدراك النعمة، وهو دنيوي وأخروي، فالظفر بما يطيب به حياة الدنيا دنيوي، وبما يقوز به الرجل في دار الآخرة أخروي. ويحتمل أن يرجع الضمير في قوله: "منه"، إلى النبي ﷺ، فإنهم أخذوا العلم من أقواله وحركاته وسكناته. (مستخلص وغيره)

بحظٍّ جسيم: أي نصيب عظيم، وأراد به العلم الديني الذي بسببه فازوا في الدنيا باكتسابهم المطالب العلية والمراتب السنية، وفي الآخرة بارتفاع الدرجات وتضاعف الحسنات. [رمز الحقائق: ٧/١]

قال مولانا الحبر التحرير، محرز قصبات السبق في التقرير والتحرير، علم الهدى، علامة الورى، مالك أزمة الفتيا، مظهر كلمات الله العليا، كشّاف الحقائق، مبین الدقائق،
خلق زمانه جمع زمان بمعنى العنان جمع حقيقة وهي الماهية مظهر سلطان علماء الشرق والصين، حافظ الحق والملة والدين، وارث الأنبياء والمرسلين،

قال: هذه العبارة من هنا إلى "بدوام بقائه" في الصفحة الآتية، توجد متغايرة في النسخ، ففي النسختين المطبوعتين من قبل كما في هذه النسخة، وفي شرحي العيني والمستخلص توجد مع زيادة عدة صفات آخر مثل: "صاحب البيان والبنان، وكاشف المشكلات والمعضلات"، وغيرها الملحقة من بعض تلامذة الشيخ، وفي شرح ملا مسكين توجد هكذا: "قال العبد الضعيف الفقير إلى الله الودود أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه". (محشي)

مولانا: أي ولينا، والولي الحبيب، كما في المستخلص، وقال العيني: أي من له علينا حق ولاء نعمة العلم والإرشاد، أو حق ولاء نعمة المصنفات التي ألفها، ومن هنا إلى قوله: "لما رأيت الهمم" ملحقة من التلامذة. [رمز الحقائق: ٨/١]

الحبر: بكسر المهملة، أي العالم الذي يزين الكلام بتقريره وتحريره. **التحرير:** بكسر النون، وهو الذي له نظر دقيق في تقرير الكلام، قيل: النون فيه زائدة، فيكون من "حرّر الكلام": إذا أمعن النظر فيه ودققه، وقيل: أصله من "النحر" وهو الصدر، فكان معناه: صدر في التحرير، وكل منهما يدل على المبالغة. [رمز الحقائق: ٨/١]

محرز قصبات: اسم فاعل، من "أحرزته": إذا حفظته وضممته إليك. و"القصبات": جمع القصب وهو بالفارسية "ن"، ويركز في الأرض علامة للسبق في الرهان، والمعنى: أنه سابق في التقرير اللساني والتحرير البنائي. (محشي)

علم الهدى: "العلم" -يفتحين- الجبل، و"الهدى": الهداية، وهي ما يوصل إلى المطلوب، وقد استعير الجبل للشيخ مبالغة في توصيفه بالعلوم والهداية، وجه ذلك أن الجبل وتد للبقعة التي هو عليها، بمنعها من التمايل، كذلك المصنف بمنزلة التود، يقيم أمورهم على منهاج العدل والشرع، لا ينحرفون به منه، أو كما أن الجبل يقتدي به المسافرون عند الضلال، فكذلك هو يقتدي به في العلوم وتخصيلها عند الجهالة. [رمز الحقائق: ٨/١]

الفتيا: بالضم، جمع "فتوى"، مشتق من "الفتوة" بمعنى القطع؛ لأنه إذا كتب المفتي الحكم قطع الخصومة بين المدعي والمدعى عليه، فلذلك سمي حكمه فتوى. (محشي) **الدقائق:** جمع دقيقة، وهي ما يستتر المراد منه. (مستخلص)

الشرق إلخ: المراد من "الشرق" العجم، و"الصين" بلد في المغرب، والمراد ههنا المغرب. (مستخلص)

حافظ الحق: فيه تلميح إلى لقب المصنف، فإنه كان يلقب: حافظ الدين. (مستخلص) **الملة والدين:** هما متحدثان ذاتاً، ومختلفان اعتباراً، فإن الشريعة من حيث إنها تطاع دين، ومن حيث إنها تملئ وتكتب ملة. (عبد الحكيم)

وارث إلخ: هذا مأخوذ من قوله **عليه السلام**: "العلماء ورثة الأنبياء والمرسلين، فإن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر". (مستخلص)

أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي - متّع الله المقتبسین بدوام بقائه -:
هو كنية المصنف

لما رأيت الهمم مائلة إلى المختصرات، والطباع راغبة عن المطولات،
مقولة لقوله: قال مولانا هم المحصلين طباع المشتغلين معرضة ليعد ضبطها وعسر حفظها بطول عمره

عبد الله إلخ: في النسختين المطبوعتين سابقا: عبد الله بن محمود، منسوباً إلى جده، وفي الشروح كلها: "عبد الله بن أحمد بن محمود"، منسوباً إلى أبيه وجده، فكتبناها مطابقاً للشروح. (محشي) وقال العيني: اسم المصنف عبد الله، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول، منها كتابه "الوافي"، وشرحه "الكافي"، و"المصفي" في شرح المنظومة، و"المستصفي" في شرح النافع، و"المنار" وشرحه، و"العمدة" في الكلام وغير ذلك، تفقه على شمس الأئمة الكردي، وسمع منه "الصفناقي"، دخل بغداد سنة عشر وسبع مائة، ووفاته في العشر المذكور.

أحمد بن محمود: أبو المصنف وجده، كانا من أئمة ديار السف من تلاميذ شيخ الإسلام بن محمد بن الحسن الشيباني. **النسفي إلخ:** نسبة إلى مدينة نسف - بالنون والسين المفتوحين - مدينة كبيرة ببلاد السغد [وفي نسخة بيروت: "صغد" بالصاد] كثيرة الإبل بين جيحون وسمرقند، خرج منها جماعة من أهل العلم في كل فن. وقيل: بكسر السين، وتفتح في النسبة، كما يقال في النسبة إلى صدف (بكسر الدال): "صدفي" بفتحها. والسغد: بالسين المضمومة المهملة بعدها غين معجمة ساكنة، ناحية بسمرقند، وفي "مفتاح الكنز": نسف بلدة في تركستان، والنسفي صفة للمتقدم؛ لأن النسبة في مثل هذه المواضع تقع صفة للمتقدم؛ لأنه المقصود بذكر النسبة. وقد اختلف في وفاة المصنف، فذكر السيد الحموي في شرحه أنه توفي ليلة الجمعة في شهر ربيع الأول سنة أحد عشر وسبع مائة، وقيل: إنه توفي ببلدة "أيدج" ودفن بموضع يقال له: "الجلال"، وبين "أيدج" و"تستر" مسيرة ثلاث ليال. (فتح المعين)

لما رأيت إلخ: "لما" هنا حينية تستعمل استعمال الشرط، وجاها "أردت"، و"رأى" يجوز أن تكون بصرية فيكون "مائلة" حالا، ويجوز أن تكون علمية فيكون "مائلة" مفعوله الثاني، والهمم: جمع همة، واحدة الهم، بمعنى القصد، يقال: "هم بالشيء": أراده، والمعنى: لما رأيت الإرادات مائلة إلى المختصرات، وإسناد الميل إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب؛ إذ هي سبب الميل، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي رأيت أصحاب الهمم، وتفسير ملا مسكين "الهمة" بالأمر الداعي إلى الفلاح، لعله بحسب المقام وإلا فهي أعم؛ إذ تدعو إلى الفلاح وإلى ضده، كما في الحديث إسناد الهم إلى الحسنة وإلى السيئة. (فتح)

إلى المختصرات: [لسهل مأخذها وقرب تناولها. (ع)] الاختصار: تقليل اللفظ وتكثير المعنى، والإنجاز: أداء المقصود بأقل من عبارته المتعارفة، والإطناب: أداءه بأكثر منها، والتطويل: زيادة اللفظ على ما يؤدي به أصل المراد مع كون الزائد غير متعين، فإن تعين فهو حشو، بخلاف التأكيد مثل: أبصرته بعيني. (فتح) **والطباع:** هو مفرد، إلا أنه قال في الصحاح: إن الطبع والطبيعة بمعنى واحد وهي السحبة التي جبل عليها الإنسان، وجمعها طباع. (ملا مسكين) **راغبة:** يقال: "رغب فيه": أي أراده، و"رغب عنه": لم يرده، فيكون المعنى: أن الطباع لم ترد المطولات، وفي إسناد الإعراض إلى الطباع ما تقدم في إسناد الميل إلى الهمم من المجاز العقلي، أو أنه على حذف مضاف. (فتح)

أردت أن ألخص "الوافي" بذكر ما عمّ وقوعه وكثر وجوده؛ لتكثر فائدته وتتوفر

عائدته، فشرعت فيه بعد التماس طائفة من أعيان الأفاضل وأفاضل الأعيان الذين هم

جواب "لما رأيت"
 بكسر الهمزة وفتحها
 أي تلخيص الوافي
 جماعة
 أي خيارهم
 أي أفاضل الأخيار
 عنزلة الإنسان للعين والعين للإنسان،

أردت: من 'الإرادة'، وهي مرادف المشيئة، ولا فرق بينهما، ومنهم من تعسف بينهما فرقاً: أن 'الإرادة' ما يطلع عليها الملائكة المقربون؛ لكتب مضمونها في اللوح المحفوظ، و 'المشيئة' لا اصلاص عليها. و'الإرادة' عند استكسار صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء سمة القدرة إلى الكل. (فتح) **ألخص:** من التلخيص وهو تبيين إيراد المقصود، ويستعمل كثيراً في الاختصار؛ لأنه حذف الروائد، والاكتفاء بالمقاصد. (ملا مسكين) **الوافي:** مفعول - 'ألخص' وهو الكتاب الذي صنفه أولاً على ترتيب عجيب وتركيب غريب، يحتوي على مسائل كثيرة من كتاب 'هداية' و'مقدوري' و'اسطومة' و'الريادات' و'الواقعات' و'الحامع الصغير' و'الذكير' و'الفتاوى' وغيرها. [رمز الحقائق: ٩/١] **وجوده:** لاشتماله على غالب الوقاعات والحوادث. (عيني) **لتكثر إلخ:** 'الفائدة' اسم ما استفدته، من 'فاد به يفيد': أي ثبت، قاله مسكين، وقال العيني: كثرة الفائدة تكونه مختصراً، يلقي درسه في المدارس، ويحفظ منه في عاب الأماكن والمجالس، ويستصحب مع الصبة في الأكمام، ويبحث منه الخواص بالإفتاء منه، والعوام بالاستفتاء عنه. [رمز الحقائق: ٩/١]

وتتوفر عائدته: من 'وفر حقه': أوفاه، وأعصاه على التمام، و'العائدة' من: عاد فلان بمعرفه، وهو اسم للمنفعة العائدة، وتتوفر لإنائه على التمام والكمال أشرف من استكثر، كما أن العائدة لإنائها عن عود الانتفاع؛ لما أن العود أحمد وأشرف من الفائدة، فافتقر كل بقرينه اللاتقة، وقدم تكثر الفائدة على توفر اعائدة؛ لترقي من الأدنى إلى الأعلى. (ملا مسكين) **فشرعت:** جواب شرط محذوف، تقديره: إذا كان الأمر كذلك فشرعت. (عيني)

من أعيان الأفاضل: 'الأعيان': جمع عين، وعين الشيء خياره. و'الأفاضل': جمع أفضل، وأمثل من الفاضل، من فضل؛ إذا راد، أي من أشرفهم وأكابرهم. وأفاضل الأعيان، يعني أفاضل الخيار، فالمراد من الأول: العلماء المنتهون في العوم، ومن الثاني: العلماء الذين في صدد الزيادة. وأعيان الناس هم العلماء؛ لأنهم خيارهم وسادتهم، وأعيان العلماء هم الأفاضل الذين لا درجة فوق درجاتهم إلا درجات الأنبياء **عليه السلام**، وفيه تسميح إلى قوله **عليه السلام:** 'فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم'. [رمز الحقائق: ٩/١]

الإنسان للعين إلخ: هو بورها الذي تبصر به، فنفس الحديقة التي ركب الله فيها النور الذي يبصر به الإنسان تسمى إنساناً، والمراد من الإنسان الثاني في قوله: 'العين للإنسان' هو الحيوان الناطق، ومن العين الأول والثاني هو العين الناصرة العصور المعهود، وهذا تشبيه بغي، وجهه: أن الإنسان كما لا يتفقع في بصرات إلا بالعين، فكذلك الحق لا يتفمعون بأمور الدنيا والآخرة إلا بالعلماء، فكما أن الأعمى لا يهتدي إلى طريقه، ولا يميز بين ما ينمعه ويضره، فكذلك الخلق لا يهتدون إلى طريق الهدى والصواب، ولا يميزون بين الحلال والحرام إلا بواسطة العلماء. [رمز الحقائق: ٩/١]

مع ما بي من العوائق، وسمّيته بـ "كنز الدقائق"، وهو وإن خلا عن العويصات
 والمعضلات، فقد تحلّى بمسائل الفتاوى والواقعات،
 الشدائد تزين وتحمل

مع ما بي. في محل النصب على احوال، أي فشرعت فيه حال كوني مصاحبا للعوائق، أي المواعع والشواعل، إما من جهة اشتغاله بتصنيف آخر وإلقاء الدروس، وإما من جهة الفترات التي لا يحبو عنها البلاد والفرس التي تزيل الأمر عن العباد، والظاهر أن مراده هذا؛ لأن في رمان تصنيفه هذا الكتاب كانت الفرس عامة في البلاد، خصوصاً في بلاد ما وراء النهر من جهة الملل الذين تفرقوا في البلاد، وأفسدوا عاية الفساد. [رمر الحقائق: ١٠/١]

كنز الدقائق: سماه "كرا" باعتبار كثرة مسائله التي كرهاها السلف؛ لأن الكر اسم لما دفعه بهو آدم من الذهب والقصة، ولما جمعها ههنا سماها كراً، وسماه بـ "الدقائق" نظراً إلى دقة احتضاره، فإنه إذا سطر كان أكثر منه بعشر مرات أو أكثر. [رمر الحقائق: ١٠/١] وقال في "فتح المعين": سماه "كرا" باعتبار ما اشتمل عليه من المسائل الكثيرة التي أودعها فيه، وأصاف الكر للدقائق؛ نصراً إلى أن مسائله دقيقة تحتاج إلى دقة فكر، ويصح فيه استعارة مع قطع النظر عن التسمية، إما تصريحية أصلية بأن تشبه مسائله بما يكر من الذهب والقصة، ويستعار لها لفظ الكر، والقريبة إضافة الكز للدقائق، والجامع ميل الفوس الزكية لكل من الكر والمسائل، وإما مكنية بأن تشبه مسائل بما يكر من الذهب والقصة، وإثبات الكر تحييل، ويراد بالكر محبة.

عن العويصات إلخ: يقال: 'أعوصت في مطلق' إذا حثت بالعويص، أي الصعب. والمعضلات: جمع المعضلة - بكسر الصاد - من "أعصل الأمر": إذا اشتد، قاله ملا مسكين. وقال العيني: أراد بها المسائل الموجودة في "الواقي"، المأخوذة من "الجامع الكبير"، فإنها مسائل صعبة، يحتاج الإنسان في استرجاعها إلى تردد كثير، وأصولها معضلة، أي مشكلة جداً. [رمر الحقائق: ١٠/١]

الفتاوى والواقعات: جمع الفتوى وهو مشتق من "الفتى". وهو الشاب القوي، سمي به؛ لأن المعنى يقوي المسائل في جواب الحادثة بروايات. والواقعات: جمع واقعة، وهي صفة علست عليها الاسم، فيحور أن لا يقدر له الموصوف. وأراد بـ 'مسائل الواقعات' ما ذكر في آخر الكتاب، وهي المسائل التي لم تذكر في 'الواقي'، قاله ملا مسكين، وقال في "الفتح": إن في الفتاوى والواقعات عموماً وخصوصاً وجهياً؛ لأنه قد بقي في غير حادثة، وقد يتكلم على الوقائع من غير استفتاء كتدريس وتأليف. وقال العيني: يحور أن يكون المراد من 'الفتاوى' و'الواقعات' الكتايب المسميى بهما، يعني فتاوى مشايخ ما وراء النهر والواقعات. وقال في "رد المختار": إن الواقعات هي الطبقة الثالثة من طبقات المسائل، فإن المسائل الحفية على ثلاث طبقات: الأولى: مسائل الأصول، وتسمى ظاهر الرواية أيضاً، وهي المسائل المروية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. الثانية: مسائل النواذر، وهي الرواية عن أصحابها المذكورين، لكن لا في الكتب المشهورة، بل في كتب آخر محمد رحمته كالكيسانيات والهارونيات، والثالثة: الواقعات، وهي مسائل استسطها المجتهدون المتأخرون، لما سئوا عنها ولم يجدوا فيها رواية عن أصحابها. (مختصراً)

معلماً بتلك العلامات، وزيادة الطاء للإطلاقات، والله الموفق للإتمام، والميسر للاختتام.

إتمام هذا الكتاب السهل لاختتامه

حرف الطاء

معلماً بفتح اللام، حال من الضمير الذي في 'تحلى' من "أعلم الشيء": إذا جعل له علامة تميزه، أو بكسر اللام، حال من ضمير "الخص"، أي لخصته حال كوني معلماً. (عيني)

سلك العلامات: أي العلامات التي في 'الواوي' من الحروف والرقومات مثل: **و** لأبي حبيقة **و** لأبي يوسف **و** وأبو محمد **و** **و** لزم **و** **و** لشفاعي **و** **و** لملك **و** **و** لأحمد **و** والواو لرواية عن أصحابنا، أو لقياس مرجوح. [رمز الحقائق: ١٠/١]

وريادة الطاء: أي ريادة **ط** علامة للإطلاق، يعني يدل على المسائل المطبقة من الشروط والقيود، مثاله: من استيقظ فوجد في ثيابه بدلاً فعلية الغسل عندهم مطلقاً، سواء كان مياً أو مدياً، وعند أبي يوسف **ط** إن كان مدياً فلا غسل عليه، وأمثله كثيرة لا تحصى. (مستخلص)

لإطلاقات يعني المسائل التي ذكرت مطبقة من غير تفصيل ولا قيد.

كتاب الطهارة

[فرائض الوضوء]

فرض الوضوء:

كتاب الطهارة: هو مركب إضافي، حيز لمتداً محدوف، تقديره: "هذا كتاب الطهارة"، ولك نصه على أنه مفعول لمعل محدوف، تقديره: 'هاك أو خذ كتاب الطهارة'. وحده لقباً موقوف على معرفة مفرد به، فالكتاب: مصدر ككتابة وكنته، ومعناه لغة: الجمع وهو ضم شيء إلى شيء، وممه الكتيبة للجيش المجتمع، وكنت الحيل، أي جمعت، وعرفاً: جمع مسائل مستقلة، أي ألفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة، وهذا هو المختار كما قال الحموي. وأما "الطهارة": فهي بالفتح الطافة، وبالكسر الآلة، وبالضم فضل ما يتطهر به، واصطلاحاً: طافة المحل عن النجاسة الحقيقية أو الحكمية. واختلف في سبب وجوبها: فقيل: الحدث والحبث، وقيل: إقامة الصلاة وإرادتها، وقيل: وجوبها، وركبتها: غسل الأعضاء أو المحل، وحكمها: استحابة ما لا يحل إلا بها، وآلتها: الماء والتراب والملحق بهما، وشرائطها تنقسم إلى شروط وجوب وشروط صحة، كما بين في المطولات، ثم إن المصنف اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة أنواع الطهارة مثل طهارة الثوب وطهارة المكان وطهارة البدن وغيرها؛ لكونها مصدراً، وأصله أن لا يشئ ولا يجمع؛ لأنه جنس يشمل جميع الأنواع والأفراد مع كونه أخصر في العبارة، ثم العلة في تقديم كتاب الطهارة على سائر الكتب أن الصلاة عماد الدين وأعظم أركان الإسلام بعد الإيمان، فكانت أحق بالتقديم، والطهارة شرطها، والشرط مقدم على المشروط، ثم احتضت الطهارة بالدعاء من بين سائر الشروط؛ لأنها أهم من غيرها؛ ولأنها لا تسقط بعد رمس الأعداء غالباً، ثم قدم بيان الوضوء الذي هو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى، إما اقتداء بالكتاب العزيز، وإما باعتبار شدة الاحتياج. (فتح)

فرض الوضوء: أي فرض للوضوء، و"الفرض" في اللغة: التقدير، وفي الشرع: عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً؛ لأنه ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، وهذا تعريف للفرض القطعي دون العملي، والأولى أن يفسر الفرض بما لزم فعله؛ ليعم النوعين. و"الوضوء" بضم الواو، مأخوذ من الوضاعة، وهي الطافة مطلقاً، وفتح الواو اسم لما يحصل به النظافة، وبكسر الواو اسم للموضع الذي يتوصلاً فيه، وفي الشرع: نظافة محل مخصوص وهو الأعضاء الأربعة على الوجه المخصوص الذي بينه الشارع في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (البقرة: ٦)، فإن قيل: آية الوضوء مدنية بالاتفاق والصلاة فرضت بمكة، فيلزم كون الصلاة بلا وضوء إلى حين نزولها؟ قلنا: لا يلزم؛ لأنه يجوز أن يثبت الوضوء بالوحي العبر المتلو، والأخذ من الشرائع السابقة، كما روي أنه عليه حين توضأ ثلاثاً ثلاثاً، قال: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي". (فتح)

غسل وجهه، وهو من قصاص شعره إلى أسفل ذقنه وإلى شحمتي الأذن، ويديه
أي بوجهه هذا حد الوجه طولاً وشحمة الأذن مالا منها
بمرفقيه، ورجليه بكعبيه، ومسح رُبع رأسه.....

غسل وجهه: [هو إسالة الماء على الخجل بحيث يتقاصر] 'العسل'. بالفتح إزالة التوسج عن الشيء بإجراء الماء عليه، وبالضم اسم لغسل تمام الحسد، وللماء الذي يغسل به، وبالكسر ما يغسل به رأس من حصى ونحوه. وشرعاً: هو الإسالة، وحد الإسالة: أن يتقاصر الماء ولو قطرة أو قطرتين، وإضافة العسل إلى الوجه إضافة المصدر إلى المفعول، والماعل محذوف، ويدل عليه لفظ الوضوء، والضمير في وجهه راجع إلى ذلك القاعل، يعني غسل المتوصي وجهه. (فتح) **قصاص شعره إلخ:** 'القصاص' بتثنية القاف، والضم أو أفعالها منتهى المست، و'الشعر' بإسكان العين وتحريكها ما يثبت الجسم مما ليس بصوف ولا وبر بالإسكان وغيره، و'الدقن' مفتحتين من الإنسان مجتمع شعر اللحيين، وهذا بيان لحد الوجه طولاً، وحد الوجه عرضاً من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن. (فتح) **ويديه بمرفقيه** أي مع مرفقيه، أثر التعبير بها عنى 'مع'؛ لأنها لا ابتداء لمصاحبة، والباء لاستدامتها، والمرفق بكسر الميم وفتح الماء، وفيه العكس لعة، من الإنسان والدانة: أعلى الدراع وأفضل العصب، سمي به؛ لأنه يرتفع به من الاتكاء ونحوه، وفيه إيماء إلى أن 'إلى' في الآية عنى 'مع'. (فتح)

ورجله بكعبيه أي مع كعبيه، فإن قيل: قراءة الحر في 'أرجلكم' متواترة، ومقتضى الجمع بين القراءتين إما تحييز بين الغسل والمسح كما قال به الشيعة، أو يعمل النصب على حالة التحفي، وخر عنى حالة التحقف كما قال به بعضهم، قلنا: قراءة الحر طاهرها متروك بالإجماع؛ لأن من قال بالمنسح لم يجعله معياً بالكعبين، فيكون البحر بالجوار كما في 'جحر صب حرب'، وبظائره كثيرة في القرآن والشعر. وعسل أرجلين ثابث إيجاباً لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: رجعا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى إذا كانا في الطريق، فعجل قوم عند العصر، فتوضؤوا وهم عجان، فأنتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسهما الماء، فقال رسول الله ﷺ وس بالأعقاب من النار، **سعر الوضوء**، رواه مسلم، وحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إن القطع أحب إلي من أن أمسح على القدمين من غير حفين، فعلم أن القوم بالمنسح عنى أرجل العاري تنسق. (فتح) والمراد بالكعب ههنا العظم الباقى، أي المرتفع، لا كما رواه هشام عن محمد أنه المصل الذي في وسط القدم عند معد الشراك؛ لأن الكعب اسم للمفصل، ومنه كعوب الرمح؛ لأنهمذكروا، أن هذا سهو من هشام وم يرو محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة، وإنما أراد في المحرم إذا لم يعد بعين: أنه يقطع حفيه أسفل من كعبيه. (فتح، مسكين، غيرهما)

ومسح ربع رأسه: عطف على قوله: 'غسل وجهه' فيفيد العارة فرضية مسح أربع، ودلت الحديث المعيرة من شعبة أن النبي ﷺ مسح باصيته وعلى العمامة والحيين، رواه مسلم، وليس هذا بريادة على الكتاب خبر الواحد؛ لأن الكتاب محمل، فالتحق الخبر ببيان، وهو حجة على الشافعي في تحويزه أدنى ما يطلق عليه اسم المسح، =

[سنن الوضوء]

وستنته: غسل يديه إلى رصغيه ابتداءً كالتسمية والسواك وغسل فمه وأنفه بمياه
وتخليل لحيته وأصابعه،

= وعنى مالك في تجويره مسح جميع الرأس فرضاً، و'المسح' لغة: إمرار اليد على الشيء، وعرفاً: إصابة اللل
العصو، و'الربع' بضمين جزء من أربعة أجزاء، سواء كان من مقدمه الرأس أو من المؤخر أو من الجانب الأيمن أو
الأيسر، وفي رواية: مقدار ثلاثة أصابع من صفار أصابع اليد، وهو الصحيح. (فتح ومسكين) رأسه: والدليل على
فرسية غسل هذه الأعضاء ومسحها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة ٦).

وحيته: عطف على قوله: "مسح ربع رأسه"، يعني أن مسح ربع اللحية فرض عند أبي حنيفة ومحمد، ومسح كلها
فرض عند أبي يوسف، والدلائل في المطولات. (فتح ملخصاً) وستنته: ذكر السن بعد الفرائض؛ إيماء إلى أنه
لا واجب في الوضوء، وإلا لذكر مقدماً، والسنة في اللغة: الطريقة، وفي العرف: ما واطب عليه النبي ﷺ على وجه
العادة مع الترك أحياناً؛ ليخرج ما كان على وجه العادة كالتيامس، فإن المواطة عليها تفيد الاستحباب. (فتح)

عسل يديه: أطلقه؛ ليعيد أنه سنة، سواء كان بعد الاستيقاظ أو لا وهو الأصح، وقيد الاستيقاظ في كلام
بعضهم اتفاقي (فتح) رصغيه بضم الراء، مفصل الكف في الدراع.

كالسمية | أي كما أن التسمية سنة في ابتداء الوضوء كذا غسل يديه، وتسميته أن يقول: بسم الله والحمد
لله على دين الإسلام. [لقوله ﷺ لا وضوء من لم سم الله تعالى، والمراد به بسمي الفضيلة، كذا في المباحث.
والسواك. أي سته الاستياك من شجر مؤز، ويكون السواك مثل عذظ الخضر ومقدار الشبر، ووقت فقد
السواك يعالج بالأصابع، والسواك سنة قبل الوضوء، وفي التحفة: وقت المضمضة، والدليل على سيته قوله ﷺ
'لَوْلَا أَنِّي عَلَىٰ مَيِّ لَأَمُرَهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضْوءٍ' (مسكين وغيره)

وغسل فمه إلخ: أراد المضمضة والاستنشاق، وعدل إلى هذه العبارة؛ إما لأن العسل يشعر بالاستيعاب أو تسيهاً
على أحدهما، فحد المضمضة: استيعاب الماء جميع الفم، والمالعة فيه أن يصل الماء إلى رأس حلقه، وحد
الاستنشاق: أن يصل الماء إلى المارن، والمالعة فيه أن يحاور المارن. (مسكين) وتخليل لحيته إلخ: [تفريق الشعر
من جهة الأسفل إلى فوق] أي من جهة الأسفل مطلقاً، وقيل: سنة عند أبي يوسف، وجازز عندهما، أي لو فعل
لا يمسب إلى البدعة، وهذا في غير المحرم، وطريق تخليل أصابع اليد إدخال بعضها ببعض ماء متقاطر، وتخليل
أصابع الرجلين أن يخلل بخصر يده اليسرى، ويبدأ بخصر الرجل اليمنى، ويختم بخصر الرجل اليسرى، وهو سنة
مؤكدة اتفاقاً؛ لما رواه أصحاب السنن: 'إِدْ تَوْصَأْتُ فَتَسْعُ وَضْوءاً، وَحَدَّيْنِ لِأَصْبَحٍ' (مسكين وغيره)

وتثليث الغسل، ونيتة ومسح كل رأسه مرة، وأذنيه بمائه، والترتيب المنصوص،
والولاء. **ومستحبه**: التيامن ومسح الرقبة.

أي الوضوء أي الداءة باليأس

وتثليث الغسل: [لكن الأولى فرض، والثانية سنة، والثالثة إكمال للسنة، وقيل: هما ستان مستقتتان. (فتح)]
تحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أعرجي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً،
ثم قال: هكذا يصلى، فمن دعى بعد فداء، بعدى وصلى. رواه السائي وابن ماجة.

ونيتة أي سنية الوضوء، يعني نية رفع الحدث وإباحة الصلاة. (مسكين) **مرة**. لما: ما روي عن أنس بن مالك
أنه توضأ ثلاثاً ومسح على رأسه مرة، وقال: "هذا وضوء رسول الله ﷺ"، كذا في "هداية". وقال الشافعي:
التثليث عباءة مختلفة سنة اعتباراً بالمعسولات، وكيفية المسح أن يبل كفيه وأصابع يديه، ويصنع بصور ثلاثة أصابع من
كل كف على مقدم الرأس، ويعبر الساتين والإهامين ويحافي الكفين، ويجرهما إلى مؤخر الرأس، ثم يمسح بقوطين
باطن الكفين. (مسكين وغيره) **مائه** أي ماء الرأس. وقال الشافعي: يأخذ له ماءً جديداً؛ لما روي أن النبي ﷺ
أخذ ماءً جديداً للمسح؛ لأهما عضوان على حدة، ولهذا لا يكمل بها وطيفة الرأس، وساقوله ﷺ **الأدب** من
الرأس، وكيفيته: أن يمسح ظاهر الأدين بباطن الإهامين وباطن الأدين بباطن الساتين، حتى يصير ماسحاً ببلل
لم يصير مستعملاً، وإدخال الأصابع في صماح الأدين أدب وليس بسنة، وهو المشهور. (مسكين وغيره)

والترتيب المنصوص: أي كما ذكر في النص، وهو أن يبدأ أولاً بوجهه ثم بدراعيه ثم برأسه ثم براحليه، وقال
الشافعي: الترتيب فرض (مسكين) **والولاء**. بالكسر، أي الموالاة، وهو أن يعسل الأعضاء على سبيل التعاقب حيث
لا يجف العضو الأول، وقال مالك: الولاء فرض. (مسكين)

ومستحبه: اقتصار المصنف على ما ذكر يقتضي تحسب الطاهر انحصار استحبة فيهما، وليس كذلك، فقد أوصلها
في الحرائر إلى ياف وستين مستحبا، منها: استكمال القلة، وذلك أعصائه في المرة الأولى، وإدخال الحصر المسبولة
صماح أدبيه عند مسحهما، وتقديمه على الوقت لغير المعدور، وتخريث الحاتمة لو كان واسعاً، أما الضيق فهو عدم
وصول الماء استحباب، وإلا افتراض، وعدم الاستعانة بغيره: لا لعدو، وعدم التكلم بكلام الناس بلا حاجة،
والجلوس في مكان مرتفع تحرراً عن الماء المستعمل، والجمع بين نية القلب وفعل اللسان، والتسمية عند غسل
كل عضو، والدعاء بالوارد، وأن يقول بعده: اللهم اجعلي من التوابين واجعني من المتطهرين، وأن يشرب بعده
من فضل وضوئه إلى آخر ما ذكر. (فتح)

ومسح الرقبة. [بظاهر اليدين؛ لأن بلله لم يصير مستعملاً] ثم اعلم أنه لم يذكر محمد مسح الرقبة في "الأصل"،
والمحتار أنه مستحب، وفي رواية "المحيط": كان الفقيه أبو جعفر يقول: إنه سنة، وبه أخذ أكثر العلماء، وفي
"الخلاصة": الصحيح أنه أدب، ومسح الحلقوم بدعة. (مسكين)

[نواقض الوضوء]

وينقضه خروج نجس^{ط ف ك} منه، وقيء ملء فاه ولو مرة أو علقاً أو طعاماً أو ماءً لا بلغماً،
أو دمًا غلب عليه البزاق، والسبب يجمع^{أي مدعى}.....
أي سبب الفيه وهو العتيا

وبنقصه ما فرغ من الفرائض ومكملاتها شرع فيما يرفع حكمها بعد وجودها، ولا حفاء أن رافع الشيء بعضه،
وانقص في الأحسام: اتصال تأليعها، وفي المعاني: إحراجها عما هو المطلوب، والمطلوب ههنا من الوضوء
استباحة الصلاة، فامراد: بيان الأشياء التي يخرج الوضوء عن استباحة الصلاة بها. (فتح)

خروج نجس بانفتح اسم لعين النجاسة، وكسر احييم لما لا يكون صاهراً، فهو أعم، وقوله: 'منه'، أي من
المتوضي مطلقاً، سواء خرج من السببين أو غيرهما، وقيد السيال شرط عندما خلافاً لرفر، سواء كان الخارج
معتاداً كالدم والقبح والصديد، أو غير معتاد كدم الاستحاضة، وعند الشافعي: الخارج من غير السببين، وعند
مالك: غير المعتاد لا ينقص، وخروج حس ليس بمجرى على عمومته؛ إذ اريح الخارج من القل أو الذكر ليس
بناقص، لا يقال: إن الحدث شرط للوضوء، فكيف يكون عنة لنقصه؛ لأن يقول: إنه عنة لنقص ما كان، وشرط
لوجوب ما سيكون. (مسكين وفتح) وفيه. أي ينقصه قيه؛ لقونه

... الحديث، وهو مذهب العشرة المشبهة. (فتح) **ملء فاه** أي من المتوضي حيث لم يتكف
خرج منه، وقال الشافعي: القيه لا ينقص أصلاً، وقال رفر: لا يشترط فيه ملء الفم.

لا بلغماً عطف على "مرة"، أي لا ينقصه مطلقاً سواء علا من حوفه أو رل من رأسه، وسواء ملء الفم أو لا،
وقال أبو يوسف: ينقص إن ارتقى من حوفه ملء الفم، وامراد من 'النعيم': البعص الضرف، ولو كان مخلوطاً بالطعام،
والطعام عاتل نقص، هما: أن اللعص لرح لا تتداحه أجزاء النجاسة، فصار كما بوقاء براقاً، ولأي يوسف. أن
سعم نوع من أنواع القيه، فصار كسائر أنواعه، ولأنه نجس في المعدة، والمعدة محل للنجاسة، خلاف المارل
من الرأس التي ليست محللاً لها. (مسكين وفتح)

أو دمًا غلب الخ عطف على 'بلغماً'، أي لا ينقصه إذا لم يخرج بقوة نفسه، وإن خرج بقوة نفسه ينقص ولو
كان مغلوباً، وقال محمد: ملء الفم شرط، وإن بزق فخرج من براقه دم، فإن عنه اسراق لا ينقص، وإن غلب
الدم ينقص، أما إذا استويا فينقص احتياطاً، وكذا الحكم فيما إذا خرج من أسنانه دم مخلوطاً بالبراق، قاله
مسكين، وقال في 'العيي': لو كان اسراق مغلوباً انتقص، وكذا في التساوي، ويعرف ذلك من حيث اللون، فإن
كان أحمر انتقص، وإن كان أصفر لا ينتقص. [مرر الحقائق: ١٥/١] وفي "التحيس": إذا برق وخرج معه دم
إن كان الدم مغلوباً لا ينقص؛ لأنه ما سال بنفسه، بل سيّله البراق، خلاف ما إذا كان عالماً أو مساوياً
للاحتياط، والدم بين الأسنان إن كان بحيث لو ترك لا يسيل لا ينقص.

متفرقة، ونوم مضطجع ومتورك، وإغماء وجنون وسكر وفهقهة مُصلٌ بالغ
 أي منفص
 أي العالم على وزنه

متفرقة: أي متفرق الشيء، يعني إذا كان الشيء متفرقاً، ولو جمع يصير من الشيء يجمع إن اتحد السب وهو اعتيان مثلاً، فإن جاء ثانياً وثالثاً قبل سكون النفس من العتيان الأول كان السب متحداً فيجمع، وإن جاء بعده وكان لعتيان مختلفاً فلا يجمع، وقال أبو يوسف: يجمع إن اتحد المجلس، سواء كان سب مختلفاً أو لا، والأصح قول محمد. (مسكين) وهو على أربعة أوجه: إما أن يكون المجلس والسب متحدين فيجمع اتفاقاً، وإما متعددين فلا يجمع اتفاقاً، وإما أن يكون المجلس متحداً لا غير، فيجمع عند أبي يوسف، وإما أن يكون العتيان متحداً لا غير، فعند محمد يجمع. [رمز الحقائق: ١٥/١]

ونوم مضطجع إلخ. شروع في الكلام على النقص الحكمي بقاء على أن عليه ليس ناقض، بل ما لا يخفى عنه الباطن، وقيل: عليه ناقض بالنسبة المروية فيه، وهو قوله: **إلخ** قد جزم على من لم يفسد، والاصطلاح: وضع الجسم على الأرض، ويلتحق بالمضطجع من كان في معناه من المستلقي والمكبت، يعني يقص الوضوء سوم من المضطجع ومتورك، وهو حتر عن السوم قائماً أو راکعاً أو ساجداً؛ لأن الاصطلاح والتورث سب استرخاء لمفاصل قبل ما يخفى عن خروج شيء عادة، والثابت عادة كالتيقن به، وكذا لا تكافئ يربس مسكة اليفطة لروان لمقعده عن الأرض، كذا في الصداية، وتفسير متورك: أن يخرج أليته على الأرض، والنوم: فترة صعيعة تحدث في الإنسان بلا اختيار منه، وتنع الخوس الطاهرة وخاصة عن العمل مع سلامتها واستعمال عقل مع قيامه، فعجز عبيد عن أداء الحقوق. (فتح، حر) **وإغماء إلخ** الإغماء: آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحركة مع بقاء العقل معبواً، وخبوت: رواه العقل، وعلى هذا صح الإغماء على الأشياء **إلخ** دون جنون، ثم صاهره أن اعته غير ناقض، وهو احتلاط في كلام وفساد التدبير، لا أن صاحبه لا يبصر ولا يشتم؛ لحكمهم على العبادة بالصحة مع العته بخلاف الجنون. (فتح)

وسكر هو سكر يعيب على العقل مباشرة بعض لأسباب الموحدة له، فيمتنع الإنسان عن العمل بموجب عقبه من غير أن يريه، وهذا بقي أهلاً محطاً، ثم اعلم أن حد السكران ههنا ما هو حد السكران في باب الحد، يعني لا يعرف الرحل من المرأة، وهذا الحد ليس بالارم، بل إذا دخل في مشيته نحو فهو سكر، ينقص به وضوؤه. (خر، مسكين)

وفهقهة إلخ. يعني يقص الوضوء فهقهة مصل، قيد بالفهقهة؛ لأن لضحك لا يقص الوضوء، بل يفسد الصلاة، وانسبه لا يقص شيئاً مهماً، والفهقهة خارج الصلاة سب ناقض، وكذا فهقهة الصبي ليس ناقض، وإيراد بالنصي صلاة ذات ركوع وسجود آخر راء عن صلاة الحدارة، وأن يكون المصلي يقص، فهقهة سائمه لا يقص وضوؤه في الركوع والسجود، والأصل في ذلك أن أصل متى ورد مخالف بقياس يقتصر على مورد السماع كذا في "أصول الردوي"، وحد الفهقهة أن يكون مسموعاً خيرانه، وحد الضحك أن يكون مسموعاً له دون خيرانه، =

ولو عند السلام، ومباشرة فاحشة، لا خروج دودة من جرح، ومس ذكر وامرأة.

أي لا يقصه خروج دودة

[فرائض الغسل]

وفرض الغسل: غسل فمه وأنفه

أي يقصه أي لا يستنشق

= وحد التيسر: أن لا يكون مسموعاً له ولا خيراً، وكون القهقهة ناقصاً هو مدهساً، وقال الشافعي: لا يقص، وهو انقباس؛ لأنه ليس بخارج نجساً، ولهذا لم يكن حدثاً في خارج الصلاة وسجدة التلاوة، ولنا: ما روي أن أعمى تردى في نهر وأبى ^{١٢} يصلي بأصحابه، فصحت بعض من كان معه، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة، فالقياس بمقابلة هذا النص مردود. (فتح، مسكين وغيره)

ومباشرة فاحشة: [هي أن يباشرها منحردين وانتشرت آلته ولاقى فرجه فرجها، وعند محمد لا تقص]. أي يقص الوضوء إشارة الفاحشة، وقال محمد: لا يقص؛ لقوله ^{١٣} لا من حدث، وهو اسم لخارج النجس، وهما: أنه سب لخروج الحي عاباً، والسب بقاء مقام المسب احتياطاً في العبادات كنوم المصطجع، كذا في السعدي. **لا خروج دودة:** لأنها متولدة من لحم، وهو لو سقط لا يقص، فكذا ما يتولد منه، بخلاف الخارجة من الدبر؛ لأنها متولدة من الطعام. [رمز الحقائق: ١٦/١]

مس ذكر الخ: [مطلقاً سواء كان بظاهر الكف أو ساطفه] عطف على قوله: 'لا خروج دودة' يعني لا يقص الوضوء مس ذكر، وكذا مس امرأة عذبا، وقال الشافعي: يقص، له: حديث 'سرة' من مس ذكره ^{١٤} مسها، ولنا: حديث قيس بن حم ^{١٥} لا يصعب من، قال الترمذي: هذا أحسن شيء في هذا الباب، وحديث سيرة صعبه جماعة، وكذا مس امرأة حدث عبد الشافعي؛ لقوله تعالى: ^{١٦} لا مسها ^{١٧} (النساء: ٤٣)، وحقيقته المس باليد، ولنا: حديث عائشة ^{١٨} أن النبي ^{١٩} كان يقل بعض سائته ويصلي ولا يتوضأ، والمراد من المس في النص الجماع. [رمز الحقائق: ١٦/١] **امرأة:** سواء كان بشهوة أو بغير شهوة.

وفرض الغسل: يجوز أن يكون عطفاً على جملة فرض الوضوء أو استئنافاً، والغسل بالضم اسم لغسل سائر الجسد، قال في 'المغرب': الغسل بالضم اسم من الاعتساف، وأراد بالعرض ما يعمله العملي، فإنه اسم لما يقوت إخبار بموته أو معنى المفروض. (ش) **غسل فمه وأنفه:** وقال الشافعي: إلهما مستان؛ بقوله ^{٢٠} غسله ^{٢١} عنده من نفسه، أي السعة، وهي: قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الأصابع وغسل الأبراجم وتبغ الإنط وحلق العانة وانتقاص الماء، وهذا كانا ستيين في الوضوء، ولنا قوله تعالى: ^{٢٢} كنساً ^{٢٣} حباً ^{٢٤} وصياً ^{٢٥} (مائدة: ٦)، فكل ما أمكن تطهيره يجب غسله، وباطل الصم والأنف يمكن غسله، بخلاف الوضوء؛ لأنه يجب فيه غسل الوجه، وهو ما تقع به المواجهة، ولا تقع المواجهة بداحل الصم والأنف. (فتح)

وبدنه لا ذلك^١ وإدخال الماء داخل الجلد للأكلف.

أي لا يجب أي البدن

[سنن الغسل]

وسنته: أن يغسل يديه وفرجه ونجاسة لو كانت على بدنه، ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً،^٢

إتداء إلى رصع

بلا سبع

أي يسكب

وبدنه | أي وغسل بدنه ما يمكن، فيغسل السرة وشرة اللحية ولو كثة^٣، لو عر بالحسد كان أولى؛ لأن الأضراف داخلة في الحسد خارجة عن البدن؛ لأن البدن كما في 'الدر' من المنكب إلى الألية، والحاصل أنه يجب غسل ما يكون من صاهر بدن ولو من وجه كالشارب واحتاج وجميع النجاسة؛ إذ لا حرج فيه، وكذا الفرج الحارج لا ما فيه حرج بأن يغسل بإصال الماء إليه أو يضره كداحل العينين وباض الحرج. (فتح)

لا ذلك أي ذلك البدن في الغسل ليس بمرص عذبا، وقال مالك: هو مرص؛ اعتبارا بغسل الثوب ولأن الغسل هو الغسل، ولا يكون لا بالبدن، ولذا، أن الماء مطهر بضعه؛ بقوله تعالى: **وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَعْيًا لِمَعَصٍ** (البقرة: ٤٨)، وقد لاقى ابن لحسن طهره، خلاف الثوب؛ لأن النجاسة تعلقت في أثنائه. (مستخلص)

وإدخال الماء عصف على قوته: 'لا ذلك' والأقف: هو الأعف بدي م يحن، وفي وجوب إدخال الماء داخل الجلد اختلاف المشايخ، فعند بعضهم: إذا حكم الظاهر من كل وجه حتى يجب إصصال الماء إليها، وإذا رول البول ولم يجرح عنها بقض الوضوء، وعند البعض: إذا حكم الناطق في الغسل حتى لا يجب إصصال الماء إليها مع أنه يقتص الوضوء بسرول البول إليها، فهذا حكم الناطق في الغسل وحكم الظاهر في الوضوء عندهم، واختار المصنف هذا المكان الحرج في الغسل، وللاحتياط في الوضوء. (مستخلص)

وسند الخ أي سنة عرس، أفاد في 'السحر': أن ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل، فتنس فيه النية، ويندب التمتع بها، وكذا يندب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى استقبال القبلة، فإنه يكون عسما مع كشف العورة وغسل اليدين؛ لأهما آلة التطهير، وثقوته. **بلا سبع** أي في غسل الفرج؛ فلا أنه لا يلزم حال الخيانة عن النجاسة، وأما غسل النجاسة؛ فلا تردد بإصاصة الماء. [كشف الحقائق: ١٢/١]

فرجه وإن لم يكن به نجاسة. (ط) **ثم يوضأ** كوضوئه لصلاة إلا رحليه إن كانا في مجمع الماء. [أمر الحقائق: ١٧١] **ثم يفيض الماء** أي المعهود في لترج للغسل والوضوء، وهو ثمانية أراص، وكيفية الإفاضة أن يبدأ بمكة الأيمن، فيفيض الماء عليه ثلاثاً، ثم بمكة الأيسر كذلك، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده كذلك. (مسكن وغيره) **على بدنه** | أي يصب الماء على سائر أعضائه ثلاثاً، هكذا حكى أم المؤمنين ميمونة من غسل رسول الله ﷺ. (مستخلص)

ولا تنقص صغيرة إن بلّ أصلها.

[المعاني الموجبة للغسل]

وفرض عند مني ذي دفع وشهوة عند انفصاله، وتواري^س
 أي القبل أي عند خروج أي لذة أي وفرض عند تواري

ولا تنقص صغيرة^س الخ [واضفيرة: الدؤابة من اصفر، وهو قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض. (البحر الرائق: ١٢٠/١)] أي لو لبست المرأة في الاعتسال أصل شعرها لم يجب عليها نقص صغيرة، ولا يجب عليها بلّ دوائها وهو الصحيح، وقيد بقوله: 'إن بلّ أصلها'؛ لأنه إن لم يبل أصلها وجب النقص عنها، وذكر المرأة؛ لأن الرجل إذا صفر شعر رأسه كالصبي وتركها يجب إبطال الماء إلى أثناء شعر رأسه احتياطاً، وإن وصل الماء إلى ما تحتها؛ لأن أصل في المرأة؛ لقوله: 'لأم سلمة حين قالت: يا رسول الله! إنني امرأة أصفر رأسي، أفأقصها إذا اعتسلت؟ قال: ... ولم يحرّج في حقها. (مسكين، مستحسن)

وفرض عند مني الخ أي فرض العسل مع رول مني ذي دفع، أي دفوق ولدة، فالخروج بدون الدفع والشهوة لا يوجب غسل عندا خلافاً للشافعي، له قوله: ... يعني وجوب الاعتسال بإزال مني، ولما: ما روت أم سلمة أنها سألت النبي عن امرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل، فقالت: ... فقال: نعم، فقال: ... علق الاعتسال باللذة، وحديث الشافعي يحمول على الإبراء بشهوة، وإنما حملا أحدث على الخروج بشهوة؛ لأنه عام لا يمكن إجراؤه على العموم؛ لأنه يتناول المني والودي والمني شهوة وغير شهوة، والمني بالشهوة هو المراد بالإجماع. ذي دفع يقال: دفع الماء دفقاً، صه صفاً فيه، دفع مده. (البحر الرائق: ١٢٥/١)

عند انفصاله [متعلق بقوله: دفع وشهوة]، أي فرض العسل عند خروج مني موصوف بالدفع والشهوة عند انفصال المني عن محله عند الطرفين، وأما عند أي يوسف فيعتبر ظهوره على وجه الشهوة أيضاً كما يعتبر انفصاله كما إذا اعتسل قبل أن يبول، ثم سأل عنه فقيه المني يجب العسل عندهما خلافاً لأبي يوسف. (مسكين)

وتواري الخ التواري: العسوة، والخشمة: ما فوق الختان، أي موضع انقضاء من الذكر والأشئ، يعني فرض العسل عند تعيب الخشمة أو قدرها من مقطوعه، وقوله: 'في قبل أو دير' أي المتحققين من ادمني، حتى لو كان بهيمة أو ميتة لا يجب العسل بدون الإبراء؛ لقصور ادعائي فيهما، والوجوب لقوله: ...

توارت خشمة وجب العسل، أنزل أو لم ينزل؛ ولأنه سبب الإنزال، فيقام سبب الظاهر مقامه كنوم المصطجع، وإنما قيل بالقل والدبر؛ لأنه لو جامع امرأته في ما دونهما كالسرة والفخذ وتوارت خشمة لم يجب العسل ما لم ينزل، وقوله: "عليهما" أي على الفاعل والمفعول، أي الرجل والمرأة المكلفين، والدليل على وجوب العسل بمجرد تعيب الخشمة في القبل وإن لم ينزل حديث أبي هريرة ... أنه ... قال: ... يجب ...

... وصح عن عائشة ... أنها قالت: 'إذا جاور الختان الختان وجب العسل' =

حشفة في قبل أو دُبِرَ عليهما، وحيض ونفاس، لا مذي وودي، واحتلام بلا بلل،
وسُنَّ للجمعة والعيدَيْن والإحرام وعرفة ووجب للميت،
 أي غسل أي صلاة على ميت أي غسل ميت

= وأما في صورة اندر فعند أبي يوسف ومحمد؛ لأنه لما وجب الخد الذي يحتاط في تركه فلائح يجب الغسل أو،
 وأم عند أبي حنيفة فلائح الاحتياط في الخد تركه، لأنه من العقوبات، وفي إيجاب الغسل احتياط؛ لأنه من
 العبادات. (فتح، مسكين وغيره)

حشفة هي ما فوق الختان ولو خائل توجد معه حرارة على الأصح. (ط) **عليهما** أي لفاعل والمفعول لو
 مكلفين، فهو أحدهما مكلفاً فعليه فقط وإن لم يبرأ. (ط) **وحيض ونفاس** أي فرض الغسل عند انقطاع
 حيض ونفاس. (ط)

لا مذي إلخ عطف على 'ميت'، أي لا يغسل عند خروج مذي | وهو الذي يخرج عند الملاعة | ولا ودي، ولا
 عند احتلام، وهو ما يرى لثامه من الخماخ بلائح مطبقاً، سواء كان رجلاً أو امرأة، وقال محمد: على امرأة
 غسل احتياطاً إذا انتدت لمدة الإبر، أما من استيقظ فوجد على فراشه أو فحده سلاً وهو يتذكر الاحتلام، فييقن
 أنه مذي أو مذي أو شئت فعليه الغسل، أما إذا لم يتذكر الاحتلام، فييقن أنه مذي أو شئت فكدلت، وإن يقين أنه
 مذي فلا غسل عليه، وإذا استيقظ فوجد في إحييه سلاً ولم يتذكر حملاً إن كان ذكره متشرباً قبل أسوة فلا غسل
 عليه، وإن كان ساكناً فعليه الغسل، هذا إذا دام قائماً أو قاعداً، أما إذا دام مضطجعا وتيقن أنه مذي فعليه الغسل،
 فهذه المسألة يكثر وقوعها وإناس عنها عافلون، وإن استيقظ الرجل والمرأة فوجداً ميا على الفراش، وكل واحد
 منهما سكر الاحتلام وجب عليهما الغسل، وقال بعضهم: إن كان المني طويلاً أو أبيض فعلى الرجل، وإن كان
 مدوراً، أو أصفر فعلى المرأة. (مسكين) **وودي** هو بول غيبض أبيض يتعقب الرقيق منه. (ص)

وسن للجمعة إلخ أي سن الغسل لأجل الجمعة وغيرها، وقيل: هذه الأربعة مستحقة، وسن محمد الغسل في
 يوم جمعة حسناً في الأفضل، وقال مالك: هو واجب، وقال بعض الشارحين: إنه غير صحيح؛ فإنه لم يقل
 بالوجوب، بل أهل الظاهر، ولديهم قوة في ذلك. **وعرفة** أي يوم عرفة، وهو يوم الحج الأكبر، وهو يوم
 أو هو من باب انتهاء حكمه لانتهاء العدة؛ لأن لباس كانوا يسهون الصوف وكان مسجدهم صيف، فخرجوا
 في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ظهرت منه روائح، ثم كثر الخير ولبسوا غير صوف ووسع
 مسجدهم، أو أراد بالوجوب الثابت. (مسكين) **والإحرام** أي عند إحرام الحج وعرفة. (ط)

وعرفة أي يوم عرفة؛ يورود المسند بذلك **ووجب للميت** بقوله ما لا يسهو عن ميتة ميتة
 وهو غسل الميت، فقوله: 'إذا مات أن يحضره يد على غسل وغيره من كل ما تعقب بتحجير الميت،
 وقبل غسل الميت ستة مؤكدة، وفي 'الوأي' الغسل بعد الموت فرض. (فتح، مسكين)

ولمن أسلم جنباً، وإلا تدب.
أي وإن لم يكن جنباً

[مياه الوضوء]

ويتوضأ بماء السماء والعين والبحر، وإن غيّر طاهرٌ أحد أوصافه أو أنتن بالمكث
أي مريد الصلاة أي الطهر ولو من خلاف جس الأرض أي تغير ريحه
لا بماء تغير بكثرة الأوراق، أو بالطبخ أو اعتصر من شجر أو ثمر، ولا بماء
تخلط طاهر كالمرق والياقي كالرياس كالعصب

ولمن أسلم إلخ. أي وجب الغسل إذا أجنب الكافر ثم أسلم، وقول من قال بأن خيانة في حق الكافر لا توجب
الاعتسار بعد الإسلام؛ لأن الكفار غير محاطين بالشرائع، أي العادات غير سنيدي؛ لأنهم وإن كانوا غير محاضين
فلاعتسار لا يجب بالحياة حتى يقال: إنه وقت وجوب الاعتسار غير محاص، وإنما وجوبه بإرادة الصلاة
ونحوها، وهو عند تدب الإرادة حب مسلم، وإن أسلم ولم يكن جنباً يستحب به الغسل؛ لقوله لا بأس به،
يريد الإسلام إن كان جنباً فليغتسل، وإلا فلا". (مسكين وغيره)

ويتوضأ إلخ: ما فرغ من بيان الطهارة ذكر ما يحصل به الطهارة، وهو ماء مطلق، أي يتوضأ مريد الصلاة بهذه
المياه؛ لقوله تعالى: **وَمِنْهُمْ مَنْ هَكَذَا** (المائدة: ٦)، والغسل المعتاد بماء مطلق وإن غير شيء طاهر أحد أوصاف
هذا الماء، يعني بونه أو صعبه أو ريحه أو أنتن بطول المكث؛ لقائه على وصف الطهارة؛ لقوله لا بأس به،
لا يمنع شيء منه، لا من غير به أو صعبه أو ريحه، وفيه خلاف اشافعي، فإنه يقول: لا يجوز التوضي بماء
الزعرور وأشابهه مما ليس من جس الأرض؛ لأنه ماء مقيد، يقال له: ماء الزعرور، خلاف أحرار الأرض، فإن
ماء لا يجبو عنها عادة، ولنا: أن الإضافة إلى الزعرور كالإضافة إلى البئر والعين لتعريف لا بتقييد، والخص القليل
لا اعتبار له فيعتبر العالب، والعلة بالأجراء لا بتغير اللون، والمراد من 'ما غير' في الحديث شيء نحس. (مستخلص)
والعين: وكذا النهر والبئر والثلج والبرد. (ط) **أحد أوصافه**: أو كلها وهي اللون والصعب والرائحة. (ط)

بالمكث: بطول الإقامة في موضعه. [رمز الحقائق: ١٨/١]

لا ماء إلخ: أي لا يجوز اوضوء ماء تغير لونه بكثرة الأوراق لواقعة فيه، لكن يجوز شره وغسل الأشياء به؛
لأنه طاهر، وأما عدم جواز التوضي به؛ لأنه غلب عليه الأوراق وصار مقيداً كماء الباقى، وعنه في أشهر
الفائق [٧٢/١] بروال اسم الماء عنه سبحانه. (مستخلص) **تغير**: بأن حرج عن رفته وسيلانه. (ط)

أو بالطبخ إلخ: أي لا يتوضأ ماء تغير بسبب الطبخ خيط طاهر كالمرق والياقي؛ لأنه لم يبق ماء مطلقاً فلم يتناوه
النص، وكذا يحكم في ماء اعتصر من شجر أو ثمر؛ لأنه ليس ماء مصق، وفي ذكر اعصر إشارة إلى أن ما يخرج من
الشجر بلا عصر كماء يسيل من الكرم يجوز به الوضوء، وهو قول بعض المشايخ، وقوله: "أو غلب عليه غيره"
أي لا يجوز التوضي بماء غلب عليه غير ماء من جهة الأحرار، وهو احتراز عن لعلة بونا، وهو قول محمد؛ لروا =

غلب عليه غيره أجزاء، وبماء دائم فيه نجس إن لم يكن عشراً في عشر، وإلا فهو
أي من جهة الأجزاء أي وقع فيه

= اسم الماء عن المخلوط بالغالب. وأعلم أن عبارات الأصحاب قد اختلفت في هذا الباب مع اتفاقهم على أن المطلق يعور استعماله، وما ليس بمطلق لا يجوز، فمنهم من اعتبر الرقة والسيلان، ومنهم من مع بشعر وصف، ومنهم من اعتبر تغير وصفي فكثر، ومنهم من اعتبر العلة بالأجزاء، فلاند من ضابط موقوف بين الأقوال، يحمل كل قول على ما يبيح، فيقول: الماء إذا بقي على أصل حقيقته وما يبر عنه اسم الماء حار الوضوء به، وإن ران وصار مقيداً به يجوز. والتقييد بأحد الأمرين إما بكمال الامتزاج أو بعبء الممزج، وكمال الامتزاج إما بظن بعد الخلط بشيء ظاهر لا يقصد به اسبغة في التنصيف كاصباو أو بشرت السات، وعبء الممزج تكون بالاحتلاط من غير طبع ولا بشرت سات، ثم المحالط للماء إما حامد أو مائع، فإن كان حامداً فالعبرة بنقاء الرقة والسيلان، وما دام رقيقاً يجري على الأعصاب يعور استعماله، وإن كان مائعاً فإما أن يخالف الماء في الأوصاف كلها أو بعضها أو لا يخالف أصلاً، فإن لم يخالف كالماء المستعمل وكماء الورد المنقطع الرائحة، فالعبرة للعبء أجزء، فإن كانت العبء للمطلق من حيث لورن حار الاستعمال، وإن كان بالعكس لا يجوز، وإن حارعه في الأوصاف كلها فالعبرة في المنع لتغير الأوصاف كلها أو أكثرها، وإن حارعه في البعض كالدس المخالف في اللون والطعم تعتبر العبء من ذلك الوجه، فإن غلب لون الدين أو طعمه امتنع الجواز وإلا فلا. (فتح ملخصاً)

نجس أي مطلقاً سواء تغير أحد أوصافه أو لا، و"النجس" بفتح الجيم عن الحاسة، وكسرها ما لا يكون صافراً، والمراد هنا الأول. (مسحون) **عسراً في عشر** أي عشرة أدرج في عشرة أدرج، وقال الشافعي: يجوز ما كان قسماً، وهي خمس مائه، قول: وقال مالك: يتوصلاً به ما يتغير أحد أوصافه؛ قوله الحديث، وسأله عن اللون في الدائم، وعن عمس اليد في الإماء قبل أن يعسها ثلاثاً، وما رواه الإمام مالك مجمل عن الماء الحار ي توفيقاً بين لأحاديث؛ لأنه ورد في ثمر بصاعة وماؤها كان جارياً في لسنتين. وحديث أنس بن مالك صفة حمامة من أحدثين، حتى قال الشافعي من السافعية: الحدث غير قوي، وقد تركه العراقي وأبو يالي مع شدة ابتاعهما لشافعي لضعفه، فلا يعارض ما رويناه. (فتح)

ولا فهو ح أي وإن لم يكن كذلك، يعني إن كان عشر في عشر، وقدّر عامة امتزاج العشر في العشر في الماء لثامه بدراع مساحه، وقيل: بدراع لكرباس بوسعة الأمر على الناس؛ لأنه أقصر من درع مساحه؛ لأن درع الكرباس سبع مشتات يس فوق كل مشت إصبع فائمة، ودراع المساحه سبع مشتات فوق كل مشت إصبع فائمة، والصحيح في العمق أن يكون حار لا يظهر ما تحته بالاعتراض، وقدّره بعضهم بأربعة أصبع مفتوحة، هذا إذا كان الحوض مربعاً، فإن كان مدوراً، قيل: يعتبر أن يكون حول الماء ثمانية وأربعون ذراعاً، ومن ستة وثلاثون ذراعاً وهو الصحيح. (مسكين)

كالحارّي، وهو ما يذهبُ بتبنيّة فيتوضّأ منه إن لم يُر أثره وهو طعمٌ أو لونٌ أو ريحٌ.
 وموت ما لا دم له فيه كالبقِّ والذُّبابِ والزُّبُورِ والعقربِ والسَّمَكِ والضفدعِ والسرطانِ
 لا ينجسه. والماء المستعمل لقربة أو رفع حدثٍ إذا استقرّ في مكان طاهرٍ لا مطهرٍ،
 أي كماءٍ لحاري أي الماء الحارّي أي كذا لحيّة بأوّه
 أي الموت حيوان
 أي الماء المستعمل للأحداث

كالحارّي أي عباء، وعمدة الشافعي في هذا الباب على ائمتين، فإذا لمعهما لا يتنجس إلا بالتغير، وبه قال أحمد،
 وعند مالك على التغير مطلقاً. [رمر الحقائق: ١٩١] سـ. وقيل: ما يبعده الناس جاريةً وهو الأصح. [رمر الحقائق:
 ١٩١] مـ. أي من الماء الحارّي أو الماء الدائم. (ط) ان لم ير أثره أي أثر النجاسة بعد وقوعها فيه، ثم إذا
 لم يتنجس كله هل يتنجس موضع الوقوع؟ فإن كانت مرئية يتنجس وإلا فلا، وعند عامة مشايخ العرق يتنجس
 موضع الوقوع فيهما، وفي "النصاب": الفتوى على أنه لا يتنجس موضع الوقوع مطلقاً إذا كان عشرين في عشر
 إلا بالتغير فيهما، أي المرئية وغيرها. (مسكين وغيره)

أثره أي أثر النجس بعد وقوعه فيه، أما لو طهر فيه أثره فإنه يكون نجساً. (ط) ريح لأن هذه الأشياء مما يعم
 وجودها حساً. (مستخلص) وموت الخ أي موت حيوان ليس له دم سائل في الماء اندائه القليل لا ينجسه
 خلافاً لشافعي في غير السمك، له: أن التحريم لا بطريق الكراهة أية النجاسة، وتخيّل أجراء الميتة في الماء،
 خلافاً لدودة الخن وسوس الثمار؛ لأن فيه ضرورة، ولنا: ما روى سيمان الفارسي أن النبي ﷺ سئل عن
 إبقاء فيه طعام أو شرب يموت فيه ما ليس به نفس سائبة، فقال
 ثم الدليل على كون الدم معدوماً في هذه الحيوانات دوام سكونها في الماء؛ لأن الدموي لا يسكن في الماء؛ مصادرة بين
 الدم والماء طبعاً؛ لأن الماء بارد رطب، والدم حار رطب. (مستخلص منخصصاً)

والضفدع بكسر الصاد، وأراد به المائي دون البرّي. [رمر الحقائق: ٢٠١] لا ينجسه حبر المتدأ، أي موت
 هذه لأشياء لا ينجس الماء خلافاً لشافعي. والماء المستعمل الخ اعلم أن في الماء استعمال احتلافات كثيرة،
 الأول: أنه ما يصير مستعملاً؟ فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رفع الحدث أو بالاستعمال على وجه القربة، وقال
 محمد: يصير مستعملاً باستعماله على وجه القربة، والثاني: أنه متى يصير مستعملاً؟ فعند أبي حنيفة: كلما رن
 عن العصور مستعملاً، وقالوا: إذا استقر في مكان واحد، واختار المصنف هذه لمكان الضرورة، والثالث: في
 حكمه، فقال مالك وهو أحد قولي الشافعي: إنه مطهر، وقال زهير: إن كان مستعمله متوصلاً كان ماءً
 طهوراً، وإن كان محدثاً فطاهر غير مطهر، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هو نجس، فعند أبي حنيفة النجاسة
 المعبّطة، وعند أبي يوسف النجاسة، وقال محمد: هو طاهر غير مطهر، واختار المصنف هذا، وهو طاهر الرواية،
 وعنه الفتوى. (مستخلص وغيره) لقربة: أي لأجل تقرب إلى الله بأن توضّأ على وضوء.

في مكان سوء كان أرضاً أو إماء أو كف المتوضي، وقيل: يصير مستعملاً بمجرد الانفصال من العصور وإن
 لم يستقر في مكان، قيل: هو الصحيح. [رمر الحقائق: ٢٠١] طاهر: ما رفع على أنه نجس الماء.

ومسألة البثر جحط. وكل إهاب دبغ فقد طهر إلا جلد الخنزير والآدمي،
 ظاهره وباطنه ولا يعود نجسا بوضئه ماء

ومسألة السر الخ ومسألة السر كلام إصافي مسد، وقوله: جحط في موضع الرفع عنى الخيرية، تقديره: مسألة البثر [اخلافية] يصطد فيها حروف 'جحط'، فالحيم من سجن، وإخاء من احاء، والنماء من الصاهر، وصورة المسألة رجل يعمس في السر لصب لدلو وهو حب، فلما والرجل حساء عند أبي حنيفة؛ لأن بأور الملاقاة سجن الماء والرجل عنى حاله سحاسة الماء المستعمل عنده، وعنه: لرجل طاهر في الأصح، وعند أبي يوسف: كلاهما ناه، أما الرجل فعنده لصب الذي هو شرط عنده، وأما ماء فعنده انتقرب أو إزالة الحدث، وعند محمد: كلاهما طاهران، أما الرجل فعنده انسراط لصب، وأما الماء فعنده التقرب، وإنما دلت هذه الحروف الثلاثة على أصحابنا الثلاثة بهذا الترتيب؛ لأنهم عنى هذا الترتيب في الخراج، فإن الإمام هو مقدم، ثم أبو يوسف، ثم محمد ^{٢٠٠} فلذلك قدم الحرف الذي دل على قول أبي حنيفة، ثم الحرف الذي دل على قول أبي يوسف، ثم الحرف الذي دل على قول محمد. [رمر احقائق: ٢٠١] وقال في الفتح: قيد لاعمس يدلو ومثله لبرء؛ للاحتراز عما لو أراد الاعتسال حيث يصير مستعملا عندهما، خلافاً لأبي يوسف لاشرائه لصب في غير الماء الحار، وقبده ملا مسكين يكون الرجل مستنجبا بالماء؛ للاحتراز عما لو استسحب بالأحجار حيث يفسد الماء بالاتفاق.

وكل إهاب دبغ الدبغ ما يجمع بين الفساد ولو تشميساً أو تربب، وعند الشافعي: يشترط التشييت، أي الإصلاح بشجر، مثل انتفاع دبغ بورقه، والمراد: أن الإهاب إذا دبغ فقد حارت اتصاله فيه والموصوء والشرب منه، وقال مالك: لا يطهر جلد ثيابه؛ انتهى الذي لا يخفى من الانتفاع بآيئة إهاب، ولما عموم قوله: **كل إهاب دبغ**، ولا حجة به فيما يرويه؛ لأن إهاب سمع بغير المدح، فلا ثبت في عدم جوار الانتفاع منه قبل الدبغ، قاله في "المستحسن"، وقال في "فتح مغربي": مقتضى "كل إهاب دبغ" طهارة جلد الكلب بادبغ؛ بناء على ما هو المقتضى من أنه ليس سجن عين، وتشمل كل ما يؤكل وما لا يؤكل، وفي القيل خلاف محمد، والمراد بالإهاب ما هو النقال للدبغ، وما لا يفسد لا يطهر به كجلد الحية الصغيرة والقارة، كذا لا يطهر بادكاة؛ لأن الدكاة إنما يقام مقدم الدبغ فيما يختص به، فمقتضى الخية فصاهر. اعلم أنه لا يدخل في قول من قال سحاسة عين الكلب بشعر خلاف قومه سحاسة عين حريير فإنه يدخل فيه شعره أيضاً. وعند الشافعي، كل ما لا يؤكل لحمه لا يطهر حمده بادبغه، كذا في "النهاية"، وانتهى في ما رواه مالك عن الانتفاع بمحمول على ما كان من جهة الأكل.

دبغ بدبغة حقيقة كالقسط والنسب وحوهما، أو حكمه كالتربب والتشميس والإلقاء في الريح [رمر احقائق: ٢١/١].
الحريير والآدمي قدم الحريير؛ لأن الموضع موضع إهابه، والمراد بالاستثناء من صهر عدم جوار الاستعمال؛ لتصريحهم بأن جلد الآدمي يطهر بادبغة، لكن لا يجوز استعماله كرامته، فجهة عدم احوار في حديثهما مختلفة، ولا يطهر جلد الحريير بالدبغ سحاسة عينه؛ لقوله تعالى: **ولا يؤكل لحمه** (أحمد ١٥٥)، إذ الصمير راجع إلى الحريير =

وشعر الإنسان والميتة وعظمهما طاهران. ^{وكذا}
^{مسند} شعر الميتة غير المتوفى

[أحكام البئر]

ويُنزح البئر بوقوع نجس، لا ببعري إبل وغنم وخرء حمام وعصفور. وبول ما
 يؤكل لحمه نجس لا ما لم يكن حدثاً،
^{ولا بوقوع}

= لقربه لا إلى النجس، والشافعي يخالف في جدد الكلب؛ لأنه نجس العين، وسأ: أنه لو كان حس العين ما جاز
 الانتفاع به في الصيد وحراسة المواشي والحرث. (فتح، مستخلص)

وشعر الإنسان **الح** كلام إصافي، وأبيته عصف على الإنسان، و"عظمها" بالرفع عصف على الشعر، أي عظم
 الإنسان والميتة، وقوله: "طاهران" خبر استند والمعطوف عليه، وعند الشافعي هما نجسان، وقال مالك: شعر الميتة
 طاهر دون عظمها. [رمز الحقائق: ٢١/١]

وبسرح النثر: أي حرج جميع مائه بوقوع حس كالعائط ولو لم يصب، سواء كان كثيراً أو قليلاً، وقال زهر:
 لا نجسه ما لم يعلب عليه، وروي عن أبي يوسف ومحمد: أن ماءها في حكم الماء الحار، (مسكين)

لا بعري **الح** أراد بهما ما لا يستكره الساطر وكذا الروث والخثي، ولا فرق بين صحيح ومكسر ولا بين نثر
 فلات ومصر على الصحيح. (ط)، أي إذا وقع في نثر مصفأ، سواء كان رطاً أو يابساً أو صحيحاً أو
 مكسراً، وكذا الروث والخثي بكسر الخاء، وقيل: الرطب والمكسر والخثي والروث مفسد وهو القياس، لكن
 حكمه بعدم نجسها؛ شمول الضرورة وبروء الحرج، والمراد بالعريتين ما لم ينع حد الكثرة وهو ما يستكره
 الساطر في الصحيح، وقيل: ما يأخذ ثلث وجه الماء، وقيل: ربعه، هذا في المفارقة، وفي نثر انصر نجسه القليل
 أيضاً. أما إذا عرت الشاة في الخبز بكرة أو عريين يرمى ليعر ويشرب النثر إذا رميت من ساعة ولم يبق لها أثر
 لون، ولا يعفى عن القليل في الإناء. (مستخلص)

وبول ما يؤكل **الح** أي حاسة حفيضة، حتى إذا وقع في النثر يكون ماء حساً ويسرح الماء كله عندهما، وعند
 محمد: طاهر، ولا يسرح إلا إذا غلب على الماء حتى يخرج من أن يكون صهوراً. ل محمد: قصة العريين وكانوا
 ثمانية أنصار، أمروا، شرب أنوار الصدقة وألهاهم لمرضهم، فشربوها وصحبوا فقتلوا راعي بني ^{٤٨} واستاقوا الإبل،
 فأني هم وقضت أبوبهم وأرجلهم وتركوا في الحرة حتى ماتوا، ولهما: قوله ^{٤٩} سده عن ^{٥٠} فب عنه
 عن ^{٥١} فب عنه فعم بول ما يؤكل، والقرية قائمة على مسح حديث العريين؛ لاشتماله على ميتة وهي
 مسبوحة. فتأمل. (فتح ملخصاً) لا ما لم يكن حدثاً أي ما لم يكن حدثاً لا يكون نجساً عند أبي يوسف وهو
 الصحيح، وذلك كالقيء القليل والدم البادي غير المتجاوز حتى لو أخذ بقصة وألقاه في ماء القليل لا يفسده،
 وعند محمد: حس ويفسده، يعني في غير رواية الأصول: إنه نجس، والدليل على عدم نجاسته أنه ليس بمسحوق، =

ولا يشرب أصلاً، وعشرون دلواً وسطاً بموت نحو فارة، وأربعون بنحو حمامة،
 وكله بنحو شاة وانتفاخ حيوان أو تفسخه،
 أي ويرج

= فكان كدم البعوض والدماء التي تبقى في العروق. (مسكين، فتح المعين)

ولا يشرب أصلاً أي بول ما يؤكل لحمه أصلاً في حال من الأحوال ولا تدأبياً عند أي حيفة؛ لأن التدأبى باطاهر الحرام كدس الأتاك لا يخور، فما طلت بالحسن. وعند محمد: يشرب للتدأبى وغيره لطهارته عنده، وعند أبي يوسف: يشرب للتدأبى ولا يخور غيره، ولو أصاب الثوب لا يحسنه عند محمد ويخور الصلاة فيه وإن امتلأ بالثوب منه، وعنى قوهما بحسن الثوب، إلا أنه يخور الصلاة فيه ما لم يكن كثيراً فاحشاً وهو ربع الموضع الذي أصابه كالذيل، وعند أبي يوسف: شرب في شرب. (ملا مسكين)

نحو فارة المراد سحر الفارة ما يكون مثلها أو قاربها في الحث كالعصفور والصعوة والسوداية وسام أرض، ورج عشرين دلواً بعد إخراج نحو الفارة، ولو رجع هل إخراجها فلا يظهر، وإخراج عشرين لما روى أنس بن مالك عن النبي أنه قال في الفارة: إذا ماتت في البئر: وكلمة 'أو' لأحد الشيين، فكان الأقل ثلثاً يقيين، والأكثر يؤتى به كيلاً يترك النمط المروي، وإن كان مستعياً عنه في العمل، وهو معنى الاستحباب، وإنما قيد بالموت؛ لأنه لو أخرج ما وقع فيه جأ لا يتحس إلا في الكلب والحريز، وفي غيرها يطر إن أصاب منه الماء وسوره حس فماء حس، وإن كان سوره مكروهاً فماء مكروه، وإن كان مشكوكاً فمشكوك، يرج ماء البئر كله، وإن لم يصب منه الماء لا يرج شيء، وعند أبي يوسف: يزح عشرون إلى ثلاثين في الفارة الواحدة، وكذلك إلى الأربع، وإن كانت خمساً يرج أربعون إلى سبعين، وإن كانت عشرين فجميع. (مستخلص مسكين وهاية) **فارة** كعصفور وصعوة، والفارتان كفارة، والثلاثة كاندحاجة، وليست كالشاة وهو الصحيح.

وأربعون أي يرج أربعون دلواً وسطاً بنحو حمامة في الحسد كاندحاجة والسمور؛ ما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال في اندحاجة إذا ماتت في البئر: يرج منها أربعون دلواً، وفي 'الجامع الصغير': أربعون أو خمسون دلواً، والأول لبيان الإيجاب، والثاني لبيان الاستحباب، والدلو المتوسط قيل: هو أن يسع فيه صاع، والأصغر ما دون الصاع، والأكبر ما فوق الصاع، والصحيح المعتد دلو تلك البئر، ولو رجع بدلو عظيم يسع العشرين أو الأربعين مرة واحدة حاراً لحصول المنقوص، ولا يشترط في الدلاء كونها مموءة، بل يكفي ملاً أكثرها، والدلو الأصغر والأكبر يخاسب بالوسط. (فتح ومستخلص وغيره) **بنحو حمامة** كدحاجة وسمور وجوباً وخمسون استحساناً.

وكله أي يبع كل ماء لبئر بموت شاة وحوها في الحسد كادمي وكلب؛ لأن ابن عباس وابن ربيع أفتيا ننزع كل الماء حين ماتت رحي في بئر مرم من غير تكثير فكان جماعاً. (فتح المعين)

وانتفاخ حيوان يرج الماء كله بانتفاخ حيوان أو تفسخه فيه، سواء كان الحيوان صغيراً أو كبيراً، ولا يجب ربح الطين لمكان الخرج، بل يجب ربح كل ماء لا انتشار البية في أحراء الماء؛ لأن هذا الانتفاخ والتفصح يفصل =

ومائتان لو لم يمكن نزعها، ونجسها مذ ثلاث فارة متفخة أو متفخة جهل وقت وقوعها، وإلا مذ يوم وليلة.

[أحكام الأسار]

والعرق كالسور، وسور الآدمي والفرس^ح وما يؤكل لحمه طاهر، والكلب^ك والخنزير^ك

سور الفرس

= مهالبة، وتلك اللة نخاسة مائعة تمرلة القطر من الخمر أو البول، كذا في "المستحصى". والفرق بين الانتفاح والتفسخ، أن الانتفاح: تورم في جسد الميت بحيث لو مسح جلده بإصبع أو حصص بالرفق لراا شعره وريشه، والتفسخ: أن يتمعط أجراء الميت ويتفرك كلها أو بعضها بعد اموت. (محشي)

ومابن الخ عدم إمكان الراح إذا كانت البئر معية أي حارية، فعد محمد: يروح مائتا دلو إلى ثلاث مائة، وعند أبي يوسف: يخرج مقدار ما كان فيها من الماء، وطريق معرفته أن يؤخذ بقول رحى هما بصارة في أمور الماء، وهذا أشبه بالفقه. (مسكين منحصاً) ونجسها الخ ماص من النجيس، يعني إذا وجد في بئر فارة أو نحوها ولم يدر متى وقعت وقد انتفحت أو تفسخت بنجس البئر مذ ثلاثة أيام وباليها، يعني أعادوا صلاة هذه الأيام، وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: ليس عليهم إعادة شيء حتى يحققوا متى وقعت. (مسكين وغيره)

وفى وفوقها بالرفع فاعل "جهل"، ثم التقدير ثلاث مذهب الإمام؛ لأن وقوع الحيوان الدموي في الماء سب لموته لاسيما في البئر، وروان الوقوع سابق على رمان الوجود، فقدر ثلاثة أيام؛ لأنه لا يتفخ إلا بعد ثلاثة أيام، وأبو يوسف كان يقول بقول أبي حنيفة إلى أن رأى حداة في مقارها حيفة، فطرحتها في بئر فرجع عن قوله، والمفتي به قولهما، أي يتنجس مذ وجد إلا أن يعلم وقتها. (فتح)

والأمد يوم أي وإن لم تكن متفخة أو متفخة نجسها مذ يوم وليلة عبده، خلافاً هما. (ط)

والعرق كالسور يعني عرق كل شيء يعتبر سوره طهارة وحاسة وحرمة وكراهة، ولا يتقص بعرق الخمار؛ لأن عرقه طاهر لا مشكوك وإن كان قياس كون سوره مشكوكاً أن يكون عرقه كذلك؛ لأنه حصص بركوبه عري الطهر ومكشوفه، والحر حر الحجر والثقل ثقل الببوة، فقي الحكم في غيره على اقياس. (فتح، مسكين)

وسور الآدمي الخ أي مطلقاً سواء كان طاهراً أو نجساً أو محدثاً أو حائضاً أو غسلاً أو صغيراً أو كبيراً أو مسلماً أو كافراً أو ذكراً أو أنثى، لا حالة شره الخمر، فإن بلغ ريقه ثلاث مرات طهر فمه. [رمر الحقائق: ٢٣/١] وأورد الفرس بالذكر لمكان الاختلاف في لحمه؛ لأن لحمه حرام عند أبي حنيفة، ومع ذلك سوره صاهر؛ لأن حرمة لحمه لكرامة لا لحاسة، ألا ترى أن لبنه حلال بالإجماع، وقوله: "صاهر" حبر استندأ يعني قوته: وسور الآدمي. (مستحصى، عيني)

والكلب الخ بالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي وسور الكلب وسباع السوائم كالأسد والنمر والدب ونحوها نجس خلافاً لمالك في الكلب والخنزير، وللشافعي في سباع السوائم. ولا يجوز حره =

وسباع البهائم نجس، ^{سرج} والهرة ^{أي وسور الهرة} والدجاجة ^{كالبطيخ والصفر} المخلاة ^{كالحية والعقرب} وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه،
والحمار ^{د ف} والبغل ^{د ف} مشكوك يتوضأ به، ^{أي وسور الحمير} ويتيمم إن فقد الماء، ^{أي مضيق وم يجد لا سورهما} وأياً قدم صح، بخلاف نبيذ التمر.

= عطف على ما قبله من انحور عند سبونه؛ لأنه يرم عطف على عامين وهو تمتع، وخسة هذه الأسار، لقوله لا يمسس إياها من ماء كسب الماء وسائه يلاقي الماء دون إلقاء، فيما ينحس الإلقاء فإماء أو لا، والحديث وإن ورد في كسب كسبه عرف باقي المساع بدلالة، ولأن الممتزج به سباع، وهو متولد من النجس (عيني ومستخلص)

والهرة الح أي سور الهرة لأهية مكروه كراهة تبرهية؛ لقوله لا يمسس إياها من ماء كسب الماء وسائه يلاقي الماء دون إلقاء، فيما ينحس الإلقاء فإماء أو لا، والحديث وإن ورد في كسب كسبه عرف باقي المساع بدلالة، ولأن الممتزج به سباع، وهو متولد من النجس (عيني ومستخلص)

المخللة الح أي مسية، وكذا شدة جلالة، خلاف محبوسة فلا يكره سورها (ط) **مكروه** تبرهية عند وجود غيره. (ص)
مشكوك فيه، قيل: اشك في الطهارة، وقيل: في صهورته وهو الأصح، وعنه الفتوى. وبعض المشايخ أنكر الشك، وقال: لا يجوز أن يكون شيء من أحكام شرع مشكوكاً فيه، ولكن معناه محتاط فيه، فلا يجوز أن يتوضأ به حانة لاحتياط، وأجيب بأن الحق عنده تعنى معنوم، واشك عيناً لقصور فهمنا، ثم سب الشك تعارض الأدلة في ساحة حمير وحرمة، وكذا احتلف أصحابنا في نجاسته وصرهته، وأصل مقيد بأن يكون أمه حمرة، فلو فرس أو بقرة فصره كمتولد من حمير وحشي وبقرة. (مستخلص، عيني)

يتوضأ الح يعني ما كان اشك في سور الحمير تعارض الأدلة في الإباحة والحرمة والنجاسة والصرهارة رخصاً جانب حرمة في حمله في حق الأكل وأحدنا بالاحتياط في سورته، فقلنا بالجمع بين الوصوء بسوره وبين التيمم؛ لئلا يصير متيمماً عند وجود الماء على تقدير صهرته، وهذا الحكم وإن ثبت في الحمير خاصة لكن نحن من سبله فيكون عمليته. (مستخلص) **وأياً قدم الح** من الوصوء وتيمم، حتى لو بوضاً ثم تيمم أو عكس حار. (ط) أي يجوز تقسم الوصوء به أو تنضم خلافاً لفرق، فإنه يقول: لا يجوز تقسم التيمم، لأنه ماء واجب الاستعمال، فلا يجوز التيمم عند وجوده. (مستخلص)

بخلاف نبيذ التمر: [هو ما أنقى فيه ثمرات حتى صار حلواً كسبه رقيق سيال، فإذا لم يجد غيره فعلى الإمام: أنه يتوضأ، وقال أبو يوسف: يتيمم، وبه رجح الإمام وهو يعنى، وقال محمد: يجمع بينهما (ص)] اعلم أن مسألة سيد التمر محتلف فيها، قال أبو حنيفة: من لم يجد إلا سيد التمر يتوضأ به لا غير، وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي: به لا يتوضأ به بل يتيمم، وقال محمد: يجمع بين الوصوء والتيمم، والفتوى على قول أبي يوسف، ويشترط الية عند التوضي كالتيمم، قال في المفيد: "الماء الذي ألقى فيه ثمرات فصار حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوصوء به بلا خلاف بين أصحابنا. (عيني، مستخلص)

لا لفوت جمعة ووقت، ولم يعد إن صلى به ونسي الماء في رحله، ويطلبه غلوة إن
 أي لا يصح التيمم أي صلاة جمعة
 ظلّ قربه وإلا لا. ويطلبه من رفيقه، فإن منعه تيمم، وإن لم يعطه إلا بثمن مثله وله
 أي المسافر
 ثمن لا يتيمم وإلا تيمم، ولو أكثره مجروحاً تيمم وبعكسه يغسل، ولا يجمع بينهما.
 بن يشرية ويوصاً دفعه صرر بدنه والأقن صحيح غسل ولتيمم

ووقت: أي صلاة وقت؛ لأن لهما حتماً بخلاف الأولين. (ط) **ولم يعد إلخ:** أي لو نسي رجل الماء الذي في
 رحله وصلى بالتيمم، ثم ذكر بعدها أجزاء تلك الصلاة لا يعيد، وقال أبو يوسف: يعيد، والخلاف فيما إذا وضع
 الماء بنفسه، أو وضعه غيره بأمره، ولو وضع غيره وهو لا يعلم جاز اتفاقاً، وتذكره في الوقت وغيره سواء،
 بخلاف ما لو كان في عنقه أو على رأسه أو ظهره، فإنه يعيد اتفاقاً؛ لأن هذا السياج في غير محله. (مسكين وغيره)
ويطلبه غلوة إلخ: أي يجب صب الماء قدر عدوة، وهي - بالفتح - رمية سهم، وقدر ثلاث مائة ذراع إلى
 أربع مائة بذراع الكرناش، أي يطسه هذا المقدار من الجواب الأربع، يعني يقسم المشي مقدار الغلوة على هذه
 الجهات. (مسكين، فتح) **قربه:** أي قرب الماء؛ لأن غلبة الظن كاليقين. [رمز الحقائق: ٢٧/١]

وإلا لا. أي وإن لم يطل قربه لا يجب الصب، وقال الشافعي: يجب، ولا يتيمم حتى يطله. [رمز الحقائق: ٢٧/١]
ويطلبه من رفيقه: عن أبي نصر انصاف أن المسافر إذا كان في موضع يعز الماء فيه لا يجزئه قبل الصب، وكذا إذا لم يكن معه دلو
 أورشاء لا يجب أن يسأل من رفيقه، ولو سأل فقال له: انتظر، فعند أبي حنيفة: ينتظر إلى آخر الوقت، فإن حاف
 فوت الوقت يتيمم ويصلي، وعندهما: ينتظر وإن فات الوقت. (مسكين)

رفيقه: ولا يعجل بالتيمم فنو تيمم قبل الطيب جاز عنده خلافاً هما. (ع) **تيمم:** أما لو كان لرفيقه ماء وطنه
 رفيقه أنه لو سأل منه ماء أعطاه فلا يجوز التيمم، وأما إن كان عنده أنه لا يعطيه ماء إن سألته فجار تيممه، ولو
 شئت في إعطائه ولم يطله، وجاء رفيقه بالماء بعد ما صلاها بالتيمم فيقصي الصلاة وم يقص إن نخل رفيقه بالماء
 قبل شروعه بأن سألته فلم يعطه وجاء به بعد ما أدى الصلاة بتمامها مع التيمم. (مسكين)

وإلا تيمم: أي وإن لم يكن معه ثمنه، أو لا يعطيه إلا بعن فاحش كدينار لكور. **مثله:** أي مثل الماء في ذلك
 المكان. [رمز الحقائق: ٢٧/١] **ولو أكثره:** أي أكثر بدنه مساحة في الحياطة وعدده في الوضوء. (ط)

تيمم. ولا يغسل الصحيح؛ مثلاً يكون جامعاً بين الدل والمبدل. **وبعكسه يغسل:** [هو ما لو كان أكثر بدنه
 صحيحاً وأقله مجروحاً] وإن كان بيده قروح يصرفها الماء دون سائر جسده يتيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه، وقيل:
 يتيمم مطلقاً، فقلوه: 'وبعكسه يغسل' محمول على ما إذا لم يكن باليديين جراحة. [منحص من البحر: ٣٤/١]

ولا يجمع إلخ: يعني إن كان أكثر بدنه ساماً وأقله مجروحاً فله الغسل دون التيمم، وقال الشافعي: يغسل ما أمكن
 ويتيمم، وإن كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً، فالأصح أنه يتيمم ويمسح على الباقي إن لم يضره، وكذا
 الحكم للمحدث إلا أنه يعتبر فيه أكثر أعضاء الوضوء. (ملا مسكين)

وبه بلا عجز ناوياً، فلغا تيمم كافر لا وضوءه، ولا ينقضه ردة بل ناقض الوضوء،
 وقدره ماء فضل عن حاجته فهي تمنع التيمم وترفعه. وراجي الماء يؤخر الصلاة،
 وصح قبل الوقت، ولفرضين وخوف فوت صلاة جنازة أو عيد ولو بناء،
 أي يجوز التيمم بالرفع أي وصح لأجل أي كل تكبيرات ولو وليا التيمم

بلا عجز عن التراب، وعند أبي يوسف. يجوز عند العجز. (ط) **ناوياً** أي يتيمم ناوياً استباحة اصطلاحاً أو قرينة لا تتأدى بلا طهارة، وعند زهر: بيته ليست بشرط. (ط) **تيمم كافر** للإسلام، وأما إذا تيمم للصلاة فلا يجوز بالاتفاق؛ لأن الكافر ليس من أهلها، وفي الوضوء خلاف الشافعي؛ لافتقاره إلى الية عده، والكافر ليس من أهلها. (فتح)
ولا ينقضه. أي إن توصاً الكافر للإسلام ثم أسلم فهو متوضئ حلالاً للشافعي. **ردة** هو تيمم مسمم ثم ارتد والعياد بالله - ثم أسلم فهو على تيممه حلالاً بزهر. (ط) **بل ناقض الوضوء** أي ينقضه ما يقضي الوضوء؛ لأنه حلفه، فبأحد حكمه، ولو قال: ناقض الأصل ليعم الوضوء والغسل نكاح أحسن؛ لأنه ليس كل ما يقضي الوضوء يقضي التيمم كما إذا تيمم خيانة ثم عرضه الحدث الأصغر انتقض تيمم الوضوء دون تيمم الغسل. (فتح) **وقدره ماء** أشار به إلى أن الوجدان في قوله تعالى: «هبة له» (البقرة: ٤٣) بمعنى القدره، وعند عن رؤية الماء إلى القدرة؛ لشموها ما هو تيمم مرد أو مريض، وخرج بها ما لو مرّ النائم بصفة لا توجب النقض على ماء كاف حيث لا ينتقض تيممه. (فتح المعين)

تمنع التيمم يعني إذا كان قدرة الماء ناقض التيمم فتمنع التيمم ابتداءً ونقصه انتهاءً مطلقاً، سواء كانت قدرته في الصلاة أو في غيرها، وقال الشافعي: لا يرفع التيمم إذا قدر على الماء بعد ما شرع في الصلاة؛ لأن حرمة الصلاة مانعة عن إبطائها، فكان عاجزاً عن الاستعمال حكماً، ولذا: أنه قادر حقيقة فيبطل تيممه، ولا يبقى بصلاة حرمة نفوت شرعها؛ لأن التراب لم يجعل طهوراً؛ لا عند عدم الماء فيبطل بوجوده. (فتح المعين)

بوجهر الصلاة أي يستحب عادم الماء إذا عتب على رأيه القدرة عليه أن يؤخر الصلاة حتى يؤديه أكمل الطهارتين، وظاهر إطلاقه يشمل صلاة المغرب، فيؤخر إلى عيونة الشفق وهو الذي عليه الأكثر، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول: أن التأخير واجب؛ لأن غلبة الرأي كالمحقق، وعن مالك: المندوب أن يتيمم في وسط الوقت، وإذا لم يرح الأفضل صلاة في أول الوقت اتفاقاً. (فتح المعين) **قل الوقت الخ** حلالاً للشافعي في تمت المسائلين والخلاف بينا وبينه يمتي على أن التيمم عدداً طهارة مطلقة يرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء، لا أنه مباح للصلاة مع قيام الحدث، وعنده بدل ضروري مباح مع قيام الحدث حقيقة. (فتح المعين)

ولو ساء أي لو كانت صلاته ساء كما لو شرع فيها بالوضوء ثم سقه حدث تيمم يبي حلالاً ضمناً. (ط) [وقال:] لا يتيمم ويتوصاً ويتم صلاته، ولا خلاف في أنه إذا شرع بالتيمم يتيمم، وكذا لو شرع بالوضوء ثم أحدث ونجاها روال الشمس إذا اشتعل بالوضوء تيمم اتفاقاً، فإن لم يخف ويرجو إدراك الإمام قبل الفراغ لم يتيمم إجماعاً. (مسكين)

عدوٌّ أو سُبُع أو عطش، أو فقد آلة، مستوعباً وجهه ويديه مع مرفقيه بضربتين،
ولو جنباً أو حائضاً، بظاهر من جنس الأرض وإن لم يكن عليه نقع،
إذا ظهرت من الخيش على جنس لأرض

عدوٌّ يمنع أو يخاف على نفسه هلاك أو إحس. أو على ماله منه، أو على نفسه من فاسق عند الماء. (ط)
أو عطش على نفسه أو دابته أو كلباً، وكذا لو احتاجه لعش. (ص) أو **فقد آلة** يعني رأى الماء وليس معه
آلة الاستسقاء أي صاهره، ولو لم يجد آلة يستسقي بها ووجد من يسر إلى الماء تأخر برمه. (اندر المختار)
مستوعباً حال من المستكر في "تيمم" وهو الصحيح وعنه الفتوى، وروى الحسن عن الإمام أن الاستيعاب
يس شرط، حتى يمسح أكثر الدراعين والكف حاراً، وعلى طاهر الرواية لا يجوز، حتى لا يد من برع الحائض
والسور وتخليل الأصابع، وبه يفتي. (ملا مسكين) **مع مرفقيه** فهو قصعت يده من المرفق مسح موضع التقطع،
وبه فوق المرفق لا، خلافاً لزم، فإن عنده مسح محل التقطع لا يبرمه، وعند الشافعي: إن ارسعين في القدم، وفي
الخدود كمدتها، وقال مالك وأحمد: مسح يديه إلى ربعيه، والمشهور من مذهب مالك أن مسح إلى الرسعين
فرض، وإلى المرفقين سنة، وعن الزهري إلى الإبط. (فتح المعين، الطائي)

بصري | متعلق بـ "تيمم" أو بـ "مستوعباً". (ع) | وكان ابن سيرين يقول ثلاث ضربات. ضربة في الوجه،
وضربة في اليدين، وضربة ثالثة فيهما، وعن مالك: يكفي ضربة واحدة، وبه قال أحمد في رواية، وعندنا:
ضربتان: ضربة في الوجه، وضربة بيدي؛ لقوله
وكيفية التيمم: أن يصرب يديه على جنس الأرض ويمسح بهما وجهه، ثم يصرب ضربة ثانية، ويضع بطن كفه
أيسر على ظهر كفه اليميني ويمسح بثلاثة أصابع أي يختصر وتأتي به صاهر يده اليميني إلى المرفق ثم يمسح
باصبه بالإبهام والمسححة إلى رؤوس الأصابع، ثم يفعل باليسرى كذلك. وركن التيمم: الصبرتان والاستيعاب،
وشروطه ستة: البية والمسح وكونه ثلاثة أصابع وأكثر والصعيد وكونه مطهراً وفقد الماء، وورد ابن حبان في
الشروط: الإسلام، وقد مرّ بيان سننه الثمانية. (فتح، در المختار وغيره)

بظاهر الخ هو أنه بالظهور كان أولى؛ احترازاً عن الأرض المستحسنة بعد انحفاف تكون طاهرة في حق الصلاة
دون لتيمم، وإحراز والمحرور متعلق بـ "تيمم" عند أكثر الشراح، لكن قال في العيني [٢٥١]: هو صفة
الصبرتين، أي بصبرتين امتصفتين بظاهر من جنس الأرض، كالتراب والرمل والحجر والبورة والبربريح والكحل،
وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتربة والرمل خاصة، وقال الشافعي: لا يجوز إلا بالتربة المست؛ بقوله تعالى:
ص. ص. (س. ٤٣) أي تراباً ميبأً، ولنا: أن الطيب اسم مشترك يراد به المست، ويراد به الصاهر، ويراد به
الحل، وهما الصاهر مراد بالإجماع، فلا يكون غيره مراداً؛ إذ المشترك لا عموم به، واحتراز به عما ليس من
جنس لأرض، وهو ما يخرق بالدر فيصير رماً كالشجر والحطبة، أو يصعب ويبيد كالحديد والبرصا والنفدين،
أما إذا اغبر ما ليس من جنس الأرض فيجوز التيمم. (فتح وغيره)

إن لم يخف ذهاب رجليه من البرد، وبعدهما غسل رجليه فقط، وخروج أكثر القدم نزع، ولو مسح مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثاً، ولو أقام مسافراً بعد يوم وليلة نزع، وإلا يتم يوماً وليلة.

[حكم الجرموق وغيره]

حميه وغسل رجليه

وصح على الجرموق،

إن لم يخف الخ: يعني إن انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجليه من البرد أو برع حفيه جاز المسح عليهما من غير توقيت، فعلى هذا يستوعب الخف، ولو مسح عليهما ثم دخل الماء الخف، وأقل جميع القدم وبيع الماء الكعب بطل المسح، وروي عن أبي حنيفة أنه يخف عليه غسل الرجل الأخرى. (فتح، مسكين)

من البرد: لأن موضع الضرورة مستثنى عن أدلة الشرع، فاحف بصير كالحبيرة وهي غير مؤقتة، لكن يستوعب الخف بالمسح حيثئذ. (مستخلص) غسل رجليه: يعني لا يعيد الوضوء خلافاً للشافعي. [أمر الحقائق: ٢٩/١ فقط: دون بقية أعصائه، وقال الشافعي: يعيد الوضوء. (ط، مسكين) نزع: [كرع كله في الصحيح، وعن محمد: إن بقي من صهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لم يبطل وهو الأصح] وهو قول أبي يوسف، وعن أبي حنيفة، إن رال عقب الرجل أو رال أكثر عقبه بطل مسحه، وهذا إذا أخرج قسداً حتى لو خرج لا عن قصد بأن كان واسعاً يرتفع العقب برفع الرجل إلى الساق، ويعود بالوضوء جاز له المسح بالإجماع. (الدر المختار)

ولو مسح مقيم الخ: قيد بقوله "مسح"؛ لأنه لو لس وهو مقيم وسافر قبل أن تنقضي الطهارة، ومسح تتحول مدته إلى مدة السفر اتفاقاً، وقيد بقوله: "قبل يوم وليلة"؛ لأنه لو سافر بعد مضي مدة الإقامة لا تتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق؛ لأن ما عية الخف قد رال، وأحدث قد سرى إلى القدمين. (مسكين، مستخلص) ثلاثاً: أي من الأيام والليالي، وقال الشافعي ومالك: إن سافر بعد ما مسح يتم يوماً وبينة لا غيره. (ع) وإلا يتم: أي وإن أقام قبل مسح يوم وليلة.

على الجرموق: الشامل على الخف، ويقال له: موق أيضاً، وهو فارسي معرب حف كبير واسع يلبس فوق الخف، وقيداً بموق - الشامل على الخف؛ لأنه لو لس الجرموق وحده جاز المسح اتفاقاً، وإن لسه فوق الخف يجوز المسح عليه عدداً، وقال الشافعي: لا يجوز المسح عليه؛ لأن المسح على الخف يدل على العسل، فلو جوراً مسح على الجرموق جعلنا للدن بدلاً، وهذا لا يجوز، ولنا: ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ مسح على الجرموقين؛ ولأنه تع للحف، ولد، شاركه في حالة الانفراد، والمسح على الجرموق فيما إذا سسه قبل أن يحدث، أما إذا أحدث ومسح على الخف أو مسح ثم لس الجرموق لا يحسب عليه (مستخلص، مسكين)

يبدأ من الأصابع إلى الساق.

[موانع المسح ونواقضه]

والحرق الكبير يمنع، وهو قدر ثلاث أصابع القدم أصغرهما، والقليل لا، ويجمع في خفٍّ ^{وهو ما دون الثلاث} لافيهما، بخلاف النجاسة ^{مسح} والانكشاف، وينقضه ناقض الوضوء ونزع خفٍّ ^{وهو على وضوئه} ومضي المدة

من الأصابع أي يضع أصابع يده اليمنى على مقدم حفه الأيمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم حفه الأيسر وبمدهما إلى أصل الساق، هكذا روى لمعيرة بن شعبة عن فعل رسول الله ﷺ، وسئل محمد عليه السلام عن المسح على الحفين فقال: أن يضع أصابع يديه على مقدم حفيه ويحاي كفيه وبمدهما إلى الساق، ولو بدأ من قبل الساق يحور إلا أنه ترك السنة، ولو مسح برؤوس الأصابع وحافى أصوار الأصابع والكف لا يحور، إلا أن يتل مقدار الواجب. (مسكين)

والحرق الكبير [في أي جانب إذا كان مفرجاً يرى ما تحته] وقال زفر والشافعي: يجمع القليل أيضاً، وقال مالك: لا يجمع الكبير أيضاً، ثم الحرق الكبير إنما يجمع حوار المسح إذا كان مفرجاً يرى ما تحته، فأما إذا كان لا يرى ما تحته بأن كان صلباً، لكنه يدخل فيه ثلاثة أصابع لا يجمع حوار المسح، وإن كان يبدو قدر ثلاثة أصابع حالة المشي لا في حالة وضع القدم على الأرض، قال بعضهم: يجمع، وقال بعضهم: لا يجمع، وهو الأصح. (مسكين منحصراً) **أصغرهما** فلو فرق الأصابع كانت هي المعتبرة، والصغير والكبير سواء.

في خف يعني لو كان الحرق في موضع، وكل موضع قدر إصبع أو أقل، وبجميع يصير قدر ثلاثة أصابع، إن كان في خف واحد يجمع ويجمع المسح، وإن كان في خفين لا يجمع ولا يمنع، وكذا لو كان الحرق على الساق لا يمنع حوار المسح، وإن كان أكثر من ثلاثة أصابع. (مسكين)

بخلاف النجاسة: المتفرقة في حفيه أو في ثوبه أو بدنه أو مكانه أو في المجموع حيث تجمع. [رمر الحقائق: ٢٩/١]

والانكشاف أي وبخلاف انكشاف العورة لو كانت متفرقة، وجميع يبلغ ربع أدنى عضو من الأعضاء فكشفة يجمع الصلاة. (ط) **ونزع خف**: أي ويقضه أيضاً برع الخف؛ لأن الخف مانع لسرية الحدث إلى القدم، فإذا زال المانع عاد الحدث السابق، وعمل عمه، وإفراد الخف ليعلم أن برع خف واحد يكفي لانتقاص المسح؛ لتعذر الجمع بين الأصل والخف في وظيفة واحدة. (مستخص)

مضي المدة أي ويقضه مضي المدة؛ حديث صفوان بن عمار أن النبي ﷺ كان يأمرنا أن لا نسرع خفافنا ثلاثة أيام، والحديث واجب كون الخف مانع سرية الحدث للرجل في المدة، فإذا مضى المدة عمل الحدث السابق عمه، ثم اعلم أن برع الخف ومضي المدة غير ناقض في الحقيقة، إنما الناقض الحدث السابق، لكن الحدث يظهر عند النزاع والمضي، فأضيف النقص إليهما. (مستخص وغيره)

فذكر وقت الحدث يوماً وليلة للمقيم، وللمسافر ثلاثاً من وقت الحدث، على ظاهرهما مرة بثلاث أصابع، أي مسح في يوم وليلة

وقت الحدث متعلق بقوله: وصوء تام، وفيه توسع والمراد قبيل الحدث لا متصل به؛ لأن وقت الحدث لا يجمع الطهارة فكيف يكون طرفاً له. (مسكين) ووقت اللبس عند الشافعي، حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه، ثم أتم الوضوء قبل أن يحدث جاز له المسح، وكذا لو لسهما محدثاً، وحاص الماء حتى دخل ماء فيهما، ثم أتم سائر الأعضاء ثم أحدث جاز له أيضاً خلافاً له فيهما. [رمز الحقائق: ٢٨/١] **للمقيم إلخ:** وعند مالك: لا يمسح المقيم أصلاً ويمسح المسافر مؤبداً، واحتج بحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: قلت: يا رسول الله! أمسح على خفين يوماً وليلة؟ قال: نعم، قلت: يومين؟ قال: نعم، حتى انتهيت إلى سبعة أيام، فقال صلى الله عليه وسلم: إذا كنت في سفر فامسح ما بدت وتأويته عندنا أن مراده صلى الله عليه وسلم أن المسح مؤبد غير مسح، وليس المراد أن لا ينقطع الخف في هذه المدة، والأخبار المشهورة لا تترك هذا الشاذ، فقد روي عن صفوان: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ما حدثت؟ إلى أن قال صلى الله عليه وسلم: إذا جئت وسأل، قال: فسألته عن المسح على الخفين، فقال صلى الله عليه وسلم: **للمقيم يوم وسبع، والمسافر ثلاثة أيام وسبع** (مستحسن)

من وقت الحدث: أي ابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث الذي يوجد بعد اللبس، وعند الثلاثة: من وقت اللبس، وعن أحمد: من وقت المسح حتى لو توضأ المقيم عند طلوع الفجر ولبس عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى العصر، يصلي الظهر من الغد بالمسح لا العصر، وعندهم: لا يصلي الظهر أيضاً بالمسح. [رمز الحقائق: ٢٨/١] وقرن الشافعي: ابتداء المدة من وقت المسح؛ لأن التقدير من أجله، فيعتبر من وقته، ولنا: أن الخف عرف مانعاً من سرية الحدث بالقدم، فيعتبر من وقت المنع. (عيني، فتح المعين)

على ظاهرهما: يعني إما شرع المسح على ظاهرهما لا على باطنهما؛ نقول صلى الله عليه وسلم: لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه، لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرهما حطوطاً بالأصابع، وقال الشافعي ومالك: على ظاهرهما فرض وعلى باطنهما سعة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وباطنه، وحديث رؤية عليٍّ لا ينافيه، فالأولى عند الشافعي: الجمع بين الأمرين أن يضع يده اليمنى على ظاهر الخف الأيمن يعني فوقه، واليسرى على باطنه يعني تحته ويمسح، ثم اليمنى تحت الخف الأيسر واليسرى فوقه ويمسح، وهو مسح على ما يلي الساق أو على ما يلي مقدم ظاهر الخف يحور، ولو مسح على العقب أو على ما فوق الكعبين لا يحور. (فتح وغيره)

بثلاث أصابع: أي بقدر ثلاث أصابع اليد طويلاً وعرضاً لكل رجل بالاستقلال، فهو مسح على واحدة بقدر إصبعين، وعلى الأخرى خمساً، أو على كل أقل من ثلاث لا يحور في الصحيح، ثم لم يذكر محمد في الأصل أن التقدير بثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد اعتباراً بألة المسح، أو أصابع الرجل اعتباراً بمحل المسح، وكان الفقيه أبو بكر الرازي يقول: التقدير بثلاثة أصابع اليد، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي "الكافي": الكلام فيه كالكلام في مسح الرأس، فمن شرط الربع ثمة شرطه ههنا أيضاً، ومن شرط أدنى ما يطلق عليه اسم المسح ثمة شرط هنا أيضاً، ولو مسح بثلاث أصابع موضوعة غير ممدودة جاز؛ لأن فرصه مقدار ثلاث أصابع من اليد، وهو الأصح. (مسكين وغيره)

باب المسح على الخفين

صح ولو امرأة لا جنباً إن لبسهما على وضوء تام،

باب المسح على الخفين مناسبة هذا الباب باب التيمم أن التيمم حلف عن الكل والمسح حلف عن البعض، والمسح على الخفين من حصائص الأمة. والمسح لغة: إمرار اليد على الشيء، واصطلاحاً: إصانة اليد الممتلئة الخف، أو ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية، وخف مأخوذ من الخفة؛ لأن الحكم حلف به من العسل إلى المسح، وهو شرعاً: ما يستر الكعب، أمكن السفر به أو السعي به فرسحاً، وفي الثنية إشعار بأنه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر. (فتح) وقال في "المستخلص": المسح على الخفين ثابت بالنسبة المشهورة التي يجوز لها الزيادة على اكتتاب، والأخبار فيه مستفيضة، حتى قيل: إن من لم يره سنة يكون مندعاً ما روي عن أبي حنيفة أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة، فقال: هو أن تفصل الشيعيين، وثبت الختين، ونرى المسح على الخفين. والمسح ثابت عن النبي ﷺ فعلاً وقولاً، أما فعلاً: فقد روى أبو بكر وعمر والعبادلة الثلاثة وأبو هريرة وحيدة وعائشة وغيرهم أنه ﷺ مسح على خفيه، وأما قولاً: فما روى عمر وعبي وصفيان وعائشة وغيرهم أنه ﷺ قال: مسح بمسح من مسح، والأخبار فيه كثيرة. (محصن) **ولو امرأة** أي ما لو كان الماسح امرأة؛ لعموم النص. (ط)

لاحض | أي لا يضح إذا كان جنباً لأنه لا يتأني الاعتسال مع خف الملبوس معاه مما يوجب الغسل كالخض والنفاس، والدليل عليه حديث صفوان، فهو صحيح في معناه بحجابه، وهو ما ورد أنه ﷺ كان يأمرن إذا كنا سفرأ أن لا نرع حفاظا ثلاثة أيام ولياليها لا عن جنبه، ولكن عن بول وعائط وبوء، وروي لا من جنبه وكلاهما صحيح؛ ولأن الحنابة أوجبت غسل جميع بدن، ولا يتأني الاعتسال مع الخف، وما كان هذا الموضع موضع السقي فلا يحتاج إلى التصوير. وقال في 'الكفاية': صورته: مسافر معه ماء توشأ وليس الخفين، ثم أحب وتيمم للحنابة، ثم أحدث ومعه ما يكفي للوضوء، لا يجوز له المسح على الخفين؛ لأن الحنابة سرت إلى القدمين، وذكر في 'الدائع' أن جواز المسح في الحدث الأصغر لدفع الحرج؛ لأنه يتكرر والحنابة لا يعلب وجودها فلا يندفعه الحرج في الترع. (فتح، مستخلص)

على وضوء تام | فلو تيمم وليس ثم وجد الماء لا يمسح | احتراز عن وضوء غير مسح بأن بقي من أعضائه لغة يصبها الماء، فأحدث قبل الاستيعاب، لا يجوز له المسح، وعن وضوء ناقص 'يصب' أي شيء، كان نقصه كوضوء مستحاصة ومن معها، وكالتيمم إذا ليس خفيه ثم وجد الماء، فإنهم لا يمسحون؛ لعدم المسح على وضوء تام. [رمر الحقائق: ٢٨/١] **تام** فلو غسل رجليه أولاً وليس خفيه وأحدث قبل إتمام الوضوء لا يمسح. (ط)

والجورب المجلّد والمنقل والثخين، لا على عمامةٍ وقلنسوةٍ وبرقعٍ وقفازين. والمسحُ على

الجبيرةِ وخِرقةِ القرحةِ ونحو ذلك كالغسل، فلا يتوقّت ويُجمَع مع الغسل، ويجوز وإن

للمسح على الجبيرة

كعصابة الفصد وعصابة الجراحة

شدّها بلا وضوء، ويمسحُ

أي الجبيرة

والجورب المجلّد: [أي الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله. (ط)] هو حِف من كتان أو قص أو نحو ذلك، والمسح عليه إذا كان محدداً أو معلاً أو تحيناً لإمكان متابعة المشي فيه فرسحاً أو أكثر، ثم المسح على الجورب أسفل جوار اتفاقاً، وعلى الرقيق لا يخور اتفاقاً، وعلى الثخين غير حائر عند الإمام، وقالوا: يخور، وإليه رجوع الإمام قبل موته بثلاثة أيام أو بسبعة، وعنه الفتوى؛ لما روي أنه عليه السلام: نوصاً ومسح على الجوربين والعلين، رواه أبو داود والترمذي.

والمنقل [أي الذي وضع الجلد على أسفله. (ط)]

والثخين: [أي الذي يقوم على الساق من غير شد] اعلم أن المسح غير قاصر على ما ذكر، بل كل ما كان في معنى الحِف في إمكان المشي عليه وإمكان قطع السمر معق به، ومالا فلا، وأما المتحد من أبداً فلم يذكر في ظاهر الرواية، قيل: إن كان يطبق السمر به حار المسح عليه، وإلا فلا، وهو الصحيح، وفي الحاشية: أنه يخور المسح على الحِف الذي يكون من السد، وإن لم يكن معلاً؛ لأنه يمكن قطع المسافة به. (فتح المعين)

لا على عمامة إلخ وهذا مما لا خلاف في عدم حوار مسح هذه الأشياء؛ لأن المسح على الحِف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره، وأيضاً لا مشقة في برع هذه الأشياء بخلاف الحِف، فامتنع الإحاق، و"القلنسوة" بفتحين وضم المهملة، يلف عليه العمامة. (فتح)

وبرقع: بضم الباء والقاف، الذي تعطي به النساء وجوهها. [مرمر احقائق: ٣٠/١]

وقفازين: بضم القاف وتشديد الفاء، ثنية قفّار، وهو شيء يلبسه النساء والضيادون في أيديهم يعني دستانه. (ع)

والمسح على الجبيرة: [وهي العيذان التي تعبر بها العظام المكسورة] الأصل في حوار المسح على هذه الأشياء

حديث علي أنه قال: "كسرت إحدى رجلي، فأمرني رسول الله ﷺ أن أمسح عنيها"، ثم هذا، وإن كان في

الجبيرة خاصة، لكن عرف الحكم في القروح بدلالة النص. (مستخلص)

كالغسل. هذا لا يشمل ما إذا كان بالرأس حراحة، فإن وطئتها المسح، ويمكن اخواب بأنه من باب التعيين،

وفي "المنتقى": ومن كان جميع رأسه مجروحاً لا يغتسل عليه؛ لأن المسح يدل على الغسل ولا يدل للمسح،

وقيل: يغتسل، والصواب هو الوجوب، وقوله: "المسح يدل على الغسل" غير صحيح؛ لأن المسح على الرأس أصل

بفسه لا يدل عنه كما لا يخفى. (البحر الرائق) **بلا وضوء:** لأن في اعتباره حرجاً خلاف الحِف.

باب الحيض

أي بيان أحكامه

[تعريف الحيض ومدته]

س ف ك

هو دم ينفضُّه رحم امرأة سليمة عن داءٍ وصغر، وأقله ثلاثة أيام
هو ميت الولد في البطن

باب الحيض. مناسبة إيراد هذا الباب عقب الأبواب المتقدمة أنه ذكر هناك حكم الطهارة بعد انقطاع الحيض والنفاس، ولم يذكر حكم امتدادهما وحقيقتهما، فينبغي في هذا الباب حكم الامتداد والحقيقة، وإما لقب الباب بالحيض دون النفاس مع أن الباب مشتمل عليهما؛ لأنه أكثر وقوعاً من النفاس، والمصنف ذكر ضمير الحيض في تعريفه مذكراً مع أنه مؤنث سماعي؛ لأن استعمال التذكير فيه أكثر. (فتح، مسكين)

دم يقضه: هذا تعريف مبني على القول بأنه من الأنفاس، وعلى القول بأنه من الأحداث فمابعيته شرعية بسبب الدم المذكور عما اشترط فيها الطهارة وعن الصوم والمسجد والقربان، ويقال له: نفاس وطمث بالثلثة وبالمشاة، وبالسراير المهملة، ومعنى قوله: يقضه، أي يسقط إلى الفرج الخارج، وإن كان القمض في الأصل تحريك الشيء، ليسقط ما عليه من غبار. ففي كلام المصنف تسامح، فلو برل الدم إلى الفرج الداحل لم يكن حيضاً في ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه حيض، وكذا النفاس، وبالأول يعني، ولا تثبت الاستحاضة إلا بالنسوة إلى الخارج بلا خلاف. وسنه ابتلاء الله لحواء **سبب** دم حين تناولت من شجرة الخلد، وبقي هو في ساقها إلى يوم التئام ذلك السب، كما روت عائشة قالت: قال النبي ﷺ: في الحيض: **سبب** دم **سبب** دم (فتح المعين)

رحم امرأة: حرج به دم الرعاف ودم الجراحات ودم الاستحاضة؛ لأنه دم عرق كما في الحديث، فلم يكن خارجاً من الرحم، وحرج أيضاً ما يخرج من دبر المرأة، وإن يذب إمساك روحها واعتسائها منه، ونقيد "امرأة" حرج ما تراه الصغيرة وما يخرج من غير الأدمية كالأرب والصبي والحفاش، ولا يخيض غيرها من الحيوانات. (فتح المعين)

عن داء: أي عن داء الولادة، حرج به دم النفاس، فإن النفاس في حكم المريضة حتى اعتبرت تبرعاً من الثلث، وحرج به أيضاً دم يخرج من جراحة أو دمل في الرحم. [رمر الحقائق بتعير يسير. ٣١/١]

وصغر: العامل فيه محذوف، أي حالية عن الصغر، كما في "علقتها نساً وماء بارداً"، أي وسقيت، وهذا القيد مستدرك للاستعناء عنه مذكر المرأة؛ لأن المرأة اسم البالغة كالرجل اسم البالغ كذا في "المعرب"، وقال العيني: إن ما تراه الصغيرة استحاضة وليس بدم رحم، فخرج بالقيد الأول. (فتح)

وأقله ثلاثة أيام: لم يتعرض لمذكر ليالٍ إما اكتفاءً بظاهر اندهد أن أقنه ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ، لأن ذكر الأيام بلفظ الجمع يتناول ما يقابلها من الليالي، أو احتياراً لما روي عن أبي يوسف. أن الشرط ليالٍ تقع في هذه الأيام لا ثلاث ليالٍ حتى لو رأت الدم عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس يوم الاثنين يكون حيضاً، وقال أبو يوسف: أقنه يومان وأكثر اليوم الثالث؛ لأن للأكثر حكم الكل، وقال الشافعي وأحمد: أقله مقدر =

وأكثره عشرة، وما نقص أو زاد استحاضة، وما سوى البياض الخالص حيض.
عن الثلاثة عن عشرة

[ما يحرم على الحائض فعله]

يمنع صلاة وصوماً، وتقضيه دونها،
لصلاة

= يوم وليمة؛ لقوله: «مما صمتت أبي حنيفة: دم حيض سدد يعرف، ودان في مسكني عن الصلاة، قال النووي: وهذه الصفة موجودة في اليوم والليلة، ولما قوته»، **ومن حيض سدد سدد**، والحديث وإن كان ضعيفاً لكن تعددت طرقه، وذلك يرفع الحديث إلى الحسن، والمقدرات الشرعية ما لا تدرك بالرأي، وذهب مالك إلى أن أقله بقدر ما يوجد ولو ساعة؛ لأنه نوع حدث فلا يقدر أنه بشيء كسائر الأحداث، والحجة عليه ما مر من الحديث. (فتح المعين)

وأكثره عشرة. هذا قول أبي حنيفة آخر، وقد أولاً: خمسة عشر كمنذهب الشافعي ومالك، لهما: ما روي عنه **ما كان حيضاً سدد سدد**، وساقوله **ما سدد سدد**، والحواف عن حديثه أنه قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يعرف، وقال النووي: حديث باطل، وعلى تسليم الصحة، فيقال: ليس المراد بالشرط حقيقة، بل ما يقارب الشرط؛ لأن في عمرها زمان الصغر، ومدة الحمل والإياس، ولا تحيض في شيء من ذلك. (فتح المعين) **سوى البياض.** هو شيء كاخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم. (مسكين)

حيض ألوان الدم ستة: أسود والحمرة والصفرة والخضرة والكدرة والتربية المسبوبة إلى التراب، فهذه الألوان كلها حيض إلا البياض الصافي؛ لما روي أن أساء كن يعيش إلى عائشة **أخرقة** أو القطة فيها الكرشف فيه الصفرة من دم الحيض يسألونها عن الصلاة، فتقول لهن: "لا تعجن حتى ترين القصة البيضاء يعني الحصة"، شهت الرصوة الصافية بعد الحيض بالحيض، تريد بذلك الظاهر من الحيض. (فتح، مسكين) **يمنع صلاة وصوماً.** أي صحتهما، والصلاة لتكثيره شامة للحجارة أيضاً، ولا شك أن أسع من الشيء مع لأعاصه، ولهذا معت من سجود التلاوة وسجود الشكر. (فتح)

ونقصيه دونها. أي تقضي الحائض الصوم بعد انقطاع الحيض، ولا تقضي الصلاة؛ لما روي عن معادة العدوية قالت: 'سألت عائشة ما مال الحائض تقضي الصوم دون الصلاة؟' فقالت: 'أحرورية أنت؟' يعني خارجية، فقلت: 'لست بحرورية وبكني أساء'. فقالت: 'كان يصيبنا ذلك، فكما يؤمر بقضاء الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلاة'؛ ولأن في قضائها صلاة حرجاً تكررهما في كل يوم، وتكرر الحيض في كل شهر، بخلاف الصوم فإن في قضائه ليس بحر، والتماس منحح بالحيض فيلحقها الحرج في قضائها، والأصح أن قضاء الصوم يحسب على التراخي عند الأكثر، وعند أبي بكر الرازي: يجب على الفور. (فتح، مسكين)

وَدخول مسجد، والطواف، وقربان ما تحت الإزار، وقراءة القرآن، ومسّه إلا بغلاف، ومنع
الحديث المس،^{أي ويمع}
أي الأصغر أي من القرآن لا قراءته

ودخول مسجد. [مطلقاً سواء كان على وجه العبور أم لا، وقال الشافعي: يباح دخول المسجد للحائض على وجه العبور. (مسكين)] أي موضع العادة المعهودة، فيشمل الكعبة دون مسجد البيت، وفيه إشارة إلى أنه لا يدخل المسجد من على بطنه بحاسة. وفي "الحرارة": إذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأساً، وقال بعضهم: إن احتاج إليه يخرج منه، وهو الأصح. ولو احتدم في المسجد تيمم وخرج إن لم يظف. وحسب مع التيمم إن حاف، إلا أنه لا يصح ولا يقرأ. (فتح) وقال في "المستحصى": يجمع الخيض دخول المسجد؛ لقوله **لا تحب** لا تحب مسجد تحبص ولا تحب، وهو بإطلاقه حجة على الشافعي في إباحة الدخول على وجه العبور.

والطواف: أي يجمع حل الصواف لا صحته، وإنما ذكر الصواف مع أنه إذا منع عن دخول المسجد لا تتمكن الحائض من الطواف لأنه فيه؛ لثلاث يتوهم أنه لما جارها الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلا يجوز لها الصواف أولى، أو يتوهم جوار دخول المسجد لصورة الطواف، فأزال ذلك الوهم. (عيني وغيره) **وقربان:** مجاز عن المباشرة من إطلاق السبب وإرادة المسبب. (حموي)

ما تحت الإزار قيد القربان بـ 'ما تحت الإزار'؛ ليخرج قوس محمد، فإنه قال: يجتنب موضع الدم؛ لأن الأذى فيه، ويستمتع بها عما دون السرة بلا إزار، أما القربان - أي مباشرة - فسموع؛ لقوله تعالى: **لا تقرأهن حتى يظهن** (البقرة: ٢٢٢)، وأما ما تحت الإزار؛ فللقوله تعالى: **لا تقرأهن حتى يظهن** (البقرة: ٢٢٢)، فإنه يوجب الاحتجاب من كل بدنها غير أن ما فوق الإزار مرخص لحديث عائشة **فإنها قالت:** كان النبي **لا يقرأ** يأمرني أن أتر ثم يباشرني. بقي ما تحت الإزار على الحرمة، وقوله: قراءة القرآن؛ فللقوله **لا تقرأ** الحائض **لا تحب** شئت من القرآن، وهو حجة على مالك في الحائض، وهو بإطلاقه يتناول ما دون الآية، فيكون حجة على الطحاوي في إباحته، وأما من القرآن؛ فللقوله تعالى: **لا تقرأهن حتى يظهن** (البقرة: ٢٢٢)، (مستخلص)

وقراءة القرآن: مطلقاً وقال الطحاوي: يباح قراءة ما دون الآية، وقال مالك: يجوز للحائض قراءة القرآن دون الجنب. (مسكين) **مسّه:** أي يمنع من القرآن مطلقاً سواء من تمام القرآن أو سورة منه.

إلا بغلاف: [هو الجند المفصل كاخريطة، ويكره مسّه بالكم، وهو الصحيح وعنده الفتوى. (مسكين)] والمراد من الغلاف الذي لا يدخل في بيع المصحف إلا بشرط، وأما غلاف المشرر فلا يجوز مسّه، وكذا لا يجوز المس بكمه؛ لأنه تنع له، أما كتب الشريعة فيجوز أخذها بالكم للصورة، ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لحفظ القرآن. (مستحصى) وقال في 'الفتح': ولا بأس لجنب وحائض بريارة القبور وأكل وشرب بعد المصمصة وغسل اليد، وأما قبلها فيكره.

ومنعهما الجنابة والنفاس، وتوطأ بلا غسل بتصرُّم لأكثره، ولأقله لا حتى تغتسل
أي لقرءه وعس
أو يمضي عليها أدنى وقت صلاة.

[الطهر المتخلل]

والطهر المتخلل بين الدمين في المدة حيض ونفاس، وأقل الطهر
أي مدة الحيض والنفاس أي في مدة النفاس الفاصل بين الدمين

ومنعهما الجنابة والنفاس: إذا أقرد النفاس بعد قوته: وقراءة القرآن ومسّه؛ مثلاً يتوهم أن ذلك الحكم مختص
بحيض، فإن لنفاس في معناه، ألا ترى أنه قال: لا تغسل المرأة إلا بعد الطهارة معدومة في النفاس
بدليل حرمة وضئها، ثم اعلم أن الحيض فيه اثنا عشر حكماً، أربعة منها تختص بالحيض، وهي: انقضاء العدة،
والاستبراء، وحكمه بسوءها، وفصل بين صلاحي سنة ولبدعة، وثمانية يشترط فيها الحيض والنفاس، وهي: ترك
الصلاة لا إلى قضاء، وانصوم إلى قضاء، وحرمة الدخول في المسجد، وحرمة الطواف بالبيت، وحرمة قراءة
القرآن، وحرمة مس المصحف، وحرمة جماعها، والتمس: وجوب الغسل عند انقطاعهما. (مستخلص)

والنفاس: إلا قراءة آيات المستثمة على دعاء أو ذكر، إن كانت سبب الدعاء. بتصرُّم: انصرم: القطع، قال الله
تعالى: هـ فَمَنْ مِّنْهُمُ اضْمَحِطَ (نجم ١٧)، أي يقطع ثمرها، وانصرم: الانقطاع، ثم في العبارة طرأ لأن حل
الوعد بعد تمام عشرة لا يتوقف على الانقضاء، بل يحل الوطاء بتمام عشرة، سواء انقطع أو لا؛ لأن ما بعدها
ستحاضة، لكن أخرج الكلام مخرج العادة، فإن تمام العشرة قل ما يجوز عن الانقضاء. (مستخلص)

لأكثره: أي بعد عشرة أيام، فالام معنى 'بعد' ما في قوله تعالى: هـ فَمِنْ غَدَافَةٍ سِتَّةَ شَهْرٍ (إسراء ٧٨) أي
بعد ديوكه، وقوله: هـ صُومُوا لرؤيته، أي بعد رؤيته، وقال زهر وشافعي: توطأ بلا عس.

حتى تغتسل: أي يقطع الدم بعد مضي أقل مدة حيض قبل تمام عشرة وهو عادة لا توطأ. (مسكين)
أدنى وقت صلاة: أي مكتوبة، وهذا في 'سر': هو طهرت في وقت العيد لاند أن يمضي وقت الطهر، أي
يمضي عليها قدر أن يقدر الاعتسال والتحريم أن يقطع في آخر بوقت، أو يمضي عليها وقت صلاة تصير
الصلاة ديباً في دمتها، وفيه إيماء إلى أن امرأة لو كانت بصريّة مثلاً لا يحل وضئها قبل الغسل، إذ الصلاة تصير
ديباً في دمتها، وفي تخصيص الوطاء بالذكر إشارة إلى أن حكمه بصحابة حائض ونفاس مصي بوقت المذكور
إلى هو في حق الوطاء، فأما في قراءة القرآن فلا. (فتح) والطهر أي الحيض الذي هو دم حكماً لا حقيقة. (فتح)
الدمين: المكتنفين للطهر أعم من أن يكون في الحيض أو النفاس. (فتح)

حيض ونفاس: مصفاً عندهما، وعند محمد المصهر إذا تحل بين الدمين في الحيض إن كان أقل من ثلاثة أيام لم يفصل
بحال، سواء كان أقل من الدمين أو مثلهما أو لم يكن؛ لأن الدم في موضعه، فكان أولى بالاعتبار، وإن كان
ثلاثة أيام، فإن كان أقل من الدمين أو مثلهما لم يفصل أبداً، وإن ردد طهر عنيهما فصل. ولتوى على مذهبه، =

خمسة عشر يوماً، ولا حدّاً لأكثره إلا عند نصب العادة في زمان الاستمرار.
للدو
لأجل انقضاء العدة

ودم الاستحاضة كرعاف دائم لا يمنع صوماً وصلاةً ووطياً، ولو زاد الدم على أكثر الحيض والنفاس فما زاد على عادتها.....

= صورة الحيض: امرأة رأت دمًا يوماً وصهرًا ثمانية أيام ويوماً دمًا ثم انقطع فليس شيء من ذلك حيضاً عند محمد؛ لأن الطهر علب الدمين خلافاً لهما، وصورة النفاس: رأت بعد الولادة يوماً دمًا، وثمانية وثلاثين يوماً صهرًا، ويوماً دمًا، فالأربعون نفاس عند أبي حنيفة، وعند محمد وأبي يوسف: نفاسها ادم الأول. (فتح، مسكين)
خمسة عشر يوماً بإجماع الصحابة؛ ولأنه مدة النروء، فصار كمدة الإقامة، وروى أبو صوانة عن أبي سعيد الخدري وجعفر بن محمد عن أبيه عن حده قوله **خمسة عشر يوماً** أنه قال: **فصل حيض المرأة خمسة عشر يوماً**
حيض خمسة عشر يوماً، والحديث وإن قال العيني: فيه كلام سالم عن الصنع فيه. (فتح)

ولا حد لأنه قد يمتد سنين وقد يستعرق العمر، فلا يمكن تقديره، فحينئذ تصلي وتقوم ما دام الطهر. (ط، ع)
نصب العادة: استثناء من قوله: 'ولا حد لأكثره'، يعني إذا استمر بها ادم واحتيج إلى نصب إعادة لانقضاء العدة وغيرها، فعند أبي غصمة: لا يقدر صهرها شيء، وعند عامة النساء: صهرها مقدر، وأعم أن هذا شامل لثلاث مسائل: الأولى: امرأة بلغت مستحاضة، فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر، وباقيه صهر، والثانية: امرأة لها عادة في الطهر والحيض، ثم استمر بها ادم فحيضها وطهرها ما رأت من قبل، وعدتها خمسة، والثالثة: مسألة المصئلة وتسمى المتحيرة، وهي صاحب العادة إذا استمر دمها، وقد سبت أيام حيضها أوها وأحرها، ودورها في كل شهر، فإنها تتحرى وتخصي على أكثر رأيها، وحاصله: أنها متى تيقنت بحيض في وقت تركت العادة؛ وإذا تحررت، فإن لم يستقر رأيها على شيء، بل ترددت بين الحيض والصهر توصأت بكل صلاة، وهو الأصح، ولا توطأ بالتحري وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوماً إن علمت أن ابتداءه ليلاً؛ خوفاً أن حيضها في كل شهر عشرة أيام، فإن قصت عشرة بخور حصولها في الحيض فتقضي عشرة أخرى، وإن علمته هاراً قصت اثنين وعشرين يوماً؛ لأن أكثر ما فسد من صومها في الشهر أحد عشر يوماً، فتقضي صغره احتياطاً، وإن لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فعامة المشايخ على العشرين، وقيل: اثنين وعشرين احتياطاً؛ خوفاً أن يكون بالنهار، ويقدر طهرها في حق انقضاء العدة بشهرين، وعليه الفتوى. (فتح ملخصاً)

الاستمرار أي استمرار الدم، فيقدر طهرها بضرورة شهرين، وعليه الفتوى فتقضي عدتها سبعة أشهر.
ودم الاستحاضة: هو الذي يقص عن ثلاثة أيام أو تزيد على عشرة أو على أكثر النفاس. [رمز الحقائق: ٣٦١]
وصلاة: لقوله **لا** **يُصلي** **ويصلي** **بغير دم على حصى** فثبت به حكم الصلاة عبارةً، وحكم الوطء والصوم دلالة. [رمز الحقائق: ٣٦١] **والنفاس:** أي وأكثر أيام النفاس، ولها عادة أقل من الأكثر. (ط)

استحاضة، ولو مبتدأة فحيضها عشرة، ونفاسها أربعون، وتتوضأ المستحاضة، ومن به
سلس البول، أو استطلاق البطن، أو انفلات ريح، أو رعاف دائم، أو جرح
لا يرقأ لوقت كل فرض، ويصلون به فرضاً ونفلًا،
لا يسكن ولا يجمع

استحاضة هذا في حق ذات العادة، مثلاً إذا كان عادتها كل شهر سبعة أيام، فرأت اثني عشر يوماً، فالرائد
على السبعة استحاضة، وكذلك إذا كانت أربعة أو خمسة أو ستة، وتجاوزت العشرة بيوم وما فوقه، فالرائد
استحاضة وإن لم يتجاوز عن العشرة فإلكن حيض. وكذلك في النفاس إذا كانت عادتها خمسة وثلاثين يوماً
مثلاً، فرأت خمسة وأربعين يوماً، فالعشرة استحاضة. [رمز الحقائق: ٣٦/١]

مسداة بكسر الدال وفتحها، اسم فاعل أو مفعول، أي المرأة التي ابتدأت الحيض، أو الحيض ابتدأها، فحيضها
عشرة أيام، وقال الشافعي في قول: حيضها يوم وليلة، وفي قول: يعتد بحيضها ساء عشيرتها، ثم اعلم أن العادة
في المبتدأة أيضاً نوعان: أصلية وجعلية، فالأولى: أن ترى دمياً وظهريين متتابعين متواليين، كما إذا رأت ثلاثة دماً
وحمسة عشر طهراً ثم رأت كذلك، ثم استمر بها الدم، والثانية: أن ترى دمياً وظهريين متتابعين، فعد أي يوسف:
أيام حيضها وظهرها هو المرئي أولاً، وهذا القول مبيح على أن العادة تثبت عنه مرة، واحتلف على قوهما،
فقبل: هو كقول الثاني، وقيل: أقل المرئيين. (فتح بتغير)

أربعون يوماً، والرائد على العشرة في الحيض وعلى الأربعين في النفاس استحاضة [رمز الحقائق: ٣٦/١]
وتتوضأ المستحاضة قيد بالوصوء؛ لأن الاستحاضة غير واجب عليها، وكذا من به استطلاق بطن، أو سلس
بول، واحتلفوا في غسل الثوب، قيل: يغسل عند كل صلاة، وقيل: لا، والمختار ليعتوى أنه إن كان حال لم يغسل
لا يتنجس قبل الفراغ من الصلاة لم يخرج ترك غسسه وإلا حار، والمراد بالوصوء التطهر بيشم التيمم، وإنما عر
به؛ لأنه أشرف قسميه. (فتح)

سلس البول السلس بفتح اللام نفس الخارج، وكسرها الذي لا يقطع تقاطر بوله؛ لصعف متانته أو لعدة
البرودة. [رمز الحقائق: ٣٧/١] **لوقت كل فرض** متعلق بقوله: تتوضأ، وعد الشافعي: لكن فرض؛ بقوله:
لفاطمة بنت أبي حيش: ولما قوه مستحاضة: وهو المراد
بالأول، لأن اللام تستعار للوقت، فكان الأحاد ثمانية رؤيا أولى؛ لأنه محكم، وما رواه الشافعي بمحمل، فحملناه
على المحكم، وعند مالك: تتوضأ لكل نفل أيضاً. (فتح المعين)

ويصلون به إلخ أي يصلون بذلك الوضوء ما شاؤوا من المراتب والنوافل، وقال الشافعي: ليس هم أن يصلوا
به إلا فرضاً واحداً، ولهم أن يصلوا من الفعل ما شاؤوا؛ لأنه نفع للمرض. [تبيين الحقائق: ١٨١/١]

ويبطل بخروجه فقط، وهذا إذا لم يمض عليهم وقت فرض إلا وذلك الحدث يوجد فيه.
 أي وصوؤهم الوقت أي حكم المعدورين من الصلاة الذي ابتلي به

[بيان النفاس]

والنفاس دم يعقب.....

خروجه فقط. أي عند أبي حيفة ومحمد، وعند رفر: بالدحول، وعند أبي يوسف: بخروج الوقت ودخوله معا، ووجه مذهب الإمام ومحمد: أن الوقت أقيم مقام الأداء شرعاً، فلا بد من تقديم الطهارة على الأداء حقيقة؛ ولأن الشارع أجاز إشغال الوقت كله بالأداء، ولا يمكن ذلك إلا بتقديم الطهارة، ولأبي يوسف: أن الحاجة مقصورة على الوقت، فلا تعتبر قبل الوقت ولا بعده، ولزفر: أن اعتبار الطهارة مع المأبى للحاجة إلى الأداء، ولا حاجة قبل الوقت، والمراد بالظلال من الخروح ظهور الحدث السابق عند خروح الوقت، فإصافة الظلال إليه محاز؛ لأنه لا تأثير للخروج في الانتقاض حقيقة.

وفائدة الخلاف تطهر فيمن توضأ وقت الفجر يطل بطلوع الشمس عند علمائنا الثلاثة، أي الإمام وصاحبيه؛ لأنه حرج الوقت بطلوعها خلافًا لرفر، يعني لأن سبب الظلال عنده دخول الوقت ولم يوجد؛ فهذا لا يبطل، ولو توضأ قبل الزوال ولو لعيد أو صلاة ضحى يصلي الطهر عندهما؛ لعدم خروح وقت صلاة مكتوبة، فإنه المراد بالوقت على الأصح، خلافًا لأبي يوسف ورفر؛ لوجود دخول الوقت، ولو توضأ للظهر في وقته وصلاته، ثم توضأ في وقت الطهر للعصر لا يصلي به العصر عند الكل، أما عند أبي يوسف ورفر فلو جرد دخول الوقت، وكذا عند الإمام ومحمد على الأصح؛ لأن هذه طهارة وقعت للطهر حتى لو ظهر فساد الطهر حار له أدائها بها، فلا تبقى بعد خروح وقت الطهر، وفي رواية: له أن يصلي به العصر؛ لأن وصوؤه للعصر في وقت الطهر كوضوئه للظهر قبل الزوال. (فتح، مسكين مع تغير)

يوجد فيه: [أي في ذلك الوقت، وهذا شرط ثبوت العذر، يعني لا يجد في وقت الصلاة زماناً يتوضأ ويصلي فيه حائياً عن الحدث، وشرط انقطاع العذر خلو وقت كامل عنه. (ص)] وإذا طرأ العذر في حلال الوقت قبل صلاة فرصه ينتظر إلى آخر الوقت، فإذا لم يقطع صلى قبل خروح الوقت، فإذا دخل الوقت الثاني وانقطع ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى توضأ وأعاد الصلاة؛ لأن بدوام انقطاع العذر وقتاً كاملاً تبين أنه صحيح صلى صلاة المعدورين، وإن لم يقطع وقت الصلاة الثانية حتى حرج الوقت حارت الصلاة.

يجب رد عذره أو تقبله ما أمكن ولو بصلاته مؤمياً، يعني بأنه لو كان بحيث لو جلس لا يسيل ولو قام يسيل يحس وجوباً وبردة لا يبقى ذا عذر بخلاف الحائض؛ لأن تصافها بالحيض لا يعلك عنها في مدة، وإن انقطع في بعض الأوقات. (كذا في الدرر والبحر)

والنفاس. لغة: بالكسر من "نفس المرأة" بضم الميم وفتحها: إذا ولدت فهي نفساء، وهو من النفس يعني الدم، وشرعاً: "دم يعقب الولد" تسمية بالمصدر كالحيض. (مسكين)

الولد، ودم الحامل استحاضة، والسقط إن ظهر بعض خلقه ولدًا، ولا حدّ لأقلّه، وأكثره أربعون يومًا،^{فك} والزائد استحاضة، ونفاس التوعمين من الأول.
 على الأربعين

الولد أو أكثره ولو مقطعا عصوا عصوا؛ وإن لم تر دمًا يجب عليها العسل، وهو المذهب. (ط) **ودم الحامل** عندنا وعند الشافعي: إذا رآته في أيام عادتها فهو حيض وإلا فاستحاضة اتفاقًا، له. أنه دم خارج من الرحم وقت العادة فيكون حيضًا، لما قوله **لا حدّ لأقلّه** **وأكثره أربعون يومًا** **والزائد استحاضة** **ونفاس التوعمين من الأول** **على الأربعين** **فجعل** **الحيض** معرّفًا عن براءة الرحم، فدل على اجتماع الحمل مع الحيض. (فتح)

استحاضه ولو في حال الولادة، وقال الشافعي: حيض اعتبارًا بالنفاس، قلنا: بالحمل يسدّ دم الرحم، فالخارج يكون من الفرج. (ع) **والسقط** بالحركات الثلاث، هو الذي يسقط من بطن أمه ميتًا. (مسكين)
بعض خلقه كاليد والرجل والإصبع، وهذا لا يستبرأ إلا في مائة وعشرين يومًا، ووجهه أنه يكون أربعين يومًا نطفة، وأربعين يومًا علقه، وأربعين يومًا مضغة. (بدائع)

ولد هذه المرأة شرعًا، حتى تصير به نساء، وتصير الأمة أم ولد له، وتقضي العدة به، فإن لم يظهر شيء من ذلك فلا نفاس، ولكن إن أمكن جمعه حيضًا بأن تقدمه صهر تامة جعل حيضًا، وإلا فهو استحاضة. [رمر احقائق: ١ ٣٧]
أربعون يومًا قال الشافعي: ستون يومًا، وقال مالك: سبعون يومًا. [رمر احقائق: ١ ٣٨]

نفاس التوعمين التوعم - كـ "جعفر" اسم الولد إذا كان معه آخر في بطن واحد، يقال: "هما توعمان" كما يقال: "هما روحان"، وقولهم: "هما توّم وهما روح" خطأ، ويقال للأثنى: توّمة، وهو كان ثلاثة أولاد وكان بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر، وبين الأول والثاني أقل فأصبح أنه يجعل حملًا واحدًا، وانتداء النفاس من الأول عندنا، وعند محمد ورمز: من الأخير، وبه قال الشافعي أيضًا، هم: أمّا حامل به، فلا يكون دمها من الرحم، ولهذا لا تنقضي العدة إلا بوضع الأخير، ولنا: أن النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة، وهو كذلك، فصار كالدم الخارج عقب الولد الواحد، وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مصاف إليها، فليتأوّن الجميع. (فتح)

باب الأنجاس

يطهر البدن والثوب بالماء، وبمائع مُزِيلٌ كالخَلِّ، وماء الورد، لا الدهن، والخُفُّ
بaldلك بنجس ذي جرم،
وغيرهما من الحاسة

باب الأنجاس. لما فرغ من الحاسة الحكيمة وتطهيرها شرع في الحقيقية وزيارتها، وقدم الحكيمة؛ لأنها أقوى
لكون قبيلها يجمع حوار الصلاة اتفاقاً، ولا يسقط وجوب إزالتها بعد ماء، إما أصلاً أو حملاً خلاف الحقيقي،
وأما من له حاسة وهو محدث إذا وجد ما يكفي أحدهما فقط، فإنما وجب صرفه للحاسة لا للمحدث؛ لينتبه
بعده فيكون تحصيلاً لنظائره. وتعبيره بالإزالة دون التطهير؛ لأنها أعم لصديقها قطع محل الحاسة، والحاسة
شرعاً عين مستقدرة، وإزالتها عن الثوب والبدن والمكان فرض إن بلغت المقدار المانع، وقال مالك: ستة،
فلا يكفر جاحد افتراض إزالتها، وافتراض إزالتها مشروط بما إذا أمكن من غير ارتكاب ما هو أشد، حتى لو
لم يتمكن من إزالتها إلا بإبداء عورته للباس يصبى معها؛ لأن كشف عورته أشد. (فتح)

الأنجاس هي جمع نجس بفتح الحيم، وهو أعم من اجبت الذي يطبق على الحقيقي، وحدث الذي يصبى على
الحكمي، يعني النجس يصبى على الحقيقي والحكمي كيهما. [مرر الحقائق: ٣٨١]

بطهر البدن والثوب لو عبر بـ 'النجس' لكان أو؛ ليعم كل شيء نجس حتى المأكول. وإذا نجس
طرف الثوب فسيه، غسل منه طرفاً من غير تحرر بحكم نظائره في المختار، ولو رأى على ثوبه حاسة ولا يدري
متى أصابته، فامتنع عند الإمام أنه لا يعيد إلا الصلاة التي هو فيها، ومن شك في طرف النجس فليغسل الجميع
احتياطاً؛ لأن موضع الحاسة غير معلوم لا صاً ولا يقيناً، وليس البعض بأو من البعض. (فتح المعين)

بالماء أي المطلق؛ لقوله تعالى: ﴿...مِنْ سَائِلَاتٍ مِنْهُمْ...﴾ (نور: ٤٨)، ولو مستعملاً.

وبمائع المائع السائل من 'ماء' أي سائل، وتشترط طهارته؛ إذ تطهيره لغيره فرع طهارته في نفسه، فعلى هذا لو
غسل المعضة بول ما يؤكل لا يزول وصف التعبیط وهو المختار، وقوله: 'وماء الورد' حتى اريق، فيصير إصبع
وثندي بلنجس ثلاثاً. (فتح) **وماء الورد** ونحوهما مما إذا عصر اعصر، وقال محمد ورفعه والشافعي: لا يجوز بغير
الماء، ولا فرق بين الثوب والبدن، وعن أبي يوسف: لا يجوز في البدن بغير الماء. (مسكين)

لا الدهن [عطف على اجل، أي المائع مثل الخل، لا مثل الدهن واللبس. (مسكين)] وكذا الدبس والعسل
والشريح والسم، وهو الصحيح؛ لأن هذه الأشياء غير مزيله **بالدلك** على الأرض، على وجه المألعة.

بنجس ذي جرم: أي يطهر الخف بالدلك بإصابة نجس ذي جرم، سواء كان رصاً أو يابساً عند أبي يوسف، وعليه
الفتوى بشرط عدم بقاء الأثر، إلا أن يشق رواه؛ لقوله عليه 'فمن أراد أن يدخل المسجد فليغتسل بغيره، فإن رأى
هنا دى فمسحهما بالأرض، فإن الأرض هما صبوراً، وجه الاستدلال: أن البي لم يزل أطلق فعلم الياس والرطب، =

وإِلاَّ يَغْسِلْ، وَبَعْنِي يَابِسُ بِالْفَرْكِ، وَإِلاَّ يَغْسِلْ، وَنَحْوُ السِّيفِ بِالمَسْحِ، وَالأَرْضَ بِاليَبَسِ

ای و عصر

= وقال محمد: لا يجوز فيهما، لأن رطوته تندخل في الحفّ والعن، فصار كما لو أصابته رطوبتها دون حرمها، وله ما روينا، ولأن الحفّ صلب لا يتداخله أجزاء حرم السجاسة، وإنما يتداخله رصوبتها، ودلت قبيل، ويختدبه الحرم إذا جفّ، فلا يبقى بعد انسح: إلا قليل، ودلت معمو، وجوّره أبو حيفة إذا كان يابساً. (فتح)

والا يعسل: [أي وإن لم يكن الجسد ذا حرم كسور] مصقاً سواء كان رطاً أو يابساً محبوساً بشيء أو لا، وعن الشيخين أنه إذا لُزق به تراب أو رمل وحفّ يظهر بالدلك. (ط)

بالفرک : [أي يظهر بالمرث، هو الخطّ باليد حتى يفتت ولا يصبر بقاء الأثر (فتح)] مطلقاً سواء كان على الثوب أو على اسدن، وسواء كان عيصاً أو رقيقاً، وسواء كان مية أو ميهما، وعند محمد: إن كان عيصاً فحفاً يظهر بالمرث، وإلا باعسل، وعند أبي حنيفة: إن أصاب اسدن لا يظهر إلا باعسل، والصحيح الأول، وهو إحدى الرويتين عن أبي حنيفة. (فتح) **والا.** أي وإن لم يكن مني يابساً بأن كان رطباً. (ص)

بعض: قال الربيعي: لقوله عليه السلام في حديثه عن كماله [مرر احقائق: ٣٩١] وقال
الربيعي، لقوله عليه السلام بعد غسل يديه من خمسة وذكر المني، وقال الشافعي: انني طهرته بقوله عليه السلام
كسحبه ويذكر كيف ان غسسه حرقه وهدده ، ولأنه مبدأ خلق البشر، فصار كالطين، ولد ما روياء،
وتشبيهه بالخطاط إذا هو في المطر والشفاعة لا في حكمه، وقوله عليه السلام: **إذا حكمت** مع محمول على أنه كان قليلاً
أو يتمكن من غسسه، ويخبر أن يكون البشر من النجس، ثم يصير بالاستحالة، فإن الشيء قد يكون نجساً ويتولد
منه الطاهر كذلك، فإنه متولد من آدم، فاعتبرناه بالعنقة والمصعقة في أنه يخفق منهما البشر وإن كانا نجسين. (فتح)

ونحو السيف: أراد سحر السيف كل صقيل لا منافد له كأمرة واسكّين، فحرج الحديد إذا كان عليه صداة أو مقوشاً، فإنه لا يصهر إلا بالعسل، وحرّج الثوب الصقيل لوجود انقاد، وفيه أهم صرحو بأن مما يصهر بالمسح محل خخامة ثلاث حرق، ويدخل في نحو السيف صفائح الذهب والعصاة والظفر والرحاجة والعصم والآبوس والصبي والخبث الحارطي وما أشبه ذلك. (فتح) **بالمسح:** [عنى الأرض أو بالصوف أو حش الأقمشة ونحوها، ولا فرق بين الرص والباس والعذرة واسور في الصحيح. (ط)] في 'اعيط': سيف واسكّين إذا أصابه نور أو دم ذكر في 'الأصل' أنه لا يصهر إلا بالعسل، وإن أصابه عذرة، فإن كانت رصة فكذلك اجواب، وإن كانت يابسة ظهرت بالحثّ عندهما، وعند محمد: لا يطهر إلا بالعسل. (مسكين)

بالييس أي ييس الأرض؛ أحد ما روي عن عائشة رضي الله عنها: ركة الأرض ييسها أي صهارتها ييسها، ولم يقيد ايس بالشمس، فلا فرق بين الشمس والنار والرياح. وقوله 'دهاب لأثر' وكذا صهارة ما كان ثابثا في الأرض، كالخيضان والأشجار والكلاء والقصب ما دام قائما عليها وهو المحتار، وكذا الآخر المقروء لا الموضوع للقل، وقال النابغة: لا تظهر هذه الأشياء إلا بالماء وهو القيس، لأنها عين تحسنت فلا تظهر بالجفاف كالثوب، لكنه ترك بأثر عائشة رضي الله عنها. (فتح المعين)

وذهب الأثر للصلاة لا للتييم.

[بيان ما عفي من النجاسة]

وعفي قدر الدرهم كعرض الكف من نجس مغلظ، كالدم والخمر وخرء الدجاجة،^ف

وذهب الأثر: وقال الشافعي وره: لا تطهر إلا بالماء، وهو اقياس. (مسكين) **للصلاة الخ:** وعن أبي حنيفة أنه يجوز التيمم به، والظاهر الأول؛ لأن صهارة الأرض شرط لصحة التيمم بصل الكتاب، فلا يتأدى مما شئت بحبر الواحد، وقالوا: احترقت الأرض بالبر فتميم بذلك اتراب حار على الأصح، ولو أريد تطهير الأرض في الحال يصب عليها الماء الصاهر ثلاثاً وتحفف كل مرة خرقة طاهرة، ولو صب عليها ماء بكثرة بحيث لا يبقى سحاسة أثر ظهرت، وبى هنا تبين أن التطهير يكون بالذبح والسرحة والغسل والندث والغرك ومسح اصقيل واحفاف ومسح المحاحم بثلاث خرق وبخرق الدار وانقلاب العين، كحسريه صار ممحا وكشحه صار صابوناً عند محمد خلافاً لأبي يوسف، والمختار للفتوى الطهارة، لا خلاف في صهارة احمر إذا صر حلاً، وبالذكاة ونحت الخشب. (فتح)

لا للتييم: أي لأحبه؛ لاشتراط الصعيد الطيب في الص. (ط) **كعرض الكف:** في مانع، وفي الحامدات يعتبر الدرهم انشاقلي، وهو عشرون قيراطاً، وقدر الدرهم أحداً من موضع الاستحساء، وقال زفر وشافعي: قليل النجاسة ككثيرها، وطريق معرفة عرض الكف أن يعرف الماء باليد ثم تبسط، فما بقي منه فهو مقدّر الكف. (مسكين)

نجس مغلظ. عدل المصنف عن تعريف النجاسة المعطلة والمحففة مكتفياً بمجرد التمثيل؛ للاختلاف فيه بين الإمام وصاحبه، ولعدم سلامة كل من تعريفين من القصر، بيانه: أن المعطلة عند الإمام ما شئت نجاسته بصل لم يعارضه بصل آخر، ومحففة خلافه، ومتقصاه أن يكون سور احمار نجساً نجاسة محففة؛ تعارض الصبي في احمار، وهما قوله **«كل من سمي مالم وقوه مالم»** **«كقوة مالم»** مع أنه صاهر عدده أيضاً، وعد اصحابين: المعطلة ما ليس بالاحتياط فيه مساع، يعني يكون نجاسته متفقاً عليها، ومحففة خلافه، ويرد عليهما نجاسة ابي حيث كانت معطلة حتى عددهما، وكان القياس يقتضي التحفيف عددهما؛ ثبوت الاختلاف فيما بين اعماء، فإن الشافعي يقول بطهارته.

كالدم: [المسفوح إلا دم الشهيد في حقه، لا في حق غيره (فتح)] أي المسفوح، أما الباقي في المحم المهور والعروق والكبد والقلب والطحال وما لم يكن حدثاً في المختار فليس نجس. ويس دم البق والبراغيث والسمك والقمل بشيء. وقوله: **«وسور»** أي الأدمي مطلقاً، سواء كان سور صغير م يصعم أو كبير بطعم فلا فرق في وجوب إزالتها بالغسل بينهما، خلافاً للإمام الشافعي حيث اكتمى في سور الصغير بارش واضمح للحديث الواردة، وما: العمومات، وما ورد فيه من اصبح والرش فالمراد به الغسل، ويدل عليه قوله **«لا»** في ابي توصاً: **«واضح فرحت»**، إذ لا يجرى إلا الغسل، فكذا هذا، وهذه الأشياء التي ذكرها المصنف نجس بنجاسة معطلة عند الكل إلا الروث والحني؛ فإن فيهما خلاف مالم، وعفي قدر الدرهم منها؛ ما روي عن عمر أنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب، فقال: إن كان مثل ظفري هذا لا يجمع جوار الصلاة، وطره كعرض كف أحدنا، وكان رفر وشافعي: قليل النجاسة وكثيرها سواء؛ لأن الص الموجب لتطهير لم يفصل. (فتح، مستحسن)

وبول ما لا يؤكل لحمه، والروث والخثي، وما دون ربع الثوب من مخفف كبول ما
يؤكل لحمه، والفرس، وخرء طير لا يؤكل لحمه، ودم السمك، ولعاب البغل والحمار،
 أي عفي لعابهما

وبول ما لا يؤكل إلا بول الحفاش وخرء، فإنه ظاهر وخرء القارة إذا طحس في الحنطة حار أكل الدقيق ما لم يظهر أثر الخراء فيه. (فتح) **والروث** سواء كان روث مأكول أو غيره، وهو عذرة ذي حافر. (ط، خ) أي مطلقاً، وإن كان روث ما يؤكل كروث بعن أمه بقرة، أو دئب أمه شاة، وبعن الإبل والعم غليظ عده، حفيف عدهما، ومراة كل شيء كونه، وجرة العير كسرقينه، وكذا جرة النعم والبقرة والخرء ما يخرج من حيوان من دوات الطلغ من خوفه بعد أكله ثم يعيده. قوله: 'والخثي' أي عند أبي حنيفة وعندهما: حقيفة، وقرق بين المأكول وغيره رفر، وقال: روث ما لا يؤكل غليظة كونه، وروث ما يؤكل حقيفة كونه، وذكر في 'الدحية' وغيرها: أن الأرثا كلها ظاهرة عند رفر، فكأن له روايتين، وعن محمد: أن الروث لا يجمع وإن كان كثيراً فاحشاً، وقال مشايخنا على قياس رواية محمد: طير حاراً لا يجمع حوار الصلاة وإن كان كثيراً فاحشاً مع أن التراب محمود بالعدرات؛ لعموم البلوى، وعدم إمكان الاحتراز عنه (فتح، مسكين)

والخثي بكسر الخاء المعجمة وسكون المثناة، وهي عذرة ذي ظلف، وعندهما نجاسة الروث والخثي حقيفة وكذا بعر الإبل والنعم. (ط، خ) **وما دون ربع الثوب** أي ربع أدنى ثوب تحور فيه الصلاة كالملير، وقيل: ربع موضع الذي أصابه كالذي والندريص، وهو الأصح، وعن أبي يوسف: أنه شبر في شبر، أي شبر صولاً وشبر عرضاً. (مسكين)

ربع الثوب وعندهما نجاسة الروث والخثي حقيفة، وكذا بعر الإبل والنعم.

كبول ما يؤكل الخ فإنه مخفف، أما عند أبي حنيفة فلتعارض الصبي في حبه وحرمنه، فإن قوله ١٠٠ يعارض قوله للبريين: ١٠٠، وأما عند أبي يوسف فلا اختلاف، وكذا بول الفرس، لأن لحمه مأكول عده، ويكره لتركه، وأما خرء طير لا يؤكل فعندهما مخفف، وعند محمد معتصم له: أنها تخلط النجاسة ولا ضرورة فيها؛ لعدم محضتها الناس، وهما: أنها تترك من الهواء، والتحمي عنه متعذر، فتحقق الضرورة. (مستحسن) **لا يؤكل** كالصقر والباري، وعند محمد: كلها ظاهرة، وأما خرء طير يؤكل لحمه فظاهر اتفاقاً إلا الدجاج والبط والأوز.

ودم السمك عطف على قوله: "قدر الدرهم" وعفي دمه السمك، وعن أبي يوسف: أنه حسن نجاسة حقيفة؛ لوجود صورة الدم، وهما أنه ليس بدم حقيفة فلا يكون حساً، بل هو ظاهر في ظاهر الرواية؛ لأن الدموي لا يسكن في الماء، ولأنه يحل بلا ذكاة مع أن الذكاة شرعت لإزالة الدم المستوح، وكذا تبصّر بالشمس، ومن حاصية الدم أنه يسود بالشمس وعنى هذا عطفه على قدر الدرهم لا وجه له؛ لأن ذلك يقتضي التحس. (عبي، مستحسن)

ولعاب البغل لأنه مشكوك فيه، فلا يتحس به انطاهر كما لا يظهر به النجاسة الحكيمة، وهو الحدث والنجاسة، وهذا أيضاً مشكوك؛ لأن لعابهما ظاهر عدهما، وعند أبي يوسف: حسن مخفف. [رمر الحقائق: ٤٠١]

وبول انتصح كرؤوس الإبر. والنجس المرئي يطهر بزوال عينه إلا ما يشق زواله، وغيره
 بالغسل ثلاثاً والعصر كل مرة، وبثليث الخفاف فيما لا ينعصر. وسن الاستنجاء بنحو
 وقال الشافعي بغسل مرة

وبول انتصح: [يعني عفي الأجزاء التي تنتصح على الخف وغيره من أبول مطبقاً مثل رؤوس الإبر حتى لا يخب عسلها وتغور الصلاة معها، والرأس والجنب الآخر من الإبر سواء. (مسكين)] أي معفو عنه؛ لأنه لا يستطيع الامتناع عنه، وقد سئل ابن عباس عن ذلك، فقال: إن رجو عفو الله أوسع من ذلك، وعن أبي يوسف: إذا انتصح من البول شيء يرى أثره لا بد من غسله، وإن لم يغسل حتى صلى معه وهو بخال لو جمع لكان أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة. ثم إن هذا الثوب لو وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا: إن قيل: لا يحس الماء، فله وجه؛ لأن اعتبار هذه النجاسة لما سقط عن الثوب سقط عن الماء جميعاً، وإن قيل: يحس، فله وجه أيضاً وهو الأصح؛ لأن سقوط اعتبار النجاسة إما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فيتنجس. (مستخلص)

والنجس المرئي: يعني أن النجاسة على صريين: مرئية وغير مرئية، فالمرئية: ما يرى عينه بعد الخفاف، وطهارته بزوال عينها؛ لأن النجاسة حلت المحل باعتار العين، فتزول بزواها، إلا أن يبقى من أثرها ما يشق رواها؛ لأن الحرج مدفوع، والنجاسة التي ليست لها عين مرئية فصهارها أن يغسل ثلاثاً؛ لأن التكرار لا بد منه للاستحراج كما ورد في حديث المستيقظ، فإنه أمر بالغسل ثلاث مرات في النجاسة الموهومة، فهي متحقة أو، ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية، فإن العصر هو استحراج، وعن محمد: إذا غسبت ثلاثاً وعصرت في مرة الثالثة تطهر. (مستخلص) **إلا ما يشق زواله:** أي الأثر الذي يشق زواله بأن يحتاج في زواله إلى شيء غير الماء كالصابون والأشنان، فإنه معفو عنه وإن كان كثيراً. (ط)

كل مرة: ويباع في المرة الثالثة، حتى لو عصر بعده لا يسيل منه شيء، ويعتبر في كل شخص قوته. (مسكين)

وبثليث الخفاف: اعلم أن الأدوات ثلاثة أقسام: حزف وحشب وحديد وخوها، وتطهير كل منها على طرق: حرق ونحت ومسح وغسل، فإن كان الإناء من حرق أو حجر أو كان حديداً ودحبت النجاسة في أجرته يحرق، وإن كان عتيقاً يغسل، وإن كان من حشب وكان حديداً يثبت، وإن كان قديماً يغسل، وإن كان من نحاس أو صفر أو رصاص أو رجاج، وكان صقيلاً يمسح، وإن كان حشياً يغسل، وفي "عمدة الفتاوى": نجاسة يابسة على الحصى تمرك، وفي الرطبة يجرى عليه الماء ثلاثاً، والإجراء كالعصر؛ لأن العصر متعذر، فقام اتوالي في الغسل مقام العصر، وقوله: 'فيما لا ينعصر' أي يغسل ثلاث مرات في شيء لا ينعصر، ويخفف في كل مرة بأن ينقص التقاطر، ولا يشترط له اليبس، ولو موه سكين بماء نحس بموه الماء الطاهر ثلاثاً تثبت الخفاف، وقال محمد: لا يظهر أيداً، والفتوى على الطهارة. (فتح) **الاستنجاء:** [هو مسح موضع النجس أو غسله. (مسكين)] سعة مؤكدة مطلقاً، وما قيل من افتراضه لنحو حيض أو محاورة فرج تسامح، والاستنجاء صب الفراع عن النجو وعن أثره بماء أو تراب، والنجو: ما يخرج من البطن من النجاسة، فلا يستحق من الريح، لأنه ليس بنجس وإن خرج من البطن، ولا يسمى تطهير ما يخرج من غير المبيدين استنجاء. (فتح)

حجر منقّ، وما سنّ فيه عددٌ. وغسله بالماء أحبّ، ويجب إن جاوز النجس المخرج، ويعتبر القدر المانع وراء موضع الاستنجاء، لا بعظم وروث وطعام ويمين إلا بعذر.

لأنه إسراف للهبي عنه

وما سنّ فيه عدد الملقّى هو لزوم في إقامة هذه السنة لا نفس العدد، كما قال الشافعي: إنه لا بد فيه من ثلاثة أحجار أو حجر له ثلاثة أحرف؛ لقوله **لا** يدّعي أحدكم حاجته فمسح بثلاثة أحجار، ثلاثة عدد أو ثلاث حشبات، ولد قوله **لا** من مسح فسد، من فعل فقد أحس، ومن لا فلا حرج، واشتصاص على ذكر الثلاث في الحديث الآخر عمول على أن الأمر فيه للاستحباب جمعاً وتوقيفاً، والعدد عند الشافعي فرض حتى لو تركه لا تخور صلاته. (فتح وغيره) **وعسله** أي موضع الاستنجاء بماء، إن أمكنه بلا كشف عورة.

أحبّ: [وأفضل، وبلا حرم الكشف مطلقاً ويكون فاسقاً بالكشف، وقيل: غسل سنة في رماء. (مسكين، ص)؛ لأن قوله تعالى: **فَمِنْ حَيْثُ لَحِطَ لَمْ يَغُورْ** (سورة ١٠٨) بر في قوم كانوا يتبعون الأحجار ثم الماء، وهو أدب، وقيل: سنة في رماء، فيعسل بالماء إلى أن تقع في قبه أنه قد صهر. **ويحبّ إلخ** أي يجب غسل بماء إذا تخاور النجاسة محرّجها؛ لأن مسح بالحجر غير مبرين للنجاسة، إلا أنه اكتفي به في موضع الاستنجاء على خلاف القياس، فلا يقاس عليه غيره، وكذا لو لم يخور وكان حساً يجب الاستنجاء بماء؛ لوجوب غسل المقعد لأجل الخبابة، وكذا الخائض والفساء. (فتح، مستحسن) **موضع الاستنجاء**: قيد به؛ لأن النجاسة لو كانت أقل حيث لو صم هذا إلى موضع الاستنجاء يصير أكثر من قدر الدرهم يكفيه الاستنجاء عندهما، وعند محمد: يفرض عسّه. (مسكين)

لا بعظم: [عطف على قوله: 'نحو حجر، يعني لا يستحى بعظم؛ لأنه راد آخر. (مسكين)] أما عدم الاستنجاء بالعظم ولروث؛ فلأن النبي **ﷺ** ما أتاه جماعة من الحب يتهم قاتوا: يا رسول الله! أنه أمّئت عن الاستنجاء بالعظم والروث وأحمت؛ فإن الله تعالى جعل ما فيها ررقاً، فقال **لا** يستحبّ له، **ولا** يعصم، وفي رد المحتار: **كم** يعني إن العظام هم، والروث علف لدوابهم. ويكره استئصال القلبة في النون وعاط وكد استئصالها ولو في أسنان؛ لقوله **لا** يدّعي أحدكم حاجته فمسح بثلاثة أحجار، **ولا** يستحبّ له، **ولا** يعصم، وفي رد المحتار: **لا** يعصم، أي ضل قوه يتسريحون فيه والصرق، وتحت شجر مثمر والتكلم عيهما، وأور قائماً إلا بعد، فإن كان بعد فلا بأس به؛ لأنه **لا** بال قائماً لوجع في صمّه، يعني استشفى به من وجع انصب على عادة العرب، ويستحى بيساره سواء كان بماء أو بالحجر، فإن كان المستحى رجلاً يستحى بأوسط أصابعه لا جميع الأصابع، وإن كانت امرأة تستحى برؤوس الأصابع عند السعض، وهي كارجل عند السعض، ثم أيد تصهر بطهارة الخجل تعالى، ويشترط إزالة ارائحة عنها وعن المخرج، إلا إذا عجز ويستحب غسل يده قبه، مثلاً تشرب به النجاسة وبعدة مباحة، ويستحب مسحها على لأرض كما هو مروى عن أبي **عليه السلام**، ويستحب نقله لاستعادة والتسمية، ونقده الرحمن اليسرى في الدحور، والمنى في خروج، وأن يقول بعد خروجه الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني. (فتح وغيره) **وروث**: لأن النجس لا يزيل النجس. [رمز الحقائق: ٤١/١]

إلا بعذر. أي لا يستحى بيمين إلا بعد في اليسار كاللش وغيره. ولا تحرف وورق اشجر واشعر والمحم، ولو استنجى بهذه الأشياء جاز؛ لأن الكراهة لمعنى في غيرها كما إذا توضأ بماء مغصوب.

كتاب الصلاة

[مواقيت الصلاة]

وقت الفجر من الصبح الصادق إلى طلوع الشمس، والظهر من الزوال إلى بلوغ الظل
أي صلاة

كتاب الصلاة: [لما فرع من بيان الطهارة التي كانت شرطاً للصلاة شرع في بيان المشروط، وسبب وجوبها الوقت، فبينه أولاً. (ع، ط)] الصلاة في النعمة: اسم سدعاء والثناء والقراءة والرحمة، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (نورة: ١٠٣)، أي ادعهم، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَنَبِيِّهُ يَصْنَعُونَ﴾ (الاحزاب: ٥٦) قبل: هي الثناء، وقال: ﴿لَا تَجْعَلُ صَلَاتَكَ﴾ (الاسراء: ١١٠)، أي بقراءتك، وقال: ﴿ثَلَاثُ عَشْرَةَ صَلَاةً مِنْ نَهْجِهِ﴾ (الغرة: ١٥٧) أي رحمة، وشرعاً: الأركان المعهودة المحصورة، سميت لها لما في قيامها من القراءة، وفي قعودها من اثناء والندعاء، ولما عليها من الرحمة، وقيل في وجه التسمية أقوال أخر. فرصت ليلة المعراج وهي ليلة استسبح لسمع عشرة حلت من رمضان قبل الهجرة ثمانية عشر شهراً، وكانت قبل ذلك صلاتين: صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها، وفرصتها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع كما لا يخفى، وسبب وجوبها الوقت؛ لأنها تصاف إليه، وشروطها ثمانية في ثلثها، وأركانها الأصلية أربعة: القيام والقراءة والركوع والسجود، واقعدة الأخيرة ليست بركن أصلي، وحكمها سقوط الوحوب عن الدمة في الدنيا وبيل الثواب في الآخرة، ولما كان السبب مقدماً تبعاً قدمه وضعاً وقال: وقت الفجر إلخ. (مستخلص وغيره)

وقت الفجر إلخ: الصبح الصادق، هو البياض المعترض في الأفق، والمستصحب الذي يبدو في الأفق طولاً يسر صبح، فإنه يكون بعده طلعة، ولا يحرم الأكل والشرب وإجماع في الصوم؛ لقوله ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي سَفَرٍ مِنْ يَوْمٍ أَنْ تَنْصَبُوا﴾ (نورة: ١٠٣)، أي المستصحب في أفق، أي المنتشر، وآخر وقت الفجر قبل طلوع الشمس وإما قدم وقت الفجر، لعدم الاختلاف في أوله وآخره. والأصل فيه إمامة جبرئيل عليه السلام، فإنه أم النبي صلى الله عليه وآله في الفجر في اليوم الأول حين طلع الفجر الثاني، وفي الثاني حين أسفر جداً تكاد الشمس تطلع، ثم قال: ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك. (مستخلص) **والظهر من الزوال إلخ:** أي أول وقت الظهر إذا زالت الشمس؛ لإمامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الأول حين زالت الشمس، وآخر الوقت عند أبي حنيفة إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال، وقالوا: إذا صار ظل شيء مثله سوى الفيء، وهو رواية عنه، وهو قول رفر واشافعي، هم. أن إمامة جبرئيل في اليوم الأول كان في أول الوقت، وفي الثاني كان في آخر الوقت، وإمامته في اليوم الثاني كان في هذا الوقت، فعلم أنه آخر وقت الظهر، ولأبي حنيفة قوله ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي سَفَرٍ مِنْ يَوْمٍ أَنْ تَنْصَبُوا﴾ (نورة: ١٠٣)، وأشد الحر في ديارهم في هذا الوقت، والفتوى في الحرمين وغيرهما في هذا الزمان على قولهما. والفيء - بورن أشيء - هو الظل قبل الزوال؛ سمي لأنه فاء من المغرب إلى المشرق، أي رجع، وإما استثنى فيء الزوال؛ لأنه في بعض المواضع في بعض الأوقات يكون مثلاً أو مثليين. (فتح، مستخلص)

ومن لم يجد وقتيهما لم يجبا.

أي العشاء والوتر

[الأوقات المندوبة للصلاة]

ونذب تأخير الفجر وظهر الصيف والعصر ما لم تتغير، والعشاء إلى الثلث،.....

وقتيهما: أي العشاء والوتر، بأن كان بسدة إذا غربت الشمس طلع الفجر كبلغار. (ط)
لم يجبا: لعدم سب الوجوب والوقت، وفي "فتاوى الظهيرية": أنه ورد فتوى من بلغار على شمس الأئمة الخواري بأن الفجر فيها يطع قل عيبوبة الشفق في أقصر ليالي السنة، فكتب: 'عبيكم بوجوب قضاء العشاء'، ثم ورد بخوارزم عن الشيخ الكبير سيف الدين الباقي فأفتى بعدم الوجوب، وبلغ جوابه شمس الأئمة فأرسل من يسأله في عامة بجامع حوارهم: ما تقول فيمس أسقط من الصلوات خمس وحدة، هل يكفر؟ فأحسن به الشيخ فقال: ما تقول فيمس قطعت يده من المرفقين أو رجلاه من الكعيرين، فكم فرائض وضوئه؟ فقال: ثلاث لموات محل الرابع، فقال: كذلك الصلاة الخامسة، فبلغ الخواري جوابه فاستحسنه ووافقه فيه. (مسكين، مستخلص)

ونذب تأخير الفجر: أي في الأرملة كلها، وقال إشافعي: يستحب التعجيل في كل صلاة؛ لقوله **عنه** أو **وفيه** **رسول الله**، **وهو** **سنة** **رحمه الله**، **وحرره** **عنه** **الله**، ولما: قوله **الله** **سفره** **بفجر** **فإن** **عنه** **لا** **آخر**، وعن داود بن يزيد عن أبيه قال: كان علي بن أبي طالب يصلي بنا الفجر ونحن نترأى الشمس مخافة أن تكون قد طلعت، ولأن في الإسفار تكثير الجماعة، وتوسيع المحل على النائم أو الضعيف في إدراك فصل الجماعة، وما استدلل به غير صحيح؛ لأن فيه إبراهيم بن ركريا، وهو مكر الحديث عند أهل النقل. (فتح)

تأخير الفجر: أي تأخير صلاة في الأرملة كلها حيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بظهارة لو فسد، إلا للحاج مردفة والتعيس أفضل. (ط) **وظهر الصيف:** لقوله **الله** **ترده** **بصهر** **في** **صيف**، فإن شدة الحر من فيج جهم، وما روى أس بن ماذن: أنه **الله** **كان** **يكبر** **بصهر** أي يعجلها في الشتاء ويردها في الصيف، وحد التأخير أن يصلي قبل المثل. (فتح، مستخلص) **ما لم تتغير:** أي الشمس بأن لا تحار العين في رؤية قرصها، وتأخير إلى التعير يكره تحريماً. (ط) | وأعية لتغير القرص عند أبي حنيفة وأبي يوسف بأن لا تحار العين في القرص، يعني يذهب ضوءه، فلا يحصل لبصر حيرة وهو الأصح، ولا عيرة لتغير الضوء الذي يقع على الحدار، وتأخير إلى تغير الشمس يكره، أما الأداء فعير مكروه، وقيل: الأداء مكروه أيضاً. (مسكين)

إلى الثلث: [أي ثلث الليل وتأخير إلى النصف صباح، وإلى النصف الأخير لا عذر مكروه تحريماً. (ط)] لتقبل الجماعة. كذا في "أهداية": ويكره النوم قبل الأداء لمن يخشى فوت الجماعة، والحديث بعدها غير حاجة، وإلا فلا، كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومداكرة الفقه والحديث مع الصيف والعرس، ويكره الكلام بعد انفجار الصبح، وإذا صلى الفجر حار له الكلام. وتأخير العشاء إلى ما راد إلى نصف الليل، والعصر إلى وقت اصفرار الشمس، والمغرب إلى اشتباك النجوم يكره تحريماً. (فتح)

ط ف

والغروب إلا عصر يومه، وعن التنفل بعد صلاة الفجر والعصر، لا عن قضاء فائتة،

لا يجمع في هذين الوقتين

وسجدة تلاوة وصلاة جنازة، وبعد طلوع الفجر

والغروب أي لا يجوز الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة في هذه الأوقات الثلاثة، لحديث عقبة بن عامر أنه قال: ثلاثة أوقات هما رسول الله ﷺ أن يصلي فيها، وأن يقرأ فيها موطأ: عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند زوالها حتى تروى، وحين تصيب للغروب حتى تعرب، (رواه مسلم) والمراد من قوله: "أن يقرأ" صلاة الجنازة؛ إذ الدرس غير مكروه، وقال الشافعي: لا يكره قضاء الفوائت في هذه الأوقات؛ بقوله ﷺ: من جاء عن صلاة في سبيلها فبصيصها، بددته فإن ذلك فيه، وكذا النوافل عده لا يكره في هذه الساعات بمكة؛ لقوله ﷺ: من صلى في غير هذه الأوقات، واستثنى بي عند مفاتيح، وعن أبي يوسف: إباحة النفل يوم الجمعة وقت الاستواء، والحجة عليه ما روينا، وسجدة التلاوة في معنى الصلاة؛ وبذلك هي عنها، وإمراد بالنهي عن صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة الكراهة، حتى لو صلاها أو سجدها أجرته؛ لأنها وجبت ناقصة بالتسرع في الوقت أمكروه فأدبت كذلك، وأما قضاء الفوائت فلا يجوز أصلاً؛ لأنها شرعت كاملة، فلا يؤدي بالقصا. (مستخلص)

واعنه أن التصوع في هذه الأوقات يجوز ويكره، ولا يجوز قضاء الفروض والواجب لكانت فيها كسجدة تلاوة وحتت تلاوة في وقت غير مكروه وكوتر، فالمتع يتناول الكراهة وعدم الخوار، وفي الحر: أن يصلي على الجنازة إذا حضرت في الأوقات الثلاثة، ولا يؤجرها؛ بقوله ﷺ: ثلاث لا تجوز حركته الحديث؛ ولأنها أدبت كما وجبت؛ إذ الوجوب باحضور، وهو أفضل، والتأخير مكروه لما ذكرنا، والظاهر أن ما ذكرنا من الكراهة محمول على ما إذا حضرت في وقت كامل وصلى عليها في وقت مكروه، وكذا المراد بسجدة التلاوة إذا تلاها قبل هذه الأوقات؛ لأنها وجبت كاملة فلا تنأى بالقصا، وأما إذا تلاها حار أدؤها من غير كراهة، لكن الأفضل التأخير إلى الوقت المستحب؛ لأنها لا تقوت بالتأخير. (فتح)

إلا عصر يومه استثناء من مع، فإن عصر يومه تصح قبل الغروب؛ ولأنه أداها كما وحتت حتى لا يجوز عصر أمسه؛ لأن الكامل لا يتأدى بالناقص. (ط، ف، ح) فإنه يجوز، وأما فجر يومه فيظل بالطلوع، والفرق بينهما أن المسب في العصر آخر الوقت، وهو وقت التعبير ناقص، فإذا أداها فيه أداها كما وحتت، ووقت لصجر كنه كامل فوجبت كاملة، فيظل بصرة الصبوع. (هداية) **وعن التنفل**: أي مطلقاً سواء كان له سب أو لا، وقال الشافعي: إن التنفل بعدهما إذا كان له سب جائز بلا كراهة، وأراد به ركعتي الصواف وخيه المسجد والسب الموقنة والسندورة، أما ابتداء النفل فإنه أيضاً عده مكروه. (فتح) **بعد صلاة الفجر والعصر**: أي وبعد صلاته لقوله ﷺ: لا صلاة بعد صلاة فجر حتى تصبح لشمس، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تعرب شمس، رواه البخاري ومسلم، وهو حجة على الشافعي في تعويره النفل الذي له سب كتحية المسجد وركعتي الصواف. (ع)

بأكثر من سنة الفجر، وقبل المغرب ووقت الخطبة^ط، وعن الجمع بين الصلاتين في وقت بعذر^و.

واحد

بأكثر من سنة الفجر لقوله **١** . **٢** . **٣** . **٤** . **٥** . **٦** . **٧** . **٨** . **٩** . **١٠** . ولأن النبي ﷺ لم يزد عليهما مع حرصه على الصلاة، ولو شرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع، فالأصح أنه لا يقوم عن سنة الفجر، ولا يقطعه؛ لأن الشروع فيه كان لا عن قصد. (فتح)

سنة الفجر لقوله **١** . **٢** . **٣** . **٤** . **٥** . **٦** . **٧** . **٨** . **٩** . **١٠** . (رواه الطبراني) والمراد من الصلاة النفل، فيجوز قضاء الفوائت. (مسكين) **وفيل المغرب** أي بعد غروب الشمس؛ لما فيه من تأخير المغرب، وقال الشافعي: يصلي ركعتين قبل المغرب وهي سنة عنده. (ع)

ورب الخطبة أي مطلقاً سواء كانت سنة أو فعلاً، وسواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو استسقاء أو حج أو حتم قرآن أو نكاح، والاستماع إلى سائر الخطب واجب، فيشتغل عن الاستماع. (فتح)

وعن الجمع بين الصلاتين لما روي عن ابن مسعود: والذي لا إله غيره! ما صلى صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين، جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع، فما ورد عنه **١** . **٢** . **٣** . مما يقتضي جوار الجمع بين صلاتين لعذر مرض ونحوه محمول على الجمع الصوري بأن أحر الأولى وعجل الثانية، وقال الشافعي: يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بعد السفر وامطر، له أنه **١** . **٢** . **٣** . جمع بين الظهر والعصر في سفر تنوت وبين المغرب والعشاء، ولنا: ما روي، وأيضاً قوله **١** . **٢** . **٣** . **٤** . **٥** . **٦** . **٧** . **٨** . **٩** . **١٠** . وتأويل ما رواه أنه **١** . **٢** . **٣** . **٤** . **٥** . **٦** . **٧** . **٨** . **٩** . **١٠** . جمع بين الظهر والعصر فعلاً لا وقتاً بأن أحر الظهر إلى آخر وقتها وأدى العصر في أول وقتها، وقال مالك: يجوز الجمع لو حل أيضاً، وعن أحمد: مثلهما، واحترر بقوله: "في وقت" عن الجمع بينهما فعلاً كما ذكرنا، وبقوله: "بعد" عن الجمع في عرفة ومردلة، فإن ذلك يجوز وإن لم يكن فيه عذر، فإن جمع في غيرهما فسد لو قدم الفرض على وقته وحرم على عكسه، ولا بأس بتقييد الشافعي للمسافر لاسيما للحاج بشرط أن يترجم جميع ما يوجه ذلك الإمام؛ لما أن الحكم المختلط من المذهبين باطل بالإجماع. (فتح)

بعذر: كسفر أو مطر أو وحل أو مرض. [رمز الحقائق: ٤٦/١]

باب الأذان

سنّ للفرائض بلا ترجيع ولحن، ويزيد بعد الفلاح سنة مؤكدة على الصحيح المودن

الأذان. [هو في اللغة: الإعلام، وفي الشرع: الإعلام على الوجه المخصوص، ولما كان موقوفاً على تحقق الوقت لما كان في الوقت من معنى السببية والسبب مقدم أخره عنه. (مسكين)] هو في الشرع إعلام عالماً على وجه مخصوص، وإما قلنا: "عالباً"؛ لئلا يرد الأذان الواقع بين يدي الخطيب يوم الجمعة ولقائته كما سيأتي، ولم يكن في زمه رحمه الله وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم إلا مرة بين يدي المير، فلما كان زمن عثمان رضي الله عنه أحدثه على الزوراء أولاً. وفي الجمعة أول من أحدث المارة أي محل التأدين في المساجد مسلمة بن حلف الصحابي الذي كان أميراً على مصر من جانب معاوية رضي الله عنه. (فتح)

سن للفرائض وقيل: إنه واجب لأمره رحمه الله به على ما روي من قوله: **أذان**، **فما**، **بح**، وفي 'النهر' [١٧١/١]: القولان متقاربان، فإن السنة المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الإثم بالترك، وعن محمد أنه قال: لو تركه أهل بلدة لقاتلتهم عليه، ولو تركه واحد لصربته. (فتح) **للفرائض** أي الرواتب الخمس والجمعة دون الوتر وصلاة العيدين والكسوف والخسوف والجمارة والاستسقاء والسنس والوافل. وأراد بالفرائض الوقتيات المؤداة في المساجد، فلا يسس لوقتيات المؤداة في البيوت؛ لأنه لا يكره تركهما لمصل في بيته أو في المسجد بعد صلاة الجماعة. (فتح)

بلا ترجيع [وهو أن يخفف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته. (ط)] فليس هو من سة الأذان عندما خلافاً للمالك والشافعي، هما: حديث أبي مخدرة أنه رضي الله عنه أمر بذلك، ولنا: حديث عبد الله بن زيد عن غير ترجيع، وأذان بلال بحضرته رضي الله عنه في الحضر والسر من غير ترجيع إلى أن توفي رضي الله عنه. وأما تلقينه رحمته الله لأبي مخدرة فكان تعبيراً فطنه ترجيعاً، والاختلاف الثاني بيننا وبينه أن التكبير في الشروع أربع تكبيرات، وعند مالك مرتين، فاسه بكلمة الشهادتين، ولنا: حديث أبي مخدرة أن الأذان تسع عشر كلمة، ولن يكون كذلك إذا كان التكبير فيه مرتين. والاختلاف الثالث أن آخر الأذان 'لا إله إلا الله' عندما، وعلى قول أهل المدينة "لا إله إلا الله والله أكبر"، والاعتماد في مثله على المشهور الذي توارثه الناس إلى يومنا هذا. (فتح)

ولحن. اعلم أن كراهة اللحن في الأذان إنما هي دون الخيلتين، أما فيهما فلا بأس بإدخال المد، والكراهة فيه بمعنى إخراج الحروف عما يحوز له في الأداء تحريرية، أما مجرد تحسين الصوت فلا؛ لأنه أمر مطبوع بلا شك. (فتح)

ويزيد إلح وأصله أن بلالاً جاء بحجرة عائشة بعد الأذان، فقال: الصلاة يا رسول الله! فقالت عائشة: إن الرسول نائم، فقال: الصلاة حير من النوم، فلما انتبه أحرته فاستحسسه وقال: **حعه في أدك**، وأخرج النسائي عن أس: من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: 'حي على الفلاح'، قال: "الصلاة حير من النوم". (فتح)

"قد قامت الصلاة" مرتين ويترسل فيه، ويحذر فيها، ويستقبل بها القبلة، ولا يتكلم

فيهما ويلتفت يمينا وشمالاً بالصلاة والفلاح،
أي في الأداء والإقامة أي نعور

في أدان الفجر: وحصل الفجر به؛ لأنه يؤدي في حال يوم اساس وعصمتهم، فحصل بريدة الإعلام كما حصل بالتطويل بالفراة فلا تعوقه الجماعة، (مسكين) **والإقامة مثله** أي مثل الأدان مثني مثني غير التكثير، فإنه رجع في الشروع، وقال الشافعي: التكثير مثني وباقية فرادى؛ ما روي أن دلالاً أمر أن يشفع الأدان ويوتر الإقامة، فلما ما اشتبه عن دلال أنه كان يثني الإقامة بـ أن بوي، وأثبت اسرار فقام كذلك، وكان دلال بعد رسول الله ﷺ يؤد مثني ويقيم مثني بواثر لأثار، ولا حجة بشافعي فيما رواه؛ لأنه لم يذكر لأمر، فيحتسب أن يكون لأمر غير الشئ **ثاني**، وليس فيه أن دلالاً امتثل لأمره أيضاً، (فتح) **مثله** مثل الأدان مثني مثني، وقال الشافعي: فرادى، (فظ) **ويريد بعد فلاحها إلخ** لقول عبد الله بن ريد: إني كنت بين اسائه واليقظان إذ رأيت شخصاً نزل من السماء، وعنه ثوبان أحصران، وفي يده شبه اساقوس، فقلت: أتبعني هذا؟ فقال: ما تصعب به؟ قلت: نضرب به عبد صلاتنا، فقال: لا أدب عني ما هو خير من هذا؟ فقلت: نعم! فقام على قطع حائط مستقر القيمة فأدب، ثم مكث هينئ، ثم قام، فقال مثل مقالته الأولى، وزاد في آخره: قد قامت الصلاة، (فتح)

ويتوسل الخ | أي مفصل في الأذان بين كلماته. (ع) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْآذَانَ لِلرَّجُلِ الْمَذْمُونِ﴾ [النساء: 59]، وهو جعل الإقامة أذاناً لا لأن تكرار الأذان مشروع أي بالنظر ليوم الجمعة دون الإقامة. (فتح المعين)

و**يُحَدَّرُ فِيهَا** أي يوصى مؤدب في الإقامة بين كتمانها على سبيل سرعة، وهي مديون حتى لو ترسل فيهما أو
 حذر فيه وترسل فيها حار خصوص المقصود وهو الإعلام. (ج) **وَيُسْتَقِيلُ فِيهَا** لأن الموارث من فعل سأل، فهو
 يرث حار وكره. (فتح) **وَلَا يَتَكَلَّمُ** بقوله **لَا** من كسبه **فِيهَا** **حَتَّى** عليه من **لَا** لأن التكميم فيهما
 حين بالمقصود، وهو لإعلام؛ ولأنه ذكر معظم كالحصه، فلا يجوز في حاله الاشتغال بشئكم، وهذا الحكم في حق
 كل، فإن سمع الأدب لا يجوز له التكميم غير أن يقول ما يقول مؤدب، ولا يجوز ما سوى ذلك ولو برد سلام أو
 تسميت عاض، ومنه السبح إلا تحمين صوته، فإن كلمه استأنف إلا إذا كان يسيراً. (فتح، مستخلص)

فِيهِمَا أَيُّ فِي الْأَدَانِ وَالْإِقَامَةِ؛ لَأَنَّ فِيهِ بَرَكُ الْمَوَالَةِ، وَلَا يَرِدُ سَلَامٌ أَيْضاً خِلَافاً شَوْرِي (ح) وَبَلَّتَتْ يَمِينًا وَشِمَالًا | أَمُودٌ فِي الْأَدَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ. (مُسْكِبُ) | لِأَنَّهُ حَطَابٌ يَقُومُ فِيهِمَا جِهَتُهُمَا بِالصَّلَاةِ وَبِالْفَلَاحِ، لِأَنَّ الْمَوَاجِهَةَ تُنْعَمُ فِي الْإِعْلَامِ. (مُسْتَحْصِصٌ) بِالصَّلَاةِ أَيُّ يَتَقَبَّحُ يَمِينًا عُدَّ "حَتَّى عَمَى" صَلَاةً، وَشِمَالًا "عُدَّ حَتَّى عَمَى الْفَلَاحَ"، وَ"حَتَّى" مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى هَلُمَّ وَعَجَلْ.

ويستدير في صومعته، ويجعل إصبعيه في أذنيه، ويثوب ويجلس بينهما إلا في المغرب،
المؤذن حال الأذان وهي المنارة المؤذن أي الأذان والإقامة

ويؤذن للفاتنة ويقيم،
أي المكف

ويستدير في صومعته: الصومعة بيت الراهب مأخوذ من قولهم: رجل أصمع أي لاصق الأذنين، سمي بيت الراهب لانضمام أطرافها ودقة رأسها، وأراد بها بيت الأذان ههنا، وهذه الاستدارة إذا لم يستطع سعة الصلاة والعلاج، وهي تحويل الوجه يمينا وشمالا مع شات قدميه مكانهما كما هو السعة أن كانت الصومعة متسعة، فأما من غير حاجة فلا يفعل ذلك. (مسكين) **ويجعل إصبعيه:** لأنه قال لبلال: **جعل إصبعي في أذني، فبه أسمع صوتي**، وإن جعل يديه على أذنيه محسن؛ لأن أب محذورة ضم الإبهام والسبابة من كل يد ووضعها على أذنيه. (فتح)

في أذنيه: أي في صمغى أذنيه؛ لأنه أجمع للصوت. (ط) **ويثوب:** من التثويب وهو العود إلى الإعلام بعد الإعلام مثل أن يقول: الصلاة الصلاة] أي مطلقا في جميع الصلوات، وهو أربعة: الأول: قديم، وهو الصلاة حير من اليوم، وكان بعد أذان الفجر إلا أن علماء الكوفة أحقوه بالأذان، والثاني: محدث أحدثه علماء الكوفة بين الأذان والإقامة "حي على الصلاة" مرتين "حي على الفلاح" مرتين، وتثويب كل بلدة على ما تعارفوا به إما بالتثنيح أو بـ"الصلاة الصلاة" أو "قامت قامت"، والثالث: ما استحسسه متأخرون وهو التثويب في سائر الصلوات لزيادة عفة الناس، وما أحدثه أبو يوسف للأمر بأن يقول: اسلام عليك أيها الأمير حي على الصلاة حي على الفلاح، الصلاة يرحمك الله، وكذلك كل من اشتغل بمصالح المسمين كالمفتي والقاضي يختص بوع إعلام، ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى ثابت لإعلامه بأوقات الصلاة وحضور الجماعة، ذكره محمد بن عيسى. وقال: أقامه لأبي يوسف حيث حص الأمراء للتثويب، وقال الشافعي وغيره من الأئمة: لا يثوب المؤذن، هم ما روي أن عمر بن الخطاب لما حج لقيه مؤذن مكة فآدبه بالصلاة، فانتهره وقال: ألم يكن في أدائك ما يكفينا، وهو الأوجه، وعند المتقدمين هو مكروه، وهو قول الجمهور كما حكاه النووي في 'شرح المهدب' لما روي أن عبيدا رأى مؤذنا يثوب في العشاء، فقال: أخرجوا هذا المنتدع من المسجد، وعن ابن عمر مثله، فعنى هذا التثويب بدعة فيجمع منه. (فتح)

ويجلس بينهما: [يقدر ما يحضر الملائمون بصلاة مع مراعاة الوقت مستحب] لأنه لا بد من الفصل بين الأذان والإقامة؛ إذ الوصل مكروه؛ لقوله لبلال: **جعل بين أذني وإصبعي مسافة من صوتي**، وفي نسخة: **مسافة من صوتي**، ولم يذكر مقدار الفصل، وروى الحسن عن أبي حنيفة في الفجر قدر ما يقرأ عشرين آية، وفي الظهر والعشاء قدر أربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات، وفي العصر بقدر ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية، والأولى أن يصلي بينهما؛ لقوله **لعل** **بين كل أذان صلاة** أي بين كل أذان وإقامة. (فتح)

إلا في المغرب: فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصار، وقالا: يحسن مقدار الخمسة بين الحصتين (مسكين)

ويؤذن للفاتنة: [مطلقا أي كلها، وقال مالك والشافعي يكفي بالإقامة. (مسكين)] وقال الشافعي: يكفي بالإقامة، والحجة عليه ما روى أبو قتادة: كما مع رسول الله ﷺ في غزاة، فعرسا أي برلنا آخر الليل، فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس، فارتحلنا حتى ارتفعت، ثم برلنا، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن، فصلينا ركعتين سعة، =

وكذا لأولى الفوائت، وخير فيه للباقي، ولا يؤذن قبل وقت، ويعاد فيه، وكره أذان ^{أي يؤذن ويقيم} الجنب وإقامته، وإقامة المحدث، وأذان المرأة والفاسق والقاعد.....
^{أي في الأذان}
^{لأن قوله لا يؤذن به تركه نسبة}

ثم قام نصيبا القرص والفتنة؛ احتراز عن الفاسدة؛ فإنه لا أذان لها ولا إقامة. (فتح، مستحسن)

وحير فيه وجه التحير أنه ^{شعنه} المشركون يوم الحديق عن أربع أصوات، فقصاص على الترتيب، كل صلاة بأذان وإقامة، وفي رواية أخرى: بأذان وإقامة بالأولى، وإقامة لكل واحدة من الوافي، فلاختلاف الروايتين حيرا في ذلك، والضابط عندنا أن كل فرض أداء وقضاء يؤذن له ويقام، سواء أده جماعة أو مفردا إلا أن يصير يوم الجمعة في عصر، فإن أده بأذن وإقامته مكروه، ويروى ذلك عن عبي، واستبان الأذان لقضاء محمول على ما إذا قضى في البيت، أما إذا قضى في المسجد فلا يؤذن به، ويكره قضاء في المسجد؛ لأن التأخير معصية فلا يصحها. (فتح)

للصافي إن اتحد بحسن القضاء فهو حنيف يؤذن ويقيم بكل ورعه الإقامة للصافي. (مسكين)

قبل وقت: [مصفا أي في جميع، وقال أبو يوسف وأصحابه: يخور بغير في نصف الأخير من الليل. (ط)] بل يكره تحريما؛ بقوله ^{لا يؤذن حتى يطلع الفجر} أي رواد عن نافع عن عمر أن لا يؤذن قبل طلوع الفجر، فعضب النبي ^ﷺ وقال به؛ ^{أما حديث علي} قال: استيقضت وأنا وسد فضت أن بغير قد صبح، فأمره ^ﷺ أن ينادي أن اعد قد صبح، ولأن الأذان إعلام بدخول الوقت، وقبل دعوته يكون كدبا، وذكر الحموي عن فتح ساري: أن من الدعاء مكروفا بإقلاع الأذان مثالي قبل الفجر نحو ثلاث ساعات في رمضان، وكذا تأخير الأذان في المعرب بدرجة تمكين الوقت، رعموا الاحتياط فأحروا قصر وعجّوا سحورا، فحلقوا السنة فسدت قل فيهم الخير وكثر فيهم الشر. (فتح)

وبعاد فيه: [أي الأذان في الوقت إن أدق منه. (ع)] أي لعدم الاعتداد بالأول، وكذا الإقامة، لكن لو أقام في الوقت ولم يصل فوراً لا يجب إعادتها، لكن إذا صال الفصل أو وجد بينهما ما بعد قاطعا كأكل وحوه فيسعي لإعادة حيث. (فتح) **وكره أذان الجنب إلخ** شروع في صفات المؤذن بعد الفراغ من صفات الأذان، ويسعي أن يكون المؤذن عدا بالنسبة وأوقات صلاة صاماً لثوب في أدائه، وأذان الجنب مكروه باتفاق الروايات، وأذان المحدث في رواية، ولا يكره في صاهر رواية، وكرهته بقوله ^{لا يؤذن إلا بموسى}، ولأن الجنب يدعو الناس ما لا يجب عليه نفسه، وكذا أذان المرأة، وكذا جثي، والفاسق وهو خارج عن أمر الشرح بارتكاب كبيرة، وأذان القاعد مكروه إلا إذا أدب لنفسه، وعدم منه كراهة أذان مضطجع بالأولى، وأذان السكران ولو مؤمن مناج مكروه. (فتح)

أذان الجنب وإقامته. لأنهما شهاً بالصلاة، فيعادي في رويته، وفي رواية لا يعادي، ولأشبه أن يعاد الأذان مشروعية تكراره دون الإقامة. (ع) **وإقامة المحدث**: وفي كراهة أدائه روايتان كما في إقامة. **وأذان المرأة**: أي كرهه أيضاً؛ لأنها إن رفعت صوتها ارتكبت معصية، وإن لم ترفع فقد أحدث بالإعلام فإن أدت يعد (ع)

والسكران، لا أذان العبد وولد الزنا والأعمى والأعرابي، وكره تركهما للمسافر لا لمصل

أي الأذان والإقامة أي لا يكره تركهما

في بيته في المصر، وندبا لهما لا للنساء.

أي الأذان والإقامة لا يبدآن

والسكران. لفسقه أو لعدم معرفته بدحول الوقت، ويستحب إعادته وكذا حكم صبي لا يعقل ومجنون ومعتوه.

[رمر الحقائق: ٤٩/١] **والأعرابي** لأن قول هؤلاء يقل في الأمور الدينية بخلاف الفاسق. [رمر الحقائق: ٤٩/١]

وتركهما لقوله: **لا يبي أي مليكة:** ولأنه يكون تاركاً للصلاة بالجماعة حقيقة وتشبيهاً، وترك الصلاة بالجماعة مكروه. (مستخلص)

للمسافر لأن السفر لا يسقط الجماعة، فلا يسقط ما هو من لوازمها. (ح)

لا لمصل في بيته أي مطلقاً لقول ابن مسعود: "أذان الحي يكفينا" حين صلى بعلقمة والأسود في بيته، فقيل له: "ألا تؤذن وتقيم؟"، وقيد بالمصر؛ لأنه يكره تركهما في السفر مصنفًا، وقال مالك: إذا صلي وحده في الصحراء أو في بيته لا يؤذن ولا يقيم؛ لأنهما من شعار الجماعة فلا تقام بدوهما. (فتح)

وندبا لهما [أي للمسافر وللمصلي في بيته ليكون الأداء على هيئة الجماعة. (رمر الحقائق: ٤٩/١)] خلافاً لمالك. **سجد رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الأذان لا يترك القراءة؛** لأنه أجابه باحضور، ولو كان في منزله يترك القراءة ويحيى، والإجابة: أن يقول كل ما يقول المؤذن إلا في الحيعتين، فإنه يقول مكافئهما: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ومكان قوله: "الصلاة خير من النوم": "صدقت وبررت وبالحق بظقت، ويجب الإقامة ندًا، ويقول عند قد قامت الصلاة: "أقامها الله وأدامها"، وفي الظهيرية: يقول مثل قول المؤذن في الحميم، وهكذا، روي عن النبي ﷺ: "الأذان بعير العربية لا يصح وإن عرف أنه أذان، دخل المسجد وأؤذن يقيم يقعد إلى قيام الإمام، في مصلاه رئيس المحبة لا يتطر إلا إذا كان شريراً والوقت متمتع، يكره له أن يؤذن في مسجدين، ولاية الأذان والإقامة لباني المسجد مطلقاً، وكذا الإمامة لو عدلاً. (فتح)

لا للنساء لأنهما من سن الجماعة المستحبة، فلا يبدآن لمن سواء صديق جماعة أو لا. [كشف الحقائق: ٣٩/١]

في انصبي

لا يصح له أن يقبل في الصلاة، ولأن القيام بين يدي الله تعالى بدن صاهر وثوب صاهر على مكان ظاهر يكون نفع في انعطافه وأكمل في الخدمة، وأحدث والخدشه وإن لم يكن بحسن مرتبة فهو خاصة معوية، وإنما قدم حدث على الحدث يكون حدث أكثر وقوعاً من الحدث أي حساسة الحقيقية، والمراد بالثوب ما يلبس بدن المصلي، فيشمل القسوة والخف والعل، وكذلك ما يتحرث حركته أو ما يعد حاملًا له كقصي مسحس بـ ه يستمسك، وفيه بناء على أن حل الحاسة مانع، ثم المستحب أن يصلي في ثلاثة ثواب: قميص، وزار، وعمامة، والمكروه أن يصلي في سرويل واحد، والمراد بالمكان موضع قدميه أو يدهما إن رفع الأخرى، وموضع جبهته على الصحيح ويديه ورأسيه إن سجد عليها، لا موضع أفع، فإذا كان موضع قدميه ويديه ورأسيه جبهة طاهر وموضع أفع حساً جار بلا خلاف. (فتح، مستحسن وغيره) **وثوبه:** أي بشرط اثبات صهاره ثوب المصلي لقوله تعالى: **وَيَذَرُ قَصِيرَهُ** (سدره: ٤) (ع)

ومكانه وستر عورته، وهي ما تحت سرّته إلى تحت ركبتيه، وبدن الحرة عورة
 أي العورة من الرجل أي المرأة الحرة كلّها
إلا وجهها وكفيها وقدميها، وكشف ربيع ساقها يمنع. وكذا الشعر والبطن والفخذ.

أي جوار الصلاة

ومكانه أي والثالث طهارة مكانه الذي يصلي عليه. **وستر عورته:** [أي اربع: ستر عورته عن غيره وهو حكماً، فلا تصح لو صلى عرياناً في مكان مطلق ومعه ساتر، ولا يصير نظره إليها من حبه وأسفل دينه. (ع، ط)] لقوله تعالى: **سَخِمُ عَنْهُ رَبُّكَ كُنْ مِنْ مَسْحُوحَةٍ** (الأعراف ٣١) أي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة؛ لأن أحد اربعة لا يمكن، فيكون المراد مخنها، وهذا من إطلاق اسم الخال على الخمل، وأريد بالمسحود الصلاة بإطلاق اسم الخمل على الخال، والمعتبر الستر من الخواص لا من الأسفل حتى لو رأى إسان عورته من أسفل يخور صلاته، ويشترط في استتر أن يكون بثوب لا يصف ما تحته، فهو سترها ثوب رقيق يصف ما تحته لا يخور، ووجوب ستر العورة ثابت أيضاً بالنسبة؛ لقوله **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** (مستحصى، فتح)

وهي ما تحت سرّته: [فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة. (ط)] وهذا إذا لم يكن صغيراً جداً؛ إذ لا عورة له، وقال الشافعي: السرة عورة؛ لقوله **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** (مستحصى، فتح) ولما روي أنه **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** كان يقل سرّة حسين ولا يظن أنه من العورة، والركبة عنده ليست بعورة؛ لقوله **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** (مستحصى، فتح) ما عرفت **كسب من غيره** وما؛ حديث أبي هريرة أنه قال: قال النبي **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** (فتح، مستحصى) **إلا وجهها:** استثنى الأعضاء الثلاثة للابتلاء بإبدائها؛ ولأنه **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** عن لیس القفارين والقباب، وهو كان الوجه والكفان من العورة ما حرم سترها، وأمرها بالتعطية خوفاً الفتنة لأنها عورة كما أن اصبر إلى وجه الأمر يجرم إن حاف الفتنة مع أنه ليس بعورة، ويفهم من كفيها أن ضاهرها عورة وهو ظاهر الرواية، والدرعان عورة بالأولى، وروي أن قدميها عورة؛ بقوله **لَا يَغْضَى اللَّهُ لَكَ صَلَاةَ مَنْ بَلَغَ مِنْكُمُ الْبُحْرَانُ** (فتح، مستحصى) **وقدميها** روي أن قدميها عورة، وروي أنها ليست بعورة وهو الأصح. (مسكين)

يمنع إذا كان الاكتشاف بقدر زمان أداء الركن، واعلم أن المذهب أن الاكتشاف الكثير في الركن القليل لا يمنع، والقليل في الكثير لا يمنع أيضاً، والكثير في الكثير يمنع جوارها، وقال أبو يوسف: إن كان المكشوف أكثر من النصف لم تخرب صلاته، وإن كان أقل من النصف جازت الصلاة، وهما: أن يربع حكم اكل كما في مسح الرأس وحقيقه خلافاً للشافعي، فإن عنده قليل الاكتشاف وكثيره سوء. (فتح) **وكذا الشعر الخ:** [البازل من الرأس في الأصح كالذي يوارى الرأس فإنه عورة إجماعاً. (ط)] أي حكمها حكم اسباق في أن اكتشاف ربعه مباح عندهما، وعند أبي يوسف: اكتشاف النصف مباح، وذكر الكرخي: أنه يعتبر في السوأتين ما راد على قدر الدرهم، وفي ما عندهما الربع، وقيل: الحصىتان تمنعان للدكر، فيعتبر الكل عصوا واحداً، والصحيح أنه يعتبر كل واحد عضواً على حدة. (مسكين)

والعورة الغليظة، والأمة كالرجل، وظهرها وبطنها عورة، ولو وجد ثوباً رבעه طاهر وصلى عارياً لم تجز، وخير إن طهر أقل من رבעه، ولو عدم ثوباً صلى قاعداً.....

والعورة الغليظة وهي الدر والذكر والأنثى، أي حكمها حكم الساق في أن اكشاف ربعه مانع. (ط)
والأمة [الفة أو اندرة أو المكاتة وغيرها. (ط)] لقول عمر "ألقي عك الخمار يا دفار (أي المتنة) أنتهين باحرارنا لما رأى حارية متقعة، فالحكمة في منعه من التمسك باحرارنا أن السهواء حرت عادتهم بالتعرض للإماء، فحشي عمر أن يتشأن الأمر فتكون الفتنة أشد، قال تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَدُوٌّ لِلْإِيمَانِ** (الأحزاب: ٥٩) ولأما تخرج لحاجة مولاها في ثياب الخدمة عادة فاعتبر حالها بدوات الحرام في حق ارجل دفعها للخروج. (فتح)
كالرجل في أن عورتها من تحت سرها إلى تحت ركبته. (ط) **وظهرها وبطنها** لأن النظر إليهما سب للفتنة.
 [رمز الحقائق: ١٠٥] لأما محل الشهوة دونه، وكل من الظهر والطن موضع مشتبه. [البحر الرائق: ١/٥٣٧]

عورة: أيضاً، والجانب تبع للطن، والخنثى الرقيق كالأمة، والحر كالحرّة
ولو وجد ثوباً ربح أي فإن كان الأكثر من الربع صاهراً أو أن لا نعور صلاته؛ لأن أربع حكمي حكاية الكل، وهذا إذا لم يجد ما يربل به استحاسة ولا ما يقللها صلى معها ولم يعد، ولا يجوز صلاته عرياناً (فتح)
لم تجز: صلاته لأن للربع حكم الكل كما في الإحرام. [رمز الحقائق: ١/٥٠]

وحير [بين أن يصلي عرياناً قاعداً بإيماء وبين أن يصلي قائماً بركوع وسجود وهو أفضل، وكذا إذا كان كنه متحسناً؛ لأن النظر إليهما سب للفتنة (ح)] وقال زرر ومحمد: لزمه أن يصلي فيه بركوع وسجود، ولا يجوز به أن يصلي عرياناً، لأن حظايب التطهير سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه حظايب الستر لقدرته عليه، فصار بمنزلة الصاهر في حقه، ولأن في الصلاة فيه ترك فرض واحد، وهو صهارة اثوب الجسس، وفي الصلاة عرياناً ترك فروض من ستر العورة والقيام والركوع والسجود، وسأ: أن تأمور به الستر بالطاهر، فهذا لم يقدر عليه سقط، فيميل إلى أيها شاء، والحوار عن ترك الفروض أنه وإن صلى قاعداً قد أتى بها، وهو الإيماء، فلا يكون تاركاً لها بقيام استد مقام الأصل، والأصل في جسد هذه المسألة أن من اتقى سببتين يختار أهوهما؛ لأن مباشرة الخراء لا تخور إلا لضرورة، مثاله: رجل يوقاه وركع وسجد بقت ربحه، وإن جسد وبؤمى لا يفت فيصلي قاعداً بإيماء؛ لأن ترك القيام والركوع والسجود أهون؛ لأن له عوضاً، وقيد تفيد تركه في بعض الصور كالنصوح على الدابة. (فتح)

ولو عدم ثوباً ربح أراد بالثوب ما ستر عورته، وبالعدم عدم القدرة حتى لو أتيح له ثوب شئت القدرة على الأصح، وإذا وعد به بتطير، ولو قدر عليه بالشراء ثمن مثل وشه ثمة بزمه اشراء، وإلا صلى قاعداً مؤمناً، ما روى أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله ركبوا في السفينة فانكسرت بهم السفينة، فخرجوا من البحر عرياناً فصلوا فعوداً بالإيماء، وهذا قول روي عنهم، ولم يرو عن أقرائهم خلاف ذلك، فجعل محل الإجماع. (فتح، مستحسن)
ثوباً أي ساتراً ولو حريراً أو ساتناً أو طيباً يلبسها به. (ط) **قاعداً** هاراً أو يلا في بيت أو صحراء. (فتح)

مؤمياً بركوع وسجود، وهو أفضل من القيام بركوع وسجود، والنية بلا فاصل،^{زف}
والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي،^{أي المقود للصلاة مؤمياً} ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح،^{حال كونه}
^{أي المصلي} أي بنية الصلاة^{في النية المصلي}

مؤمياً بركوع وسجود. عندنا، وعند زرر والشافعي: يصلي قائماً بركوع وسجود. [رمر الحقائق: ٥٠١]
وسجود ولو وجد ما يستر بعدها وجب استعماله ويستر القبل والدر، فإن وجد ما يستر أحدهما يستر القبل.
وقيل: يستر الدر. (ط) **والنية** أي واشترط اخماس النية، وهي قصد القلب بدخول في الصلاة. (ع، ط)
بلا فاصل أي بين اية والتحريمة، والنية هي الإرادة الحارمة للدخول في الصلاة والمتقدمة على التكبير كاتقائه
عده. ولا اعتبار لمتأخرة عن التكبير، وقيل: تصح ما دام في اثناء. وقيل: تصح إذا تقدمت إلى الركوع، وقيل:
إلى أن يرفع رأسه، وأما التلغظ فلا عبرة به حتى لو قصد أداء الظهر وجرى على لسانه لعصر يكون شارعاً، بل هي
بدعة وجعلها بعضهم سيئة فحرم بالكرهية، ولم يثبت عندنا من طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند
الافتتاح: أصلي كذا، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، ولا عن الأئمة الأربعة، بل انقول أنه كان إذا قام
للصلاة: كبر، فالتلغظ بدعة، لكن استحسسه المتأخرون في حق من لم يجمع عزمته، وكيفيتها أن يقول: اللهم إني
أريد صلاة كذا، فيسرها لي وتقنها مني، وقال الشافعي: لا بد من ذكر اللسان، وهذا القول مردود باتفاق العلماء
على أنه إذا نوى بقسه ولم يتكلم جاز صلاته، والتلغظ بها مخصوص بالحج لا امتداد زمانه وكثرة مشاقفه. (فتح)
بلا فاصل بينها وبين التحريمة بعمل يمنع الاتصال كالأكل والشرب، والذي لا يمنع الاتصال لا يصير كالوضوء
والمشي إلى المسجد لإدراك الجماعة، ولا تعتبر النية المتأخرة عن التكبير في طاهر الرواية. [رمر الحقائق: ٥٠/١]
والشرط الحج أي أفرض هي أم غيره، أدناه ما لو سئل لأمكنه أن يجيب على البهية، وإن لم يقدر على أن
يجيب إلا بالتأمل لم تجز، والمذهب أنها تجوز بنية متقدمة على الشروع بشرطه، وهو عدم الفاصل الأحيي. سواء
كان بحيث يقدر على الجواب من غير تفكير أو لا. (مسكين)

يصلي. فإن لم يعلم إلا بالتأمل لم تجز، والمذهب أنها تجوز بنية متقدمة إن لم يفصل أحيي. (ط)
للنفل الحج: [أن يولي مطلق الصلاة؛ لأن أدنى أنواع الصلاة النفل، فانصرف مطلقاً إليه. (ع)] عند الجمهور؛ لأن
الكل تطوع، وليس للصلاة التطوع صفة رائدة على أصل الصلاة ليجتاز إلى أن يوليها؛ لأن معنى السنة كونها
مواظباً عليها من رسول الله ﷺ بعد الفريضة أو قبلها، فإذا أوقع المصلي الفاقة في ذلك أجل صدق عليه أنه أتى بالفعل
المسمى بالسنة، ومذهب الشافعي وبعض المشايخ أنه لا يكفي بنية التطوع، ولا مصق الصلاة في التراويح، ولا في
سائر السنن المؤكدة؛ لأنها صلاة مخصوصة، فتجب مراعاة خصوصيتها، واجوب أن خصوصيتها باعتبار المحل،
وقد أوقعت كذلك، وأما النفل فلا خلاف في أنها تتأدى سية مطلق الصلاة. (فتح، مستحضر) **والتراويح**: لأنها
بوافل في الأصل، وقيل: لا بد من بنية السنية؛ لأنها وصف رائد لخلاف النفل، وعند الشافعي: يجب التعيين في الكل.

الصلاة لله تعالى والدعاء للميت، واستقبال القبلة، فللمكي فرضه إصابة عينها،

للمفروض أي ما رُم في دَمَةٍ، سواء كان فرضاً أو قِصَافاً أو غيره كما أفسده من اسفل وسجود السَّلاوة والمُؤَبَّر والمُسَدَّر وصلاة العيدين وركعتي الصَّوَّاف، فلا يكفي لها نية مطلق الصلاة؛ لأن المفرضية والوجوب صفة رائدة، فلا بد أن يؤولها؛ لأن وقتها صرف صانع بفرض واسفل كتبهما، مما لا يعين لا يحكم عليه بالمفرضية، فيسوي فرض الوقت أو ظهر الوقت إلا في الجملة للاختلاف في فرضها، وأعداد الركعات تابعه لتعين الصلاة، فعلى هذا ما يؤول لغير أَرَعاً والظَّهَر ثَلَاثُ أَجْرَةٍ، وكذلك سَتَقَامُ الْفِتْنَةُ عَلَى الْأَصْحَاءِ. (فتح، مستحسن)

كالعصر مثلاً بأن يعين فرض العصر للحاضر، ولو بوي فرض لوقت يحور، ولا يشترطية أعداد الركعات. (مسكين)

والمقتدي إلخ: لأنه يلزمه الفساد من جهة إمامه، فلا بد من التزامه.

أَيْضاً نصب على المصدر يقال: "أضأ أيضاً إذا رجع". وفيه إشارة إلى أنه لا بد من مقتدي من ثلاث نيات به أصل الصلاة، وفيه لتعيين، وفيه الاقتداء، وأن فيه الاقتداء تكفيه عن التعيين حتى لو أدى لأقتداء بالإمام أو بشروع في صلاه الإمام ولم يعين بمصلاة حار على الأصح، خلاف ما إذا بوى صلاه الإمام ولم يعين الصلاة حار على الأصح، خلاف ما إذا بوى صلاه الإمام ولم يبو لأقتداء لا يخرجه، لأنه يعين بمصلاة الإمام وليس بأقتداء به. وأما أن تعيين الإمام ليس بشرط، فهو بوى الاقتداء بالإمام حتى أنه يريد فإذا هو عمرو صحيح، ولو بوى الاقتداء يريد فإذا هو عمرو فإنه لا يصح، وهو رأى شخصه بوى الاقتداء بهذا الإمام حار؛ لأنه عرفه بالإشارة، وإذا لم يعرفه فكأن كإقائه في الحرب، وفيد بالمقتدي؛ لأن الإمام لا يشترط لصحة اقتداء لرجاله به بية الإمامه، وفي حق النساء لا بد أن يوي إمامهن. (فتح) **للمسب** لأنه هو حب عليه، فحب تعيينه وإحلاصه لله تعالى، ويقول بلسانه: أصلى لله تعالى داعياً للميت. [رمز الحقائق: ٥١/١]

و**استفعل** **الصد** أي تغير الخائف، وهو استعمال من فئت الماضي أبو دي يعي فنيته، ومن أنس فيه لخصب، لأن شرحه مقصود بادت لقائفة، لا صيها فاستفعل على فعول، والقصة في لأصل لحاة التي تقابل الشيء، غيبها غيره، ثم صارت كأعده فوجهه أي تستقبل بمصلاه سميت بذلك لأن من يقبضه، وتسمى محراباً أيضاً بخاربه النفس والسطوان عدها (فتح) **الصد** فهو تعالى: (ص ١٠٠) (ص ١٠١) (ص ١٠٢) أي جهته. (ج)

فلمسكي بمسير لمونه: 'و استعمال الحنة'، حتى و صلى مكى في بيته في مكة سعي أن يصلي حتى و أنزل حذر أن يقع بسقطه على جهة الكعبة، لكن لأصبح إن حكم من كان فيه وبينها ساء حكم لعائف حتى بد اجتهد وصلى وإن حصوه لا يعيده لأنه نبي لما في وسعه ولا يكف بما راد عليه (مسكي، فتح)

فرصة أي فرص الاستقبال **إصابة عيها** أي التوجه إلى غير الكعبة إجماعاً.

ولغيره إصابة جهتها، والخائف يصلي إلى أي جهة قدر. ومن اشتبهت عليه القبلة
تحرى، وإن أخطأ لم يعد، ^{من عدو أو لص أو سبع} ^{طوبى} ^{الكعبة} ^{لكني}

أي في محري

إصابة جهتها أي اتوجه إلى جهة الكعبة في الصحيح. (ع) **والخائف** أي من له عذر يمنع من التوجه إليها، سواء كان خوفاً من عدو أو سبع، إن صلى إلى جهة الكعبة أو لا، كعدم الأسطاعة على التوجه إليها لضعف مرض أو غيره، ولا يحد من يوجهه إليها، والفقهاء فيه أن المصلي في خدمة الله تعالى، فلا بد من الإقبال عليه، وهو مره عن الجهة، فابتلاه بالتوجه إلى الكعبة، فما اعتراه الخوف تحقق العذر، فأشبه حالة الاشتباه في تحقق العذر، فيتوجه إلى أي جهة قدر؛ لأن الكعبة لم تعد لعبها حتى لو سجد لها كفى بل للابتلاء وهو حاصل بذلك. (فتح)

أي جهة قدر لتحقيق العذر، وكذا المريض إذا لم يجد من يخونه إليها ومن كان على حشبة في البحر. (ع) **ومن اشتبهت إلخ** | لعدم ظهور دليلها بخارب الصحابة والتابعين في إقراء والأمصار وأحواض في المقاور والبحار وعدم العالم بها في ذلك المكان. (ط) | أي من عجز عن استقبال القبلة ولم يكن عنده من يسأله يعني من أهل ذلك المكان حيث لو صاح به سمعه، فحينئذ يتحرى، ولو كان شخص وقف عندها حاضراً لم يجز التحري بل يزمه السؤال؛ لأن الاستحار فوق التحري، فلا بصر إلى الأدنى مع إمكان المصير إلى الأعلى، فإن كان من غير أهله لا يقبده؛ لأن حاله مثل حاله، والتحري تنقية النفس الغالب، سواء كان في مسجد أو في مفارة أو في مسجد محلة أخرى ولا محراب له، أما إذا اشتبهت عليه في بيته فلا يتحرى. (فتح)

تحرى أي يصب ما هو أوقع بقسه وأخرى من غيره، فيصلي إلى أي جهة ما، إليها طمأنينة؛ لقوله تعالى: ٢٥. **ولا تحزب أعادها لترك ما افترض عليه من التحري، إلا إذا علم أنه أصاب بعد الفراغ لحصول المقصود. (فتح)**

تحرى أي اجتهد وهو بذل المجهود في سبيل المقصود، ولا يغور التحري بوجود الأعلام أو العام بها. (ع) **وإن أخطأ** يعني إذا صلى إلى جهة تحريه وعلم بعد الفراغ أن جهة القبلة كانت غيرها لا تخب عنه الإعادة مطلقاً، وهو الأصح؛ لأن ما رآه في دمه هو التحري ولم يقصر في ذلك، وقال الشافعي: يعيد إن استدبر أي طهر استدباره بعد الفراغ، لأن خطاه طهر بيقين، فصار كما لو صلى الفرض قبل دخول وقت على طمأنينة أنه دخل، وسأ: أن التكليف مقيد بالوسع، وليس في وسعه إلا التوجه إلى جهة التحري خلاف ما ذكر؛ لأنه يمكنه السؤال ممن هو مطلع على حال الوقت، ولأن القبلة تقبل الانتقال من جهة إلى جهة كما في حالة الركوب والخوف، فكذا حالة الاشتباه فلا يعيد. (فتح)

لم يعد أي الصلاة، وقال الشافعي: يعيد إن استدبر لتيقنه بخطأ، قساً: التكليف مقيد بالوسع وقد أتى بما في وسعه. (ع)

فإن علم به في صلاته استدار. ولو تحرى قوم جهات، وجعلوا حال إمامهم يجزيهم.
الخطأ

فإن علم به بأن أحده من هو عام حالها أو بعلامات أخرى، وهو في الصلاة يجب عليه أن يتحول من ساعته في الصلاة، وليس عليه أن يستأنف، والأصل في هذه المسألة قصة الأضرار بمسجد قباء وتخوهم في الصلاة إلى القبلة، واستحسان النبي ﷺ فعلهم، ومن لم يقع تحريه على شيء صلى لكل جهة مرة، وفي إطلاق كلام المصنف إشارة إلى أنه لو علم ناحطاً استدار، وإن كان بعد ما قعد قدر التشهد أو في سجود سهو. (فتح)

استدار أي إلى القبلة وأتم؛ لأن أهل قباء لما بلغهم مسح القبلة استداروا في الصلاة كهيئتهم. (ع)
ولو تحرى قوم الخ أي لو صلى قوم في لينة مظلمة وتحروا القبلة وتوجد كل إلى جهة تحريه، ولم يعلم أحد أن الإمام إلى أي جهة توجه لكن يعلم كل واحد أن الإمام ليس خلفه حارت صلاتهم؛ لأن كلاً منهم استقبل جهة تحريه وإن خالف جهتهم جهة الإمام كما في خوف الكعبة، أما لو علم جهة الإمام وظن أن الإمام أخطأ القبلة فلا تصح صلاته، فالمعتر في الصحة والفساد اعتقاده، فلو أخذ جهة تحريه نجهة إمامه في رعمه حارت، ولو احتجنا في زعمه لم تجز. (فتح) **قوم: أي جماعة مع الإمام عند اشتباه القبلة.** (ع)

تحريهم تنبأ الصلاة إذا كانوا حلف الإمام؛ لأن القبلة في حقهم جهة التحري، ومن تيقن منهم محالمة إمامه في الجهة أو تقدمه عليه حالة الأداء لم تحر صلاته؛ لأنه اعتقد إمامه على خطأ في الأولى وترث فرص المقام في الثانية. (ع)

باب صفة الصلاة

فرضها: التحريم والقيام والقراءة والركوع والسجود
أي فرض الصلاة سبعة

باب صفة الصلاة: أي في بيان صفتها، والصفة: الإمرة اللازمة للشيء.

صفة الصلاة شروع في المشروط بعد بيان الشرط، والإضافة فيه كإضافة الجزء إلى الكل، والمراد تبيين الصلاة وكشف ماهيتها، فالإضافة لأدنى ملاسة، والصفة والوصف مصدران كالوعد والعدة. واعلم أنه بشرط ثبوت الشيء ستة أشياء: العين وهي ماهية الشيء، والركن وهو جزء الماهية، والحكم وهو إثبات الأثر الثابت للشيء، ومحل ذلك الشيء، وشرطه، وسببه، فالعين. الصلاة، والركن: القيام والقراءة وغيرها، ومحل: هو الأدمي المكلف، واشترط ما تقدم من الطهارة وغيرها، والحكم: جواز الصلاة وفسادها وثوبها، والسبب: الأوقات، والصفة ههنا بمعنى الكيفية المشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب لاشتمال الباب على الكل. (فتح)

فرصتها التحريم [الأول] هو ما ثبت لزومه بدليل قطعي، فهو شامل لشرط والركن، والتحريم: جعل الشيء محرماً، وريادة التاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية ونلوحدة واسالعة، وحصت التكريرة الأولى؛ لأنها تحرم الأشياء المباحة المنافاة للصلاة، والدليل على فرصتها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا الصَّلَاةَ كَالْهَلَالِ وَالْأَنْوَابِ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٨) مع ما وازب عليه النبي ﷺ. (فتح)

والقيام [أو الثاني: القيام، ركن في الفرض دون النفل، وهو حيث لو مدّ يديه لا ينال وركبته. (ع)] لقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٨) أي مصعبين أو ساكتين، والمراد به قيام الصلاة لإجماع المفسرين، والمفروض فيه بقدر القراءة، والأقرب للحشوع أن يكون بين قدميه أربع أصابع اليد، والأوى في القيام أن يكون القدمان على الأرض، فلو قام على عقبيه أو أطراف أصابعه، أو رافعاً إحدى رجليه يخرجه، ويكره إن كان يعير عذر. (فتح)

والقراءة [والثالث: القراءة مطلقاً من غير خصوصية إماتة]؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا الصَّلَاةَ كَالْهَلَالِ وَالْأَنْوَابِ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٨) ولقوله ﷺ: "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن"، وعلى فرضيتها انعقد الإجماع.

الركوع [والرابع: الركوع] وهو انحناء الظهر إذا ركع قائماً، فإن ركع جالساً فيسعي أن تحاذي جبهته قدم ركبتيه ليحصل الركوع، والركن فيه أدنى ما يطلق عليه اسم الركوع، وما راد عليه واجب أو مستحب.

السجود [والخامس: السجود؛ لقوله تعالى: ﴿وَسُجُودًا﴾ (الحج: ٧٧)] وهو تحيته وقدميه، ووضع أصبع واحدة شرط [المراد جسسه، فإن اعرض تعدد الفرائض، ولهذا ذكر القيام والركوع مفرداً، والسجود: وضع بعض الوجه على الأرض مما لا سحرية فيه، فدخل الألف وحرج الحد والدق والصدغ. (فتح)]

والقعود الأخير قدر التشهد والخروج بصنعه.

وواجبها: قراءة الفاتحة وضمّ سورة.....

نصلاً أي لأول من واجبات

والقعود الأخير. [والسدس: القعدة وهو فرض ليس بركن. (ع)] بقوله لا بأس مسعود حين عتّم التشهد: [د] **فبعضهم** يقول: لا بأس به. أي وثبت قاعد، بالإجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر، علق الإقدام بالفعل قرأ التشهد أو لم يقرأ، ولا يرد عليه أنه لا علق لإتمام أحدهما، وهو القعدة أو القعود مع لقراءة، والقراءة فرض، لأن هذا يحذف الإجماع؛ إذ لم يقل أحد بفرضية قراءة التشهد، فإن قيل: كيف ثبتت الفرضية خبر الواحد؟ قضا: هذا خبر وقع بياناً لحسن الكتاب وهو قوله تعالى: **وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (سورة ٢٤)، فكان ثبوت الفرضية بالكتاب لا به كما في خبر المسح على الرأس. (مستخلص)

والخروج بصنعه. [أي وسابع خروج لمضي من صلاته. (ع)] أي بمعنى لما في لمصلاة وإن كره ترحماً، والصحيح: أنه ليس بفرض اتفاقاً بل وجب. (ح) أي بمعنى مصفاً، سواء كان بلفظ السلام أو غيره، وعند الشافعي: بلفظ السلام فقط؛ بقوله **لا تسبوا**، ولنا: ما روي عن حديث من مسعود **لا تسبوا**، وما رواه لا يدل على الفرضية؛ بكونه خبراً واحداً، بل على الواجب، وقد قضا به، وعندهما: الخروج بصنعه ليس بفرض. (فتح)

وواجبها هو ما ثبت لزومه بتدليل صريح، وهو والفرض في العمل سواء، والفرق في الاعتقاد، فمسكروا بفرض التقصّي كافر، بخلاف الواجب، أم لو ترك ما وجب في صلاة سهواً لم يعب عليه سجدة، وأما عمدًا وإن لم يكن مبطلاً للصلاة لكن يوجب الإعادة. (عيني، فتح)

قراءة الفاتحة أي كتبها وحده، فيسجد برك أي منها، وتعاد وجوباً في عمد واسهوا، وإن لم يسجد به ولم يعدها يكون أثماً فاسقاً، وعند مالك والشافعي وعند محمد في رواية: فرض؛ لقوله **لا تسبوا** لا تسبوا، وقوله: من سب مسعوداً لم يمسح به، وفي نسخة: **لا تسبوا**، وما قوله تعالى: **وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (سورة ٢٤)، وإريادة عليه خبر واحد لا تخور، لكنه يوجب عمن، وقد قضا به، ومعنى الحديث الأول: لا صلاة كاملة لثواب دليل قوله **لا تسبوا** للأعرابي: [د] فبعضهم يقول: لا بأس به. أي وثبت قاعد، بالإجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر، علق الإقدام بالفعل قرأ التشهد أو لم يقرأ، ولا يرد عليه أنه لا علق لإتمام أحدهما، وهو القعدة أو القعود مع لقراءة، والقراءة فرض، لأن هذا يحذف الإجماع؛ إذ لم يقل أحد بفرضية قراءة التشهد، فإن قيل: كيف ثبتت الفرضية خبر الواحد؟ قضا: هذا خبر وقع بياناً لحسن الكتاب وهو قوله تعالى: **وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (سورة ٢٤)، فكان ثبوت الفرضية بالكتاب لا به كما في خبر المسح على الرأس. (مستخلص)

معنى الحديث: لا تسبوا، وهو كان فرضاً لعتمه به، لجهته بالأحكام وحاجته إليها، ولا دلالة في الحديث الثاني: لأن الحديث: التقصّل، فلا يدل على عدم الخور بل على نقص، ونحو قوله به، وأيضاً الحديث الأول ليس بتحكم بل محتمل لأن يراد به تعمي حوار وتعني الكمال، فنعين الحمل على تعمي الكمال بتدليل حديث آخر، فلا تخور به الريادة وهو كان مشهوراً؛ لأنه ليس بتحكم. (فتح) **وضمّ سورة** [أي مع الفاتحة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة بقدره وهو وجب انتهي. (ع، ط)] أو عزم أن ضم السورة وإن لم يكن فرضاً بعد ما قرأ الفاتحة لكنه إذا ضمها مع الفاتحة تقع عن الفرض. والخاص: أن مطلق لقراءة فرض، وخصوصية كونها فاتحة وسورة واجبة، وفي ضمن أداء الواجبين يؤدي الفرض، كذا في بعض الشروح.

وتعيين القراءة في الأولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر، وتعديل الأركان والقعود الأول والتشهد

أي السادس

وتعيين القراءة: أي في الفرض الرباعي والثلاثي، فقيد 'الأولين' للاحتراز عن الشائي، فإنها مطلقاً فرض فيهما، وبديل عليها قول عني بن أبي صالب **١**. 'القراءة في الأولين قراءة في الأخيرين'، وعن بن مسعود وعائشة **٢**. التحير في الأخيرين إن شاء قرأ وإن شاء سبح. (فتح) **الأولين** أي اركعتين من الفرض، وعند الشافعي: في كل اركعات. (ع) **ورعاية الترتيب**. وعند زرر والشافعي. ترتيب في فعل مكرر فرض، أما رعاية ترتيب بن لأفعال المكررة في اركعتين وما فوقهما فرض اتفاقاً كترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود، أي يتوقف صحة الثاني على وجود الأول حتى لو ركع بعد السجود **٣** يعتد بالسجود، فعليه إعادة السجود، فإن قيل: احكم بفرعية الترتيب بما في قولهم في سجدة السهو من أن تقلب ركني يوحها؛ لأن هذا شأن الواجب، فالجواب أن السجدة إنما هي لتأخير الركن عن محله لا تأخيرها عن ركن آخر. (فتح)

مكرر في ركعة واحدة كالسجدة حتى لو سجد سجدة من الأولى قضاهما ولو بعد اسلام وسجد لسهو (ع) **وتعديل الأركان** | أي سكين الخواص في الركوع والسجود وغيرهما بقدر تيسره، وقال الشافعي وأبو يوسف: إنه فرض. (ع) | ووجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وقومة والجلوس؛ مواضعه **٤** على ذلك كله، وللأمر في حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: **رجع فقل فربك** **٥** ثلاث مرات، ومن هذا قال أبو يوسف والشافعي: إنه فرض، ولنا قوله تعالى: **٦** **رَكَعًا مُسْتَمِرًّا** (صح ٧٧) أمرنا بالركوع والسجود، فتعقبت افرصة بالأدنى منهما، وقول أبي يوسف بالفرصة مشكل، لأنه جور ههما الزيادة بحرف الواحد مع أنها لا جور عنده، ولعل قوله محمول على الفرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلاف. (فتح)

والقعود الأول | أو في فعل على الأصح، وأرد بالأول غير الأخير. (ص) | للمواظبة، ولأنه إذا سجد فلم يعد إليه، فالمواظبة استميد الوجوب، وعدم عوده إليه استميد عدم الفرصة، وأكثر مشائخنا يطلقون عليه اسم اسمه إما لأن وجوبه ثلث بالسنة أو لأن المؤكدة في معنى الواجب، وهذا يقتضي رفع الخلاف، والمراد بالأول مصقاً سواء كان في ارباعية أو ثلاثية أو الفرض أو النفل، وعند محمد وزرر والشافعي. القعدة الأولى في ارباعي من سفن فرض. (مسكين، فتح) **والتشهد** | أي والسابع قراءة الشهد مطلقاً سواء كان في الأولى أو في الثانية، وقال الشافعي: في الثانية فرض (مسكين) | وفي 'المخطوط' لتشهد في القعدتين واجب؛ لأنه **٧** قرأه فيهما، وأمرهم به، دل ذلك على الوجوب دون الفرصة، وفي اقتصاره على التشهد يناء إلى عدم وجوب الصلاة عليه **٨** في القعود الأخير، بل هي سنة فقط على ما سيأتي في المتن، ووجوب قراءته هو ظاهر الرواية فليدلك أضيق والقياس أن يكون سنة في الأولى، وهو اختيار البعض. (عيني، فتح)

ولفظ السلام وقوت الوتر، وتكبيرات العيدين والجهر والإسرار فيما يجهر ويسر.
 أي التماس أي التاسع والعاشر والحادى عشر والثاني عشر كالمغرب والعشاء والصبح

ولفظ السلام [مرتين دون 'عليكم'، وقال الشافعي: فرض. (ص)] للمواضة، وأفاد أن 'عليكم' ليس منه كالتحويل يمينا وشمالا، فهو اقتدى به بعد لفظ السلام قبل قوله: 'عليكم' لا يصح الاقتداء، ويخرج من الصلاة تسمية عند عامة العلماء، وقيل بتسليمتين، وأطلق في وجوب السلام، فعم التسليمتين وهو الأصح، وقيل: الثانية سنة، وعند الشافعي: لفظ السلام فرض؛ لقوله: **ولما** ما روي عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ **لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب** وفي رواية **من لم يقرأ بـ** **صلاته**، رواه أبو داود والترمذي، وما رواه لا يفيد إلا الوجوب، وقد قلنا به. (عيني، فتح)

وقوت الوتر [هو مطلق الدعاء سواء كان في رمضان أو في غيره] أي الدعاء الواقع في صلاة الوتر، والإضافة لأدنى ملائسة، والقوت مصق الدعاء، وأما خصوص: 'اللهم بنا ستعيث' إلى حره فسهة، حتى لو أتى بعيره جار جماعا، وكذا تكبيرة القوت بعد فرائعه من قراءة اركعة الثالثة واجبة، وعند الشافعي: في النصف الأخير من رمضان؛ لأن عمر **أمر به** أي بن كعب في النصف منه، وما ورد أنه **أمر به** في الوتر من غير فصل، والمراد بالقوت فيما رواه صور القراءة، وأيضاً القوت عنده في الصبح واجب؛ لأنه **قت** في الفجر بعد الركوع، ولما أنه **قت** شهر يدعو على رعل وذكوان ثم تركه، رواه البخاري ومسلم. (عيني، فتح)

وتكبيرات العيدين أي الواقعة في لصلاة وبعدها، أو الواقعة في الصلاة كما في عيد الفطر، ووجوبها لقوله تعالى: **لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب** (سفره ١٨٥)، وقيل: لمراد منه تكبيرات العيدين كما يفهم من "الدعاء"، وقيل: قوت الوتر وتكبيرات العيدين سنة، وهو القياس؛ لأنها من الأدكار كالنعوذ والثناء؛ لأن معنى الصلاة على الأفعال دون الأدكار، ولم يقر أيضاً أنه **سجد للسهو** إلا في الأفعال، ووجه الاستحسان: أن هذه الأدكار تضاف إلى جميع الصلاة، يقال: تشهد الصلاة وقوت الوتر وتكبيرات العيدين، فصارت من حصائصها خلافاً للتسيحات، فإنها تصاف بركوع والسجود فقط، فلا يجب اسجدة لتركها. (مستخلص، فتح)

واجهر والإسرار وقيل: هما ستان حتى لا يجب سجود سهو بتركهما؛ لأهما يسا بمقصودين، وبما المقصود القراءة، فصارت كالقومة، والدليل على الوجوب أن القراءة من أركان الصلاة، وهي في الفرائض تؤدي على سبيل الشهرة لا الإحفاء، وهذا كان النبي **يجهر** في أصوات كلها في ابتداء الأمر إلى أن قصد الكفار أن لا يسمعوا القرآن، وكانوا يلعبون فيه، فأُنزل الله تعالى: **لا يجب له أن يقرأ به مع من دونه من القرآن** (الإسراء ١١٠)، بأن تجهر بصلاة الليل وتخاف بصلاة النهار؛ لأهم كانوا مستعدين للأدى في صلاة النهار، وكان يجهر في العيدين والجمعة؛ لأن إقامتهما كانت في المدينة بجمع، وما كان للكفار حسد قوة بالأدى، ثم إن رال هذا العذر بقي الحكم كالرمل في الطواف؛ ولأنه **واصب** عليهما في جميع عمره، فكانا واجبا. (فتح، مستخلص)

[ممن الصلاة]

وسننها: رفع اليدين للتحريم ونشر أصابعه وجهر الإمام بالتكبير، والثناء والتعوذ

وسبها أي سن الصلاة ثلاثة وعشرون الأول. رفع اليدين. (ع) **للتحرمة** أي تركها لخاصها بلا ضم ولا تفريع. أي من السن رفع اليدين في التكبيرة الأولى، والكلام فيه في أربعة مواضع. في أصل الرفع، وفي وقته، وفي كيفيته، وفي محله. أما أصل الرفع فلما روي عن ابن عباس وابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: لا يرفع يده إلا في الصلاة. وعد من حمتها تكبيرة الافتتاح، وأما وقته فوقت التكبير يكون مقارناً لها؛ لأن سنة التكبير شرع لإعلام الأصم بالشروع في الصلاة، ولا يخص هذا المقصود إلا بالمقارنة، وأما كيفيته فيرفع يديه مفتوحتين لا مضمومتين حتى يكون الأصابع نحو القبة ويتركها لخاصها، أما محله فيرفع يديه حذاء أذنيه أي يحاذي بإهاميه شحمتي أذنيه، وكذلك في كل موضع يرفع الأيدي عند التكبير. (مستخلص)

وجهر الإمام. أي بقدر الحاجة، وأما التبصير عند عدم الحاجة إليه بأن يبيع المقتدي للناس صوت الإمام فمكروه،
واتفق الأئمة الأربعة على أن التبصير في هذه الحالة بدعة مكروهة، وأما عند الاحتياج إليه فمستحب، وانفرد
والمقتدي يخفي التكبير؛ لأن الأصل في الأدكار الإحفاء، والحاجة معدومة في حقهما خلافاً للإمام، فإن له
حاجة. (فتح، مستخلص) **بالتكبير** وكذا بالتسميع والسلام لحاجته إلى الإعلام بالشروع والانتقال والمؤتم
وانفرد يسمع نفسه. **والتناء.** وهو قراءة سبحانك اللهم إلح، وعند مالك: ليس بسنة. [مرمر الحقائق: ١٥٤]

والتعوذ: أي قراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وعند مالك: يس ستة. (ع) التسمية يعني قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وعند الشافعي هي فرص؛ لأنها من المأخضة، وعند مالك: لا يقرأها بل يبدأ بالمأخضة. (ع)

التأمين: وهو أن يقول بعد الفاتحة آمين وهي سنة في حق الإمام والمأموم.

سراً يتعلق بالكل من الشاء والتعوذ والتسمية والتأمين أي يأتي هذه الأربعة سراً، أما الشاء والتعوذ فيأتي هما سراً بالاتفاق، وأما التسمية والتأمين فيجهرهما عند الشافعي، أما التسمية فبما روي أن النبي ﷺ جهر في صلاته بالتسمية، قلنا: هو محمول على تعميمهما بين التعوذ والقراءة؛ لأن أسد أخبر أن النبي ﷺ كان لا يجهر بها، وحجته في التأمين حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «دع من إمام ومعه قرآنك لمسه». فمس قرآنك بمكة، قال: «دع من إمام يقف ويخبر» فلو لم يكن تأمين الإمام مسموعاً لم يكن معلوماً، فلا معنى لتعليق، ولنا: ما روي عن وائل بن حجر أن النبي ﷺ قال: «دع من إمام ولا تصحوا ففوه» أي «ممن» فإن إمام يقف ويخبر ففوه، فإن كان مسموعاً ما احتيج إلى قوله: «فمن إمام يقوها»، وأيضاً هو من الأذكار، والأصل فيها الإخفاء. (مستخلص وغيره)

ووضع يمينه على يساره تحت سرتيه، وتكبير الركوع والرفع منه وتسبيحه ثلاثا وأخذ
 ركبتيه ببيديه وتفريج أصابعه، وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه

ووضع ثيابه وعبد الشافعي . بضع على صدره؛ لأنه كان بضع على الصدر؛ ولأنه أقرب إلى الخشوع من البضع على العورة، ولما حدث علي بن أبي طالب من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة . ولأنه أقرب إلى التعصم كما بين بدوي ميثاق، ووضعهما على العورة لا يصر فوق الثياب؛ لأنها ليس لها حكم العورة في حقه، وهذا بضع المرأة بديها على صدرها وإن كان عوره. [تبيين الحقائق: ١/ ٢٧٩] وما أيضا حدث وأبلى بن حجر قال: رأيت رسول الله ﷺ وضع يمينه على شماله تحت السرة. (فتح)

نَحْت سِرَّةَ وَصَعْنَهَا حَتَّ سِرَّةَ، وَعَدَّ اشْدَقِي وَأَحْمَدُ، عَلَى صِدْرِهِ، (٢) وَبَكِيرُ الرُّكُوعِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ
كَانَ يَكْبُرُ عَدَّ كُلِّ رُفْعٍ وَحَقِصَ [رَمَرَ الْحَقَائِقَ ٥٤١] وَالرُّفْعُ وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَصْفًا عَلَى الْبَكِيرِ وَلَا يَجُوزُ حَرَهُ،
لَكِنَّهُ لَا يَكْبُرُ عَدَّ الرُّفْعِ، وَإِنَّمَا بَأَيِّ مَا نَسْمِعُ وَتُحْمِيهِ عَدَّ لِرُفْعِ أَيِّ لَأَسْتَوِ، قَائِمًا، (٣، ص)

[illegible]

عن مرقس التميمي ولا يجوز نسخ الكتاب **حز** الواحد، فبقيا باخوار مع كون النسخ **سنة** عملا بالدينين
ونكسر **السجود** ولو فاق: ويرفع منه كل أول؛ لأنه كما أن الكبير **سنة** كد لرفع منه **سنة** أيضا. (٧)

وتسبحه نالما ما في الحديث انه قال - - - - -

بفتح) وضع يديه وفي نسخة في احتارها صاحب المستحسن : وضع يديه بعد ركبته
بلفظ بعد عوض وروى العصف. أي من جهة اليسار أو يضع ركبتيه أولاً ثم يديه. وهذا عبدنا، وقال مالك والثوري :
يضع يديه أولاً، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع ركبته أولاً، وما عني هذا
الحديث : لأن الخيل يضع يديه أولاً، وعن عمر بن الخطاب مثل مذهبنا. وفي باقي شيوخنا : ويركبه
أو العطف. وقال زرارة والثوري : السجود على الأعضاء السبعة فرض : لقوله تعالى : **سُجَّدُوا**
عَلَى السجدة. يتحقق بوضع الخبهة والقدمين، وهذا حار من تشديد يديه، في حقه بالإجماع، وما روه
بمحذور على الدب. (فتح) **وركبه** أي على الأرض حالة اسجود وهو سة عبدنا المتحقق اسجود بدون وضعهما،
بعد الثاوي وروى : السجود فرض على الأعضاء السبعة وهي الوجه واليدين والركبتان والقدمان. (مسكين)

وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى، والقومة والجلسة، والصلاة على النبي والدعاء.

بين الركوع والسجود بين السجدين والثاني وعشرون

التاسع عشر

وافتراش رجله الخ. أي مصفاه، لأنه ﷺ فعل كذا كذا كما روي عن عائشة ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا قعد فرش رجله اليسرى وقعد عليها، ونصب رجله اليمنى، وعن أس ﷺ أن النبي ﷺ هب عن متورك، وهو أن يضع يمينه على الأرض، ويخرج رجله إلى الجانب الأيمن، وما احتج به الشافعي ومالك في توركها ﷺ فمحمول على ضعفه وكبر سنه، وكذا يفرش بين السجدين. (فتح، مستخلص)

نصب اليمنى. في حالة القعود للشهد في القعدتين، وعند الشافعي وأحمد: يتورك في الاحرة، وعند مالك: يتورك فيهما. (ع) **والقومة:** [والعشرون: القومة بين الركوع والسجود] وعند أبي يوسف والشافعي: القومة واحسة فرسان، حتى لو ترك القومة أو احسة فسدت صلاته، وفي رواية الكرخي: هما واحدان، وكذا رفع الرأس من الركوع والانتصاب والضمأية، ولو ترك شيئاً من ذلك ساهياً يلزمه سجود سهو. (فتح)

والجلسة: والحادى والعشرون: الجلسة بين السجدين، وقال أبو يوسف والشافعي: هما فرض. (ع)

والصلاة الخ أي في القعدة الأخيرة سنة عدداً، وعند الشافعي فرض؛ بقوله تعالى: **فصلوا له** (الأحراب ٥٦)، والأمر بتوجوب، ولا تح حارج الصلاة فتعيت في الصلاة، وسأ: أنه ﷺ علمه أعرابياً فرائض الصلاة، وم يعلمه الصلاة على النبي ﷺ، فلو كانت فرضاً لعلمه إياها، وليس في الآية دلالة على ما قال؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار بل نجح في العمر مرة، وقد وقفاً موحج الأمر بقوله: اسلام علياً أيها النبي، فلا تح ثانياً في ذلك المحس؛ إذ لو وجب لما فرغ لعبادة أخرى؛ لأن الصلاة عليه لا تحو عن ذكره ﷺ فيكتفي مرة في محس. [تبيين الحقائق: ٢٨١، ٢٨٢] وقوله ﷺ لا صلاة من صلى على النبي ﷺ محمول على بقي الكمال، وقال أبو حنيفة: لا يصلي على غير الأسياء إلا على أنه ﷺ، ثم ذلك؛ لأن فيه تعصيماً به، ومن سن القعدة رفع سبابة اليمنى في التشهد عند "أشهد أن لا إله إلا الله" وهو المفتى به. (فتح، مسكين)

على النبي: أي بعد التشهد الأخير، وقال الشافعي: هي فرض، وبه قال مالك وأحمد. (ع) **والدعاء:** [والثالث والعشرون: الدعاء إذا فرغ من التشهد للمؤمنين والمؤمنات وفسسه ورواياه بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة] ما حسه الترمذي مرفوعاً: قيل: يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: **حرف من أحسن الله صلاه** **لكنه** أي قبل الفراغ منه، ولا يدعو بما يشبه كلام آسان، وفسر بما لا يستحيل سؤاله من آسان نحو: اللهم أعطني كذا، وروحي امرأة، وعند الشافعي ومالك: كل ما ساء الدعاء به حارج الصلاة لا يفسد الصلاة نحو أن يقول: اللهم روحني فلاة؛ لقوله ﷺ **سواء من حو تحكم حتى تنسج معكم ومنح فسدكم**. وسأ قوله ﷺ **إن صلاة هذه لا تصح فيها شيء من كلام آسان**، ولا دلالة فيما رواه أنه في الصلاة، فيحمل على الدعاء خارجاً، ومن السنة. رفع الأيدي في الدعاء خذاء الصدر، وبصوفاً مما يلي الوجه، منها: حتم الدعاء بقوله: "سبحان ربك" إلى "رب العالمين"، ومنها: أن يمسح يديه وجهه في احرة أي عند الفراغ عنه. (فتح)

فصل

وإذا أراد الدخول في الصلاة **كبر** ورفع يديه **حذاء** أذنيه، ولو شرع **بالتسبيح** ^{سكف و} أو التهليل أو **بالفارسية** صح كما لو قرأ بها عاجزاً، ^{سكف و} ^{أي صلى كتب} بأن قال: لا إله إلا الله

فصل [أي في كيفية تركيب أفعال الصلاة] هو لغة. الحاجر، وعرفاً: صائفة من المسائل داحضة تحت كتاب، وهو مصدر يَحْتَمِلُ أن يكون معنى الفاعل كرجل عدس أي فاصل بين ما ذكر قبله وبعده، ويَحْتَمِلُ أن يكون معنى المعنوي، والمعنى هذا، مفصّل عما قبله، فإن ذكرت بعده 'في' يرفع ويرون على أنه خير متداً محدوف أي هذا فصل، وإن لم تذكر بعده 'في' سكن آخره؛ لأنك إذا وقعت على كلمة سكنت آخرها، والأحكام المذكورة في هذا الفصل مشتركة بين المصلين، واحتص بالمقتدي أن نخادي تكبيره تكبير إمامه، وأنه أفصل عده، وعدهما: يوصيه بتكبيره أي يوصل ألف 'الله' راء "أكبر"، ولا تترك فصيلة التحريمة عده إلا بالمخادعة، وعدهما إلى الفراع من الشاء في الأصح. (فتح) **كبر**. أي قال: الله أكبر، وإذا حذف المصلي أو الخائف أو الداحج المد الذي في اللام الثانية من الحلالة أو حذف الهاء احتجف في صحة تحريمته واعتقاد يمينه وحل ديبخته، فلا يترك ذلك احتياضاً. (فتح) إلا إذا كان أحرس أو أمياً لا يحسن شيئاً فدحوهما بالنية فقط، ولا يلزمهما تحريم النسيان. [رمر الحقائق: ١٥٦]

ورفع يديه: [مقدماً على التكبير وعند أبي يوسف مقارناً معه، قوله: 'حذاء أذنيه' والأمة كالرجل، والجرة ترفع حذاء مكبيها، وبه قال الشافعي وأحمد في حق الرجل (عبي، طائي)] وكيفيته أن يرفع يديه حتى يخادي بإهاميه شحمتي أذنيه، وبرؤوس الأصابع فروع أذنيه، وقال الشافعي: حذاء مكبيه؛ لأنه **كبر** وأصحابه كانوا يرفعون إلى الماكب، ولنا: حديث وائل بن حجر أنه **كبر** كان إذا كبر يرفع يديه حذاء أذنيه، وما رواه محمود على حالة بعده؛ لأن وائلاً قال: ثم أتيت من العام المقبل وعليهم الأكسية والبراس، فكانوا يرفعون فيها إلى مأكبهم، فعلم أن ذلك كان بعد الرد (فتح) **بالتسبيح**: بأن قال: 'سبحان الله' عوض 'الله أكبر'.

بالفارسية. [أي غير العربية، من أي لسان كان] أي صح مطلقاً عده، وعن أبي يوسف: إن كان يحسن التكبير ويعرف أن الشروع يفتح به لا يصير شارعاً إلا بقوله: الله أكبر أو الله الأكبر أو الله كبير أو الله الكبير؛ لأنه قد جاء في كلامهم أفعال بمعنى فعيل، وقال الشافعي: لا يجوز إلا — "الله أكبر أو الله الأكبر"، وعند مالك إلا — "الله أكبر"، وعند الإمام ومحمد يجوز بكل ما يدل على التعظيم، سواء كان بالعربية أو الفارسية والعربية أو الهندية وغيرها، هما: قوله تعالى: ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ (الأعراس ١٥) برت في تكبيرة الافتتاح. فقد اعتبر مطلق الذكر، والمقصود التعظيم وقد حصل، ولكن قيل: يكره الشروع بغير لفظ التكبير لأجل الأخبار. (فتح)

كما لو قرأ إلخ. أي صح بالتسبيح والتهليل بالفارسية كما يصح لو قرأ بالفارسية عاجزاً عن العربية، وروي عن أبي حنيفة أنه يجوز بلا عجز أيضاً، وقال الشافعي. لا يجوز لقراءة بالفارسية أصلاً، لكنه إن كان لا يحسن العربية فهو يصلي بغير قراءة، حتى لو قرأ بالفارسية تفسد عنده. (فتح)

أو دبح وسمى بها، لا بـ "اللهم اغفر لي"، ووضع يمينه على يساره تحت السرة
أي كف يمينه
مستفتحاً، وتعوذ سرّاً
أي قائلاً سحابت لهما مع

وسمى بها أي بالفارسية حار أيضاً بلا خلاف، وكذا التلبية في الحج والإسلام. (عيني) لا بـ اللهم الخ لأنه ليس بتعظيم حاصل؛ إذ هو مشوب بخافته، ولو أدرك الكف من أكبر ألقافاً يصير شعاراً؛ لأن العرب تفعله. (عيني) ووضع يمينه أي اوضع سرة قيام حقيقة أو حكماً، كما إذا صلى فعداً فيه ذكر مسنون طويل عددهما، وعد محمد سرة قيام فيه قراءة، فيعتمد عددهما في حالة الشاء والقنوت وصلاة الخبارة. وعد محمد يرسل فيها، وأما في النفوس التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين فيرسل اتفاقاً. (فتح)

على يساره. [يعني الكف على الكف، ويقال على المفصل، وعد أي يوسف بأحد رسع يده اليسرى بالخصر والإمام، وهو المختار] الكلام في وضع اليمين من أربعة أوجه: الأول: أن اوضع سرة أم لا، والثاني: صفة اوضع، والثالث: موضع اوضع، والرابع: متى يضع. أما الأول: فعد عثماناً اوضع سرة، وقال مالك: الفضية في الإرسال، والرحضة في الأحد؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل كذلك وكذا صحابة حتى برئت الدم عن رؤوس أصدعهم، وس: حديث عني "إن من سنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة في الصلاة".

وأما صفة اوضع، ففي الحديث المرفوع عن الصادق عليه السلام وهو قوله ﷺ "ضع يمينك على راسك" وفي حديث عني "الوضع كما مر، واستحسن كثير من مشايخنا جمع بينهما بأن يضع راس كف الأيمن على ظهر كف الأيسر، ويحق بالخصر والإمام على الرسع ليكون عاماً بالحدثين، وأما موضع اوضع فالأفضل عدداً تحت السرة، وعد الشافعي عني اصدرك؛ بقوله تعالى: "فصل بيننا وبينهم وبين قومك الميثاق"، والمراد وضع اليمين على الشمال على البحر، وهو الصدر، وما رواه من احدثين حجة عليه في اوضع، وعني مالك في الإرسال، والمراد من لأنه حر الأصبحية، وأما متى يضع؟ فعد محمد عند القراءة، وفي ظاهر الرواية: يضع كما يرفع يديه بعد التكبير فيعتمد. (مستخلص)

مستفتحاً. حل من استمكن في 'وضع' وشامس بالإمام والمأموم، إلا إذا شرع الإمام في القراءة، مسوقاً كان أو مدركاً جهر لإمام أو لا، وفي اشترالية: أدرك الإمام في ركوع يحرم قائماً ويركع ويترك اشاء، وإن أدركه في السجود يأتي به بعد التحريمة ويسجد، وكذا لو أدركه في بقعة. (فتح)

وتعوذ سرّاً: مطلقاً سواء كان إماماً أو مفرداً، وقال مالك: لا يأتي الإمام بالتعوذ ولا بالشاء؛ حديث أنس كما نصي حلف رسول الله ﷺ وأي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون الصلاة بـ "الحمد لله رب العالمين"، وفي روايه بـ "أه القرآن"، ولنا: حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول: "عذرتك يا ربنا من سيئاتنا". والمراد بالصلاة فيما رواه قراءة الفاتحة كما في حديث آخر فسمعت صلاة من عني من عني عني، فإن المراد ههنا قراءة الفاتحة. (فتح)

للقراءة، فيأتي به المسبوق لا المقتدي، ويؤخر عن تكبيرات العيدين، ^{س ط ف} وسمى سرّاً في كل ركعة، وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة.....
 أي التسمية أي التسمية آية

للقراءة أي التعود تبع للقراءة؛ لقوله تعالى: **وَدُّوا أَنْ يُدْعُوا بِأَسْمَاءِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَعْلَمٍ** (الحج ٩٨) أي إذا أردت قراءة القرآن كما في **وَدُّوا أَنْ يُدْعَى بِأَسْمَاءِ اللَّهِ** (البقرة ٦) أي إذا أردت قيامها، وقال أبو يوسف: إنه تبع لثناء؛ لأن الأمر بالاستعداد عند افتتاح القراءة بدفع الوسوسة، وهو عند افتتاح الصلاة أهم، وعند محمد هو لأجل القراءة لا لأجل التناء عملاً بظاهر النص، وأبو حنيفة مع محمد، والمختار قول اصرفين. (فتح)

فيأتي به المسبوق [أي التعود بقراءته، والمسبوق من فاتة بعض ركعات الجماعة. (فتح)] هذا عند اصرفين؛ لأنه لما كان تبعاً لقراءة عددها يأتي به المسبوق؛ لأن القراءة فرض عليه، ولا يأتي به المقتدي؛ لأنه لا قراءة عليه، ويؤخر عن تكبيرات العيدين؛ لأن القراءة بعدها، وعن أبي يوسف على عكس هذا فيأتي به المقتدي؛ لأنه يأتي بالثناء والتعود، ويأتي قبل تكبيرات العيدين؛ لأنه وقت اثناء، ولا يأتي به المسبوق؛ لأنه تعود حين شرع. (مستخلص)

لا المقتدي لعدم قراءته، وكذا اللاحق الذي أدرك أول الصلاة مع فوات بعض من الوسط.

تكبيرات العيدين. بقراءته بعدها عند محمد، وعند أبي يوسف يأتي قبل التكبيرات. (مسكين)

وسمى سرّاً. [أي غير المؤتم بأن يقول: "بسم الله الرحمن الرحيم" بعد التعداد] روى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يأتي بها إلا في الركعة الأولى؛ لأنها ليست من الفاتحة، وإنما هي للافتتاح، فتختص بالركعة الأولى كالتعود، وروى المعنى: أنه يأتي بها في كل ركعة، وهو قولهما؛ لأن التسمية وإن لم تكن من الفاتحة قطعاً، لكن حبر الواحد يوجب العمل، فصارت من الفاتحة عملاً، وأما عند رأس كل سورة فلا يأتي بها عند الشيعين، وقال محمد: يأتي بها احتياطاً، وقوله: "سرّاً" أي مصبّقاً، خلافاً للشافعي؛ لأنه **كان يفتتح الصلاة — بسم الله الرحمن الرحيم**، وكان عمر وعثمان وعبيد بن جراح **يخفرون بها**. ولما ما روي عن أنس **قال: صليت حنف النبي ﷺ وأني نكر** وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يخفرون بها — "بسم الله الرحمن الرحيم"، وقال أبو هريرة: كان **لا يخفرون بها**، وما رواه لا دلالة فيه على الخفاء، أو يحمل على أنه كان يخفرون بها أحياناً بتعليم كما كان يخفرون أحياناً بالقراءة في الظاهر تعميماً، وما روي عن عمر وعلي وعثمان **قال ابن عبد البر: الطرق عنهم ليست بالقوية**، يعني أحاديث الخفاء لم تثبت. (فتح) **كل ركعة**: أي أونها عندهما، وعند أبي حنيفة يسمى في أول صلاته.

بين السور: كالتدبحة والضرار على أوائل لسور، وقال مالك: ليست من القرآن إلا في النص، فإنها بعض آية فيها.

ليست من الفاتحة: وقال الشافعي. هي من الفاتحة، وكذا من غيرها؛ لإجماعهم على كتمانها في المصاحف مع الأمر بتحريم المصاحف، وهي من أقوى الحجج، ولما رواه ابن عباس **أنه ﷺ كان لا يعرف فصل السور** حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم، رواه أبو داود، وأيضاً حديث قسمة الفاتحة، فإن فيه إذا قال العبد: =

ولا من كل سورة، وقرأ الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات، وأَمَّن الإمام والمأموم سرًّا،
 وكبر بلا مد، وركع، ووضع يديه على ركبتيه، وفرَّج أصابعه وبسط ظهره وسوى
 رأسه بعجزه، وسبَّح فيه ثلاثاً، ثم رفع رأسه،
 بعد التسبيح ثلاثاً الركوع

= الحمد لله رب العالمين، يقول الله، حمدي عدي، فلو كانت من الفاتحة لكانت أبدية لها أوى، وأم عدم
 كونها آية من السورة، فقله عليه: **إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرحل حتى غفر الله له** وهي تبارك
 لذي يده المثلث، وأجمعوا أنه ثلاثون آية غير السمة، وعن عائشة أنها قالت: إن حريشاً أتى النبي ﷺ
 فقال: **«أقرأك باسمك كذا حتى تحق»** (نعم ١) ولم يذكر السمة منها. (فتح، مستحسن)
وقرأ الفاتحة بعد التسمية وجوبا وعبد الشافعي فرضاً. (طائي) **وسورة** منصوب إما على اعصف أو على أنه
 مفعول معه، وكتنهما وإحسان لكل الفاتحة أوجب، حتى يؤمر بالإعادة بتركها دون السورة. (فتح)
أو ثلاث آيات وإذا كانت الآية صوية تعد ثلاث آيات قصداً انتفت كراهة التحريم، ولا تنفي كراهة اتزيره
 إلا بالمسوق. (فتح) **وأمن الإمام** أي أن يقول آمين باسمه والقصر ولتحفيف. (طائي)
سرًّا وعبد الشافعي جهراً، عند إظهار القراءة، وعن مالك: لا يأتي الإمام بالتأمين، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة،
 وتشديد فيه حصاً فحش تقصده به صلاته عند بعض، والفتوى على أنها لا تقصد، وهو ييس من الفاتحة اتفاقاً،
 ومعناه: استحب دعاءنا. (فتح) [رمز الحقائق: ٥٨/١]
بلا مد أي بلا إشباع حركة الأهمزة المفردة واند الفاحش سواء كان في فوهة: الله، أو في همزة الأكر: لأنه
 مبصراً حتى لو مد همزة لاسم أو آخر فسمت، ولو في التحريمة لا يصير شارعاً، وحيث عليه الكفر إن قاصداً،
 ومد الباء خطأ كمد الهاء، أما مد لام الاسم فحسن ما لم يخرج عن حده. (فتح)
وفرَّج أصابعه أي أصابع يديه ليكون أمكن في أحد الركعتين، فإن الأحد والتفريغ سة - ولا يبد التفريغ
 إلا في هذه حالة، ولا الصم إلا في السجود - وتقع رؤوس الأصابع متوجهة إلى القبلة، وفيما وراء ذلك تترك
 على العادة، وتفريغ الأصابع سة الركوع مراحلاً لا سساء، ويسعى أن يرد بحافياً عضديه ملتصقاً كعبه مستقلاً
 أصابعه، فإن سة. (فتح) **وبسط ظهره**: حتى لو وضع على ظهره قدح ماء لاستقر. (صائي)
بعجزه: وهو نصفه المؤخر، أراد أن لا يرفع رأسه إلى فوق، ولا يركسه إلى أسفل. [رمز الحقائق: ٥٨، ١]
ثلاثاً: أي مطلقاً، وترك الثلاث مكروه، وكلما زاد فهو أفضل للمفرد بعد أن يكون احتج على ور، وأما الإمام
 فلا يريد على وجه بمن يقوم، وعن الشافعي أنه يريد فيه: **«الله لك ركعت، وثلاث شجعت، ولث أسمت،**
وعليك توكت»، وفي السجود: **«سجد وجهي لذي حقه وصوره، وشق سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن**
الخالقين»، وعن مالك: أنه لا تسبيح في الركوع. (فتح، عيني)

أو بكور عمامته، وأبدى ضبعيه عن جنبه، وجافى بطنه عن فخذه، ووجه أصابع رجليه نحو القبلة، وسبّح فيه ثلاثاً، والمرأة تنخفض وتلرز بطنها بفخذيه،
 كل مفسر أي تضم نفسها لأن ذلك أسهل لها أي في السجود أي يُعَدُّ

= يوضع بعض الوجه، وهو المأمور، واحد والدق خارجاً عن الوجه بالإحماخ، ويوضع الأنف يحصل وضع بعض الوجه، ومشهور في الرواية ابوجه دون اخيه، وفي رواية عنه: أنه لا يجوز الاقتصار على الأنف، وبه قال، وعليه الفتوى، وعلى الجبهة دون الأنف جازز بالاتفاق. (عيني، فتح وغيره)

بكور عمامته [هو دورها إن وجد حجم لأرض أو على فصل ثوبه] أي فإنه يكره أيضاً، وكذا فصل ثوبه، والباء بمعنى 'على'، وقال شافعي: لا يجوز بكور العمامة لقوله: ولد: حديث أس بن قال: 'كما يصلي مع أبي في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحداً أن يمكن حشته من الأرض بسط ثوبه، فمسح عليه'، وورد أنه صلى في ثوب واحد موشحاً به يتقي بفضله حر لأرض ويردها، وما رواه لا يافي ما قلنا؛ لأن اتصافاً بوجود معه؛ إذ لا يشترط تماسه الأرض بهما إجمالاً.

وبو مسجود على كفه وهي على الأرض خارج على الأصح، وعلى فخذيه من غير عذر لا يجوز، وعلى ركبتيه لا يجوز مطلقاً، ولو مسجود على ظهره من في صلاته يجوز، وعلى ظهره من يصلي صلاة غيره، أو ليس في الصلاة لا يجوز، وإن مسجود على شيء لا يدرث حجمه لا يجوز كاقصص الخوض والثلج والثلث ونحو ذلك. (عيني، فتح)

وبدى ضبعه [أي أظهر عضديه في غير رحمته وهو من الإبداء. (طائي، عيني)] لقوله: لأس عمر وأصبح يسكون اموحدة' وسط العضد، أي يباعدهما عن حشيه. (عيني، مستحسن) **وجافى بطنه الخ** حديث ميمونة "أنه كان إذا مسجود حافى بين يديه حتى أن همه لو أرادت أن تمر بين يديه مرت". [تبيين الحقائق: ٣٠٦] وسهمة فتح اموحدة وسكون الهاء: الأثني من صغار ولد اشاة، والحكمة في المحافة إظهار كل عضو نفسه، وأنه غير معتمد على غيره في أداء الخدمة، وقيل: إن كان في الصف لا يجافي حذر من إصرار الخار. (عيني، فتح) **ووجه الخ** قوله: عده، عده

عده وصرح في 'التحسين' نكرة تركه كما يكره لو وضع قدماً ورفع أخرى بلا عذر، ووضع رؤوس القدمين حالة السجود فرض حتى لو مسجود ورفع أصابع رجليه من الأرض لا يجوز. (فتح، مستحسن) **ثلاثاً** أي بقول: 'مسجود ربّي الأعلى' ثلاث مرات، وذلك أدبه، وعن مالك: التسيح فيه فرض. [أمر الحقائق: ٥٩١] **والمراد الخ** والأمة فيه كاحرة، ونحفض أي نضم نفسها، فلا تبادي ضبعيها وتلرز بالراء وانصاف من باب علم أي تصل بطنها فحديها؛ لأنه مر على امرأتين بيسان، فقال: عده عده والمرأة حالف الرجل في حصار: ترفع يديها إلى مكنتيها، وتضع يمينها على شمالك تحب تديها، ولا حافى بطنها عن فخذيه، وتضع يديها على فخذيهما تحت سبع رؤوس أصابعها ركبتيها، ولا تبادي بطنها في السجود، ونحس متوركة في التشهد، ولا تفرح أصابعها في الركوع، ولا تؤم أرجلها، ونكره جماعتهم، وبفقه الإمام وسطح، ولا نضب أصابع القدمين في السجود، ولا يستحب في حقها الخهر باقراء في الجهرية (فتح)

ثم رفع رأسه مكبراً، وجلس مطمئناً، وكبر وسجد مطمئناً، وكبر للنهوض بلا اعتماد
أي بين سجدين
 وقعود، والثانية كالأولى إلا أنه لا يشي ولا يتعوذ، ولا يرفع يديه إلا في فقوس صممع،
أي الركعة أي المصلي فيها أي المكلف

ثم رفع رأسه: [أي المصلي بعد ما فرغ من السجود الأول] واختلف في مقدار الرفع، فروي عن أبي حنيفة أنه إن كان إلى القعود أقرب جار، وإن كان إلى الأرض أقرب لا يخور، وقال محمد بن سبعة: إذا رفع رأسه بحيث لا يشكل على الناظر أنه قد رفع يخرئه، وقيل: إذا رايلت جهته الأرض حيث يجري الريح بين جهته وبين الأرض ثم أعادها جار عن السجدين، والصحيح المعتمد هو الأول. (عبي، فتح)

وسجد مطمئناً اعلم أن الاصمئناس في الأركان واجب؛ لأنه شرع لتكميل ركن مقصود، بخلاف القومة بعد رفع الرأس من الركوع، والجلسة بين السجدين؛ لأهما شرعنا للفرق بين الركبتين، وتكرار السجدة ثبت بفعل الرسول المقول عنه نواتراً، وأما وجه تكراره قليل: إنه تعدد لا يصلح فيه المعنى كأعداد الركعات، وقيل: إن الشيطان أمر سجدة فلم يفعل فسجد سجدين ترعيماً له، وقيل: الأولى إشارة إلى أنا خلقنا من الأرض، والثانية إلى أنا نعود إليها قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ سَئِئَةً فَلَهُ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ (ص ٥٥) وقيل: الأولى لشكر الإيمان، والثانية لبقائه. (فتح)

بلا اعتماد إلخ: فإن اعتمد وقعد كره تنزيهاً، وقال اشاعري: نجس حصة حفيفة، ثم يهض معتمداً بيديه عندها؛ ما فعله. وهو محمول عندما على حالة الكبر؛ ولهذا فعله بن عمر. ثم اعتذر، فقال: إن رجلي لا تحملي، ولو كانت مشروعة لشرع التكبير عند الانتقال منها إلى القيام، وأيضاً روى أبو هريرة أنه كان يهض عن صدور قدميه. (فتح، عبي) **وقعود** أي بلا قعود عند رفع الرأس من الثانية إلى قيام. (طائي)

كالأولى أي يفعل فيها مثل ما فعل في الأولى. (طائي) **لا يتي ولا يتعوذ**. أي لا يأتي بالشاء، وهو سبحانه اللهم إرحم. ولا التعوذ؛ لأهما لم يشرعاً إلا في أول الصلاة. [أمر إحقاق: ١٠٦] **ولا يرفع يديه إلخ:** أي عن وجه السجدة، أي لا يرفع الرفع مؤكداً إلا في هذه المواضع، ولا يرد عليه الرفع في الدعاء والاستسقاء؛ لأن الرفع فيهما مسنوح، وعن تقدير تسليم كون الرفع فيهما من السس حجاب بأنه من الروائد، والحصر باعتبار السس الأصبية. (فتح)

فقوس صممع [أي سبعة مواضع يعبر عنها بحروف فقوس صممع: فالقاء تكبيرة الافتتاح، والقاف القنوت، والعين العيدان، والسين استلام الحجر الأسود، والصاد اصفا، والميم المروة، والعين الثاني عرفة الجمع وهو اردلفة، والجيم الحمرة الأولى والوسطى.] أي إلا في سبع مواضع. ولما كان فيه تصويل صبط انصاف بهذه الحروف، فإن قيل: في الحديث سبع مواضع، وهذه الحروف ثمانية دالة على ثمانية مواضع فكيف التصديق؟ فاجواب أن الصفا والمروة كالأواحد، ولهذا صارت سبعة، وقد نظمها الشاعر في قوله:

ارفع يديك لدى التكبير مفتحاً وقائناً وبه العيدان قد وصفا

وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا وفي استلام كذا في مروة وصفا =

فإذا فرغ من سجدي الركعة الثانية افتش رجله اليسرى، وجلس عليها ونصب
 يمينه، ووجه أصابعه نحو القبلة، ووضع يديه على فخذه، وبسط أصابعه، وهي
 تتورك، وقرأ تشهد ابن مسعود **ش**، وفيما بعد الأولين
 وجوبا أي الركعتين من الفرض

[illegible]

افترش رجله الخ وقد مر الكلام في القعدة الأخيرة أنه مريضة، وفي الأولى أنها واحدة، وهذا تفسير كيفية القعدة عندما حلقا للشافعي ومات. (مستخلص) نحو القعدة هكذا وصفت عائشة ر قعود النبي ﷺ في صلاته. [مر الحقائق: ٦٠/١] وسط اشار إلى كيفية الوضع بقوله: 'سط أصابعه'، وفي إطلاق السط إيماء إلى أنه لا يشير بأصابعه عند السجود عافد احصر والتي تليها عنقا لوسطى والإهم، وعدم الإشارة خلاف الرواية السابقة، ففي 'مسم' كان النبي ﷺ يشير بأصبعه التي تلي الإهم، قال محمد: وحس يصع يصعه في. وفي 'احتج': ما انفقت لروايات، وعدم عن أصحابا جميعاً كوها ستة، وكذا عن الكوفيين والمديين، وكثرت الأحبار والآثار كان العمل كما أولي، وهو الأصح، ثم قال الحلواني: بقي الإصبع عند النبي، ويضعه عند الإناء، واختلف في وضع اليد اليمنى، فعن أبي يوسف: أنه يعقد احصر واليسر ويحق لوسطى والإهم، وفي 'أحبار': الملقى به عندما أنه يشير بأصبعها كلها، وحاء في 'أحبار': وضع اليمنى على صورة عقد ثلاثة وخمسين أيضاً. (فتح، عيني) تتورك أي خرج رجليها من حاشيها الأيمن وتغسل رجليها من الأرض؛ لأنه أستر هنا [مر الحقائق: ٦٠/١]

تشهد ابن مسعود رضي الله عنه هو أن يقول: "التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام عينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله" وقال الشافعي: تشهد تشهد بن عباس رضي الله عنه وهو أن يقول: "التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عينا أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام عينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله". والمعروف في الكتب النسخة تشهد ابن مسعود رضي الله عنه ولم يخرج تشهد ابن عباس أحد من الترمذ النسخة، =

اكتفى بالفاتحة. والقعود الثاني كالأول، وتشهد وصلى على النبي ﷺ ودعا بما يشبه القرآن

بعد الصلاة على النبي

= وكل من رواه يرويه على خلاف قول الشافعي مع ضعف كل رواياته، وتشهد ابن مسعود رضي الله عنه بترجح عليه بوجوه: الأول: أنه لا اضطراب فيه، الثاني: اشتماله على واو العطف، فكان ثناء متعددًا، الثالث: تعريف السلام المقتضي للاستعراق، الرابع: تعليم الصديق تشهد ابن مسعود على النبي كتنعيم القرآن، الخامس: عمل أهل العم والقل به، ولم يعمل تشهد ابن عباس غير الشافعي وأتباعه، السادس: أمره رضي الله عنه ابن مسعود رضي الله عنه أن يعلمه اللباس، والأمر لموجوب فلا ينزل عن الاستحباب، السابع: أحده رضي الله عنه بكف ابن مسعود بين كفيه حين علمه، ففيه زيادة اهتمام واستثبات، الثامن: كونه مرويًا في الصحاح، التاسع: كون رواياته حالية عن الضعف، العاشر: تشديد عبد الله على أصحابه حين أحد عليهم الواو في "والصلوات" والألف في "السلام عليك"

والتحيات العبادات القولية، و"الصلوات" العبادات البدنية، و"الطيمات" العبادات المالية أي كتبها لله لا لغيره، قيل: إن جرير رضي الله عنه أمر النبي ﷺ ليلة الإسراء أن يعي ربه هذه التحية، فجي ربه بها فأكرمه الله تعالى بثلاث مقالة. الأولى: السلام عليك أيها النبي، والثاني: رحمة الله، والثالث: وبركاته، يعني زيادة الخيرات، فأحب رضي الله عنه إعطاء سهم من هذه الكرامة لأمته، فقال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فأجاب جرير وقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. (فتح منحصا)

اكتفى بالفاتحة [أو إن شاء تركها، وعن أبي حنيفة: أنها واجبة حتى يجب سجود السهو بتركها، والصحيح الأول حتى لو سح ثلاثًا أو سكنت قدرها حار.] أي مع غيبة له عن قراءتها، فإنها سعة على الظاهر، وهذا عندنا في الفرائض، أما في النوافل فضم السورة واجب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. (فتح)

كالأول | أي كالقعود الأول عندنا حلاً للشافعي ومالك يعني أنه كما يقرش رجله اليسرى، ويحس عليها، ويصبت يمينه في القعدة الأولى فكذلك في الثانية، وقال مالك: يتورك فيهما، وقال الشافعي: يتورك في الثانية، وقد روي أنه رضي الله عنه هي عن الإقعاء والتورك في الصلاة، وهو حجة عليهما. (فتح) **وتشهد**: أي في القعدة الثانية. (حاشي)

وصلى [فيها بأن يقول: اللهم صل على محمد] إجماع "وبارك على محمد" إجماع، وهي سعة عندنا، وعند الثلاثة فرض | أي في القعدة الثانية بعد التشهد، فإن قيل: إن المشبه به يكون أعلى، فيكون الصلاة على إبراهيم أعنى من الصلاة على النبي ﷺ فأجواب: أنه لا يلزم أن يكون المشبه به أعنى أو مساوياً، بل قد يكون أدنى كقوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَرْحَمْكُمْ وَأَرْحَمَكُمْ فِيكُمْ﴾ (نور ٣٥) وسب وقوعه كون المشبه به مشهوراً، فهو من باب إلحاق غير المشهور بالمشهور لا الناقص بالأكمل، وهما أحوية أخرى أيضاً تركاها مخافة التطويل. واعلم أن الصلاة عليه ﷺ أمر بها في السنة الثانية من الهجرة، وقيل: في ليلة الإسراء، وهي سعة عندنا، وعند الشافعي فرض. (فتح) **دعا يشبه القرآن**: أي بالأدعية الموحدة في القرآن، مثل: ﴿يَا رَبِّ لَا تُخْزِنِي﴾ (نور ٢٨٦)، أو ﴿يَا رَبِّ تَعَالَى﴾ (حشر ٢٠١)، أو ﴿يَا رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ (برهية ٤١) (فتح)

أو السنة لا كلام الناس وسلم مع الإمام كالتحرمة عن يمينه ويساره ناوياً القوم
والحفظه والإمام في الجانب الأيمن أو الأيسر أو فيهما لو محاذياً، ونوى الإمام
بالتسليمين. وجهر بقراءة الفجر.....

أو السنة أي مما يشبه الألفاظ المأثورة فيها خو: التهم إلى أعوذ بك من عذاب جهنم إلخ. [رمر الحقائق: ٦١/١]
لا كلام الناس أي لا يدعو بما يشبه كلامهم، وهو ما لا يستحيل سؤاله من العباد، خو: أعصي كذا، وروحي
امراً. [رمر الحقائق: ٦١/١]

كالتحرمة أي يكرر مع الإمام، وعندهما يكرر بعده، والخلاف في الأولوية، يعني الأول أن يكون مع الإمام
عنده، وعندهما الأول أن يكون بعده؛ لأن في المقارنة احتمال وقوع تكبير المؤتم ساقياً على تكبير الإمام فيقع
فاسداً فيكون اتأخير أولى، وه: أن الاقتداء عقد موافقة، وأه في المقارنة لا في التأخير، والكلام فيما إذا تيقن
عدم السبق. فأما السلام مع الإمام روايتان، فعلى المقارنة لا فرق بينهما، وعلى الأخرى يفرق بأن التكبير
شروع في العبادة فيستحب فيه ائسادة، والسلام خروج منها فلا يستحب فيه ائسادة، وبقتصر على 'السلام
عبيكم رحمة الله"، ولا يقول: "وبركاته"؛ لأنه بدعة. (فتح) ويساره أي التسليم الأخرى وقال مالك: يسم
تسليمة واحدة تلقاء وجه ويميل قليلاً إلى اليمين. (عيني)

القوم أراد من كان معه في الصلاة فقط، وهو قول الجمهور، وصححه شمس الأئمة، بخلاف سلام التشهد، فإنه ينوي
جميع المؤمنين والمؤمنات. (فتح) واخفظه أي الملائكة الذين يحفظونه من غير تعيين عدد. [رمر الحقائق: ٦٢/١]
محاذياً بأن كان مقتدي بخداء الإمام، وعند أبي يوسف نواه في التسليمة الأولى، وعند محمد - وهو رواية عن
أبي حنيفة - نواه فيهما، وهو الأصح؛ لأنه ذو حظ من الخاصين، وروي عنه أنه قال: حسب من كان معه
الإمام نودته في نصف الأول ثوب مائة صلاة، ولندي في الأيمن خمسة وسبعون، وندتي في الأيسر خمسة وسبعون.
ويسمى له أن ينوي الحفظة عن يمينه وعن يساره ما كانوا، ولا ينوي عدداً معيناً، وختلاف الآثار في عددهم
كأنبياء عليهم السلام، فقيل: مع كل مؤمن خمسة من الحفظة، وقيل: مئكان، وقيل: ستون مئكان، وقيل: مائة وستون
ملكاً. [رمر الحقائق: ٦٢/١ بتغيير يسير] وجهر أي الإمام وجوا حسب الجماعة فإن راد عليه أساء.

بقراءة الفجر كان لا يجهر في الصلوات كلها في الابتداء، وكان المشركون يؤدونه، فأمر الله تعالى:
للايداء فيهما، ويجهر في المغرب؛ لاشتغالهم بالأكل، وفي العشاء والفجر؛ لكونهم رقاداً، وفي الجمعة والعديد؛
لأنه أقامهما بالمدينة، وما كان للكفار لها قوة، وهذا العذر وإن رآل فاحكمه ناع، وفيد بالقراءة؛ لأن الأذكار
التي لا يقصد بها الإعلام لا يجهر بها كالتشهد وأتأمين والتسبيحات ونحو ذلك. (فتح)

وأولبي العشائين ولو قضاءً، والجمعة والعيدين، ويسرّ في غيرها كمتنفل بالنهار،
 وخير المنفرد فيما يجهر كمتنفل بالليل، ولو ترك السورة في أولي ^{أي المغرب والعشاء} العشاء ^{هذه بصوت كصغير} قرأها في ^{أي المصلي} أي السورة
 الآخرين مع الفاتحة جهراً، ولو ترك الفاتحة لا.....
 أي الركعتين

ولو قضاء أعلم أنهم اختلفوا في قضاء ما يجهر فيها بعد ذهاب الوقت كما لو قضى العشاء بعد طلوع الشمس، قال صاحب "الهدية": به يخاف حتماً؛ لأن الجهر مختص بالجماعة أو بالوقت وم يوجد أحدهما، ولأصح أنه يجزى بعد الوقت أيضاً؛ لأن القضاء يحكي الأداء فلا يخافه في الوصف، وهذا اختيار شمس الأئمة وفجر الإسلام وجماعة من المتأخرين، وهو الصحيح، بل هو الأصح. (فتح) **والجمعة** أي وجهر بقراءتها وبترويحها وبترويحها (صائغ) **ويسرّ في غيرها** أي مطلقاً سواء كان ظهر عرفة أو صلاة الاستسقاء أو صلاة الكسوف أو غيرها، وقال مائث **يجهر في ظهر عرفة** لأنها تؤدي جمع عظيم فأشبهت الجمعة، ولما إطلاقت عليه في الحديث: **أي يسر** فيها قراءة مسموعة، وقال محمد: يجهر في الاستسقاء، وقال أبو يوسف: يجهر في الكسوف، وعن محمد روايان، ويستثنى بترويح ووتر رمضان بنورث ناء عني ما هو لصحيح من أنه يجهر فيهما، ولا يسجد بسهو بالمحافة في غير الفرائض كعيد ووتر، والظاهر أن هذا منفرغ على القول بعدم وجوب الجهر في غير فرائض. (فتح)

بالنهار فإنه يسر بالقراءة بلا خلاف. (عيني) **وحيز المنفرد الخ** والجهر أفضل كمن سبق بركعة من الجمعة فقام بقضيتها، وقيد بقوله: 'فيما يجهر'، لأنه فيه لا يجهر لا يتحيز، بل شحنت عليه المحافة، وبالجهر في السرية يسجد للسهو لتحتم المحافة عليه، وإن كان إماماً لواحد، وكذا لو أسر في الجهرية إن كان إماماً. (فتح)

فيما يجهر أي في صلاة يجهر فيها إن أدى، والأفضل الجهر ويكفي تأديها، وفي السرية يخاف حملاً على المذهب. (طائغ) **كمتنفل بالليل** أي كما يجزى امتثل بالنسب بين الجهر والإحفاء، والجهر أفضل ما لم يؤد نائماً أو مريضاً أو من يصير في العلم، واحتررت بالمنفرد عن جهر الإمام في الترويح، وتخير المنفرد بأسوأ؛ لأنها أتماع لفرائض، لكونها مكملات لها، فيحيز فيها المنفرد كما يجزى في الفرائض. وحذ الجهر أن يسمع غيره، والمحافة أن يسمع نفسه؛ لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءه بدون الصوت، وكذا جميع ما يتعق بالطق كالنسيب عني الديحة ووجوب سجدة التلاوة والإعتاق والطلاق والاستسقاء، وما يوقف على القول كالبيع والكباح، والصحيح أنه لا بد من سماع المشتري ووجهه. (فتح) **أولبي** أي مثلاً عمداً كان أو سهواً وحصلهما بالذكر بقوله بعد جهراً. (فتح) **الفاتحة** أي ابتدأ بالفاتحة ثم بالسورة، لأن السورة تترتب على الفاتحة ولا عكس. (عيني)

جهراً وهو الأصح، وفي رواية: يخاف بهما. **لا** أي لا يقرأها، وقال أبو يوسف: لا يقضي وحدة مهم؛ لأنه لو قرأ فيما أن يجهر بهما وفيه تعبير الفاتحة، أو يخاف بهما وفيه تعبير سورة، أو جمع بينهما جهراً ومحافة بأن يسر الفاتحة ويجهر بالسورة، وفيه تعبير مشروح، فوجب الكف أصلاً، وهما: وهو الفرق بين التوحيين. أن قراءة الفاتحة في الآخرين مشروعة، فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء؛ لأنها أقوى؛ لكونها في محلها، ولو كررها =

٢٣٢ ^{سورة} **وفرض القراءة آية، وسنتها في السّفر الفاتحة وأيّ سورة شاء، وفي الحضر طوال**
^{أي قراءتها} **المفصل لو فحراً أو ظهراً، وأوساطه لو عصراً أو عشاءً، وقصاره لو مغرباً، وتطال أولى**
^{أي قراءة}

= حالف المشروع خلاف السورة، فإن الشفع الثاني ليس محلاً لها أداء، فجار أن يقع قضاء، لأنه محل للقضاء، ثم عن أبي حنيفة ثلاث روايات في رواية بخاتهما، وفي رواية يخبر بالسورة دون الفاتحة، وهو اختيار فخر الإسلام، وفي رواية يجهر بهما، وهو الأصح، [رمز الحقائق: ٦٢/١]

وفرض القراءة مصقلاً ولو قصيرة من الفاتحة أو غيرها. **آية** الآية لغة: العلامة، وعرفاً: صائفة من القرآن، وأطلقها فعمّ القصيرة، وهو قول أبي حنيفة؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٢٠) إلا أن ما دون الآية خارج، وقالوا: ثلاث آيات قصار؛ لأن القارئ لما دونهما لا يسمى قارئاً عرفاً، سواء كانت من الفاتحة أو غيرها أو آية طويلة، وقال الشافعي: قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض، وقال مالك: الفاتحة وصم سورة فرض، وهذا إذا قرأ آية قصيرة هي ثلاث كلمات، نحو: ﴿...﴾ (البقرة: ٢٠) أو كلمتان نحو: ﴿...﴾ (البقرة: ٢١)، ولو قرأ آية أي كلمة واحدة كـ ﴿...﴾ (البقرة: ٢٢) أو حرف باعتبار صورة الكتابة كـ ص و و وق، فإنها آيات عند بعض القراء، فالأصح أنه لا يجوز، ولو قرأ آية طويلة في ركعتين كأية الكرسي والمداينة، الأصح أنه يجوز عنده، (مسكين، فتح)

الفاتحة قال في النهر [٢٣٢/١]. وهو قال المصنف: 'وسنتها في السفر بعد الفاتحة أيّ سورة شاء' لكان أولى؛ لإيهامه أن قراءة الفاتحة سه. أقول: الإيهام باق؛ فإنه على ما ذكره يوهب أن قراءة أيّ سورة شاء سه مع أنها واجبة، ويمكن أن يجاب بأن المحكوم عليه بالسنية المجموع لا الجميع. (فتح)

وأيّ سورة شاء لأن معنى السفر على التحفيف إذا كان على عجلة من السير، وإلا فيقرأ في السفر والظهر نحو البروج، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب بالقصار حداً. (طائي) **طوال** **المفصل** صاهره الاستعراق، والمراد قراءة اثنتين تمتين من السور الطويلة من هذا القسم مع الفاتحة، والطوال بكسر الطاء جمع طويل، والمفصل وهو السبع السبع من القرآن، سمي به لكثرة فصوله، وهو من سورة محمد، وقيل: من 'الفتح'، وقيل: من 'ق' إلى آخر القرآن، والصواب منه أو من الحجرات إلى آخر 'البروج'. (فتح، مسكين وغيره)

أوساطه أي أوساط المفصل، وهي من 'البروج' إلى 'م بكر'. [رمز الحقائق: ٦٣/١] **وقصاره** أي قصار المفصل، وهي من 'م بكر' إلى آخر القرآن. [رمز الحقائق: ٦٣/١]

وتطال أي إطالة القراءة في اركعة الأولى على الثانية مسنون إجماعاً، وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد، وفي 'المعراج': وعليه الفتوى، وقوله أحب، وعندهما لا اتصال، ثم يعتبر التطويل من حيث الآتي إذا كان بين ما يقرأ في الأولى وبين ما يقرأ في الثانية تفاوت من حيث الآتي، أما إذا كان بين الآتي تفاوت طويلاً وقصراً فيعتبر التفاوت من حيث الكلمات والحروف، ويسعى أن يكون التفاوت بقدر ثلث وثلثين، الثلثان في الأولى والثالث في الثانية، وهذا بيان الاستصحاب. أما بيان الحكم بالتفاوت وإن كان فاحشاً لا بأس به، وإصالة الثانية على =

الفجر فقط، ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة، ولا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصت،
وإن قرأ آية الترغيب أو التهيب أو خطب أو صلى على النبي ﷺ، والتائي كالتقريب.

أي يصلي
الحصص
في افتراض الإصبات

= الأولى تكره إجماعاً، أي تنسبها في غير ما وردت به السنة كما أخرجها الشرح من أنه **لا** كان يقرأ في
أولى الجمعة والعديد من "الأعلى" وفي الثانية بـ "الغاشية". وهي أطول من الأولى بأكثر من ثلاث، ويكره
التفاوت بثلاث آيات، وأما بآية أو آيتين فلا يكره. (مسكين، فتح)

لصلاة: [على سبيل افتراض، بل تعيين الفاتحة على وجه الوجوب، ويكره التعيين. (طائي)] مطلقاً سواء كان فجر
الجمعة أو لا، يعني كره تعيين سورة لبعض من اصوات أو لكلها، يريد سوى الفاتحة، وأشار إلى أنه لا خلاف بينا
وبين الشافعي في تعيين الفاتحة، إنما الخلاف في جهة التعيين، فعده نفرصية، وعدنا للوجوب، وقال الشافعي:
يستحب أن يتخذ سورة "السجدة" وسورة "الدھر" فجر يوم الجمعة، وكرهه التعيين إذا عين ولازم عليها، فإن كان
يقرأها أحياناً فلا بأس به، وقيل: الملازمة إما تكره إذا لم يعتد الخوار بغيره، أما إذا اعتد الخوار بغيره وإما قرأها؛ لأنها
أيسر عليه فلا يكره، والحق أن مداومة مطلقاً مكروهة سواء رآه حتماً أو لا؛ إذ دليل الكراهة وهو إيهام التفضيل
موجود، ومقتضى الدليل عدم المداومة لا مداومة، بل يستحب قراءة ذلك أحياناً، وكذا قالوا: السنة أن يقرأ في
ركعتي الفجر بـ "الكافرون" و"الإخلاص". (فتح) **يقرأ المؤتم:** وهو الفاتحة في السرية فإن قرأ كره تحريماً.

بل يستمع وينصت. لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُفْحَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٤) وأكثر أهل التفسير
على أن هذه خطاب للمقتدين، وقال مالك: يقرأ في السرية لا في الجهرية، وقال الشافعي: يقرأ الفاتحة في الكل؛
لقوله **لا صلاة إلا بدعوة كتاب**، ولنا: الآية المتقدمة وحديث أبي هريرة: **يقرأ الإمام في السرية** فما
في "الهداية"؛ ويستحسن قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً فيما يروى عن محمد ضعيف، والمشهور من مذهب
أئمتنا ومشايخنا: أنه مكروه كراهة تحريم؛ ما جاء فيه من التشدد عن الصحابة عن ما أخرج محمد في الموطأ
والطحاوي في شرح معاني الآثار، ثم وجوب الاستماع لا يخص المقتدي، ولا كون القارئ إماماً؛ لأن العبرة
لعموم اللفظ لا خصوص المنصب، والإمام مأمور بإصاته عما سوى القرآن حين قراءته، والمقتدي مأمور
باستماع القرآن وإصاته سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية، وقال في المستحسن: قال الشافعي: يقرأ الفاتحة؛
لأن الفاتحة ركن من الأركان، فيشتركان أي الإمام والمأموم فيه، ولنا قوله **لا صلاة إلا بدعوة** من كان به منه فخره **لا بد**
قراءة له، وعليه إجماع الصحابة، وقال **لا بد** من قرأ حلف الإمام فقد أحصا لفظة، وعن سعد بن أبي وقاص
وزيد بن ثابت: **من قرأ حلف الإمام فلا صلاة له**. (فتح، عيني) **وإن قرأ الخ:** أي يستمع المؤتم ولو قرأ الإمام
آية الترغيب في ثواب الله أو التهيب من عقابه لا يسأل اللجنة ولا يتعوذ من النار. (فتح)

أو صلى: في الخطبة إلا أن يقرأ الحبيب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَبِّحُوا عَلَيْهِ وَسَمِّوا﴾ (الأحرار: ٥٦) فيصلّي السامع
في نفسه. **والثاني:** أي البعيد الذي لا يسمع الخطبة. [رمز الحقائق: ٦٤/١]

باب الإمامة

الجماعة سنة مؤكدة، والأعلم أحق بالإمامة. ثم الأقرأ.....
أي الأحسن نحويد

باب الإمامة [ها شروط، وهي الشوع والإسلام والعقل والذكورة وحفظ من القرآن قدر ما حُرِّي، وأن يكون لإمام صاحباً لا عدو له. (فتح)] وهي الصغرى والكبرى، فالكبرى استحقاق تصرف عام، ونصب الإمام من أهم لُوحات، وهذا قدموه على ذلك صاحب المعجرات ١٣، ويشترط كونه حراً مسلماً ذكراً عاقلاً بالغاً قادراً، ويكره تقيد بفسق ويعزى به، ويعزى بصره ما يفوت المقصود من الردة وحيث مضى وصيرورته أسيراً لا يرحى خلاصه، والعنى وخرس والضمه والمرص الذي يسي العيون، وحلعه نفسه عن الإمامة لعجزه. والصغرى ربط صلاة المقتدي بصلاة الإمام، أو تنازع مصلي في حرم من صلاته، وإمامه هو متشوع، وحكمة في ذلك قيام مقام الألفة بين مصليين، وهذا شرع في مساجدهم؛ ليحصل اتعاده بالبقاء في لأوقات، ولنعلم جاهل من عام الصلاة (فتح)

سنة مؤكدة [في الصلوات الخمس وما في حكمها كالترابح والوتر بعدها دون الفل (ص)] أي في الفرائض شبيهة بما حجب حتى يستدل كمالا رمتها على وجود إيمان، وقيل: فريضة، وقيل: فرض كفاية، وقيل: فرض عين، وبه من أحمد وأهل طاهر، ومن فاتته جماعة لا يجب عليه نص في مسجد حر، وتسقط بالأعداد كالفرض والإفعاد والرمية والعنى والملاحه والمطر والبرد والضمه الشديدة. [رمر الخفاف: ١٦٥] وهو ذلك، وحجه على هاتين قرصينها قوله: "صلوات على من صلى في كل سنة مرة واحدة من كل سنة مرة واحدة".

وهو ذلك، وهذا يقيد حوز الصلاة بغيره، فهو كات الجماعة فرض عين في حار صلاته مفرد، وهو كات فرض نفسه كات تسقط عنه ما يحضر الجماعة بغيره. وفعل أصحابه، وما هم بحرق بوقته. (عبي، فتح)

والأعمى [أي أحكمه الصلاة إذا كان يحفظ فرض القراءة. (فتح)] أي الأعمى ما يصح الصلاة وبفسدها إذا عم من قراءة قدر ما تقوم به سنة تقرأه، وقد أبو يوسف: لأقر "حق عملاً بظاهر ما في الصحيح. يوم انقوه فوهم كات لله تعالى، فإن كات في القراءة سوء فأعنيهم بالسنة، فإن كات في السنة سوء فأقدمهم معجزه، فإن كاتوا في المعجزه سوء فأقدمهم إسلاماً"، ولهما قوله: "من صلى في كل سنة مرة واحدة من كل سنة مرة واحدة". وكان ثمة من هو أقر منه بسبل ما روي في السنة. فله يبق، لا لكونه أعمى، وقدمه لأقرأ في حديث: لأهم كات يسقون بغيره لحكمه حتى روي عن عمر: أنه حفظ للقراءة في ثني عشرة سنة، وفان من عمر: "ما كات تسر سورة إلا وعلم أمره ونهيها وحررها وحلاها وحرمها". فبهم من كونه أقر أن يكون أعمى.

سنة حفظ القرآن من الصحابة أي من كعب، وريد من ثات، ومعاد من جبل، وأبو ريد لأبصاره، وعثمان بن عفان، واختلف في أبي الدرداء، وعبادة، وقيم الداري **ع**. (فتح)

ثم الأورع ثم الأسنّ، وكره إمامة العبد والأعرابي والفاسق والمبتدع والأعمى وولد الزنا وتطويل الصلاة.....

ثم الأورع أي اختتر عن شبهة الحرام؛ بقوله: «...» من قبل الله صلاحكم فيه منكم حد كبر. وهم قد علموا أن يسلمكم فيما يسلمكم وينكم؛ ولأنه لما قدم أقدامهم هجرة ولا هجرة اليوم، فأقما الأورع مقامها، وعلى تقديم الأورع على الأسن جري الأكثر عكس ما في 'المحيط'. (فتح)

الأسن: لقوله: «...» لما لك من حويرث وصاحب له: «...» حصلت صلاة قدر ثم فيه...» لأن في تقديم الأسن تكثير الجماعة، فإن كانوا في السن سواء فأحسنهم وجهاً أو أحسنهم خلقاً ومعاشرة، فإن كانوا سواء فأشرفهم سناً، فإن تساوا يقرع بينهم، ولو قدموا غير الأولى أساءوا بلا ريب، ولو أم قوماً وهم له كارهون لمصاد فيه، أو لأن غيره هناك أحق بالإمامة منه كره له ذلك تحريماً؛ لحديث أبي داود: «...» من الله من عدهم وهم نه كره...» والمراد بالأحسن وجهاً أكثر صلاة بالليل. (فتح)

والأعرابي [أي ساكن البادية عربياً أو عجمياً لمحبه وجهه. (ع)] مسلوب إلى لأعراب، بفتح الهمة من أوران الجمع لا واحداً له، وليس جمع العرب، وهو السوي، كره إمامته لبعده عن محاسن العلم، كما حكى أن أعرابياً اقتدى بإمام في صلاة المغرب وقرأ الإمام: «...» لأخذت سيدكم...» (سنة ٩٧) فلما سمع الأعرابي انصرف وأخذ عصا وضرب به على كتف الإمام، ثم اقتدى ثانياً وقرأ الإمام: «...» من لأخذت من نعم الله عليه...» (سنة ٩٩) فقال الأعرابي وهو في الصلاة: 'قد نفعلك العصا'. فهذا يدل على عالى جهلهم فإن كان عالماً تقياً فهو كغيره ويستحب تقديمه. (فتح، مستخلص) والفاسق: فإن قدموه جراً بقوله: «...» من حيث كل...» وكرهه إمامته؛ لأنه لا يهتم بأمر دينه؛ ولأن في تقديمه تقليل الجماعة، وقال مالك: لا تخور الصلاة حقه. (فتح، مستخلص) والمبتدع: أي صاحب بدعة لا يكفر بها كمن ينكر الرؤية، بخلاف صاحب البدعة المكفرة كمن ينكر خلافة الصديق فلا تصح إمامة الرافضي والجهمي والقدرى كذلك. (ط، ع)

والأعمى: لأنه لا يتوقى الحجاسة، وفي 'البدائع': وإذا كان لا يواريه غيره في الفضيحة فهو أعمى، وقد استخف النبي ﷺ ابن أم مكتوم عن المدينة. [رمز الحقائق: ٦٥، ١] وولد الزنا: لفرة الأساس عنه كونه متهماً. (ع) وتطويل الصلاة: [أي كره للإمام تطويل الصلاة على اقنوم ريادة على قدر السنة تحريماً حديث معاذ. (ط، ع)] لقوله: «...» من ثم قوم فيصل هم صلاة ضعفهم؛ فإن فيهم مرض وكثير ود حجة، وكذا صح عنه ﷺ أنه قرأ بالمعودتين في الحجر حين سمع نكاء صبي، فلما فرغ قالوا له: أوجرت؟ قال: سمعت نكاء صبي فحسيت أن عسى أنه...» والظاهر أن الكراهة في تطويل الصلاة تحريمية؛ للأمر بالتخفيف واستثنى صلاة الكسوف؛ فإن السنة فيها التطويل حتى تجلي الشمس، ولا فرق في قراءة التطويل بين القراءة والتسبيحات وغيرها. (فتح)

وجماعة النساء، فإن فعّلن تقف الإمام وسطهن كالعراة، ويقف الواحد عن يمينه
 أي كره تحريماً أيضاً وحدهن
 والاثنان خلفه، ويصف الرجل
 أي يقف
 أي إمام

وجماعة النساء: لقوله **فإن فعّلن** صلاة المرأة في نفسها فصل من صلواتها في حجبها، وصلاحها في تحجبها فصل من صلواتها في نفسها، ولأن جماعتهن وحدهن لا تخلو عن ارتكاب محرم، وهو وقوف الإمام وسط الصف. (فتح)
فإن فعّلن أي فإن أردن أن يصين جماعة. (ص) **وسطهن** أي إن صين بالجماعة مع كراهتها تقف الإمام وسطهن؛ لأن عائشة **فعلت** كذلك، وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الإسلام؛ ولأن في التقديم زيادة الكشوف، ولا بد من تقدم عقب الإمام عن عقب من خلفها. (فتح، مستخلص)

كالعراة [أي كما يقف إمام العراة وسطهم] حرر عن زيادة لكشف. (ص) [جمع عار من الثوب، وفيه إيماء إلى كراهة جماعة العراة أيضاً كراهة تحريم؛ لاتخاذ اللارم، وهو إما ترك وجب التقديم، أو زيادة الكشف. (فتح)
ويقف الواحد الخ ولو صلياً يعقل عنه يمينه بلا فرجة؛ لأنه **صلى** بأن عدى **فأقامه** عن يمينه، وعن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام، والعرة موضع الوقوف لا موضع سجود حتى لو كان لمقتدي أصول من الإمام فوق سجوده أمام الإمام لم يضره، وقوله: **عن يمينه** قيد تفصيلاً، حتى لو صلي في يساره أو خلفه حار ويكبر مسيئاً مخالفة السنة. [رمز الحقائق: ٦٦/١] **يمينه** أي المقتدي الواحد عن يمين الإمام مسوياً له لا متأخر عنه. (ط، ع)
والاثنان خلفه وعن أبي يوسف: أنه يتوسطهما؛ لأن ابن مسعود **صلى** بعقمة والأسود في بيته وقام وسطهما، وهما: أنه **صلى** بأبى وبيته فأقامهما خلفه وأمام سيم وراءهما، وفعل ابن مسعود **كان** لصيق المقام، كذا قال السجعي، وهو أعنى لباس مذهب ابن مسعود. والمرأة في حكم الاصطفاف كاعدم حتى لو كان خلفه رجل واحد وامرأة يقوم الرجل خلفه كما لو لم يكن معه امرأة، وإن كثر القوم كره قيام إمام وسطهم تحريماً؛ لترك الواجب أي التقدم. [رمز الحقائق: ٦٦/١] (فتح)

ويصف الرجال أي صف الرجل مقدم على صف الصبيان وهو مقدم على صف الحائض، وهو مقدم على صف النساء؛ لقوله **فإن فعّلن** **بين منكم** **أمة** **لا حياء** **وسهى** [تبيين الحقائق: ٣٥٠/١] ويسعى للقيام بين صفوفهم ويسدوا الخيل ويسووا بين ماكنهم في الصفوف، ولا بأس أن يأمرهم الإمام بذلك لقوله **فإن فعّلن** **صنفكم** **فمن صفه** **صفوف من صفه** **صلاة**، وقال **فإن فعّلن** **صنفكم** **أمة** **لا حياء** **وسهى** وهو راجع إلى اختلاف القبول، ويسعى للإمام أن يقف وراء الوسط فإن لم يفعل فقد أساء، ويسعى أن يكملوا الصف الأول حتى إذا وجد فرجة فيه دون الثاني له أن يفرق الثاني؛ إذ لا حرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا صف الأول ثم يكمل ما يمينه، وهم جراء، قال **فإن فعّلن** **فيمو** **صفوف** **وحده** **بين ماكن** **وسهى** **خيل** **وسهى** **بأيدي** **إخوانكم** **ولا تسروا** **فرجات** **استيضا** **من وصل** **صف** **وصيه** **به** **ومن فصع** **صفها** **قطعه** **الله**، وقال: "خياركم أليكنكم مناكب في الصلاة". (فتح)

ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء، فإن حاذته مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمه
 بعد الرجال أي أنثى المصلي احتراز عن الأمر أي ذات ركوع وسجود
وأداء في مكان متحد بلا حائل فسدت صلاته إن نوى
 كاستوانة ونحوها جواب فإن الإمام

ثم الصبيان. صاهره أن هذا الحكم إما هو عند حضور جماعة من الرجال والصبيان، فهو كان ثمه صبي أدخل في الصف، ولو حضر معه رجل جعته معه خفف الصف كما يدل عليه حديث أس بن عبيد "فصفت أنا واليتيم وراءه، والعجور من ورائنا". (فتح) **الخنثى:** جمع خنثى كحنثى جمع حنثى، أي بعد الصبيان. (ط)
ثم النساء. [أي بعدهن يصف النساء، بأن يأمرهم بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا أحرم منهن شيئاً"، ويتفرع عن هذا مسألة المحادة، فلذلك ذكرها بالفاء وقال: "فإن". (ع)] لما في "مسند الإمام أحمد": عن أبي مالك الأشعري أنه قال: "يا معشر الأشعريين! اجتمعوا وأجمعوا ساءكم حتى أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فاجتمعوا وجمعوا أساءهم وساءهم، ثم توصاً وأراهم كيف يتوصاً، ثم تقدم، فصف الرجال في أدنى الصف، وصف الولدان خلفهم، وصف النساء خلف الصبيان؛" ونقوله صلى الله عليه وسلم: "حب أحسن من حب آخر من الله"، ولم يذكر المصنف الخنثى جمع الخنثى، وهو الذي له آلة الرجال والنساء جميعاً، والمراد المشكل منه: لندرة هذا النوع، حتى لو وجد قدم عن النساء. (فتح)
مشتهاة: صالحة للجماع عاقلة محرمة أو أجنبية، ولو المحادة بعصو واحد، وحصة إربلي بالنساق والكعب، وبعضهم اعتبر القدم. (ط، ع) **متحد:** فهو كان على دكان مثل قامة الرجل وهي على الأرض أو بالعكس، صلاته: أي صلاة الرجل دون صلاحاً لو مكلفاً وإلا لا.

إن نوى: إشارة إلى شرط آخر من شرائط المحادة، وهو نية الإمام إمامتها، والشرائط منها: أن تكون المرأة من أهل الشهوة بأن تكون بالغة أو صبية مشتهاة، حتى لو كانت صبية لا تشتهى، وهي تعقل الصلاة فحادث الرجل لا تفسد صلاته، ومنها: أن تكون الصلاة مطبقة، حتى أن المحادة في صلاة الخسار لا تفسد؛ لأنها دعاء، ومنها: أن تكون مشتركة تحريمية، بأن يكونا بايدين تحريمتهما على تحريم الإمام، ومشاركة أداء بأن يكون أحدهما إماماً للآخر فيما يؤديه تحقيقاً أو تقديرًا، حتى يشمل الشراكة بين الإمام والمأموم، فإن محادة المرأة بالإمام مفسدة صلاته، حتى لو اقتدى رجل وامرأة بإمام فأحدثا وتوصنا، ثم جاء، وقد صلى الإمام، فقاما ليقتصيا فحادثه فسدت صلاته؛ لأن اللاحق فيما يقضي كأنه حلف الإمام تقديرًا، وهذا لا يقرأ ولا يسجد للسهو، ولو كانت خلفه حقيقة فسدت صلاته؛ لأن الصلاة وإن اشتركت تحريمية؛ لكونهما بايدين تحريمتهما على تحريم الإمام، حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق، ولكنها ليست بمشاركة أداء؛ لأنه لا إمام لهما فيما يقتضيان حقيقة ولا تقديرًا، أما حقيقة فظاهر، وأما تقديرًا فلاهما ما التزما الأداء مع الإمام فيما سقا به؛ لأنه لا تتصور المتابعة فيما مضى، فلم يجعل كاهما حنفة فكانا في حكم منفردين، ولهذا يقرأ المسبوق ويسجد للسهو، ومنها: أن يكون المكان متحدًا حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الأرض أو على العكس، والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته، =

إمامتها. ولا يحضرن الجماعات، وفسد اقتداء رجل بامرأة أو صبي، وطاهر بمعدور،
وقارئ بأمي، ومكتس بعار، وغير مؤم بمؤم، ومفترض بمقتفل، ومفترض آخر،
وحتى في أي فسد أيضاً اقتداء مصلي خلافاً للشافعي وزفر وهو يصلي بالإمامة

= والمرأة على الأرض أو على العكس، والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته، ومنها: أن لا يكون بينهما حائل حتى لو كانا في مكان متحد إلا أن بينهما أسطوانة أو قدر مؤجرة الرجل وعظله مثل غبط الأصبع أو فرجة يقوم فيها رجل لا تفسد صلاته، ومنها: أن يكون الإمام ناوياً إمامة امرأة؛ لأنه إذا لم يو لا تفسد صلاة الرجل، بل صلاة المرأة تفسد، فهذه شروط ذكرها المصنف، وبقي شرطان آخران لم يذكرهما الأول: أن تكون المحادة في ركع كامل، والثاني: أن تكون جهتهما متحدة، حتى لو احتلقت لا تفسد، ولا يتصور ذلك إلا في جوف الكعبة أو في ليلة مصمة، وصبي كل واحد بالتحري إلى جهة، وقال زفر: يجوز اقتداءها به وإن لم يو إمامتها، وقالت الثلاثة: المحادة مطلقاً غير مفسدة أصلاً وهو القياس. (مسكين، عبي)

اممها وقت شروعه لا بعده وإلا فسدت صلاتها، كما لو أشار إليها بالتأخر فلم تتأخر. (ط)

ولا يحضرون الجماعات وقالوا: يخرج في الصلوات كلها، والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في كل صلوات؛ لظهور الفساد، ومتى كره حضورهن المسجد بصلابة لأن يكره حضورهن محالس الوعط خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلماء أولى. (مسكين)

و صبي مطلقاً سواء كان في التراويح أو الفل المطلق أو غيرهما، وقال الشافعي: يجوز لما روي أن عمرو بن سمة قدمه قومه وهو ابن ست أو سبع، وكان يصلي هم، ولما قول ابن مسعود: 'لا يؤم العلام الذي لا تحب عبيه الحدود'، وعن ابن عباس: 'حتى يحتلم'. وإمامة عمرو ليست بمسبوعة منه. ، وعند محمد يصح إمامته في الفل المصق خلافاً لأبي يوسف، واختار أن لا يصح الاقتداء في الصلوات كلها (فتح)

معدور مثل من به سلس البول ونحوه. [رمر الحقائق: ٦٨/١] **نامي** وهو الذي لا يخس القراءة ولا الكتابة. (ط)
ومكتس بعار المراد من المكتسبي: اللابس شرعاً أي مستور العورة، والمراد من العاري: العاري شرعاً أي غير مستور العورة لا عرفاً؛ لجوار صلاة المكتسبي شرعاً كان أو عرفاً مستور العورة، وإن كان هو عارياً عرفاً. (فتح)
وغير مؤم أي فسد اقتداء من يصلي بركوع وسجود. (ع) **أحر** [صفة محدوف أي فرصاً أحر، يعني فسد اقتداء مصلي الظهر مثلاً بمصلي العصر أو الفاتنة؛ لأن اتحاد الصلاتين شرط عندنا. (ع، ط)] ليس هو نصفه للمفترض لفساد المعنى؛ لأن اقتداء مفترض بمفترض آخر في نحو ظهر مؤداة صحيح، وعلى جعله صفة له يقتضي عدم الصحة، وعند الشافعي اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر يجوز، والأصل في هذا أن الاقتداء عنده بمجرد امتناعه، وعندنا صيرورة صلاة المقتدي في ضمن صلاة الإمام صحةً وفساداً [رمر الحقائق: ٦٨/١] وقوله: "عاسل تماسح"، لأن الحف مانع سراية الحدث إلى القدم، وكذا الماسح على الحبرة بل أولى؛ لأنه كالعسل لما نحتها. (فتح، عبي)

لا اقتداء متوضي بمقيم، وغاسل بماسح، وقائم بقاعد وبأحدب؛ ومؤم بمثله،

لا يفسد لا يفسد أيضا اقتداء أي منح في الأصح لاستواء حالهما ومتنفل بمفترض، وإن ظهر أن إمامه محدث لأن المفترض أقوى بعد أداء الصلاة

متوصي متبهم وقال محمد: لا يجوز؛ لأن التيمم طهارة ضرورية لا يصار إليه إلا عند العجز. وهما: أنه طهارة مطلقة، حتى لا تنقيد بوقت الصلاة. (ع) **عاسج** على الخف أو الجبيرة؛ لاستواء حاهما إجماعاً.

وقائم بقاعد لأن القعود كالقيام، وقال محمد: لا يقتدي المتوصي عتيمة ولا قائم بقاعد، أما عدم الجواز في المسألة الأولى عنده؛ فلأن طهارة المتيمم ضرورية، وبإماء أصلية، فيكون بناء القوي على الضعيف، ولهما: ما روي أن عمرو بن العاص صلى بأصحابه، وهو متيمم عن الحاجة، وهم متوضؤون، فعلم أنهم لم يأمرهم بالإعادة. وأجمعوا على الصحة في الخنارة، وقيل: هذا الخلاف بقاء على أن التراب خفف عن إماء عندهما، فيعمل عمله، وعند محمد الطهارة بالترايب بدل عن الطهارة بالماء، فيكون بناء القوي على الضعيف، وأما عدم الحوار في المسألة الثانية عنده، فنقلوه . لا يمسح على حصى . وهما: حديث عائشة أنه : أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد في نفسه حفة، فقام يهادى بين رجلين، فجاء فجلس عن يسار أبي بكر، فكان . يصلي بالناس جالسا وأبو بكر قائما، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي . . . ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر، وهذا صريح في أنه . كان إماماً وأبو بكر مبعوثاً؛ إذ لا يجوز أن يكون للناس إمامان في صلاة واحدة، وكانت هذه الصلاة صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد، وتوفي . يوم الاثنين، وهذا أصل مشروعية التسليم، وجواره إجماعاً إذا كانت الجماعة لا يصل إليهم صوت الإمام، إما لضعفه أو كثرة الجماعة، واتفق المذاهب الأربعة على كراهة التسيغ عند عدم الحاجة، وقالوا: إنه بدعة مكروهة. (فتح)

أحدب - يقال له بالفارسية: 'كوزه پشت' سواء بلغت حدته حد الركوع أو لا. وفي "الفتاوى الظهيرية": لا تصح إمامة الأحدب للقائم عند محمد إذا بلغ حدته حد الركوع، وتصح عندهما. (فتح، عيني)

ومؤم بمثله. أي لا يفسد أيضاً اقتداء المؤمي بالمؤمي سواء كان الإمام قائماً أو قاعداً، لاستواء حالهما، وإن كان الإمام مضطجعاً والمؤتم قائماً أو قاعداً لا يجوز على المختار. (ط)

ومتصل بمفترض: أضيقه فعم اقتداء من يصلي التراويح المكتوبة، لا يقال: إن القراءة في الأحرين فرص في حق متفل نفل في حق المفترض، فيكون في الأحرين اقتداء المفترض بمتصل وهو لا يجوز؛ لأنما بقول: صلاة المقتدي أحدث حكم صلاة الإمام بسبب الاقتداء، ولهذا يلزمه قضاء ما لم يدركه مع الإمام من الشفع الأول، وكذا لو أفسد مقتدي صلاته بزمه أربع ركعات في الرابعة، فكان تبعاً للإمام، فتكون القراءة في الشفع الثاني بطلاً في حقه كما هي نفل في حق الإمام. (فتح) **محدث:** أو جنب أو في ثوبه أو بدنه نجاسة.

أَعَادَ، وَإِنْ اقْتَدَى أُمِّيٌّ وَقَارِئٌ بِأُمِّيٍّ أَوْ اسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا فِي الْأَخْرَيْنِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ.
صلاته

أَعَادَ [أي المقتدى مصقاً سواء كان محدثاً أو جسناً خلافاً للشافعي، ويلزم بالإمام إعلام القوم بـ معين بالقدر
الممكن، ولو بكتاب أو رسول، وبو أحر الإمام أنه كان محوسياً لا يقبل قوله، وصلاة القوم جائزة. (مسكين)]
خلافاً لما روي عن عمر ^{رضي الله عنه} أنه صلى بالناس وهو جالس، وأعاد ولم يأمر القوم بالإعادة، ولما قوله ^{رضي الله عنه}
فصل ^{رضي الله عنه} أنه صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر ماءً وأعاد
بهم؛ ولأن صلاته مكية على صلاة الإمام، والبناء على الفاسد فاسد فصار كالجمعة، وكما إذا بان أن الإمام
كافر أو مجنون أو امرأة أو غشي أو أمي، فإنه لا يجوز بالإجماع. (فتح)

فسدت صلاتهم [لأن كل ركعة صلاة فلا تخلو عن القراءة تحقيقاً أو تقديرًا، ولا تقدير في الأمي لعدم أهليته،
وكذا الإمام؛ لأن استخلافه عمل كثير من غير ضرورة، لعدم الحاجة لاستخلاف من لا يصحح. (فتح)] سواء
علم الإمام أن حلقه قارئاً أم لم يعلم، أما المسألة الأولى أي افتداء أمي وقارئ بأمي ففيها خلاف الصاحيين،
فإنهما قالوا: صلاة الإمام ومن لا يقرأ تامة، وذكر عند الله الحرجاني: أن صلاة الإمام إنما تفسد عبده إذا علم أن
حلقه قارئاً، وأما إذا لم يعلم فلا، وأما المسألة الثانية - أي استخلاف أمي في الأخريين، ولو في التشهد قبل
المرار - ففيها خلاف أبي يوسف وروى، فإلهما قالوا: لا تفسد صلاتهم؛ لتأدي فرص القراءة في الأوبيين، أما لو
استخلفه بعد التشهد صحت الصلاة بالإجماع؛ لخروجه بصنعه. (مسكين)

باب الحدث في الصلاة

من سبقه حدث تَوْضاً وِبْنِي، ^{كف} واستخلف ^{كف} لو إماماً، كما لو ^{كف} حضر
 من يصلح للإمامة يستخلف عجز

باب الحدث الح أي هذا باب بيان أحكام سبق الحدث، ففي العنوان حذف المتداً ومضافين، وإقامة انصاف إليه مقامهما لعدم الالتباس، وأجره لكونه من العوارض، وقدمه على المفصلات؛ لأنه قد لا يكون مفصلاً، والحدث وصف شرعي يحل بالأعضاء يزيل الطهارة، وحكمه: المانعة مما جعلت الطهارة شرطاً له. (فتح)

حدث: [سماوي غير مانع لساء كاجنابة. (ط)] ولو من تنحج أو عطاس، وهو الصحيح، وقيد بالسبق؛ لأنه لو خاف الحدث فأنصرف، ثم سبقه استأنف، والمراد بالحدث: أن يكون غير موجب لغسل، ولا نادر الوجود، ولم يؤد ركناً، ولم يفعل منافياً منه به، ولم يتراح بلا عذر لرحمة، وم يظهر حدثه السابق كمضي مدة مسحه، ولم يتذكر فائتة وهو دو ترتيب، وم يستخلف غير صاح لها، فصاحب هذا النوع من الحدث يبي صلاته على ما مضى. (فتح)

وبني [ولو مفرداً أو امرأة على صلاته، والاستئناف أفضل. (ط)] أي يجب عليه أن يصرف ويتوضاً وبني، أي يتم ما بقي من صلاته إن شاء، وإن شاء استأنف أي ترك ما مضى وصلى من الانداء، ويشترط للساء أن لا يمكث قدر أداء ركن، وأن لا يفعل الماني للصلاة حالة الذهاب للتوضي والإياب، وأن لا يفعل فعلاً منه بد كالذهاب إلى موضع أبعد مع تيسر التوضي في موضع أقرب، وأن لا يتراحي بعد الفراغ من الوضوء بلا عذر، وقال الشافعي: لا يغور له الساء، بل يستأنف؛ لفساد الصلاة بانتقاض الطهارة والمشي للتوضي؛ وللحديث الوارد: 'د' فسأله عن صلاة فسدت فاستأنف بعد الصلاة، أخرجه أصحاب السنن، ولنا قوله 'د' من و. د.

خلف في الصلاة فاستأنف بعد الصلاة، أخرجه ابن ماجه، والحدث السابق محمول على الاستصحاب، أو على ما إذا فقد شرطاً من شروط البناء، والحدث الثاني مذهب احنفاء الراشدين، وكلمة "من" تناول الإمام والمفرد والمقتدي، والأولى للمفرد أن يستقل، وللمقتدي أن يبني؛ إحراراً لفصيلة الجماعة، فالمفرد بعد الوضوء يتخير بين إتمام صلاته في بيته، وبين رجوعه إلى مصلاه وهو أفضل، والمقتدي يعود إلى مكانه إن لم يفرغ إمامه من الصلاة، ولو أتم بقية صلاته في بيته لم يجر إلا أن يكون بيته تحاء المسجد بحيث لو اقتدى به صح اقتداءه، وإن كان إمامه قد فرغ يتخير. (فتح، عيني)

واستخلف [والمدرك للاستخلاف أولى من لاحق ومسوق (ط)] أي يجر الإمام من المقتدين من كان صالحاً للإمامة إلى مكانه، حتى لو استخلف امرأة فسدت صلاة المأمومين ولو ساء، ويتأخر نفسه بمحدود واضعاً يده على أنفه، يوهم أنه قد رعى فيقطع عنه الظنون، ولا يستخلف بالكلام بل بالإشارة، ولو تكلم بصوت صلاتهم خلافاً لما لك، ويقدم من الصف الذي يليه، وله أن يستخلف ما لم يجاور الصفوف في الصحراء، وفي المسجد ما لم يخرج منه، ولو لم يستخلف حتى جاور الكل بطلت صلاة القوم، وفي صلاة الإمام روايتان. [رمر الحقائق: ٧٠/١] ثم إذا استخلف ينبغي للحليفة أن يقوم مقامه قبل خروجه من المسجد، ويؤي أن يكون إماماً، ولو لم يقم إلا بعد =

عن القراءة، وإن خرج من المسجد بظن الحدث أو جنّ أو احتلم أو أغشي عليه
^{يصار بجونا في الصلاة} ^{بأن نام فيها غشي عليه} ^و
 استقبل، وإن سبقه حدث ^{المصلي} بعد التشهد ^{أي بعد ما قعد قدره} توضاً وسلم، وإن تعمده أو تكلم ^{في هذه الحالة} تمت
 صلاته، وبطلت إن رأى متيمماً ^{أو تقدي به}

= الخروج أو مجاوزة الصفوف فسدت صلاتهم. (فتح، عيني)

عن القراءة الحصر: العي وصيق الصدر، أي مع الإمام عن القراءة للحجل أو التعب ونحوهما في الصلاة،
 فاستحلف أحداً حار عند أبي حيفة خلافاً لهما، هذا إذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة، فإن قرأ عليه أن يركع،
 ولم يخر الاستحلاف إجماعاً، وكذا إذا سسى القرآن وصار أمياً فاستحلفه لا يجوز إجماعاً. (فتح، عيني)

نظم الحدث بأن من أنه أحدث، فعلم أنه لم يحدث. [رمز الحقائق: ٧٠١] **استقبل** أي الصلاة في هذه
 الصور كلها. (ط) [أما في الخروج من المسجد؛ فأنه عمل كثير من غير ضرورة، حتى لو لم يخرج من المسجد
 يصلي ما بقي من صلاته، وعن محمد: يستقبل أيضاً، ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد، ولو تقدم
 قدومه ولم يكن ثمة سترة يعتبر قدر الصفوف خلفه، فإن كان بين يديه سترة فأخذ السترة، وعن محمد: أنه يعتبر فيه
 قدر الصفوف خمسة كما إذا لم يكن ثمة سترة، وإن استحلف تبطل صلاته وإن لم يجاوز الحد المذكور، وإن كان
 مفرداً يعتبر موضع سجوده من كل جانب، وأما عدم جواز الاستحلاف في الخيون والاحتلام والإغماء وكذا
 القهقهة والحدث العمدة؛ فلأنها مادرة الوجود، وكذا لا يجوز النساء فيها. (فتح، عيني)

بوصا وسبه [لأنه لم يبق عليه إلا السلام فيأتي به، وعند الشافعي نفس صلاته. (غ)] لأن التسليم واجب
 فيتوضأ ليأتي به، فلو لم يفعل كره تحريماً، واشترط في "البحر" وضوءه على فور سبق الحدث، حتى لو لم يتوضأ
 فوراً وأتى بماء بعده فاته السلام ووجب أعادتها لإقامة الواجب، وإن كان إماماً استحلف من يسلم هم. (فتح)

تعمده أي أحدث بعد التشهد قبل السلام، **تمت صلاته** [لأنه لم يبق عليه شيء من الفرائض، وإنما بقي
 الخروج بقلعه عنده وقد وجد، وفيه خلاف شافعي أيضاً. (رمز الحقائق: ٧٠١)] والمراد باستتمام الصحة؛ إذ
 لا شئ أنها ناقصة لتركه واحداً منها، وهذا النقص قار فيها ترك السلام، أي الواجب الذي لا يمكن استدراكه
 وحده، فيجب عليه إعادة؛ لأنه حكم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم، ولو قال المصنف: "صحت" يدل
 "تمت" لكان أولى، وقال الشافعي: لا تصح صلاته؛ لتركه لفظ السلام، وهو فرص عنده (فتح)

إن رأى متيمماً هذه المسألة مع المسائل الآتية إلى "أو زان عدد المعداد" منقبة ثلاثاً عشرية، وهذه أولى منها، أي
 رؤية متيمم الماء بعد ما قعد قدر التشهد، وتقبيده بامتيمم لصلال الصلاة عند رؤية الماء لا يعيد؛ لأنه لو كان
 متوضئاً يصلي حلف متيمم فرأى متيمم الماء بطلت صلاته، وصلاة الإمام تامة؛ لعدم قدرته، ولو قال: "أوصت إن
 رأى متيمم أو المقتدي به ماء" لشمّل الكل. [رمز الحقائق: ٧٠/١]

ماء، أو تمت مدة مسحه، أو نزع خفيه بعمل يسير، أو تعلم أمي سورة، أو وجد عار
 ثوباً، أو قدر مؤم، أو تذكر فائتة، أو استخلف أمياً، أو طلعت الشمس في الفجر، أو
 دخل وقت العصر في الجمعة، أو سقطت جبيرته عن برء، أو زال عذر المعذور.

ماء كافياً لوضوئه، وقدر عني استعماله. (ط) **مدة مسح** [سواء كان مقيماً أو مسافراً بشرط أن يكون واحداً للماء، وهذه الثانية من المسائل. (ع) **قيده الربيعي**، بما إذا كان واحداً للماء، وإن لم يكن واحداً له لا تغفل؛ لأن الرجحين لا حظ لهما من التيمم، وقيل: تغفل؛ لأن الحدث السابق يسرى إلى التقديم، لكن الصحيح هو الأول؛ لأن إيقضاء المدة ليس بحدث، وإنما يظهر الحدث السابق على الشروع، فكأنه شرع من غير طهارة، فصار كالتيمم إذا أحدث فوجد ماء، فإنه لا يني، ثم بطلان الصلاة بمضي مدة المسح مقيد بأن لم يخف تلف رجليه من البرد، وإلا فيمضي. (فتح)

او نزع **حفید** الخف ممرداً في بعض النسخ، وهو أولى من تشبیه؛ لأن تحقق الخلاف بين الإمام وصاحبيه في البطلان وعدمه - حيث كان بعمل یسیر - لا يتوقف على نزع الحفین؛ لأنه عمل كثير. (فتح) **یسیر** فلو بعمل كثير تمت صلاته بالاتفاق. (ط)

سورة [وكان قد صلاها بعير قراءة فتعلم ما تجوز به الصلاة، إما بالتذكر أو بمجرد السماع. (رمز الحقائق: ٧١/١)] قيد 'السورة' وقع اتفاقاً، والمراد بها الآية، أو هو عني قولهما، وأما عند أبي حنيفة فالآية تكفي، هذا إذا كان إماماً أو مفرداً، وأما إذا كان يصلي حيف قارئ فقد قيل: لا تصل صلاته، وعند العامة تبطل. [رمز الحقائق: ٧١/١] والمراد بتعلم السورة التذكر، أو بأن قرأ من عبده آية فحفظها، حتى لو تعلم حقيقة تمت صلاته؛ لوجود صنعته؛ إذ التعلم حقيقة عمل كثير. (فتح، عيني)

أو **وحد** **الح** بأن يكون ساتراً لعورتها، ولم يكن فيه نحاسة مانعة، أو كانت وعنده ما يزيلها، أو لم يكن ولكن ربه أو أكثر منه ظاهر، فلو كان الطاهر أقل أو كان كله نجساً لا تبطل؛ لأن المأمور به الستر بالظاهر، فكان وجوده كعدمه. [رمز الحقائق: ٧١، ١] **فائدة**: عليه أو على إمامه، وفي الوقت سعة وهو صاحب ترتيب. أو **استحلف** بعد ما أحدث، وقيل: لا فساد؛ لأن الاستحلاف في نفسه عمل كثير، وهو الأصح. **في الجمعة**. إنما قيد بها؛ لأن الوقت شرط لصحة صلاة الجمعة، بخلاف ما إذا دخل وقت صلاة العصر في صلاة الظهر، فإنها لا تبطل. (مسكين) **عن برء** كلمة 'عن' للتعديل، فلو سقطت لا عن برء لم تبطل بالاتفاق.

أو زال بأد لم يعد في الوقت الثاني، وبطلان الصلاة في هذه المسائل كلها قول أبي حنيفة، وعندهما تمت، والأصل فيها افتراض الخروج منها بضعه عنده حلاًقاً لهما، ونقولهما يفتي. **عذر المَعْدُور** بأن توصأت استحاصة مع السيلان، وشرعت في الظهر، وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم، ودام الانقطاع إلى غروب الشمس، وتعيد =

وصحّ استخلاف المسبوق، فلو أتم صلاة الإمام قدام مدرّكاً يسلم بهم، وتفسد بالمنافي
 الإمام الذي سبقه الحدث المسبوق الخيفة من أي مدرّك كان مع القوم
صلاته دون القوم كما تفسد بجهتها إمامه لدى اختتامه، لا بخروجه من المسجد
 صلاة المسبوق لا تفسد صلاة المسبوق

= أظهر عنده، كما لو انقطع في حلال الصلوات. وبطلت صلاة عند أبي حنيفة في هذه المسائل، وهي اثنا عشر. وعندهما تمت؛ ساء على أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرص عند أبي حنيفة فاعتراض هذه العوارض بعد تشهد قبل التسليم كاعتراضها في أثناء الصلاة، وهو اعترض في أثائها تفسدها فكذلك، وعندهما الخروج من الصلاة ليس بفرص، فاعتراضها في هذه الحالة كاعتراضها بعد التسليم، ولو اعترضت بعده لا تفسد الصلاة فكذلك، ثم إذا بصت الصلاة في هذه المسائل لا تقبض فعلاً إلا في ثلاث مسائل: تذكر فائتة، أو صنعت الشمس، أو حرج وقت الظهر في الجمعة، راد "خاوي": إذا قدر على الأركان، ويزيد مسألة امتوصي المؤمن متميم، والظاهر أن رواي الشمس في العبد ودخول الأوقات المكروهة في نقصاء كذلك، وكذا يراد ما هو وجد من الماء ما يزيل به نجاسة الثوب الذي صلى فيه. (مسكين، فتح)

استخلاف المسبوق أي الذي لم يدرك أو صلاة الإمام، والأولى بالإمام أن يقدم مدرّكاً، ويسعى هذا المسبوق أن لا يتقدم، فهو تقدمه يتبدأ من حيث انتهى إليه الإمام، فإذا انتهى إلى موضع السلام تأخر وقدم مدرّكاً للسلام بالناس، ثم يقوم هو فيقضي ما بقي عليه، فإن توصاً الإمام الأول وصلى في بيته ما بقي عليه بعد فراع الإمام الثاني تمت صلاته، وقبل فراعه تفسد، وبما قبلنا أو بوجوب تقديم المدرّك؛ لأنه قدّر على إتمام صلاة الإمام؛ ونقوله **عليه**: **من قبل إنسان عملاً وفي رعيته من هو أم منه**، فقد خاف الله ورسوله وجماعة المؤمنين، ومن أحكام المسبوق أنه إذا كان مسبوقاً بركة أو ركعتين يقضيهما بالفتحة والسورة عندهما، وعند محمد بالفتحة فقط؛ لأنه عندهما يقضي أول صلاته، وعند محمد آخرها، وإن لم يعلم للمسبوق كمية صلاة الإمام ولا القوم بأن كان اكل مسبوقين مثله أتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه، ولا يتابعه القوم بل يصرون إلى فراعه فيصون ما عليهم وحداناً، ويقعد هذا الخيفة على كل ركعة احتياطاً. (مسكين، فتح)

بالمنافي كالنصح والكلام والخروج من المسجد. [رمز الحقائق: ٧١/١] **صلاته** أي صلاة المسبوق؛ لأن تفسد وحده في حلال صلاته. [رمز الحقائق: ٧١/١] **دون القوم** وقال أبو يوسف: تفسد صلاة لقوم أيضاً، والإمام الأول إن فرع لا تفسد صلاته، وإن لم يفرع تفسد، وهو الأصح؛ لأنه ما استخلف صار مقنناً له فتفسد صلاته بفساد صلاته، وهذا هو صلى ما بقي من صلاته في مرله قبل فراع الخيفة تفسد صلاته؛ لأن إفراده قبل فرع الإمام لا يجوز. [رمز الحقائق: ٧١/١]

لدى اختتامه وقال: لا تفسد؛ لأن العارض لم يؤثر في صلاة الإمام مع أنه صدر منه، فلأن لا يؤثر في فساد صلاة المسبوق ولم يصدر منه أون، ولأي حنيفة: أنه تفسد لجزء الذي يلاقيه من صلاة الإمام، فيفسد في المقتدي مثله، إلا أن الإمام لا يحتاج إلى الساء لانتهاه الأركان، ففساد ذلك آخر لا يصرفه، والمسبوق يحتاج إلى الساء، =

وكلامه، ولو أحدث في ركوعه أو سجوده توضاً وبني وأعادهما، ولو ذكر راکعاً أو ساجداً سجدة فسجدها لم يعدهما، وتعين المأموم الواحد للاستخلاف بلا نية.

= ففساد ذلك احرء بمعه من بقاء ما بقي عليه؛ لأن البناء على الفاسد فاسد، فلزمه الاستقبال. [رمز الحقائق: ٧٢/١] وقيد بالاختتام؛ لأن الحدث العمد لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقاً، واعلم أن المسوق مفرد فيما يقضي إلا في أربعة مواضع: الأول: لا يقتدي، والثاني: لا يقتدى به، والثالث: يزمه السجود بسهو إمامه وإن لم يحضره في سهوه، والرابع: يأتي بتكبيرات التشريق. (عيني، فتح)

وكلامه. بعد ما قعد في آخر الصلاة إجماعاً؛ لأن الكلام والخروج من المسجد قاصع لا مفسد. [رمز الحقائق: ٧٢/١] **وبني** [على صلاته، وعند الشافعي يستقبل. (ع)] أي ما م يرفع رأسه مهتماً مريداً للأداء، أما إذا رفع رأسه مريداً بأداء ركن فلا يبني بل تفسد، ولو م يرد الأداء فروايتان. [رمز حقائق: ٧٢/١] **وأعادهما:** [أي الركوع والسجود اللذين أحدث فيهما وجوباً؛ لأن الانتقال من ركن إلى ركن بالصفاء شرط وم يوجد، ولو لم يعدهما تفسد صلاته. (ع)] لعدم الاعتداد بما فعل أولاً، أما على قول محمد؛ فلأن إتمام الركن بالانتقال لم يوجد، وأما على قول أبي يوسف وإن تم إلا أن القومة والخسنة فرض عبده، ولا تحقق هما بغير الطهارة حتى لو لم يعدهما فسدت. (فتح)

ذكر. أن عليه سجدة صنية فاحص من ركوعه أو سجوده من غير أن يرفع رأسه. **راكعاً أو ساجداً.** قيد به؛ لأنه لو تذكرها في القعدة فسجدها أعدد القعدة، وأطلق السجدة، فعم الصلوات والتلاوة، وقيد بالسجدة؛ لأنه لو تذكر في الركوع أنه م يقرأ السورة فعاد إليها أعدد الركوع، والتلاوة كالصلواتية في رفع القعود بخلاف السهوية، فلما ترفع التشهد فقط. (فتح)

لم يعدهما: [أي الركوع والسجود الذي كان فيه، والأفضل أن يعيدهما. (ط ع)] لأن الترتيب في أفعال الصلاة - أي في ما شرع مكرراً - ليس بشرط خلاف المتحد، فإن مراعاة الترتيب فيما شرع متحداً وهو القعدة شرع، لا يقال: ما ذكره المصنف هنا من عدم الإعادة مخالف لما ذكره في الوافي حيث نص على الإعادة، فقد تناقض قولاه؛ لأننا نقول: ما ذكره في الكنز من عدم الإعادة بالنظر لعدم الوجوب وما ذكره في الوافي بالنظر لما هو الأفضل، وكان ينبغي وجوب الإعادة لترك واجب الترتيب، وأجاب المصنف في الكافي بأن وجوب الترتيب سقط بعدد السيات، ونظر فيه في البحر بأن الذي يسقط بالسيات ترتيب العوائت، وأما ترك واجب الصلاة الذي منه مراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً فموجب بسجود السهو فيسجد للسهو ولو مع الإعادة، والإعادة أفضل: تنقح الأفعال مرتبة بالقدر الممكن، وعن أبي يوسف أنه يلزمه إعادة الركوع. (فتح)

للاستخلاف: من الإمام لعدم المراحم، فإذا توضأ الإمام دخل معه في صلاته؛ لتحول الإمامة إليه. (ع) **بلا نية:** فلو استخلف غير الصالح كالصبي والمرأة بطلت صلاة الإمام إجماعاً، وإلا بطلت صلاة المقتدي فقط؛ لأن الإمامة لم تتحول إليه لعدم صلاحيته، فقي بلا إمام، وهذا إذا حرج لإمام من استجد، وإذا لم يخرج فهو على إمامته =

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
 لكف وهذا باب في بيان

لَكَ فِي هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ

يفسد الصلاة التكلم، والدعاء. **ما يشبه كلامنا، والأنين، والتأوه، وارتفاع بكائه من وجع**

ويعتددها وهو أن يقول: أوه إن حصل به حروف

= حتى لو تواضاً في المسجد وعاد إلى مكانه صح، وحكم الحشى والأُمى والأُحرس والمستقل حلف المفترض كحكم الصبي، وصورة المسألة أنه إن أحدث الإمام ولم يكن حقه إلا رجل صار إماماً مطلقاً قدمه الإمام أولاً. بوى أن يكون إمام نفسه أو لا. فإذا تواض الإمام دخل معه في صلاته؛ لتحول الإمامة إليه. (فتح)

باب ما يفسد الحج [الفساد يرجع إلى ذات الصلاة، والكراهة ترجع إلى وصفها. (ع)] شروع في العوارض
الاحتياطية بعد الفراغ من السماوية، وقدمها؛ لأنها أتم في العارضية، لعدم قدرة العبد على دفعها. (فتح)

يقصد الصلاة أي كلاً كانت أو بعضاً؛ ليشمل سجود التلاوة والسهو، والمراد من التكلم هو النطق بحرفين أو حرف مفهم كـ "ق" و "ع" أمراً، ولو استعطف كلباً أو هرة أو ساق حمراً، لا تفسد؛ لأنه صوت لا هجاء له، سواء كان التكلم ساهياً بأن قصد كلام الناس ساهياً أنه في الصلاة أو محطاً بأن قصد القراءة، فحرفي عني لسانه كلام الناس، أو عامداً بأن قصد المفسد علماً أنه في الصلاة أو ناسياً، واغفر بين السهو والسيئ أَل الصورة الخاصة عند العقل إن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء سمي ذهولاً وسهواً، أو لا إلا بعد كسب جديد سمي سيئاً، والفرق بين السهو والخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه، والخطأ ما لا يتنبه إلا بالتنبيه أو تنبيه بعد إغتاب.

وقال الشافعي: لا تفسد في الخطأ والنسيان؛ لقوله ﷺ: «رفع عن أمي إحصاء وليسيد». استكدها عنه.
ونابا: حديث زيد بن أرقم أنه قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نرب
قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُغْتَابُ بِالسَّكَوتِ﴾ (البقرة: ٢٣٨)، أمرنا بالسكوت، ومنها عن الكلام، وقال:
..... والمراد بما رواه رفع الإثم، وعن مالك: العمد أيضاً لا يفسدها إذا كان
لإصلاح صلاته؛ استدلالاً بحديث دي الينس، والجواب عنه: أنه منسوخ بالآية التي بها حرم الكلام، وهي مدنية؛
لأنها من البقرة، وهي مدنية إجماعاً. (فتح)

الكلمة مطلقاً سواء كان ساهياً أو محطناً ناسياً أو عامداً. (مسكين) **كلاماً** كقولهِ: اللهم أنسي ثوباً، اللهم روجني فلاة، وعد الشافعي لا تفسد. [رمر الحقائق: ٧٢/١] **والإس:** وهو الصوت الحاصل عن قوله: أه. [رمر الحقائق: ٧٣/١] **من وجع:** الوجع المرض، والمصيبة ما يصيب الإنسان من كل ما يؤديه من موت ومرض ونحو ذلك، أي من مرض في بدنه أو مصيبة في نفسه أو ماله، فصار كأنه يقول: 'أنا مصاب فعروني' من التعزية، وعن أبي يوسف: أنه قال: إن كان يحكم الامتناع عنه يقطع صلاته، وإلا لا، وعن محمد: إن كان مريضاً حقيقاً يقطع، وإن كان ثقيلاً لا، وإن كان من ذكر حنة أو نارٍ فعن أبي يوسف: أن 'أه' لا تفسد سواء كان من وجع أو من ذكر حنة أو نار، و'أوه' تفسد فيهما، والأصل عنده أن الكلمة إن اشتملت على حرفين رائدين أو أحدهما لا تفسد نحو: 'أح' و'تف' و'أف'. وإن كانا أصليين تفسد، وحروف الزوائد جمعوها في قولهم: 'اليوم تساه'. (فتح، مسكين)

أو مصيبة، لا من ذكر جنة أو نار، والتنجح بلا عذر، وجواب عاطس
بـ "يرحمك الله"، وفتحه على غير إمامه، والجواب
أي المقتدي

أو نار لأنها تدل على الخشوع، وهو المقصود في الصلاة. [رمز الحقائق: ٧٣/١] والتنجح بلا عذر أي
بلا اضطرار، بل كان لتحسين الصوت إن ظهر به حروف نحو 'أخ' بالفتح والصم يفسد عدما لا عند أبي يوسف،
وإن كان بعدد بأن كان مضطراً لاجتماع البزاق في حلقه لا يفسد كالعطاس، فإنه لا يقطع وإن حصل به كلمة، وفي
'مسبوط شيخ الإسلام': إن كان التنجح لتحسين الصوت فكذلك؛ لأنه يفعله لإصلاح القراءة، فيصير من القراءة
معى، وأما الخشاء إن حصل به حروف وم يكن مضطراً يقطع عدما، وإن كان مضطراً لا يقطع. (مسكين)
وجواب عاطس. أي إن عطس رجل، فقل له آخر في صلاته: "يرحمك الله" تفسد؛ لأنه من كلام الناس، ولذا قال
لقائله، وهو معاوية بن الحكم: "لا تنجس فيه شيء من كلام الناس". فجعل جواب العاطس
منه، ولو قال العاطس أو السامع: 'الحمد لله' لا تفسد؛ لأنه ليس بجواب عرفاً، وإنما قيد بجواب عاطس؛ لأنه لو قال
العاطس في الصلاة: 'يرحمك الله' وحاطب نفسه لا يضرب؛ لأنه لما لم يكن خطاباً لغيره لم يعتبر من كلام الناس، كما
لو دعا بدعاء آخر. (فتح، مسكين) يرحمك الله. لأنه يجري في محاطات الناس فكان من كلامهم.

وفتحه الخ. هذا إذا أراد تعليمه، وإن أراد القراءة دون التعليم لا تفسد، وإن فتح على إمامه لا تفسد ما لم يقرأ
مقدار حوار الصلاة أو لم يتحول إلى آية أخرى، أما إذا قرأ أو تحول ففتح عليه، قيل: تفسد صلاة الافتتاح، والصحيح
أن لا تفسد حال، ولو أخذ الإمام منه، قيل: تفسد صلاته والصحيح أن لا تفسد، ولا ينبغي للمقتدي أن يفتح من
ساعة فربما يتذكر من ساعة، ولالإمام أن لا ينجسهم إلى الفتح، بل يركع إن قرأ قدر ما تجوز به الصلاة، وإذا يتقل
إلى أخرى، وقيل: إن قرأ القدر المستحب، وهو الظاهر من جهة الدليل ألا ترى إلى ما ذكر؛ ولأنه قال لأبي:
"محب أبي مع أنها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة"، وقوله: "عنى غير إمامه" يشمل فتح المقتدي بإمام
عنى إمام جماعة أخرى، وعنى غير المصلي، وعلى المصلي وحده، وفتح الإمام والمفرد على أي شخص كان.
(مسكين، فتح) غير إمامه. مطلباً سواء كان الغير في الصلاة أو غيرها عند حصره؛ لأنه يقع جواباً. (مسكين)

والجواب الخ أي تفسد بإرادة الجواب، وأما إذا أراد به إعلام أنه في الصلاة لا تفسد بلا خلاف، وعند
أبي يوسف: لا تفسد سواء أراد به الجواب أو لا، لأنه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزمته قياساً على ما إذا أراد به إعلام
أنه في الصلاة، ولهما: أن الكلام مني على قصد التكلم، فإن من قال: 'يا بني أركب معاً' وأراد به خطابه يكون
كلاماً مفسداً لا قراءة القرآن؛ ولأن الجواب ينظم إعادة ما في السؤال، وكان القياس أن تفسد صلاته في إرادة
الإعلام أيضاً لكننا تركناه لقوله: "منه" في الصلاة ففسح فلا يقاس عليه غيره، وعلى هذا الخلاف
التحميد والتسبيح، بأن أجاب به من أخرجه عما يعجبه أو يسره، وكذا الاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح.
وسقط شيء من السطح فيسمل أو دعى لأحد أو عليه فقال: "آمين" تفسد، ولو امثل أمر غيره بأن قيل -

بـ "لا إله إلا الله"، والسلام^ط وردده، وافتتاح العصر أو التطوع لا الظهر بعد ركعة

السلام لأنه كلام الناس

الظهر، وقراءته من مصحف، وأكله وشربه،
أي يفسدها أيضاً أي المصني

= له: تقدم، فتقدم أو دخل فرحة الصف أحد فوسع له فسدت، بل عكث ساعة ثم يتقدم برأيه. (مسكين، فتح)

— لا إله إلا الله بأن قيل بين يديه: أمع الله إله آخر؟ فقال: لا إله إلا الله. يريد جواه. (مسكين)

والسلام أي سلام التحية بأن يكون مخاطب حاصراً ويسم عليه بقصد التحية، لا سلام اصطلاحاً؛ ما صرحوا أنه لو سلم على رأس الركعتين في الرعاية ساهياً لا تفسد، وكذا لو سلم للمسوق مع الإمام، ويدل عليه ما في 'النهر': السلام على إنسان مطلقاً، وأما السلام وهو خروج من الصلاة فمقصود إن كان عمداً، أي لا ناسياً، وفي إطلاق لفظ "السلام" إشارة إلى أنه مفسد ولو بلا لفظ "عليكم"، والمراد برد السلام بالناس، أما إذا رد بيده، أو قيل له: 'أجيد هذا' فأوماً برأسه 'بـ' لا أو 'نعم' لا تفسد، ويكره السلام على المصني والقارئ والذاكر والمحدث والخطيب والسماع فما ومكرر العقه والحائس للقضاء والباحث في العلم والمؤد والمدرس والأحذية الفتاة واللاعب بالشطرنج وحوه و من ينمنع مع أهله والكافر ومكشوف العورة ومن هو يتعوط والأكل والأستاذ المغني ومطير الطير ونظمها الشيخ الغزي. (فتح)

بعد ركعة الظهر طرف شينين، وهما قوله: 'افتتاح العصر أو التطوع'، وقوله: 'لا اظهر'، وتقدير الكلام: "افتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر، لا افتتاح الظهر بعد ركعة الظهر". [رمز الحقائق: ٧٤/١] ركعة أي صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر أو التطوع بتكبير حديدة بقص الظهر، لا افتتاح اظهر بعد ما صلى ركعة منه فهي هي، ويختري تلك الركعة إذا بوى نفسه ولو بساه لا يختري تلك الركعة. (مسكين)

من مصحف [عند أبي حيفة، وقال لا تفسد؛ لأن الصبر إليه عادة، ولكنه يكره؛ لأنه تشبه بأهل الكتاب. (ع)] أي عند أبي حيفة؛ لأن حمل المصحف وتقيب الأوراق والطر فيه عمل كثير، فعلى هذا لو كان موضوعاً بين يديه وهو لا يعمل ولا يقلب أو قرأ مكتوب في الخراب لا تفسد، وعمل بعضهم بأن التنق من المصحف تعيم ليس من أعمال الصلاة، وهذا يوجب التسوية بين المحموم وغيره، فيفسد بكل حال، وهو الصحيح، ولا فرق بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً، وقيل: إذا قرأ آية تامة تفسد، وإلا فلا، وهذا كنه إذا أنصره متعمهاً، أما لو وقع بصره على المصحف لا تفسد، وعند الشافعي: يجزئه بغير كراهة. [رمز الحقائق: ٧٤/١]

وأكله وشربه [عمداً أو ناسياً، قليلاً أو كثيراً؛ لأنه عمل كثير. (ع، ط)] لأنه ينافي اصطلاحاً، ولو ابتلع ما حرج من بين أسنانه لم تفسد صلاته إذا لم يكن مألاً الغم، ولو شرع في الصلاة وفي فمه شيء من السكر فاستنع دونه فإنها تفسد ولو بدون مصع، بخلاف ما لو أكل سكرأ قبل الشروع ثم شرع، فوجد حلاوته في فمه وابتلعها، فإنه لا تفسد، بخلاف الأكل ناسياً في الصوم؛ لأن الصلاة حالة مذكورة بخلاف الصوم، والمراد بالفتين المفسد =

والتثاؤب، وتغميض عينيه، وقيام الإمام لا سجوده في الطاق، وانفراد الإمام على
الدكان، وعكسه، ولبس ثوب فيه تصاوير،
 أي لا يكره أي لا يكره أيضاً

والتثاؤب [لأنه من الكسل والامتلاء، ويحلّ بالتوجه، وهو مكروه في الصلاة وخارجها. (ط)] أي مطلقاً،
 نقوله **أي لا يكره** أي لا يكره أيضاً. فإن عنه التثاؤب فيكظم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسنة
 إن أمكنه وإلا فبيده، حتى لو غطى فمه بيده متمكناً من أخذ شفته كره؛ لأن التعطية مكروهة إلا لصورة،
 وكذا يكره التمطي أيضاً؛ لأنه من الكسل. (فتح)

وتغميض عيني لأن من السنة أن يرمي بصره إلى موضع السجود، وفي التغميض ترك هذه السنة؛ ولأن كل عَصَوِ
 ذُو حَظٍّ من العادة فكذا العين، ويكره أيضاً أن يصلي وهو يدافع الأختين أو أحدهما أو الريح، فإن شغلته قطعها حيث
 كان في الوقت سعة، ويكره أن يروح على نفسه بمروحة أو بكفه ولا تفسد إلا أن يكثر. (فتح) **عيني**. لما روي أن
 النبي ﷺ هَمِيَ عَنِ تَغْمِيزِ الْعَيْنِ فِي الصَّلَاةِ. (مستخلص) **وقام الإمام** أي في الطاق وهو المحراب؛ لما فيه من التشبه
 بأهل الكتاب. **لا سجوده** إذا كان قائماً خارج المحراب، والمعتبر هو القدم. [رمز الحقائق: ٧٥/١]

في الطاق. ما فيه من التشبه بأهل الكتاب أو لاشتباه حاله على أهل اليمين واليسار، وأهل الكتاب يَخْضَعُونَ
 الإمام بالمكان المرتفع، وهذه الكراهة عند عدم العذر؛ ولهذا نقل عن "التحنيش": أنه لو صاق المسجد بمن حمله
 لا بأس بقيامه في الطاق. (فتح) **مسكين** **الدكان** هو الموضع المرتفع قدر قامته، وقيل: قدر الدراع، وهو
 الصحيح، ولا بأس بما دونها. (ع)

وعكسه [أي قيم القوم على الدكان فقط؛ ما فيه من الازدراء بالإمام. وإذا كان معه بعضهم لا يكره في
 الصحيح. (ع)] أي عند عدم العذر كجمعة وعيد، فلو قاموا على الوقوف والإمام على الأرض أو في المحراب
 لضيق المقام لا يكره، كما لو كان معه بعض القوم في الأصح، ومن العذر إرادة التعليم أو التبليغ، وكره القيام
 حلف صف فيه فرجة للهي، وإن لم يجد فرجة يخذ أحدًا من الصف لكن قالوا في زماسا: تركه أولى، ويكره
 للإسنان أن يَخْضَعَ بِنَفْسِهِ بِيَدِهِ فِي الْمَسْجِدِ يَصْلِي فِيهِ؛ لأن الصلاة في ذلك المكان تصير طبعاً له والعبادة متى
 صارت طبعاً تترك؛ ولهذا كره صوم الأبد. (فتح)

وليس ثوب فيه تصاوير [لندوات الأرواح؛ لأنه يشبه حامل الصنم. (ع، ط)] تكره التصاوير على الثوب
 صلى أم لم يصل، وذكر الثوري الإجماع على تحريم تصوير صورة الحيوان، فإنه حرام شديد التحريم، وهو من
 الكائنه؛ لقوله **أي لا يكره** أي لا يكره أيضاً. **أي لا يكره** أي لا يكره أيضاً. **أي لا يكره** أي لا يكره أيضاً. **أي لا يكره** أي لا يكره أيضاً.
 وأعد النبي ﷺ فرات عليه - أي أبطأ - حتى شق عليه، فحرج النبي ﷺ. فلقية، فقال: "إنا لا ندخل بيتاً فيه
 كلب ولا صورة". (فتح)

وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجذائه صورة، إلا أن تكون صغيرة أو ^{أي وكذا يكره} مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح، وعدة الآي ^{أي المصلي} والتسبيح، لا قتل الحية والعقرب، ^{أي يكون صورة} والصلاة إلى ظهر قاعد يتحدث، ^{أي ولا تكره}

فوق رأسه أي في السقف مقتضاه عدم الكراهة إذا كانت تحت رجليه أو في محل جنوسه؛ لأنها مهابة، وكس يكره كراهة جعل الصورة في البيت الحرام، لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كتب ولا صورة وأشدها الكراهة أن يكون أمام مصلي ثم فوق رأسه ثم بجذائه ثم خفيه، [تبيين الحقائق: ٤١٤/١]

بين يديه بأن تكون معلقة أو موضوعة، **صغيرة** [حيث لا تندو لساظر إلا ناتئاً؛ لأن الكراهة باعتبار العادة والصغيرة لا تعد عادة. (ع)] ما روي أن حاتم أبي هريرة كان عليه دانتان، وحاتم دانيال كان عليه أسد ولوة ويسهما رجل يلحسانه، والمراد بالصغيرة أن تكون خال لو كانت على الأرض والناظر واقف لا يرى تفاصيل أعصائها. (فتح) **أو مقطوعة الرأس:** لأنها لا تعبد بدون الرأس. [رمز الحقائق: ٧٦/١]

لغير ذي روح كالشجرة والشجرة والكواكب ونحوها؛ لأنها لا تعبد. (ط) **وعدة الآي** أي جمع آية، أي آيات القرآن، وقالوا: لا بأس بآية، ثم قيل: لا خلاف في انتصوع أنه لا يكره، والخلاف في الفرض، وقيل: كره في الفرض إجماعاً، والخلاف في الواقع، والأظهر أن الخلاف في الكل، ولا يكره العد حارج الصلاة في الصحيح؛ لأنه أسكن للقلب وأحب للششاط؛ ولما روي أنه دخل على امرأة وبين يديها بوى أو حصى مسح به، فقيل: لا بأس به. ثم هذا الحديث ونحوه مما يشهد بانحاد المسحة المعروفة لإحصاء عدد الأدكار؛ إذ لا تريد المسحة إلا بصم النوى ونحوه في حيص، ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في السجدة، وهذا نقل اتحادها ولعملها عن جماعة من الصوفية الأخيار وغيرهم، اللهم إلا أن يترتب عليها رياء وسمعة. (فتح)

والتسبيح يابى في الصلاة ولو فعلاً، أما بالنسبة لمفسد، وبرؤوس الأصابع والقلب لا يكره كحارج الصلاة. (ع) **لا قتل الحية والعقرب** لما ورد أنه أمر بقتل الكلب العقور والحية والعقرب في الصلاة أيضاً، وأقل مراتب الأمر الإباحة، ولا يكره قتلها مطلقاً، سواء كانت حية أو غيرها؛ لأنه عاهد الخس أن لا يدخلوا بيوت أمته، وأن لا يظهرها أنفسهم، فإذا حالوا فقد نقصوا عهدهم، فلا حرمة لهم، وقيل: لا يحل قتل الحية لقوله لا بأس بقتلها. (ع) **ولا قتل الحية والعقرب** ما روي أنه أمر بقتل الكلب العقور والحية والعقرب في الصلاة أيضاً، وأقل مراتب الأمر الإباحة، ولا يكره قتلها مطلقاً، سواء كانت حية أو غيرها؛ لأنه عاهد الخس أن لا يدخلوا بيوت أمته، وأن لا يظهرها أنفسهم، فإذا حالوا فقد نقصوا عهدهم، فلا حرمة لهم، وقيل: لا يحل قتل الحية لقوله لا بأس بقتلها. (ع) فإن لم تتعرض كره له الأحاد، وذكر شمس الأئمة السرخسي، أنه إذا قتل الحية بعمل كثير لا يفسد صلاته، وقالوا: إنما يباح قتلها في الصلاة إذا مرت بين يديه وحاف الأذى منها، وإن لم يخف يكره. (فتح، مسكين)

قاعد يتحدث: أي سراً حيث لا يخاف منه إعلاط في الصلاة، فلو رفع بالحديث بحيث يخاف المصلي أن يزل =

وإلى مصحف، أو سيفٍ معلق، أو شمع، أو سراج، أو على بساط فيه تصاوير
أي ولا تكره أيضاً
إن لم يسجد عليها.

فصل

في كراهة

في كراهة

كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها،
أي وكره أيضاً

= في القراءة فحيث يكره، وقيد بالظهر؛ لأنه **كراهة** كان إذا أراد أن يصلي أمر عكرمة أن يجلس بين يديه
ويصلي، وكذا لو كان بين يدي المصلي نائم، فإن كان نحيث لو ظهر منه صوت يضحك من هو في صلاته، أو
يجعل النائم إذا انتبه يكره، وإن أمن من ذلك فلا بأس؛ لحديث عائشة **رحمها الله** أنها كانت نائمة بين يدي رسول الله
ﷺ وهو يصلي، ولو صلى إلى وجهه إسمان وبيهما ثالث ظهره إلى وجهه المصلي لا يكره، ومن المكروهات: أن
يصلي مكشوف الرأس لتكاسل وعدم المسالة لا لتدليل، ومنها: إتمام القراءة راكعاً، والقراءة في غير حالة القيام،
وحمل صبي، وأما حمله **عليه السلام** لأمامة بنت زينب فقيل: منسوخ. (فتح)

معلق ذكر التعليق باعتبار العادة، حتى لو كان موضوعين على شيء لا يكره أيضاً. (مسكين)
أو شمع أو سراج "الشمع" بفتح الميم أوجه والسكون ضعيف مع أنه المستعمل، وقوله: "أو سراج" هو
الصحيح؛ لأن الجحوش يعدون الحمر لا النار الموقدة، واعلم أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يفعل في المساجد
في رمضان فلا كراهة اتفاقاً. (فتح) **تصاوير** جمع تصوير، وهو ما بصور من دوات الأرواح مقوشاً أو
مسوحاً؛ لأنه إهانة وليس تعظيم. (مسكين) **لم يسجد عليها** لأن التصاوير على الساط تداس وتوطأ فهو
إهانة لها، بخلاف ما إذا كان سجوده عليها؛ لأنه تعظيم لها. (مستخلص)

فصل | أي هذا فصل في مسائل تتعلق باب الكراهة | ما فرع من الأشياء المكروهة في الصلاة شرع في الأشياء
المكروهة خارج الصلاة، وفصل بقوله: فصل. (مسكين) **كره الخ** أي تحريماً، وهو بإطلاقه شامل لما لو كان ديله
ساقطاً على الأرض، وقيل: لا يكره، وعم إطلاقه القضاء والسياء؛ لإطلاق قوله **ﷺ** **دَسَمَ عَائِشَةَ وَفِي سَفْسَفِ**
سَعْدٍ لَا يَسْتَوِي وهو من سَفَسَ، **وَالْفَرَجُ** يعجم قبل الرجل والمرأة باتفاق أهل اللغة. (فتح)

في الخلاء المذهب هو بيت الخلاء، أي عند البول والعائط. (ع) **واستدبارها** وقيل: لا يكره؛ حديث ابن عمر **رحمهم الله**
قال: "رقيت يوماً على بيت أختي حفصة، فرأيت رسول الله **ﷺ** قاعداً لحاحته مستقبل الشام مستدير القلة"،
والأحوط الأول؛ لأن القول مقدم على الفعل، وإن عمل فجلس مستقبلاً يستحب له أن يحرف بقدر الإمكان،
وقالوا: يكره للمرأة إمساك الصبي نحو القلة لبول، ويكره أيضاً مد الرجل إياها أو إلى المصحف أو كتب الفقه
إلا أن يكون على مكان مرتفع من المحاذة. (فتح)

وغلق باب المسجد، والوطء فوقه والبول والتخلي، لا فوق بيت فيه مسجد،
أي كذا يكره أي التغوط أي لا يكره ما ذكر أي جعل فيه
ولا نقشه بالخص وماء الذهب.
أي المسجد

وعلق باب المسجد [لأنه يشبه الملع من الصلوات، وفي هذا الزمان لا يكره؛ لكثرة اللصوص، وعليه الفتوى. (ع)] **وقيل: لا بأس به إذا حيف على متاع المسجد في غير أوان الصلاة، وعليه الفتوى، وقيل: إذا تقارب الوقتان كالعصر والمغرب والعشاء لا يعلق، وبعد العشاء إلى الفجر، ومن طنوع الشمس إلى الروان يعلق. (فتح)**
والوطء فوقه: ففي داخله بالأولى. وكره البول ولو في إباء، وينبغي لداحل المسجد أن يتعاهد بعله وحفه عن الحساسة، واحتلف في كراهة إحراج الريح فيه، وإيراد من التحلي التعوط، وقيل: الحنوة بالمرأة، ولم يذكر المصنف كراهة البول والمخامة في مصلى الحارة، قال بعض أصحابنا: يكره كما في المساجد التي على القوارع عند الحياض، والأصح أنه ليس له حرمة المسجد كمصلى العيد، والمختار لفتوى في مصلى الحارة والعيد أنه مسجد في حق حواز الاقتداء، وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد. (فتح)

فوقه أي فوق المسجد؛ لأن سطحه مسجد، ولهذا يصح الاقتداء منه بمن فيه. (ع) **لا فوق بيت إلخ** التقييد بـ 'فوق' اتفاقاً؛ لحواز المخامة ودحول الحب والحائض في مسجد البيت من غير كراهة، لخلاف سقف المسجد، فإنه لا يعل لهما الوقوف عليه، وكذا مباشرة الساء في المسجد حرام، ودحول الصبيان والمجانين حيث يعلب تنجيسهم، وإلا فيكره، وقيل: دخول المسجد متعللاً من سوء أدب. (فتح) **مسجد.** أي للصلاة، وهو ليس بمسجد حقيقة حتى يجوز بيعه، فلم يكن له حرمة المساجد. (ع)

ولا نقشه بالخص إلخ قيل: مكروه، وقيل: هي قرية، وأصحابنا حوروه ولم يستحسنوه، فللمتولي أن يفعل ما يرجع إلى استحكام البناء دون ما يرجع إلى التزيين، وفي قوله: 'لا يكره' إشارة إلى أنه لا يوجر بذلك، ويكفيه أن يعور رأساً برأس؛ لأن النبي ﷺ عد من أشراط الساعة نحراف المساجد وتطول المنارات. (فتح، مستخلص)
بالخص بالفتح والكسر، معرب كج، والعرب تسميه القص. (ط) **الذهب.** والقصة واللازدرد ونحوها من الألوان؛ لأن في ذلك تعظيم بيت الله تعالى إذا فعل من مال نفسه الحلال، أما من مال الوقف فيضمن. (ط)

باب الوتر والنوافل

ك ف و ك ف و

في بيان أحكام الوتر

الوتر واجب، وهو ثلاث ركعات بتسليمية، وقنت في ثالثته قبل الركوع أبداً.....
أي الوتر المصلي في جميع السنة

باب الوتر والنوافل: لما فرع من بيان الفرائض وآدابها وفضائلها شرع في بيان النوافل، وأحرها؛ لأنها مكملات ومتممات، وجمع بين الوتر والنوافل؛ لأنه كالفضل عندهما وعند الشافعي، والوتر - بفتح الواو وكسرهما - خلاف الشفع، والنوافل جمع نافلة، وهي في اللغة: الزيادة، وفي الشرع: عبارة عن قرينة زائدة على الفرائض والواجبات والسنن. (مسكين، فتح)

الوتر واجب: أي اعتقاداً حتى لا يكفر جاحذه، وفرض عملاً حتى لو تذكره في الفجر فسد فرض الفجر عند الإمام، وسنة سبباً، فإن ثبوته بالسنة، وقالوا والشافعي: هو أكد من سائر السنن، واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "ثلاث كتب علي، وم كتب عليكم: الوتر والصحي، وأصحها، وفي رواية: كتب علي، وهي لكم سنة؛ ولحديث الأعرابي: هل على غيرهن؟ فقال: "لا إلا أن يطرح"، ولإمام قوله ﷺ: "إن الله رد لكم صلاة، إلا وهي الوتر، فصلوها ما بين لعشاء إلى ضلوح الفجر"، والاستدلال به من وجهين: أحدهما: أنه أمر والأمر للوجوب، والثاني: أنه سمي زيادة، والزيادة لا يكون إلا من جنسه، وإذا كان من غير جنسه يكون قرئاً لا زيادة، والزيادة إما يتصور على المقدّر وهو العريض؛ إذ النوافل غير محصورة. (مستحسن)

ثلاث ركعات: أي كصلاة المغرب في الأوقات كلها، وقال الشافعي: هو باختيار إن شاء أوتر بركعة أو ثلاث أو بخمس إلى إحدى عشرة، ولا يزيد على هذا في الأوقات كلها، وقال الزهري: في شهر رمضان ثلاث ركعات، وفي غيره ركعة، للشافعي قوله ﷺ: "من شاء أوتر بركعة، ومن شاء أوتر ثلاث ركعات أو خمس"، ولنا: ما روي عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنهم قالوا: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث ركعات، وعن الحسن أنه قال: "أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات، لا سلام إلا في آخرهن". وحديث التحيير محمول على ما قبل استقرار الوتر. (مستحسن) **بتسليمية:** واحدة كالمغرب، حتى لو اقتدى فيه من يسلم على رأس الركعتين وسلم فسد اقتداؤه على الأصح. (ط، ع)

قبل الركوع أبداً: لما روي عن أبي بن كعب أنه ﷺ كان يوتر ثلاث ركعات يقرأ في الأولى بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ أَهْلُهَا حَتَّى﴾. ويقت قبل الركوع، وعند الشافعي يقت بعد الركوع، وقوله: "أبداً" احتراز عن قوله: "أيضاً"، فإنه لا قوت عنده إلا في النصف الأخير من رمضان، واحتج بما روي أن عمر رضي الله عنه ما أمر أبي بن كعب بالإمامة في ليالي رمضان أمره بالقنوت في النصف الأخير منه، وتأويل ما رواه طول القيام، والقنوت في الملعة: الطاعة والقيام والدعاء، ودعاء القنوت في الوتر: "اللهم إنا نستعينك واستغفرك إلخ" عند الخنبة، أو "اللهم اهديني في من هديت" كما يقرأه أصحاب الشافعي في الفجر، =

وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نفل النهار، وعلى ثمان ليلاً، والأفضل فيهما ^{فك} ^{ركعات واحدة} ^{وكره الزيادة} ^{ط ف ز د الليل والنهار} رباع، وطول القيام أحب من كثرة السجود. والقراءة فرض في ركعتي الفرض ^{أربعة ركعات} ^{في صلاة} وكل النفل والوتر، ولزم النفل بالشروع ولو عند الغروب
فيه قصداً كان الشروع غروب الشمس

= وكذا كل عمل ينافي التحريم على الأصح، والأفضل في النفل غير التراخي المنزّل، إلا خوف شغل عنها. (فتح)
الزيادة على أربع: لأن النبي ﷺ لم يرد على ذلك، أي على أربعة نهاراً وعلى ثمان ليلاً، ولولا الكراهة لرد على ذلك تعميماً بدحوار، فالنفل ليلاً ونهاراً أربع أو، وقالا: بالليالي شفع أفضل، وفي النهار يصلي أربعاً بتسليمه واحدة، وعند الشافعي: الأفضل فيهما مثنى مثنى، وهما: الاعتناء في الليل بالترويح، وفي النهار بسنة الظهر، ولما ورد: **صلاة ليس مثنى**، ولأبي حنيفة: **ألم يسي** كان يصلي بعد العشاء أربعاً، رواه عائشة، وكان يواظب على أربع في الضحى؛ ولأنه أدام تحريمه فيكون الأربع أكثر مشقة وأريد فضيلة، والترويح يؤدي بحماسة فبراعى فيها حجة التيسير، وفي 'المعراج': أنه بقوهما يعني اتعاضاً للحديث. (مستخلص، فتح) **ثمان ليلاً**. أي في نفل الليل؛ لأنه **لم يزد عليه بتسليمه**، وقالا: لا يزيد على ركعتين. (ع) **كثرة السجود** بقوله **لم يزد** **أفصل صلاة صوم** **ع**، أي القيام، ويطول القيام تكثر القراءة، وبكثرة السجود التسيب، والقراءة أفضل منه. [رمر الحقائق: ٧٩]
والقراءة فرض: أي في ركعتيه مصفاً سواء كان ثانياً أو ثانياً أو رابعاً، لكن تعيينها في الأولين واجب. وقال الشافعي: في كل ركعات فرض؛ بقوله **لا صلاة إلا بكثرة** وكل ركعة صلاة، وقال ماث: في ثلاث ركعات إقامة للأكثر مقام اكل تيسيراً، وقال رمر والخمس المصري: في ركعة واحدة؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار، وقال أبو بكر الأصبم: القراءة ليس بفرض بل هي سنة كسائر الأدكار؛ لأن معنى الصلاة على الأفعال دون الأقوال، والمعاجز عن الأفعال كلها القادر على الأقوال لا يحاط بالصلاة بخلاف العكس، ونا قوله تعالى: **وقد أو ما يستر من قنات** (نمر: ٢٠) والأمر بالفعل لا يقتضي التكرار، وإنما أوجس في الثانية استدلالاً بالأول؛ ولأنهما متشاكلان من كل وجه، والشفع الثاني يتفارق من الأول في حق السقوط، فلا يدق به، وروي عن علي **عليه وابن مسعود** **عليه**: "اقرأ في الأولين، وسبح في الآخرين". (عيني، مستخلص)

وكل النفل والوتر أفرد الوتر بالذكر؛ لأنه في الأصح واجب وليس بفرض ولا نفل، والقراءة فرض في كل ركعات نفل؛ لأن كل شفع من النفل صلاة على حدة، والقيام إلى الثالثة كتحرمة متدأة؛ ولهذا لا يجب بالتحريم الأولى إلا ركعتان في الأظهر؛ ولهذا قالوا: يستفتح في الثالثة، أما كون القراءة فرضاً في كل ركعات الوتر فلا احتياط؛ لأنه شبهة في كون الوتر سنة ثابتة لاختلاف الأحاديث. (مستخلص، فتح)

ولزم النفل بالشروع: [سواء كان صلاة أو صوماً. (ط)] وقال الشافعي: لا يلزمه؛ لأنه مترع ولا يروم على اعتبار، قال الله تعالى: **علي خمسة من سبي** (سورة ٩١) فمن شرع في النفل ثم أفسده لا يلزمه انقضاء، =

والطلوع. وقضى ركعتين

الشخص

= ولما: أن المؤدى وقع قرينة فيلزمه الإتمام صيانة للمؤدى عن البطالان؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُفْسِدُوا صُفْحَكُمْ﴾ (محمد ٣٣) [تبيين الحقائق: ٤٣٤/١] وما يجب على العبد بالتزامه بوعان: الأول: ما يجب بالقول وهو النذر، والثاني: ما يجب بالفعل وهو الشروع، والشروع بأحد الأمرين: إما بالافتتاح أو بالقيام إلى الثالثة؛ لأن القيام إليها بمسئلة تحريمة مبتدأة. وقوله: "عند الغروب والطلوع" فيه مراعاة السجع بقوله: "ولزم النفل بالشروع" وإلا لكان تقدم الطلوع على الغروب أولى؛ لأنه مقدم عليه طبعاً كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّ حَمْدُكَ فَشْطَبُوحَ حَمْدِكَ﴾ (فتح، مستخلص)

والطلوع: والاستواء، حتى لو أفسده قضاءه. (ط)

وقضى ركعتين أي إن شرع في أربع ركعات، وقرأ في الأوليين وقعد ثم أفسد الأخرين قضى ركعتين، وكذا قبل القعود الأول عند الطرفين، وعند أبي يوسف: قضى أربعاً، وكذا إجماعاً إذا لم يقرأ فيها شيئاً، وأعلم أن هذه المسألة ملقمة بالثمانية، وهي ما إذا صلى أربع ركعات وترك القراءة في كلها أو بعضها، فالخلاف الواقع فيها بين أئمتنا مبني على قواعد مختلفة بينهم، وهي أن ترك القراءة في ركعتي النفل أو في إحدهما يوجب بطلان التحريمة عند محمد، فلا يصح الشروع في الشفع الثاني، ولا يلزمه قضاؤه ولا فساده، ولا يوجب بطلان التحريمة عند أبي يوسف، وإنما يوجب فساد الأداء فيصح شروعه في الشفع الثاني، فإن أفسده لزمه قضاؤه أيضاً، وقول الإمام كقول محمد في إيجاب البطالان فيما إذا ترك القراءة في كل ركعتي النفل، وكقول أبي يوسف في عدم إيجاب البطالان فيما إذا ترك القراءة في أحدهما.

ثم اعلم أن من هذه الثمانية أربع مسائل مشتركة في الجواب، وهو قوله: 'وقضى ركعتين'. الأولى: قرأ في الأوليين لا غير، فعليه قضاء الأخرين؛ لأنه صح شروعه في الثاني ثم أفسده بترك القراءة فيه، والشفع الأول لم يفسد للقراءة في ركعتيه. الثاني: قرأ في الأخرين لا غير، فعليه قضاء الأوليين، أما عند الطرفين فلأن الشفع الأول فسد بترك القراءة، فلزم عدم صحة الشروع في الثاني، وأما عند أبي يوسف فلأن الشروع وإن صح لكنه لم يفسد للقراءة في ركعتيه. الثالث: قرأ في الأوليين وإحدى الأخرين، فعليه قضاء الأخرين كما هو ظاهر مما سبق. الرابع: قرأ في الأخرين وإحدى الأوليين فعليه قضاء الأوليين؛ لأنه ترك القراءة في إحدهما.

وأربع مسائل مختلفة في الجواب: الأول: قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخرين، فعليه قضاء الأوليين عند محمد، وقضى أربعاً عند الشيعين؛ لأنه صح شروعه في الثاني عند الشيعين؛ لوجود القراءة في الأول ولو في ركعة عند الإمام، وعند أبي يوسف يصح الشروع في الثاني ولو لم يقرأ في الأول، أما عند محمد فلعدم صحة الشروع في الثاني؛ لأن وجود القراءة في كل ركعتي الشفع الأول شرط عبده لصحة الشروع في الثاني ولم يوجد، فهذا يقضي الأوليين فقط عبده، الثاني: قرأ في إحدى الأوليين لا غير، فيقضي أربعاً عند الشيعين لفساد الأول بترك القراءة في إحدى ركعتيه، وصحة الشروع في الثاني، فلهذا يقضي أربعاً، وعند محمد: قضى الأوليين في هذه الصورة أيضاً؛ =

لو نوى أربعاً وأفسده بعد القعود الأول أو قبله، أو لم يقرأ فيهن شيئاً، أو قرأ في
الأوليين، أو الآخرين أو الأوليين وإحدى الآخرين، أو الآخرين وإحدى الأوليين،
أو إحدى الآخرين، وأربعاً لو قرأ في إحدى الأوليين أو إحدى الأوليين وإحدى
الآخرين، ولا يصلي بعد صلاة مثلها. ويتنفل قاعداً مع قدرة القيام ابتداءً وبناءً،
لأن باب النفل أوسع

= لأن ترك القراءة في الشفع الأول وهو في إحدهما يصل التحريمة فلا يصح الساء على التحريمة بصلاتها،
ثالث: لم يقرأ فيهن شيئاً، فعليه قضاء ركعتين عند الطرفين؛ لأنه صح شروعه، وقد أفسد الشفع الأول بترك
القراءة فيه، فلم يعدم صحة الشروع في الثاني، وعند أبي يوسف بقضي أربعاً؛ لأنه لا يشترط لصحة الشروع في
الثاني وجود القراءة في الأول، أربع: قرأ في إحدى لأخرين لا غير، فعليه قضاء ركعتين عندهما، وعند أبي
يوسف قضاء الأربع. (فتح)

ولا يصلي بعد صلاة الحج هذا عطف الحديث، ظاهره غير مراد إجماعاً؛ إذ الظاهر والعصر يصليان بعد سبتيهما
فوجب حمده على أحص الحصوص، وحاصله: أنه يصلي التصوع فيقرأ في الركعات كلها، ويصلي المكتوبة ويقرأ
في ركعتين الأوليين، فمعناه لا يصلي الفرض مثل النفل، ولا نفل مثل الفرض في الوصف الذي ذكرنا، وقيل:
المراد به الرجوع عن تكرار الجماعة في المساجد، وهو تأويل حسن، وروي القول الأول عن عمر وعبيد
وبن مسعود، فيكون بياناً لفرض القراءة في كل ركعات النفل، وقيل: كانوا يصلون الفريضة، ثم يصلون
بعدها مثلها يصلون بذلك ريادة الآخر، فهو عن ذلك، وقيل: هو هي عن إعادة المكتوبة بمجرد توهم فسادهما
بالوسوسة. (فتح، عيني)

مثلها في القراءة أو في الجماعة، ولا تعاد عند توهم الفساد سهي. (ص) **ويتنفل قاعداً**. [أي المكلف حال كونه
قاعداً كما في التشهد، وه يعني (ط، ع)] أضيقه فيشمل التراخي؛ إذ الأصح فيها إخبار، وسنة الفجر أيضاً، وقيد
بالقاعدة؛ لأن تنفل المصطحع بلا عذر غير صحيح، لكن به وصف أجر القائم؛ بقوله **لا يصلي بعد صلاة**
من ساء لا من ساء، وقيل: يقعد ترعباً، ولصحيح: أن يقعد كما في التشهد. (فتح، عيني)

وساء: [يعني متدأً وبائداً، أو في وقت الانتهاء وحالة ساء، وصورة الانتهاء ظاهرة بأن يحرم قاعداً، وصورة ساء
أن يشرع قائماً وصلى بعدها ثم كتبها قاعداً بلا عذر بخور عند أبي حنيفة؛ لأن القيام ليس بركن في النفل،
وعندهما: لا بخور؛ لأنه بشرع صار مبرماً فأشبهه بدر. (ع)] خلافاً هما قياساً على مسألة البدر، فكما أنه
لا يخرج عن عهدة ما لزمه بدر الصلاة إلا بالقيام، فكذا ما شرع فيه قائماً، وإمام أن الوجوب في سائر ناسه
الصلاة، وهي تصرف إلى الأركان من القيام والقراءة وغيرها، أم الوجوب فيما شرع بالتحريمة، وهي لا توجب
القيام، وإنما قيد بالقادر؛ لأنه لو قعد بعذر جاز اتفاقاً. (فتح)

وراكبا خارج المصر مؤمياً إلى أيّ جهة توجّهت دابته، وبني بنزوله لا بعكسه.

على صلاته

وراكبا إلخ: [أي يتنفل راكباً بلا اشتراط قبلة ابتداء. (مسكين)] عصف على قاعد، أو حال من الضمير المستكن في 'يتنفل'. أي من كان خارج المصر وهو راكب يصلي النافلة على دابة يؤمّي إيماء إلى أيّ جهة قدره حديث ابن عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير، وكذلك السس الرواتب؛ لأنها في الأصل نوافل، وعن أبي حنيفة: أنه يرب لسنة الفجر، ولا تجوز الفرائض والواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أفسده، وصلاة اجارة وسجدة التلاوة التي تبيت على الأرض، ويصلي المكتوبة عليها إذا كانت جموحاً لو نزل لا يمكنه الركوب إلا بمعين ولا معين له، أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب ولا يجده من يركبه، أو كان في طين لا يجد مكاناً يأساً، أو كان في ابادية والقافضة تسير، ويخاف على نفسه وثيابه لو نزل، وكذا لعذر المطر، وخوف العدو واسع ونحوهما، ثم اختلف في مقدار الخروج من المصر فقيل: مقدار فرسخين أو أكثر، وفي أقل لا يجوز، والأصح أنه يعتبر بمدة السفر، وعن أبي يوسف يجوز في المصر أيضاً، ولا تضره النجاسة المانعة على الدابة، وقيل: إن كانت على السرج أو الركابين ثمع، وقيل: إن كانت على الركابين ثمع، والأصح عدم المانع مطلقاً، والعجبة كالدابة إن كان صرّفها على الدابة سواء كانت سائرة أو لا، وإن لم تكن طرفها على الدابة فكالسرير. [رمز الحقائق: ٨١/١]

وبني إلخ: لأن تحريمة الراكب انعقدت مجوزة لركوع والسجود بواسطة السروس، فكان له الإيماء رخصة، والركوع والسجود بالنزول عزيمة، أي إن افتتح التطوع راكباً، ثم نزل بني بالنزول بلا عمل كثير، بأن ثنى رجليه فاندثر من الجباب الآخر، وإن صلى ركعة نارلاً ثم ركب لا يبي؛ لأن تحريمته انعقدت موجبة لركوع والسجود، فلا يجوز ترك ما انترمه من غير عذر، وعن أبي يوسف أنه يستقل فيهما، وكذا عن محمد إذا نزل بعد ما صلى ركعة، وعن زفر أنه يبي فيهما. (فتح) **بنزوله:** إذا افتتح راكباً ثم نزل بني مطلقاً صلى ركعة أو لا. (مسكين) **لا بعكسه:** أي إن افتتح التطوع نارلاً ثم ركب لا يبي بل يستقل؛ لأن الركوب عمل كثير. (ط)

فصل في التراويح

وسنّ في رمضان عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء قبل الوتر وبعده
 سنة مؤكدة أي شهر رمضان سوى الوتر بين كل ركعتين تسليمة أي وقتها بعد العشاء
بجماعة،

وسنّ في رمضان عشرون أي سوى الوتر مطلقاً سواء كان للرجال أو للنساء، وقال بعض الروافض: سنة للرجال دون النساء، وقال بعضهم: سنة عمر ١٠، وعندنا سنة رسول الله ﷺ، سنة رسول الله ﷺ سنة عمر ١٠، ولا بأس بأن يقال: التراويح سنة عمر ١٠، لأن النبي ﷺ لم يصلها عشرين بل ثمانياً ولم يواظب على ذلك، وبين العذر في ترك المواظبة عليها بالجماعة، وهو خشية أن تكذب علينا، وصلى عمر ١٠ بعده عشرين ووافقته الصحابة على ذلك، والتراويح جمع ترويجة، وهو في الشرع: اسم لأربع ركعات مخصوصة، سميت ترويجة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات، وتسميتها بما مأخوذ من قوله ﷺ: «أربع ركعات فاستريحوا» والسر في كونها عشرين ركعة أن السس شرعت مكملات للواجبات، وهي مع الوتر عشرون ركعة، فكانت التراويح كذلك، وعند مالك ست وثلاثون ركعة؛ استدلالاً بفعل أهل المدينة، ولنا: ما روى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر ١٠ بعشرين ركعة، وكذا على عهد عثمان ١٠، وعلى عهد فصار إجماعاً، وما رواه من عمل أهل المدينة غير مشهور، أو محمول على أنهم كانوا يصلون بين كل ترويختين مقدار ترويجة مرادى، ويصلي التراويح بعشر تسليمات؛ للتوارث، فلو صلى أربعاً بتسليمة ولم يقعد في الثانية ثوب عن تسليمة في الصحيح، وعليه الفتوى، ولو قعد على رأس الركعتين يجوز عن تسليمتين. (فتح)

بعد العشاء أي وقتها بعد العشاء، وقال جماعة من مشايخ بنخ: الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده، وقيل: بين العشاء والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها، والجمهور على أن وقتها ما بين العشاء إلى الفجر، والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو لنصفه، وبعد النصف الأصح أنه لا يكره؛ لأنها صلاة الليل. (فتح، عيني)

بجماعة [أي سن بجماعة على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أساءوا، لا لو ترك بعضهم بل هو تارك للفضيلة. (مسكين)] أي في المسجد، وعن أبي يوسف: من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام، فالصلاة في بيته أفضل، والصحيح أن للجماعة في البيت فضيلة، وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى، فأداء التراويح في بيته مستحب، إلا أن يكون فقيهاً عظيماً يقتدى به، وذكر في النهر [٣٠٦/١]: أنها في المسجد أفضل على ما عليه الاعتماد، وكذا كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل، ولو تركوا الجماعة في الفرص لم يصلوا التراويح جماعة، ولو لم يصلها بالإمام أو صلاها مع غيره له أن يصلي الوتر معه. (فتح) وقال ملا مسكين: قال مالك والشافعي: التفرد فيها أفضل.

والختم مرة، وجلسة بعد كل أربع بقدرها، ويوتر بجماعة في رمضان فقط.

ركعات أربع ركعات أي يصلي الوتر

والختم بالجر عطف على جماعة، ويحور فيه الرفع عطفاً على عشرون. (مسكين، فتح)

مرة: واحدة بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات؛ لأن عدد الركعات ست مائة ركعة، وعدد آي القرآن ستة آلاف آية وشيء، ولا يترك الختم مرة لكسل القوم، وقيل: يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية؛ لأن عمر رضي الله عنه أمر بذلك، فيقع عند هذا فيها ثلاث حتمات، ومنهم من استحسب الختم في الليلة السابعة والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر؛ لأن الأحبار تظاهرت عليها، وقيل: يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب؛ لأن النوافل مبني على التخفيف فتكون مثل أخف الفرائض، وقيل: مقدار ما يقرأ في العشاء. [رمز الحقائق: ٨٢/١]؛ لأن التراويح تبع لها، وإذا حتم القرآن في التراويح مرة، ثم لم يصل التراويح بقية الشهر يحوز من غير كراهة؛ لأن التراويح ما شرعت لحق نفسها بل ليختتم فيها وقد حصل. **تمة:** جميع آيات القرآن ستة آلاف وست مائة وستة وستون آية، ألف وعيد، وألف وعد، وألف أمر، وألف هي، وألف قصص، وألف حبر، وخمس مائة حلال وحرام، ومائة دعاء وتسبيح، وستة وستون ناسخ ومنسوخ. (عيني، فتح)

بجماعة في رمضان فقط: [أي لا يوتر بجماعة في بقية الشهر ولا يصلى تطوعاً بجماعة إلا في التراويح. (مسكين)] وعن شمس الأئمة أن الجماعة في التطوع إنما تكره إذا كانت على سبيل التداعي، أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلفوا فيه، وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقاً، وفي 'المعني': الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز ذكره في النوازل، وفي "مختصر القدوري" أنه لا يحوز، قيل: معنى عدم الجواز الكراهة لا أصل للجواز. (فتح)

باب إدراك الفريضة أماسة بين هذا الباب وبين السوفل: أن أداء الصلاة بالجماعة زيادة على أصل الفرض كما أن النفل زيادة على الفرض، وعدم النفل؛ لأن المريد ذاته ولا كذلك الآخر؛ إذ هو مجرد وصف، ثم اعلم أن الأصل أن نقض العادة قصداً بلا عذر حرم؛ لقوله تعالى: **لَا تُقْسِرُوا** (محمد: ٣٣) وأن النقص للإكمال إكمال معنى، فيجوز كقضاء المسجد للإصلاح ونقص الظاهر بجمعة، وللصلاة بالجماعة مزية على الصلاة مفرداً، فجاء نقض الصلاة مفرداً لإحراز فضيلة الجماعة، وهو المراد بإدراك الفريضة (فتح)

فأقيم: [ذلك العصر في مصلاه بأن شرع الإمام فيه. (ط)] أي شرع الإمام في ذلك المسجد الظهر الذي شرع مصلي فيه مفرداً، وقيد به ملاحضات عما لو كان يصلي الظهر قضاءً وأدى ركعة فأقيم أداء الظهر حيث لا يقصع مطلقاً، وقوله: 'يتم شمعاً' أي بإصافة الركعة الأخرى إليها، وعند الشافعي يتشهد ويسلم على رأس ركعة وتكون مفلاً، وعدا الركعة الواحدة لا تكون مفلاً؛ لما ورد من النهي عن استيعاء، والمراد بالإقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن، فإنه لو أحد المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة لأوى بالسجدة، فإنه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصحابنا. (فتح) **شمعاً:** أي يصم إليها ركعة أخرى ويسلم، فإن لم يقيد بالسجدة يقطع ويفتدي وهو الصحيح. (ط) **متطوعاً** أي حار كونه متطوعاً بالإمام، وانتصوح بالجماعة إما يكره إذا كان الإمام والقوم متطوعين، أما إذا أدى الإمام بقرص والقوم فصل فلا يكره. (مسكين) **يقتدي.** بالإمام، وكذا لو قام إلى الثانية ولم يقيد بها سجدة، وإن قيدها سجدة مضى فيها ولم يشرع مع الإمام، فإن شرع معه في المغرب أتم أربعاً.

وكره خروجهم إلى أي تحريم؛ لقوله لا يخرج من مسجد بعد الصلاة لا يخرج من مسجد حتى يخرج تحريمه
 وقوله: 'أذن فيه' جرى على العال، وإيراد: دخول الوقت أذن فيه أو لا، ولا فرق بين ما إذا أذن
 وهو فيه أو دخل بعد الأذان، وقالوا: إذا كان يتطعم به أمر جماعة بأن كان مؤدناً أو إماماً في مسجد حر تنفرق
 الجماعة لبعيته يخرج بعد النداء؛ لأنه ترك صورة وتكميل معنى، وفي النهاية: إذا خرج ليصلي في مسجد حيه مع
 الجماعة فلا بأس به مطلقاً من غير قيد بالإمام ومؤذن، ولا يخفى ما فيه؛ إذ خروجه مكروه تحريماً، والصلاة في
 مسجد حيه مندوبة، فلا يرتكب المكروه لأجل المدون، بخلاف الخروج لحاجة إذا كان على عزم العود؛ لأنه
 مستثنى بصح الحديث، وإذا فاتته الجماعة في مسجد حيه، إن شاء ذهب إلى مسجد آخر ليصلي فيه بالجماعة،
 وإن شاء صلى وحده في مسجد حيه، وإن شاء ذهب إلى ممره فصلى بأهله، (فتح) **أذن فيه** أي كره
 خروج من كان في المسجد وقت الأذان. (مسكين)

حتى يصلي، وإن صلى لا إلا في الظهر والعشاء إن شرع في الإقامة، ومن خاف
فوت ركعتي الفجر إن أدى سنته، ائتم وتركها وإلا لا، ولم تقض^{أي المأدب} إلا تبعاً،
مع الإمام أي الفجر أي اقتدى أي سة الفجر

وإن صلى: هو تلك الصلاة التي أذن لها. (ع) لا أي لا يكره خروجه من المسجد؛ لأنه أحاب الداعي مرة
فلا يجب عليه ثانياً. [رمر الحقائق: ٨٤/١] إلا في الظهر والعشاء: صاهر إصلاقه أن من صلى الظهر والعشاء
مفرداً يكره له الخروج عند الإقامة مطلقاً؛ لأن التطوع بعدهما مشروع وفي الخروج قحمة، وهو المذكور في كثير
من الفتاوى، نكر ذكر صدر اشريعة أن اقيم جماعة أخرى لا يكره له الخروج وإن أقيمت، وقوله: "إن شرع
في الإقامة" وجه الكراهة فيه التوقي عن التهمة، وأما في غيرهما فيخرج لكرهه الفل بعد أداء العصر والمغرب
ولزوم أحد المخطورين في المغرب إما البتراء أو مخالفة الإمام، وفي الشهر [٣١٠/١] ينبغي أن يحب خروجه؛ لأن
كرهه مكثه بلا صلاة أشد. (فتح) الإقامة: فيه يكره وإن صلى؛ لأنه يخالف الجماعة عياناً، بخلاف العصر
والمغرب والفجر، أما إذا لم يشرع فلا بأس بالخروج. (ط، ع)

ومن حاف الخ: المراد بخوف فوت ركعتيه خوف فوت الجماعة لا خوف خروج الوقت، وإذا تركت عند
خوف فوت الجماعة فلا تنترك عند خوف خروج الوقت بالأولى، وقوله: "تركها" لأن ثواب الجماعة أعظم،
والوعيد بتركها ألزم، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه: لا يتحلف عن الجماعة إلا مفاق، وهمة بالتحريك بتحريق بيوت
المتحلفين، وإراد بأعظم أعظم من سة الفجر؛ لأن الفرض لجماعة يفصل الفرض مفرداً سبع وعشرين ضعفاً
كما ورد في الحديث، ولا تبلغ ركعتا الفجر ضعفاً واحداً منها. (فتح)

وإلا لا: أي وإن لم يخف بأن كان يرجو إدراك الركعة الثانية لا التشهد على المذهب، وقيل: إنه يأتي بالسنة إذا
كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيحه، ولا يتقيد بإدراك ركعة. (فتح) لا لا يترك السنة؛
لأنه أمكه الجمع بين الفريضتين، فإن كان يرجو إدراك التشهد يبدأ بالسنة عندهما خلافاً لمحمد، وإن كان الظهر
ترك السنة مطلقاً وشرع مع الإمام. (ط، ع)

ولم نقض: أي إن فاتته سة الفجر لم يقضها قبل طوع اشمس باتفاق بينا خلافاً للشافعي، ولا بعد ارتفاعها عند
الشيخين، وقال محمد: أحب إليّ قضاؤها إلى وقت الزوال؛ لما رواه الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ
من صلى ركعتي فجر فبقيهما بعد ما صعد الشمس، وفي "أنوطاً" عن مالك سعه أن عمر رضي الله عنه فاتته ركعتا
الفجر فقضاها بعد أن صعدت الشمس، ثم قيل: لا خلاف؛ لأن عند محمد لو لم يقض لا شيء عليه، وعندهما لو
قضى كان حسناً، وقيل: الخلاف متحقق، ولو قضى كان بطلاً عندهما سة عنده، أما سة الفجر إذا فاتته مع
الفرض فتقضى مع الفرض إجماعاً إلى وقت الزوال مطلقاً، سواء كان يصلي وحده أو بجماعة ما روي أنه ﷺ
قضاها مع الفرض عدة ليلة التعريس، وبعد الزوال لا يقضيها في الأصح؛ لورود الخبر بقضاها في الوقت المهمل
بخلاف الفياس، فعيره لا يقاس عليه، وقيل: يقضيها تبعاً بعد الزوال ولا يقضيها مقصوداً إجماعاً. (مسكين، فتح)

وقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه، ولم يصل الظهر بجماعة بإدراك الركعة بل

أدرك فصلها، ويتطوع قبل الفرض إن أمن فوت الوقت وإلا لا،
أي السنة وقت الظهر أي صلاته
الجماعة أي ما شاء من التواهل والسنة أن كان في الوقت سعة

وقضى التي إلح أي إذا شرع مع الإمام وترك الأربع قبل الظهر يقضي في وقته عند الجمهور، كذا روي عن أبي حنيفة وصاحبيه، وإصلاق اسم القضاء على ما ليس بواجب بحار، وهذا لا ينوي القضاء فيها، وإنما لم يقض سنة الفجر بعد أداء الفرض لكرهه التمثل بعده بخلاف الظهر، والتقيد بالتي قبل الظهر وكذا قبل الجمعة للاحتراز عن التي قبل العشاء؛ لأنها مدوية فلا تقضى أصلاً، وكذا التي قبل العصر بل أولاً، وكرهه التمثل بعده، وقيل: لا يقضيه، ثم قال أبو يوسف: يصلي الأربع أولاً ثم شفعه، وبه يعني، وقال محمد: بعكسه، وذكر صدر الشهيد الاختلاف على العكس إما تقدم اقلية مع أنه فات محلها على العدة التي لم يفت محلها، فلا خلاف في ترجيحها، قيل: الاختلاف ساء على أنه هل متداً أو سنة، فمس قال: إنه نفل؛ لأنه ذات محبة لا يقدمه عليه، ومن قال: إنه سنة يقدمه عليه، فإن حرج الوقت لم يقضه وحده ولا تبعاً، وكذا سائر السنن، أما عدم قضاء السنن وحدها بعد خروج الوقت فمما لا خلاف فيه إلا سنة الفجر عند محمد، وأما عدم قضائها تبعاً فهو الصحيح. (مسكين)

شفعه أي إذا شرع مع الإمام وترك الأربع قبل الظهر يقضيها في وقته أولاً، ثم الركعتين وعنده الفتوى، ولو حرج الوقت لم يقضها وحدها ولا تبعاً وكذا سائر السنن. (ط) **ولم يصل الظهر إلح** أي مسوق أدرك حلف الإمام ركعة فليس مدركاً للجماعة، بخلاف اللاحق؛ لأنه حلف الإمام حكماً، وقوله: "بل أدرك فصلها" لكن ثوانه دون المدرك؛ لفوات انتكيرة الأولى، وليست الركعة قيداً احترازياً عن إدراك ما دونهما، بل التقيد اتفاقي؛ لما تحقق أن مدرك التشهد محرر فصل الجماعة بالاتفاق، وأصحه ما ذكر في 'الجامع': رجل قال: 'عنده حر إن صلى الظهر بجماعة، فأدرك ركعة لم يحث، والمراد بالركعة مطلقاً سواء كانت رباعية أو ثنائية أو ثلاثية، ولو قال: عنده حر إن أدرك الظهر حث بإدراك الركعة؛ لأن إدراك الشيء إدراكاً واحداً، وعلى هذا قوله **عنه: "من أدرك ركعة من العصر قبل أن تعرب الشمس فقد أدرك العصر"**. (فتح)

بجماعة: يعني إذا حلف بأن قال: عندي حر إن صليت الظهر بجماعة لا يكون مصلياً بجماعة بإدراك ركعة؛ لأنه مفرد ببعضه، فلا يحث إلا إذا صلى كله أو أكثره بجماعة حث. (ع) **أدرك فصلها** أي فضل الجماعة، ولو بإدراك التشهد لكن ثوانه دون المدرك. (ط) **وإلا لا** [أي وإن لم يأمن فوت الوقت بأن كان فيه صيق. (ع)] قيل: هذا في سنة العصر والعشاء دون الفجر والظهر، قلت: هذا يحتاج إلى التفصيل، فنقول: التطوع على وجهين: سنة مؤكدة وهي الرواتب، وغير مؤكدة وهي ما راد عليها، والمصلي لا يخنو إما أن يكون يؤدي مكتوبة بجماعة أو مفرداً، فإن كان بجماعة يصلي السنن الرواتب قطعاً، ولا يتحيز فيها مع الإمكان، وإن كان مفرداً فكذلك في رواية، وقيل: يتحيز، والأول أحوط، إلا إذا حاف فوت الوقت، وأما غير الرواتب فإنه يتخير فيها مطلقاً. (عبي)

وإن أدرك إمامه راكعاً فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة، ولو ركع

مقتد فآدرك إمامه فيه صح.

قبل الإمام في هذا الركوع

لم يدرك تلك الركعة: [لأن الشرط هو المشاركة مع الإمام في أفعال الصلاة ولم توجد فيكون مسبوقاً فيقضيهما بعد فراغه ولو وافقه في الركوع كان مدركاً لها. (ط، ع)] وقال زفر والشافعي: يصير مدركاً لها؛ لأنه أدركه فيما له حكم القيام، فيصير هذا لاحقاً عندهما، فيأتي بها قبل فراغ الإمام، ولكن إن صلى بعد فراغه جاز، وعندنا: هو مسبوق بما حتى يأتي بها بعد فراغ الإمام، وعلى هذا الخلاف لو لم يقف حتى انحط للركوع، فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع. [رمز الحقائق: ٨٥/١] وقال في "فتح المعين": ويجب عليه أن يتابع الإمام في السجدين، وإن لم يحتسبها له كما لو اقتدى بالإمام بعد ما رفع رأسه من الركوع، ولو ترك المتابعة لا تفسد صلاته، وإنما قيد بقوله: "ووقف"؛ لأنه لو كبر ووافقه في الركوع فإنه يكون مدركاً لتلك الركعة اتفاقاً.

ولو ركع مقتد الخ أي بعد ما قرأ ما تجزي قراءته، أما قبلها فلا يجزيه، والركوع قبل الإمام مكروه؛ لقوله لا تدركون الركوع وسجود، وقوله لا تدركون الركوع وسجود، وقوله لا تدركون الركوع وسجود، وقوله لا تدركون الركوع وسجود، وهو يفيد كراهة التحريم للنهي، وقال زفر: لا يصح إذا لم يعد؛ لأن ما أتى به قبل إمامه لا يعتد به، فكذا ما يتن على، ولنا: أن الشرط هو المشاركة في جزء، وقد وجدت. (فتح)

باب قضاء الفوائت

الترتيب بين الفائتة والوقتيّة وبين الفوائت مستحقّ، ويسقط.....
صلاة الصلاة

باب قضاء الفوائت. [أي في بيان أحكام القضاء، وهو تسليم مثل الواجب نفسه. (ع)] اعلم أن الأمور به نوعان: أداء: وهو تسليم عين الواجب، وقضاء: وهو تسليم مثل الواجب من عبده، فلهذا يقال: الديون تقضى بأمثالها، وقد تستعمل إحدى العبارتين في الأخرى، وما فرع من الأداء شرع في بيان أحكام القضاء وقال: باب قضاء الفوائت. وم يقل: قضاء المتروكات طناً بالمؤمنين حيراً؛ لأن ضاهر حال المسبب أنه لا يترك الصلاة قضاءً، وإنما فاتته من غير قصد لاشتغاله بأمر لابد منه كالقابلة إذا حافت موت الولد، والمسافر إذا خاف من المصوص. ألا ترى أن رسول الله ﷺ أحر الصلاة عن وقتها يوم الحندق، وبديل على وجوب القضاء قوله ما د فدا حاكم من نفسه د د د د ، فإن الله عز وجل يقول: «...» وفيه إفادة كون القضاء عند الذكر فرضاً على الفور؛ لأن جواز الشرط لا يتراخى عنه وإقضاء فرض في الفرض، وواجب في الواجب، وسنة في السنة يعني خصوص سنة الفجر إذا فاتت مع الفرض؛ لأن الصحيح عدم قضاء ما عداها وإن فاتت مع الفرض. (مسكين، فتح)

مسحوق. [أي واجب مفروض عملاً لا اعتقاداً حتى لا يخور أداء الوقتية مع تذكر الفائتة، وكذا لا يخور قضاء الفوائت بترك ترتيب يمين. (ص)] وبه قال مالك وأحمد وجماعة من المتأخرين، وم يقل: 'فرض'؛ لأنصرف المصطلق منه إلى القطعي، ولا 'شرط'؛ لأن الشرط حقيقة لا يسقط بالنسيان، وهذا يسقط به، ولا 'واجب'؛ لأنه ما لا يفوت إحوار بصوته، وهذا يفوت به، فأتى بلفظ المستحق؛ ليمكن أن يتمشى على كل منها، والمراد بالمستحق المفروض عملاً، وبما كان الترتيب مستحقاً بقول ابن عمر رضي الله عنهما من نسي صلاة فم يذكرها إلا وهو مع الإمام فيبصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فيبصل التي نسيها، ثم بعد صلاته التي صلاها مع الإمام، والأثر في مثله كالحجر، وقد رفعه سعيد بن عبد الرحمن، وثقه يحيى بن معين، وكذا حديث جابر أنه صلى العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى المغرب بعدها يدل على أن الترتيب مستحق؛ إذ لو كان مستحباً لما أحر المغرب التي يكره تأخيرها لأمر مستحب، وقال الشافعي: ترتيب سنة؛ لأن كل فرض أصل بنفسه، فلا يكون شرطاً لغيره، ولنا أثر ابن عمر رضي الله عنهما وحديث جابر رضي الله عنه، وكونه أصلاً بنفسه لا يباي أن يكون شرطاً لغيره كالإيمان أصل بنفسه، وليس ينبع لشيء، ومع هذا هو شرط لصحة جميع العبادات، وأقرب منه أن تقدم الظهر شرط لصحة العصر في اجمع معرفة فكذا هذا. (فتح)

ويسقط إلخ. أي الترتيب بين قضاء الفوائت وأداء الوقتية يسقط بأحدى حصائل ثلاث: الأولى صيق الوقت بأن تذكر في آخر الوقت بحيث لا تشتغل بالفائتة يخرج الوقت قبل أداء الوقتية، فيسقط الترتيب؛ لأن في مراعاته إبطان العمل بالدليل المقطوع به، وهو أداء الصلاة في وقتها، والثاني النسيان؛ ما ذكرنا أن حر الواحد جعل =

بضيق الوقت، والنسيان وصيرُورَها ستاً، ولم يعد بعودها إلى القلة، فلو صلى فرضاً
 ذاكراً فائتةً ولو وترأ فسد فرضه موقوفاً.
 الفائتة من م ز
 أي الترتيب أي الفوائت
 كصغر مثلاً

كانت

= وقت تذكره وقتاً للفائتة، ولا تذكرها هـ، فوجب العمل بالبدليل المقطوع به، وروي أنه **صلى المغرب يوماً، فقال هل لي أحد منكم صليت عصر**، فقالوا: لا، فصلى العصر ولم يعد المغرب، ولو وجب الترتيب مع النسيان لأعاد المغرب، والثالث كثرة الفوائت، ثم اختلفوا في أدنى حد الكثرة، ففي طاهر الرواية أن يصير الفوائت ستاً، فإذا حرج وقت السادسة سقط الترتيب، وعند زهر أن يزيد على شهر كالحول إذا استغرق الشهر. وروي عن محمد أن السقوط بصيرُورَها خمساً، والصحيح جواب ظاهر الرواية؛ لأن الفائتة لا تدخل في حد التكرار بدحول وقت السادسة وإنما تدخل بخروج وقت السادس. (مستحصى) وقال ملا مسكين: سواء كانت الفائتة قديمة أو حديثة، فالحديثة تسقط الترتيب اتفاقاً، وفي القديمة اختلاف المشايخ، وذلك كمن ترك صلاة شهر، ثم صلى مدة ولم يقص تلك الصلوات حتى ترك صلاة، ثم صلى أخرى ذاكراً للفائتة الحديثة لم تجز عند البعض، ويجعل الماصي كأن لم يكن؛ زجراً له. وقيل: تجوز، وعليه الفتوى؛ لأن الاشتغال بهذه الفائتة ليس بأول من الاشتغال بالفوائت القديمة، وفي الاشتغال بالكل تفويت الفريضة عن وقتها. (انتهى مع زيادة من الفتح)

بضيق الوقت: لأنه ليس من الحكمة تفويت الوقتية، والمراد من الوقت: المستحب في الأصح. (ط، ع)

والنسيان: للفائتة؛ لأن الناسي عاجز حتى لو نسي الفائتة وصلى الوقتية ثم تذكرها، يقضي الفائتة ولم يعد الوقتية، وقال مالك: لا يسقط بهما. (مسكين) **وصيرُورَها.** أي يسقط أيضاً مع صيرورة الفائتة ست صلوات خروج وقت السادسة. (مسكين) **إلى القلة:** بأن كانت عليه صلوات فائتة، فقضى بعضها حتى قل ما بقي لا يعود الترتيب فيما بقي؛ لأن الساقط لا يحتمل العود، وقال أبو حفص الكبير: وعيه الفتوى، وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الإسلام، وقيل: يعود الترتيب. (ع)

موقوفاً: [أي فساداً موقوفاً عند أي حيفة، وعندهما تفسد فساداً باتاً] أي لو صلى العصر مثلاً ذاكراً أنه لم يصل الظهر فسد عصره إن لم يكن في آخر الوقت، والعبرة لأصل الوقت عندهما، وعند محمد لوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهو ناس للظهر، ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في الوقت المكروه، يقطع العصر عندهما ويصلي الظهر ثم يصلي العصر. وعنده يعضي في العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس، فإذا فسدت الفريضة لا يبطل أصل الصلاة عندهما. وعند محمد يبطل، كذا ذكر عامة مشايخنا هذا الاختلاف، وقيل: لا خلاف بينهم بأنه لا يبطل أصل الصلاة، ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى بعده ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر أعاد الكل جائزاً، وعندهما يفسد فساداً باتاً لا جواز له حال، وقال الشافعي: لا يفسد أصلاً، وقوله: "ولو وترأ" أي ولو كان المتروك وترأ فكذلك عنده خلافاً هما. (مسكين)

باب سجود السهو

في بيان أحكام

و ك

يجب بعد السلام سجدة واحدة بتشهد وتسليم في الصحيح

باب سجود السهو هذا من قبيل إضافة النسب إلى النسب، والأصل أن يكون المضاف إليه سبباً للمضاف كما في خيار الشرط وخيار العيب وسجدة التلاوة، وهذا لأن الإضافة للاحتصاص أي اختصاص المضاف بالمضاف إليه، وأقوى اختصاص اختصاص الأثر بالمؤثر، وما كان سجود السهو لإصلاح ما فات أشبه قضاء الفائت، وهذا آخر هذا الباب عنها. (مسكين)

يجب إلخ أي بالأمر به؛ برواية ثوبان عن أبي بصير **في صلاة فيسجد سجدة**، ولأنه شرع خبر نقصان، وهو واجب كدعاء في الحج غير أنه لما كان لتمام مدخل فيه كان بالدعاء، بخلاف الصلاة؛ لأن شأن الخبر أن يكون من جنس الكسر، وقوله: بعد السلام، وهو عندنا، وقال مالك: إن كان سهو بالنقصان سجد قبل السلام؛ لأنه جبر النقصان، وإن كان عن زيادة يسجد بعد السلام؛ لأنه ترعيم النقصان، وحكي أن أبا يوسف كان مع هارون الرشيد، فجاءه مالك فقال له أبو يوسف: ما قولك في هذه المسألة؟ فأجاب مدهمة، فقال له أبو يوسف: ما قولك لو وقع السهو في زيادة ونقصان جميعاً فسكت مالك متحيراً وقال: عني هذا أدركنا مشايخنا، فقال أبو يوسف: شيخ تارة يخصي وتارة يصيب، فقل أن أبو يوسف قال له: شيخ تارة يخصي وتارة يصيب، وقال الشافعي: يسجد قبل السلام؛ ما روي أن أبي **في سجدة سهو قبل السلام**، وما قوله **في كل سهو سجدة بعد السلام**، وروي أنه **يسجد سجدة قبل السهو بعد السلام**، فتعارضت روايتان بمعناه، ونقي التمسك بقوله **في سلام**، ولأن سجود السهو مما لا يتكرر، فيؤحر عن السلام حتى لا يسها عن السلام يحرر به، وهذا الخلاف في الأثرية دون الحواريين، وقال بعضهم: سجود السهو ستة. (مستحسن، مسكين)

بتشهد: متعلق بـ "يجب" وبصلاة النبي **في** وبدعاء في الصحيح. (ط)

وتسليم. [فيه إيماء إلى أن سجدة السهو يرفع التشهد دون بقية خلاف النسيئة حيث ترفعهما، وكذا التلاوة على المختار. (ص)] أي تسميته آخر بعد التشهد الثاني، فالخاص: أن في سجود السهو ثلاثة اختلافات: الأول في صفته وهو واجب في الصحيح، والثاني في محله، وهو بعد لسلام عدد، والثالث في كميته، وهي أن يسجد سجدة واحدة، ثم يتشهد ثم يسلم، ثم احتج في الإسلام (أول: فقيل: يسلم تسليمتين، وهو الصحيح، وقيل: تسليمة واحدة تنقأ وجهه، ولا يحرف عن القلعة، وقيل: تسليمة واحدة عن نية ويأتي بالصلاة على أبي **والدعاء في قعدة السهو**، هو الصحيح؛ لأن في صورة التسليمتين يصح اقتداءوا فراع الإمام عن الصلاة، فيصرفون ويقوم المسبوق لأداء ما بقي عليه صلاته، فيختل أمر الجماعة. (عيني وغيره)

بترك واجب وإن تكرر، وسهو إمامه لا بسهو، فإن سهى عن القعود الأول وهو إليه أقرب عاد، وإلا لا وسجد للسهو، وإن سهى عن الآخر عاد ما لم يسجد
 أي المصلي أي القعود في الفرض ولو عمداً إلى القعود
 وسجد للسهو، فإن سجد بطل فرضه برفعه،
 لتأخير فرض القعود

بترك واجب: [متعلق بقوله. 'يجب' أي يجب سجود السهو بترك شيء واجب. (ع)] وهو بإصلافة شامل للتقدم والتأخير والتغيير وشامل لترك التشهد أو بعضه؛ لأنه ذكر مطوم، وتكبير الركوع في الركعة الثانية من العيدين وتكبير القنوت عند البعض أي يجب سجود السهو بترك واجب كترك القعدة الأولى أو تأخير واجب كتأخير قراءة الفاتحة أو تعبير واجب كإحرام فيما يحافت وبالعكس، أو تأخير ركن كترك السجدة انصسية سهواً ثم تذكرها في الركعة الثانية فسجدها، وتأخير القيام إلى الثالثة بالريادة على قدر التشهد، أو تكرار ركن بأن ركع ركوعين أو سجد ثلاث سجعات، أو تقدم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع، وقول المصنف: "بترك واجب" يشمل الكل ويكفيه سجدتان وإن تكرر السهو. (فتح)

وإن تكرر: ترك الواجب حتى لا يجب عليه أكثر من سجدتين. (ط) **وسهو إمامه إلخ:** أي على المقتدي؛ لأنه بالاعتداء صار تبعاً للإمام، ولا يشترط أن يكون مقتدياً به وقت السهو، ولو دخل بعد ما سجد الإمام سجدة من السهو يتابعه في الثانية، ولا يقضي الأولى، وإن بعد ما سجدهما لا يقصيهما، وإن لم يسجد الإمام لا يسجد المؤتم؛ لأنه يصير مخالفاً لإمامه، وما ألزم الأداء إلا تبعاً. (فتح) **لا بسهو:** [أي لا يجب عليه ولا على إمامه] أي المقتدي؛ لأنه لو سجد هو يؤدي إلى المخالفة، ولو سجد الإمام معه لانقلب المتنوع تابعاً، فلا يجوز. (ع)

أقرب: أي من القيام، ومعنى القرب إلى القعود أن يرفع يديه من الأرض وركنائه إليها، وقيل: ما لم يتصب الصنف الأول فهو أقرب إلى القعود، وإن انتصب فهو إلى القيام أقرب، ولا معتبر بالنصف الأعلى. (فتح)

عاد: وجوباً، وقعد وتشهد، لأن ما قرب إلى الشيء يأخذ حكمه، ولا يسجد سهو في الأصح (ط، ع) **وإلا لا:** أي وإن لم يكن إلى القعود أقرب لا يعود؛ لأنه كالقائم، ويعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان، فإن كان النصف الأسفل مستوياً كان إلى القيام أقرب، وإلا لا. [رمز الحقائق: ٨٧/١] **للسهو:** أي لترك الواجب أي القعدة، وفي ظاهر الرواية: إن لم يستو قائماً يعود، وإن استوى قائماً لا، فإن عاد فسدت صلاته، وقيل: لا، وهو الأشبه. (ط) **لم يسجد:** لركعة التي قام عليها؛ لأن فيه إصلاح صلاته وأمكنه ذلك. (ط، ع)

بطل فرضه: أي مطلقاً، سواء كان عامداً أو سهياً؛ لأنه استحکم شروعه في النافذة قبل إكمال أركان المكتوبة، ومن ضرورته خروجه عن الفرض. (فتح) **برفعه:** وعند أبي يوسف بوضع الحبهة، وفائدة الخلاف تطهر فيما إذا وضع جهنمه، فسقه حدث فرفع رأسه للوضوء فتوضأ، فعند أبي يوسف لا يمكنه إصلاحها لطلأها، وعند محمد يني، والفتوى على قوله. [رمز الحقائق: ٨٧/١]

وصارت نفلاً فيضمّ سادسة، وإن قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم، وإن سجد للخامسة
 الركعات الخمس عندهما خلافاً لحمد إليها ركعة الركعة إلى القعود
 ثم فرضه، وضم سادسة لتصير الركعتان نفلاً، وسجد للسهو ولو سجد للسهو في شفع
 التطوع لم يبن شفعاً آخر عليه، ولو سلم الساهي، فاقتدى به غيره، فإن سجد صح،
 أي لا يصح اقتداء به الساهي أي قطع الصلاة أي هذا الساهي في اقتداء العبد
 وإلا لا، وسجد للسهو وإن سلم للقطع، وإن شك أنه كم صلى أول مرة استأنف،
 أي لا يصح اقتداء به الساهي مصنف مصنف

سادسة [لدينا، وقيل وجوباً ولو في العصر ورابعة في الفجر، وأما المغرب فتصير أربعاً فلا حاجة إلى الضم. (ط)؛] لأن التفضل بوتر غير مشروع بل مشروع شفعاً حتى لو لم يصم لا شيء عليه، وهذا عندهما، وعند محمد: يصل أصل الصلاة، فلا يصح إليها شيء، وعند رفر يصم. (فتح، عيني) ثم قام. وم يقيد الخامسة بالسجود.

وسلم ليخرج عن تعرض بالسلام؛ لأنه واجب، ولا يسمى قائماً؛ لأنه غير مشروع. [رمز الحقائق: ٨٨، ١] **ثم فرضه** لأنه قد أتى بالقعدة الأخيرة، وبكده أخر السلام فقط، وعند الشافعي لا يتم بل يعود إلى القعود ويسلم؛ لأن السلام فرض. [رمز الحقائق: ٨٨، ١] **سادسة** لتصير شفعاً؛ إذ الركعة الواحدة غير مشروع ولو في العصر عني الأصح. (ص، ع) **ولو سجد للسهو** أي وصلى ركعتين تطوعاً وسها فيهما وسجد سهو، فأرد أن يبني عبيهما آخرين م يبن عليهما؛ لأنه يصل سجوده؛ لوقوعه في وسطها، وإما قيد الصلاة بالتطوع؛ لأن المسافر لو صلى الظهر مثلاً ركعتين وسها فيهما، وسجد للسهو، ثم بوى الإقامة، فإنه يتم صلاته أربعاً، ولم تعد السجدة السابقة فعليه إعادته. (مسكين) **للسهو** لتأخيره السلام، ولا ثوبان عن سنة الظهر في الأصح. (ط، ع)

التطوع. بأن تمل شفعاً وسها فيهما وسجد للسهو. (ع) **عليه** أي لو أراد أن يبني عبيهما م يبن لئلا يطل ما أدى من سجود السهو بلا ضرورة؛ لأنه يقع في وسط الصلاة، ومع هذا، لو بني صح وكره تحريماً ويعيد سجود السهو؛ لأنه بطل. (ط، ع) **للفتح** أي باوياً قطع الصلاة ما م يتحول عن القعدة أو لم يتكلم لطلال التحريم؛ لأن هذا السلام غير قاطع لحرمه الصلاة، فلا يقطع الإحرام، فبما بوى القطع كانت بيته تعبيراً للمشروع فتلعو بيته. (فتح)

وإن شك إلخ أي قبل الفراغ، أما بعد الفراغ منها أو بعد ما قعد قدر التشهد فلا شيء عليه وإن كان قبل السلام، إلا أنه لو أخرجه عدل بعد السلام أنه ما صلى الظهر أربعاً وشك في صدقه وكذبه أعادها احتياطاً **صلى**: واحدة أم شتين أم ثلاثاً أم أربعاً. (ط، ع) **أول مرة** معناه أن السهو ليس بعادة به، لا أنه م يسه في عمره قط، وقيل: أول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهواً في صلاته قط بعد بلوغه، وقيل: أول سهو له في تلك الصلاة والأول أصح، وقوله: "استأنف". أي صلاته المذكورة؛ لقوله: **ثم** **صلى** فاستأنف، والاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى، وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل ينافي الصلاة، وبالسلام قاعداً أولى؛ لأنه عهد محلاً شرعاً، ومجرد النية لعمد؛ لأنه لم يخرج به من الصلاة. (عيني، فتح)

باب صلاة المريض

من تعذر عليه القيام أو خاف زيادة المرض صلى قاعداً يركع ويسجد، أو مومياً إن تع
أي على المريض كيف شاء على المذهب أي صلى حال كونه قاعداً
عاينداً، وجعل سجوده أخفض،

باب صلاة المريض. [أي هذا باب في بيان أحكامها، والمرض معنى يرول محلوه في بدن الحلي اعتدال الصائغ الأربع. (ع)] اعلم أن للإسنان حالتين: الصحة، والمريض، فلما فرع من الأولى شرع في الثانية، وكل من السهو والمرض عارض سماوي، إلا أن السهو أعم موقعاً لتناوله حاة امريض أيضاً فقدم، وإضافة الصلاة إلى المريض من إضافة الفعل إلى فاعله. (فتح)

تعذر عليه القيام: قيد تعذر القيام؛ لأنه لو قدر عليه متكناً أو متعمداً على عصا أو حائط لا يخرجه إلا كدست خصوصاً على قوهما، فبهما يتعلل قدرة الغير قدرة له، فإن لحقه نوع من المشقة لم يخر ترك القيام؛ لأنه إما يخور تركه إذا كان يتحقق به صرر على الأصح، وعليه اقتوى، فإن قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر حتى لو كان قادراً على التكبير قائماً فقط يكرر قائماً؛ وكذا لو كان قادراً على بعض القراءة قائماً ولو آية يقوم بقدره، وقوه: 'يركع ويسجد' لقوله **إذا لم يدر أن يصلي**، فإن **سقط فعد**، فإن **سقط فعلى** حسب ما في **ما**، **سقط** وفي البحر الدليل على صلاة المريض قاعداً أو مستقيماً قوه تعالى: **فإن كان مريضاً فليصلي على ركعتين أو سجدة واحدة**، **فعد** وعلى **خيه** (عمر ١٩١) قال ابن عباس وجابر وابن عمر **في الآية نزلت في الصلاة أي قياماً إن قدروا، وقعوداً إن عاجزوا عن القيام، وعلى جنوهم إن عاجزوا عن القعود.** (فتح)

القيام: في المرض بحيث لو قام يسقط فهو المريض الحقيقي. (ع) **المريض** وهو المرض الحكمي أو إبطاء البرء أو دوران الرأس أو كان يجد ألماً شديداً للقيام. [رمز الحقائق: ٨٩/١]

ويسجد. فالأول تعذر حقيقي والثاني حكمي. (مسكين) **إن تعذراً:** أي كل واحد من الركوع والسجود، فإنه ليس تعذرهما معاً شرطاً؛ لأن من تخلفه حرج لا يقدر على سجود ويقدر على غيره يصلي قاعداً بالإيماء، ولو قدر على الركوع دون سجود سقط الركوع، ولو أحدثه شقيقة ولا يمكنه السجود يومي، وفي الاختصار على بيان سدر للأركان لثلاثة أعني القيام والركوع والسجود إشارة إلى أن القراءة لا بد لها عند المعجز عنها، فيصلي بغير قراءة.

وجعل سجوده. إشارة إلى حذف مصاف أي إيماء سجوده أحفص من إيماء الركوع؛ لأن الإيماء قائم مقامهما فيأخذ حكمهما، ولا يرمه في الإيماء تقريب الجهة إلى الأرض بأقصى ما يمكن بل يد أحفص رأسه ركوعه شيئاً ثم لسجود أحفص منه حار حتى لو سوى بينهما لا يخور، وبكفيه أدنى الانحاء فيهما على وجه يقع اتصير بينهما بأن يكون لانحاء في إيماء سجود أحفص منه في إيماء الركوع. (فتح، مسحوص)

أخفض: أي إيماء سجوده أخفض من إيماء ركوعه. (ط)

ولا يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه، فإن فعل وهو يخفض رأسه صح، وإلا لا،
 وإن تعذر القعود أومى مستلقياً أو على جنبه، وإلا أخرت،
 بالركوع والسجود حال كونه
 أي والحال أنه
 عنه الصلاة ولا تسقط

ولا يرفع: الرواية في 'يرفع' بصم الياء التحتية وفتح الفاء على ساء مجهول؛ لأن الظاهر أن المريض الذي بلغ حد الإيماء لا يقدر على رفع شيء إلى وجهه بل أن يرفع له غيره، والدليل على عدم جوار الرفع قوله **سجد** إذا قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد، **ولا فأوم برأسك** فلو رفع كان مكروهاً تخريماً [تبيين الحقائق: ٤٨٩/١] (مستخلص) **عليه:** على ذلك الشيء الذي يرفع لورود النهي عن ذلك (ع) **فعل:** على صيغة المجهول أي فعل الرفع المذكور. (ع) **رأسه:** أي وإن لم يخفص رأسه هل وضع المرفوع على وجهه. (ط) **صح:** أي بالإجماع، وقيل: هو سجود، قال الريلمي [٤٨٩/١] وكان يسعى أن يقال: لو كان الشيء الموصوع حال لو سجد عليه الصحيح يجوز حار للمريض على أنه سجد، وإن لم يحر للصحيح أن يسجد عليه فهو إيماء، فيجوز للمريض إن لم يقدر على السجود، وقوله: "ولا لا" أي وإن لم يخفص رأسه ولكن وضع شيئاً على جبهته لم يحر، وإن كانت الوسادة موصوعة على الأرض وهو يسجد عليها حار أي من حيث إنه إيماء في السجود، ويشترط أن يحد حجم الأرض حتى لو سجد على ما يحد حجمه من وسادة لم يكن ارتفاعها قدر لبة أو لستين حار على أنها بركوع وسجود. (فتح)

وإن تعذر القعود: أراد تعذر القعود ما يعجز الحكمي بأن كان خار لو قعد نزاع ماء من عييه، فأمر الطبيب بالاستبقاء على الطهر أياماً، ونهاه عن القعود والمسجود، فإنه يخبره أن يستقي ويصبي بالإمعاء؛ لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس. (فتح) **مستلقياً** أي على ظهره، جاعلاً رجليه إلى القبلة ويضع تحت رأسه وسادة ليرفع، فيصير شبه القاعد، ويصب ركبتيه إن قدر تخامياً عن مد رجليه إلى القبلة. [أمر احتش. ١٨٩/١]

أو على جسده: [ووجهه إلى القلة والأول أولى. (ط)] أي إن اصططحع على جسده الأيمن أو الأيسر ووجهه إلى القلة فأوما جار، وعلى الأيمن أفضل، والاستبقاء على الظهر أفضل من مطلق الاصططحاع؛ لأن إشارة المستقي تقع إلى هواء الكعبة، وهو قبة إلى عيان السماء، وإشارة المصططحع إلى جانب قدميه، ولأن المرض على شرف الروال، فإذا راى ففقد أو قام كان وجهه إلى القلة، بخلاف ما إذا كان على الحب، وعند اشافعي: لا يجوز له الاستبقاء مع القدرة على الاصططحاع، وهو رواية عن الإمام بخديث عمران بن حصين: **أُجِبَ قائماً، فإن لم يستطع فقائداً، فإن لم يستطع فعلى جنبه**، وما رواه عن قوله **لا يقضي مريض قائماً، فإن لم يستطع فقعداً، فإن لم يستطع فعلى فماده**، ولا حاجة في الحديث الأول؛ لأن الجنب يذكر ويراد به السقوط، ومعنى قوله **لا يقضي جنباً** أي ساقطاً ولو كان مستلقياً. (فتح) **والأخرت** [أي وإن لم يستطع الإيماء برأسه. (ط)] لقوله **لا في الحديث السابق بعد قوله: فإن لم يستطع فعلى فماده يومئيد، فإن لم يستطع فبعضة حتى يقول بعد منه وفي قوله: "آخرت" وفي "مر الحقائق": إشارة إلى أنها لا تسقط وإن كان العجز عن الإيماء أكثر من يوم وليلة إذا كان مصفقاً؛ لأنه يفهم مضمون الخطأ، بخلاف المعنى عليه، وقيل: الأصح أن عجزه إذا راد على يوم =**

وَلَمْ يَوْمْ بَعِينَهُ وَقَلْبُهُ وَحَاجِبِيهِ، وَإِنْ عَذَرَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَا الْقِيَامَ أَوْماً قَاعِداً،

ز د ف س ز د ف ف ز س و

وَلَوْ مَرَضَ فِي صَلَاتِهِ يَتِمُّ بِمَا قَدَرُ،
 أي المصلي بعد ما شرع بصلاته قاعداً

= وليمة لا يزمه القضاء، وإن كان دون ذلك يزمه؛ لأن مجرد العقل لم يكف لتوجه الخطأ، فقد ذكر محمد أن من قطعت بداه من المرفقين وقدماء من الساقين لا صلاة عليه. [٨٩/١] (فتح، عيني)

وَلَمْ يَوْمْ بَعِينَهُ. [عند عدم القدرة على الإيماء برأسه. (ص)] باء على أن مسمى الإيماء لغةً خاص بالرأس، وأنه يعبرها إشارة، وقد جاء مفسراً في قوله: **لَا يَوْمْ لِدَلِكْ مَرِيضٍ: وَلَا يَوْمْ لِمَنْ سَجَدَ أَحْفَصٌ.** ولا تتحقق زيادة الحفص بانعين ونحوها، وقال زفر: يَوْمْ بَعِينَهُ، فإن عجز فبقية، وقال الشافعي: يعني أن يَوْمْ بقلبه وبعينه، وقال الحسن بن زياد: يَوْمْ بـ حاجته وقلبه، ويعيد متى قدر على الأركان، وفي رواية عن أبي يوسف يَوْمْ بعينه؛ لأنهما في الرأس فيأحياناً حكمهما، وإن عجز فبقية؛ لأن النية التي لا تصح الصلاة بدوها إنما تقوم به، فتقام به الصلاة عند العجز، ولنا: أن نصب الأيدي بالرأي ممتنع، والنسب ورد بالإيماء بالرأس على خلاف القياس، فلا يمكن اقياس على الرأس؛ لأنه يتأدى به ركن الصلاة أي سجدة دون هذه الأشياء، والحسن يقول: إن أركان الصلاة تؤدي بالأعضاء الظاهرة، أما الباطن فيسبب بذي حظ من أركانها، فلا يجوز الإيماء بالقلب، وسأنا: ما مرّ في حديث عمران بن الحصين: **يَوْمْ بـ حاجته وقلبه**، أحبر النبي **لَا يَوْمْ** معذور عند الله في هذه الحالة، ولز كان عليه لإيماء بما ذكروا بذكره. (مستخلص، فتح)

وحاجبيه: خلافاً لزفر والشافعي وأبي يوسف في رواية. (ع)

أَوْماً قَاعِداً. وهو المستحب؛ لأنه أشبه بالسجود؛ لكون رأسه فيه أحفص وأقرب إلى الأرض، وهو المقصود، وقوله: **'أَوْماً قَاعِداً'** أولى من قوله: **'صلى قاعداً'**؛ إذ يفترض عليه أن يقوم، فإذا جاء أو ان الركوع والسجود أَوْماً قَاعِداً، وبما لم يزمه القيام عند الإيماء بركوع والسجود، لأن المقصود من الصلاة الحضور والخشوع، ويحصل ذلك بالركوع والسجود؛ لأن التواضع يوحد في الركوع وهمايته في السجود، والقيام وسيلة إلى السجود فيسقط سقوطه، وقال زفر والشافعي: يَوْمْ قائماً؛ لأن القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن أداء ركن آخر، ولنا: أن ركبة القيام ليتوسل به إلى سجدة؛ ما فيها من هدية التعظيم، فإذا كان لا يعقبه السجود لا يكون ركناً، فالخلاف في الأفضلية، وما قلناه أولى؛ لأن القعود أشبه بالسجود. (فتح، مستخلص)

يَتِمُّ بِمَا قَدَرُ. بما قدر حسب طاقته، فإن قدر على الركوع والسجود فعلهما، وإلا يَوْمْ، فإن لم يقدر فيستغنى عن الأصح، وقيل: يستأف. [مرمر الحقائق: ٩٠/١] وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يستقبل؛ لعدم حوار أساء؛ لأن تحريمته اعتقدت موجبة لركوع والسجود، فلا يجوز بدوهما، ولهذا يرم الاستقبال، لكن قول المصنف: **'يَتِمُّ بِمَا قَدَرُ'** هو الأصح؛ لأن أداء بعض صلاته بركوع وسجود وبعضها بالإيماء أولى من أن يؤدي الكل بالإيماء (فتح)

ولو صلى قاعداً يركع ويسجد فصَحَّ بَنِي، ولو كان مؤمياً لا، وللمتطوِّع أن يتكئ
 المريض بعض صلاته من المرض في أثناء صلاته بأسوأ
 على شيء إن أعْيى، ولو صلى في فلك قاعداً بلا عذر صح، ومن أغمي عليه أو
 كعصاً وحائط أي فرضاً أي سفينة مثل دوران الرأس أي صار عقله مغلوباً
 جن خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا. أي سبب عقله يقدر أو دونها إذا أفاق

بني: عندهما، وقال محمد: يستقبل، والأصل أن ساء آخر الصلاة على أولها بمنزلة صلاة المقتدي على صلاة الإمام، فكل موضع يصح الاقتداء صح الساء، وما لا فلا، واقتداء القائم بالقاعد صحيح عندهما بناء على فعل النبي ﷺ كما مر في الإمامة، وعند محمد لا يجوز: لأن حالة المقتدي أقوى من حالة الإمام. (فتح، مستخلص)

ولو كان: أي المريض صنى بعض صلاته. (ط) مؤمياً: ثم صحَّ حتى قدر على الركوع. (ط)

لا أي لا يبيى بل يستأنف اتفاقاً للزوم بناء القوي على الضعيف، وقال زفر: يبي ساء على اختلافهم في جواز الاقتداء بالمومي للراكن والساجد، فلا يجوز عند المشايخ ويجوز عند زفر. (فتح)

إن أعْيى: أي تعب؛ لأنه عذر، فإن لم يجد شيئاً قعد، وكره الانكاء بلا عذر في الصحيح. (ط، ع)

بلا عذر: ولو مع القدرة على الخروج ويدرمه التوجه إلى القنلة عند افتتاح الصلاة وكلما دارت به السفينة؛ لأنها في حقه كالبيت ولا تحور الصلاة فيها بالإجماع اتفاقاً. (ط، ع) صح: عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يجوز إلا من عذر؛ لأن القيام ركز فلا يترك إلا من عذر، وله: أن العال دوران الرأس فصار كالمحقق، والأولى أن يخرج إن استطاع الخروج منها، والخلاف في غير مربوطه، ولو كانت مربوطه لم يجر إجماعاً، وقيل: يجوز عنده في حالتي الإحراء والإرساء، فإن كانت موثقة بالبحر في لجة البحر وهي تصطرب قبل: يحتمل وجهين، والأصح إن كان يريح بحركتها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة، وإن حركتها قبلاً فهي كالواقفة. (عيني، مسكين)

ومن أغمي عليه: قيد بالإغماء؛ لأنه لو ران عقله بالحر يلمه القضاء وإن طال؛ لأنه حصل عما هو معصية، فلا يوجب التحقير؛ وهذا يقع صلاحه، وكذا إذا ران بالبحر أو الداء عند أبي حنيفة؛ لأن سقوط القضاء عرف بالأثر إذا حصل نافة سماوية، فلا يقاس عليه ما حصل فعنه، وعند محمد يسقط؛ لأنه مباح، فصار كالمرض، وأصق في الإغماء معه ما لو حصل نزع من سبع أو آدمي؛ لأن الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض، وقال الشافعي: لا يقضي إذا أغمي عليه أو جن في وقت صلاة كامل، ولنا: ما روي أن علياً عليه السلام أغمي عليه أربع سنوات فقضاها، ومن عمر ﷺ أغمي عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقص. (فتح، عيني)

ولو أكثر لا: أي لو راد الإغماء أو الجنون أكثر من الخمس لا يقضي مطلقاً سواء كان بالساعات أو بالأوقات عندهما، وعند محمد: إن كثر بالأوقات بأن نفوته السادسة أيضاً لا يقضي، فلو جن قبل الروال ودام إلى ما بعد الروال من اليوم الثاني، وأفاق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندهما؛ لأنه من حيث الساعات أكثر من يوم وليلة، وعند محمد: يقضي ما ممتد إلى وقت العصر حتى يصير الصلوات ستاً. (عيني، مسكين)

باب سجدة التلاوة

يجب بأربع عشرة آية، منها: أولى الحجّ و"ص" على من تلا ولو إماماً وسمع
ولو غير قاصد.....
باب سجدة التلاوة

باب سجدة التلاوة | أي مقصد من تلاوة معنى قرآن (ج) | مناسبه بينهما أن في سجدة التلاوة سقط بعض
لأركان كما سقط في صلاة المريض، وفي ذكر تلاوة يتبين أنه لو كتبتها أو قحها ما يجب، وركنه وضع الحية
على الأرض، ركوع أو ما يقدم مقدمها من إنشاء سرير أو شئ على الدقة، وشروطها شروط صلاة إلا
تحرّيتها، وبه تعيين وسلاوة سبب لإتمامها، وهذا أضيف إليها، وسمي شرط لعمل التلاوة في حق السامعين،
وعند البعض هو سبب في حقهم؛ فهو سجدة **ب** سجدة على من تلاه وعلى من سمعها، والأول أصح، (فتح)
يجب أي عباد. خلاف شافعي. فذكر عباد سنة مؤكدة: لأن **أ** قرأه ولم يسجدها، وبأن أيانها كتبها
من على وجوب، لأن على تلاه قصد من صريح، وهو وجوب، وقسم ذكر فيه فعل الأبناء،
ولاقتداء بهم وجب، وقسم ذكر فيه سكت كقصر، وتحققه وجب، وأويل ما رواه أنه لم يسجد للحال،
وليس فيه دليل على عدم وجوب، وهي لا يجب على الفور، وه دعي **أ** أنه قال: سجدة على من سمعها
وعلى من تلاها، وأقسم على أنه يجب [أمر الحقائق: ٩١/١] (فتح) **أولى الحج** وفار الشافعي: في سورة
الحج سجدة، حدثت عنه بن عمار، بن قيس بن رسول بن، فقيل سورة الحج بأن فيها سجدتين؟ قال:
عم، ومن سجدة، مما لا يتقدم، ما روي عن ابن عباس وابن عمر **عليهما السلام** أنهما قالا: سجدة التلاوة في
الحج هي الأولى، وسنة سجدة صلاة، وفرد ركوع يؤيد ما روي عنهما، وما رواه شافعي لم يثبت، وذكر
ضعفه في الغاية، ولئن ثبت فلما رد بأحدهما سجدة التلاوة، وبالأخرى سجدة الصلاة. (عبي)

وص | أو لأعراف، ورسد، وسجن، وإسراء، ومريم، وعرقان، واسمن، والسم، تبريل، وحام
للسجدة، وسجد، وسقط، وفرّ (ص) | وقال شافعي. لا سجدة فيها، بل هي سجدة الشكر؛ ما روي عن
بن عباس أنه تلاه سجدة في من، ومن سجدة دوداء وجب سجدة شكر، ولما روي عنه عن
بن عباس أنه سجدة في من. وما روي ضعفه سيأتي، ومردّه لأجل شكر، وهو لا ينافي بوجوب، وقال
مالك: لا يسجد في المفصل أي في سورة النجم والانشقاق والعلق. [أمر الحقائق: ٩١/١]

على من تلا: "على" يتعق بقوله: "يجب" أي يجب سجدة التلاوة في هذه المواضع على من تلاها. (ع)
وسمع: أي يجب على من سمع وهو سميع غير قاصد سميع **ولو غير قاصد:** ما روي عن عثمان وعبي وابن
مسعود عن عاصم **عليهما السلام** أنهم أوجبوا على من سماع من غير قصد، وكفهم هدوه. [أمر الحقائق: ٩٢/١]

أو مؤتمناً لا بتلاوته، ولو سمعها المصلي من غيره سجد بعد الصلاة، ولو
أي لو كان السامع أي لا يجب أي آية السجدة أي المصلي أي المصلي لتتحقق السبب وهو السماع
سجد فيها أعادها، لا الصلاة، ولو سمع من إمام فائتم به قبل أن يسجد سجد
أي المصلي أي السجدة أي لا يعيد الصلاة رجل آية سجدة أي الإمام للتلاوة أي المقتدي
معه، وبعده لا، وإن لم يقتد سجدها، ولم تقض الصلابة خارجها،.....
أي الإمام تحقيقاً للمناعة ما سجد الإمام أي بالإمام الصلاة

أو مؤتمناً: وإن لم يسمع حقيقة كما إذا قرأها الإمام سرّاً، أو لم يكن حاضراً وقت القراءة كما اقتدي به بعد التلاوة؛ لأنها تجب عليه تبعاً للإمام. [رمز الحقائق: ٩٢/١] (فتح)

لا بتلاوته. [أي المؤتم، لا عبه ولا على إمامه، لا في الصلاة ولا بعدها، وقال محمد: يسجدونها إذا فرغوا. (ط، مسكين)]، وإطلاقه يفيد عدم الوجوب على من كان خارجها بأن سمعها خارج من المؤتم لكنه قول اعص، والأصح الوجوب؛ لأن الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم، والاختلاف في الوجوب على الخارج مقيد بعدم الدخول معهم، فإن دخل سقطت، وإذا علم الوجوب على السامع إذا كان خارج الصلاة، فكذا يجب عليه إذا كان في صلاة أخرى غير صلاة التالي، ومن تلاها في الركوع أو السجود أو التشهد لا يجب؛ للحجر عن القراءة فيه ولو سمعها ممن لا تجب عليه الصلاة لصغر أو جوارح تجب؛ لتحقق السبب، وقيل: لا، ولا تجب بقراءة النائم أو المعنى عليه في رواية، وكذا لو سمعها من طوطى على الصحيح. (فتح، عيني)

من غيره: أي من ليس معه في الصلاة. (ط) **فيها:** أي في الصلاة تلك السجدة التي سمعها من غيره. (ع)
أعادها. لأنها ناقصة؛ لأن الشرع منع عن إدخال ما ليس من أفعال الصلاة فيها، فلا يتأدى به الكامل، وهي السجدة الواجبة بالسماع ممن ليس محجور؛ فإن ما وجب كاملاً لا يتأدى ناقصاً، وقوله: 'لا الصلاة' أي لا يعيدها؛ لأن زيادة ما دون الركعة لا يفسدها، وما في النواذر من الفساد وقيل: هو قول محمد، لكن الأصح عدم الفساد اتفاقاً. (فتح)
لا الصلاة: لأن السجود من أفعالها فلا يفسدها. (ع) **فائتم به إلخ:** أي اقتدي ذلك السامع قبل سجود الإمام، وكذا لو لم يسمع، بل ولم يكن وقت التلاوة حاضراً سجد مع الإمام تحقيقاً للمناعة، ولا يسجد بعد ما سجدها الإمام، وهذا إذا أدركه في آخر تلك الركعة؛ لأنه صار مدركاً للسجدة بإدراك تلك الركعة فيكون مؤدياً لها؛ ولأنه لا يمكنه أن يسجد في الصلاة؛ لما فيه من مخالفة الإمام، ولا بعد فراغه؛ لأنها صلاتية، فلا تقضى خارجها، فصار كمن أدرك الإمام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر، حيث لا يقف؛ لفوات المحل وللمخالفة. (فتح)

وبعده لا: أي وإن اقتدي به بعد ما سجد الإمام لا يسجد المقتدي لا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها. (ع)
سجدها: يتقرر السبب في حقه وعدم المنع. [رمز الحقائق: ٩٢/١] **ولم تقض الصلابة إلخ.** [أي السجدة التي وجبت في الصلاة بتلاوته أو تلاوة إمامه. (ط)] القياس صلوية برّد ألقه وأوأ وحذف أثناء؛ لأن تاء التأنيث تسقط عند النسبة كما في بصري، وقال في العناية: إن الصلابة خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء حير من صواب نادر، فالسجدة الصلابة لا تقضى خارج الصلاة فيأتم وتلزم التوبة؛ لأن لها مزية الصلاة، وصارت جزء من أفعال الصلاة وأفعالها لا تتأدى خارجها، وهذا إذا لم يفسد الصلاة قبل السجود، فإن أفسدها قضاه =

ولو تلا خارج الصلاة فسجد له وأعاد فيها سجد أخرى، وإن لم يسجد أولاً كفته
 أي آية السجدة أي لأحد سجود التلاوة في الصلاة فيها مرة أخرى
 واحدة كمن كررها في مجلس. لا في مجلسين،
 أي آية واحدة وتجد

= حرجها؛ لأنها ما فسدت م يبق إلا ثبرد تلاوة فم تكن صلاية، ولو بعد ما سجدها لا يعيدها، ثم اعلم أن تصور فوت السجود لها في الصلاة بعد أن تلاه فيها يتوقف على ما إذا قرأ بعد آية السجدة ما يزيد على ثلاث آيات؛ لأنها لا توجب قطع العمودية فهو قرأ بعدها دون ثلاث يات أو لم يقرأ شيئاً بعدها، وركع على فور القراءة فلا يتصور فوت؛ لأنه تأدى في ضمن سجود الصلاة ولو دون ثنية، ولو نواه الإمام في الركوع عقب التلاوة ولم ينوها مفتدي لا ثوب عنه، وسجد إذا سمع الإمام، وهذا مني على أن سجدة التلاوة بما تأدى في الركوع بالنية وبشروط كونه على الفور، وهو يقطع فور ثلاث؟ قيل: نعم وفيه لا، وإخاص أنه إذا تلا آية سجدة في صلاته ثم ركع صلاة أو سجد صلاة ولم يقرأ بعدها ثلاث يات فما فوقها تأدى سجود التلاوة في ضمن ذلك الركوع بشرط أنه، وفي السجدة بالنية انقاف فهو م تكن على فور قرأه فلا بد لها من سجودها استقلالاً. (فتح)

سجد أخرى أي ولو تلا خارج صلاة فسجد ثم دخل في صلاة فأعادها في الصلاة فسجد لها أخرى؛ لأن الثانية هي المستغنية، كوكها صلاية، ولا وجه في إلحافها بالأولى فلا يؤدي إلى سق الحكم على النسب؛ لأن الصلاية أقوى، فلا تكون تبعاً للأضعف. (مستخلص، عيني)

كفته واحدة: أي سجدة واحدة عن التلاوة في الصلاة في لأصح. (ص)؛ بتدخل، وجعت الخارجية تبعاً للصلاية؛ لفوقها حتى لو لم يسجد للصلاية لم يأت باخارجية أيضاً وأتم. (فتح، عيني)

كمن كررها. أي في مجلس واحد كسب وسجد وسفينة، فإنه يكفه سجدة واحدة؛ لأن مساها على التداحل ما أمكن، وبمكة على أحد مجلس، كونه حمع مسفوفات، وشرط بتدخل اتحاد الآية والمجلس، فلا يصير المشي حصوة أو حصويين، ولا كل نفسة وشرع حرعه، ولا تنفس من رواية سب أو مسجد إلى رواية أخرى، خلافاً لسنيدية النوب ولا تنفس من غصن إلى غصن ونيسه وكرت الأرض ونسج في الشجر أو لحوص؛ لاختلاف المجلس حقيقة [رمر الحقائق: ٩٢، ٩٣] وعم أ مجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكماً، والمختلف حقيقة قد يتحد حكماً كما إذا نفس في مسجد وفي ست من رواية في أخرى؛ فإنه لا يكرر الوجوب، وفي كل موضع يصبح لاقتداء بجعل كمكان واحد، ومختلف حكماً كما إذا شتم فعل آخر كثير مثلاً شرع بعد التلاوة في عقد سحاح أو البيع أو شراء ثم تلاه أخرى يكرر الوجوب، ولو كررها كما على لدنة وهي تسير يتكرر إلا إذا كان في الصلاة، لأن الصلاة جامعة للأمكنة؛ إذ حكم بصحة صلاة دين نحد مكان (فتح، عيني)

لا في مجلسين. [أي لا تكفيه سجدة واحدة ب كررها، بل يجب لكل تلاوة سجدة. (ط)] لاختلاف المجلس، ثم التسل سواء في حق لسامع والثاني، فهو نفس مجلس سامع دون اناني يتكرر الوجوب على السامع إجماعاً، ولو تدن مجلس اناني دون السامع يتكرر على السامع عند لبعض، ولأصح أنه لا يتكرر وعليه الفتوى. [رمر الحقائق: ٩٣/١]

وكيفيته: أن يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين بلا رفع يد وتشهد وتسليم،
وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة، لا عكسه.
أي السجود
أي يترك

شرائط الصلاة: [سوى التحريمة ونية تعيين الآية. (ط)] أي يشترط خامس يشترط سجدة من الموصوء، وستر العورة، واستقبال القبلة، وطهارة المكان والتوب والصدق، وقوله: "بين تكبيرين بلا رفع يد" إجماع ما روي في حديث ابن عمر رضي الله عنهما كان **مكة** لا يفعل في السجود يعني لا يرفع يديه ولا تشهد عليه ولا سلام؛ لأن ذلك لتحليل، وهو يستدعي سق التحريمة، وهو معدوم هنا، وإحاصل: أنه من أراد سجود التلاوة كبر بدأ بلا رفع يد وشهد وتسليم، وسجد ثم كبر بدأ، ورفع رأسه كسجدة الصلاة، وبأي في سجود التلاوة تسبيح السجود. وهو الأصح، وإن كانت الصلاة فعلاً قال ما شاء مما ورد، وكذا خارج الصلاة، قال الشافعي يسجد سجدة واحدة بأن يقوم ويكبر رافعاً يديه ناوياً ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر برفع يده ويقرأ ويشهد ثم يسلم تسميتين؛ لأنها عادة مستقنة، فاعتبرها ما يعتبر للصلاة من الدخول والخروج، وما أن الأمور به هي للسجود، فلا يراد عليه نارأي، والسجدة فعل واحد فم يحتاج منه إلى تحرر وتحلل كما احتاجت الصلاة بهما؛ كقولهم أفعالاً متفاوتة. (فتح)

بين تكبيرتين. مدوتين. وبأي فيها بتسبيح السجود في الأصح (ط) **وتسليم.** أي بلا تشهد وغير تسميته، وتنادى بسجود الصلاة مطلقاً، وكذا بالركوع إن بدا، ولم يقصع فور إقرء. (ح)

ويدع لأنه يشبه الاستكاف عنها، ويوهم القرار من روم السجود وجران بعض القرار، وكل ذلك مكروه كراهة تحريرية. (فتح) **آية السجدة.** في الصلاة أو غيرها لأنه يشبه الاستكاف عنهما. (ط)

لا عكسه [وهو أن يقرأ آية السجدة ويترك ما سواه. (ط)] لأنه مبداه، إليها، ثم قيل. وجوب سجدة متعلق بالكلمة التي فيها ذكر السجود، وعن محمد: لا يجب إلا أن يقرأ معها أكثر من سجدة، وقيل: كلها، وقيل: محمد: وأحب إلي أن يقرأ قلها آية أو آيتين دفعاً لنتوهم بفصل أي سجدة على غيرها مع أن الكل من حيث أنه كلام الله في رتبة، واستحسنوا إجماعها شفقة على سامعين، وقيل: إن وقع نفسه أنهم يؤدونها ولا يشق عليهم ذلك جهرها؛ ليكون حثاً على الصاعة، وإذا لم يجد حزمه يعني إجماعها. [بين الحقائق: ٥٠٥١]

مجهه من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كماه الله ما أهمه سواء سجد لكل أنه بعد تلاوتها بأن تلا الأولى وسجد، ثم اثابته وسجد وهكذا، أو تلايات السجدة كلها ثم بعد الفراغ من تلاوة الكل سجد لها. (فتح)

تمة سجدة الشكر لا عبرة بما عد أي حبيفة وهي مكروهة سرية، وتركها أولى، وبه قال مالك، وعندهما قرينة يثاب عنها، وبه قال الشافعي وأحمد، وهيئتها كهيئة التلاوة. وقال في الأشهاد: سجدة الشكر جائزة عند أبي حنيفة لا واجبة، والمعتمد أن الخلاف في سببها لا في إقرار، والفتوى على قوهما، لكنها تكره بعد الصلاة؛ لأن الجهالة يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي إليه فهو مكروه. (فتح)

باب صلاة المسافر

أي في بياد أحكامها

فلا من

من جاوز بيوت مصره مريداً سيراً وسطاً ثلاثة أيام.....

باب صلاة المسافر المناسبة بينهما طاهرة أي كل من التلاوة والسفر عارض، إلا أن تلاوة عارض هو عادة في نفسها إلا عارض، والسفر عارض مباح إلا عارض يعني أن الأصل في التلاوة أن يكون عادة إلا عارض كالرباء، والأصل في السفر الإباحة إلا عارض كالسفر لريادة الرحمة، وفي بعض النسخ 'باب المسافر' وفي بعضها 'باب صلاة المسافر'، واختار المصنف مسكين المسحبة الثانية، بالإضافة من إضافة الفعل إلى فاعله، والأصل في المفاعلة أن تكون بين اثنين، وقد تستعمل في واحد، وهذا من قبيل 'أول'؛ لأن المسافر لا يخرج من بيته عائداً إلا مع رفيقه، والسفر في النعمة: الكشف، سمي به؛ لأنه يكشف عن أخلاق الرجال، وشرعاً قطع مسافه تعبر به الأحكام من قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وإمداد هذه المسح، وسقوط وجوب الجمعة، والعديد، والأضحى، وحرمة الخروج على المرأة بغير محرم. (فتح، مسكين)

جاور بيوت: من احتاب الذي خرج منه وإن كان لعدائه من حيث آخر بناء. (ع) **مصره** ليس المراد بالمصر حقيقة بل المراد محل إقامة أعم من البلد والقرية مجازاً، فإن الخارج من القرية ليس مسافر. (فتح)

مريداً سيراً | أي حال كونه مريداً؛ لأنه لم يرد ذلك فمسافر الأقيام يوماً بعد يوم لا قصر به، والقصد وحده غير معتبر، والفعل وحده كذلك، وإنما العبرة بمجموع. (مستخلص) | حال من ضمير جاور وسير مفعول قوله: 'مريداً'، ثم إن هذا السير منتصف بشيئين: الأول: أن يكون وسطاً، وثاني: أن يكون ثلاثة أيام، فانتصاب سيراً على المفعولية، وانتصاب وسطاً وثلاثة أيام على الوصفية،

وقيد ثلاثة أيام وهي أدنى مدة السفر عدداً، لقوله **سلاً** مسح بماء من ماء أو مسح بغير ماء أو مسح بغير ماء، وجه الاستدلال: أن المسافر ذكر محمى بالألف واللام فاستغرق احسب؛ عدم المعهود، واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام، ولا يمكن ذلك إلا أن تكون أقل مدة سفر ثلاثة أيام؛ إذ لو كان أقل من ذلك خرج بعض المسافرين عن سقياء هذه لرحضة، وينتظر الخوف في كلام صاحب الشرح، وإرياده عليها متقية إجماع فكان الاحتياج إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر، وعند الشافعي: مقدار يومين، وهو ستة عشر فرسحاً، وفي قول يوم وليلة، وعند مالك: بأربعة برد، كل بريرة اثنا عشر ميلاً، وعند أبي يوسف: يومين وأكثر ثلثاً، وكل واحد دلائل من الآثار، ولنا ما روينا. (عيني وغيره)

وسطاً احتراز عن سير التريد، فإنه سريع جداً، وعن سير العجينة، فإنه بطيء جداً، فالسير الأوسط سير الإبل ومشى الأقدام. (مستخلص) **ثلاثة أيام**: من أقصر أيام السنة، ولا يشترط سير اليوم بتمامه، بل إلى الزوال. (ط)

في برّ أو بحر أو جبل، **قُصِّرَ** الفرض الرباعي، فهو أتمّ وقعد في الثانية **صحّ**، وإلا لا،

حتى يدخل مصره أو ينوي إقامة نصف شهر ببلدة أو قرية.....

هو خمسة عشر يوماً لا تحفارة أي يتم فيهما

في برّ أو بحر **الح** يعني أن السفر في كل مكان معتبر به لا غيره، حتى لو كان موضع صريفاً: أحدهما في الماء، وهو يقطع بثلاثة أيام ولياليها إذا كانت الرياح ساكنة، والثاني في البر، وهو يقطع بماء من. فإنه إذا ذهب صريق الماء يقصر، وإن ذهب في البر يتم، والمعتبر في البحر ما يبيح حائه، ولو سار في برّ البحر قطع في أقل من ثلاثة، ولو سار في الحبل قطع في ثلاثة أيام، لمكان الصعود والبر فبقصر في طريق حبل. واعتبر على أن يقصر من سائر السمية في ثلاثة أيام ولياليها عند استواء التبرج حيث لم يكن عاصفه ولا هادئة، فيجعل ذلك هو المقدر في البحر، ويظهر في الحبل كم يسير الماشي فيه في ثلاثة أيام ونائها، فيجعل ذلك هو المقدر. (عيني، مسكين)

أو **حبل**. مع الاستراحات المعتادة حتى لو سرح فوصل في يومين قصر، وهو موضع طريقاً: أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الأول لا في الثاني. (ص) **قصر الح** لأنه لا حائه إلا أنه عند ما يقطع من الفرض الرباعي الذي يصلي في الحضر بقدر ركعتين، ويكون فرضه ركعتين بعد عشرين. "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر، وريدت في صلاة الحضر"، هكذا يفعله لأولى من الرعية فرضاً في حق مسافر، وقال الشافعي: فرضه الأربع، واقصر رحضة عمراً بالصوم، وما كان الشفع ثانياً لا يقضى ولا يأنه على تركه بالاتفاق، وهذا آية السنية، خلاف الصوم، فإنه يقضى، وفيه الفرض الرباعي بعده أنه لا قصر في المغرب والفجر والوتر. (فتح، مستخلص، عيني)

أتمّ المسافر الرباعي ولم يقصر وصلى أربعاً. (ط، ح) **صح**: أي فرضه، ولأحراباً يصوم كما هو صلى الفجر أربعاً وأساء بتأخير السلام. (ح) **والا** أي وإن لم يقعد في ثلثه فقد شهد (ط) **لا** أي لا يصح لاشتماله بالنفل قبل إكمال الفرض. [رمز الحقائق: ٩٤/١]

حتى يدخل **الح**: [لاشتمال غاية لقوله: 'قصر' أي لا يراد يقصر في سفره بل دخول مصره. (ع، ص)] أي بعد استحكام السفر أو يعرف على الرجوع إليه قبل الاستحكام، وسير ثلاثة أيام، فإنه لا بدحول، أو مجرد اعلم قبله، وإن لم يبق الإقامة إلا إذا كان لاحقاً بأن اقتدى مسافر بمسافر ثم جاء، فيما فرغ الإمام استيقظ ودخل مصره بوضوء، فإنه يقصر؛ لأنه وراء الإمام حكماً. (فتح، عيني) أو **ينوي**: غطف على قوله يدخل مصره. (ح)

بلدة أو قرية: أي بعد ما دخل، ولو بوى الإقامة بأحدهما قبل لدحول لا يكون مقيماً، والتقييد بهما يود أن لا تصح نية الإقامة في معاور لكن لا مطلقاً، بل مقيداً إذا سار ثلاثاً، ومن تردد بالمقارفة خصوصها، بل في كل موضع غير صالح للإقامة، وأما إذا لم يسر ثلاثاً فيصح، وقال مالك والشافعي: مدة الإقامة أربعة أيام؛ حديث عثمان رضي الله عنه: 'من أقام أربعاً صلى أربعاً'. ولما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه وعن عمر رضي الله عنه أنهما قالوا: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيمها خمسة عشر يوماً وبينة فأكمل ثلاثاً، وإن كنت لا تدري متى تطعن =

لا بمكة ومناً، وقصر إن نوى أقل منه أو لم ينو وبقي سنين، أو نوى عسكر

عسكر المسلمين

بصيف شهر ذي الحجة أي الإقامة

ذلك بأرض الحرب، وإن حاصروا مصرًا أو حاصروا.....

أي إقامة نصف شهر

= فاقصرها، والأثر في المقدرات كالحبر؛ إذ الرأي لا يهتدي إليه؛ ولأنه لا يمكن اعتبار مطلق اللث؛ لأن السفر

لا يعري عنه، فيؤدي إلى أن لا يكون مسافراً أصلاً فقدرها بما تدة الظهر؛ لأهمها مدتان مو حسان (فتح)

لا نمكة أي لا يتم إذا نوى الإقامة. (ط) **لا نمكة وما** | وأخوها من كل موضعين مسافرين إلا إذا نوى أن

يقيم بالليل في أحدهما ويخرج في النهار إلى الآخر فيتم في الذي يقيم فيه بالليل. (ص، ع) | أشار به إلى أنه يشترط

لصحة نية الإقامة اتخاذ المكان يعني لو نوى مدة الإقامة نمكة وما عني الاشتراك يصير مقيماً، لا إذا نوى أن

يقيم بالليل في أحدهما ويخرج في النهار إلى الموضع الآخر، فإن دخل أولاً الموضع الذي عزم على الإقامة فيه

بالنهار لم يصير مقيماً، وإن دخل أولاً الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيماً، ثم بالخروج إلى

الموضع الآخر لم يصير مسافراً؛ لأن موضع إقامة المرء حيث يبيت فيه، والتقييد بمكة وما انفافي، بل المعبر

كوكهما أصبين، ففي كل موضعين أحدهما تبع للآخر بأن كانت لقربة قرصة من المصير حيث حب الجماعة على

ساكنها، فإنه يصير مقيماً، فيتم بدخول أحدهما، واستفيد من كلامه أن شرط نية الإقامة خمسة: ترك السفر

والمدة وصلاحيية الموضع واتحاد المكان والاستقلال بالرأي، فلا تصح بغيره التاسع. (مسكين، فتح)

وقصر إن نوى إلخ يعني إن نوى الإقامة أقل من نصف لشهر فقص، وعبد الشافعي ومالك إن نوى الإقامة أربعة

أيام غير يومي الدحول والخروج يصير مقيماً، وعبد أحمد. إن نوى إقامة مدة يصلي فيها أكثر من عشرين صلاة يتم،

وإلا فلا. | أمر الحقائق: ٩٥/١ | **وبقي سنين** | في موضع أن عزم أن يخرج عد أو لم يعزم على شيء. (ط) | أي

على عدم نية الإقامة فقص؛ لأن ابن عمر رضي الله عنه أقام بأذربائيجان ستة أشهر، وكان يقصر، وعن جماعة من الصحابة

مثل ذلك، وعن ابن عمر رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنه، **لهما** قالوا: إذا دحيت مدة إلخ كما سبق (مستحسن)

أو نوى عسكر إلخ أي إن نوى عسكر الإقامة في دار الحرب، وإن حاصروا فقصوا مضيقاً، وقال أبو يوسف

في الإملاء. إذا كان العسكر استولوا على الكفار، وبرلوا سائيتهم وكرومهم ويوهم، ولمستسمين معة وشوكة،

فأجمعوا على الإقامة خمسة عشر يوماً أمموا الصلاة، وعند رفر تصح نية الإقامة إن كانت الشوكة هم، وإن كانت

لأهل الحرب لا تصح بينهم. (فتح) **بأرض الحرب**. أي في دار الحرب فإنهم يقصرون أيضاً إذا نوا الإقامة؛

لأنهم بين أن يهرموا فيقروا وبين أن يهرموا فيقروا فله يكن في حقهم دار إقامة. (مستحسن) **مصرًا** أي حاصر

أهل العسكر مصرًا في دار الحرب يقصرون خلاف من دخلها بأمان فإنه يتم. (ط، ح)

أو حاصروا إلخ. أي قصروا إن حاصروا في دار الإسلام في غير المصير أو حاصروهم في البحر مضيقاً، سواء

كانت الشوكة هم أو لنا، وقال رفر: يصح في فصلين أي في فصل ما لو كانت المحاصرة في غير لمصر من البر، =

أهل البغي في دارنا في غيره، بخلاف أهل الأحبية، وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت
 أي دار الإسلام كعرب وتركمان
صح وأتم، وبعده لا، وبعكسه صح فيهما، ويطل الوطن الأصلي بمثله.....
 أي الاقتداء أي لا يصح اقتداء بالمقيم

= وفي فصل ما لو كان في السحر مصقاً، وعن أبي يوسف تصح إذا كانوا في بيوت اندر، وأما إذا حاصروهم في مصر من أمصار المسلمين تصح نيتهم الإقامة بلا خلاف. (فتح، عيني)
أهل البغي: وهم المسلمون الذين خرجوا عن صاعة الإمام. [رمر الحقائق: ٩٥١] **غيره.** أي غير المصر المتردد بين القرار والقرار. (ع) **خلاف أهل الأحبية:** [كعرب وتركمان سوا الإقامة في المفارة فيهما يتمون. (ع، ط)] هي جمع حياء وهو بيت من صوف أي ذلك الحكم المتقدم متيسر بمحافة حكم أهل الأحبية حيث تصح مهمية الإقامة، وإن كانوا في المفارة في الأصح، وعينه اعتوى، والأصح أنهم مقيمون؛ لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى إلا إذا ارتحلوا عن موضع اصيف قاصدين مكان الشتاء وبينهما مسيرة سفر حيث يقصرون إن نوا سفرًا. (فتح)

وأتم: أي أسافر صلاته مع الإمام، مصقاً سواء أدركه في الشفع الأول أو الثاني؛ لأنه تغير فرضه إلى أربع صلحة الاقتداء، وإن أفسد الفرض يصح ركعتين؛ لأن روم الأربع بمثابة، وقد رالت، خلاف ما لو اقتدى به بنية انقل ثم أفسد، حيث يلزمه الأربع بالشروع. [رمر الحقائق: ٩٥١] وعند مالك: إذا أدركه في الشفع الأخير لا يخاور شفعه. (عيني، مسكين) **وبعده لا:** [ولو اقتدى به بعد خروج الوقت. (ط)] لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب، كما لا يتغير بنية الإقامة، فيكون اقتداء المفترض بالمتصل في حق القعدة الأولى؛ إذ هي فريضة في حق المسافر وفي حق القراءة؛ لأن قراءته في الآخرين نقل. [رمر الحقائق: ٩٦١] (فتح)
وبعكسه: هو ما لو اقتدى بمقيم بمسافر. (ط)

صح فيهما: إذا اتفق المرحضان، لأنه يكون اقتداء متصل بمفترض في حق القعدة، فإن سمح المسافر يتم المقتدي ولا يقرأ فيما بقي؛ لأنه كاللاحق، وقيل. يقرأ كأنسوق. [رمر الحقائق: ٩٦١] ويستحب للإمام أن يقول: **أتموا** صلاتكم فإن قوم سمر؛ لأنه **عامة** قال هذا حين صلى بمكة وهو مسافر. (فتح) **فيهما:** أي في الوقت وبعده وإذا سلم المسافر يتم المقيم بلا قراءة في الأصح ويستحب للإمام أن يقول لهم: **أتموا** صلاتكم فإن قوم سمر. (ط)

الوطن الأصلي: هو مولد الإنسان أو السدة التي تأهل فيها. [رمر الحقائق: ٩٦١] والأوصال ثلاثة: أصلي ووطن إقامة ووطن السكنى؛ وهو ما يكون بنية الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً، فالأول يتقص بمثله؛ لأن **أسي** والمهاجرين من أصحابه كانوا من أهل مكة ثم ما هاجروا واستقروا بالندبة انتقص وصهم بمكة حتى كانوا إذا أتوا مكة يصومون صلاة المسافرين، ولا يطل بالآخرين ولا بالسفر. والثاني يصل بالأور وبالثاني وبالسفر، والثالث يطل بالكل وبالسفر. وم يعتبر المحققون وض أسكنى وهو الصحيح. [رمر الحقائق: ٩٦١] (فتح)

باب صلاة الجمعة

أي في بيان أحكامها

لا بد

شرط أدائها المصّر، وهو كل موضع له أمير وقاضي ينفذ الأحكام ويقيم الحدود،
 صلاة الجمعة أي المصّر أي حده

شرعية

باب صلاة الجمعة: في بعض السح: باب الجمعة تحذف مضاف لكثرة الاستعمال، وفي بعضها: باب صلاة الجمعة وهو اختيار بعض الشراح، والجمعة مشتقة من الاجتماع؛ لاجتماع الناس، أو لما جاء من جمع خلق آدم فيها، أو جمعه مع حواء في الأرض، وهي يسكون أمة، وإقراء يقرءون بضم الميم، وكان اسمها في اجاهدية العروبة، وقيل: أول من سماها جمعة كعب بن لوي، ويسمى يوم امريء؛ تزايد الخيرات فيه، أو لتزايد الثواب، وقد يطلق عليه العيد أيضاً وهي فرض عين، يكفر جاحدها؛ لشوقها بالدليل القطعي، وهي فرض مستقل أكد من الظاهر، وليست بدلاً عنه، والاماسة بين السابرين أن في كليهما سقوط شرط الصلاة يعني أن سببتها إلى الظاهر شطر لا أنها تنصيف الظاهر بعينه؛ لأنها فرض ابتداء، (فتح)

شرط أدائها: اعلم أن بوجوبها شرائط، وهي في المصبي كما سيأتي، ولأدائها شرائط، وهي في غير المصبي، والفرق بين شرائط الوجوب وشرائط الأداء: أن بانتفاء الأول يصح الأداء، وبانتفاء الثاني لا يصح، ونظم بعضهم شروط الأداء والوجوب فقال:

حر صحيح بالبلوغ مذكر مقيم وذو عقل لشرط وجوبها
 ومصر وسلطان ووقت وخطبة وإذن كذا جمع لشرط أدائها

واحاصل: أن شرائط الأداء أيضاً ستة: الأول: المصّر فله نحر في قرية على الصحيح، وعن أبي يوسف القرية إن كانت داخل السور فعلى أهلها الجمعة، وإلا فلا، وعن محمد: كل قرية يسمع أهلها الأذان فعليهم الجمعة، خلافاً لشافعي؛ حديث ابن عباس رضي الله عنه أنها أقيمت بمسجد عبد القيس بجواثي قرية من قرى البحرين، ولما قور عني رضي الله عنه "لا جمعة ولا تشريق" إلى آخره، ولا حجة له في حديث ابن عباس رضي الله عنه؛ لأن جواثي اسم لحصن بالبحرين، وهي مدينة والمدينة تسمى قرية كما ورد في القرآن. (مسكين، فتح) **المصّر:** فلا تخور في قرية ولا مفارة؛ لقول عني رضي الله عنه: لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع، (ط، ع)

أمير وقاضي: يخرس اساس ويمنع المفسدين ويقوي أحكام الشرع. (ع) **ويقيم الحدود:** [هذا عند أبي يوسف وهو الصحيح، وفي رواية عنه المصّر اجتمع كل موضع أهلها كثير بحيث لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم م يسعهم. (عيني)] أي يرحم المحصن الزاني، ويجلد غير المحصن، ويقطع السارق، ويخذ انقادف وشارب الخمر، ويحكم بالقود والدية ونحوها، وتفسير المصّر بكل موضع له أمير إلخ رواية عن أبي يوسف، وهو ظاهر المذهب، وهو الصحيح، وعليه أكثر الفقهاء، وقال أبو حنيفة: المصّر كل بلدة فيها سكك وأسواق، ولها رساتيق يعني القرى، ووا ينصف مظلوم من ظالمه، وعاء يرجع إليه في الحوادث، وهو الأصح، وقيل: في تفسير المصّر أقواً آخر، وأحسن ما قيل فيه: إذا كان أهلها بحال لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم م يسعهم، وهو رواية عن الثاني. (فتح، مستحسن)

أو مصلاً، ومِنَّا مصر لا عرفات، وتؤدَّى في مصر في مواضع،
 مصر أي الجمعة أي واحد متعددة في موضعين وأكثر

أو مصلاً: [وهو ما حوله لمصاحبه مصباً، والمختار للفتوى تقديره بمرسح. (ط)] احكم غير مقصور على المصلى، بل تخور الجمعة في جميع أودية المصر؛ لأنها عمرة في حق حوائج أهل مصر من ركض احتيل وجمع العساكر وصلاة الحارة ودفن الموتى ونحو ذلك، والمختار للفتوى قول محمد أنه مقدر بمرسح، احاصل: أنه تؤدى الجمعة في مصلى مصر مثل مصلى العيد سواء كان بينهما مراع أولاً؛ لأنه يكون في فائه، وفأؤه ملحق به، وكما أن المصر وفأؤه شرط حوار الجمعة، فهو شرط حوار صلاة العيد. (عيني، مسكين)

وما مصر: [فتحور إقامة الجمعة فيها، إذا كان الإمام أمير، حجار أو الخليفة لا أمير الموسم؛ لأنه يبي أمور الحج لا غير، (ط، ع)] وقال محمد: لا تخور؛ لأنها من نقرى، وهما: أنها تتمصر في أيام الموسم، وفيها أسية ودور وسكن، وهذا يشير إلى أنها لا تخور في غير أيام الموسم؛ لأنها لا تنقى مصرأ بعدها، وقيل: تخور؛ لأنها من فاء مكة بناء على تقدير الفاء بمرسحين، لكن تقدير الفاء بذلك غير صحيح. (عيني، فتح)

لا عرفات: [أي هي ليست بمصر؛ لأنها فاء ولا من فاء مكة. (ع)] ولو كان الخليفة لها في قولهم جميعاً، وهي عدم للموقف ولكنها مصرف كمسمات؛ لأن الألف وباء تمنع تقدير تاء التأنيث فيها، وانتي فيها ليست لتأنيث إنما هي مع الألف علامة جمع المؤنث سميت بذلك؛ لأنها وصفت لإبراهيم عليه السلام، فلما أبصرها عرفها، وقيل: التقى فيها آدم وحواء عليهما السلام فتعارفا، وقيل: غير ذلك. (فتح)

في مواضع: أي في موضعين أو ثلاثة عند محمد، وعن أبي يوسف روايتان: في رواية: لا تخور إلا إذا كان بين موضعين هر عظيم فيصير عمرة مصريين، وقيل: شرط أيضاً أن لا يكون على شهر حمر أو كان ولكن يأمر بقصع الحمر يوم الجمعة حتى يقطع الوصل، وفي رواية: قال: يخور إذا كان المصر عظيم في موضعين، وم يخز في الثلاث، فإن أدوها في موضعين فالجمعة من سق مهما وللآخرين أن يعيدوا الطهر، وإن أدوها معاً أو كان لا بدرى كيف كان يخور صلاتهم، وروى محمد عن أبي حنيفة أنه يخور الجمعة في موضعين أو أكثر وفي ضاهر الرواية يخور في موضعين ولا يخوز في أكثر من ذلك وعليه لاعتماد، فإنه روى أن عياً كان يخرج إلى الجمعة في العيد ويستحلف في المصر من يصلي بصعقة النس، وذلك محصر من الصحابة، فلما حار في صلاة العيد جار في الجمعة؛ لأنها في الاختصاص بالمصر يستويان. (فتح، مستخلص)

تمه: سئل السيد حموي عن أربع ركعات انتي بعد صلاة الجمعة وتسمى الظهر عندهم إذا احتلت بعض شروط الجمعة هل هي فرض أو واجبة أو مستحبة أو ليست بواجدة منها وما كيفية بية الظهر على القول بها؟ فأجاب بأنهم ليست فرضاً ولا واجبة ولا سعة، بل ولا أصل لها في المذهب، وقال في الحر: وقد أفتيت مراراً بعدم صلاحها خوفاً على اعتقاد الجهلة أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض. (فتح، مستخلص)

والسلطان أو نائبه، ووقت الظهر، فتبطل بخروجه واخطبة قبلها، وتسب خطبتان

الأمور بإقامتها ولو عبثا

شرط أدائها أيضا

أي الجمعة

ای شرط ادالها ایضاً

والسلطان أو نائبه: [بالرفع عطف على قوله: 'نامصر' يعني شرط أدائها أيضا السلطان أو نائبه ولو كان السلطان متعلاً لا مشهور له من الخليفة إذا كانت سيرته سيرة الأمراء. (ع، ط)] أي مصقاً سواء قيد السيطرة من الخليفة، أو كان متعلاً، وقال الشافعي: السلطان والنائب ليسا بشرط، لما روي أن علياً رضي الله عنهما صلى بالناس الجمعة حين كان عثمان محصوراً؛ ولأنها فرض فلا يشترط لها السلطان كسائر المرائض، ولما قوله: من كتب سجدته لله لله عام عاد له حاد ولا جمع منه شدة الحديث، شرط أن يكون له إمام، وقال الحسن البصري: أربيع إلى السلطان وذكر منها الجمعة، ومثله لا يعرف إلا سماعاً، فيحمل عليه، ولأنها تؤدي جمع عظيم، فتقع إيسارة في التقديم أو في الأداء في أول الوقت، فبيها السلطان تسكيناً بفتنة وإيسارة، وحديث علي رضي الله عنه يشتمل أنه فعله بدين عثمان رضي الله عنه فلا يلزم حجة مع الاحتمال. [تبين الحقائق: ١/ ٥٢٧] (فتح)

وقت الظهر أي شرط لأدائها وقت الظهر، ولا تقدم على زوال الشمس؛ لما روي أن النبي ﷺ لما بعث مصعب بن عمير رضي الله عنه إلى المدينة، قال له: **إذا زالت الشمس فصل بين جمعتي**، ولأنه ﷺ كان يصليها بعد الزوال، وعبد أحمد: تجوز قبله، وقوله: **'تصل خروجك'** أي إذا ما يؤدوها حتى حرج وقت الظهر ودخل وقت العصر سقط الجمعة، وكذا لو حرج الوقت وهو فيها قبل ما قعد قدر التشهد يستفصل الظهر اتفاقاً، وقال الشافعي: **أنهما أربعاً؛ لأن الجمعة طهر مقصور لأجل الحطة؛ لقول عمر رضي الله عنه: إنما قصرت الصلاة لمكان الحطة، لكن قصرها مشروط بالوقت، فإذا فات عادت أربعاً؛ لأن الجمعة ليست فرضاً مستقلاً عنه، بل هي في الأصل صهر ثم قصرت، وعند مالك: تنصبي على الجمعة؛ لأن وقتها يمتد إلى الغروب أي الوقت الضروري. (مستحب، فتح) **خروجه**.**

أي خروج وقت الظهر وهو فيها ولا يبي عليها؛ لاختلاف الصلاتين خلافاً لمالك والشافعي. (ط، ع)

والخطبة قبلها. لأن شرط الشيء سابق عليه، ويشترط أن تكون بعد الروال، وأن تكون بحضرة جماعة تعقد الجمعة **هم** وإن كانوا صماً أو بياماً، ولو حطب وحده لا تخوز الخطبة، ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته، وأن يكون الجهر في الثانية دون الأولى، وذكر الحلفاء الراشدين مستحسن، والدعاء للسلطان بالنصر لا يستحب بل يكره، وقال عطاء: إنه محدث، وإنما كانت الخطبة تذكيراً، والذب من الإمام أفصل من التاعذ، وما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على النبي والترضي عن الصحابة فمكروه اتفاقاً، وتسح حطتان: لحديث جابر بن سمرة أنه **قال** كان يخص قائماً خطبة واحدة، فلما أسس جعلها خطبتين يجلس بينهما جلسة، ففي هذا دليل على أنه يخوز الاكتفاء بالخطبة، وعلى أن الجلسة بينهما للاستراحة لا للشرط. **(فتح قبلها)** حتى لو صلوا بلا خطبة أو صلوا قبل الخطبة أو حطب قبل الوقت لم تجز. **(ص) خطتان:** حقيقتان قدر سورة من طوان المفصل. [النهر المائق: ١/٣٥٨]

بجلسةٍ بينهما بطهارة قائما، وكفت تحميدة أو قهيلة أو تسبيحة، والجماعة وهم
 أي في الخطبة أي قوله الحمد لله أي قوله لا إله إلا الله
 ثلاثة، فإن نفروا قبل سجوده بطلت،
 أي الجماعة أي هربو

بينهما أي بين الخطبتين، ومقدارها أن يسقر كل عضو منه في موضعه بحمد في الأول، ويصلي على النبي،
 ويعط أساس، وفي الثانيه كذلك، إلا أنه يدعى مكان الوعظ كذا جرى التوارث. [رمز الحقائق: ٩٨/١]
بطهارة متعلق بخدوف أي يخص بطهارة حر كونه قائما. (ط) **قائما** وعند الشافعي لا يجوز إلا قائما،
 ولا بدون الطهارة؛ لأنها قائم مقام ركعتين، وعدنا: لا تقوم مقامهما؛ لأنها تأتي الصلاة؛ ما فيها من استدبار
 القبلة والكلام، فلا يشترط لها ما يشترط للصلاة. (فتح)

تحميدة أي اكتفى بالتحميدة وحوها لإصلاح قوله تعالى: ﴿سورة يس﴾. (جمعة ٩) وعن عثمان
 أنه قال الحمد لله، فارتج عليه، فقال: يكفكم إلى إمام فعلى نحوكم إلى إمام فوال، وإن أنكر وعمر
 كانا يعدان هذا انقضاء مقالا، وسأبكم أخص من بعد، وأستعمر الله في ولكم، وقالوا: لا يجوز إلا إذا كان
 كاملا يسمى حصة عادة، وقيل: أنه قدر التشهد. (فتح، مسكين) **تسبيحة** أي قوله: سبحان الله بشرط بنية
 الخطبة في الكل، حتى لو حمد لعطاسه لم تنب عنها. (ط، ع)

وهم ثلاثة أي سوى الإمام، وهو كانوا غير الثلاثة الذين حصروا الخطبة، وإنما قسم: سوى الإمام؛ لأن الجماعة
 شرط على حدة وكذا الإمام فلا يعبر أحدهما؛ لأن قوله تعالى: ﴿سورة يس﴾. (جمعة ٩) وبفتنسي مادنا وداكرا والناسعين؛ لأن قوله: "اسعوا" جمع، وأقله اثنان ومع المبادي ثلاثة.
 وقال الشافعي: أربعون رجلا أحرارا مقيمين سوى الإمام لا يظعنون صبيا ولا شتاء ولا طعن حاجة لما روي
 عن جابر رضي الله عنه أنه قال: نصب أسنة أن في كل ثلاثة أئمة، وفي أربعين فما فوقها جمعة وأصحى ووطر،
 ولحديث عبد الرحمن عن أبيه كعب بن مالك قال: أوم من جمع بين سعد بن زرارة، قلت: كم كتبتم؟ قال:
 أربعين، ولد قوله تعالى: ﴿سورة يس﴾. (جمعة ١١) أي قائما أخص؛ لأنه لم يسبق معه شيء، إلا ثمانية عشر رجلا
 وصح لها عقدت اثني عشر رجلا، وحديث جابر رضي الله عنه وضعه أهل النقل، حتى قال البيهقي: لا يخرج عنه، وكذا
 حديث عبد الرحمن، لأنه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قبل أن تفرض الجمعة وكان غير بدنه، وعن أبي يوسف
 أدنى الجماعة اثنان سوى الإمام، وقوله أصبح؛ لأن في ثنتي معنى لاجتماع، والجمعة مسنة عن لاجتماع. (فتح)

قبل سجوده: أي الإمام، بعد أن أحرموا معه. [رمز الحقائق: ٩٩/١]

بطلت. [الجمعة عند أبي حنيفة، وقالوا: لا تطل، ونفروا بعد اسجود لا تطل اتفاقا. (ع)] أي بد شرعت
 الجماعة فإن مر أساس قبل أن يركع الإمام ويسجد استقبل الطهر عند أي حيفة وبطلت الجمعة وكذا لو بقي
 منهم أساء أو الضياع، وقالوا: إذا نفروا عنه بعد ما شرع في الصلاة أتم جمعة، فإن نفروا عنه بعد ما ركع =

والإذن العام. وشرط وجوبها: الإقامة والذكورة والصحة والحرية وسلامة العيين والرجلين، أي وجوب الجمعة فلا تجب على المريض

= وسجد بي عليه الجمعة في قوهم جميعاً خلافاً لزفر، والأصح فيه: أن الجماعة شرط تأكد الاعتقاد بالسجدة عده، وعندهما: شرط الشروع، وعند زفر: للأداء وهو يقول: إن الجماعة لما كانت شرطاً فلا بد من دوامها كالوقت، وهما يقولان: إن الجماعة شرط الاعتقاد والاعتقاد بالشروع فلا يشترط دوامها كاختصة، بل هي بعد الشروع مستعن عنها، ولأي حيفة: أن شروع الصلاة بما يتم تمام الركعة؛ لأن ما دوماً ليست بصلاة فلا بد من دوامها إلى السجود بخلاف اختصة؛ لأنها تنافي الصلاة فلا يشترط دوامها. (مستحسن، عيني)

والإذن العام | بالرفع عطف على المرفوعات قبله وشرط أدائها أيضاً الإذن العام من السلطان بأن تفتح أبواب الجوامع للواردين | أي الإذن العام من الإمام بفتح أبواب الجامع والإذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الباب وجمعوا لم يحز ذلك، وكذا السبب إذا أراد أن يصلي الجمعة بعسكره في داره أو الجامع لم يحز لعدم الإذن، وإن فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول فيه يغور ويكره؛ لأنه لم يقص حق المسجد الجامع. [رمر الحقائق: ٩٩/١] (عيني، مسكين)

وشرط وجوبها أخر هذه الشروط عن شروط الأداء اقتداء بالسلف مع أن الواجب تقديمها؛ إذ النجس مقدم على الأداء، وقوله: "الإقامة" أي عصر وحدفه المصنف للتصريح به في شروط الأداء أي الجمعة لا تحب إلا على المقيم؛ لأن المسافر يحتاج إلى دخول المصير والخروج وبطول المكث لفراغ الإمام وقوم فيتعطل عن السفر فيلحقه الحرج. (فتح)

الإقامة. بمصر فلا تحب على المسافر، ومن كان خارج المصير، فإن سمع النداء تحب عليه عند محمد، وبه يعني. (ط) **والذكورة** أي المحقة فلا تحب على الأنثى والخنثى. (ط) **والحرية** فلا تحب على العبد اتفاقاً، واختلف في المكاتب والعبد المأذون والذي حضر ليحفظ دابة مولاه. (ع)

وسلامة العيين والرجلين فلا تحب على الأعمى وإن كان له ما يستاجر به القائد عند الإمام؛ لأن القادر بقدرة العير لا يعد قادراً، وكذا لا تحب عليه إذا كان له ممكوك يقوده، فهو أبداً المصنف قوله: 'وسلامة العيين والرجلين' بقوله: 'ووجود المصير والقدرة على المشي' لكان أو؛ ليعيد وجوبها على الأعور والأعرج بالعير المانع من قدرة المشي بلا مشقة، وعطف سلامة العيين على الصحة من عطف الخاص على العام؛ لأن عدم سلامة العيين والرجلين من الأمراض عند الأطباء إلا أنهما في أعرف لا يعدان مرضاً فهذه حصتهما بالذكر؛ ولأن فيها خلافاً، وبقي من الأعداء الحبس والخوف والمطر الشديد فيشترط بوجوبها عدم هذه الأشياء. (فتح)

والرجلين: أي وسلامة الرجلين يعني قدرة المشي فلا تحب على المقعد ومقطوعهما. (ع)

ومن لا جمعة عليه إن أداها جاز عن فرض الوقت، وللمسافر والعبد والمريض أن يؤم فيها، وتنعقد بهم، ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره، فإن سعى إليها بطل، وكره للمعذور والمسجون.

أي حضر الجمعة أدائه
أي صلى صلاة الجمعة تحريماً وعد الثلاثة لا يجوز
أي تحريماً
مثل مريض والمسافر في المجلس

لا جمعة عليه مثل مسافر والمرأة والعبد ومريض وأشيخ القاري وحوهم. (ع)

حاز عن فرض الوقت [وهو الظهر] لأن امتناع الوجوب كان للحقير فإذا تحمته حاز كالمسافر إذا صام. (ط، ع) [أي ليس لا جمعة عليهم إذا حضرو الجمعة فحدث عنى ثلاثة أقسام: الأول: أنه ليس بأهل بوجوب كالقسي ومجنون، فصلاة القسي باقية، ولا صلاة لمجنون أصلاً، وثاني: أنهم من أهل بوجوب كالمريض والمسافر وغيرهما خريجهما، وسقط عنهم فرض الوقت؛ لأن امتناع بوجوب عليهم لم يكن معنى في الصلاة، بل مخرج وانصراف، فإذا تمسوا التحقوا في الأداء، غيرهم، الثالث: أنه يوجد في حقهم شرائط بوجوب لكن لا يوجد شرائط الأداء، كأنصراف وغيره، بأن كانت جماعة من الشافعيين يصنعون الجمعة في موضع اجتمع فيه أربعون من الأحرار، فإن اقتدى بهم حتمي لا حره عن صومه؛ لأن ما صلى بيس الجمعة في رعيته فلا يسقط عنه لفرض الأصبي. (مستخلص، فتح)

إن يؤم فيها حضر المفساد من تقدمه لحر صوفي بالنسبة من لا يصح إمامته كالقسي والمرأة لا مصقفاً، وقد رفر: لا يجوز لهم الإمامة في الجمعة؛ لأنها غير واجبة عليهم كالقسي والمرأة، ولما أنهم أهل للإمامة، وإنما سقط عنهم بوجوب مرحضة، فإذا حضروا يقع فرضها كالمسافر إذا صام، خلاف القسي؛ لأنه غير أهل، وخلاف المرأة؛ لأنها لا تصلح إماماً للرجال. [تبيين الحقائق: ١/٥٣٣] (فتح)

وتنعقد بهم [حتى لو كان حقه مسافر وعبد ومريض فقط حازت جمعة خلافاً للشافعي. (ط، ع)] أي بامدكورين من المسافر والعبد ومريض؛ لأنهم إذا صبحوا للإمامة ولأن يصبحوا بالافداء بالطريق الأولى. (فتح)

ومن لا عذر له قيد بعدم العذر؛ لأن العذر إذا صلى الظهر قبل الإمام لا كراهة اتفاقاً، وقوله: 'كره' أراد به حرماً، لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو أكذ من الظهر، وعند رفر والثلاثة: لا يجوز، وهذا مني على أن الأصل عندهم هو الجمعة، والظهر بدل عنها، فلا يقصر إليه مع القدرة على الأصل، ولما أن الفرض هو الظهر قدرته عليه دون الجمعة، توقفها على شرط لا تتم به وحده، لا أنه مأمور بإسقاط الظهر بالجمعة، فيكون تركه مسيئاً، فيكره، وقيد بقوله: 'قبحها'، لأنه لو صلى بالظهر بعدها في مكره لا يكره اتفاقاً. (فتح، عيني)

سعى الذي صلى الظهر مثلاً إلى الجمعة بعد ما صلى الظهر بأن انفصل عن باب داره والإمام فيها. (ط، ع)

بطل [أي بطل ظهره وانقلب بدلاً أدركها أو لا يلا فرق بين معذور وغيره على المذهب. (ط)] أي إن أدى الظهر ثم سعى إلى الجمعة بطل الظهر المؤدى وانقلب بدلاً، والتعير بالفساد أولى، لأن اسطلال هو الذي يموت =

أداء الظهر بجماعة في المصر، ومن أدركها في التشهد أو سجود السهو أتم جمعة،
 يوم الجمعة وكذا بأذن وإقامة ^{س م} أي الجمعة حال كون الإمام ^{س م} على العيون به في الجمعة أي هذا المندرك
 وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام،

= لمعنى المطلوب من كل وجه، والفساد ما يفوت المعنى المطلوب من وجه دون وجه، والظهر هنا لم تبطل من كل وجه، بل بقب بقاء سواء كان أدرك الإمام فيها أو لا، وسواء كان معدوراً كاستسفر والعد أو لا، وقالوا: إن لم يدرك الإمام لا يبطل، وقال زهر: لا يبطل ظهر المعدور، فإن خرج من بيته والإمام فرع منها لا يبطل إجماعاً؛ لأن شرط بطلانها بالسعي عند الإمام خروج من بيته قبل شروع الإمام أو بعده، وإن خرج من بيته والإمام فيها، فقل أن يصل إليه فرع منها بطل عند أي حبيبة خلافاً لهما، وإن خرج لا يقصد الجمعة لم تصل إجماعاً. (فتح)

أداء الظهر إلح لأنها تمضي إلى تقليل جماعة الجمعة؛ لأنه ربما يتطرق غير المعدور للاقتداء بالمعدور، ولأن فيه صورة عارضة للجمعة بإقامة غيرها، بخلاف القرية، فإنه ليس فيها جمعة، فلا تمضي إلى التقليل، ولا إلى المعارضة. (فتح، مسكين) **في المصر**: سواء كان قبل فروع الإمام أو بعده يروى ذلك عن علي عليه السلام ولا يكره في القرية. (ط، ع)

أتم جمعة. وقال محمد: إن أدرك أكثر الركعة الثانية مع الإمام أتم جمعة، وإن أدرك أتمها أتم صليها؛ لأنه جمعة من وجه وظهر من وجه؛ لقوات بعض الشروط في حقها، فيصلي أربعاً اعتباراً للظهر، ويقعد على رأس الركعتين لا بحالة اعتباراً بجمعة، ولهما: قوله **لا** **فم أدكم فصل** **وما لكم وفصل** أمر بقضاء ما فات، وهو الذي صلى الإمام قبل الاقتداء به لا صلاة أخرى، غير الجمعة. [مرر الحقائق: ١٠٠/١]

وإذا خرج إلح أي إذا ظهر الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته، هذا عند أي حبيبة؛ لقوله **لا** **خرج الإمام ولا صلاة** **لا** **من غير فصل**، وقالوا: لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يكره؛ لأن الكراهة الاختلال بمرص الاستماع، ولا استماع ههنا بخلاف الصلاة؛ لأنها قد تمتد إلى حالة الحصة، وله: ما روي؛ ولأن الكلام أيضاً قد يمتد طبعاً، فأشبه الصلاة، فما يؤدي إلى الحرام فهو حرام. (مستخلص)

وقال الشافعي: يأتي بالسنة وتحية المسجد ويرد السلام؛ لأن الأوليين مأمور بهما عن الشارع **لا**، وأما رد السلام، فلا أنه واجب لا يجوز تركه، قلنا: هذا من المواضع استنباطاً من الوجوب، وأمره **لا** معارض بقوله **عليه السلام** **إذا خرج الإمام الحديث من غير فصل؛** لأنه بإطلاقه شامل للسنة وتحية المسجد، والأخذ به أولى؛ لأن انهي راجع على الأمر، على أن الحديث محمول على ما قبل المبع، والمراد بالكلام الذي يتعق بالآخرة، أما غيره فيكره إجماعاً، واحتلف في إباحة الكلام في جلسة الخطيب وسكوته، فأباحه أبو يوسف ومنعه محمد. (فتح)

الإمام من الحجرة إن كان فيها أو قام المصعود إن لم يكن فيها. (ط) **ولا كلام** مطلقاً سواء خطب أو لم يخطب. (مسكين)

ويجب السَّعي وترك البيع بالأذان الأول، فإن جلس على المنبر أذن بين يديه،
على من عبه جمعة إلى الجمعة ولو مع سعي أي الإمام يعني أذن المؤذن وأقيم بعد تمام الخطبة.
بإقامة الجمعة

بالأذان الأول [الواقع بعد الزوال في الأصح. (ط)] وقيل: يجب السعي بالأذان الثاني أي عند المنبر؛ لأنه لم يكن في زمن النبي ﷺ إلا هو، وكذا في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ورد عثمان رضي الله عنه الأذان على الروءاء أي المكان المرتفع، وقيل: يجب بدحور الوقت وإن لم يؤذن لها أحد، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن المعتز في وجوب السعي وحرمة البيع الأذان على المنارة، والأصل في ذلك: قوله تعالى: **إِذَا دُعِيَ إِلَى صَلَاةٍ مِنْكُمْ فَاجْتَمِعُوا وَسَبِّحُوا** [ي د ١٠٠: ٩] ثم إذا عقد البيع وقت الأذان بعقد، ولكنه يكره خلافاً لبعض الشافعية والحنابلة. [رمز الحقائق: ١٠٠/١] (مستخلص)

أذن الخ بالبناء للمفعول ولا يستعمل مسياً للفاعل، وقوله: 'بين يديه' أي بين يدي الخطيب، وأفاد بوحدة الفعل أن المؤذن إن كان أكثر من واحد أدبوا واحداً بعد واحد يعني إذا اتسع المسجد وكثر الجماعات بحيث أن صوت المؤذن وحده لا يبلغ جميعهم واحتيج إلى اجتماع المؤذنين في الأذان لا يجتمعون، بل يؤذنون واحداً بعد واحد بأن يجعل كل مؤذن في ناحية من نواحي المسجد. (فتح)

جمعة لم يذكر المصنف الأمور المستحبة يوم الجمعة كما ذكرها في صلاة العيد فلندكر شيئاً منها، فاستحب لمن أراد حضور الجمعة أن يدهن، وأن يحس طيباً، وأن ينس أحسن ثيابه، وأن تكون بيضاء، وأن يقعد عند استماع الخطبة كما يقعد في التشهد، ولا بأس بالاحتناء، ويسعي للإمام أن يقرأ فيها كالطهر، ولو قرأ تركاً بالسور الماثورة كان حسناً إن لم يواظب عليه، وأن يتسكّر، وأن يحس في الصف الأول إن قدر وهو ما بين الإمام، ثم اعلم أنهم احتشوا في حوار السؤال في المسجد وفي حوار الدفع إليه، واحتار أن السائل إن كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس، ولا يسأل إلخافاً بل لأمر لا بد منه، فلا بأس بالسؤال، والدفع إليه، ولا بأس بالسفر يوم الجمعة إذا خرج من عمران المنصر قبل دحور وقت الطهر، والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصليها. ولا يكره قبل الزوال. (فتح)

بين يديه أي بين يدي المنبر، بذلك جرى التوارث، ولا يسعى أن يصلي غير الخطيب؛ لأن القصر للخطبة فلا يقيمهما ثاناً. [رمز الحقائق: ١٠١/١] **تمام الخطبة**: والفصل بينهما بأمر الدنيا مكروه.

ويغتسل ويستاك ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه، ويؤدي صدقة الفطر، ثم يتوجه إلى المصلى غير مكبر ومتنفل قبلها. ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها،.....

أي صلاة العيد أي أيصاها

ويغتسل: الأصح أنه سنة، وسماه مدوياً لاشتمال أسنة عليه، ومن استحب إظهار الفرح وإشاشة وإكثار الصدقة حسب الصاقه وصلاة العدة في مسجد حيه، وأخروج ماشياً، وأرجوع من طريق آخر، والتهنئة — "تقبل الله ما ومكركم"، وكذا المصافحة، ويستحب أن يتوجه ماشياً؛ لأنه **سنة** ما ركب في عيد ولا حارة ولا بأس بالركوب في الرجوع، لأنه غير قاصد إلى قرية. (فتح) **أحسن ثيابه:** [ولو عسلاً؛ لأنه يوم اجتماع وسرور. (ص، ع)] أي أجدها حديثاً أو عسلاً؛ لأنه **سنة** كان يلبس بردة حمراء في كل عيد. (فتح)

ويتطيب: مما له ريح لا لون كالنسك، والخور. (ط) **ويؤدي صدقة الفطر:** حديث ابن عمر **سنة** أنه قال: "أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن يؤديها قبل خروج أساس إلى الصلاة" كشف الحقائق: ١٨٣.١؛ لأن في أدائه للمفقر إغاة له ببيع قبه للصلاة. (فتح) **ثم يتوجه إلخ:** بالنصب بتقدير "أن" معطوف على المدونات قبه، فاقصى يديه أيضاً كما في المحتج: أخروج إلى المصلى لصلاة العيد سنة، وإن كان يسعهم المسجد الجامع عند عامة المشائخ وهو الصحيح، ولا بأس بأخراج المبر إليها، واحتلف في كراهة بائه فيها، فقيل: يكره، وقيل: لا، وعن الإمام لا بأس به. (فتح) **المصلى:** وهو الموضع الذي يجتمع فيه أساس مع الإمام لصلاة. (ع)

غير مكبر: [أي حال كونه غير مكبر جهراً في المصلى بل مكبراً خفياً. (ع)] أي جهراً؛ لأن التكبير غير موضوع لا خلاف في حوازه بصفة الإحفاء، وإليه ذهب الإمام؛ لقوله تعالى: **سورة** **دُكْرُ** **كُتْ** في **سورة** (أعرف ٢٠٥). وقال **سنة** **حبر** **سنة** **حفي** **سنة** ولأن الأصل في إنشاء الإحفاء، إلا ما حصته الشرع في يوم الأضحى، وقالوا: يكره جهراً؛ ما روي أن ابن عمر **سنة** كان يرفع صوته بالتكبير، وهو مروي عن علي **سنة** وقيل: الخلاف في أصل التكبير، فعنده لا يكره، وعندهما يكره. (فتح)

ومتنفل قبلها: [بالحر عطف على مكبر أي وغير متنفل. (ع)] أي يكره التنفل قبل صلاة العيد مطلقاً في حق الإمام والقوم، وفي المصلى وغيره، وقال الشافعي: يكره في حق الإمام لا في حق القوم، وقيل: غير مكروه، والجمهور على الكراهة في المصلى وغيرها؛ لما ورد عنه **سنة** من المنع عن التنفل في العيدين قبل الإمام، ولأنه **سنة** لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلاة. (مسكين ومستحسن) **قبلها:** قبل صلاة العيد لكرهته في حق الإمام والقوم في المصلى وغيره. (ط) **الشمس إلى زوالها:** [قدر رمح أو رمحين. أ] أي الشمس عن كبد السماء، وقال الشافعي: وقتها طلوع الشمس ويستحب تأخيرها. [رمز الحقائق: ١٠٢١] الغاية غير داحية حتى لو دخل وقت الروا وهو فيها فسدت الصلاة اتفاقاً إن كان قبل أن يقعد قدر التشهد، أما بعده قبل السلام فكذلك، عند الإمام خلافاً هما، وابتداء الوقت من ارتفاع الشمس ليخرج الوقت عن حد الكراهة. (فتح)

ويصلي ركعتين مثلياً قبل الزوائد، وهي ثلاث في كل ركعة، ويوالي بين القراءتين،
أي الإمام التكبيرات أي الزوائد تكبيرات من الموالاة وهي المتابعة
 ويرفع يديه في الزوائد، ويخطب بعدها خطبتين، يعلم فيها أحكام
أي الإمام صلاة العيد أي الإمام الناس

مثلياً: حار كونه مثلياً، أي آتياً بالثناء يعني سبحانه اللهم إني حلفاً للشافعي ومالك. [رمر الحقائق: ١٠٢/١]
وهي ثلاث: لما في آثار الصحابي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن كيفية صلاة العيد: فقال: يفتتحها بتكبير، ثم يكرر بعدها ثلاثاً، ثم يقرأ، ثم يكرر تكبيرة يركع بها، ثم يسجد، ثم يقوم يقرأ، ثم يكرر ثلاثاً، ثم يكرر تكبيرة يركع بها، وقال عبي رضي الله عنه: أربع في كل ركعة في الفطر، وفي الأضحية واحدة في كل ركعة، ويبدأ بالقراءة فيهما، وقال ابن عباس رضي الله عنه: خمس في كل ركعة، ويبدأ بالتكبير فيهما، وفي رواية عنه: خمس في الأولى، وأربع في الثانية، وأحد الشافعي يقول ابن عباس رضي الله عنه: ويسكت بين كل تكبيرتين عدناً، وقال الشافعي: يقول بينهما: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

ومن فاته أول صلاة الإمام يكرر في الحال. ولو حشي المدرك في الركوع أن يرفع الإمام رأسه لو كبر قائماً أتى به راکعاً. ولو ركع الإمام قبل أن يكرر لا يعود إلى القيام ليكرر ولا يكرر في الركوع في ظاهر الرواية، والمسبوق ركعة إذا قام إلى القضاء يقرأ، ثم يكرر؛ لأنه لو بدأ بالتكبير يصير موالياً بين التكبيرات، ولم يقل به أحد من الصحابة، ولو بدأ بالقراءة يصير فعنه موافقاً لقول عبي رضي الله عنه؛ لأنه يقول ببدء فيهما بالقراءة، والموالاة مستحب حتى لو لم يوال فقد ترك الأولى. (فتح)

القراءتين: ندباً بأن يكرر للافتتاح. ثم يستفتح. ثم يكرر ثلاثاً قبل القراءة، ثم إذا قام إلى الثانية يقرأ، فإذا فرغ من القراءة يكرر ثلاثاً، ثم يكرر للركوع. (ع) **ويرفع يديه إلخ:** أي في التكبيرات الزوائد مطلقاً، رفع الإمام أم لا، ولا يضعهما، وعن أبي يوسف لا يرفع في شيء منهما، وصلى أبو يوسف بالناس حين قدم بعدد صلاة العيد، وكبر تكبير ابن عباس رضي الله عنه فإنه صلى خلفه هارون الرشيد فأمره بذلك، وإسأنة محتهد فيها، وطاعة الإمام فيما ليس بمعصية واجبة، وهذا ليس بمعصية؛ لأنه قول بعض الصحابة. (فتح)

الزوائد: لقوله عليه السلام: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع وذكر منها تكبيرات العيد، يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث تسبيحات؛ لأنها تقام بجمع عظيم، والموالاة تشبهه على من كان ثانياً. (ع) **ويخطب بعدها:** لأنه عليه السلام حسب بعد الصلاة حصتين، بخلاف الجمعة حيث يخطب لها قبل الصلاة؛ لأن الحطة فيها شرط، وشرط الشيء يسبقه، وفي العيد ليست بشرط، وبعد الصلاة بيان الأفضلية حتى لو قدمت على الصلاة جاز، ولا تعاد الحطة بل تقدم خلاف الأول. (فتح) **خطبتين:** بحسبة بينهما، وهما ستة، فلو قدمت على الصلاة جاز وكره. (ط)

يعلم فيها إلخ: أي يعلم في الحطة الأحكام الخمسة المتعلقة بصدقة الفطر: الأول: على من تحب، فتحب على الحر المسمى مالك للنصاب، والثاني: لمن تحب، فالفقراء والمساكين، والثالث: متى تحب: فبطون الفجر من يوم العيد، والرابع: كم تحب، فصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو ربيب، والخامس: مم تحب، فمن أربعة =

صدقة الفطر، ولم تقض إن فاتت مع الإمام، وتؤخر بعذر إلى الغد فقط، وهي

أحكام الأضحى، لكن هنا يؤخر الأكل عنها، ويكبر في الطريق جهراً،

= أشياء مذكورة، أما ما سواها فالقيمة. فإن قلت: إذا دب أدؤها قبل الخروج فلا فائدة لهذا التعيين، قنا: يمكن أن تظهر في حق من يأتي بها في عدم القابل، أو في حق من لم يؤدها قبل الصلاة، وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليخرجوها في محلها. وإحصية في العيد ليست بشرط تؤدي بعد الصلاة لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: 'صليت حلف رسول الله ﷺ. وحلف أبي بكر رضي الله عنه. وعمر رضي الله عنه. وكانوا يبدؤون بالصلاة قبل الخطبة، ولا يؤدون ولا يقيمون.' إنما أحدث هو أمية الخطبة قبل الصلاة؛ لأنهم كانوا يتكلمون في خطبتهم بما لا يصلح، فكان الناس لا يجلسون بعد الصلاة لسماعها فأحدثوا قبل الصلاة. (فتح، مستخلص)

صدقة الفطر هل هي ستة أم واحدة، وكيف يخرج، ومم يخرج، ونحو ذلك. ولو حطب قبلها يجوز. ويكره لمخالفة السنة. (ع) **ولم تقض**. معناه: لو لم يصل رجل مع الإمام لا يقضيها مفرداً؛ لأن صلاة العيد لم يشرع على سبيل الانفراد، هذا عندنا، وقال الشافعي: يصليها وحده كما يصلي مع الإمام، أما لو فاتت من الإمام أيضاً فإنها تؤدي في اليوم الثاني، ولو قدر بعد الفوت مع الإمام على إدراكها مع غيره، فعن الاتفاق على جواز تعددها. (مستخلص، فتح) **مع الإمام**. بأن صلاها الإمام مع الجماعة ولم يصليها هو لا يقضيها في الوقت ولا بعده؛ لأنها شرعت بشرائط لا تتم بالانفراد. (ع)

بعذر. بأن غم عليهم أهلاً، وشهد بالهلال عند الإمام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبله، أو صلاها في عيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال. [رمر الحقائق: ١٠٢/١]، أو حدث عذر آخر من لصلاة في اليوم الأول يصونها في العذر ولم تقض بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تقضى كاجتماع إلا أنا تركناه باحدث، وهو حديث شهادة رؤية الهلال بعد الزوال. (مستخلص، عيني) **فقط** عندنا، وعند الشافعي: يؤخر إلى ما بعد العذر أيضاً. (ص)

وهي أحكام إلخ: [أي الأحكام المذكورة في صلاة عيد الفطر من الشروط، والمندوبات. (رمر الحقائق: ١٠٢/١)] أي إن ما ذكر من أول الباب إلى هنا من الشروط والمندوبات في الفطر كلها في الأضحى كذلك إلا أن المستحب أن يؤخر الأكل في الأضحى إلى ما بعد الصلاة؛ ما روي أنه ﷺ كان لا يطعم يوم النحر حتى يرجع من المصلي فيأكل من أصحبته، ولأن الناس في ضيافة الله تعالى فالأكل من مائدة الضيافة أولى، وهذا في حق من يصلي بياكل عن أصحبته أو لا، أما في حق غيره فلا بأس أن يأكل قبلها، ولا يكره في حق من يصلي أيضاً. (عيني، مستخلص)

ويكبر إلخ. هذا فرق آخر بين الفطر والأضحى، أي يكبر في طريق المصلي جهراً في الأضحى؛ لقوله تعالى: **وَذَكِّرُوا بِهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَةٍ** (بقرة: ٢٠٣)، المراد به التكبير في هذه الأيام مصفاً؛ ولما روي أن النبي ﷺ كان يكبر في طريق المصلي جهراً في يوم الأضحى، ثم يقطع التكبير كما انتهى إلى المصلي، وفي رواية: حتى يشرع الإمام فيها. (مستخلص، فتح)

ويعلم الأضحية وتكبيرات التشريق في الخطبة، وتؤخر بعذر إلى ثلاثة أيام،

متفق بقوله: بعدم أي صلاة الأضحى

أي الناس أحكام الأضحية

والتعريف ليس بشيء، وسن

أي لا يتعلق به الثواب

في الخطبة: [هل هما واجبان أم سستان وكيف يصح ويكبر ونحو ذلك. (ط، م)] هكذا ذكروا مع أن تكبير التشريق يحتاج إلى تعليمه قبل يوم عرفة للإتيان فيه، فينبغي في حطبة الجمعة التي تكون قبل يوم عرفة، والتشريق في اللغة: إلقاء اللحم في الشمس للجفاف، ولما كان الناس يحفون لحوم الأضاحي سميت ثلاثة أيام بعد يوم النحر بأيام التشريق. (الخشني) **وتؤخر بعذر إلخ:** التأخير هنا إلى ثلاثة أيام؛ لكونها موقنة بوقت الأضحية، فتجوز ما بقي وقتها، وإذا أخرت هل يجوز الذبح قبل الزوال أم لا؟ قال الزيلعي: ولو لم يصل الإمام العيد في اليوم الأول أحرأوا التضحية إلى الزوال، ولا تحرثهم التضحية في اليوم الأول إلا بعد الزوال، وكذا في اليوم الثاني لا تحرثهم قبل الزوال إلا إذا كانوا لا يرجون أن يصلي الإمام فحيثئذ تحرثهم، فلو أخرت بلا عذر أسأؤوا وجازت، فالعذر هنا لنفي الكراهة فقط، وفي عيد الفطر شرط الجواز. (فتح)

إلى ثلاثة أيام: لأنها أيام عيد وأضحية ولا تصلى بعد ذلك، فلو أحر بلا عذر أساء. (ط، ع)

والتعريف إلخ: [وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيهاً بالواقفين بعرفة. (عيني)] اعلم أن التعريف يأتي لمعان: الإعلام، والتطبيب من العرف، وإشاد الضالة، والوقوف بعرفة، وانتشه بأهل عرفات، وهو المراد هنا، وقوله: "ليس شيء" أي من حكم الوقوف كقول محمد: دم السمك ليس بشيء أي في حكم الدماء؛ لأنه شيء حقيقة إلا أنه لما لم يكن معتبراً نفى عنه الشيئية وهو بكرة في سياق النفي، فيشمل جميع أوصاف العبادة من الفرض، والواجب، والسنة، والمستحب ونحوه. وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الأصول أنه لا يكره؟ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه فعل ذلك بالبصرة، وما يفعله أهل بيت المقدس وأهل الجامع الأزهر بمصر يحمل على هذا، وانطأه أنه مكروه؛ لأن الوقوف عرف عبادة محتصة بالمكان المعين، فلا يكون عبادة في غيره كسائر المناسك، وفعل ابن عباس يحتمل أن يكون خرج للاستسقاء ونحوه، لا للتشبه بأهل عرفات. (عيني، فتح)

وسن إلخ: [أي تكبير التشريق، وقيل: يجب، وهو الأصح. (ط، ع)] سن ههنا معنى وجب، واختلف الصحابة في مدته فقال شبان الصحابة كان ابن عباس رضي الله عنه، وابن عمر رضي الله عنه: يبدأ بعد صلاة الظهر من أول أيام البحر، وبه أحد الشافعي، وقال كبارهم كعمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنه: يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، وهو مذهبنا، واختلفوا في مختمه أيضاً، فقال ابن مسعود: يقطع بعد صلاة العصر من يوم البحر، وهي ثمان صوات، وبه أخذ الإمام أبو حنيفة ابتداء وانتهاء، وقال علي: يقطع بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهي ثلاثة وعشرون صلاة، وبه أخذ الإمامان ابتداء وانتهاء، وقال ابن عمر رضي الله عنه: يقطع بعد صلاة الفجر من آخر أيام التشريق، وهي أربع عشرة صلاة، وأخذ به الشافعي ابتداء وانتهاء. (فتح)

بعد فجر عرفة إلى ثمان مرة "الله أكبر" إلى آخره بشرط إقامة ومصر ومكتوبة
 أي التاسع من ذي الحجة
 وجماعة مستحبة، وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر.
 أي بالمقيم أي حكم
 فلا تجب على المفرد

بعد فجر عرفة. أي ابتداءه بعد صلاة فجر عرفة، التاسع من ذي الحجة. ويأتي بالتكبير فلا راح حتى نو حرج من المسجد، أو حاور الصوف في الصحراء، أو أتى تجميع أساء لا يأتي به، وهو سقه حدث بعد السلام فإن شاء توصاً وكرر أو أتى على غير طهارة، وقوله: 'مرة' وقد الشافعي: يقول: الله أكبر ثلاث مرات، أو خمس مرات، أو سبع مرات، ولا يراد عليه؛ لأن المخصوص عليه هو التكبير، قال الله تعالى: ﴿كثُرُوا اللَّهَ عَنَى مَا هَذَا كَثْرَةً﴾ (البقرة: ١٨٥) والتهليل والتحميد ليستا بتكبير حقيقة.

ولما: أن المأثور عن الخليل عليه السلام، هكدا، فإنه إذا أضجع إسماعيل للدبح أمر الله تعالى جبريل عليه السلام حتى يذهب إليه بالقداء، فلما رأى جبريل أنه أضجعه للدبح قال: الله أكبر الله أكبر كي لا يعجل بالدبح، فلما سمع إبراهيم عليه السلام صوت جبريل وقع عنده أنه يأتيه بالشارة فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فلما سمع إسماعيل عليه السلام صوتهما وقع عنده أنه فدي فقال: الله أكبر والله الحمد. (مستخلص، فتح)

ثمان ثمان صوت عند الإمام أي يكون آخره صلاة العصر من يوم أحر، وهو قول ابن مسعود. [رمز الحقائق: ١٠٣/١]
مرة: أي مرة واحدة، فإن زاد عليها يكون فضلاً. [رمز الحقائق: ١٠٣/١]
الله أكبر أي من قول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ج)
ومصر: فلا تجب على أهل القرى. (ع)

ومكتوبة: [أي صلاة فرض فلا تجب على المشرك (ع)] أي مفروضة على الأعيان، فعم الجمعة، وخرج غير المفروضة ولو وتر، وكذا صلاة احبارة؛ لأنها ليست فرضاً على الأعيان، وكذا صلاة اعد، لكن سجدون يكبرون عقب صلاة العيد؛ لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة. (فتح)

جماعة مستحبة: [احترار عن جماعة النساء فإن المرأة لا يجب عليها التكبير وإن صلت مع الجماعة؛ لأن جماعتهن مكروهة. (ع)] فيجب على الرجال المقيمين في الأمصار عقب المكتوبات باجماعة، فلا يجب على القروي والمفرد والمسافر وإن صلى بجماعة، هذا عند الإمام. وقالوا: هو على كل من صلى المكتوبة مصرياً، أو قروياً، أو مسافراً، أو مفرداً، أو امرأة؛ لأنه شرع تبعاً للمكتوبة، فيؤديه كل من يؤديها، والفتوى على قولهما. (فتح)

على المرأة والمسافر المرأة تخاف بالتكبير؛ لأن صوتها عورة، بخلاف المسافر، وكذا يجب على المسوق؛ لأنه مقتد محرم، لكن لا يكرر مع الإمام بل بعد قضاء ما فاتته. [تبيين الحقائق: ٥٤٦/١] وكذا يجب على المؤتمن أن يأتي تكبير التشريق وإن تركه إمامه لأدائه بعد الصلاة، واللاحق كالمسوق. (فتح)
والمسافر للتنعية غير أن المرأة لا ترفع صوتها، بخلاف المسافر؛ لأن الجهر فيه سنة. (ع)

أَيُّ فَي يِيَا أَحْكَمَهَا

يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ كَالنَّفْلِ إِمَامُ الْجُمُعَةِ بِلَا جَهْرٍ وَخُطْبَةٍ،
 بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ يُصَلِّي فِي الْقِرَاءَةِ

باب صلاة الكسوف من إضافة الحكم إلى سببه. والمناسبة بين السابيين أنهما يؤديان بالجماعة، وقدم العيد لوجوبه على الأصح. وصلاة الكسوف تثبت شرعيتها بالكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُرْسَلُ إِلَيْنَا الْخَبِيرُ﴾ (الإسراء: ٥٩) والكسوف آية من آيات الله المحفوفة، وأما السنة فهي البخاري: أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كسف الشمس أو القمر، قال: «كسوف من نار من نار الله، في نار الله، في نار الله» وفي رواية: «كسوف من نار من نار الله، في نار الله، في نار الله» (فتح) **الكسوف** للشمس، والخسوف للقمر، وقد يستعمل الكسوف فيهما، وقيل: إذا ذهب بعضها فهو الكسوف، وإذا ذهب كلها فهو الخسوف.

ركعتين بيان لأقل مقدارها، وإن شاء صلى أربعاً، أو أكثر، كل ركعتين تسليمتين، أو كل أربع، وقوله: كالنعل: أي في عدم الأدان والإقامة، وعدم الخوار في الأوقات المكروهة، وفي إطالة القيام بالقراءة، والأدعية التي هي من حصائص النعل؛ لأن قيامه **لله** في الأولى كان بقدر المقررة، وفي الثانية بقدر آل عمران، والمسبوح استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء، وقيل: يقرأ فيهما ما أحب كالصلاة المكتوبة، وذهب الشافعي إلى أنهما يصيان ركوعين؛ لما روت عائشة **رضي** عن ابن عباس **رضي** أنه **صلى** صلاة كسوف الشمس ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجادات، ولنا: ما روى قبيصة أنه **صلى** ركعتين، فأطال فيهما القراءة، وقد روى الركعتين جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر، وسهرة بن حذاف، وأبو بكر، وعثمان بن شير، والأحد هما أَوْ؛ لموافقة الأصول، ولا حجة له فيما رواه؛ لأنه ثبت أن مذهبهما بخلاف ذلك؛ ولأنه روي عنه **لله** أنه صلى ثلاث ركوعات في كل ركعة، وأربع ركوعات، وخمس ركوعات، وست ركوعات، ولم يأخذ الشافعي بما راد عن ركوعين، فكل جواب له عن الريادة على ركوعين فهو جواباً عما راد على ركوع واحد. (فتح)

كالقمل أي بلا أدان وإقامة، وبركوع واحد في الركعة الواحدة كهينة النفس. (ط، ع) **إمام الجمعة**: بيان للمستحب، ويستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء: الإمام، والوقت، والموضع الذي تصلي فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع، ولو صلوا في موضع آخر أجرهم، والأول أفضل، ولو صلوا وحداً في مარغمه حار. (فتح)

بلا جهر وخطبة وقال أبو يوسف: يخبر. وأما عدم الخطبة فياجماع أصحابنا؛ لأنه لم يقل فيه أثر، وخطبته ما كسفت الشمس يوم موت سيدنا إبراهيم ليست إلا للرد على من توهّم أنها كسفت لموته، وهذه الصلاة سنة، وقيل: واجبة لأمره عليه السلام. **بلا خطبة** أي بلا خطبة؛ لأنها تمثّل، وعن الشافعي: يخطب كاجمعة. (ط)

ثم يدعو حتى تنجلي الشمس، وإلا صلّوا فرادى كالخسوف، والظلمة،
 أي الإمام أي تكشف أي القوم أي القوة لهار.

والريّح، والفرع.

لشديدة مطلقاً

ثم يدعو. أي بعد الصلاة، يدعو الإمام مستقيل القبلة، أو قائماً يستقبل الناس بوجهه، والقوم يؤمنون، وهذا أحسن، ولو اعتمد على عصا كان حسناً، ولا يصعد المبر للدعاء، والدعاء بعد الصلاة سة، وقوله: حتى تنجلي الشمس؛ لحديث أنس بن شعبة أنه قال: **بسم الله الرحمن الرحيم** من باب ما لا يحسنه أحد ولا حمده، وقد أجمعوا عليه أنه **سنة** حتى تنجلي. وهذا يفيد استيعاب الوقت بهما، وهو السنة، والمراد من انجلاء الشمس كمال الانجلاء لا ابتداءه، فإن لم تنجل وغرت يترك الدعاء أيضاً. (فتح)

والإ. أي وإن لم يحضر إمام الجمعة. **فرادى** حال كونهم مفردين ركعتين، أو أربعاً. (ع)

كالخسوف أي كما يصلي في الخسوف فرادى؛ لأنه قد حسف في عهده **سنة** مراراً وم يقل أنه **سنة** جمع الناس له؛ ولأن الجمع العظيم بالليل بعد ما ناموا لا يمكن، وهو سبب للفتنة أيضاً، فلا يشرع، بل يتضرع كل واحد لنفسه، [تبيين الحقائق: ٥٥١/١] والحاصل: أن صلاة الكسوف سة أو واجبة، وصلاة الخسوف حسنة، وكذا الصلاة في الظلمة والريّح وغيرها من الأفراع والأحوال؛ لأن كلها من الآيات المخوفة، وقال الشافعي: إذا حسف القمر صلى الإمام بالناس في المسجد ركعتين وركع في كل ركعة ركوعين، ويحجر؛ لما روي أن ابن عباس **رضي** عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الناس في خسوف القمر، وهذا الحديث غير مأخوذ به؛ نكوه خبر واحد في محل الشهرة. (فتح، مستحسن) **والفرع** أي الخوف، والزلازل، والصواعق، وانتشار الكواكب، والصوء الهائل ليلاً، والثلج، والأمطار الدائمة؛ وعموم الأمراض. (ط)

باب صلاة الاستسقاء

له صلاة لا بجماعة ودعاء

أي للاستسقاء ٢٣ للمفردين

باب صلاة الاستسقاء: [هو طلب السقيا بضم السين وهو المطر. (ع)] المناسبة بين المايين أن صلاة الكسوف والاستسقاء تؤدي بالجمع العظيم، والمناسبة بينهما وبين صلاة العيد أيضاً الأداء بالجماعة أو للأفراد حالتي: حالة السرور، وحالة الحزن، فلما فرغ من بيان العبادة في حالة السرور بيّنها في حالة الحزن. والاستسقاء ثبت بالكتاب، والسنة، والإجماع، قال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام حين أصابهم القحط: **وَسُئِلَ شُعْبَةُ كَذِبَتهُ كَانَ عَقْدُ رَسُولٍ سَمِعَ مِنْهُ مَرْثَةً** (نوح: ١٠، ١١) وأخر صلاة الاستسقاء عن الكسوف؛ لأن صلاة الكسوف سنة بخلافه. أو لأنها تؤدي بجماعة بلا خلاف بخلافه، والاستسقاء شرعاً طلب المطر من الله تعالى عند حصول الخدب على وجه مخصوص، وهو مشروع في موضع لا يكون لأهله أودية وأنها يشربون منها، ويسقون دوابهم، وزروعهم، أو يكون ولا تكفي لهم، فإن كانت لهم فلا يخرجون. (فتح)

صلاة لا بجماعة: [أشار بهذا إلى أنها مشروعة في حق المفردين لكن لا بجماعة وخطبة. (ع)] لم يتعرض المصنف لصحة تلك الصلاة ما هي؟ وقد احتج فيها، وسأل أبو يوسف أما حنيفة عنه، فقال: أما صلاة بجماعة فلا، ولكن فيه دعاء واستغفار، وإن صلوا وحداناً فلا بأس به، وهذا ينفي كونها سنة، أو مستحبة، لكن إن صلوا وحداناً لا يكون بدعة، ولا يكره، فكانه يرى إباحتها في حق المنفرد، وذكر صاحب التحفة وغيره أنه لا صلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية، وهذا ينفي مشروعيتها مطلقاً، وقال محمد: يصلي الإمام أو نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة، وأبو يوسف معه في رواية، ومع أبي حنيفة في أخرى، لمحمد: ما روى عبد الله بن زياد أنه قال: 'خرج رسول الله ﷺ يستسقي، فجعل إلى الناس ظهره يدعو الله، واستقبل القبلة وحول رداءه، وصلى ركعتين، وجهر فيهما بالقراءة.

ولأبي حنيفة: ما رواه مسلم أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ قائم يحطّب الناس، فاستقبل رسول الله ﷺ ثم قال: يا رسول الله! هبكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله أن يعيشتنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْكُتُوا لِحُجَّتِ الْبَيْتِ**، (الحديث)، وتأويل ما رواه فعله مرة وتركه أخرى، والسنة لا تثبت بمثله بل بالمواظلة، ثم عند محمد يحطّب بعد الصلاة كخطبة العيد، وعند أبي يوسف يحطّب خطبة واحدة، ولا خطبة عند أبي حنيفة؛ لأنها تبع للجماعة، ولا جماعة فيهما عده. [رمر الحقائق: ١/١٥٥]

ودعاء: [بالرفع عطف على قوله: "صلاة" أي الاستسقاء دعاء أيضاً. (ع)] أي يدعو الإمام قائماً مستقبل القبلة رافعاً يديه، والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه، فيقول: 'اللهم اسقنا غيثاً معيئاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل عدلاً طيقاً دائماً' وما أشبهه سراً وجهراً، لما روي عنه عليه السلام هذه الألفاظ في الاستسقاء، وروى عائشة أنه عليه السلام -

واستغفاراً، لا قلب رداءً وحضور ذمي، وإنما يخرجون ثلاثة أيام.

للإستسقاء
مكالمات

= قال قبل الدعاء: حسبي الله وحيد، لا حول لي ولا قوة إلا بالله، جعل من دعائه يوم
 'أب لله لا يلهي ولا يلهي' من دعائه يوم 'أب لله لا يلهي ولا يلهي' جعل من دعائه يوم
 الحديث. وفي الكافي قال محمد: لا صلاة في الاستسقاء إنما فيه الدعاء يومه ١. أنه خرج ودعا، ونفعا عن
 عمر ٢. أنه صعد المنبر، ودعا، واستسقى، ولم يبعث عنه ٣. في ذلك صلاة إلا حديث شاذ. (فتح، مستحضر)
واستغفاراً. [أي طلب المعفرة فإنه السب لإرسال الأمطار. (ع)] لقوله تعالى: ٥ سجد ٦. ١٠
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بوح ١٠، ١١) جعل الاستغفار سبباً لإرسال المطر. [تبيين الحقائق: ١/٥٥٣]
 وعصفت الاستغفار على الدعاء عن عصفت الخاص على العام؛ إذ الاستغفار: لدعاء مخصوص المعفرة، والمراد
 بالدعاء إن كان لطلب المطر خاصة يكون العطف للمغفرة. (فتح)

لا قلب رداءً مطلقاً سواء كان إماماً أو مقتدياً، وقالوا والشافعي: يقلب الإمام رداءه دون القوم؛ لأنه فعل
 كذلك، وقال مالك: يقلب القوم أرديتهم، فمما: أنه ١. قلب رداءه، ولأي حيفة: أن الي ٢. استسقى يوم الجمعة
 ولم يقلب الرداء؛ ولأن هذا دعاء، فلا معنى بتغيير الثوب فيه كسائر الأدعية، وما روي من فعله ٣. يحمل أنه أصلحه
 قص الراوي أنه قلب، أو كان تفاؤلاً يعلمه بالوحي أن حاله يقلب متى قلب الرداء، فيكون مخصوصاً به لا لغيره،
 وعند مالك: يقلب القوم أيضاً؛ ما روي عند الله أن النبي ٤. قلب رداءه، فحوى أساس أرديتهم. وصفة قلب الرداء
 أن يأخذ بيده اليميني الطرف الأسفل من جانب يساره، ويده اليسرى الطرف الأسفل من جانب يمينه، ويقلب يديه
 خلف ظهره حيث يكون الطرف المقنوص نايمى على كتفه الأيمن، والطرف المقنوص باليسرى على كتفه الأيسر،
 فإذا فعل ذلك فقد انقلب يمين يساراً وبالعكس، والأعلى أسفل وبالعكس. (فتح، مسكين)

وحضور ذمي: [بالرفع عطف على 'قلب رداءً' أي ولا فيه حضور ذمي. (ع)] لقوله تعالى: ٥٥. ذن
 حذر لا في ٥٥ (رعد ١٤) ولأنه لا يتقرب إلى الله تعالى بأعدائه، والاستسقاء لاستئصال الرحمة، وبما
 تنزل عليهم اللعنة. [تبيين الحقائق: ١/٥٥٤] وقال مالك: إن خرجوا لم يبعوا؛ لأن هذا طلب الرزق، والله تعالى
 متولي أرزاقهم كما هو متولي أرزاقنا، فإن صوموا لم يبعوا، والمراد من الحضور الدعاء. (فتح، مستحضر)

ثلاثة أيام. يستحب للإمام أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج، وباتوبة من الذنوب، ثم يخرجهم في الرابع
 مشاة في ثياب عسيلة، أو مرقعة، متدليين، متواضعين، حاشعين لله تعالى، ناكسي رؤوسهم، ويقدمون الصدقة في
 كل يوم قبل خروجهم، ويحدون التوبة، ويستعفرون ويستسقون بالضعفة، والشيوخ، والعجائز، والصبيان،
 ويعدون الأطفال عن أمهاتهم، ويستحب إحراح الدواب، والأولى حروح الإمام معهم، وإن خرجوا بإذنه أو بغير
 إذنه حار، وإن سقوا قبل خروجهم ذنب أن يخرجوا شكراً لله، ويستحب الدعاء عند مرور العيث؛ لقوله ٥٥
 'اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث: عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة، ونزول الغيث'. (فتح)

باب صلاة الخوف

أي في بيان أحكامها

إن اشتد الخوف من عدوٍّ أو سبع وقف الإمام طائفة بإزاء العدو، وصلى بطائفة ركعة، وركعتين لو مقيماً، ومضت هذه إلى العدو، وجاءت تلك، فصلّى بهم ما بقي

وسلم، وذهبوا إليهم، وجاءت الأولى وأتموا بلا قراءة وسلموا ومضوا، ثم الأخرى

باب صلاة الخوف: [وهي مشروعة في زماننا خلافاً لأبي يوسف، فإنه لم يخورها بعد النبي ﷺ] (ع) [المناسبة بين الباب أن كلاً من الاستسقاء والخوف شرع لعارض يعني انقطاع المطر، والجهاد، وإضافة الصلاة إلى الخوف من إضافة الشيء إلى شرطه. (فتح) **إن اشتد الخوف الخ:** اشتداد الخوف ليس بشرط، عند عامة المشايخ، بل تخور صلاة الخوف عند قرب العدو وغيره، خلافاً لأبي يوسف؛ لقوله تعالى: **د. ٥٠٥** **كُنْ فِيهِ وَفِي نَجْوَى صَدْرِهِ** (النساء ١٠٢) (الآية) شرط لإقامتها أن يكون **ع. ١** معهم، ولنا: أن الصحابة صلّوها بعد النبي ﷺ ومعنى: **د. ٥٠٥** **كُنْ فِيهِ** أنت أو من يقوم مقامك في الإمامة كما في قوله تعالى: **ع. ٥٠٥** **كُنْ فِيهِ** (سورة ١٠٣) وقد يكون الخطاب مع رسول الله ﷺ ولا يختص هو به كقوله تعالى: **ع. ٥٠٥** **كُنْ فِيهِ** (الطلاق ١) وفي رواية عن أبي يوسف أنه يجعلهم صفين إذا كان العدو في جانب القلعة فيحرمون كلهم معه ويركعون، فإذا سجد سجد معه الصف الأول، والصف الثاني يخرسون من العدو، فإذا رفع رأسه تأخر الصف الأول، وتقدم الصف الثاني، فإذا سجد سجدوا معه، وهكذا يفعل في كل ركعة، وفي كيفية أدائها اختلافات كثيرة، والمختار عند علمائنا ما صرح به المصنف بقوله: وقف الإمام طائفة الخ. (فتح)

وصلى بطائفة هذا إن طلب الكل الصلاة جميعه، فيفعل ما ذكر، لقطع المارعة عند قول كل طائفة منهم: نحن نصلي مع الإمام، وإذا لم يتسارعوا كان الأفضل أن يجعلهم طائفتين، فيصلي هو بطائفة، ويأمر رجلاً من الطائفة الأخرى أن يصلي بالأخرى. (فتح) **ركعة.** واحدة إن كان مسافراً أو كان في الحجر. (ط)

وركعتين أي وصلى ركعتين لو كان مقيماً، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية قامت هذه الطائفة التي وراءه. (ع) **هذه** الطائفة التي صلى بهم ركعة، أو ركعتين. (ع) **إلى العدو** أي إلى جهتهم، ووقفوا بإرائهم موضع الطائفة الأولى. (ع) **تلك:** أي الطائفة الذين كانوا تجاه العدو. [رمز الحقائق: ١٠٦] **ما بقي** من الصلاة وهو ركعة إن كان مسافراً، وركعتان إن كان مقيماً. (ط) **وسلم** أي لإمامه؛ لأنه لم يبق عليه شيء، ولا تسم الطائفة التي وراءه بل قاموا. (ع) **إليهم** أي إلى العدو ووقفوا تحاههم. (ع) **الأولى** التي صلت مع الإمام أولاً إما ركعة، أو ركعتين. (ع) **وأتموا.** صلاتهم بأن يصووا إما ركعة أو ركعتين. (ط) **ثم الأخرى:** أي تحي الطائفة الأخرى وهي الثانية. (ط)

ك ف و

وَأَتَمُّوا بِقِرَاءَةٍ، وَصَلَّى فِي الْمَغْرِبِ بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، وَمَنْ قَاتَلَ بَطَلًا

ما بقي من صلواته أي لإمام أي في صلواته أي بصيغة الأولى فهو عكس فسدت صلاة لكل من لصبر يعمل كثير

صَلَاتِهِ، وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رَكْبَانًا فَرَادَى بِالْإِيمَاءِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا، وَلَمْ تَجْزِ

للمصرورة أي صلاة الخوف جمع راكب وهو حار

بِلا حَضُورٍ عَدُوٍّ.

وَأَتَمُّوا بِقِرَاءَةٍ لأتمم مسوقون، والمسوق يفرض عليه القراءة فيما سبق. وقال مالك: يصلي بالصلاة الأخرى ويطهر لتصلي الطائفة الأولى ما بقي لهم. وتسم وتذهب إلى العدو، وجاءت الطائفة الثانية فيصلّي بهم الركعة الثانية. ثم يسلم، ويقومون لقضاء الركعة الأولى، وبه قال الشافعي. إلا أنه يقول: لا يسلم الإمام حتى تقضي الطائفة الثانية الركعة الأولى. ثم يسلم، ويسمون معه؛ لحديث سهل أنه قال: فعل كذلك في عروة ذات الرقاع، ولنا: حديث ابن عمر أنه قال: فعل كما قلنا، والأخذ به أول، لموافقة الأصوب. (فتح)

بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ لأن تصيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها في الأول، وهو أول نكح السق، وقال الثوري بالعكس؛ لأن فرص القراءة في اركعتين الأولىين فيسفي أن يكون لكل طائفة في ذلك حظ. (مستحب) **بَطَلًا صَلَاتِهِ** [لأن المشي والقتال عمل كثير، وقال الشافعي: إن احتاج إليه لا تطر. (مرمر الحقائق: ١٠٦/١)] لأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الحندق، ولو حار الأداء مع اقتال ما تركها. [كشف الحقائق: ١٨٨] فإن قيل: إنما أحرها؛ لأن آية صلاة الخوف لا تكسر برت لانعدام مشروعية الصلاة مع القتال، فها: آية صلاة الخوف برت بدات الرقاع وهي قبل الحندق. (مستخلص) وقال في "فتح المعين": إن مشروعيتها في ذات الرقاع قبل الحندق وهم، بل هي إنما شرعت في الصحيح بعد الحندق، ولا تصل الصلاة عند الشافعي ومالك ساء على أن الأمر بأخذ السلاح في قوه تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ الدُّنْيَا أُولَٰئِكَ هُمُ الرُّكْبَانُ** (سواء ١٠٢) يفيد جوار القتال في الصلاة، ولنا: ما روينا من تأخير الصلوات يوم الحندق، وفائدة الأمر بأخذ الأسلحة إباحة قتال المفسد، فأفادت حبه بعد أن كان حراماً، وحمل السلاح في الصلاة عند الخوف مستحب عندنا وليس بواجب، خلافاً لشافعي ومالك عملاً بظاهر قوله تعالى المذكور، قلنا: هو محمول على الدب؛ لأن حملها ليس من أعمالها فلا يجب فيها.

وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ: جداً ابتداء، ولم يمكنهم الصلاة مع الجماعة. (ع)

صَلُّوا رَكْبَانًا. قيد به للاحتراز عما لو صلوا مشاة حال افتتاحها حيث لا يصح؛ لفسادها، وقيد بفرادى؛ لأنها لا تجوز بجماعة؛ لعدم الاتحاد في المكان، إلا إذا كان راكباً مع الإمام على دابة واحدة، فإنه يجوز اقتداء المتأخر منهما بالمتقدم اتفاقاً. وفرادى جمع فرد على غير قياس. (فتح)

فَرَادَى. أي مفردين، وعن محمد بن أبي بكر: صلوا ركباً بجماعة. (ع) **بِالْإِيمَاءِ** متعلق ب'صلوا' أي مستقبلين القبلة، وإن عجزوا عن التوجه إلى القبلة صلوا إلى أي جهة يلج. (ع) **بِلا حَضُورٍ عَدُوٍّ** أي تقابلتهم بطريق الحقيقة، وأما إذا كان بعد منهم فلا تخور، ولو شرعوا فيها وأعدوا حاصر ثم ذهب لا يجوز هم الانحراف؛ رواه سب الرحصة، وبعبارة أخرى: شرعوا فيها ثم حصر العدو حار هم الانحراف في أوانه لوجود الضرورة. (فتح، مسكين) **عَدُوٍّ** لعدم الضرورة حقيقة، حتى لو رأوا سواداً فطنوه عدوًّا، فصوها ثم بان خلافه أعادوها. (ص، ع)

باب الجنائز

أي في بيان أحكامها

وَلِيَّ الْمُحْتَضَرِّ الْقَبْلَةَ عَلَى يَمِينِهِ، وَلَقَّنَ الشَّهَادَةَ، فَإِنْ مَاتَ شَدَّ
 أي وجهه أي المحتضر أي المحتضر

باب الجنائز [جمع جثارة وهي بالفتح: الميت، وبالكسر: السرير الذي يحمل عليه الميت، من حيزت الشيء أجزته إذا سترته. (رمر الحقائق: ١٠٧/١)] المناسبة بين هذا الباب وبين صلاة الخوف بل بين أبواب الصلاة أن صلاة الجثارة صلاة من وجه لا مطلقة بل متعلقة بعارض هو آخر ما يعرض للحَيِّ في دار التكليف؛ ولهذا أخرت عن الصلوات كلها، لكن المصنف أخر الصلاة في الكعبة ليكون حتم كتاب الصلاة مما يترك به حالاً ومكاناً، وأقبح العيني لفظ "أحكام" إلى الجثارة، وقال: هي من إضافة الشيء إلى سببه؛ إذ الوجوب بخصور الجثارة أي وجوب جميع ما يتعلق بالميت من تعسيل وتكفين وصلاة وحمل ودفن بخصور الجثارة، والأحكام شاملة جميعها. (فتح)

الاحتضار يقال: احتضر على بناء المجهول إذا مات؛ لأن الوفاة أو ملائكة الموت حصرته، وعلامات الاحتضار: أن تسترحي قدميه، فلا ينتصبان وينعوج أفعه، وينحسف صدعاه، وتمتد جلدة الحصى؛ لأن الحصى تتعق بالموت وتبدلي جلدها، ويستحب لأقربائه وجيرانه أن يدحوا ويتلوا سورة "يس"، واستحسن بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد، ويسعى إحضار الطبيب ويخرج من عنده الحب والخائض والمساء، ومعنى "ولي القبله" أي يوجه نحوها؛ لأنه لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر فقالوا: توفي وأوصى بثلاث ماله لك، وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال: يا أبا عبد الله، ما كنت أرى من أحد من قبلي ما أنت عليه، ثم ذهب فصلى عليه. (فتح)

على يمينه [أي على شقه الأيمن، وإن شق عليه ترك عنى حاله. (ط، ع)] وهو السنة والمعتاد في زماننا أن يبقى على قفاه، وقدماه إلى القبلة، قالوا: لأنه أسهل لخروج الروح ولم يذكروا وجه ذلك، ولا يمكن معرفته إلا نقلاً، ولكن يمكن أن يقال: هو أسهل لتعميصه وشد لحبيه عقب الموت، ومع من تقوس أعضائه ثم إذا ألقى على القفا يرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء، والإضجاع للمريض أنواع: أحدها في الصلاة يستلقى على قفاه، والثاني في الموت يضجع على شقه الأيمن واختير الاستلقاء، والثالث في الصلاة عليه يصحع على قفاه معترضا القبلة، والرابع في اللحد يضجع على شقه الأيمن، ووجه إلى القبلة، هكذا توارث السنة. (فتح)

ولقن الشهادة. المراد بالشهادة مجموع الشهادتين، ويلقن عند الرع قبل العرغة ولا يأمره بها، ويدب أن يكون المنقش غير متهم بالمسرة بموته، وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عبده جهراً عساه أن يأتي بها تتكون آخر كلامه؛ لقوله: من كان حياً كرامة لا اله الا الله لا شريك له. ولأنه موضع يتعرض فيه الشيطان لإفساد اعتقاده فيحتاج إلى مدكر ومنبه على التوحيد، ولو أتى بها مرة كفاه، ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بأحبي، وهذا التلقين مستحب بالإجماع. والتلقين على ثلاثة أوجه: وللمحتضر لا خلاف في حسنه، وما بعد انقضاء مدة الدفن لا خلاف في عدم حسنه، والثالث احتلفوا فيه وهو ما إذا تم دفنه، وكيفيته أن يقول: يا فلان بن فلان اذكر =

لحياء، وغمض عيناه، ووضع على سرير مجمر وترا، وستر عورته، وجرد، ووضع

وصوءاً شرعياً

باجر صفة لسرير

= ما كنت عليه فقل: رصيت بالله ربنا وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً، وتفقن الميت في القبر مشروع عند أهل السنة؛ لأن الله تعالى يخيبه في القبر، وقد الشافعي: ينقل بعد الموت؛ بظاهر قوله ﷺ: «ما من ميت يموت إلا وهو في قبره» وعندها في ظاهر الرواية: لا ينقل، والمراد 'موتاكم' في الحديث من قرب من الموت كما في 'أقرؤوها على موتاكم'. (فتح)

الشهادة وهي أن يقول من حصر عنده: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (مسكين)

لحياء تمديد ونحوه. والحياء بفتح اللام تشية حي وهو مست الحية من الإنسان وغيره (ع)

وغمض عيابه أي وقفه بذلك جرى اتوارث؛ ولأنه لو ترك على حاله يبقى كربه المطر. ولا يؤمن من دحور هوام في خوفه، ولما عند عسه، ويقول معصيه: سم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ. اللهم يسر عيابه أمره، وسهل عيابه ما بعده، وأسعد بفتاكت، واحصل ما حرج إليه حير مما حرج عنه. [تبيين الحقائق: ١/٥٢٦]

سنة إذا مات المسلم تمم أعضاؤه ويوضع اسيف أو المرأة على بطنه، وتوضع يده اليمنى في جيب الأيمن ويسرى في الأيسر، ولا يجوز وضع اليدين على صدر الميت كما تفعله الكفرة؛ لأنه أمر بالوضع في الخائب، ولا بأس بعلام الدس موته؛ لأن فيه تكثر الجماعة من مصدين عيه والمستعفرين له بشرط أن لا يكون مع تنويه بذكره وتفخيم. (فتح)

عيابه تحسباً له، ويوضع على بطنه حديدة؛ فلا يفتح، كذا روي عن الشافعي. (ع) **على سرير** وهو انحت لسي بعسده عيه، فإن لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن عسه وتقنيه. [رمز الحقائق: ١/١٠٧]

مجمر: أي مبخر يعود ونحوه؛ لإزالة الرائحة الكريهة. [رمز الحقائق: ١/١٠٧]

ونرا. صفة مصدر محذوف أي تمجيراً وتراً، ولتجوير والإحمار: تطيب بأن يضاف الخمر حوي السرير مره أو ثلاثاً أو خمساً؛ لقوله ﷺ: «إن الله وتر يحب الوتر». (ع)

وستر عورته. لأن سترها واجب، واسطر إليها حرام كعورة الحي، ويستتر ما بين سترته إلى ركته بشدة لإرار عيه، هو الصحيح كما في حالة الحية؛ ولقوله ﷺ: «ليني: لا يستر من محض حتى لا يمشي» [تبيين الحقائق: ١/٥٦٤] ولا فرق بين الرجل والمرأة؛ لأن عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل. (فتح)

عورته. العيصة في ظاهر الرواية، وفي النوادر يستر من سرة إلى الركبة وهو الصحيح، ثم إذا سترها لم يعسل على يديه خرقة وغسلها. (ع، ط)

وجرد أي من الثياب بممكنهم التطيف، وقد الشافعي: يعسل في قميصه، لأنه إذا غسل في قميصه، ونحو اعتبرناه نخاله الحياة، وما روي كان مخصوصاً به ﷺ، وقالوا: نجرد كما مات؛ فلا يسرع إليه اعتبار خراة الثياب. [رمز الحقائق: ١/١٠٧]

بلا مضمضة واستنشاق، وصب عليه ماءً مغلياً بسدرٍ وحرصٍ، وإلا فالقراح،
وغسل رأسه ولحيته بالخطمي، وأضجع على يساره، فيغسل حتى يصل الماء إلى ما
يلي التحت منه، ثم على يمينه كذلك ثم أجلس مُسنداً إليه،
من يب أي يجمع

مضمضة الخ: أي يبدأ بوجهه، لا بعسل يديه إلى رصغيه، فيغسل الوجه بلا مضمضة واستنشاق. خلافاً
لشافعي اعتباراً حالة الحياة، فكما أن العسل للحي لا يتم إلا بالمضمضة والاستنشاق فكذلك للميت، ولما وهو
الفارق: أن إخراج الماء من فم الميت وأنه لا يمكن، فيتركان للحرج، واستحسن بعض العلماء أن يلف العاسل
على إصبعه حرقاً يمسح بهما أسنانه وفهاته وشفتيه، ومسحريه، وعينه عمل الناس اليوم، ويمسح رأسه في المختار،
ولا يؤخر غسل رجليه، واحتسبوا في الاستحباء، فعند أي حيفة: يلف حرقاً على يده، ويعسل حتى يظهر
الموضع؛ لأن من العورة حرام. (فتح)

ماء مغلي الخ: [يعني قد أغلى بورق رنق. (ص، ع)] من الإعلاء لا من العبي والعلباء؛ لأنه لارم، واسم المفعول
بما بين من المتعدي، ودل كلامه على أن إخراج أفضل مطلقاً سواء كان عليه وسح أم لا، ولم أر هل الأول أن يكون
الماء حياً أو ميتاً. (فتح) **وحرص** بصم الحاء المهملة وسكون الراء وهو الأشنان؛ لأن ذلك أبع تنظيف. (ع)
والإ أي وإن لم يوجد سدر أو أشنان. (ع) **فالقراح:** بفتح القاف أي إماء الخالص، ولكنه يسحب؛ لأنه ألع
في التنصيف. [رمز الحقائق: ١٠٨/١] **بالخطمي** بكسر المعجمة بت مشهور وهو أبلغ في استخراج
يوسح، فإن لم يوجد فبالصابون ونحوه. (ط) **على يساره:** أي وكيفية الغسل أن يصحح الميت على يساره؛ لأن
السنة البداءة بالمياض وهو يحصل بذلك. (مسكين، فتح) **التحت منه:** [أي التحت من الميت بالحاء المهملة،
ويجوز بالحاء المعجمة، فيكون المراد منه اسرير. (ع)] **جور العيني** بالمهملة والمعجمة كليهما وبالمهملة بصر؛ لأنه
يوهم أنه يعسل إلى ما يلي التحت من الخنب لا الخنب المتصل بالتحت، وأيضاً من حيث الصاعقة؛ لأن "تحت"
صرف لارم بالإضافة فلا يجوز الألف واللام عليه، فهو بإحاء المعجمة الخنب المتصل به. (فتح)

على يمينه: أي يغسل إلى أن يصل الماء إلى التحت منه. [رمز الحقائق: ١٠٨/١]

ثم أجلس [أي يجلسه العاسل حار كونه ميتاً مسنداً على صيغة المفعول إلى نفسه. (ع)] أي العاسل
لميت، ولم يذكر المصنف إلا عستين: الأولى بقوله: 'وأضجع على يساره'. والثانية بقوله: 'ثم على يمينه'
كذلك ولم يذكر الثالثة، وهي بعد إعادته يضعه على شقه الأيسر ويعسله؛ لأن تثبيت الغسلات مسنون،
ويس أن يصب إماء عليه عند كل وضجاع ثلاثاً، وإذا راد على الثلاث أو نقص جاز إن كان حاجة،
وقوله: 'مسح طه رقيقاً' إن كان بإفاء والمعنى بارفق، وإن كان بإقاف فكذلك أي مسحاً لياً. =

ومسح بطنه رقيقاً، وما خرج منه غسل، ولم يعد غسله، ونشف بثوب، وجعل
 أي العاسل أي الميت موصولة أي من بطنه بالمسح أي الفاسل ذلك الموضع
 الخنوط، على رأسه ولحيته، والكافور على مساجده،
 أي يعمل

..... تيمموا الميت لعدم ماء يغسل به، وصلوا عليه ثم وحدوه غسلوه وصلوا عليه ثانياً. صلى وهو حامل ميتاً مسلماً لم يغسل أو سقطاً أو جرواً لم يجر، ويحمل محدث وشهيد بدمه ووند هرة جاز، وصلاة حامل الكافر لا تحوز مطلقاً ولو بعد الغسل. تشترط النية للغسل لإسقاط الوجوب عن المكلف لا لتحصيل صهارة الميت. ويبعي أن يكون العاسل طاهراً، ويكره أن يكون جنباً أو حائضاً، والأولى أن يكون أقرب الناس إلى الميت. فإن لم يحسن الغسل فأهل الأمانة والورع، والأفضل أن يكون غسل الميت محائراً، واستحجار احياط لحياطة الكفن مختلف فيه. غسالة الميت من ماء الأوب والثدي والثالث إذا استتقع في موضع فأصاب شيئاً ينحسه؛ لأنه نجس، وإن أصاب ثوب الفاسل فما دام في علاج الغسل فما ترشرش عليه ولا يجد بدا منه، ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينحسه نعيموم البلوى، وعدم إمكان التحرر عنه. الصغير والصغيرة إذا لم يلبعا حد الشهوة يعسهما الرجال والنساء؛ لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة. وفي الأصل قال: قل أن يتكفما، ولا بأس بتقبيل الميت. الأصح أنه يجوز للزوج رؤية زوجته. غسل الميت شريعة ماضية لما روي أن آدم لما قضى نزل جبريل عليه السلام باللائكة وغسوه، وقالوا لولده: هذه سمة موتاكم. إذا جرى الماء على الميت أو أصابه امطر لا يوب عن الغسل؛ لأننا أمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل. الغريق يغسل. (فتح)

رقيقاً أي مسحاً رقيقاً حتى بقي شيء يسيل فلا تلتوث أكفانه. (ع) ولم يعد غسله بالنساء للمجهول وكذا لا يعاد وضوءه؛ لأنه عرف نصاً وقد حصل مرة، وقال الشافعي: يعاد وضوءه اعتباراً بحالة الحياة، وبناءً أنه إن كان حدثاً فالموت فوقه في هذا المعنى؛ نكوهه ينفي التميز فوق الإغماء، فلا معنى للإعادة مع بقاء الموت؛ لأن الموت أشد من خروج النجاسة وهو لم يمنع حصول الطهارة. (فتح، مستخلص) ونشف بالنساء للمجهول أي يؤخذ الماء الذي على بدن الميت بعد الغسل بثوب حتى يجف، من نشف الماء أحذه محرقة من باب ضرب، ومه كان للنبي عليه السلام حرقة يشف بها إذا توصأ. (فتح) ثوب كما في حال الحياة لئلا يتل أكفانه. (ط)

الخنوط بفتح الحاء عطر مركب من أنواع الطيب غير الورس والزعفران في حق الرجال دون النساء. (ع) على رأسه ولحيته لورود الأثر بذلك، وجعل الخنوط، عليهما مندوب، وكذا يوضع الخنوط في القبر؛ لأنه فعل ذلك بابنه إبراهيم، وعن أبي حنيفة: أنه يجعل القطر في منخريه وفمه وصماخيه. (فتح) والكافور الخ لأنه كان يسجد بهذه الأعضاء فتحتن بزيادة الكرامة، وفي تخصيص الكافور أن الديدان تهرب من رائحته. [رمز الحقائق: ١/١٠٨]

مساجده جمع مسجد بفتح الجيم وهو موضع السجود وهي جهته وركبته وقدماه ويده. (مسكين)

ولا يسرح شعره ولحيته، ولا يقص ظفروه وشعره. وكفنه سنّة: إزار وقميص ولقافة،

لأن ذلك رتبة الأحياء

أي من حيث السنّة

ولا يسرح إلخ: [من التسريح بالمهملتين وهو إرسال الشعر بالمشط. (محشي)] لما روي عن عائشة أنها رأت امرأة يكدون رأسها بمشط، فقالت: "علام تنصون ميتكم". وهو مأخوذ من بصوت الرجل إذا مددت ناصيته، فأرادت عائشة أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وعبرت بالأحد بالناصية تنفيراً عنه، وقوها: 'علام تنصون' بوزن تبكون كأنها كرهت تسريح رأس الميت، وأنه لا يحتاج إلى ذلك، وكما لا يجوز تسريح الشعر لا يجوز قطع شيء من شعره سواء كان شارباً أو غيره، وكذا لا يحن إجماعاً، ولا يقرأ القرآن وقت الغسل جهراً، وكذا الأدعية ولا بأس بها سرّاً، وكره قراءة القرآن أمام الجمارة وكذا الذكر، واستحب الصمت حلاًفاً للشافعي؛ لقوله **لا يسرح** ما أنكرت من التسريح، وما رواه محمود على التجهيز بالطيب ونحوه. (فتح)

ولا يقص ظفروه إلّا أن يكون مكسراً، والحاصل أنه لا يفعل به ما هو للربة، وقال الشافعي: يقص شاربه وتقليم أظفاره، ويزال شعره الذي حقه الإزالة من الإبط والعانة.

ولا يغسل الرجل امرأته ولا أم ولده ولا يعسله في المشهور عن الإمام إلا الروحة فلها ذلك ولو دمية شرط بقاء الروحية عند الغسل، وإذا لم يكن للميتة إلا رجال يميمها ذو رحم محرم معها، وإن لم يكن لها أحد لف الأجنبي على يده خرقة ويميمها، وإن لم يوجد لرجال إلا النساء يميمه واحدة من محارمه إلا أن يكون له روضة فتعسبه. ولو وجد أطراف ميت أو بعض بدن لم يغسل ولم يصل عليه بل يدفن إلا أن يوجد أكثر من النصف أو النصف مع الرأس فيصلى عليه ويعسل، وإذا لم يدر أمسم هو أم كافر، فإن كان عليه علامة مسلمين غسل وإن لم يكن فيه روايتان، والصحيح أنه يغسل ويصلى عليه، وعلامة المسلمين أربعة: الحصاب والختان وليس السواد وحلق العانة، وإذا احتلط موتي المسلمين بالكفار، والأكثر مسلمون يغسلون كلهم ويصلى عليهم ويؤي المسلمون بالدعاء، ويدفنون في مقابر المسلمين، وقيل: في مقبرة عني حدة وهو أحوط. (فتح)

إزار: هو ما يؤتز به من الفرق إلى القدم. (ع) **وقميص:** من أصل العق إلى القدمين بلا حيب ولا العريض ولا كمين. (ع) **إزار وقميص ولقافة:** [وهي ما يلتف به الفرق إلى القدم أيضاً. (ع)] حلاًفاً للشافعي؛ لقول عائشة **كفن** في ثلاثة أثواب بمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة، ولا قميص، وسأ: ما روي عن عبد الله ابن رسول **أنه** سأله النبي **أن** يعطيه قميصه ليكفن أباه فأعطاه، وعن عبد الله بن مغفل **أنه** **كفن** في قميصه، وقال ابن عباس: **كفن** في ثلاثة أثواب: قميصه الذي مات فيه، وحنة خراية، والحلة ثوبان، والعمل بما روي أولاً؛ لأنه فعل النبي **أن**، وما رواه فعل بعض الصحابة، وأيضاً هو معارض بما روي من حديث عبد الله بن عباس وعبد الله بن مغفل **أن**، والحال أكشف على الرجال لحصورهم، دون النساء لعدمهن. (فتح)

ولا أوصى بأن يكفن في ثوبين لم يراع شرطه؛ لأنه خلاف السنّة، وكذا إذا أوصى بأن يقبر مع فلان في قبر واحد؛ لأنه خلاف السنّة أيضاً، أوصى بأن يصلي عليه فلان فالمختار أن الوصية باطلة؛ لأن فيه إجحاشاً لمن له حق التقدم في الصلاة على الميت، وقال أحمد ومالك: يكفن في ثلاث لفائف ليس فيها قميص كما قال الشافعي. (فتح)

وكفاية: إزار ولفافة، ولف من يساره ثم من يمينه، وعقد إن خيف انتشاره،
أي الميت اختيار الحار للحية أي الكفن صوباً عن الكشف

وضرورة ما يوجد، وكفنها سنة: درع وإزار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها ثدياها،
عطف على قوله سنة أي قميص

وكفاية: إزار ولفافة وخمار، وتلبس الدرع أولاً، ثم يجعل شعرها صغيرتين
أي من حيث الكفاية أي المرأة

وكفاية [النصب عطف على قوله سنة أي من حيث الكفاية.] أي أدى ما يكف فيه الميت في حالة الاحتيار ثوباً؛ لقول صديق **«كفوني في ثوبين هذين، فإنهما سمهل واصديد، والحي أوى بالحديد»**، ولأن أدى ما يبسه الرجل حال حياته ثوبان يخرج فيهما، ويصني فيهما من غير كراهة. (مستحسن)

ولفافة أي بلا قميص، وقيل: قميص ولفافة، والأول أصح. (مسكين) **ولف من يساره** أي كيفية التكفين: أن ييسط اللفافة ثم ييسط عليها الإزار ثم يوضع الميت عليه ثم يقمص ثم يعطف الإزار عليه من قبل يسار ثم من قبل اليمين، ويشد الإزار عليه ثم اللفافة كذلك. (مسكين)

وضرورة مقدم في بعض نسخ المتن على قوله: 'ولف' وعنى قوله: 'وعقد' وهذا شرح الراوي لمسكين، وفي بعض نسخ المتن هو مؤخر، وعنيها شرح باكير، وفي فتح هو ساقط، وعنيها شرح اربعي والعيي.

ما يوجد ما روي أن حمرة **«كف في ثوب واحد، ومصعب بن عمير م يوجد شيء يكف فيه إلا حمرة، فكانت إذا وضعت عنى رأسه تدور رجلاه، وإذا وضعت عنى رجليه حرج رأسه، فأمر النبي ﷺ أن يعطى رأسه ويجعل عنى رجليه شيء من الإدرج»** وفي هذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي، خلافاً لشافعي **«**

[تبين الحقائق: ٥٦٩/١] (فتح) **وكفها سنة الحج** حديث أم عطية أنه **«أعطى النبي ﷺ خمسة أثواب»**.

[تبين الحقائق: ٥٦٩، ١] واختص فيها، ففي مسهم أنها ريب، وفي أبي داود أنها أم كنثوم. وقوله: 'درع' وهو قميص المرأة وهو مذكر، بخلاف درع الحديد، وعند الشافعي: لا درع في الأكفاد. وقوله: 'خمار' بكسر الخاء، قال باكير: الخمار ثلاثة أذرع بذراع الكرباس فيجعل على وجهها. (فتح)

وخمار: بالكسر وهو ما يخمر به الرأس أي يغطي. [رمز الحقائق: ١٠٩/١]

وخرقة. وعرضها من الثدي إلى السرة، وقيل: إلى بركة. (ع) **ثدياها** وسطها هو الصحيح وهي تكون تحت اللفافة وهوق الإزار والقميص، والأول أن تكون من الصدر إلى الركبتين. وقوله: 'كفاية' م يقل ههنا ضرورة ما وجد اكتفاء بما سبق. (فتح) **وخمار**. ويكره الاقتصار على ثوبين، وكذا لرجل على ثوب واحد إلا

للضرورة. [رمز الحقائق: ١٠٩، ١] **صغيرتين** [الضفر: مسح الشعر وغيره عريضا (مسكين)] وعند الشافعي يجعل ثلاث ضمائر، ويلقي حلف الصهر؛ ما روي عن أم عطية أنها فعلت هكذا في رقية بنت رسول الله ﷺ.

ولما: أن إنقائها إلى طهرها من جانب الريبة، ويست هذه حال الريبة، ولا حجة له في حديث أم عطية؛ لأن ذلك كان فعلها، ولم يذكر في الحديث أن النبي ﷺ علمها بذلك. (مستحسن)

على صدرها فوق الدرع، ثم الخمار فوقه تحت اللقافة، وتجمّر الأكفان أولاً وتراً.
 أي يجعل ويوضع الدرع اعتباراً بحال الحياة أي تعطر

فصل

في الصلاة على الميت

السلطان أحق بصلاته، وهي فرض كفاية،

اللقافة. اعتباراً بحال الحياة عند المصيبة، وعند الشافعي: يجعل شعرها ثلاث ضفائر ويلقي خلف ظهرها. (ع)
وتجمّر الأكفان: الأكفان جمع كفن وهو اسم لهذه الثياب، وإنما قال: 'الأكفان' نظراً إلى تعدد الأثواب.
 (مستخلص، عيني) **أولاً** أي قل أن يدرج الميت فيها [رمز الحقائق: ١٠٩/١] **وتراً** [أي واحدة أو ثلاثاً أو خمساً] بأن يدار الحجر ثلاثاً أو خمساً؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: **دُخِمَتْهُ بِسَبْعٍ وَأَحْمَرُوهُ وَرَأَى**، ولقوله ﷺ: **بِشَعْرَةٍ وَتَرَجٍ وَبِرَّ**، والمقصود يحصل بالخمسة، فما زاد عليه يكون إسرافاً، وجميع ما يجمر به الميت ثلاثة مواضع: عند خروج روحه؛ لإزالة الرائحة الكريهة، وعند غسله وعند تكفيته، ولا يجمر خلفه لقوله ﷺ: **لَا سَبْعَ حِمَارَةٍ صَبَّ وَلَا بَلَّ**، وكذا يكره في القبر. [رمز الحقائق ١٠٩/١] (مستخلص)

فروع المحرم في التكفين كاحلال، والسقط يلف ولا يكفن كالمعصوم من الميت، لو كفه الحاضر ليرجع على الغائب ليس له رجوع إذا فعل بغير إذن القاضي. (فتح)

فصل: أي هذا فصل في الصلاة على الميت، والأصل فيه قوله ﷺ: **صَبَّ عَلَى كَفِّنٍ وَفَاحِرٍ**، وقوله ﷺ: **لَتَمْسَمَ عَلَى مَسَمٍ سِتَّةَ حُقُوفٍ**، وذكر من جعلها أن يصلي على جنازته، وكذا الإجماع منعقد على فرضية صلاة الجنازة إلا أنها فرض كفاية، لأن قضاء حق الميت يحصل بالبعض، وقيل: هذه الصلاة بهذه الكيفية، والتكبير من خصائص هذه الأمة كالوصية للثلاث. (مستخلص، فتح)

أحق بصلاته: لأن في التقديم عليه إهانة، وتعظيمه واجب، وأراد بالسلطان من له حكم وولاية على الناس، سواء كان الخليفة أو غيره. وفي رمز الحقائق [١٠٩/١]: نص عليه أبو حنيفة بقوله: الخليفة أولى إن حضر، فإن لم يحضر إمام المصير أي حاكمها، وبعده القاضي، وبعده إمام الحي، ومعنى الأحقية في قوله: "السلطان أحق" وجوب تقديمه بخلاف تقديم إمام الحي على الولي فإنه مندوب، وقوله: "إن حضر" لما روي أن الحسين بن علي رضي الله عنهما لما مات الحسين رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص وقال: لو لا السنة ما قدمتك، وكان سعيد والياً في المدينة يومئذ، وذكر في الأصل: أن إمام الحي أولى بها يعني إذا لم يحضر السلطان ولا من يقوم مقامه، وقال أبو يوسف: وفي الميت أولى بها، وقال الشافعي: الولي مقدم على الوالي. (عيني، فتح)

وهي فرض كفاية: [تسقط بإقامة البعض عن الباقي. (ط)] أي بالإجماع، فمن أنكرها كفر؛ لإنكاره الإجماع، وإنما كانت على الكفاية؛ لأن في الإنجاب على الجميع استحالة أو حرجاً، وسبب وجوبها: الميت المسلم، وركها: التكبيرات وإقيام، وسنتها. التحميد وإنشاء والدعاء، وآدابها كثيرة، وأفضل صفوفها آخرها. (فتح)

وشرطها إسلام الميت وطهارته، ثم القاضي إن حضر، ثم إمام الحي ثم الولي، وله أن يأذن لغيره، فإن صلى غير الولي والسلطان.....
أي الصلاة عليه
أي أحق
أي على الميت

إسلام الميت [لقوله تعالى: «... لا تقبل على حد منهم» مائتة هـ (التوبة: ٨٤)] يعني أن المنافقين هم الكفرة فلا يصلي على الكافر. (ع) أي شرط جواز صلاة اجنابة إسلام الميت إما نفسه، أو بإسلام أحد أبويه، أو بتبعية الدار، وإذا استوصف البالغ الإسلام ولم يصفه ومات لا يصلي عليه، والإسلام شرطها الخاص. (فتح)

وطهارته | أي الميت لأن له حكم الإمام فلا تصح قبل الغسل، ويشترط حضوره فلا يصلي على عائب، ووضع أمام القوم حتى لو وضعوه حنقه لا تخور الصلاة. (د ع و) أي طهارة الميت فلا تصح على من لم يغسل، ولا من عليه نجاسة، أما طهارة المكان فإن كان على الحنافة فيجوز، وإن كان على الأرض يجوز في قول؛ لأن الكف حائل بين الميت والنجاسة، وقيل: لا يجوز؛ لأن الكف تابع فلا يعد حائلاً، ولم يذكر المصنف بعض الشروط، فقول: الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة شرط في حق الإمام والميت، وكون الميت أمام المصلي، فلو حمله لا يصح؛ لأنه كالإمام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على الصبي، وتقدم الميت على الإمام، وبلوغ الإمام، وحضور الميت أو الأكثر من بدنه كالنصف مع الرأس فلا يصلي على عائب.

وأما صلاته **أ** على النجاشي فإما لأنه رفع له سريره حتى رآه مخضرت، فتكون صلاة من خضعه على ميت يراه الإمام وبخضرت دون المأمومين، وهذا غير مانع من الاقتداء أو أنها خصوصية للنجاشي، ويشترط وضعه، فلا يصلي عليه محمولاً على الأعناق أو على الدابة إلا المسوق، وكذا يشترط كونه إلى القبلة، فهو أحطوا القبلة صحت إن تخروا وإلا لا، ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين صحت وأسأوا إن تعمدوا، ثم المراد بالمكان الذي اشترطت طهارته إما اجنابة أو الأرض، إن لم يكن جنابة فطهارة الأرض تشرط إذا وضع الميت بدون جنابة، أما بالجنابة فعدم اشتراط طهارة الأرض متفق عليه.

سنة لو صلى على ميت قبل أن يغسل تعاد الصلاة بعد الغسل إذا أمكن غسله، فإن لم يمكن بأن دهن بلا غسل ولم يمكن إخراجة إلا بالشس سقط الغسل، وصلى على قبره بلا غسل ضرورة، فإن لم يهل عليه التراب أخرج وغسل، ولو صلى عليه بلا غسل ودهن أعيدت على القبر، وقيل: تنقب صحيحة. (فتح)

إن حضر وفي بعض النسخ: إن حضراً - أي السلطان والقاضي - يعني السلطان أحق ثم القاضي إن لم يؤم السلطان. (مسكين) ثم إمام الحي وهو الذي كان يصلي الميت خله في حياته. (ط)

ثم الولي. على ترتيب العصات إلا الأب فيقدم على الابن اتفاقاً في الأصح. **لغيره** بالصلاة عليه؛ لأن التقديم حقه، فله إبطاله بتقديم غيره. [رمر الحقائق: ١١٠/١] **غير الولي والسلطان** أي وغير السلطان، يعني من هو موحى عن الولي، فإن صلى القاضي أو الإمام أي لا يعيد؛ لأنهما مقدمان عليه.

أعاد الولي، ولم يُصلّ غيره بعده، وإن دفن بلا صلاة صليّ على قبره ما لم يتفسخ،

إن شاء

الولي

وهي أربع تكبيرات بشاء
أي للصلاة

أعاد الولي ولو على قبره إن شاء؛ لأجل حقه لا لإسقاط الفرص، ولهذا قلنا: ليس لمن صلي عليها أن يصلي مع الولي؛ لأن تكرارها غير مشروع، وعلم من قوله: "أعاد الولي" أن لإمام الحي أن يعيد أيضاً؛ لأن الإعادة حيث ثبتت لمن هو أدنى وهو الولي كان ثبوتهما للأعلى أولى. **ولم يصلّ غيره بعده** وكذا بعد إمام الحي وبعد كل من يتقدم على الولي خلافاً لشافعي؛ لأنه **صلى على قبر بعد ما صلى عليه أهله**، وورد أن الناس صلوا على النبي **صلى الله عليه وسلم** قوماً بعد قوم، ولنا: ما سبق من عدم مشروعية التنفل بها، ولذا ترك الناس الصلاة على قبره **صلى الله عليه وسلم** وهو اليوم كما وضع؛ لأن أجساد الأنبياء لا يأكلها التراب، وعن عبد الله بن سلام لما فاتته الصلاة على عمر **صلى الله عليه وسلم** قال: إن سقت بالصلاة فلم أسبق بالدعاء، وإنما صلى **صلى الله عليه وسلم** على القبر بعد ما صلى عليه أهله؛ لأنه هو الولي؛ لقوله تعالى: **وَسَيَكُونُ مِنْكُمْ مَنْ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَذَلِكَ** (الأحزاب ٦) وتكرار الصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** كان مخصوصاً به.

فنه لما أن غسل **صلى الله عليه وسلم** وكس ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر **صلى الله عليهما وسلم**، ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار، فقالوا: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وسلم المهاجرون والأنصار كما سلم أبو بكر وعمر **صلى الله عليهما وسلم**، ثم صفوا صفوفاً لا يؤمهم أحد، ثم قال أبو بكر وعمر **صلى الله عليهما وسلم** وهما في الصف الأول: حياك رسول الله **صلى الله عليه وسلم** اللهم إنا نشهد أنه بلغ ما أنزل إليه، ونصح لأمته، وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله ديه وتمت كلمته، وأومس به وحده لا شريك له، فاجعلنا إلهاماً يتبع قول الذي معه، وأجمع بيننا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به، فإنه كان بالمومنين رؤوفاً رحيماً، لا يتغي بالإنعام بدلاً، ولا يشتري به ثمناً أبداً، والناس يقولون: آمين ويخرجون فيدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان، وهذا الصنيع وهو صلاحهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد، أمر مجمع عليه لا خلاف فيه. (فتح)

غيره أي بعد الولي وكذا بعد كل من يتقدم على الولي. وقال الشافعي: يجوز لمن لم يصل أن يصلي بعده. (ع)
وإن دفن أي الميت بعد الغسل أو قبله وأهيل التراب. (ط) **ما لم يتفسخ** عن أبي يوسف ومحمد: يصلى عليه إلى ثلاثة أيام، والصحيح أن التقدير ليس بلارم؛ لأنه يختلف باختلاف الرمان ترداً وحرّاً، والمكان رخاوة وصلابة، وحال الميت سمناً وهزالاً، فيعتبر فيه أكبر الرأي لإقامة الواجب بقدر الإمكان. (مسكين)

شاء أي مع ثناء، وقد اختلف فيه، فقال بعضهم: بحمد الله في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك" كما في سائر الصلوات، وهو رواية الحسن عن الإمام، فظاهره أنه لا يريد "وجل ثاؤك"، وهو خلاف المحفوظ، وقال الشافعي: يقرأ الفاتحة؛ لأنها صلاة من وجه، ولا صلاة إلا بالفاتحة، ولما روي عن ابن عباس **صلى الله عليه وسلم** أنه **صلى على حجارة**، فقرأ فاتحة الكتاب، وقال: **سبحه من حسنه**. ولنا: قول ابن مسعود **صلى الله عليه وسلم** أنه **صلى على حجارة**، فقرأ فاتحة الكتاب، وفي "الجزاة": لا بأس بقراءة الفاتحة بنية الثناء، وإن قرأها بنية القراءة كره. (فتح)

بعد الأولى، وصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية، ودعاء بعد الثالثة، وتسليمتين بعد
التكبير الأولى كعب في التشهد التكبير الثانية التكبير الثالثة
الرابعة، فلو كبر خمساً لم يتبع، ولا يستغفر لصبي، ويقول: "اللهم اجعله لنا فرطاً،
أي الإمام أي خمس تكبيرات أي أجر، مقدماً
واجعله لنا أجراً وذخراً، واجعله لنا شافعاً ومشفعاً، وينتظر المسبوق.....
الذي يشفع لغيره الذي مقبولا شفاعته

بعد الأولى أي التكبير الأولى، ويرفع يديه في هذه فقط، وقال الشافعي: يقرأ الفاتحة عقب الشاء. (مسكين)
ودعاء. بأمور الآخرة، والمأثور حسن، وهو: 'سبحم اغفر خيراً وميتاً وشاهداً وعائناً وصغيراً وكبيراً وذكرنا
 وأثناً، انهم من أحبيته ما فأحبه على الإسلام، ومن توفيته ما فتوفه على الإيمان'. (مسكين)
وتسليمتين. وليس بعدها دعاء سوى السلام، وقيل: يقول: 'انهم ربنا الله في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة،
 وقفنا برحمتك عذاب القبر وعذاب النار'، وعبد الشافعي: يسبح تسمية واحدة، وقوله: فلو كبر خمساً لم يتبع؛
 لأنه لما صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات، وثبت عليها إلى أن توفي، فسحت ما قبلها، وقيد
 بخمس؛ لأنه لو كبر ستاً لا يتبع اتفاقاً، خلافاً لرفع قياسياً على تكبيرات الرواة في العيد، وعن أبي حنيفة يسلم
 حين اشتعل إمامه باخضاً، وعنه أنه ينتظر سلام الإمام يسلم معه وهو احتار، ولا يرفع يديه إلا في التكبير
 الأول خلافاً لشافعي، فإنه يرفع في كل تكبير؛ لأن ابن عمر رضي الله عنه كان يفعل ذلك، ولما ما رواه إندار قصي
 عن ابن عباس رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه أنه لما كان إذا صلى على جارية رفع يديه في أول تكبير ثم لا يعود. (فتح)
بعد الرابعة. ويؤي أبيت بها مع القوم، ليس بعد الرابعة دعاء في الظاهر، ولا تشهد فيها. (ط)
لم يتبع. على صيغة المجهول أي لم يتبع المقتدي الإمام في ذلك بل يقف ساكناً حتى يسلم فيسلم معه وبه يفتي. (ع)
لصبي لأن الاستغفار يقتضي سق ارتكاب الذنب وهو معصوم، وكذا يحون واعتوته. (مستحسن، عيني)
ويقول. أي في صلاة جارية الصبي مكان لدعاء المعروف يقرأ دعاء الذين. (مسكين)
ودحراً بضم الدال المعجمة أي خير نقيباً. **وينتظر المسبوق.** ولو لم ينتظر وكبر لا يفسد تكبيره عند الطرفين،
 لكن ما أده غير معتبر، ويكون شارعاً، وعدم اعتبار المؤدى لا ينافي صحة الشروع بوجه، ولا يزم من اعتبار
 شروعه اعتبار ما أده كمن أدرك الإمام في السجود صح شروعه مع أنه لا يعتبر ما أده من السجود مع الإمام،
 وقال أبو يوسف والشافعي: يكبر حين يحضر، وعنه الفتوى، وقضى المسوق ما بقي سقاً بعبر دعاء، لأنه لو قضى
 به ترفع الجنائز فتبطل الصلاة. (فتح)

تسمية رجل أدرك أول التكبير من صلاة الجارية ولم يكبر كبر هو ولا ينتظر تكبير الثانية؛ لأن محلها قائم، فإن
 لم يكبر حتى كبر الإمام الثانية كبر الثانية مع الإمام ولم يكبر الأولى حتى يسلم الإمام؛ لأنه لو كبر بالأولى كان
 قضاء، والمقتدي لا يشتعل بقضاء ما سبق قبل فراغ الإمام، وإن لم يكبر مع الإمام حتى كبر الإمام أربعاً، كبر هو
 بلافتتاح قبل أن يسلم الإمام ثم يكبر ثلاثاً قبل أن يرفع الحائز متتابعاً لا دعاء فيها، فإذا رفعت الحائز من الأرض
 يقطع، وعن أبي حنيفة: إذا لم يكبر حتى كبر الإمام أربعاً فأنته صلاة الجارية وإن كبر مع الإمام التكبير الأولى =

لِيُكَبَّرَ مَعَهُ لَا مَنْ كَانَ حَاضِرًا، وَيَقُومُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِحِذَاءِ الصَّدْرِ، وَلَمْ يَصَلُّوا
 أي لا ينتظر أي الإمام
 ركبانا ولا في مسجد،
 على جدرة

= ولم يكر الثابت والثالثة يكرهما ثم يكر مع الإمام، وإذا كبر الإمام على حارة تكبيرة أو تكبيرتين، فعاء رجل لا يكر هذا الرجل حتى يكر الإمام، فيكر معه تكبيرة الافتتاح، ويكون مسوقاً بما كبر به الإمام قلبه بخلاف من كان حاضراً قائماً في الصف ولم يكر للافتتاح مع الإمام تعافلاً، فإنه يكر ولا ينتظر تكبيرة الإمام، والأصل عندهما أن المقتدي يدخل في تكبيرة الإمام، فإذا فرغ الإمام من الرابعة تعدر عليه الدحور، وعند أبي يوسف: يدخل إذا بقيت التحريمة أي إلى ما قبل السلام. (فتح)

لا من أي لو سبق تكبيرة أو تكبيرتين ينتظر حتى يكر الإمام فيكر معه، فإذا سلم قضى ما بقي عليه قبل رفع الحارة، وقال أبو يوسف والشافعي: يكر حين يحضر. (مسكين) **حاضراً** أي في حال التحريمة فلم يكر مع الإمام لا ينتظر تكبيرة الإمام الثابت بل يكر حين أراد اتفاقاً، ومن حصر **بعد** الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة. (مسكين)

بحذاء الصدر. أي قريب منه؛ لأنه محل الإيمان والشفاعة لأجبه، وهذا على سبيل الاستحباب، وإلا فمحاذاة جزء من أميت لابد منه، والأفضل أن تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة رجال اصطفت ثلاثة ثم اثنان ثم واحد؛ لقوله **لأن** من اصطفت عنه ثلاثة صفوف من مسكين عنه، وعن أبي حنيفة في رواية: أنه يقوم للرجل خداء رأسه، ومن المرأة خداء وسطها، وفي رواية: خداء الوسط فيهما، وعند الشافعي خداء رأسه وخداء عجزها وعند مالك: خداء وسطه، وخداء مكبها، وعند أحمد: خداء الصدر له، وعند الوسط لها. (فتح، عيني)

ركبانا لأنها صلاة من وجه لوجود التحريمة، ولو تعدر السروول بطين أو مطر جار الركوب فيها، وفي القياس لا يجوز؛ لأنه دعاء، وعدم احوار استحساناً اعتباراً لوجه الصلاة، فإنها لا تخور إلا قياماً، وأشار إلى أنها لا تخور قاعداً مع القدرة على القيام، ولو كان الإمام مريضاً فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً أجزأهم في قول الشافعي، وقال محمد: يخري الإمام، ولا يخري المأموم بناء على اقتداء القائم بالقاعد، ويسقط فرض الصلاة بصلاته إجماعاً، ولا تخور أيضاً لو كان أميت على الدابة أو على أيدي الناس على المختار. (فتح، عيني)

ولا في مسجد: [أي لا يصلي في مسجد جماعة على حارة؛ فإنه مكروه بلا عذر تحريم، وقيل تسريها، وعند الشافعي: لا يكره. (مسكين)] أي الصلاة على الحارة في مسجد جماعة مكروه؛ لقوله **لأن** من صلى في مسجد على ميت فلا يحركه وفي رواية: فلا شيء له، رواه أبو داود، وأما المسجد الذي بني للصلاة عليها فلا يكره فيه، وعند الشافعي وأحمد: لا بأس بها في مسجد جماعة أيضاً؛ لأن رسول الله ﷺ صلى على حارة سهيل بن بضاء في المسجد؛ ولأنها دعاء وصلاة فالمسجد أولى، ولما ما روي؛ ولأنه لأداء مكتوبات فيه، ويحتمل تلويث المسجد، وتأويل ما رواه أنه **لأن** صلى عليه في المسجد بعذر الاعتكاف، وقيل: للمطر. (عيني، مستخلص)

تسعة اجتمعت الخائن حير الإمام بين أن يصلي على كل واحدة وحدها أو على الكل حملة، والأول أفضل، =

ومن استهل صلى عليه، وإلا لا كصي سبي مع أحد أبويه، إلا أن يسلم أحدهما
 أي وإن لم يستهل
 أو هو أو لم يسب أحدهما معه،

= وعلى الثاني فإن شاء جعلهم صفاً واحداً، وقام عند أفصلهم، وإن شاء رتبهم كترتيبهم حلقه حال الحياة فيقدم
 الأفصل بأن يجعل الرجل لما يديه ثم الصبي ثم الحشى ثم الأثني، واشتهور تقدم الحر على العبد مطلقاً، وترتيبهم
 في القبر إن دفنوا في قبر واحد ضرورة على عكس هذا أي يجعل الأفصل ما يلي القبعة، قال ابن أبي ليلى: يجعل
 رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه، واستحسنه الإمام؛ لأنه **طاعة** مع صاحبه هكذا، وهو يكفي بدعاء
 أو يفرده كلأ به؟ قال شيخنا: إن الجمع في الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعاء واحد. (فتح)

ومن استهل: [أي رفع صوته ناسكاً عند ابولادة يعني وجد منه ما يدل على الحياة بعد حروح أكثره سمي
 وغسل وصلى عليه. (ط، ع)] على ساء الفاعل؛ لأن المراد رفع الصوت، ويستعمل على ساء المفعول للإبصار كما
 في المعرب، والمراد ما هو أعم مما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت، ولا عبرة بسط اليد وقضها؛ لأن
 هذه الأشياء حركة المدبوح حتى لو دبح رجل فمات أبوه وهو يتحرك م يرثه المدبوح؛ لأنه في هذه الحالة في حكم
 الميت، واعتبر حروح أكثر الولد حياً، وحده الأكثر من قبل الرجل سترته، ومن قبل الرأس صدره، وقبل قول الأم
 وانقابة في الاستهلال للصلاة لا للميراث عند الإمام، وعندهما: قول الناقلة العدة يقبل في الميراث، فهو استهل
 سمي وغسل وصلى عليه، وورث ويورث، وإن لم يستهل أدرج في خرقه تكريماً لبي آدم، وم يصل عليه ولا يرث
 ولا يورث اتفاقاً، وهو مقيد بما إذا انفصل بنفسه، أما إذا فصل كما لو ضرب بضعها فألقت جيناً ميتاً فإنه يرث
 ويورث؛ لأن الشارع لما أوجب الغرة على الصارب فقد حكم بحياته، والاستهلال في السطى غير معتبر، وهل
 يخسر السقط أم لا؟ اندي يقتضيه مذهب أصحابنا أنه إن استبان بعض حقه يخسر، وترجي شفاعته؛ لقوله **ط**
 إن السقط ليقف محبطاً على باب الجنة فيقول: لا أدخل حتى يدخل أبوي". (فتح)

وإلا لا: أي لا يصلى عليه، والمحتمل أنه يعسل ويدرج في خرقه ويسمى. (ط) **كصي سبي الخ:** [أي كما
 لا يصلى على صبي أسر من دار الحرب. (ع)] أطلق المصنف في الصبي وهو مقيد بغير العاقل أي الصغير الذي لا يعبر
 عن نفسه؛ لأنه بمنزلة المتاع تبع لأبويه، وأما العاقل فيستقل بإسلامه، ولا يرتد برودة من أسلم مهما، ولا يكون
 كافراً تبعاً لأبيه الكافر، ويكون مسلماً تبعاً لدار. وقوله: إلا أن يسلم، استثناء من بقي مقدر أي لا يصلى على
 صبي إلا أن يسلم أحد أبويه فحينئذ يصلى عليه تبعاً لمسلم؛ لأنه يتبع خير الأبوين ديناً، وقوله: "أو هو" عطف على
 الاستثناء يعني ولا يصلى عليه إلا أن يسلم أحدهما أو يسلم الصبي على تقدير أن يكون يعقل الأديان؛ لأنه مسلم
 حقيقة، وإسلامه صحيح، أو لم يسب أحدهما؛ لأنه حينئذ يصير تبعاً لدار الإسلام، فيصلى عليه. (فتح، مستخلص)

أحد أبويه. إما بأبيه أو أمه فمات؛ لأن الصبي تبع له. (ع) **أحدهما:** أي أبويه قبل موت الصبي. (ط، ع)

أو هو: أي يسلم الصبي وهو يعقل. **معه:** أي مع الصبي ففي هذه الصور يعسل ويكفص ويصلى عليه. (ع)

ويغسل ولي مسلم الكافر ويكفنه ويدفنه، ويؤخذ سريره بقوائمه الأربع، ويعجل

أي الميت وهو الحارة

أي الميت

به بلا خجب، وجلس قبل وضعه ومشى قدامها،

أي بلا جلوس

أي بالسري

ويغسل ولي مسلم الخ: [أي قرب الميت يعمله غسل الثوب النجس بلا رعاية سة من جميع الوجوه ولا يصلي عليه. (ع)] لما روي أن أبا طالب لما مات أتى أبوه علي عليه السلام إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن عمك الصل قد مات، فقال ﷺ: **غسله وكفه ودفنه**، والولي بإطلاقه يتناول كل قريب له من ذوي الأرحام، ويس المراد وجوب الغسل على المسلم بل لا بأس به، والكافر مقيد بعير المرتد، أما المرتد فيبقى في حفرة كالكلب. (مستخلص، فتح) **ويكفنه:** أي يلفه في ثوب بلا مراعاة سة، ويدفنه أي يلقيه في حفرة من غير حد، ولا توسعة ولا رعاية سنة. (ط، ع)

ويؤخذ سريره: كان يعني أن يقدم هذا على قوله: "يعسل ولي مسلم الكافر" لما في التأخير من الإيهام، والعرض بيان كيفية الحمل أن يؤخذ سرير الميت وهو الحارة بالقوائم الأربع يحمله أربعة رجال، وقال الشافعي: السنة أن يحمله رجلان، يضع السابق مقدمها على أصل عقه، ويأخذ قائمتها بيده، والثاني يضع مؤخرها على أصل صدره ويأخذ قائمتها بيده؛ لأن حنازة سعد حملت هكذا، ولنا: حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: 'السنة أن يحمل الحارة من جوانبها الأربع'، وما رواه كان ذلك لاردحام الملائكة، وقوله: 'يعجل به' أي يمشون مسرعين؛ لما روي أنه ﷺ سئل عن المشي بالحارة، فقال ﷺ: **ما دون خجب، فإن سكن حراً حملوه إليه.** وبسكن شراً وضعوه عن رؤسكم' (مستخلص) **الأربع:** بأن يأخذ كل قائمة رجل. (ط)

بلا خجب: وهو العدو السريع بحيث يضطرب الميت على الحارة. (ط، ع) **وجلوس الخ:** لقوله ﷺ: 'من اتبع الحارة فلا يجس قبل أن يصح'؛ ولأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون، والقيام أمكن منه، وهذا في حق المشيع، أما القاعد إن مرت عليه فلا يقوم ها، وإذا رأى الحارة يقول: "هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم ردنا إلى ما كنا علىه ولا تقبلنا من التسييح والتهويل حلف الحارة، ولا يتكلم شيء من الدنيا، ولا ينظر عينا وشمالاً؛ فإن ذلك يقسي القلب. (فتح) **وضعه:** عن أعناق الرجال لإمكان الاحتياج إلى الإعانة، وقال الشافعي: لا بأس به. (ط، ع)

ومشى قدامها: [أي بلا مشي قدام الحارة؛ إذ المشي خلفها أحب. (ط)] قيد بالمشي؛ لأن الركوب أمامها مكروه مطلقاً، لما روي عن ثوبان قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حارة فرأى قوماً ركبا، فقال: 'ألا يستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم، وأنهم على ظهور الدواب'؛ ولأن الركوب تعمد لا يبيح في هذه الحالة؛ لأنها حال حسرة وندامة وعظة واعتار، والمشى خلف الحارة أحب؛ لقوله ﷺ: 'من اتبع حارة مسلم يمتاً واحساناً وكان معها حتى يصلى عليها، ويمرغ من دفنها، فإنه يرجع من الأحر قيراصين'، والاتباع لا يقع إلا على التالي، وكان عني ﷺ يمشي خلفها، وقال. إن فصل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفصل الصلاة المكتوبة على =

وضع مقدمها على يمينك، ثم مؤخرها ثم مقدمها على يسارك، ثم مؤخرها، ويلحد،
 ويلدخ من قبل القبلة، ويقول واضعه: ^{أي ثم وضع على يمينك أي ثم وضع} بسم الله وعلى ^{أي ثم صعد على يسارك} ملّة.....
 أي الميت ^{أي الميت في اللحد}

= النافذة، خلافاً للشافعي؛ لقول ابن عمر رضي الله عنه كان عليه السلام يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم. ولنا: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: أمرنا عليه السلام بالتساع الحارة، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم كانا يعلمان ذلك، لكنهما أرادا أن يسهل الأمر على الناس، ومعناه أن الناس يتحررون عن المشي أمامها، فلو احتارا المشي خلفها لضاق الصريق على من شيعها؛ ولأن المشي خلفها أوعظ؛ لأنه ينظر إليها ويتفكر في حال نفسه. (فتح، مستخلص)

على يمينك وذلك يمين الميت أيضاً. (ص) **يسارك** وذلك يسار الميت أيضاً. (ص) **ويلحد** [نقوله عليه السلام يلحد عليه السلام ويلحد أن يحفر في حجاب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت. (ص، ع)] أي يحفر اللحد بعد حفر القبر، وقال الشافعي: أسنة الشق، واحتج أن أهل المدينة تورثوا الشق، وتورثهم حجة، والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر، فيوضع فيها الميت، ولما قوله عليه السلام **ويلحد**، **وسئل أهل مكة**، وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما توفي احتسف الناس أن يشق القبر أو يلحد، وكان أبو صخرة الأنصاري حاداً، وأبو عبيدة بن الجراح شقاقاً، فبعثوا رجلاً إلى أبي صخرة، ورجلاً إلى أبي عبيدة، فقال عباس بن عبد المطلب: اللهم احتر لسيك أحب الأمرين إليك، فوجد أبو صخرة من بعث إليه، وم يجد أبو عبيدة من بعث إليه، وكان عباس مستحباب الدعوة، وتوارث أهل المدينة الشق؛ لصعف أراضيهم، فبهار اللحد، فإذ كانت الأرض رحوه، فلا بأس بالشق، واتخاذ التابوت من حجر أو حديد، ويفرش فيه التراب. (مستخلص)

ويلدخ **إلخ**: بأن توضع الجمارة في حجاب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت، فيوضع في اللحد فيكون الآخذ له مستقيل القبلة حال الأحد، وعند الشافعي: يسلم من قبل رأسه حديث ابن عباس: أنه عليه السلام سل سلاً من قبل رأسه، وسأ: حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام أحد الميت من قبل القبلة، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه عليه السلام دخل قبراً بيلاً فأسرج له سراج، وأحد الميت من جهة القبلة، ولأن جهة القبلة أشرف فكان أول، وقد اضطرت الرواية في إدحانه عليه السلام، فإن إبراهيم التيمي روى أنه عليه السلام أحد من قبل القبلة ولم يسلم سلاً، والسنل أن توضع الجمارة في مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بارأء موضع قدميه قبل الواقف إلى القبر من جهة رأسه، ولئن صح السنل لم يعارض ما روي؛ لأنه فعل بعض الصحابة، وما روياه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو يحتمل أنه عليه السلام سل لأجل صيق المكان أو لخوف أن ينهار اللحد؛ لرخاوة الأرض. [تبيين الحقائق: ٥٨٥/١] (فتح)

قبل القبلة بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد. (ص) **ويقول واضعه**: والأولى إن كان أشى أن يكون الواضع رحماً محرماً وإلا فرحماً، وإن لم يوجد فمن الأحباب، فلا يحتاج إلى استاء في الوضع، وقوله: **بسم الله إلخ**، لأنه عليه السلام كان إذا وضع ميتاً في قبره قال ذلك، وهذا ليس بدعاء لميت؛ إذا مات عليه من إيمان وغيره لا يتبدل، ولكن المؤمنين شهداء الله في الأرض، فيشهدون بوفاته على الملّة، وعلى هذا جرت السنة. (فتح)

رسول الله، ويوجه إلى القبلة، ويحل العقدة، ويسوى اللبن عليه والقصب، لا
 الآجر والخشب، ويسجى قبرها، لا قبره، ويهاال التراب، ويسنم القبر،
 أي أميت في قبره
 أي يغلى ثوب امرأة الرجل

رسول الله: أي بسم الله وصعناك، وعلى مئة رسول الله سلمناك. هكذا روى الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنه (ط، ع) **ويوجه الخ:** أي يوضع على شقه الأيمن متوجهاً إلى القبلة؛ لقوله عليه السلام لعبي حين وضع جنازة: عليه السلام **ويسوى اللبن:** لما روي أنه وضع على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن وطن من القصب، وروي أنه عليه السلام رأى فرجة في قبر، فأخذ مدرة، وناولها الحفار، وقال سد بها تلك الفرجة، وروي عن سعيد بن العاص أنه قال: اجعلوا على قبري اللبن والقصب؛ لأهما وضعا على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه؛ لأهما يمنعان ما يهاال من التراب على القبر من الوصول إلى الميت. (مستخلص) **اللبن:** بفتح اللام وكسر الهمزة: الآجر الذي. (ط) **والقصب:** أي يسوى القصب واللبن جديدين غير معمولين. (ع)

لا الآخر والخشب: [أي لا سوى عليه الآخر المطبوح.] لأهما لإحكام الساء، والقبر موضع البلاء، وما عسوا كراهة الآجر بأن فيه أثر النار، فليس شيء؛ لأنه يكفن في ثوب قصره القصار، وبه أثر النار، وكذا يعني الماء بالسدر والخرص، وإعلائه بالنار، وكراهتهما في صورة يكونان حونه، أما لو كان فوق القبر لا يكره؛ لأنه يكون عصمة من السع. [رمز الحقائق: ١١٣/١] (فتح) **والخشب:** إلا أن تكون الأرض رخوة. (ط)

ويسجى قبرها: أي المرأة وكذا الخنثى اشكل إلى أن يجعل اللبن على اللحد؛ لأن مبي حاتها على السر كما في الحياة. (ط، ع) **لا قبره:** أي لا يسجى قبر الرجل؛ لأن عياً مع ذلك إلا مطر أو شح أو حر على الداحين في القبر. [رمز الحقائق: ١١٣/١] **ويهاال التراب:** [ستره له ويكره أن يرد على التراب الذي حرق من قبره. (ع)] ولا يرد على الذي أخرج منه؛ لأن الريادة عليه ممزقة البناء ولا بأس برش الماء على القبر حفظاً لترابه عن الاندساس، ويدب حثوه من قبل رأسه ثلاثاً اقتداء به صلى الله عليه وسلم، ويقرب في الأولى: 'مهاا حلقاكم'، وفي الثانية: 'وفيها نعيدكم'، وفي الثالثة: 'ومهاا نخرجكم تارة أخرى'. وفي كتاب سورين: من أخذ بتراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر سبعاً، وتركه في القبر لم يعذب صاحب القبر. (فتح)

ويسنم: [أي يجعل مثل سام العير قدر شر، وقيل: قدر أربع أصابع. (ط، ع)]؛ لرواية البحاري عن سفيان أنه رأى قبره عليه السلام مسماً، وقوله: 'لا يربع' أي لا يجعل مسطحاً، وقد شافعي: يسطح؛ لما روي أنه عليه السلام جعل قبره مسطحاً، ولنا: ما روياه عن سفيان، وروي عن إبراهيم السخعي أنه قال: أحري من رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أنها مسمة؛ ولأن التربع من صنيع أهل الكتاب، ولتشبههم فيما بد منه مكروه، وقوله: 'لا يخصص'؛ بقوله عليه السلام 'لا يخصص قبور، ولا سو سها، ولا نفعو، ولا تكسو سها' ويحرم الساء على القبر لزيئة، ويكره للإحكام بعد الدفن، ويكره أن يطاء القبر أو يحس أو ينام عليه أو يقصي عليه حاجة =

ولا يربّع، ولا يخصص، ولا يخرج من القبر إلا أن تكون الأرض مغصوبة.

في يوم جمعة ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٤٠

کے مت بعد مدنی

= من سور أو عائط، أو يصلى عليه أو إليه، ويكره المستور على القبور، وساء القبة على القبر كما يصنع الآن في حق الأولياء واصصحاباء، ولا يدهن ثاب أو ثلاثة في قبر واحد إلا عند الحاجة، يوضع ارجل مما يلي القبة ثم حلقه العلامة ثم حلقه الخنثى ثم حلقه المرأة، ويجعل بين كل ميتين حاجر من اتراب بيصير في حكم قبرين، هكذا أمر النبي ﷺ في شهداء أحد. (مستخلص، فتح)

ولا يخصص أي لا يطبخ بالخص ولا يعمل بالخص. (ط) **ولا يخرج من القبر إلخ** شامل لما نودى في غير هذه حتى لو حضرت أمه بقمه لا يسعها ذلك، وما قيل: لا إثم في النقل من يد إلى يد؛ لأن يعقوب **ع** مات بمصر ففعل إلى الشام، وموسى **ع** نقل تابوت يوسف بعد رماد من مصر إلى الشام ليكون مع آباءه فهو شرع من قضا، عسى أن غير الأسماء لا يقاس عليهم؛ لأنها أطيب ما يكون في الموت كالخياة لا يعتريهم تعبر، وقيل: لا يكره النقل؛ لأن الأصل أن الشرائع من قضا شريعة لها ما لم يقم دليل السخ عيها، واحاصل: أن الميت لا يخرج من القبر إلا بعد، والمعدن أن تكون الأرض معصونة، وأراد صاحب الأرض إحراجه، وكذا إذا كان الكفن معصوناً ولم يرص صاحبه إلا بسنه وريح ثوبه فإنه يشق قبره ويرع ثوبه بالاتفاق، أما تذكر الرجل أنه يسي ثوباً أو درهما يشق ويرفع دث، وكذا إذا كانت الأرض أحدث بالشفعة، فإن دفنوا وسووا سن، وه يهينوا عليه التراب حتى علموا أنه لم يغسل لا يشق أيضاً؛ لأن الكفن والغسل مأمور، والنش منهي عنه، واللهي رجع على الأمر

[illegible]

معصية: فيخرج حق صاحبها إلى شاء، وإن شاء سواد مع الأرض واستمتع به زراعة وغيرها. (ص ٤)

باب الشهيد

أي في بيان أحكامه

هو من قتله أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق، أو وجد في معركة وبه أثر،
الشهيد شرعاً والواو بمعنى أو أي من وجد

باب الشهيد: أخرجه من باب الحارّة موباً له مع أن المقتول ميت بأحبه، لا اختصاصه بالفصيلة التي ليست لغيره. والمناسبة بينهما أن الشهيد ميت وإن كان سبب؛ لأنه ميت بعمره، وهو فعيل بمعنى مفعول أي مشهود به باجبة بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ (البقرة ١٧٧) وفي المعراج: النص قوله عليه السلام: "شَهِيدٌ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَدُّهُمْ بِعُيُوبِهِمْ لَأَسْعَاءَ مَرْصَادَ اللَّهِ عَالِيٍّ حِينَ جَمَعَ رَجُلَيْنِ مِنَ الشَّهَدَاءِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، أَوْ مَعْنَىٰ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّهُ حَيٌّ عِنْدَ اللَّهِ حَاضِرٌ؛ أَوْ لَأَنَّ عَلَيْهِ شَهِيدَ حَالِهِ، وَهُوَ دَمُهُ وَشَحْوُهُ وَجَرَحُهُ؛ أَوْ لَأَنَّ رُوحَهُ شَهِدَتْ دَارَ السَّلَامِ وَرُوحَ غَيْرِهِ لَا تَشْهَدُهَا إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ أَوْ لِقِيَامِهِ بِشَهَادَةِ أَحَقِّ حِينَ قَتَلَ؛ أَوْ لِأَنَّهُ شَهِدٌ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوَابِ. (فتح)

هو من قتله: أصل في القتل أي سوء كان القتل مباشرة أو تسيباً، حتى لو أوصنوا دابتهم مسلماً، أو رموا بنار فأحرقوا سفنهم، أو نفروا دابته بضرب، أو زجر فقتلته، أو صنعوه برمح ونحوه، فألقوه في ماء أو نار، أو رموه من سور أو بناء مرتفع، أو أسقطوا عليه حائطاً، أو أرسوا عليها ناراً أو ماء فأحرق أو عرق مسلماً، ففي كل ذلك المقتول شهيد. [رمز الحقائق: ١١٣/١] والمراد بأهل الحرب المشركون. واحاصل أن الشهيد مسلم، مكلف، صاهر، قتله من ذكره. وهذا تعريف للشهيد الذي لا يغسل إكراماً لا ينطبق عليه؛ لأنه أعم من ذلك. والأصل في هذا الباب شهيداً أحداً، فإنهم لم يغسوا؛ لقوله عليه السلام: **رَمَوْهُم بِكُتُوبِهِمْ وَدَمْنَهُمْ وَلَا تَعْسَوْهُمْ** الحديث، وكل من معاهم يحقهم في عدم الغسل، ومن ليس بمعاهم، ولكنه قتل صمماً، أو مات حريقاً، أو غريقاً، أو مبطوياً فلهم ثواب الشهداء مع أنهم يغسبون، وهم شهداء الآخرة على لسان رسول الله ﷺ ومن شهداء الآخرة المرتث واجب ومن قتل العدو فأصاب نصه، والغريب والمهدوم عليه والمطعون والفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الحنب، ومن مات في طلب العلم، وقد عدهم السيوطي نحو الثلاثين. (فتح)

قتله أهل الحرب: مطلقاً أي بأي شيء قتلوه بخديعة أو غيرها، نحو الحرق والعرق. (مسكين)

وقطاع الطريق: بالرفع عطف على قوله: "أهل الحرب" أي قتل أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق شهيداً مصباً، كان القتل بالحد أو بالثقل، بخلاف قتل غيرهم حيث يشترط كون القتل بالحد، فمن قتل مدافعاً عن نفسه شهيداً بأي شيء قتلوه، وكذا من قتل اللصوص ليلاً في المصير سلاح أو غيره كان شهيداً؛ لأنهم ألقوا اللصوص بقطاع الطريق. (فتح) **معركة:** وهي موضع القتال، من العرك وهو الدلك. [رمز الحقائق: ١١٣/١]

وبه أثر: قيد بالأثر؛ ليدل على أنه قتل لا ميت حتف أنفه، وإن لم يكن به أثر فإظهار أنه ميت حتف أنفه، ويحتمل أنهم قتلوه فلا يكون شهيداً بالثبوت، والدم إن كان يسيل عن موضع يعتاد خروج الدم عنه كالأنف والفم والدبر غسل؛ لأنه ليس بقتيل، وإن كان من موضع غير معتاد كالأذن والعين لا يغسل؛ لأنه قتل. (مستخلص)

أو قتله مسلم ظلماً ولم تجب به دية، فيكفن ويصلى عليه بلا غسل، ويدفن بدمه
أي قتلاً بغير حق أي الشهيد
 وثيابه إلا ما ليس من الكفن، ويزاد وينقص، ويغسل إن قتل جنياً أو صبيّاً،
فمن بدلوه بجديدة كره الشهيد ويصلى عليه أي حار كونه حياً

ولم تجب به دية: [أي والحال أنه لم يقع القتل موجبا لدية نفس القتل. (مسكين)] بل قصاص، فكل قتل يتعق به وجوب القصاص، فمقتول شهيد، حتى لو قتل عمداً فصاح بأولآؤه على ما، أو قتل أب ابنه فهو شهيد، وفي الوقاية: الشهيد هو مسلم، صاهر، ناع، قتل صماً، ولم يجز له مال، فعلى هذا لا يكون لحب والحائض وانفساء والصبي شهيداً. وإنما شرط القتل صماً؛ لأنه لو قتل بحق رجم أو قصاص لا يكون شهيداً. (مسكين، فتح)

ويصلى عليه الخ وقال الشافعي: لا يصلى عليه أيضاً؛ برواية جابر بن عبد الله: أنه أمر بعض شهداء أحد بدمه، وم يعسوا، وم يصل عبيهم؛ ولأن لصلاة شفاعة، وهم مستمعون عنها، ولذا: ما روه بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على شهداء أحد مع حمرة، فكان يؤتى بتسعة تسعة وحمرة عشرهم، فيصلي عليهم؛ ولأن أحداً لا يستعي عنها كالصبي والنبي، وما روياه مثبت وقوله: يدهن بدمه؛ لأنه لا يعم غسلهم، وقال: **منه** كونه من حريح يرح في سبيل الله تعالى إلا وهو يأتي يوم القيامة، ووداجه تشحب دماً، وللول بول الدم، وريح ريح امثث. (فتح) **بدمه** أي مع دمه فلا يغسل. (ع، مسكين)

من الكفن أي من جسده كائناً وحشواً والسلاح منعق عليه ونفسه وحف فيه. (ع) **يزاد** أي لم يكن عليه ما يبلغ الكفن، يزد حتى يتم الكفن. [رمز الحقائق: ١١٤/١] **وينقص** أي إن كان عليه أكثر من الكفن؛ مراعاة للسنة في الوجهين. [رمز الحقائق: ١١٤/١]

حياً أو صياً. أو مقتولاً بمقتل، عنه أن شروط صحة الشهادة عند أبي حنيفة كون المقتول صاهراً من الحباة، ومكفياً، حتى لو استشهد الحب أو الصبي يغسل عنده، وعندهما القتل على طريق الشهادة أقيمت مقدم العسل معروف كدكة أقيمت مقدم الغسل المعروف بدليل أنه يرفع الحدث، ولأبي حنيفة: ما روي أن حصية بن أبي عامر ما استشهد حياً عسسته الملائكة حتى قال: **صاحبه حصية يغسله الله**، فسأل الله: أهله: **صاحبه**، فقالت: حرج وهو حب حب حين سمع البدء، ولأن الشهادة عرفت مائة من حبون الحباة التي حصنت بالموت، لا رافعة للحباة كانت من قبل، وأما الحائض وانفساء إذا استشهدتا، فإن كان شهدتهما بعد نقصاء بدم قبل العسل، فالكلام فيهما وفي حب سوء، وإن كان قبل الانقضاء ففيه روايتان، وأما الصبي فوجه قومه أنه مقتول صماً، فكان شهيداً كاسماع؛ لأن سقوط عسل عن شهيد لإبقاء أثر المظومية في القتل، ليكون ذكر ما به، والمظومية في حق الصبي أشد، فكان أولى؛ ولأن القتل صماً لما يوجب تطهير غير الطاهر من الدنس، ولأن يوجب تطهير الطاهر من الدنس، ولأنه لا يوجب كفي عن العسل في حق شهيد أحد بوصف كونهم ظهوراً عن الدنس، ولا دس للصبي، فلا يكون في معصية، وما ذكر من معنى لطهارة غير سيده، لأن سقوط العسل غير مبي على الطهارة بدليل أن لأبياء يعسبون مع أنه لا دس هم كالصبي فكيف يظهر اسيف، فكان الموت وانقتل في حقه سوء. (مستخلص) **أو صياً** أي حار كونه صياً أو حائضاً أو نفساء. (مسكين)

أو ارتث بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو مضى وقت صلاة وهو يعقل، أو نقل من المعركة حيّاً، أو أوصى، أو قتل في المصّر ولم يدر أنّه قتل
 أي يغسل إن قتل أي بحال أي عليه أي على أي القتل

أو ارتث [أي صار حقيقاً في الشهادة؛ سئل مرافق الحياة، وذلك بأن أكل إ.ح. (مسكين)] والأصل فيه ما روي أن عمر رضي الله عنه حمل إلى بيته، فعاش يومين ثم مات، فعسل مع أنه كان شهيداً، وكذا عسل علي رضي الله عنه وسعد بن معاذ رضي الله عنه، وأما عثمان رضي الله عنه أجهز عليه في مصرعه، ولم يرتث، فلم يعسل. وارتث على إساء للمفعول، أي بني ليل راحة الدنيا، فلا يكون في معنى شهداء أحد فيعسل؛ لأن شهداء أحد ماتوا عطاشاً، والكأس يدار عليهم، فلم يشربوا خوفاً من نقصان الشهادة. والمرث يصير حقيقاً في الحكم الديني لشهادة، وهو عدم العسل، أما عند الله، فلا ينقص ثوابه، بل هو شهيد عند الله. (فتح، مستخلص)

وهو يعقل: أي مع القدرة على أداء الصلاة حتى يجب القضاء تركها، والارتث في هذه الصورة بأن الصلاة صارت ديناً في دمه، وحكم بوجوب تثب الصلاة عليه، وذلك من حكم الأحياء، فكان مرتثاً، فيغسل. (فتح، مستخلص) وعن محمد أنه إن عاش مكانه يوماً وليلة، يغسل، وإلا فلا. (مسكين)

أو نقل من المعركة حيّاً. سواء وصل إلى بيته حيّاً أو مات قبله، وهو انتقل بنفسه يكون مرتثاً بالأوى، ولو جر برجليه من بين الصفيين حتى لا تصوره الخيول، فمات م يكن مرتثاً؛ لأنه ما زال شيئاً من راحة الدنيا، فكمثل أثر الظلم. (فتح، مستخلص) **من المعركة**: أي المكان الذي جرح فيه. (ط)

حيّاً إلى موضع آخر لا خوف وصد الخيل، سواء استقر في مكان أو مات على الأيدي. (ط)

أو أوصى [بأمور الدنيا، وهذا كنه إذا كان بعد انقضاء الحرب، فهو فيها لا يصير مرتثاً شيء مما ذكر. (ط)] يتناول الوصية بأمور الدنيا والآخرة، وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: لا يكون مرتثاً بالوصية، وقيل: لا خلاف بينهما، فجواب أبي يوسف فيما إذا كانت الوصية بأمور الدنيا، فإنه يعسل اتفاقاً، وجواب محمد فيما إذا كانت الوصية بأمور الآخرة، فإنه لا يعسل اتفاقاً، وعند محمد: لا يكون الارتث إلا إذا أطل الوصية، فإنه يعسل إجماعاً، ومن الارتثات: البيع والشراء واتكلم بكثير، وكل ذلك ينقص معنى الشهادة، فيغسل إذا وجد بعد انقضاء الحرب، أما قبل انقضاء الحرب، فلا يكون مرتثاً شيء مما ذكرنا. [تنبيه الحقائق: ١ ٥٩٩] (فتح)

في المصّر أو القرية، في موضع تحب فيه الدية، ولو في بيت المال، كالمقتول في جامع وشارع. وقوله: 'ضمناً' داخل تحت المقي، فيه شيان أحدهما: عدم العلم بأنه قتل بخديعة، وثانيهما: عدم العلم بأنه مضمون بأن لم يعم قاتنه؛ لأنه إذا لم يعم قاتنه لم يتحقق كونه مطبوعاً، أما لو علم قاتنه، وقتل بخديعة ضمناً، فإنه لا يعسل خلافاً لشافعي؛ لأن الشهيد عنده يس إلا من قتل في المعركة، مجاهداً في سبيل الله، فعيره يعسل، وإذا علم أنه قتل بخديعة، ولكن لم يعم قاتنه يعسل؛ لأن الواجب هناك دية، وانقسامه على أهل الحق، وإذا وجد في مقبرة ليس بقربها عمران، لا يجب فيه قسامة ولا دية، فلا يغسل إذا وجد أثر القتل. (فتح، مسكين)

بجدية ظلماً أو قتل بحدّ أو قود، لا لبغي وقطع طريق.

أي لا يغسل من قتل

أو قتل بحدّ أو قود: فإنه يغسل؛ لأنه ليس بمقتول ظلماً؛ لأنه بذل نفسه لإيفاء حق مستحق، ومن كان كذلك لم يكن في معنى شهداء أحد؛ لأنهم بدلوا أنفسهم لانتعاء مرضاة الله تعالى، فلا يلحق بهم. (مستخلص)

بحدّ: بأن كان محصناً فزنى فرجم ومات. [رمز الحقائق: ١١٤/١]

أو قود: أي لأجل قصاص بأن قتل شخصاً فقتل مكانه، أو تعريضاً؛ لأنه لم يقتل ظلماً، فلا يكون شهيداً. (ط، ع)

لا لبغي إلخ: [أي لأجل البغي وخروج عن طاعة الإمام] عطف على "حدّ"، والمعنى أنه يغسل من قتل بحدّ، لا لبغي وقطع طريق، فإنه لا يغسل إهانة، وكذا لا يغسل عليه إهانة ورجراً لغيره، وقال الشافعي: يغسل ويصلى عليه؛ لأنه مسلم، قتل بالحق، فصار كمن قتل بالقصاص، أو بالحدّ، ولنا: أن علياً عليه السلام لم يصل على أهل النهروان، أي اخوارح، ولم يغسلهم، فقليل له: أهم كهار؟ فقال: إخواننا، بعوا علينا، فأشار إلى العلة، وهو البغي؛ ولأنه قتل ظالماً لنفسه محارماً للمسلم كالحربي، فلا يغسل ولا يصلى عليه، وكذا من يقتل بالحق عيلة. (فتح)

باب الصلاة في الكعبة

أي في بيان حكمها

صح فرض ونفل فيها وفوقها، ومن جعل ظهره إلى ظهر إمامه فيها صح، وإلى وجهه لا، وإن حلقوا حولها صح لمن هو أقرب إليها من إمامه، إن لم يكن في جانبه.

أي لا يصح اقتداء به أي الاقتداء أي للذي أي جوف الكعبة أي من المقدس المقندي

باب الصلاة في الكعبة: لما فرغ من الصلاة خارج الكعبة شرع في الصلاة فيها، وحتم بهذا الباب كتاب الصلاة؛ ليكون الختم بصلاة متبركة مكافئها، والكعبة هي البيت الحرام سميت بذلك؛ لترتيبها، وقيل: لثبوتها وارتفاعها، وهي عندنا اسم للبقعة المعينة سواء كان هناك بقاء أو لا، وعند الشافعي: اسم للبقعة. (فتح الله المعين)

صح فرض ونفل: [أي إقامته أداء وقضاء وإقامة فعل (ع)] لأن الواجب استقبال قبلته لا استيعابه، وقال في "البدائع": الواجب استقبال جزء من الكعبة غير عين، وإنما يتعين الجزء قبلته له بالشروع في الصلاة، والتوجه إليه، خلافاً للشافعي فيها؛ لأنه مستدبر من وجهه فرجحنا جانب الفساد احتياطاً، ولنا: حديث بلال رضي الله عنه أنه عليه السلام أنه دخل البيت، فصلى فيه؛ ولأن شرط الجوار استقبال جزء من الكعبة، وقد وجد، والاستدبار المفسد الذي ينصم ترك الاستقبال أصلاً، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَهْرًا نَبِيًّا لِّصَّامِينَ وَلِغُكْمٍ وَالرُّكَّعَ سُجُودًا﴾ (سورة: ١٢٥) دليل على حوار الصلاة فيه؛ إذ لا معنى لتطهير المكان لأجل الصلاة، وهي لا تجوز في ذلك المكان، وخلافاً لما نك في العرص، وترك الإمام مالك القياس الذي أخذ به الشافعي في الفصل بالأثر؛ لأن بابه واسع وقوله: 'وفوقها'؛ لأن القبلة هي العرصة والهواء إلى عنان السماء دون السماء؛ لأنه يحوز كما رفع الباء في عهد ابن الزبير والحجاج، وكانت صلاة أسس جائزة، ولو كانت الكعبة هي الباء لما كانت الصلاة حائزاً؛ وهذا لو صلى على جبل أبي قبيس جازت صلاته، ولا بقاء بين يديه ولكن يكره فوقها؛ لما فيه من ترك التعظيم. (فتح)

وفوقها: أي وصح على سطح الكعبة أيضاً، ولو بلا سترة، وإن كره للشيء. (ط، ع) **فيها:** أي في الكعبة إذا صلوا بمجماعة، وكذا لو جعل وجهه إلى وجهه، وإن كره؛ لأنه موجه إلى القبلة، ولم يعتقد إمامه محطاً. (ط، ع) **وجهه:** أي جعل ظهره إلى وجهه الأمام، **وإن حلقوا:** أي إن صلى الإمام في المسجد الحرام، وتحلق الناس حول الكعبة، واقتدوا به. (ط) **في جانبه:** أي جانب الإمام، فهو في جانبه لم يصح؛ لأن التقديم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانبين، وعند الاختلاف لا. [رمز الحقائق: ١/١١٥]

والإسلام، والحرية، وملك نصاب حولي فارغ عن الدين، الثالث الرابع الخامس

= والفقة ونحوها حقوق العباد؛ ولهذا تتأدى بدون البية، وكذا العشر؛ ولهذا يجب على المكاتب، وفي أرض الوقف. [رمز الحقائق: ١١٦/١] ولأن من شرطها النية، وهي لا تتحقق مهما، ولا تعتبر بية الولي؛ لأن العادة لا تتأدى بنية الغير؛ ولأن ملكهما ناقص، ولا يملكان التصرف فكيف يسمو مالهما، وهي لا تجب إلا في المال النامي. (عيني، فتح) **والإسلام**: أي الثالث فلا تجب على الكافر؛ لأن الإسلام شرط لصحة العادات كلها. [رمز الحقائق: ١١٦/١] **والحرية**: [أي الرابع فلا تجب على الرقيق؛ لعدم تحقق التملك. (ع)] فلا تجب على العبد؛ لعدم ملكه، وقد قال **لا صدقة إلا على صحرى** ولا على للعبد، ولو مكاتباً؛ لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس بكامل؛ لوجود الماني، وهو الرق؛ ولأن المال الذي في يده دائر بينه وبين المولى، فإن أدى مال الكتابة سلم له، وإن عجز سلم للمولى، فكما لا تجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب. (مستخص، فتح)

وملك نصاب من إضافة الصفة إلى الموصوف أي شرط وجوبها بصلب مملوك، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله أي وملك المالك نصاباً. والنصاب ما عينه الشارع سبباً لركاة كمائتي درهم في الفضة، وعشرين مثقالاً في الذهب، وخمسة في الإبل، وثلاثين في البقرة، ولا تجب في أقل من النصاب، وقوله: "حولى" اشتراط الحول محصور بما عدا ركاة الررع والشمار. وبما اشترط حولان الحول؛ لأن النماء شرط، وهو باطن، فأدير الحكم على رمان يتحقق فيه النمو، وهو الحول؛ لاشتماله على الفصول الأربع التي لها تأثير في زيادة النموذ بالبيع والشراء، وزيادة الأنعام بالدر والسل، وزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرعات في كل فصل. (فتح وغيره) **نصاب**: أي الخامس فلا تجب في أقل منه؛ لأن الشرع قدر السبب كمائتي درهم مثلاً.

حولى: صفة للنصاب أي حال عليه الحول؛ لقوله **لا ركاة في مال حتى حول عليه الحول** (ع) **فارغ عن الدين**: أي لو كان عليه دين يحيط بماله، وله مطالب من العباد إصالة أو كفالة، حالاً أو مؤجلاً منع عن إيجاب الزكاة كدين استهلاك، ومهر ولو مؤجلاً، وعشر، وحراج، ونفقة قريب وروحة قضى بها، وكذا دين الركاة بعد الوجوب؛ لأن له مطالباً من جهة العباد يعني الإمام في الأموال الظاهرة، ونوآبه في الأموال الباطنة، والأموال الظاهرة أي المواشي، والمال على العاشر. والباطنة: هي الذهب، والفضة، وأموال التجارة في مواضعها، وقال الشافعي: لا يجمع؛ لتحقق سبب الوجوب، وهو ملك نصاب نام، ولنا: أن الركاة إما تجب في المال الفاضل عن الحاجة، ومال المديون ليس كذلك، فاعتبر بقدر دينه معدوماً، وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنه، وابن عمر رضي الله عنه، وكفى بهم قدوة، وكان عثمان رضي الله عنه يقول: 'هذا شهر ركاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تخلص أمواله، فيؤدى منها الركاة' وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر، فكان إجماعاً؛ ولأن ملك المديون ناقص حيث كان للغريم أن يأخذ إذا ظفر بحس حقه، فصار كمال المكاتب، وإن كان مالاً أكثر من دينه ركي الفاضل إذا بلغ نصاباً. (مسكين، فتح)

وحاجته الأصلية، نام ولو تقديراً. وشروط أدائها: نية مقارنة للأداء أو لعزل ما وجب أو تصدق بكله.

أي شرط أدائها

وحاجته الأصلية أي حاجته السكى والناس والركوب والاستعمال والاستخدام، فلا تحب في دار السكى إن لم تكن لتجارة، ولا فرق بينهما لو كانت للسكى أو لم تكن بأن كانت للاستعمال لا تحب عليها الزكاة وإن كان قيمتها بصاباً، وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال وآلات الحرفين وكتب العلم، وهذا القيد مع عن قوته: "فارع عن الدين"؛ لأن مال المدين ليس بفاصل، بل هي مستحقة لحاجته الأصلية، وهو دفع المطالبة والملازمة، والخس في الدنيا والمواحدة في العقبى. (مسكين، فتح)

نام: صفة رابعة للنصاب، أي حقيقة بالتوالد والتناسل وبالتجارات. (ع)

ولو تقديراً: بأن يتمكن من الاستئمان بأن كان المال معداً لتجارة غير بيتها كالقدين، أو بيتها عند حدوث الملك الاختياري، بخلاف ما لو ورثه وبواه لتجارة، والحاصل: أن النماء الحقيقي، والتقديرى يقسم إلى حقيقى وفعلى، فالخلقى: الذهب، والفضة؛ لأهما حقناً للتجارة، فلا يشترط فيهما البية، والفعلى: ما يكون بأعداد العدد، وهو العمل بية التجارة كشراء العروس والحيوانات وقبور أهلة بية التجارة، أو كان المال معداً للإسامة كالحيوانات السائمة، فإن لم يتمكن من الاستئمان، فلا زكاة كما في مال الصمار، وهو في اللغة المال الغائب الذي لا يرجى، وفي الشرع: كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك، وكذا الآبق، والمفقود، والمعصوب إذا لم يكن عليه بية، والمال الساقط في البحر، والمدفون في مغارة، إذا نسي مكانه، والذي أحده استيطان مصادرة، والوديعة إذا نسي المودع، وليس هو من معارفه، والدين المحجود، إذا لم يكن بية. (مسكين، فتح)

مقارنة للأداء أي أداء الفقير أو الوكيل ولو حكماً كما دفع بلاءة، ثم بوى، وأمال قائم بيد الفقير، ولا يشترط علم الفقير بأنها زكاة على الأصح، حتى لو أعطى مسكيناً دراهم وسماها هبة أو قرضاً وبوى الزكاة بحرته؛ لأن العبرة لية المدفع، لا لعدم المدفوع إليه، ولو وكيل دفع الزكاة لولده كبيراً كان أو صغيراً، ولا مرأته إذا كانوا محاييج، ولا يجوز أن يحسب لنفسه شيئاً، إلا إذا قال ضعتها حيث شئت، وهذا محمول على ما إذا كان الوكيل فقيراً وقوله: "أو لعزل" أي شرط صحة أداء الزكاة لية وقت الأداء، لأنها عبادة، فلا تصح بذون لية وقت الأداء، كسائر العبادات، أو بية مقارنة وقت العزل؛ لأن المدفع يتفرق، فيتخرج باستحضار لية عند كل دفع، فاكفى بوجودها حاجة العزل، دفعاً للخرج كتقديم لية في الصوم. (فتح) **لعزل:** أي أو بية مقارنة لعزل الواجب عن الزكاة.

أو تصدق بكله: [أي بكل النصاب أو بجميع ما به يسقط عنه الزكاة؛ لأن الجزء الواجب دخل فيه. (ع)] أي لو تصدق بجميع ماله، ولا يوى الزكاة سقط فرضها؛ لأن الجزء الواجب دخل فيه، فإن قيل: لية شرط في الزكاة وم توجد؟ قلنا: إن الواجب بية أصل العبادة لثمنار عن العادة وقد وجدت؛ لأن الكلام فيما إذا تصدق على الفقير، والصدقة ما يرد بها رضا الله تعالى، ونية الفرض إما تشترط لتحصيل التعيين ودا عند عدم التعيين، =

باب صدقة السوائم

أي في بيان أحكامها

وهي التي تكتفي بالرعي في أكثر السنة، وتجب في خمس وعشرين إبلاً بنت مخاض،
 المسألة أي في المرعى أي تفرض أي سائلة

= والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة إلى التعيين وصار كما إذا نوى الصوم مطلقاً في رمضان، ولو تصدق ببعض المال سقطت زكاة المؤدى عند محمد، وعند أبي يوسف: لا تسقط؛ لأن الباقي محل الواجب، ولو كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط زكاته عنه، نوى به الزكاة أو لا، ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض، وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الأداء عن الباقي. [رمز الحقائق: ١١٧/١] (ومستخلص)

باب صدقة السوائم: بدأ بصدقة السوائم؛ اقتداء بكتاب رسول الله ﷺ، ولأنها كانت إلى العرب، وأعز أموالهم المواشي، وأشرفها الإبل، فلها قدمها على البقر، وتعبيره بالصدقة؛ للاقتداء بقوله تعالى: ﴿يَسِّرْ لِلْصَّدَقَاتِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة: ٦٠) أي الزكاة، ولأنها إذا أطلقت يراد بها الزكاة، وسميت الزكاة بالصدقة؛ لدلالاتها على صدق العبد في العبودية. (فتح **السوائم:** جمع سائمة وهي الحيوانات الراعية في المرعى. (نهر)

وهي التي: هذا تعريف لمطلق السائمة، لا التي يجب فيها الزكاة؛ إذ يشترط فيها كون ذلك لقصد الدر والنسل، حتى لو أسامها للحمل والركوب لم يجب فيها شيء، ولو أسامها للتجارة كان فيها زكاة التجارة. والرعي بالفتح مصدر رعت الماشية، وبالكسر الكلاً نفسه، ولا بد من كون المرعى مباحاً حتى لو رعت غير المباح لا تكون سائمة. (فتح) **في أكثر السنة:** هو ما فوق النصف، فلو رعت أقل السنة أو علفها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيها الزكاة. **بنت مخاض:** [وهي التي استكملت سنة ودخلت في الثانية، سميت بها؛ لأن أمها صارت ذات مخاض بأخرى، والمخاض وجع الولادة. (رمز الحقائق: ١١٨/١)] إنما قيد بها؛ لأن الشرع جعل الواجب في نصاب الإبل الصغار دون الكبار بدليل عدم جوار الأضحية بها؛ إذ لا تجوز الأضحية إلا بالثني فصاعداً، وكان ذلك تيسيراً لأرباب المواشي، وجعل الواجب أيضاً من الإناث حتى لا يجوز فيها سوى الإناث، ولا تجوز الذكور إلا بطريق القيمة؛ لأن الأنوثة تعد فضلاً في الإبل، فصار الواجب وسطاً، وقد جاءت السنة بتعيين الوسط، ولم تعين الأنوثة في البقر والغنم؛ لأن الأنوثة فيها لا تعد فضلاً. وقوله: "في كل خمس من الإبل شاة" إنما وجبت الشاة في الخمس من الإبل؛ لأنها إذا بلغت حمساً كان مالاً كثيراً لا يمكن إخلاؤه عن الواجب للإسراف، ولا يجاب واحدة من الإبل للإحجام، فتحب شاة ذكراً كان أو أنثى تم لها سنة وطعنت في الثانية فصاعداً، ولا يجوز ما دون ذلك. فإن قيل: الأصل في الزكاة أن يحب في كل نوع منه، فكيف وجبت الشاة في الإبل؟ قلنا: بالنص على خلاف القياس؛ ولأن الواحد من خمس خمس، والواجب ربع العشر، وفي إيجاب الشقص ضرر عيب الشراكة، فأوجبنا الشاة؛ لأنها تقرب من ربع العشر للإبل الخمس؛ لأنها كانت تقوم بخمسة دراهم وبنت مخاض بأربعين، فإيجاب الشاة في خمس من الإبل كإيجاب الخمس في المائتين من الدراهم، وقال في النهر: الراجح أنه توقيفي، لا أنه معقول المعنى. (فتح)

وفيما دونه في كل خمس شاة، وفي ست وثلاثين بنت لبون، وفي ست وأربعين
 حقة، وفي إحدى وستين جذعة، وفي ست وسبعين بنتا لبون إلى تسعين، وفي إحدى
 وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين، ثم في كل خمس شاة.....
 أي يجب من الإبل أي يجب أي يجب أي يجب

وفيما دونه: أي يجب فيما دون المقدار المذكور. (ص) شاة: أي في خمس شاة، وفي عشرة شاتان، وفي خمسة
 عشر ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، وما بين النصابين عفو. (ط، ع)

لبون: وهي التي دحيت في الثالثة سميت بها؛ لأن أمها تلد أخرى وتكون ذات بئر. [رمر الحقائق: ١١٨ ١]

حقة بالكسر هي التي طعنت في الرابعة، وحق لها أن تترك وتعمل. [رمر حقائق: ١١٨ ١]

جذعة: [وهي التي صنعت في الخامسة، سميت بها؛ لأنها في أسنانها يعرفه أرباب الإبل، وهي أكبر سن يؤخذ في
 الزكاة. (رمر الحقائق: ١١٨ ١)] بفتحتي والبدال المعجمة، أعنى سن في الزكاة، وست امحاص أدنى سن، وبعد
 الجذعة أسنان آخر، كاشني والسديس ولنازل لم يدكروها؛ لأنه لا مدخل لركاة فيها، والأسنان الأربعة التي في
 الزكاة، هي نهاية الإبل في الخمس وندر وسيل، وما راد فهو رجوع إلى أكبر وأهم. (فتح الله المعين)

مائة وعشرين عنى هذا انفقت الآثار، واشتهرت كتب رسول الله ﷺ، واجتمعت الأمة إلا ما ورد عن علي عليه السلام
 أنه قال: في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه، قال سفيان الثوري: كان علي عليه السلام أفقه من أن يقول ذلك، وبما
 هو من غص الرحاح؛ ولأن فيه موالة بين الواجبين، ولا وقص بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة. [تبيين الحقائق:
 ٣٥ ٢] والوقص بفتحتي وقد سكن النقص، ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لا شيء فيه أي المقدار المعفو،
 وقال إشافعي: يدار الحساب على أربعين وخمسين بعد مائة وعشرين، ولو كان الرائد واحداً فعنده في مائة وأحد
 وعشرين ثلاث بيات لبون، وإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبت لبون، وهكذا في كل أربعين بنت لبون، وفي
 كل خمسين حقة؛ لقوله عليه السلام: «إد، أدت إبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمس
 حقة». ولذا: أنه عليه السلام كتب لعمر بن حرم أن ما راد على المائة والعشرين ففي كل خمس شاة، وما رواه إشافعي
 عمنا نحوه، فإنما أوجبنا في أربعين بنت لبون، وفي خمسين حقة، فإن الواجب في أربعين ما هو الواجب في ست
 وثلاثين، والواجب في الخمسين ما هو الواجب في ست وأربعين، ولا يتعرض هذا الحديث بغير الواجب عما دونه
 فنوجه بما روينا، ولئن سلمنا عدم الجمع بين الحديثين، فالعمل بحديثنا أولى؛ لأن من حبل قال: حديث ابن حرم
 في الصدقات صحيح؛ ولأنه مشتق لزيادة واجب، ومدهنا منقول عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما
 أفقه الصحابة، وعلي عليه السلام كان عاملاً، فكان أعلم بحال الزكاة.

ثم في كل خمس شاة: أي تستأنف الفريضة في ما راد على مائة وعشرين وهذا استئناف أول. (مسكين)

خمس شاة: أي يجب مع الحقي في مائة وخمس وعشرين، وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وهكذا. (ط)

إلى مائة وخمس وأربعين، ففيها **حقتان** وبنت **مخاض**، وفي مائة وخمسين **ثلاث** ^{إبلا} ^{أي في مائة وخمس وأربعين} **حقا**، ثم في كل **خمس شاة**، وفي مائة وخمس وسبعين **ثلاث** ^{أي نجب} **حقا**، وفي مائة وست وثمانين **ثلاث** ^{أي نجب} **حقا** وبنت **لبون**، وفي مائة وست وتسعين **أربع** ^{أي نجب} **حقا** إلى مائتين، ثم تستأنف **أبداً** ^{تستأنف} ^{وما بينهما عفو} كما بعد مائة وخمسين، والبخت **كالعراب**.

وأربعين: وقال الشافعي: إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها **ثلاث** بنت **لبون**، فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها **حققة** وبنتا **لبون**، ثم يدار الحساب على كل أربعين وخمسين، فيجب في كل أربعين بنت **لبون**، وفي كل خمسين **حققة**. (مسكين) **ثلاث حقا**: **حقتان** في مائة وعشرين وحققة في ثلاثين على خلاف القياس. (مستخلص) **ثم في كل خمس شاة:** [تستأنف الفريضة وما زاد على مائة وخمسين وسبعين وهذا استئناف ثان]. فيجب في مائة وخمس وخمسين **ثلاث** **حقا** وشاة، وفي مائة وستين **ثلاث** **حقا** وشاتان، وفي مائة وخمس وستين **ثلاث** **حقا** و**ثلاث** شياه، وفي مائة وسبعين **ثلاث** **حقا** وأربع شياه. [رمر الحقائق: ١١٨/١]

بنت مخاض: [إلى مائة وست وثمانين، وما بينهما عفو. (ط)] **ثلاث** **حقا** لمائة وخمسين، وبنت **مخاض** خمسة وعشرين المقدار الزائد. (مستخلص) **لون:** إلى مائة وست وتسعين وما بينهما عفو. (ط)

كما بعد مائة وخمسين: احتذر به عن الاستئناف الأول؛ فإنه ليس فيه ست **لبون**؛ لعدم صحتها، والحاصل: أنه إذا رادت **احم** على المائتين كان فيها **شاة** وأربع **حقا**، والمراد بالشاة: المتوسطة، والإطلاق على أن الذكور والإناث سواء، ولا ينافي تجرد العدد عن انتاء؛ فإن ما فوق الاثنين م يستعمل بانتاء أصلاً إذا كان تمييزه اسم جمع يقع على الذكر والأنثى. (مسكين، مستخلص)

والبخت كالعراب: لأن اسم الإبل يتناولهما، فيدخلان تحت النصوص الواردة ضرورة، والبخت: أي الذي تولد من العربي والعجمي المسوب إلى بخت نصر؛ لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي. وهو اسم مركب معناه ابن الصم؛ لأنه وجد عنده ولم يعرف له أب فنسب إلى بصر، والبخت: الابن معرب بوخت، والعراب جمع عربي لبهائم، ويقال للأناصي عرب، ففرقوا بينهما في الجمع. والعرب هم الذين استوطنوا امدن وانقرى العربية، والأعراب أهل البدو، واحتنفوا في نسبتهم، والأصح أنهم نسوا إلى عربية بفتحيتين، وهي من قحاة؛ لأن أباهم إسماعيل ^{عليه السلام} نشأ بها. [تبيين الحقائق: ٣٩/٢]

كالعراب: أي البخت كالعراب في الزكاة والربا والأضحية. (فتح)

فصل في البقر

في ثلاثين بقرأً تباع ذو سنة أو تبعة، وفي أربعين مسنً ذو سنتين أو مسنة، وفيما زاد بحسابه إلى ستين ففيها تبعة، وفي سبعين مسنةً وتبيع،
 على الأربعين أي يجب في الستين أي تبعة إجماعاً أي يجب

فصل في البقر: وفي بعض النسخ باب صدقة البقر، وهي التي احتارها اشرحات: ملا مسكين والطائي. وقدم البقر على العنق؛ لقربها من الإبل صحامة وقيمة، وهو من البقر بالسكون بمعنى الشق، سمي به؛ لأنه يشق الأرض كالثور؛ لأنه يثير الأرض. وابقر جس، واحده بقرة ذكر أو أنثى كالتمر والتمر، فائتاء لوحدة لا لتأنيث. (فتح)
في ثلاثين بقرأً: أي نصاب البقر ثلاثون، ليس في أقل من ذلك صدقة، وفي الثلاثين تباع ذو سنة واحدة، سمي به؛ لأنه يتبع أمه إلى هذا الوقت، وهذا إذا كان البقر سائمة وم تكن للتجارة، أما إذا كانت للتجارة فلا يعتبر العدد فيها، وإنما يعتبر أن تبلغ قيمتها مائتي درهم من فضة أو عشرين مثقالاً من ذهب، وكذلك الإبل والعنق إذا كانت للتجارة لا يعتبر عددها بل قيمتها، ويشترط حوالان الحول أيضاً، وزكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفتان قدرا وسما، فلا يبيح حور أحدهما على الآخر، فلو اشتراها للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر أو الحول من وقت الحول نسوم، وفي عجاف أي المهران أفصلها ثعب أو وسطها إن كان، يعني إن لم يوجد في ثلاثين هزالاً تباع وسط أو ما يساويه وجب أفضلها، وإن وجد فيجب هو. (فتح وغيره)

ذو سنة أو تبعة: الذكر والأنثى سواء، وكذا في العنق فإذا كان مغيراً، وهذا إذا لم تكن للتجارة، فإن كانت ها يعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً، ولا شيء في أقل من ثلاثين، وكونها سائمة وحولان الحول شرط. (مسكين وغيره)
مسن: وفي العجاف بقدرها بأن يضرب في قيمة تباع وسط، وإن قيمة مسن وسط، فإن كانت قيمة التباع الوسط أربعين وقيمة لمسة الوسط خمسين ثعب مسنة تساوي أفصلها وربع الذي يليها في الفصل، حتى لو كانت قيمة أفصلها ثلاثين والذي يليها في الفصل عشرين ثعب مسنة تساوي خمسة وثلاثين، هذا إذا كانت كلها عجافاً.
(مسكين) ذو سنتين: أي الذي كمل سنتين وطعن في الثالثة. (ع)

بحسابه: [أي الأربعين، ففي الواحد ربع عشر مسنة، وفي الاثنين نصف عشر مسنة، وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسنة. (ط)] الضمير في حسابه يحتمل أن يكون للزائد، ويحتمل أن يكون للأربعين، وفي هذه المسألة عن أبي حنيفة ثلاثة روايات: الأول: فيما راد لحسابه إلى ستين، ففي الواحد ربع عشر مسنة، وفي اثنين وأربعين نصف عشر مسنة، وفي ثلاثة وأربعين ثلاثة أرباع عشر مسنة، وهكذا، وهو المذكور في المتن، وهو ظاهر الرواية عن الإمام، لأن العمومات نصاً، بخلاف القياس، ولا نص هنا، وهذه رواية الأصل، والثانية: روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا شيء في الريادة حتى تبلغ خمسين، ففيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبعة، والثالثة: أنه لا شيء في الريادة حتى تبلغ ستين، =

وفي ثمانين مستن، فالفرض يتغير بكل عشر من تبيع إلى مستنة، والجاموس كالبقرة.

= رواها أسد ابن عمرو عنه وهو قولهما، لقوله **عامة** لمعاد **عنه** حين قدم من اليمس: لا يأخذ من **لأه** قص **مستن** وفسره بما بين أربعين إلى ستين، وفي "المحيط": رواية أسد أعدل الأقوال، وقال سعيد: وبه يأخذ، وذكر الإسيبحاني أن الفتوى على قولهما، لكن قال الزبيعي: حديث معاد **عنه** غير ثابت؛ لأنه **لا** يجتمع به **عنه** بعد ما بعته إلى اليمس في الصحيح، واختار المصنف الرواية الأولى، ووجهه: أن إحصاء المال عن الركاة لا يجوز بالرأي؛ لأن قوله تعالى: **لَهُ تَسْبِيحٌ مِّنْهُ هَبْ هَاجِلًا** حتى **مَعْنَهُ** **مَسْنَى** **لَهُ** **لَمْ يَخْرُجْ** (المعارج ٢٤، ٢٥) طهره يتناول كل مال، فلا يجوز إخلاؤه عن الواجب. (فتح)

مستن: وفي تسعين ثلاث أتبة، وفي مائة تبيعان ومسته. (ع)

فالفرص إلخ: [في وجوب الركاة والأضحية والربا؛ لأن البقر يتناولهما.] الحاصل أن عدد البقر يقسم على ثلاثين، فإن استقام فالخارج عدد الواجب من التبيعات، فإن فضل من القسمة عشرة يقص من الخارج واحد ويؤخذ مئة مكانه، مثلاً: كان العدد مائة وثلاثين فقسماه على ثلاثين خرج أربعة وبقي عشرة فقصا من الأربع واحداً واحداً مكانه مئة، فالواجب فيه ثلاثة أتبة ومئة، أو يقسم العدد على أربعين أولاً فإن استقام فالخارج عدد الواجب من المسات، وإن بقي عشرون ينقص من الخارج واحد ويراد تبيعان مكانه كما إذا كان العدد مائة وأربعين ويقسم على الأربعين فالخارج ثلاثة ويبقى عشرون، فقصا من الخارج واحداً واحداً مكانه تبيعان فالواجب فيه مستن وتبيعان، ولو بقي عشر يراد وينقص في التبيعات والمسات بحيث يتم العدد بلا كسر، وإن كان عدد يستقيم على ثلاثين وأربعين معا فالواجب فيه تبيعات ومسات بقدر الخارج، مثلاً: العدد مائة وعشرون، ولو قسم على ثلاثين يخرج أربعة وهو مقدار التبيعات ولو قسم على أربعين يخرج ثلاثة وهو عدد المسات، (محشي)

مسته: مثلاً: في مائة وعشرة مئة وتبيع، وفي مائة وعشرين أربعة أتبة أو ثلاث مسات، وقس على هذا. (ع)

والجاموس كالبقرة: [معرب گاؤمیش ولو متولداً من وحشية وأهية ووحشي بقر وعم وغيرهما لا يعد في انصاف. (فتح)] [في وجوب الزكاة والأضحية والربا؛ لأن البقرتين ولهما. (ط)] هذا ليس بخيد؛ لأنه يوهم أن الجاموس غير البقر وليس كذلك، فلو قال المصنف: والجاموس نوع من البقر لكان أولى، وأجاب في البحر بأن التعاير في العرف كاف لصحة التشبيه، وهذا لا يثبت إذا حلف لا يأكل لحم بقر فأكل لحم جاموس؛ لأن أوهم الناس لا تصرف إليه في ديارنا لفته، والمعنى أن حكم الجاموس كالنقر في وجوب الزكاة ويكمل به نصاب البقر ونؤخذ الزكاة من أغلها، وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى. (فتح)

فصل في الغنم

في أربعين شاةً شاةً، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث،
 وفي أربع مائة أربع، ثم في كل مائة شاة، والمعز كالضأن، ويؤخذ الثني في زكاتها

فصل في الغنم: هو يشمل المعز والضأن. سميت بذلك؛ لأنه ليس لها آلة للدفاع، فكانت غنيمة بكر طائب، وهي اسم جنس مؤنثة، لا واحد لها من لفظها، وقول العامة: عمة وتخصيصهم إياها بالضأن خطأ. (فتح)
شاةً أي تحب شاة واحدة، فالشاة الأولى نصب على التمييز وإثابة رفع على أنه فاعل فعل محذوف أي تحب. (ص، ع)
في مائة وإحدى وعشرين: نبه بهذا على أن الشاة تحب في المائة والعشرين، حتى لو أراد الساعي تعريقها وأن يأخذ على كل أربعين منها شاة م يكن له ذلك؛ لأنه باتحاد الملك صار لكل نصاباً، وقالوا في الخليطين في السائمة وأموال التجارة يعتبر نصيب كل منهما على حدة، سواء كانت شركتهما عاناً أو مفوضة، أو شركة ملك بالإرث أو غيره، اتحد مرعاهما أو اختلف، وقال الإمام ومحمد: يشترط اتحاد الملك، وأبو يوسف لا يشترط. (فتح)

شاتان: أي تحب شاتان وما بينهما عفو. (ص) **ثلاث:** أي تحب ثلاث شياه، والذي بينه وبين ما قبله عفو. (ص، ع)
أربع أي تحب أربع شياه وما بينهما عفو. (ص) **ثم في كل:** بعد ما بنعت أربع مائة تحب في كل مائة شاة إلى غير هاية، بهذا اشتهر كتب رسول الله ﷺ وكتب أبي بكر رضي الله عنه، وعنه انعقد الإجماع. (ط، ع)
والمعز كالضأن: [والمعز بإسكان العين وفتحها جمع ماعز كتنجر جمع تاجر اسم لأشئ أي الشاة من ذوات الشعر، ويقال بدكر: نيس. (فتح) والضأن جمع ضأن كركب جمع راكب من ذوات الصوف، والضأن اسم لدكر، والنعجة للأشئ أي كالضأن في تكميل النصاب لا في أداء الواجب. (فتح)] وكذا المتولد من الطي والنعجة، وقوله: كالضأن أي في تكميل النصاب؛ لأن اسم شاة وأعم، وهو شامل هما فكانا جنساً واحداً، فتكمل نصاب أحدهما بالآخر.

وليس المعز كالضأن في أداء الواجب فإن من كان له أربعين من الضأن والمعز والنعجة لضأن لا يخور له أن يؤدي المعز إلا بطريق القيمة، أما إذا استويا فيؤدي من أيهما شاء، وفي المتولد من الطي والنعجة العبرة بالأمر عدنا، وعند الشافعي. العبرة بالأمر كما في النسب، فإن شرف الأم غير معتبر في النسب وهو الصحيح، وثمرة الخلاف بينا وبينه تظهر في حوار الأصحية بالمتولد عدنا خلافاً له، وكذا تظهر في وجوب الزكاة وتكميل النصاب. (فتح، مستحسن)

ويؤخذ الثني: وهو ما تم له سنة وطعن في الثانية. [رمز الحقائق: ١/١٢٠]

والحملان والفصلان والعجاجيل والعوامل والعلوفة والعفو والهالك بعد الوجوب،

ولو وجب سنٌّ ولم يوجد دفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها
 أي ذات سن في مواشيه المالك إلى الساعي ذات السن من الساعي دفع

= وهذه الأسان مفقود في الصغار، وهذا آخر أقوال أبي حنيفة وهو قول محمد، وكان يقول: ولا يجب فيها ما يجب في الكبار وهو قول رفر ومالك، ثم رجع وقال: يجب فيها واحدة منها وهو قول أبي يوسف والشافعي، وروي عن أبي يوسف أنه قال: دحيت على أبي حنيفة فقلت: ما تقول في من ملث أربعين حملاً؟ فقال: فيها شاة ستة فقتت؛ ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو جميعها، فتأمن ساعة ثم قال: لا، ولكن تؤخذ واحدة منها، فقتت. ويؤخذ الحمل في الركة فتأمن ساعة ثم قال: لا، إذن لا يجب فيها شيء، فعد هذا من مفاقه حيث أحد بكل قول من أقاويله مجتهد ولم يضع منها شيء. (فتح)

والحملان: جمع حمل وهو ولد أصبان في السنة الأولى. (ط) **والفصلان:** جمع فصيل، وهو ولد اساقه قبل أن يتم الحول. (ط) **والعوامل:** أي ولا في العوامل أي المعدات للعمل والحمل والعرو كالحراثة وسقي الماء، عمل عليها أم لم يعمل. (فتح، مستخلص) **والعلوفة:** [وهي التي يعفوها صاحبها نصف الحول أو أكثر. (ط)] يفتح اعين ما يعنف من العنم وغيرها، الواحد والجمع سواء، وقال مالك: تحب الركة فيها نعمومات كقوله تعالى: **لَا تَجِدُ مِنْهُمْ مِثْلَهُمْ صِدْقَةً** (نورة ١٠٣)، وساقوه **لَا يَسْأَلُ فِي عَمَلٍ مِنْهُمْ صِدْقَةً**، وقال مالك: **لَيْسَ فِيهِمْ مِثْلُهُمْ صِدْقَةً**، ولأن السبب هو المال سمي، ودليل الماء الإسامة بدر والنسل أو الإعداد لتجارة، وم يوجد في العوامل، وتكثر المؤونة في العلوفة فلم يوجد الماء معنى. (فتح، مستخلص)

العفو: [أي ولا في العفو وهو ما بين لصابين. (ط)] أي الفاصل عن الصواب، وهذا عند الشيعيين، وقال محمد ورفر: الركة في نصاب والعفو جميعاً، وثمره اختلاف تظهر فيمن كان له ثمنون من نعم، فهت أربعون تحب فيها شاة عندهما، وعند محمد ورفر تحب نصف قيمة شاة؛ لأن الركة إنما وحت شكر، لعملة المال، والكل في هذا المعنى سواء، بل معنى التمر في عفو أظهر، وهما قوله **لَا يَسْأَلُ فِي عَمَلٍ مِنْهُمْ صِدْقَةً** ولا شيء في الزيادة حتى تكون عشرة، وهذا نص على عدم الوجوب في الزيادة. (فتح، مستخلص)

والهالك بعد الوجوب: [وفي هلاك المعص يسقط بقدره. (ط)] باخر عطف على ما قبله أي لا شيء في الهالك بعد وجوب الركة، وقيد به؛ لأنه قبل الوجوب لا شيء في الهالك اتفاقاً، وكذا في هلاك المعص يسقط بقدره، وقال الشافعي: لا يسقط إذا هت بعد اتمكن من الأداء، معناه إذا هكت الأموال لدطبة بعد الوجوب وبعد اتمكن من الأداء لا تسقط الركة؛ لأنها حق ما فلا تسقط بهلاك المال كصدقة اعطر؛ لأن اطب بالأداء متوجه عليه في الحان، فيكون بالتأخير مقررماً، خلاف الأموال اطاهرة وهي السائمة؛ لأن الأحد فيها إلى إمام فلا يكون تقريباً ما لم يصب، حتى لو طب ومعه صمن، والأصل عندنا أن لو حب من كان بصفة اليسر، ودوام القدرة شرط لدوام الواجب؛ لأن الحق متى وجب بصفة لا يبقى إلا تنك الصفة، وأما الواجب بقدرة لمكة كصدقة اعطر فلا يشترط دوام القدرة لدوام الواجب، فهذا لا تحب الركة إذا هكت الصاب، فتحب صدقة اعطر. (فتح)

وردة الفضل، أو دفع القيمة، ويؤخذ الوسط، ويضم مستفاد من جنس نصاب

في الزكاة من جنس ما يجب أي ما هو مستفاد

ورد الفصل: إلى الساعي، فإن وحتت ست لئون دفع ست محاض وأعطى فصل قيمة ست لبون إليه (مسكين) **أو دفع القيمة:** [أي قيمة ما وجب عليه، وقال الشافعي: لا يجوز أداء غير المنصوص، وهذه الأحكام في القر والإبل سواء. (مسكين)] أي في الزكاة والعشر والكفارات وصدقة الفطر والندى، خلاف الصحايا واهدايا والعق، وتعتبر القيمة يوم الوجوب عنده، وعندهما يوم الأداء، وفي السوائم تعتبر يوم الأداء إجماعاً.

وقال الشافعي: لا يجوز أداء غير المنصوص في هذه الأشياء كلها؛ لقوله **لا** في أربع شاة وفي ست، **لا** من الإبل ست نصاب إلى غير ذلك من النصوص، فلا يجوز إيصال النصاب بالتعيل؛ ولأنها قرينة تتعلق بمحل فلا تتأدى بعيره كاهدايا والصحايا، ولأن المقصود سد حلة الفقراء في الزكاة والعشر وغيرهما، وذلك يحصل بأي مال كان، والتقييد بالشاة ونحوها لبيان القدر لا للتعيين، خلاف اهدايا والصحايا؛ لأن القرينة فيهما بالإرافة وهي غير معقولة فلا يتقوم، وهذا معقول فيتقوم، وكذا الإعتاق، فإن معنى القرينة فيه إتلاف الملك ونفي الرق، وهو لا يتقوم أيضاً، واشتراط عدم وجود المس بخوار دفع الأعلى والأدنى، ودفع القيمة وقع اتفاقاً حتى لو دفع أحد هذه الأشياء مع وجود السن الواجب جاز عبداً خلافاً لشافعي، والخيار في ذلك لرب المال، ويجوز الساعي على القبول إلا إذا دفع أغنى منها وطلب الفضل؛ لأنه شراء للريادة ولا إجماع فيه على الساعي. (عيني، فتح)

ويؤخذ الوسط لقوله **لا** **بأشبه** وأثرته أمه **هم**، روه الجماعة، وقوله **لا** **لا** أحد من حررت أموال **حس** أي كرائتهم، **وحد من حد شيء أمه هم** أي من أوساطها، والحاصل أنه لا يأخذ الساعي خيار المال ولا ردائه نظراً لحاجب الفقير، ورب المال إذا امتنع عن أداء الزكاة فلا يأخذها كرهاً؛ لأنها زكاة فلا تتأدى بدون اختياره، لكن يجبر بالحس ليؤدي بنفسه، وعند الشافعي يأخذها كرهاً.

نعم مات من عليه الزكاة لا تؤخذ من تركته إلا أن يوصي فحينئذ تعتبر من الثلث عبداً، وعند الشافعي: تؤخذ من تركته. (عيني، فتح)

ويضم مستفاد أي من كان له نصاب فاستفاد في أثناء الخوص ما هو من جسسه صم إليه مطلقاً، سواء كان ولداً أو ربها وإن استفيد بسبب غير مقصود كالإرث واهبة، وإن لم يكن من جسسه لا يضم اتفاقاً، وقال الشافعي: إن كان المستفاد ولداً يضم إلى ما عنده من جسسه قولاً واحداً، وإن كان ربها فله قولان في صمه إلى النصاب، وإن وجد ذهباً أو فضة من المعدن وأدى خمسها وعنده نصاب من جسسه فله قولان، وحاصل مسألة المتن أن المستفاد في أثناء الحول من جس النصاب يضم إليه ولا يفرد له حول آخر بل يركب لكل حول انصاف السابق.

وقال الشافعي: لا يركب المستفاد حول النصاب بل نحول آخر، وعند مالك وأحمد. يضم في غير المواشي، ولنا قوله **لا** **ب** من جسسه **شبه** **تأدرون** **فه** **كده** **أمونكم**، **فما** **حدث** **بعد** **ذلك** **ولا** **زكاة** **فه** **حتى** **جيء** **رأس** **شهر**، رواه الترمذي، وهذا يقتضي أن تحت الزكاة في الحادث عند محي رأس السنة، وأما الأولاد والأرباح فتضم بالإجماع إلا في قول الشافعي في الأرباح. (مسكين)

إليه، ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة لم يؤخذ أخرى، ولو عجل ذو

الغنىم

مرة أخرى

الغنىم

نصاب لستين أو لنصب صح.

كافة سبعين معدودة عجل من نصاب واحد التقدم فيها

إليه: أي إلى النصاب الذي استفيد منه في أثناء الحول ولو هبة أو إرث. (ط، ع)

بغاة جمع باع، وهم الذين حرقوا عن طاعة الإمام وتعلوا على بلده. [رمر الحقائق: ١٢٢١]

لم يؤخذ أخرى. [أي مرة أخرى مطلقاً سواء نوى التصديق أو لم ينو، وقيل: إذا نوى بالدفع التصديق عليهم سقط عنه وإلا لا. (مسكين)] لأن الإمام لم يحكمهم، والحماية بالحماية، بخلاف ما إذا مر بهم هو فعشروه حيث يؤخذ منه ثانياً إذا مر على أهل الغنى؛ لأن التقصير من جهة حيث مر عليهم لا من الإمام، والدمي فيه كالمسلم، ثم إذا لم يؤخذ منهم ثانياً يفتنون بأن يعيدوها فيما بينهم وبين الله تعالى، وقيل في الخرج لا، وقيل: إذا نوى بالدفع الصدقة عليهم أجرته؛ لأنهم لو حوسبوا بما عليهم من التمتع يكونون فقراء، وعلى هذا ما يؤخذ من الرجل في حيايات الضمة والمصادر، إذا نوى بالدفع التصديق عليهم جاز عما نوى. [رمر الحقائق: ١٢٢١]

حجته أسلمه الخري في دار الحرب وأقام فيها سبعين، ثم خرج إليها لا بأحد الإمام منه الزكاة لعدم الحماية، وبغية بأدائها إن كان عامداً بوجوبها وإلا فلا؛ لأن الخطأ ميسره وهو شرط الوجوب. ركني المال أحلال المال الخرام. احتلف في الإجراء نوى الزكاة في ما يدفع إلى صبيد قاربه أو لمن يهدي إليه لأكورة أو من يشتره بقدمه صديقه أو المعلم في المكتب إذا لم يستأجره يجوز. (فتح)

ولو عجل ذو نصاب أي من كان له نصاب تام لو قدم زكاة لسبعين أو زكاة نصب جاز التعجيل؛ لأن نصاب الأول هو لأصل، ولرائد تبعه، وقيد بقوله: 'دو نصاب'؛ لأنه لو لم يمتك نصاباً أصلاً، أو ميث أقل من النصاب لا يجوز به تقديمها لا حول ولا لنصب؛ لوقوع الأداء قبل وجود سبب الوجوب، فصار كالمصلاة قبل الوقت، فيها لا تقع فرصاً قبل الوقت، كذا هذا، خلافاً لما لث في التعجيل، ولشافعي في السبعين (فتح وغيره)

نصاب: واحد من أي نصاب كان. (ع)

أو لنصب: متعددة كالفضة والذهب والغنم. (مسكين)

باب زكاة المال

يجبُ في مائتي درهم وعشرين ديناراً ربع العشر ولو تبرأً أو حلياً أو آنية، ثم في كل خمس بحسابه، وهو نصاب الفضة وهو نصاب الذهب

باب زكاة المال. [أي في بيان أحكامها، وأراد بالمال غير السوائم؛ لأن حكمها ذكر فيما مضى. (ع)] المال اسم لما يتمون ويدحر، واللام فيه للمعهود في قوله **فأما ربع عشر أمهكم** فخرجت السوائم؛ لأن ركاتها غير مقدرة به، وقدمها على خمس الركاز والعشر؛ لأنها كاستعداد، وقدم التقدير على العروض؛ لأنها أصلان لسائر الأموال في معرفة القيم، وقدم الفضة على الذهب اقتداء بكتب رسول الله ﷺ (فتح)

مائتي درهم إلخ: لما أخرج الشيطان: ليس في ما دون خمس أواق صدقة، والأوقية كانت في أيامهم أربعين درهماً، فمئس أواق يساوي مائتي درهم، وقوله **فأما ربع عشر أمهكم** ليس في أقل من عشرين درهماً صدقة وهو نصاب الذهب، وقوله: **أربع العشر؛** لقوله **فأما ربع عشر** في ثلثه ربع العشر، وفي عشرين دينار نصف دينار (عيني)

ربع العشر أي الجزء الواحد من أربعين، ففي مائتي درهم خمس دراهم، وفي عشرين ديناراً نصف دينار. (ع)

ولو تبرأً: وهو القطعة المأخوذة من معدن غير مضروب من الذهب أو الفضة. (ص، ع)

أو حلياً إلخ: وكذا حلي الخيل وحية السيف والمصحف والمنطقة واللحام والسرّج والأواني، وقال الشافعي: لا تحب الزكاة في حلي النساء، وحاتم الفضة للرجال؛ لما روى جابر رضي الله عنه أنه قال: **ليس في حلي ركبة**، ولأنه مبتدل في مباح وليس سام، فأشبهه بثياب البدلة، ولنا: أن امرأة أتت النبي ﷺ وفي يدها مسكتان عليقتان من ذهب، فقال **فأما ربع عشر أمهكم** قالت: لا، قال: **يسرّك أن يسرّك الله ففهم يوم القيامة** سمعت من **فأما ربع عشر أمهكم** في يدي عائشة رضي الله عنها فتخات فقال لها: **أما ربع عشر أمهكم** فقالت: لا، قال: **سمعت من سرّك** وعموم قوله تعالى: **فأما ربع عشر أمهكم** (سورة ٣٤) يتناول الحلي فلا يجوز إخراجها بالرأي، وما رواه من حديث جابر قال البيهقي: لا أصل له، وقوله: "مبتدل في مباح وليس سام" لا يعمه؛ لأن غير الذهب والفضة لا يشترط فيهما حقيقة الماء، ولا تسقط ركاهما بالاستعمال كما إن كان حلي المرأة أكثر من المعتاد تحب فيه الزكاة إجماعاً، والحاصل أن في نصاب الفضة والذهب ربع العشر ولو كانت تبرأً أو حلياً؛ لأن النبي ﷺ كتب إلى معاذ رضي الله عنه **حد من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين مثقالاً نصف مثقال.** (فتح، مستخلص) **آنية:** من أواني البيت كالإبريق وغيره. (ع)

في كل خمس بحسابه. [بضم الحاء أي في كل خمس نصاب، وهو أربعون درهماً من أوراق وأربعة دنانير من الذهب. (ع)] أي بحساب كل النصاب، يعني كما أنه يجب في كل النصاب من الفضة والذهب ربع عشره يجب في الرائد عليه ربع العشر أيضاً بشرط أن يكون الرائد خمس النصاب، ولا يجب شيء إذا كان الرائد أقل من خمسة =

والمعتبر وزنهما أداء ووجوباً، وفي الدراهم وزن سبعة، وهو أن يكون العشرة
 في بلوغ النصاب الذهب والفضة لا قيمتهما أي للمعتبر فيها أي ذلك الاعتبار
منها وزن سبعة مثاقيل، وغالب الورق ورق لا عكسه،.....
 أي من الدراهم

= مثلاً: نصاب الفضة مائتان، فلو زاد على هذا المقدار درهم أو درهماً إلى تسعة وثلاثين درهماً لا تحب في الزيادة عنده شيء، وإذا زاد أربعون درهماً وهو خمس النصاب يحب فيه درهم هذه الزائدة، وكذا نصاب الذهب عشرون مثقالاً، فلو زاد عليه مثقال أو مثقالان أو ثلاثة لا يحب فيه شيء، فإذا زاد أربعة مثاقيل وهو خمس النصاب يحب في هذه الأربعة ربع العشر، وهو قيراطان؛ لأن المثلث عشرون قيراطاً، وأربعة مثاقيل يساوي ثمانية قيراطاً، وربع عشرة قيراطان، وهكذا ما بين الخمس إلى الخمس عموماً في الفضة والذهب؛ لقوله **لا تحب** في حديث معاذ بن جبل **لا أحد منكم ينسأ**، وقوله في حديث عمرو بن حزم: **س في ما دون ذلك** **لا يحسب**، ولأن الخراج مدفوع شرعاً، وفي إيجاب الكسر الخراج، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: يحب في الزائد أيضاً ربع عشرة، ولو كان الزائد درهماً أو مثقالاً أو غير ذلك لإصلاح النصوص؛ ولأن الزكاة وجبت شكراً لعملة المال، واشتراط النصاب في الاستداء لتحقيق العنى، فلا معنى لاشتراطه بالخمس وغيره بعد ذلك. (محشي)

والمعتبر الخ يعني أن المعتبر أن يكون المؤدى في الوزن قدر الواجب عند الشيخين، وعند محمد: الأنفع للفقراء، ولا اعتبار للقيمة مثلاً: لو أدى أربعة جيدة قيمتها خمسة ردية عن خمسة لا يجوز؛ لقصاص الوزن، ويعتبر الوزن أيضاً في وجوب الزكاة بالاتفاق، مثلاً: لو كان له إناء ذهب ورنه عشرة مثاقيل، وقيمته مائتا درهم لا تحب الزكاة بالاتفاق؛ لعدم تكامل النصاب في الوزن، وعند من يعتبر القيمة، فلو كان له إبريق فضة ورنه مائتان، وقيمته ثلاث مائة، فأدى خمسة حار عبد الشيوخ حلاًفاً لمحمد ورنه، فعندهما يعني أن يؤدي سعة دراهم ونصفاً؛ لأنه أنفع للفقراء باعتبار القيمة. (محشي)

وفي الدراهم الخ: أصله أن الدراهم كانت على ثلاثة أصناف: نصف منها كل عشرة من عشرة مثاقيل، ونصف منها كل عشرة من ستة مثاقيل، ونصف منها كل عشرة من خمسة مثاقيل، وكان الناس يتصرفون فيها إلى أن استحلّف عمر الفاروق، فأراد أن يستوي الخراج فطالهم بالأكثر والتمسوا منه التحفيف فجمع محاسن زمانه لينتوسطوا بين ما رآه ورامته الرعية، فاستخرجوا له وزن السبعة بأن جمعوا من كل نصف عشرة دراهم فصار الكل أحدًا وعشرين مثقالاً، ثم أخذوا ثلث ذلك وكان سبعة مثاقيل، والمثلث - هو الدينار - عشرون قيراطاً، والدراهم أربعة عشرة قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات غير مقشورة، فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثلث مائة شعيرة. (مسكين) **وزن سعة** في الزكاة والنصاب وتقدير الديات والمهر.

مثاقيل. كما أن المعتبر في المثلث أن يكون كل سعة من وزن عشرة دراهم. **ورق** أي إذا كانت العملة للفضة في الدراهم المصروبة فهي كالدراهم من الفضة الخالصة. (ط) **لا عكسه:** [يعني إن كانت العملة للعش أي للنحاس والصفر لا يكون ورقاً بل في حكم العروص. (ط)] أي لا يكون عكسه ورقاً، بل يكون عروصاً فيصير فإن نواه للتجارة يعتبر قيمته مطلقاً، وإن لم يوه للتجارة يظن فإن كانت فصته تتخلص تعتبر، فتجب فيها الزكاة إن بلغت نصاباً وحدها أو =

وفي عروض تجارة بلغت نصاب ورق أو ذهب، ونقصان النصاب في الحول لا يضر

هو مائة درهم وهو عشرون مثقالاً في الأموال المركبة أي في أثنائه

إن كمل في طرفيه، وتضم قيمة العروض إلى الثمين، والذهب إلى الفضة قيمة.

أي النصاب أول الحول وآخره أي التي للتجارة أي الذهب والفضة أي يصم

= بالصم إلى غيرها، وإن لم يتخلص منه شيء فلا شيء عليه فتبقى العبرة لعروض، وتشترب فيه بية التجارة، وعلى هذا التفصيل الذهب المعشوش، وإنما لم يذكره اكتفاء بذكر ورق، ثم العبرة بأن يزيد على النصف، وإن كانا سواء قيل: يجب فيه الزكاة احتياطاً، وقيل: لا يجب، وقيل: يجب فيها درهمان ونصف. [رمر الحقائق: ١٢٤/١]

وفي عروض الخ: عطف على قوله: 'في مائتي درهم' أي يجب ربع العشر أيضاً في عروض، والعروض بضم العين جمع عرض بالفتح وهو المتاع غير القدين. (عيني) **بلغت نصاب ورق الخ.** أي يشترط في زكاة عروض التجارة أن تبلغ قيمتها نصاب ورق أو ذهب، ويعتبر فيهما الأضع للفقراء عند أي حبيبة بأن يقو بما يبلغ نصاباً، مثلاً إن قو بالورق يبلغ مائتي درهم، وإن قو بالذهب يبلغ تسعة عشر مثقالاً فيقو بالورق، وعن أبي يوسف: يقو بما اشترى إذا كان الثمن من النقود، وإلا بالعالم منها، وعن محمد: يقومها بالنقد العالم على كل حال، فيقوم بالمصر الذي هو فيه، وإن كان في مفارقة يقوم في المصر الذي يسير إليه ويقوم بالدراهم والدينار المضروبة. [رمر الحقائق: ١٢٤/١] وجوب الزكاة في العروض؛ لقوله تعالى: **لا يضر:** [أي لا يمنع وجوب الزكاة] وقال الشافعي: فهو لإطلاقه يشمل العروض وغيرها. (عيني وغيره) **لا يضر:** [أي لا يمنع وجوب الزكاة] وقال الشافعي: كمال نصاب السوائم من ابتداء الحول إلى انتهائه شرط، وفي ما للتجارة يعتبر الكمال في آخره، قال عيني: كمال نصاب شرط انعقاد الحول، وكماله شرط وجوبها في آخره، وفيما بينهما ليس وقت الانعقاد ولا وقت الوجوب، فلا يمنع وجوب الزكاة. [رمر الحقائق: ١٢٤/١]

في طرفيه أي أول الحول وآخره، سواء كان نصاب السوائم أو الذهب أو الفضة أو مال التجارة. (مسكين) **التمين.** أي الذهب والفضة، ولو لم تكن العروض للتجارة وعنده مال لا يبلغ نصاباً لا يصم العروض لتكميل النصاب فلا زكاة عليه. (مسكين) **والذهب إلى الفضة قيمة** بأن كان له عشرة مثاقيل من الذهب ومائة درهم من الفضة يضم أحدهما إلى الآخر ليتم النصاب، وقال الشافعي: لا يصم، واعتبر كمال نصاب في كل منهما؛ لأنهما جسان، وبه قال أحمد، ولذا: أهم في التسمية سيان، فلا يعتبر الاختلاف في الصورة، ثم الضم من حيث القيمة عند أبي حنيفة، وعندهما يضم بالأجزاء، حتى لو كان أحدهما ثلث نصاب لا بد أن يكون الآخر ثلثي نصاب، وعلى هذا سائر الأجزاء كالنصف والربع وغيرها، وثمرته تظهر فيما إذا كان له عشرة دينار وخمسون درهماً وقيمة الدينار خوردها مائة وخمسون درهماً أو قيمة خمسين درهماً عشرة دينار، تحب الزكاة عنده لتكامل النصاب في الصورتين بالقيمة خلافاً هما؛ لأن عشرة دينار نصف النصاب، وخمسون درهما ربعه، فالنصف والربع لا يتمان النصاب، وإذا كانت مائة وخمسين درهماً وخمسة دينار وقيمتها أقل من خمسين درهماً، فعلى قولهما تحب لتكامل النصاب بالأجزاء، ولا تحب عند أبي حنيفة لنقصان النصاب. (عيني وغيره)

باب العاشر

أي في بيان أحكامه

هو من نصبه الإمام ليأخذ الصدقات من التجار، فمن قال: لم يتم الحول، أو عليّ دين، أو أديتُ أنا عليّ عاشر آخر وحلّ صدق،
محيط هالي أو منقص للتصاب

باب العاشر أحقه بالزكاة؛ لأن بعض ما يأخذه زكاة وليس متمحضاً لهذه أجرة، وقدمه على الزكاة؛ ما فيه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم، أعشرهم عشرًا بالصم فيهما إذا أخذت عشر أموالهم، والمراد بالعشر: ما يأخذه العاشر عشرًا كان أو ربعه أو نصفه، فإنه صار علم جس عليه، وعلم الحس ما وضع بإزاء الماهية بقيد حضورها في الذهن. (فتح)

نصه الإمام على الطريق، فخرج الساعي فإنه الذي يسعى في القائل ليأخذ صدقات المواشي من أماكها. (ط)
ليأخذ الصدقات فيه تعليل لما يؤخذ من المسلمين لكونه عادة على ما يؤخذ من غيرهم، أي يأخذ الركوات ويعني التجار، وهذا فائدة نصه، ومن ثم شرط فيه أن يكون حراً مسلماً غير هاشمي؛ لأنه لا حماية لعد ولا كافر، وأما هاشمي فلأن المأخوذ فيه شبهة الزكاة، وأن يكون قادراً على الحماية، ومنها ظهور المال وحضور المالك، وأن لا يكون مولى هاشمي. وهذه شروط العاشر. وهل تشتتر هذه اشروط كلها في الساعي الذي يسعى في القائل ليأخذ صدقة المواشي؟ والمصدق على وزن اسم فاعل من التفعيل اسم جس للعاشر والساعي، والمصدق تشديد الصاد والبال هو رب المال، وما ورد من دم العاشر محمول على من يظلم كما في رمانا وكما أنه يأخذ العاشر صدقات الأموال الظاهرة يأخذ صدقات الأموال الباطنة التي تكون مع التجار؛ لأنها تصير ظاهرة باخروج إلى الفيافي لاحتياجها حينئذ إلى الحماية، والأخذ يحمله على الحماية. (فتح)

التجار المارين بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه، ويخيمهم من انصوص وقطاع الصريق، ويشترط أن يكون العاشر حراً مسلماً. (ط، ع) **فمن قال إلخ** اعلم أن شرط ولاية الأحد وجوب الزكاة، فكل ما وجوده مسقط فالحكم كذلك إذا ادعاه، فهو قال: لم يتم الحول أبكر الوجوب، وكذا لو قال: م أنو التجارة أو قال: ليس هذا المال لي بل هو وديعة أو بضاعة أو مضاربة أو أأ أخير فيه أو عني دين العباد أو قال: ليس في هذا المال صدقة وإن لم يبين السبب، وإطلاق الدين يعم غير المحيط، وقوله: 'إن عاشر آخر'؛ لأنه ادعى وضع الأمانة موضعها. (فتح)

الحول أي على المال الذي في يده. (ط) **أو أديت** أي لو قال: أديت ركاتي إلى عاشر آخر أو قال: أنا أديت للفقراء نفسي ما وجب عليّ. (ط و ع) **عاشر آخر** وفي تلك السنة عاشر آخر محقق وإلا لم يصدق. **صدق**: متعلق بالجميع وهو في موضع الحال أو عطف على قال: هذا إذا أخرج البراءة وهي حظ الإبراء وإن لم يفرجها لا يصدق، وفي الجامع الصغير لا يشترط إخراجها وهو الصحيح، وعن أبي يوسف: أنه لا يشترط التحليف للتصديق وهو القياس. [تبيين الحقائق: ٨٤/٢]

إلا في السوائم في دفعه بنفسه، وفيما صدّق المسلم صدق الذمي لا الحربي، إلا في
أي لا يصدق في صورة واحدة **أم ولده، وأخذ منا ربع العشر، ومن الذمي ضعفه، ومن الحربي العشر بشرط**
أي لا يصدق في صورة واحدة **نصاب وأخذهم منا، ولم يشن في حول بلا عود، وعشر الخمر،**
أي في المواضع التي فيه أي لا يصدق في شيء مما ذكر

في دفعه بنفسه: [أي لا يصدق في هذه الدعوى وإن حلف، بل توحد منه ثانياً ويصدق في باقي الصور. (ط، ع)] وقال الشافعي: يصدق؛ لأنه أوصل الحق إلى مستحقه، ولنا: أن أخذ الحق للسلطين في الأموال الظاهرة، فلا يمكن إبطاله كالجزية والدين للصغير إذا دفع إليه المديون، فإن للولي أن يأخذه ثانياً. (مستحسن)

صدق الذمي: [لأنه في دارنا كالمسلم في المعاملات وأحكامها، إلا أنه لا يصدق في الجزية إذا قال: أنا أديتها. (ع)] لأن ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين، فيراعى فيه شرائطه تحقيقاً للتضعيف، إلا إذا قال: "أديتها إلى فقراء أهل الذمة في المصر"، فإنه لا يصدق؛ لأن المأخوذ جزية، وليسوا بمصارف لها، ولو صرفها إلى مصالح المسلمين فييس له ولاية ذلك. (فتح) **أم ولده:** بأن كانت معه جارية، فقال: هذه أم ولدي، فإنه يصدق؛ لأن إقراره بنسب من في يده منه صحيح، وكونه حربياً لا ينافي الاستيلاء. [رمز الحقائق: ١/١٢٥]

بشرط نصاب وأخذهم منا: هذا الكلام من قبيل اللف والمشر المرتب، فقوله: "بشرط نصاب" متعلق بقوله: 'وأخذ منا ومن الذمي'، وقوله: 'وأخذهم منا' يتعلق بقوله: "ومن الحربي" أي يأخذ منه العشر بشرط أخذهم العشر منا، حتى لو مر حربي بخمسين درهماً أو بمائتي درهم لم يؤخذ منهم شيء، إلا أن يأخذوا منا من مثبها، وفي كتاب الزكاة: لا يؤخذ من القليل وإن أخذوا منا من مثله، وإن مر بنصاب ولم يعلم كم يأخذون منا يؤخذ منه العشر؛ لقول عمر رضي الله عنه: فإن أعياكم فالعشر، وإن عدم أتهم يأخذون منا ربع عشر أو نصف عشر نأخذ بقدره، وإن لم يأخذوا منا لا نأخذ منهم؛ لأننا أحق بالمكارم، وإن كانوا يأخذون الكل لا نأخذ الكل، بل نبقي معه ما يوصله إلى المأمن. (مسكين وغيره)

نصاب: أي بشرط بلوغ ماله نصاباً، فلا يؤخذ من القليل وإن أخذوا منا من مثله. (ط، ع)

منا: فهو لم يأخذوا منا لا نأخذ شيئاً منه، وإن أخذوا الكل لا نأخذ الكل بل نقى معه ما يبلغه إلى مأمه. (ط)

ولم يشن: أي لم يأخذ العاشر العشر من الحربي ثانياً. (ط) **بلا عود:** [إلى دار الحرب، فلو عاد ثم حرج عشر ثانياً] حتى لو مر حربي على عاشر فعشره، ثم مر مرة أخرى م يعشره حتى يحول الحول، وإن عشره فرجع إلى دار الحرب ثم حرج من يومه ذلك عشر ثانياً؛ لأنه بالرجوع ينتهي الأمان. وله الأمان ما دام في دارنا، وبالرجوع إلى دار الحرب يتجدد له الأمان بأمانٍ جديد. (ع)

الخمر: أي يؤخذ من الذمي نصف عشر قيمة الخمر إذا مر بها على العاشر، ومن الحربي عشر القيمة. (ع، ط)

لا الخنزير، وما في بيته والبضاعة، ومال المضاربة، وكسب المأذون، وثني

إن عشر الخوارج.

أي يأخذ بعشر نائب

لا الحرير [أي لا يعشر الخنزير، ولو مع الحرير] وعند الشافعي: لا يعشرهما جميعاً، وقال رفر: يعشرهما جميعاً، وقال أبو يوسف: إن مر بهما جميعاً عشراً، وإن مر بهما على الأفراد عشر الحر لا الخنزير، ولهما: أن عمر قال لعامله في خمور أهل الدمة: ولّوهم بيعها، وحدوا العشر من ثمنها، وإنما تعرف قيمة الحر بقول فاسقين ثاباً، أو دمييين أسماً، ويقال: يعرف ذلك بالرجوع إلى أهل الدمة. [رمز الحقائق: ١٢٦ ١]

وما في بيته [أي ولا يعشر أيضاً ما في بيت تاجر من المال ولو كان بضائعاً؛ لأنه م يدخل تحت الحماية. (ع)] 'وما في بيته' إلى "كسب المأذون" في محل الصب، عصف على قوله: "لا الحرير"، والبضاعة' وما بعدها عطف على "ما في بيته"، أي لو مر على العاشر دمي أو مسلم بأقل من مائتي درهم وأحيره أن له في منزله ما يبيع بضائعاً، وقد حال عليه الخوف لم يأخذ العاشر منه شيئاً؛ لأن حق الأحد في الأموال الناطقة مقيد بالمرور بها؛ ولأن ما في بيته م يدخل تحت حمايته، ولا يعشر البضاعة وهي ما يكون اربح فيها للمالك وحده بأن يكون العامل متبرعاً بعمله، ولا يعشر أيضاً ما مرّ بمال المضاربة أي رأس مالها، وكان أبو حنيفة يقول أولاً بعشره؛ لقوة حق المضاربة حتى لا يملك رب المال فيه عن التصرف فيه بعد ما صار عروصاً، فيزل بمسرة المالك، ثم رجع وقال: لا بعشره، وهو قوهما؛ لأن المضارب ليس بمالك، ولا نائب في رأس المال إلا إذا ربح ونسب نصيبه بضائعاً، فإنه يعشر نصيبه، وكذا لو مر عند مأذون له لا بعشره ولو لم يكن عليه دين؛ لأن المالك فيما في يده للمولى، ومسايطر عدم الأحد من المضارب كونه ليس مالكاً ولا نائباً عنه، وهذا موجود في المأذون ومجرد دخوله تحت الحماية لا يوجب الأخذ إلا مع شروطه. (مستخلص، فتح)

والبضاعة: أي ولا يعشر أيضاً بضاعة، وهي المال الذي يدفعه الشخص إلى آخر ليكتسب منه وليس عليه شيء؛ لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة. (ع)

مال المضاربة: وهو الذي يدفعه شخص إلى آخر ليتجر فيه ويكون الربح بينهما.

وكسب المأذون أي لا يعشر أيضاً كسب العبد المأذون له في التجارة إذا مر به على العاشر. (ع)

وثني إلخ أي إن مر تاجر بعاشر الخوارج وعشروا منه، ثم مر على عاشر أهل العدل عشر ثانياً، لا يقال: هذا ما قضي لما ذكره قبله في باب صدقة السوائم، وهو إذا أخذ العشر بعاة لا يؤخذ أخرى؛ لأن التقصير ههنا منه حيث مر عليهم فكان جاب فلا يصل به حق الفقير، بخلاف ما إذا غلب خوارج على سد وأحدوا زكاة سوائمهم فإنه لا شيء عليهم؛ لأنه لا تقصير منهم وإنما التقصير من الإمام. (مسكين)

باب الركاز

خمس معدنٌ نقد ونحو حديد في أرض خراج أو عشر، لا في داره وأرضه.....
 وهو الذهب والفضة

باب الركاز: [أي في بيان أحكامه هو اسم لما يكون تحت الأرض خنقة أو يدفنه العباد، فالأول يسمى معدناً والثاني كراً. (ع)] حق هذا الباب أن يذكر في السير؛ لأن المأخوذ منه ليس زكاة وإنما يصرف مصرف الغنيمة، وإنما ألحقه بالزكاة؛ لكونه من الوظائف المالية فأشبهه الزكاة، وقدمه على العشر؛ لأن العشر مؤونة فيها معنى القربة، والركاز قربة محضة، وهو بالكسر من الرکز. بمعنى الإثبات، أعم من أن يكون راكبه الخالق أو المخلوق، فكان حقيقة في المعدن والكنز مشتركاً معنوياً وليس خاصاً بالدفن. (فتح)

خمس: بصيغة المجهول مخففاً أي أخذ الخمس من معدن نقد، تقول: خمست القوم أخمسهم من باب نصر إذا أخذت منهم خمس أموالهم، وشيء مخمس بالتشديد له خمسة أركان كما في الصحاح، ومنه يعم أن التشديد غير سديد؛ إذ لا معنى لكونه يجعل خمسة أخماس فقط، ووجوب الخمس في المعدن؛ لقوله **عنه:** **وفي أركان خمس،** وأطلق على المعدن؛ لأنه كان في أيدي الكفرة وحوته أيدياً غلة، فكان عبيمة، وفي الغنيمة الخمس. (فتح)

ونحو حديد: [أي وخمس أيضاً نحو حديد، وأراد به كل جامد يطبع بالنار كرصاص وصهر. (فتح)] احترر به عن المانعات كالقار والنفط والملح، اعلم أن ما يوجد تحت الأرض بوعان: معدن وكسز، ولا تفصيل في الكسز، بل يجب فيه الخمس، سواء كان من جس الأرض أم لم يكن بعد أن كان مالاً متقوماً؛ لأنه دفين الكفار، والمعدن ثلاثة أنواع: نوع يدوب بالنار وينطبع كالذهب والفضة وغيرهما، ونوع لا يدوب ولا ينطبع كالكحل وماسائر الأحجار، ونوع يكون مائعاً كالقير والنفط، والوجوب يختص بالثلاثة الأول دون الآخرين.

وقوله: **في أرض خراج وعشر** أي لو وجد شيء منها في أرض الخراج أو العشر ففيه الخمس، واحترر به عن الموجود في دار الحرب، فإن أرضها ليست أرض خراج ولا عشر، وقال مالك والشافعي: لا يخمس الركاز؛ لأنه مباح سبقت يده إليه كالحطب ونحوه، إلا أنه إذا كان المستخرج ذهباً أو فضة وبيع بصاناً تجب فيه الزكاة، ولا يشترط فيه الخول؛ لأنه لتسمية فأشبه الزرع، ولما ما روي: **وفي الركاز خمس،** فالخمس لبيت المال، وأربعة أخماسه للواحد، ولو وجد في أرض مملوكة لغيره، فأربعة أخماس للمالك الرقبة وخمسه لبيت المال سواء كان الواحد حراً أو عبداً، مسلماً أو ذمياً، بالعباء أو صبيّاً، ذكراً أو أنثى. (مسكين، فتح)

أرض خراج: أي إذا وجد في أرض خراجية أو عشرية، وباقية للواحد. (ط) **لا في داره:** أي لا يؤخذ الخمس من معدن نقد ونحو حديد يوجد في داره، والخانوت كالدائر؛ لأن المعدن من توابع الأرض بدليل دحوه في البيع بغير نص خلافاً لهما، وقوله: **لا في أرضه** عن أبي حنيفة روايتان، في رواية **الأصل:** لا يجب كما في داره؛ لأن المعدن من أجراء الأرض، وليس في سائر الأجزاء منهما خمس، فكذا في هذا الجزء، وفي رواية **جامع الصغير:** يجب؛ لأن الأرض لم تملك حالية عن المؤون بدليل وجوب العشر أو الخراج فيها بخلاف الدار. (فتح، مسكين)

وكنز، وباقيه للمختط له، وزبيق، لا ركاز دار حرب، وفيروزج ولؤلؤ وعنبر.

وكنز. [بارفع عطف على قوله: 'معدن نقد' أي خمس كبر أيضاً وهو ما دفعه بنو آدم. (ع)] اعلم أنه إذا وجد كبر فإن كان على صرب أهل الإسلام كالملكوت عليه كلمة الشهادة فهو نقطة، وحكمها: أنه يجب تعريمها، ثم التصديق على نفسه إن كان فقيراً أو على غيره إن كان عبياً، ولو كان على صرب أهل الجاهلية كالنقوش عليه الصسم، فإن وحده في أرض مساحة غير مملوكة لأحد ففيه الخمس، وأربعة أحماسه للواحد، وإن وحده في دار نفسه أو أرضه ففيه الخمس اتفاقاً. (مسكين)

وباقيه للمختط له: وهو مختص بالصورة الواحدة، وهي إن وحده في دار نفسه أو أرضه لا مطلقاً، والمختط له: هو الذي ملكه الإمام هذه البقعة أول الفتح، وإنما سمي به؛ لأن الإمام يخط لكل واحد من العائين ناحية، ويقوم: هذه لك، وإن لم يعرف المختط له أو ورثته صرف على أقصى ما لث يعرف في الإسلام؛ لقيامه مقام صاحب الخط في هذه الدار، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: باقيه للواحد، وهو اشتبه الصرب بأن م يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهلياً في ظاهر المذهب؛ لأنه الأصل، وقيل: إسلامياً في زمانه؛ لتقدم العهد. (مسكين، فتح)

وريق ناياء وقد قهر، فارسي معرب، ولروم الخمس فيه عند الصنفين خلافاً لأبي يوسف؛ لأنه ينطبع بنفسه وهو مائع يسع من الأرض فأشبهه القير والقط، وهما: أنه ينطبع مع غيره، فإنه حجر ينطبع، فيسبل منه الريق فأشبهه الرصاص، والخلاف فيما وجد في معدنه، أما الموجود في حرائر الكفار ففيه الخمس اتفاقاً.

ورج الكبر سواء كان نقد أو غيره من السلاح والآلات وأثاث المنزل والمقصود والقماش يجب فيها الخمس؛ لأنها كانت ملكاً للكفار، فحوته أيدينا قهراً فصار غنيمة. (فتح)

لا ركاز دار الحرب: أي لا بخمس ركاز صحراء دار حرب وحده مستأمن فيها، فلو في بيتهم يرد عليهم. (ط)

وفيروزج الخ: [وكذا كل حامد لا ينطبع كالياقوت وسائر الجواهر إذا أخذت من معادها. (ط)] أي لا بخمس فيروزج؛ بقوله **لا خمس في حجر**، معصوف على قوله: 'لا ركاز دار حرب'، وفيروزج معرب 'فيروزه' وهو حجر مصيء يوجد في الحال، [رمر الحقائق: ١٢٧١] وقوله: 'ولؤلؤ' هو مصر الربيع يقع في انصدف، فيصير لؤلؤاً، وانصدف حيوان يحلق فيه اللؤلؤ، والعبير حشيش بيت في البحر أو حثي دابة في البحر. [البحر الرائق: ٣٧٣/٢] وقال أبو يوسف: فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر خمس؛ لأنه مما تحويه يد الملوك كالمعدن، وهما: أن قعر البحر لا يرد عليه قهر أحد، فأنعمت أيد، وهي شرط لوجوب الخمس، ففي كل حبة تخرج من البحر حتى الذهب والفضة بأن كانتا كنزاً فيه لا يجب الخمس عند الطرفين. (فتح)

ولؤلؤ: أي ولا بخمس أيضاً لؤلؤ ولا عنبر وكل حبة تستخرج من البحر. (ع)

باب العشر

أي في بيان أحكامه

يجب في غسل أرض العشر^ط ومسقي سماء^{فك} وسيح^{فك} بلا شرط نصاب وبقاء^{سم ف سم ف} إلا
 الحطب^{أي العشر} والقصب^{أي الفارسي} والحشيش، ونصفه في مسقي غرب أو دالية،
 أي يجب نصف العشر^{الدلو العظيم} أي دولا^ب

باب العشر: أراد بالعشر ما ينسب إليه ليشمل نصف العشر وضعفه، وذكره في الزكاة؛ لأنه يصرف مصارفها،
 ويجب في أرض الصبي والمحور وأرض الوقف والمادون والمكاتب أيضاً، ومع عدم الخول حتى لو أحرحت الأرض
 مراراً وجب في كل مرة، وتسميته زكاة مجاز، وركبه التميمي، وسبه الأرض النامية بالخارج تحقيقاً، وشروط
 الأداء فيه كالزكاة، ويسقط هلاكه وهلاك بعضه بقدره. (فتح)

في غسل: أي وجد في أرض العشر دون أرض الخراج. (ط، ع) **أرض العشر:** لو قال: 'في غسل أرض غير
 الخراج' لكان أوى؛ ليعم المقارة وحل، فإنه يجب العشر فيه عند الصرفين خلافاً لأبي يوسف؛ لأنه إقالة، وهي
 بيع في حق غيرهما، وقال الشافعي ومالك: لا يجب؛ لأنه متولد من حيوان، وله: ورود الأثر بذلك، وعند أحمد
 يجب العشر فيه وإن كان من أرض خراجية، ثم عند أبي حنيفة يجب سواء كان نصاباً أو م يكن، وعند أبي يوسف
 إذا بلغت قيمته خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً ففيه العشر. وفي رواية: خمسة أمان، وعند محمد: إذا بلغ
 خمسة أفراس يجب، والفرق بفتحيتين ستة وثلاثون رطلاً بالعراقي. [رمز الحقائق: ١٢٨، ١]

ومسقي سماء: أي ويجب أيضاً في كل شيء سقي بمطر، سمي بمصر سماء مجازاً من قيل ذكر الشيء باسم ما
 يحاوره أو ما يحل فيه. (ع) **وسيح:** أي مسقي سيح، وهو ماء أهوار وأودية. (ط)

وبقاء: [أي وبلا شرط بقاء في مسقي سماء أو سيح فيجب في الحضراوات التي لا تنقى. (ط)] وهذا عند أبي حنيفة،
 فإن عنده يجب العشر في كل شيء أحرحت الأرض لا يشترط فيه نصاب، ولا أن يكون مما يبقى حولا حتى يجب في
 الحضراوات والبقول، وقال: لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية؛ بقوله **ع** **ليس في حب ولا ثمر صدقه حتى سبع خمسة**
أوسق وقوله: "ليس في الحضراوات صدقة"، وبه قالت الثلاثة، وله: عموم قوله تعالى: ﴿تَقَوُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا
كَسَبْتُمْ وَمَتَّحْ خَرَجَ لَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ (سورة ٢٦٧) وقوله **ع** **فيم سقت لسماء واعبه العشر، وفيما سقي**
بالساية نصف عشر. رواه مسلم وغيره، وما رواه فتاويل الأول زكاة التجارة؛ لأهم كانوا يتبايعون بالأوساق،
 وأوسق يومئذ أربعون درهماً، والحديث الثاني إن صح محمول على صدقة يأخذها العاشر. [رمز الحقائق: ١٢٨، ١]
والحشيش: [إذا لم يتحد أرضه هذه الأشياء. (ط)] استثناء من قوله: 'يجب العشر'؛ لأنه لا يقصد بهذه الأشياء
 استعمال الأرض كالسعف والتمر وبدر الطيح والقضاء والصمغ والقصر، والمراد بالقصب القصب الفارسي
 الذي يتحد منه الأقلام، وأما قصب السكر وقصب الرريرة اندي يجعل درة درة ويلقى في الدواء ففيه العشر،
 ولو اتخذ أرضه مقصبة أو محطبة أو محشيشا يجب العشر. (فتح)

ولا ترفع المؤون. وضعفه في أرض عشرية لتغلي وإن أسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ^{أي يجب صنف العشر} ^{الأرض العشرية التعبي} دمي، وخراج إن ^{أي ويجب خراج} اشتري ^{غير تغلي} دمي أرضاً عشرية من مسلم، وعشر إن أخذها منه مسلم ^{أي ويجب عشر واحد الأرض الخراجية} بشفعة أو رد على البائع للفساد، وإن جعل مسلم داره بستاناً.....

الموون: جمع مؤنونة كأجرة العمال وبقعة البقر، أي لا تُحَسَب ولا تُسْتَشَى هذه الأشياء بل يُحِبُّ العَشْرُ في كل الخارج. [رمز الحقائق: ١/١٢٩]

التعلي أي كائنة لتعلي وهو مسوب إلى بني نعلب. (٤) مسوب إلى بني نعلب بفتح الفوقية وسكون العين المعجمة وكسر اللام. وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم، وهذا بإجماع الصحابة **عندهما**، وعند محمد: لا يصاعف العشرة لأن الوضيعة في الأرض هذا، فلا يتغير بشراته من مسلم. [رمر الحقائق: ١٢٩ ١]

أو دمي يعني التضعيف على حاله في الصورتين؛ لأنه بمرلة الخراج فلا يتبدل بإسلام المالك. (ط)

إن اشترى دمي الخ أرضاً أي وقصها؛ لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكّن من الرقعة، وذلك بالقبض. وهذا عند الإمام؛ لأن في العشر معنى العادة وأكثر يافيهما، ولا وجه إلى تضعيف العشرة؛ لأنه ضروري ولا ضرورة هنا، وهذا يدفع قول محمد بقاء العشر وقول أبي يوسف بتضعيفه؛ لأنه يصعفه كما اشتراه التعلي ويصرف التضعف في مصارف الخراج. (فتح)

مسلم عند أبي حنيفة، ويطلق العشر؛ لأنه قرية وهو ليس من أهلها، وعبد أبي يوسف: يخب عشرا كالنعمي،
فيوضع موضع آخر، وعبد محمد: تنقى عشرية كما كانت، وعبد مالك: يخب على بيعها. (مسكين)
شعقة أي سبب شعقة لنحو الصعقة إلى الشمع كآه اشتراها من اسم. (مسكين)

أورد إلح [عطف على أحد، أي إن رد الدمي تلك الأرض العشرية التي اشتراها من مسلم. (مسكين)] لأنه بارد والفسح جعل البيع كأن لم يكن؛ لأن حق المسلم لم ينقطع بهذا العقد؛ لكونه مستحقاً لرد، وفيه إيماء إلى أن كل موضع كان الرد فيه فسحاً كان الحكم فيه كذلك كالرد بخيار الشرط والرؤية مطلقاً، وخيار العيب إن كان نقصاً ولو عبره بقيت حرجية؛ لأنه إقالة وهي فسح في حق المتعاقدين وبيع حديد في حق غيرهما، فصار شراءً من الدمي فنتقل إليه بما فيها من الوظيفة. [تبيين الحقائق: ١٠٨/٢]

للفساد: أي لأجل فساد البيع؛ لأنه جعل كان لم يكن. (ع، ط)

دارہ بستاناً [أي أرضاً يحوطها حائط وفيها خيل متفرقة وأشجار وإن كانت الأشجار ملتفة لا يمكن رعاة أرضها فهي كره. (مسكين)] وجعلها مرعى كجعلها بستاناً، ولو لم يجعلها بستاناً بل أبقاها داراً لا شيء فيها سواء كان مسلماً أو ذمياً، ولو بها خيل تغل أكراراً. (مسكين)

فمؤنثته تدور مع مائه، بخلاف الدميّ وداره حرّ كعين قير ونفط في أرض عشر،
 وهو القار أي الرمت
ولو في أرض خراج يجب الخراج.

تدور مع مائه: يعني لو سقي بماء الخراج يجب فيه الخراج؛ لأن المسلم وإن لم يتدئ بالخراج لكن الوظيفة تدور مع الماء الخراجي؛ لأن الأرض لا تنمو بالماء كأنه ملك أرضاً حراجية، وليس هذا ابتداء خراج على المسم بل وظيفة قديمة في الماء، فلمته بالسقي منه. (فتح) ثم اعلم أن الماء على نوعين: عشري، وخراجي، أما العشري فماء السماء والآبار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد، والخراجي فماء الأنهار التي شقها الأعاجم الكفرة، ونشر حفرت في أرض حراجية، وعين تظهر في أرض حراجية. (مسكين)

مائه فإن سقاه ماء العشر يجب فيه العشر، وإن سقي بماء الخراج يجب فيه الخراج، وإن سقي بهذا مرة وبهذا مرة فالعشر أحق بالمسلم. (مسكين) **الدمي** إذا جعل داره بيتاً حيث يجب عليه الخراج فيه مطلقاً؛ لأنه أليق بحاله. (ع) **وداره حر:** أي لا يجب خراج على الدمي في داره؛ لأن عمره جعل الساكن عفواً، وعيه إجماع الصحابة، وكذا المقابر، والنجوسي كالدمي. (فروع)؛ تمكن من الزراعة ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج، ولو باع الررع قبل إدراكه فالعشر على المشتري، ولو بعده فعلى النافع، العشر والخراج لا يجتمعان فلا عشر على المالك في الحراجية عدداً، ولا خراج في العشرية بالاتفاق، وكذا الزكاة والعشر لا يجتمعان، والزكاة والخراج لا يجتمعان بلا خلاف، واشتهر أن عشرة لا يجتمع مع عشرة، ويريد عليها من ذلك زكاة العطر مع التجارة، والحد مع المهر، والأجر مع الضمان، والوصية مع الميراث، أي مع وجود الورثة سوى الموصى له، والقطع مع الضمان، والمتعة مع المهر، والتيمم مع الوصوء بالماء المطلق، والحبص مع الحمل، والفدية مع الصوم، ومهر المثل مع التسمية، والقصاص مع الذية، واخذ مع الرحم، واخذ مع النفي، والقصاص مع الكفارة، والأجر مع النصيب في العيمة، لو ترك الإمام الخراج للمالك جار. وعيه الفتوى ولو عياً ضمن السلطان مثله لبيت المال، وأجمعوا على أن ترك العشر لا يجوز. (فتح)

ونفط: بكسر الون، دهن يكون على وجه الماء لو وجد. (ط) **يجب الخراج.** فيهما إن كان حريمهما يصلح للزراعة، فإذا لم يصلح فلا يجب الخراج أيضاً. [رمز الحقائق: ١٣٠/١]

باب المصرف

هو الفقير، والمسكين وهو أسوأ حالاً من الفقير، والعامل، والمكاتب.....
أي مصرف الأول

باب المصرف. أي في بيان أحكامه، هو بكسر الراء أي مصرف الزكاة والعشر، وهم ثمانية مذكورة في الآية:
﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، وقد سقط منهم المؤلفة قلوبهم فقبت سبعة. (ع)

هو الفقير | أي أحد مصارف السبعة الفقير وهو من له أدنى شيء، وقيل: هو الذي لا يسأل، لأنه يجد قدر ما يكفيه لحال. (مسكين) | الأصل فيه قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم؛ وكانوا أصنافاً ثلاثة: صف كان **لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا** (سورة بقره: ٦٠)، وقد سقط منهم، وصف أسلموا وفي إسلامهم ضعف فيريدهم بالعطاء تقريراً على الإسلام، كل ذلك كان جهاداً منه لإعلاء كلمة الله؛ لأن الجهاد تارة بالناس وتارة بالمال، ثم في أيام أبي بكر جاء عبيدة والأقرع يطلبان أرضاً فكتبهما ما في فضاء عمر **لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا** ومرق الكتاب وقال: إن الله تعالى أعر الإسلام وأعز عنكم فإن شئتم عليه وإلا فميا وبكم السيف، فانصرفا لأبي بكر وقالا: أنت الخليفة أم هو؟ فقال: "هو إن شاء" ولم يكر عليه ما فعل، فاتفق الإجماع على عدم الدفع إليهم. (فتح)

والمسكين أي والثاني المسكين الذي يسأل؛ لأنه لا يجد شيئاً. (مسكين) **وهو أسوأ حالاً إلخ** وعند الشافعي: الفقير أسوأ حالاً من المسكين؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، وكذا قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، معناه التصق بصفه بالثواب من الجوع، وكذا قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، حصصهم بصرف الكفارة إليهم. (فتح)

الفقير وهو قول عامة لسيف، وعند الشافعي: على عكس ذلك، وعن أبي يوسف: فهما صف واحد. (ع)
والعامل | أي الثالث العامل ولو عبداً إلا هاشمياً، وهو من نصه الإمام لاستيفاء الصدقات ساعياً كان أو عبداً، فيعطيه الإمام ما يكفيه وأعوانه، لكن لا يراد على نصف ما يقصه. (ط) | أي عامل الصدقة يعطى له بقدر عمله دهاً وإياداً، وكان المأب حتى لو حمل أرباب الأموال الزكاة إلى الإمام، أو هلك بما جمعه من المال لا يستحق شيئاً من بيت المال، وأجزأت الزكاة عن المؤدين؛ لأنه بمنزلة الإمام في القصد أو نائب عن الفقير في القصد، فإذا تم القصد سقطت الزكاة، وكذا حقه؛ لأنه عمالته في معنى الأجرة، ويتعلق بالمثل الذي عمل فيه، فإن هلك سقطت، فيعطيه الإمام وإن كان عبداً؛ لأن ما يأخذه ليس زكاة، وإنما هو مقابلة عمله، ولكن لا يراد أدائه على نصف، وعند الشافعي ومالك وأحمد: يعطى له ثمن الحاصل؛ لأن العامل ثامن ثمانية ذكرت في النص، واللام في **لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا** (سورة بقره: ٦٠)، لتمليك، وعدداً: اللام فيه لبيان العاقبة أهم مصارف لا لبيان الاستحقاق. (فتح، عبي)

والمكاتب: | أي الرابع المكاتب وهو عبي لا هاشميين، فيعان المكاتب على أداء بدل الكتابة بصرف الصدقة إليه. (ط) | وهو معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ أَصْفًا خَيْرًا﴾ (سورة بقره: ٦٠)، عند أكثر أهل العلم، وأطلقه معهم مكاتب العبي أيضاً، =

والمديون ومنقطع الغزاة وابن السبيل، فيدفع إلى كلهم أو إلى صنف، لا إلى ذمي،

أي أو يدفع واحد منهم

= وذكر أبو الليث: لا تدفع إلى مكاتب عبي، والصحيح: هو الأول، وأما عدم جوار الدفع إلى مكاتب الهاشمي، فظاهر كلامهم الاتفاق عليه، وكذا لا فرق بين مكاتب الصغير والكبير.

والمديون: [أي الخامس المديون إذا لم يملك نصيباً فضلاً عن دينه. (ط)] تفسير للغارم، ويجوز أن يراد بالغارم من له دين على الناس لا يقدر على أحده، وليس عنده صواب فاضل، ولا يكون هاشمياً. (فتح)

ومنقطع الغزاة: [أي السادس منقطع الغزاة بسبب الفقر وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة: ٦٠) (ع)] أي الذي عجز عن الحقوق بحيش الإسلام، وهذا عند أبي يوسف وهو الأطهر، ومقتضى إخراج عبد محمد، وقيل: طلبة العلم، وفسره في 'الدائع' جميع القرب أي مفسر المراد في قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة: ٦٠) بإضافة المنقطع إلى الغزاة للتوضيح؛ يشمل منقطع إخراج ومنقطع غير الغزاة، وقوله: 'ابن السبيل' هو المسافر، وإصافته بجارية لأذن ملاسة. (فتح) **وابن السبيل:** أي السامع المسافر وهو من له مال في وطنه لا معه. (ط)

فيدفع أي المركي الزكاة يعني هو محير إن شاء يدفع إلى الكل إلخ. (ع)

أو إلى صنف وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنه ومعاذ بن جبل رضي الله عنه وحديفة ابن اليمان رضي الله عنه وجماعة أخرى، ولم يرد عن غيرهم من أصحابه خلاف ذلك، فكان إجماعاً، وقال الشافعي: لا يجوز ما لم يصرف إلى الأصناف السبعة من كل صنف ثلاثة؛ لأن الله تعالى أضاف جميع الصدقات إليهم بلام التتميك، وأشرك بينهم نواو التشريك، وذكرهم بنفط الجمع وأقنه ثلاثة، ولما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْفَوْهُ وَثَقُوه﴾ (سورة: ٢٧١) **أخفء** فيه **حشر كنه** (القرة: ٢٧١) بعد قوله تعالى: ﴿لَا تَذَوُّ لَصَدُوقٍ مَعَهُ هِيَ﴾ (سورة: ٢٧١) فعلم أن الفقراء مصارف الصدقات من غير أصناف سعة، واللام لعاقبة أي عاقبة الصدقات للفقراء لا أنها ملكهم؛ إذ لو كانت للتتميك ما حاز له أن يطأ حارية له للتجارة لمشاركة الفقراء فيها؛ ولأن بعض اصناف ليس فيه لام وهو قوله: "وفي سبيل الله" فلا يصح دعوى التتميك، وليس الكل بنفط الجمع كأس السبيل. (فتح، عبي)

لا إلى ذمي. أي لا تدفع الزكاة إلى ذمي عندنا وإن كان فقيراً، وقال رفر: الإسلام ليس بشرط؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ نَدَسٍ مَنَافِعِكُمْ فِي نَدَسٍ وَمَنَافِعِكُمْ مِّنْ دِينِكُمْ أَوْ مِّنْ سِرِّهِمْ﴾ (ممتحنة: ٨) وقوله تعالى: ﴿لَمَّا صَدَقْتُ لِفَقْرَةٍ﴾ (سورة: ٦٠) من غير قيد بالإسلام، ولنا: حديث معاذ رضي الله عنه أحدها من أغنياءهم وردها إلى فقراءهم، فإن قيل: لا يجوز الريادة بخير الواحد؛ لأنه مسح؟ قلنا: النص مخصوص بقوله تعالى: ﴿لَمَّا صَدَقْتُ لِفَقْرَةٍ﴾ (سورة: ٦٠) **نَدَس** عن نَدَسٍ وَمَنَافِعِكُمْ فِي نَدَسٍ (ممتحنة: ٩) وأجمعوا على أن فقراء أهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء، وكذا أصول المركي وفروعه وروجه، فحاز تخصيصه بخير الواحد والقياس، وصح غير الزكاة كصدقة الفطر والمنذور إلى الذمي، وقال الشافعي: لا يجوز؛ لحديث معاذ رضي الله عنه المذكور، فصار كالحربي، ولما قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾ ولو لا حديث معاذ رضي الله عنه نقلنا بجوار صرف الزكاة بدمي، والحربي خارج بالنص، وعند أبي يوسف: لا يعطى للذمي زكاة، ولا صدقة الفطر، ولا طعام الكفارات، والمستأمن كالحربي لا يجوز دفع صدقة ما إليه. (فتح)

ومعتق البعض وعني يملك نصاباً وعبد وطفله، وبني هاشم ومواليهم،
 أي لا يدفع إلى غني فاضلاً من الخوارج

ومعتق البعض: أي لا يدفع إلى عبده الذي أعتق بعضه؛ لأنه كالمكاتب عند الإمام، وعندهما: إذا أعتق بعضه عتق كله فيصير أحبياً عنه. (ع) **وعني يملك نصاباً:** وفي بعض النسخ: "تمت نصاب" أي لا تدفع الزكاة إلى غني بسبب ملك نصاب مطلقاً أي نصاب كان، حتى لو كان له خمس من الإبل أو أربعون من العنم اسائمة لا تحل له الصدقة، وقال الشافعي: يجوز دفع الزكاة إلى غني العزاة إذا لم يكن له شيء في الديوان ولم يكن يأخذ من الفبيء، وإنما قيد الغني بقوله: 'يملك نصاباً'؛ لأن الغني على ثلاث مراتب: الأول: ما يتعلق به وجوب الزكاة، والثانية: ما يتعلق به وجوب صدقة افطر والأضحية، وهو ما يكون مالاً لمقدار النصاب فاضلاً عن حوائجه الأصلية، وهو المراد هنا، والثالثة: ما يتعلق به تحريم السؤال، وهو أن يكون مالاً لقوت يومه وما يستتر به عورته عند عامة العلماء، ودليل الشافعي قوله **عنه** 'لا تحل الصدقة غني إلا خمسة عاني في سبب شه' ويعمل على الصدقات والعارف ورجل اشترى الصدقة ثمانية ورجل له حمار مسكين تصدق عنه فأهداه يعني

ولنا: ما روي من حديث معاذ **رضي الله عنه** وقوله **عنه** 'لا تحل لصدقة غني'، وما رواه لم يصح، وثمن صح فهو محمول على الغني بقوة البدن، والحديث مؤول بالإجماع؛ فإنه ليس فيه تقييد بأن لا يكون له شيء في الديوان ولم يأخذ من الفبيء، فإذا حمل على الشافعي على هذا حملناه على ما قلنا. (فتح)

وعبد وطفله: أي لا إلى عبد غني ولا إلى طفله، وقيد به؛ لأنه لو كان كبيراً فقيراً يجوز دفع الزكاة إليه وإن كان ينفقه على الأب، وكذا امرأته وأبوه وطفل العيبة إذا كانوا فقراء يجوز الدفع إليهم. (مسكين)

وبني هاشم: أي لا يجوز دفع الزكاة إلى بني هاشم لخبر البخاري: 'عن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة'. وبني هاشم آل عبي وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب، وخصوصاً بالذكر؛ لأن بعض بني هاشم يعني بني أبي هب يجوز دفع الزكاة إليهم؛ لأن حرمة الصدقة كرامة لهم، وإنما استحقوها لمصرهم النبي **ﷺ** في الجاهلية والإسلام ثم سرى ذلك إلى أولادهم، وأبو هب أدى النبي **ﷺ** فلا يستحق الكرامة، وكذا لا تدفع إلى مولي بني هاشم أي معتقيهم لما روي أنه **ﷺ** بعث رجلاً من بني محروم على الصدقة فقال الرجل لأبي رافع مولى رسول الله **ﷺ**: 'أصبحني كي ما يصيبك منها؟ فقال: حتى أسأل رسول الله **ﷺ** فانطلق فسأله فقال **ﷺ** إن صدقة لا تحل لنا، وإب مولى نفوس من أنفسهم' أي في حل الصدقة وحرمتها لا من جميع الوجوه، ألا ترى أنه ليس بكفء لهم وأن مولى المسلم إذا كان كافراً تؤخذ منه الحرية، ومولى التعلبي لا تؤخذ منه المصاعفة، ولا فرق بين الصدقة الواجبة والتطوع، وكذا الوقف لا يحل لهم، وقال بعض أصحابنا: يحل لهم التطوع على وجه الصلة، والهاشمي لا يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف. (فتح، مستخلص)

ومواليهم: أي معتق بني هاشم، ويجوز النقل لهم على وجه الصلة. (ط، ع)

ولو دفع بتحرر، فبان أنه غني أو هاشمي أو كافر أو أبوه أو ابنه صح، ولو عبده أو مكاتبه لا، وكره الإغناء، وندب عن السؤال، وكره نقلها إلى بلد آخر.....
رجل زكاة أي طهر أي أعطى له أو مولاه
 أي المرابي أي الإعفاء أي الزكاة من يد غير يده

بتحرر [أي باجتهاد إلى شخص وفي أكبر رأيه أنه مصروف. (ط)] التحري لغة: الصب والانتعاء، وعرفاً: صب الشيء بعالم اطل عند عدم الوقوف على حقيقته، والتحري غير الشك والظن، فالشك: أن يستوي صرف الععم وإخيه، والظن: ترجح أحدهما من غير دليل، ولتحري: ترجح أحدهما بعالم الرأي، وهو دليل يتوصل به إلى صرف الععم، وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة الععم. (فتح)

أو كافر أي دمي لا حربي ولو مستأنفاً. (ص) **أبوه** أي أب المرابي أو سه أو زوجته. (ص)

صح: [دفعه عندهما، وقال أبو يوسف لا يصح. (ط)] أي دفعه عند صرفين، وقال أبو يوسف: لا يصح؛ لأن حصار طهر يقيين، فصار كما إذا توصل بماء أو صلب في ثوب، ثم تبين أنه كان نجساً، أو قضى القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص خلافه، وبه قال شافعي أيضاً، ولهما: ما روه سحاري عن معمر بن يزيد أنه قال: كان أبي يريد أخرج دينار يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فحنت فأخذها فأتيتها بها، فقال: والله ما إياك أردت، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ، فقال: 'لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معمر'؛ ولأن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، وهو أمره بالإعادة كان محتجداً فيه أيضاً، فلا فائدة فيه خلاف الأشياء التي استدلل بها؛ لأنه يمكنه الوقوف عليها حقيقة.

واعلم أن مدفوع إليه إذا كان حالساً مع الفقراء أو كان عليه ربههم أو سألهم فأعطاه كانت هذه الأسباب بمنزلة التحري، حتى لو ظهر عنه لم يعد، وصحة الدفع في صورة التحري مقيدة بما إذا كان في أكبر رأيه أنه مصروف، أما لو شك فلم يتحرر أو جرى دفع وفي أكبر رأيه أنه ليس بمصروف لا يخور. (فتح، مسكين)

ولو عبده: أي لو ظهر أن المرفوع إليه عبد امزكي.

وكره الإغناء: [أي لا يصح؛ لأنه لم يخرج من ملكه] يمكن أن يكون المراد الإغناء المحرم لأحد الزكاة، وهو مقتضى إطلاق المصنف فيكره دفع عرض يساوي نصيباً، وإن يكون المراد الإغناء الموجب لزكاة فلا يكره، ولا يدفع من النقد، أي يكره أن يدفع في واحد مئتي درهم، وقال زهر: لا يجوز؛ لأن العتي قارب لأداء، فحصل الأداء يعني وهو لا يخور، وسأ: أن الأداء يلاقي الفقير؛ لأن زكاة بما تتم بالتبسيط وهو حالة تبسيط فقير، وبما يصير عبداً بعد تمام تبسيط، فيتأخر العتي عن التبسيط ضرورة، فحز مع الكراهة؛ لأنه جاور الفساد، فصار كمن صلى وبقره نجاسة. (فتح، مسكين)

عن السؤال: في هذا اليوم؛ لقوله ﷺ: 'أغنؤهم عن المسألة في مثل هذا اليوم'. (ع)

لغير قريب وأحوج، ولا يسأل من له قوت يومه.

أي غداؤه وعشاؤه

أي لا يحمل له السؤال

أي له

لغير قريب وأحوج لأن المقصود سد حلة المحتاج، وفي القريب جمع بين الصلة والصدقة حتى قيل: لا تقل صدقة الرجل وقرابته محاويع حتى يبدأ بهم ويسد حاجتهم، والأفضل صرف الصدقة إلى إخوانه الفقراء، ثم أولادهم، ثم أعمامه الفقراء، ثم أحواله، ثم ذوي أرحامه، ثم جيرانه، ثم أهل سكنه، ويعتبر في الزكاة مكان المال، واحتلف في صدقة الفطر، فقيل: مكان الرأس، وقيل: مكان من تحت عنقه. (فتح) **وأحوج** من أهل بيده أو أوره أو أصلح أو أنفع للمسلمين أو إلى طالب علم أو من دار الحرب إلى دار الإسلام. (ط)

ولا يسأل لقوله ﷺ من سأل عده ما عنده فبئس سألته حم جهنم، قالوا: يا رسول الله! ما يعنيه؟ قال: من بعده، يعشيه. فالقدرة على العداء والعشاء تحرم سؤال العداء والعشاء، ويحرم معها سؤال الحنة والكساء، وحاء في آخر حرمة السؤال على من يملك خمسين درهماً ورووي. على من يملك أوقية، وعلى من يكون صحيحاً مكتسباً. [تبيين الحقائق: ١٣١/٢] وحرمة السؤال في هذه الأحبار محمولة على سؤال ما لا يحتاج إليه، وقوله: من له قوت يومه أي بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب، يأثم معطيه إن علم حاله؛ لإعائه على المحرم. (فتح)

باب صدقة الفطر

في أي في بيان أحكامها

تَجِبُ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ ذِي نَصَابٍ فَضْلٌ عَنْ مَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ وَأَثَانِهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاحِهِ
 في احترازه عن الرقيق أي صاحب
وَعَبِيدِهِ عَنْ نَفْسِهِ
 أي يجب إحراجها

صدقة الفطر من قبيل إضافة الشيء إلى شرطه، وإنما قدمت على الصوم مع أنها تجب بعده؛ لأنها عادة مالية كالزكاة، والفطر بالكسر كلمة مولدة لا عربية ولا معربة، بل هي اصطلاح للفقهاء فيكون حقيقة شرعية، والصدقة: العطية التي يراد بها المثوبة، وركبها: الأداء إلى المصرف، وسب شرعيتها: ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنه فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات، أمر بها قبل العيد بيومين قبل أن تفرض زكاة المال وهو الصحيح، والصوم والزكاة فرضا في السنة الثانية من الهجرة، وكذا تحويل القنلة. (فتح)

تجب أي صدقة الفطر حلالاً شافعي فإنها عنه فرض. (ع) **على حر مسلم** شرط آخرية؛ ليتحقق التمسك، وشرط الإسلام؛ لتقع الصدقة قرينة، وقال محمد: لا تجب على الصغير؛ لأنها عادة، وهما يقولان: فيها معنى الملوثة؛ لأنه يتحملها عن الغير، فصارت كنفقة الأقارب، بخلاف الزكاة؛ لأنها عبادة محضة؛ وهذا لا يتحملها أحد عن أحد، وقوله: "ذي نصاب" لا يعتبر فيه وصف السماء، وقال الشافعي: تجب على من يملك ريادة عن قوت يومه؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه المتقدم، ولما قوله لا صدقة إلا على صبي عاقل، وقوله: "فضل عن مسكنه"؛ لأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم، ومن حوائجه الأصلية دار السكون حتى لو كان له داران دار يسكنها، ودار أخرى لا يسكنها، يؤجرها أو لا، تعتبر قيمتها في العي حتى لو كانت قيمتها مائتي درهم تجب عليه صدقة الفطر، وكذا يكون فاضلاً عن ثيابه ومتاع البيت والفرس والسلاح التي تستعمل للحاجة الدنيوية وعبيد الخدمة؛ وهذا قالوا: إن كتب التفسير والفقه والمصحف الواحد لا يكون نصاباً؛ لكونها مشغولة بالحاجة الأصلية الدنيوية، وأما كتب النحو والأدب والطب والتعبير فتعتبر نصاباً. (مسكين)

مسلم احترازه عن الكافر سواء كان المسلم صغيراً أو كبيراً أو مجنوناً حتى لو لم يخرجها الولي وحب الأداء بعد البنوع (مسكين) **وعبيده** للخدمة، وهذه الأشياء كلها يعتبر أن تكون مشغولة بحاجته الأصلية. (مسكين)
عن نفسه [متعلق بـ "تجب" أي يجب إحراجها عن نفسه. (ع)] بيان للسبب، والأصل فيه قوله لا صدقة إلا على صبي عاقل، وفي حديث الدار قطني عن من تمويون، ولا شك أن الإنسان يموت بنفسه ويولي عليها، فيلحق به ما في معناه من يموت كطفله الفقير وعنده للخدمة سواء كان العبد مسيئاً أو كافراً، وقال الشافعي: لا تجب عن الكافر؛ لأنها تجب على العبد ابتداءً، ثم =

وظفله الفقير وعبيده للخدمة ومدبره وأم ولده لا عن زوجته وولده الكبير ومكاتبه
 أي يحب عن مدبره أي لا يحب على الرجل أي ولا عن أي لا يحب عن
 وعبد أو عبيد لهما، ويتوقف

مشتري من ثمن مشتركين سهم أي وجوب صدقة مصر

= يتحملها المولى، والكافر ليس بأهل، وسأ: إطلاق قوله **لله** **دو** من كل حر وعبد، فلا يشترط فيه إسلام
 العبد كالتزكاة، ولا يحب عن عبيد للتجارة؛ لأن ينجأها يؤدي إلى الشئ، وهو لا يجوز؛ لقوله **لله** **لا** أي في
 الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين. (فتح)

الفقير: يعني أولاده الصغار الفقراء، فإن كان طفله غنياً يجب في ماله خلافاً لمحمد. (ع) **وعبيده**: أي عن عبيد
 الخدمة لا بتجارة خلافاً للشافعي. (ع) **أم ولده**: ما روى إدار قطني أنه **لله** أمر بصدقة الفطر عن الصغير
 والكبير والحر والعبد ممن تمونون، وهؤلاء المذكورون بهذه الصفة على الكمال. (ع)

لا عن زوجته: لأنه لا يبي عليها ولا بموفاً إلا بصورة تمام مصالح اسكاح، ولها لا يحب عليه غير الرواتب نحو
 الأدوية، وقوله: وولده الكبير؛ لأنه لا يمونه ولا يلي عليه، فأنعدم اسبب، وكذا إن كان في عياله لعدم الولاية
 عليه، إلا أن يكون مجنوناً، ولو أدى عن الزوجة وأولد الكبير جاز استحساناً؛ بثبوت الإذن عادة، ولا يؤدي عن
 أحداه وجداته؛ لأنهم يسبون في معنى نفسه خلافاً للشافعي فيهما أي في الروحة والولد الكبير؛ بقوله **لله** **دو**
 من تمونون، ولنا: ما سبق من أن السب رأس يمونه ويبي عليه ولا ولاية له عليهما. (فتح)

وعبد أو عبيد لهما أما العبد المشترك: فلا يحب عنه عبداً على أحد من الشريكين؛ لقصور الولاية والمؤنة في
 حق كل واحد من السيدين، وفيه خلاف الشافعي بناء على أصله من أنها تحب عن العبد ابتداء ثم يتحملها
 امون عنه، وأبعد ههنا كامل في نفسه وهما يمونه فتجب عليهما، وأما العبيد المشتركة فعبدان على كل واحد
 منهما ما يخصه من الرؤوس دون الأشقيص، حتى لو كان بينهما خمسة أعبد يحب عن كل واحد منهما الصدقة
 عن عبيد؛ لأنه باعتبار القسمة يكون ملك كل واحد من السيدين كاملاً في عبيدين ولا يعتبر النصف من العبد
 الخامس، والأصل في هذا أن الإمام لا يرى قسمة الرقيق وهما يراها يعني أن أبا حنيفة لا يرى قسمة الرقيق جراً
 فلا يملك كل واحد منهما عبداً معيناً، بل ملكهما شائع في الكل، وقيل: لا تحب إجماعاً؛ لأن النصيب لا يجتمع
 قبل القسمة فلم تتم الرقبة بواحد منهما. (فتح)

ويتوقف إلخ: أي لو اشترى عبداً باختيار ومر وقت الفطر، والخيار باق ففطرته على من يستقر امثك له، بخلاف
 انقضاء فإنها تحب على من كان له امثك وقت الوجوب بعدم احتمالها التوقف؛ لأنها تحب حاجة المملوك للمحار،
 فلو جعلها موقوفة مات جوعاً، وعبد رفر: على من له الخيار؛ لأن الولاية له، وقال الشافعي: على من له المثل
 وقت الوجوب كالنفقة، وسأ: أن الملك موقوف؛ لأنه لو رد يعود إلى قديم ملك المائع، ولو أجير يشت امثك
 لمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه، بخلاف النفقة فإنها للحال الباجرة فلا تقل التوقف. (فتح)

لو مبيعاً بخيار، نصف صاع من برٍّ أو دقيقه أو سويقه أو زبيب، أو صاع تمرٍ أو شعير، وهو ثمانية أرطال، ^{أي لو كان المملوك} ^{وهو القمح} ^{أي دقيق الر} ^{أي أو يجب}

.....
 أي الصاع ^{بالبغدادى عند الطرفين}

خيار لأحدهما أو لهما فإذا مر وقت الفطر وخيار باق تحت عنى من يصير له العبد، يعني إن تم البيع فعلى المشتري، وإن مسح فعلى البائع. (ع) **نصف صاع**. بالرفع خبر متداً محذوف أي هي، أو بدل من فاعل 'يحب' أي الصدقة نصف صاع. (ع)

دقيقه أو سويقه أصلق الدقيق فشمس الحيد والردي، ودقيق الر وسويقه كالر ولم يذكرهما من الشعير ولا حكمهما، فاعلم أن دقيق الشعير وسويقه كالشعير حتى يحب من كل واحد منهما الصاع، والأولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطاً؛ لضعف الآثار فيهما، وقالوا: الربيب كالشعير؛ لأن الربيب يقارب التمر من حيث المقصود وهو التمكه، وللإمام ما روي في الخبر: "نصف صاع من س . . . ولأنه والر يتقاربان؛ لأن كل واحد منهما يوكل بجميع أجزائه، ولا يرمي من الر الحالة ولا من الربيب الحب إلا المترهون، بخلاف التمر والشعير فإنه يرمى منهما النوى والنحالة، وبه ظهر التفاوت بين التمر والر، وقال الشافعي: من الكل صاع، ولا يجزئ نصف صاع من بر بقول أبي سعيد الخدري: 'كما نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب'، وفي بعض صرقه ذكر 'صاعاً من دقيق'، ولنا: قوله **دقيقه** في خطته: 'دقيق من س . . . مدد' **شعير** **نصف صاع من س . . .** وروى الحاكم في 'مستدرك' عن ابن عمر **الر** عن رسول الله ﷺ أنه أمر عمرو بن حرم في ركة الفطر نصف صاع من حطة أو صاع من تمر، وهو مذهب جمهور الصحابة، منهم الخلفاء الراشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة **ش . . .** ولم يرو عن أحد منهم أن نصف صاع من بر لا يجزئ، فكان إجماعاً، وحديث الخدري محمول على أنهم كانوا يترعون بالريادة وكلاماً في الوجوب، وليس فيه دلالة على أنه **دقيقه** عرف ذلك منهم فلا يلزم حجة. [تبيين الحقائق: ١٣٧/٢] (عيني، فتح)

أو سويقه: وهو الر المقلو، وقال الشافعي: لا يجوز منهما. (ع)

أو ربيب. أي أو نصف صاع أيضاً من ربيب، وقال: الزبيب كالشعير وبه يفتى. (ع)

وهو ثمانية أرطال كل رطل عشرون ستاراً، والإستار - كسر الهمزة - أربعة مثاقيل ونصف، وقال أبو يوسف والشافعي: الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل؛ بقوله **دقيقه** **شعير** **نصف صاع** وروي أن أبا يوسف لما حج سأل أهل المدينة عن الصاع، فقالوا: خمسة أرطال وثلاث، وجاءه جماعة كل واحد معه صاعه، فمهم من قال: أحري أي أنه صاع النبي ﷺ. ومهم من قال: أحري أي أنه صاعه **دقيقه**. فرجع أبو يوسف عن مذهبه، ولنا: ما رواه صاحب الإمام في شرح "الإمام" عن أس **شعير** أنه قال: كان **دقيقه** يتوضأ بمد رطلين، ويعتسل بصاع ثمانية أرطال، وقيل: لا خلاف بينهم؛ وإنما أبو يوسف لما حرر صاع أهل المدينة وجد الصاع خمسة أرطال وثلاث -

صبح يوم الفطر، فمن مات قبله أو أسلم أو ولد بعده لا تجب، وصح لو قدم أو أخر.
 وهو طلوع الفجر منه قبل صبح يوم الفطر بعد صبح يوم الفطر عليه صدقة الفطر

= برطل أهل المدينة، وهو أكبر من رطل أهل بغداد؛ لأنه ثلاثون إستراراً، والرطل العدادي عشرون إستراراً، وإذا قابلت ثمانية أرطال بالعدادي خمسة أرطال وثلاث رطل بالمدي تجدهما سواء، فوقع الوهم لأجل ذلك، وهذا أشبه؛ لأن محمداً لم يذكر في المسألة خلاف أبي يوسف، ولو كان فيه لذكره وهو أعرف مذهبه، ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيره بالورن، فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة؛ لأن الاختلاف في مقدار الصاع كالإجماع على اعتبار الورن، وروى محمد أنه يعتبر بالكيل؛ لأن الآثار جاءت بالصاع هو اسم للكيل. (فتح)

صبح يوم الفطر. [منصوب على الظرفية، والعامل فيه 'تجب'، أي تجب صدقة الفطر في صبح. (ع)] وقال الشافعي: **عند غروب الشمس؛** لأن الفطر بانفصال الصوم، وذلك بالغروب من اليوم الأخير من رمضان، ولنا: أن الإضافة للاحتصاص للفطر باليوم دون الليلة، وذلك؛ لأن اليوم هو المسمى بيوم الفطر، والمرض أن يتعلق الفطر بفطر مخالف للعادة وهو اليوم لا الليل، وللشافعي قولان أحران، الأول: بطلوع الفجر يوم العيد كمذهنا، والثاني: بمجموع الوقتين. (عيني، مستخلص) **أو أسلم** أحد من الكفار بعد صبح الفطر. (ع)

وصح لو قدم على الوقت مطلقاً وهو الصحيح؛ لأن وجود السبب كان في صحة التعجيل؛ لأن سبب الوجوب رأس بمومه وبني عليه، وعند خلف بن أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله؛ لأنها صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم، وقيل: يجوز تعجيلها في النصف الآخر من رمضان، وقيل: في العشر الأخير منه، وعند الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية، وردّ بأن الأضحية غير معقولة فلا تكون عادة إلا في وقت مخصوص، بخلاف التصديق، فإنه قرينة معقولة المعنى، وقوله: "أو أخر" أي عن يومه وإن طالّت المدة، وصح الأداء بعده؛ لأن وقتها موسع، وعن الحسن: يسقط بمضي يوم الفطر؛ لأنها قرينة احتضت بيوم العيد وتسقط بمضيه كالأضحية تسقط بمضي أيام النحر، قلنا: هي قرينة معقولة المعنى، فلا تسقط بمضي الوقت كالزكاة بخلاف الأضحية. (فتح)

لو قدم أي لو قدم صدقة الفطر على وقت الوجوب ولو قبل رمضان. (ط، ع)
أو أخر: أي الصدقة عن وقت الوجوب؛ لأن وقتها موسع وهو قول العامة. (ط)

كتاب الصوم

أي في بيان أحكامه

هو ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى الغروب بنية من أهله، وصح

أي عمداً أي من طلوع الفجر الصادق أي إلى غروب الشمس

صوم رمضان، وهو فرض، والتذرع المعين وهو واجب.....

أي شهر رمضان أي وصح أيضاً صوم النذر جملة حالية أو معترضة

كتاب الصوم: كان ينبغي أن يذكر كتاب الصوم عقب كتاب الصلاة؛ لأن كلا منهما عبادة بدنية، إلا أنه

تبع القرآن وذكر الركاة بعد الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ ذَلِكَ صَلَاتُهُ﴾ (البقرة ٤٣) وحديث: **ي**

الإسلام على خمس؛ إذ؛ لأن فيه ذكر الصوم بعد الركاة، وفرض الصوم بعد صرف القبلة إلى الكعبة لعشر في

شعبان بعد احجرة بسنة ونصف، والله سبحانه وتعالى شرع الصوم بموائد: أعظمها إنجاءه بشيئين يشأ أحدهما

من الآخر: سكون النفس الأمانة بالسوء وكسر سوءها في الفصول المتعلقة بجميع الخوارج من العيون واللسان

والأذن والفرج فإن به تضعف حركتها في محسوساتها وهذا قيل: إذا جمعت النفس شملت جميع الأعضاء، وإذا

شملت النفس جماعت الأعضاء كلها، وهو لغة: الإمساك مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرِهِ﴾ (مرم ٢٦) أي صمتاً. (فتح) **هو** أي الصوم لغة الإمساك وشرعاً ما ذكره المصنف. (ع)

ترك الأكل إلخ: الأولى أن يعرف بأنه الإمساك عن انقصر إما حقيقة أو حكماً كمن أكل ناسياً، فإنه ممسك

حكماً، ثم اعلم أن شهود الشهر سب لصوم كله، ثم كل يوم سب لوجوب أدائه، وركبه الإمساك، وشرط

وجوبه العقل والنوع والإسلام، وشرط أدائه الصحة والإقامة، وشرط صحته النية والطهارة عن الخيض

والنفاس، وقوله: "والجماع" أي ولو معي، فدخل لو أنزل بمس أو قبة، وقوله: "نية" أي نية ترك الأكل، وفي

"الكافي": نية التقرب، وقال زرارة: صوم رمضان يتأدى بنية واحدة كمن ذهب الإمام مالك، والتسحر بنية في

رمضان وغيره. (فتح) **والشرب** أي إدخال شيء إلى الناص أو ما به حكم الناص. (ط، ع)

نية: أي نية ترك الأكل تمييز العبادة عن العادة. (ع) **من أهله:** أي تكون النية حاصلة من أهل الصوم، وأهل

الصوم مسلم عاقل بالغ طاهر من الخيض والنفاس. (ط، ع)

وهو فرض: [جملة حالية أو معترضة] الصيامات اللازمة فرضاً ثلاثة عشر، سعة منها يجب فيها التتابع، وهي

رمضان وكفارة القتل وكفارة اليمين والاعتكاف الواجب وكفارة الطهارة وكفارة الإفطار في رمضان والنذر

المعين كقوله: **لله عني** صوم عرة رحب ستة كذا، وستة لا يجب فيها التتابع، وهي قضاء رمضان وصوم امتعة

وصوم كفارة الخلق وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بأن قال: **والله لأصومن شهراً**، وقوله: **وهو واجب** أي

صوم النذر المعين؛ لقوله تعالى: ﴿وَتُؤْتُونَ لَهُمْ مِنْهُمُ﴾ (الحج ٢٩) وقوله: ﴿فَمِنْ ذَلِكَ صَلَاتُهُ﴾ (البقرة ٤٣) (سج ٩١) فإن

قلت: فعلى هذا لا فرق بين صوم رمضان وصوم النذر المعين في القرصية؛ لأن كلا منهما ثبت بالكتاب [فلم أطلق

الوجوب عليه؟] قلت: حص من الآية ما ليس من حسه واجباً كعبادة المريض وتحديد الوضوء عند كل صلاة

ونحو ذلك، فلا يكون قطعياً، كالأية المؤولة وحبر الواحد، ومثله لا يشت إلا الوجوب. [مرمر الحقائق ١٣٥/١]

والنفل بنية من الليل إلى ما قبل نصف النهار، وبمطلق النية وبنية النفل، وما بقي

لم يجز إلا بنية معينة مبيتة،

عدم تعين الوقت

والنفل: أي وصح أيضاً صوم التطوع، وهو ما زاد على الفرض والواجب سواء كان سنة أو مندوباً. (ط)
من الليل: أي تصح هذه الصيامات بينة من الليل. (ط) **ما قبل نصف النهار:** وقيل: إذا صام رمضان بنية إلى ما قبل الزوال جاز، وقال مالك: يشترط التبييت أيضاً؛ لقوله **عنه**: "لا صيام من مبيت الصيام من الليل ويعرم"، وقال الشافعي: يشترط في صوم الفرض التبييت، وفي النفل يصح بنية بعد الزوال، ولنا قوله تعالى: ﴿وَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ آخِرِ نَوْمِ الْيَوْمِ إِلَى الْيَوْمِ﴾ (البقرة: ١٨٧) أباح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، ثم أمر بالصيام بعده بكلمة "ثم" وهي للتراخي، فتصير العزيمة بعد الفجر لا محالة، والحديث محمول على نفي الفضيلة كحديث التسمية، أو على غير المتعين من الصيام كالقضاء والكفارات، وقول أحمد كاشافعي في النفل، فإنه يجوز بنية بعد الزوال أيضاً؛ لأن مناه على التخفيف، ولنا: أن النية إما تصح إذا وقعت في الليل أو في أكثر النهار؛ لأن للأكثر حكم الكل. (فتح)

نصف النهار: الشرعي، وهو من طلوع الفجر إلى الضحوة الكبرى. (ط) **وبمطلق:** أي تصح بمطلق نية الصوم فقط. (ط) **بنية النفل:** [أي يصح صوم رمضان والنذر المعين بنية النفل؛ لعدم المزاحم. (ط، ع)] بأن يقول: بويت أن أصوم غدا النفل، سواء عدم أنه من رمضان أم لم يعمم، وفي رواية يكون عن النفل، وقال مالك: إن عدم أنه يوم رمضان فنوى النفل لم يكن صائماً، وإن لم يعلم صح عن النفل، وقال الشافعي: لا يصح بنية النفل؛ لأن المأمور به صوم معيّن، فلا بد من تعيينه؛ ليخرج عن العهدة كما في الصلاة، ولنا: أن رمضان لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعيناً للفرض، والمتعين لا يحتاج إلى التعيين، فيصاح بمطلق النية وبنية غيره ومع الخطأ في الوصف إلا إذا وقعت النية من مريض ومسافر حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في أحدهما، فلا يقع عن رمضان، بل عما بوى من نفل أو واجب، ويصح صوم رمضان بنية واجب آخر أيضاً، وكذلك النذر المعين يتأدى لجميع ذلك إلا نية واجب آخر فيكون عما نوى، ولا يكون عن النذر. (عيني، فتح)

وما بقي: وهو صوم قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات كلها وقضاء ما أفسده من نفل. (ط، ع)

مبيتة: [من التبييت وهو فعل الشيء ليلاً فلا يصح بنية من النهار. (ع، مسكين)] ليس المراد بالتبييت خصوص تقديم النية على طلوع الفجر، بل المراد عدم تأخيرها عن طلوع الفجر، أي لا يصح بنية من النهار؛ لأن الوجوب ثابت في الدمة والزمان غير متعين ها فلم يكن بد من التعيين ابتداءً، ثم قال أصحابنا: تجب على الصائم النية لكل يوم، وقال مالك: يصح صوم جميع الشهر بنية واحدة؛ لأن صوم الشهر عبادة واحدة كالصلاة، قلنا: فساد البعض لا يوجب فساد الكل في الصوم بخلاف الصلاة، فهذا اشترطنا النية لصوم كل يوم؛ لأن صوم كل يوم عبادة على حدة؛ لتخلل وقت لا يصح الصوم فيه وهو الليل. (فتح)

ويثبت رمضان برؤية هلاله، أو بعدة شعبان ثلاثين يوماً، ولا يُصام يوم الشك إلا تطوعاً، ومن رأى هلال رمضان أو الفطر ^{أي شهره} ^{ويكره غيره}

ويثبت رمضان إلخ لقوله **بعدة** صومه بنفسه، **أو بعدة** شعبان، فإن عم هلال عسكه فأنعم عدد شعبان **ثلاثين يوماً**، وهذا بالإجماع، ويجب التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان؛ لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً كما ورد في الحديث فيجب طنبه لإقامة الواجب، وفي قوله: "برؤية هلاله" يمتد إلى أن صوم رمضان لا يلزم بقول أهل النجوم وإن كانوا عدولاً هو الصحيح. (فتح)

هلاله. لقوله **بعدة** صومه بنفسه الحديث. (ع) **أو بعدة شعبان** أي بتكميل عدد شهر شعبان إذا عم الهلال؛ لقوله **بعدة** فإن عم هلال عسكه فأنعم عدد شعبان **ثلاثين يوماً**. (فتح)

ولا يصام يوم الشك [وهو يوم ثلاثين من شعبان إذا وقع الشك أنه منه أو من رمضان. (ط)] الشك ما استوى فيه طرف الإدراك من الشيء والإشبات، وإذا كان عم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في ليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان، وهذه المسألة على وجه: أحدها: أن يوي في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريماً؛ حديث: **لا يقدم رمضان بقية يومه**، **أو يومه**، ثم إن طهر أن اليوم من رمضان يحرئه؛ لأنه شهد الشهر وصامه، وإن طهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقصه؛ لأنه ظن، والثاني: أن يوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً تريهاً، ثم إن طهر أنه من رمضان يحرئه، وإن طهر أنه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعاً؛ لأنه مهي عنه، فلا ينادى به الكامل من الواجب، وقيل: أجرأه عن الذي نواه، وهو الأصح، والثالث: أن يوي التطوع، وهو غير مكروه، وعند البعض مكروه، ويقول: إنه ورد في الحديث: "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم"، ولا أصل لهذا الحديث.

وقال اشاععي: ابتداء يكره بأن لم يوافق عادة، والمحتمل أن يصوم المصلي بنفسه، ويمتد العامة بالانتصار إلى وقت لروا، ثم يأمر بالإفطار، والرابع: أن يتردد في أصلانية أن يوي أن يصوم غداً إن كان من رمضان ولا يصوم إن كان من شعبان، وفي هذا الوجه لا يكون صائماً؛ لعدم الخزم في العزيمة، وكذا إذا بوى إن لم أحد عداء فأنا صائماً وإلا فمفطر، وكذلك لو بوى إن لم أحد سحوراً فمفطر، وإلا فصائم، والخامس: أن يتردد في وصف النية بأن يوي إن كان غداً من رمضان يصوم عنه، وإن كان من شعبان فمن واجب آخر، وهذا مكروه؛ لتردده بين أمرين مكروهين، ثم إن طهر أنه من رمضان أجرأه؛ لوجود الخزم في أصلانية، وإن طهر أنه من شعبان لا يحرئه عن واجب آخر؛ لعدم الحرم به ويكون تطوعاً غير مضمون بانقصاء، والسادس: أن يوي عن رمضان إن كان غداً منه، وعن التطوع إن كان من شعبان، وهذا مكروه أيضاً أي تريهاً، ثم إن طهر أنه من رمضان أجرأه عنه، وإن طهر أنه من شعبان جاز عن الغفل. (مسكين، فتح) **أو الفطر**: أي هلال الفطر وشهد عند القاضي. (ط)

ورّد قوله صام، فإن أفطر قضى فقط، وقيل بعلّة خبر عدل ولو قنّا أو أنشئ

أي لو كان المحرم

أي يوم بلا كفارة

أي بعد ما رد القاضي

لرمضان، وحرّين أو حرّ وحرّين للفطر،

أي قبل خبر حرّين أو حرّ

ورّد قوله صام. بأن م يسمع القاضي كلامه لانهاده بالرؤية. (ع) **صام.** أي هو وجوباً؛ لأنه شهد الشهر وفي هلال الفطر للاحتياط. (ع) **فإن أفطر إلخ** أي بالجماع قضى فقط بلا كفارة، وقيل: يقضي ويكفر، والصحيح الأول، ووجه عدم الكفارة أن القاضي رد شهادته بدليل شرعي، وهو قمة العلط، فأورث شهية، وهذه الكفارة تدرئ بالشهادات، خلافاً لشافعي فتلزمه الكفارة إذا كان الفطر بالوقوع؛ لأن رمضان متيقن في حقه، وشئت غيره لا يبطل تيقنه، ولنا: أنه ما رآه يَحْتَمِلُ أن يكون حياً لا هلالاً، فلا يكون تيقناً في حقه مع أن رد القاضي شهادته شهية دائمة للكفارة؛ لأنها أخفّت بالعقوبات باعتبار أن معنى العقوبة فيها أعب، وفي بقية الكفارات اجتمع معنى العبادة والعقوبة، والعبادة أغلب. (فتح)

وقيل بعلّة إلخ أي بلا دعوى وبلا لفظ أشهد وبلا حكم ومحس قضاء؛ لأنه خبر لا شهادة سواء بين كيفية الرؤية أم لا، وتقل شهادة واحد على آخر كعبد وأشي ولو على مثلهما، ويحب عنى الحارثية المحذرة أن تخرج في لينتها بلا إذن مولاهما وتشهد، ثم إذا قبلت وأكملوا العدة ولم ير اهلال فعن الشياحين: ألهم لا يفصرون، وقيل محمد: يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد، وقوله: "خبر عدل" أي مطلقاً سواء كان محدوداً بخد القذف أو لا، وعن أبي حنيفة أنه لا تقل شهادة المحدود بخد القذف بعد التوبة؛ لأنه شهادة من وجه، وعبد مالك: يشترط المثنى؛ لأن هذا نوع شهادة فيشترط فيه العدد كسائر أنواعها وكذا عند الشافعي في أحد قوويه، ولنا: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: جاء أعزالي إلى رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت اهلال فقال: **أشهد أن لا به** لا لله قال: نعم، قال: **أشهد أن محمداً رسول الله** قال: نعم قال: **يا هلال أد في الله** فمضموم غداً؛ ولأن في خبر الديانة يقبل قول الواحد. (مسكين، فتح)

بعلّة لعيم أو عار ونحوهما في السماء. (ع) **حر عدل** أي قبل خبره مطلقاً، ولا يقل خبر فاسق اتفاقاً. (ط) **ولو قنّا** أي رفيقاً، واحتار هذا اللفظ؛ ليشمل المكاتب والمدر ومعتق العصب، وكذا قوله: "أو أنشئ"؛ ليشمل الأمة وغيرها. (ع) **لرمضان:** متعق بقوه: "قل" أي قبل لأجل شهر رمضان ولأجل صومه. (ص، ع) **وحرّين أو حر وحرّين.** أي يقل شهادة حرّين أو حر وحرّين لهلال الفطر كما في سائر الأحكام؛ لأن فيه منفعة العباد، وهي الإفطار، فهذا شرطت فيه العدالة والحرية والعدد واللفظ الشهادة، ولكن لا يشترط فيه الدعوى كعتق الأمة وطلاق الحرة، ولا تقل فيه شهادة المحدود في القذف لكونه شهادة. [مرمر الحقائق: ١٣٧، ١] وقوله: "وإلا فجمع عظيم لهما" أي إن لم يكن بالسماء علة م تقل إلا شهادة جمع كثير يقع بعلم خبرهم في هلال رمضان والفطر، ثم قيل في حد الكثرة: أهل المحلة، وعن أبي يوسف خمسون رجلاً كالقسام، وعن محمد: =

ولا فجمعٌ عظيمٌ لهما، والأضحى كالفطر، ولا عبرة لاختلاف المطالع.

أي لرمضان والفطر أي هلاله وبقيّة الشهور

= حتى يتواتر الخبر من كل جانب، فهو جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية أن لا يقبل، وكذا إذا كان على مكان مرتفع في المصر، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه نقل شهادة رحبين ورجل وامرأتين، وعن حنف ابن أبيوب قال: خمس مائة سح قليل، وعن أبي حنيفة الكبير أنه يعتبر ألفاً، وعن محمد أنه قال: القنة والكثرة على رأي الأمام وهو الأصح، وقال الشافعي: نقل شهادة الواحد. (مسكين)

والا أي وإن لم يكن باسماء عدة. **كالفطر** أي كهلال الفطر في ثبوت شهادة حريين أو حر وحرتين وهو الأصح. (ط، ع)

ولا عبرة **إح** أي إذا رأى اهلال أهل بلدة يلزم ذلك أهل بلدة أخرى في ظاهر الرواية مطلقاً سواء كان بين السنتين تفاوت أو لا، وعليه الفتوى، وقال بعضهم: لا يلزم وهو الأشبه وإن كان الأول هو الأصح للاحتياط؛ لأن انفصال اهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار كما في دحور الوقت وحروجه، حتى إذا رأت الشمس في الشرق لا يلزم منه أن ترول في الغرب، وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس، بل كما تحركت الشمس درجة فتدث صلوغ فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف لآخرين، وهذا مثبت في علم الأفلاك والهيئة. [مرر الحقائق: ١٣٧١، ١٣٨] وقال بعضهم: إذا لم يكن بين بدتين تفاوت لا تختلف المطالع، وإن كان بينهما تفاوت أي مسيرة شهر فصاعداً تختلف المطالع، ولا يلزم حكم إحدى السنتين بالبلدة الأخرى. ولا عبرة أبصاً برؤية هلال ثماراً قبل الرول وبعده وهو المينة المستقلة، وعد أبي يوسف: إذا كان قبل الرول فهو المينة الماصية، فيحكم بوجوب الفطر، وعن أبي حنيفة في رواية: إن كان محراه أمام الشمس تنلوه، فهو من المينة الماصية، فيحكم بوجوب الفطر، وإن كان محراه خلف الشمس فهو من المينة المستقلة. (مسكين، عيني)

المطالع بل إذا ثبت في مصر لزم سائر الناس، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وعليه الفتوى، ولا عبرة برؤية الهلال ثماراً مطلقاً. (ط، ع)

باب ما يفسد الصّوم وما لا يفسده

فإن أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً أو احتلم أو أنزل بنظر أو أذهن أو احتجم
 أي الصائم في يومه أي الصائم بزيته أو غيره

باب ما يفسد الصوم إلخ [أي في بيان مفسدات الصوم وغير المفسدات له.] لما فرغ من بيان الصوم وأبوابه شرع في العوارض الطارئة عليه، وفساد الشيء إحراجه عما هو المطلوب وبينه وبين المطلق في العبادات من النسب التساوي بخلافهما في المعاملات، ولهذا يثبت المنك بالقص في البيع الفاسد لا في الباطل. (فتح)

ناسياً [أي حال كونه ناسياً وهو قيد للثلاثة قبل أنية أو بعدها في الصحيح.] السيان عدم استحضار الشيء وقت حاجته، وليس عدواً في حقوق العباد، وفي حقوقه تعالى عذر في سقوط الإثم، والتفريط بالناسي يخرج المحطى وهو الداكر للصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد الأكل ولا الشرب، بل قصد المضمضة أو احتسار طعم المأكول فسق شيء إلى حوفه، والمكره والناثم كالمخطئ، والخاص: أن هذه الأشياء الثلاثة ناسياً لا تفسد الصوم، وقال مالك: يفسد صومه وهو القياس؛ لوجود ما يصاد الصوم فصار كالكلام ناسياً في الصلاة وكالجماع في الإحرام أو الاعتكاف، ولنا: ما رواه أبو هريرة "من سبي وهو صائم فأكل أو شرب فبطل صومه فإما أطعمه الله وسقاه"، رواه البخاري، وورد: "إذا أكل أو شرب ناسياً فإما هو ررق ساقه الله إليه فلا قضاء عليه"، وبه يدفع احتمال أن يكون المراد بإتمام الصوم الإمساك عن المفطرات تشبهاً بالصائمين، والحديث الثاني رواه اندار قطي وقال: إسناده صحيح، فإذا ثبت في الأكل والشرب ثبت في الجماع دلالة لخلاف الإحرام في الحج والصلاة والاعتكاف؛ لأن حاشته مذكورة؛ لأن هيئته في هذه الأشياء تخالف هيئته العادية، وفي الصوم لا مذكر له. (عيني، فتح)

أو احتلم لقوله لا ثلاث لا يفطره صائم نقي، حجه لا خلاف، وقوله: 'أو أنزل بنظر' أي لا يفسد أيضاً سواء كان مرة أو مرتين، وقال مالك: إن طرقت مرتين فأبطل صومه؛ لقوله لا سبع حصص يفطره من ذواته، وأخرى حسنة، ولنا: أن النظر مقصور عليه غير متصل بها، فصار كالإبرال بالتفكير، والمراد بما روي في حق الإثم، ولأن ما يكون مفطراً لا يشترط التكرار فيه، وما لا يكون مفطراً لا يفطر بالتكرار، وإنما قيد بالنظر؛ لأنه إن أنزل بالتمحييد ونحوه يفسد صومه، وقوله: 'أو احتجم' فيه خلاف لأحمد؛ لقوله لا يفطره حجه، حجه، ولنا: ما روي أنه لا احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وما رواه مسبوخ؛ لأن

احتجامة لا كان في السنة العاشرة، وما رواه كان في السنة الثامنة عام الفتح. (فتح)

سظر ولو إلى فرجها مراراً أو ذكر وإن صال أو أصبح حساً ولو استمر يوماً. (ص)

أو احتجم لقوله لا يفطره من حجه أو حس، رواه أبو داود. (ط، ع)

أو اكتحل أو قبل، بخلاف الإنزال به، أو دخل حلقه غباراً أو ذباباً وهو ذاكرٌ لصومه
 وبو وجد طعمه في حلقه ولم يبرل فإنه لا يفسد فإنه يفسد أي الصائم وهو حمة حابية
أو أكل ما بين أسنانه

أو اكتحل أي الاكتحل لا يفسد الصوم أيضاً؛ ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل وهو صائم، رواه الدار قطني، ولا فرق بين أن يجد طعمه في حلقه أو لم يجد، وكذا لو برق ووجد لونه في الأصح، وقال مالك وأحمد: إن وجد طعمه في حلقه يفسد؛ ما روي أنه رضي الله عنه أمر بالإمساك بروح عند النوم، وقال: **سنة**، ولنا: ما روي من حديث عائشة رضي الله عنها، ولأنه ليس بين العين والدماغ مسدك، والدمع يخرج بالترشح كالعرق، وما يجده في حلقه أثر الكحل لا عيه فلا يضره كمن دق الدواء ووجد طعمه في حلقه؛ إذ لا يمكن الامتناع عنه وكذا من اعتسل فوجد برد الماء في باطنه لا يفطر؛ لأن انفطر إنما هو الداخل من المنافذ، وما روي أنه مكر قاله بخي من معين، فلا يصح الاحتجاج به، ونس صحيح فهو محمول على أنه رضي الله عنه قال ذلك شفقة عليهم؛ لاحتمال أنه رضي الله عنه عرف في الإمامة صفة لا توافق الصائم كالحرارة ونحوه. وقوله: "أو قل" يعني ولم يبرل لا يفطر؛ لما روي أبو سعيد الخدري أنه رضي الله عنه رخص في أقلية للصائم واحتجامة، رواه الدار قطني، وقال: رواه ثقات، خلاف امصاهرة والرجعة، فهما يشدان بالقصة بالشهوة وكذا بالنس وإن لم يبرل؛ لأن الحكم فيها أدير على السبب المفصي بتوقع وهما على قضاء الشهوة، ولهذا لو أنزل بالقصة لا يثبت به حكم المصاهرة ويفسد به الصوم، ولو أنزل بقصة فعليه القضاء؛ لوجود معنى الجماع وهو الإنزال بالباشرة دون الكفارة؛ لعدم الإيلاج، [رمر الحقائق: ١٣٨/١] (فتح)

أو دخل حلقه إلخ أما لو دخل حلقه دموعه أو عرقه أو دم رعاfe أو مطر أو شح فسد صومه؛ يتيسر صق فمه وفتحه أحياناً مع الاحتراز عن الدخول، وقيد بالدخول للاحتراز عن الإدخال، وهذا صرحوا بأن الاحتواء على المبحرة مفسد، وليس كشتم المورد والمسك؛ لوضوح الفرق بين هواء تصيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بفعله. وقوله: "وهو ذاكرٌ لصومه" حمة حالية يشير إلى أنه إن كان ناسياً لصومه لا يفسد بالطريق الأولى. (مسكين، فتح)

لصومه لا يفسد لعدم استطاعته الامتناع عنه فأشبهه الدخان بخلاف امطر والشمع في الأصح. (ع)
أو أكل ما بين إلخ إذ كان قليلاً؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه، فإنه يبقى انقبيل بين الأسنان عادة، وإن كان كثيراً يفطر، وقال زهر: يفطر في الوجهين؛ لأن الفم له حكم الطاهر فيكون دخلاً من الخارج، ولنا: أن القنبيل لا يمكن للامتناع عنه عادة فصار تبعاً لأسنانه بمنزلة ريقه، وكثير يمكن الاحتراز عنه، وافاصل بينهما قدر الحمصة، فما دونهما قليل، وإن أحده بيده وأخرجه ثم أكدته يبعي أن يفسد صومه كما روي عن محمد أن اصائم إذا ابتلع سمسة بين أسنانه لا يفسد صومه، ولو ابتلعها من خارج ابتداء يفسد، ولو مضغها لا يفسد؛ لأنها تتلاشى، ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتلع لم يفطر وبكره، ولو أخرجه ثم ابتلع يفطر كريق وغيره. [رمر الحقائق: ١٣٩/١]

أو قاء وعاد لم يفطر، وإن أعاده أو استقاء أو ابتلع حصاة أو حديداً قضى فقط،
ومن جامع أو جومع أو أكل أو شرب غذاءً أو دواءً.....

أو قاء وعاد. أي لا يفسد صومه أيضاً لو قاء وعاد القيء؛ لقوله **لا** من دعه **في** فليس عليه قضاء، **ومن استقاء عمد فيقص.** رواه أبو داود، وقال اندار قصي: رواه ثقات، ويستوي فيه ملء الصم وما دونه، وقال أبو يوسف: إن عاد وكان ملء الفم يفسد، والصحيح قول الطرفين. (فتح) **لم يفطر.** جواب للمسائل المذكورة من عند قوله: 'فإن أكل'. (ع) **وإن أعاده أو استقاء** يوضحه ما في 'الهداية': 'وقيء كثير عاد أو أعيد يفسد لا القليل في الحالين' أي إذا عاد القيء فالمعتبر عند أبي يوسف: الكثرة يعني ملء الفم، وعند محمد: يعتبر الصبيح أي الإعادة، فهي إعادة الكثير يفسد اتفاقاً، وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً، وفي إعادة القليل لا يفسد عند أبي يوسف خلافاً لمحمد، وفي عود الكثير يفسد عند أبي يوسف لا عند محمد. (فتح)

أو استقاء. أي تكلف في القيء سواء كان ملء الفم أولاً. (مسكين) **أو ابتلع حصاة إلخ.** أي فعليه القضاء؛ لوجود صورة الفطر، ولا كفارة عليه في الكل؛ لعدم معنى الفطر وهو وصول العذاء إلى حوفه لمع البدن فقصرت اجباية فانتمت الكفارة، فعلى هذا لا تحب الكفارة في شرب اندحان، وأعمه أن كل ما انتهى فيه وجوب الكفارة محله إذا لم يقع منه مرة بعد أخرى لأجل قصد معصية إفساد الصوم فإن فعله وجبت عنه ما عيه الفتوى، وكذا لا تحب الكفارة في الدقيق والأرز والعجين إلا عند محمد، وفي المنع لا تحب إلا إذا اعتاد أكله وحده، وعلى هذا أوراق الأشجار والساتات كلها إن كانت تؤكل عادة تحب فيها وإلا لا، ولا تحب في الطين إلا الطين الأرمي؛ لأنه يتداوى به، وقال مالك: لا يشترط كون المأكول عداء في وجوب الكفارة. (عبي)

أو حديداً. أو حجراً أو تراباً أو شيئاً مما لا يتعدى به. (ع) **قضى فقط.** [جواب للمسائل المذكورة بكنمة 'وإن أعاده'. (ع)] أي بلا وجوب الكفارة، وقال مالك: تحب الكفارة أيضاً في الابتلاع. (مسكين)

ومن جامع إلخ. لا بد أن يكون الخلل مشتهى على الكمال، فلا تحب الكفارة لو جامع بهيمة أو ميتة ولو أنزل، أو صغيرة لا تشتهي، وكذا إذا فخذ أو بطن أو لسان أو استمنى بكفه أو مباشرة فاحشة ونحو بين امرأتين وأنزل في الجميع، ولو لم يسز م يفطر، وأن يكون الجماع في أحد السيلين من إنسان لاجتي فيقصي ويكفر، أما القضاء فإنه مأمور بالصوم وقد فوته فيقضيه، وأما الكفارة فحديث الأعرابي كما نحي، سواء أنزل أو لم يزل؛ لأن أحكام الجماع كالحلد، والاعتسال تتعلق بالنقاء اختناين، وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها، وهذا الحكم سواء في الذكر والأنثى؛ لقوله **لا** من قصه **في** مضاعف **عني** مضاعف، رواه بدر قصي، وكنمة 'من' تطلق على الذكر والأنثى، وقال الشافعي ومالك وأحمد: إنما تحب على امرأة إن صاوغته، وفي قول الشافعي: لا تحب عليها، وفي قول: تحب عليها أيضاً ويتحمل عنها الروح. (عبي، فتح)

أو جومع. ذكرنا كان أو أنثى في أحد السيلين في محل مشتهى على الكمال بأن يكون إنساناً حياً. (ط، ع)

بدواء وصل إلى جوفه أو دماغه أفطر، وإن أقطر في إحييله لا، وكره ذوق شيء
أي الدواء يرجع إلى الجائفة يرجع إلى الآفة وهو مفيد الذكر بصلاته
ومضغه بلا عذر ومضغ العلك، لا كحل^ط ودهن^ط شارب^ط وسواك.....
أي لصلاته شيئاً لما ذكرنا أي كذا يكره أي لا يكره أي ولا

بدواء الخ [رطباً كان أو يابساً. (ط)] متعلق بالجميع يعني يجب القضاء إن احتقن أو استعظ أو أفطر في أدبه أو داوى جراحة الخوف أو الدماغ بالدواء بلا كفارة، وفساد الصوم بها؛ لقوله **لا** **عند محمد بن الحسن** **لا يفطر**؛ لأنه لم يصل من المفد الأصيل وهو الفم، وقيل: الدواء الرطب مفسد عبده خلافاً هما، واليابس ليس بمفطر اتفاقاً، والأكثر على أن العبرة بالوصول، فإن وصل إلى الخوف أفطر وإلا لا. [رمز الحقائق: ١/ ١٤١]

أفطر: جواب الشرط من قوله: "وإن احتقن" أي أفطر في الصور كلها، لكنه يجب القضاء بلا كفارة. (ع)
لا أي لا يفطر عند أبي حنيفة سواء كان ماء أو دهن، وعند أبي يوسف يفطر، ومحمد مضطرب، والأصح أنه مع أبي حنيفة، وهذا الاختلاف مبني على أنه هل بين المثانة والخوف مفد أم لا؟ واحتتموا في الإقطار في قلبها، والصحيح الفطر. [رمز الحقائق: ١/ ١٤١]

وكره ذوق شيء الخ: لما فيه من تعريض الصوم للإفساد؛ لأن الحاذية قوى فلا يأمن أن تخدب منه شيئاً إلى الساطن قيل: هذه الكراهة في الغرض، أما في الفعل فلا يكره؛ لأنه يباح الفطر فيه بالعذر اتفاقاً، وبلا عذر في رواية الحسن، ومن الأعداء أن المرأة إذا كان زوجها سيء الحلق لا بأس لها أن تدوق امرأة بطرف لسانها وكذا إذا لم تخد من يعض لسانها الطعام من حائض أو نفساء ممن لا يصوم ولم تخد طليحاً ولا حبياً، وشراء الشيء أيضاً عذر لا يكره فيه الذوق للضرورة، وقوله: "مضغ العلك" أي مطلقاً سواء كان أسود أو أبيض، وقيل: إذا كان أبيض يكره وإن كان أسود يفسد؛ لأنه يتفتت ويذوب بالمصع بخلاف الأبيض، ثم قالوا: هذا إذا كان العلك مثمتاً أي ممضوعاً، وإذا لم يكن مثمتاً فمضغه حتى صار مثمتاً يفسد، وفي غير حالة الصوم لا يكره للمرأة، ويكره للرجل إذا لم يكن من علة كبخر، وقيل: لا يكره ولا يستحب. (عيني، فتح)

بلا عذر. يرجع إلى الذوق والمصغ جميعاً. (ع) **العلك.** لأنه يتهم بالإفطار، والكراهة فيما إذا كان العلك ممضوعاً وإلا فمفسد. (ط، ع) **لا كحل** بفتح الكاف مصدر من: كحل يكحل بالضم: اسم. (ع)

ودهن شارب بفتح الدال مصدر وبالضم اسم والمعنى على الأول؛ لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم بخلاف المحرم. (ع)
وسواك: أي لا يكره استعماله مطلقاً سواء كان رطباً حصراً أو مسولاً باماء وسواء كان بالعادة أو العشي، وقال مالك: يكره الرص لما فيه من التعريض للفساد، ولنا: أنه ليس فيه من الماء قدر ما يبقى في فمه من الليل من أثر المصمضة، وقال الشافعي: يكره بالعشي؛ لقوله **لا** **عند محمد بن الحسن** **لا يفطر**؛ ولأن فيه إزالة الأثر المحمود، ولنا: ما روي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أعده ولا أحصي، روى أبو داود والترمذي، وقوله **لا** **عند محمد بن الحسن** **لا يفطر** =

والقبلة إن أمن.

أي ولا يكره أيضاً

فصل في العوارض

لمن خاف زيادة المرض الفطر، وللمسافر،
 عوارضاً قويا أي الفطر جائز لمن خاف

= وقال أبو يوسف: يكره انشور ولا يكره الرطب حصر ولا معنى له، لأنه يتمصص باده فكيف يكره به استعمال العود استبول، وفي الموك عشر حصال: يشد الثنية، ويبقي الحصرة، ويقطع العلم، ويذهب الرد، ويطلب السكبة، وإتمام بوضوء، ومرصة لرب، ويريد في الخسات، ويصحح جسم، ويوفق أسنة.
 .. لا تكره التمتع بالشرب مثل وكذا المنصصة والاستنشاق غير وضوء والاعتسال بتردد عند أبي يوسف، وبه يفتي. لا يجوز أن يعمل عملاً يصل به إلى الضعف. (عيني، فتح)

والقليلة إلح لما روت عائشة رض قالت: كان رسول الله ﷺ يقل وهو صائم، ويأشتر وهو صائم، ويكبه كان أميت لأمره أي شهوته. رواه البخاري وأبو داود، ويكره إن لم يأمن، ويشافعي رض أنها في التوجهن، وأمن كالغصة، والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية خلافاً لـ أحمد، وتفسير مباشرة أن يتجردا عن ثياب، ويضع فرجه على فرجها. [رمر الحقائق: ١٤٢١] **أمن** على نفسه الحماح والإبرل، وكره إن لم يأمن، ويستحب نصائمه السحور وتأخيرها، وتعجيل الفطر لا في يوم غيم. (ط)

فصل في العوارض | أي في بيان أحكامها، وهي جمع عارضة من عرض الأمر إذا حدث أي في العوارض لمبيحة بعدم الصوم. (ص، ج) | ما كان إفساد الصوم غير يوجب إلماً وعدم لا يوجب، حنيح إن كان الأعدار المبيحة بعدم الصوم، وهي ثمانية، ذكر المصنف منها خمسة، يعني المرض والسفر والحمل والإرضاع والشيخان، وبقي منها ثلاثة: الإكراه، وعرض، والجوع الشديد إذا حيف منها هلاك أو نقصان العقل، ونظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال:

سقم وإكراه وحمل وسفر رضع وجوع وعطش وكبر
 (فتح، طائي)

زيادة المرض | الصوم أو بطوء البر أو فساد العضو بسبب المرض عن تحريره أو أمارته أو إحصار صيب مسبه غير صاهر اعسق (ض) **الفطر** يعني لفطر عساً: خوف زياده مرض، وقال الشافعي. لا يفطر إلا إذا خاف خوف الهلاك أو فساد العضو كما في تيسم، وحسن بقول: إن زيادة المرض أو متدده قد يفتني إلى أهلاك فيجب الاحتراز عنه، وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما، إذا عجز عن القيام في الصلاة به العصر. (عيني، فتح)

وللمسافر أي العصر له بالسفر شرعي إذا أصبح مسافراً، أما إذا أصبح مقيماً صائماً ثم سافر فلا يخل له الإفطار في ذلك اليوم. (مسكين)

وصومه أحب إن لم يضُرّه، ولا قضاء إن ماتا عليهما، ويطعم وليّهما لكل يوم
 كالفطرة بوصيّة، وقضيا ما قدرا بلا شرط ولاء، فإن جاء رمضان قدّم الأداء.....
 أي المسافر أي لا يجب القضاء أي المريض والمسافر أي المريض والمسافر أي رمضان الذي جاء

وصومه أحب. نقوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ اشْهَرُ فَصِيئَةٌ﴾ (الغرة: ١٨٥) فعم الكل، وأجيز له التأخير
 رخصة، فإذا أحد بالعزيمة يكون أفضل. وقال الشافعي: الفطر أفضل. قوله **ط** من لم يصوم في
 نس، ولما رواه أنس: 'كنا نسافر مع النبي ﷺ فما الصائم وما افطر فسم يعث الصائم على افطر، ولا
 افطر على الصائم'. متفق عليه. وما رواه جرح في مسافر صره الصوم على ما روي في القصة أو عشي عليه.
 ونحن نقول به. [رمز الحقائق: ١٤٢]

لم يصره. لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صُومُوا حَتَّى يَسْكُنُوا الْبَيْتَ﴾ (سفرة: ١٨٤) فإن صره ففطاره أفضل. (ص، ع)
ولا قضاء إن ماتا إلح. أي إن ماتا على حاهما من امراض واسفر وم يدركا أيام الصحة، وإلزام لا يرمهما
 القضاء؛ لأنهما عدرا في الأداء فلا يعدرا في القضاء أولى. ولا يرمهما دفع الفدية، وهذا إذا لم يتحقق للمريض
 اليأس من البرء، فإن تحقق فدى لكل يوم من امراض، وإن صح المريض أو أقام المسافر ولم يقض حتى مات لزمه
 القضاء بقدر الصحة والإقامة أي لزمه الإبقاء به. (ط) [رمز الحقائق: ١٤٣/١]
عليهما: أي على المريض والسفر؛ لأنهما لم يدركا عدة من أيام آخر. (ط، ع)

ويطعم وليّهما إلح. أي إن صح المريض وأقام المسافر ولم يصوما، ثم ماتا لرم وليّهما أي من به ولاية انتصرف
 في ما هما الإصعام بوصيته، فهو لم يوص لم يزم الإطعام على الوارث، وقال الشافعي: يرم بلا وصية من كل مال
 اعتباراً بديون العاد، ولما: ألما عبادة فلا بد فيها من اختياره، وذلك بالإيصاء، ويكون من ثلث المال، وإذا مات
 من غير إيصاء مات الشرط فسقط بالتعذر، وقوله: وقضيا ما قدرا أي يرمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة،
 وفائدة لزوم انقضاء وجوب الوصية بالإصعام. (فتح، مسكين) **يوم:** من الأيام التي أفطرا فيها. (ص)
كالفطرة: أي نصف صاع من بر أو صاعاً من غيره. [رمز الحقائق: ١٤٣/١]

بوصية مهمما، فهو لم يوصيا بذلك لم يرم الولي أي الموصي يصعم عنهما، ولو تبرع به الولي جاز. (ط، ع)
بلا شرط ولاء أي متتابعة فيه الخيار إن شاء فرق، وإن شاء تابع. (ص) [أولاء بكسر الواو الموحدة بمعنى متتابعة
 وهو الترتيب؛ لأن النص لم يشترط ذلك، وعند البعض لا بد من المتابعة؛ لقوله **ط** من كان عليه قضاء رمضان
 فببسه ولا قصعه، قلنا: هذا غير ثابت، وروى ابن عمر رضي الله عنهما أنه **ط** قال: 'قضاء رمضان إن شاء فرق، وإن شاء
 تبع'. رواه الدارقطني، فإن قلت: قراءة أبي 'عدة من أيام أخر متتابعة' فيجب العمل بها كما في قراءة ابن مسعود رضي الله
 في كفارة يمين. 'ثلاثة أيام متتابعات'، قلت: هذه الرواية مشهورة، وتلك غير مشهورة، فلا يجوز التحصيل بها،
 ولكن المستحب التتابع مسارعة إلى إسقاط الواجب. [رمز الحقائق: ١٤٣/١]

جاء رمضان: [آخر ولم يقض رمضان الذي قبله. (ع)] رمضان ههنا نكرة فاقضى توحيه؛ لأنه مصرف أي
 رمضان آخر يعني إن جاء رمضان لثاني على المكف الذي لم يصم رمضان الأول أدى الثاني أي يسعى به ذلك، =

على القضاء، وللحامل والمرضع إن خافتا على الولد والنفس، وللشيخ الفاني،
 وهو يفدي فقط، وللمتطوع
 أي الشيخ الفاني

= وإلا فلو قدم القضاء وقع عن الأداء، ثم قصى الأول؛ لأن وقته العمر، ولا فدية عليه خلافاً لشافعي فيما إذا كان التأخير لغير عذر، فيطعم عن كل يوم مسكيناً، ولنا: أن تأخير الأداء عن وقته لا يوجب الفدية، فتأخير القضاء وهو مصق عن الوقت أولى أن لا يوجبها، ولأن الفدية حلف عن الصوم فلا يخور الجمع بين الأصل واخلف. (مستخلص، فتح)

القضاء أي الرمضان الذي قبله ثم صام القضاء ولا فدية عليه. (ع) **وللحامل** [أي لفطر حائز للحامل أيضاً بلحرح كاسافر. (ع)] حديث: إن الله وضع عن مسافر الصوم، وشطر الصلاة، وعن حامل والمرضع الصوم؛ ولأن الإرضاع واجب على الأم ديانة، لاسيما عند إسمار الزوج، أي يجب عيهما القضاء بلا كفارة وفدية، وقال الشافعي: تحب الفدية فيما إذا خافت على الولد؛ لأنه إفسار اتفق به من لم يلزمه الصوم، وهو ابن وهب، فتحب الفدية كإفطار الشيخ الفاني، ولنا: أن الفدية وجبت على الشيخ الفاني بخلاف القياس فلا يباحق به حلاله؛ لأن الفدية على الشيخ لعجزه عن الصوم الواجب، واسطر لا يجب عليه الصوم، وإنما يجب على أمه وهي تصوم القضاء، فلا يجب عليها غيره، وقيل: مراد من مرضع الطئر؛ لأنها لا تتمك من الامتناع عن الإرضاع؛ لوجوبه عليها بعقد الإجارة، وأما الأم فليس عليها الإرضاع، فإذ امتنع على الأب استحار مرضعة أخرى. (عيني، فتح)

والمرضع باحر عطف على الحامل، أي العصر لمرضع أيضاً ولو طئراً والقضاء بلا كفارة ولا فدية. (ط)
والنفس راجع إلى الحامل وعليه القضاء بلا فدية. (ع) **وللشيخ الفاني** [أي اهرم وهو الذي هبت قوته ولم يقدر على اصيام، أي العصر لشيخ الفاني أيضاً. (ط)] قيل: هو من جاوز الخمسين، وامدر على عدم قدرة الصوم، وهو أن يكون كل يوم في نقص إلى أن يموت، والمعجور الكبيرة التي لا ترجى قدرتها على اصوم كالشيخ الفاني؛ ويلحق به من كان في معاه وأيس من حياته، وقوله: 'وهو يفدي' بفتح الياء التحتية أي وجوباً لو موسراً، وإلا فيستعفر الله، وهذا إذا كان الصوم أصلاً بنفسه وحوط بأدائه حتى لو نزمه الصوم ككفارة يمين ثم عجز م تخز له الفدية، وقال مائث: لا فدية عليه، وبه قال الشافعي في القدية؛ لأنه عاجز عن الصوم، فأشبهه امريض إذا مات قبل البرء وصار كالصغير والجنون، ولنا قوله تعالى: **مَنْ شِئْنَا نَنْقُصْهُ** (نقرة: ١٨٤) قال ابن عباس: هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان الصوم فيطعمان، ولم يرو عن أحد من اصحابه خلاف ذلك فكان إجماعاً، ولا يجوز المصير إلى القياس مع وجود النص. (فتح المعين)

يفدي أي يطعم لكل يوم مسكيناً؛ بقوله تعالى: **مَنْ شِئْنَا نَنْقُصْهُ** (نقرة: ١٨٤) أي لا يطيقوه. (ص، ع) **فقط** أي يفدي هو فقط دون المسافر والمريض والحامل والمرضع. (ط)
وللمتطوع: أي للمتطوع بالصوم المفطر أيضاً. (ط)

حدث في ليلته، وبجنون غير ممتد، وبإمساك بلا نيّة صوم وفطر، ولو قدم مسافر

الإعماء

أي يقضي ما فاتته

أي يقضي ما فات عنه

في رمضان

مصره في بعض النهار

حدث في ليلته. [أي فيه ثم في بيته فلا يقضيه بوجوب الصوم إلا إذا علم أنه لم يؤ. (ط، ع)] أي يقضي الصوم الفائت بالإعماء سوى يوم حدث الإعماء في بيته، وفيه إشارة إلى أن الحكم لا يختلف حدوث الإعماء في اليوم؛ لأنه إذا لم يجب القضاء لحدوثه في الليلة مع أنها غير محل الصوم فلا بد لا يجب حدوثه في اليوم أولى، ووجه عدم القضاء: أنه سوى من الليل حملاً لحاله على الإصلاح حتى لو كان مهتك يعتاد الأكل في رمضان أو مسافر، قضى الكفر؛ بعدم ما يدعى على وجود ليلة. فالحاصل أنه إذا علم أنه سوى فلا شئ في عدم القضاء، وإن علم أنه م يؤ فلا شئ في القضاء خلاف ذلك، فإنه يوجب قضاء اليوم الذي حدث فيه الإعماء أيضاً، وهذا يقتضي اشتراط ليلة عنده لصوم كل يوم وهو خلاف ما سبق عنه. (عيني، فتح)

وحنون غير ممتد. علم أن حنونا يباي سية أي هي شروط لعادات، فلا يجب القضاء مع الممتد منه مطلق، وهو أن يكون مستوعباً لشهر رمضان كله بمرح، وغير الممتد جعل كاسوم؛ لأن الحنونا لا يفي أصل الوجوب، وأمراد باستيعابه أن لا يفتق مقدار ما يمكنه إنشاء لصوم فيه حتى يوافي في ليلة أو في آخر يوم منه فقط لا قضاء عليه، وعليه لفتوى سوء كان أصيب أو عارضياً أي يقضي ما فات حنونا غير مستغرق لشهر، وقيل: هذا إذا بيع مفيقاً ثم جن، أما إذا بيع بحنون وهو حنونا لأصلي ثم أفاق في بعض أشهر فعن محمد أنه ليس عليه قضاء ما مضى إلحاقاً به بالصبي، وحنونه بعض متأخرين، وعن أبي يوسف أنه يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر كالحنونا عارض، ولا روية فيه عن الإمام، وأصح أنه ليس على الحنونا لأصلي قضاء ما مضى، وقال زهر والشافعي: يسقط القضاء في حنونا غير ممتد أيضاً؛ لأن قضاء فرع وجوب الأداء وهو مستغرق لعدم الأهمية فكأن ما يتن على، وحسن لا نسب أن القضاء يترتب على وجوب الأداء بل يجب في لدية لوجود السب وهو الشهر، ألا ترى أن لائم يجب عليه قضاء، وهو مرفوع عنه في حق الأداء، وكذا المسافر يجب عليه القضاء دون الأداء، وإذا تحقق الوجوب فلا مانع بتعين قضاء، وقال مالك: يقضي في الحالى. (عيني، فتح)

غير ممتد. أي مستغرق لشهر وهو مستغرق لا يقضي. (ص) **وبإمساك.** يعني من يؤ الإمساك صوماً ولا فطراً في رمضان يقضي ولا يكفر، وقال زهر: بأدى صوم رمضان بلا نية؛ لأن المستحق عليه الإمساك، فعلى أي وجه وجد يقع عنه كما إذا ذهب كل صباح من الفقير، وساء أن المستحق عليه هو الإمساك لجهة العبادة؛ بقوله تعالى. **أَمْ أَمَّا لَا يَعْلَمُهُ أَنَّ مَحْصَنَ النَّاسِ فِيهِ (س د)** وإحلاص لا يكون بدون النية، وثمرة الخلاف تظهر في روم القضاء ووجوب الكفارة، فإن ما أكل لا يرم قضاء عنه، وإن أكل ترمه الكفارة؛ لأنه صائم عنه، وعند أبي حنيفة حكم على عكسه؛ لأنه غير صائم، وعندهما: إن كل بعد مرور فكما قال أبو حنيفة: لا كفارة عليه، وإن أكل قبله تحب عليه كفارة، لأنه فوت إمكان التحصيل. (مستحضر، فتح) **وفطر.** أي بلا نية فطر، وقال زهر: يتأدى صوم رمضان بلا نية من لصحيح مقيم. (مسكين) **ولو قدم مسافر:** فإن قنت: في إيجاب القضاء عليه مخالفة لما سبق من أن المسافر إذا يؤ الإفطار ثم قدم مصره سوى الصوم في وقته صح، قنت: لا تحالف؛ لأن ما ههما يحمل على ما إذا قدم بعد استعمال المقصر أو بعد مضى وقت سية فيمست وعيه القضاء. (فتح)

فصل

من نذر صوم يوم النحر أفطر وقضى، وإن نوى يمينا كفر أيضاً،
 وحسن لأنه معصية يوم مكة أي نذر مع نذره صوم أي يقضي، لا كغيره.

فصل ما بين انصاف الصوم الواجب بإيجاب الله تعالى رتب عليه الصوم الواجب بإيجاب العبد على نفسه وهو النذر، وأخره عما أوجبه الله تعالى؛ لأنه فريضة، وهذا يشترط صحته أن يكون من حسه واجب، وأن لا يكون واجباً بإيجابه تعالى. (مستخلص، فتح)

صوم يوم النحر ولا فرق في صاهر الرواية بين أن يصرح بذكر النهي عنه أو لا كأن يقول: 'عني صوم غد'، فوافق يوم النحر، وقوله: 'أفطر' أي وحب عليه الفطر تحريماً عن المعصية، وقوله: 'وقضى' فيه إيماء إلى أن النذر صحيح؛ إذ النازل لا يقضي، ثم شروط النذر أن يكون من حسه واجب، وأن لا يكون واجباً عليه من قبل، وأن يكون مقصوداً، وأن لا يكون بمعصية كشرب الخمر فلا يصح النذر بالوصوء وسجدة التلاوة وتكفين الميت؛ لأن التكفين فرض على الكفاية وهو فوق الواجب حلالاً لزفر واشتدعي فإن عدهما لا يقضي؛ لأنه نذر صوم منهى عنه فلا يصح النذر، قلنا: النهي عنه غيره وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى؛ لأن الناس في هذه الأيام أضياف الله تعالى، ونذر الصوم مشروع بأصله والنهي لا يعدم المشروعية، نعم! الشروع فيه معصية، فنفس الشروع بمعصية ونفس النذر طاعة، ولهذا صح النذر. (عيني، فتح)

يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة بأن قال المكلف: عني صوم يوم النحر. (مسكين)

كفر أيضاً أي مع القضاء حيث م يوف بالمندور، وعبد أبي يوسف لا يكفر، لأن النذر حقيقة وإيماء محار، فإذا بواهما تعينت الحقيقة، ولهما: أنه لا تنافي بين الجهتين؛ لأنهما يقتضيان أوجوب إلا أن النذر يقتضيه لعينه وإيماء لغيره، فجمع بينهما عملاً بالدينين، وعبد زفر واشتدعي لا يكفر أيضاً كما لا يقضي.

وهذه المسألة على ستة أوجه: الأول: أنه لم يوشئ، والثاني: أنه نوى النذر فقط، والثالث: أنه نوى النذر ونوى أن لا يكون يمينا، يكون ندراً بالاتفاق عملاً بالصيغة؛ لأنه نذر بالصيغة، فتعين النذر في الوجه الأول بلا شبهة كونه حقيقة كلامه، وكذا في الوجه الثاني بالطريق الأول؛ لأنه قرر لنذر بعزيمة، وفي الثالث؛ لكونه قرر النذر بعزيمة وهي أن يكون غيره مراداً، والرابع: أنه نوى اليمين ونوى أن لا يكون ندراً، يكون يمينا بالاتفاق، والخامس: أنه نوى إيماء وم يوف النذر يكون يمينا عند أبي يوسف؛ لأنه وإن كان محاراً لكن تعين نية، وعندهما يكون ندراً ويمينا؛ لأنه لا تنافي بين الجهتين.

والسادس مذكور في المتن يعني: بواهما جميعاً كان ندراً ويمينا عند أبي حنيفة ومحمد، وندر فقط عند أبي يوسف، فلا يكفر لو لم يصم؛ لأن قوله: 'الله عني صوم كذا' يراد به النذر حقيقة؛ لعدم توقفه على النية، ويراد به إيماء محاراً لتوقفه على النية، وكذا كان أحدهما مراداً لم يخر أن يراد الآخر؛ لئلا يبرم الجمع بين الحقيقة والمحار بلفظ =

ولو نذر صوم هذه السنة أفطر أياماً منهيّة، وهي يوم العيد وأيام التشريق،
 وقضاها، ولا قضاء إن شرع فيها ثم أفطر.
 أي الأيام المذكورة أي لا يجب لقضاء عليه ^{أو بأي} _{المكث}

= واحد، وهما: أنه نذر بصيغة يمين بلامه، وهو الإنجاب فلا تجتمع الحقيقة والمجاز بلفظ واحد؛ لأن إيجاب
 المباح يمين كتحريم المباح كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا حَلَّ شَيْءٍ﴾ (الحج: ١) إلى قوله: ﴿وَمَنْ مَنَعَهُ
 نَحْلَهُ أَيَّمَانُكُمُ﴾ (التحریم: ٢) (فتح، مسكين)

هذه السنة فهو نذر بأيام جميع السنة وهي اثنا عشر شهراً صام ولكنه. (ع)

منهيّة: لكون الصوم فيها حراماً. [رمز الحقائق: ١٤٦/١]

وأيام التشريق. فالجملة خمسة أيام، وأيام التشريق: الأحد عشر، والثاني عشر، والثالث عشر من ذي الحجة.

ولا قضاء. وعن أبي يوسف ومحمد: أنه يجب القضاء؛ لأن الشروع يلزم كاندرك، وكالشروع في الصلاة في
 الأوقات المكروهة، وجه الفرق أن القضاء بالشروع يبتني على وجوب الإتمام وهو منتف به؛ لأنه نفس
 الشروع يكون مرتكباً للبهى فأمر بقطعه، بخلاف النذر حيث لم يصّر مرتكباً للبهى نفس الشروع.

نذر الكافر ما هو قرينة من صدقة أو صوم لا يلزمه شيء، لعدم أهلية النذر الذي يقع للأموات من أكثر
 العوام، وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضريح الأولياء الكرام تقرباً إليهم فهو بالإجماع باطل
 ولا تشتغل الذمة به؛ لأنه حرام بل سحت. (فتح)

فيها: أي الأيام الخمسة المنهيّة متنفلاً. (ط، ع)

ثم أفطر: أما لو شرع في غيرها متنفلاً لزمه إتمامه، ولو أفسده قضى.

باب الاعتكاف

أي في باب حكمه

سن لبث في مسجد بصوم وثيقة،

باب الاعتكاف يقال: من عكف أي أقبل على الشيء وأقام به واللام يخيء من نصر ومصدره العكوف ومنه **عَكَفٌ** على الشيء **عَكَفٌ** (أعرف ١٣٨) والمتعدي بمعنى الخس من باب 'ضرب' ومصدره العكف، ومنه **عَكَفٌ** من **عَكَفٌ** (صح ٢٥) وهو من الشرائع القديمة؛ لقوله تعالى: **عَكَفٌ** من **عَكَفٌ** (لعله ١٢٥) ولما كان الصوم شرطاً في بعض الاعتكاف أخرجه عنه. (فتح)

لبث بفتح اللام وصمها وهو حر محدوف وجوز أن يكون نائب الفعل والأول أولى، ثم اعلم أن الاعتكاف سنة مؤكدة إلا أنه سنة كفاية بالإجماع على عدم ملازمة بعض أهل بلد إذا أتى به بعض مهم في العشر الأخير من رمضان، وقيل: مستحب، والصحيح: أنه سنة مؤكدة لموصلة عليه في لعشر الأخير وهي دليل السنية، وإحقق أنه يقسم إلى واجب، وهو حضور، وسنة، وهو في العشر الأخير من رمضان، ومستحب في غيره من الأرملة، ومن محاسن الاعتكاف تفريع القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس للمولى، وملازمة عبادته وبيته، وأما اعتكاف العشر الأوسط فقد ورد أنه سنة اعتكفه، فمما فرغناه خبرين **عَكَفٌ**، فقال: إن ندي تطلبه أمانث يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الأخير، وعن هذا ذهب الأكثر إلى أنها في العشر الأخير من رمضان، فمنهم من قال: في ليلة إحدى وعشرين، ومنهم من قال: في ليلة سبع وعشرين، وقيل: غير ذلك، ثم ركن الاعتكاف هو اللبس، والمسجد واسعة شرطان، ولا حفاء أن صحتها تتوقف على العقل والإسلام، فلا حاجة بذكرهما في الشروط، ومن الشروط أن يكون في مسجد جماعة أي مسجد تؤدي فيه بعض الصلوات.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه قال: كل مسجد له إمام ومؤذن معبود، وتؤدي فيه الصلوات الخمس جماعة، وعن أبي يوسف: أن الاعتكاف الواجب لا يجوز في مسجد غير جماعة، وغير الواجب يجوز في غيره، ثم الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب؛ حديث عائشة **عَكَفٌ** قالت: 'السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا لما لابد منه، ولا اعتكاف إلا بالصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع' ومثله لا يعرف إلا سماعاً، ولم يرو أنه **عَكَفٌ** اعتكف بغير صوم ولو كان حائزاً لمفعول تعليم، وقال الشافعي: الصوم ليس بشرط بقول عبيد **عَكَفٌ** ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه، ولما قوله **عَكَفٌ** لا **عَكَفٌ** لا **عَكَفٌ** وما رواه أثر فلا يعارض الخبر، ولئن سلمنا المعارضة لمقول هو محمول على غير المنصور بدليل قوة: إلا أن يوجهه على نفسه، واحتلت الروايات في العقل، فروى الحسن عن أبي حنيفة أن الصوم شرط لصحته، فعلى هذا لا يكون أقل من يوم، وفي ظاهر الرواية ليس بشرط، وهو قولهما، فيكون أقبه ساعة فلا صوم، وليس لأقبه تقدير، حتى لا يدخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما أقام، وتاركه إذا خرج، ثم أفضل الاعتكاف ما يكون في المسجد الحرام، ثم في مسجد النبي **ﷺ** أي الذي كان في ربه لا ما ريد عليه، ثم في بيت المقدس، ثم في الجامع، ثم في كل مسجد أهله أكثر. (مسكين، فتح، عيني) **في مسجد** متعلق بقوة: لبث وثيقة عطف عليه. (ع)

وأقله نفلاً ساعة، والمرأة تعتكف في مسجد بيتها، ولا يخرج منه إلا لحاجة شرعية كالجمعة، أو طيبة كالبول والغائط، فإن خرج ساعة بلا عذر فسُدَّ،
 والعديد من المسجد زمانية لارملية اعتكافه عند أبي حنيفة

نفلاً منصوب على الحال أي أقل الاعتكاف حال كونه نفلاً. (ع) ساعة. عند محمد، وعند أبي يوسف: أكثر النهار، وعند الإمام: يوم. (ط) في مسجد: هذا تعريف الاعتكاف شرعاً وهو ليث في مسجد مع الصوم والنية، والمعنى النغوي موجود فيه مع زيادة، والمراد المسجد الذي تقام فيه الجماعة للصلوات الخمس. (ط، ع) في مسجد بيتها. [وهو الموضع الذي أعدته للصلاة في بيتها، ولو اعتكفت في المسجد حار وكره. (ط)] هذا بيان الأفضلية، وهذا لو اعتكفت في مسجد حار مع الكراهة، وإن لم يكن في البيت مسجد لا يجوز الاعتكاف فيه، ولا تخرج من بيتها إذا اعتكفت بغير عذر، ولو خرجت من غير عذر يفسد، وهذا في الواجب بالذکر، أما في النفل فلا يفسد بل ينتهي، واعتكافها في مسجد بيتها؛ لأنه أصون لها، وعند الثلاثة: لا يجوز لها ذلك بل تعتكف في أي مسجد كان غير مسجد بيتها. (عيني، فتح)

ولا يخرج: أي لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه إلا لحاجة، وهي قسمان: شرعية، وطبيعية، أما الخروج للحاجة الطبيعية؛ فلحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان، ولأنه معلوم وقوعها فلا بد من الخروج في تقضيها، فيصير الخروج لها مستثنى من مقتضى الركن وهو اليبس، لكنه لا يمكث بعد فراغه من الطهور؛ لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها.

وأما الحاجة الشرعية مثل الجمعة والأذان إذا كان المدة خارج المسجد يجوز له الخروج عدداً، وقل الشافعي ومالك: الخروج للجمعة مفسد؛ لأنه لا ضرورة في حقه؛ لكونه يمكنه أن يعتكف في الجامع، قلنا: الاعتكاف في كل مسجد مشروع؛ بقوله تعالى: **وَأَمَّا عَنِكَ فِي الْمَسْجِدِ** (البقرة ١٨٧)، فيتناول الجميع، ثم هو مأمور بالسعي إليها؛ لقوله تعالى: **وَسَعَى** (جمعة ٩)، فيكون الخروج لها مستثنى لحاجة الإنسان، فإذا صح الخروج في مسجد، فالضرورة ثابتة، ويخرج للجمعة حين يرول الشمس، ومن بعد معتكفه خرج في وقت يدركها مع سبتها، ويسر بعدها أربعاً أو ستاً، ولو مكث أكثر لم يفسد؛ لأنه محل له، وكره تسريحاً لمخالفة ما أئمره بالضرورة. (فتح، مستخلص)

أو طيبة: وهي ما لا بد منه وما لا يقضي في المسجد. (مسكين) **والغائط:** والغسل لو احتتم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد. (ط) بلا عذر: شرعي كإعدام المسجد أو تفرق أهله، أو طبيعي كخوف على نفسه أو ماله لا عيادة مريض وصلاة جنازة. (ط، ع)

فسد: لأن الاعتكاف هو اثبت وأخروج ينافيه فينطه قل الخروج أو كثر فيقصيه، وإيراد بالخروج انفصال القدمين من المسجد احتراً عما إذا أخرج رأسه إلى داره، فإنه لا يفسد اعتكافه، ثم انفساد بالخروج بغير عذر مقيد بالواجب، وأما في النفل فلا ولو بلا عذر كما في 'الجمع'، وقالوا: لا يفسد ما لم يخرج أكثر من نصف يوم، لأن القبيل لو لم يبح لوقعوا في الخرج؛ لأن المعتكف إذا خرج لحاجة الإنسان لا يؤمر بأن يسرع في امشي، =

وأكله وشربه ونومه ومبايعته فيه، وكره إحضار المبيع، والصمت والتكلم إلا
 بخير، وحرُم الوطء،
 أي المكف التي لا بد له منها في المسجد أي تحريمها

= وله أن يحشي على اتودة فكان القبيس عموا، بخلاف الكثير؛ ولأن المثلث في أكثر النهار يقوم مقام كنه، وقوله: 'حرج' إشارة إلى أنه هو أحرجه المستصان كرها لا يقصد، و"بلا عذر" إشارة إلى أنه لو حرج بعدد المرض أو النسيان إلى مسجد آخر لا يقصد. (مسكين، فتح)

وأكله وشربه إلخ [بالرفع على الأثناء] وفيه "حبره أي حار له أن يأكل ويشرب في المسجد. (مسكين)] إذ ليس في نقصي هذه الحاجات في المسجد ما يبقي للمسجد حتى لو حرج لأجنبها فسد اعتكافه، حالاً بشفاعي في خروجه من بيته للأكل، قسنا: الأكل في المسجد مباح، وسيأتي ما كان يأكل في المسجد فلا ضرورة لنجس الأكل، وإذا لم يجد من يأتي به بالطعام حرج إليه بضرورة، وكذا يجوز له المبيعة؛ لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم حاجته إلا أنه يكره إحصار المبيع في المسجد، أما إذا باع واشترى للتجارة يكره؛ لقوله **قال** **مسلم بن الحجاج** **عن أبيه** **عن النبي صلى الله عليه وسلم** **أنه قال:** **من أكل أو شرب في المسجد فهو كافر.** وعنه مالك وأحمد: تكره المبيعة كما إذا كانت لتجارة؛ لقوله **قال** **أبو سعيد** **عن أبيه** **عن النبي صلى الله عليه وسلم** **أنه قال:** **من أكل أو شرب في المسجد فهو كافر.** رواه السائي، وحسن قبله بموجه؛ لأن المراد من المبيعة ما لابد منه كطعام ونحوه، وأما إذا أراد التجارة يكره به ذلك على الصحيح. [مرر الحقائق: ١/٤٨]

لأنه مقطوع لله فلا يسعى به الاشتغال بأموال الدنيا، وقيد بالمعتكف لأن مبيعة غيره فيه مكروهة نسبي، وكذا نومه إلا العريب، وقال ابن الكمال: لا يكره الأكل والشرب والنوم في المسجد مطلقاً، وقوله: 'كره إحصار المبيع'؛ لأن المسجد محرر عن حقوق العباد وفيه شعلة بها فلو لم يشعل المبيع النقرة كدراهم ودنانير أو كتاب لا يكره إحصاره، والمراد بالكراهة التحريمية؛ لأنها محل لإصلاقيهم. (مستحسن، فتح)

المسح. وهو السعة لأنه مستتر عن ذلك. (٤) والصمت إلخ | أي كره أيضاً السكوت الذي يعتقده قربة. (٥) | عذر من السكوت لأنه صم شفتين فإن صام سمي صمتاً، والمراد منه ما يعتقده المعتكف عبادة كفعل المحوس؛ لأنه مهني عنه؛ لما روي عن علي عليه السلام أنه قال: "لا يثم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل" وهو صوم أهل الكتاب، فصح، فإن لم يتعد به لم يكره، لقوله عليه السلام: "من صام يوماً من الشهر فاستغفر له". وأما الصمت عن الشر فواجب؛ لحديث: "رحم الله امرأً تكلم فعمه أو سكت فسلم"، وقوله: "والتكلم إلا بخير" المراد بالخير ما لا إثم فيه، فيشمل المباح، فيه أن يتحدث بغير ما لا بد له بعد أن لا يكون مأثماً؛ لأنه لا كان يتحدث مع الناس في اعتكافه؛ ولأن التكلم بغير خير يكره بغير اعتكاف، فلم يعتكف بالطريق الأولى. (فتح، عيني)

وحرم الوطء فإن قلت: اعتكف في المسجد لا يتهيأ له الوطء، قلت: تأويله أن يفرج حاجة الإنسان فعند ذلك يحرم عليه الوطء؛ لأن اسمه المعتكف لا يزول بذلك الخروج، ويحتمل أن تكون الروحة معتكفة في بيتها فيمكن الوطء في غير المسجد، وحشيد يطل اعتكاف الروحة، وفي 'شرح التأويلات': كانوا يفرجون ويقصون حاجتهم في الحمام، ثم يعتسبون فيرجعون إلى معتكفهم فنزل قوله تعالى: ﴿لَا تَسْرَوْهُنَّ لَمَّا كُنْتُمْ فِي مَسْجِدٍ﴾ (البقرة ١٨٧) (فتح)

ودواعيه، وبطل بوطئه، ولزمه الليالي أيضا بنذر اعتكاف أيام، وليلتان بنذر يومين.
 الاعتكاف أي المحكف كالأيام أي لزم العتكف أي اعتكافهما

ودواعيه. أي دواعي الوطء وهي النمس والقبلة كما حرمت في الحج والصهار والاستبراء دون الصوم. والفرق أن الحماح محظور للنهي فيها فتعدى إلى دواعيه، وكف النمس هو الركن في الصوم، وخطر يثبت صمما كي لا يفوت الركن فلم يتعد إلى دواعيه، ولو تعدى لنصار الكف عن الدواعي ركنا وهو لا يثبت بالشبهة، ولأن الصوم يكثر وجوده فلو مع الدواعي لخرجوا، وعند الشافعي: لا تخرم الدواعي في قول. (عيني، فتح)

وبطل بوطئه: [في المرح أو الدبر ليلا أو هاراً عامداً أو ناسياً أنزل أو لم يرل وتقبيله ونسه إن أنزل. (ط)] لأن الوطء محظور بالنص كالحماح في الإحرام، بخلاف الصوم إذا كان ناسياً، والفرق الحالة المدكرة في الاعتكاف دون الصوم، ولو أنزل بالقبلة أو النمس فسد، وبغير الإنزال لا يفسد خلافاً للشافعي [رمر الحقائق: ١٤٨/١] إذا كان الوصء ناسياً فإنه لا يفسد الاعتكاف عنده، وعدنا يفسد مطلقاً كما ذكرنا، والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما مع عنه لأجل الاعتكاف لا لأجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والنهار والليل كالحماح والخروج، وما كان من محظورات الصوم وهو ما مع عنه لأجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالأكل والشرب. (عيني، فتح)

ولزمه الليالي: معناه لو نذر أن يعتكف أياماً لزمته بلياليها؛ لأن ذكر الأيام بلفظ الجمع يدخل ما يارائها من الليالي، وكذا لو نذر أن يعتكف ليالي لزمته بأيامها؛ لأنه بذكر الليالي يدخل ما يارائها من الأيام، قال تعالى: **ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا زَمَ لَكُمْ فِيهَا نِكَاحٌ** (أن عمران ٤١)، وقال تعالى **ثَلَاثَ أَيَّامٍ** (مريم ١٠) والقصة واحدة فعبّر عنها تارة بالأيام وتارة بالليالي، فعلم أن ذكر أحدهما بلفظ الجمع يشاؤل الآخر. [تيسير الحقائق: ٢٣١/٢، ٢٣٢]، وقوله: "بنذر اعتكاف أيام" بأن يقول نسانه: 'عني أن أعتكف ثلاثة أيام' مثلاً حيث يلزمه بلياليها متتاعمة؛ لأن الإطلاق في الاعتكاف كالتصريح بالتتابع، بخلاف الإصلاق في نذر الصوم. وانفرق أن الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فإنه لا يوجد ليلاً.

نسه. النذر لا يكون إلا باللسان، ولو نذر بقلبه لا يلزمه، بخلاف النية؛ لأن النذر عمل اللسان والنية المشروعة انبعاث القلب على شأن أن يكون لله تعالى. (فتح)

وليلتان إلخ: أي إذا نذر أن يعتكف يومين لزمه ليلتهما خلافاً لأبي يوسف، فإن عنده لا تدخل الليلة الأولى؛ لأن دخولها في الجمع إما كان لضرورة الوصل، ولا حاجة إليه في التشية لتحقيق الوصل بدوها، وجه الظاهر أن في الشئ معنى الجمع فيلحق به احتياطاً، فإذا نذر اعتكاف يوم أي هار يدخل المسجد قبل صروع الفجر، ولا يخرج حتى تغرب الشمس، وفي اعتكاف اليومين يدخله قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واليلة الأخرى ويومها، ويخرج بعد غروب الشمس، وكذا في اعتكاف الأيام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروبها بعد تمام الأيام. (فتح، مسكين)

على الفور بشرط حرّية وبلوغ وعقل وصحّة وإسلام وقُدرة زاد وراحلة فضّلت

عند أبي يوسف وهو الأصح فلا يجب على المحنون فلا يجب على الكافر أي وبشرط قدرة صفة قدرة

عن مسكنه وعن ما لا بدّ منه ونفقة.....

وعن مؤنثه أي وفصلت أي وبشرط قدرة

= من غير شروع، والوجوب إما كان بالآية السابقة، ثم اعلم أن الركن في الحج شيئان: الوقوف بعرفة، وصواف الرّيازة أي معظمه، وواحياته خمسة: السعي بين الصفا والمروة، والوقوف بمزدلفة، ورمي الجمار، والخروج عن الإحرام بالحنق أو القصر. وطواف الصدر، وعد بعضهم الواحيات نيفاً وعشرين، والصابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب، وما عدا ذلك إما سنة أو أدب بأن يتوسع في اسقية، ويحافظ على الطهارة، وعلى صون لسانه، ويستأذن أبويه ودانته وكفيه، ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستحلّهم، ويتمسّ دعاءهم، ويتصدق بشيء عند خروجه، ويخرج يوم الخميس أو الاثنين أو الجمعة. (عيني، فتح)

بشرط حرية: [فلا يجب على العبد. (عيني)] اعلم أن اشروط منها شروط وجوب وشروط أداء وشروط صحة، والمصنف لم يميز بينها مع حذف بعضها، فشروط الوجوب: العقل والنوع والإسلام والحرية والوقت والاستتاعة والعلم بكون الحج فرضاً، وشروط الأداء: صحة البدن وروال الموانع الحسية وأمن الطريق وعدم قيام عدة في حق المرأة وحروج الزوج أو انحرام معها، وشروط الصحة: الإحرام بالحج وأشهر الحج والمكان المخصوص، فلا يجب على العبد مطلقاً مديراً كان أو مكاتباً أو مأذوناً؛ لعدم أهليته لذلك الراد والراحلة، ولا على الصبي ولا على المعتوه. (فتح) **وبلوغ:** فلا يجب على صبي. **وصحّة:** | الحوارح، فلا يجب على مقعد عني ورمس عني. (عيني) | أي بشرط صحة الجسد، فلا يجب على الأعمى ولو وجد قائداً، وهو مذهب الإمام، وكذا من اشروط أن لا يكون محوساً ولا حائفاً من سلطان، ولا يجب على الرمس والمفجوع والرجلين وإن ملكوا انزاد والراحلة، هذا في طاهر الرواية عن أبي حنيفة، وهو رواية عنهما، وفي ظاهر روايتهما: يجب الحج على هؤلاء إذا ملكوهما، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، والخلاف مني على أن الصحة من شرائط الوجوب أو الأداء، قال الإمام بالأول، وهما بالثاني، وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا ملكوهما، فإنه لا يجب عليهما الإحجاج بمأهم عنده، خلافاً لهما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح، فإن قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الإحجاج اتفاقاً. (فتح)

وراحلة: بملك أو بالإجارة، لا بالإعارة. (ط) **فصلت عن مسكنه:** ومؤنثه، فهو كان له دار لا يسكنها ولا يواجرها أو متاع لا يمتنّيه أو عبد لا يستخدمه وجب عليه أن يبيعه ويخج به، ويحرم عليه أحد الركاة إذا كان قدر المائتين؛ لأنها فاضلة عن حاجته، فتحصل لها الاستتاعة، وقوله: 'عما لا بد منه' يعني من غير مسكن كقضاء الديون، وإلا فالمسكن أيضاً مما لا بد منه. (فتح) **لا بدّ منه:** من الثياب والفرس والسلاح وأثاث البيت والخادم وكتب الفقه إن كان فقيهاً. (ط، ع)

ذو الحليفة وذات عرق وجحفة وقرن ويللمم لأهلها ولمن مر بها، وصحّ تقديمه
 لأهل المدينة لأهل عرق لأهل الشام لأهل حد لأهل الحرم
 عليها، لا عكسه، ولدخلها الحل،
 المواقيت أي لا يصح

ذو الحليفة. أي الأول، بصم المهمة وفتح اللام، مكان على ستة أميال من المدينة، وعشر مراحل من مكة، تسميها العوام "أمار علي"، يرعمون أنه قاتل ابن في بعضها وهو كذب، وذات عرق" ناكسر هو الحد بين نجد وحمّامة، فإن قت: كيف يتأتى قوله **هـ هـ** وأهل العراق والشام لم يكونوا مسلمين؟ أجيب بأنه **هـ هـ** عدم بطريق ايوحي يتألفهم فوقت لهم، و'جحفة' موضع بالقرب من رابع، وهي رسم حال لا يسكن به، سميت بذلك؛ لأن السيل جحف أهلها أي استأصلهم، وهي التي دعا النبي **هـ هـ** أن تغل إليها حمى المدينة، و"قرن" بفتح القاف وسكون الراء حل مظل على عرفات، وفتح الراء فيه حصاً، ونسبة أويس **هـ هـ** إليه حصاً آخر، وجه التحصنة أن انتحرت اسم قبيلة يسب إليها أويس القرني، ويلمم' هو حل من جبل حمّامة، ميقات أهل اليمن، وهو ميقات أهل اهند أيضاً، والمواقيت جمعت في بيتين:

عرق العراق ويللمم اليمن وبذي الحليفة يحرم المدني

للشام جحفة إن مررت بها ولأهل نجد قرن فاستين

فهذه المواقيت لأهل هذه الأمكنة ولمن أتى على الميقات من غير أهلها ممن أراد الحج والعمرة أو غيرهما كتجارة أو حاجة أخرى. (فتح) **وذات عرق:** أي الثاني، بكسر العين لأهل العراق موضع، منه إلى مكة مسيرة ثلاثة أيام. (عبي) **وجحفة.** أي الثالث، بصم الميم وسكون الاء المهمل لأهل الشام ومصر ومغرب وهو المسمى 'أل بس' رابع'. (ط، ع) **وقرن.** أي الرابع قرن المبار، ويقال له: قرن الثعالب لأهل نجد، بينه وبين مكة خمسون ميلاً. (ط، ع) **ويللمم:** أي الخامس يللمم بفتح التحتية واللامين وسكون الميم يسهما، وقيل: أنتم بالهجرة لأهل اليمن، منه إلى مكة فرسحان. (ط، ع) **لأهلها:** أي المواقيت تكون لأهل هذه الأمكنة. (مسكين) **مر بها:** أي هذه المواضع من غير أهلها ممن أراد الحج أو العمرة. (ط، ع) **وصحّ تقديمه** أي جاز الإحرام بشرط الأمن من ارتكاب محظورات الإحرام، على أنه عند الأمن يكون أفضل؛ لأنه أشق فكان أعظم أجراً، وقد تقدمه على المواقيت؛ لأن تقدم الإحرام على أشهر الحج يكره مصقاً، وقوله: 'لا عكسه' أي لا يجوز تأخيرها عن المواقيت لأفاقي قصد دخول الحرم، ولو حاجة غير الحج كالتجارة ومجرد الرؤية أو للقتال، ودحول النبي **هـ هـ** غير إحرام يوم الفتح كان محتصاً بتلك الساعة، أما لو قصد موضعاً من الحل كحديص وجدة، حل له بمحاوزة الميقات بلا إحرام، فإذا حل به التحق بأهله، وقال الشافعي: لا يجب الإحرام إلا على من أراد الحج أو العمرة؛ لما روي عن جابر **هـ هـ** أنه **هـ هـ** دخل مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام، رواه مسلم والسنائي، ولنا: ما روي عن ابن عباس **هـ هـ** أنه **هـ هـ** قال: لا يحل أحد مكة إلا بإحرام، وما رواه كان محتصاً بالنبي **هـ هـ** بتلك الساعة. (عبي، فتح) **ولدخلها** أي الميقات بداحل المواقيت في الحج والعمرة (ط)

وللمكي الحرم للحج والحل للعمرة.

أي لميقات لساكن مكة

وللمكي الح يعني ساكن مكة ويتحقق به التقديري حرمة ما بين مكة ومكة، والمراد به من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أو لا، والحرم حواشي مكة، وقد نصم حدود الحرم في بيتين:

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال يد رمت اتقاه

ومن يمن سبع عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جعرانة

الحرم حد الحرم من طريق المدينة ثلاثة أميال، ومن طريق يمن والعرق والصفاء سعة، ومن طريق جدة عشرة، ومن اجعرانة تسعة. (ط)

والحل للعمرة [أي ميقات المكي الح للعمرة ليتحقق نوع سفر، وتنعيم أفضل، وهو موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة] أي ميقات المكي يد أراد العمرة الح، والعمرة اسم من الاعتمار، وأصله القصد إلى مكان عامر ثم عت استعماره في زيارة بيت محرما بأفعال مخصوصة، وإنما سميت بها؛ لأن عمارة البيت بها، وإنما كان ميقات المكي لمريد الحج لحرم، ولمريد العمرة الح؛ لأنه كان يأمر بذلك؛ ولأن أداء الحج في عرفه وهي في حل، فيكون الإحرام من الحرم؛ ليتحقق نوع سفر، وأداء العمرة في الحرم فيكون الإحرام من الح؛ ليتحقق نوع سفر شديد مكان، وسب تحريم الحرم قال بعض أهل العلم: لما حاف آدم على نفسه من الشيطان استعاد بالله فأرسل ملائكة حفوا مكة من كل جانب ووقفوا حولها فحرم الله الحرم من حيث كانت الملائكة وقفت، (مسكين، فتح)

باب الإحرام

وإذا أردت أن تحرم فتوضأ، والغسل أحب، والبس إزاراً ورداءً جديدين أو غسيلين،
أي إحرام كان أو مصدرية أي فصل

باب الإحرام | أي في بيان أحكامه وقيمه. (عيني) لما ذكر المصنف الموقيت التي لا يجوز بالإسنان أن يجاورها إلا محرماً ناسب ذكر الإحرام، وهو لغة مصدر "أحرم" إذا دخل في حرمة لا تنتهك، وشرعاً: الدخول في حرمت محصورة - أي الترامها - غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالية مع الذكر أو الحصوصية، فهما شرطان في تحقق الإحرام، فالإحرام لنحج كتكبيرة الافتتاح للصلاة، وسمى إحراماً؛ لأنه يحرم به الأشياء المباحة، وهو فرض في الحج كالوقوف وطواف الزيارة. (مستخلص، فتح)

وإذا أردت | أيها الطالب حجاً أو عمرة. (عيني) بما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريصاً على تعلم أمور الإحرام واهتماماً؛ لشدة الاحتياج إلى معرفة أحكامه، وقيل: إنه خطاب من أبي حنيفة لأبي يوسف، ونقل أن المصنف صف هذا المختصر لولده بالخطاب له. (فتح، مستخلص) **فوضأ** إن شئت وإلا فاعنسل.

والغسل أحب يعني أن السنة في الإحرام إحدى الطهارتين مع قيام التفاوت بينهما في الفضيلة، فالغسل أفضل؛ لما روى زيد بن ثابت أنه اغتسل لإحرامه، رواه الترمذي وحسنه؛ لأنه أعم وأبلغ في التطيف، وأمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وإزالة الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تؤمر به الحائض والمساء، روي أنه أمر أبا بكر حين نفست زوجته أسماء بانه محمد أن يأمرها أن تعنسل وأن تحرم باحج ولا يتصور حصول الطهارة ها؛ ولهذا لا يعتبر تيمم عند العجز عن الماء بخلاف جمعة وعيد.

وبشروط ليل السنة أن يحرم على طهارة الاعتسال حتى لو أحدث ثم توضأ فأحرم لم يبل فصله؛ لأنه شرع للإحرام، ويندب أيضاً كمال التطيف من قص الأظفار وتنف الإبط وحق العانة وجماع أهله وحلق رأسه لمن اعتاده وتسريح شعره لمن لم يعتده وغسل يديه باخطي والأشنان ونحوهما. (عيني، مستخلص، فتح) **إزاراً** الإزار ما يكون من السرة إلى الركبة. (مستخلص) **ورداء** الرداء ما يكون على الظهر من الكتف. (مستخلص)

إزاراً ورداء الإزار من الحقو، والرداء من الكتف، ويكونان غير مخيطين؛ لأن النبي ﷺ ارتدى عند إحرامه؛ ولأنه ممنوع من لس المحيط، ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد، وذلك فيما عتناه، ثم الجديد أفضل؛ لأنه قريب إلى الطهارة، فإن لم يوجد فالغسل؛ لأنه أشبه به في هذا المعنى، ثم الجمع بينهما على وجه السنة حتى لو اقتصر على الإزار أجزاء؛ لوجود ستر العورة. (مستخلص، فتح)

جديدين: أي حال كونهما؛ لأنه أنظف وأبعد من الوسخ. (عيني)

غسيلين: أي إن لم تجد الجديدين، والأولى أن يكونا أبيضين. (عيني)

إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، وَزَدَ فِيهَا وَلَا تَنْقُصْ، فَإِذَا لَبِثَ نَاقِيًا
 يكسر اهمزة وفتحها كرر للتأكيد في التلبية بدأ أو سقت اهدي

فقد أحرمت، فاتقِ الرِّفْثَ.....

= مرة حج مرة، ومن راد في التلبية حج مراراً، وقوله: 'إن الحمد' بكسر اهمزة وهو قول الفراء، وقال الكسائي: افتتح أحسن ومعناه 'لأن الحمد' أو 'بأن الحمد'، وعن ابن سماعة قُلتَ للحمد: ما أحب إليك؟ قال: الكسر للابتداء والفتح لثناء، والابتداء أولى من البناء، أي سيكون ابتداء ذكر لا تعيلاً للكلام الأول.

تمة: الأنبياء عليهم السلام كانوا يبنون إذا حجوا، فيونس بن متى عليه السلام كان يقول: لبيك فَرَّاجَ الكربة، وكان موسى عليه السلام يقول: لبيك أما عندك لديك، وكان عيسى عليه السلام يقول: لبيك أما عندك أما ابن أمتك. (مسكين، فتح، مستخلص)

والنَّعْمَةُ: بكسر النون، كل ما يصل إلى الحق من النعم ودفع الضرر. (عيني) **والمُلْكُ**: بضم الميم وفسر بأنه سعة المقدور. (عيني) **وزد فيها**: وقال الشافعي في روية الربيع عنه: لا يزيد؛ لأنه ذكر مطوم فتخص به الزيادة والنقصان كالأذان، ولنا: أن ابن عمر رضي الله عنه كان يقول إذا استوت به راحلته زيادة على المروي: 'لبيك لبيك وسعديك، والخير بين يديك، والرعاء إليك والعمل'، متفق عليه، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول: "ليكن بعدد التراب لبيك"، ولأن المقصود هو إنشاء وإظهار العبودية فلا يمنع الزيادة عليه بخلاف الأذان؛ لأنه للإعلام، فلا يراد عني المقول، وقوله: 'ولا تنقص'؛ لأنه هو المقول عنه عليه السلام باتفاق الرواة، وقال عليه السلام: 'حدوا مناسككم عني'، فالتنقص مكروه اتفاقاً. (فتح) **ناوياً**: أي حال كونك ناوياً للحج. (ط، ع)

فقد أحرمت: [أي دخلت في الإحرام وصرت محرماً. (مستخلص)] هذا تصريح بأنه يكون شارعاً عند وجود الية والتلبية، وإشارة إلى أنه لا يصير محرماً بمجرد الية ما لم يأت بالتلبية، وعن أبي يوسف: أنه يصير شارعاً بالنية وحدها، وبه قال الشافعي؛ لأن الشروع بالية كالصوم، ولنا قوله تعالى: **فَمَنْ مَرَّ مِنْهُنَّ فَحُجَّ** (سورة ١٩٧) قال ابن عباس رضي الله عنه: فرض الحج الإهلال، وقال ابن عمر رضي الله عنه: التلبية، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: الإحرام، وقالت عائشة رضي الله عنها: لا إحرام إلا من أهل ولي؛ ولأنه عقد للأداء فلا بد من ذكر كما في تحريم الصلاة، ويصير شارعاً بذكر ما يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت أو عربية؛ لأن باب الحج أوسع من باب الصلاة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد اسدن بخلاف الصوم؛ لأنه ركن واحد. [رمر الحقائق: ١٥٣١] (مستخلص)

فاتقِ الرِّفْثَ: [أي احتب الجماع، وقيل: الكلام الفاحش. (ط، ع)] الرِّفْثُ الوقاع، وقيل: ذكره سدواعه عند النساء، وقيل: الكلام الفاحش الذي حوط به النساء، والفسوق الخروج عن طاعة الله تعالى، واحتلف في المراد هنا، قيل: السباب؛ لقوله عليه السلام: 'سباب مؤمن فسوق'، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه أن المراد هنا المعاصي كلها، وهو الصحيح؛ لأن ذلك كله خروج عن الطاعة، والجدال أو تحادل غيرك محادة تقضي إلى التعاضب وزوال اتئالف، وأما الحدال على وجه النظر في أمر من أمور الدين بالنسب فلا بأس، وأصل الكل قوله تعالى: **فَمَنْ مَرَّ مِنْهُنَّ فَحُجَّ** (سورة ١٩٧)، وهذا خبر بمعنى النهي، أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تتجادلوا. (فتح)

وحلق رأسه وقصّ شعره وظفره، لا الاغتسال ودخول الحمام والاستئذان بالبيت

أي واتق أيضاً

أي لا تتق

أي لا تتق أيضاً

أي ولا تتق أيضاً

والمحمل، وشدّ الحميان

أي ولا تتق أيضاً

وحلق رأسه إلى طفره، قال العبي: فيه التفات من الخطاب إلى العية، لكن في نسخة شرح "ملا مسكين" العبارة هكذا: "وحلق الشعر وقصّ الشارب والظفر"، وهذه النسخة أنسب بالمدكورات أولاً، ومع حلق الرأس؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَحْقِرَنَّ الزُّمَرُ وَكَفَّ حَتَّىٰ شَعَرَ نَهْجِي مَحْتَةً﴾ (البقرة: ١٩٦)، والقص في معنى الحلق، فثبت اسع بدلالة النص؛ وأراد بالحلق الإزالة، فعم ما لو كان بإحراق أو نورة؛ لأنه من إزالة الشعث وقصاء الثفت، وقال تعالى: ﴿لَا يَحْقِرَنَّ نَهْجِي﴾ (الص: ٢٩) وانتفت: الأخذ من الشارب، وتقليم الأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، والأخذ من الشعر، وقيل: الثفت: الوسخ، وإمراد بالقصاء إزالة الثفت، واستثنى الحبي في "ماسكه" إزالة الشعر البات في العين، فإنه لا شيء فيه عدياً. (فتح، مستخلص) **وقصّ** أي ولتق أيضاً قطع شعره وقلم طفره. (عبي) **الاعتسال** لأنه لا اغتسل وهو محرم، رواه مسلم. (عبي)

ودخول الحمام لأنه لا دخل الحمام بالحجفة، وقال: **م. بعاً الله بأوساح شئت**، وإمراد بخروج الحمام والاعتسال بالماء الحار، وأما إزالة الوسخ فمكروهة، وعند مالك: إن دخل الحمام وتدنس اقتدى. [رمر الحقائق: ١٥٤/١] **والاستئذان بالبيت** وهو في الأصل الخيمة من الصوف أو الشعر، ثم أطلق على المسقف، سمي به؛ لأنه يبات فيه، وفي معناه نضع أو ثوب مرفوع على عود بحيث يمكن الاستئذان به، وكذا القسطاط والمحمل إن لم يصب رأسه أو وجهه، فإن أصاب أحدهما كره، وقال مالك: يكره أن يستظل بالقسطاط وما أشبهه؛ لما روي أن ابن عمر رضي الله عنه أمر رجلاً قد رفع ثوباً على عود يستتر من الشمس فقال له: "أصبح من أحرمت له" أي أرر، وبه قال أحمد، ولما: حديث أم الحصير قالت: "حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالاً أحدهما أخذ بحطام ناقة النبي ﷺ، والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى حمرة العقبة"، رواه مسلم وغيره. [رمر الحقائق: ١٥٤/١] وعمر رضي الله عنه كان يلقي على شجرة ثوباً ويستظل به، وعثمان رضي الله عنه نصب له قسطاط. (فتح)

والمحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو على العكس: الهودج الكبير الحجاري، وهذا إذا لم يمس رأسه ولا وجهه وإلا كره. (ط، مسكين) **وشدّ الحميان** [كسر الهاء كيس الدراهم يشد على الخف. (ط، ع)] وكذا منطقة وسيف وسلاح وتحتّم واكتحال يعبر مطيب، فلو اكتحل بمطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة، ولو كثيراً فعليه دم، وكذا فصد وحجامة وقلع ضرس وحبر كسر وحث الرأس والسدن، لكن يرفق إن حاف سقوط شعرة أو قملة، ففي الواحدة يتصدق بشيء، وفي الثلاث كفّ من صعام، وقوته: أي وسطه، المراد بالوسط الحصر، وهو الموضع المستند من البدن فوق الوركين، وقال مالك: يكره شدّ الحميان إن كان فيه عقدة غيره، وإن شد اقتدى؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها "أوثق عليك نفقتك بما شئت" حين سئلت عنه؛ ولأنه لا ضرورة إليه فلا يباح تخلاف =

في وسطه، وأكثر التلبية متى صليت أو علوت شرفاً أو هبطت وادياً أو لقيت ركباً،
رفع الصوت أي عقب صلاتك كلها أي صعدت مكاناً مرتفعاً أي نزلت مكاناً منخفضاً
 وبالأسحار رافعا صوتك بها، وابدأ بالمسجد
 أولاً

= ما إذا كانت فيه نفقة، ولنا: أن ابن عباس رضي الله عنه كان يطبقه من غير قيد؛ ولأن هذا ليس بنس مخيط ولا في معناه. فلا يكره، فإن قنت: يرد عليه ما لو شد الإزار بحبل أو غيره فإنه يكره بالإجماع وليس في معنى لبس المخيط، ولو عصب العصاة على رأسه فإنه مكروه. ولو فعله يوماً كاملاً لرمه الصدقة وليس في معنى لبس المخيط، أجيب عن الأول بأن الكراهة فيه تثبت بنص وهو ما روي أنه رضي الله عنه رأى رجلاً قد شد فوق إزاره حبلاً، فقال: **أنت ذك الحبل**، وعن الثاني بأن لزوم الصدقة إنما هو باعتدال تغطية بعض الرأس بالعصابة والمحرم ممنوع من ذلك. (فتح)

وسطه: سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره. (عيني) **وأكثر التلبية:** قال في 'المخيط': الزيادة منها على المرة الواحدة سنة، حتى يلزمه الإساءة بتركها، فتكون فرصاً وسنة ومدوناً، ويستحب أن يكررها كلما أخذ فيها ثلاث مرات، ولا يتركها ولا يقطعها بكلام، ولو رد السلام في خلالها جار، ويكره السلام عليه في خلالها، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: 'ليبك إن العيش عيش الآخرة'، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سرّاً، ويسأل الله الجنة، ويتعود من البار. (فتح) **ركباً:** اسم جمع، والركب أصحاب الإبل في السفر دون غيرها من الدواب، ولا يطبق على ما دون العشرة. (فتح) **وبالأسحار** [أي أكثر التلبية فيها؛ نكولها مارة ووقت إجابة الدعاء. (ع، مستخلص)] لما روي أنه رضي الله عنه كان يلي إذا لقي ركباً، أو صعد أكمة، أو هبط وادياً، وفي أدبار المكتوبة، وآخر الليل، ذكره في الإمام، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يبدون في هذه الأحوال؛ لأن للحج شبهة بالصلاة من أن لكل منهما تحريماً وتحليلاً، والتكبير في الصلاة كالتلبية في الحج، وقد شرع التكبير فيها عند الانتقال من ركن إلى ركن، فكذا شرع التلبية في الحج عند الانتقال من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، وكذا يستحب التلبية لو استعطف دابته أو استيقظ من نومه، ولا فرق بين الركب والمشاة ولا بين الواحد وامتعدد لكن عند مواضع الخمسة؛ لأنه رضي الله عنه كان لتي فيها وإلا فإكثار التلبية غير مفيد بتغير الحالات. (مستخلص، عيني، فتح)

رافعا: لما روي أنه رضي الله عنه قال: **أناي حرس فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال ونسبه**، رواه أبو داود وغيره. [رمز الحقائق: ١/١٥٥] ونقوله رضي الله عنه **حرج احج احج وانشج**، فالج رفع الصوت بالتلبية، والنج إراقة الدم، ورفع الصوت بها مستحب. (عيني، مستخلص) **صوتك** أي حال كونك رافعاً الصوت بالتلبية. (ط، ع) **وابدأ بالمسجد:** [أي الحرام من باب بني شيبه. (عيني)] يعني إذا دحيت مكة شرفها الله - فادخل من الشية العليا، وهي ثنية كداء على درب المعنى وطريق الأبطح، ومنى نجس الحجون، وهي مقبرة أهل مكة، فاقصد أولاً بالمسجد من باب بني شيبه، وهو المسمى بباب السلام؛ لأن هذا أول شيء فعله رضي الله عنه، وكذا الخلاء بعده يعني م يشتعل بشيء من أفعال الحج قبله، والبدأ بالمسجد بعد ما يأمن على أمتعة بوضعها في حرز، أي لا تنزل منزلاً ولا تزر أحداً بل اقصد المسجد الحرام؛ لأن المقصود بزيارة البيت وهو في المسجد الحرام. (فتح)

وطف مضطجعاً وراء الخطيم آخذاً عن يمينك مما يلي الباب سبعة أشواط، ترملُ

ما يقرب باب الكعبة

باب بيت

= ويدا عجر عن ذلك رفع يديه حذاء منكبيه وجعل باطنهما نحو الحجر وضاهرهما نحو وجهه يشير بهما إليه كأنه واضع يديه عليه. [رمز الحقائق: ١٥٥/١]

وطف مضطجعاً: الاضطجاع: أن يجعل رداءه تحت إبطه الأيمن ويلقيه على كتفه الأيسر، ويكون كتفه الأيمن مكشوفة والأيسر مغطى بطرفي الرداء، مأخوذ من الضجع، وهو العصد؛ لأنه يبقى مكشوفاً لما روى يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ صاف مضطجعاً، رواه أبو داود، وقوله: 'وراء الخطيم' أي يكون طوافك حلف الخطيم؛ لأنه من البيت سمي به؛ لأنه محطوم من البيت أي مكسور منه، ويسمى حجراً أبيضاً؛ لأنه حُجز من البيت أي مع منه، وفيه حظيرة هاجر وإسماعيل عليهما السلام ويسكن منه من البيت، بل مقدار ستة أذرع فقط وهو محوط بمدود على صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام تحت الميزاب، وكونه ستة أذرع من البيت؛ ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه عليها السلام قال: 'ستة أذرع الحجر من البيت، وما زاد ليس من البيت'، رواه مسلم.

وروي أن عائشة ندرت إن فتح الله مكة عليه ﷺ أن تصلي في البيت ركعتين فصدها سدة البيت فأخذ ﷺ بيدها وأدحها الخطيم فقال: صلي ههنا، فإن خطيمه من ست. لأن قومك فصررت هم سبعة فأحرقوه من بيت، ولا حدان قومك بالحجامة لقصبت ماء الكعبة وأظهرت ماء حيين. وأدحيت خطيمه في بيت، وأصقت بمعة لأرض، وجعلت به من شرفها وبنا حريب؛ وإلا غشيت من من لأفعل ذلك، فلم يعيش، والبيت بني خمس مرات: بنته الملائكة، ثم إبراهيم عليه السلام، ثم قريش في الجاهلية، وكان ﷺ يقل معهم الحجارة، ثم بناه عبد الله بن ابراهيم والخامسة بناء الحجاج، فلكون الخطيم، من البيت شرع الصواف وراء الخطيم فهو لم يطف بالخطيم بل دخل العرجة التي بينه وبين البيت لا يحزنه، ويعيد الصواف كله، ولو أعاد الحجر وحده أخرأه. [رمز الحقائق: ١٥٥/١]

أحداً: حال بعد حال، أي صف حال كونك مضطجعاً وحال كونك شارعاً بطواف. (مسكين)

أشواط: جمع شوط، وهو الجري من الحجر الأسود إليه. (مسكين)

ترمل: [من الرمل، وهو مشي بسرعة مع هز الكتفين. (عيني)] بيان لسنة ما روي عن جابر رضي الله عنه أنه ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستنم، ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، رواه مسلم والنسائي، وكان سبه وسبب الاضطجاع إظهار الخلد للمشركين حين قالوا: 'أصغفتمهم حتى يثرب'، وصعد أهل مكة على جبل وقاموا يطربون إلى أصحاب رسول الله ﷺ، فقام ﷺ ثم اضطجع رداءه، ورمل حول البيت ثلاثاً ورمل أصحابه، ثم بقي الحكم بعد رول العدة، وعن هذا قال ابن عباس رضي الله عنه إنه ليس بسنة، وقال به بعض المشائخ، لكن العامة على أنه سنة، فإنه ﷺ رمل في حجة الوداع؛ تدكيراً لعمدة الأُمم بعد اخوف وهو العلة الآن، وقوله: 'فقص' إشارة إلى أنه لم يترك الرمل في الشوط الأول لا يرمل إلا في الشوطين بعده، وبسيانته في الثلاثة الأول لا يرمل في الباقي بخلاف استلام الحجر؛ لأن الاستقبال منه، ولو رمل في الكل لا دم عليه وإن كرهه الرائد، وانقرب من البيت أفضل، فإن لم يقدر فابعد منه أفضل من الطواف بلا رمل. وكل صواف بعده سعي ففيه الرمل والاستلام وإلا فلا. (مستخلص، عيني، فتح)

في الثلاثة الأول فقط، واستلم الحجر كلما مررت به إن استطعت، واختتم الطواف به، وبركعتين في المقام، أو حيث تيسر من المسجد للقدوم، وهو سنة لغير المكي،
أي الأشواط الثلاثة أي الأسود أي مقام إبراهيم عليه السلام أي مكة أي طواف القدوم

فقط. أي وتمشي في اسقي على هيئتك، وبو رحمة الله وقف حتى يجد فرجة فيرمل. (ط)

واستلم الحجر. لأن أشواط الصواف كركعات الصلاة فكما يفتح كل ركعة بالتكبير كذلك يفتح كل شوط بالاستلام، إلا أنه لا يرفع الأيدي في صلاة إلا في تكبير الافتتاح، وفي الاستلام يرفع؛ لأنه لم يرو عنه خلافه، وقوله: 'إن استطعت'؛ ما روي أنه صلى صاف عني غير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر، رواه أحمد والبخاري، وإن لم يستصع استقبل كما ذكرنا، ويستحب أن يحس الركن اليماني ولا يقبضه، وعند محمد: هو سنة، ويقبله مثل الحجر الأسود؛ ما روي عن ابن عباس أنه صلى كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه، رواه الدارقطني. [رمز الحقائق: ١٥٦/١] (فتح)

استطعت: استلام الحجر أي تناوله بأيدي أو القبلة وهو حسن. (ط)

واختتم الطواف به اقتداء بفعله صلى في حجة الوداع، وقوله: 'وبركعتين في المقام' المقام ما طهر فيه أثر قدمي إبراهيم عليه السلام، وهو حجارة كان يقوم عليها عند بروله من الليل وقت تبيان هاجر وولده، وعند ركوبه، فإن تيسر أدوهما في المقام كان أوفى، وإلا فحيث تيسر، قال العيني: وهذه الصلاة واجبة عندنا، وقد اشافعي: سنة؛ لعدم دليل الوجوب، ولما أنه صلى لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَحَجَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ (مقرة ١٢٥) فصلى ركعتين، فقرأ فيهما فاتحة الكتاب وقرأ يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، ثم عاد إلى الركن، فاستتمه ثم حرج إلى الصفا، رواه أحمد ومسلم، فنهى أن صلاته كانت امتثالاً لأمر الله عز وجل، والأمر للوجوب. [رمز الحقائق: ١٥٦/١] (فتح)

وبركعتين: أي واحتة أيضاً ركعتين وجوبا في غير وقت كراهة، ولا يحري عنها المكتوبة. (ص)

للقدوم. متعلق بقوله: 'صاف' أي فصف مصطعبا سعة أشواط لأجل طواف القدوم. (عبي)

سنة لغير المكي: لأن القدوم يتحقق في حق دون ساكن مكة، ويندب به بعد ذلك الالتزام بالمتروك والشرب من ماء زمزم. (ص، مسكين) لأنه على من يقدم، والمكي لا يقدم؛ لأن أهل مكة في حق طواف القدوم كالحائض في المسجد في حق تحية المسجد، ويقال صواف القدوم؛ طواف التحية والمقاة أيضاً، وقال مالك وأحمد: طواف القدوم واجب؛ لقوله صلى: **من أتى البيت فيحج به بطواف** أمر وهو للوجوب، ولنا: أنه صلى سماه تحية بقوله: **فيحج به** فلا يفيد الوجوب؛ لأن التحية في اللغة سم بالإكرام، يبدؤ به الإنسان على سبيل التبرع، ولا يبرم وجوب رد السلام بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا سُبُّهُمْ سَبًّا مَبْغُوتًا﴾ (سواء ٨٦)، لأنه ليس بأثناء إحسان، وإنما هو

محازاة للسلام الأول. [رمز الحقائق: ١٥٦/١]

ثم اخرج إلى الصفا وقم عليه مستقبل البيت مكبراً مهلاً مصلياً على النبي ﷺ داعياً ربك لحاجتك، ثم اهبط نحو المروة ساعياً بين الميلىن الأخضرين، وافعل عليها فعلك على الصفا، وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا

أي مثل فعلك الصفا والمروة الشوط الأول

ثم اخرج. [بعد ذلك من باب بني محروم ويسمى باب الصفا أيضاً بدا. (ط)] غير بـ "ثم" إيماء إلى اشتراط تقدم الصواف أو أكثره لصحة السعي، وقوله: 'إلى الصفا' مذكّر؛ لأن آدم عليه السلام وقف عليه، والمروة مؤنث؛ لأن حواء وقفت عليها، وقيل: لأنه كان على الأول صم يدعى 'إساف' وعلى الثاني آخر يدعى 'ثائلة'، روي أنهما كانا رجلاً وامراً ربا في الكعبة فمسحا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما، فلما طالبت المدة عتدا، والصعود عليهما سدة ولا شيء عبه لو ترك الصعود بل يكره. (فتح) **إلى الصفا** أي حل الصفا، واصعد عليه بقدر ما يصير البيت عمراً رأى منك. (ط) **وقم عليه** أي على الصفا حيث تشاهد البيت منه. (ع) **مستقبل البيت.** لما روي أن النبي ﷺ صعد على الصفا، حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبلاً لبست، الحديث. (مستخلص)

داعياً. هذه الألفاظ من قوله: 'مكبراً' إلى هنا كلها أحوال متداخلة أو مترددة كل ذلك مذكور في حديث جابر الذي أخرجه مسلم. (ع) **ثم اهبط.** [أي بعد ذلك ابر من الصفا ماشياً وجواً فلو ركب غير عذر لرمه دم. (ط، ع)] ويسعى أن يكون متوجهاً إلى القبلة، ويمشي على هبته حتى يدخل بطن الوادي، حتى إذا انتصت قدماه في بطن الوادي سعى، حتى إذا خرج من بطن الوادي مشى على هبته حتى تصعد المروة، قال: 'ساعياً بين الميلىن الأخضرين' وهما شيفان على شكل الميلىن محوتان من نفس حدار المسجد الحرام، إلا أنهما مفصلان عنه، وهما علامتان لموضع المروة - أي السعي - في بطن الوادي، وقيل هما: 'الأخضرين' بطريق التعليب، فإن أحد الميلىن أحضر والأخر أحمر، وعقب الأخضر لشرفه، وإذا أحد المحرم في السعي بينهما يقول: رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم. (فتح، مسكين)

بين الميلىن. أي حال كونك ساعياً وجواً بينهما حيث يلتوي إزارك بساقيك وأنت تدعو. (ط، ع)

على الصفا من استقبال البيت والتكبير والتهليل والصلاة على النبي ﷺ والدعاء حاجتك. [امر الحقائق: ١٥٧/١]

تبدأ بالصفا لأنه بدأ بالصفا فرقي عليه، رواه مسلم، ثم الذهاب إلى المروة شوطاً، والعود منها إلى الصفا شوطاً آخر، هكذا يفعل سبعة أشواط، حتى يتم السعة على المروة، وقال الطحاوي وبعض الشافعية: الذهاب من الصفا إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط واحد قياساً على الطواف بالبيت، فإنه من الحجر إلى الحجر شوطاً، فكذلك من الصفا إلى الصفا شوطاً، ويرد عليهم ما قاله جابر رضي الله عنه في حديثه الطويل: 'فلما كان آخر صوافه على المروة' الحديث، جعل آخر طوافه على المروة، ولو كان كما قاله لكان آخره على الصفا، والشوط في الطواف لا يتم ما لم ينته إلى الحجر الأسود، وفي السعي يتم بالمروة، فيكون ما بعده تكراراً محضاً، فلا يكون القياس عليه صحيحاً. ثم السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا، وقال مالك والشافعي: ركن. [امر الحقائق: ١٥٧/١] =

وتختتم بالمرورة، ثم أقم بمكة حراماً، وطُف بالبيت كما بدا لك، ثم اخطب قبل يوم التروية الشوط السابع أي في مكة يوماً أي ظهر يعني كلما تيسر

بقوله **يا أيها السبع** فإن الله كتب عليكم السعي، وبما قوله تعالى: **فإن طفتوا نواكسهم** من سعير من سعير حج سب **أو سب** **ولا جناح عليه أن يخطو بهما ومن قطع حبه** فإن الله قد جعله (سفره ١٥٨) رفع الجناح والتحجير يعني الفرضية والركبة. ويستحب له إذا فرغ من السعي أن يصلي ركعتين في المسجد ودحول البيت إذا لم يؤد أحداً، ويقصد مصلي النبي ﷺ قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره، حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة أذرع، ثم يصلي فإذا صلى إلى الجدار المذكور يصنع حده عليه، ويستغفر الله ويعمده، ثم يأتي الأركان فيحمد ويهمل ويسبح ويكبر ويسأل الله ما شاء، ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وباطنه. (فتح)

بالمرورة وتسعى في بطن الوادي بين الميادين في كل شوط. (ط) **ثم اقم نمكة** [أي بعد الفراغ من السعي (ع)] أي مكث بها في حالة الإحرام إلى ثامن ذي الحجة إن كان قدومك قبل ذلك؛ لأنك محرم بالحج، فلا تحس قبل الإتيان بأفعاله، وفيه إيماء إلى أنه لا يجوز له أن يفسح الحج بالعمرة، أما أمره **بأن** بذلك أصحابه إلا من ساق الخدي فمخصوص بهم أو مسووح، وقوله: "طف بالبيت" ولو أقيمت وهو يطوف أو يسعى ترك ذلك وصلى ثم سعى، واعلم أنه لا يسعى عقب هذه الأطوفة؛ لأن السعي لا يجب إلا مرة واحدة، والتسليم به غير مشروع، ولا يرمي أيضاً في هذه الأطوفة؛ لأن الرمي لم يشرع إلا مرة واحدة في طواف بعده سعي، وكذا إن أحر السعي إلى صواف الزيارة لا يرمي في طواف القدوم أيضاً، ويصلي بكل أسبوع ركعتين. (فتح) **بدا لك** لأنه يشبه الصلاة، وهي حرم موضوع فكذا الطواف، وهو أفضل من الصلاة في حق الأفافي وبالعكس للمكي. (ع)

ثم اخطب أي بعد الروا والصلاة حطية واحدة، وهو حصص قبل الروا حار وكره، فيبدأ فيها بالنكير ثم التلبية ثم تحميد، وفي الحج ثلاث حطيات: أوهما: هذه يوم السابع من ذي الحجة، ولثانية: بعرفات يوم عرفة لتاسع من ذي الحجة، والثالثة: متى في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل حطتين يوم، وهذه الحطية والثالثة حطية واحدة، ولا يحبس في وسطهما، وحصة يوم عرفة حصتان بخمس بينهما، ووقت الأولى والثالثة بعد ما صلى الظهر بعد الروا، ووقت حصة عرفة بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر، وقال رمر: يحصب في ثلاثة أيام متوالية: أولها يوم التروية وأحرها يوم النحر، لأنها أيام الموسم، ويحتمع الناس، وسأ: أنه **بأن** حطت في اليوم السابع، وكذا أبو بكر **بأن** [رمر الحقائق: ١٥٧/١] ولأن المقصود منها التعميم ويوم التروية ويوم النحر اشتغال بالحج فكان ما ذكرنا أنفع وأشد تأثيراً في القلوب، وبما سمي يوم التروية؛ لأن الحاج يروو فيه الماء من العيش حتى، وفي المعرب: 'رويت في الأمر' فكرت فيه فطرت، ومنه يوم التروية، روي أن إبراهيم **بأن** رأى ليلة التروية كأن قاتلاً يقول: إن الله يأمر بدمك منك هذا، فلما أصبح روى في ذلك من الصباح إلى الزوال آمن الله هذا أم من الشيطان، فمن ثم سمي يوم التروية، فلما أمسى في الليلة الثانية رأى مثل ذلك فعرف أنه من الله سبحانه وتعالى، فمن ثم سمي يوم عرفة، ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم سحره فسمي اليوم يوم النحر. (مسكين، فتح)

يوم وعلم فيها المناسك، ثم رح يوم التروية إلى منى، ثم إلى عرفات بعد صلاة الفجر
يوم عرفة، ثم ^{أى بعد ذلك اذهب} ^{حصة} اخطب، ثم صل بعد الزوال الظهر والعصر بأذان وإقامتين بشرط الإمام
^{بعرقات بالناس} ^{جمع تقدم بقراءة سرية}

يوم وهو السابع من ذي الحجة. ويوم التروية اليوم الثامن منه. (ع) **المناسك** أي أفعال الحج والخروج إلى منى وإلى عرفات والصلاة والوقوف فيها والإفاضة منها. (ع) **إلى منى** [وهي قرية من الحرم على مرسح من مكة، والمبيت بها سنة. (ط)] وإنما سمي منى؛ لأن جبريل عليه السلام حين أراد أن يفارق آدم عليه السلام قال: ما تتمنى؟ قال: أتمنى الحجة فسمي منى لأمية آدم عليه السلام الحجة بها، ولم يبين خصوص وقت الخروج إيماء إلى جواره في أي وقت شاء، واحتلف في المستحب منه، والصحيح أنه بعد طلوع الشمس؛ لرواية جابر عليه السلام أنه عليه السلام توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية إلى منى، وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، رواه مسلم، ولو كانت عمدة وصلى بها الفجر من يوم عرفة جاز؛ لأنه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم إقامة سلك ولكنه أساء ترك الإقتداء به عليه السلام (عيني، مسكين، فتح)
عرفات جمع عرفة وهو مكان مرتفع عن منى. (ط، مسكين) **بعد صلاة الفجر** [بيان للسنة والصحيح بعد طلوع الشمس، ولو راح قبل طلوع الفجر جاز. (فتح)] حديث جابر عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بمنى، ثم مكث قليلاً حتى طبعت الشمس، ثم صار إلى عرفات، فبأن لك من هذا أن السنة الذهاب بعد طلوع الشمس، وعارة المصنف لا تأبى ذلك، ويسزل مع الناس، وكونه بقرب الحقل أفضل، وبروله وحده أو على الطريق مكروه؛ لأن الانفراد تخير والمقام مقام حضوع، وفي النزول على الطريق تصيبق على الناس، ويستحب للإمام أن يبرل سمره؛ لأن نزوله عليه السلام بها مما لا نزاع فيه، والسمره: المسجد المعروف بمسجد إبراهيم عليه السلام، لا إبراهيم الأمير المضاف إليه باب إبراهيم أحد أبواب الحرم. (فتح الله المعين)

ثم اخطب [أي بعرفات، وعلم فيها ما يحتاجون إليه في هذا اليوم ويوم النحر. (ط)] أي خطبتين بعرفة بعد الروال وبعد الأذان قبل الصلاة كخطبة الجمعة، ولو خطب قبل الروال جاز، وعلم الناس فيهما الوقوف بعرفة والمردلفة والإفاضة منها ورمي الجمرة العقبى ورمي الحمار والبحر وأحق وطواف الزيارة، هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال مالك: يخطب بعد الصلاة؛ لأنها حطة الوعط والتذكير فأشبهه حطة العيد، ولنا: ما روى جابر عليه السلام أنه عليه السلام خطب مثل ما فسا. [رمر الحقائق: ١٥٨/١] ولأن المقصود منها تعليم المناسك والجمع بين الصلاتين فتكون قبل الصلاة. (مستخلص) **بأذان وإقامتين** [ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في الصحيح، ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر. (ط)] أما جمع الظهر والعصر؛ فالأحبار المتواترة، وأما بأذان وإقامتين؛ فلما روى جابر عليه السلام أنه عليه السلام صلاهما بأذان وإقامتين، وقال مالك: يصلي بأدائين كالإقامتين، وأحديث حجة عليه، والقياس على الإقامتين غير صحيح؛ لأن العصر في غير وقتها المعتاد فأقيم لها للإعلام. (عيني، مستخلص)

بشرط الإمام متعلق بمحذوف تقديره: إما يجوز الجمع بين الظهر والعصر بشرط الصلاة مع الإمام وهو محرم. (ع)

والإحرام، ثم إلى الموقف، وقف بقرب الجبل، وعرفات كلها موقف
 بعد أداء الصلوات وهو مضع الوقوف يعني جبل الرحمة

والإحرام | أي وبشرط الإحرام بالحج في الصلاتين، وقالوا لا يشترط لصحة العصر إلا الإحرام وهو الأظهر. (ص ٤٤) عصفت عني الإمام أي إنما يجوز الجمع بين الصلاتين بشرط الإمام الأعظم أو نائبه، مقيماً كان أو مسافراً، فلا يجوز الجمع مع إمام غيرهما، وبشرط الإحرام ولو بعد الزوال على الأصح لكن قبل الصلاة، وقيل: لا بد منه قبل ركوع، وكيفية الجمع أنه إذا رأت الشمس يؤذن المؤذن هما بين يدي المنبر، فإذا فرغ من الأداء يقوم بالإمام، ويخطب خطبتين قائماً، وجلس بينهما جلسة حفيضة كما في الجمعة، فإذا فرغ من الخطبة يقبض المؤذن ويصلي الإمام بهم الظهر، ثم يقبض للعصر ولا يؤذن، فقصي الإمام هم العصر في وقت الظهر، ولا يتصوع بين الصلاتين.

والخلاصة: أن لجمع بين الصلاتين شرطان عند أبي حنيفة: الأول: الإمام الأكبر، والثاني: الإحرام بالحج، وعندهما: إحرام الحج لا غير، حتى لو صلى الظهر وحده صلى العصر في وقته عنده، وقالوا: جمع بينهما المنفرد؛ لأن حوارج الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف، والمنفرد يحتاج إليه، قلنا: المحافظة على الوقت فرض بالنسبة، فلا يجوز تركه إلا فيما ورد النص به، ولا بد من أن حوارج اتفاد حاجة امتداد الوقوف، بل نصيحة الجماعة؛ لأنه يعسر عليهم الاجتماع بعد ما تفرقوا في الموقف، وقال زفر: الإمام والإحرام شرط في العصر خاصة، حتى لو فاتته الظهر مع الإمام فأدرك العصر معه لم يجمع بينهما عند أبي حنيفة. وعنده زفر: يجمع بينهما، وكذا الحال إذا صلى لظهر مع الإمام ثم أحرم بالحج وصلى العصر معه لم يجر عنده؛ لغوت شرط الإحرام في الظهر، وعنده زفر: يجوز. (فتح، مسكن)

وقف | (لروماً متوجهاً إلى الكعبة ط) | هذا لوقوف ركبي، وأول وقته إذا رأت الشمس، ويمتد إلى طلوع فجر يوم النحر، والركن ساعة من ذلك، والواجب أن وقف هاراً إلى العروب، وإن وقف بدلاً فلا واجب فيه، ولو خرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم، وحد عرفة ما بين جبل المنبر على بطن عربة إلى الحال المقابلة فلما يميناً وشمالاً، ويسر الاعتسار بعرفات قبل الوقوف، ويسعى أن يقف وراء الإمام ليكون مستتملاً للقلعة، والوقوف على اراحة أفضل، والوقوف قائماً أفضل من الوقوف قاعداً، ويختهد أن يقصر من عييه فطرت من الدمع؛ فإنه دليل القبول، ويدعو لأبويه وإخوانه وأهله وأصحابه ومعارفه وجيرانه، ويلج في الدعاء ولا يقصر، فإن هذا اليوم لا يمكن تداركه لاسيما إذا كان من الآفاق، واعلم أن أفضل الأيام يوم عرفة يد وافق يوم الجمعة، وقال:

فصل في ما يجب من الحج من سنة من سنة الحج (ذكره في تحريد الصحاح علامة الموطأ).

وافق يوم عرفة يوم الجمعة لا يصح فيها الجمعة اتفاقاً، وقوله: 'بقرب الجبل' أي جبل لرحمة، ويقال له: 'إلال' كهلال، وأما صعود الجبل كما يفعله العوام فلم يذكر أحد ممن يقتدى به فيه فضيلة، بل حكمه حكم سائر أراضي عرفات، والقيام والنية في الوقوف ليس بشرط ولا واجب، فهو كان جالساً حاز حجه؛ لأن الشرط الكسوة فيه، صح وقوف محتار وهارب وطالب عريم ونائبه ومحبون وسكران. (فتح)

بقرب الجبل: يعني جبل الرحمة الذي عند الصخرات السود الكبار. (ع)

إلا بطن عرنة، حامداً مكبراً مهللاً ملبياً مصلياً داعياً، ثم إلى مزدلفة بعد الغروب،
 على النبي ﷺ رج ماشياً على هبيل
وانزل بقرب جبل

إلا بطن عرنة. لقوله ﷺ: **عرنة** مذهب مذهب، مذهب عن حبس حر، مزدلفة كعبه مذهب، مذهب عن حبس حبس، مذهب مذهب، مذهب مذهب، وهو حجة على مالك في تحويره انوقوف بطن عرنة مع الدم. [رمر الحقائق: ١٥٩/١] وعرنة بضم الأولى وفتح الثانية والاستثناء مقطوع، وظاهر كلامهم أنه لو وقف بها لا يجزئ، ورأى النبي ﷺ الشيطان فيها وأمر أن لا يقف في ذلك المكان أحد احترازاً عنه، (مسكين)
عرنة وهو ولد نخداء عرفات عن يسار الموقف. (ط) **ملبياً** أي في الموقف ساعة فساعة، وقال مالك: يقطع التلبية كما يقف عرفة؛ لأن عياً قطعها فيه، وادّعوا أنه مذهب أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهن، ولما روي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وحديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما أنه لم يزل يلبى حتى رمى الحمرة العقبة، رواه البخاري ومسلم، وقوله: "مصلياً" لأن الصلاة وسيلة لإحالة الدعاء، وقوله: "داعياً" صح أنه دعا لأمنه بالمعفرة في عشية عرفة فاستجاب إلا في الدماء والمطالم، ثم أعاده بوقفة مزدلفة فاستجاب حتى في الدماء والمطالم، فعلم عدو الله إبليس بذلك فصار يخشو التراب على رأسه، وهو يدعو بالويل والثبور.

وهذا ظاهر في أن الحج يكفر الصغائر والكبائر، لا فرق بين أن تكون حقاً لله أو لغيره، لكن المسألة ظنية ولا يقطع فيه بتكفير الكبائر من حقوق الله فضلاً عن حقوق العباد، وإن قس بالتكفير لكل فليس معه أن الدين يسقط وكذا قضاء الصلاة والصوم والركاة، إذ لم يقل أحد بذلك، وإنما المراد أن إثم الدين أي مصبه وتأخير يسقط، ثم بعد الوقوف بعرفة إذا مظل صار أثماً الآن وكذا إثم تأخير الصلاة عن أوقاتها يرتفع بالحج لا القضاء، وذكر قاضي عياض أن أهل السنة أجمعوا على أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة. (فتح)

داعياً رتب حاجتكم، وهذه الألفاظ كلها أحوال متدحجة أو مترددة، ودو الحال الضمير في قوله: "قف" (ص، ع)
مزدلفة هي مشتقة من الرمي، وهو اقرب وإما سمي بها؛ لأن آدم عليه السلام قرب فيها إلى حواء؛ أو لأنه يتقرب فيها إلى الله تعالى، وهي عزم للقبلة لا يدخلها "ال" إلا لحا للصفة، ثم اعلم أن الرواح إليها ماشياً مستحب؛ لأنه لما أفاض من عرفات رأى أصحابه يتسارعون في السوق والمشي فقال ﷺ: **سكنة**، وقوله: "بعد الغروب" بيان للسنة، حتى لو مكث بعد ما أفاض الإمام كثيراً بلا عذر أساء، ولو أصاب الإمام ولم يفص حتى صهر الليل أفاضوا؛ لأنه أخطأ السنة، ولو دفع عنه، فإن جاوز حدود عرفة لرمه دم، ويقال لمزدلفة: جمع أيضاً، وقيل: المشعر الحرام. (فتح) **بعد الغروب**. أي غروب الشمس من يوم عرفة وجوبا، والمبيت بها سنة. (ع)

انزل بقرب الجبل أي وقف فيه؛ لأنه هو الموقف؛ لما روي: "أنه لما أصبح وقف على قزح"، رواه أبو داود، و"قزح" بضم وفتح، الأصح أنه المشعر الحرام، وعنه ميقدة، قيل: هي كانوا آدم عليه السلام، وفي "المطالع": أنه موقف قريش في الجاهلية؛ إذ كانوا لا يقفون بعرفة. وإضافة جبل إليه بيانية، مشتق من "قزح الشيء"، =

قَرَحَ، وَصَلَ بالنَّاسِ العِشَائِينَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُجْزِ الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ
 المغرب والعشاء واحد واحد | أي صلاة المغرب ولا في عرفات أي بعد ذلك

= أي ارتفع، وغير مصروف للعمية والعدل، لأنه معدول عن قارح بمعنى مرتفع (عبي، مسكين)
قَرَحَ: عن يمين الطريق أو يساره، وقف فيه ندبا. (ع) **العشائين** أي المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرط تقديم المغرب، فهو قدم العشاء بعبدها بعد المغرب، فإن لم يعد حتى طلع الفجر عادت جائزة. (ط)
بأذان وإقامة [واحدة ولا يتطوع بينهما ولا تشترط الجماعة هنا. (ط، ع)] وقال زرر والشافعي: بأذان وإقامتين، قياساً على الجمع الأول واختاره الصحاوي؛ لحديث جابر رضي الله عنه أنه صلى صلاتهما بأذان وإقامتين، رواه مسلم، وبه قال أحمد ومالك، وعنه: بأذنين أيضاً، وسأ: حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه صلى للمغرب تجمع فأقام ثم صلى العشاء بالإقامة الأولى، قال ابن حزم: رواه مسلم، ويرجح هذا؛ لأن العشاء في وقته والقوم حضور فلا يحتاج إلى الإعلام بخلاف عرفة، فإن العصر فيها في غير وقته، فالإعلام بها من الإعلام بها. [امرر لحقائق: ١٥٩/١] ولا يتطوع بينهما؛ لأنه محل بالجمع، ولو فعل أو اشتغل بشيء آخر أعاد الإقامة؛ وقوع الفصل بينهما، وكان يسعى أن يعيد الأذان كما في الجمع الأول، وكما اكتفينا بإعادة الإقامة؛ لما روي رضي الله عنه صلى المغرب بمردلة ثم تعشى، ثم أقر الإقامة للعشاء، ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع بل تستحب عند أبي حنيفة، ويسعى إحياء هذه الديلة. (مستخلص)
في الطريق. أي صريق المردلة، وكذا لو صلاها في عرفات، وقال أبو يوسف: تخور؛ لأنه صلاها في وقتها، رضي الله عنه قال الشافعي، وهما: حديث أسامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة، حتى إذا كان ناشعب بل فبال وتوضاً، ولم يسع الوضوء، قلت: الصلاة يا رسول الله! فقال: صلى الله عليه وسلم فركب فلما جاء المردلة بل فتوضاً فأسع الوضوء، (الحديث) [رواه إسحاري ومسلم]، ومعنى: صلى الله عليه وسلم أي وقت الصلاة؛ لأن الصلاة حركات توحيد من المصلي، فلا توصف بأقضية قبل الوجود، وعند بوجود لا يكون أمامه، وقيل: معناه المصلي أمامك، أي مكان الصلاة، والخاص: إن كان المراد به الوقت يظهر أن وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل غروب الشمس، وأداء الصلاة قبل الوقت لا يخور، وإن كان المراد به المكان يظهر اختصاص هذه الصلاة بالمكان وهو المزدلفة، فلا يخور في غيرها إلا أن حبر الواحد يوجب العمل لا العلم، فأمر بالإعادة ما بقي الوقت؛ ليصير جامعاً بين الصلاتين بالمردلة. (مستخلص، فتح، عبي)
ثم صل الفجر لما روي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى صلاتها يومئذ بعس، متفق عليه، ولأن في التعلبس دفع حاجة الوقوف فيجوز، كتقديم العصر بعرفة بل أولى؛ لأنه في وقته. [تبيين الحقائق: ٢٩٨/٢] 'والعس' بالمعجمة واللام المفتوحتين: ظلمة آخر الليل، والمراد طموغ الفجر الثاني من غير تأخير قبل روال الظلمة وانتشار الضياء، وقوله: "ثم قف" أي بمردلة، والوقوف بها واجب، حتى لو ترك بلا عذر نجح الدم، وعند الشافعي: ركز؛ لقوله تعالى: فصل من عرفه فله صلى الله عليه وسلم فصل من عرفه فله (سورة: ١٩٨)، ولحديث عروة أنه قال: من وقف مع هذا جوفه قد كان قد عرفه فله ذلك فقد سمع حجه، علق به تمام الحج وهو =

بغلس، ثم قف مكبراً مهللاً مصلياً مليباً داعياً، وهي موقف إلا بطن محسر، ثم إلى منى
 على النبي ﷺ أي متكلماً باللبية المزدلفة كلها أي موضع للوقوف روح من مزدلفة
 بعد ما أسفر، فارم جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى

قال: من وقف بعد جمره منى كذا أو من بطن منى كذا علق به تمام الحج وهو
 آية الركبة، ولما: أن سودة استأذنت النبي ﷺ أن تفيض بليل فأذن لها، متفق عليه، ولو كان ركناً ما جاز تركه
 كالوقوف بعرفة، وعن ابن عباس ر. أنه قال: "أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في صفة أهله"، والمذكور في
 الآية الذكر وهو ليس بواجب بالإجماع، وتعليق إتمام الحج به يصلح أمانة للوجوب أيضاً، غير أنه إذا ترك لعذر
 النصف لا شيء عليه؛ لما روينا. (عيني، مستخلص) بغلس. أي ظلام آخر الليل، والمراد منه بغير طلوع الفجر
 الصادق قبل أن يروى الظلام ويشتت الصياء. (ع) ثم قف أي بعد الصلاة قف بالمزدلفة وجوباً، ووقته من طلوع
 الفجر إلى طلوع الشمس، ولو تركه بعدد كرحمة فلا شيء. (ط) داعياً لله تعالى فاجتث. (ع) إلا بطن محسر
 [موضع عن يسار المزدلفة. (ط، ع)] لقوله ﷺ: "أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في صفة أهله" وهو بضم الميم وفتح
 المهملة وكسر السين المشددة اسم وادٍ سمي بها؛ لأن قبيل أصحاب الغيل حسر هناك، فإذا بلغ وادي محسر أسرع
 بالسير أو المشي قدر رمية حجر؛ اقتداء بفعله ﷺ. (فتح) ما أسفر الصبح جداً قبل طلوع الشمس. (ط)
 العقبة وهي الجمرة الصغيرة التي عند الشجرة من ناحية مكة. [رمر الحقائق: ١/١٦٠] (ط) الوادي أي يكون
 الرمي من بطن الوادي، فلو رماها من فوق كره تربها. (ط) سبع حصيات لما روي عن ابن مسعود ر. أنه
 انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع، وقال: "هكذا رمى من أزلت عليه
 سورة البقرة"، والتقييد بسبع نفى للأقل حتى لو راد لم يضره وإن كان خلاف السنة، ويدب غسلها وأحدها من
 قارعة الطريق، ولو أحدها من جمار رميت جاز وأساء، ويكره أن يكسر من حجر سبع حصاة.
 وقوله: "كحصى الحذف": بالخاء والذال المعجمتين؛ لقوله ﷺ: "أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في صفة أهله" ر. ع. ع. ع.
 ع. وكيفية الرمي أن يضع الحصاة على ظهر إبهامه اليمى ويستعين بالمسحاة، ومقدار الرمي أن يكون بينه
 وبين موضع السقوط خمسة أذرع فصاعداً، لأن ما دون ذلك لا يكون رمياً بل صرحاً، ولو طرحها طرحاً جاز
 إلا أنه أساء لمخالفة السنة، ولو وضعها وضعاً لم يجر؛ لأنه ليس برمي، ولو رماها فوقعت قريباً من الجمرة جاز،
 ولو بعيداً لا يجره؛ لأنه لم يكن قرينة إلا في مكان مخصوص، ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض
 كالحجر والمدر والطين والمغرة والورة، بخلاف الخشب والعبير واللؤلؤ، ولو رمى سبع حصيات جملة فهي عن
 واحدة؛ لأن المنصوص عليه تفريق الأفعال، وبأخذ الحصى من أي موضع شاء إلا من عند الحمرة؛ لأن ما عندها
 مردود؛ لما روي عن ابن عباس ر. "أن ما تقبل منه رفع وما لم يتقبل ترك"، وقوله: "وكبر بكل حصاة" أي
 قل: بسم الله والله أكبر، اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً، ولو سبع مكان التكبير جاز
 لحصول التعظيم بالذكر. (فتح)

الحذف، وكبر بكل حصاة، واقطع التلبية بأولها ثم اذبح ثم احلق أو قصر، والحلق أحب،
أي بعد العرع من الرمي

الخدف باخاء والدان المعجمتين، وهو مقدار المواة يرمى برؤوس الأصابع. (ط، ع) **وكرر** أي قل الله أكبر مع رمي كل حصاة ولو سَحَّ أحرأه. (ط) **واقطع** أي اتركها ولا تقل من بعد. (محشي)

بأوها أي مع أوهها، احتشف العباءة في أنه هل يقطع التسمية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي، فذهب إلى الأول الجمهور، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي، ووقت الرمي من صنوع انقحر إلى غروب الشمس، ويكره قبل طلوع الشمس، ويستحب بعده إلى الزوال، ويباح بعد الزوال إلى الغروب، وقال الشافعي: يجوز الرمي بعد نصف الأخير من الليل، وإنما ما رواه ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** **رواه**

أبو ذؤود، وصححه الترمذي، ورعى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي، متفق عليه. [مرآة الحقائق: ١٦٠] (فتح)

ثم ادبح [وهذا مستحب لمفرد، ووجه على القارن واستمتع. (ط)] أي بعد الفراع من الرمي؛ حديث جابر أنه لما رمى حمرة العقبة انصرف إلى البحر، فحرق بيده ثلاثاً وستين، وأمر علياً فحرق ما عير، وأشركه في هديه، وكان ما عير سبعمائة وثلاثين بدينار تمام المائة، والحكمة في غره ثلاثاً وستين بدينار أنه كان له يومئذ ثلاث وستون سنة، فحرق لكل سنة بدينار. (فتح)

ثم احلق | لما روي أنه قال للحلاق: ، وأشار إلى جانيه الأيمن ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس. (رواه مسلم) (ع) | أراد ناحق إزالة الشعر، واستعمال موسى مستحب، ويجب إخراج موسى على رأس أقرع وذي قروح إن أمكن، وإلا سقط، والتقصير: أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس الشعر مقدار الأكملة، والحق أحب في حق الرجال والتقصير في حق النساء لا غير، وكون الحق أحب في حقهن؛ لقوله: ، قلوا: يا رسول الله، والمقصيرين؟ قال: ، قلوا: يا رسول الله، والمقصيرين؟ قال: ، متفق عليه، ويكتفى بخلق ربع الرأس؛ لأن للربع حكم الكل، وحق الكل أولى؛ افتداء به . [أمر الحقائق: ١٦١/١]

عن وكيع قال: قال لي أبو حيفة: أحصأت في ستة أبواب من أساسك علميها حجام، وذلك أبي حين أردت أن أخلق رأسي وقمت على حجام، فقلت له: بكم تخلق رأسي؟ فقال لي: أعراقي أنت؟ فقلت: نعم، قال لي: السكت لا يشاركه غيره، فجلست مسحاً عن القبة، فقال لي: حو و جهت إلى القبة، فحوولته، وأردت أن يخلق رأسي من الحجاب الأيسر، فقال لي: أدر الشق الأيمن من رأسك، فأدرته، وجعل يخلق وأنا ساكت، فقال لي: كمر، فجعلت أكر حتى قمت أذهب، فقال لي: أين تريد؟ فقلت: رحلي، فقال: ادفي شعرك، ثم صل ركعتين، ثم امص، فقلت له: من أين لك ما أمرتني؟ فقال: رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل هذا. (عبي، فتح)

أو قصر بأن تأخذ من كل شجرة قدر الأعملة وحواء، وتفصير الكل مندوب، والرابع واجب. (ص)
أحب: من التقصير للرجال، ويكتفى بالربع والكل أفضل. (ط)

وكره تأخيرهُ عن أيام النحر، ثم إلى منى فارم الجمار الثلاث في ثاني النحر بعد
 تحرماً أي طواف الركن ولرمه دم رح من مكة أي أيام
 الزوال بادياً بما يلي المسجد، ثم بما يليها، ثم بجمرة العقبة، وقف عند كل رمي
 بعده رمي، ثم غداً كذلك،
 أي كما رميت في ثاني نحر

وكره تأخيرهُ أي تأخير طواف الزيارة عن أيام النحر - وهي يوم النحر وأيامان بعده - مكروه حيث كان لعمر
 عذر، ونزله بالتأخير دم عند أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه؛ لأن الدبح مؤقت بأيام النحر، فكذا الطواف مؤقت
 بهما؛ لأنه معطوف عليها في الآية كما تقدم، والركن منه أربعة أشواط، فلو صاف أربعة أشواط قبل الغروب لا شيء
 عليه، وقيل: إن آخره آخر أيام التشريق، وفي "الغاية": إن آخره عند محمد غير مؤقت. (عيني، فتح)

فأرم الحجار لما روي عن عائشة أنها قالت: "أفاض النبي من يومه حتى صلى الظهر، ثم رجع إلى منى،
 فمكث بها أيام التشريق يرمي الحجار، فإذا زالت الشمس يرمي كل حمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة،
 ويقف عند الأول والثانية، فيطيل القيام ويتصرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها، رواه أبو داود، وقال جابر
 "رأيت رسول الله يرمي على راحلته يوم النحر صحن، وأما بعد ذلك فبعد رواه الشمس، رواه
 مسلم. [تبيين الحقائق: ٣١٢، ٢] الثلاث وهي الجمرة الأولى والوسطى والأخيرة. (ع)

بعد الزوال [في الصحيح إلى طلوع الشمس من العد، فلو رمى عند صبح، وكره. (ط)] بيان لأمر وقت الرمي،
 وهذا هو المشهور عن الإمام، وعده أنه واجب فقط، حتى لو رمى قبله أحرأه، والمروي من فعله: لبيان الأفضل،
 والظاهر الأول، وآخره عند طلوع الشمس من العد، فلو رمى ليلاً صبح، وكره، ولو أحر رمي الجمار كلها إلى
 اليوم الرابع رماها على الترتيب؛ لأن أيام التشريق كلها وقت الرمي، فيفصي مرتناً، وعليه دم واحد عند الإمام،
 ولو أحرها حتى غابت الشمس من آخر أيام التشريق سقط؛ لانقضاء وقته، وعليه دم واحد اتفاقاً. (فتح)

يلي المسجد أي متدناً بالحمرة التي تلي مسجد الحيف استئنا. (ط، ع) ثم بما يليها أي بالحمرة التي تلي
 الحمرة الأولى، وهي الحمرة الوسطى. (ط، ع) حمرة العقبة سبع حصيات، كذلك ورد الآثار. (ط، ع)

وقف عند كل الحج [احمداً مكراً مهتلاً مصلياً داعياً قنراً قراءة البقرة. (ط)] وهو ما سوى جمرة العقبة، فإنه لا رمي
 بعدها، فلا يقف عندها، ويقف عند الجمرتين الأولىين، فيحمد الله تعالى ويشي عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
 ويدعو حاجته، ويرفع يديه في الدعاء؛ لقوله لا يرفع يديه إلا في الدعاء، وذكر من حملتها عند
 الجمرتين، ويبغي أن يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذا الموقف؛ لأن النبي قال: من حج ولم يرفأ
 لم يرد الله به من الجنة قطرة، فالحاصل: أن كل رمي بعده رمي يقف عندها؛ لأنه في وسط العادة فيتأدى بالدعاء فيه، وكل رمي

ليس بعده رمي لا يقف عنده؛ لأن العادة انتهت، ولهذا لا يقف عند الحمرة العقبة في يوم النحر وبعده. (مستخلص)

ثم غداً كذلك: أي ارم في غد ثالث أيام النحر، يعني الثاني عشر من ذي الحجة. (ط، ع)

ثم بعده كذلك إن مكثت، ولو رميت في اليوم الرابع قبل الزوال **صح**، وكل رمي بعده رمي فارم ماشياً وإلا راكباً،
 أي كما رميت في اليومين قبله الجمار الثلاث بعد طلوع الشمس

إن مكثت: [في مئ؛ لأنه محير في المكث؛ لقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نَحْتَمِلُ فِي يَوْمٍ فَلَا نُحِبُّهُ وَمِنْ حَرٍّ وَلَا نُحِبُّهُ عَشَّةَ سَنَى﴾ (القرة ٢٠٣) (ع)] فيه إيماء إلى تحييره بين المكث وعدمه، والمكث أفضل اقتداءً بفعله **صح**، لقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نَحْتَمِلُ فِي يَوْمٍ فَلَا نُحِبُّهُ﴾ (القرة ٢٠٣) الآية، ولك أن تعرف ما م يطلع الفجر من اليوم الرابع، فإذا صلع الفجر لا يحل لك أن تفر؛ لدخول وقت الرمي، وقال الشافعي: إذا غربت الشمس من اليوم الثالث لا يحل لك الفر حتى ترمي الجمار الثلاث في اليوم الرابع، وهو رواية عن أبي حنيفة؛ لأن الفر أصبح في اليوم؛ بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نَحْتَمِلُ فِي يَوْمٍ فَلَا نُحِبُّهُ عَشَّةَ سَنَى﴾ لا في الليل، وجه الظاهر: أنه نفر في وقت لا يحب فيه الرمي ولا يجوز، فجاره نفر كالسهار. (مسكين، فتح)
اليوم: وهو الثالث من أيام الرمي. (ع) **صح:** أي عند الإمام، وعندهما؛ لا يصح اعتساراً بسائر الأيام، وإنما رخص له فيه في الفر، فإذا لم يترخص بالفر التحق بسائر الأيام، ومدهبه مروى عن ابن عباس **صح**، ولأنه لما ظهر أثر التخفيف فيه في حق ترك الرمي فلأن يظهر حواره في الأوقات كلها أولى، بخلاف اليوم الأول والثاني من أيام التشريق؛ حيث لا يجوز فيهما إلا بعد الزوال؛ لأنه يجوز تركه فيهما فكذلك لا يجوز تقديمه، ولا كلام في أفضلية الرمي بعد الزوال. [تبيين الحقائق: ٣١٤/٢] (فتح)

رمي: كرمي الجمرتين الأولى والوسطى في الأيام الثلاث. [رمر الحقائق: ١٦٢، ١] **فارم ماشياً:** [حال كونك ماشياً بدءاً، فهو رميتها راكباً جاز. (ط، مسكين)] لأن ما ورد من أنه **صح** رمي جمرة العقبة راكباً، يدل على ذلك، وعن ابن عمر **صح** أنه كان يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وسائر ذلك ماشياً، ويحرمهم أنه **صح** كان يفعل ذلك، وقال بعضهم: الأفضل الرمي ماشياً في زماننا؛ لأنه أقرب إلى التصريح والتواضع، وذكر إبراهيم بن الحراح وهو من أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تميم بن عباس، وكان عالماً بالمناشد، قال: دخلت على أبي يوسف وقد أغمي عليه، فأفاق، فلما رأي قال: يا إبراهيم ما تقول في رمي الجمار يرميها حاج راكباً أو ماشياً؟ فقلت: يرميها ماشياً، فقال: أخطأت، فقلت: يرميها راكباً، فقال: أخطأت، قلت: فما يقول الإمام؟ قال: كل رمي بعده رمي يرميها ماشياً، وكل رمي ليس بعده رمي يرميها راكباً، فخرجت من عنده، فسمعت بكاء الناس في داره، فقيل لي: قصي أبو يوسف **صح**، ففعلت من حرصه على العلم في هذه الحالة. (مستخلص، فتح)

وإلا: أي وإن لم يكن بعده رمي كجمرة العقبة يوم النحر وجمرة الأحريرة في الأيام الثلاث (ع)
راكباً: [أي ارم حال كونك راكباً] (ع) يدل عليه ما روي أنه **صح** رمي جمرة العقبة راكباً يوم النحر، وهذا بيان الأفضلية، وأما الجوار فتأبث كيف ما كان. [رمر الحقائق: ١٦٢، ١] وقال في السهر: إن ارمي راكباً أفضل مصباً عند الإمام ومحمد؛ لأن الثابت عنه **صح** إنما هو الرمي راكباً فحينئذ الرمي ماشياً خلاف السنة، قلنا: إنما فعله ليكون أظهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدونه منه **صح**. (فتح)

سبعة أشواط، وهو واجب إلا على أهل مكة، ثم اشرب من زمزم والتزم الملتزم
أي طواف الصدر أي إذا فرغت من الطواف بعد شرب زمزم

= بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر ولا آخره، ويستحب إيقاعه عند إرادة السفر، ولو نفر ولم يطف وجب عليه العود ما لم يجاوز الميقات، وقوله: 'سبعة أشواط' لأنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء باحصب، ثم رقد رقدة ثم ركب إلى البيت فطاف به، رواه الحارثي، والركن منه أكثرها، وترك الأقل يلزمه الصدقة بخلاف طواف الركز؛ حيث تجب الإراقة ترك أقله، ويسمى طواف الوداع؛ لأنه يودع به البيت ويرجع به عنه. (عيني، فتح) وهو واجب: لقول ابن عباس ؓ كان الناس يصرفون لكل وجه، فقال صلى الله عليه وسلم لا يفر أحد حتى يكون حراً عهده بسبب، لأنه حلف من مرة حائض، متفق عليه، وقال الشافعي: ليس بواجب؛ لأنه لو كان واجباً ما سقط عن المكّي وعن الحائض، قلنا: إن أهل مكة لا يصرون فلا يجب عليهم؛ لأن التوديع من شأن المعافر، والحائض مستثناة بالص، والفساء بمنزتها، فيتناولها الص دلالة، وقوله: 'إلا على أهل مكة' أي لا يجب عليهم بل يدب، ويدخل فيهم أهل ما دون الميقات؛ لأنهم بمنزرتهم، ومن اتخذ مكة داراً ثم بدا له الخروج، ومن كان معتمراً من أهل الآفاق؛ لأنه ليس لهؤلاء طواف القدوم، فكذلك طواف الصدر، ويصلي ركعتين عقب هذه الطواف، ولا يسعى ولا يرمي؛ لعدم مشروعية التكرار. (فتح)

ثم اشرب: واختلفوا في أنه هل يبدأ بالملتزم أو بزمزم؟ والأصح الابتداء بزمزم، وكيفية الشرب: أن يستقي بنفسه ويشرب مستقلاً القبلة، ويتضع ويتنفس مرات، ويرفع بصره في كل مرة، وينظر إلى البيت، ويمسح به رأسه ووجهه، وقال صلى الله عليه وسلم ما ركبه في صدام طعم وسقاء سقاء، رواه مسلم، وانصف م يذكر الاستسقاء بنفسه ولا تقبيل العنة ولا رجوع القهقري؛ لما قيل: إنه لم يثبت شيء من ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم، وأما الالتزام والتشيت فحما فيهما حديثان ضعيفان. والرمز عمقها تسع وستون ذراعاً، وعرض رأسها أربعة أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون إصبعاً، سميت لها لكثرة ماءها، ثم التوضؤ والاعتسال بماء زمزم لا يكره، وبه قال الشافعي ومالك، وكرهه أحمد. زمزم: أي مائه مستقبلاً قائماً متضلعاً منه متنفساً فيه مرات صباحاً منه عني حدثت إل تيسر. (ط، ع)

والتزم الملتزم: [هو ما بين الباب والحجر الأسود، والالتزام أن يلزق وجهه وصدره به باكياً. (ص، ع)] أي ساعة باكياً، وقيل: العنة أيضاً؛ لأنها مستحقة، وقوله: 'وتشيت بالأستار' أي ساعة إن كانت قرية حيث تناها، وإلا صبح يديك عني رأسك مبسوطتين على الحدار قائمتين، وإلى هاتين أفعال الحج.

كعبين: زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أفضل المدونات قرية من الواجب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم من رزقني وجهي وجمته شعاعي، ثم إن كان الحج عليه فرضاً قدمه عليها وإلا يتخير، والأولى في الزيارة تحريد النية لزيارة القبر، وقيل: بوي زيارة المسجد أيضاً، ويستحب بعد زيارته صلى الله عليه وسلم أن يخرج إلى بقيع العرقد مقبرة أهل المدينة، فيأتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة ؓ، ويזור في البقيع قبة العباس ؓ، وفيها معه أحسن بن علي ؓ ورين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق، ويورق قبة أمير المؤمنين عثمان ؓ وقبة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم =

وتشبهت بالأسفار والتصدق بالجدار.
أي تعمى أي تصق حدث

فصل

من لم يدخل مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم، ومن وقف بعرفة ساعة
من الزوال إلى فجر النحر فقد تم حجّه ولو جاهلاً أو نائماً.....
أي يوم الحر أي أمن عن الفساد كان الوقوف أهما عرفات

= وعمته صمية وكثير من الصحابة والتابعين، ويصلي في مسجد فاصمة ثم بالقيع، ويستحب أن يرور شهداء أحد
يوم الخميس، ويقول: سلام عليكم مما صيرتم فعم عقى الدار، سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم
لاحقون، ويقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص، ويستحب أن يأتي مسجد فناء يوم السبت كذا ورد عنه (فتح)
بالأسفار أي أستار الكعبة كالمعتق بطرف ثوب مولاه يستعيثه في حطب جسيم. (ع) بالجدار أي جدار
البيت إن تمكنت، ثم ارجع القهقري متاكباً متحسراً على هراقه متضرعاً حتى تخرج من المسجد. (ط)

فصل في بيان مسائل تتعلق بالوقوف وأحوال أساء وأحوال البدن وتقليدها [رمر الحقائق: ١/١٦٣]
طواف القدوم [ولا شيء عليه؛ لأن طواف الزيارة يغني عنه كالفرض يعني عن تحية المسجد. (ع)] قيد به؛
لأن القارن إذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة فإنه يصير رافضاً لعمرته، فيلزمه دم لرفضها وقضاؤها أيضاً كما
سيأتي في آخر القرآن، ووجه سقوطه. أنه سنة وطواف الزيارة يعني عنه. (فتح)

ساعة من الزوال [أي من زوال شمس يوم عرفة. (ع)] أي من وقف بعرفة ساعة من الليل أو النهار ما بين
زوال الشمس من يوم عرفة إلى فجر يوم النحر، والمراد بالساعة الزمانية وهو البسير من الزمان، وهو يحمل عند
إطلاق الفقهاء، لا الساعة الحومية، وقوله: "فقدتم حجّه" المراد بالتمام الأمن من الفساد؛ لأن استمراره إلى
العروب واجب يجب تركه دم، ولأنه قد بقي عليه الركن الثاني وهو طواف الزيارة، وإنما عدل المصنف عن قوله:
"فقد صح" إلى قوله: "فقد تم" للاقتداء بقوله: حجّ حرام. فمن وقف بعرفة من ليلة النحر إلى فجر يوم
النحر. رواه بمعناه أبو داود وغيره، وصححه الترمذي، فأول الوقت عندما بعد الزوال؛ لأن النبي ﷺ وقف بعرفة
بعد الزوال، حين أوى وقته بالفعل، وقال: من دخل عرفة من قبل فقد دخل حج. ومن دخل عرفة من قبل فقد دخل حج.
بين آخر الوقت بالقول، وقال مالك: أوى وقته بعد طلوع الفجر أو طلوع الشمس؛ لأن اليوم شامه يضاف إليها،
وقال أيضاً: لم يخرى إلا أن يقف في اليوم وجرء من الليل، والحجة عليه ما روينا. (عبي، مستخلص)

ولو جاهلاً بالحج لأن في حديث حج بعرفة. فمن وقف الحج لم يفصل بين أن يكون عالماً بعرفة أو لا يكن،
فيشترط الحصول في عرفة فقط، فإن قلت: هذا مشكل بالطواف، فإنه لو طاف هارباً من عدو أو سمع أو ضالاً
عرباً لم يحزه عن الطواف؛ لعدم النية، فكيف أجرت مع الجهل بكونه عرفة، وكلاهما فرض؟ قلت: الوقوف =

أو مغمى عليه ولو أهل عنه رفيقه بإغمائه صح، والمرأة كالرجل غير أنها تكشف

أي أحرم بغير أمره شخص أو غيره أي بسبب إغمائه أو نحوه والاحتشاش المشكل

وجھها، لا رأسها ولا تبلي جھراً ولا ترمل ولا تسعى بين الميلىن ولا تخلق، وتقصر

لأن حرمته في

لأن حرمته في أهداف ولا يصح أي لا يحرر

لأن حرمته في

= ليس بعبادة مستقلة بنفسه؛ فهذا لا يتصل به، فوجود النية في أصل تلك العادة يعي عن اشتراطها في ركنه كما في أركان الصلاة، والطواف عبادة مقصودة؛ وهذا يتصل به، فاشتراط فيه أصل النية، فلا يشترط تعيين جهة كما في صوم رمضان. [رمز الحقائق: ١/١٦٤]

أو مغمى عليه أو مارأه مسرعاً أو محبواً أو سكران أو محدثاً أو جباً أو حائضاً أو نساء. (ص)

ولو أهل إلح معنى إلهال أن يوي عنه ويبي، فيصير المعنى عليه محرماً بدلت؛ لانتقال إحرم رفيق إليه بدليل أنه أن يجرم عن نفسه، وليس معناه أن يجرده ويبيسه الإزار، والحاصل: أنه إذا أحرم عن نفسه أصالة، وعن الرفيق بيانة صح هذا الإحرام عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يصح ساء على أن المرافقة هل تكون إدناً دلالة عند العجر عنه أو لا؟ قال الصحاح: لا؛ إذ المرافقة إما تراد لأمر السفر لا غير، فلا تتعدى إلى الإحرام.

وقال الإمام: نعم؛ لأن عقد الرفقة استعانة كل منهم فيما يعجز عنه في سفره، وليس المقصود بهذا السفر؛ لا الإحرام؛ إذ هو أهمها، وصورة المسألة: رجل خرج للتحج فأعمرى عليه قل الإحرام وأحرم عنه رفيقه، صح عند أبي حنيفة، ولم يصح عندهما، هما: أن الإحرام شرط فلا يسقط إلا بفعله أو فعل نائه ولم يوجد، وله: أن الاستئابة ثالثة دلالة، فصار كالثلاث بصاً كثر شرب ماء السفاية، أما لو أمر غيره بأن يجرم عنه إذا أعمرى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه فيصح إجماعاً حتى إذا أفاق أو انتبه وأتى بأفعال الحج صح. (عبي، فتح)

صح إلهاله عنه عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يجوز، ولو أمره بأن يجرم عنه عند عجره فأحرم عنه عند إغمائه حار إجماعاً. (ع) **كالرجل** في جميع أفعال الحج لعموم الأوامر ما لم يقم دليل الخصوص (ع)

غير أنها تكشف وجهها. لو قال المصنف: 'غير أن لا تكشف رأسها' واقتصر عليه لكان أولى؛ لأن المرأة لا تخالف الرجل في كشف الوجه فكان ذكره تطويلاً بلا فائدة، ويستحب أن تجعل على رأسها شيئاً وتحافيه، وقد جعلوا لذلك أعواداً كالقفة توضع على الوجه ويسدل فوقه. (فتح)

لا رأسها أي لا تكشف رأسها؛ لأنها عورة. (ط) **الميلىن** الأحصيرين لأنه محل ستر العورة. (ع)

وتقصر لقوله: 'تلبس المحيط' وما بد لها من القميص والسراويل والخفين والقفازين غير مضبوط بورس أو رعفران إلا أن يكون غسبلاً؛ لأن هذا ترين، وهو من دواعي الجماع، وهي ممنوعة عن ذلك في الإحرام، ويراد أنها تترك الصدر وتوحر طواف الزيارة عن أيام المحر بعدد الحيض والنفاس، وكذا يراد أنها لا تقرب الحجر في الرحاء؛ لأنها ممنوعة من مماسة الرجال بل تستقبله من بعيد. (فتح)

وتلبسُ المحيط، ومن قلّد بدنة تطوع أو نذر أو حزاء صيدٍ ونحوه وتوجّه معها يريد
 الحج فقد أحرم، فإن بعث بها، ثم توجّه لا، حتى يلحقها إلا في بدنة المتعة،
 جملة حالية أي هو أي لا يصير محرماً

وتلبس المحيط. لأن في لبس غير المحيط كشف عورتها. (ع) **قلّد بدنة تطوع** [التقليد أن يعنق على عنق بدنة قطعة عل أو عروة مرادة أو حذاء شجر مما يكون علامة على أنه هدي. (ع)] بيد ما يقوم مقام التلبية؛ لأن المقصود من التلبية إظهار الإحابة بدعوة وهو حاصل بتقليد الهدي، وإذا اشترت جماعة في بدنة فقدناها أحدهم صاروا محرمين إن كان ذلك بأمر السقية وساروا معها، وقوله: "أو حزاء صيد" أي قتله في الحرم أو في إحرام سابق بأن قتل في الحرم أو بحرم صيداً ووحشت قيمته، فاشترى بها بدنة في سنة أخرى، فقلدها وساقها إلى مكة، وقوله: "فقد أحرم" أي باتيان القيود الثلاث التي ذكرت من قبل وهي: التقليد، والتوجه، وإرادة الحج، فأفاد أنه لو فقد واحد منها لا يكون محرماً، وقال الشافعي في قول: لا يصير محرماً إلا بالتلبية وهو القياس، ولنا: قول ابن عمر: "إذا قلّد الرجل هديه فقد أحرم"، وهو محمول على ما ساقه؛ لأن سوقه بعد التقليد في معنى التلبية. (عيني، فتح) **فقد أحرم:** أي صار محرماً؛ لقوله ما لا بد منه فقد أحرم (مستخلص) **بعث بها:** أي بالبدنة بعد التقليد. (ط)

حتى يلحقها [لأنه إذا أدركها فقد اقترت بيته بعمل هو من حصائص الحج فيصير محرماً كما لو ساقها من الاستداء. (ع)] لأنه إذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه عند توجهه لم يوجد منه إلا مجرد التلبية، ومجرد التلبية لا يصير محرماً، ولو وصل إلى التيفات ولم يلحقها نومه الإحرام بالتلبية من التيفات، ولا أثر للحقوق بعد ذلك، قال في "المسوط": اختلف الصحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: منهم من يقول إذا قلدها صار محرماً، ومنهم من يقول: إذا توجه في أثرها صار محرماً، ومنهم من يقول: إذا أدركها وساقها صار محرماً، فأحدنا يلتزم من ذلك وقلنا: إذا أدركها وساقها صار محرماً.

وقوله: "إلا في بدنة المتعة" ستناء من قوله حتى يلحقها فإنه يصير محرماً حين توجه إذا نوى الإحرام قبل أن يلحقها استحساناً، والقياس أن لا يصير محرماً حتى يدركها أو يسوقها؛ لأن عدم سوق الهدي وقت التوجه لم يوجد منه إلا مجرد التلبية، ووجه الاستحسان: أن هذا الهدي مشروع من الاستداء سكا من مناسك الحج وصعب؛ لأنه يختص بمكة ويجب شكره للجمع بين أداء سكين وغيره لا اختصاص له بمكة، ويسعى أن يكون هدي القران كذلك وإلى اقتصر على الأول لذكره في القران، وهما قيد آخر لابد من ذكره وهو أنه في بدنة المتعة إنما يصير محرماً بالتقليد والتوجه إذا حصل في أشهر الحج، فإن حصل في غير أشهر الحج لا يصير محرماً ما لم يدرك الهدي ويسر معه؛ لأن التمتع قبل أشهر الحج غير معتد به. (فتح، مستخلص)

بدنة المتعة: فإنه يصير محرماً بالتوجه إن نوى الإحرام قبل أن يلحقها. (ط)

طائف

فإن جلّ لها أو أشعرها أو قلّد شاة لم يكن محرماً، والبدن من الإبل والبقر.

تعتبر شرعاً

وإن ساقها

أي وضع يده على البدنة

أو أشعرها: من الإشعار، وهو الصنع في سماء الهدي من جاسها الأيمن أي أدامها جرح ليعلم أنها هدي. (ط، ع)
 لم يكن محرماً لأن شيئاً من ذلك ليس من حصائص الحج؛ إذ التحيل وإن بدت إليه إلا أنه قد يكون لدفع
 الأذى كالحر والبرد، والإشعار مكروه عند الإمام أي الإدماء بالحرج، فلا يكون من النسك، وعندهما: وإن كان
 حساً إلا أنه قد يفعل للمعالجة، وتقليد الشاة ليس بسنة غير معتاد، والتقليد أحب من التحيل لذكره في القرآن.
 (فتح، مستخلص)

والبدن يضم الباء جمع بدنة، وهي عندنا من الإبل والبقر مطلقاً، سواء عجر من الإبل أو لا، وقال مالك: إن
 عجر من الإبل فمن البقر، وقال الشافعي: من الإبل خاصة بظاهر قوله **طائف** من حج **مجمع** في سعة
 لأهل مكة من بدنة، ومن حج في ثلثة فحاه، فرب هذه فإنه يفيد التعاير بينهما، وأجيب بأن التخصيص
 باسم حاص لا يمنع الدخول تحت العام، كقوله تعالى: **طائف** من حج **مجمع** في سعة لأهل مكة من بدنة، وممكن
 (نفره ٩٨)، ولنا: حديث جابر "كما سحر البدنة عن سعة"، فقليل: والنقرة؟ فقال: "وهل هي إلا من البدن"،
 وقال الحليل: إن البدنة ناقة أو بقرة تهدي إلى مكة، قال النووي وهو قول أكثر أهل اللغة. (عيني، فتح)

باب القران

في بيان أحكامه

هو أفضل، ثم التمتع،

فصل من الأفراد

باب القران. [هو مصدر من قرئت بين شيئين إذا جمعت بينهما، وقارن الخ مع بين حج والعمرة. (رمر الحقائق: ١٦٥)] مصدر، قرن بين الحج والعمرة إذا جمع بينهما في الإحرام، وألصق القران مثل كتاب من باب 'نصر'، وفي لغة من باب 'نصر' وهو قارن، والمحرمون أنواع أربعة: مفرد بالحج، وهو أن يحرم بالحج من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها، وذكر الحج بلسانه عند التلبية وقصد بقده أو لم يذكره بلسانه وبوى قبله، ويأتي بأفعال الحج كما مر، وأركان فيه شيئان، بوقوف بعرفة وصواف اريارة، والإحرام شرص.

ومفرد بالعمرة: وهو أن يحرم بها من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها، ذكر لعمرة بلسانه عند التلبية وقصد بقده أو لم يذكر بلسانه وبوى قبله، وصاف ها قبل أشهر الحج أو فيها، ولم يحج في عامه ذلك أو حج فيه لكن ألم بأهله بينهما إناما صحيحا بأن يرجع إلى أهله حالالا.

وأفعالها أربعة: الإحرام والطواف والسعي والحق، الأول شرط الأداء، والآخر شرط الخروج، واساقبان ركناها، وقارن: وهو أن يجمع بينهما في الإحرام من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبله، يذكر الحج والعمرة بلسانه عند التلبية ويقصدهما أو لا يذكر بلسان وبوى بالتب، ومتمتع: وهو أن يحرم بالعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبله، ويعتمر في أشهر الحج أو يكون أكثر صوفه في أشهر الحج، ويتحلل ويحرم بنحج، ويحج من عامه ذلك قبل أن يتم بأهله إناما صحيحا. (مسكين، فتح)

افصل [من التمتع والأفراد ولد قدمه. (ط، ع)] وقال اشافعي: لأفراد أفضل؛ لأن في الأفراد زيادة ناشية واسمر والحق. وهذا لا يكون إلا بالإحرام لكن من الحج والعمرة، فأفراد كل منهما أفضل من الجمع بينهما، ولأنه قال: **حج مفرد** وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا، وساقوه تعالى: **حج مفرد** (الفرة ١٩٦) وبثماهما أن يحرم هما من دويره أهله، كذا فسره لصحابة وهو القران، وحديث أنس أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **البيت عمرة وحج البيت عمرة وحج**، رواه البخاري ومسلم.

وعن علي عليه السلام قال: **تبيت النبي ﷺ فقال: "كيف أهيت؟" قلت: "أهلتُ بإهلالك"**، فقال: **"إني سقت أهدي وقرنت"**، رواه أبو داود والنسائي، وقال **عليه السلام: "يا آل محمد! أهوا بالعمرة والحج معا"**، ولأن فيه جمعا بين العبادتين فأشبه الصوم والاعتكاف والحج في سبيل الله مع صلاة الليل، والتلبية غير محصورة فيمكن أن يريد القارن على المفرد، واسمر غير مقصود، والحق خروج عن العادة فلا يرجح، وقوله **حج مفرد** يعني قول أهل الحنابلة: إن العمرة في أشهر الحج من أفجر انفجور، أو مراد بسقوط سفر العمرة صار رحصة. [رمر الحقائق: ١٦٥] وأيضا في اقران زيادة سنك، وهو إراقة الدم، وفيه امتداد إحرامهما، بخلاف التمتع والمفرد، وقال مالك: التمتع أفضل: =

ثم الأفراد وهو أن يهل بالعمرة والحج من الميقات، ويقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة
أي القران أي صفته أي يحرم فيسّرهما لي وتقبلهما مني، ويطوف ويسعى لها، ثم يحج كما مر، فإن طاف لهما طوافين
أي للعمرة أي يأتي بأحد الحج أي للعمرة والحج

= لأن له ذكرًا في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْبَبَ إِلَى سَفَرٍ مِنْكُمْ فَأَسْرِعُوا فِي سَفَرِهِمْ﴾ (سورة ١٩٦)، ولا ذكر
 لقران، وسأ: أن في القران تعجيلًا للإحرام واستدانة إلى أن يفرغ منهما كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْبَبَ إِلَى سَفَرٍ مِنْكُمْ فَأَسْرِعُوا فِي سَفَرِهِمْ﴾ (سورة ١٩٦)، ولا كذلك التمتع، فكان القران أو. فإن قيل: لما كان القران أفضل من الأفراد
 كان من حقه أن يقدم في البيان؟ قلنا. معرفة القران وهو جمع موفوفة على الأفراد. (مستحسن. فتح)
 الأفراد بالتحج أفضل من الأفراد بالعمرة. (ط) يهل بالعمرة والحج حقيقة أو حكمًا بأن يحرم بالعمرة أولاً، ثم
 بالحج قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط، وعكسه أن يدخل إحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف بتقديم
 وإن أساء، ولرمه دم أي دم جبر لا دم شكر، ووجه الإساءة تقدم إحرام الحج على إحرام العمرة؛ لأنها مقدمة
 فعلاً فكذلك إحراماً، وهذا تقدم العمرة بالذكر إذا أحرم بهما معاً، وكذا تقدم في دعاء التيسير كما وقع في نسخ
 الشروح "أريد العمرة والحج"، لكن في نسخة ابن "أريد الحج والعمرة" بتقديم الحج تركاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْبَبَ إِلَى سَفَرٍ مِنْكُمْ فَأَسْرِعُوا فِي سَفَرِهِمْ﴾ (سورة ١٩٦)، (فتح)

وطوف أي إذا دخل مكة يبدأ بصواف العمرة، فيطوف سبعة أشواط يرمي في الثلاثة الأولى، ويسعى بين الصفا
 والمروة، وهذه أفعال العمرة، وتقدم العمرة على الحج واجب، فلو صاف أولاً لحجته وسعى لها، فطوافه الأول
 وسعيه يكون للعمرة، وبنته لغو، ولا يرمه دم؛ لأن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عددها، وعند
 أبي حنيفة: صواف التحية ستة، وتركه لا يوجب الدم بتقديمه أولى، ولو طاف قارن عمرته ثم حلق فعليه دمان،
 ولا يحل من عمرته بالحلق. (فتح)

ويسعى لها أي للعمرة أولاً ولا يحلق، بخلاف المتمتع الذي لم يسق أهدي. (ط) كما مر [أي في باب المفرد،
 وهذا الترتيب واجب. (ط، ع)] فيبدأ بصواف تقديم ويسعى بعده إن شاء، فعدياً: للقران طوافان وسعيان،
 طواف للعمرة وطواف للحج، وهكذا السعي، وقال مالك والشافعي: القارن يطوف صوافاً واحداً، ويسعى سعيًا
 واحداً، ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "من أحرم بالحج والعمرة أجره طواف واحد وسعي واحد"، رواه
 الترمذي، ولنا: ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه جمع بين الحج والعمرة، فطاف هما صوافين وسعى سعيين، وقال:
 "هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت"، رواه الدارقطني؛ ولأن القران هو الجمع، فمن لم يفعل لم يكن
 جامعاً؛ ولأنه لا تدخل في العبادة كالصلاة والصوم، والرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما قد احتجبت، لكن ترجحت رواية
 إدار قطني بفعل ابن عمر رضي الله عنهما وتصريحه بقوله: "رأيت رسول الله ﷺ يخ، بخلاف رواية الترمذي؛ إذ لم يصرح فيها
 بما يفيد الرفع إليه ﷺ. (فتح)

طوافين: متوالين من غير أن يتخلل بينهما سعي العمرة. (ط)

وسعى سبعين جاز وأساء، وإذا رمى يوم النحر ذبح شاة أو بدنة أو سبعة، وصام
من الإبل والقرى البدنة حجارة العقة

العاجز عنه ثلاثة،

جار، لأنه أتى مما هو المستحق عليه. [رمر حقائق: ١/١٦٥] **وأساء** تأخير سعي لعمره وتقذره صواف التحية عليه، ولا يرمه بسبع شيء. [رمر الحقائق: ١/١٦٥] **ذبح شاة** أي وحوماً قبل الحلق بشرط أن يقع الذبح في يوم من أيام سحر، فإن حلق قبل الذبح رُمه دم عبد الإمام، والذبح قبل الرمي لا يجوز. وحووب الترتيب غير أنه لا يرمه الدم بعكس الترتيب عندهما، وعنده يجب، وهذا دم القران شكراً فيأكل منه، وقوله: "أو سبعة" إيماء إلى أن البدنة من الإبل وانقر يمكن أن يشترك فيها سبعة، وقال مالك: لا تحرى البدنة إلا عن واحد، ولنا: قول جابر **رحمهم الله** حججنا مع رسول الله **ﷺ** فحزبنا لمعير عن سبعة والبقرة عن سبعة، روى البحاري ومسلم، وأحروا أفضل من بقرة، والاشتراك في اسقرة أفضل من اشدة فيما إذا كانت حصاة من بقرة أكثر قيمة من شاة، ومسألة مقيدة بإرادة الكل بقرته وإن احتفت جهتها، حتى لو أراد أحدهم اسحه دون البقرة لم يجر. وكل دم وحب حراً لا يكفي فيه سبع البدنة، خلاف دم الشكر. (عبي، فتح)

شاة وهذا دم لقران وهو واجب شكراً لما نعم الله تعالى حيث وفق لأداء لسكين، ولو ذبح قبل الرمي لم يجر (ط، مسكين) **سبعة** أي أعطى سبع بدنة بأن دحت سبعة. (ط) **العاجز عنه** أي لفقير اعاجز عن الهدى. **ثلاثة** | أي ثلاثة أيام في الحج وهو متفرقة. (ص) | أي الفقير إذا عجز عن الذبح بقره أو فقد ما يذبحه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا فرغ حيث يكون حر ثلاثة أيام يوم عرفة، وهو الأفضل، والأصل في صوم هذه الأيام العشرة قوله تعالى: **فصل في الحج** (سورة ٢/١٩٦). وإنما شرط أن يكون آخرها يوم عرفة؛ لأن الصوم يدل على أنه يستحب تأخيرها إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصل، وهذا بيان الأقضية، فإن صام قبل ذلك أخرجه لإطلاق النص، وهذه الآية وإن وردت في اشتماع فالقران مثله؛ لأنه ترفق بأداء النسكين كالشتمتع.

فإن قيل: إذا قل تعالى: **فصل في الحج** (سورة ٢/١٩٦) علم أن المجموع عشرة أيام، فأى فائدة في قوله: **ثلاثة عشر كامئة**؟ قلنا: الواو قد تستعمل بمعنى "أو" فلو اقتصر على ذكر الثلاثة والسبعة ربما توهم متوهم أنه محبر بين الثلاثة والسبعة فقال: **ثلاثة عشر** إعلالاً بأن الواو حبب كلها، وقيل: كان في لغز قبة معرفة بالحساب، وإذا كان الرجل حطاً صاحبه أعداد متفرقة جمعها يسرع فهمه إليها، فالآية من هذا القبيل، وهو كثير في قول الشعراء، وهو في قوله: **ولو تمكة متصلة أي وإن كان صام هذه السبعة تمكة متصلة** فيه بخور، وقال الشافعي: لا يجوز، إلا أن يبوي الإقامة فيها، هو يقول: إن المراد بقوله تعالى: **ثلاثة عشر** (سورة ٢/١٩٦) حقيقة الرجوع، وحس يقول: **جمع** معنى فرغتم عن أفعال الحج، والفرغ سب رجوع، فأصلق السبب على النسب، وأعمه أن أول وقت الصوم بعد الإحرام بالعمره في أشهر الحج، وشرط حوره وجود الإحرام، وأن يكون في أشهر الحج؛ لأن كونه متمتعاً شرط بالنص، وقيل الإحرام لا يعقد سبه =

باب التمتع

أي في بيان أحكامه

هو أن يُحرم بعمره من الميقات، فيطوف لها ويسعى ويحلق أو يُقصر. وقد حل منها،
 والتمتع ط د ع
 ويقطع التلبية.....

باب السع [من امتاع أو متعة، وهو الاتساع أو التمتع، وشرعاً ما ذكره المصنف. (ع)] اتمتع شرف ناد
 نسكي، وذكره عقب اقرن؛ لا فترهما في معنى السع بالنسكي، وقدم القرآن مريد قصته، وهو على وجهين
 متسع يسوق اهدي، ومنتهى لا يسوقه، وعرفه الترمذي بأن يفعل أفعال العمرة الواحدة أو أكثرها في أشهر الحج، ثم
 حج من عامه ذلك من غير أن يتم تأهله، بأن صحبها، والإمام على نوعين: صحيح وفاسد، ولصحيح عبارة عن
 اسرور في وصه من غير لقاء صفة لإحرام، وهذا بما يكون في التمتع الذي لم يسبق اهدي، والفسد ما يكون على
 خلافه، وهو: بما يكون فيما ساق اهدي، وعند محمد يس من ضرورة صحة الإمام كونه حالاً، (فتح)

من استأ ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لا يحرمها من دويرة أهله أو غيرها حارت وصار متمتعاً،
 وقيل: فبد الميقات بالاحتراز عن مكة، فإنه ليس لأهلها تمنع ولا قران، وقوله: 'فيطوف ولا يد من كون
 لصوف أو أكثره في أشهر الحج، وكذا حلق بعد افراع يس ختم، بل له الخيار ما لم يسبق اهدي، فهو أحر الحلق
 حتى حج وحلق متى كان متمتعاً، ويس من شرط التمتع وجود إحرام العمرة في أشهر الحج بل أدعاء فيها أو أكثر
 أتواضها. وقال مالك: لا حلق على المعتمر؛ ساء على أن التحلل يحصل عند فراعه من العمرة، ساق اهدي أو
 لم يسبق من غير حلق ولا تقصير، ولما قوه تعالى: (فتح ٢٧) برئت في عمرة
 انقضاء، ولأن النبي . هكذا فعل في عمره انقضاء، ولأن ما كان لها حرمة بالنسبة كان قد تحل بالحق أو بالتقصير.

(فتح، مستحسن) **فيطوف** أي للعمرة سع شوط أو أكثر يطواف في أشهر الحج. (ص، ع)

وقد حل منها لأنه لم يسبق عليه من أفعالها شيء، أي حل منها بالحلق أو التقصير، وهذا إذا لم يسبق مع نفسه اهدي
 التمتع، أي التحجير بين التحلل أو التقصير وبين أن يبقى محرماً بشرط عدم سوق اهدي، فأما إذا ساق، فإنه لا يتحلل
 عن إحرام العمرة إلا بعد الفرع من الحج. وقال مالك: يتحلل عند فراعه من أفعال بعمره ساق اهدي أو لم يسبق
 من غير حلق ولا تقصير، وسأ: حديث ابن عمر . أنه قال: تمتع ليس بالعمرة إلى الحج، فيما قدم النبي
 مكة قال للناس: 'من كان معه اهدي، فإنه لا يخل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن .

سئل عن الحجر الأسود في أول شوط، وقال مالك: يقطع إذا وقع بصره على البيت، وفي رواية عنه إذا رأى بيوت
 مكة، وسأ: ما رواه أبو داود عن ابن عباس . أنه . كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر،
 وقال: حديث صحيح. [رمز الحقائق: ١/١٦٧] (فتح)

بأول الطواف، ثم يُحرم بالحج يوم التروية من الحرم، ويحجّ ويذبح، فإن عجز فقد مرّ،
 وإن صام ثلاثة من شوال فاعتمر لم يجز عن الثلاثة، وصحّ لو بعد ما أحرم بها قبل
 أن يطوف، فإن أراد سوق الهدى أحرم.....
 أي أحرم للعمرة أي لم يحسب هذا الصوم أي صامها أي عن الذبح أي بالعمرة

الطواف حين استلم الحجر في أول شوط، ويقوم بمكة بعد الفراع من العمرة. (ط)
 ثم يحرم فيه يميناً إن أن إحرامه للحج عقب الفراع من أفعال العمرة ليس بشرط، وقوله: "من الحرم؛" لأنه في
 معنى المكي، وإن أحرم قبل يوم التروية جاز، وهو أفضل؛ لأن فيه مساقاة إلى الخير، وزيادة في المشقة، وقوله:
 'ويحج' يعني في تلك السنة؛ لأنه لا يكون متمتعاً إلا بالحج في هذه السنة، ويفعل جميع ما يفعله الحاج؛ لأنه
 حينئذ مفرد للحج إلا أنه يرمي في صواف الزيارة ويسعى بعده؛ لأن هذا أول طواف به في الحج بخلاف المفرد؛
 لأنه سعى مرة عقب صواف القدوم. [مرر حقائق: ١/ ١٦٧] من الحرم وكونه من المسجد أفضل، ومكة
 أفضل من غيرها. (ط) ويحج فيفعل ما يفعله المفرد إلا طواف القدوم، ويرمي في طواف الزيارة، ويسعى بعده
 إن لم يكن قد فعلهما بعد الإحرام. (ط) فقد مر حكمه في باب القران، وهو أن يصوم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة
 إذا فرغ من أفعال الحج. (ط)

من شوال [أو غيره من أشهر الحج. (ط)] التقيد به اتفاق؛ لأن المراد أنه إن صام ثلاثة أيام من أشهر الحج،
 فاحكم لا يختلف إذا صام فيها قبل أن يحرم بالعمرة، وقوله: "لم يحرم؛" لأن سب وجوب هذا الصوم التمتع؛ لأنه
 بدل عن الهدى، وهو في هذه الحالة غير متمتع، فلا يجوز أدائه قبل وجود السب، وقوله: "عن الثلاثة" لم يطلق
 عدم الجواز؛ لأنه يجوز نفلاً. (مسكين، فتح) الثلاثة التي ذكرت في قوله تعالى: "فصل" في الحج (البقرة: ١٩٦)،
 في الحج (البقرة: ١٩٦)؛ لأنه أداء قبل وجود السب. (ع)

وصح أي الصوم من العاجر، ويحسب عن الثلاثة. (ط) قل أن يطوف أصحابنا جواراً الصوم قبل أفعال
 الحج، ولم يجزوا التكفير قبل الحث، والشافعي عكس، وقال: الصوم بدي فلا يجوز تقديمه، والتكفير مالي
 فيجوز تقديمه، وقال: لا يصام إلا بعد الإحرام بالحج؛ لقوله تعالى: "فصل" في الحج (البقرة: ١٩٦)،
 وقبل الإحرام بالحج لا يكون صومه في الحج، ولنا: أن المراد به وقت الحج؛ لأن الحج لا يصح طرماً للصوم،
 وهذا قد صام في وقت الحج بعد ما تقرر سبه، وهو التمتع؛ إذ هو طريق إليه فيجوز، وكان ينبغي أن يجوز وإن
 لم يحرم بالعمرة؛ لأنه وقت الحج، ولكنا شرطنا إحرام العمرة لتحقيق السب، ونقي فيما رواه على الأصل،
 وقد مر أن الأفضل تأخيرها إلى سابع ذي الحجة رجاء القدرة على الهدى. (فتح)

فإن أراد سوق الهدى بيان لنوع الثاني، وهو الأفضل اقتداء به، لأنه أحرم بدي الخليفة وساق
 الهدى بعده؛ ولأن فيه استعداداً ومسارة إلى الخير، والأفضل أن لا يحرم بالسوق وأهدي والتوجه، بل يحرم
 بالتلبية البية ثم يسوق، وقال الشافعي: يقلد ثم يحرم، وقوله: "وقلده بدته" التقيد جعل الشيء قلادة في العنق، -

ومن يَلِيهَا، فَإِنْ عَادَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى بَلَدِهِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ بَطَلَ تَمَتُّعُهُ، وَإِنْ سَاقَ لَا، وَمَنْ طَافَ أَقْلَ أَشْوَاطِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَأَتَمَّهَا فِيهَا وَحَجَّ، كَانَ مُتَمَتِّعًا...
لا يصل تمتعه من عمرتي عمره ثم دخل هذه الأشهر أشهر حج

= في ما لنا، لا في ما عبياء، ولنا الخيار في التمتع، وأما أهدي فواجب من غير اختيار، وأما عدم مشروعية القراء فإنه لا يتصور إلا حبل في أحد السكبين؛ لأنه إن جمع بينهما في أحرم فقد أحل بشرط إحرام العمره؛ لأن ميقاتها الحبل، وإن أحرم بهما من الحبل فقد أحل بميقات الحج؛ لأن ميقاته الحرم، ومع ذلك فهو تمتع المكي أو قرن كان عليه دم حبر، فلا يأكل منه، ولا يخزي عنه الصوم مع الإعسار، وقوله: 'من يليها' أي ولا لمن كان داخل الميقات، وليس لهؤلاء إلا الأفراد عداً خلافاً للشافعي كما مر، وقال مالك: من كان داخل الميقات إلى أحرم هم التمتع والقران، وبه قال أحمد؛ لأهم يسوا من حاصري المسجد الحرام، ولنا: أنهم تبع لهم وفي حكمهم حيث كانت مواضعهم داخل الميقات كأهل مكة، وعن ابن عمر - ليس لأهل مكة تمتع، ومثله عن ابن عباس وابن الزبير **رضي الله عنهم**. [رمز الحقائق: ١/١٦٨] (فتح)

ومن يليها أي ولا لمن يلي مكة وهم أهل ما دون المواقيت إلى الحرم، والصمير إلى مكة دل عليه المكي. (ج)
بطل تمتعه لأن التمتع هو الترفق بإسقاط أحد السفرين، فإذا أشأ لكل واحد منهما سراً بطل هذا المعنى، أو بقول: إنه ما ألم بأهله بلماً صحيحاً صار العود غير مستحق عليه، فصار نظير أهل مكة، وهذا إذا حلق، فإن عاد إلى أهله قبل الحلق، ثم حج من عامه قل أن يحلق في أهله فهو تمتع، وقال الشافعي: لا يبطل التمتع؛ لأن الإمام عنده لا يبطل التمتع، حتى أحرار التمتع لأهل مكة، ولنا: أن الظلال مروى عن ابن عمر وسعيد بن جبير وعطاء وإبراهيم وغيرهم من جمهور التابعين **رضي الله عنهم**. (فتح)

وإن ساق لا هذا عندهما، وقال محمد: يبطل؛ لأنه أم بأهله بين السكبين وأداهما سفرين، فصار كمن لم يسق أهدي، وأهدي لا يجمع صحة الإمام ألا ترى أن المكي إذا قدم من الكوفة بعمره، وساق هدياً لا يكون متمتعاً، وهما: أن الإمام غير صحيح؛ لأنه محرم ما لم يسحر عنه أهدي، وكان العود مستحقاً عليه، وذلك يجمع صحة الإمام بأهله بخلاف ما إذا لم يسق أهدي أو ساق وهو مكي؛ لأن العود غير واجب عليه، وقول مالك وأحمد مثل قول محمد. (عيني، فتح)

أقل أشواط من أربعة بأن طاف ثلاثة أشواط. (ط، ج) **وأتمها** أي العمره بأن طاف أربعة أشواط بقية. (ع)
وحج أي من أحرم بالحج بعد فراقه من العمره. (ط) **كان متمتعاً** أي من أحرم بالعمره قبل أشهر الحج، وطاف لها ثلاثة أشواط، فتركها حتى دخل أشهر الحج، فأتمها فيها، ثم حج من عامه كان متمتعاً عداً، وقال الشافعي: إحرام العمره قبل أشهر الحج لا يجوز، فلا يكون متمتعاً عنده، وقال مالك: لو طاف للعمره سبعة أشواط كان متمتعاً، فالشافعي يعتبر الإحرام بناء على أصبه أن الإحرام من لأركان، ومالك يعتبر إتمام العمره في أشهر الحج، ولنا: أن الإحرام شرط فيصح تقديمه على أشهر الحج، وإنما يعتبر أداء الأفعال فيها، وقد وجد الأكثر، وللاكثر =

وكرهه، ولو اعتمر كوفي^١ فيها وأقام بمكة أو بصرة وحج^٢ صح تمتعه، ولو أفسدها
 فأقام بمكة وقضى وحج^٣ لا، إلا أن يعود إلى أهله، وأيهما أفسد مضى فيه، ولا دم،
 ولو تمتع فضحى^٤
^١ خرجنا ^٢ من عامه ذلك ^٣ لقاء سفره ^٤ العمرة

كوفي. أراد به الآفاقي لا خصوص المسوب إلى الكوفة وقيد به؛ لأن المكي لا تمتع له، وقوله: 'أقام بمكة' أي داخل المواقيت، وقوله: 'أو بصرة' بضم باء وكسر هاء، وأراد بها مكاناً لا أهل له فيه، وقوله: 'صح تمتعه' قال العيني: أما إذا أقام بمكة؛ فلا نه أدى سكين وترفق بإسقاط أحد السمرين، وهو حقيقة التمتع، وأما إذا أقام بصرة فصحة التمتع فيها عند الإمام؛ لأن سفره قائم ما لم يعد إلى وطنه، وعندهما لا يصير متمتعاً في هذه الصورة؛ لأن المتمتع من كانت عمرته ميقاتية وحجته مكية، وسكا هذا الرجل ميقاتيان كما إذا رجع إلى أهله، وثمرة الخلاف في وجوب الدم فإنه يجب عبده؛ لأنه متمتع، وعندهما لا يجب. (عيني، فتح)

فيها. أي في أشهر الحج وفرع منها وحلق أو قصر. **مكة** ليس بقيد، والمراد موضع لا أهل له فيه، من عبي ذلك قوله: 'إلا أن يعود'. (فتح) **وحج لا** أي وإن أفسد تلك العمرة وفرع منها وقصر، ثم أقام بمكة، ثم قضى تلك العمرة والحج مع القضاء لا يكون متمتعاً بالاتفاق؛ لأنه صار بمنزلة المكي، ولا تمتع لأهل مكة، ولو اتخذ داراً في البصرة بعد إفساد العمرة، ثم قضى وحج لا يكون متمتعاً عبده؛ لأن حكم أسفرة الأولى باق ما لم يرجع إلى أهله، فصار كأنه لم يخرج من مكة، ويصير متمتعاً عبدهما؛ لأن عوده من أسفرة بإشياء سفر، وقد ترفق في هذا السفر بأداء السكين، فمذكور في المتن المسألة الاتفاقية، وهذا قيد بقوله: 'فأقام بمكة'. (مستخلص)

إلا أن يعود وهذا استثناء من قوله: 'لا' أي لا يكون في صورة الإفساد والقضاء متمتعاً، إلا أن يعود إلى أهله؛ لأنه لما ألم بأهله، ثم رجع وأتى بالعمره والحج كان هذا بإشياء سفر؛ لأن أسفرة الأولى قد انتهت بالإمام الصحيح، فاجتمع سكان في أسفرة الثانية فيكون متمتعاً؛ لأن عمرته ميقاتية وحجته مكية، وهو من أهل الآفاق فيكون متمتعاً. (عيني، مستخلص) **إلى أهله** ثم اعتمر في الأشهر وحج من عامه ذلك، فإنه يكون متمتعاً اتفاقاً. (ط) **أفسد:** أي الكوفي الذي يريد التمتع.

مضى فيه أي من اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه ذلك فهو متمتع، وعليه دم التمتع، ثم إن أفسد أحدهما مضى فيه ولا دم عليه، أما المضي؛ فلا نه لا يمكنه الخروج عن عهده الإحرام إلا بالأفعال، وأما سقوط الدم؛ فلا نه لم يبق متمتعاً، ولزمه دم جبر للتصاد. (مستخلص، فتح) **ولا دم** عليه أي دم التمتع؛ لأنه لم يترفق بأداء السكين الصحيحين في سفر واحد. (ع) **فضحى:** أي دبح أضحيته يوم أسحر. (ع)

لم تجز عن المتعة، ولو حاضت عند الإحرام أتت بغير الطواف، ولو عند الصدر تركته
 تلك الأصحية دمها أي المرأة
 كمن أقام بمكة.

لم يجر لأنه أتى بغير موجب؛ ولأن المتمتع يكون مسافراً؛ وهذا لا تمتع للمكي، والأصحية غير واجبة على
 المسافر، ولم يمس عن دم المتعة، والأصحية إما تجب بالشراء بنيتها أو الإقامة، ولم يوجد واحد منهما، وعلى فرض
 وجوبها لم تجز أيضاً؛ لأهمها غيران، فإذا نوى أحدهما لم يجر عن الآخر، ولو تحلل بغير عيبه دماً: دم المتعة ودم
 التحلل قبل أو أنه سوى الدم الذي دبح، وذكر محمد هذه المسألة في "جامع الصغير" في امرأة؛ لأن أهل عبيس
 أغلب، أو كانت واقعة امرأة، نقلها أبو يوسف عن أبي حنيفة محمد كما سمعها منه، ووضعها محمد لما سمعها من
 أبي يوسف. (مستخلص، عيني)

عن المتعة أي عن دمها؛ لأنه أتى بغير ما عليه؛ لأن دم التمتع غير الأصحية فلا يوب أحدهما عن الآخر. (ع)
 أت بغير الطواف | أي اعتسيت له وأحرمت وفعلت (ط). وفي بعض النسخ: "أت الجميع بغير صواف،
 وذكر السيد الحموي أن هذا المرح قبيح أورد المثل ركافة، ويراد بغير الصواف الوقوف ورمى الحمار
 ونحوهما، والأصل في ذلك حديث عائشة، حين حاصت بـ سرف، روى البخاري ومسلم. (عيني، فتح)
 الطواف. باليت؛ بقوله، عائشة حين حاصت بـ سرف؛ 'معني' من سرف، معني' من سرف، معني' من سرف، فإن
 صهرت بعد مضي أيام الحر طافت للريارة، ولا شيء عندها، وعندها صواف الصدر؛ لأنها طاهرة عنده. (ص، ع)
 تركه أي لو حاصت بعد الوقوف وطواف الريارة انصرفت وترك طواف الصدر؛ لما روي: أن حفصة
 حاصت بعد طواف الريارة، فححصنها التي في ترك طواف الصدر؛ لقول ابن عباس: 'إياه' أمر الناس
 أن يكون آخر عهدهم باليت، إلا أنه حفف عن المرأة الحائض، متفق عليه، وهو ظهرت قبل أن تخرج منها
 يلزمها للأهلية حينئذ، وإن جاورت بيوت مكة ثم ظهرت لا تعود، وكذا لو انقطع دمها فمعتس ولم يذهب
 وقت صلاة حتى خرجت منها، والفساء كالحائض. [مرمر الحقائق: ١٦٩، ١] (مستخلص)

كمن أقام بمكة | في محل النصب على أنه صفة مصدر محذوف أي تركته تركاً كثيراً من يقيم بمكة صواف
 الصدر؛ لأنه صار من أهلها. (ع) | أي من اتخذ بمكة داراً فليس عليه صواف الصدر؛ لأنه على الصدر، هذا إذا
 كنت بيه الإقامة قبل أن يحل اسم الأول، وهو الثالث من يوم احجر، وإن كانت بعده فعليه طواف الصدر عند
 الطرفين؛ لأنه وجب عليه بدخول وقته قبل بية الإقامة، فلا يسقط عنه كما لو حاصت بعد خروج وقت الصلاة
 لا تسقط عنها تلك الصلاة، وقال أبو يوسف: سقط عنه، ولا يلزمه إلا إذا شرع فيه؛ لأن السب هو الصدر،
 والوقت شرط، ولهذا لا يجب عليها لو حاضت بعد الحلول. (مستخلص، عيني)

باب الجنائيات

أي في بيان أحكامها

تَجِبُ شَاةُ إِنْ طَيَّبَ مُحْرَمٌ عَضْوًا، وَإِلَّا تَصَدَّقَ،

باب الجنائيات: [هو جمع جناية وهو اسم لفعل محرم شرعاً، وفي اصطلاح الفقهاء يطلق على ما يكون في النفوس والأصواف. (ع)] لما بين أحكام المحرمين شرع فيما يعترى الإحرام، والجنائيات جمع جناية، وهي ما ينبغي من شيء أي ينعته، أعم من أن يكون الشيء المحرم مباحاً أو محظوراً إلا أنه حص ما يحرم من الفعل. وأصله من "حني الثمر" وهو أحده من الشجر وهو مصدر، وأريد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى بتدليل جمعها، والمصدر لا يجمع إذا لم يقصد به العدد أو التنويع. (مسكين، فتح)

محرم عضواً: [بالغ فلو صب الحلال عضواً فأحرم فانتقل منه إلى عضو آخر فلا شيء عليه. (ط)] المراد بالعضو أن يكون كبيراً مثل الرأس والساقي وغيرهما، حتى لو طيب مثل الأذن والأنف وأعضاء العورة لا شيء عليه، وقصد التطيب ليس بشرط، حتى لو أصاب الطيب يده أو فمه عند استلام الركن من غير قصد وكان كثيراً وجب الدم، وفي القليل الصدقة، وقيد بالمحرم؛ لأن الحلال لو طيب عضواً ثم أحرم فانتقل من العضو المطيب إلى عضو آخر لا شيء عليه، وأن يكون عضواً من أعضائه؛ لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبسه المحيط لا شيء عليه إجماعاً، وكذا يجب الشاة لو غسل رأسه تحطمي، أو أكل صيماً كثيراً بأن يترق بأكثر فمه عده.

وعندهما: لا يجب شيء في هاتين الصورتين سوى الصدقة؛ لأن الأكل استهلاك لا استعمال، والتقييد بالنافع؛ لأن فعل الصبي لا يوصف بالحياة؛ لكونه غير مخاطب، وعند الشافعي: إذا ارتكب الصبي محظور الإحرام فبهرمه ما يلزم النافع، وقيد بالعصو؛ لأنه لو طيب عضوين أو البدن كله بغير طيب في مجلس واحد فكذلك يجب دم واحد؛ لأن البدن كله في حكم عضو واحد، وإن طيب كل عضو من الأعضاء في مجلس على حدة يجب لكل عضو دم، سواء طيب العضو الثاني بعد ما دبح للأول أو قبله عندهما، وكذا عند محمد فيما دبح للأول، وإن لم يدبح يجب عليه دم واحد. (فتح، مسكين)

وإلا تصدق: [للقصور الجنابة سواء كان العضو ربعا أو أقل، وإن شتم طيباً كره ولا شيء عليه. (ط)] مطلقاً سواء كان ربعا أو أقل منه، وقال محمد. يجب بقدره من الدم حتى إن طيب نصف عضو يتصدق بنصف الشاة أي نصف قيمتها، وقيل: إن طيب ربع العضو يجب الدم أيضاً اعتباراً للتطيب باحقيق، وإن كان دونه تحب الصدقة، وذكر الفقيه أبو جعفر: أن الكثرة تعتبر في نفس الطيب لا في العضو، فإن كان كثيراً مثل كف من ماء النور، وكف من العالية، ويقدر ما يستكثره أساس من المسك يكون كثيراً، وإن كان قليلاً في نفسه، والقليل ما يستفقه الناس وإن كان في نفسه كثيراً، وقيل: بالتوفيق بينهما وهو الصحيح، إن كان الطيب قليلاً فالعبرة للعضو، وإن كان كثيراً فللطيب، ثم اعلم أن في كل موضع وجب فيه الدم تحرته الشاة إلا من جامع بعد الوقوف بعرفة =

أو خضب رأسه بخناء أو ادهن بزيت أو لبس مخيطاً أو غطى رأسه يوماً، وإلا

كاملاً أو ليلة كاملة

تصدق، أو حلق.....

مفسر: حاء

= وظاف لزيارة حياً أو حائضاً أو نفساء، فلا تحرى إلا الدية، وكل موضع وجب فيه صدقة فهي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع من شعير، إلا ما يجب بقتل جرادة أو قمل أو بهرالة شعرات قبية، فإن فيه تصدق بما شاء. [رمز الحقائق: ١٧٠/١]

أو **حصب** عطف على قوله: 'طيب' أي غب شاة إن حصب. (ع) **رأسه خناء** ناء وتشويين مصرف؛ لقوله **ح. صب**. وأمره كلاً من الخناء ورائس بالذكر وإن كانا داحيين تحت الطيب والعصو؛ لخناء كون الخناء طيباً وتصبصاً على أن الرأس عضو مستقل، وكذا لو حصت يدها بالخناء، وهذا إذا كان خناء مانعاً، فإن كان متبداً فعليه دم آخر؛ لتغطية الرأس، وقيد بالخناء؛ لأنه إن حصب رأسه بالوسمة لا شيء عليه، لأنها ليست بطيب. (مسكين، عبي) أو **ادهن بزيت** أي يحن أيضاً إن دهن. (ع) [وكذا لو ادهن خل، بخلاف شحم ومن حيث لا يجب عليه، وهدي إذا كان على قصد التطيب، فما هو دوى به جرحه أو شقوق رجليه أو أقصره في أذنه، فلا شيء عليه بالإجماع؛ لأنه ليس بطيب في نفسه، وإنما هو أصل أصيب] أي حرؤه] فيشترط استعماله على وجه التطيب، سواء استعمل في الشعر أو غيره، ووجوب الدم عليه عند أي حبيفة، وقالوا: يجب عليه الصدقة؛ لأنه من الأطعمة إلا أن فيه نوع ارتفاق بمعنى قتل الهوام وإزالة الشعث، فكان جدياً قاصرة، وقد الشافعي: إن استعمله في الشعر يجب عليه الدم، وإلا لا شيء عليه، فإنه في الشعر يزيل الشعث، بخلاف غير الشعر، وهذا الخلاف في الزيت الحبت أي الخالص الذي لا يخالطه طيب، أما المطيب بالمصمغ والربق والبنان وما أشبه ذلك يجب فيه الدم بالإجماع. (مسكين، عبي) **محيط** أي توباً محيطاً يوماً كاملاً وإن لم يجد غيره، خلاف ما هو ارتدى قميص أو اتزر بالسراويل فلا بأس به. (ط)

أو **غطى رأسه يوماً**. هو قيد في اللبس، والتغطية أئنة الكامة كأيوم، وقال الشافعي: يجب الدم نفس لئس؛ لأنه محذور إحرامه، قلنا: الارتفاق الكامل لا يحصل إلا باندوام؛ لأن المقصود منه دفع الحر والبرد، واليوم يشتملها فقدر به، وعن أبي يوسف: إذا لبس أكثر من نصف يوم فعليه دم، ولنا: أنه لا سئل عن محرم لبس محيطاً، قلنا: **ح. صب** دم بدم. وعن محمد: إن لبسه في بعض اليوم يجب عليه من الدم نخسائه، ولو كان لبس كدها من قميص وقاء وسراويل وحقين يوماً كاملاً لزمه دم واحد؛ لأنها من حبس واحد، وكذا لو دام أياماً، وكذا لو برعه بالليل ولبسه بالهار إلا إذا نزع على عزم الترك ثم لبسه فإنه يجب عليه دم آخر. (فتح، عبي) **رأسه** بما يعطى به عادة كالعمامة، فلو سحو طست فلا شيء عليه. (ط) **وإلا تصدق** أي وإن لم يلبس ولم يعط يوماً كاملاً، بل أقل من يوم. [رمز الحقائق: ١٧٠/١] أو **حلق**: عطف على ما قبله من الذي فيه الدم، أي يجب دم إن حلق. (ع)

ربع رأسه أو لحيته وإلا تصدق كالحالق ^ط، أو رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو محجمه، ^س
 وإن لم يكن قدر الربع أي حلقها أي حلق

ربع رأسه أو لحيته وقال مالك: لا يجب الدم إلا لحق الكل، وقال الشافعي: يجب حلق القليل؛ لأن الشعر استعد أماً بالإحرام، فيجب بتف ثلاث شعرات دم، وفي واحدة ثلث دم، وبها: أن حلق ربع الرأس فيه ارتفاق كامل، لأنه معتاد؛ لأن بعض العنوية يحققون بواصيه، وأخذ الربع من النحية معتاد بأراضي العراق والعرب، فلهذا كان حلق الربع ملحقاً بحلق الكل، بخلاف ما دون الربع. (فتح)

والا تصدق قصور الحاية، أي وإن لم يكن قدر الربع بل أقل منه. (ص، ع) **كالحالق** [أي كتصدق الحالق شعر رأس غيره سواء كان العير محرماً أو لا. (ص، ع)] اعلم أن المسألة بالقسمة العقلية على أربعة أقسام: الأول: أن يكون محرماً فيجب على الحالق الصدقة وعلى المخلوق الدم، والثاني: أن يكون الحالق حلالاً والمخلوق محرماً فكذلك احكم فيه، والثالث: أن يكون الحالق محرماً والمخلوق حلالاً فيجب على الحالق الصدقة لا غير، وهو المذكور في المنس، والرابع: أن يكونا حلالين فلا يجب عليهما شيء، والصدقة مقدرة بنصف صاع إلا في الوجه الثالث، وقال الشافعي: لا شيء على الحالق؛ لحصول الارتفاق للمحقوق دون الحالق؛ لأن فعله إرفاق ليس بارتفاق ولكن يأثم.

قلنا: إن الارتفاق حصل له أيضاً من وجه؛ إذ الإنسان يتأذى بتفت غيره كتأديته بتفت نفسه، لكن لما كملت الحاية برألة تفت نفسه لرمه دم، بخلاف إزالة تفت غيره لقصورها، فلهذا اكتفى فيه بالصدقة، ويجب دم على المخلوق المحرم مصقاً سواء كان الحلق بأمره أو لا، بأن كان نائماً أو مكرهاً أو ناسياً، ولا رجوع له على الحالق عبداً، وقال الشافعي: لا يجب إذا كان بعير أمره؛ لأنه إن كان مكرهاً رجع حكم الفعل على المكره، وكذا إن كان نائماً يرجع حكم فعله على الحالق بالطريق الأولى؛ لأنه لا اختيار له أصلاً، قلنا: إن أثر الفعل الذي هو الارتفاق حصل للمحلق فيبرمه الحراء، وبالإكراه ينتهي الإثم دون الحكم، كما إذا وطئ مكرهاً يلزمه الاعتسار. (مسكين، فتح)

أو **رقبته** بالنصب عطف على قوله: "ربع رأسه" أي حلق رقبته كلها أو عاتقه أو صدره أو ساقه. (ص)

أو **محجمه**. بفتح الحيم موضع الحجامة، وبالكسر قارورة الحجام، أي يجب دم في حلق أحد هذه الأشياء، وإن حلق بعض واحد يجب صدقة، فإن قلت: كان ينبغي في حلق الإبطين أن يجب دمان؛ إذ كل إبط عضو مقصود بالحلق؟ قلت: الأصل في جبايات الإحرام إذا كانت من جنس واحد أن يجب دم واحد، وحلق المحجم مقيد إذا كان الحلق وسيلة إلى الحجامة أي حلق واحتجم، فهو حلق ولم يحتجم لرمه صدقة؛ لأنه غير مقصود، وقالوا: لا يجب الصدقة في الحجامة؛ لأنه لا احتجم وهو محرم، ولو كان يوجب الدم ما بشره؛ ولأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه بعير الحجامة، وللإمام: أن حلقه لم يحتجم مقصود، وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها، ولا حجة هما في ما روي؛ لأنه يَحْتَمَل أن يكون لعذر، ألا ترى أنه لا يباشر ما يوجب الصدقة عليها أيضاً، ويَحْتَمَل أنه لم يَحْتَق، بل احتجم في موضع لا شعر فيه، ولم يعتد بربع في هذه الأعضاء؛ لعدم جريان العادة فيها للاقتصار على البعض، =

وفي أخذ شاربه حكومة عدل، وفي شارب حلال، أو قلم أظفاره طعام.

أظفار لحلال

وفي أخذ محرم

أو قص أظفار يديه ورجليه في مجلس أو يداً أو رجلاً وإلا تصدق **خمسة متفرقة**،
في كفه

= فلا يكون حق البعض رتقاً كاملاً حتى لو حق أكثر أحد يصبه لا يحل إلا الصدقة، بخلاف الرأس والحية. فإن قلت: سنة تنف الإصبع فكيف ذكر الحق؟ قلت: كذا ذكر في 'الجامع الصغير' يدل على الخور وإن كانت السنة هي التنف. [رمز الحقائق: ١٧٢/١] (فتح)

أحد شاربه حتى لو أحد قدر نصف من اللحية من لشارب حب عليه ربع الشاة، وإنما ذكر الأحد في الشارب دون الحق؛ لأن الأحد أي انقص في الشارب هو السنة، وهو أن يقص منه حتى يوازي الحرف الأعلى من الشفة العليا، وذكر صحاوي: أن حق اشارب هو السنة؛ لقوله **أحد شاربه** و**أحد شاربه**، رواه مسلم، والإحفاء: الاستيصال، والإعفاء: تركها حتى تمكث وتكثر، والسنة قدر القصصة فما راد يقطع، وسمي بالشارب؛ لأنه يقع في الماء عند اشرب كأنه شارب منه. [رمز الحقائق: ١٧٢/١] (مسكين) **حكومة عدل** بأن يصير أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيحب عليه الطعام بحسابه. (ط)

طعام. أي يحب صدقة بصوم كالعصرة، وكذا حق رأسه وكذا إذا فعل محرم آخر. (ع) **أو قص** عطف على ما تحب فيه الشاة، أي تحب شاة إن قص محرم. (ع) **في مجلس** [أي واحد، فهو تعدد الخمس تعدد الدم. (ط)] لأنها حياية واحدة معنى؛ لاخذ لمقصود وهو الارتفاق، فإذا اتحد الخمس تعتبر المعنى، وإذا اختلف تعتبر حقيقة كالنفس المتفرقة، وأما في قص أظفار يد واحدة؛ فلأن لربع حكم الكل، وأصاب اليد الواحدة ربع بالنظر لكل الأصابع، وإن قص الكل في مجلسين يحب دمان عدهما؛ لأهما جابتان، وعد محمد: دم واحد يتداخل، ولو قص من يديه ورجليه خمسة متفرقة يحب دم عده؛ لكامل يصاب الدم باخمس، فإنه ربع الكل كحق ربع الرأس في موضع متفرقة، وعد لشيجين. يحب صدقة قصور الحياية، فإن كمال الحياية سبل لراحة وارية المعتادة، والقص على هذا الوجه يسب بزية ولا معتد، بخلاف الحق فإنه معتد، وهو قص ثلاث أصابع عليه صاع ونصف عدداً، وعند زفر والشافعي دم. [رمز الحقائق: ١٧٢/١] (مستخلص، فتح)

وإلا تصدق [أي إن لم يكن كدك من قص أقل من خمسة أصفار. (ط، ع)] أي لكل طفر نصف صاع من بر، وقال زفر: يحب دم بقص ثلاثة منها؛ لأن في أظافر اليد الواحدة دماً، والثلاثة أكثرها، وهو قول أبي حيفة أولاً، قلنا: إن أظافر كف واحد أقل ما يحب فيه الدم، وقد أقمنها مقام الكل، كونه ربع الأصابع، فلا يقام أكثرها مقام كنها؛ لأنه يؤدي إلى تسلسل، فصار كربع الرأس؛ ولأن لو جعل أكثر أربع مقام الربع كان يصب الدم سدل بالرأي، وأنه غير جائز. (فتح) **متفرقة**: من يديه ورجليه، وهو نصف صاع من بر يقدم كل ظفر إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص ما شاء. (ط، ع)

ولا شيء بأخذ ظفر منكسر، وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر ذبح شاة أو تصدق
على محرم عمره عصبو كمالاً ثوب عبط أسه أو خيه أي في حرم ر. شاة
 بثلاثة أصوع على ستة مساكين، أو صام ثلاثة أيام.
لكن مسكين نصف صاع والتابع فيها ليس بشرط من الخطة

ظفر منكسر [لأنه لا يسمو بعد الانكسار. (ع)] على العيني عدم وجوب الصدقة في أخذ ظفر منكسر بأنه لا يسمو بعد الانكسار، لكن مقتضى التعليل أن لا يحب عليه شيء بأخذ ما تم موته، وبس كدك، فأدولى أن يعمل بأنه لا ينتفع به. (فتح)

أو **حلق بعذر**: والآية وإن نزلت في أدى الرأس إلا أن الطيب وانبس الحقا بها دلالة، وقيد بعذر؛ لأنه لو كان لغير عذر تعين ائدم؛ لأن الدم هو الأصل في الجناية على الإحرام، لكن اشرع ورد بالتحجير حالة العذر لتخفيف، فلا يلحق به غير حالة العذر، والأصل في ذلك قوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ** (القرة ١٩٦) الآية، وسب بروها ما روى كعب بن عجرة: كان بي أدى من رأسي، فمر بي رسول الله ﷺ، والقمل يتهاوت على وجهي، وأنا أوقد تحت قدرتي، فقال ﷺ: **مَا لَكَ يَا كَعْبُ بْنَ كَعْبٍ أَنْ جِئْتَ بِمِثْلِ هَذَا؟**، ثم حدثه " فقلت: لا، فقال ﷺ: **يَا كَعْبُ بْنَ كَعْبٍ هَذَا نَسْكَ** " فقلت: نعم، فأمر الله تعالى هذه الآية، فقلت: ما الصيام يا رسول الله؟ فقال: **ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ**، فقلت: وما الصدقة؟ قال: **ثَلَاثَةُ أَصْوَاعٍ مِنْ حَبِّ عِنَبٍ عَلَى سِتَّةِ مَسْكِينٍ**، فقلت: وما النسك؟ قال: **"شاة"**، وقد ذكره الله بحرف "أو" فأوجب التحجير ككفارة اليمين.

وهذا الحكم ثابت في كل مضطر؛ لعموم النقص، ثم الصوم والصدقة يحور في أي مكان شاء عبدا، والدم يختص بالحرم؛ لأن الإراقة لم تعرف قرابة إلا في رمان محصوص أو مكان محصوص، وهذا لا يختص برمان، فيحتص بمكان أي الحرم، وقال الشافعي: الصدقة أيضا يختص بمساكين الحرم؛ لأن المقصود رفع لفقراء الحرم، وسأ: أن الصدقة عادة وقرية حيث كانت، فلا يختص مكان دون مكان كالصوم، ثم في الصدقة يجوز التملك والإباحة عندهما، وعند محمد: يشترط فيه التملك؛ لأن المذكور في النص بلفظ الصدقة، وهما: أن المذكور في تفسير الآية إطعام ستة مساكين، فلا يقتضي التملك على أن الصدقة لا تنبئ عن التملك؛ بقوله ﷺ: **عَلَيْكُمْ بِرَحْلِ عَنِي أَهْلَهُ صَدَقَةٌ**، وإنما يكون ذلك بالإباحة. (مستخلص، فتح)

ذبح شاة: أي بسب عذر راجع لثلاثة فهو محير. (ص، ع) **أو تصدق**: في الحرم أو في غيره. (ع)

فصل

ولا شيء إن نظر إلى فرج امرأة شهوة فأمني، وتجب شاة إن قبل أو لمس شهوة
على حدة
أو أفسد حجه بجماع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة،
أي القبل والندب

فصل [في بيان ما يفسد الحج وما لا يفسده. (ج)] ما كانت الحاية مانعاً وجوده كالوسية إلى الجماع ودواعيه قدمها، والجماع يفارق ما سبق من الخطورات بأنه يفسد الحج قبل الوقوف فأفردته فحصل على حدة، وذكر ادواعي فيه إصهاراً ليوصل المعوي بينها وبين ما سبق من حيث أن كل محذور لا يفسد به الحج، فإن ما تقدم من الجنائيات لا يوجب الإفساد. (فتح)

ولا شيء يعني من جنس الكفارة بقربة المقام وسياق الكلام، فلا وجه ما قيل: لا شيء عليه سوى العسل، وقوله: إن نظر إلى فرج امرأة سواء تكرّر النظر أو لا، وأضيق في امرأة فعم ما لو كانت روضة أو أحسية، وقوله: 'فأمني' أي فأمرن أمني فلا شيء عليه في هذه الصورة؛ لأن المحرم هو الجماع ولم يوجد لا صورة ولا معنى، أما صورة؛ فمعدوم إدخال الفرج في الفرج، وأما معنى؛ فلاه ليس بقضاء شهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال، فصار كما إذا فكر فأمني. (مستحسن، فتح) **فأمني** لأنه لم توجد منه المباشرة، وهذا لا يفسد به الصوم، وعند مالك وأحمد؛ عليه بدنة. (ع)

أو لمس شهوة [سواء أُرل أو لم يرل أو جامع في ما دون الفرج وأمرن هو تصحيح (ط، ح)] قيد شهوة؛ لأن لمس بدنها لا عبرة له، وكذا تحب شاة لو جامع في ما دون الفرج مطلقاً سواء أُرل أو لم يرل، وقال الشافعي: يفسد الإحرام في جميع ذلك إذا أُرل كما في الصوم، ولما أن فساد الإحرام يتعلق بعين الجماع، ألا ترى أن ارتكاب سائر الخطورات لا يفسده، وما يتعلق بالجماع لا يتعلق بغيره كإباحة إلا أن فيه معنى الاستمتاع بالنساء، وهو مهني عنه؛ لأنه من حمية الرهث، وقد قدم عليه فقد ارتكب محصور بحرمه فيرم أدم خلاف الصوم؛ لأن المحرم فيه قضاء الشهوة وهو يحصل بالإبرال بالمباشرة، فيفسد لأجل ما يصاده، ولا يصرفه إذا لم يرل لعدم قضاء الشهوة، ولأن أقصى ما حب في الحج القضاء بالإفساد وفي الصوم الكفارة، فكما لا يتعلق بهذه الأشياء وجوب الكفارة في الصوم فكذلك لا يتعلق بها وجوب قضاء الحج. (فتح)

أو أفسد حجه أي تحب شاة إن أفسد محرم. (ص، ع) **جماع** ليس الجماع قيداً احترازياً حتى لو استحدثت ذكر حمار أو ذكر مقطوعاً فسد إجماعاً، وكذا يفسد بوجع ذكره تحرقه وأذنه ووجد حرارة الفرج والبدنة، ولا فرق بين العمد والناسي والباطل والمكره، وقال الشافعي: تحب بدنة اعتباراً بما هو جامع بعد الوقوف بعرفة بن أو؛ لأن الحاية فيه قبل الوقوف أكمل، لوجودها في مطلق الإحرام فيكون جرأه أعظم، ولما ما روي أن رجلاً جامع امرأة وهما محرمان فسأل رسول الله ﷺ. فقال هما: **فقد** ... رواد البيهقي، وأخذي يتناول الشدة، ولأنه لما وجب القضاء صار الفائم مستدركاً فحذف معنى الحاية، فيكتفي بأشدة، خلاف ما بعد الوقوف؛ لأنه لا قضاء عليه، فكان كل الجاهل فتغلظ. (فتح)

ويعضي ويقضي، ولم يفرقا فيه، وبدنة لو بعده ولا فساداً، أو جامع بعد الحلق...
 حديث الحج العاسد من قابل أي تحب بدنة على الجامع

وعصي ويقضي [أي هذا المفسد في حجه كما يعصى من لم يفسده] إنما وجب المضي فيه مع فساده؛ لأنه مشروع بأصله دون وصفه، ولأن التحلل من الإحرام لا يكون إلا بأداء الأفعال أو الإحصار، ولا وجود لأحدهما، ولا يسقط الواجب بالمضي؛ لأنه ناقص بفساده، وما وجب كاملاً لا يتأدى ناقصاً، ويقضي؛ لأن أداء الأفعال بوصف الفساد لا يوثق عما لزمه بوصف الصحة، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ سئل عن امرأتين وهما محرمان بالخج، فقال: **لا يفسدان**، وما روي عن عمر وعلي وابن مسعود **أنهم قالوا**: "يريقان دماً ويمضيان في حجتهما، وعليهما الخج من قابل"، (مستخلص، فتح)

ولم يفرقا فيه [أي في قضاء ما أفسده وحباً من بدناً، (ط)] أي الروحانيان الدان أفسد الحج بالخماع. [رمر الحقائق: ١٧٣/١] وقال رمر: يفرقان من عند الإحرام، وعند الشافعي: يفرقان من المكان الذي وقع فيه الخماع، وعند مالك: يفرقان من حين خروجهما من المنزل، للشافعي: أهم يتذكران ذلك فيقعان في الجامع، وروى ومالك يتمسكان بما روي عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس مثل مذهبهما، ولما: أن الجامع بينهما وهو الكاح قائم، فلا معنى للافتراق قبل الإحرام لإباحة الوقاع ولا بعده؛ لأهم يتذكران ما لحقهما من اشتقة العظيمة بسبب لذة يسيرة، فيردان تحرراً وبدناً فلا معنى للافتراق، ألا ترى أنه لا يؤمر أن يفرقا في الفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذكر ما كان بينهما حالة الظهر والعصر، والخاص: أن المفارقة تستحب إذا لم يأمنا على أنفسهما من الوقاع. (فتح)

وبدنة لو بعده [أي جامع بعد الوقوف بعرفة. (ط)] عطف على 'شاة' أي لو جامع بعد الوقوف قبل الحلق تحب بدنة، كما روي عن ابن عباس **أنه**، ولا يعرف ذلك إلا سماعاً، ولأنه أعلى الارتفاقات فتعبط موجه، ولو كان قارباً فعليه بدنة لحجه وشاة لعمرته، وقوله: "ولا فساد" أي لم يفسد الحج مطلقاً سواء كان قبل الرمي أو بعده؛ لقوله **أنه**، من يفسد الحج بعد فساد الحج، وحقيقة اتمام غير مراد بقاء طواف الزيارة، وهو ركن، فتعلق اتمام حكماً بالأمن من الفساد بفروع الذمة عن الواجب، وقال الشافعي: إذا جامع قبل الرمي يفسد، وبه قال مالك وأحمد اعتباراً بالجامع قبل الوقوف، والجامع أن كلا منهما قبل التحلل. [رمر الحقائق: ١٧٤/١]

ولا فساد لحجه سواء كان قبل الرمي أو بعده. (ط) أو **جامع بعد الحلق** [عطف على ما فيه وجوب الشاة أي تحب عليه شاة إن جامع. (ع)] أي تحب شاة إن جامع بعد الحلق، قيد به؛ لأن الخروج عن الإحرام إنما يكون بالحلق أو التقصير، ولزوم الشاة ساء على أنه حاية على إحرام ناقص؛ لأنه لم يبق محرماً إلا في حق النساء، فحفت الحاية فاكتفى بالشاة، وأمراد بعد الحلق قبل طواف الزيارة كله أو أكثره، فإنه لو جامع بعد ما طاف للزيارة كله أو أكثره لا شيء عليه؛ لأنه خرج من إحرامه وحبس له النساء أيضاً. (مسكين) **الحلق** قبل طواف الزيارة كله أو أكثره لحقة الحاية لوجود الحل في حق غير النساء فلو بعد ما طاف كله أو أكثره فلا شيء عليه. (ط، ع)

أو في العمرة قبل أن يطوف الأكثر، وتفسد ويمضي ويقضي، أو بعد طواف الأكثر^{لذ}
 وهو أربعة أشواط العمرة بذلك العمرة بعد ذلك
 ولا فساد، وجماع الناس كالعامد، أو طاف للركن محدثا،^{لذ}.....
 لعمرة بوجود أكثرها في الحج والعمرة أي في حالة حدث

وفي العمرة أي يرمه ساء أيضا لو جامع في العمرة. (ع) يفسد أي العمرة؛ لوقوع الجماع قبل الإنابة
 بركتها أي أصواف، فصار كاجتماع قبل الوقوف في الحج. (فتح) ويمضي فيها كمن لم يفسد. (ط)
 أو بعد طواف أي تحب عليه شاة أيضا إن جامع في العمرة بعد الصواف. (ح) ولا فساد وقال الشافعي: تفسد في
 وجهين، أي فيما إذا جامع المعتزم قبل أن يضوف لأكثر أو بعده، وعنده يذبح اعتزالا بالحج؛ إذ العمرة فرض عده
 كالحج، وساء؛ لأنها ستة فكانت أحقر رتبة منه فتحب الشاة فيها، وسدنة في حج إظهارا لتفاوت بينهما، وصوف
 العمرة ركن فصار كالوقوف بعرفة، وأكثره يقوم مقام كله. [تبيين الحقائق: ٢/٣٦٨] (فتح)

وجماع الناس وكذا محظي ولحاهن؛ لاسوء الكل في الارتفاع، وقال الشافعي: لا يفسد جماع ناسي.
 وكذا اختلاف في جماع المكروهة وسائمة، هو يقول: إن فعله لم يقع حادثة لعدم خطر مع تعدد فشانه الصوم
 حيث لا يرمه كفارة بالنظر في رمضان مكروهها، ولنا: أن الفساد باعتبار معنى الارتفاع في لإحرام ارتفاعا
 مخصوصا وهو جماع، وهذا لا يعدم عورص لسبيد وغيره فيقع حادثة، ولا تفسد الصوم بجماع والأكل
 ناسيا مع أنهما يقومان ركن الصوم وهو "الإمساك" لأنهما هينتا المحرم، وحالات الإحرام مذكورة كما أن
 كلام ناسيا يفسد صلاة بناء على أن هيئة صلاة مذكورة، خلاف لصوم؛ لأنه ليس فيه هيئة مذكورة فاعتبر
 سببا فيه عذر. (عيني، مستحضر) كالعامد في غير ذلك من الأحكام، لاستوئهم في الارتفاع، وكذا جماع
 النائمة والمكروهة مفسد خلافا للشافعي. (ط، ع)

أو طاف للركن الحج أعطف على ما فيه وجوب شاة أي تحب شاة إن طاف. (ع) [ما فرغ من باب حناية
 على الإحرام ذكر الحادثة على الطواف الذي هو بعد الإحرام، وقيد الطواف بالحدث؛ لأن الطواف مع استحسانه
 دأبه مكروه فقط، وقوله: "لو بدنه لو حسا" روي ذلك عن ابن عباس. ولأن الحادثة أعطف من الحدث فعطف
 موجهها بصهارا لتفاوت، ويعتد هذا صوف عدسا، وعند شافعي: لا يعتد به أصلا؛ بقوله،
 بالبيت صلاة" فيكون من شرطه الطهارة.

ولما فوه على... (الحج ٢٩) من غير قيد بالطهارة، فشرط الطهارة فيه يكون زيادة
 على النص، وهي مسح ولا تثبت حجر لواحد، والمرد أخذت بشبه الطواف بالصلاة في إثبات دون حكمه.
 لا ترى أن منشي ولا حراف عن نفسه وكلام لا يفسد طواف ويفسد صلاة، ثم قبل عند الطهارة سنة،
 والصحيح أنها واجبة. (عيني، فتح) للركن: أي لأجله وهو طواف الزيارة. (ع)

وبدنة لو جنباً ويعيده، وصدقة لو محدثاً للقدوم والصدر أو ترك أقل طواف
أي يجب بدنة أي طواف جنباً طواف وهو ثلاثة أشواط فأقل
الركن، ولو ترك أكثره بقي محرماً.....

ويعيده [أي يجب عليه الطواف في الحاة والحديث جميعاً؛ يأتي به على وجه الكمال. (ع)] الواو بمعنى 'أو'؛ لأن الواجب ليس حصوص الدم، بل إما هو أو الإعادة ما دم بمكة، ولا دبح عليه في الصورتين أي الحدث والحاة، وهو محمول على ما إذا أعاده في أيام البحر، والإعادة أفضل. وفي بعض نسخ: 'عليه أن يعيد'، والأصح أن يعيد في الحدث بدءاً وفي الحاة وحباً؛ لكمال الحاة فيها وقصورها في الحدث، ثم إن أعاده وقد طافه محدثاً لا دم عليه ولو بعد أيام البحر، فإن أعاده وقد صافه حباً في أيام البحر لا شيء عليه، لأنه أعاده في وقته، وإن أعاده بعد أيام البحر يجب دم عند أي حيلة؛ للتأخير عن أيام البحر، وعدمها؛ لا يجب شيء، ولو رجع إلى أهله وقد طافه حباً عليه أن يعود ويعيد بإحرام جديد؛ لأن الطواف الأول معتد به في حق التحليل، وليس أن يدخل مكة بغير إحرام فيبرمه إحرام جديد لدخول مكة، وقيل: يعود بذلك الإحرام، وإن لم يعد وبعث بدنة حار إلا أن الأفضل أن يعود، وفي المحيط: بعث الدم أفضل؛ لأن الطواف وقع معتداً به، وفيه يقع الفقراء، ولو رجع إلى أهله وقد صافه محدثاً إن عاد وصاف حار، وإن بعث بأشاة فهو الأفضل؛ لنفع الفقراء وتخفيف الحدية. (فتح، مسكين)

وصدقة لو محدثاً الصدقة نصف صاع من الخصة لكل شوط، وقوله: 'القدوم والصدر' وكذا لكل صواف هو تطوع حراً لما دحه من النقص بترك الشهادة، وهو وإن وجب بالشروع إلا أنه اكتفى فيه بالصدقة، طهاراً لدنو رسته عن الواجب بإيجاهه تعالى، وبما وجبت الصدقة بصواف الصدر محدثاً دون الدم؛ إظهاراً لمتفاوت بينه وبين صواف الريارة، وعن أبي حنيفة في طواف الصدر محدثاً شاة؛ لأن ما وجب بإيجاهه تعالى أقوى من ما وجب بالشروع، ولو طاف للصدر حاشا فعليه شاة؛ لأنه نقص كثير، ثم هو دون طواف الريارة، فيكتفى بالشاة، فإن أعاده صافراً فلا شيء عليه. (مسكين، فتح) **للقدوم**: أي طواف القدوم وهو ستة نكح صار واحداً بالشروع (مسكين)

والصدر وهو واجب ولكنه أدنى من طواف الريارة، وكذا في كل طواف هو تطوع. (مسكين)
أو ترك أقل الحج [عطف على ما فيه وجوب الشاة أي تحب شاة إن تركت. (ط)] أي ترك شوطاً أو شوطين أو ثلاثة من طواف الريارة فعليه شاة؛ لأن النقصان يسير، فيحرم باندك كما في النقصان بسبب الحدث، ولو رجع إلى أهله حار أن لا يعود ويبعث شاة، ثم هذا الترتيب لا يتصور إلا إذا لم يكن طواف للصدر، أما إذا طاف له انتقل إلى صواف الريارة ما يكمنه، ثم ينظر في باقي من الصدر إن كان أقله لزمه صدقة وبلا قدم. (فتح)

ولو ترك أكثره الحج [أي أكثر طواف الركن وهو أربعة أشواط فصاعداً. (ع)] لأن للأكثر حكم الكل فصار كأن لم يطف أصلاً. [تبيين الحقائق: ٣٧٠، ٢] وقوله: 'بقي محرماً' أي عن النساء دائماً ومستمراً حتى يطوف للريارة. (فتح) **محرماً** أبداً عن النساء حتى يطوفه، وإن رجع إلى أهله فعليه أن يعود بذلك الإحرام. (ص)

أو ترك أكثر الصدر أو طافه جنباً، وصدقة بترك أقله، أو طاف للركن محدثاً، وللصدر طاهراً في آخر أيام التشريق، ودمان لو طاف للركن جنباً،.....

أي الصدر أي في حالة الحياة أقل صواف الصدر طواف الريارة في أيام أي يجب أي وطاف للصدر

أو ترك أكثر الصدر | أي تحب شاة اتفاقاً إن ترك أكثر طواف الصدر، لأنه واجب، وعينه إعادة ما دام ممكناً. (ص، ع) ثم وجوب دم ترك أكثره لأنه تركه بغير الدم، فكذلك ترك أكثره؛ لأن للأكثر حكم الكيل، وأما ما طواف حساً، فإنه نقص كبير لكنه يؤمر بالإعادة ما دام ممكناً. (فتح)

وصدقة بترك أقله أي تحب صدقة بترك أقل أشواط صدر، لكل شوط صدقة، فإن كان المتروك شوطاً فصاف صاع، وإن كان شوطين فصاع، وإن كان ثلاثة فصاع ونصف، بكل مسكين نصف صاع. (فتح)

أو طاف: أي تحب شاة اتفاقاً إن طاف. (ع)

لركن محدث وللصدر طاهر قيد به إساره بـ أنه لو طاف في أيام البحر لا يلزمه دم، يعني أن طواف صدر في أيام البحر ينتقل إلى طواف الريارة، فسقط دم الواجب بالحدث بوقوع صواف الريارة في أيام البحر مع الصحارة، وبقي طواف الصدر، فيأتي به ما دام ممكناً خلاف ما لو كان طواف الصدر في آخر أيام التشريق وقد صاف بركن محدثاً حيث لا ينتقل إليه صواف صدر لعدم صفائه؛ لأنه إذا سقط دم الحدث وجب دم تأخير طواف الريارة، ولأن إعادة طواف الريارة بسبب الحدث غير واجب، وطواف الصدر واجب، فالواجب لا ينتقل إلى غير الواجب.

وقيد بقوله: 'طاهر'؛ لأنه لو طاف للصدر محدثاً يلزمه دمان عند أبي حنيفة. دم لطواف الريارة محدثاً، ودم لطواف الصدر محدثاً، وفي رواية: دم وصدقة، وهو الموافق لكلام المصنف بقوله: 'أو صدقة لو طاف محدثاً بقدمه والصدر'، أما إذا كان حساً في صواف الريارة في أيامه مع طوافه بصدور محدثاً في آخر أيام التشريق فيلزمه ثلاثة دماء عنده: دم لترك صواف للصدر، ودم تأخيرها عن أيام البحر، ودم كونه صاف محدثاً، وعندهما: دمان؛ لأن التأخير عندهما لا يوجب الدم. (فتح)

التشريق فهو طافه في أيام البحر لا يلزمه دم، ولو طافه محدثاً يلزمه دمان في رواية، وفي رواية: دم وصدقة. (ص)

ودمان وجه وجوب الدمين لو طاف للركن حساً في أيامه وبصدر صاهر في آخر أيام التشريق؛ لأن طواف الصدر ههنا ينتقل إلى طواف الريارة لفائدة هي سقوط البدنة وتعبية الصدر؛ لوجوب ترتيب أفعال الحج، فيكون تركاً لصواف الصدر ومؤخر لصواف الريارة عن أيام البحر، فيجب دم بترك الصدر بلا خلاف، ودم عند أبي حنيفة تأخير طواف الريارة عن أيام البحر، فيكون دمان عنده، ودم واحد عندهما، فإن كان ممكناً يأتي بطواف الصدر ولا يلزمه إلا دم واحد. [رمز الحقائق: ١/١٧٥] (فتح)

أو طاف لعمرته وسعى محدثاً ولم يعد، أو ترك السعي أو أفاض من عرفات قبل
أي حب شاة بن طاف بعمره في حاله حدث أي رجع وخرج بالهجر

الإمام، أو ترك الوقوف بالمزدلفة أو رمي الجمار كلها
أي تحب شاة أفضاً

أو طاف لعمرته أي من طاف لعمره وسعى بغير وضوء وحل منها ورجع إلى أهله قبل أن يعيد فعبه دم؛ لأنه ترك الطهارة وهي واجبة في الطواف، ولا يؤمر بالعود؛ لوقوع التحلل بأداء الركن؛ إذ القصد السير، وما دام مكة يعيد الطواف؛ لتمكين القصدان فيه، ويعيد السعي؛ لأنه تنع للطواف، ولا شيء عليه حينئذ لارتفاع القصدان بالإعادة، ولو أعاد الطواف دون السعي فلا شيء عليه على ما احتاره شمس الأئمة، وذكر قاضي حان وغيره من شراح 'الجامع الصغير' أنه يجب عليه الدم؛ لأنه لما أعاد الطواف فقد نقص الطواف الأول، فإذا انتقص حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر، فيلزمه دم، ووجه القول الأول: أن الطهارة ليست بشرط في السعي، وإنما كانت شرطاً في الطواف؛ لاحتصاصه بالبيت واعتباره بالصلاة من وجه كما جاء في الحديث، وهذا المعنى لم يوجد في السعي، وإنما اشترط في السعي أن يؤتى به على أثر صواف معتد به، وصواف المحدث بهذه الصفة، ألا ترى أنه يتحلل به. (عيني، مستخلص)

ولم يعد أي والحال أنه لم يعدهما ورجع إلى أهله، فإن أعادهما لا شيء عليه، وإن أعاد الطواف ولم يعد السعي قيل: لا شيء عليه في الصحيح، وقيل: عليه دم. (ع) **أو ترك السعي** [بين الصفا والمروة ولم يفسد حجه. (ع)] أي تحب شاة لو ترك السعي؛ لكونه واجباً، ولزوم الدم بترك كل واجب محمول على ما إذا لم يكن ثمة عذر، وإن كان لم يجب، وترك الأكثر كترك الكل، وكذا لو بدأ بالمروة، أو ركب في السعي، ولم يفسد حجه بتركه؛ لأن ترك الواجب لا يقتضي الفساد؛ لأنه ينحيز بالدم. (فتح)

قل الإمام [فإن أفاض بعد غروب الشمس لا شيء عليه. (ع)] أي قبل الغروب، فإنه لو أفاض بعد الغروب قل الإمام لا يرمه شيء، وقال الشافعي: لا شيء عليه في الإفاضة قبل الغروب؛ لأن الركن أصل الوقوف، فلا يلزمه بترك الاستدامة شيء، ولنا: أن نفس الوقوف ركن، واستدامته إلى غروب الشمس واجب؛ لقوله **لا يرمي الجمار** وهو لتوجوب، وترك الواجب يجب الدم، بخلاف ما إذا وقف ليلاً؛ لأنها عرفها الاستدامة بالنسبة فيمن وقف فمراً لا ليلاً فبقي ما وراءه على أصل ما روي، ومن قوله **لا يرمي الجمار** لا يرمي الجمار بعد غروب الشمس ولو أفاض بعد غروب الشمس ولو قل الإمام لا شيء عليه عندنا أيضاً، ولو عاد إلى عرفات بعد الغروب لا يسقط منه الدم في طاهر الرواية، وعن أبي حنيفة أنه يسقط، وإن عاد قبل الغروب ففيه اختلاف المشايخ. [تبيين الحقائق: ٢/ ٣٧٣] (عيني، فتح) **الوقوف بالمزدلفة** لأن الوقوف بها واجب، بخلاف ترك البيوتة بالمزدلفة؛ لأنه ليس بواجب، فلو ترك البيوتة بها لا يرمه شيء. (فتح)

أو رمي الجمار كلها [أي ترك رميها في كل الأيام الأربعة. (ع)] أي في الأيام كلها أو في يوم واحد فيجب دم واحد؛ لأن الحسب متحد، والترك إما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام التشريق، فما لم تغرب شمس اليوم الأخير يمكن قضاؤها بالرمي على الترتيب، فلو ترك الرمي في اليوم وقصاه بالليل جاز، ولا يجب عليه الدم، -

أو رمي يوم، أو آخر الحلق أو طواف الركن، أو حلق في الحل، ودمان لو حلق القارن قبل الذبح.

= وإن ترك رمي إحدى الثلاث بحت صدقة نصف صاع لكل حصاة أو صاع من ثمر إلا أن يبيع دماً فينقص ما شاء، وإن ترك رمي حمرة العقبة يوم النحر بحت دم؛ لأنه سبب تام وحده في ذلك يوم، وإن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثة تصدق بكل حصاة نصف صاع؛ لأن وجوب الدم بترك كل السك أو أكثره ولم يوجد فكيف بالصدقة، ولو ترك استنونة حتى لا يبت دم؛ لأن أنست بها سبب واجب خلافًا للشافعي. (فتح)

أو رمي يوم: أي ترك رمي حمر في يوم واحد. (ج) **أو طواف الركن:** أي أحر طواف الزيارة عن أيام النحر بحت عليه دم عند أبي حنيفة، وقالوا: لا شيء عليه في التأخير (ج) أي بحت دم إذا أحر صواف الزيارة غير عذر، وقالوا: لا شيء عليه، وكذا خلاف في تقديمه سبب على سبب كالحق قبل لرمي وعدم أن ما يفعل يوم النحر أربعة: الرمي والنحر والحلق والصفوف، وهذا الترتيب واجب عند أبي حنيفة، والشافعي في وجه، ومالك وأحمد، فهذا بحت دم عده بترك الترتيب، ولا شيء عدهما؛ لأنه ما سئل عن شيء قدم أو أحر إلا قال: **فعل ولا حرج**، ولأن العدلت يستدرك بالقضاء، فلا يبت مع قضاء شيء آخر، وبالإمام قول ابن عباس: من قدم سكا على سبب فعليه الدم، ومرد ماخرج سمي في حديث الإثم لا القدية؛ ولأن الله تعالى أوجب القدية على من حلق للضرورة قبل أوانه، فما ظنك إذا حلق بغير ضرورة. (فتح)

أو حلق في الحل: حج أو عمره، والمراد أنه حلق في غير الحرم في أيام النحر فتجب شاة في هذه الصور كلها عده خلافًا لما في بعض. (مخشي) لتفبيد محل تقضي، لأن مرد أنه إن حلق في غير الحرم بحت شاة، والأصل: أن حلق يتوقت بالزمان وهو أيام سحر، وبالمكان وهو حرم عند أبي حنيفة، وبالحاجة هما بحت دمان عده، وعند أبي يوسف: لا شيء عليه؛ لأنه لا يتوقف بهما؛ لأنه **أحصر** مع أصحابه بالحديبية وحلقوا في غير الحرم، وله أن حلق سبب فيحتمل المكان، ولم يعرف مرة إلا في ذلك الوقت، ولا حجة لأبي يوسف فيما روى؛ لأن انحصار لا يبت عليه الحلق. ولأن بعض الحديبية في الحرم ففعلهم حلقوا فيه، وإن لم يخلق حتى حرج من الحرم ثم عاد وحلق فيه لا يبت عليه شيء اتفاقاً، وعند محمد: يتوقت بالمكان دون الزمان، وعند زفر: يتوقت بالزمان دون المكان.

وهذا الخلاف في تنوقت في حق تقصير بالدم، ثم ما لا يتوقت في حق لتحويل فالإتفاق، والتقصير والحلق في عمره غير موقت بالزمان بالإجماع حتى إذا حرج معتمر من حرمه ولم يقصر ورجع إلى أهله وقصر لا شيء عليه، والحاصل: أن وجوب الدمين عند الإمام بالحلق في غير الحرم بعد أيام النحر إنما هو بالنسبة للحج فقط؛ لأن الحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالإجماع، وعند محمد: يبت دم واحد في الحج والعمرة. (مسكين، فتح)

حلق القارن: أي هو حلق فعليه دمان عند أبي حنيفة: دم ترك الترتيب، ودم بقران، وقالوا: دم بقران فقط. (ط، ع)

فصل

إِنْ قُتِلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ،

محرم على الصيد سواء كان محرمًا أو حلالًا

فصل في بيان حرجاء قتل الصيد. [رمز الحقائق: ١٧٧] ما كانت الحيازة على الإحرام في الصيد نوعاً معياراً ما تقدم من أنواع الحيايات أوردتها في فصل على حدة للاختلاف في النوع، وجمعه مع ما تقدم في باب واحد للاتحاد في الجنس. (فتح) **محرم** عاقل بالغ، حراً كان أو عبداً، عامداً كان أو محطناً. (ط)

صيداً الصيد هو الحيوان الممتنع بقوائمه أو نجاحه المتوحش بأصل الحلقة، فالغيم والقر من الحيوانات الأهلية، والدجاج والسمك والضفي استأنس يست بصيد، وهو نوعان: بري: وهو ما يكون تولده ومثوه في البر، وبحري: وهو ما يكون تولده ومثوه في الماء؛ لأن التوالد هو الأصل، والكيونة بعد ذلك عارض، فاعتبر الأصل، والبحري حلال للحلال والمحرم، فيجوز له اصطيد الكل، وإنما حل للمحرم صيد البحر؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَالِحِلٍّ لَالِحِلٍّ﴾ (مائده: ٩٦)، والبري حرام على المحرم إلا ما أمر بقتله رسول الله ﷺ. وهو ما يتبدى بالأدى عالياً. (فتح، مسكين)

فعليه الجزاء [لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَالِحِلٍّ لَالِحِلٍّ﴾ (مائده: ٩٥)] أي إن قتل محرم صيداً أو دل عليه لقاتل فعليه الجزاء، سواء كان القتل بعد العلم بالحزمة أو قبلها، وسواء كان الصيد صيد المحرم أو الحل، وسواء كان عامداً أو ناسياً مباشراً أو متسماً إذا كان متعمداً فيه، كما لو نصب شبكة للصيد أو حفر له حفرة فغطت صيد صم، ولو نصب فسطاطاً بنفسه فتعلق به فمات أو حفر حفرة للماء أو لحيوان يباح قتله كالذئب فغطت فيها، لا شيء عليه، لكن إذا قتل صيداً في الحرم كان يسعى أن يكون عليه جزاء: أحدهما لأجل الإحرام، والآخر لأجل الحرم، إلا أنه لا يجب عليه إلا جزاء واحد؛ لأن حرمة الإحرام أقوى؛ لأن المحرم لا يحل به الصيد في الحل والحرم جميعاً، فاستتبع أقواهما أضعفهما، أما وجوب الجزاء في القتل؛ فلقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَالِحِلٍّ لَالِحِلٍّ﴾ (المائدة: ٩٥)

وأما في الدلالة فلما روي في حديث أبي قتادة: «من دلت على رجل منكم من غير علمه، فقالوا: لا، فقال له: لا، ووجه التمسك به أنه لو لم يكن للدلالة أثر في التحريم لما كان في السؤال فائدة، والقياس: أن لا يجب الجزاء على الدال، وبه أحد الشافعي؛ لأن الجزاء يتعلق بالقتل، والدلالة ليست بقتل فأشبه دالة الحلال الحلال، واحتج عليه حديث أبي قتادة ﷺ.

ثم أعلم أن في وجوب الجزاء على الدال الحرم خمسة شروط: الأول: أن يأخذ المدسور الصيد والدال محرم، فلو حل الدال قبل أحده فلا جزاء عليه. والثاني: أن لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد، حتى لو كان علمه به لا يجب الجزاء على الدال. والثالث: أن يصدق المدلول الدال في الدلالة أي لا يكذبه، حتى لو كذبه وأخذ الصيد بدلالة محرم آخر كان الجزاء على الثاني لا الأول. الرابع: أن يتصل القتل بدلالة. والخامس: أن لا يفلت الصيد، فلو انفلت عن مكانه، ثم أخذ من مكان آخر لا شيء على الدال. (مسكين، فتح)

وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع منه، فيشتري بها هدياً،
أي الجرح أي في الحرب أي من أي عن نصف كل صاع
 وذبحه إن بلغت هدياً، أو طعاماً وتصدق به كالفطرة أو صام عن طعام كل
إذ شاء بالحرم فيسته شاء يشتري لها أي بالطعام إن شاء

فقد الصيد الأصل في اعتبار قيمة الصيد اعراس الزمان والمكان، وهو الأصح، والمراد تقويمه باعتبار حالته الخفية، وأما حالته الكسبية بالتعقيم فغير معتبرة في التقويم للكفارة، خلاف التقويم للصمان سمات، وتعتبر القيمة من حيث كونه صيداً لا من حيث ما رددت به فيه، وقال محمد والشافعي: الجرح ما يشبه الصيد في اسطر إن كان له نظير من النعم؛ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَمْسَاهُ مِنْ نَفْسِهِ﴾ (المائدة: ٩٥) تقديره: فعليه جزاء من النعم مثل المقتول، فمن قارن به مثله من الدارهم فقد خالف النص، وهذا أوحشت الصحابة النظر أي المثل في الصورة حتى يحب في العامة بدنة، وفي الحمار أوحشي بقرة، وفي الطي شاة، وفي الأرب عناق، وفي ما لا يصير به كالعصمور يكون مصموراً بالقيمة، ولأبي حنيفة وأبي يوسف أن موجب هو مثل، والمثل اصطق هو مثل صورة ومعنى، فعند تعذره يعتبر المثل معنى، والمثل صورة بلا معنى لا يعتبر شرعاً.

وهذا لو أتلّف مال إنسان وجب منه إن كان متنبأ وإلا ففيه، حتى لو أنفد دابة لا يحب عليه دابة مثلهما مع اتحاد الجنس؛ لاختلاف المعالي، فما طيب مع اختلاف الجنس، فإذا لم تكن البقرة مثلاً لبقرة فكيف تكون مثلاً لحمار الوحشي، وإذا تعدد الجنس صورة ومعنى وجب حمسه على مثل معنى وهو قيمة؛ إما كونه معهوداً في الشراء، أو كونه مراداً بالإجماع فيما لا نظير له، فلا يكون لتصير مراداً لأن لفظ الواحد لا يتناول موضعين مختلفين، ولأن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ أُمَّةً عَلَيْهِ مِثْلُ شَيْءٍ﴾ (المائدة: ٩٥) عام لجميع الصيد، والتصميم في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ أُمَّةً عَلَيْهِ مِثْلُ شَيْءٍ﴾ (المائدة: ٩٥) عائد إليه، فوجب أن يكون المثل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ أُمَّةً عَلَيْهِ مِثْلُ شَيْءٍ﴾ (المائدة: ٩٥) مثلاً سكر، وليس ما مثل نعم الكل إلا القيمة، والمراد بنعم الصيد؛ لأن اسم النعم يصدق على الوحشي، والمراد كما روي عن الصحابة: التقدير دون إيجاب العين، ولأن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ أُمَّةً عَلَيْهِ مِثْلُ شَيْءٍ﴾ (المائدة: ٩٥) المراد من هذا المثل في الآية: القيمة في الصمان بالإجماع، فكذا في هذا. (فتح)

تقويم متعلق بمحدوف أي قيمة مقومة بتقويم رجلين عدلين، والمراد بالنعم: من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد، لا العدل في باب الشهادة. (فتح) **مقتله** يفتح فيه أي في موضع قتل فيه الصيد. (ع) **موضع منه** أي من المقتل إن كان في بركة لا يباع فيها للصيد. (ع) **هديا** [من إب وقر وعم] وهو رواية كسري، واختارها صاحب الهداية لما ورد من أمره **بأن** يقتل الدب والفأرة والخدأة والغراب، رواه ابن أبي شيبة. (فتح)

كالفطرة فيعطي كل مسكين ولو دعماً نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير، ولا يجوز أقل من ذلك. (ط)
أو صام إلخ [إذ شاء قوم المقتول صوماً ثم صام. (ط)] اختيار لقاتل الصيد في أن يجعل قيمته هدياً يجزئ في الأصحية من إب وقر وعم ويدفعه في الحرم، والمراد من الكعبة في الآية. الحرم، عرعه بأشرفه، أو يجعها صاعاً ويتصدق به كما في صدقة الفطرة، أو يقومه طعاماً ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوماً، وعن محمد والشافعي: =

مسكين يوماً، ولو فضل أقل من نصف صاع تصدَّق به أو صام يوماً، وإن جرحه
 من الطعام بعد هذا الحساب إن شاء إن شاء الحرم الصيد
 أو قطع عضوه أو نتف شعره ضمن ما نقص منه،
 أي بعد

= الخيار إلى الحكمين: لقوله تعالى: ﴿يُخَيِّرُكَ اللَّهُ ذَيْنِ مَخْلُوفٍ﴾ (مائده ٩٥) أثبت لهما الحكم في الهدى، ثم عطف
 عليه التكفير بالإطعام والصوم بكلمة "أو"، فيكون الخيار إليهما ضرورة، وبشيتين أن قوله تعالى: ﴿يُخَيِّرُكَ اللَّهُ ذَيْنِ مَخْلُوفٍ﴾
 (مائده ٩٥) معطوف على "فجزاء"، وكذا قوله: ﴿يُخَيِّرُكَ اللَّهُ ذَيْنِ مَخْلُوفٍ﴾ (مائده ٩٥) معطوف عليه، فلا يدخل
 تحت حكمهما، وإنما كان يدخل إن لو كان محروراً عتقاً على الضمير في "به"؛ لأنه مفعول "يُخَيِّرُكَ"، وهذا
 مرفوع، فلم يكن فيه دلالة على اختيار الحكمين، وإنما يرجع إلى الحكمين في معرفة القيمة لا غير، ولأن التحجير
 شرع وفقاً لمن عليه، فيكون الخيار إليه كما في كفارة اليمين.

ثم إذا وقع الاختيار على الهدى لا يجوز إلا ما يجوز في الأصحية عند الإمام، فإذا بلغت القيمة ما لا يصحى به كالعاق
 مثلاً لم يجز فيه إلا التصديق، ولا يصح العاق حراً، وقالوا: يصح ويصح؛ لعموم قوله: ﴿مِنْ سَعْيِكَ﴾ (مائده ٩٥)،
 ولأن إرافة الدم ليست بقرية إلا في رمن مخصوص كما عرف، ثم أحرأ عبدنا على التحجير المشروح من الهدى أو
 الإطعام أو الصيام، وعند رفر على الترتيب، فيحب الهدى أولاً، ثم الإطعام، ثم الصيام؛ لأن أحرأ في مقابلة
 الحماية، وأدلائه نحل الحالي هو الترتيب، وسأ: أن "أو" في الآية للتحجير، فإن احتار التكفير بالهدى فعليه الدخ في
 الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء؛ لقوله تعالى: ﴿يُخَيِّرُكَ اللَّهُ ذَيْنِ مَخْلُوفٍ﴾ (مائده ٩٥) أو بالإطعام، فيجوز في غير الحرم؛
 لأنه قرية معقولة المعنى فلا يتقيد بالحرم خلافاً للشافعي، هو يقيس على الهدى، ولنا: أن القرية في الدخ بالإرافة،
 وهي غير معقولة المعنى، فهذا تقيد بالحرم، أو بالصوم، فيجوز في غيره بالإجماع؛ لأنه عادة قهر النفس، فلا يحدف
 باختلاف المكان. (عيني، فتح، مستخلص)

صاع: من بر أو أقل من صاع ثم أو شعير أو كان الواجب ابتداء أقل منه. (ط)

نتف الشعر والريش ونحوه برعه. (مسكين) **ضمن الخ** اعتساراً لئلا ياكل، وهذا إذا برئ وبقي أثره، أما إذا
 مات ضمن كله، ولو لم يبق له أثر لا شيء عليه، وكذا لو وقع سه فست أو صرب عيه فابصت ثم زال
 البياض، وقال أبو يوسف: يرمه صدقة للأمة، وعلى هذا لو وقع سه أو صرب عيه فابصت، فست له سن ورال
 البياض، وفي "البدائع": لا يسقط عنه الصمان. [رمر الخفائق: ١/١٧٨] وهو المناسب للإطلاق، ولو غاب عنه
 وم يدر أمات أو لا لزمه كل القيمة، والمسألة مقيدة بأن لا يخرج القصة عن حيز الامتناع، فإن أخرج صم
 كل القيمة، وأن يقصد القطع، فإن لم يقصده كما إذا حلص حمامة من سور فتفتت فلا شيء عليه، وكذا في
 كل قتل أريد به الإصلاح، وأن لا يقتله بعد قبل أن يكفر، وإن قتله كان عليه كفارة واحدة، وما نقصته
 الجراحة ساقط. (فتح) **ما نقص:** فيقوم سليماً وجريحاً، فيعرف ما بين القيمتين. (ط)

$$\sum_{j=1}^n$$

وقطع قوائمه. وكسر جناحيه، فخرج من آل يكون ممتعاً بخاحه وقوائمه. (مسكين) **وحله** أي خب قيمة

غراب [يأكل الحيف ويمتدئ بالأذى، دور اعقق وغرب اندرع. (ع) | أطلقه، فعم القتل في الإحرام أو الحرم.

وحية وعقرب بقوله **الحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هُوَ فِي سُبْحَانِهِ عِزٌّ مُّجِيدٌ**

وكتب عنه (فتح، مستخلص) وكلب عقور من العقر وهو الخرج. [تبيين الحقائق: ٣٨٣ ٢] وعن

أي يوسف أن الأسد بمنزلة الكتب العقور، وفي ظاهر الرواية: لسامع كتبها صيد إلا الكتب والذئب، وقيد

باعتقور اتاعاً لتحديث مع ألعقور وعيره سواء، أهلباً كان أو وحثنباً؛ لأن عفر العقور يس بصيد، فلا عب

أخيراً بقتله، ولكن لا يحل قتل ما لا يؤدي إذا لم يكن له ضرر. (فتح) **عقور**. وعن أبي حبيبة: العقور وغيره

والمستأنس والمتوحش منه سواء، وعنه: لا يجب أيضا شيء بقتل السنور ولو كان برياً. (ع)

وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة، وبقتل قملةً وجرادة تصدق بما شاء،

ولا يجاوز عن شاةٍ بقتل السبع، وإن صال لا شيء بقتله

أي لا يرد القيمة

عليه ولو مملوك نجب قيمته

وبعوض إخراج: العوض كبيراً أو صغيراً سمي به؛ لأنه يعص السحيم، وإنما لم يجب بقتله وما عصف عليه شيء؛ لأنها ليست بصيود، وإنما هي من الحشرات كالخنافس، والبراد بالمل مسود أو الصفر التي تؤدي بالعص، وما لا يؤدي لا يحل قتله، والقراد والبرغوث يتدنان بالأدى، وكذا يس في القناذل والورع والذباب والزور والحمة وصباح الليل والصرصر وأم حنين وأم عرس شيء؛ لأنها من هوم الأرض وحشراتهما وليست بصيود، ولا هي متولدة من البدن، وكذا الرتيلاء وأم أربعة وأربعين. (فتح، عيني)

وسلحفاة: وهي من حيوان الماء، وكذا لا شيء بقتل غيرها من الحشرات. (ط)

تصدق بما شاء: هذا الذي ذكره في القيمة الواحدة، أما في اثنتين أو ثلاث كف من حطة، وقيل: ثمرة؛ لما روي عن عمر رضي الله عنه 'ثمرة خير من جرادة'، وإن شاء تصدق بكسر حمر، وفي الزيادة على الثلاث نصف صاع من بر، وهذا إذا أخذها من بدنه فقتلها؛ لأن فيه إزالة الشعث، أما إذا كانت القيمة ساقطة على الأرض أو من بدنه غيره فقتلها فلا شيء عليه كما في البرغوث، وكذا مثل القتل لو ألقى من بدنه على الأرض، أو ألقى ثيابه في الشمس ليقول القمل حر الشمس فعليه الجزاء نصف صاع لو القمل كثيراً، أما لو ألقى ثوبه ولم يقصد به قتل القمل من حر الشمس فلا شيء عليه، والتصدق في قتل الجرادة؛ لأنها صيد (فتح، مسكين، مستخلص)

ولا يجاوز عن شاة: أي قيمة شاة، وعدم المجاورة بالنسبة ما يجب حقاً لله، حتى لو كان السبع مملوكاً وجب عليه قيمتان: إحداهما: للمالك، ولا يعتبر فيها عدم المجاورة، بل نجس بالعة ما بلغت، والأخرى: حقاً لله لا تجاوز قيمة شاة، وقال زفر: نجس قيمته بالعة ما سعت اعتباره، بما كوله السحيم، ولما: أن قيمته باعتبار اللحم، والحد لا تزيد على قيمة الشاة وهو المعتبر في حق الصمان، ولا تعتبر زيادة قيمته لأجل تفاخر أسوك؛ ولأن صيد إنما حرم من حيث أنه ارتفاق وهو جناية على الإحرام فلا يراد فيه على الدم، وقال الشافعي: لا نجس شيء بقتل سبع؛ لأنه محبول على الأذى فكان من الفواسق استثنى؛ ولأن اسم الكلب يتناول السباع بأسرها بعة، وبه قال أحمد، ولما قوله تعالى: **لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَتُمْ حُرْمًا** (المائدة ٩٥) إذ هو بإطلاقه يتناول المتوحش من السباع وغيره، والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من إبطال العدد اثبات بالنص؛ ولأنها لا تبتدئ بالأذى غالباً، فلم تكن في معنى الفواسق، فامتنع الإلحاق، واسم الكلب لا يتناول السبع عرفاً. (عيني، فتح) **بقتل السبع:** الغير الصائل كالأسد والبازي، وإن كانت قيمته زائدة عن الشاة. (ط)

وإن صال: السبع عليه ولم يدفع إلا بقتله. (ط) **لا شيء بقتله:** وقال زفر: نجس الجزاء؛ لأن عصمته لا تروى بفعله؛ لقوله تعالى: **عَجَمَاءَ حَرًّا**؛ ولهذا لو صال أحمل على رجل فقتله نجس عليه صمان قيمته، وبما: ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قتل صبعاً وأهدى كسناً، وقال: 'لما ابتدئناه بالأذى'، به على العنة الموجهة للضمان، =

بخلاف المضطر، وللمحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودَجَاجَةٍ وبِطٍ أهلي، وعليه الجزاء
بذبح حمام مُسرول وظي مستأنس،.....

= وهي كون البدية عن نفسه، وفيها بيان أن البدية لو كانت من اسع لا يجب شيء؛ ولأنه إذا ابتدأ بالأذى يلحق بالفواسق، وصار مآدونا له في قتله، ومع الإذن من الشارع لا يجب اصماد، بخلاف احمل الصائل؛ لأن الإذن يقتله من مالكة غير موجود، وهو الصيد. (فتح، مستخلص)

بخلاف المضطر. [أي المحرم في حال المحمصة، فإنه لو قتلته يجب الجزاء. (ط)] وانفرد بين المسألتين أن الإذن عند الأذى مطبق، وعند الاضطراب مقيد بالكفارة بانصاع قوله تعالى: «وإذا اضطررتم للصيد فافترسوا من الصيد ما قلتم ولا جناح عليكم فيه» (سورة المائدة: ١٠٥). فإنه وإن ورد في الحائق المعذور إلا أن المضطر ألحق به دلالة، وإن اضطر المحرم إلى أكل الميتة وقتل الصيد، أكل الميتة ولا يقتله، لأن في قتل الصيد ارتكاب محظورين: الأكل والقتل، وفي أكل الميتة ارتكاب محظور واحد فكان أحف، وإن وجد صيداً دبحه محرم يأكل لصيد ويدع الميتة؛ لأن الحرمة في الصيد عرصت بسبب الإحرام وحرمة الميتة دائية، ولو وجد صيداً حياً وما من مسهم، يأكل الصيد لا مال لمسه؛ لأن الصيد حرام حقاً لله تعالى وأمال حرام حقاً لمعه، فكان الترجيح لحق اعد لاقتقاره، وحاصل المسألة: أن المضطر إذا قتل صيداً عند المحمصة وأكته، يجب عليه اجزاء مع الإذن من الشارع؛ لأن الكلام في الفعل الاختياري من احيوان كما في صورة الأولى، لا نافة سماوية كما في المضطر. (فتح، عيني)

وللمحرم دبح شاة إلخ أي يجوز للمحرم دبح شاة وغيرها إلى البض؛ بالإجماع، ولأنه ممنوع عن الصيد، وهذه احيوانات ليست بصيود، ولو رواه صحي عن شاة، فالولد كأمه، والخاص: أن يدبح مدح للمحرم، وتركه أولى من فعله. (فتح) **أهلي** [يوجد في المساكن والحياض، أما الذي يصير فيجب اجزاء بقتله. (ط)] مطلق مؤدياً أو لا، وإن حرم قتل غير المؤذي ككلب أهلي لا يؤدي. (ط)

وعليه الجزاء إلخ أي يجب اجزاء على محرم بذبح حمام مسرول بفتح او او هو الذي كثر ريشه على رجليه فصار بصيء الهوص، وإنما سمي به؛ لأنه يشبه السراويل، وقال مالك: لا يجب فيه شيء؛ لأنه أبوف مستأنس، ولا يمنع بجاحه فصار كاسط، ولنا: أنه صيد أصل الحقيقة، وإنما لا يصير لثقبه وبصوء هوضه، وذلك لا يخرج عن أن يكون صيداً، واشتراط دكاة الاختيار لا يد على أنه ليس بصيد، وقوله: «ظي مستأنس» أي عليه اجزاء بدخه؛ لأن الاستئناس عارض فلا يبطل به حكم الأضي، كالبعير إذا ندأ أحد حكم الصيد في حل لدكاة لا غير حتى لا يحرم عقره على المحرم، والضبي صيد في الأصل؛ وهذا يجب اجزاء فيهما؛ لأهما صيدان بأصل الخلقة. (فتح، عيني)

مستأنس: قيد بهما؛ لأن في غيرهما يجب اجزاء بالاتفاق. (ط)

ولو ذبح محرّم صيداً حرّم، وغرمَ بأكله، لا محرّم آخر. وحلّ له لحم ما اصطاده
حلال وذبحه، إن لم يدلّ عليه ولم يأمره بصيده. وبذبح الحلال صيد الحرّم قيمته....
 الحرّم على الصيد أي المحرم الحلال أي يجب

ولو ذبح محرّم صيداً أي وكذا لو ذبحه الحلال في الحرم حرم أكله على الذبح وعلى غيره، وديبحته ميتة كدبيحة المجوسي، وقال الشافعي: لا يحل للمحرّم القاتل وجلّ لغيره؛ لأنّ الذكاة موجودة حقيقة فتعمل عملها غير أنه حرم على الذابح؛ لارتكابه النهي فيبقى في حق غيره من المحرّمين أو في غيرهم، بل في حق نفسه بعد التحلل على الأصل، ولنا: أنه تعالى سمّاه قتلاً، فدلّ على أنه ليس بذكاة.

حرم أكله وديبحته ميتة سواء أكله محرّم أو لا. (ط) **وعرم بأكله** أي لو أكل المحرم الذابح من لحم الذي ذبحه ضمن قيمة ما أكل. (ع) [هذا عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يصح الذابح أيضاً بأكله؛ لأنه ميتة، وتناول الميتة لا يوجب إلا الاستغفار، وله: أنه حرام عليه؛ لكونه محظور إحرامه لا لكونه ميتة، خلافاً لمحرّم آخر، فإن حرمة تناوله كونه ميتة لا إحرامه؛ ولهذا لا يجوز للحلال أكله. والحاصل: أن حرمة على الذابح من وجهين: كونه ميتة وتناوله محظور إحرامه، فأضيفت حرمة تناول إلى إحرامه، فوجب عليه قيمة ما أكل، وأما المحرم الآخر، فالحرمة عليه من جهة واحدة، وهي كونه ميتة فيه فلم يتناول محظور إحرامه، ولا شيء يأكل الميتة سوى التوبة والاستغفار. (عيني، فتح)

وحلّ له أي حلّ للمحرّم لحم ما صاده حلال من أرض الحل وذبحه في الحل؛ لأنّ ما ذبحه الحلال في الحرم محرّم وميتة، سواء كان صاد لأحبه أو لا، بشرط أن لا يكون دلالة المحرم عليه ولا أمره بصيده، وقال مالك: إن اصطاده الحلال لأجل المحرم لا يحل لأن يتناوله، وبه قال الشافعي؛ لقوله **صيداً حرّم** ما يصده به ولا أصحابه، وهم محرمون فأباحه لهم ما لم يجرمه بإرادته أن يكون هم، وما روياه ضعيف، ولشّ صحّ يحمل على ما إذا صيد به بأمره، وإنما قيد الحل بعدم الدلالة والأمر؛ لأنه لو دس أو أمر لا يحل وعليه إخراج وكما يجب الجراء بالدلالة فكذلك بالإشارة بشرط أن لا يكون للقاتل علم بالصيد قبل الدلالة أو الإشارة. (عيني، فتح) **ودبحه**. سواء اصطاده لأجله أولاً. (ط)

وبذبح الحلال: أي يجب بذبح الحلال صيد المحرم قيمة ذلك الصيد؛ لأن الصيد يستحق الأمن سبب المحرم؛ لقوله **صيداً حرّم** لا يستصده، فاستفيد منه بطريق الدلالة حرمة القتل، فتجب القيمة وعليه انعقد الإجماع. وقوله: 'يتصدق بها' أي على الفقراء سوى الأصول والفروع، ولا يشترط الإسلام، ويخرجه الإطعام في صيد الحرم، وقيد بالحلال؛ لأن المحرم إذا قتل صيد المحرم يلزمه كفارة واحدة لأجل الإحرام لا لأجل الحرم؛ لأن معنى تقويت الأمن إذا اعتبر مرة لإيجاب الضمان لا يمكن اعتباره ثانياً سبب الحرم، واعتبار الإحرام أولى؛ لما فيه معنى الجراء، وقال الشافعي: يكفر قياساً على قتل المحرم، وفي جوار الهدي روايتان عن أصحابنا. (فتح، مستحضر، عيني)

فأحرّم ضمن مرسله، ولا يضمن لو أخذه محرّم، فإن قتله محرّم آخر ضمنا، ورجع أخذه على قاتله. فإن قطع
 المرسل الصيد فأرسله من يده بالاتفاق

= ولأنه لا يكون ممسكاً له وإن كان القفص في يده، فإن الحب إذا حمل مصحفاً في علاف متجاف لم يكره، ولم يكن ذلك كأحد المصحف بلا علاف، وقيل: إذا كان القفص في يده يرميه إرساله؛ لأن القفص للصيد كالحقة للدر، وممسك الحقة ممسك للدر، خلافاً ما إذا كان القفص في رحله. (فتح، مستخلص)

فأحرّم بعد الأخذ وأرسله من يده غيره. (مسكين) **ضمن مرسله** عند أبي حنيفة؛ لأنه منكه بالأخذ وقت كونه حلالاً منكاً محترماً، ولا يبطل احترامه بإحرامه وقد أنقعه المرسل فيضمن قيمته، وعندهما لا يضمن؛ لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر فكان نائياً عن الشرع، فصار كما إذا أخذه المحرم حالة الإحرام. (فتح، مستخلص)

لو أحده محرّم أي لو أخذ الصيد محرّم، فأرسله آخر من يده، لا يضمن بالإجماع؛ لأن المحرم بالأخذ لم يملكه؛ لأن المحرم لا يملك الصيد بسبب ما؛ إذ هو محرّم عليه؛ لقوله تعالى: «أخذه مسلماً حسداً» . **أخذه** (سنة ٩٦). فصار الصيد في حقه كالخمر والحزير خلافاً ما إذا أخذه وهو حلال ثم أحرم؛ لأنه منكه بالأخذ قبل الإحرام، فيكون المرسل مثلاً عليه ملكه. [رمز الحقائق: ١٨٠/١]

فإن قتله محرّم آخر أي إن أخذ محرّم صيداً فقتله محرّم آخر، ضمن كل واحد منهما جزاءً تاماً بشرط أن يكون القاتل بالعمد مسماً عاقلاً، فلو صبيّاً أو مخموراً فلا ضمان عليه، يعني لا يجب عليه الجزاء، ووجوب الضمان عليهما؛ لوجود الحناية منهما؛ لأن الآخذ متعرض للصيد بالأخذ والآخر بالقتل، وقيل: لأن الآخذ متعرض للصيد بتفويت الأمل، والقاتل مقرر لذلك، والتقرير كالابتداء في حق التضمنين وقوة: 'ورجع أحده' لأن القاتل قرر عليه ما كان على شرف السقوط، يعني أن الآخذ لو ترك الصيد سقط عنه الجزاء، والقاتل صار متعرضاً لذلك وقرره، وللتقرير حكم الابتداء في التضمنين، ثم الرجوع على القاتل إذا كفر بالماء، أما إذا كفر بالصوم لا يرجع؛ لأنه لم يعرف شيئاً، وقال رفر: لا يرجع؛ لأن الآخذ مؤاخذ بصعده فلا يرجع به على غيره؛ لأنه لم يملك الصيد لا قبل الضمان ولا بعده ولا كانت له فيه يد محترمة، ووجوب الضمان بتفويت يد أو ملك وم يوحّد، ولنا: أن يده على هذا الصيد كانت معتبرة لتمككه من إرساله وإسقاط الضمان عن نفسه، والقاتل فوت عليه هذه اليد فيضمن، أما لو قتله حلالاً ضمن المحرم فقط، ورجع به على القاتل عدداً خلافاً لشافعي. (فتح، مسكين)

ضمنا أي القاتل والآخذ في حالة الإحرام جميعاً؛ لوجود الحناية منهما. (ع) **قائله** بما ضمن، ولو قتله حلالاً ضمن المحرم ورجع به على القاتل. (ط) **فإن قطع** ليس المقام مقام التفريع؛ لعدم المفرع عنه، فحق الكلام أن يصدر بانواو؛ وهذا جعل بعضهم الماء للاستئناف، والمراد بالحشيش ما لا ساق له، ولا حاجة إلى تنقييد بكونه غير مملوك؛ إذ لا دخل له في وجوب الجزاء على القاطع لوجوب القيمة مع المذك أيضاً، والشجرة التي بعض أصلها في الحرم كالتّي جميع أصلها فيه.

وكل شيء على المفرد به دمٌ فعلى القارن دمان، إلا أن يجاوز الميقات غير محرم. ولو قتل محرمان صيداً تعدد الجزاء، ولو حلالان لا، وبطل بيع المحرم صيداً

أي بسببه أي القارن حال كونه على الاشتراك

وكل شيء. من الأشياء التي أمر باحتسابها. (ط) **فعلى القارن دمان** | دم حخته ودم لعمرته، ويدحق به المتمتع الذي ساق الهدى. (ط) | يعني على القارن بفعل شيء من محصورات إحرامه دمان أو صدقتان لا مطبقاً؛ إذ لو ترك واحداً من واجبات الحج أو قطع سائر الحرم لم يتعدد الجزاء؛ لأنه ليس بحياة على الإحرام، وقال الشافعي: عني القارن دم واحد بناءً على أنه محرم بإحرام واحد عده؛ لأنه يقول بالتداخل، وعندنا: محرم بإحرامين وقد جئنا عليهما، فيجب عليه دمان، وذكر شيخ الإسلام أن وجوب الدمين على القارن فيما إذا كان قتل لوقوف بعرفة، وأما بعد الوقوف ففي الجماع يجب دمان، وفي غيره من المحظورات دم واحد. (فتح)

إلا أن يجاوز أي عني القارن دمان في كل صورة يجب على المفرد فيها دم إلا في صورة واحدة، وهي صورة محاورة الميقات بلا إحرام، ثم أحرم بعد المحاورة بالحج والعمرة داخل الميقات، فيرمه دم واحد عندنا، وقال زهير: يرمه دمان؛ لأنه أحر الإحرامين من الميقات، فيرمه لكل واحد منهما دم اعتباراً بسائر المحظورات، وسأ: أن الواجب عليه إحرام واحد لأجل تعظيم البقعة، ولهذا هو أحرم من الميقات بالعمرة وأحرم بالحج داخل الميقات، لا يجب عليه شيء وهو قارن، وترك واجب واحد لا يجب إلا جزء واحد؛ لأن الواجب عليه عند دخول الميقات أحد السكبين، فإذا جاوزه غير إحرام ثم أحرم بها، فقد أدخل النقص على ما هو المستحق عليه، وهو أخذها فإرمه جزاء واحداً. (فتح) **غير محرم** فإنه حينئذ يجب عليه دم واحد. (ط، ح)

تعدد الجزاء | أي على كل واحد منهما جزاء كامل. (ط) | وقال الشافعي: عليهما جزاء واحد؛ لأن ما يجب بقتل الصيد بدل محض، ألا ترى أنه يرداد الواجب بكثرة ويقص بصعده، ولو كان كفارة لما اختلف باختلاف المتلف ككفارة القتل لا تختلف باختلاف قيمة العبد المقتول، فصار كحلالين اشتركا في قتل صيد الحرم، وسأ: أن هذا كفارة أي جزاء الحياة وبدل المحل؛ لأنه تعالى سماه جزاء بقوله: **فبعض من بعض** (سورة النساء ٩٥)، فجمعنا بين الأمرين عملاً بالدليلين. [تنبيه الخفائق ٣٩٢/٢] خلاف الحلالين؛ ولأن الحرم في الحرمين الإحرام وهو متعدد، وفي الحلالين الحرم وهو واحد. (عيني، فتح)

ولو حلالان لا | أي اشتركت حلالان في قتل صيد الحرم. (ع) | أي لا يتعدد الجزاء لو اشتركت حلالان في قتل صيد الحرم؛ لأن الواجب فيه بدل محض، لا جزاء الحياة، حتى لا مدخل للصوم فيه، فلا يتعدد إلا بتعدد محل، كرجلين قتلا رجلاً خطأ يجب عليهما دية واحدة؛ لأنها بدل محل، وعني كل واحد منهما كفارة؛ لأنها جزاء الفعل بخلاف الحرمين؛ لأن الواجب هناك جزاء الحياة، وهذا يتأدى بالصوم. (فتح)

وبطل بيع المحرم وجه البطالان؛ لأنه إن باعه حياً فقد تعرض بصدقه للآمن وهو مهبي عنه، وإن باعه بعد ما قتله فقد باع ميتة؛ لأن الشارع أخرج عن أهلية البيع، وأطلق المصنف فأفاد أن بيع المحرم باطل ولو كان امشترى =

وشرأؤه. ومن أخرج طيبة الحرم فولدت مائاً **ضمنهما**، فإن أدّى جزاءها فولدت ^{أي غيره صيداً} **لا يضمن الولد**. ^{لأنه صيد الحلال}

= حلالاً وإن شرأؤه باطل وهو كان البائع حلالاً، وأما إخراجاً فإنه يكون على الحرم، وعلى هذا كل تصرف سواء كان بيعاً أو هبة أو صدقة. (فتح)

طية الحرم من الحرم وجب عليه رد وإرسال. (مسكين) **فولدت** أي قد لم يفعل فولدت بعد الإرسال خارج الحرم. (مسكين)

صنهما أي الولد والأم؛ لأن الصيد بعد لإخراج من الحرم وجب لرد إلى موضع أمه وهو حرم، وهذه النصفة شرعية، فتسري إلى الولد أي يشتت وحب الرد إلى الحرم في الأولاد أيضاً؛ لأن الأوصاف القارة في الأمهات تسري إلى الأولاد كاخترية والكتانية والتدبير. فإن قيل: صمان بولد هو يشكّل كما لو عصب طيبة فولدت صمان حيث لا يضمن بولد. يجاب؛ لأن الولد في صبية الحرم حق الله تعالى وهو انصاف لرد خلافه في العصب؛ إذ هو حق العبد ولم يظلم، حتى لو ضمه فمعه العاصب يضمن. وبأن السب انصمان في صبية الحرم ربة الأم وقد وجد في لولد بالسراية، وفي العصب ربة يد امهات وم يوجد؛ لأن الولد حدث عند عاصب أمه فعلى هذا يضمن ولد صبية كيف ما كان تمكن محرج أمه من رد أو لم يتمكن. (عني، فتح)

لا يضمن الولد لأنه صيد حل وقد عدم أثر فعنه بالكثير، لأنه حين أدّى جزاء الأم نفيت غير مضمومة، فكذلك الأولاد، وقد تمكنها لذي أخرجها أي مكاناً حيثاً، وكذا إن ردت بعد لإخراج في لولد أو اسعر فولدت ومائاً صنهما، ولو بعد أداء إخراج لا يضمنهما، وكذا إن ناعها فرادت أو وندت في يد المشتري ثم مائاً ضمنهما البائع قبل التكفير لا بعده. (عني، مسكين)

باب مجاورة الوقت بغير إحرام

أراد بالوقت الميقات

أي في بيان حكمها

من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرماً ملبياً أو جاوز ثم أحرم بعمره ثم أفسد وقضى
 أي حال كونه إلى الميقات الميقات بغير إحرام داخل الميقات أو حج

باب مجاورة الحج لما فرغ من بيان إجماعه بإحرامه وبيان أحكامها شرع في بيان الحاية بغير إحرام سائسة بينهما، وبما أفردها باب مستقل لما بينهما من التقابل، والوقت لغة حاص بارماد، والميقات مشترك بين الرمان والمكان، والمراد بالوقت ههنا الميقات المكاني مجازاً بدليل المجاورة. (فتح)

غير محرم كان على المصنف أن يقول: من جاوز الميقات غير محرم لزمه دم، إلا أنه اكتفى بما فهم اقتضاء من قوله: 'بصل الدم'؛ لأن محاورته بمنزلة إيجاب الإحرام على نفسه، فإذا جاوره بلا إحرام برمه دم واحد لسكينة إما حج أو عمره؛ لأن محاورة الميقات بنية دخول الحرم تمرلة إيجاب الإحرام على نفسه، وكذلك إذا أوجب بالفعل، كما إذا افتتح صلاة التمتع ثم أفسدها وجب عليه قضاء ركعتين كما أوجها بالقول، وإطلاق من جاور يشمل المكى أيضاً، حتى أنه لو دخل الحل وأحرم نحوه لزمه دم، وكذا امتنع لو أحرم بعمره من الحرم؛ لأن ميقات المكى الحرم للحج والحل لعمره، ولا فرق في روم الدم بسبب محاورة الميقات بلا إحرام بين آخر والعهد. (فتح)

ثم عاد محرماً أي بحج أو عمره، وسوء عاد إلى الميقات الذي تحاوره أو عاد إلى غيره أقرب أو أبعد في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف إن كان الذي رجع إليه محاذياً لما فاتته أو أبعد سقط وإلا لم يسقط الدم بالرجوع إليه، والصحيح ظاهر الرواية. (فتح)

ملبياً شرط التلبية إما هو مذهب أبي حنيفة، أي بطل الدم عنده لو عاد محرماً ملبياً، وقالوا: إن رجع إليه محرماً فليس عليه شيء إلى أو عيب، وقال زهر: لا يسقط الدم؛ لأن الجماية لم يرتفع بالعود، فصار كما إذا أفاض عن عرفات قبل الإمام، ثم عاد إليها بعد الغروب، وبه قالت الثلاثة.

ولنا: أنه تدارك المتروك في وقته إلا أن التدارك عندهما بما إذا عاد محرماً؛ لأنه أصهر حق الميقات، كما إذا مر به محرماً ساكتاً، وعند أبي حنيفة: التدارك بعوده محرماً ملبياً؛ لأن العزيمة في الإحرام من دويره أهله، فإذا ترحص بالتأخير إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية، وهذا بخلاف الإفاضة؛ لأنه لم يتدارك المتروك، ولو عاد بعد استلام الحجر لا يسقط الدم بالاتفاق، ولو عاد قبل الإحرام وأحرم منها يسقط الدم بالاتفاق، وهذا خلاف فيما إذا رجع قبل أن يشتغل بأعمال ما عقد الإحرام له، فهو شرع في الأفعال ثم عاد إلى الميقات لا يسقط الدم أصلاً. (عيني، مستخلص)

ثم أفسد تلك العمرة أو الحج، ثم عاد إلى الميقات من عامه ذلك. (ط، ع) **وقضى**: ما أفسده من الحج والعمرة بإحرام عند الميقات. (ط، ع)

بطل الدّم فلو دخل الكوفي البستان لحاجة، له دخول مكة بلا إحرام، ووقته
 أي الأفاقي أي جاره

البستان، ومن دخل

بطل الدّم | جوب الشرط، أي سقط الدم لذي وجب عليه في منسنتين. (ط، ع) [أي في هذه الصورة أيضاً، وهي إذا حاور ثم أحرم بعمره ثم أفسد العمره وقصاها بإحرام من الميقات، وعند زهر. لا يسقط في هذه الصورة أيضاً؛ لأنه لا يعود لا ترتفع حياية، ولذا: أنه تلاقى متروك بالقضاء من الميقات فاجزى ذلك إسقاطاً. (فتح)

فلو دخل الكوفي به هذا التفرع على أن ما مر من لزوم الإحرام من الميقات إنما هو على من قصد أحد المسكين أو دخول مكة أو خرم، فقصد مكة أو أخرج موحب له، سواء قصد سكناً أو لا، أما إذا قصد مكاناً من الخلل لدخول ميقات، فإنه لا يجوز له الدخول لانتحافه بأهله، سواء بوى الإقامة الشرعية في خمسة عشر يوماً أو لم يبق، وعن أبي يوسف: إن بوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً لا يكون منهم، فلا يكون له أن يدخل مكة بغير إحرام والخاص. أن من كان دون الميقات له دخول مكة بلا إحرام سواء قصد حاجة بالبستان عند دخوله أم لا، وليس المراد بالكوفي خصوصه، بل أراد به الأفاقي كوفياً كان أم لا، ولو أحرم من البستان للخرج ولم يدخل مكة حتى وقف بعرفة أحره؛ لأنه أحرم من ميقاته ولم يترك سكناً وجا، فلا يبرمه شيء كأهل البستان. (عبي، فتح)

البستان أي بستان بني عامر، وهي قرية في دخل الميقات وخارج الحرم، تسمى الآن نخلة محمود، أربعة وعشرون ميلاً من مكة. [رمز الحقائق: ١٨٢/١]

الحاجة عرضت به، أي لا لدخول مكة ثم بد به أن يدخل. (ط، ع) **بلا إحرام** لأنه التحق بأهل البستان، وببستاني أن يدخل مكة بلا إحرام للحاجة، فكذلك. (عبي) **ووفقه** أي ميقاته إذا أراد الإحرام. (ج)

البستان: أراد جميع الخلل الذي بينه وبين الحرم كالبيستاني. [رمز الحقائق: ١٨٢/١]

ومن دخل الخ أي حب عليه أحد المسكين لكل دخول، ثم إذا حج في عامه دخل صح من دخوله مكة، يعني من أحر دخوله بغير إحرام؛ فإنه لو دخلها مراراً وجب عليه لكل مرة حجة أو عمره، فإذا خرج فأحرم ببست أحره عن أحر دخوله لا عما به نفسه؛ لأن الواجب قبل الإحرام صار ديناً في دمه فلا يسقط إلا بالية، والعرض أنه إذا دخل كوفي مكة بلا إحرام لحاجة له، يجب عليه عمره أو حجة، إن كانت في وقتها، خلافاً لنشافعي ساء على أن له أن يدخل مكة بغير إحرام إن لم يرد أحد المسكين عنده، وعدنا: ليس له ذلك، فإن رجع إلى الميقات فأهل حجة الإسلام وعما لزمه دخوله مكة بطريق التداحل، وفي القياس لا يجوز وهو قول زهر؛ لأنه بدخول مكة وجب عليه حجة أو عمره، وصار ذلك ديناً في دمه، فلا يتأدى إلا بالية، ولذا: أنه تلاقى متروك في وقته؛ لأن الواجب عليه تعظيم هذه النعمة بالإحرام كما إذا أتاه حجة الإسلام في الانتداء، وصار كالاعتكاف المنذور؛ فإنه يتأدى بصوم رمضان. (مستخلص، فتح)

مكة بلا إحرام ثم حجّ مما عليه في عامه ذلك صحّ من دخول مكة بلا إحرام، فإن
 تحوّلت السنة لا.
 أي هذه

بلا إحرام حتى وجب عليه أحد السكّين، يعني الحج والعمرة؛ لأن دخوله سبب لوجوب الإحرام، سواء قصد
 الحج أو العمرة أو التجارة، أو لم يقصد شيئاً. (ط، ع)
 مما عليه أي مما وجب عليه من حجة الإسلام أو حجة مندورة أو عمرة مندورة. (ط، ع)
 فإن تحوّلت السنة لا. أي إذا تحوّلت السنة ثم أحرم بالحج من الميقات، لا يوجب عما وجب عليه بدخول مكة
 بلا إحرام؛ لأنه ما تحوّلت السنة صار ما وجب بدخول مكة بلا إحرام ديناً في دمه، فلا يتأدى إلا بإحرام
 مقصود كما في اعتكاف المنذور في رمضان من هذه السنة؛ فإنه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام
 الثاني. (مستخلص)

باب إضافة الإحرام إلى الإحرام

في حكمه

مكي طاف شوطاً لعمرة فأحرم بحج رفضه، وعليه حج وعمرة ودم لرفضه،
أي بعد الإحرام للعمرة من قبل

باب إضافة الإحرام إلى الإحرام | مراد بإضافة الإحرام إدخاله على الإحرام الآخر. (مخشي) | الإضافة في حق المكي ومن هو داخل الموقيت حياه دون لأفاقي، إلا في إضافة إحرام لعمرة في الحج، فلا اعتبار لأول ذكره عقب الخبايا، وبلا اعتبار الثاني بعده في باب على حدة، ومسائل هذا الباب باعتبار القسمة لعقلية تنقسم إلى أربعة أقسام: أوها: أن يدخل إحرام حج على إحرام حج، ثانيها: أن يدخل إحرام لعمرة على إحرام لعمرة، ثالثها: أن يدخل إحرام لعمرة على إحرام حج، رابعها: أن يدخل إحرام حج على إحرام لعمرة، وأشير إلى الأول بقوله: 'ومن أحرم حج ثم أحرم بأحر، وإن اشئ بقوة'. 'ومن فرغ من عمرته، فلا التقصير فأحرم بأحرى، وإن الثالث بقوة: 'ومن أحرم حج ثم بعمرة ثم وقف بعرفات، وإن الرابع بقوله: 'مكي طاف شوطاً'. (فتح)

مكي طاف | المراد به غير لأفاقي، فشم من كان داخل سقت أيضاً. (ص) | قيد بالمكي؛ لأن لأفاقي لا يرفض واحد منهما غير أنه إن أضاف لإحرام بعد فعل أقل الأشواط كان فارساً، وإلا فهو متمنع إن كان ذلك في شهر حج، وقيد بالعمرة؛ لأنه لا أحرم بالحج وصاف له ثم بالعمرة، رفض العمرة تفاقاً. (فتح)

شوطاً: المراد أقل أشواط العمرة، سواء كان واحداً أو اثنين أو ثلاثة. (ط)

رفضه | أي عيبه برث الحج وجوباً بتحليل منه باحقيق مثلاً؛ خامب عن لإثم (ص، مسكين) | ارفض: هو الترك، أي ترث الحج، ويسمي أن يكون ترك ما فعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراع من أفعال العمرة ولا يكتفي بالقول أو سية، ووجه تركه أن الجميع بينهما في حق لمكي غير مشروع، وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: يرفض للعمرة؛ لأنها أدنى حالاً وأقل أعمالاً ويسر قضاء؛ لكونها غير موقنة، وليس فيها إلا الصواف والسعي، وهي ستة، وليس الحج كذلك، ولأي حنيفة: أن إحرام العمرة تأكد مما أتى به من ظروف وإحرام الحج لم يتأكد، وغير المتأكد أولى بالرفض؛ ولأن الرفض في العمرة يقصها وإصاها، وفي الحج الامتناع عن الأداء، فهو أولى، ولو صاف بعمرة أربعة أشواط رفض الحج بلا خلاف، وكذا إذا أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت شيء من أفعال العمرة يرفض العمرة بلا خلاف، (عيني، مستخلص)

وعليه حج وعمرة | يتحلل لها؛ لأنه في معنى فائت الحج، حتى لا أتى به في ستة قضاء سقطت عنه العمرة. (ط) | لأنه كفائت الحج يتحلل بأفعال لعمرة، ثم يأتي بالحج من قبل، فعليه حج وعمرة، وقوله: 'ودم لرفضه'، أي عليه دم رفض الحج؛ لأنه لا أمر عائشه برفضها العمرة بادم، وهذا الدم يتحلل قبل أوامه، ثم إن رفض العمرة قضاها فقط، وإن رفض الحج قضاء وقضى العمرة. (عيني، فتح)

فلو مضى عليهما **صح** وعليه دم، ومن أحرم **بحج** ثم بأخر يوم النحر، فإن حلق في الأول ^{أي أحرم بحج آخر} لزمه الآخر، ولا دم، وإلا لزمه وعليه دم، **قصر** أو لا، ومن فرغ من عمرته ^{أي أحرم بحج آخر} إلا التقصير فأحرم ^{لحج الآخر عليه اتفاقاً} بأخرى ^{لحج الآخر} لزمه دم، ^{أي بعمره أخرى للجمع بين العمرتين}

صح الحج لأنه أدى أفعاله كما التزمهما إلا أنه مهني عنه، والهني غير مانع لتحقيق الفعل؛ لأن الهني يقرر مشروعية عبادة حوار أن يكون الشيء غير مشروع ويكون صحيحاً كالصلاة في الأرض المعصوبة، وقوله: 'عليه دم' وجوب دم جمعه بينهما؛ لأنه يتمكن القصاص في عمه؛ لارتكاب الهني عنه، فإن قيل: لم لا يلزمه بدمان حرمة كل واحد من الإحرامين؟ قلنا: لأنه غير ممنوع من أحدهما، فالقصاص حيث ما كان تمكن في أحدهما، فبذلك لزمه دم واحد، وهو دم حبر، لا يخور له الأكل منه، بخلاف الأفاقي حيث يخور له الأكل منه؛ لأن ذلك دم شكر في حقه. (عيني، مستخلص)

في الأول أي احج الأول قبل أن يحرم بالثاني ثم أحرم بالحج الثاني. (ط، ع)
لزمه أي الحج الآخر؛ بصحة الشروع فيه عدهما، خلافاً لمحمد. (ط) **وإلا لزمه** أي وإن لم يخلق للحج الأول وأحرم للثاني. [رمز الحقائق: ١٨٣/١]

قصر أو لا المراد بالتقصير الحلق؛ لأن التقصير لا دم فيه إنما فيه الصدقة؛ لأنه ارتفاق ناقص وغيره؛ لتناول الذكر والأنثى، فذكر أولاً أحلق وثانياً التقصير؛ لما أن الأفضل في حق الرجل الحلق، وفي حقها التقصير، أي قصر بعد الفراغ من الأول قبل الفراغ من الثاني، أو لم يقصر بينهما وأحرق حق الأول إلى وقت الفراغ من الثاني، ووجوب الدم؛ لأن الجمع بين إحرامي الحج وإحرامي العمرة بدعة، فإذا حلق فهو وإن كان سكراناً في إحرام الحج الأول فهو حيازة على إحرام الحج الثاني؛ لأنه في غير أوانه فيزله الدم بالإجماع، وإن لم يخلق حتى حج في العام القابل فقد أحر الحلق عن وقته في إحرام الأول، وذلك بوجوب الدم عند أي حبيقة للتأخير، وعدهما: لا يلزمه شيء بتأخير الحلق عن وقته، وهو أيام النحر. (عيني، مستخلص)

عمرته أي من أفعالها التي شرع فيها ولم يبق عليه. (ع)
لزمه دم لأنه جمع بين إحرامي العمرة، ثم إن المصنف فرق بين الحج والعمرة كما ترى، وأوجب في العمرة دمًا ولم يوجب في الحج، وهو رواية "الجامع الصغير"، وفي "الأصل": أوجب الدم في الحج أيضاً؛ لجمع بينهما إحراماً، ولا فرق بين الجمع. [رمز الحقائق: ١٨٣/١] وقال الزيلعي: الفرق أن الجمع في الإحرام إنما كان حراماً لأجل الجمع في الأفعال؛ إذ الجمع يوجب نقصاً، وهذا القدر ثبات في العمرتين مفقود في الحج، لأن أفعال الثانية تتأخر إلى القابل، وفيه إفادة أن الجمع بين العمرتين حرام، أي مكروه تحريماً، وفي 'الهديّة'. إنه بدعة. (فتح)

ومن أحرم بحجّ ثم بعمره ثم وقف بعرفات فقد رفض عمرته، وإن توجه إليها لا،
بوقوف أي صار تاركاً للعمرة عرفات
 فلو طاف للحجّ ثم أحرم بعمره ومضى عليهما يجب دمٌ ونذْبُ رَفْضُهَا، وإن أهل بعمره
أي طواف القدوم أي استحباب أي أحرم

ثم بعمره [أي أحرم بها قبل إتمام الحج وأراد جمع بينهما. (ص، ع)] صورته: أوفي أحرم نَحْجَةً ثم بعمره قبل الإتيان بشيء من أفعال الحج؛ لأن الجمع بينهما مشروع في حقه؛ لأنه يمكنه إتيان أفعال العمرة قبل أفعال الحج، لكنه أخطأ النسبة؛ ترك الترتيب، أو المقارنة في الإحرام، فيصير مستثناً، وقوله: "فقد رفض عمرته"؛ لأنه تعدر عنه أدائها بعد الوقوف؛ إذ هي مسية على الحج وهو غير مشروع، وإذا توجه إلى عرفة لا يرفض العمرة؛ لأنه غير مأمور بنقض العمرة فاشترط أقصى ما يكون وهو الوقوف، خلاف مصي الطهر حيث تبطل بالسعي إلى الجمعة؛ لأنه مأمور بنقض الطهر، فكتفي بأدنى ما يكون من حصائص الجمعة، وهو سعي. (مستخلص، فتح)
بعرفات: قبل أن يدخل مكة، وقبل أن يأتي بأفعال العمرة. (ط، ع)

لا أي لا يصير تاركاً للعمرة حتى يقف بها. (ط، ع) **فلو طاف** أي الرجل الذي أراد الجمع بين الحج والعمرة. (عيني) **ومضى عليهما** بأن قدم أفعال العمرة على أفعال الحج. وقوله: "يجب دم"؛ لجمع بينهما؛ لأنه قدّر، لكنه مسيء به أكثر من الأول؛ لأن الإساءة في الأول بتقديم إحرام الحج على العمرة، وهما به وبثقلتم بعض أفعال الحج، وإليه أشار بقوله: فهو طاف للحج، أي للتحية، وهذا دم كفارة لا دم سب، وهو الصحيح.
نذْب رَفْضُهَا [أي ترك العمرة في هذه الصورة؛ لأن حج قد تأكد بعض أفعاله، وإذا رفض عمرة قصاها؛ لصحة المشروع فيها، وعليه دم رَفْضُهَا. (ص، ع)] أي العمرة، يدل على أنه دم شكر، فإنه لم يمس أفعال العمرة على أفعال الحج؛ لأن ما أتى به إما هو سنة، فيمكنه ساء أفعال حج على أفعال العمرة، فلا موجب بحج، ولأن صواف القدوم ليس من سنن الحج، بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التحية لغيره من المساجد؛ وهذا يسقط بطواف آخر من مشروعات الوقت، واستحباب رفض العمرة؛ لأنه فات الترتيب في الفعل من وجه؛ لتقدم طواف القدوم، وفيما سبق لم يفت؛ لأنه هناك لم يقدم إلا الإحرام ولا ترتيب فيه، ولا يرمه الرفض هنا؛ لأن المؤدى ليس بركن الحج، وإذا رفضها قصاها؛ لصحة مشروع فيها، وعليه دم لرفضها. (فتح)

أهل بعمره روم لرفض تخصّصاً عن الإثم لا يخص يوم سحر بل في أيام التشريق أيضاً، وقوله: "لزمته" صحة لشروع فيها، لكن مع كراهة التحريم، ورمه رفض عمرة تخصّصاً من الإثم؛ لأنه أدى أركان الحج فكان تابياً لأفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه، فكان حصاً محضاً، وقد كرهت العمرة في هذه الأيام تعظيماً لأمر الحج فرفض العمرة، وإذا رفض العمرة يجب الدم رَفْضُهَا؛ لتخصّصها فيها قبل أو نه، ويجب القضاء أيضاً؛ لصحة اشروع فيها، بخلاف صوم يوم سحر؛ فإنه إذا أفسده بعد ما شرع فيه لا يرمه قضاؤه؛ لأنه نفس اشروع قد بشر انتهى، فيجب عليه إفساده، ولا يجب عليه صيانته، ووجوب القضاء فرع وجوب الصيانة، وهما نفس اشروع م مباشر المهني، وهو أفعال العمرة، فصار كالصلاة في الأرض المغضوبة. (فتح)

يوم النحر **لزمته**، ولزمه رفضها والدم والقضاء، فإن مضى عليها **صح** ويجب **دم**،
أو أيام التشريق أي رفض العمرة
 ومن فاتته الحج فأحرم بعمرة أو حجة رفضها.
بموات الوقوف أي أحرم بحجة

لزمته العمرة لصحة الشروع فيها وإن كره تحريماً. (ط) **والقضاء** أي لزمه فضاؤها؛ لصحة الشروع فيها. (ع) **صح** [لأن الكراهة لمعنى في غيرها، ولكونه مشغولاً بأداء بقية أفعال الحج في هذه الأيام. (عيني)] يعني إذا أحرم ورفع صوته بالتلبية بعمرة يوم النحر أو في أيام التشريق، وأتى بأفعال العمرة صح هذا الفعل؛ لأن الكراهية لمعنى في غير العمرة وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام بأداء بقية أعمال الحج، فيجب تخليص الوقت للحج تعظيماً له، ويجب عليه دم في هذه الصورة للجمع بينهما عملاً. (مستخلص)

دم [أي دم كفارة بانضوي عليها؛ لأنه جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال. (ط، ع)] أي من أهل بعمرة يوم النحر قبل الخلق يجب عليه دم بالمضي عيهما؛ لأنه جمع بينهما في الإحرام، وكذا إذا أهل بها بعد الخلق ومضى عليه؛ لأنه جمع في بقية الأفعال. [رمز الحقائق: ١/١٨٣] (فتح)

رفضها أي رفض التي أحرم بها؛ لأنه إذا أحرم شحمة يصير جامعاً بين الحجتين إحراماً، وهو بدعة فيرفضها، وإن أحرم بعمرة يصير جامعاً بين العمرتين أفعالا، وهو بدعة أيضاً فيرفضها، وعليه في العمرة فضاؤها، وفي الحج حجة وعمرة. (فتح، مسكين)

باب الإحصار

أي في بيان حكمه

لمن أحصر بعدوً أو مرضاً أن يبعث شاةً تذبح عنه فيتحلل، ولو قارناً
 من بني آدم أو حيوان

باب الإحصار: [هو لغة: منع مطبقاً، وشرعاً: هو منع الوقوف والصوف، والمحصر: هو من يهدي أحرم نخلة أو عمرة أو بهيمة، ثم منع من الوصول إلى البيت مرض أو نحو. (ط، ع)] لما كان التحلل بالإحصار نوع حيازة بديل أن ما يزمه من الهدى ليس به أن يأكل منه، ذكره عقب الحمايات، وأخره؛ لأن مناه على الاضطراب وتنت عن الاحتيار، وهو لغة: المنع، يقال: 'أحصر فلان' بد منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز، وفي الشرع: منع عن الوقوف والصوف، والأولى أن يعرف الإحصار بأنه منع المحصر عن المضي على إتمام أفعال ما أحرم لأجله. (فتح)

بعدوً أو مرضاً [أي أحصر بسبب مرض أو عدم محرم أو صياح نفقة أو نحو ذلك. (ط، ع)] وقد الشافعي: لا إحصار إلا بعدو؛ لأن الآية برئت في حق أبي وأصحابه وكانوا محصورين بالعند، ولما قوله تعالى: **وَلَا تُحْصِرُكُمْ فِيهَا** (سورة النساء، الآية ١٩٦)، وجه الاستدلال به أن الإحصار يكون بالمرض والعند، والإحصار يكون بالعند لا الإحصار، كما قال أهل اللغة، ولا وجه ما ذكره الشافعي من السبب؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، ولئن كان مختصاً به يتناول لمرض دلالة، والمراد مرض يرد بالذهاب والركوب. (فتح)

يبعث يتأويل المصدر في محل الرفع على الاستثناء وحده 'من أحصر' أي بعث شاة أو قيمتها ليشتري بها شاة، ولا مدخل للصوم والإطعام هنا. (ط، ع) **شاة** أو نقرة أو بدنة أو يشترك في بدنة، وأبدنة 'فصل، ويجوز ما يجوز في الأصحية، وبه أن يبعث لمن شاة ليشتري به شاة، ويواعد من يذبحها في الحرم في يوم معين، وإذا بعث المحصر بأهدي إن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع، ولا شيء عليه لو سرق بعده، لكن لو أكل الداج منها شيئاً ضمن قيمة ما أكل إن كان غنياً، ويتصدق باللحم عن المحصر، ولو كان المحصر معسراً بقي محرماً إلى أن يحج، إن زال الإحصار قبل هات الحج، أو يتحلل بالطواف إن استمر الإحصار إلى هات الحج، وعن أبي يوسف: أنه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد صام عن كل نصف صاع يوماً. (فتح)

تذبح عنه في يوم بعينه الذي يواعد من يذبحها في الحرم. (ع) **فيتحلل** [أي إذا ذبح عنه يتحلل هو؛ لقوله تعالى: **وَلَا تُحْصِرُكُمْ فِيهَا** (سورة النساء، الآية ١٩٦)، ولا حلق عليه عند الصرفين. (ع)] إشارة إلى أنه لا حق عليه ولا تقصير إذا ذبح عنه في الحرم، وإن حلق فهو حسن، وهو قول الطوفين، وقال أبو يوسف: لا بد من الحلق بعد الذبح؛ لأنه إن عجز عن أداء المناسك لم يعجز عن الحلق، وإن لم يفعل لا شيء عليه، وإنما لا يجب الحلق على قول الصنفين إن كان الإحصار في غير الحرم، أما إذا أحصر في الحرم فعليه الحلق، وجه ما قال أبو يوسف: إن أبي وأصحابه أحصروا بأحدية وأمرهم بأن يحقوا، وحلقوا بعد نوع هدايا محلها، ولهما: أن الحلق لم يعرف نسكاً إلا بعد أداء الأفعال، وقوله حيازة فلا يؤمر به؛ ولأن الحلق مؤقت بالحرم، فعلى هذا كان الحلق؟ =

بعث دمين، ويتوقت بالحرم لا يوم النحر، وعلى المحصر بالحج إن تحلل حجة وعمره،

أي على المحصر المحصر فرصاً كان أو فعلاً

وعلى المعتمر عمره، وعلى القارن

أي المحصر المعتمر فقط أي المحصر القارن

= لكونه في الحرم؛ لأن بعض الحديثية منه، أو لأنه حنق وأمرهم بالحق؛ ليعرف استحكام عزمته على الانصراف، ويأمن المشركون منهم، فلا يشتعنون تمكيده أخرى بعد الصبح، وقال الشافعي: يجوز الذبح في مكان الإحصار؛ لأنه شرع على وجه الرحمة للتحفيف فهو مخرج الذبح في مكانه لعاد إلى موضوعه بالنقص، وبه قال مالك وأحمد، ولما قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ هَدْيَ مَحْتَجَّهِ﴾ (سورة ١٩٣)، وهو الحرم، وإيراد أصل التحفيف لا هاتيه، وأيضاً عنده يعل بالصوم بأن يقوم شاة وسطاً بالصيام، فيصوم بكل مد يوماً اعتذاراً بصومه المتعة، ولما قوله تعالى: ﴿لَا يَحِفُّ زُؤُوسُكُمْ﴾ (سورة ١٩٦) الآية، فهي الحرمة إلى غاية فلا يثبت الحل قبلها. (عبي، فتح)

بعث دمين: [دما للحجة ودما للعمرة؛ لأنه محرم بهما. (ط، ع)] ولا يحتاج أن يعين هذا للعمرة وهذا للحج، فلو بعث هدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في إحرام العمرة، لم يتحلل عن واحد منهما؛ لأن التحلل منهما لم يشرع إلا في حالة واحدة، فهو تحلل عن أحدهما دون الآخر يكون فيه تغيير المشروع، وإيراد بالتحلل أن يفعل بعد الذبح شيئاً من محظورات الإحرام. (فتح)

ويتوقت بالحرم لأن دم الإحصار قرنة، والإراقة لا تعرف قرنة إلا في رمان أو مكان، فيتعين بالحرم، وقال الشافعي: لا يتوقت، ويجوز دحه حيث أحصر في غير يوم النحر؛ لأنه شرع رحمة، والتوقيت يبطل التحفيف، وقد سبق الخواب أن إيراد أصل التحفيف لا هاتيه، وعندهما: لا يجوز الذبح إلا في يوم اسحر كدمة المتعة والقران، وجواه أنه دم حامية لتحلله قبل أوامه، والحنائيات لا تتوقت، بخلاف المتعة والقران، فهما دم بسك، ولأن البص مطلق والتقييد بالرمان زيادة عبيه، فلا يجوز، وهذا الخلاف في المحصر بالحج، أما دم المحصر بالعمرة فلا يتوقف بالرمان إجماعاً. (عبي، فتح) **لا يوم النحر.** أي لا يتوقت به فيحور دحه في أي وقت شاء. (ع)

حجة وعمره: [الحج بالشرع والعمرة للتحلل، وهذا إذا لم يقص الحج من عامه ذلك، أما إذا قصاه فيه يجب عليه العمرة. (ط، ع)] سواء كان فرصاً أو تطوعاً، وقال الشافعي: إن كان الحج فرصاً فعليه حجة؛ لأنه شارع في الحج لا غير، فلا يرمه غيره كالحصر بالعمرة، ولما: أنه لرمه الحج بالشرع ونلزمه العمرة بالتحلل؛ لأنه في معنى فائت الحج، وفائت الحج يتحلل بأفعال العمرة، فإن لم يأت بها قضاهم فكذا هذا، وأيضاً عنده إن كان الحج فعلاً لا قضاء عليه؛ لأن المتصوع أمير نفسه، ولما: أن الشرع مبرم؛ لنهي عن إبطال العمل، فعليه إقصاء، وكذا روي عن ابن عباس وابن عمر **عليهم السلام**. (فتح، عبي)

وعلى المعتمر عمره: [فقط أي إذا تحلل يجب عليه قضاءها لا غير. (ع)] وقال مالك والشافعي: لا يتحقق الإحصار فيها؛ لأنها لا تتوقت، ولما: أنه لا يملك وأصحابه أحصروا بالحديثية وكانوا معتمرين، فكانت تسمى عمرة القضاء؛ ولأن التحلل ثبت لدفع ضرر امتداد الإحرام، والحج والعمرة في ذلك سواء. [تبيين الحقائق: ٢/ ٤١١] (فتح)

حجة وعمرتان، فإن بعث ثم زال الإحصار وقدر على الهدي والحج توجه وإلا لا،
أي إدراك الهدي أي إدراك الهدي أي إدراك الهدي
ولا إحصار بعد ما وقف بعرفة، ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر، وإلا لا.
أي الوقوف وطواف الزيارة أو بالحرم لا يكون محصراً

حجة وعمرتان: [يعني وقت التحلل لصحة شروعه فيهما، فيرمه بالتحلل قصاؤهما وقضاء عمرة أخرى، فإنه يقص الحج في تلك السنة. (ع)] يقصها بقران أو إحرام، أما الحجة وإحدهما؛ فلائه كفائت الحج، وأما العمرة الثانية؛ فلائه خرج منها بعد صحة الشروع فيها، هذا إذا تحولت السنة، فإن لم تتحول وحج من عامه ذلك كان عليه عمرة القران فقط. (فتح) **توجه** لروماً لأداء الحج ولا يتحلل بالهدي؛ لأنه قدر على الأصل. (ط، ع) **وإلا لا** أي وإن لم يقدر على إدراكها أو إدراك أحدهما لا يجب عليه التوجه للعجر، وإن توجه ليتحلل بأفعال العمرة جاز، وتسقط عنه العمرة في القضاء، وإن أدرك الهدي دون الحج يتحلل؛ لأنه عجز عن الأصل. وإن أدرك الحج دون الهدي يجوز له التحلل. [رمر الحقائق: ١٨٥/١] لأنه لو لم يتحلل يصيب ماله محذور، وحرمة المال كحرمة النفس، والأفضل أن يتوجه؛ لأن فيه إبقاء ما التزم كما التزم، وقال رفر: لا يجوز له التحلل، وهو القياس. (فتح) **ولا إحصار:** أي لا يتوجه بل يصبر حتى يحل بنحر الهدي.

عرفة لأنه لا يتصور موت الحج بعده، وبقي محرماً إلى أن يطوف صواف الزيارة. (ع) **ومن مع مكة** بكثرة العدول من 'أحصر' إلى 'مع' أنه لو قال: ومن أحصر بمكة فهو محصر لزم اتخاذ الشرط والجزاء، وهو غير جائز. (عيني)

فهو محصر: [لأنه تعدد عليه الوصول إلى الأفعال. (ع)] أي باتفاق أصحابنا، وإن مع عن أحدهما لم يكن محصراً، أما إذا قدر على الوقوف؛ فلائه آمن من القوات، وأما إذا قدر على الطواف؛ فلائه فائت الحج يتحلل بالطواف، والدم بدل عنه في التحلل، فلا حاجة إلى الهدي. [تبيين الحقائق: ٤١٤/٢] **وإلا لا:** أي وإن لم يمنع عن الركنين، بل قدر على أحدهما. (ع)

باب الفوات

من فاته الحج بفوت الوقوف بعرفة فليتحلل بعمره، وعليه الحج من قابل بلا دم،
حتى طلع فجر يوم الحر
 ولا فوت لعمره وهي طواف وسعي، وتصح في جميع السنة،
أي صفة العمرة بالبيت بين الصفا والمروة العمرة

باب الفوات [أي في حكم فوات الحج، وهو مصدر فات يفوت. (مسكين)] كل من الإحصار والفوات من العوارض إلا أن الإحصار وقع له **١**، فلهذا قدم، ولأنه بالنسبة إلى الفوات عمرة المفرد من المركب؛ لأن الإحصار إحرام بلا أداء، والفوات إحرام وبعض أداء. (فتح)
فاته الحج فرضاً كان أو ندراً، أو تطوعاً، صحيحاً أو فاسداً. (ط) **فليتحلل** وفي بعض النسخ: "فليحل" من المجرّد" أي وجب عليه التحلل عن إحرامه. (محشي)

وعليه الحج من قابل لما روى ابن عمر وابن عباس **٢** أن رسول الله **ﷺ** قال: **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠** **١٠٠١** **١٠٠٢** **١٠٠٣** **١٠٠٤** **١٠٠٥** **١**

وتكره يوم عرفة ويوم النحر، وأيام التشريق، وهي سنة.

ويقبل الرواب ويعدّه

أي لعمره مؤكدة على الصحيح

= يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعده، رواه اهروزي، ولأن هذه أيام الحج مشغولة بأفعاله، فكانت معينة له، واكرهه تحرمية، وعن أبي يوسف: لا يكره العمرة في يوم عرفة قبل الرواب؛ لأن دحون وقت الركن أي الوقوف بعد الرواب لا قبله، والأصهر من المذهب الكراهة مطلقاً. (مستحسن، عيني، فتح)

وتكره: تحريماً في خمسة أيام. (مسكين، ط)

وأيام التشريق: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه "لا تعتمر في خمسة أيام واعتمر قبليها أو بعدها" (ع)

وهي سنة أي مؤكدة، وقيل: واجبة، وقيل: فرض كفاية، وقال الشافعي في القدم: تطوع، وفي الحديث: هي فريضة كالْحَجِّ؛ ما روي عن رجل من بني عامر قال: يا رسول الله! إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والطعن، قال: أحجج عن أبيك واعتمر، رواه أبو داود والترمذي، وقال تعالى: **وَأَذِّنْ لِلْعُمَّةِ الْحَجَّ**، **فَعَمَّ وَفَدَّ** (سورة ١٩٦)، أمر بهما وهو موجب؛ وقوله **وَأَذِّنْ لِلْعُمَّةِ** **فَعَمَّ وَفَدَّ** **وَأَذِّنْ لِلْعُمَّةِ** **فَعَمَّ وَفَدَّ**، ولما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: أتى أعرابي رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أحري عن العمرة أواجبة هي؟ فقال **لَا**، **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ**، رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، وما ورد من قوله **لَا** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ**، وقد ظهرت فيها آثار الفل حيث تتأذى بنية غيرها كفالت الحج يتحلل لها ولا حجة له في الآية؛ لأنه سبحانه أمر بالإتمام، وذلك بما يكون بعد اشروع، وعن بقول موجبها بعده، وكذا لا حجة له في حديث العامري؛ لأنه **لَا** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ**، وم بأمره عن نفسه، وعن أبيه لا يجب عليه إجماعاً، فكذا عن نفسه؛ ولأنه بين أن ما غير مستطيع، ومعلوم أنه لا وجوب إلا على المستطيع، فدل على أن ذلك أمر استحباب. [مر الحقائق: ١٨٥] وأواب حديث **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ** **وَأَنْ عَمَرَ حَرَامٌ**، وإح أنها مقدرة بأعمال كالْحَجِّ، ولا حجة لمن قال: إنها فرض كفاية، بل الحجة عليه هذه الأحاديث. (فتح)

باب الحج عن الغير

أي في بيان أحكامه

النيابة تجزئ في العبادة المالية عند العجز والقدرة، ولم تجزئ في البدنية بحال، وفي

عن الإنسان

النيابة

المركب منهما تجزئ عند العجز

عن المباشرة بنفسه

باب الحج عن الغير: [الأصل أن كل من أتى بعبادة له جعل ثوابها لغيره وإن بواها عند الفعل لنفسه خلافاً للمعتزلة. (ط)] ما كان الأصل كون عمل الإنسان لنفسه لا لغيره، كان هذا الباب خليفاً بالتأخير، ثم اعلم أن العبادات على ثلاثة أنواع: أحدها: المالية المحضة وهي التي تؤدي بالمال وحده مثل الزكاة، وهذه تؤدي بالنائب أيضاً كمن وكل آخر بأداء زكاة ماله، يحوز النيابة في هذا القسم عند العجز وعند القدرة؛ لحصول المقصود، وهو سد خلة الفقراء، فإنه يحصل بفعل النائب، والنوع الثاني: البدنية المحضة وهي التي لا تؤدي إلا بالبدن مثل الصلاة والصوم، ولا يحوز النيابة في هذا القسم في حانة العجز ولا في حالة القدرة؛ لأن المقصود فيها إتعاب النفس وهو لا يحصل بفعل النائب، فلو أوصى أن يصلي عنه وليه أو يصوم لا يحوز، والنوع الثالث: هو المركب منهما أي يؤدي بهما كالحج، فيحوز النيابة فيها عند العجز لاعتبار المشقة بقص المال، وأما عند القدرة فلا يحوز؛ لعدم إتعاب النفس. (مستخلص)

تجزئ: بالراء المعجمة والهمزة. وفي نسخة بالحيم والراء المهملة والياء، وكذا فيما بعده، و"أجزأ" مهموز، معناه أعنى، و"جرا" غير مهموز معناه كفى، وقوله: 'في العبادة المالية' إلخ؛ لأن مقصودها وهو سد خلة المحتاج، لا يحتاج إلى حصول الأداء بنفسه. (فتح) **المالية:** المحضة كالزكاة والعشور والكفارات. (ع) **عند العجز:** عن المباشر بنفسه لحصول المقصود بفعل النائب. (ع) **والقدرة:** أي وعند القدرة عليها بمباشرة بنفسه. (ع)

البدنية: أي العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والأدكار. (ع) **بحال:** [من الأحوال سواء كان قادراً أو عاجزاً. (ط، ع)] لأن المقصود منها قهر النفس وإتعاها، ودا غير حاصل بفعل النائب، وعنى هذا حمل قوله **عجزاً:** "لا يصم أحد عن أحد، ولا يصل أحد عن أحد". (فتح)

وفي المركب منهما: [أي من المالي والبدني كالحج، فإنه مالي من حيث الاستطاعة ووجوب الأجزية بارتكاب محظورات، وبدي من حيث الوقوف والطواف والسعي. (ع)] كالحج، أما الجهاد فلا تحوز فيه النيابة أصلاً؛ لأن الواقعة إذا حضرت يفترض الجهاد على كل مسلم، وكل ما يفعله يقع عن نفسه لا عن غيره، وقوله: 'عند العجز فقط' أي اعتباراً بجهة المال دون القدرة اعتباراً بجهة البدن عملاً بالشبهير بالقدر الممكن، وهذا مبني على أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكراً إلى غير ذلك من جميع أنواع البر، وكل ذلك يصل إلى الغير ولو ميتاً، ويفعه عند أهل السنة والجماعة، وقالت المعتزلة: =

فقط، والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت، وإنما شرط عجز المتنوّب للحج
 أي لا تجزئ عند القدرة في المتنوّب
الفرض لا النفل، ومن أحرم

= ليس له ذلك، ولا يصل إلى الميت؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلِمْ إِلَيْهَا يَدُكَ﴾ (سجدة: ٣٩)، وقال مالك والشافعي: يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وحج، ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره، ولنا: ما روي أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! كان بي أبوان أبرهما حار حياهما فكيف لي برهما بعد موتهما؟ فقال النبي ﷺ: يا من لا يرضى عنهما معهما، لا يرضى عنهما معهما، رواه الدارقطني، أي تحمل لهما ثواب صلاتك وصومك، وما رواه معقل بن يسار رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **اقرأوا على موتاكم سورة يس**، رواه أبو داود.

وما روي أنه رضي الله عنه "صحى بكشين أملحين أوحدهما عن نفسه والآخر عن أمته"، متفق عليه، أي جعل ثوابه لأمته، وما روى أنس رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن تصدق عن موتانا ونحج عنهم ويدعوهم فهل يصل إليهم ذلك؟ قال: **يعمل به يصل إليهم**، **يعمل به يصل إليهم**، **يعمل به يصل إليهم**، رواه أبو جعفر العكبري، والآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ (سجدة: ١٧)، فأدخل الأبناء بصلاح الآباء، قال بسحبها ابن عباس، وقيل: هي خاصة بقوم موسى وإبراهيم عليهما السلام، لأنه وقع حكاية عما في صحفهما بقوله: ﴿لَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ (سجدة: ١٧)، وقيل: أريد بالإنسان الكافر، وأما المؤمن فله ما سعى أخوه، وقيل: ليس له من طريق العدس وله من طريق الفضل، وقيل: اللام بمعنى 'على' كما في قوله: ﴿لَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ (سجدة: ١٧)، وقوله: ﴿وَأَنْ أَسْأَلَهُمْ فَلَا يُسْأَلُ عَنْهُمْ شَيْءٌ﴾ (الأنبياء: ٢٢)، [رمز الحقائق: ١٨٦/١] (فتح)

فقط أي شرط جواز الإناة في الحج (ع) **إلى وقت الموت** [كالرمانة وقطع الرحلين، وإن أحج عن نفسه وهو مريض أو محسوس، فإن مات جاز وإن راى اعذر بطل. (ص)] إن كان أحج فرضاً بأن وجب عليه، وهو قادر ثم عجز بعد ذلك، وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما: يجب الإحجاج على العاجز إن كان له مال، فلا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح، فلو أحج غيره ثم عجز لا يجزئه، وبه صرح غير واحد، ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والورراء من الاستئانة عن أنفسهم في حج؛ لأن عجزهم ليس مستمر، إن أموت، وإنما شرط دوام العجز؛ لأنه فرض العمر حتى لو أحج عن نفسه وهو مريض يكون موقوفاً، فإن مات أجزاءه، وإن صح بصل، فعليه حجة الإسلام، وأمودى تطوع، وكذا لو أحج عن نفسه وهو محسوس. (عيني، فتح)

المتنوّب بصم ائيم وفتح النون وكسر الواو المشددة من التنويب، بمعنى المنيب. **لا النفل**: [لأن باب النفل أوسع فيجوز للصحيح استطيع إحجاج رجل عنه تطوعاً. (مسكين، ط)] لأن في حج النفل تحوز الإناة مع القدرة؛ لأن باب النفل أوسع؛ ألا ترى أنه يجوز النفل في الصلاة قاعداً أو ركباً مع القدرة على القيام والنزول، والصحيح =

عن أمره ضمن النفقة، ودم الإحصار على الأمر، ودم القران والجنابة على المأمور،
فإن مات في طريقه يحج عنه من منزله بثلاث^س.....
الـ

= والصحيح من المذهب في من حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه؛ لحديث الثعلبية قالت: 'يا رسول الله! إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟' قال: نعم. متفق عليه. وعن محمد أن أحج يقع عن الحاج، وللأمر ثواب النفقة، ولا يسقط فرض الحج عن النائب، بل يكون نفلاً؛ لأنه لا يتأدى إلا بنية الفرص أو مطلق البية ولم توجد، وإنما وجدت البية عن الأمر. (فتح، عيني)
عن أمره بأن أمره رجلاً أن يحج عن كل منهما فأحرم عليهما فالحج له. [رمز الحقائق: ١٨٧/١]

ضمن النفقة [لأنه حالقهما ولا يقع الحج عليهما بل يقع عن نفسه. (ط، ع)] لأمره، وفيه إيماء إلى أنها لا تقع عن أحدهما؛ لأن كل واحد إنما أمره أن يخلص البية له ولا يمكنه الإيقاع عن أحدهما؛ لعدم الأولوية. فوقعت عن المأمور نفلاً، وإن بوى أحدهما غير عين فإن مضى على ذلك صار مخالفاً بالاتفاق. وإن عين أحدهما قبل الطواف والوقوف جار عند الطرفين ويقع عنه، ويضمن النفقة للثاني، وعند أبي يوسف: وقع ذلك عن نفسه وضمن نفقتهما وهو القياس؛ لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له، فإذا لم يعين فقد حالف فيضمن النفقة، وإن سكنت عن ذكر المحجوج عنه معينا أو مبهما لا يصح فيه من الأئمة، ويبغى أن يصح التعيين ههنا إجماعاً لعدم المخالفة. (عيني، فتح)

ودم الإحصار الحج عند الطرفين، وقال أبو يوسف: على المأمور، لأن دم الإحصار وجب للتحلل دفعا لضرر امتداد الإحرام، وهذا الضرر راجع إليه، وهما: أن الأمر هو الذي أدخله في هذه العهدة فعليه خلاصه. فإن كان الحج عن الميت فدم الإحصار في مال الميت عندهما خلافاً له. (مستخلص)

على المأمور وكذا دم رفض النسك عليه، أما القران؛ فلاؤه وجب شكراً لتجمع بين السكينة، والمأمور هو المحتص بهذه النعمة لوقوع الفعل منه، وأما دم الجنابة؛ فلاؤه الحاي فتجب الكفارة عليه، وصورة دم القران أن يأمره واحد بالقران أو يأمره اثنان أحدهما بالحج والآخر بالعمرة، وأما إذا فعل ذلك بعير إذن فقد صار مخالفاً فيضمن النفقة. [رمز الحقائق: ١٨٧/١] (فتح)

فإن مات المأمور بالحج أو سرقت نفقته. (ط، ع) عنه أي عن الميت الأول الذي كان أوصى بالحج. (ع)
من مسرله [فإن لم يكن له منزل فمن حيث مات اتفاقاً. (ط)] وعندهما من حيث مات، وهذا الخلاف فيما إذا أطلق الوصية، أما إذا بين من أي مكان يحج عنه فمن ذلك الموضع بالإجماع، والخلاف فيه يمتني على خلافية أخرى، وهو إذا حج بنفسه ومات في الطريق، وأوصى بأن يحج عنه، فإنه يحج عنه من مسرله عنده، وعندهما من موضع مات فيه، وجه قوله وهو القياس: أن القدر الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا؛ لقوله: =

ويؤكل من هدي التطوع والمتعة والقران فقط، وخص ذبح هدي المتعة والقران
 يوم النحر فقط، والكل بالحرم لا بفقره،

سوى هدي النذر

ويؤكل من هدي التطوع بل يستحب الأكل؛ بقوله تعالى: ﴿وَأَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الحج: ٢٨)، والمراد به ما بيع الحرم،
 وأما إذا لم يبيع لا يجوز صاحبه أن يأكل ولا يعيره من الأغنياء؛ لأن القرية في الهدي بالإراقة إنما تكون في الحرم.
 [رمر الحقائق: ١/ ١٨٨]، وفي ما لم يبيع القرية تكون بالتصدق، والأكل يافيه، واستحب الأكل من هدي
 التطوع أيضاً بما صح أنه عليه أكل من لحم هديه وشرب من مرقه. (فتح)

والمتعة والقران أي يؤكل من هديهما؛ لأنه دم سبك، وقال الشافعي: لا يؤكل من دم المتعة والقران؛ لأن أداء
 كل من السكبين على حدة أفضل عنده، وفي جمعهما نقصان، فيكون كل من الدمين دم جبر، فلا يأكل منه
 كدم الكفارة، ولنا: أنه دم شكر على نعمة جمعه بين العبادتين في سفرة واحدة، فصار كدم الأصحية، وعند
 مالك: يأكل من الجميع إلا جراء الصيد وفدية الأدي ونذر المساكين وهدي التطوع لو عطف. (عيني، فتح)

فقط أي لا يجوز الأكل من دم اكفارات وسدور وهدي الإحصار، وإنما يجوز من هذه الدماء الثلاثة؛ لأنه
 مستحب. (مسكين) يوم النحر فقط | أي وقت النحر وهو الأيام الثلاثة حتى يذبح قبله لم يجز إجماعاً أو
 بعده كان تارك لنوجب عند الإمام فيرمه دم، وتاركاً بنسبة عندهما. (ط) [بقوله تعالى: ﴿وَأَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الحج: ٢٨).]

عليه، ليكون الكلام مطرداً، ولأنها دم سبك، فيحتص يوم النحر كالأصحية، ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم
 النحر، ودخه يوم النحر أفضل وهو الصحيح، وقال الشافعي: لا يجوز إلا في يوم النحر اعتباراً بدم المتعة والقران،
 ولنا: أنها دم جبر، فكان التعجيل لها أفضل، بخلاف دم المتعة والقران؛ لأنه دم سبك.

فقط أي جاز ذبح بقية الهدايا ودم الإحصار في أي وقت شاء. (ع) والكل بالحرم [أي كل دم يجب على الحاج
 حصّ دخه بالحرم. (ع)] لقوله تعالى: ﴿وَأَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الحج: ٢٨) وقال تعالى: ﴿وَأَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الحج: ٢٨).

(الحج: ٢٣) والمراد بالحرم، وأعم أن الدماء على أربعة أوجه: منها: ما يختص بالزمان والمكان معاً، وهو دم المتعة والقران
 ودم الإحصار عند الشيخين. ومنها: ما يختص بالمكان دون الزمان، وهو دم الجبايات ودم الإحصار عند محمد، فإنه
 يختص بالحرم دون أيام النحر، ومنها: ما يختص بالزمان دون المكان وهو الأصحية، فإنها تختص بأيام نحر دون الحرم،
 ومنها: ما لا يختص بالمكان ولا بالزمان، وهو دم النذر عند الطرفين، وعند أبي يوسف: يتعين بالمكان. (فتح)

لا يقصر أي حصّ ذبح الكل بالحرم لا بالتصدق على فقير الحرم، بل هو وغيره سواء، ويجوز التصديق عليه
 وعسى غيره، وقال الشافعي: لا يجوز التصديق على غير فقراء الحرم؛ لأن الدماء وجبت توسعة لأهل الحرم، قلنا:
 هو معقور المعنى وهو سد خلة المحتاح ولا فرق بينهم وبين غيرهم إلا أن فقراء الحرم أفضل. (عيني، فتح)

ولا يجب التعريف بالهدي، ويتصدق بجلاله وخطامه، ولم يعط أجر الجزار منه،
هو الذي يذبح أي زمامه جمع جن
ولا يركبه بلا ضرورة، ولا يحلبه، وينضح ضرعه بالثناخ، فإن عطب واجبا،
أي الهدي أي حال كونه

ولا يجب التعريف [بأن يذهب به إلى عرفات لكن تعريف هدي المتعة أحسن. (ط)] لأن الواجب إنما هو الهدي، وهو لا يبيى عن الذهاب به إلى عرفات، بل من القل إلى الحرم؛ ليتقرب بإراقته غير أنه يندب إن كان دم شكر لا إن كان دم كفارة؛ لأن موجه الحاية، فالستر في دم الكفارة أولى، وفي التعريف تشهير، بخلاف دم الشكر؛ لأن دم الكفارة يجوز دبحه قبل يوم النحر، فلا حاجة إلى التعريف. (فتح)

ولم يعط أح والأصل فيه ما روي أنه **أ**، أمر علياً أن يقوم على بدنه، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وحلائها، ولا يعطي في جزائها شيئاً أي كراء عمل الجزار؛ ولأنه إذا شرط إعطائه من المذبح يقي شريكاً له فيه، فلا يجوز الكل؛ لقصد اللحم، وإن تصدق عليه بشيء من لحمها أو جلدها جاز، وأعلم أن الأفضل في الإبل النحر، وفي القر والغنم الذبح أي بعد إضجاعها؛ لقوله تعالى: **و** (القر: ٦٧) وقوله تعالى: **و**

ح (الصافات: ١٠٧) وكان كشاً، والنحر قائماً أفضل؛ لقوله تعالى: **و** (البقرة: ٦٧) (فتح: ٣٦) أي سقطت **و** (البقرة: ٥٨) (فتح: ٥٨) أي من الهدي، والأولى أن يتولى دحه بنفسه إن أحسن الذبح. (ط)

بلا ضروره [لأن الركوب إهانة له فلا يركبه] تبّه بذنك عني أنه يجوز له الركوب للضرورة؛ لحديث أصحاب السنن: **و**؛ ولأنها باقية على ملكه فجاز الانتفاع بها للضرورة بدليل أنه لو مات قبل أن تسف محبه كانت ميراثاً وكذا لا يحمل عليه؛ لأنه جعله لله حالصاً فلا يسعى أن يصرف شيئاً من عينه أو مفاعه إلى نفسه، فإن ركبها فقصدت فعليه صمان ما نقص، ويتصدق به على الفقراء دون الأغنياء، وقال الشافعي ومالك: يجوز ركوبه مطلقاً إلا أن يهزله. [رمز الحقائق: ١٨٩/١] (فتح)

ولا يخلد [هذا إذا كان وقت الذبح قريباً، أما إذا كان بعيداً ويضر ذلك بالهدي فيحبه ويتصدق بلبها. (مسكين)] لأن اللبن جزء الهدي فلا يجوز أن ينتفع به، ولا غيره من الأغنياء، فإن حبه وانتفع به أو دفع إلى العني صممه؛ لوجود التعدي كما لو انتفع بوبره أو صوفه، وإن ولدت تصدق به أو دحه معها، وإن باعه تصدق بشمته. [رمز الحقائق: ١٨٩/١] (فتح)

ويصح في "المصباح المير" بضحت الثوب نضحاً بالمعجمة والحاء المهملة من باي ضرب وفتح فيصح بكسر المعجمة وفتحها مع أي يرش. (عيني، فتح) **صرعه** هو الذات الظلف كالثدي للمرأة. (ط)

بالدح بضم الود والقاف والحاء المعجمة: الماء البارد أي لأجل أن يقطع اللبن. (عيني، فتح)
فإن عطب واحداً [من باب علم أي قرب إلى الهلاك. (ع)] حال من صمير 'عطب'، والمراد منه القرب إلى الهلاك؛ لأن النحر بعد حقيقة الهلاك لا يتصور، قوله: "أو تعيب" أي عيباً كثيراً بأن ذهب أكثر من ثلث الأدن على قول أبي حنيفة، وأكثر من نصفه على قولهما، والمراد أن يتعيب قبل الذبح لا وقته بالعيب الذي يجمع جواز الأصحية، -

أو تعيب أقام غيره مقامه، والمعيب له، ولو تطوعاً نحره، وصبغ نعله بدمه، وضرب به صفحته، ولم يأكله غني، ويقلّد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط.

أي باند

= وقوله: 'أقام غيره مقامه' أي إذا كان موسراً، أما إذا كان معسراً أجراه ذلك المعيب، وقوله: 'والمعيب له'؛ لأنه بتعيينه لذلك الوجه لا يخرج عن منكبه، فإذا امتنع صرفه فيه صرفه في غيره. (فتح)

مقامه لأنه واجب في دمه، والمعيب لا يصلح ذلك. (ع) **والمعيب له**؛ لأنه حالص منكبه يصعب به ما شاء، وعند أحمد وبعض الشافعية: يذبحه. (ع) **ولو تطوعاً نحره وصبغ إلخ.** | أي الهدي الذي قرب اهلاك أو تعيب لو كان تطوعاً. (ع) لما روي عن قبيصة أنه قال: كان النبي ﷺ يعث معه بالبدن ثم يقول: **لا تصعب** - **فحشيت عنها ما في حرامها** - **فحشيت عنها في دمه** ثم يذبحه - **لا تصعب** - **ولا حرامها** من **فحشيت**، ومثله عن ناحية الجراعي، وكان سائق بدن رسول الله ﷺ، رواه مسلم وأحمد، واحتج به الشافعي.

وقال: لا يجوز أن يأكله الفقراء من رفقته، بل يتركها آكلة لسباع، قنا: هو محمول على أنه ورفقته كانوا أغنياء، والمعنى أن الهدي الذي ذاب من اهلاك، أو تعيب حال كونه تطوعاً نحره، صبغ فلالته بدمه، وضرب بالدم جانب سامه، ليعلم الناس أنه هدي؛ لأن القرية تعنتت بغير المحل، فلا يرمه شيء آخر كما إذا اشترى الفقير شاة للأصحية فهنكت قل الأصحية لا يرمه شاة أخرى؛ لأن الواجب كان في العين لا في الدمة بخلاف ما إذا كان الهدي واجماً فعصب يرمه آخر؛ لأن الواجب في الدمة لا في العين، وما لم يذبحه في الحرم لا يسقط عنه. (فتح، عيني)

نعله أراد به فلالدة الهدي. (ع) **صفحته** أي صفحة سامه، والصفحة: الحالب. (ط، ع)

ولم يأكله عني | أي هو ولا عني غيره؛ لأنه لفقراء. (ط) | أي م يخر آكله له، ولا لغيره من الأغنياء؛ لأن الإذن تناول له معق ببوعه محله، فيسعي أن لا يخل قبل ذلك أصلاً؛ لأن التصديق على الفقراء أول من أن يترك آكلة لسباع، وفي التصديق نوع تقرب، وهو المقصود. (فتح) **ويقنّد بدنة** هذه الدماء الثلاث، وكذا بدنة الدر؛ لأنها دماء نسك، وفي التقنيد إظهاره وتشهيره، فيبقى مما كان سكباً، ولا يقنّد دماء الجنايات ولا دم الإحصار؛ لأن سببها حاية، واستر أبق لها، ودم الإحصار جابر فيلحق جسها، وبه بقوله: "بدنة" على أن العنم لا تقنّد؛ لعدم التعارف بتقليدها، وقال الشافعي: يقنّد العنم أيضاً؛ لقول عائشة ؓ: "أن رسول الله ﷺ أهدى إلى البيت عملاً فقلدها"، رواه البخاري ومسلم، قنا: فعنه رسول الله ﷺ ثم تركه وترك أساس بعده، وبو كانت سنة معروفة ما تركوه، والحديث انفرد به أسود بن يزيد ولم يذكره غيره. [رمز الحقائق: ١٨٩/١] (مستخلص)

والمتعة: أي وبدنة المتعة وبدنة قرآن؛ لأنها دماء نسك، وفي التقليد اشتهاها، والتقنيد: وضع فلالدة عليها من بدنه إن بعث لها، وإن توجه معها فمن حيث يحرم هكذا أسنة. (فتح) **فقط**: أي التقليد محصر فيها، لا يقنّد غيرها من الدماء كدماء الجنايات والكفارات والإحصار؛ لأن الغير بها أبق، وفي "المحيط": يقنّد دم الدر؛ لأنه دم نسك وعادة. (ع)

مسائل منشورة

ولو شهدوا بوقوفهم قبل يومه تقبل، وبعده لا، ولو ترك الجمرة الأولى في اليوم
 أي شهد قوم أي وقوف أهل عرفة أي رميها
الثاني رمى الكل، أو الأولى فقط،

منشورة: [أي متفرقة غير مرتبة في أبوابها مثل اللؤلؤ المنشور. (ع)] حرت عادتهم بذكر ما يشد في الأبواب السابقة من المسائل آخر الكتاب، ثم تارة يعبرون بمنشورة وأخرى بمنفردة أو شتى، والمصنف استعمل كل ذلك في كتابه. (فتح)

ولو شهدوا: وصورة هذه الشهادة أن يشهدوا أنهم رأوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية أي الثامن من ذي الحجة، تقبل شهادتهم، وعليهم الإعادة؛ لأن التدارك ممكن في الجملة بأن يرول الاشتباه يوم عرفة، وكذا لو شهدوا بالوقوف في عشية عرفة بأنهم وقفوا في العاشر من ذي الحجة بحيث أمكن الوقوف ثانياً تقبل الشهادة؛ لإمكان التدارك على هذا، فقله: 'بعده لا' ليس على الإطلاق، بل مقيد بما لا يمكن التدارك أي لو شهدوا أنهم وقفوا في العاشر من ذي الحجة لا تقبل شهادتهم، وبجزئهم الوقوف احتياطاً حتى للشهود، والقياس أن لا يجوز؛ لأن الوقوف عرف عبادة مختصاً بزمان ومكان، فلا يكون عبادة دونهما.

وجه الاستحسان: أن هذه شهادة على نفي الحج، والاحتراز عن الخطاء غير ممكن، والتدارك متعذر. وفي الأمر بالإعادة حرج بين وهو مدفوع بالنص، فوجب أن يكتفي به عند الاشتباه، بخلاف الصورة الأولى؛ ولأن هذه شهادة قامت على أمر لا يدخل تحت حكم القاضي وهو الحج؛ ولأن العبادة قبل وقتها لا تصح أصلاً، وبعده تصح في الجملة، ويسفي لمحاكم أن يقول: قد تم حج الناس، وإيراد 'شهدوا' بلفظ الجمع إشارة إلى أنه لا يقبل فيه إلا شهادة جمع عظيم لا شهادة عدلين. (فتح، مستخلص)

اليوم الثاني: من النحر أو الثالث أو الرابع عامداً كان أو ناسياً ورمى الوسطى والثالثة. (ط، ع)

رمي الكل: أي لو رمى في اليوم الثاني بالجمرة الوسطى والثالثة، وترك الجمرة الأولى فهو مخير إن شاء رمى الأولى ثم الثانية والثالثة، وهو أحسن؛ لمراعاة الترتيب المسنون، وإن شاء رمى المتروكة فقط؛ لأنه تدارك المتروك في وقته، وتقيد باليوم الثاني اتفاقي؛ لأن الحكم لا يختلف في الثالث والرابع، أما في اليوم الأول فم يشترع إلا رمي جمرة العقبة، وقال الشافعي: لا يجوز ما لم يعد الكل؛ لأنه عليه رماه مرتين فلا يكون غيره مشروعاً، فصار كما إذا سعى قبل الطواف أو بدأ بالمرحلة قبل الصفا، ولنا: أن كل جمرة قرينة مقصودة بنفسها، لا تعلق لها بغيرها، ألا ترى أن جمرة العقبة وحدها يوم النحر قرينة، وإن لم يكن قبلها رمي. بخلاف السعي؛ لأنه تابع للطواف، وهو دونه، فلا يعتبر قبل وجود الأصل، والمرء عرفته منتهى السعي بالنص. (فتح، مستخلص) **الأولى:** أي رمي الجمرة الأولى من غير إعادة الباقيتين؛ لأن المتروك هي هذه، فيتلافاه في وقته، ولا شيء عليه في الصورتين. (ط، ع)

ومن أوجب حجاً ماشياً لا يركب حتى يطوف للركن، ولو اشترى محرمةً حلَّها،
 على نفسه بالدر أي حال كونه ماشياً أي لا يجوز له أن يركب أي طواف الزيارة أي رجل حاربه
 وجامعها.

لا يركب أي يجب عليه المشي حتى يطوف طواف الزيارة؛ لأنه يجب عليه الإيفاء بما التزم كما لو نذر أن يصوم متتابعاً، ولو ركب أراق دمًا؛ لأنه أدخل فيه التقصير، وكذا إذا ركب في أكثره، وإن ركب في الأقل يجب عليه الدم بخسائه، وبطواف الركن ينتهي الإحرام فيمشي إليه، وطواف الصدر للتوديع، وليس بأصل في الحج، حتى لا يجب على من لا يودع، ولم يبين المصنف من أين يتدئ المشي، فقيل: يمشي من الميقات، والأصح أنه يمشي من بيته؛ لأنه هو المراد في العرف، وفي الأصل حيزه بين الركوب والمشي؛ لأنه رأى شيخاً يهادي بين اثنين، فقال: . . . قالوا: "نذر أن يمشي"، قال: والصحيح هو الأول، وروي عن ابن عباس . . . أنه قال بعد ما كف بصره: "ما تأسفت على شيء كتأسفي على أن لا أحج ماشياً؛ فإن الله قدم المشاة فقال: (الحج، ٢٧) وقال: قيل: وما حسنات الحرم؟ قال: وإنما كره أبو حنيفة الحج ماشياً لأنه يسيء حلقه فيحادل رفقته حتى لو لم يكن كذلك كان الحج ماشياً أفضل، وقيل: كره الحج ماشياً مع الصوم. (فتح، عيني)

حديها أي المشتري إن شاء من الإحرام بأن يقصر شعرها أو يقلم ظفرها. (ط، ع)
وجامعها [الأولى أن يجامعها بعد التحليل تعظيماً لأمر الحج. (مسكين)] وفي 'الجامع الصغير': "أو يجامعها" بلفظ "أو" مكان الواو، وحرف الواو يدل على أن المشتري يحللها بغير الجماع كقص ظفر أو شعر ثم يجامعها، وحرف "أو" يدل على أنه يحللها بالجماعة، والأولى أن يحللها بغير الجماعة تعظيماً للحج، وقال رفر: ليس له أن يحللها، ولكن له الرد بالعبء؛ لأنه وجد فيها عملاً لا يجوز إبطاله، ولنا: أنه تعارض ههنا حق الله وحق العبد، فترجح حق العبد بإذن الشرع رعاية الحاجة دي الحاجة، وكذا يجوز عندنا تحليل حرة أحرمت بحجة الفل ثم تزوجت. [رمز الحقائق: ١٩١/١]

اُی فی بیان احکامہ

المكاسح في حالة الاعتدال

عن الهلاك، ولحصول الولد الموحد. (فتح، مسكين)

الرقعة قصداً، ويدخل فيها ملك المتعة ضمناً إذا لم يوجد ما يجمعه. (عبي، فتح)

يقوله: "وعند التوقان واجب" والتوقان بالفتحات شدة اشتياق النساء؛ لقوله **والتوقان واجب**

ثم اعلم أن للنكاح صفة وسبباً وشروطاً وركباً وحكماً، فصفته سنة أو واجب أو مكروه، وسببه تعلق بقاء العالم به بالتناسل، وشرطه بوعان: عام وخاص، فالعام: المحل القابل، وهي امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي، والأهلية أي العقل والبلوغ في الولي والحرية، وشرطه الخاص سماع اثنين بوصف خاص بالإيجاب والقبول، وركبه الإيجاب والقبول ولو حكماً كاللفظ القائم مقامها من متولي الطرفين، وحكمه: ثبوت الحل. وانكح للزوج، وثبوت حرمة المصاهرة، وقال الشافعي: النكاح مباح، والتحلي لتفعل أفضل منه، لأن النكاح من المعاملات حتى صح من الكافر، فالعادة أولى منها؛ لأنها شرعت لله، وشرع المعاملات للعباد، =

وعند التوقان واجب، وينعقد بإيجاب وقبول وضعا للمضي أو أحدهما، وإما يصح

عقيد الكجاح

يعني بصحة الماضي

ع. حبيب، نزوح، نحو قبل وأجرت

بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين

أي وبلفظ وضع

= ولسا، قوله ۱۸ من کال عی دیتی و دیں دود و ستماب و ہر ہمہ ^{نورانی} فسر و ج و ہر و حہ۔ اُسے مسدود

فمجاهد في سبيل الله، فجعل اسكاح من الدين وقدمه على الجهاد، واحتار لنفسه الاشتغال به، فثبت أنه أفضل.

وقد هم قوم أن يتحلوا للعادة، ويطلقوا سائرهم فرد عليهم، وقال: **سأخبركم** الحديث، (عيني، فتح)

التوقان أي علمة الشهوة وشدة الاشتياق إلى النساء من تأقت نفسه إلى شيء إذا اشتد اشتياقه إليه. (٤)

واحب: ليتمكن التحرر عن الوقوع في الزنا؛ لأن ترك الزنا واجب، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به يكون

واجبا. (م ص) **وينعقد:** أي النكاح، ويندب إعلانه وتقديم خطبته. (ط)

بإيجاب وقول: الإنجاب لغة: الإثبات، وعرفنا: الصيغة اصاحية لإفادة ذلك العقد بقيد كوها أولاً وسمى إيجاباً؛

لأنه يوجب العقد إذا اتصل به القبول أو ينبت للأخر خيار القبول، والماء في "بايعاب" للملاسة، فقد اشتمل

التعريف على العلل الأربع، فالإيجاب والقصور علة مادية، وكل من الموجب والقابل علة فاعلية، والعقد الحاصل

علة صورية، وملك الاستمتاع علة عائية. (فتح) **وضعا للمصي.** [أي الإيجاب والقبول. (ع) أي وضعا في

أصل البعثة للاختصار عما حدث في الزمان الماضي. وإنما اشترط ذلك؛ لأن البيع إنشاء تصرف شرعي. والكساح

كذلك تصرف شرعي لا يعرف إلا بالشرع، واشترط قد استعمل البسط الموصوف للاجتماع المانعة لغة في

الإشياء أي إثبات ما لم يكن؛ ليدل على التحقيق، والثبوت، فكل من أول علم قضاء الحاجة. (فت)

أو أحدهما أى وصه أحدهما للمصر فقط، والآخر للمستقبل نحو: روج فقير الآخر: روجت (٤)

يصح بلفظ النكاح والتزوج: [إن يقول: يكحتك فقال: قلت: (ص) اعلم أن الألفاظ التي يعقدها النكاح -

معان: صريح وكناية، فالصريح: (يقطع السكج) والله سبحانه وما عداها وهم ما يقصد ملائكة العرش والجن، وكناية:

مثلاً التملُّك، والصَّدقة، والسَّعْي، والشَّاء، ونحوها. أَلَمْ أَهَاقِمْ تَقْدِيرَ الْمَدِينِ، وَسَبَّحَ الْمَدِينِ بِتَقْدِيرِ الْمَدِينِ، بِأَقْرَبِ مَقَالٍ

العنبر: وحدث، بقوله: "في الحال" عن الدصة: أنها أنزلت له العنبر بعد الموت، لا في الحال، وقال: الدصم: لا يحق.

ألا يلقط الكاهن والقسيس، وفيه قال أحمد، لأن التماسك ليس حقيقاً فهو ولا محذور ولا قبيح تعالوا صبراً

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيُنَادِيَكُمْ أَنْ خُذُوا مِنْ مَالِكُمْ ۖ وَمَا يُضِلُّكُمْ أَصَافًا ۚ

الزيتون هذا حرام والله اعلم بالصواب

قوله: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ" (الأحزاب: ٢٢) - "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ" (الأحزاب: ٢٢)

[illegible]

بمعنى استسم وبمعنى التمسرت، قيل: يَتَعَمَّدُ ويُقِيلُ، أي: وَثِقَ بِلَفْظِ التَّعَرُّضِ، وَلَا يُعَقِّدُ بِلَفْظِ الْإِحَارَةِ وَالْإِعَارَةِ.

المختار: لا يخلو الإيجاز عن الإيجاز [من المختار: ١/١٠٥]

واختلف بلفظ لا يعلمان أنه نكاح. [رمز الحقائق: ١٩١/١]

في الحال عند حرين أو حرّ وحرّتين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين أو

محدودين أو أعميين أو ابني العاقلين، وصحّ تزوج مسلم ذمّية عند ذميين،
 يعني امرأتين حرّتين، احتراز عن اليهودين، احتراز عن الكافرين أي متصلة
 في قذف وقد تابها
 امرأة كتابية

في الحال كالتمليك والصدقة والبيع والشراء ونحوها، ولا يعقد بالإجارة والإحلال والإباحة ونحوها. (ط)
أو حر وحرّتين: أي ينعقد النكاح بشهادة حرين أو حر وحرّتين فوجود الشاهدين شرط عندنا في النكاح؛
 لقوله **عنه** لا نكاح إلا بشهدين وقال مالك: ليس بشرط وإنما الشرط الإعلان تمسكاً بقوله **عنه** **أعمر النكاح**
عنه وما روي أنه **عنه** نكاح السر، قلنا: حضور الشاهدين يخص الإعلان، ويخرج من أن يكون
 سراً، ثم لاند من اعتبار الحرية؛ لأن العبد لا ولاية له، والشهادة من باب الولاية، والأصل أن كل من صلح أن
 يكون ولياً فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهداً فيه، وعند الشافعي: لا يعقد إلا عند حرين؛ لأن شهادة النساء
 لا تسمع عنده إلا في الأموال وتوابعها، ثم سماع الشاهدين كلام العاقلين شرط لا نفس الحضور ثم فهم الشاهدين
 كلام العاقلين شرط في الأصح، وكذا روي عن محمد وهو الطاهر. (مستخلص، فتح)

بالغين احتراز عن الصبيان. (ع) **ولو فاسقين**: [يعني لا يشترط وصف العدالة حتى ينعقد تحصرة فاسقين. (مص)]
 وقال الشافعي: لا يجوز النكاح بشهادة فاسقين؛ لقوله **عنه** لا نكاح إلا بغير شهداء، ولأن الشهادة من
 باب الكرامة، والفاسق أهل الإهانة، ولنا: أنه من أهل الولاية على نفسه لإسلامه، وكذا على غيره؛ لأنه من جسسه
 بواسطة الإيمان؛ ولأنه يصلح للإمامة فيكون أهلاً لنقصاء، ومن ضرورة كونه أهلاً لنقصاء يرم منه كونه أهلاً
 لشهادة، والمراد في الحديث عدالة الاعتقاد، وقيل هذا الخلاف ساء على نقصان الإيمان بالفسق عنده، وعدم نقصانه
 عنده. (مستخلص) **أو أعميين**: خلافاً للشافعي، فإنه يشترط العدالة، والبصر في شاهده. (ع)

أو ابني العاقلين: [أو ابني أحدهما وكذا ينعقد بعدوي الزوجين. (ع)] مطلقاً سواء كان إساءة منها أو إساءة من
 غيرها أو إساءة من غيره، فإذا تزوج شهادة أبيه منها يجوز على الأصح، ولكن لا تقلل شهادتهما للأبوين إذا
 وقع الجحود من أحدهما، ولو كان إساءة من غيرها وجحد الزوج فادعت فشهادتها تقل، وإن كان الأب يدعي
 وهي تجحد لا تقبل، ولو كان إساءة من غيره إن ادعت لا تقبل، وإن جحدت تقل، وصورة ابني العاقلين بأن
 وقع الطلاق بين الرجل وزوجته، وجحد النكاح عند ابنيهما. (مسكين، فتح)

عند ذميين: [أي شاهدين كتابيين ولو محالفين منتهما] أي تحصرة ذميين، موافقين لها في دينها أو لا، والطاهر
 أن اتقييد بالذميين بالاحتراز عن الحريين، واستأمن حرّين، وقال محمد ورور والشافعي وأحمد لا يصح؛ لأنهما
 شاهدان في حق الزوجين، ولا شهادة للكافر على المسم، ولشيعتين: أن الشهادة شرط لثبوت النكاح لا لثبوت
 المهر، وقد أشهد عليهما من يصحح شهادتهما عليها فيجوز، ثم إذا وقع انتاكر بينهما، فإن كان الزوج هو يكر
 لا تقلل شهادتهما عليه؛ لكونه مسلماً وإن كانت هي المكورة قست. [رمر الحقائق: ١٩٢/١]

ومن أمر رجلاً أن يزوج صغيرته فزوّجها عند رجل، والأب حاضر صح، وإلا لا.

للمأمور من زيد مثلاً

فصل في المحرمات

حرم تزوّج أمه وبنته.....

أن يزوج أي الوكيل بنت المؤكل الصغيرة. (ط) **صغيرته** قيد بالصغيرة؛ لأن الشرط في الكبيرة حضورها، فإن الأب إذا تزوج كبيرته عند رجل واحد صح إن كانت حاضرة، وقيد بقوله: والأب حاضر؛ لأن الأب إذا كان غائباً لم يجز لتقصا عدد الشهود؛ لأن دليل جواز صورة المثل أن العقد يكون من الوكيل صورة، ومن الأب معنى؛ لأن الوكيل في باب النكاح رسول ومعيّر محض؛ لأن الحقوق ترجع إلى المؤكل دون الوكيل، فيصير الأب مروجها حقيقة، وبقي الوكيل شاهداً فيصح العقد؛ لكمال نصاب الشهادة بالرجل الآخر.

وقوله: "أمر رجلاً" ليس بقيد حتى لو أمر امرأة فعقدت بحضرة رجل، وامرأة أخرى، والأب حاضر حار؛ لأن نصاب الشهادة يتم برجل وامرأتين، وكذا قوله: "عند رجل" ليس بقيد؛ لأنه لو عقد بحضرة امرأتين، والأب حاضر جاز، ولو زوج الأب الصغيرة بحضرة شاهد واحد لا يجوز مطلقاً حاضرة كانت أو غائبة؛ لعدم نصاب الشهادة، بخلاف السابعة، فإنه يجوز بحضرة شاهد واحد إذا كانت حاضرة، وزوجها الأب بأمرها؛ لأنها تكون مباشرة للعقد بالأمر، والأب والرجل الآخر شاهداً؛ وإن كانت غائبة لم يجز؛ لعدم النصاب. (عبي، مستحسن).

صح أي النكاح؛ لأن الأب يجعل مباشرة للعقد حكماً، والوكيل والرجل الآخر شاهدين فيتم النصاب. (ع، ط) **والا** أي وإن لم يكن الأب حاضراً. (ط) **لا** أي لا يصح؛ لأن الرجل يبقى وحده شاهداً وبه لا يعقد النكاح. (ع)

فصل في المحرمات [أي في بيان النساء المحرمات بأنواعها] اختلف الأصوليون في إضافة التحريم إلى الأعيان فقيل: مجاز، والمحرم حقيقة الفعل، ورجحوا أنه حقيقة، ثم اعلم أن التحريم أنواع الأول: سبب انساب كالأم والنت، الثاني: سبب المصاهرة كأم الروجة، والثالث: سبب الرضاع كالأخت الرضاعية، والرابع: الجمع بين الأختين أو المرأة وعمتها، الخامس: بسبب تعاقب حق العير كاسكوحة والمعتدة، السادس: إدخال الأمة على الحرة، السابع: المطبقة ثلاثاً، الثامن: سبب عدم دين سماوي كالنجوسية، التاسع: سبب اتقاف ككساح السيد مملوكة، العاشر: أن لا يكون تحت أربع سواها. (فتح)

وبنته [لقوله تعالى: **وَحُرِّمَتْ عَلَيْكَ أُمَّكَ وَبَنَتَكَ** (النساء: ٢٣)] والحدود أمهات، وسات البنات والأبناء بنات بالإجماع؛ لأن المراد بالأمهات الأصول، وبالبنات الفروع. (ع، مص) ولو من الزنا بأن ربي بيكر فأمسكها حتى ولدت؛ إذ هي بنته لغة، ولا يتصور كونها بنته من الزنا إلا بذلك، وقوله: "وإن بعدنا" أي الأم والنت، وفيه إيحاء إلى أن الجدة وبنت البنت يتناولهما قوله تعالى: **وَحُرِّمَتْ عَلَيْكَ أُمَّكَ وَبَنَتَكَ** (النساء: ٢٣) وضعاً؛ إذ الأم هي الأصل لغة، والبنت الفرع أو إن ذلك من عموم المجاز. (فتح)

وإن بعدتها، وأختها وبنتها وبنت أخيه وعمته وخالته وأم امرأتها وبنتها إن دخل بها،
 والأخت وحرم أيضاً تزوج
 وامرأة أبيه وابنه.....

وإن بعدتها أي حرم أيضاً تزوج أخته؛ بقوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٣). (ع) **وبنت أخيه**؛ بقوله تعالى: ﴿وَالْبَنَاتُ﴾ (النساء: ٢٣). **وبنت أخيه**؛ سواء كن هذه الثلاث من الأبوين أو من الأب أو من الأم؛ لأن جهة الاسم عام. (ع، مص) **وعمته وخالته**. [أي وحرم أيضاً عمته من الأب والأم أو من أحدهما (ع)] وتدخّل في الحرمة عمه جده، وجدته، وخالتهما للأبوين أو لأب وأم، وأما عمه عمة أمه، وخالة حالة أبيه فحلال كست عمه وعمته وخاله وخالته؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٤) (فتح)

وأم امرأتها؛ وقال بشر المريسي وابن شجاع ومالك وداود وإسحاق: في قول أن أم الزوجة لا تحرم حتى يدخل بالزوجة وهو مروى عن عبيد بن ثابت وابن مسعود وجابر، واحتجوا بأنه تعالى قال: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾. **وأم امرأتها**؛ أي في حقها كمن سخطت ربي دحضت به (النساء: ٢٣) ذكر أمهات النساء، وعطف عليهن الربا، ثم عاقبها ذكر الشرط وهو الدخول فأنصرف إليهما كما هو الأصل في الشرط، قضا؛ ذلك في اشترط المصريح به، أما الصفة المذكورة في آخر الكلام كما هنا فتصرف إلى ما بيها، وأيضاً قال: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ من زوج م. **وأم امرأتها**؛ أي حرم أيضاً. وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين. وهو رواية عن عبيد بن ثابت وابن مسعود. (عبي، مستحسن، فتح)

وبنتها إن دخل بها؛ أي حرمت بنت امرأتها أي أربوبة إن دخل بالزوجة؛ لثبوت قيد الدخول في النص، وسواء كانت في حجره أو في حجر غيره؛ لأن ذكر الحجر في النص خرج مخرج العادة لا يخرج اشترط خلافاً لداود ومن تبعه في اشتراط الحجر بظاهر النص وهو قول عبيد. أيضاً، وقال مالك: لا تحرم الربية إلا إذا كانت صغيرة وقت التزوج، وجعلت في حجره وتكفله؛ ولأن الكبيرة لا تكون في الحجر. [رمر الحقائق: ١٩٤] ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٣) بنات الربية والزبيب؛ لأن الاسم يشتملن، وثبتت حرمتهم بالإجماع، بخلاف حلائل الآباء والأمهات؛ لأنه اسم خاص هن فلا يتناول غيرهن، فلا تحرم بنت ربيعة إلا بنت ربيعة الأب، وقوله: «إن دخل بها» لقوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٣) (فتح)

وامرأة أبيه؛ [مطلقاً ودخل بها أو لم يدخل. (مسكين)] بقوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٣). **وامرأة أبيه**؛ أي امرأة أبيه؛ لأن النبي سخط ربي دحضت به (النساء: ٢٣) سواء دخل بها أو لم يدخل. ويتناول منكوحته وطياً وعقداً صحيحاً، وكذلك عطف الآباء يتناول الآباء والأجداد سواء دخل الأب أو لم يدخل. وقوله: «أبيه» أي وامرأة أبيه؛ لأن حلائل الآباء يتناول الآباء والأجداد سواء دخل الأب أو لم يدخل. وذكر الأصحاب لإسقاط اعتبار النبي؛ لأن النبي سخط ربي دحضت به (النساء: ٢٣) (فتح)

وابنه؛ أي امرأة ابنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْأَخَوَاتُ﴾ (النساء: ٢٣). (مص)

وإن بعدتا، والكل رضاعاً، والجمع بين الأختين نكاحاً ووطياً بملك يمين، فلو تزوج
أخت أمته الموطوءة لم يطأ واحدة منهما حتى يبيعها^ك،
للكوحة والموطوءة

وإن بعدتا: أي الأب والابن كأمراة أحد وإن علا، والمرأة ابن اسه وإن سفن. (ص، ع) والكل رضاعاً: [أي وحرمة
أيضاً تزوج جميع من ذكرت من المحرمات. (ع)] أي الأم والست والأخت وبنات الإحوة والعممة والحالة وأم
الروحة وبناتها وروحة الأب وروحة الابن كل ذلك يحرم من الرضاع كما يحرم من النسب؛ لقوله تعالى:
﴿مَنْ لَكُمْ لَا يَرْضَعُكُمْ إِنْ أَنْتُمْ لَكُمْ مِنَ الرَّضَاعِ﴾ (نساء: ٢٣) ولقوله ﴿لَا حَرَمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَمَ مِنَ
النَّسَبِ﴾، وفي حليلة الابن من الرضاع، وامرأة الأب من الرضاع، خلافاً للشافعي بناء على أصله أن لبن الفحل لا يتعق
به التحريم، والحجة عليه ما روي، ومن أراد ضبط مسائل حرمة الرضاع فليحفظ ما أشد بعض الأفاضل:
از جانب شیرده همه خویش شوند وز جانب شیرخوار زوجان و فرورع
(عینی، مستخلص)

والجمع: بالرفع عطف على قوله: "تزوج أمه" أي حرم الجمع. (ع)
نكاحاً: أي من حيث النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿لَا حَرَمَ مِنَ الرِّضَاعِ﴾ (نساء: ٢٣). (ع)
ووطياً بملك يمين: أي يحرم الجمع بين الأختين من حيث الوطء بمك يمين، وبدون الوطء يجوز الجمع وهو قول
علي بن أبي طالب عليه السلام، وقال عثمان رضي الله عنه يجوز الجمع بينهما وطياً أيضاً؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿لَا حَرَمَ مِنَ
الرِّضَاعِ﴾ (نساء: ٣) وعامة العلماء على قول عني عليه السلام، وهو قول إحداهما بشهوة حرم وصي وحدة منهما ودواعيه،
حتى يحرم فرج الأخرى تميمك أو نكاح أو عتق، وعند الثلاثة: لا يحرم الدواعي إلا في قول للشافعي عليه السلام
[رمر الحقائق: ١٩٤] وحرمة الجمع بين الأختين ووطياً؛ لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع
مده في حرمه عليه السلام (مستخلص) يمين: قيد به؛ لأنه لا يحرم الجمع ملكاً بدون الوطء. (ص)
لم يطأ: أي صح النكاح، ولكن لا يجوز له الوطء بإحداهما. (ط، ع)

حتى يبيعها: أي يفعل بها فلا يحرم به وطئها عليه من بيع كل أو بعض أو هبة مع تسليم أو عتق أو كتابة أو
ترويح، ولو قال: حتى يحرمها على نفسه لكان أولى، فإذا فعل بيع أمته أو تزويجها أو طلاق المسكوة حبل له
وطء واحدة منهما، وقال مالك: لا يصح النكاح حتى يحرم الأمة على نفسه؛ لأن المسكوة موطوءة حكماً؛ إذ
النكاح منق بالوطء في حق النسب، فهو صح النكاح لصار جامعاً بينهما وطياً وهو ممتنع، قلنا: نفس العقد ليس
بوطء، وإي يصير وطياً عند ثبوت حكمه وهو حل الوطء، وإنما قيد الأمة بالموطوءة؛ لأنها إن لم تكن موطوءة يطأ
المسكوة قبل بيع الأمة. (مسكين، فتح) يبيعها: أي الموطوءة كي لا يكون جامعاً بينهما وطياً حقيقة. (ط، ع)

ولو تزوج أختين في عقدتين، ولم يدر الأول فرق بينه وبينهما، ولهما نصف^{٣٤}

المهر، وبين امرأتين أية فرضت ذكراً حرم النكاح،
أي أية امرأته منهما

أختين في عقدتين [وكذا كل من لا يحل جمعه من المحارم كأمراة وأمها. (ط)] ذكر الأختين ليس بقيد، بل تزوج امرأتين ممن لا يجوز جمعه في نكاح من المحارم كذلك، وقيد بالعقدتين؛ لأكما لو كانا في عقد واحد بطلا، فلا يحل هما المهر إلا بالوعد، وقوله: "فلم يدر" احترر به عما إذا درى الأول، فإنه حينئذ يجوز العقد الأول، فيحل وطئها إلا إذا وطئ الثانية فحينئذ تحرم الأولى ما دامت الثانية في العدة، ولا يحل وطئ الثانية لفساد العقد. (عيني، فتح)

ولم يدر الأول: أي العقد الأول، ولم يدخل بواحدة منهما. (ط، ع)

بينه وبينهما: أي بين الرجل وبين الأختين؛ لأن نكاح أحدهما باطل بيقين، ولا وجه لتعيين لعدم الأولوية. (ع)

نصف المهر [أو مسمى واستوى مهرهما، وادعت كل أمها الأولى ولا بينة هما. (ط)] لأنه وجب للأولى منهما فيصرف إليهما لعدم الأولوية، هذا إذا ادعت كل واحدة منهما أنها هي الأولى، ولا بينة لهما، أما إذا قالتا: لا ندري أي السكاحين أول لا يقضى لهما بشيء؛ لأن المقضي له مجهول، والجهالة تمنع صحة القضاء إلا أن تنفقا على أحد نصف المهر فيقضى لهما به، وعن أبي يوسف: لا يحل هما شيء للجهالة، وعن محمد: يحل المهر كاملاً، ثم هذا إذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد، وكان الطلاق قبل الدخول، وإن كانا محتفين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها، وإن لم يكن مسمى في العقد تحب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر، وإن كانت الفرقة بعد الدخول يحل لكل واحدة منهما المهر كاملاً، وكل ما ذكر من الأحكام بين الأختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم. [رمز الحقائق: ١٩٥/١]

وبين امرأتين عطف على قوله بين الأختين أي وحرم الجمع أيضاً بين امرأتين. (ع)

حرم النكاح. [بينهما كالجمع بين المرأة وعمتها. (ط)] أي بشرط أن يتصور ذلك من الحاسن كالمرأة وعمتها، فإن كل واحدة منهما لو فرضت ذكراً حرم العقد بينهما؛ لأنه لو فرضت المرأة ذكراً حرم عليه نكاح عمته، ولو فرضت العمة ذكراً حرم عليه نكاح بنت أحيه، وإذا لم يحرم السكاح بينهما إلا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما إذا جمع بين امرأة وست روح كان لها من قبل؛ لأن إحداهما لو كان ذكراً وهي الروجة جاز له أن يتزوج بالأخرى، فلم يعم التحريم، وقال زهر: لا يجوز؛ لأنه لما ثبت الامتناع من وجه فالأحوط الحرمة وهو مذهب ابن أبي ليلى وإحسان البصري وعكرمة، وللجمهور قوله تعالى: **وَأَحْضَحْهُمَا** (نساء: ٢٤) ولأنه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه قطيعة الرحم، وقد صح أن عبد الله بن جعفر جمع بين بنت علي **عليه السلام** وامرأة علي **عليه السلام**. وكذا جمع ابن عباس **عليه السلام** بين امرأة رجل، وابنته من غيرها، وعبد داود وعثمان بن النخعي والحواريح يجوز الجمع بين المحارم غير الأختين. (فتح، عيني)

معتدته وأُمته وسيدته والمجوسية والوثنية، وحلّ تزوج الكتابية والصابية
وهي من بعد الملائكة

= الأخت، فلا أثر أولى، ولأبي حنيفة: أنه بما حار بكاح أخت أم الولد تصعب الفرائض، فإذا اعتقها قوي الفرائض، ولهذا لا يجوز تزويجها بعد العتق حتى تنقضي عدتها، وقسّه يجوز، فإذا قوي الفرائض لا يجوز له أن يتزوج أختها، كيلا يكون مستلحقاً بسب ولد أختين في زمان واحد، بخلاف أربع سواها، لعدم هذا المعنى. (فتح، عيني)

معتدته: من رجعي أو بائن أو ثلاث أو نكاح فاسد أو شبهته. (ط)

وأُمه وسيدته: أي حرم أن يتزوج السيد أُمته أو العبد سيدته، أما تزوج الأمة؛ فلا المقصود من الكاح إثبات منتهى المتعة، وهو ثابت للمولى قبل الكاح، فيلزم إثبات الثابت، وأسس إذا لم يمد حكمه ينعو، وأما تزوج العبد سيدته؛ فلا المرأة مالكة فلا يتحقق كونهام مملوكة؛ لأن المملوكية باقية المالكية، وليس المراد من حرمة التزوج بأمته استحقاق العقوبة، بل المراد في أحكام الكاح من ثبوت المهر في دمة المولى، وبقاء الكاح بعد الاعتناق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك، والحرمة في هذين العقدتين بالإجماع على بطلاهما. (فتح، مستخلص)

والمجوسية: أي وحرم أيضاً تزوج المجوسية وهي من لا دين لها ولا كتاب. (ط)

والمجوسية والوثنية: أما حرمة تزوج المجوسية؛ فلقوله: من لا دين له ولا كتاب. (فتح، عيني)
ولا وأما حرمة الوثنية؛ فلقوله تعالى: لا يحلّ لكم أن تتزوجوا منهن (نمرة ٢٢١) فإن قيل: قال الله تعالى: لا يحلّ لكم أن تتزوجوا منهن (نمرة ٣٠) فينبول الآية بساء أهل الكتاب أيضاً، فما وجه التخصيص بالمجوسية والوثنية؟ قسنا: فيه وجهان الأول: أن الكتابيات حصص من هذا العموم بقوله تعالى: حصص منهن (الثانية ٥) فقيت في ما وراءهن على عمومها، والثاني: أن اسم المشرك لا يتناول أهل الكتاب مطلقاً؛ لأن الله تعالى عطف المشركين على أهل الكتاب في قوله: من أهل الكتاب (الثانية ١) والعطف يقتضي المعاصرة، وكل مذهب يكفر بمعتقده فهو يحرم كاحها؛ لأن اسم المشرك يتناولهم جميعاً. (مستخلص، فتح) **والوثنية** وكذا تزوج الوثنية وهي من تعبد الأصنام؛ لقوله تعالى: لا يحلّ لكم أن تتزوجوا منهن (نمرة ٢٢١). (ط، ع)

تزوج الكتابية: لقوله تعالى: لا يحلّ لكم أن تتزوجوا منهن (الثانية ٥) وعن ابن عمر أنه لا يحلّ؛ لأنها مشركة؛ لأنهم يعبدون المسيح وعزير، ومعنى الآية التي أسلمن من أهل الكتاب، لكن لا وجه لتخصيص الكتابية؛ فإن المجوسية والوثنية إذا أسلمت حلّ كاحها، وقد صرح أن حديفة تزوج يهودية، وكل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب مرل، كصحف إبراهيم وشيث وروبر داود (سورة التوبة ١١)، فهم من أهل الكتاب، فيجوز ما كحتهم وأكل دباحتهم خلافاً للشافعي فيما عدا اليهود والنصارى، وقوله: "النصاية" أي حلّ تزوج الصابية عند أبي حنيفة خلافاً هما، وهذا مبني على أنهم يعبدون الحوم فهم عدة الأوثان عندهما؛ لأنهم يعبدون الحوم، وعنده ليس كذلك، وإما هم يعظمون الحوم كتعظيم المسلم الكعبة، فإن كان الأمر كما فسره يجوز الماكحة بالإجماع، =

والمحرمة ولو محرماً، والأمة ولو كتابية، والحرّة على الأمة لا عكسه ^ل ولو في عدة

أي ولو كانت أي وكذا حل تزوج الحرّة

الحرّة، وأربع من الحرائر.....

حل تزوج أربع نسوة جميع حره

= وإن كان كما فسره لا يخور بالإجماع. [رمز الحقائق: ١٩٦/١] واعلم أنه كما جاز تزوج الكتابية جاز وصيها عند اليمين أيضاً، خلافاً للجوسية والوثنية، فإنه لا يجوز وطئهما عند اليمين أيضاً. (فتح)

والحرمة ولو محرماً أي يخل تزوج المحرمة ولو كان المزوج محرماً، وقال الشافعي: لا يخور؛ لقوله: **لا يحل تزوج المحرمة**، وفي رواية: **لا يحل تزوج المحرمة**، رواه مسلم، وسأ: حديث ابن عباس أنه

تزوج ميمونة وهو محرّم، رواه مسلم وغيره، وما رواه ضعيف قاله البخاري، ولئن صح فهو محمول على الوطء؛ لأنه حقيقة أي لا يخل المحرم، ولا عكس المحرمة من الوطء، والتدكير باعتبار الشخص، فإن قلت: روى يريد من الأصم أنه تزوجها وهو حلال، قلت: روايته لا تعارض رواية ابن عباس. ولهذا قال عمرو بن الديار الزهري: وما يدري ابن الأصم أعرابي موافق على ساقه أتخعه مثل ابن عباس أو يحمل على أنه أراد بالتزويج النساء بما محارماً؛ لأنه سبه، فجاز إطلاقه على النساء، وقوله: 'الأمة ولو كتابية' هذا عندنا.

وقال الشافعي: ليس للحر أن يتزوج أمة كتابية، بشرط عدم القدرة على الحرّة يخور بالنسبة؛ لقوله تعالى: **ولا يحل تزوجكم ما تحرم الله** (سواء ٢٥) أباح نكاح الإماء

شرطين: عدم الطول، وأن تكون مؤمنة، وسأ قوله تعالى: **ولا يحل تزوجكم ما تحرم الله** (سواء ٣) وهو عام بدخل تحت الإماء والحرائر، وما تلاه يوجب الحكم عند وجود الوصف المذكور، وعند وجود الشرط، ولا يتعرض للنفي، ولا للإثبات عند عدمه. [رمز الحقائق: ١٩٧/١]

والأمة أي وكذا حل تزوج أمة غيره، ولو كان يستطيع نكاح الحرّة. (ط) لا عكسه | أي لا يخل نكاح الأمة على الحرّة. (ع) وهو تزوج الأمة على الحرّة؛ لقوله

لنعد، وقال مالك: يخور برضاء الحرّة، والحجة عبيهما ما روي. [رمز الحقائق: ١٩٧/١]

ولو في عدة الحرّة [سواء كانت عدة صلاق بائن أو رجعي أي لا يخور تزوج الأمة على الحرّة وإن كان في عدة الحرّة. (ط، ع)] متصل بما قبله أي لا يخور تزوج الأمة على الحرّة وإن كانت في عدة الحرّة عند أبي حنيفة، وقالوا: يخور إن كانت العدة من طلاق بائن؛ لأن الحرام إدخال الأمة على الحرّة، وهذه مباينة، وبه قالت الثلاثة، وبه. أن النكاح باق من وجه كنكاح الأخت في عدة الأخت. [رمز الحقائق: ١٩٧/١]

وأربع من الحرائر أي بقوله تعالى: **ولا يحل تزوجكم ما تحرم الله** (سواء ٣) وقال الشافعي: لا يخور من الإماء إلا واحدة؛ لأن حوارته ضروري وقد اندفعت بواحدة، والحجة عليه ما تنونا، وقوله: "فقط" إشارة إلى أنه لا يخور التزوج بأكثر من أربع، وعنده إجماع الأمة، وقال القاسم بن إبراهيم: يخور التزوج بالتسع، =

والإماء فقط، وثنتين للعبد، وحبلً من زنا لا من غيره، والموطوءة بملك.....
 جمع أمة أي لا يخل بزواج حلي أي حل تزوج الموطوءة

= ومثله عن النحعي واس أبي لبيد؛ لأن الواو للجمع، وقال بعض الشيعة وأخوارج: يجوز ثلثي عشرة امرأة؛ لأن الصيغة تفيد التكرار، وأقنه مرتان فيكون ثلثي عشرة، وعن بعضهم: له أن يتزوج ما شاء من غير تعيين؛ لأن الصيغة تفيد التكرار من غير حصر، وهذا كله حرق للإجماع فلا يسم. [أمر الحقائق: ١٩٧/١]

فقط: أي لا يجوز تزوج أكثر من أربع، وعليه إجماع الأمة، وهذا في حق الحر، وله التسري عن شاء من الإمام. (ط، ع) **وتنبئ للعبد.** [أي حل تزوج شتين من الحرائر والإماء. (ط، ع)] ولو مدبراً أو مكاتباً، ولا يجوز له أكثر من ذلك؛ لأن الرق منصف لبيعة، وهو قول عمر وعبي وعبد الرحمن بن عوف وجهور التابعين. وقال مالك: يجوز له الأربع لعمومات. [رمر الحقائق: ١٩٨] والحجة عليه ما روي عن عطاء: كان أصحاب النبي ﷺ أجمعوا على أن العبد لا يجتمع بين النساء فوق اثنتين. (فتح)

وحلى من زنا: [أي حل أيضاً تروح حلى من زنا، ولكن لا يطأها حتى تضع حملها، ولو سكحها الراي حل له وطبها اتفاقاً. (ط)] أي يجوز تزوج المرأة الحامل من زنا عند الطرفين، ولكن لا يطأها حتى تضع حملها؛ لقوله: **من زنا من الله ما لا يحرم ولا يسقى ماءه**، وقال أبو يوسف: لا يجوز النكاح قياساً على الحلى من غير الزنا؛ لأن كلاهما محترم لا يجوز إسقاطه، وبه قال زهر ومالك وأحمد، وهما: أن انقراض غير ثابت؛ لعدم حرمتها، والامتناع في ثبات السب لحرمة الماء لا للحمل، ولا حرمة للراي، ولو سكحها الراي حل له وطبها اتفاقاً، وقوله: "لا من غيره" أي لا يحل تروح حلى من غير الزنا حتى إن كان الحمل ثابت بالنسب، فالنكاح فاسد إجماعاً؛ لقوله تعالى: **وَلَا تَزَوَّجُوا غُفَاهُ فَتَكُونَ حَتَّى تَكُونَ حَسْبًا** (سورة ٢٣٥) والمراد انقضاء العدة، ولا تعتد الحلى من الزنا، وقال الشافعي: يجوز تروح الحامل من الزنا والوطء جميعاً. (عبي، فتح) ولعل حجة الشافعي أن هم الرحم بعد الحمل يسد، ولا ينزح أن يسقي ماءه ررع الغير، قسا: الشعر يست من ماء الغير، وبه يزداد سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر. (محشي)

والموطوءة مملكت [أي مملك يمين ياد وطني المولى أمته ثم روحها من غيره، ويستترئها سيدها وجوبا على الصحيح يعني قبل الترويح. (ط)] أي جار نكاح الموصوءة مملك يمين؛ لأنها ليست بفراش لمولاهها، إلا أن للمولى أن يستترئها استحباباً صيانة لمائه؛ فإن وطئها الزوج قبل الاستبراء حل عند الشيعين، وقال محمد: لا يجوز وصيها قبل الاستبراء؛ لأنه احتمل الشغل بماء المولى، فوجب تريهه كما في الشراء، ولهما: أن الحكم بخوار النكاح إمارة فراع الرحم، فلا يؤمر بالاستبراء إلا استحباباً لا وجوباً، بخلاف الشراء؛ لأنه يجوز مع الشغل، وقوله: 'أو رباً' أي جار نكاح الموطوءة بالزنا؛ لأنها ليست بفراش للراي أيضاً، وجواز وطئها قبل الاستبراء على الاختلاف المذكور في الجارية، وهذا صريح بأن نكاح الراتية، وكذا نكاح الزاني يجوز، وهو قول أبي بكر وعمر وابنه وابن عباس رضي الله عنهم، وروي عن عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما معناه؛ لظاهر قوله تعالى: **﴿لَا يَنْكحُ الزَّانِيَةَ﴾** (سور. ٣). الآية، =

أو زنا والمضمومة إلى محرمة والمسمى لها، وبطل نكاح المتعة

= وعند الجمهور الآية مسبوحة بقوة: ٥٠، حجة: ٥٠ (س: ٣٢) وقوله: ٥٠ حجة: ٥٠ (س: ٣٢) وفيل: المراد بالمكاح الموطء، فمعنى الرابيه لا يكسحها إلا راب في حالة الربا، ثم اعلم أن الفرائض ثلاثة أنواع: قوي ووسط وضعيف، فالقوي: فراش لمكوحه يشته نسب ودهه بلا إقرار، ولا يتقي إلا بالعدان، والوسط: فراش ثم الولد يشته النسب بلا إقرار، وينتهي بمجرد النفي، والضعيف: فراش الأمة لا يشته نسب ولدها بلا دعوة، ومعنى افراش صيرورة امرأة حار هو جاءت بولد ثبت نسبه من غير دعوة. (مستحسن، فتح، عيني)

او ربا أي حل تروح الموطوءة بالوطء ربا بأن رأى امرأة ربى فتروحها حار نه أن يطأها. (ج)

والمصمومة أي حل تروح امرأة المصمومة بـ امرأة محرمة بأن تروح امرأتين أحدهما لا تحل له صبح نكاح من حل، ويطلق نكاح الأخرى (غ) وسمى هـ أي جميع المنهر المسمى لمصمومه التي حار نكاحها عند أي حبيبة؛ لأن المحرمة لا تراحمها، وقالوا: ينقسم على مهر متبهما، فما أصاب المصمومة برمه، وما أصاب المحرمة لا يبرمه حتى لو كان يسمى ألفاً، ومهر مثل محرمة ألفاً، والمصمومة ألف كان لمصمومة ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثبت عددهما؛ لأن المسمى مقابلهما، فيكون مقسماً عليهما. [رمر خفائق: ١٩٨١]

ويطلق **بكالج الشعة** وهذا كان مباحاً أيام حير، وأيام فتح مكة إلا أنها صارت مسبوحة بالجماع المصححة، ولو أناحه أحد صار كافراً لكن من فيه تعزير ولا حد ولا رجم، واشتهر عن ابن عباس **تخيبيها**، وتعه عن ذلك أكثر أصحابه من أهل اليمن ومكة، وكان يسدر عن ذلك بقوله: **من جامعها فمعه من النار** (النساء: ٢٤) وإليه ذهب الشيعة، وحالفوا عبيداً **وأكثر أصحابه**، والحقه عندهم ما روي أنه **حرّمها يوم حير** من رواية عبي بن أبي طالب **متفق عليه**، وروى أنه **حرّمها يوم الفتح**، رواه مسلم، وقال بعضهم: **سحّت بقوله تعالى: من أتى طائفة منكم فاجتمعوا فيها إلى طائفة أخرى فلأولئك النار** (النساء: ٢٤) وهي ليست من الأدوارح بدليل انتفاء حكم الكالج عنها، وانتفاء شرطه من **وجوب النقة والسكنى والصلاق والعدة والإرث والشهود**، ولا هي مما ملكته الأيمان فنستسحقه، وروى عن ابن عباس أنه **أمسكت عن الفتوى بها**، وقال **عنه** **إنّ ثأته أن النبي أهي عن متعة النساء**، رواه مسلم، والمراد في الآية الاستمتاع منهن بالكالج، ونهر يسمى أحرقة، قال الله تعالى: **فما يكفرهن بآذن أهلنّ، وآذنهنّ أحرقهنّ** (النساء: ٢٥) [رمز الحقائق: ١٩٨/١]

واعلم أن المتعة على أربعة أوجه: اثنان في المحل واثنان في المكاح، أما في المحل فإحدهما مشروععة ذكر في باب التمتع في الحج، والأخرى مسبوحة وهي مسح إحصاء المحل لأفعال العمرة، وهذا قد كان ثم مسح، وأما في المكاح فإحدهما مشروععة لقوله تعالى: ﴿إِنْ صَقَلْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَعْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيصَةٌ وَمَقْهُوْرٌ﴾ (سفره ٢٣٦)، وهي ثلاثة أثواب: درع وخمار وملحفة، والأخرى غير مشروععة وهي كحاح المتعة بأن يقول لامرأة: أتمتع بك كذا مدة بكذا من المال، أو يقول: منعيني نفسك بكذا من الدراهم مدة كذا فتقول: منعتك نفسي، ولابد من لفظ التمتع في هذا المكاح، ويشترط فيها تعيين مقدار المهر. (فتح)

والمؤقت، وله وطء امرأة ادّعت عليه أنه تزوّجها وقضى بنكاحها بينة، ولم يكن تزوّجها.
 أي يحل للرجل أي على الرجل قامت في الواقع

والمؤقت أي بصل النكاح المؤقت بأن تزوج المرأة مدة معينة ولو كان شهادة الشهود، وقال زهر: يصح النكاح ويترتب، ويبطل اشتراط المدة؛ لأنه أتى بالنكاح والشرط، والنكاح لا يبطل بأشروط الفاسدة، وسأ: أن مقاصد النكاح لا تحصل بالمؤقت، فكان من شرطه التأيد، ولأنه متعة معني، والعبرة للمعاني، والفرق في اللفظ؛ فإن المتعة يقع بلفظ التمتع، والمؤقت بلفظ النكاح، قيل: والفرق من حيث المعنى أيضاً وهو أن المتعة يشترط فيها تعيين مقدار المهر، فيصير بظاهره كالتبعية بخلاف المؤقت حيث لا يشترط فيه ذكر المهر، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الزوجين إذا وقتا مدة لا يعيش مثلها إليها صح النكاح؛ لأنه في معنى المؤبد، ولو تزوجها مطلقاً وفي نيته أن يقصد معها مدة بواها فأنكاح صحيح، ولا بأس بتزوج النهاريات وهو أن يتزوجها على أن يقعد معها ههنا دون الليل، ولها أن ترجع ونطاله ناسيت عندها ليلاً إن كان لها صرة، ولا يجمعها الشرط السابق. (عيني، فتح)

م يتعرض المصنف لحكم النكاح المعلق بالشرط، فاعلم أن النكاح لا يصح إضافته إلى الزمان كما لا يجوز تعيقه بالشرط؛ ما فيه من معنى القمار كما هو قال لسته: إن دخلت ائدار روجتلك من فلان، وقال: فلان تزوجتها فإن التعليق لا يصح وكذا النكاح. (فتح)

وقضى بنكاحها أي قضى القاضي بالنكاح بينهما. (ع) **ولم يكن تزوّجها** أي وإحال أن الرجل م يكن. (ع) أي إذا ادّعت امرأة على رجل أنه تزوّجها فحشد الرجل ثم أتت بشاهدين فشهدا عليه أنه تزوّجها، فقضى القاضي بشهادتهما عليه، وإحال أن الرجل متيقن أنه لم يتزوجها، قيل: حل له وطئها عند أبي حنيفة وأبي يوسف في القولين الأول، وقال أبو يوسف في الآخر وهو قول محمد والشافعي: لا يحل له وطئها؛ لأن القاضي أخطأ الحجة، إذ الشهود كادبون فصار كما إذا طهر أقيم عبداً أو كماراً، وله: أنه قضى بما في وسعه، والشهود صادقون عنده لا عند الله تعالى؛ لأن الوقوف على حقيقة الصدق متعذر لا يعلمها إلا الله تعالى، والقاضي مأمور بالقضاء بالشهادة الصادقة عنده، بخلاف ما إذا وجد كماراً حيث لا يقدر القضاء؛ لأن الوقوف على هذه الأشياء متيسر بالأمارات، أما هنا فقد بالغ في التفحص عن حال الشهود فلم يوجد منه تقصير.

والشرط أن تكون المرأة محلاً لإنشاء النكاح حتى لو كانت دات روح أو في عدة غيره أو مطلقة ثلاثاً لا يفد قضاؤه، ومسألة المتن هي مسألة قضاء القاضي بشهادة الزور فيبذل طاهراً وباطناً عند أبي حنيفة، والمراد من الماذ ظاهر ثبوت حكمه كالتمكين والنفقة والقسم وغير ذلك، والمراد من الباطن ثبوت المنك، والحل فيما بينه وبين الله تعالى، وأن يتم المدعي بإقدامه على الدعوى الكاذبة، ولا خلاف بينهم في الأملاك المرسلة أن قضاءه لا يفد، ومعنى المرسلة أن يدعي المنك المطلق، ولم يذكره سبباً بأن قال: هذا منكبي وأقام البينة عليه، وقضى به القاضي، فقضاؤه لا يفد؛ لأن في الأسباب كثرة، وليس بعضها أولى من بعض حتى لو ذكر سبباً معيناً، فإن كان يمكن إثباته من جهة القاضي إنشاء مثل البيع والإجارة كان على الخلاف، وإن كان لا يمكن كالإرث لا يفد قضاؤه اتفاقاً. (عيني، مستخلص)

باب الأولياء والأكفاء

أي في بيان أحكامهم

نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي، ولا تجبر بكرٌ بالغة على النكاح، فإن استأذنها الولي فسكتت أو ضحكت أو بكت، أو زوجها فبلغها الخبر فسكتت
 غير مستهزلة بلا صوت أي الولي بدون استئذانها بعد الترويج أي غير النكاح

الأولياء جمع ولي من الولاية وهي تنفيذ الحكم على الغير شاء أو أبى. (مسكين) حرة أي امرأة حرة ولو بكراً، خرجت الأمة ولو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد. (ط) مكلفة أي عاقبة بالغة خرجت الصغيرة وانجوبة. (ع) بلا ولي [أي غير حضوره وإدبه، والولي هو العصبة. (ط، ع)] أي إن روجت حرة مكلفة نفسها بغير شهود ولي وإدبه بعد نكاحها عد أي حليفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية، وكان أبو يوسف يقول أولاً: إنه لا يعقد إلا بولي إذا كان لها ولي ثم رجع، وقال: إن كان الروح كفواً لها جاز، وإلا فلا، ثم رجع وقال: حار سواء كان الروح كفواً لها أو لم يكن. وعبد محمد: يعقد موقوفاً على إحارة الولي سواء كان الروح كفواً أو لم يكن، وبروي رجوعه إلى قوضها، وقال الشافعي ومالك وأحمد: لا يعقد بعارة النساء أصلاً؛ لقوله: لا يزوجها إلا بولي وشاهدي عدل.

ولنا قوله **ط**: **لا يزوجها إلا بولي وشاهدي عدل** متفق على صحته، وما رواه لم يصح. وكذا كل ما روي في هذا الباب؛ ولهذا قال البخاري وابن معين: لم يصح في اشتراط الولي حديث، ولنا أيضاً قوله تعالى: **لا يزوجها إلا بولي وشاهدي عدل** (سورة ٢٣٠) وقوله: **لا يزوجها إلا بولي وشاهدي عدل** (سورة ٢٣٢) أضاف العقد إليهن فدل على أنها تملك المباشرة بالنكاح.

وأما حديث عائشة: **إنما امرأة تكحت غير إذن وليها فنكاحها باطل** الحديث، فلا يعمل به؛ لأنها عملت بخلاف روايتها حيث روجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو عاتق، والراوي إذا عمل بخلاف ما روى تبطل روايته. (عيني، مستخلص)

ولا غير اعلم أن الولاية على نوعين: ولاية يدب: وهي الولاية على العاقلة البالغة بكراً كانت أو ثيباً، وولاية إيجاب: وهي الولاية على الصغيرة بكراً كانت أو ثيباً، وكذا الكبيرة المعتوهة والمرفوقة، فمدار الإيجاب عدداً على الصغير، فمعنى قوله: لا غير بكر بالغة أي لا يجوز للولي إيجاب الكبر البالغة على النكاح، وقال الشافعي: له إيجابها؛ لأن مدار الإيجاب عدده على الكفاة اعتباراً بالصغيرة؛ لأنها جاهلة بأمر النكاح؛ لعدم التجربة، ولنا: أنها حرة مكلفة، فلا يكون الغير عليها دراية، وقال **ط**: **لا يزوجها إلا بولي وشاهدي عدل** رواه مسلم، والولاية على الصغيرة؛ لقصور عقلها، وهذا قد كمل بالسوء بدليل توجه الخطاب إليها، والتصرف في ماها. (عيني ومستخلص وفتح)

على النكاح ولو كان المزوج أنا أو جدًا. (ط) **الولي** الأقرب بأن قال: أريد أن أنكحك فلاناً. (ط)

فهو إذن، وإن استأذنها غير الولي فلا بد من القول كالثيب، ومن زالت بكارها
بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعيس أو زنا فهي بكر،
أصاب موضع البكارة أي بسبب زنا غير مشهور

فهو إذن [أي كل واحد مما ذكر من السكوت والضحك والكاء. (ط، ع)] أما السكوت؛ فلقوله **لا يحل**
بكر **لا يحل** قالوا: وكيف إدها يا رسول الله؟ قال: **لا يحل** رواه
مسلم، وأما الضحك فرفضه دلالة؛ لأنه علامة السرور والفرح بما سمعت، وكذا إذا تبسمت، وقيل: إذا
ضحكت كالمستهزئة بما سمعت لا يكون رضا، بخلاف ما إذا بكت، فإنه دليل السخط والكراهة، وقيل: إذا
بكت بلا صوت لم يكن رداً، بل حزناً على مفارقة أهلها، وعنه الفتوى، وقيل: إن كان دمعها بارداً يكون
رضا، وإن كان حاراً لا يكون رضا، ويعتبر في الاستيمار تسمية الزوج على وجه يقع لها به المعرفة؛ لتظهر رعبتها
فيه أو إعراسها عنه، ولا يشترط ذكر المهر في الصحيح ثم إنه سوي بين الاستئذان وبين بلوغ الخبر بالتزويج؛ لأن
وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين أن يكون قبل العقد أو بعده، ثم المحبر إن كان ولياً فعن أبي يوسف: أن
سكوتها بعد العقد يكون رداً وهو قول محمد، وعند أبي حنيفة: يكون رضا ورسول الولي كالولي، ولو كان
المحبر فضولياً يشترط فيه العدد والعدالة عند أبي حنيفة، خلافاً هما. [رمز الحقائق: ٢٠٠/١]

غير الولي أي الولي الأبعد مع وجود الأقرب. (ط) **من القول**: ولا يكون سكوتها رضا؛ لأن سكوتها لقلة الالتفات
إلى كلامهم فلا يدل على الرضا. (ط، ع) **كالثيب** [وهي من زالت بكارها أي لا بد من نطقها. (ط، ع)] يشير
إلى أنه لا بد من نطقها، واستدل عليه بقوله **لا يحل** **لا يحل** لكن فيه ليس دلالة على اشتراط النطق، فإن
البكر أيضاً تشاور، وكذا الرضا بالقول لا يشترط في حق الثيب أيضاً، بل رضاها يتحقق تارة بالقول كفولها:
رصيت وقتت ونحوهما، وتارة بالدلالة كطلب مهرها أو نفقتها أو تمكينها من الوطء ونحوها، فثبت بهذا أنه لا فرق
بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا، وأن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة، غير أن سكوت البكر رضا
دلالة حيائها دون الثيب؛ لأن حيائها قل بالممارسة فلا يدل سكوتها على الرضا. [رمز الحقائق: ٢٠١/١]
وقال في الفتح: إنه تطاهرت الدلالة على اختصاصها بالقول ففي حديث أبي هريرة: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر"
والأمر لا يكون بعير القول، وأصرح منه قوله في حديث آخر: "والثيب يعرب عنها لسانها".

بوتة أي وثوب من فوق إلى أسفل. **أو تعيس** هو إطالة مكثها في منزل أهلها بعد البلوغ. [رمز الحقائق: ٢٠١/١]
فهي بكر [حكماً حتى يكون أحكامها أحكام البكر في التزويج. (ع)] أي من زالت بكارها بهذه الأشياء فهي
في حكم الأبكار في أن سكوتها رضا، وقال الشافعي: لا يكون حكمها كحكم الأبكار؛ لأن البكر اسم لامرأة
عذرتها قائمة، والثيب خلافها، وهذه زالت عذرتها فكانت ثيباً، ولنا: أنها بكر حقيقة في ما عدا الزنا؛ لأن مصيبتها
أول مصيب، وأما من زالت بكارها بزنا فهي كذلك عند أبي حنيفة، وقالوا والشافعي في الجديد وأحمد في رواية:
لا يكفي بسكوتها؛ لأنها ثيب حقيقة؛ لأن مصيبتها عائدة إليها، ولأبي حنيفة: أن الناس عرفوها بكرّاً فيعيونها بالنطق -

والقول لها إن اختلفا في السكوت، وللولي إنكاح الصغير والصغيرة، والولي العصبه
أي للمرأة أي الرجل والمرأة

بترتيب الإرث، ولهما خيار الفسخ بالبلوغ
أي للصغير والصغيرة أي مسح لكاح

= فيكتفي بسكوتها كيلا يتعطل عليها مصححها؛ وهذا إذا كان رباها حياً حتى لو اشتهر حالها لا يكتفي بسكوتها
 بلا خلاف، وكذا لو وطئت بشبهة أو سكاح فاسد تكون في حكم الشيب بلا خلاف. (مستخلص وعيني)

والقول لها | أي للمرأة يمينها على المقتضى به. (ط) | وقال زهر: القول قوله؛ لأن السكوت أصل والرد
 عارض، فكان الظاهر شاهداً له، وبأنه يدعي عليها روم العقد ومنك يصعها وهو أمر حادث، وهي تنكر
 حدوثه، فكأن هي المستمسكة بالأصل، فيكون القول قولها، ثم أيهما أقام البينة قسنت بيته، وإن أقامها معاً
 فالبينة بينة المرأة، وإن لم يكن لهما بينة فاقول قولها بلا يمين عند أبي حنيفة، وقالوا: عليها اليمين والقنوى على
 قولهما. [البحر الرائق: ١٦٩/٣، رمز الحقائق: ٢٠١/١]

في السكوت بأن قال الروح: نعلك النكاح فسكت، وقالت: بل رددت فالقول قولها. (ط)
وللولي إلخ | أي يجوز لولي عدلا كان أو فاسقاً أن كان أو غيره من الأولياء. (ص) | أصق الولي إلخ: لينتاول
 الأب والجد وغيرهما من العصبات أي يجوز للولي خاصة أن يكبح الصغير والصغيرة جبراً، وهذا عدنا؛ لأن ولاية
 الإحسان عليهما لصغرهما، وقال مالك: لا يجوز لغير الأب؛ لأن ولاية الإحسان عده مخصوصة بالأب وحده على
 الصغيرة وحدها دون الصغير، ويقول: إن الولاية على الحرة إنما تثبت باعتار الحاجة ولا حاجة للصغيرة؛ لانعدام
 الشهوة إلا أن ولاية الأب تثبت نصاً وهو قوله **والصغير** وأيضاً روي أن أبا بكر - روح
 عائشة النبي -، وأخذ ليس في معناه، فلا يلحق به، فساد: بل هو موافق القياس؛ لأن السكاح يتنظم المصاح،
 ولا يتفق الكفو في كل زمان، فأثبتنا الولاية له في حالة الصغير إحرازاً للكفو.

وقال الشافعي: لا يجوز تزويجه لغير الأب والجد، لأن الضر لا يتم بالتزويج إلى غيرهما؛ بقصور الشفقة لبعد
 قرابة غيرهما، ألا ترى أن غيرهما لا يملك التصرف في مال الصغير مع أن المال أدى رتبة فكيف يملك التصرف في
 النفس مع كونه أعلى رتبة، ولنا: أن القراءة داعية إلى النظر كما في الأب والجد، وما فيه من القصور أظهرناه
 بأن للصغير والصغيرة خيار الفسخ، بخلاف التصرف في المال لأنه يكرر بتداول الأيدي، فلا يمكن تدارك الخل
 بعد تداول الأيدي، فلا يشت ولاية التصرف لغير الأب والجد في مال الصغير، وأما السكاح فيقع مرة ولا يتكرر،
 فلو وقع فيه حدث يمكن تداركه بالإعراس بعد البلوغ، فيثبت الولاية فيه لغير الأب والجد، ومدها مقول عن عمر
 وعني والعدالة وأبي هريرة **وكفاهم حجة وقودة**، وأيضاً أجمع العلماء على العمل بقوله **والصغير**
 عصبه في حال **فكدا** في حق الصغيرة؛ لأنها أعجز وأمس حاجة. (عيني)

بترتيب الإرث | المحجب فيقدم ابن المخومة على أبيها؛ لأنه يحجب حجب نقصان. (ط) | يعني أَوْهَم الابن وابن
 الابن وإن سفل، ولا يتصور هذا إلا في المعتوه والمعتوهة أو الجنون والمجنونة لا في الصغار، ثم الأب وأبو الأب وإن علا. =

في غير الأب والجد بشرط القضاء، وبطل بسكوتهما إن علمت بكرًا لا بسكوته
حيارها عبد البلوع النكاح

ما لم يرض ولو دلالة، وتوارثا قبل الفسخ،
 يعني ما لم يقل وضيت لانتهاء النكاح بموته

= ثم الإحوة إلا الأخ من أم، ثم الأعمام إلا العم من أم، ثم أعمام الأب، ثم أعمام الجد، ثم مولى وب العتاقة يستوي فيه الذكر والأنثى، ثم عصاة المولى، ثم ذو الأرحام على ما سيحيى، والأصل فيه ما روي عن علي عليه السلام موقوفاً ومرفوعاً: "الإنكاح إلى العصباء"، [رمز الحقائق: ٢٠٢/١]

في غير الأب والجد: [أب الأب مطلقاً سواء كان القاضي أو الإمام أو غيرهما. (ط)] أي للصغير والصغيرة خيار فسخ النكاح بعد البلوغ إذا علما بالنكاح قبل اسبوع أو بعده إذا روجهما غير الأب والجد، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا خيار لهما في الكل؛ لأن النكاح عقد لازم، وقد صدر من المولى فلا يفسخ، ولهما: أن الولاية نظرية، وقراءة غيرهما نافضة والقصاص يشعر بقصور الشفقة، فعسى أن يتطرق الحل إلى مقاصد النكاح بسبب قصور الشفقة فيندرك خيار السوء، وأما الأب والجد فقراتهما كامل وشفتيتهما وافر فلا يتطرق الحل في مقاصد فيشت الخيار بترويح الأم والقاضي أيضاً في الأصح؛ لقصاص الرأي في الأم وقصور الشفقة في القضاء. (عبي ومستخلص) بشرط القضاء: أي هما خيار الفسخ بشرط أن يحكم القاضي بالفسخ؛ لأن في أصحه ضعفاً فيتوقف على القضاء وهو الأصح وعليه الفتوى. (ص، ع)

إن علمت بكرًا: لدلالة السكوت حيث يدعى الرضا، وقيد علمها؛ لأنها لو لم تعلم بالنكاح لا يكون رضا؛ لأنها لا تتمكن من التصرف حكم الخيار إلا بعد العلم به، والمولى ينفرد بالنكاح فعدرت، وإنما قيد بالبكر؛ لأنها لو كانت ثيباً كما لو دخل بها الروح قبل البلوغ أو كانت ثيباً وقت العقد لا يبطل خيارها بالسكوت إلا أن ترصى بلسانها، أو يوحد ما يدل على الرضا كالتحكيم من الوطاء طوعاً أو المظالمة بالمهر أو البقرة (فتح)

ولو دلالة: [أي ولو كان الرضا دلالة بأن يعي منه ما يدل على الرضا كتسليم العقد والبقرة ونحوهما. (ط، ع)] اعتباراً هذه الحاة لحالة الابتداء، ثم خيار البلوغ في حق البكر لا يعتمد إلى آخر المحسن، ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والعلام، وينبغي أن تختار نفسها مع رؤية الدم، ثم الفرقة بخيار السوء لا تكون طلاقاً؛ لأنه يصح من الأنثى، ولا طلاق إليها. [رمز الحقائق: ٢٠٢/١]

وتوارثا إلخ: [أي يرث كل منهما من صاحبه إن مات أحدهما. (ط)] لانتهاء النكاح بالموت بدليل حمل الوطاء قبل الفسخ سواء مات أحدهما قبل السوء أو بعده فيجب المهر كله وإن مات قبل الدخول، بخلاف النكاح الموقوف والفاقد فإنه لو مات أحدهما في الموقوف والفاقد لا يرث الآخر، ولا يرث بعد فسخ النكاح؛ لأن سبب الوراثة قد زال. (فتح)

ولا ولاية لعبد وصغير ومجنون وكافر على مسلمة، وإن لم تكن عصباً فالولاية
 دسم أي في النكاح ولو مكاتب
 للأم، ثم للأخت لأب وأم ثم لأب، ثم لولد الأم ثم لذوي الأرحام،
 ثم سجد القاسد

ولا ولاية لعبد لأنهم لا ولاية لهم على أنفسهم فالأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم؛ لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس، وفي الولاية عن العبد ليس بمراد مطلقاً، بل ولاية السكاح؛ لأن في الولاية عن العبد مطبقاً بموع لصحة إقراره باخذود والقصاص وأمانه لو مأذون، وروايته الحديث، ولأن له ولاية على زوجته الحرة في أمور النكاح كالنكاح من الخروج والتمكن من الوعد وطلب الزينة. (فتح)

وصغير ومجنون: أي لا ولاية لهم على أحد. (ط)

وكافر على مسلمة [لأنه لا نظر في رأيهم، ولهذا لا تقبل شهادتهم. (ط، ع)] وولد مسلم قيد بالمسلمة؛ لأن الكافر له ولاية على ابنته الصغيرة، وكما انتفى ولاية الكافر على المسلمة انتفى ولاية المسلم على الكافر أعني ولاية الإنكاح والتصرف في المال، إلا أن يكون مسلم سيد أمة كافرة أو سلطاناً، ووجه نفي ولاية كافر على مسلمة، قوله تعالى: **لَا تَجْعَلُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سُلْطَانًا** (سجاء ١٤١) ولأنه لا نظر في رأيهم.

فإن للقاضي تزويج اليتيمة الكافرة حيث لا ولي لها وكان مأذوناً عن السلطان بتزويج الصغار مطلقاً. (فتح)

لم تكن عصبة كان لها تامة أي إن لم توجد عصبة لا قرية ولا بعيدة ولا نسبية ولا سببية. (ط، ع)

ثم لأب أي الأب لأب على المفتي به، وفي "الحضانة": الأب لأب أو أم منها. (ط، ع)

ولولد الأم. أي الأخت والأخ لأم ذكورهم وإناثهم سواء ثم أولادهم. (ط، ع)
ثم لذوي الأرحام [أي العمات ثم الأخوان ثم الخالات ثم بنات الأعمام ثم أولادهم هذا الترتيب ثم مولى
الموالة. (ط)] اعلم أن لغير العصبات من الأقارب ولاية التزويج عند أبي حنيفة، وهذا استحسان، والقياس أن
لا ولاية لغير العصبات، وهو قوهما؛ لقوله **لا ولاية لغير العصبات**، ولأن الولاية إنما ثبت صواباً للقرابة
عن سببه غير الكفو إليها، والصيانة إلى العصبات لا غير، ولأبي حنيفة: أن هذه ولاية نظرية، والمصر يتحقق
بالتفويض إلى من هو المختص بالقرابة الساعنة على الشفقة، ثم المصنف رتب أصحاب الفروض في الكتاب على
ترتيب العصبات، وقدم الأم؛ لأنها لا تحجب بحال، ثم الأخت لأب وأم، فإنها تحجب عند وجود الأب، وهكذا
إلى أن آخر ذوي الأرحام عن الكل؛ لأن في توريثهم اختلافًا بين الصحابة. وقوله: 'ثم للحاكم' لقوله **لا ولاية**
لغير العصبات من ذوي الأرحام، وقيل: المراد من هذا الحكم القاضي الذي يكون في منشورة من السلطان تزويج
اليتامى الذين لا أولياء لهم، وقال محمد: ليس لغير العصبة ولاية، وإذا عدمت العصبة يكون للإمام أو لئانه، وهو
القاضي، وبه قالت الثلاثة، وليس للموصي أن يزوج الأيتام إلا أن يفوض إليه الموصى بذلك. (عيني، مستخلص)

ثم للحاكم، وللأبعد التزويج بغية الأقرب ^{سذف} مسافة القصر، ولا يبطل بعوده، ^{أي الولي الأقرب} وولي المجنونة الابن لا الأب. ^{أي يجوز لولي الأبعد والمجنون}

ثم أي عند عدم هؤلاء تكون الولاية للحاكم. (ط) **للحاكم** أي السبطان والقاضي المأدون بالنكاح وبائب القاضي كالقاضي إن فوض له ذلك. (ط)

وللأبعد التزويج أي إذا غاب الولي الأقرب بغية منقطعة فلأبعد ولاية التزويج، وقال زهر: لا ولاية له؛ لأن ولاية الأقرب قائمة فلا تبطل بغيبته، ولنا: أن هذه ولاية نظرية، ولا نظر في التمريض إلى من يستفيع برأيه، ثم في تفسير العيبة المنقطعة اختلاف، فقيل: أن يكون الأقرب في سدة لا تصل إليها قافلة في السنة إلا مرة واحدة، وقيل: هي أدنى مدة السفر، وهو اختيار المصنف وكثير من المتأخرين، وعليه الفتوى، وقيل: أن يموت الكفو الخاطب بانتظاره، وهذا أقرب إلى الحق، وقال الشافعي: يزوجه الحاكم، وهذا مبي على أنه إذا غاب الولي انتقلت الولاية إلى الحاكم، لكن عندما تنتقل إلى الأبعد إجماعاً، وقوله: "ولا يبطل بعوده" أي لا يبطل ما عقد الأبعد في عيبة الأقرب بعد عود الأقرب خلافاً لرفر، حيث قال: يبطل عقد الأبعد، ولنا: أن الشرع جعل الأبعد خلفاً عن الأقرب فالقدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالخيف لا يهيد كما لو صنى بالتيمم ثم قدر على الماء لا يبطل ما صلى. (عيني، مستخلص)

مسافة القصر: وهي ثلاثة أيام ولياليها وعليه الفتوى. (ط)

الاس لا الأب هذا عند الشيخين، وقال محمد: أبوها وليها؛ لأنه أشفق منه، ولهذا نعم ولايته في النفس والمال وليس للاس الولاية في المال فكان الأب أولى، ولهما: أن الاس مقدم بالعصبة، وهذه الولاية مسية عليها بالنص ولا يعتبر بريادة الشفقة كأب الأم مع بعض العصبات، ولا فرق بين الجنون الصارئ والأصلي لوجود العجز، وقال زهر: لا يزوجه أحد في الطارئ، وعن أبي يوسف في رواية: أنهما وليان فأيهما زوج صح، وعند حصولهما يقدم الأب احتراماً له، ولو كان مكان الأب جد مع الاس فعلى الخلاف المذكور. [رمر الحقائق: ٢٠٣، ١]

فصل في الكفاءة

من نكحت غير كفؤ فرق الولي، ورضا البعض كالكل، وقبض المهر ونحوه رضا
 بهر إذن الولي أي بعض الأولياء أي كرضا كلهم لأنه تقرير لحكم عقد

فصل | في بيان الكفاءة وهي تعتبر عند العقد ولا يصير روافها بعدد. (ط) | لما كانت الكفاءة شرطاً في المروءة على الولي إذا عقدت المرأة نفسها كان اعتبارها فرع وجود الولي فقدم بيان الأولياء ثم أعقبه بيان الكفاءة، وهي بالفتح والمصدر، والاسم منه الكفؤ، وهو اسطير، والمرد لها المساواة في أمور خاصة، أو كون المرأة أدنى؛ لاستكاف اشريفة عن أن تكون هراشا لئلا يخلو خلاف العكس، والكفاءة في النكاح معتبرة في الرجال لا لساء في ستة أشياء، كما بين في المتن على سبيل التفصيل. وقال مالك وسفيان: لا تعتبر إلا في الدين؛ لقوله . . . وقال تعالى . . . (حدث ١٣) ولما: ما روى جابر أنه . . . قال: . . . وما روياه في أحكام الآخرة وكلامنا في الدنيا. (فتح)

فرق الولي أي العصبية لا غيره، وإن لم يكن محرماً كأس العم على الصحيح دفعا لنصر عن نفسه؛ لأن الناس يتعديرون بعدم الكفاءة، وفرق ما لم تلد امرأة من الزوج إن شاء؛ لأن التفريق ليس بوجوب عيبه، بل هو رخصة في حقه حالاً لمالك وسفيان، وأما إذا وجدت منه فلا حق له، ولا يكون التفريق بدئاً إلا عند القاضي ما لم يفرق القاضي بحكم الطلاق والإرث قائم، وتنت الفرقة ليست بطلاق، ولا مهرها إن لم يدخلها، وإن دخلها فلها المسمى، وإطلاق هذه المسألة دليل على رجوع محمد إلى قومه في النكاح بعير ولي، وقال مالك وسفيان ليس لولي التفريق؛ لعدم اعتبار الكفاءة عندهما إلا في الدين. (فتح، مسكين)

البعض أي لو تزوجت امرأة بعير كفؤ فرضي به بعض الأولياء سقط حق الباقي في النقص عند الصرفين، وقال أبو يوسف: لا يسقط دفعا لنصر عنهم، فنبولي الذي هو مثله أن لا يرصى؛ لأنه حق الكل فلا يسقط إلا برضا الكل، كالدين المشترك إذا أسقط أحد لدين حق لا يسقط حق الآخر، ولهما: أن الحق في الدين متعدد وحق الكفاءة واحد غير متجزئ؛ لثبوته مما لا ينجرأ فيشت لكل على الكمال كولاية الأمان في الجهاد، وإذا أسقطه بعضهم لا يبقى حق الباقي. (فتح، مص)

وفصل المهر أي إذا قصص الولي المهر من الزوج غير الكفؤ أو قصص السفقة أو الكسوة لأجل المرأة يكون رضا مه لا إسقاط حق الاعتراض، وإذا سكنت لا يكون رضا؛ لأن في الوجه الأول وجد الرضاء دلالة، وفي الوجه الثاني لا؛ لأن اسكوت عرف رضا في حقوق يعد البصق عيباً فيها، وهذا ليس كذلك، وحق الاعتراض بالأولياء إما يكون ما لم تند منه، فإذا وجدت لا يكون لهم حق الاعتراض، لئلا يصيب الولد، (مستخلص) **نحوه رضاء** بالرفع عطف على النقص كقصور الهدية من الزوج، ونحوه باخر عطفاً على المهر كقصص التجهيز. (ع)

وأبوان فيهما كالآباء، وديانة ومالاً وحرقة، ولو نقصت عن مهر مثلها فللولي....
 أي لو بكحت امرأة كفوا ونقصت أي يجوز لوليها

وأبوان فيهما كالآباء هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح؛ لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب وتمامه أحد، فلا يشترط أكثر من ذلك، فمن له أب واحد في الإسلام والحرية لا يكون كفواً لمن له أبوان فيهما، وعن أبي يوسف أنه يكون كفواً أي في موضع لا يعد كسر الحد عيناً، ويدل على ذلك اتفاقهم على أنه ليس بعيب في العرب؛ لأنهم لا يعيرون بذلك، والأصل في هذا أن انتفاخر فيما بين أموي بالإسلام والحرية لا بالنسب؛ لأنهم صيغوا أنسابهم ولا يفتخرون به بل بالدين، وإلى ذلك أشار سلمان حين افتحرت الصحابة بالأسباب وانتهى الأمر إليه فقال: **أي الإسلام**. (مستخلص وفتح)

فيهما أي في الحرية والإسلام، أي من له أبوان فيهما يكون كفواً كمن له آباء. (ط) **وديانة** | بالنصب أيضاً عطف على 'نساء' أي تعتبر الكفاءة أيضاً من حيث اشقوى. (ع) | عند الشيخين؛ لأنه من أعنى المفاخر، حتى أن امرأة من بنات اصحاب لو بكحت فاسقاً كان للأولياء حق الرد، وقال محمد: لا تعتبر إلا أن يفحش كرجل يصفع في الأسواق ويسحر منه أو يخرج سكران ويلعب به الصبيان فإنه لا يكون كفواً لها، وعن أبي يوسف: إن كان معلماً يلعن فقير كفء، وإن كان مستتراً فهو كفواً وهو قريب من قول محمد. (عيني، فتح)

ومالاً | أي تعتبر الكفاءة من حيث المال أيضاً. (ع) | وهو أن يكون مالاً للمهر والسفقة، أما المهر؛ فلأنه عوض بصعها، فلا بد من تسليمه، والمراد المهر المعجل قدر ما تعارفوا تعجيله، وأما السفقة، فلأن قوم الازدواج ودوامه لها، والمراد السفقة بطريق الكسب وهو المعتز في ظاهر الرواية، حتى أن العاقر عهدها أو عن أحدهما لا يكون كفواً لها، وعن أبي يوسف: أنه اعتبر القدرة على السفقة دون المهر، والكفاءة في العنى تعتبر عند الطرفين حتى أن امرأة فائقة في يسارها لو تزوجت بمن يقدر على المهر والسفقة يرد عقدها، وقال أبو يوسف: إن كان قادر على إيفاء ما يعجلها ويكتسب ما ينفقه عنيها يوماً فإنه يكون كفواً، والأصح أن المساواة في العنى لا يعتبر. (فتح)

وحرقة | أي تعتبر الكفاءة أيضاً من حيث الحرقة وهي الصاع. (ع) | سميت لها؛ لأنه يحرق إليها، وتسمى صعة أيضاً، والظاهر أنها أعم من الصعة، فإبرار والعطار كفوان؛ لأن المعتز في الحرقة التقارب لا حقيقة المساواة وعينه العتوى، والخفاف لا يكون كفواً هما وكذا الحياط والحداد والنجار، وقد أبو يوسف: لا تعتبر الكفاءة في الحرقة إلا أن تفحش كالخجام والحائل والدماغ، ووجه عدم اعتبارها أنه يمكن التحول عنها، وهما: أن الناس يتفاحرون بشرفها ويتعرون بدناءتها وإن أمكن تركها يبقى عارها. (فتح)

نقصت عن مهر مثلها أي نقصاً لا يتعاس أساس في مثله، أما لو كان يسيراً يكون عمواً، وقوله: 'الولي' وهو العصة لا غيره من الأقارب ولا القاضي لو كانت سفيهة، ولا فرق بين المحرم وغيره، وهو احتار، أي يجوز سولي أن يفرق بينهما عند القاضي إن لم يترد إتمام مهر مثلها، وهذه الفرقة لا يكون طلاقاً؛ لأنها ليست من قبل الزوج، أو يتم مهرها إن التزم. فإن قلت: لا فائدة في هذا الإتمام؛ لأنها تسقطه؟ قلت: فائدته إقامة حق الولي، =

أن يفرق أو يُتَمَّ مهرها، ولو زوج طفله غير كفؤ أو بغبن فاحشٍ صحَّ، ولم يجوز ذلك لغير الأب والجدِّ.

أي الزوج أي مهر منهن
أي ولد صغير
أي سكاح عندهما

فصل

لابن العم أن يزوجه بنت عمه من نفسه، ولو كُفِّل أن يزوجه موكلته من نفسه،

أي يجوز له
الصغيرة
أي يجوز

= كما إذا كان أقل من عشرة دراهم يتم ها عشرة إقامة لحق الله، ويجوز أن تكون حرف 'أو' بمعنى 'إلا أن' والتقدير: للوي أن يفرق إلا أن يتم الزوج المهر، وعندهما: ليس للوي حق الاعتراض؛ لأن الرائد على العشرة حقها ولا اعتراض على من أسقط حقه كما في الإبراء، ولأي حيلة: أن الأولياء يقتخرون بعلاء المهر ويتعبرون بقصاصة فأشبه الكفاءة ولا يتعبرون بالإبراء؛ إذ لا يعار فيه، بل يقتخرون به، فإن قيل: إن محمدا لا يجوز السكاح بدون الولي فكيف يتصور له خلاف في هذه المسألة؟ قلنا: قد روي رجوعه إلى مذهبهما في حوار السكاح بدون الولي، وهذه المسألة شهادة صادقة على رجوعه. (فتح)

أن يفرق: بينهما إن شاء عبد القاضي. (ط، ع) ولو زوج: الأب أيضاً الذي لم يعرف منه سوء اختيار. (ط)
غير كفؤ: بأن زوج ابنته أمة، وزوج ابنته عبداً. (ع)

صح: عند أبي حنيفة؛ لأن الأب كامل الرأي يختار بولده منفعة وكذلك الحد، حتى لو فعلا ذلك محنة أو فسقاً لا يجوز، وقالوا: لا يجوز تنقيص حقهما في باب الأموار، وبه قالت الثلاثة، ثم قيل: لا يجوز العقد عندهما أصلاً، وقيل: يجوز ويطل الخط والريادة، ولو كان بالعين ليسير يجوز إجماعاً، وكذا لو كان الأب سكران لا يجوز إجماعاً، والعين الفاحش ما إذا زوج ابنته الصغيرة عشرة دراهم ومهر مثلها ألف، أو زوج ابنته الصغير بألف دراهم ومهر مثلها عشرة دراهم. [رمز الحقائق: ٢٠٥/١] وما دون نصف المهر يتعاس الناس فيه في النكاح، فإن قيل: العين الفاحش في أبهر ضرر فكيف جاز للأب الريادة والقصص فيه؟ قلنا: في السكاح مقاصد أخرى سوى المهر، فلعل الأب إنما تغابن في المهر طلباً لنيل المقصود سواء. (مستخلص)

ولم يجوز ذلك: أي تزويج الطفل الصغير غير كفؤ أو بغبن فاحش. [رمز الحقائق: ٢٠٦/١]

لغير الأب والجد: من الأوبياء اتفاقاً دفعاً للضرر عنه، ومثلهما من معتوهة وسيد الأمة. (ع)

فصل: في بيان الوكالة بالنكاح وغيرها. [رمز الحقائق: ٢٠٦/١]

بنت عمه من نفسه: إذا كانت الولاية له، وصورته أن يقول: زوجت فلانة من نفسي أو تزوجتها فاشهدوا، ولا يحتاج إلى القول؛ لأنه قد تضمن معنى الشطرين، وقال الشافعي ورفق: لا يجوز؛ لأن الواحد لا يكون مملكاً ومتملكاً، ولنا: أنه معبر وسفير فصلاح سفيراً من الجاسين، وقوله: 'للوكيل أن يزوج بخ' وصورته أن يقول: =

والمأمور بنكاح امرأة مخالف بامراتين لا بأمة^١ غير معية

= رجلاً أن يزوجه من نفسه، أو ولياً من جانب وكيلاً من جانب كاس انعم يتزوج ست عمه الكبير ممن وكله بالنكاح، وهذه الصور تحوز باتفاق أصحابنا الثلاثة، ولو كان الواحد فضولياً من الحاسين أو من أحدهما بطل عند الطرفين، ويتوقف عند الثاني، وعند رفر: لا يجوز النكاح بعبارة الواحد أصلاً وكذا عند الشافعي إلا إذا كان فيه ضرورة مثل الخد، فإنه يروح ابن ابنة من ست ابنة؛ لأنه لا يوجد أحد في درجته حتى يزوجه. [رمز الحقائق: ٢٠٦/١] واحاصل: أن نكاح الفصوي عقد تام عند أبي يوسف فيتوقف؛ لأنه يصح أن يتولى الطرفين، وعند أبي حنيفة ومحمد: هذا النكاح شطر فيبطل. (فتح)

بامراتين لا بأمة. أي من أمر رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقد واحد لم يزم المؤكل نكاح واحدة منهما؛ لأنه لا وجه في تنفيذ نكاحهما معاً لسمخالفة، ولا إلى تنفيذ إحدهما غير معية، فتحقق الجهالة، ولا وجه إلى التعيين أيضاً؛ لعدم الأولوية فتعين التفريق، وإذ روجه أمة بعيره جار عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يجوز إلا أن يزوجه كفواً، وبه يفتي، والأصل أن إطلاق اللفظ معتبر عنده في باب الوكالة، وعندهما: امصق يصرف إلى الكامل المعتاد، وقدنا بـ "أمة العير"؛ لأنه لو زوجه أمة نفسه لا يجوز إجماعاً؛ لتمكن التهمة، وعلى هذا الخلاف إذا روجه عمياء أو مقطوعة اليدين أو رتقاء أو مفلوجة أو مجنونة، ولو روجه أمة الكبيرة لا يجوز عنده، خلافاً لهما، ولو زوجه أخته الكبيرة جاز بالاتفاق؛ لعدم التهمة. (عيني، مستخلص)

لا بأمة أي لا يكون مخالفاً للأمر بترويجه إياه بأمة غيره ولو مكاتبته أو أم وده. (ط)

باب المهر

أي في بيان أحكامه

صَحَّ النِّكَاحُ بِلا ذَكَرِهِ، وَأَقْلَهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، فَإِنْ سَمَّاهَا.....
 أي بلا ذكر مهر ومع مبه
 ط س ك
 أي عشره

باب المهر [وهو حكم النكاح فإن مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً به. (فتح)] لما فرع من بيان ركن النكاح وشرعه وما هو في معنى الشرع كالكفاة شرع في بيان حكمه وهو المهر وهو اسم لما يستحقه امرأة بعقد النكاح أو ابوءة شهوة، ويقار له: الصداق والحلة والأحر والعريضة والصدقة وهباء، وجاء في نسخة تسميته بالعليقة والعقر، وقد سماه الله تعالى بالابتغاء. (فتح)

بلا ذكره أي يصح النكاح وإن لم يسم فيه مهر؛ لأن النكاح عقد انضمام وإردواح لعة، والمقصود منه لتوالد دون المال، فيتم بالزوجين، ولا يشترط فيه ذكر المهر، ثم المهر واجب شرعاً إجابة لشرف محل كس لا يحتاج إلى ذكره بصحة النكاح، وكذا يصح النكاح مع نفي مهر، وقال مالك: لا يصح مع نفي اعتباره بالبيع، وقال بعض الشافعية: إن تزوجها بلا مهر في الحائض ولا في الاستقباض لا يصح النكاح؛ لأنها تصير كأنه هبة، وإن ما ذكرناه؛ ولأن النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، فكذا بشرط ترك مهر خلاف البيع. (مستحسن، فتح)

عشرة دراهم. وزن سعة مثاقيل كل درهم أربعة عشر قيرطاً، ولا فرق بين دينين والدين ولا بين مصروبة وغير مصروبة حتى يجوز وب عشرة نساء، وإن كان قيمته أقل، خلاف بصاب السرقه، وكل واحد من لأئمة قدر المهر بما هو بصاب اسرقه عنده، فقال مالك: مقدار ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال ابن شبرمة: أقيم خمسة دراهم، وقال إبراهيم الحنفي: أقيم أربعين درهماً، وعنه: عشرون درهماً، وقال سعيد بن جبير: أقيم خمسون درهماً، وكل واحد منهم قدره بصاب اسرقه عنده، وقال شافعي وأحمد: ما جاز أن يكون ثلثاً جاز أن يكون مهر؛ لحديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مهر المرأة عشرة دراهم» روه أبو داود، وما روي أن امرأة تزوجت سعيد بن جابر فجاره، روه الترمذي، وما روي أن عبد الرحمن بن عوف أمهر ربة نوبة من ذهب، ولنا: ما روي في حديث جابر بن عبد الله: «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، روه الدارقطني.

وفيه مشر ابن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان عند المحدثين، وكس البيهقي روه من صرق، وسهني روه من صرق، وإصعيف إذا روي من صرق يصير حسناً ويحتاج به، ذكره النووي في شرح المذهب عن عبيد الله قال: «أقل ما تستحل به المرأة عشرة دراهم»، ذكره البيهقي وحديث أبي داود كان في المتعة وهو مسووح، وحديث الترمذي محمول على المعجل، والنواة في حديث عبد الرحمن بن عوف روه جماعة خمسة دراهم عند الأكثر، وعند أحمد ثلاثة دراهم، وهو يريد عن ديبارين فكيف يحتاج به عن جابر بن عبد الله. [أمر الحقائق. ٢٠٧] وأيضاً قال شافعي إن مهر حقها فيكون لتقدير ليها، ولنا: أنه حق الشرع وجوب فيقدر كما له حظ في الشرع وهو بصاب اسرقه، وإن قسنا، إنه مقدار شرعاً؛ لقوله تعالى: «فقد علموا ما صنعوا في روجهم» (لأحر ب ٥٠) (مسكين، فتح، مستحسن)

أو دوها فلها عشرة بالوطء ^{د د ف ك} أو الموت أو الخلوة، وبالطلاق قبل الوطء ^{ط ف} تنصف، وإن العشرة للمرأة ^{د د ف ك} دراهم ولو حكماً أي موت أحدهما أو الخلوة الصحيحة لم يُسمَّه أو نفاه فلها مهرٌ مثلها إن وطئ أو مات عنها، والمتعة إن طلقها قبل الوطء، أي للمرأة ^{د د ف ك} من النساء ولو حكماً أي الزوج امرأة

أو دوها: أي سمي دون العشرة كتماية مثلاً. بالوطء أو الموت: أي موت أحدهما، أما في التسمية؛ فلا أنه سمي ما يصح مهرًا فيتأكد بالدخول وينتهي النكاح بالموت، وأما في مادون العشرة؛ فلا العشرة في كوها مهرًا لا تنجزاً، وذكر بعض ما لا يتجرأ كذكر كله كالطلاق. وقال زفر: لها مهر المثل؛ لأنه سمي ما لا يصلح مهرًا، فصار كأن لم يسم، وعند الثلاثة: يجب ما سمي. [رمز الحقائق: ٢٠٨/١] (عيني)

تنصف: أي العشرة، فيجب خمسة دراهم، وكذلك يتصف كل ما سمي مهرًا بما فوق العشرة؛ لقوله تعالى: **فمضت** ^{د د ف ك} **من فرطه** (سورة: ٢٣٧) وقال زفر: تجب المتعة إذا سمي أقل من عشرة، وفي العشرة يجب النصف بلا خلاف، ولم يذكر الخلوة مع أنها كالوطء عندنا؛ لأنه ذكره فيما بعد. [رمز الحقائق: ٢٠٨/١]

لم يسمه: المهر تسمية صحيحة أو سكنت عنها. (ط) نفاه: بأن تزوج على أن لا مهر لها. (ط)

أو مات عنها: أي عن المرأة بلا دخول، وكذا إذا ماتت هي، وقال الشافعي: لا يجب نفس العقد شيء، وإنما يجب بالدخول، والموت عند بعضهم، لأن المهر حقها فلها نفيه ابتداء كما أن لها إسقاطه انتهاء، وبنا: أن إيجاب المهر حق الشرع ابتداء فلا تتمكن هي من نفيه، وإنما يصير حقها انتهاء فتمتلك الإبراء دون النفي، ولنا: أيضاً ما روى عقيقة عن ابن مسعود ^{د د ف ك} أنه سئل عن رجل تزوج امرأة، ثم مات عنها، ولم يبرص لها صداقاً ولم يكن دخل بها، فقال: 'أرى لها مثل صداق نسائها، ولها ميراث وعليها عدة'، فقام أبو الجراح معقل بن سنان الأشجعي فشهد أن النبي ^{د د ف ك} 'أقصى في تزويج بروع ست واشق الأشجعية بمثل ما قضيت'، روه أبو داود وأترمدي، وقال: حديث حسن صحيح. [رمز الحقائق: ٢٠٨/١] (مستخلص)

والمتعة: بالرفع عصف على قوله: 'فنها مهر مثلها' أي ولها المتعة، وهذه متعة واحدة عندنا، وقال مالك والليث واس أبي ليلى: مستحبة؛ لقوله تعالى: **فاحق على** ^{د د ف ك} **أحسب** (سورة: ٢٣٦)، وبنا قوله تعالى: **فمتعهن** ^{د د ف ك} والأمر نوحوب، وقوله: "وهي درع" أي متعة ثلاثة أشياء، وهو مروى عن عائشة واس عباس ^{د د ف ك} ويعتبر في المتعة حال الزوجية، وهو قول الكرخي، وقيل: حال الزوج، وقال صاحب الهداية: هو الصحيح، وقيل: يعتبر لحالهما، حكاه صاحب 'البدائع'، وعند الثلاثة: هي ما يقدره الحاكم، وعن أحمد: أدنى ما تخور فيه الصلاة، ثم هي لا تتراد على نصف مهر المثل ولا تقص عن خمسة دراهم، ولا تحب إلا إذا حصلت الفرقة من جهة الزوج كالطلاق والإيلاء وغيرها، وإن كانت الفرقة من جهة المرأة فلا تحب كردنًا وإبائها عن الإسلام، وتقبلها ابن الزوج بشهوة، والرضاع، وخيار البلوغ وخيار العتق، وعدم الكفاءة. [رمز الحقائق: ٢٠٩/١]

قبل الوطء: وقبل الخلوة أو فارقها بإيلاء أو لعان أو جت أو عنة أو إباء منه أو تقيل استها أو أمها بشهوة. (ط)

وهي درعٌ وخمارٌ وملحفة، وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتنصف^{ف س د}، وصحَّ حطبها،
 أي امتعة قميص مفتحة^ط وحيض^ط وإحرام^ط وصوم فرض كالوطء.....
 بأحدهما مانع عن الوصء ونقاس أي بلا صوم

وملحفة بكسر الميم وهي ما تتحف به من فرها إلى قدمها. [رمر الحقائق: ٢٠٩/١]

بعد العقد الخافي عن المهر سواء فاه أو سكت عنه. (ط) **لا يتنصف** أي إن تزوجها ولم يسمها مهرًا أو فاه أو تزوجها على مهر مسمى ثم زيد بعد ذلك، ثم طلقها قبل الدخول به لا يتنصف المفروض بعد العقد، ولا إن زيد على المسمى، بل تحب امتعة في الأول ونصف المسمى عند العقد في الثاني، ويسقط المهر، وكان أبو يوسف أولًا يقول: يتنصف المفروض بعد العقد والمهر بعده، وهو قول الشافعي في المفروض دون المهر، لعدم صحة الزيادة بعده، وإن قال مالك وأحمد، وعن أبي يوسف أيضًا كقولهما، لأن هذا النكاح العقد موجباً لمهر المثل، وهو لا يتنصف فكذلك ما وقع تعييناً له، وقال زفر: ما يدرمه الزيادة، لأن الزيادة لا يمكن تصحيحها مهرًا؛ لأن المسمى صار في مقابلة الصنع، فالزيادة لا يقابل شيئاً، ولنا: أهما يعيران انعقد من صفة الخسران إلى صفة الربح، فلهما ذلك. (مستخلص، عيني)

وصحَّ حطبها أي حط المرأة من مهرها؛ لأنه حالص حقها، ولذا إن حط النكاح حراً، ولم يذكر المصنف جوار الزيادة؛ لأنه عنه مما سبق صمماً، وعند زفر والشافعي لا تجوز الزيادة. [رمر حقائق: ٢١٠/١]

والخلوة تصحيحه في مكان يأمن فيه من إطلاق العير عليهما بلا إدهما. (ط)

واحرام أي بلا إحرام من أحدهما حج فرض أو نفل أو غيره. (ط) **وصوم فرض** من أحدهما كرمضان، ولا يقع صوم النفل والقضاء والندور في التصحيح، والصلاة كاصوم فرضها كفرصه ونفلها كعنه. (ط)

كالوطء أي الخوة الصحيحة في وجوب المهر كاملاً حكمها كحكم الوصء، عندنا، وعند الشافعي في الحديد: يجب نصف المهر، ولا يجب كامل المهر، لا بالوطء؛ لقوله تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

رواه (عنه ٢٣٦) (آية) وهذا صلاق قبل المسيس، وساقوه تعالى: ٥٥ - نصفه خير من قبل أن يسوءه - وقد

ولو محبباً أو عتيماً أو خصياً وتجب العدة فيها، وتستحب المتعة لكل مطلقة.....
 أي على المرأة
 دخلها أو لم يدخل

= الحلو: إذا كان في مكان يأمان من اطلاع غيرهما عليهما أو تهجم والحيص مانع صعباً وشرعاً، ثم إنما تصح الحبو: إذا كان في مكان يأمان من اطلاع غيرهما عليهما أو تهجم كالدير والبيت، ولا تصح في المسجد والطريق الأعظم والحمام والمقارة من غير حيمة، وكذا في الحبل، وفي البيت غير المسقف تصح، وكذا على سطح الدير. [رمز الحقائق: ٢١٠/١]

ولو محبباً من الحب بمعنى القطع، وهو من قطع ذكره وخصيته، والمعنى أن المهر يجب كاملاً بالحلو الصحيحة ولو كان الروح محبباً، وهذا عند الإمام، وقالوا: إذا كان محبباً وصلّى بعد الحبو يجب عليه نصف المهر؛ لأن عجره فوق عجر المريض؛ لأن الوعد متوقع من المريض برؤاى مرضه ولا توقع في المحبب أصلاً، فمما لم يصح حلوة المريض فلا لا تصح حلوة المحبب أو، ولأبي حنيفة: أن المستحق على المرأة التسليم في حق المسحق وقد أتت به، ولو جاءت بولد ثبت نسبه واستحققت كمال المهر بالاتفاق، قيل: هذا إن علم أنه يبر، وإن علم أنه لا يبر لا يثبت النسب منه، والأول أحسن، وقوله: "أو عتيماً أو خصياً" لأن الحكم يدار على سلامة الآلات وقد وجد، وقد يكون ديث لمرض أو ضعف في حلقته أو كبر في سنه، وفي حلوة العتيب والخصي يجب المهر الكامل بالاتفاق. (عيني ومستخلص وفتح) **أو عتيماً**، وهو الذي في آله فتور. [رمز الحقائق: ٢١١/١]

أو خصياً: وهو الذي قلعت خصيته. [رمز الحقائق: ٢١١/١]

وتجب العدة أي تجب على المرأة العدة في جميع هذه المسائل في إطلاق بعد الحبو سواء كانت الحبو صحيحة أو فاسدة بالموانع المذكورة احتياطاً؛ لتوهم الشغل، ولأن العدة حق الشرع وللولد فلا يتصادقان في إبطال حق الغير، بخلاف المهر حيث لا يجب إلا إذا صحت الحلو؛ لأنه ما في محتاط في إيجانه. وقيل: إن كان المانع شرعياً تجب العدة؛ لثبوت التمكن حقيقة، وإن كان حقيقياً كالمريض والصغير لا تجب العدة؛ لاعتدال القدرة حقيقة، والأول أو بالفتوى، ثم اعلم أن أصحابنا أقاموا الحبو الصحيحة مقام الوعد في مواضع: وهي تأكد المهر، وثبوت النسب، والعدة، والنفقة، والسكنى في هذه العدة، ونكاح أختها وأربع سواها، وحرمة نكاح الأمة، ومراعاة وقت الطلاق في حقها، ولم يقيموها في مواضع: وهي حق الإحصان، وحرمة البهات، وحجب للأول، والرجعة، والإيراث، وعبد الشافعي: لا تجب العدة في الحبو. [رمز الحقائق: ٢١١/١] (مستخلص)

وتستحب المتعة: اعلم أن المطلقات أربعة، مطلقة لم توطأ ولم يسه لها مهر فتجب لها المتعة، وهي التي ذكرها المصنف بالاستثناء إلا للمفوضة، ومطلقة لم توطأ وقد سمي لها مهر، وهي التي اختلف في استحباب متعة لها، ومطلقة وطئت ولم يسه لها مهر، ومطلقة وطئت وقد سمي لها مهر، فهاتان يستحب لها المتعة، والدليل على وجوب المتعة للأولى قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ (سورة ٢٣٦) بصيغة الأمر، والأمر للوجوب، ودليل الاستحباب في حق غيرها قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعْتُ مَرْءًا بِأَخْرَافٍ حَقَّ عَلَى نَفْسِهِ﴾ (سورة ٢٤١) أي وللمطلقات التي سمي لها المهر متعة =

إلا للمفوضة قبل الوطاء، ويجب مهر المثل في الشغار وخدمة زوج حر للإمهار

= أيضاً بطريق الاستصحاب حقاً على من كان متقياً، فليس هذا بواجب، لكن من شروط التقوى التبرع بهذه تطبيقاً لقلوبهم، كذا في 'استخلص' و'افتح'، وقال العيني: المتعة على أربعة أقسام: واحدة: للمفوضة، ومستحبة: للمرأة التي طلقها بعد الدخول وم يسم لها مهرأ، وسة: للتي طلقها بعد الدخول وقد سمي لها مهرأ؛ لأنه أوحشها بالطلاق بعد ما سلمت إليه البضع فيس أن يعطيها شيئاً رائداً على الواجب، والرابعة: ليست بواجبة ولا سة ولا مستحبة للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرأ؛ لأن صف المهر قام في حقها مقام المتعة. [رمر احقائق: ١١١ ٢]

للمفوضة بكسر الواو وهي التي فوضت نفسها إلى زوجها يعني زوجها منه بلا مهر. (ع) **الوطاء** أي إذا طنقت المرأة المفوضة قبل الوطاء نخب لها المتعة. (ع)

في الشغار | أي في نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل سته أو أخته على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى فالعقدان جائزان ويجب مهر المثل لكل منهما. (ط)

في الصحاح يقال: شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه للمول، وسمي هذا العقد به؛ لأنهما هذا الشرط كأنهما رفعاً لمهر وأحب البضع، أو مأخوذ من قوضم: بددة شاعرة أي حالية، والمراد أن يكون في العقد بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ولا يكون المهر فيهما سوى هذا، فالعقدان جائزان عدن، ويجب لكل منهما مهر المثل، وقال الشافعي: يبطل العقدان؛ لحديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن رسول الله ﷺ هي عن الشغار وليس بينهما صداق"، رواه الجماعة وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ "لا شعار في الإسلام"، رواه مسلم، ولأنه جعل نصف البضع مهرأ والنصف منكوحأ، ولا اشتراك في هذا الباب فيبطل به الإيجاب.

ولنا: أن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ألا ترى أنه لا يفسد تسمية ما ليس مالاً كالدم والخسبر ولا يترك التسمية بالكلية، والهبي الوارد فيه إما كان من أجل إحلاله عن تسمية المهر من غير أن يجب فيه شيء آخر على ما كانت عليه عادتهم في الجاهلية، أو هو محمول على الكراهة، ولا وجه لجمع نصف البضع مهرأ والنصف منكوحأ؛ لأنه لم يجمع النكاح والصداق في بضع واحد؛ لعدم صلاحية البضع صداقاً، فلا يتصور الاشتراك مع عدم الاستحقاق فيجب مهر المثل؛ لأنه سمي ما لا يصلح مهرأ، وأجمعوا أنه لو قال: زوجتك أنتي على أن تزوجني أنتك، ولم يقل: على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى جاز النكاح ولا يكون شعارأ، ويجب مهر المثل أيضاً. (عيني، فتح)

وخدمة زوج أي لو تزوج امرأة على أنه يخدمها سة فهذا مهر مثلها؛ لأن المسمى غير مال، وهذا عند الشيخين، وقال محمد: نخب قيمة خدمة سنة؛ لأن المسمى مال إلا أنه عجز عن التسليم، وقالت الثلاثة: نخب الخدمة؛ لأن ما يصلح أخذ العوض عنه بالشروط يصبح مهرأ عندهم؛ لتحقيق المعاوضة بذلك كما إذا تزوجها =

وتعليم القرآن، ولها خدمته لو عبداً، ولو قبضت ألف المهر ووهبت له فطلقت

المرأة

قبل الوطء رجع عليها بالنصف، فإن لم تقبض.....

أي الخوة الصحيحة الزوج أي المرأة

= بخدمة حر آخر أو على رعي الغنم، ولذا: أن المشروع إما هو الانتعاء بالمال وخدمة الزوج الحر لا يستحقها المرأة بعقد النكاح، ما فيه من قب الموضوع بخلاف خدمة العبد؛ لأنه يخدمها بإذن مولاه فصار كأنه يخدم المولى معنى، وإنما قال: "للإمهار" ليكون سجعا مع الشغار. (عيني، مستخلص)

وتعليم القرآن [أي يجب مهر المثل أيضاً في الترويع على تعليم القرآن، لأن التعليم ليس مال. (ع)] يعني لو تزوج امرأة على أنه يعلمها القرآن فاعقد صحيح ولها مهر مشها، وقال الشافعي: ها تعليم القرآن كما في حديث سهل ابن سعد السعدي: 'هل معك شيء من القرآن؟' قال: نعم، فقال: لا، فادمكتها، معك من القرآن، رواه أبو داود، قلنا: ليس فيه دلالة على أن القرآن جعته مهرأ، ولهذا لم يشترط أن يعلمها، وإي معناه بركة ما معك أو لأجل أنك من أهل القرآن فكان كتزوج أي طلحة على إسلامه، وهو لا يصلح صداقاً لصنع، [رمر الحقائق: ٢١٢، ١] (وفتح) **لو عبداً** أي لو تزوج عبد على أن يخدم المرأة سنة مثلاً فللمرأة أخذ الخدمة منه؛ لأن الخدمة مال لما فيه من تسليم رقبته بخلاف الحر. (ع)

ولو قبضت. أي لو تزوج امرأة على ألف وقبضت المرأة. (ص) **له** أي للزوج ألف المهر الذي قصته. (ع)
رجع عليها بالنصف [أي بنصف الألف الذي هو المهر وهو خمس مائة درهم. (ع)] لأنه طلاق قبل الدخول، فلا يجب إلا نصف المهر، والدراهم والدنانير لا يتعيان في العقود والقسوح عدنيا، فصار كهة مال آخر، وعند الثلاثة: لا يرجع. [رمر الحقائق: ٢١٢/١]

فإن لم تقبض. وهذه ثلاث مسائل: الأولى: أنه تزوجها على ألف وطلقها قبل الدخول ولم تقبض الألف، بل وهبته، فلا يرجع الزوج عليها شيء استحساناً؛ لأنه حصل له مقصوده، وهو براءة ذمته عن نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول، وفي القياس يرجع عليها بنصف الألف، وه قال رفر؛ لأن المهر قد سيم له للإبراء، فلا ترى هي عما يستحقه هو بالطلاق قبل الدخول.

والمسألة الثانية: ما ذكرها المصنف بقوله: "أو قبضت النصف" أي المرأة قصت خمس مائة من المهر ثم وهبت له المقبوض وغير المقبوض، ثم طلقها قبل الدخول ثم يرجع أحدهما على الآخر بشيء عند أبي حنيفة، وقالوا: يرجع عليها الزوج بنصف ما قصت كما إذا قبضت الكل، اعتدلاً لبعض بالكل، ولأبي حنيفة: أن مقصود الزوج قد حصل، وهو سلامة نصف المهر له بلا عوض، والخط لا يلتحق بأصل العقد في النكاح عبده، وعندهما: يلتحق.

والمسألة الثالثة: أنه تزوجها على عرس كحيوان أو ثوب مثلاً، فقضت ثم وهبت له ثم طلقها قبل الدخول ها، فلا يرجع أحدهما على الآخر بشيء، والقياس أن يرجع عليها الزوج بنصف قيمة العرس، وهو قول رفر؛ لأن الواجب رد عين نصف المهر وهذا العرس ليس بعين مهر؛ لأن مهر دين في الألف وهذا عين، فكان عوضه =

الألف أو قبضت النصف ووهبت الألف أو ما بقي، أو وهبت عرض المهر قبل
 المرأة أي نصف ألف المهر وهو خمس مائة درهم
 القبض أو بعده فطلقت قبل الوطاء لم يرجع عليها بشيء، ولو نكحها بألف على أن
 في هذه الصور الثلاث أي قبل الدخول بها الزوج أي على المرأة أي المرأة درهم مهر
 لا يخرجها أو على أن لا يتزوج عليها، أو على ألف إن أقام بها،
 من لئله دمراه أخرى أي درهم أي بغيره مثلاً

- لا عيبه، ووجه الاستحسان أن حقه عند الطلاق سلامة نصف المقنوض من جهتها وقد وصل إليه، ولا يباي
 باختلاف السبب عند حصول المقنوض. (مستخلص)

الألف أي مهر يسمى وأثرته من جميع المهر. (ص) **وهبت الألف** يعني جميع المهر المقنوض وغير مقبوض. (ع)
عرض: إن تزوجها على عرض معين ثم وهبته له. (ع)

قل القصص وكذا لو وهبت نصف العرض وهو خلاف القصد كالثوب والحيوان. (ط)
لم يرجع عليها شيء. [أجاب المسائل الثلاثة حصول المقنوض. (ص، ع)] أما في المسألة الأولى فلا سلم له عين
 ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئاً آخر، غاية أن هذه السلامة حصت بسبب اهتة لا
 بالطلاق، ولا يباي باختلاف السبب عند سلامة المقنوض، وكذا في المسألة الثانية لو قصت خمس مائة ثم وهبت
 الألف كله المقنوض وغيره، أو وهبت الباقي في دمة الزوج ثم صبقها قبل الدخول م يرجع عليها بشيء أيضاً؛ إذ
 وصل إليه عين ما يستحقه كما مر، وكذا في صورة الثالثة لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فوهبت له
 نصفه أو كله قصته أو لا ثم صبقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء؛ لأن حقه سلامة نصف المقنوض بلا عوض
 من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل إليه؛ لأنه مما يتعين فكان موهوب عين مهر فسلم له مقصوده فلا يرجع
 بشيء إلا أن عدم الرجوع في مسألة العرض مفيد بما إذا لم يتعين عندها. (فتح)

أو على أن لا يتزوج. هذه المسألة من ثلاث مسائل الأولى منها ما مر من أنه تزوجها على ألف على أن لا يخرجها
 من هذه القرية أي شرط ما فيه مفعة ها أو لأبيها أو لذي رحم محرم منها مما يحل الانشاع به، والثانية: أنه تزوجها
 على ألف على أن لا يتزوج عليها بامرأة أخرى ففي هاتين المسألتين إن وفي الزوج بالشرط فيها الألف ولا خلاف
 بين أئمتنا فيها؛ لأن الألف صبح مهرأ وقد تم رضاها به، والثالثة: أنه تزوجها على ألف على شرط إن أقام بها في
 هذه القرية، وعلى ألفين إن أخرجها منها.

والحاصل: أنه سمي ها مهرأ على تقدير، ومهرأ على تقدير آخر، ففي هذه الصورة اختلاف في الوفاء بالشرط
 وعدم الوفاء به، فعند أبي حنيفة: إن أخرجها من البصرة فيها مهر المثل لا يرد على الألفين ولا يقص عن الألف،
 وقالوا: بشرطان جميعاً جائران فيها ألف إن أقام بها، والألفان عند خروجها منها؛ لأكما عقدان بدين معلومين
 فأشبهه حياطة الثوب رومياً أو فارسياً، وقال ربه: الشرطان فاسدان؛ لأنه ذكر للضع بدين على سبيل البدل لا
 على سبيل الاجتماع، فيكون مجهولاً فيفسد، فيكون لها مهر المثل، وعند الشافعي: يجب مهر مثليها في الخالين، -

وعلى ألفين إن أخرجها، فإن وفي به وأقام فلها الألف، وإلا فمهر المثل، ولو
 من البصرة إلى الكوفة مهده ثلاث مسائل بالبصرة في المسألة الثالثة
 نكحها على هذا العبد أو على هذا العبد حكم مهر المثل، وعلى فرس أو حمار
 لأربع مئة

- وعند مالك: يفسد النكاح في الخالين، وعند أبي حنيفة: الشرط الأول صحيح لا حطر فيه، والثاني فيه خطر
 فيجب مهر المثل؛ لأنه سمي ما لها فيه نفع، فعند فواته بعدم رضاها بالألف، وقالت الخبابة: إن لم يف بالشرط
 يفسخ النكاح؛ لقوله **له** **حق الشروع** **أ** فهو ما استحسنته من المروءة، ولما قوله **عليه**: **كل شرط**
حسن في كتاب الله فهو حسن. وليس فيه هذه الشروط، ولا دليل في الحديث على مدعاهم؛ لأنه **له** جعله أحق
 بالإيفاء فمن أين لهم الفسخ عند فواته. (عيني، فتح، مستخلص)

وفي به: أي وفي الزوج بالشرط في المسألة الأولى بأن لم يخرجها عن البلدة وفي الثانية بأن لم يتزوج عليها. (ع)
الألف: في الصور جميعاً؛ لأنه هو المسمى وقد تم رضاها به. (ع) **والإلا:** أي وإن لم يوف بالشرط بأن أخرجها
 من البلدة، أو تزوج عليها، أو لم يقيمها بالبصرة. [رمز الحقائق: ٢١٣/١] **فمهر المثل:** أي فالواجب لها عليه
 مهر مثلها لا يزداد على ألفين في الصورة الثالثة؛ لأنها رضيت بهما ولا يقص عن الألف؛ لأنه رضي به. (ع)
هذا العبد: الأوكس قيمة بأن تتزوج على أن يكون الصداق هذا العبد أو ذلك. (ط، ع)

حكم مهر المثل: [بتشديد الكاف على صيغة مجهول أي يجعل حكماً. (ع)] أي إذا تزوجها على هذا العبد أو على
 ذلك وقيمتها متفاوتة كان المهر حكماً، فإن كان مهر المثل أرفع من أرفعها فيها الأرفع منهما؛ لثبوت رضائها به،
 وإن كان أوكس من أوكسهما فلها الأوكس؛ لثبوت رضاء الزوج به، وإن كانت قيمتهما متساوية فيبعي أن يكون
 المهر أحدهما على اختيار المرأة تأخذ أيأ شاءت، وتحكيم مهر المثل في صورة التفاوت عند أبي حنيفة، وقالوا: ها
 الأوكس على كل حال، هما؛ أن المصير إلى مهر المثل لتعذر إيجاب المسمى ولا تعذر ههنا؛ لأن الأقل ثابت بيقين،
 ولأبي حنيفة: أن مهر المثل هو الواجب الأصبي بدليل أنه يجب بنفس العقد من غير تسميته، ولا يقص عن الأدنى؛
 لوجود رضا الزوج به وكذا لا يزيد على الأعلى؛ لوجود رضاها به. [رمز الحقائق: ٢١٣/١] (مستخلص)

وعلى فرس أو حمار: أي لو تزوجها على فرس فقط أو تزوج على حمار فقط يعني تزوج على حيوان ذكر جنسه
 دون نوعه فإنه محير بين أن يسلم فرساً وسطاً وبين أن يسلم ليها قيمة الفرس الوسط، وليس معنى أنه تزوجها على
 هذا أو هذا على معنى الشك والترديد، بل كلمة 'أو' ههنا للتبويب، ولو تزوجها على فرس أو حمار معنى الشك
 والتردد بينهما، فالجواب فيه كالجواب في المسألة الأولى من تحكيم مهر المثل عنده، ووجوب الأقل عندهما، ولو
 تزوجها على حيوان ولم يبين جنسه بأن تزوجها على دابة بصت التسمية، ونخب مهر المثل؛ لتفاحش الجهالة، وقال
 الشافعي: يجب مهر المثل في أوجهين جميعاً. [رمز الحقائق: ٢١٤/١] لأن عنده ما لا يصلح لها في البيع لا يصلح
 مسمى في النكاح؛ إذ كل واحد منهما عقد معاوضة، ولما: أنه معاوضة مال بغير مال فجعلناه بمنزلة الترام المال =

يجب الوسط أو قيمته، وعلى ثوب أو خمر أو خنزير أو على هذا الخل، فإذا هو
 من الفرس والحمير وغيرهما من الدنانير من الخل
 خمر، أو على هذا العبد فإذا هو حر، يجب مهر المثل، وإن أمهر العبد...
 أو كحها وأشر إلى العبد فسدت التسمية أيضاً معيين

= ابتداء حتى لا يفسد بمطلق الجهالة، وشرطاً أن يكون المسمى مالا وسطه معلوم، والجنس يشمل الخيل والبردي، والوسط ذو حظ من الحايين، وليس من الحكمة أن يقص شيء لأجل الجهالة ثم يصار إلى ما هو أكثر جهالة منه، والجهالة في البيع تعني إلى السارعة؛ لكونه مبيعاً على الماكسة بخلاف النكاح؛ لأنه مبني على المسامحة. (فتح وعيني)
 أو قيمته: أي الوسط يعني الزوج بحيز إن شاء أعطاهما الوسط مبهما وإن شاء أعطاهما قيمة الوسط. (غ)
 وعلى ثوب: هذه أربع مسائل: إحداها: رجل تزوج امرأة على ثوب غير موصوف بأن ذكر الثوب ولم يذكر جنسه ولا وصفه، فإنه يجب مهر المثل؛ لأن هذه جهالة الجنس، ولو سمي جنساً بأن قال: هروي أو مروني تصح التسمية، ويجب الوسط، ويغير الزوج بين دفع المسمى وبين دفع قيمته، وأيهما أدى تحب المرأة على قبول، والمسألة الثانية: أنه تزوجها على خمر أو حرير فالنكاح حائر والواجب مهر المثل؛ لأن شرط قبول الخمر والخنزير شرط فاسد، والنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة، وقال مالك: يفسد النكاح كالبيع، قلنا: البيع يفسد بالشروط الفاسدة، والمسألة الثالثة: أنه تزوجها على هذا الدنانير من الخل فإذا هو وخمر، فإنه يصح النكاح، ويجب مهر المثل عند أبي حنيفة، وقال: ما مثل وزها حلاً؛ لأنه سمي مالا وعجز عن تسليمه الآن، فيجب قيمته أو مثله، والخل من المثليات فيجب مثله.

وله: أن الإشارة والتسمية متى اجتمعت فالعبرة بالإشارة؛ لأنها أبغ في التعريف، فصار كأنه تزوجها على خمر عياناً فيبغى التسمية ويجب مهر المثل، والمسألة الرابعة: أنه تزوجها على هذا العبد فإذا هو حر، يصح النكاح ويجب مهر المثل عند الصنفين، وقال أبو يوسف: تحب قيمته لو كان عبداً، والدليل ما تقدم في المسألة الثالثة؛ إلا أن محمد بن يعقوب يقول: إن المسمى إذا كان من جنس المأثري إليه يتعلق العقد بوجوده في المأثري إليه دائماً، والوصف تابع له، وإن كان المسمى خلاف جنس المأثري إليه يتعلق العقد بالمسمى؛ لأن المسمى مثل المأثري إليه وليس بتابع له، ويجب مهر المثل في العبد والمثل في الحر؛ لأن العبد والحر جنس واحد؛ لقلة التفاوت في المنافع، والحر والخل جنسان؛ لفحش التفاوت في المقاصد. (عيني ومستخلص)

وإن أمهر العبد: أي إن تزوجها على عبدين فإذا أحدهما حر فمهرها العبد إذا ساوى عشرة دراهم أو أكثر عند أبي حنيفة، وإن كان أقل يكمل لها العشرة، وقال أبو يوسف: هذا العبد وقيمة الحر المسمى على تقدير كونه عبداً؛ لأنه أطمع سلامة العبدين وعجز عن تسليم أحدهما فتحب قيمته، وقال محمد: هذا العبد إلى تمام مهر مثله وهو رواية عن أبي حنيفة؛ لأنهما لو كانا حريين لكان الواجب مهر المثل عنده، فكذلك إذا كان أحدهما حراً يجب العبد وتماهر مهر المثل، ولأبي حنيفة: أن العبد هو مسمى وصدق مهر؛ لكونه مالا، فيجب العبد، وجوب المسمى وإن قل ينع وجوب مهر المثل. [أرمن الحقائق: ٢١٤/١] (مستخلص)

وأحدهما حر فمهرها العبد. وفي النكاح الفاسد إنما يجب مهر المثل بالوطء ولم يزد
 على المسمى، ويثبت النسب والعدة، ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها
 جملة حالية
 أي مثل المرأة

الفاسد: وهو المفقود منه شرط من شروط الصحة كالشهود. (ط)

بالوطء: [حقيقة في القبل لا بغيره كاخوة. (ط)] أي إذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها؛ لأن المهر في هذا النكاح لا يجب بمجرد العقد؛ لأنه فاسد، وكذلك بعد الخلوة؛ لأن الخلوة مع فساد النكاح لا تكون صحيحة؛ لعدم ثبوت القدرة، أو لوجود المانع وهو الحرمة كحلوة الحائض. فلا تقوم مقام الوطاء، وإنما يجب المهر باستيفاء منافع البضع، فإن دخل بها فلها مهر مثلها لا يزداد على المسمى؛ لأنها أسقطت حقها في الزيادة لرضاها عما دونها، فلا يجب، وقال رفر: يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ كما في البيع الفاسد، فإنه مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت، وكذا المستوفي بالنكاح، ولنا: أن المستوفي ليس بماً وإنما يتقوم بالتسمية بناء على العقد، وقد فسد العقد فيفسد ما بي عليه، وقالت الثلاثة مثل قول زفر، ولو لم يكن المهر مسمى، أو كان مجهولاً يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ بالاتفاق. (مستخلص، عيني)

على المسمى: في العقد الفاسد إن كان أقل من مهر المثل. (ط) **ويثبت السب:** [أي نسب الولد المولود في النكاح الفاسد للاحتياط وتعتبر مدة السب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى. (رمز الحقائق: ٢١٥/١)] في النكاح الفاسد من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى، ومن وقت النكاح عند الشيباني، وجه الثبوت أن النسب مما يختلط في إثباته إحياء للولد؛ لأنه لم يوجد من يريه فيترتب على الثابت من وجه وهو النكاح الفاسد ولا توارث بين الزوجين في النكاح الفاسد والموقوف. (مستخلص)

والعدة: [أي وتجب العدة إذا دخل بها؛ لأن الفاسد ملحق بالصحيح في موضع الاحتياط ويعتبر ابتداءها من وقت التفرق. (ع)] أي وتجب العدة إقامة للشبهة مقام الحقيقة في موضع الاحتياط تحرزاً عن اشتباه السب، ثم اعتبار ابتداء العدة عدداً من وقت التفرق عند القاضي، وقال رفر **سب** من آخر الوطيات؛ لأن وجوب العدة بسبب الوطاء فيعتبر من آخر الوطيات حتى لو حصلت بعد الوطاء قبل التفرق ثلاث حيض فقد انقضت عدتها، ولنا: أنها تجب باعتبار شبهة النكاح، ووقع هذه الشبهة بالتفرق، ألا ترى أنه لو وطئها قبل التفرق لا يجب أحد ويجب بعده، والطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد، بل التفرق فيه متاركة من الروح أو تفرق من القاصي، ولا يتحقق المتاركة إلا بالقول بأن يقول: "تاركك" أو "خليت سبيلك"، وعلم غير المتارك ليس بشرط لصحة المتاركة على الأصح كما في النكاح الصحيح، وإنكار النكاح إن كان محصرهما فهو متاركة، وإلا فلا، روي ذلك عن أبي يوسف. [تبيين الحقائق: ٥٧١/١]

يعتبر بقوم أبيها: [أي بالنساء اللاتي هن أقارب الأب كالعلمات وبنات الأعمام والأخوات، ولا يعتبر بأبائها إلا إذا كانت من قوم أبيها بأن كانت أمة عم الأب. (ط، ع)] لقول ابن مسعود **سب** في المفوضة: "لها مهر نساءها"، والظاهر من إضافة النساء إليها أنها باعتبار قرابة الأب؛ لأن الإنسان من جنس قوم أبيه، ولهذا صحت خلافة ابن =

إذا استوتا سنّاً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة، فإن لم

توجد فمن الأجانب، وصحّ ضمان الولي المهر،
فلا يعتبر بالهجرة ولا يعتبر بالفاسقة أي من حيث الكارة

من قوم أبيها

= الأمة إذا كان أبوه قرشياً، وتعتبر امثالة في خمس عشر حصّة: الخمال والخسب والمال والعقل والدين والنعيم والأدب والتقوى والفقه وكمال الخلق وحدثة السن والذكورة وحال الوقت وحال الروح وأن لا يكون لها ولد، وتعتبر هذه الأوصاف وقت التزوج، ويشترط أن يكون المهر المثل لرجلين أو رجلاً وامرأتين فإن لم يوجد من يشهد بمهر المثل فالقول فيه للزوج مع بمهيه، فالقضاء بمهر المثل لا يصح إلا بالشهادة أو بالإقرار. (فتح)

إذا استوتا أي امرأة التي يحكم لها بمهر المثل، والمرأة التي هي من قوم أبيها. [أمر الحقائق: ٢١٥، ١] سنّاً أي من حيث السن صغراً وكبراً. (ط، ع) وجمالاً أي من حيث الخسب، وقبل: لا يعتبر الخمال في بيت الخسب والشرف، بل في أوساط الناس. (ع) وعصراً أي من حيث العصر وهو الزمان. (ع)

وبكارة ولو تزوجها بأريد من مهر مثلها على أنها بكر فإذا هي ثيب لا تحب الريادة، وظاهر كلام المصنف أنه يشترط التسوي في جميع هذه الأشياء؛ لأن المهر يختلف باختلاف هذه الأوصاف؛ لاختلاف لرغبات فيها، وقال ابن أبي لينة: إن مهر أمها أولى بالاعتبار من قوم أبيها؛ لأنها جزء أمها حقيقة، وكذا قوم أمها اعتباراً باحصائية، ولذا: ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه كمن في شرح المجمع أنه إن لم توجد كل الأوصاف في قوم أبيها يعتبر الموجود فيها؛ لأن اجتماع هذه الأوصاف كلها في امرأتين متعذر، ولهذا لم يذكر بعض الفقهاء كونهما من بلد واحد، وبعضهم العقل والعصر، وبعضهم المال والخمال. (فتح، مستحسن)

لم توجد من قوم أبيها من كانت مثل حاتها في الأشياء المذكورة. (ط) فمن الأجانب أي فيعتبر منهم كمن من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها من بلدها. (ط، ع) محمول على ما إذا لم يوجد من يمثّلها من قوم أمها أيضاً، وهذا نقل السيد الحموي أنه لا يعتبر بالألم وقومها مع قوم الأب لا أنها لا تعتبر أصلاً حتى تكون أدنى حالاً من الأجانب، فلا اعتبار بمن يمثّلها من قوم أمها أولى من أن يعتبر بالأجانب. (فتح)

وصح ضمان الولي الخ: [بأن روح ابنه الصغير امرأة ثم صم عن مهرها صح هذا الضمان. (ع)] سواء كان وب الزوجة أو الزوج صغيرين كانا أو كبيرين بشرط أن يكون دث في صحته وأن تقل المرأة أو غيرها في محسن الضمان، ويصح الضمان؛ لأنه سفير وبيس مماشير، بخلاف ما إذا اشترى لصغير شيئاً ثم صم عنه اشتم لسائع لا يجوز، لأنه أصيل فيه فيرمة الشمن صم أو لم يصم، وهذا أن تطالب الولي، فإن أدى من مال نفسه، فيه أن يرجع في مال الصغير إن أشهد أنه يؤديه ليرجع عليه، وإلا فهو متطوع، وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ، فإذا بيع بطالب أيهما شاءت، وكذا لو روح بنته الكبيرة وهي بكر أو محبوبة رجلاً، وصم عنه مهرها صح ضمانه لأنه سفير أيضاً، ثم هي بالخيار إن شاءت طالبت زوجها أو وليها إن كانت أهلاً لذلك، ويرجع الولي بعد الأداء على الزوج إن ضمن بأمره. [أمر الحقائق: ٢١٦، ١]

وتطالب زوجها أو وليها، ولها منعه من الوطاء والإخراج للمهر وإن وطئها، ولو

المراة المبالغ بحكم النكاح أي للمرأة الروح ودواعيه من بدنها

اختلفا في قدر المهر حكم مهر المثل،

أي الزوجان حال قيام النكاح

أو وليها: بحكم الصمان كما في سائر الكفالات، فإن أداه البوي لا يرجع على الروح إن كان بأمره وإلا لا. (ط)
للمهر: | أي لأجل أن تستوفي المهر المعجل، وإن كان كله مؤجلاً كان لها منعه عند أبي يوسف وعليه الفتوى. (ص)|
أي يجوز للمرأة أن تمنع الزوج عن الدخول بها، وتمنعه أن يسافر بها لأجل أن تستوفي المهر المعجل أي قدر ما يعجل
لمثلها عرفاً به يعني؛ لأن المعروف كالمشروط، وليس لنزوح أن يمنعها من السفر والحروح من منزله وريارة أهلها
حتى يوفي المهر المعجل، هذا في ما تعورف تعجيبه، وذلك يختلف باختلاف البندان والأزمان والأشخاص، وهذا إذا
لم ينص في التعجيل والتأجيل.

أما إذا نص على تعجيل جميع المهر أو تأجيله فهو عبي ما شرطاً حتى كان لها أن تحبس نفسها إن أن تستوفي كله
في ما إذا شرط تعجيل كله، وليس لها ذلك فيما إذا كان كله مؤجلاً، وإذا أوفاهها مهرها كله أو كان كله مؤجلاً
ينقلها حيث شاء؛ لقوله تعالى: ﴿سَكُونُوهُنَّ مِنْ حَتَّى سَكُنَ﴾ (صلاى ٦٠) وكذلك إذا دخل بها عندهما، وعند
أبي حنيفة: ليس له ذلك، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: 'وإن وطئها' بالوصل أي لها الميع ولو قبل الوطاء أو بعده
عند أبي حنيفة، وقالوا: إذا دخل بها برضاها أو حلاً بها ليس لها أن تمنع نفسها ولو امتنعت سقطت البقعة؛ لأنها
سمت كل المعقود عليه برضاها، وبه قال الشافعي ومالك، وله أن امهر مقابل بكل الوصيات حتى لا يؤدي إلى
إحلاء بعضها عن العوص، وإخلاف فيما إذا كان الدخول والخوة برضاها، أما لو كانت مكرهة أو محبوبة أو
صبية لا يسقط حقها في منع نفسها بالاتفاق. (عيني، مستخلص)

وإن وطئها: واصبة بما قلها يعني لها الميع لأجل المهر سواء كان قبل الوطاء أو بعده. (ع)

المهر: حال قيام النكاح بأن قال الزوج: هو ألف، وقالت المرأة: ألفان. (ط، ع)

حكم مهر المثل: | أي يجعل مهر المثل حكماً بينهما فمن شهد به مهر المثل فالقول قوله مع يمينه. (ع)| عدم أن
الاختلاف في المهر لا يحو إما أن يكون في حال الحياة أو بعدها، وحال الحياة لا يحو إما يكون بعد الوطاء أو قبله،
وكل ذلك لا يحو إما أن يكون في أصل المسمى هل كان أم لم يكن، أو في مقدار المسمى كم كان، فإن كان
الاختلاف في حال الحياة قبل الدخول في مقدار المسمى، فإن مهر المثل يجعل حكماً عند الطرفين، فإن شهد
لأحدهما فالقول قوله مع يمينه، فإن ادعى الزوج ألفاً وامرأة تدعي ألفين ومهر المثل ألف أو أقل فالقول قول
الزوج مع يمينه في إنكار الزيادة، فإن نكل أعطاها ألفين على سبيل التسمية، ولا خيار لزوج في أن يعيها دراهم أو
دينار، وإن حلف أعطاها ألفاً على سبيل التسمية أيضاً، فإن أقامت المرأة ابينة قست بيبتها وثبت أن المسمى ألفان،
وإن أقام الزوج ابينة قست وثبت أن المسمى ألف، ولو أقاما ابينة فبيتها أو، وإن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر
فالقول قولها مع يمينها في ما أنكرت من الخط عن مهر المثل.

والمتعة لو طلقها قبل الوطء، ولو في أصل المسمى يجب مهر المثل، وإن ماتا ولو في قدر المهر.

= فإن بكتت وجب لها الألف، وإن حلفت لم يشت الخط، ووجب لها ألف مسمى لاتفاقهما وألف باعتبار مهر المثل، فيحيز الزوج في الألف الثاني إن شاء جعلها دينار وإن شاء جعلها دراهم، وإن أقام الروح البينة على أن المسمى ألف قبضت بيته، وإن أقامت امرأة قست أيضاً، وإن أقاما فيسته أولى، وقيل: بيتهما أولى، وإن كان مهر المثل ألفاً وخمسة مائة، فإن كل واحد منهما يخف على نفي دعوى صاحبه، ويذهب أن يقرع بينهما في ائداء؛ لعدم رجحان أحدهما، فإن بكل الروح وجب الألف تسمية، وإن بكتت وجب الألف المسمى به، وإن حنفا وجب الألف تسمية وخمسة مائة باعتبار مهر المثل، وأيهما أقام البينة قست، وإن أقاما البينة قصي بألف وخمسة مائة، وهذا الذي ذكرنا أنه يحكم مهر المثل ثم يتحالفان هو قول الراري، وقال الكرخي يتحالفان أولاً في الفصول الثلاثة، ثم يحكم مهر المثل وهو الأصح. (مسكين)

والمتعة أي لو طلقها قبل الدخول بها، ثم احتلها في مقدار مهر جعلت متعة مثلاً حكماً، فإن كانت متساوية بصف ما يدعي الرجل أو أقل منه، فانقور له، وإن كانت متساوية بصف ما تدعي المرأة أو أكثر منه فالقول ها، وأيهما أقام بينة قست، وإن أقاما فيسته إن شهدت المتعة الرجل، وبيته إن شهد متعة المثل ها، وإن كانت بينهما تخافا، فإن خالفا يجب متعة المثل، وهذا قول الطرفين، وقال أبو يوسف: القول قول الروح إلا أن يأتي بشيء مستكر، وهو ما لا يتعارف مهراً لها، وقيل: ما لا يصح مهراً شرعاً أي يكون أقل من عشرة دراهم؛ لأنه مستكر شرعاً، وهذا أشبه بالصواب. (عيني، مستخلص)

ولو في أصل المسمى أي احتلها في حال الحياة فأنكر أحدهما التسمية والآخر ادعاه. (ط) أي لو احتلها في أصل المسمى سواء كان الاختلاف في حياتهما أو بعد موت أحدهما، ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول وحبس المتعة؛ لأنه هو الأصل عند الطرفين، وعد الثاني: تعدد القضاء بالمسمى، فيصار إليه فيجب مهر المثل إجماعاً، أما عددهما فظاهر؛ لأن أحدهما يدعي التسمية والآخر مكر، فالقول قول مكر، وكذا عند أبي يوسف؛ لتعدد القضاء بالمسمى، وإن كان الاختلاف بعد موت أحدهما بأن احتلف الحي مع ورثة الميت فالحواب فيه كالحواب في حال حياتهما حال قيام النكاح في الأصل والمقدار بالاتفاق؛ لأن اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما، وكذا لو طلقها بعد الدخول، فإن كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت في الأصل وجب مهر المثل، وإن كان الاختلاف في مقدار حكم مهر المثل، (فتح) **وإن ماتا** أي أرواحا واحتلف ورثتهما. (ص)

ولو في قدر المهر [واصفة بما قبله أي وإن كان اختلافهم في مقدار المهر، (ع، ص)] حق اتركيب 'فلو' بالفاء دون الواو؛ لأن الواو توهم أن الشرط واصل، وبواصل لا يذكر له جواب وههنا اجواب مذكور، ويعور أن تكون 'لو' للواصل؛ لأن ذكر اجواب لا يمنع كون الشرط واصلًا وإن كان الأكثر عدم الذكر لكن جعلها للوصل يقتضي أن =

فالقول لورثته، ومن بعث إلى امرأته شيئاً فقالت: هو هديّة، وقال: هو من المهر،
المقنود عليها أي المرأة أي المبعوث أهبتها أي الزوج
فالقول له في غير المهر للأكل، ولو نكح ذميّ ذميّة بميتة
أو دم

= قول المصنف: "القول لورثته" يشعر أنه لا فرق فيه بين أن يكون الاختلاف في القدر أو الأصل وليس كذلك فتعين التعبير بالفاء بدل الواو أو حذف الواو أصلاً. (مسكين، فتح)

قدر المهر بأن قالت ورثة الزوج: المهر ألف، وقالت ورثة الروجة: بل ألفان. (ع) **فالقول لورثته** [أي لورثة الزوج ولا يحكم بمهر المثل. (ط، ع)] هذا عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف القول قول ورثة الزوج فيما أقروا به، إلا أن يأتوا بشيء قبيل، وعند محمد: القول قول ورثة المرأة إلى تمام مهر مثلها، ولورثة الزوج فيما ما راد على مهر المثل كما في حال الحياة، وإن اختلفوا في أصل التسمية بعد موتهما، فعند الإمام القول لمن يسكر التسمية، ولا يقضى بشيء، وعندهما: يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة، وعليه الفتوى، وإذا مات الزوجان وقد سمي لها مهرٌ لمورثتها أن يأخذوا ذلك من تركة الزوج، وإن لم يكن سمي لها مهرٌ فلا شيء لورثتها عنده، وعندهما: لورثتها اسمي في الوجه الأول، ومهر المثل في الثاني، ثم اعلم أن المستحق بالنكاح ثلاثة أشياء: المهر اسمي: وهو أقواها، والنققة: وهي أضعفها، ومهر المثل: وهو متوسط، فالأقوى لا يسقط بالموت، والأضعف يسقط بموت أحدهما، والمتوسط يسقط بموت أحدهما لا بموت أحدهما. (مسكين، فتح)

شيئاً من الدراهم أو الدنانير أو الفعاش ونحوها قبل الرفاف أو بعد ما نسيها ثم احتلفا. (ص، ع)

هو من المهر: أي من بعض مهر ك أو كسوتك أو عارية. (ط، ع)

فالقول له [أي للزوج بيمينه؛ لأنه المملك فكان أعرف جهة التميث. (ع)] مع يمينه، فإن حلف واستعوث قائم فلها أن ترده وترجع بباقي المهر، وإن كان هانكاً فإن كان مثلياً ردت مثله، وإلا لم ترجع. وقوله: "في غير المهر للأكل" أي ما لا يفسد بالبقاء كالعسل والخور ونحوهما، وما يفسد بالبقاء كالنجم والحرير، فإن القول فيه قول المرأة، ولا يكون مهرّاً خالاً؛ لأن الظاهر شاهد لها للعرف؛ ومن هنا قال الفقيه أبو الليث: المختار أن ما عليه من الحمار والدرع ونحو ذلك لا يقلل قوته فيه؛ لأن الظاهر يكده، وليس له أن يحسه من مهر. وكذا متاع البيت لا يحسب من المهر. (مسكين، فتح)

للأكل: وهو ما لا يفسد ببقائه كالعسل والسمن والشاة الحية والنبات بخلاف المهر للأكل كالنجم والحرير ونحوها التي لا تبقى؛ فإن القول فيه قول الزوجة مع اليمين؛ لخراب العادة بإهدائها فكان الظاهر شاهداً لها. (ط، ع)

ولو نكح ذميّ شروع في بيان مهر الكفار بعد مهور المسلمين، ولو غير بالكافر ليعم المستأمن لكان أولى؛ لأنه كالذمي أي لو نكح ذمي بميتة أي بما ليس بمال أو بمهر أو استكوت عن ذكره فدحلها الروح أو صنفها قبل الدخول أو مات عنها أو ماتت عنه فلا مهر لها عند الإمام؛ لأن أمرنا بتركهم وما يديون، فعنده =

أو بغير مهر وذا جائزٌ عندهم فوطيت أو طَلَّقَتْ قبله أو مات لا مهر لها، وكذا
 الحربيان ثمَّه، ولو تزوجَ ذميٌّ ذميَّةً بخمرٍ أو خنزيرٍ عَيْنٍ فأسلما أو أسلم أحدهما
 أي في دار الحرب ^{بمعنى في دينهم} ^{الوطء} ^{بمعنى مشار إليه} قبل القبض ^{قبل القبض}
 لها الخمرُ والخنزيرُ،
 أي للزوجة عند الإمام

= لا يجب شيء بدون اعتقادهم؛ لأنها لما رصيت بما ليس بمال ولا قيمة فقد رصيت بغير بدل؛ ولأنه لو وجب
 لوجب حقاً لله والكافر غير مخاض به، ولا يجب حقاً لها لرصاها بدونه، وعندها: يجب مهر المثل؛ لأن أهل
 ادمية الترموا أحكاماً في المعاملات، والنكاح منها، ولهذا حرت عليهم أحكامه من لزوم النقعة والعدة وثبوت
 النسب والتوارث وغيرها، وله: أنهم لم يلتزموها فيما يعتقدون خلافه إلا ما شرص عليهم كييع متروك التسمية؛
 ولأن المهر حق الله بخلاف الأحكام التي ذكرت، ويجب عندهما انتعة إن طلقها قبل الدخول، وبه قال الشافعي
 ورور، وإنما وضع المسألة في الدميين، لأن في المسلمين يجب مهر المثل إجماعاً، وقيد بالحوار؛ لأنهم إن اعتقدوا
 وجوب المهر حال ترك التسمية أو النفي يجب المهر. (عيني وفتح)

أو بغير مهر أي نكحها بغير مهر إما بنيه أو سكتا عنه. (ع) وذا حائر أي والحال أن دا أي النكاح
 بالميتة أو بغير المهر. (ط) أو مات: الدمي عنها قبل الوطء أو ماتت عنه. (ط) لا مهر لها في الصورتين عند
 أبي حنيفة، ولو أسلما وترافعا إليها. (ط، ع)

وكذا الحربيان ثمَّه. [أي تعاقداً على ميتة أو دم أو على أن لا مهر لها. (ع)] أي في دار الحرب إذا نكحها إلخ لا مهر
 لها عند الثلاثة من أصحابنا، وعد رور: لها مهر المثل إن مات عنها أو دخل لها، لأن الخطأ عام، والنكاح لم يشرع
 بغير المال، ولهما: أن أهل الحرب غير ملتزمين أحكام الإسلام، وولاية الإلزام مقطوعة لتأين الدارين، بخلاف أهل
 الذمة؛ فإن أحكام الإسلام حازية عليهم، ولأبي حنيفة: أن أهل الذمة لا يلتزمون أحكاماً في الديانات وفيما يعتقدون
 خلافه من المعاملات، ولهذا لا تمنعهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير وبيعهما، وولاية الإلزام بالنسب والحاجة، وكل
 ذلك مقطوع باعتبار عقد الذمة، فإن أمراً أن تركهم وما يديون فصاروا كأهل الحرب. (فتح)

بخمر أو خنزير عيني. أي مشار إليهما، والتقييد به للاحتراز عن غير المعين منهما بأن جعلهما ديباً في ادمية،
 وقوله: 'فأسلما' أي قبل القبض؛ لأن التفرقة بين المعين وغير المعين إنما تتأني في هذه الحالة، أما بعد القبض فليس
 لها إلا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد. (فتح)

لها الخمر والخنزير. عند أبي حنيفة؛ لأنها مكنتهما بالعقد، فتحلل الخمر وتسبب الخنزير، وقال أبو يوسف: لها
 مهر المثل، وقال محمد: قيمتهما، وهو قول أبي يوسف أولاً؛ لأن التسمية قد صحت وقت العقد، وقد عجز الآن
 عن التسميم، فتلزم القيمة، ولأبي يوسف: أن المسلم مهني عن التملك والتسليم والتسليم في الخمر
 والخنزير فيجب مهر المثل. [رمز الحقائق: ٢١٩/١]

وفي غير العين لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير.

عند أبي حنيفة

أي ولها

لها قيمة الخمر إلخ: عند أبي حنيفة؛ لأن منكهما بطل، فيجب القيمة في الخمر، ومهر المثل في الحرير؛ لأنه لا يمكن تسليم قيمته؛ لأنها مثله في ضمان العدوان وعند أبي يوسف: يجب مهر المثل كما في المعين، وعند محمد: يجب القيمة أيضاً، وإنما وجب لها قيمة الخمر عند الإمام؛ لأنه من دوات الأمثال وليس أحد قيمته كأحد عينه بخلاف الخنزير؛ لأنه من دوات القيم فأحد قيمته كأحد عينه، ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف العين عند أبي حنيفة، وفي غير المعين من الخمر لها نصف القيمة، وفي الخنزير لها متعة المثل، وعند محمد: لها بعد الطلاق نصف القيمة بكل حال، وعند أبي يوسف: لها المتعة بكل حال. (عيني، فتح)

غير العين من الخمر والخنزير يعني إذا تروّحها على خمر غير معية أو حرير غير معين بأن جعلهما ديناً في الذمة فأسلما قبل القبض أو أحدهما قبله. (ع)

بيع في مهرها، وسعى المدبر والمكاتب ولم يبع فيه، وطلقها رجعية إجازة للنكاح
الموقوف، لا طلقها أو فارقها، والإذن بالنكاح يتناول الفاسد.....
ولو قال بالثنا أي لنكاح الفاسد

مهرها: أي في مهر امرأته، وكذا في نفقتها. (ط، ع)

وسعى الخ: أي سعى المدبر في ثني قيمته، والمكاتب في جميع قيمته، ويعطيان المهر من كسبهما، فإذا تمت السعاية عتقا، وحينئذ إن بقي من المهر شيء فلها أن تطله منهما، وإذا عجز المكاتب ورد في الرق صار المهر ديباً في رفته يباع فيه إلا إذا أدى المهر مولاه أو استخصه إذا كان مهرها يريد على قيمته؛ إذ المولى لا يزمه إلا دفع قدر القيمة فقط إذا احتار العداء، والناقي يتأخر الطلب به إلى ما بعد العتق، وقوله: "ولم يبع فيه" لا يقال: لا حاجة إليه لعدم علمه من قوله: 'وسعى المدبر والمكاتب'؛ لأننا نقول: الاستسعاء لا يستلزم عدم البيع؛ إذ الروجة لو احتارت أن تستسعي القس في مهرها ورضي به المولى حار مع حوار بيعه. (فتح)

والمكاتب: ونحوهما في المهر عدم قبول النقل من منك إلى منك، فيسعون ويوفى المهر من كسبهم. (ع)

ولم يبع فيه: أحد من المدبر والمكاتب في المهر لما قلنا. **وطلقها:** أي قوب المولى لعنده الذي تزوج به غير إده: طلقها طلقه. (ع) **رجعه إجازة للنكاح:** لأن الرجعي لا يكون إلا بعد النكاح الصحيح، فكان الأمر بالصلاق الرجعي إجازة اقتضاء، والمراد بالنكاح النكاح المعهود ولو فاسد، وهو نكاح العبد بغير إذن السيد، وقوله: 'الموقوف' يستفاد منه أن عقده عقد فضولي، فتجري فيه الأحكام من فسخ العبد والمرأة له قبل إجازة المولى. (فتح)

لا طلقها: أي لا يكون إجازة لنكاح قوب المولى لعنده الذي تزوج به غير إده. [رمز الحقائق: ١/ ٢٢٠]

لا طلقها أو فارقها: أي لو تزوج عبد بغير إذن المولى، فقال له المولى بعد ما بلغه خبر النكاح: طلقها من غير قيد الرجعة أو قال: فارقها، لم يكن هذا إجازة لنكاح؛ لأنه يحتمل الرد أي رد العقد ومشاركته، سمي طلاقاً ومعارفة وهو أليق بخال العبد المتمرد؛ لأن دليل الفساد قائم وهو التمرد، ومحمل كلام المولى عليه، وقال ابن أبي ليلى: 'صقها' إجازة أيضاً، وهو زوج فضولي رجلاً امرأة، فقال الرجل: 'طلقها' يكون إجازة؛ لأن فعل الفضولي إعاة كالوكيل، والإعاة تهص سبباً لإمضاء تصرفه، بخلاف المولى فإنه لا يمدح التطبيق بإجارته طلاق عده لاستقلال العبد به. [رمز الحقائق: ١/ ٢٢٠] (مستخلص)

يتناول الفاسد: حتى لو قال لعبدته تزوج هذه المرأة، فتزوجها نكاحاً فاسداً ودخل بها، فإنه يباع فيه في الحال عبد أي حبيفة عملاً بإطلاق اللفظ، وقالوا: لا يتناول إلا الصحيح؛ لأن مقصوده بالنكاح الإعفاء والتحصيل، ودلت بالخائر لا الفاسد؛ لأنه لا يفيد الحيل، فصار كالتوكيل بالنكاح، فإنه يتناول الخائر دون الفاسد، فهي الصورة المذكورة لا يزمه المهر، ولا يباع فيه في الحال، بل يؤخذ منه إذا أعتق، ولهذا لو حلف: 'لا يتزوج' ينصرف إلى الخائر، بخلاف البيع حيث يتناول الخائر والفاسد؛ لأن الفاسد فيه يفيد المثلث بالقص، ولأي حبيفة: =

أيضاً، ولو زوّج عبداً مأذوناً امرأةً صحّ، وهي أسوة للعمرء في مهرها، ومن زوّج
 أي مؤن مديون مهر مثل أو أقل أي نكاح أي امرأة مسوية
 أمته لا يجب تبويتها فتخدمه ويطلق الزوج
 أي أم ولد من رجل أي تخدم الخارية المؤن

« إن العقد غير مقيد بوصف الصحة أو الفساد فيجري على إطلاقه، فكان كالبيع، وعص المقاصد حاصل بالنكاح الفاسد كثرت السبب وسقوط أحد ووجوب المهر والعدة ومسألة اليمين إن أسس فألغى مزية على لغيره، واعرف بالصحيح دون الفاسد في المستقل، نعم لو حلف أنه ما تزوج في ماضي يتناول الصحيح والفساد، وثمرة الخلاف بظهر في روم المهر عنده في الحال، وعندهما: لا يطالب إلا بعد اعتق كما بينا، وفي حق انتهاء الإذن بالعقد حتى لو تزوج غيرها نكاحاً صحيحاً أو أعاد عليه العقد صحّ عندهما؛ لأنه لم ينته الإذن، وعنده لا يصح؛ لانتهاء الإذن، وهذا الخلاف في التزوج، وأما في الترويح أي إن وكل شخص تزوجه لا يشترط الفاسد، وعليه الفتوى. (عيني، فتح)

أيضاً كما يتناول لصحيح فيباع فيه إذا وصيه. (ع) صح وهي أسوة أما صحة النكاح ولأنه ينتهي على ميث الرقة، فيجوز تحصيلاً للعقد، وأما المهر ولأنه لم يرد حكمه سبب لا مردّه، وهو صحة النكاح؛ إذ هو بلا مهر غير مشروع، فصار كدين الاستهلاك وكأميرض إذ تزوج امرأة فقدر مهر مثله تكون أسوة لعمرء، وهذا إذ كان النكاح بمهر مثل أو أقل منه؛ لأنه لو رد على قدر مهر المثل لم تكن امرأة أسوة لعمرء في ما ردد، بل يؤخر حقها إلى استيفاء العمرء ديونهم كدين الصحة مع دين الموص، وحاصل أنه ليس لعمرء مع مؤن عن تزويج عنده المأذون المديون، لأن المؤن مائت الرقة، والنكاح لا يلاقي حق العمرء بالإبطال فصدأ. لكن بعد صحة النكاح وجب الدين سبب لا يقبل الرد، فشأن دين استهلاك المأذون شديد يجب قيمته. (مستخلص، فتح)

للعمرء: جمع غريم بمعنى الدائن أي أصحاب الديون التي على العبد. (عيني، فتح)

مهرها فيباع في الكل ويقسم بينهم وبينهما على قدر الحقوق. (ط) لا يجب تبويتها | أي اتحاد امرئها من بؤله مرلاً وبؤاه مرلاً إذ هيأته (ع) | المراد بالتبوية ههنا أن يجني بينها وبينه ويسلمها إليه ولا يستخدمها، فإن كانت تذهب وتجيء وتخدم مؤن لا يكون تبوية، وقوله: فتخدمه ويطلق الزوج إن صغر لها عنه لعدم وجوب التبوية؛ لأن حق المؤن أقوى من حق الزوج، والتبوية تنص حق الاستخدم. فلا يجب؛ لأن المؤن يحدث دهما ومفعها، وقد مدخل فيه ميث المتعة تعاً، ولا كذلك لزوج، وكذا شرط تبوية لا يجب؛ لأن هذه اشترط لا يقضيه العقد، فإن بؤاها معه مرلاً فيها البقعة والسكنى على الزوج؛ لأن البقعة تقابل الاحتباس، وإلا فلا بقعة على الزوج، وهو بدالة أن يستخدمها بعد التبوية منه ذلك، لأن حقه لا يسقط بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح

ولو طلقها نأى بعد التبوية يجب لها البقعة وسكنى، وقبها أو بعد الاسترداد لا يجب، ومكتبة إذ تزوجت بإذن مؤن فإنها كالخبرة ولا تحتاج إلى التبوية؛ روال يد مؤن عنها، وعند الشافعي يسقط مؤن الأمه مسكوحة إلى الزوج ليلاً ويستخدمها نهاراً، وعند مالك: ليلاً بعد ثلاث نهار (عيني، فتح)

قبله، والإذن في العزل لسيد الأمة، ولو أعتقت أمةً أو مكاتبه خيرت ولو زوجها
 الوطء أي كان زوجها أو أم ولد

حراً، ولو نكحت بلا إذن من المولى

= وعد زفر والشافعي: يسقط اعتباراً بالردة ويقتل المولى أمته، ولما كما سبق: أن حيازة المراء على نفسه غير معتبرة في أحكام الدنيا فشأنه موقفاً حتف أمها، وقتل المولى معتبر في أحكام الدنيا حتى وجبت الكفارة عليه، والخلاف مقيد بما إذا لم تكن مستحقة للقتل، فهو كانت مستحقة له فلا مهر لها إجماعاً، ولو قتلت الحرة نفسها بعد الوطء لا يسقط إجماعاً. (فتح)

قوله أي قبل الوطء، وبعد الوطء لا يسقط إجماعاً؛ لأن حيازة المراء على نفسه غير معتبرة.

والإذن في العزل [وهو الإبرال حارج المرح في الجماع (ط، ع)] إما كان الإذن في العزل عن الأمة المسكوبة للمولى؛ لأنه مع عن حدوث الولد وهو حق المولى، وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما: أن الإذن إليها؛ لأن النكاح شرع صيانة لها عن السفاح وداً إما يكون إذا كان كل واحد منهما قاصياً لشهوته والعزل يحل به فشرط فيه رضاها كما في الحرة، وله: أن الأمة لا حق لها في قضاء الشهوة؛ لأن النكاح لم يشرع حقاً لها ابتداء وبقاء، فإنها لا تتمكن من مطالبة سيدها بالترويح، والعزل يحل بالمقصود وهو الولد وهو حق المولى لا حق الأمة، بخلاف الحرة؛ لأن في الحرة المسكوبة الإذن إليها في العزل لتعقب حقهما بالولد وهو حق الحصانة، فالإذن إليها إجماعاً.

ثم لا اختلاف في جوارحه في الأمة المملوكة لما روي عن أبي سعيد الخدري: أن رجلاً أتى النبي فقال: إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأكره أن تحمل وإن اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصعري، قال: لا بأس به. ثم العزل مباح برضا امرأة الحرة أو برضا مولى امرأته الأمة، وفي الأمة المملوكة بغير رضاها. (فتح) **مكاتبه** ولو حكماً كمتعقة العصب وإحالة أمها قد تزوجتنا. (ع)

خيرت كل واحدة منهما في مجلس علماً بالعتق بين إبقاء النكاح ومسحه. (ط) **ولو زوجها حراً** [ولو صغيرة تآخر خيارها إلى نوعها، وبسببها خيار بلوغ في الأصح، فإن احتارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فالمهر لسيدها. (ط)] وقال الشافعي: لا خيار لمكاتبه؛ لأنه لا يعاد للنكاح إلا برضاها فصارت كالحرة، ولما: ما روي من حديث بريرة وكانت مكاتبه؛ ولأن ابنك يرداد عليها كالأمة وهو الموجب، وقال أيضاً: لا خيار لها إن كان زوجها حراً؛ حديث بريرة من رواية عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم: خيرها وكان زوجها عبداً، رواه مسلم.

ولما: حديث عائشة أن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت، رواه البخاري ومسلم، وحديثنا أولى، لكونه مثبتاً للحرية لاتفاقهم أنه كان قبل ذلك عبداً أو نقول: ليس فيما روي دلالة على أنه إذا كان حراً لا يكون لها إختيار فلا يمكن الاحتجاج به إلا على ثبوت إختيارها فيما إذا كان زوجها عبداً، ونحن نقول بموجبه ونعوجه. الحديث الآخر جمعاً بين الحديثين، وزفر يخالف في امكانية كالمشافعي، والحجة عليه حديث بريرة وكانت مكاتبه.

[رمر الحقائق: ٢٢١/١] (فتح) **ولو نكحت** أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه (ط)

فَعَتَقْتُ نَفْسَ بِلَا خِيَارٍ، فَلَوْ وَطِئْتُ قَبْلَهُ فَالْمَهْرُ لَهُ وَإِلَّا هَا، وَمَنْ وَطِئَ أُمَةً ابْنَهُ فَوُلِدَتْ
 قبل إذنه اسكاح عبيها هـ روح الأمة أي للمولى أي للأمة ولو صغيراً أي الأمة

فَعَتَقْتُ نَفْسَ بِلَا خِيَارٍ: عتقت بفتح المهمة ميباً للفاعل ولا يجوز صممه بالنساء للمفعول؛ لأنه لازم، وفرض المسألة في الأمة وإن كان العبد كذلك يهرع مسألة الخيار؛ لأنها تختص بالإماء دون العبيد، وصورة المسألة: أنه لو روجت أمة بغير إذن مولاه، ثم عتقت قبل رد المولى نكاحها صح النكاح؛ لأنها من أهل العباداة وكان امتناع النعوذ حق للمولى وقد رال حق المولى بإزالة الملك فينفذ، ثم لا خيار هـ؛ لأنها قد رصيت باختيارها إياه بلا جبر من المولى، فإن قيل: يقض هذا بما إذا اشترت الأمة شيئاً ثم أعتقتها المولى فإن الشراء يطل؟ قلنا: إنما كان كذلك؛ لأن الشراء انعقد موجبا للملك للمولى حين اشترت، فهو نفذ بعد عتقها كان موجبا للملك هـ، فيتصر من له الحق أي المولى، وأما هـ فانعقد العقد موجبا للحق لها فافترقا، ووجه عدم الخيار أيضاً أن نفوذ النكاح بعد العتق فلا يتصور ازدياد الملك عليها، وثبت خيار يكون باعتبار ازدياد الملك، وقال زفر والشافعي: بطل النكاح؛ لأنه كان موقوفاً على إحارة المولى، والإعتاق ليس بإحارة وبعد العتق ارتفعت ولايته فيصُل. (فتح، مستخلص)

وَطِئَ قَبْلَهُ: أي قبل العتق فيما إذا تزوجت بغير إذن. (ع)

فَالْمَهْرُ لَهُ وَإِلَّا هَا: أي لو وطئ الروح هذه الأمة قبل عتقها فالمهر للمولى؛ لاستيفائه المنافع الممبوكة للمولى، وإن لم يطأها قبل العتق فالمهر للأمة معتقة؛ لاستيفائه المنافع الممبوكة لها، فإن قيل: ينبغي أن يجب مهران: مهر أمثل بالدخول قبل إيفاء النكاح بقاء على أنه عقد موقوف، ومهر بالنكاح وهو المسمى كما قال لأجسية: إن تزوجت فأت صالِق فتزوجها ودخل بها طَلقت وعليه بصف المسمى في الطلاق قبل الدخول يحكم العقد ومهر بالدخول بعد الطلاق؟ قسنا: القياس هكذا، وكسر استحساناً أو جبا مهراً واحداً وهو المسمى وقت العقد؛ لأن نفاذ العقد بالعتق يستند إلى وقت وجود العقد فصحت التسمية ووجب المسمى. (مستخلص)

وَإِلَّا هَا: أي وإن لم يطأها الزوج حتى أعتقها مولاه فالمهر لها.

وَمَنْ وَطِئَ أُمَةً اسه: ولو صغيراً فولدت أي بعد انقضاء مدة الحمل، فادعاه أي ادعى الأب الولد عند القاضي ثبت نسب الولد من الأب، ولصحة دعوة الأب شرطان: الأول: أن يكون الأب حراً مسلماً حتى لو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً لا تصح دعوته؛ لأنه لا ولاية له على مسلم، وكذا إذا كان مجنوناً، الثاني: أن تكون الأمة كلها في ملك الابن من وقت العتق إلى حين الدعوة، فهو كات مشتركة بينه وبين الأب أو غيره وجبت حصه الشريك من العقر وقيمة باقيها، ولو حلت في غير ملكه أو في ملكه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها لم تصح دعوته؛ لأن الملك إنما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلوق، فيستدعي قيام ولاية التملك من حين العلوق إلى التملك، والأصل فيه قوله **اسه** **ت** **مست** **أب**، فبهذا الحديث يثبت للأب تملك مال اسه للحاجة إلى بقاء النفس، فله تملك جاريته للحاجة إلى صيانة إماء غير أن الحاجة إلى بقاء النسل أدنى حالاً من الحاجة إلى بقاء النفس، فلذلك نه تملك طعامه وثيابه وعوهم بغير أداء القيمة، وله تملك جاريته بالقيمة إظهاراً لتفاوت بين الحاجتين، فيثبت له الملك قبل الوطء؛ لتلا يكون الوطء حراماً. (عيني، مستخلص)

فادعاه ثبت نسبه منه، وصارت أم ولد له وعليه قيمتها لا عقرها وقيمة ولدها،
أي الأب الولد أب أي الأمة أي يجب على الأب
ودعوة الحد كدعوة الأب حال عدمه، ولو زوجها أباه وولدت لم تصر أم ولد،
أي أب الأب الابن لأمته أي الأمة أي أم ولد الأب

فادعاه: أي الأب ادعى الولد لنفسه. **نسبه منه:** أي نسب الولد من الأب صيانة لمائه عن الصياع ونفسه من الربا. (ع) **أم ولد له** أي أم ولد الأب نشوت النسب منه سواء ادعى شهة أم لا، صدق الابن فيه أم لا. (ط، ع) **وعليه قيمتها** [أي قيمة الخارية يوم علقت ولو معسراً صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الوالد. (ط، ع) **لا عقرها:** [أي لا يجب عليه عقر الأمة وهو مهرها. (ط، ع)] أي يجب على الأب قيمة الأمة فقيراً كان أو موسراً؛ لأن الحاجة إلى إبقاء نسبه فاصرة، فهذا يثبت أمته بقيمتها، ويحل له عند الحاجة الطعام لا الوطاء، وفي 'الأشباه' أن المراد من قيمتها ثمن مثلها لا قيمتها بالغة ما بلغت، وهذه القيمة تعتبر يوم علقت أي الوقت الذي اتصل به العلوق، وقوله: "لا عقرها" لأن امث يثبت للأب قبل الاستيلاء شرطاً له، فتبين أنه وصي في ملك نفسه، فلا يجب عليه المهر، وقال رفر والشافعي: يجب العقر؛ لأن الوطاء وحده في غير الملك.

إد الملك إنما يثبت ضرورة تصحيح الاستيلاء صيانة لمائه عن الصياع، فيثبت الميث قبل العلوق، فلا ضرورة في بقه إلى حال الوطاء، ولذا: أن المصحح للاستيلاء حقيقة الميث ككونها للأب أو حق الميث لكونها مشتركة، وكلاهما غير ثابت للأب فلا بد من تقديم الملك ليصح الاستيلاء بوقوع الوطاء في ملكه، فلا يجب عليه العقر؛ نشوت امث بصريق الاستناد، وقيد بالدعوة؛ لأن الاستيلاء لا يتحقق بدون دعوة الولد حتى إذا لم يدعه لا يثبت نسبه ولا تصر أم ولد له بل يكون الولد عبداً للأب. (عيني، مستخلص، فتح)

وقيمة ولدها أي لا يجب أيضاً على الأب قيمة ولدها؛ لأنه اعقب حراً تقدم الميث عليه ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك، وقال أبو يوسف: إن خارية لا تصر أم ولد له ويكون الولد حراً بالقيمة، أما عدم كونها أم ولد؛ لأن المصحح للاستيلاء حقيقة امث أو حقه، وكلاهما غير ثابت للأب، وأما كون الولد حراً؛ لأنه ملكه أخوه فيعتق عليه، وقال أيضاً: عليه العقر؛ نحو الوطاء عن امث، وسقط الحد لشبهة. (فتح)

ودعوة الحد كدعوة الأب الدعوة في النسب بالكسر الادعاء، وفي الطعام بالفتح هي الدعاء، أي دعوة الحد عند عدم ولاية الأب كدعوة الأب، ويشترط أن يثبت ولاية الحد من وقت العلوق إلى وقت الدعوة حتى لو أتت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية إليه لم تصح دعوته. [رمر الحقائق: ٢٢٢/١] ما ذكرنا في الأب.

أما أب الأم وسائر ذوي الأرحام فلا تصح دعوتهم؛ لأنه لا ولاية لهم في ثبوت المال عند الحاجة. (فتح) **حال عدمه.** أي عدم الأب بالموت أو الكفر أو الرق أو الحيوان، أما عند ثبوت ولايته فلا تصح دعوته. (ص، ع) **ولو زوجها أباه** ولو نكاحاً فاسداً أو تزوجها الأب بأن كان الولد صغيراً. (ط) **لم تصر أم ولد له** لأن انتقالها إلى ملك الأب لصيانة مائه وقد صار مصوناً بدونه، فلا حاجة إليه، وقال رفر. **تصر أم ولده؛** لأنه إذا صارت أم ولد له بالفجور فنالكاح أولى، وقال الشافعي: لا يصح النكاح؛ لأن ما له من الحق يجمع صحة النكاح، =

باب نكاح الكافر

أي في بيان أحكامه

تزوج كافر^{بكفرة} بلا شهود أو في عدة كافر^{تزوجها} وإذا في دينهم جائز^{أجر ولو من بائن أو موت} ثم أسلما^{أي الزوجان} أقرّا عليه، ولو كانت محرمة فرق بينهما، ولا ينكح مرتد أو مرتدة أحداً،
مسكوة كافر عدم محبة

باب نكاح الكافر. [وهو يتناول الذمي وشرك وأخوسي ونحوهم. (ع)] المداسة بينهما طاهر؛ لأن الرق أثر الكفر إلا أن الكافر أدى منه، فلهذا أحر عن نكاح الرقيق، وهما ثلاثة أصول: الأول كل نكاح صحيح بين مسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر خلافاً لمالك، ويرده قوله تعالى: **وَمَا مِنْكُمْ عَلَيْهِمْ** (المائدة) وقوله **لَا يَنْكِحُ الْمُشْرِكُونَ** (البقرة) والثاني: كل نكاح حرم بين المسلمين لقصد شرعه كعدم شهود بخور في حقهم إذا اعتقدوه عند الإمام. ويقرون عليه بعد الإسلام، والثالث: كل نكاح حرم لحزمة المحل كالحارم قيل: يقع جائز فيهم. وقال مشايخ العراق: بل يقع فاسداً، وأجمعوا أنه لا يتوارثون أي بهذا السبب، وأما بالنسب فيتوارثون. (فتح)

ودا في دينهم حائر: [والحال أن التزوج بغير شهود أو نكاح المعتدة. (ط)] لأنهم إذا كانوا لا يعتقدون ذلك يجب التفريق بالإسلام إجماعاً. (عيني، مستخلص) ثم أسلما بعد ذلك أو ترافعا إليها. (ط، ع)

أقرّا عليه: أي على ذلك النكاح ولم يحدد، وهذا عند أبي حنيفة، وقال زهر: النكاح فاسد في أوجهين، يعني بلا شهود كان أو في عدة كافر، وبه قال مالك؛ لأن إخطابات عامة إلا أنه لا يتعرض لهم لدمتهم قبل الإسلام أو المرافعة إلى الحاكم، فإذا ترافعوا أو أسلموا وأحرمة قائمة وحب التفريق، وأيضاً قل **لَا يَنْكِحُ الْمُشْرِكُونَ**، والآن التزما أحكام الإسلام، وأبو يوسف ومحمد مع أبي حنيفة في المسألة الأولى أي النكاح بغير شهود؛ لأنه مختلف فيه ومع زهر في المسألة الثانية؛ لأن النكاح في العدة لا يخور إجماعاً. وقد اترما أحكاماً فتلزمهم، وله أن العدة لا يمكن إنشائها حقاً لشرع؛ لكونهم غير مخاطبين به، ولا حقاً لنزوح؛ لأنه لا يعتقد، بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم. [رمز الحقائق: ٢٢٣/١] (مستخلص)

محرمة. أي محرمة لنزوح بأن كانت أمه أو أخته فأسلما أو أحدهما. [رمز الحقائق: ٢٢٣/١] **فرق بينهما.** إذا أسلما، وكذا بإسلام أحدهما أو مراعاتهما جميعاً لا بمرافعة أحدهما عند الإمام خلافاً هما، ثم هل لهن الأكلحة حكم الصحة فيما بينهما أم لا؟ قال بعض أصحابنا، إنها فاسدة في حقهم إجماعاً، وقال القاضي الإمام أبو ريد ومن تابعه: إن نكاح المحارم، صحيح فيما بينهم عند أبي حنيفة، وهو الصحيح، حتى قال: لو طبت أحدهما التفريق من القاضي لم يفرق، ويقضي بفساد النكاح إذا صلت، ولا يسقط إحصائه إذا دخل هي حتى لو أسلم فقده إسان يعد قدومه عنده، ولو كان النكاح فاسداً لسقط إحصائه بالدخول بها، وقالوا: هو باطل في حقهم إلا أن لا يتعرض لهم قبل الإسلام أو المرافعة إعرافاً لا تقريراً، وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً. (عيني، مسكين) **ولا ينكح:** أي أحداً لا مسيئة ولا مرتدة ولا كافرة. **أحداً:** أي لا مسيئاً ولا كافراً ولا مرتداً؛ لأن لنكاح يعتمد المنة ولا ملة له، وما انتقل إليه لا يقر عليه. [رمز الحقائق: ٢٢٣/١]

والولد يتبع خير الأبوين ديناً، والجوسي شرٌّ من الكتابي، ولو أسلم أحد الزوجين

سواء كانا كتابيين أو مجوسيين

فيكون تابعاً للكتابي

والوثني وسائر أهل الشرك

ط د ف

عرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم وإلا فرق بينهما،

الزوجين

أي على روح الآخر

أي عرض القاصي

يتبع خير الأبوين ديناً: أي من حيث الدين؛ لأن في جعله تبعاً له نظراً لولده؛ ولأن الإسلام يعنو ولا يعلى، وهذا إذا لم تختلف الدار بأن كانا في دار الإسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الإسلام والوالد في دار الحرب؛ لأنه من أهل دار الإسلام حكماً، وأما إذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الإسلام فأسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلماً؛ لأنه لا يمكن أن يجعل الولد من أهل دار الحرب، بخلاف العكس. [رمز الحقائق: ٢٢٣/١] ولا يتصرع عليه أنه يصح سبي الولد ويكون مملوكاً للسابي، والحاصل: أن اختلاف الدار يمنع التبعية في الأحكام، وعند عدم الأبوين يتبع الدار. (فتح) **ديناً:** فإن كان أحد الزوجين مسلماً فالولد على دينه، وكذا لو أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلماً بإسلامه. (ط)

والجوسي شرٌّ من الكتابي. لأن لأهل الكتاب ديناً سماوياً بحسب دعواهم، فإهم يحسبون أن دينهم ليس بمسحوح، ولهذا تؤكل ديبحتهم ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين، فكان الجوسي شرّاً حتى إذا ولد لبيهما ولد يكون كتابياً تبعاً له. [رمز الحقائق: ٢٢٤/١] وقال الشافعي: يكون مجوسياً؛ لأن المعارضة تحققت، وأحدهما يوجب الحرمة والآخر يوجب الحل، فيرجح ما يوجب الحرمة؛ لقوله **لا** ما حرم **حلالاً** وحرماً في شيء، **لا عب حره حلالاً**، بخلاف ما إذا كان أحدهما مسلماً؛ لأن الكفر لا يعارض الإسلام، ولأن الكفر كله منة واحدة عنده، فلا يفضل أحدهم عن الآخر، ولذا: أن حل الديعة والمساكنة من أحكام الإسلام فيرجحهما كما يرجح بالإسلام فلا تتحقق المعارضة، وكذا الوثني وسائر أهل الشرك شرٌّ من الكتابي، والنصراني شرٌّ من اليهودي في الدارين؛ لأنه لا ذبيحة له بل يخنق كمجوسي، وفي الآخرة أشدّ عذاباً، وورد في السنة أن الجوسي أسعد حالاً من المعتزلة؛ لإثبات المجوسي خالفين فقط، وهؤلاء خالفوا لا عدد له. (فتح)

فإن أسلم أي الآخر فيها ونعمت وهي امرأته. (ط، ع) **وإلا فرق بينهما:** أي وإن لم يسلم الآخر وأبى الإسلام فرق القاصي بينهما ولا يتوقف، سواء كان الإباء قبل الدخول أو بعده، ففي المجوسيين يفرق بإسلام أحدهما بعد الإباء، وفي الكتابيين إن أسلمت الزوجة يفرق بينهما، وإن أسلم الزوج فلا يتعرض لها؛ لكونها تحت أسلم، وكذلك إذا كانت هي كتابية والزوج مجوسي فأسلم، وقال الشافعي: لا يعرض على المصير الإسلام؛ لأن فيه تعريضاً لهم إلا أن منك النكاح قبل الدخول غير متأكد، فينقطع بنفس الإسلام، وبعده متأكد فيؤجل إلى انقضاء ثلاث حيض، ولذا: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق بين نصراني ونصرانية بإثائه عن الإسلام، رواه الطحاوي وأبو بكر بن العربي في 'العارضة' أي شرح الترمذي وطهر حكمهم بينهما، ولم ينقل إليها خلافة فكان إجماعاً، ثم لا فرق بين أن يكون الزوج المصير صبيّاً مميّزاً أو بالغاً حتى يفرق بينهما بإثائه، وهذا على الطرفين، وأما على قول أبي يوسف فقد احتنف المشايخ فيه منهم من يقول: لا يصح إثاؤه عنده قياساً على رده ومنهم من يقول: يصح، =

وإبائؤه طلاقاً لا إبائوها، ولو أسلم أحدهما ثم لم تن حتى تحيض ثلاثاً، ولو أسلم
أي إنكار الزوج عن الإسلام أي أحد الزوجين أي في دار الحرب
 زوج الكتابية بقي نكاحها،

= ولو كان أحدهما صغيراً غير مميز ينتظر عقله، بخلاف ما إذا كان محملاً حيث لا ينتظر، بل يعرض على أبيه؛
 لأنه ليس للدخول نهاية معلومة. ثم اعلم أن هذه الفرقة طلاق عند الصرفين إذا أسلمت امرأة فقط، فتعتمد إذا
 أسلمت بعد الدخول هي وأبى الزوج، وعند أبي يوسف: لا تكون طلاقاً بل فسخاً؛ لأنه يتصور وجوده من امرأة،
 وبمثنى لا يقع الطلاق فكان كافرقة بسبب الملك، وسأ: أنه لما فات الإمساك بالمعروف وجب لتسريح بالإحسان،
 فإن صق وإلا باب القاضي منه في ذلك، فيكون صلاقاً، خلاف الحديث فإن الفرقة فيه لا بهذا المعنى بل للتداعي،
 وأما إذا أسلم الزوج فقط فلا تكون الفرقة طلاقاً اتفاقاً. (عين، فتح)

لا إبائوها أي لا يكون إباء المرأة طلاقاً بالاتفاق عدنا، وعند الشافعي: وقعت الفرقة بإسلام أحدهما إن كان
 قبل الدخول: وبعده يتوقف كما مر، ثم إذا وقعت الفرقة بالإباء فإن كان بعد الدخول فيها المهر كنه؛ لأنه تأكد
 بالدخول، وإن كان قبل الدخول فإن كان بإبائه الزوج فلها نصف مهر؛ لأنه قبل الدخول، وإن كان بإبائها فلا مهر
 لها كالردة والمطوعة. [رمز الحقائق: ٢٢٤/١] **لم تن:** المرأة داخل بها أولاً. (ط)

حتى تحيض ثلاثاً هذا إذا كانا كتابيين أو كان أحدهما كتابياً والآخر وثياً، وامرأة هي المسمة، أو لم يكونا كتابيين،
 وم إذا أسلم الزوج، وانزوجة كتابية فهما على نكاحهما على ما مر، وقال الشافعي: إن كان إسلام أحدهما
 قبل الدخول وقعت الفرقة بالإسلام في الحال، وإن كان بعد الدخول يتوقف على مصي ثلاثة قروء (أي أطهار)
 على ما مر من مذهبه فيما إذا أسلم أحدهما في دار الإسلام، ولا تأثير لاختلاف الدارين بعده، ووجه توقف
 الفرقة على ثلاث حيض عدنا: أن الإسلام ليس سبباً لفرقة؛ لكونه صاعاً والعرض على الإسلام متعذر؛ نقصور
 الأولية في دار الحرب، ولا بد من الفرقة دفعاً للفساد، فأقمنا شرط الفرقة مقام الفرقة، وهو مصي ثلاث حيض؛
 لما أن انقضاء ثلاث حيض شرط الفرقة في الطلاق الرجعي.

ثم هذه الفرقة هل يكون صلاقاً أم لا؟ فعدنا: يكون صلاقاً كما في 'السير الكبير'، وروي عنهما أنه فرقة غير
 صلاق كما هو عند أبي حنيفة؛ لأن هذه فرقة وقعت حكماً لا بتعريق القاضي، وكذلك إذا حرج أحدهما إلى
 دار الإسلام بعد إسلام أحدهما في دار الحرب لا تقع الفرقة بينهما حتى تمضي ثلاث حيض؛ لعدم ولاية القاضي
 على من بقي في دار الحرب، وهذه الحيض لا تكون عدة، وهذا يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها، ثم
 إن كان قبل الدخول فلا عدة عليها، وإن كان بعد الدخول وامرأة حربية فكذلك، وإن كانت هي المسمة
 فكذلك عند أبي حنيفة، وعندهما: تجب العدة عليها. (مستخلص، عين)

بقي نكاحها: لأنه يجوز له أن تزوج بها ابتداء، فالبقاء أولى؛ لأنه أسهل منه. [رمز الحقائق: ٢٢٥ ١]

وتباين الدارين سببُ الفرقة لا السبي، ^{س م و ك ف} وتنكح المهاجرة الحائل بلا عدة، وارتدادُ ^{ك د ف و} أحدهما فسخٌ في الحال، ^{أي أحد الزوجين}

وتباين الدارين سبب الفرقة: [أي سبب وقوع الفرقة عدداً، حتى إذا خرج أحد الزوجين إلى دار الإسلام مسلماً أو دميّاً وقعت السيونة. (ع)] عدداً، وقال الشافعي: سبب انفراق هو السبي دون تباين الدارين، حتى إذا خرج أحد الزوجين إليهما من دار الحرب مسلماً وقعت الفرقة بينهما عدداً، وعند الشافعي: لا تقع، ولو سبي أحد الزوجين الحربين وحيء إلى دار الإسلام تقع الفرقة بينهما اتفاقاً؛ لتباين الدارين عدداً وسبي عبد الشافعي، وإن سبياً معاً لم تقع الفرقة بينهما عدداً، وعند الشافعي: تقع، ويقوله قال مالك وأحمد، قالوا: إن تباين الدارين يصهر في انقطاع الولاية، ولا أثر بذلك في وقوع الفرقة، وأما السبي فيقتضي خصوص الملك للنسب وهو مستزم لانقطاع ملك النكاح، قلنا: إن مصالح النكاح لا تتضمن حقيقة ولا حكماً مع تباين الدارين، والسبي يوجب ملك الرقبة، وهو لا ينافي ابتداء النكاح فكذا لا ينافي بقاءه.

فإن قلت: رده ^{ك د ف و} ينته ريب إلى زوجها بالعقد الأول دليل على ما ذكرناه؟ قلت: روي أنه ^{ك د ف و} ردها بعقد جديد فكان المثلث أولى من الباقي عني أن ما رووه غير صحيح عند أهل النقل فلا يعارض ما روينا لصحته، فإن قلت: في ما روئتم حجاج وهو متكلم فيه؟ قلت: هذا جرح مهم فلا يصح وقد وثقه أهل النقل حتى جرح به مسلم، ولأن ما رووه متروك الظاهر؛ لأنه ذكر فيه أن إسلامها كان قبل إسلامه بست سنين، وقيل: بستين وهم لا يرون بقاء النكاح بعد انقضاء عدتها قبل إسلام امتأخر منهما، وإن قيل: قد أباح ^{ك د ف و} وء سبياً أو صلب بعد الاستبراء وقد سبى مع أرواحهم، قلت: لا نسلم بل سبى وحدهم؛ لأن رجاءهم قتلوا. (عيني)

لا السبي: أي ليس السبي سبب الفرقة عدداً، (ع) **المهاجرة:** أي التاركة دار الحرب إلى دار إسلام عني قصد عدم العود سواء كانت مسلمة أو ذمية. (ط) **الحائل:** ضد الحامل يعني غير الحبي مسددة كانت أو ذمية، قيد بالحائل؛ لأن الحبي لا يجوز تزوجها حتى تضع. (ع)

بلا عدة: أي تنكح المهاجرة غير الحبي بلا عدة عند أي حبيفة، وعددهما: تنزها عدة؛ لأن الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام، فيدرمها حكم الإسلام، ولأي حبيفة قوله تعالى: ^{ك د ف و} «ولا جناح عليكم أن تنكحوهن» (الممتحنة ١٠) حيث أباح نكاح المهاجرات مطبقاً، فتقيده بما بعد العدة زيادة على النص، وهي نسخ. أما إذا كانت حاملاً فلا يقرب بوجوب العدة عليها، ولكنها لا تنكح ما لم تضع حملها؛ لأن في بطنها ولداً ثابت النسب، فظهر في حق منع احتياطاً وهو الأصح وظاهر الرواية، وقيد بالمهاجرة؛ لأن التي طلقت في دار الحرب لا عدة عليها اتفاقاً، وبوجوب العدة على المهاجرة قالت الثلاثة. (عيني، فتح)

فسخ في الحال: [سواء كان قبل الدخول أو بعده (ص)] أي إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ففسخ النكاح في الحال أي فرق بينهما بعير طلاق، وهذا بإطلاقه عند الشيعين، وقال محمد: إن كانت الردة من الزوج فهي فرقة بطلاق اعتباراً بالإلاء، وأبو يوسف مر عني أصله الذي كان له في الإلاء، وأبو حنيفة فرق بأن الردة مافية لنكاح نكوحها مافية =

فللموطوعة المهرُ كلها، ولغيرها نصفه إن ارتدَّ، وإن ارتدَّت لا، والإباء نظيره، ولو
أي امرأة ادخلها أي غير الموطوعة المهر أي لا يجب لها شيء للمرأة الزوج
 ارتدَّا وأسلما معاً لم تبين، وبانت لو أسلما متعاقباً.
أي الزوجان أي المرأة

= للعصمة، والطلاق رافع للنكاح فتعذر أن يجعل الردة طلاقاً، بخلاف الإباء؛ لأنه يموت الإمساك بالمعروف فيجب التسريح بالإحسان، وهذا يتوقف للفرقة بالإباء على القضاء، ولا يتوقف بالردة، وقال الشافعي: إن كانت الردة بعد الدخول لا تبين منه حتى تمضي ثلاثة قروء، وإن كانت قبل الدخول تبين في الحال. (عيني، مستخلص)

كلها سواء كانت الردة منها أو منه؛ لأنه تأكد بالدخول فلا يتصور سقوطه. (ع) **إن ارتد:** [أي الزوج؛ لأن الفرقه من جهته قبل الدخول فوجب نصف المهر.] اعلم أن الردة لا يخو إما أن يكون قبل الدخول أو بعده، فإن كان بعد الدخول فلا تخلو أيضاً إما أن يكون ارتد هو الروح أو المرأة، فحصل أربع صور: أحدها: أن يرتد الروح قبل الدخول فللمرأة نصف المهر، وثانيها: أن يرتد هو بعد الدخول فلها تمام المهر، والثالث: أن ترتد المرأة بعد الدخول فلها تمام المهر أيضاً، والرابع: أن ترتد المرأة قبل الدخول فلا مهر لها وهو معنى قوله: "وإن ارتدت لا"، وكذا لا نفقة لها؛ لأن الفرقه من قبلها، وفي ارتداد الروح الفرقه من قبله فاعتبر بتطبيقه. (مستخلص)

وإن ارتدت لا أي امرأة قبل الدخول لا يجب لها شيء؛ لأن الفرقه من جهتها. (ع) **والإباء** أي إباء أحدهما عن الإسلام بعد إسلام الآخر. (ع) **نظيره** أي نصير الارتداد، حتى إذا كان بعد الدخول من أيهما كان يجب المهر كله، وإن كان قبل الدخول فإن كان منه يجب النصف، وإن كان منها لا يجب شيء. (ع)

لم تبين أي إذا ارتد الزوجان معاً ثم أسلما معاً ولم يعرف سبق أحدهما على الآخر في الارتداد والإسلام لم تبين امرأة فهما على نكاحهما استحساناً، وفي القياس تقع الفرقه بينهما وهو قول راف؛ لأن ردة أحدهما مافية فردقهما بالأولى؛ لأن في ردقهما ردة أحدهما، وجه الاستحسان: أن بي حبيبة ارتدوا ثم أسلموا ولم تأمرهم اصحابة بتحديد النكحة، وكان هذا في زمن خلافة أبي بكر. **ب** فإن قيل: إن ارتدادهم ما وقع جملة بالإجماع فكيف يستقيم الاستدلال به؟ قس: عند جهالة شارح يجعل في حكم كآه وجد جملة أي ارتدادهم وإسلامهم وقع معاً؛ لجهالة التاريخ، فترث اقياس لإجماع الصحابة. (مستخلص، عيني، فتح)

لو أسلما أي المرتدان حال كون كل واحد منهما متعاقباً للآخر. (ص) **متعاقباً** لأن إسلام أحدهما إذا تقدم ونفي الآخر على رده فيتحقق الاختلاف، وإن كان المتأخر إسلاماً هي المرأة قبل الدخول سقط المهر، وإن كان هو الروح لها نصف المهر أو المتعة ولو كانت نصرانية تحت مسلم فتمحسا وقعت الفرقه بينهما عند أبي يوسف؛ لأن الروح لا يقر على ذلك الدين بل يجر على الإسلام وامرأة تفر عنه، فصار كردة الروح وحده لما عرف أن الكفر كله ملة واحدة، فالانتقال من كفر إلى كفر لا يجعل كالإشياء فصار كما لو هودا فإن الفرقه تقع بالاتفاق، هكذا هذا خلافاً لمحمد. [رمر الحقائق: ١/ ٢٢٦] لأهما ارتدا معاً؛ لأن تمحس النصرانية كإحداث أصل الكفر؛ لأن المخوسية لا يجوز للمسلم أن يتزوج بها وإحداثها كإحداث الردة، بخلاف اليهودية، ألا ترى أنها لو تمحست وحدها تقع الفرقه بينهما ولو تعودت لا تقع، فافترقا. (فتح)

باب القسم

أي في بيان أحكامه

البكر كالثيب والجديدة كالقديمة، والمسلمة كالكتيبة فيه وللحرّة ضعف الأمة،
أي المرأة الجديدة أي الزوجة المسمة

باب القسم: [هو التسوية بين الزوجات في البيتوتة والنفقة والسكنى والمأكل والمشرب لا الجماع. (ط)] لما ذكر حوار نكاح أربعة من النسوة للحر وثني للعد لم يكن بد من بيان القسم، وهو بفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى تعيين أنصاء الشركاء لغةً، وبالكسر بمعنى النصيب، ويقار. كلاهما بمعنى النصيب، ولكن بالفتح يستعمل في موضع خاص، بخلاف الكسر، وشرعاً بالفتح: التسوية بين المكروهات في البيتوتة والنفقة والسكنى لا في الجماع؛ لأنها تنفي على الشاطئ، فلا يقدر على التسوية فيها كاحدة، فلو كان عمل الروح يلاً كالحارس قسم هاراً كما ذكره الشافعية وهو حسن، والقسم واجب؛ لقوله تعالى بعد بيان حل الأربع: ﴿فَبِمَا حَقَّ لَا غَدَاةَ فِي حُكْمِهِ وَأَوْ مَا مَلَكَ يَمِينُكُمْ﴾ (النساء ٣)، فاستعدنا حل الأربع مقيداً بعدم خوف عدم العدل، وثبت المانع عن أكثر من واحدة عند خوفه، فعلم إيجابه عند تعددهن. (عيني، فتح)

والجديدة كالقديمة. مطلقاً سواء كانت الجديدة بكرًا أو ثيبًا، وحصلهما مع أن المريضة والرتقاء والقراء والراهقة والمخونة كغيرها؛ لأنهما محل اختلاف، والتسوية بينهما في القسم؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَلَهُ فِيهِمَا نِصْفُ مَا كَانَ لَهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْنِ أُمَّةٍ﴾ (النساء ٣٤)، وهو مطلق لا فصل فيه بين الجديدة والقديمة والبكر والثيب والمسلمة والكتيبة؛ ولأن القسم من حقوق النكاح، ولا تفاوت بينهما في ذلك.

وقال الشافعي: يقيم عند ابكر الجديدة سبعا وعند الثيب الجديدة ثلاثا، ولا يختصب عندها بذلك؛ لما روي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **سبع وسبع** ثلاث، ثم يعود بن هند أخرجه الدارقطني، وبه قال مالك وأحمد، قننا: المراد منه التفصيل بالبداة لبجدة دون ازيادة بأن يبدأ بالحديدة فيبيت عندها سبعا إن كانت بكرًا أو ثلاثا إن كانت ثيبًا، ثم يبيت عند القديمة كذلك أي سبعا أو ثلاثا، أو هو محمول على الصحيح؛ ولأن القديمة أولى بالتفصيل؛ لأن الوحشة في جاسها أكثر. (عيني، مستخلص، فتح)

فيه: أي في القسم، وكذلك الصحيحة والمريضة والرتقاء والمخونة التي لا يخاف منها، والخاص والفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يحكم وطئها، والحرمه والموى منها والمظاهر منها كلها سواء. (ط)

ضعف الأمة: [والمدير والمكاتبة، وعن مالك هما سواء. (ع)] أي إن كان له امرأتان إحداها حرة والأخرى أمة فللحرّة ليلتان وللأمة ليلة من القسم؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَلَهُ فِيهِمَا نِصْفُ مَا كَانَ لَهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْنِ أُمَّةٍ﴾ (النساء ٣٤)، وبذلك قضى الصديق وعلي رضي الله عنه وهو لأن حل الأمة أنقص من حل الحرّة دليل أنه لا يخور نكاحها معها ولا بعدها، فلا بد من إظهار القصص في القسم، والمكاتبة والمديرة وأم الولد بمنزلة الأمة؛ لأن الرق فيهن قائم سواء كن مسلمة أو دمية، والمريضة في القسم كالصحيحة، وكما أن مرضها لا يسقط حقها في القسم، فكذا مرضه لا يكون مسقطاً لحقها فيه. (مستخلص، فتح)

وَيُسَافِرُ بِمَنْ شَاءَ، وَالْقِرْعَةُ أَحَبُّكَ، وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِنْ وَهَبْتَ قِسْمَهَا لِلْأُخْرَى.

أي للواحدة منهن على الزوج

الزوج الذي تحته نسوة

ويسافر من شاء منهن؛ لأنه لا حق من في السفر حتى كان للزوج أن لا يستصحب واحدة منهن، فكذلك له أن يسافر بواحدة أو أكثر بلا إحد من صاحبته ولا قرعة؛ لأنه قد يتعسر عليه السفر ببعضهن مرضها أو سمن أو كثرة أولاد، وقد يأمن بعضهم في حفظ الأمانة في السفر أو في البيت، ولكن القرعة أحب تطيباً لقلوبهن، وم تحسب عليه أيام سفره حتى لا يقضي لبقية سائه، وقال الشافعي: تح القرعة؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أفرغ بين سائه، وأبتهن خرجت قرعتها أو سهمها يخرجها، متفق عليه، ولما: أنه لا حق من في السفر، وفعله صلى الله عليه وسلم يدل على الاستحباب، ونحن نقول به تطيباً لقلوبهن، والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن التسوية واحدة عليه في الحصر، وإنما كان يفعله تفصيلاً، [أمر الحقائق: ١: ٢٢٧] قال تعالى: **فَارْجِعْ مِنَ سَائِمِهُنَّ مِمَّا فِي بَيْتِكِ مِنَ السَّائِمِ** (الأحراب ١٥) فكان من يؤوي عائشة وأم سمة وريب وحفصة رضي الله عنهن، ومن أرجاه سودة وجويرية وأم حبيبة وصفية وميمونة رضي الله عنهن، قال البيضاوي: ترجي من تشاء أي تؤجرها وتترك مصاحبتها وتؤوي إليك أي تضم إليك وتضاجعها. (فتح)

والقرعة بينهن أحب، فيسافر من خرجت قرعتها، وم يحسب أيام سفره مع التي كانت معه لكن يستقبل بعد بينهما. (ط) **ولها أن ترجع** أي إن رصيت إحدى الزوجات أن تترك قسمها لصاحبتها حار وها الرجوع على الزوج، والدليل على حوارمة القسم من صرفها أنه ما كثرت سودة رضي الله عنها أراد النبي صلى الله عليه وسلم طلاقها، فسأته أن لا يفعل وجعلت يومها لعائشة رضي الله عنها لأن خسر يوم القيامة مع أرجاه، فأمسكها النبي صلى الله عليه وسلم. وإنما كان ها الرجوع بعد اهبة؛ لأن الإسقاط بما يكون في القائمة؛ لأن ما ليس كذلك كان الرجوع عنه امتناعاً لا إسقاطاً، فكان بمنزلة العارية ولمعبر أن يرجع متى شاء. (مستخلص، فتح)

للأخرى لأنها أسقطت حقاً لم تحب بعد فلا يسقط كالمعبر يرجع في العارية متى شاء. (ع)

كتاب الرضاع

أي في بيان أحكامه

كاف

هو مصّ الرضيع من الثدي الأدمية في وقت مخصوص، وحرم به وإن قل
 أي الرضاع شرعاً قديماً أو كثيراً وهو مدة الرضاع

كتاب الرضاع | جعل في الديوان فتح الرأء أصلاً، والكسر لغة، والفعل من باب علم أصل، ومن باب صرب لغة أهل نجد. (مسكين) لما كان المقصود من الكاح الولد، وهو لا يعيش في ابتداء أمره غالباً إلا بالرضاع، وكان له أحكام تتعلق به، وهي من آثار الكاح انتأخرة عنه جمعه آخر أحكامه، ومقتضى هذا التعليل أن تكون مسائل الرضاع بالباب كما جمعه بعض الشارحين، والمناسبة بينهما: أن الرضاع سبب لتحريمه كما أن الكاح سبب لتحريمه المصاهرة، فهما نظيران من حيث أن إسكاح سبب للحمل، والرضاع سبب لتحريمه، وهو ككسر الرأء وفتحها وكذلك الرضاعة وأكر الأصمعي الكسر مع الهاء، ويقال: لثيم راضع الذي يرضع إبله أو عصفه ولا يحلبها كي لا يستمع صوت حلبه فيطلب منه. (عيني، فتح)

هو مص الرضيع هذا التعريف مقوص طرداً وعكساً، أما الأول: فلأنه قد يوجد المص ولا رضاعة إن لم يصل إلى الخوف، وأما الثاني: فلأن المص قد ينتهي ويشت الرضاع كما لو وصل إلى جوفه يصب في وسط الفم أو بالسعوط من الأنف، والحواب: أنه أراد الوصول إلى الخوف من المصدين، وقوله: 'من الثدي الأدمية' ولو نكر: ميتة أو آتسة، وخرج به الرجل والشاة. (فتح)

وحرم به وفيه خلاف في موضعين: الأول: أن الرضاع قليله وكثيره سواء عندنا، وقال الشافعي: لا يحرم إلا خمس رضعات مشعات وبه قال أحمد، وعنه ثلاث رضعات؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسح بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن، رواه مسلم، وعنها: أنها قالت: "لا تحرم المصة والمصتان" وفي نبط: "لا تحرم الإملاحة والإملاحتان"، رواه مسلم، فالحديث الثاني قضى لنفي مذهبه، والأول لإثبات مذهبه.

ولما قوله تعالى: **لَا تَحْرِمُوا أَوْلَادَكُمْ** لَا تَحْرِمُوا أَوْلَادَكُمْ (سراء ٢٣) علقه بفعل الإرضاع من غير قيد بالعدد، والتقييد به زيادة، وهو نسخ، وإطلاق الأحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال: حرم من رضاع ما حرم من رحم وفي نبط ما حرم من سب ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها أن صلى الله عليه وسلم قال: حرم من رضاع ما حرم من رحم من ذئب متفق عليه، وما رواه مسوح، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قوله: "لا تحرم الرضعة والرضعتان" كان، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم، فجعله مسوحاً، حكاه عنه أبو بكر الرازي، ومثله عن ابن مسعود رضي الله عنه، وقال ابن بطل: أحاديث عائشة رضي الله عنها مضطربة؛ لأنه يرويه ابن زيد مرة عن أبيه رضي الله عنه ومرة عن عائشة، ومرة عن أبيه، فوجب تركها، والرجوع إلى كتاب الله، ومذهبه مذهب علي وابن عباس وابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم وجمهور التابعين، =

في ثلاثين شهراً ما حرّم بالنسب، إلا أم أخيه وأخت ابنه،^{الف دو}

= وقال النووي: هو قول جمهور العلماء، وقال الليث: أجمع المسلمون على أن كثير الرضاع وقبيلته يحرم في المهد كما يقصر المصائم، وخلاف لثاني: أن مدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وعندهما ستان، وعند زرارة ثلاث سنين، ولنا: أن الرضاع الكثير مسبوغ بقوله روضة أبو داود، ولهما: قوله تعالى: وقوله: (سورة النساء: ٢٣٣) وقوله: (سورة النساء: ٢٣٣) (أخذه ١٥) وأقل مدة الحمل ستة أشهر، فبقي بمصالح حولان، وله قالت الثلاثة، إلا أن منكاراً رد أياماً يسيرة على السنتين ولم يجدها، وله قوله تعالى: (سورة النساء: ٢٣٣) بعد قوله: **﴿وَأُولَئِكَ يُرْضَعْنَ﴾** فثبت أن بعد الحولين رضاع.

والمعنى فيه: أنه لا يمكن فصع الولد عن اللبن دفعة واحدة، فلأنه من زيادة مدة يعتاد فيها الحضي مع اللبن لمصام، فيكون عداؤه من تارة، وبصعده أخرى إلى أن يسي اللبن، وأقل مدة تنقلها إعادة ستة أشهر اعتباراً بمدة الحمل، وروى قدر الزيادة بالحول كاملاً؛ لاشتماله على الفصول الأربعة، ولأبي حنيفة: قوله تعالى: (أخذه ١٥)، لأن الله تعالى ذكر شيئين وصربهما مدة، فكانت مدة اكل منهما على الكامل، فكانه قال: فإن قيل: فبما حكمتكم بأن أكثر مدة الحمل ستان، فبما يقول عائشة الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو لم يكن معروفاً، وجاز هذا خبر الواحد، لأن الآية مأولة وهي في إثبات الحكم مثل القياس. (مستخلص، عيني)

في ثلاثين شهراً أي إذا وجد الرضاع فيها وهي ستان ونصف عده، وقالوا: ستان وبه نصي (ط، ح) **ما حرّم** في محل ارفع فاعل لقوله: 'حرّم'. (ع) **بالنسب** أي حرم نسب الرضاع الذي حرم بسبب النسب. (ج) **إلا أم أخيه** استثناء من قوله: 'أحرّم به' أي يجوز أن يتزوج بهما من الرضاع، ولا يجوز أن يتزوج بهما من نسب. (ح) [وكذا أم أخته من الرضاع، ولا يجوز أن يتزوج أم أخيه من النسب؛ لأنه في النسب إن كانت 'أختاً لأب وأم' أو 'أماً فأماً' لأخت أمه، وإن كانت 'أختاً لأب فأماً' لأخت موصوغة أبيه، وكذا أختاً لأمه وستة من الرضاعة، ولا يجوز ذلك من النسب؛ لأن أخت أمه أو ستة من النسب إن كانت منه بأن كانا من أب وأم أو من أم فهي ستة، وإن لم تكن منه بأن كانا من أم فهي ربيته، فإن بنتها تحرم بالحدوث، والرضاع في المسألة الأولى يجوز أن يكون متعلقاً بالأم، وأن يكون متعلقاً بأخيه، وأن يكون كليهما.

وكذا في الثانية يجوز أن يكون متعلقاً بالأب أو بالأم أو بكليهما، وكل ما لا يحرم من نسب لا يحرم من الرضاع، وقد يحرم من الرضاع كما في الصورتين المذكورتين، وهما صور أخرى يجوز من الرضاع دون النسب، الأولى: يجوز به أن يتزوج بأب حفده من الرضاع دون النسب، الثانية: يجوز به أن يتزوج جدة ولده من الرضاع =

وزوج مرضعة لبنها منه أبٌ للرضيع، وابنه أخٌ وبنته أختٌ وأخوه عمٌ وأخته عمّةٌ
 أي بنت الزوج أي أخ الزوج للرضيع أي أخت الزوج
 وتحلُّ أختُ أخيه رضاعاً ونسباً.....

= دون النسب، الثالثة: يجوز له أن يتزوج بعمة ابنه من الرضاع دون النسب، الرابعة: يجوز لها أن تتزوج
 بأي أحبها من الرضاع دون النسب، الخامسة: يجوز له أن يتزوج أم عمه من الرضاع دون النسب، السادسة:
 يجوز له أن يتزوج أم حاله من الرضاع دون النسب، السابعة: يجوز لها أن تتزوج بأخ انتها من الرضاع دون
 النسب، [رمز الحقائق: ٢٢٨/١] (مسكين)

لها مه. [أي من الزوج وحاملة صفة للرضعة، والمعنى: لن المرضعة برل من الزوج، وإن كانت أمة فالسيد
 والواصي بشهية. (ط، ع)] احترر بذلك عن روح ليس لبنها مه بأن تزوجت ذات لن، ولها نسب روح آخر كان
 لها من قبل، فأرضعت به صبياً، فإنه لا يكون ولداً له من الرضاع، وإنما يكون ربيبه من الرضاع، حتى يجوز له أن
 يتزوج بأولاد الروح الثاني من غيرها، وأخواته أي أخوات الروح الثاني كما في النسب، ويكون ولد الروح الأول ما
 لم تلد من الثاني، فإذا ولدت مه فأرضعت به صبياً فهو ولد الثاني بالاتفاق؛ لأن اللبن منه، وإن لم تلد من الثاني، فهو
 ولد الأول بالاتفاق؛ لأن اللبن منه. [رمز الحقائق: ٢٢٩/١] **أخ** للرضيع وإن كان من امرأة أخرى. (ط)

أخت. يرضع وإن كانت من امرأة أخرى وأبوه جد وأمه جدة. (ط) **وأخته عمّة** [للرضيع لا تحل مأكحة
 أحد من هؤلاء كما في النسب] فكل هذه القرابات التي بواسطة روح المرضعة لا تحل مأكحة أحد من هؤلاء كما
 في النسب وهو معنى قولهم: "لن المحلل يتعلق به التحريم"، وعند الشافعي في قول: لن المحلل لا يحرم؛ لأن الحرمة
 لشبهة العصية، وليس بعض المرأة لا بعض الرجل، ولما ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: دخل عبيّ أفصح أخو
 أبي القعيس، فاستترت منه فقال: تستترين مني وأنا عمك؟ قالت: قلت: من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي، قالت:
 إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فدخل عليه السلام فحدثته فقال: يا عمّة فصح عمت

وفي 'موطأ' سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل كان به امرأتان، فأرضعت إحداهما علماً، وأرضعت الأخرى حرية.
 فقيل له: هل يتزوج الغلام الحارّة؟ قال: البقاح واحد، فثبت أن لن المحلل يحرم؛ لأن حكمه حكم النسب؛
 لقوله يا عمّة فصح عمت يا عمّة فصح عمت يا عمّة فصح عمت، والحرمة في النسب ثبتت من الخامين أي الرجال والنساء،
 فكذا الحرمة من الرضاعة، والمراد من لن المحلل لن حدث من حمل رجل، فهو تزوج امرأة ولم تلد منه، ثم برل
 اللبن فهذا اللبن من هذه المرأة، وليس بنسب المحلل، وأيضاً المحلل سبب سزول لبنها بواسطة إحداثها، فينسب
 اللبن إليه بحكم السببية. (فتح، مستخلص)

رضاعاً: أي من حيث الرضاع وهو ظاهر. (ع)

ونسباً: أي من حيث النسب بأن يكون له أخ من أب له أخت من أمه حل له أن يتزوجها. (ع)

ولا حل بين رضيعي ثدي وبين مرضعة وولد مرضعتها، وولد ولدها، واللبن
المخلوط بالطعام لا يحرم، ويعتبر الغالب لو بماء ودواء، ولبن شاة وامرأة أخرى
أي لو كان الاختلاف

بين رضيعي ثدي [الأهل: أحواض وأراد هما الصبي والصبية اجتماعاً على ثدي واحد في مدة الرضاعة لم يحرم
لأحدهما أن يتزوج بالأخرى، فعلى المذكر على المؤنث كما في قمرين ولأبوين، (ع)] وأمر اجتماعهما من
حيث المكان بأن رضع أحدهما ثدي امرأة رضعه الآخر، وليس من حيث الزمان بأن يرتضع معاً في وقت واحد،
ولا أن يرتضعا معاً ثدي لأب أو أيسر، بل المرد أن يرتضعا هذه المرأة كيف كان. [رمر الحقائق: ١/٢٢٩]
وبين مرضعة وولد مرضعها [يكسر الصاد أي مرضعة المرضعة، (ج)] ولا يشترط الاجتماع على ثديها هنا
كيلا تكون المسألة مكررة. [رمر الحقائق: ١/٢٢٩] وصورته: امرأة أرضعت أجنبية حرمت هذه الأجنبية على
ولد المرضعة سواء أرضعت ولدها أم لم ترضعه؛ لأن ولدها أح الأجنبية في كل حال. (فتح)

وولد ولدها أي ولا حل أيضاً بين المرضعة بالفتح وبين ولد ولد المرضعة بكسر؛ لأنه ولد أجنبية من
الرضاعة. (ع) **لا يحرم** [سواء كان الطعام عاماً أو مساوياً، (ج)] عند أبي حنيفة؛ لأن غير المانع يستتبع المانع،
وعندهما: يحرم إذا كان اللبن عام، وهذا خلاف في غير المصنوع، وأما إذا ضحك فلا يحرم اتفاقاً مصقلاً وشرط
العدوي على قول أبي حنيفة أن يكون الصعد مسيباً كثيراً، قيل: هذا إذا لم يتقصر اللبن عند حمل الأنثى،
وإن تقاصر تثبت به حرمة، وقيل: لا تثبت لكل حال وهو صحيح. [رمر الحقائق: ١/٢٣٠]

يعتبر الغالب الخ لأن فيه بات التحريم وبشاء العصب، وهو معتبر في أصله بقوة. [فتح] **سواء**
فشربه صبي تثبت به الحرمة، سواء كان غالباً أو مغلوباً؛ لأنه شرب لبن المرأة، وبه قال أحمد، وعند مالك: يعتبر
مغلوب ما لم يستهت أثر اللبن فيما حظ به، وحس يقول: إن اللبن بالحظ صار مستهلكاً فلا يحصل به التعدي،
ولا بات التحريم، ولا بشاء العصب، خلاف ألعاب كما لو حلف لا يشرب ساء لا يحث شرب الماء لذي فيه
أجزاء اللبن، واختلف في تسمية الغالب، فعند أبي يوسف، هو أن يعبر المخلوط نون اللبن وضعفه، أما لو غير
أحدهما فالنسب غالب، وعند محمد: هو أن يخرج الحظ من من أن يكون لبناً. (عيني، فتح)

ولبن شاة لأن المغلوب لا يظهر فصار كالمستهلك. **وامرأة أخرى** أي وكذلك يعتبر الغالب لو اختلفت لبن
امرأة أخرى عندهما خلافاً محمد. (ع) أي إذا حلت من مرأتين يتعق التحريم بأعسهما عند أبي يوسف، وقد
تساوى ليهما بنت التحريم من المرأتين إجماعاً، وقال محمد وروى. يتعق بهما التحريم كيف ما كان، وهو رواية
عن أبي حنيفة؛ لأنه يعقب حسن بل يكثره حسن فلا يصير مستهلكاً؛ لاتحاد المقصود، وهما: أن لأقل تابع
لأكثر فصار كاللبن والماء، وقول محمد ظهر وأحوط. [رمر الحقائق: ١/٢٣٠] (فتح)

ولبن البكر والميتة محرّم لا الاحتقان، ولبن الرجل والشاة ولو أَرْضَعَتْ صرّفهما
 لئلا يفتت سبع سنين ^{بالكسر لأنه سبب للشو}
 المرأة الكبيرة أي الصغيرة
حرّمها، ولا مهر للكبيرة إن لم يطأها،

ولبن البكر والميتة محرّم - وقال الشافعي - لبن الميتة ليس بمحرّم؛ لأن الأصل في ثبوت الحرمة المرأة حتى تصير أما لمريض، ويتعلّق بها الأحكام، وبالموت لم تنق محلّها به. وهذا لا يوجب وطئها حرمة المصاهرة، ولنا؛ أنه ليس حقيقة، وهو سبب الشوء والنمو. فيتناوله إطلاق النصوص. ولا سلم أن الحكم لا يثبت في حقها، بل يثبت في حقها دفناً وتيمماً، ألا ترى أن لبسها لو حلب في حياتها فأوجره صبي بعد موتها لما يثبت به التحريم، ولو كان ما ذكره مانعاً لما ثبت. وحرمة بالوطء لكونه ملاقياً محل الحرث، وقد ران بالموت [تبيين الحقائق: ٢/٦٤٠] (فتح)
لا الاحتقان أي لا يجرم الاحتقان بالألوان بلا خلاف بين الأصحاب في رواية الأصول. وبين الأئمة الأربعة وكذا لا يجرم الإقطار في الإحليل والأذن والخائفة والآمة؛ لأن الشوء لا يوجد فيه، والتحريم باعتباره، وعن محمد أنه يثبت الحرمة بالاحتقان كما يفسد به الصوم، قسنا: الفطر يتعلّق بالوصول إلى الخوف، واحرم في الرضاع معنى الشوء، ولا يوجد فيه، وعلى هذا الخلاف الإقطار في الإحليل وغيره، والسعوط والوجور يثبت بهما التحريم بالاتفاق. (عيني، فتح)

ولبن الرجل أي لا يجرم أيضاً لبن الرجل؛ لأنه ليس لبن حقيقة؛ فإن اللبن لا يتصور إلا من تتصور منه الولادة، وقوله: "والشاة" أي لا تتعلّق الحرمة لبن الشاة أيضاً؛ لأنها إنما تثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة الحرثية، والأصل فيه المصلحة ثم يتعدى إلى غيرها، ولا جزئية بين الإنسان وإسهايم ولأدأ فكذا رضاعاً. (فتح)
ولو أَرْضَعَتْ صرّفهما حرّمنا أي إذا تزوج بكبيرة وصغيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج؛ لأنه يصير جامعاً بين الأم والبنت رضاعاً. [تبيين الحقائق: ٢/٦٤١] وذلك حرام ثم إن كان الرضاع قبل الدخول بالكبيرة حارّ له أن يتزوج بالصغيرة بكاحاً جديداً، ولا يجوز له أن يتزوج بالكبيرة أدأ؛ لأنها صارت أم امرأته فحرمت حرمة مؤبدة؛ لقوله **لأنه** ^{كأن سبب حرمة الأمهات} ^{لأنه سبب حرمة الأمهات} ^{لأنه سبب حرمة الأمهات} وإن كان الإرضاع بعد الدخول بالكبيرة حرماً مؤبداً. (مستخلص)

ولا مهر للكبيرة - لأن الفرقه من قبلها فصارت كردها قبل الدخول بها. (ع) **إن لم يطأها** لأن الفرقه حاءت من قبلها قبل الدخول فصارت كما قبّلت من الزوج وارتدت حتى لو لم نغى الفرقه من قبلها بأن كانت مكروهة أو نائمة فارتفعت الصغيرة أو أحد رجل لبن الكبيرة فأوجره الصغيرة أو كانت الكبيرة محسوبة، فلها نصف المهر، لعدم إضافة الفرقه إليها. [تبيين الحقائق: ٢/٦٤١] وحرّج بقوله: **إن لم يطأها**، أما لو وطئها فلا تستحق كل مهر لكن ليس لها نفقة اعدة لحايتها، وأراد بالوطء ما هو أعم من الحقيقي والحكمي. (مستخلص، فتح)

وللصغيرة نصفه، ويرجع به على الكبيرة إن تعمدت الفساد وإلا لا، ويثبت بما
 أي قصد الكبيرة به أي وإن لم تعمد الفساد الرضاع
 أي الروح
يثبت به المال.

وللصغيرة نصفه: [أي نصف المهر؛ لأن الفقرة قبل الدخول لا من قبها. (ع)] وهذا عندنا، وقال مالك: لا يجب لها شيء؛ لأن الفقرة جاءت من قبلها؛ فإن الارتضاع فعنها، والفرقة باعتباره فسقط مهرها، ولنا: أن الفرقة لا من قبلها، وفعلها غير معتبر في إسقاط حقها؛ لأن المهر إنما يسقط حراء على الفعل، والصغيرة ليست من أهل المخاراة على الفعل، فلا يسقط مهرها حتى لو وجد في الكبيرة أيضاً ما يمنع اعتبار فعلها كالجوهر وغيره لا يسقط حقها، (مستخلص، فتح) **ويرجع به:** أي بنصف المهر الذي نزمه للصغيرة (ط)

إن تعمدت الفساد التقييد بتعمد الفساد بالنسبة لرجوع الروح على الكبيرة عما دفعه للصغيرة، أمّا سقوط مهر الكبيرة إن كان قبل الوطء فلا يشترط له تعمد الفساد، ثم تعمد الفساد إما يكون إذا أرضعتها بلا حاجة وعلمت بقيام الكاح، وعلمت أن الإرضاع مفسد، فإن فاتت شيء منه لم تكن متعمدة، فلو طلت أن الصغيرة حائضة فأرضعتها ثم تبين أنها شبعانة لا تكون متعمدة، والقول في ذلك قوها، لأنه لا يقف عليه غيرها. (مستخلص، فتح) **وإلا لا:** أي وإن لم تعمد الفساد أي فساد الكاح بأن فات شيء من الإرضاع بلا حاجة أو العلم بقيام الكاح أو العلم بالإرضاع المفسد لا يرجع عما أدى لصغيرة على الكبيرة، وقال الشافعي ومحمد: يرجع في الوجهين تعمدت الفساد أو لا؛ لأنها أكدت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر، والتأكيد حار محرر الإتلاف، ولنا: أنها متسعة لا مباشرة؛ لأنها باشرت الإرضاع وهو ليس بموضوع؛ لإفساد الكاح بل هو سب موضوع للجرئية، وإما يثبت الفساد في هذه الصورة باتفاق الحاش، والمتسبب إما يصم بالتعدي وبالرجوع وبه قال زهر وأحمد، وعند مالك: لا يرجع مطلقاً والأصح ما قلنا؛ لأن ضمان التسبب يبي على صفة التعدي وهو تعمد الفساد. [رمز الحقائق: ٢٣١/١] (فتح)

لا أي لا يرجع به عليها، والقول في ذلك قولها بجميعها إن لم توجد قرينة تدل على تعمدتها الفساد. (ط) **ثما يثبت به المال** [وهو شهادة رجلين عدلين عاقلين بالعين حريين أو رجل وامرأتين كذلك. (ط)] لكن لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي؛ لتضمنها إبطال حق العبد، ولا تقبل شهادة النساء المفردات؛ لأن ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب الكاح، والملك لا يروى بشهادة النساء وحدهن فلا تثبت به الحرمة، وعند الشافعي: تثبت شهادة أربع نسوة. وعند مالك: بشهادة امرأة واحدة إن كانت موصوفة بالعدالة، وعند أحمد: بمرصعة فقط، ولا فرق بين أن يكون الشهادة قبل الكاح أو بعده. [رمز الحقائق: ٢٣١/١] (فتح)

حتى تمضي عدتها أحسن، وثلاثاً في أطهار حسن وسني، وثلاثاً في طهر أو بكلمة بدعي
أي إلى أن تنقضي

وغير الموطوءة تطلق للسنة ولو حائضاً، وفرق على الأشهر فيمن لا تحيض،
أي نبي لم يدخولها

وصح طلاقهن بعد الوطء وطلاق الموطوءة.....
أي الصغيرة ولأئمة والحامل

= وفيه طلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي ﷺ (متفق عليه) ولم يقل إنكاره، وحديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن رفاة طلقي وبنت طلاق (متفق عليه) ولم يقل إنكاره، وقد روي ذلك نصاً عن عمر وعبي وابن عمر رضي الله عنهم، والحوادث عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه إنكار على من يخرج عن سنة الطلاق بإيقاع الثلاث، وإخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العصرين، كأنه قال: الطلاق الموقع الآن ثلاثاً كان في ذينك العصرين واحدة. [رمز الحقائق: ٢٣٢/١] (مستخلص)

تطلق للسنة: وهي الطلقة الواحدة لا رائدة عليها. (ط) **ولو حائضاً:** متصلة أي ولو كانت المرأة حائضاً وهو ظاهر الرواية. (ط) [وقال زفر: لا يطبقها في حالة الحيض؛ لأن قيام الفترة الطوعية والمع الشرعي فيه لا يختلف بالدخول وعدمه فصارت كامدخول بها؛ ولقوله ﷺ: «لا لعمر ﷻ» - «سك حياءً نس» - فاعبرة لعموم اللفظ، ولنا: أن الرعية لا تفتر عن غير المدخول بها حائضاً كانت أو طاهرة حتى يحصل مقصوده بخلاف المدخول بها، فإن صهرها هو زمان تجدد الرغبة. [رمز الحقائق: ٢٣٣/١] والحديث كان في المدخول بها بدليل آخر الحديث، وهو قوله: «فليراجعها»، فإن الرجعة لا تكون في غير المدخول بها. (مستخلص، فتح)

وفرق: أي الزوج والطلاق أي طلاق الموطوءة لسنة من حيث الوقت والعدد. (ط، ع)
فيمن لا تحيض: لأن الشهر في حقها قائم مقام الحيض، ثم إن أوقعه في أول شهر أعني أول ليلة رأت فيها إهلال اعتبرت الأشهر بالأهنة اتفاقاً، وإن في وسطه فبالأيام في التفريق، فلا يوقع الثانية في اليوم الموق ثلاثين بل في الحادي والثلاثين وكذا في العدة عند الإمام، وتفرق الطلاق على الأشهر في حق من لا تحيض حسن وسي، وعبد محمد وزفر: لا تطلق الحامل لسنة إلا واحدة؛ لأن الشهر في حقها ليس من فصول العدة فصارت كمتدة الطهر، وهما: أن الإباحة لعبة الحاجة والشهر دليلها كما في حق الأئمة والصغيرة، بخلاف الممتد طهرها؛ إذا الحيض مرجو فيها، ولا يرجح مع الحمل، ولزوج أن يطلق الصغيرة والأئمة عقيب الوقاع، وقال زفر: لا يطلقها في الحال لكن بعد شهر، وأما في الحامل فإنه لو أوقعها عقيب الجماع يجوز بالإجماع. (عبي، فتح)

لا تحيض: بصغر بأن م تلغ تسع سبب أو كبر بأن بلغت خمساً وخمسين أو حمل. (ط)

وصح طلاقهن: أي حل؛ لأن الكلام فيه لا في الصحة؛ لأن الكراهة في دوات الحيض باعتبار توهم الحمل؛ لأن عند ذلك يشبه وجه العدة، وم يوجد في من لا تحيض، والمعنى أنه يجوز أن يطق من لا تحيض ولا يفصل بين صلاحها ووطنها زمان، وقال زفر: يفصل بشهر؛ بقيامه مقام الحيض في حقها؛ ولأن اجماع ينفر الرعية ويتحدد الرعية بالزمان، ولنا: أنه لا يتوهم الحمل في حقها، والكراهة في دوات الحيض باعتبارها. (فتح، مص)

بعد الوطء: من غير فصل وهو بدعي من حيث العدد إن كان رائداً على الواحدة. (ط، ع)

حائضاً بدعيً فيراجعها ويُطلقها في طهر ثانٍ، ولو قال لموطوءته: أنت طالق.....

من حيث الوقت

رجل وهي من دوات الحيض

حائضاً أي التي دخل بها حال كونها حائضاً. (ع) **بدعيً** بقوله تعالى: **فَصَفِّهِنَّ مِنْ حَيْثُ هُنَّ** (صلاق: ١) أي لإظهار عدن. وقال **له** في حديث ابن عمر **عليه السلام** لما أن طلق زوجته وهي حائض: **ما جعل أمر الله من ولا خلاف في أنه هذا الإيقاع عاص، وما كان المنع منه في الحيض لتصويل العدة عليها كان العاص كالحيض، وقوله: 'فيراجعها' أي لدفع البدعة، والمراجعة قيل: مستحبة؛ لأنه أمر عمر **عليه السلام** حيث قال: **مر ست والأصح أنها واجبة عملاً بحقيقة الأمر، ورفعاً لمعصية بالقدر الممكن برفع أثره وهو العدة، ودفعاً للضرر عنها بتصويل العدة، وقال أهل الظاهر: لا يقع الصلاق في حيض؛ لأنه مبني على فلا يكون مشروعاً، ولما: ما روي في حديث ابن عمر **عليه السلام** وكان قد صلحها في حالة الحيض: **مر ست فيراجعها**، لأن المراجعة بدون وقوع الصلاق محال. (عيني، فتح)****

فيراجعها: وجوباً في الأصح لدفع البدعة. (ص) **ويطلقها في طهر ثانٍ**: ذكر الصحابي أنه يصحها في الطهر الذي يلي الحيضة وهو قول أبي حنيفة **عليه السلام**، وقولهما: **أما إذا صهرت من التي فيها الطلاق ثم حاضت ثم صهرت هو الطهر الثاني، ما رواه نافع عن ابن عمر **عليه السلام** أنه طلق امرأته وهي حائض، وفي رواية تصليقة على عهد رسول الله **ﷺ** فسأل عمر **عليه السلام** رسول الله **ﷺ** فقال: **مره فراجعها ثم تمسكها حتى تصهرها حيض، ثم تصهرها ثم نكحها، ثم نكحها**، **فصل من نكح من بعد عدة سي أمر الله أن يصقها**، رواه الجماعة غير ابن ماجه. [مر الحقائق: ١/ ٢٣٣] ووجه ما ذكره الصحابي من قول الإمام ما روى سام عن ابن عمر **عليه السلام** أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر **عليه السلام** لرسول الله **ﷺ** فقال: **مره فراجعها ثم تصقها بد طهر**، رواه مسلم والأربعة، والظاهر أن ما في الأصل قول الكل؛ لأنه موضوع لإثبات مذهب الإمام إلا أن يحكي الخلاف، وم بحث فلهذا قل في الكافي: إنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وما ذكره الطحاوي رواية عن أبي حنيفة. (فتح)**

طهر ثانٍ: أي إذا طهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الصلاق ثم حاضت ثم طهرت هو الطهر الثاني فيصحبها فيه في ظاهر الرواية وهو المذكور في الأصل. (ع)

لموطوءته: أي حقيقة أو حكماً، لأن الحنوة كالدحور في حق مراعاة السنة، وقوله: 'وقع عند كل طهر طليقة'؛ لأنه مصق فيتناول الكامل هذا إذا م بو شيئاً، وكانت المرأة من دوات الحيض، وإن كانت من دوات الأشهر يقع في الحار طليقة، وبعد شهر أخرى، وبعد شهر آخر أخرى، وكذا حامل إن لم يكن به نية أو بوى كدك، وإن كان قبل الدحول بها وقعت للحار طليقة، ثم لا يقع عليها قبل التزوج شيء؛ لأن تقدير هذا الكلام أنت طالق ثلاثاً لوقت السنة، فيصرف إلى السنة في حق كل واحدة منهن، وعند الشافعي وأحمد في رواية في مسألة امتن: يقع في الحار، وعند مالك: واحدة، والباقون ليس يسي في صاهر الرواية؛ إذ لا حاجة إلى إثبات زيادة السبوة في الحار، واجمع سي سواء كان في حيض أو طهر؛ لأنه لا يمكن تحصيل ابتداء إلا به. (عيني، فتح)

ثلاثاً للسنة وقع عند كل طهر طلقة، وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة، أو عند كل شهر واحدة صحت، ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرهاً
فك أي في الحال أي أو بوى ضمة فلا يقع طلاق المجنون

ثلاثاً للسنة: ولم يوسئاً واللام في قوله: "للسنة" للوقت، ووقت السنة طهر لا جماع فيه. (مص)
صحت: [أي نيته ولو كانت آتية أو صغيرة مدخولاً بها فقال ذلك وقعت الساعة واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر آخر أخرى. (ع)] أي بيته أي لو قال: أنت طالق ثلاثاً للسنة، ونوى وقوع الثلاث جملة أو متفرقاً على الأطهار صح، وقال رفر: لا تصح بيته إذا نوى الثلاث في الحال؛ لأنه نوى ضد السنة، والشئ لا يحتمل صده، ولنا: أنه بوى ما يحتمله لفظه فصحت نيته؛ لأنه سي وقوعاً من حيث أن وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة لا بإيقاعاً، فلم يتناوله مطلق كلامه بدون ذكر الثلاث، والاكتفاء بأن طالق للسنة فقط؛ إذ المطلق يصرف إلى الكامل وهو السني وقوعاً وإيقاعاً، وينتظمه عند نيته إذا كان فيه قصور، فلما ذكر الثلاث قولاً فهو من حيث الوقوع سني لا من حيث الإيقاع، بقي فيه قصور يحتاج إليه بالنسبة، والحاصل: أنهم اختلفوا فيما إذا بوى وقوع الثلاث جملة هل يصح مطلقاً ذكر الثلاث أو لا؟ والراجع أنه لا يصح فيه وقوعها جملة إذا لم يذكر الثلاث. (عيني، فتح)

عاقل بالغ: [فلا يقع طلاق الصبي ولو كان البلوغ بالسن، والشرط أن يكون الزوج مستيقظاً. (ط، ع)] لقوله **ولو مكرهاً:** [متصلة، أي وإن كان الزوج مكرهاً على إنشاء الطلاق، أما لو أكرهه على الإقرار بالطلاق فأقره لا يفد إقراره. (ط)] أي بالنطق فلو أكرهه بالحبس والصرع على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تنطق امرأته؛ لأن الكفائية أقيمت مقام العارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا، وقال الشافعي: طلاق المكره لا يقع؛ لقوله **ولو مكرهاً:** [أي مكرهاً على إنشاء الطلاق، وهو مكرهه عنه] وبه قال مالك وأحمد، ولنا: عموم ما روي من أن كل طلاق جائز وأيضاً قوله **ولو مكرهاً:** ثلاث حديثاً وهو من حد. **سكح**، **الصلاف** و **الرجعة**، رواه الطحاوي وغيره، وقال الترمذي: حديث حسن، وخرجه الحاكم في "المستدرک".

وقال: صحيح الإسناد، والمراد بما رواه أحكام الآخرة؛ لأن عبه ليس بمراد لوجوده حقيقة، وحكمه دنيوي وأحروي، فلا يتناولهما لفظ واحد؛ لأهما كالمشترك، وحكم الآخرة مراد بالإجماع فانتفى الآخر أن يكون مراداً ثم جملة ما يصح من الأحكام مع الإكراه عشرون: الطلاق والكاك والرجعة والخلف بطلاق أو إعتاق والظهار والإبلاء والعق ويجاب الصدقة والعفو عن دم العمد وقبول المرأة الطلاق على ما لا والإسلام وقبول الصلح عن دم العمد على ما لا والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين والندر والفيء والإكراه على قبول الوديعة. (فتح، عيني)

وسكران، وأحرس بإشارته حرّاً أو عبداً، لا طلاق الصبي والمجنون والنائم، والسيد
 أي لا يقع واعتوه واندعش وبعثه عليه

على امرأة عبده، ولو مملوكة للسيد

وسكران [عطف على قوله "مكرها" أي ولو كان الزوج سكران. (ع)] وعند الشافعي في قول، وأحمد في رواية: لا يقع طلاقه، وقد نقل ذلك عن عثمان وهو قول الكرجي والصحافي؛ لأنه يعتمد على صحة العقل وهو رائل فصار كما لو زان عقنه بدوء وسج، واختيار أبي الفصّل الكرماني أن الفتوى عليه، وفي 'العيون' يقع بالوقوف رجراً له، ولو سكر من الأندة المتحدة من الحبوب أو العسل لا يقع طلاقه عند الشيعين، وعند محمد: يقع ساء على أنه حرام أم لا، وفي 'محيط' ذكر عبد العزيز الترمذي سألت أبا حبيبة وسفيان عن رجل شرب السج فارتفع إلى رأسه فطلق امرأته قالوا: إن كان حين شرب يعلم أنه ما هو تطلق امرأته، وإن لم يعلم لم تطلق.

وفي "الغاية": وشرب السج والدواء يكون عالماً للتداعي، فلا يكون روال العقل بسبب المعصية وهو المعتر في الإيقاع، ولهذا لو شرب الحمر أو السيد فأحده الصداق فزال عقبه بالصداق لا بالسكر لا يقع طلاقه؛ لأن روال العقل لم يخص بسبب هو معصية. [رمز الحقائق: ١/ ٢٣٤] ومحل طلاق سكران إذا كان أصيلاً، أما إذا وكنه رجل بطلاق فطلق وهو سكران لا يقع إن كان وكيلاً بطلاق على ما ولو بلا مال وقع. (فتح)

وأحرس بإشارته [عطف على قوله: 'سكران' أي ولو كان الزوج أحرس يقع صلاقه. (ع)] أي يقع صلاقه بإشارته وكذا جميع تصرفاته كإعتاقه وبيعه وشرائه وغيرها، وهذا إذا ولد أحرس أو طراً عليه ودام إلى الموت، وعليه الفتوى، وإن لم يدم لا يقع طلاقه، وقال بعض الشافعية: إنه إن كان يحسن الكتابة لم يقع طلاقه بدوها وهو قول حسن. (فتح، عيني) **بإشارته** المعهود إذا كانت تعرف لماحتة إليه. (ط، ع)

حرّاً: أي حرّاً كان الزوج أو عبداً ولو مدبراً أو مكاتباً. (ط)
أو عبداً إنما وقع صلاق العبد على امرأته دون طلاق مولاه؛ لقول ابن عباس **ع** جاء النبي **ص** رجلاً، فقال: يا رسول الله! سيدي زوجي أمتي وهو يريد أن يفرق بيني وبينها فصعد النبي **ص** المنبر، فقال: **أيها الناس** ما

ابن لهيعة، وفيه مقال، ورواه الدار قطني من غيره. [رمز الحقائق: ١/ ٢٣٥]

لا طلاق الصبي والمجنون [ولو مراهقاً أو أحاراً بعد البلوغ. (ط)] كما مر من قوله **ص** في طلاق حرة لا **طلاق صبي ومجنون**، وقوله: والنائم' وعدم حوار صلاقه؛ لانتفاء لإرادة، وهذا لا يتصف بصدق ولا كذب، ولا حبر ولا إيشاء، وقوله: 'والسيد على امرأة عبده' سواء كان كامل الملك أولاً؛ لما مر من حديث ابن عباس **ع** ولأن ملك النكاح حق العبد، فيكون الإسقاط إليه دون المولى. (فتح)

واعتباره بالنساء، فطلاق الحرّة ثلاث والأمة ثنتان.

واعتباره بالنساء [أي اعتبار عدد الطلاق وكذا العدة. (ط)] وقال الشافعي: يعتبر الطلاق بحال الرجل؛ لقوله: **طلاق** **بالحل**، **عدده** **ثلاث**، **وبه** قال مالك وأحمد، ولنا: ما روته عائشة عن رسول الله **ﷺ** أنه قال: **طلاق** **لأمة** **نساء**، **وعدها** **حيض**، ويروى قراءة، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث غريب؛ ولأن حل المحلّة نعمة في حقها فيتصف بالرق، وما رواه موقوف على ابن عباس، ذكره، أبو الفرج، وقيل: إنه كلام يزيد بن ثابت **رضي الله عنه** ولم يثبت مرفوعاً، وليس ثبت معناه أن إيقاعه بالرجال دون عدده. [رمز الحقائق: ٢٣٥/١] (مستخلص)

ثلاث أي ثلاث طبقات، وعدّها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حراً أو عبداً. (ص)

والأمة: أي وطلاق الأمة ولو مديرة أو مكاتبه. (ط)

نساء أي طلقتهن وعدّتهن حيضتان أو شهر ونصف سواء كانت تحت عبد أو حر. (ط)

باب الطلاق الصريح

كذلك

أي في بيان أحكامه

هو كانت طالق ومطلقة وطلقتك فيقع واحدة رجعية وإن نوى الأكثر

متصلة المطلق من واحدة

هذه الألفاظ طليقة

ن. ب. أ.

باب الطلاق الصريح | هو ما ظهر المراد منه صهوراً نياً حتى صار مكشوف المراد، ومنه سمي المقصر صرحاً صهوره. (ج) | مخرج من بيان أصل إطلاق ووصفه، شرع في بيان تنويعه أي تنويع ما به الإيقاع من الصريح والكناية، فبدأ أولاً ببيان صريح، وهو اسم لكل كلام مكشوف المراد كشفاً لا شبهة فيه بحيث يسوق إلى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان أو محاراً مراده، هذا عند الأصوليين، وعند الفقهاء: ما استعمل في الصلح دون غيره وهو ما ثبت حكمه لشرعي بلا بنية، ولا يقتصر إلى إصرار أو تأويل، والصريح بما يكون عند كثرة الاستعمال في المراد، ولا يشترط في كونه صريحاً عدم استعماله في غيره حتى يستعمل في غيره نادراً لم يقدح في كونه صريحاً. (فتح)

هو كتاب طالق | أي الطلاق الصريح كقوله لامرأته: أنت إلج. (ج) | ولو فتحت اللام، وكذا لو أبدل الطاء تاء، أو القاف عيماً أو عيماً أو كفاً أو لأمأ، ولم يصدق أنه م يرد إطلاق إلا إذا أشهد على ذلك قبل النكاح سواء كان عادلاً أو جاهلاً، وعينه الفتوى، ولتقييد باحصاب التصديق، بل يوفى: روجني صادق، أو هي طالق فهو مثل أنت طالق، والخاص: أن خصوص الخطأ من مرد بل هو الأعم منه أو ما يقو به مقامه كإضافة، وذكر اسمها الصريح، فإن خردت عن ذلك لم تكن من الصريح، فيوقف الوقوع حينئذ على النية. (فتح)

واحدة رجعية أي يقع هذه لألفاظ واحدة رجعية لقوله تعالى: **فإذا طلقتموهن ما كن منهن فاحصين** (سورة طلاق: ٢٢٩) وقد قالوا: لإمسك بالمعروف هو الرجعة، والتسريح بإحسان تركها حتى تقضي عدتها، وقوله: وإن نوى الأكثر؛ لأنه ظاهر المراد، فتعق أحكامه بعين الكلام، وقام مقام معاد واستعنى عن بنية، وبنية الإعادة قصد سحر ما علقه الشارع بانقضاء العدة، فيلغو قصده، وكذا بنية الثلاث تعبير يقتضي اللفظ فيلغو، وقال رفر والشافعي ومالك وأحمد: يقع ما نوى؛ لأنه محتمل لفظه، فإن ذكر الصاق ذكر لطلاق لعة كذكر العالم ذكر للنعمة، فصار كالتصريح به؛ وهذا يصح التفسير به فصار كالثلاث بل أولى؛ لأنه صريح، وإسائن كناية عنه.

وبما: أنه نوى ما لا يختمه لفظه فتعوى بنية؛ لأن قوله: أنت طالق حر واقتضاؤه أن يكون صادقا إن كان مطابقاً أو كاداً إن لم يكن مطابقاً، وأما الوقوع من جهة الروح فلا يقتضيه اللفظ لعة، وإنما ثبت بالشرع اقتضاء، كيلا يكون كاداً، ولا عموم لمقتضى؛ لأن ثبوته بالضرورة وقد اندفعت بواحدة، فلا حاجة إلى أريد منها، خلاف الناس؛ لأن سبوبة متنوعة إلى غيبة وحقيقة، فكان اللفظ صاحباً هما فتعمل بنية، ولو قال: أنت مصقة سيكون انشاء لا يكون طلاقاً إلا بالنية؛ لأن لفظ الإطلاق ليس محتص بالنساء، وغير مستعمل في إطلاق عرفاً فلم يكن صريحاً فيحتاج فيه إلى النية. (فتح، عيني)

أو الإبانة أو لم ينو شيئاً، ولو قال: أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق، أو أنت طالق
 أي أو نوى الإبانة الروح لأمراته
 طلاقاً تقع واحدة رجعية بلائية، أو نوى واحدة أو ثنتين، وإن نوى ثلاثاً فثلاث،
 المصدر منكراً للتأكيد أي طلقة واحدة متعلق بتقع هذه الألفاظ أي طلقة واحدة
 وإن أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عنها كالرقبة.....
 أي أو أضاف الحيلة

لم ينو شيئاً لأنه صهر المراد فتعق الحكم بعين الكلام، ولو قال: أنت مطلقة بسكون الطاء لا يقع إلا بالنية. (ط، ع)
 أنت الطلاق أي أنت طالق كرجل عدل أو أنت ذلت الطلاق على حذف المضاف. (مس)
 واحدة رجعية أي تقع بهذه الصور الثلاث واحدة رجعية، أما الوقوع بقوله: 'أنت الصلاق' فلا أن المصدر
 يذكر ويراد به اسم الفاعل، يقال: رجل عدل أي عدل فكون ذكر الصلاق ذكراً مضافاً، فصار مفعلة قوله.
 'أنت طالق'، وأما الوقوع بالأحرين فظاهر؛ لأنه لو ذكر أنت طالق وقع الطلاق، فإذا ذكره وذكر المصدر معه
 فالمصدر يريد به تأكيداً فكان أولى، وأما كون الواقع به رجعياً، فلاه صريح لا يحتاج إلى النية. (مستحسن)
 واحدة أي صفة واحدة لأنه حقيقة كلامه. (ع) أو ثنتين أي إذا نوى في هذه الصور الثلاث طلقتين يكون واحدة
 أيضاً عندما لأن المصدر لا يحتمل العدد، وقال زهر وإسحاق ومالك: تصح بية الثنتين، لأنه إذا صح بية الثلاث تصح
 بية الثنتين؛ لأهما بعض الثلاث، فسا: إن معنى التوحيد مراعى في الألفاظ الواحدة، ورعاية معنى التوحيد إما بالفردية
 أو الحسية، وإشئ بمعرن مهمما؛ لكونه عدداً محصاً إلا أن تكون امرأة أمة؛ لأن ثنتين جنس طلاقها، فيكون معنى
 التوحيد مراعى في بية الثنتين باعتبار الحسية، والخاص: أن المصدر لا يدل على العدد، وإنما يدل على الفرد الحقيقي
 أو الفرد الاعتباري، والثلاث فرد اعتباري في الحرة؛ لكونه جنس طلاقها، وكذا الثتان في الأمة، فتستأن بية الثلاث
 جائزة بذكر المصدر دون بية الثنتين؛ لأنه عدد محص، فلفظ الجنس لا يدل عليه فتعريفه. (مستحسن، فتح)
 فثلاث أي تقع ثلاث، لأنها جنس الصلاق لا من حيث العددية. (ع) ولو قال: أنت طالق الصلاق، وقال:
 عيت تقوي: 'طالق' واحدة، وتقوي الصلاق 'أخرى صدق؛ لأن كل واحدة مهمما تصح للإيقاع بإصمار أنت،
 فصار كقوله: 'أنت طالق أنت الصلاق' فيقع رجعتان إن كانت مدحولاً لها وإلا مع الكلام الثاني. (فتح)
 وإن أضاف الطلاق الإضافة ههنا معنى التحصيل أي إذا حص الصلاق في حمة المرأة مثل قوله: 'أنت طالق'
 فإن الإضافة فيه بطريق الحقيقة، وفيما يعبر عن الحملة الإضافة بطريق التحور، ومن انحر أيضاً الإيقاع لفظ
 المصدر، وإنما يقع الطلاق في الإضافة إلى الحملة؛ لأن امرأة محبة، وفيما يعبر به عن الحملة، فلاها تذكر، ويراد به
 الحمة كالرقبة، فإنه يراد بها النفس كقوله تعالى: «فخزي» (س، ٩٢) وكذا العقب؛ لقوله تعالى: «فصبت
 نعليه» (الشعر، ٤) وكذا الروح يقال: 'ميت روحه' أي نفسه، وكذا الفرح بقوله «لعل الله يخرج
 روحك من بطنك» (س، ٩٢) وكذا البدن والحمد عبارة عن الكل ظاهر. (مستحسن، فتح)
 إلى حميتها أي حمة المرأة بأن قالها: أنت طالق. (ط) كالرقبة بأن قال: رقتك طالق. (ع)

والعُنق، والروح والبدن، والجسد، والفرج، والرأس، والوجه، أو إلى جزء شائع منها كنصفها، وثلاثها تطلق، وإلى اليد والرجل والدُّبُر لا، ونصف التغطية أو ثلاثها ^{نِزاة} طلبة، وثلاثة أنصاف التغطيتين.....

وإن أضاف الطلاق

والعُنق بأن قال: عَقْتُ صالِق. (ط) والروح بأن قال: رُوْحْتُ صالِق. (ط) والبدن بأن قال: بَدَنْتُ صالِق. (ع) والجسد بأن قال: جَسَدْتُ صالِق. (ع) والفرج بأن قال: فَرَجْتُ صالِق. (ع) والرأس بأن قال: رَأَسْتُ طالق. (ع) والوجه بأن قال: وَجَهْتُ طالق. (ع) أو إلى جزء شائع منها أي لو أضاف الصلَاق إلى جزء شائع من امرأة يقع الطلاق؛ لأن الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع ونحوه، فكذا يكون محلاً للطلاق لكنه لا يتحرر في حق الصلَاق فيثبت في الكل ضرورة، بخلاف البيع؛ لأن البيع يقتصر على الجزء المضاف إليه. [رمر الحقائق: ١ ٢٣٦] لعدم الحاجة إلى المتعدي، وإظهار أن أضاف إلى الجزء أمعير به عن الكل أو إلى الجزء الشائع صريح؛ إذ لم يشترط في الوقوع به النية. (فتح)

كصفها إلخ بأن قال: بَصَفْتُ طالق وثبَّت صالِق. (ع) تطلق أي امرأة في هذه الوجوه كلها. (ع) وإلى اليد إلخ أي إذا أضاف الصلَاق إلى يدها أو رجليها أو دبرها لا يقع عدنا، وكذا الألف والساق والمُحْد واللسان والأذن والعم والصدر والدق واللس والشعر والريق والعرق واليدي؛ لأنه لا يعبر به عن الحمة، ولو عر قوم به عن الحمة وقع، وقال رمر والشافعي: تطلق بالإضافة إلى اليد والرجل والدبر؛ لأنه جزء متمتع به يعقد النكاح، فيكون محلاً للصلَاق، فيثبت الحكم فيه بقضية الإضافة، ثم يسري إلى الكل كما في الجزء الشائع، بخلاف إضافة النكاح إلى هذه الأعضاء الثلاثة؛ لأن الحرمة في غير تعب الحن، وفي الطلاق الأمر بالعكس فيعلب المحرم على المبيع.

وسا: أن الصلَاق شرع لرفع القيد فيحتص بمحل القيد، ومحل ما يجوز إضافة النكاح إليه، ولا يجوز إضافة النكاح إلى اليد، بخلاف الجزء الشائع، فإنه يصح إضافته إليه، فيكون محلاً للطلاق، واحتسبوا في الظاهر وأصل، والأصهر أنه لا يقع؛ لأنه لا يعبر بهما عن جميع البدن، ولو أضافه إلى الشعر والظفر واللس والريق والعرق لا يقع بالإجماع إلا في رواية عن مالك والشافعي، وذكر في الدم روايتان. فإن قيل: اليد والقلب عر بهما عن الجميع؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيحًا مِّن مَّا خَلَقَ سَبِيحًا مِّثْلَ الْإِنسَانِ﴾ (س: ١) وقوله ﴿لَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيحًا مِّثْلَ الْإِنسَانِ﴾ (س: ١) وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَسْأَلْهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣) فسا: لم يعرف استمرار استعماله لغة ولا عرفاً، إنما جاء على وجه البدرة حتى إذا كان عند قوم يعرفون به عن الجملة وقع به الطلاق أي عضو كان. (مستخلص، فتح، عيني)

ونصف التغطية. بأن يقول: أنت طالق نصف التغطية. (ط) أو ثلاثها أي ثلث التغطية بأن قال: أنت طالق ثلث تغطية. (ط) التغطيتين. بأن قال: أنت طالق ثلاثة أنصاف تغطيتين. (ع)

ثلاث، ومن واحدة أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة، وإلى ثلاث ثنتان،

ثلاث [بالرفع حر المتداً أي ثلاث طلقات، ولو قال: ثلاثة أنصاف تطليقة فالصحيح أنه يقع ثنتان. (ط، ع)] أي ثلاث تصديقات؛ لأن نصف التطبيقين تطليقة، فإن جمع بين ثلاثة أنصاف تطليقتين يقع ثلاث تصديقات صروره، ولو قال: أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة وهي مدحول بها طلقت ثلاثاً؛ لأنه أوقع من كل تطليقة جزءاً فيتكامل كل جزء؛ لأنه ذكر كل تطليقة مكرراً، والمكرر إذا أعيد مكرراً يكون غير الأول، خلاف ما إذا قال: أنت طالق نصف تطليقة وثلاث وسدسها، حيث تطلق واحدة؛ لأن الثاني والثالث معرف، فيكون عین الأول، فتكون الأحراء من طلبة واحدة فيصم بعضها إلى بعض حتى تكمل. [رمر الحقائق: ١ ٢٣٧] (فتح)

ومن واحدة: أي لو قال: أنت طالق من واحدة إلى ثنتين. (ط)

أو ما بين: أي لو قال: أنت طالق ما بين إلخ. (ط)

واحدة [مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف أي تقع واحدة، أو حر متداً محذوف أي فالواقع واحدة. (ع)] أي لو قال: أنت طالق من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين فالواقع نصيقة واحدة، وهذا عند أبي حنيفة؛ لأن الأصل عند أبي حنيفة أن ابتداء العاية يدخل لا انتهاءها، وعندهما: تقع ثنتان؛ لأن العائتين تدحلا جميعاً عندهما، وعند زفر: العائتان لا تدحلا فلا يقع في هذه الصورة شيء عنده، وقوله: 'إلى ثلاث ثنتان'، هذا أيضاً عند أبي حنيفة؛ لأن الانتهاء وهو قوله: 'ثلاث' ليس بداحل، وعندهما: تقع ثلاث تطليقات؛ لدحول الانتهاء والانتهاء، وعند زفر: واحدة؛ لعدم دخول الانتهاء والانتهاء، وقد حاج الأصمعي زفر في هذه المسألة على باب الرشيد، فقال: ما تقول في رجل قال لامرأته: 'أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث'، قال: تطلق واحدة؛ لأن كلمة 'ما بين' لا تتناول الحدين.

قال الأصمعي له: ما تقول في رجل قيل له: كم سنك؟ فقال: ما بين ستين إلى سبعين، أليكون من سبع سنين؟ فتحير، فقال: استحسني يعني أقول بالاستحسان لا بالقياس في مثل هذا، لأبي حنيفة: أن مثل هذا الكلام يراد به الأكثر من الأقل، والأقل من الأكثر عرفاً يقال: سن فلان بين ستين إلى سبعين يراد به الأكثر من الستين والأقل من السبعين، والخلاف بين الإمام والصاحبين فيما أصله الخطر وفيما مرجعه الإباحة كخذ من مالي من مائة إلى ألف دخول العائتين اتفاقاً، ولو قال: من واحدة إلى واحدة قبل: على الخلاف فلا شيء عند زفر، وعند ثنتان، وعند أبي حنيفة واحدة، وقيل: يقع واحدة بالاتفاق؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد حداً ومحدوداً فيلغو، ويبقى قوله: 'أنت طالق' ويقع به واحدة كما مر، ولو قال: 'ما بين واحدة وثلاث' يقع واحدة، يروى ذلك عن أبي يوسف، بخلاف ما إذا كان غاية. (عيني، فتح)

ثنتان أي لو قال: أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فالواقع ثنتان، وكذا لو قال: ما بين واحدة إلى ثلاث. (ط، ع)

وواحدة في اثنين واحدة إن لم ينو أو نوى الضرب، وإن نوى واحدة وثنتين فثلاث،
يقع طرفة واحدة رجعية طع واحساب أو لم يوشئاً بقوله: واحدة في اثنين أي مع اثنين
 وثنتين في اثنين ثنتان، وإن نوى الضرب، ومن هنا إلى الشام واحدة رجعية، وبمكة
ب د ا قع تطليقات أي يقع طرفة واحدة

واحدة ال لم ينو أي لو قال: أنت ضائق واحدة في اثنين تقع واحدة. لم ينو اثنين؛ لأن في اثنين 'صرف في حقيقته وهو لا يصح له فقع المصروف أي الواحدة لا ما جعله ضرباً أي اثنين، وأما إذا نوى الضرب واحساب فواحدة أيضاً؛ لأن عمل الضرب أثره في تكثير الأجزاء بعدد مضروب فيه لا في زيادة مضروب. بدو فإدائها ما وجد في اندسا فقير، وبكثير الأجزاء على طرفة الواحدة لا يوجب تعددها ما لم ترد الأجزاء على الواحدة، وعند رفر ومالك وأحمد ونشافعي في قول: يقع ثلثان؛ أعرف بحساب وهو قول الحسن بن زياد، قال سري الدين: أنه رجح في فتح التقدير قول رفر وكذا رجحه في غيره أسباب. [نيسن احقائق. ٥٠٣] (فتح الله المعين)

فصل | أي صفات يقع إن كانت مدحولا لها؛ بوجود معنى الجمع وإلا فواحدة (ص.ح) | لأنه محتمل كلامه؛ لأن حرف بواو وجمع وانصرف يجمع المصروف فيصير في كل منهما أي واحدة وثنتين، وواحدة في اثنين معنى جمعه فنطلق ثلاثاً إن كانت مدحولا لها، وواحدة إن كانت غير مدحول لها؛ لأن حرف البواو وإن كان يجمع لكنه يفيد الترتيب أيضاً؛ إلا أن في غير المدحول لها وقعت واحدة لم تنف محلها لوقوع اثنين فيبعو قوله. وثنتين، ولو بواو واحدة مع اثنين يقع ثلاث في المدحول وغيرها. (مستخلص)

ثلاث أي لو قال: أنت ضائق اثنين في اثنين فالواقع ثلثان؛ لأنه إن نوى طرف فهو لا يصح له فيقع المصروف لا ما جعله طرف، ولو بواو بضرب فلا أن يضرب أثره في تكثير الأجزاء، وكثرة الأجزاء في الصلاق غير معتبرة على ما عرف فيقع ثلثان، وقال رفر: يطلق ثلاثاً اعتباراً بالضرب والضرب يكون أربعة لكن لا يريد الصلاق على الثلاث فهذا يقع ثلاث. (مستخلص، فتح)

وإن نوى متصلة أي سواء بواو احساب أو لم يوشئاً. (ط.ح) **واحدة رجعية** أي لو قال: أنت ضائق من ههنا إلى الشام فهي واحدة رجعية عندنا، وقال رفر: هي واحدة نائية؛ لأنه وصف الصلاق بالصور، ولا يرد عليه أنه بدو قال هذا؛ أنت ضائق تطليقه طويلة يقع الرجعي عنده فكيف يقع لئال هذا؛ لأنه يقول: هذا يشتمل الصور بالكيفية وهي يقع نائدا خلاف التصريح، وسأله أنه وصف الصلاق بالقصر، لأن الإطلاق من وقع، وقع في الأماكن كلها، ونفس الصلاق لا يحتمل القصر؛ لأنه ليس جسم فقصر حكمه بكونه رجعية، وقيل: إن قوله: إلى الشام للمرأة دون الصلاق حتى لو قال تطليقه إلى الشام بزيادة نعت تصبغة يكون نائداً [أمر احقائق. ٢٣٨١] (مستخلص)

وبمكة إلخ أي إذا قالها: أنت ضائق بمكة، أو قال: في لدر يقع الطلاق في حال في كل البلاد والأماكن؛ لأن الصلاق لا يختص بمكان دون مكان، وكذا لو قال: أنت ضائق في ثوب كذا، أو في شمس أو في أصل، أو عريضة أو مصيبة فيقع في الحال؛ لأن اختصاص الإطلاق بهذه الصور وصف حكمي فيعتبر بالحققي، والحققي =

أو في مكة أو في الدار تنجيزاً، وفي إذا دخلت مكة تعليقاً.

فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان

أنت طالق غداً أو في غدٍ تطلق عند الصبح، ونية العصر ^{طدع} تصح في الثاني، وفي اليوم غداً أو غدا اليوم

= لا يختص بها، ويصدق في أكر ديانة لا قضاء، ولو قال: عيت بد دحت مكة وإذا سست ونحو ذلك يصير معقلاً كقوله: أنت طالق في الشتاء أو في رأس شهر عندما حلاًفاً رفر. [رمر الحقائق: ١ ٢٣٨] (فتح)
تجيز أي الطلاق في هذه الصور تجيز أي واقع في الحال. (ص، ع) **إذا دخلت مكة** [أي لو قال: أنت طالق إذا دحت إلخ. (ع)] وكذا في دخول الدار أو في لست ثوب كذا أو في صلاتك؛ لأن صرف يشه الشرط، فكأنه قال: 'أنت طالق إذا دحت الدار فيتعلق الطلاق بوجود الشرط. (فتح) **تعليق** أي فالطلاق تعليق بدخول مكة فلا تطلق حتى تدخلها لوجود حقيقة التعييق. (ع)

إضافه الطلاق هو تأخير حكمه عن وقت التكلم إلى زمان يذكر بعده بغير كلمة شرعية. (العناية)
تطلق عند الصبح أي إذا قال لها: 'أنت طالق غداً' أو قال: 'أنت طالق في غد' يقع الطلاق حين طلع الفجر من الغد؛ لأن المرأة وصفت بالطلقة في جميع أوقات العد، وذلك لا يكون إلا بوقوعه في أول جزء من العد، وهو طلوع الفجر منه، وعند مالك: يقع في الحال. (مستخلص، عيني)

صبح في الثاني: [أي في الوجه الثاني قضاء وهو ما لو قال: أنت طالق في غد دون أنت طالق غداً وصدق ديانة فيهما. (ص، ع)] أي لو قال لها: 'أنت طالق في غد'، وقال: نويت آخر النهار صدق في لقضاء، أما لو قال: أنت طالق غداً وقال: نويت آخر النهار لم يصدق في القضاء، وصحت الية في ما بينه وبين الله في الوجهين، وقالوا: في الوجهين لا يصدق قضاء؛ لأنه وصفها بالطلاق في جميع العد، فيقع في أول جزء منه، فإذا بوى البعض أي آخر النهار فقد بوى التحصيل في العام، وفيه تخفيف عليه، فلا يصدق؛ لأنه لا فرق في كون العد طرفاً في الوجهين، وإمام وهو الفرق أن كلمة 'في' للطرف، وانظر لا يقتضي الاستيعاب، بل إذا شعر جزء منه يكفي كما يقال: قعدت في المسجد، فإذا بوى البعض فقد نوى حقيقة كلامه، فيصدق قضاء وإن كان فيه تخفيف، بخلاف 'أنت طالق غداً' فإنه وصفها بالطلاق في جميع العد وهو الحقيقة، فإذا بوى البعض فقد نوى استحصيل في العام وهو مجاز فلا يصدق إذا كان فيه تخفيف. (عيني، فتح)

وفي اليوم غداً: أي لو قال: أنت طالق اليوم غداً إلخ. (ط)

يعتبر الأول، أنت طالق قبل أن أتزوجك أو أمس ونكحها اليوم لغو وإن نكحها
 قبل أمس وقع الآن، أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك
 وسكت طلقت، وفي إن لم أطلقك أو إذا لم أطلقك أو إذا ما لم أطلقك لا،
 أي الروح بعد النكاح بعد أي يقع الطلاق
 أي لو قال لامرأته
 أي واحد أنه قد نكحها لا يقع به الطلاق
 أي لا تطلق

بعض الأول | أي المصطلح المذكور أولاً يقع في اليوم عدا في اليوم، وفي عدا اليوم في العدة. (ع) | بأنه حيث ذكر
 الأول ثبت حكمه تحييراً أو تعبيراً فلا يتغير بذكر الثاني؛ لأن المعلق لا يقبل التعقيب، وهو عطف ثانٍ وقال: 'أنت
 طالق اليوم وعداً' أو 'أنت طالق عداً' واليوم تقع واحدة في الأول وثبتان في الثانية، والأصل أنه متى أضاف الطلاق
 من وقتين كثنى ومستقبل خرف عطف، فإن بدأ بالكائن فإطلاق واحد، وإن بدأ بمستقبل تعدد إطلاق، وعند
 الشافعي في قول: يقع عداً أخرى في اليوم عدا، وعند رفر: يقع واحدة فيهما جميعاً. [رمر الحقائق: ٢٣٩/١]
لعو أي قل لامرأته: أنت طالق قبل أن أتزوجك أو قال: أنت طالق أمس ولم ينكحها أمس بل نكحها اليوم
 فكلامه لغو؛ لأنه أضاف الصلاح إلى وقت لم يكن مأكناً فيه فعلاً، كما إذا قال: أنت طالق قبل أن أحقق، أو
 قبل أن أتحقق، أو طلقته وأنا صبي، أو نائم، أو محزون، وجنونه كان معهوداً، خلاف ما إذا قال لعدوه: أنت حر
 قبل أن أشتريه، أو أنت حر أمس وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه لإقراره بخبرته قبل ملكه، ألا ترى أن من
 قال لعدوه: أعتقت مولاك ثم اشتراه يعتق عليه؛ لإقراره، ولأنه يمكن تصحيحه إخباراً عن عدم الكاح أو عن
 كونها مطلقة بتطبيق غيره من الأزواج. (عيني، مص)

وقع الآن أي لو نكحها قبل أمس وبعده قال: أنت طالق أمس وقع الطلاق الساعة؛ لأنه لم يسده إلى حالة
 ماضية، ولا يمكن تصحيحه إخباراً لكنه وعده قدرته على الإسناد، فكان إشاء، والإشياء في الماضي إشاء في
 الحال فيقع الساعة. (مستخلص، فتح)

أو متى أي أو قال لها: أنت طالق متى إلخ. (ع) **أو متى ما** أي أو قال لها: أنت طالق متى ما إلخ. (ع)
طلقت لأنه أضاف الصلاح إلى زمان حال عن التصديق، وقد وجد حين سكت؛ وهذا لأن كلمة 'متى' و'متى ما'
 صريخان في الوقت؛ لأحدهما من ظروف الزمان، وأما كلمة 'ما' فهي وإن كانت مصدرية إلا أنها تأتي نائبة عن
 ظرف الزمان، ومنه قوله تعالى: ٥٥. ذَا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ السَّيِّئَاتِ فَسَوْفَ نَأْتِيهِ بِعَذَابٍ مُّهِينٍ (مرم: ٣١) أي وقت الحياة فيكون حاصل معنى مسألة أنت طالق
 في وقت لم أطلقك، وقد وجد الوقت الحالي عن الطلاق حين سكت الروح فيقع الطلاق. [تبيين الحقائق: ٥٨/٣]
 (مستخلص، فتح)

وفي إن لم أطلقك: أي في قوله لامرأته: أنت طالق إن لم إلخ. (ع)
أو إذا لم أطلقك: أي في قوله: أنت طالق إذا لم إلخ. (ع)

حتى يموت أحدهما، أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق طَلَّقْتَ هَذِهِ الطَّلَاقَ، أَنْتَ
 كَذَا يَوْمَ أَتَزَوَّجُكَ فَنَكَحَهَا لَيْلًا حَتَّى، بخلاف الأمر باليد،
 أي وقع الطلاق

حتى يموت أحدهما [أي أحد الزوجين قبل أن يطبق عند أبي حنيفة. (ع)] أما في 'إن' لم أطلقك فامسألة اتفاقية؛ لأن كلمة 'إن' للشرط حقيقة، وقد علق الزوج الطلاق بعدم الفعل وتحقيقه باليأس عن الوقوع، وذلك بانوت فيقع في آخر جزء من أجزاء حياته أو حياتها؛ لأنه حينئذ يقطع إمكان التراجع فيحدث، وفي 'إذا' لم أصفك وإذا ما لم أطلقك كدك عند أبي حنيفة، وقالوا: تطبق فيهما حين سكت؛ لأن كلمة 'إذا' و'إذا ما' للوقت، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ سَاءَ مَا يَحْكُمُهُ يَوْمَ يَكْفُرُ﴾ (نكوير ١) فصار بمنزلة 'متى' و'متى ما' ألا ترى أنه لو قال لامرأته: 'أنت طالق إذا شئت' لا يخرج الأمر من يدها بانقياد عن المحس كما في 'متى شئت' وبه قالت الثلاثة، ولأبي حنيفة: أن كلمة 'إذا' يستعمل في الوقت كما قلتم ويستعمل بشرط أيضاً فكان مشتركاً بين المعينين.

ففي قوله: 'إذا' أطلقك 'إن' كان بمعنى 'متى' يقع الصلاق في الحال، وإن كان بمعنى 'إن' يقع في آخر العمر، فوقع الشك في وقوعه في الحال، فلا يقع بالشك، وأما مسألة المشيئة فالطلاق قد تعق بمشيئتها، وإن كان بمعنى 'إن' انقطع تعليقه بانقضاء المحس، وإن كان بمعنى 'متى' لم ينقطع فلا يقطع بالشك، والخلاف فيما إذا لم ينو أحدهما، فإن نوى الشرط لا يقع في الحال اتفاقاً، وإن نوى الوقت يقع إجماعاً. (مستحضر، عيني)

طلقت هذه الطلقة: [يعني الضيقة المستفادة من قوله: أنت طالق الذي في آخر الكلام. (ع)] أي إذا قال: 'أنت طالق ما لم أطلقك' وقال متصلاً: 'أنت طالق' طبقت هذه الثانية، وإن سكت ساعة وقع ثنتان إن كانت موطوءة، وقال رفر: يقع ثنتان سواء سكت أم لا إن كان مدحولاً بها وهو القياس؛ لأنه أصاف الطلاق إلى زمان حال عن التطليق وقد وجد، وإن كان قبلاً، وهو زمان قوله: 'أنت طالق' قبل أن يفرغ من التكلم به، وجه الاستحسان: أن زمان التبر غير داخل في اليمين؛ لأن التبر هو المقصود لا يمكنه تحقيق التبر إلا أن يجعل هذا القدر مستثنى عن اليمين كما لو حلف لا أسكن هذه الدار فاشتغل بالقبة من ساعته، وأصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لاسه فإنه لا يحث إذا برعه في الحال عقب اليمين عندهم وحدث عند رفر. (عيني، مصر، فتح)

أنت كذا. أي لو قال لامرأته: أنت كذا أي طالق. (ع) **فنكحها ليلًا حَتَّى.** أي من قال لامرأته: 'يوم أتزوجك فأنت طالق' فتزوجها ليلًا صدقت؛ لأن المراد باليوم هو الوقت، ويشمل الليل والنهار، وقوله: "بخلاف الأمر باليد" بأن قال الزوج: "أمرك بيدك يوم يقدم فلان"، فقدم ليلًا فلا خيار لها، والفرق أن اليوم يطبق على معين: أحدهما: النهار، وهو من طلوع الصبح الصادق إلى غروب جرم الشمس شرعاً، ومن طلوع جرم الشمس إلى عروبه عرفاً، وهو معناه الحقيقي، وثانيهما: مطلق الوقت وهو معناه المجازي، وقد شاع إطلاقه فيهما كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوْهَبْ بِهِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ (الأهال ١٦) أي وقتل، وقال: ﴿وَمَنْ يُوْهَبْ بِهِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ (براهيم ٥) أي بأوقات نعمائه =

أنا منك طالق لغو وإن نوى، وتبين في البائن والحرام، أنت طالق واحدة أو لا، ...

= وعلته، فأريد به في هاتين لابين مصنف الوقت، ويرد بياض شهر نفا قال الله تعالى ﴿...﴾
 (جمعة ٥) فإن مراد به شهر، وقد شاع استعماله فيهما فإحد من صائغة يحذر به أحدهما عن
 لآخر، فقوله: بد قرأ بيوم فعل ممتد يرد به بياض شهر، وأمر د استند ما يقل لتأقبت أي يصح صرب المدة
 به كالأمر بيوم، وقد قرأ به فعل لا يعتد أي ما لا يقل لتأقبت ولا يصح صرب المدة له كالطلاق
 ونسوخ يرد به مصنف وقت، ففي "أنت طالق يوم تروجن" مرد بيوم وقت؛ لأنه أصيب إلى فعل غير ممتد
 وهو التزوج، فيبحث لو كبح لاء، وفي الأمر بيوم يوم قدوم زيد مثلاً لا يكون أمرها بعدها؛ لأن اليوم أصيب
 إلى فعل ممتد وهو قدوم زيد؛ لأن قدومه يكون تاسيع وهو ممتد، ولو قال عتبت بيوم أتزوجت بياض
 الشهر خاصة دبر في القضاء لأنه أي حقيقة كلامه وإن كان قد حلف على نفسه. (مستخلص، ريلعي)

أنت طالق أي لو قال لأمرته أنت طالق فهو لغو لا يقع به طلاق (ج)
 لغو وإن نوى | متقنه أي ولو نوى طلاق. (ج) | أي إذا قال لأمرته: "أنا منك طالق" فهذا لغو ليس بشيء،
 وإن نوى طلاق، وفرد شافعي: يقع بدوى؛ لأن منك لكبح مشترك بين الزوجين حتى تمت المطالبة
 بأوصي كما تمت تروح بقطعة، والطلاق وضع لإرته منك لكبح فيصح مصافاً به كما يصح مصافاً إليهما،
 وبه قال مالك وأحمد، وبه شرح لإرته لصد، وتفيد عتبت لا عنه، وعلى هذا الخلاف إذا منكها الطلاق،
 فضلت لزوج، وأخذه عنه ما ورد عن ابن عباس في مرته جعل زوجها أمرها بدها في الطلاق الثلاث،
 فقامت أنت طالق ثلاثاً، فقال ابن عباس: حصاً الله بوهها، وقالت أنا طالق ثلاثاً لكان كما قالت، وإنما
 قلنا: القيد عليها؛ لأنها هي الممنوعة من التزوج. (مص، فتح)

في الناس والحرام | أي لو قال أنت منك شيء. (ج) | أي إذا قال: "أنا منك طالق" أو "أنا عتبت حرام" نأت
 منه بالاتفاق؛ لأن لإرته وتحريره بده بوصفه، وهي مشتركة سهمها، وهذا أصناف الحرمه إليهما، ولو قال:
 أنا نأت، ولم يقل: أنت أو قال: أنا حرام، ولم يقل: عتبت، تصق وإن نوى طلاق، لاحتمال أن
 يكون له امرأة أخرى، فيريدها بذلك. [رمز الحقائق: ٢٤٠/١] (فتح، مستخلص)

واحد أو لا إلى قوله: لغو ههنا ثلاث مسائل: الأولى: أنه لو قال: أنت طالق واحدة أو لا، فيس بشيء،
 عند أي حبيفة أو في يوسف حرمه، وفرد محمد وهو قول في يوسف أولاً: تصق واحدة رجعية؛ لأنه أدخل الشك
 في الواحدة مدحون كمنه أو بينها وبين النفي، فيسقط اعتبار الواحدة، وبقي قوله: "أنت طالق"، بخلاف قوله:
 "أنت طالق أولاً" بدون عقد واحدة؛ لأنه أدخل الشك في أصل الإيقاع، فلا يقع شيء، وللشيعيين أن الوصف
 متى مرر بالعدد فكان الوقوع بذكر العدد، ألا يرى أنه لو قال غير المدحول: أنت طالق ثلاثاً تطلق ثلاثاً، =

أو مع موتي أو مع موتك لغو، ولو ملكها أو شقصها أو ملكته أو شقصه بطل العقد
أي ملكت المرأة الزوج
فلو اشتراها وطلقها لم يقع، أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك إياك فأعتق له الرجعة،
أي اشترى الزوج مكوحته المولى لأمة

= وهو كان الوقوع بالوصف لكان ذكر الثلاث لغو، فثبت أن الوقوع في الحقيقة بما هو السموت المخدوف، ومعنى "أنت طالق واحدة" أنت طالق تطليقة واحدة، فإذا كان الوقوع هو السموت بالعدد، وكان الشك داحلاً في الإيقاع، فلا يقع بالشك، والثانية: لو قال لها: أنت طالق مع موتي، والثالثة: قال لها: أنت طالق مع موتك، فهاتان يستأنس شيء بالاتفاق؛ لأنه أصاف إطلاق إلى حالة مضافة للإطلاق؛ لأن موته بنافي أهلية الإطلاق، وموتها تنافي الأهلية، ولأنه من كل واحد من الأهلية والخفية ليثبت جوار التصرف. (مستخلص)

ولو ملكها أي لو ملك الزوج امرأته بأن كانت أمة فاشترها وورثها ونحو ذلك. (ع)
أو شقصها أي منك جزءاً منها بأن اشترى بصفها أو ورث البصف أو الثلث. (ع) **بطل العقد** أما في ملك الروح بياها؛ فلأن إثبات الملك على الحرة كان بحاجة إلى إبقاء السبل، وكان ملك السكاح للضرورة، وقد اندفعت بقيام ملك اليمين، وأما في ملكها إياه: فللاحتتماع بين المالكية والمملوكية، لا يقال: الحل لا يثبت بملك بعض؛ لأننا نقول: منك اليمين دليل الحرة، فقام مقام الحل تيسيراً، واحاصل. أنه إذا ملكت هي زوجها، فلاحتتماع بين المالكية والمملوكية يمنع انتهاء السكاح، فكذلك بقاءه، وإذا ملك الزوج امرأته، فلأن ملك اليمين أقوى، فلا يراحمها الأدنى، أي منك السكاح بل يفسح بوجوده، فإن قلت: امكاتب إذا اشترى زوجته لا يصل السكاح، قلت: ليس له منك بل به حق السكاح، وهو لا يمنع بقاء السكاح. (عيني، مستخلص، فتح)

فلو اشتراها وطلقها لم يقع. شيء دخل بها أو لم يدخل، ونعت العدة اتفاقاً؛ لأنه قد وقعت العدة بينهما بملك الرقبة، والإطلاق يستدعي قيام منك السكاح من وجهه ولم يوجد، وإذا ملكت المرأة الزوج كله أو بعضاً منه ثم طلقها فكذلك لا يقع إطلاق عند الشيعيين، وعن محمد أنه يقع؛ لأن العدة واجبة هنا اتفاقاً، وقيام العقد من وجهه يكفي بوقوع الطلاق عنيها، بخلاف ما إذا ملكها هو؛ لأنه لا عدة عليها هناك حتى حل وطؤها، قلنا: العدة واجبة هناك أيضاً حتى لا يجوز له أن يزوجه من غيره حتى تنقضي عدتها، وهو أعتقها ظهرت العدة، وإنما لم تظهر بالسوسة إليه حل وصحتها له بملك اليمين، فثبت أن هذا الفرق غير صحيح. [رمر الحقائق: ٢٤٠/١] (فتح)

أنت طالق أي لو قال لامرأته وهي أمة غيره: أنت طالق إلخ. (ط) **فأعتق** أي أموى الأمة طلقت ثنتين. (ع)
له الرجعة [أي لزوج الرجعة؛ لأنه طلق وهي حرة، والحرة لا تحرم بالصلقتين حرمة عيلة. (ع)] أي إذا قال لامرأته وهي أمة لغيره: أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك، فأعتقها مولاها منك الزوج الرجعة؛ لأن معنى قوله: "مع عتق مولاك" مع عتاق مولاك؛ إذ العتق قد يستعمل متعدياً، ثم لما كان عتاق أموى شرطاً لتطبيق فلا بد أن يكون مقدماً عليه؛ لأن الشرط يكون مقدماً على المشروط، فالعتق يكون مقدماً على وقوع الطلاق، فيقع الطلاق حال كونها حرة، =

ولو تعلق عتقها وطلقتها بمجيء الغد فجاء الغد لا، وعدتها ثلاث حيض، أنت
 الأمة تعلقت طلقاتها أيضاً ^{في صورتين} بالاجماع للاختياط
 طالق هكذا، وأشار بثلاث أصابع فهي ثلاث، أنت طالق بائن أو البتة
 أي إشارته هذه

= فيصير طلاقها ثلاثاً، فيمكث الرجعة، فإن قيل: إن كلمة 'مع' للقرآن فيسعي وقوع الصلاق، والعنق معاً فكيف يتصور هذا؟ قلنا: قد جاء كلمة 'مع' بتأخير كما في قوله تعالى: **مَعَ غَدٍّ** (لشرح: ٦) أي بعد العسر يسراً؛ لأن العسر مع اليسر أمران متضادان لا يجتمعان، فكذلك هنا يصير لتأخير (عبي، مستخلص)

العد بأن قال ها مولاها؛ إذا جاء عد فأنت حرة، أو قال ها روحها؛ إذا جاء عد فأنت طالق **ثبت**. (٤)
فجاء العد لا أي عتقت الأمة، وطلقت معلطة ولم تحل للروح حتى تسكن روحا غيره، ولا يملك الروح الرجعة عند الشحيح، وعند محمد: له الرجعة؛ لأن العتق والطلاق لما تعلقا بشرط واحد وهو محيى العد، والعتق أسرع وقوعا؛ لكونه رجوعا إلى الحالة الأصلية، وهو أمر مستحسن مدبوح إليه شرعا، بخلاف الطلاق؛ فإنه أبعض المساحات، وجب أن تطلق من برون الحرية فيصادفها الطلاق وهي حرة فلا تخرم بالتطبيقين حرمة عيبطة كما في المسألة الأولى. وهما: أنه عتق طلاقها كما عتق به المولى عتقها ثم العتق يصادفها وهي أمة فكذا الطلاق فتحرم بتطبيقين حرمة عيبطة؛ لأن رمان ثبوت العتق هو رمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن فيها علق التطبيق باعتاق المولى، فيقع بعد العتق. (مستخلص، فتح)

وعندها ثلاث حصص أي بالاتفاق احتياصاً، ولو كان الزوج مريضاً لا ترث منه؛ لأنه حين تكلم بالطلاق م تكرر
ها أهمية الإرث وقت التكلم، فلم يوجد شرط إرثها منه وهو قصد الفرار، أما إذا وجد تعليق الروح الطلاق في
مرضه بعد علمه بخصول تعليق المولى حربتها على محيء العدة ترث منه عدة محمد. (فتح)

فهي ثلاث | أي ثلاث طلقات، ولو أشار بأصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة. (ط) | لأن الإشارة بالأصابع تعيد العلم بالعدد عرفاً وشرعاً إذا افترت بالاسم المهم، قال **ج ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠** أشار بأصابعه العشرة يعني ثلاثين يوماً، ثم قال **ج ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠** وحس إمامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين يوماً، والإشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة؛ لأنه **ج ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠** ما حس إمامه في المرة الثالثة فهم منه تسعة وعشرون يوماً، ولو عتبرت المضمومة لكان المفهوم أحداً وعشرين يوماً، فالعبر المستور مطلقاً للعرف وللسنة.

و هو أشار بالواحدة طلقت واحدة، ولو أشار بالثنتين طلقت ثنتين، ولو أشار بثلاث أصابع وقال: عيبت الإشارة بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء، وكذا لو بوى الإشارة بالكف، ولو قال: "أنت طالق" وأشار بأصابعه ولم يقل: "هكذا" فهي واحدة، لأن الإشارة تفسر للمبهم من العدد، ولم يوجد فبعت الإشارة ويبقى، قوله: "أنت طالق" وهو لا يحتمل العدد. [تبيين الحقائق: ٦٨/٣] (عيني، فتح) **طالق ناس أو النسأ** انصاهما على المصدرية من بت أمره إذا قطع فيه وحزم. (ع) [شروع في بيان وقوع الناس بوصف الطلاق مما يسى عن الشدة والزيادة، والبت مصدر بت أمره إذا قطع به، ولو بوى بطالق واحدة وسحو بئس أخرى يقع ثنتان بائتان. (فتح)

أو أفحش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو كالجبل أو أشد الطلاق أو كالف
أو ملأ البيت أو تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة فهي واحدة بائة
أي أو قال أنت طالق

افحش الطلاق [انتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف. (ع)] أراد به كل وصف عني أفعال مراداً به أصبه
كأحشته أو أسوأه أو أشره أو أحسنه أو أعظمه؛ لأن الطلاق إما يوصف بهذا الوصف باعتبار أثره وهو السيوة
في الحال، ولو قال: "أحمل الطلاق" أو "أحسه" وقعت رجعية إلا أن يوي ثلاثاً. [تيسر الحقائق: ٦٦/٣] فإن
قيل: يسعى أن يقع بهذه الألفاظ ثلاث من غير بية؛ لأنها أفعال التفضيل، ويقول: 'شديدة' وعونه تقع واحدة
فوجب أن يزيد على ذلك، أحب بأن أفعال يراد به الوصف، قال تعالى: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ (سورة ٢٢٨)
أي حقيق، فلا يحمل على الثلاث بالاحتمال، والاعتبار للظاهر. (فتح)

أو البدعة أي أو قال: أنت طالق طلاق البدعة. (ع) **أو كالجبل الج** أي أو قال: أنت طالق كالجبل أو أشد
الطلاق. (ط) **أو كالف** أي في القوة، والحاصل: أن الوصف مما يسى عن الريادة يوجب السيوة، وكذا التشبيه
أي شيء كان المشبه به، واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً، واشترط زهر أن يكون عظيماً عند الناس. (فتح)
أو طويلة: أي أو قال: أنت طالق تطليقة طويلة. (ع)

أو عريضة: أي أو قال: أنت طالق تطليقة عريضة. (ع) **واحدة بائة**. وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية إن
دخل بها في الفصول كلها؛ لأن الطلاق شرع معقلاً للرجعة، فكان وصفه بالسيوة خلاف المشروع، فيلعو، كما إذا
قال: أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك، ولما: أنه وصف الطلاق بما يختصه لفظه وهو السيوة، ألا ترى أن
السيوة تثبت به لمحال قبل الدحول وكذا عند ذكر المال وبعد إذا انقضت العدة، لأن الطلاق في الأصل هو
الموجب للسيوة؛ لأنه شرع لرفع الكاح وقطعه ولا تأثير لمضي امدة فيها لكن الشرع ورد بالتأخير إلى انقضاء
العدة في صريح الطلاق إذا لم يكن موصوفاً بالسيوة فقي ما وراءه على أصل القياس، وعن محمد في طلاق
الشيطان أو البدعة تقع واحدة رجعية؛ لأن هذا الوصف قد يتكلم في حالة العبط، فلا يشت السيوة بالثبث فيكون
رجعياً، وعن أبي يوسف في كالجبل أو مثل الجبل رجعي؛ لأنه تشبيه به في توحده.

وعن محمد في قوله: 'كالف' يقع ثلاث عند عدم الية أيضاً فصار كقوله: كعدد ألف، وكذا في قوله: كمائة، وبه
قال أحمد؛ لأن الألف والمائة موضوعان لعدد فيكون التشبيه به للكثرة، وقد سبق أن التشبيه فيه في القوة، ولو قال:
كالبحر فواحدة، وكعدد البحر فثلاث؛ لأن التشبيه في الأول في الضياء والنور، وفي الثاني للكثرة، وعن أبي يوسف
في قوله: طويلة أو عريضة تقع رجعية وكذا عند زهر؛ لأن الطلاق لا يقل هذا الوصف فيلعو، ولما: أنه يراد به
العظم فصار كقوله: عظيمة. [رمز الحقائق: ٢٤١/١] وعن أبي يوسف ومحمد في طلاق البدعة: لا يكون بائناً إلا
بانية؛ لأن البدعة قد تكون من حيث الإيقاع في حالة الحيض فلا بد من الية. (مستخلص، فتح)

إن لم ينو ثلاثاً.

فصل في الطلاق قبل الدخول بها

أي في بيان أحكامه

طُلقَ غير الموطوءة ثلاثاً وقعن، وإن فرّق بانت بواحدة، ولو ماتت بعد الإيقاع

مرأة

أي امرأة

أي ثلاث طلاقات جملة

أي رجل مرأته

إن لم ينو ثلاثاً لأنه إن نواه يقع ثلاثاً؛ لأن البيونة متنوعة إلى غليظة وحقيقة، فأيهما نوى صحّت بيته، وإن لم ينو شيئاً ثبت الأدنى بالتيقن به لكن يستثنى من هذه الألفاظ الثلاثة الأخيرة وهو قوله: تصيقه شديدة أو طوية أو عريضة، ففي هذه الثلاث لا تصح بية الثلاث؛ لعدم احتمال لفظها؛ لأن البية بما تصح في المحتمل، وناء التطبيق موضوعاً لموحدة، فلا تحتمل بها نية الثلاث. (عيني، فتح)

غير الموطوءة: أراد بالوطء المنفي ما يعم الحقيقي والحكمي. (فتح)

وقعن | أي الثلاث؛ لأنه يقع بمصدر محدود تقديره: طلاق ثلاثاً، فيقع جملة، وعدد الجنس مبصري: تقع واحدة. (ع) | أي الثلاث جملة، ومذهب الحسن أنها تبين بقوله: 'أنت طالق لا إلى عدة'، وقوله: 'ثلاثاً' يصادفها وهي أجنبية، وسأنا: أنه متى ذكر العدد كان الوقوع باعده؛ لأن قوله: 'أنت طالق ثلاثاً' تقديره: 'طلاقاً ثلاثاً، فيقع جملة، وليس قوله: 'أنت طالق إيقاعاً على حدة، ومذهبنا مذهب عبي وابن مسعود، عبي بن إمام محمد، قال: بعد وقوع الثلاث عنه (فتح) فرق أي لطلاق بأقوال: أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة، أو قال: أنت طالق طالق طالق، أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق (ط، ع)

بانت بواحدة | وهي الأولى ولم يقع بالثانية وثالثة شيء. (ط) | أي لو قال هذا قبل الدخول بها: 'أنت طالق طالق وقعت الأولى وبانت هذا ولم يقع بالثانية وثالثة'، لأن كل واحدة من هذه بكلمات إيقاع على حدة إذا لم يذكر في آخر كلامه ما يعبر صدر الكلام ولم يعلق بشرطه، فتقع الأولى في الحال ويصادفها الثانية وهي نائمة فلا تقع، وعدد مالك وأحمد: تصبّق ثلاثاً إذا كان بعصف، وهو قول ابن أبي سيني وربيعه وإشاعري في القسم. [أمر الحقائق: ٢٤٢/١] وقيد بعبر المدخول بها؛ لأن المدخول بها يقع عندها الكحل وانتزيع. (مستحسن)

ولو ماتت بعد الإيقاع أي لو أراد الزوج أن يقول لامرأته: أنت طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً، فماتت بعد قوله: 'أنت طالق' قبل ذكر العدد أي الواحد أو ثنتين لم يقع شيء ولما الإيقاع، فلا يتصف المهر ويرث الزوج منها، ووجه كون الإيقاع بعبارة أن الوقوع هو العدد، فإذا ماتت قبل ذكره حصل المخل، وقيد بموتها؛ إذ موت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة؛ لأنه وصل بالطلاق بذكر العدد في موت امرأة وذكر العدد حصل بعد موتها، وفي موت الزوج قبل ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد، فنقي قوله: 'أنت طالق'، وهو عام بنفسه في وقوع الطلاق، ألا ترى أنه لو قال لامرأته: 'أنت طالق' يريد أن يقول: 'ثلاثاً' فأحد رجل فاه فلم يقل شيئاً بعد ذكر الطلاق تقع واحدة؛ =

قبل العدد لغا، ولو قال: أنت طالق واحدة وواحدة أو قبل واحدة أو بعدها واحدة
أي الزوج لامرأته أو قال: أنت طالق واحدة
 تقع واحدة، وفي بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها ثنتان،

= لأن الوقوع بفضه لا بقصده، وإنما ذكر المصنف هذه المسألة في هذا الفصل مع أنه لا اختصاص بها غير المدحور
 هاء؛ لأنها تحاس ما قبلها من حيث المعنى، وهو فوت المحل عند الإيقاع، وهذه المسألة تقرر أن الصلح إذا قور
 بالعدد يكون الوقوع بالعدد، وفيها رد مذهب الحسن، (فتح)

لغا: أي كلامه ولم يقع به شيء؛ لأن الواقع هو العدد فإذا ماتت قبل ذكره بصل المحل فلا يقع شيء. (ع)
أو بعدها: أي أو قال: أنت طالق واحدة بعدها واحدة. (ع)

تقع واحدة: اعلم أن معنى هذه المسائل على أن تصرف إذا وقع بين شيئين ولم يتصل به ضمير كان صفة للمذكور
 أولاً، وإن اتصل به ضمير كان صفة للمذكور آخرًا وعلى أن لإقرار طلاق سابق بإيقاع في الحال، ففي الصورة
 الأولى أي أنت طالق واحدة وواحدة؛ فلأنها ثابت بأو حدة فلا يتحققها الثانية؛ لعدم توقف صدر الكلام على
 آخره فصار كل واحدة بإيقاعا على حدة، وأما في قوله: أنت طالق واحدة قبل واحدة أو بعدها واحدة؛ فلأن
 الأصل أن القبية والمعدية صفة للمذكور أولاً إن لم يقر بالضمير، وإن قور بها فهو صفة للمذكور آخرًا،
 والقبية في قوله: واحدة قبل واحدة صفة الأولى فوقع قبل ثابته فلا يتحققها الثانية، والمعدية في قوله: بعدها
 واحدة صفة الأخيرة فوقع الأولى قبها فلا يتحققها الثانية، (فتح)

وفي بعد واحدة إلخ: أي وفي قوله: أنت طالق واحدة بعد واحدة أو قال: أنت طالق واحدة قبلها واحدة، أو
 قال: أنت طالق واحدة معها. (ط، ع) أو مع واحدة أي أو قال: أنت طالق واحدة مع واحدة.

ثنتان: أي فالواقع في هذه الصور الأربع صفتان. (ع) أي تطبقتان في الصور الأربع، أما في قوله: واحدة بعد
 واحدة، فلأن المعدية صفة الأولى نحو الظرف عن الضمير فقتضى إيقاع الصلح الواحد للمحر وإيقاع لأخرى
 قبلها فيقتربان وقوعاً، وأما في الثانية أي واحد قبلها واحدة؛ فلأن القبية صفة الأخرى؛ لاقتراحها بالضمير
 فافتضى إيقاعها في الماضي، والأولى واقعة في الحاضر، والإيقاع في الماضي إيقاع في الحال فيقتربان وقوعاً حمداً،
 وأما في الثالثة أي واحدة مع واحدة، والرابعة أي واحدة معها واحدة؛ فلأن كلمة 'مع' للمقارنة سواء اقترنت
 بالضمير أو لا فيقعان جملة، وضابطة "قبل" و"بعد" في هذا الشعر الفارسي:

قبل سبها وبعد يا بارا
 اندر احكام يك طلاق بدان

وعند الشافعي: يقع واحدة في الصورة الثانية، وعنه أنه لا يقع شيء، وعن أبي يوسف في الصورة الأخيرة يقع
 واحدة؛ لأن الضمير تقتضي سبق المرجع وجوداً. (عيني، فتح، مسكين)

إن دخلت فأنت طالق واحدةً وواحدةً فدخلت تقع واحدةً، وإن أخر الشرط فشتان.
الدار أي امرأة الدار

إن دخل [أي ولو قالت لامرأته: إن دخلت الدار. (ج)] أراد لو قال لامرأته العير المدحون بها وترك التصريح بذلك؛ لأن الفصل معقود بها؛ أو لأنه لو كانت مدحولا لها لوقع عليها الشتان كما لو أخر الشرط. وقوله: 'تقع واحدة'؛ لأن المعلق بالشرط كالمسحور عند وقوعه، وفي المسحور يقع واحدة، فلا يبقى شائي والثالث محل، فكذا هذا. وقيد بحرف العطف؛ لأنه لو حذفه وقعت واحدة اتفاقاً عند وجود الشرط، وبما أساقى لعدم ما يوجب تشريكه معه، وعطف بالواو؛ لأنه لو كان 'فاء' وقعت واحدة أيضاً اتفاقاً في الأصح، وهو عطف — 'ثم' — تعلق الأول بالشرط وينجز الثاني ولغا الثالث. (فتح)

تقع واحدة أي صفقة واحدة عند أي حيفة، وعندهما: تقع شتان؛ لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بسقط الجمع؛ ولأن انواو للجمع أو للترتيب فوق الوقوع فلا يقع بالشتان إلا الأول. (ع)
وإن أخر الشرط [بأن قال: أنت طالق واحدة وواحدة إن دخلت الدار. (ص) أي إن قال: أنت طالق واحدة وواحدة إن دخلت الدار، يقع تطليقتان؛ لأن الحرائين يتبعقان بالشرط دفعة فيقعان كذلك، وكذا لو عطف بالفاء، وفي "ثم" يقع واحدة للحال، ويلغو الباقي، ويقع في اموصوءة شتان في الكل؛ لوجود العدة. (فتح، طائي)
فشتان فالواقع صفتان بالاتفاق؛ لأن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود المعبر فيه فكان في حكمه البيان. (ع)

باب الكنايات

ط د ع أي في بيان أحكامها

لا تطلقها إلا بالنية أو دلالة الحال،
 أي المرأة أي بالكنايات أي نية المطلق

باب الكنايات [جمع كناية وهي ما لا يظهر المراد منه إلا بنية، والمراد ههنا ما يحتمل الطلاق ولا يكون مذكوراً نصاً. (ط، ع)] الكناية عند الحاة واللغويين: أن يعبر عن شيء معين لفظاً كان أو معنى بلفظ غير صريح إما للإهام على السامع كقولك: 'جاءني فلان' وأنت تريد معيماً أو للشعاع كاهن لفرج أو للاختصار كالضمائر أو لنوع من الفصاحة كـ 'فلان كثير الرماد'، ثم الصريح والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز، فالحقيقة التي لم تبحر صريح، والمهجورة التي عبت معناها المجازي كناية، والمجاز العال الاستعمال صريح، وغير العال كناية، وفي اصطلاح أهل الأصول لفظ استتر المراد منه في نفسه سواء كان المراد معنى حقيقياً أو مجازياً، وفي "الفتاوى الحامية": الكناية ما يحتمل الطلاق وغيره ولا يكون مذكوراً لفظاً. (فتح)

إلا بالنية أو دلالة الحال أي لا تطلق بالكنايات إلا بأحد هذين الأمرين؛ لأن ألفاظ الكنايات غير مختصة بالطلاق، بل تختمله وغيره فلا بد من المرجح، وإذا وقع الطلاق بالكناية إما بالنية أو دلالة الحال فالأولى إذا وجد الأمران فعلم أن "أو" في قوله: أو 'دلالة الحال' لمع أخو فيحور الجمع، والمفهوم من هذا أن الكنايات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال وليس كذلك، وإنما يقع بعضها دون بعض، وذلك أن الأحوال ثلاثة: حالة الرضا، وحالة مذاكرة الطلاق، وحالة العصب، والكنايات أيضاً ثلاثة أقسام: قسم منها يصلح جواباً لسؤال المرأة الطلاق ولا يصلح رداً أي رد كلام المرأة عند سؤاها الطلاق ولا سناً أي شتماً، وهي ثلاثة ألفاظ: أمرك بذلك واختاري واعتدي ومرادفها، وقسم يصلح جواباً وشتماً ولا يصلح رداً، وهي خمسة ألفاظ: حلية وبرية وبته وبائن وحرام ومرادفها، وقسم يصلح جواباً ورداً ولا يصلح سناً وشتماً وهي خمسة ألفاظ: اخرجني واعربي وادهبي وقومي وتقعي ومرادفها، ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشيء منها إلا بالنية.

والقول قوله مع بيمه في عدم النية، وفي حالة مذاكرة الصلح: وهي أن تسأله امرأة طلاقها أو يسأله أحبي يقع في القضاء بكل لفظ لا يصلح للرد، وهو القسم الأول والثاني، ولا يصدق في قوله في عدم النية، وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للنسب والرد، وهو القسم الثاني والثالث، ويقع بكل لفظ لا يصلح هُما، بل يصلح للجواب فقط، وهو القسم الأول، وقال الشافعي: لا اعتبار لدلالة الحال، بل لابد من النية؛ لأنه مختار في جميع أحواله، ولا يبعد أن يصمر خلاف الظاهر، ولنا: أن دلالة الحال أقوى من النية؛ لأنها طاهرة والنية باطنة. [رمز الحقائق: ٢٤٣/١] (فتح)

وتطبق واحدة رجعية في اعتدي واستبرئي رحمك وأنت واحدة، وفي غيرها
 أي امرأة طليقة في ألفاظ ثلاثة
 بائة وإن نوى ثنتين، وتصح نية الثلاث وهي بائن، بئة،
 أي تصح صلة بالثلاثة
 الأول الثاني

واحدة رجعية الخ: [ولا عذر بعرب أو حدة وهو الأصح (ص)] إن قوله: وأنت واحدة، ونوى واحدة أو ثنتين كما في التصريح إذا لم يذكر المصدر، وجه كون الواقع بهذه الألفاظ الثلاثة رجعياً وكونها من الكنايات أن 'اعتدي' حقيقة الأمر بحساب، ويحتمل أن يرد عتدي بمعنى نكح أو عمي عيب، ويحمل اعتدي من النكح، فرب نوى هذا رب لإهام ووقع به صلاق بعد مدحور فتصد كأنه قال: أنت صائق وعتدي، وقبل: لمدحور جعل مستعار عن صلاق؛ لأنه شبه، ومما سرتني رحمك فإنه يستعمل بمعنى الاعتداء؛ لأنه تصريح بما هو مقصود من عدة فكان سرتني، ويحتمل لاستبراء بصفتها في حال فروع رحمها أي عتدي في براءة رحمك لأطليقت، ومما أنت واحدة؛ لأنه يحتمل أن يرد به أنت واحدة عند قوم أو مفردة عتدي ونحو ذلك.

وإن يكون عت مصدر محذوف أي أنت صائق طليقة واحدة، فإذا كان الإهام دلالية كان دالاً على التصريح والتصريح يعقب ترجعاً؛ ولأنه ورد أنه قال لسودة بنت زمعة: عتني ثم رجعتها، وقال زهير: يقع — أنت واحدة — على كسائر الكنايات، فمما: إنه بعد وجود بقية يكون عت مصدر محذوف وهو طليقة فيكون رجعي، وفرد شافعي: لا يقع بها شيء؛ لأنه عت بمرأة، وعند مالك وأحمد في الأصح أن الأويين يقع بئة وفي الثالثة كسب؛ لأنه كناية ولا اعتبار بعرب أو حدة عند عامة مشايخ، وقيل: إن صلتها وقع وإن لم يجر، وإن رفع لا يقع شيء، وإن نوى سكنها يحتاج إلى النية لاحتمال الأمرين والصحيح هو الأول. (عيني، فتح)

وفي غيرها بائة: [أي غير هذه الألفاظ لثلاث بائة. (ص)] أي في غير هذه الألفاظ ثلاثة تصح طليقة واحدة بائة وإن نوى ثنتين، أما سيوئة؛ فلأنها نكح كناية عن مجرد الطلاق، بل عن لطلاق على وجه لسيوئة، ومما منع إرادة ثنتين؛ فمما تقرر أن بطلاق مصدر لا يحتمل محص العدد، وقال شافعي: كنايات كلها روجع؛ لأن مواقعها صلاق، فرب نوى وقع، وإلا فلا فصار كقوله: أنت واحدة، ولما أنه نكح بالإسالة بفص صبحها، والحاجة ماسة إليها في حال كفي لا يقع في مرجعها غير قصد، وقال زهير: إن نوى ثنتين تقع ثنتان، وبه قالت الثلاثة، وهذا كانت حرة، أم إذا كانت أمة فوقع ثنتان أيضاً عدداً، وقوله: وتصح بئة ثلاث؛ لأنها كل الخمس، وهذا صحت نية لثنتين في الأمة لا في غيرها؛ لأن نية العدد في الخمس لا تصح، وعند مالك: يقع ثلاث بالكنايات عند نية الصلاق، ونية الواحدة مخصوصة بغير المدخول بها. (عيني، فتح)

وإن نوى: وأصل ما قبله يعني ونوى بألفاظ الكنايات غير الألفاظ لثلاثة طليقتين فإن توقع أيضاً واحدة بائة. (ع) **بئة الثلاث:** أي في الكنايات كلها إلا في احتري. (ع) **وهي:** أي ألفاظ الكنايات ثلث وعشرون فصلاً على ما ذكره ههنا. (ع) **بائن:** وهو عت بمرأة من ابنين واسبوئة وهما الفرقة. (ع) **بئة:** من أنت وهو فقص. (ع)

بتلّة، حرام، خلية، بريّة، حبلك على غاربك، الحقّي بأهلك، وهبتك لأهلك،
ثالث الرابع الخامس السادس السابع
 سرحتك، فارقتك، أمرك بيدك، اختاري، أنت حرّة، تقعي تخمري، استتري،
اثنين عشرة احدى عشرة اثني عشر الثالث عشر الرابع عشر الخامس عشر السادس عشر السابع عشر

تلة: [من استل معنى القمص كالنت. (د)] وجه كوها من الكنايات أنها كنها معنى اسقصعة فيحتمل لانقصاع عن كل رشد أو الأحلاق الخمسة أو الأقارب ونحوها ويحتمل الانقصاع عن قيد الكاح. (فتح)
حرام: [أو الحرام من الحرمة وهو يعت معناه الممّوع] احتماها للطلاق صاهر. وأما حتماها لمشتبه فمحوار أن يرد أنت حرام، الصحة والعشرة، ولا فرق بين قوته: أنت عبيّ حرم أو محرمة أو حرمت عبيّ أو أنت حرام أو أن عبيك حرام أو محرم، وكذا قوله: حلال المسممين عبي حرام، وكل حين عبي حرام. (فتح) **خلية:** من اخو يَحْتَمِل اخو عن اخيرات ويحتمل اخو عن قيد الكاح، وقوله: 'بريّة' من البراءة يحتمل ابراءة عن حسن النماء أو عن قيد الكاح. [رمر الحقائق: ٢٤٥/١] **حبلك على غاربك.** [استعارة عن تحلبة وغارب ما بين السنام والعنق. (ع)] لأهم إذ أرسو اساقفة يعنون حينها عبي غاربها، ومعنى: ادهي حيث شئت؛ لأي صفتك أو لثلاث تطلي الطلاق. (فتح، مسكبن) **الحقّي بأهلك:** هو أمر من حق من الحقوق من باب 'عنه' وفتح لألف وكسر الحاء حصاً، فيه يصير من الإلحاق وهو فعل متعد، والصحيح أن يفعل من اسحق فيحتمل أن ادهي إلى أهلك؛ لأي طقتك، أو لأي أدت لك ولا تطلي الطلاق. [رمر الحقائق: ٢٤٥ ١] (فتح)
وهنتك لأهلك: يحتمل إلى عفوت عنك لأجل أهلك أو وهنتك هم؛ لأي صفتك. [رمر الحقائق: ٢٤٥ ١]

سرحتك فارقتك: [العاشر: سرحتك، احدى عشر: فارقتك] يحتمل انشراح والمفارقة بالطلاق وبغيره. (ع) هذان اللفظان من الكنايات عندنا. وقال الشافعي. هما صريحان لا يحتاجان إلى الية. [رمر الحقائق: ٢٤٥ ١] قلنا: الصريح ما تعين استعماله في شيء وما لم يتعين لا يكون صريحاً وهما لم يتعيّنا في شيء، بل يقال: سرحت إبلي وفارقت مالي وأصحابي فصارا كسائر الكنايات. (فتح)

أمرك بيدك اختاري: [الثاني عشر: أمرك بيدك أي عميت بيدك فيحتمل الأمر بايد في الطلاق ويحتمل غيره في تصرف آخر. (ع)] قيل: ذكر هذين اللفظين لا يباس في هذا المقام؛ لأهما تفويض، قلنا: دعوى عدم مباسة ممّوع، فإن اباب سوق الكنايات أعم من أن تكون كناية طلاق أو كناية تفويض. ولاند يوهوع طلاق هما أن ينوي الطلاق كما سيأتي في باب التفويض وفصل الأمر باليد. (فتح)

اختاري: اثنت عشر: اختاري يحتمل اختيار نفسها بالفرق من الكاح أو في أمر آخر، وفي هذين اللفظين لا تعلق حتى تصفق نفسها. (ط) **أنت حرّة:** الرابع عشر: أنت حرّة يحتمل عن حقيقة ارق أو رق الكاح. (ع)
تقعي تخمري استتري: [الخامس عشر: تقعي وهو أمر بأحد القناع على وجهها. السادس عشر: تخمري أمر بأحد الحمار واستتري أمر بالستر. (ع)] فهذه الثلاثة معنى واحد أي استتري؛ لأنك ست مني بالطلاق، وحرمة عبي بضرث أو ستتري عن الأحمي، لئلا ينظر إليك، وهذا، إذ كان تقعي من القناع، وهو الحمار وإذا كان من القنعة فيحتمل اقعي بما رزقك الله مني من أمر المعيشة ولا تطلي الطلاق. (فتح)

اغربي، اخرجني، اذهبي، قومي، ابتغي الأزواج، ولو قال: اعتدي ثلاثاً ونوى
 لثامن عشر التاسع عشر العشرون الحادي والعشرون الثاني والعشرون لامرأته
 بالأول طلاقاً وبما بقي حيضاً صدق، وإن لم ينو بما بقي شيئاً فهي ثلاث وتطلق...
 قضاء لأنه نوى حقيقة كلامه أي الألفاظ الثلاثة أي المرأة

اعربي اخرجني اذهبي قومي | الثامن عشر: اعربي بالعين المعجمة والراء المهملة أي تساعدي عني ورووي اعربي
 بالمهملة والراء المعجمة من العروة وهي التجرد عن الزوج ومعنى البعد أيضاً (ع) | هذه الألفاظ الأربعة معان
 متقاربة تحتل احتماليين أي تساعدي عني واخرجني من عدي وذهبي وقومي من عدي؛ لأي صفتك أو تساعدي
 واخرجني لزيارة أهلك. (فتح، عيني) **اتبع الأرواح** الثاني والعشرون ابتغي الأرواح أي اطلبهم، فيحتمل لأي
 صفتك، أو اصبي الأرواح من لساء؛ لأن الروح لفظ مشترك بين الرجال والنساء. [مرمر الحقائق: ٢٤٥/١]
ثلاثاً: أي كرر لفظ "اعتدي" ثلاث مرات بأن قال: اعتدي اعتدي اعتدي. (ع)

بالأول أي باللفظ الأول من هذه الألفاظ الثلاثة. (ع) **وبما بقي حيضاً** أي نوى بما بقي وهما اسقطت. (ح)
فهي ثلاث | طلاقات؛ لأنه لما نوى بالأول الطلاق صار الحال حال مدركة الطلاق فتعين اساقبتان للطلاق هذه
 الدلالة فلا يصدق في هي الية (ع) | بخلاف ما إذا قال: لم أو ساكن شيئاً، حيث لا يقع شيء؛ لأن لا ظاهر
 يكديه وهذا يتصور على اثني عشر وجهاً: الأول: أن يقول م أو ساكن شيئاً فلا يقع شيء كما قضا، الثاني: أن
 يقول: نويت الطلاق بالأولى لا غير، الثالث: أن يقول: نويت بالأولى والثانية طلاقاً وم أو سائلة شيئاً، الرابع:
 أن يقول: نويت بالأولى والثالثة طلاقاً ولم أو سائلة شيئاً، الخامس: أن يقول: نويت كلها الطلاق فهي هذه
 الوجوه الأربعة تطلق ثلاثاً، السادس: أن يقول: نويت بالأولى الطلاق، وبالباقيتين الحيض يصدق قضاء يقع
 واحدة، وهو صورة كتاب، السابع: أن يقول: نويت بالأولى والثانية الطلاق، وبالثالثة الحيض.

فهو كما قال يقع ثتان، الثامن: أن يقول: نويت بالأولى الطلاق وم أو سائلة شيئاً، ونويت سائلة حيضاً، والتاسع:
 أن يقول: نويت بالأولى الطلاق وبالثانية الحيض ولم أو سائلة شيئاً يقع في الوجهين ثتان، والعاشر: أن يقول:
 لم أو بالأولى والثانية شيئاً ونويت سائلة طلاق يقع واحدة، والحادي عشر: أن يقول: لم أو بالأولى شيئاً ونويت
 سائلة طلاقاً وبالثالثة حيضاً يقع واحدة، والثاني عشر: أن يقول م أو بالأولى والثالثة شيئاً ونويت سائلة الطلاق
 فهي ثتان. [مرمر الحقائق: ٢٤٦/١] والأصل فيه أنه إن م يو بشيء منها لم يقع شيء وإن نوى بواحدة الطلاق
 يظفر فإن نوى بما بعدها الحيض صدق قضاء لظهور الأمر بالاعتداد بالحيض عقيب الطلاق، وإلا وقع لها الطلاق نوى
 به أو لم يوه؛ لأنه لما نوى عبده واحدة منها الطلاق صار الحال حال مدركة الطلاق فتعين الطلاق. (فتح)

وتطلق إلخ: أي امرأة بقوله ها: لست إلخ. (ع) | أي إذا قال لامرأته: لست بي بامرأة أو لست لث بزوج أو ما
 أنت بي بامرأة أو ما أنا لث بزوج تطلق إن نوى طلاقاً رجعياً عند أي حيفة، وبما قيد بقوله: إن نوى "لأنه لو م يو
 لا يقع شيء بالاتفاق، وقالوا: لا تطلق وإن نوى؛ لأنه نفي النكاح، وهو لا يكون طلاقاً بل كدنا لكون الروحية =

باب تفويض الطلاق

أي في بيان حكمه

أي في المرأة أو في الوكيل

قال لها اختاري ينوي به الطلاق فاختارت في مجلسها بانت بواحدة، ولم تصح
أي قال رجل لامرأته
نِيَّةُ الثَّلَاثِ،.....

باب تفويض الطلاق ما ذكر ما به فعه نفسه سوغه أي الصريح كقوله: 'صلي بفسد'، والكساة كقوله:
اختاري ذكر ما يوقعه غيره يوده، وما يوقعه لغير سوء كانت راحة أو غيرها على ثلاثة أنواع: تفويض وتوكيل
ورسالة، وإعطاء التفويض ثلاثة: خير وأمر بد ومثبه. وما كان لطلاق من الغير على خلاف الأصل ذكره بعد بيان
ما هو لأصل. (فتح) **اختاري** بد بالاختيار؛ تنوته بصريح الأحرار، والاختيار قيل في الخير وإني ما هو لأفصل
والأمر، ووضع المسألة في اختاري بفسد؛ لأنه لم قال هذا اختاري لطلاق فاختارته فهي رجعية. ولا يصح رجوع
لروح عن التفويض؛ لأنه ثبت لا توكيل، وقوله: 'نوي به لطلاق' أي تفويض الطلاق من على هذا عقد است
بالتفويض. م يذكر الدلالة اكفاء بما مر. وانرد بالدلالة حالة مذاكرة لطلاق وحالة العصب. (فتح)

ينوي أي حال كونه ناوي بقوله: اختاري. (ع) **فاحار** أي امرأة نفسها، فهو اختارت روحها م يقع وخرج
الأمر من يدها، ولو عصفت بـ 'أو' فقالت: اخترت نفسي أو روجي لا يقع أبدا، ولو كان بالو. فلا اعتبار
بمقدمه ويبدو ما بعده، وقوله: 'أي مجلسها' أي مجلس عندهم بالاختيار مشافهة أو حاراً، وقوله: 'بانت بواحدة'؛
لأن اختيارها نفسها به تحقق؛ لثبوت اختصاصه بنفسها في سائر دود الرجعي لتمكّل الروح من رجعتها
بلا رصاه، وانقاس لا يقع شيء، وبإني نوي لطلاق؛ لأن لتمكّل فرع مث مث.

وروح لا يملك الإباح هذه بنفسه حتى لو قال: اخترت نفسي مث، أو اخترت من نفسي ناوي لا يقع إلا أنا
شخصاً برفوع باختياره لإجماع الصحابة، وهذا لإجماع إجماع سكوتي من قول بعضهم وسكوت
غيرهم، والإجماع معقد على الواحدة، وفي ما وراءه على الأصل، وإنما قيد ناسه؛ لأنه من الكتابات، ودلالة
الحال قائمة مقامها قضاء لا ديانة، وواقع به ناس، لأنه كناية، وعد لشافعي وأحمد رجعي، والقول قول
الروح مع اليمين في عدم الية والدلالة، وفي سائر الكتابات لا يصدق إلا مع اليمين. (عبي، فتح)

بانت: وإن لم يكن له نية لا يقع شيء، (ط)

ولم تصح [لأن الاختار يبي عن احوض وهو غير متوع خلاف اليونة، لأنها متنوعة إلى علية وحفصه فأبهما
نوي صح.] لأنه ليس تميم وصفاً وإنما جعل تمييزاً على خلاف القياس لإجماع الصحابة. ولأن الاختيار
لا يسوغ، خلاف الإنابة؛ لأنها تسوغ بقاء. بانت بيونة صغرى وكبرى، وعد مائل: يقع ثلاث لا نية، وعد
الشافعي: يقع ثلاث إذا كان بالنية. [رمز الحقائق: ٢٤٧/١] (مستخلص)

فإن قامت أو أخذت في عمل آخر بطل، وذكر النفس أو الاختيار في أحد
 كلاهما شرطاً، فإن قال لها اختاري فقالت: أنا أختار نفسي أو اخترت نفسي
أي شرعت غير لاختيار أو التصديقة أي لامرأته بلفظ الماصي بلفظ المصارع الزوجين

فإن قامت. أي المحيرة من الخس قبل الاختيار (ط) هذا تمريع على قيد الخس في الاختيار؛ ودث لأن ساعات الخس
 اعتبرت ساعه واحدة، إلا أن الخس تستند بالقيام مره، ومرة بالاشتغال بفعل آخر، والقيام متصل إذا كان التفويض
 مصفياً، وأما إذا كان مؤقتاً فلا يبطل بالقيام وحوه، وبما يصل نصفي الوقت وإن لم تقم. (مستخلص، فتح)
أو أحدت في عمل آخر المراد بالعمل ما يعلم به أنه قصع لما فيه لا مطلق العمل حتى لو شرب ماء لا يبطل
 خيارها؛ لأنها قد تشرب تتمكن من الخصومة فإن رضوه لمعه تذهب بالمشاحرة، فلا تقدر على الكلام ما به تشرب،
 فلا يكون دليل الإعراض، وكذلك إذا أكلت شيئاً يسيراً من غير طلب الطعام أو سبت ثياباً من غير أن تقوم من
 ذلك المجلس أو سحت أو قرأت آية؛ لأن ذلك عمل قليل، وقوله: "بطل" أي التفويض، لأنه تمليك فيبطل بما يد
 على الإعراض من قيام أو أحد في عمل آخر كسائر التميمكات، فهو كالت في صلاة مكتوبة أو وتر فائتها لا يبطل،
 وكذا في التطوع إن أتمت ركعتين ولو أتمت بطل، ولو كانت قائمة ففعدت فهي على خيارها، وكذلك إذا
 كانت قاعدة فاتكات أو متكئة ففعدت، وكذا إذا تربعت بعد أن كانت محتبة. (فتح، عبي)

بطل: أي التفويض حتى لا يجوز لها أن تطبق نفسها بذلك الأمر. (مسكين)

وذكر النفس إلخ أي يشترط ذكر النفس متصلاً وإن فصل فإن كان في المجلس صح وإلا فلا، فهو فإنها:
 اختاري فقات هي: اخترت ليس بشيء؛ لأن قولها: اخترت يجتمل بنفسي ويجتمل بروحي فلا تطلق بالشك؛ لأن
 ذلك عرف بإجماع الصحابة وهو في ذكر النفس من أحد الجانبين؛ ولأن 'اختاري' منهم، وقولها: 'اخترت'
 منهم أيضاً واسمهم لا يصح تفسيراً لمبهم، والاختيار يصلح التفسير؛ لأن لثاء في الاختيار 'نسي' عن الوحدة
 واختيار المرأة طلاقها يحتمل التوحد والتعدد دون اختيار زوجها؛ لأنه عذرة عن إبقاء الكاح فلا يتحقق فيه
 الاتحاد والتعدد فلا بد من ذكر النفس أو الاختيار في كلام أحدهما، وعند الثلاثة: لا يشترط ذلك، وفي 'المحيط':
 لا بد من ذكر النفس أو 'التطبيق' أو الاختيار، وفي 'الشامل'. قال ها: اختاري ثم أله، فقات: اخترت نفسي
 لا يقع؛ لأن المبانة لا تبان. [رمز الحقائق: ٢٤٧/١] (مستخلص)

أو الاختيار أو ما يكون كناية عن ذلك. (ط) **شرط** [بأن يقول: اختاري نفسي فتقول هي: اخترت، أو
 يقول هو: اختاري فتقول هي: اخترت نفسي. (ع)] مثلاً: لو قال ها: اختاري نفسي فقات: اخترت تقع
 واحدة بائنة، ولو قال لها: اختاري اختياراً فقات: اخترت تقع واحدة بائنة أيضاً؛ لأن الاختيار مفسرة من
 جانب الزوج بقاء الوحدة. (فتح)

تطلق، وإن قال لها: اختاري اختاري اختاري فقالت: اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة أو اختيارة وقع الثلاث بلا نية، ولو قالت: طَلَقْتُ نفسي أو اخترت نفسي

تطلق: [طقة بائنة إن سوى استحصانا، وإقياس أن لا تصلق؛ لأحتمال الوعد فلا يتجرد جواباً وهو قور الثلاثة (ط)] أي لو قال لها: احتاري، فقالت: أحتار نفسي، أو احترت نفسي تطلق طقة واحدة إن سوى الروح الطلاق استحصانا، وإقياس أن لا تصلق في "أحتار نفسي": لأن قوها: أنا احتار نفسي 'يحتمل الوعد فلا يكون جواباً مع الاحتمال.

وجه الاستحسان: إجماع الصحابة؛ ولأن الشرع جعل هذا إيجاباً وجواباً؛ لما روي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [الأنعام: ١٨٦] قالوا: لا، بل أختار الله ورسوله، وأرادت بذلك الاختيار بحال وعده جواباً وإيجاباً؛ ولأن الصيغة عبث استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال: فلان يختار كذا يريد به تحقيقه، فيكون حكاية عن اختياره في القلب، بخلاف أنا أضيق نفسي في جواب قوله: 'أضيق نفسي'؛ لأنه تعدد حمله على الحال، فإنه ليس حكاية عن حالة قائمة، وفوها: "أختار نفسي" حكاية عن حالة قائمة؛ لأن الاختيار فعل القلب فلا يستحيل اجتماع فعل القلب واللسان. (فتح، مستخلص)

وقع الثلاث ملا بية أي لو قال لها: احتاري احتاري بلا عطف أو معه وأوْ كان أو فاء أو ثم فقالت: احترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة أو قالت: اخترت اختياراً وقع اصطقات الثلاث ملا بية من الـ روج عند أبي حنيفة في المسألة الأولى، وعندهما تطلق واحدة؛ لأنها ما احتارت إلا واحدة؛ لأن ذكر الأولى وما جرى مجراه إن كان لا يفيد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الأفراد وبه قال الشافعي.

وله: أن هذا الموصف لعموم؛ لأن المجتمع في الملك لا ترتيب فيه والكلام للترتيب، والأفراد من ضروراته فإذا لمع في أصل الكلام الذي هو الترتيب لمع في حق الشئ الذي هو الأفراد فمقي قولها: احترت وهو يصلح جواباً لذلك، والمعنى أن الطبقات الثلاث اجتمعت في ملك المرأة كالاتحاد في مكان بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تأخر، ولو قالت: احترت احتبارة أو الاحتبارة أو مرة أو عمرة أو دفعة أو بدفعة واحدة أو احتبارة واحدة وهي المسألة الثانية فيقع ثلاث بالإجماع ولا حاجة ههنا إلى بية الزوج ولا ذكر انفس بالإجماع؛ بدلالة التكرار عليه، ولو قالت: احترت التطبيقية الأولى تقع واحدة إجماعاً. (فتح، عيني)

ملابيه أي الطلقات الثلاث بلاية لثلاث من الزوج. (ط، ع) **ولو قالت**. في جواب قوله: احتاري أي المسألة المذكورة. (ط، ع)

بتطليقة بانت بواحدة، أمرك بيدك في تطليقة، أو اختاري تطليقة فاختارت نفسها
 أي أو قال لها بأن قالت اختارت نفسي
 طلقت واحدة رجعية.

فصل

أمرك بيدك ينوي ثلاثاً، فقالت: اختارت نفسي بواحدة
 المرأة في حوايه المرأة واحدة

بانت بواحدة [أي بطلقة واحدة؛ لأن العامل فيه تخيير الزوج دون إيقاعها فيها وإن أوقعت بالصريح، لكنه لا عبرة لإيقاعها، بل لتفويض الروح. (ص، ع)] لأن العامل فيه تخيير الزوج لا إيقاعها، وذكر في الهداية: فهي واحدة بمدك الرجعة وهو غلط لا معنى له، والصواب: أنه لا يملك الرجعة؛ لأن المرأة إنما تتصرف حكماً لتفويض، والتفويض بطلقة بائنة؛ لكونه من الكايات فتملك الإبانة لا غير، وقيل: فيه روايتان: إحداها: وقوع واحدة رجعية؛ لأن لفظها صريح ذكرها صدر الإسلام في الجامع الصغير، والأخرى: وقوع البائنة، وهذا أصح ذكرها في الجامع الكبير والمبسوط والزيادات، ألا ترى أن الروح لو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست وقع ما نوى الروح. (فتح، عيني)

أمرك بيدك في تطليقة [أي ولو قال لامرأته: أمرك بإخ. (ط)] الأمر ههنا بمعنى الحال واليد، بمعنى التصرف، وقيد بقوله: "في تطليقة"؛ لأنه لو قال: "أمرك بيدك لو لم تصل بفقتي إليك فطلقني نفسك متى شئت" فلم تصل فطلقت كان بائناً؛ لأن لفظة الطلاق لم تكن في نفس الأمر. (فتح) **طلقت واحدة رجعة**؛ لأنه جعل الاختيار إليها ولكنه بتطليقة وهي معقبة للرجعة. [رمز الحقائق: ٢٤٨/١] فإن قيل: إن قوله: "أمرك بيدك" وقوله: "اختاري" يفيد السبوة فلا يجوز صرفها عنه إلى غيرها، قلنا: لما قرن بالصريح علم أنه رجعي كما لو قرن الصريح بالبائن بأن قال: أنت طالق بائن فإنه تبيّن به؛ لأنه أراد به البائن فكذا هذا. واعدن أن الطلاق الصريح لا يصير بائناً بمجرد النية كما أن البائن لا يصير رجعياً بمجرد النية. (مستخلص، فتح)

فصل أي في بيان حكم الأمر باليد. [رمز الحقائق: ٢٤٨/١] **أمرك بيدك** أي لو قال رجل لامرأته: أمرك بيدك أو في كفك أو يمينك أو شمالك أو فمك أو لسانك. (ط) **بوي ثلاثاً** [أي حال كونه ناوياً بذلك ثلاثاً. (ع)] قيد نية الثلاث؛ لأنه لو نوى واحدة أو ثنتين وكانت حرة أو م ينو شيئاً وقعت واحدة، وقوله: "فقالت: اختارت نفسي" ذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب التخيير إلا بذكر النفس، ويقوم مقام ذكر النفس اختارت أمرتي أو قبست نفسي، وكذا لو قالت في جواب الأمر باليد: أنت علي حرام أو أنت مي بائن أو أنا منك بائن؛ لأن هذه الألفاظ تفيد الطلاق، وقوله: "وقعن"؛ لأن الاختيار يصلح لحواب الأمر باليد؛ لكونه تمليكاً كالنهي، والواحدة صفة الاختيار فصار كأنها قالت: اختارت نفسي مرة واحدة، وبه يقع الثلاث، والحاصل: إن جعل الأمر بيدها كالنهي في المسائل كلها إلا في احتمال الثلاثة، فإنه لا يصحح بية في التخيير كما مر. (فتح، عيني)

وقعن، وفي طلقت نفسي بواحدة أو اخترت نفسي بتطبيقه بانت بواحدة، ولا يدخل الليل في أمرك بيدك اليوم وبعد غد، وإن ردت الأمر في يومها بطل أمر ذلك اليوم،

أي امرأة محررة في لمساة المذكورة

وقعن أي الثلاث؛ لأنه بوى محمل كلامه (ج) **وفي طلق** أي في قوها في جواب الروح لما قال ها: أمرك بيدك. (ع) **بواحدة** صفة مصدر محذوف أي صفت نفسي بتطبيقه واحدة (غ). **بانت بواحدة** لأن لا اعتبار بتعويض الروح لا بدعها. (ع) أي في المسأتين، أما الأول يعني بوقال الروح ها: أمرت بيدك وبوى به ثلاثاً فقالت في جوابه: طلقت نفسي بواحدة فتبين بواحدة؛ لأن بواحدة صفة مصدر محذوف تقديره صفت نفسي بتطبيقه واحدة، وفي ثمانية: أي لو قال ها: أمرت بيدك وبوى به ثلاثاً فقالت في جوابه: اخترت نفسي بتطبيقه بى أيضاً بواحدة؛ لأن في جوابها تصريحاً بالتطبيق وهي لا تكون إلا واحدة، وبما تكون ثالثة؛ لأن المعتبر بتعويض الروح لا يقاعها فكون صفة المذكورة في تعويض المذكورة في جواب ضروره موافقة

وبعد صحت بية ثلاث في قوه: 'أمرت بيدك' لأن الأمر باليد ثم ثبت فثبت ما يمكنه قياساً واستحساناً. خلاف التحريم؛ لأن وفوق الطلاق به على خلاف اقياس الإجماع النصحانه فكان ضرورياً، وذكر النفس في قوها: صفت نفسي في جواب الأمر بسد شرف حتى بوقال ها: 'أمرت بيدك فقدت: صفت وم نفس' نفسي م يقع شيء. (مستحصى، فتح) **ولا يدخل الليل** لأن كل واحد من يومين ذكر مفرد، وليوم مفرد لا يساوي اسن، خلاف الأيام؛ لأنها يسلم ما بارأها من السان. (مستحصى) **وبعد غد** فلا يكون لها خير بالنسب حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق. (مص)

بطل أمر ذلك اليوم لأنه صرح بذكر وقين ليوم وبعد عد أن بينهما وقت وهو العدد ما يساوي الأمر فعنه أنه ليس مراد بذكر نوبت لثاني متدد لأمر الأول فقتضى ضروره بجل أمر آخر، فمما كان أمرين ثبت ها خير في كل من الوقتين، فإن ردت في اليوم لا يرتد بعد لعد، وقد رفر: يضل خيارها بعد عد أيضاً؛ لأهما أمر واحد؛ لأنه عطف أحد الوقتين على الآخر من غير تكرار لفظ الأمر، فكون 'أمر' واحداً كما في لصورة الآية أي ليوم وعدا، وكفوله: 'أنت طالق اليوم وبعد غد، فمما: الأمر باليد يحتمل اتوقيت لا حاجة إلى إدخال ما يدخل في المنقط مقصوداً ولا نعا، فكان أمرين ضروره الانقصاص. خلاف لطلاق؛ لأنه لا يحتمل اتوقيت فجار أن بوصف في ليوم وبعد عد بطلاق واحد، فلا حاجة إلى بقاء طلاق آخر، سواء الأول من الوقت الثاني.

وخلاف قوه. 'اليوم وعدا' على ما يأتي من لمرق أن الأمر باليد يحتمل اتوقيت، فيتوقف الأمر بالأول ويجعل لثاني أمراً ابتداء، وعن أبي يوسف في الأماني: 'أنه إذا قال لأمرته: 'أمرتك بيدك اليوم، وأمرتك بيدك عدداً' إكهما أمران حتى إذا اختارت روجها اليوم، ثم جاء العد صار الأمر بيده، وهو صحيح؛ لاستقلال كل واحد من الكلامين، فلا حاجة إلى الارتباط بما قبله، ويسعى أن يكون هذا لا خلاف بينهم، ويتمرغ عنه عدم حوار اختيارها نفسها بلاً. (مستحصى، فتح)

وكان الأمر بيدها بعد غد، وفي أمرك بيدك اليوم وغداً **يدخل**، وإن ردت في يومها لم يبق الأمر في الغد، ولو مكثت بعد التفويض يوماً ولم تقم، أو جلست عنه أو اتكأت عن قعود أو عكست أو دعت أباهاً للمشورة.....

أي عن القيام أي كانت متكئة فعدت أي طالت

غد لأهما أمران لانفصال وقتها فتت ها الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة وبرد أحدهما لا يرد الآخر. (ع) وفي أمرك أي في قوة لامرأته: أمرك إلج. (ط) **يدخل**. [أي الليل في ذلك ويكون وقت الاختيار ممتد، إلى غروب الشمس من الغد. (ص)] أي يدخل الليل في قوله ها: أمرك بيدك اليوم وغداً؛ لأنه لم يتحلل بين الوقتين وقت من جسهما، يتناول للأمر، فكان أمراً واحداً، فلو قلت: اليوم ههنا ذكر مقرر فوجب أن يتناول بين كالمسألة الأولى؟ قلت: الجمع بينهما بحرف الجمع وهو الواو كالمجمع بلفظة الجمع، فصار كقوله: "أمرك بيدك يومين" ولا يمكن ذلك في المسألة الأولى إلى اليوم وبعد غد؛ لتحلل وقت من جسهما وهو الغد م يدخل تحت سقط، وههنا ممكن؛ لعدم التحلل حتى لو قال هناك أيضاً: أمرك بيدك اليوم وغداً وبعد غد كان أمراً واحداً للاتصال. [رمز الحقائق: ٢٤٩/١] (فتح)

لم يبق الأمر في الغد لأنه أمر واحد، فلا يبقى ها الخيار بعد الرد كما إذا قال ها: أمرك بيدك اليوم فردته في أول النهار لا يبقى ها الخيار في آخره، وعن أبي حنيفة: أنها إذا ردت الأمر في اليوم لها أن تختار نفسها غداً؛ لأنها لا تملك رد الأمر كما لا تملك رد الإيقاع، والجامع عدم اشتراط القول فيهما في المجلس فصار بمنزلة قيامها عن المجلس، واشتغالها بعمل آخر، وجه الظاهر: أن المدة كتبها بمنزلة المجلس فيما لم يذكر الوقت فيه؛ لكونه أمراً واحداً، وههنا لم يشت ها الخيار بعد الرد فكذلك هنا؛ ولأن من له الخيار بين شيئين إذا احتار أحدهما لا يكون له خيار الآخر، ألا ترى أنها لو اختارت نفسها اليوم ليس لها أن تختار زوجها غداً فكذلك هذا، وعن محمد: لو قال لامرأته: "أمرك بيدك اليوم" كان ها الخيار إلى غروب الشمس، ولو قال: "أمرك بيدك في اليوم" كان ها الخيار في المجلس، فإذا قامت بطل، وهو كقوله: أنت طالق غداً وفي غداً. [تبيين الحقائق: ٩٣/٣] (فتح)

ولم تقم [ولم تأخذ في عمل آخر. (ط)] المراد بالقيام المنهي ما يدر على الإعراض لا خصوص القيام، وهذا إذا كان التفويض مطلقاً، وأما إذا كان مؤقتاً فلا يبطل بالقيام ونحوه، وإنما يبطل الخيار بمضي الوقت وإن لم تقم، وإنما قيد بقوله: "لم تقم"؛ لأنها إذا قامت أو أحدثت في عمل آخر حرج الأمر من يدها كما مر، وقوله: "للمشورة" قال في المصباح: شاورته واستشرته والاسم للمشورة وفيها عتات: سكون الشين وفتح الواو، وضم الشين وسكون الواو، نقل الخموي أن المشورة بوزن المعونة هي البعة الفصيحة الصريحة، وفيها عة أخرى مشورة كقسورة. (فتح)

للمشورة: بفتح الميم وضم الشين وفتح الراء وهي المشاورة، (ع)

أو شهوداً للإشهاد أو كانت على دابة فوقفت بقي خيارها، وإن سارت لا،
 أي دعت أي السفينة
والفلك كالبيت.
 أي السفينة وجريانه لا يبطل خيارها

أو شهوداً للإشهاد: [إذا لم يكن عندها من تشهده سواء تحولت من مكانها أو لا في الأصح. (ف)] وإنما لا يبطل التوقيض بالاستشارة أو الإشهاد؛ لأن الاستشارة لتحري الصواب، ولهذا أمر الله عائشة عليها السلام بمشاورة والديها قبل أن تحيه، والإشهاد ليتحرر عن الحدود فصار دليل الإقبال ولم يكونا دليل الإعراض. (مستخلص. فتح)

فوقفت أي ابداءة وأوقفنها أو برلت. (ط، ع) **بقي خيارها** [لأن هذه الأشياء ليست دليل الإعراض وهذا إذا كانت حاضرة فإن كانت غائبة يعتبر مجلس عنمها. (ط، ع)] لأنه لم يوجد منها ما يدل على الإعراض؛ وهذا لم يبطل في ما سواها من قاعدة حتى لو دعت بصعاب فأكبت أو قامت أو اعتسلت أو امتشيت أو احتضنت أو كانت قاعدة فاضطجعت بطل خيارها؛ لأنه دليل الإعراض. وكذا لو كانت راكبة فزلت أو تحولت إلى دابة أخرى، أو كانت باركة فركبت، ولا فرق بين أن يكون الراجح معها على الدابة أو في الحمل أو لا يكون.

ثم هذا إذا كانت حاضرة فإن كانت غائبة يعتبر مجلس عنمها فإن قلت: إنه لا يقيّد الخيار بالمجلس؛ لأنه قال لعائشة: **ولا حتى حتى يسمي بيتي**. لأن الاستشارة معهما لا تكون إلا بعد المشي إليهما، قلت: إن إجماع الصحابة حجة وقول الرسول ليس فيه دلالة على عدم التقييد بالمجلس؛ إذ يمكنها الاستشارة وهي في مجلسها ولش سمع عدم التقييد يحمل على أنه لا يثبت لها الخيار ممتداً وله ولاية أن يشرع الحكم مطلقاً ومقيداً فكانت عائشة عليها السلام مخصصة بامتداد الخيار إلى الاستشارة. (عيني، فتح)

وإن سارت لا أي وإن سارت الدابة لا يبقى خيارها؛ لأن سيرها مضاف إليها. [رمز الحقائق: ٢٤٩/١] لأن الدابة تسير باختيار راکبها فكأنها قامت عن المجلس، بخلاف الوقوف فإنه وإن كان بإيقافها؛ لكنه يقال لا إعراض. (مستخلص. فتح) **والفلك كالبيت** أي وإن كانا في السفينة فقالها: أمرك بيدك ولم تقم هي من مقامها وجري السفينة لا يكون إعراضاً ولا يبطل خيارها؛ لأن السفينة بمنزلة البيت وسيرها غير مضاف إلى راکبها؛ لعدم قدرته على الإيقاف والتسيير. فثبت لها الخيار ما دامت في مجلسها، فإن تحولت بطل كما في البيت، وعن أبي يوسف: أن السفينة إذا كانت واقفة فسارت بطل خيارها. [رمز الحقائق: ٢٤٩/١] (مستخلص)

فصل

أي في بيان حكم المشيئة

ولو قال لها طلقي نفسك ولم ينو أو نوى واحدة فطلّقت وقعت رجعية، وإن
أي الزوج لامرأة طلّقت ثلاثاً ونواه وقعن وبأنت نفسي طلّقت لا باخترت،
أي المرأة

فصل: أي في المشيئة، اعلم أن المناسب للترجمة الاستدعاء بمسألة فيها ذكر المشيئة لكن ما ذكر فيه المشيئة منزور من ما لم تذكر فيه منزلة امركب من المفرد والمفرد يسبق المركب فكذلك ما برز منزله. (فتح)

ولم ينو أو نوى واحدة: لو عكس العبارة بأن قال: 'نوى واحدة أو لم ينو' أو اقتصر على قوله: 'ولم ينو' لكان أوزن؛ لأنه إذا طلّقت واحدة مع عدم البية فمع بيتها بالأوزن. (فتح) **فطلّقت:** نفسها بأن قالت: طلّقت نفسي. (ع) **وقعت رجعية:** أما وقوع الطلاق؛ فلائنه ملكه إيها، وأما كونه واحدة؛ فلائنه أمر معناه افعلي فعل الطلاق، وهو جس يقع على الأدنى للتيقن، ويحتمل انكل عدد الإرادة والنية، كسائر أسماء الأحاس، وأما كونه رجعيًا؛ فلأن المفوض إليها صريح الطلاق، وإبه معقب للرجعة. [رمز الحقائق: ٢٥٠/١]

ثلاثاً: بأن قال: طلّقت نفسي ثلاثاً. (ط) **ونواه وقعن:** [أي الثلاث، ولو نوى شتين لا تصح نيته إلا أن تكون المرأة أمة. (ط)] أي واحال أن الزوج نوى الثلاث، وقيد انصاف بية الثلاث؛ لأنه لو نوى واحدة لم يقع شيء عند أبي حنيفة، وعندهما: يقع واحدة، وقوله: 'وقعن'؛ لأن قوله: 'طلقي نفسك' معناه افعلي فعل التطبيق مقيد بحطابها، ولا يصح فيه بية الشتين؛ لأنه عدد محض لا يشمله المصدر إلا أن تكون المسكوحة أمة. (فتح، عيني)

وبأنت: أي بقول المرأة — 'أنت نفسي' في جواب قوله: طلقي نفسك. (ط، ع)

طلّقت لا باخترت. [أي لا تطلق لو قال لها: طلقي نفسك فأجابت بقولها: اخترت. (ط، ع)] أي لو قال لها: 'طلقي نفسك' فقالت في جوابه: أنت نفسي أو طلّقت نفسي طلاقاً ثانياً، طلّقت رجعية؛ لأنها قالت في جواب 'طلقي نفسك'، وهي صريح، فبطلت صفة الإبابة في الجواب، وبقي مطلق الطلاق وهي رجعي. وهذا لما قلنا: إن الاعتبار لجانب التعويض، ولو قالت في جوابه: اخترت نفسي، لا يقع شيء، وخرج الأمر من يدها، والفرق: أن الإبابة من ألفاظ الطلاق التي تستعمل في إيقاعه كناية وقد أجابت بما فوض إليها غير أنها رادت فيه وصفاً فيلغو.

بخلاف 'اخترت'؛ إذ الاختيار ليس من الصريح ولا من الكناية، ومن ثمة لا يقدر على إيقاع الطلاق به حتى إذا قال لها: 'اخترتك' ينوي الطلاق لا يقع شيء، وأن وقوع الطلاق — 'اخترت' على خلاف القياس عرف بإجماع الصحابة إذا كان جواباً لتخيير فيقتصر على مورده، وقوله: 'طلقي' ليس بتخيير فيلغو، وعن أبي حنيفة أنه لا يقع بقولها: 'أنت نفسي'؛ لأنها أنت بغير ما فوض إليها الطلاق؛ والإبابة تحالقه فكان إعراضها معها، فيبطل خيارها به، ووجه الظاهر أن الإبابة من ألفاظ الطلاق وضعاً وحكماً فيقع، ولكنه رجعي لمخالفتها إياه في الوصف. (مستخلص، عيني، فتح)

ولا يملك الرجوع وتقيد بمجلسها، إلا إذا زاد "متى شئت"، ولو قال لرجل: "طلق

امرأتي" لم يتقيد بالمجلس، إلا إذا زاد: "إن شئت"، ولو قال لها: "طلقني نفسك" ^{أي قوله طلقي نفسك} ^{أي قوله هذا} ^{أي قوله طلق امرأتي} ^{أي الروح} ^{أي الروح} ^{أي الروح}

ثلاثاً" فطلّقت واحدة..... ^{أي ثلاث طلقات هي نفسها أي طليقة واحدة}

ولا يملك الرجوع | بعد قوله: طلقي نفسك حتى لا يصبح هيبة؛ لأنه تصرف لازم. (ع) | أي لا تمتد الروح الرجوع عن التفويض بأنواعه ثلاث سواء كان بلفظ التحجير أو لأمر باليد أو ضلعي نفسك؛ لأن فيه معنى التعيق واعتبار التميث تقيد بالخمس واعتبار التعيق م بصرح الرجوع عنه ولا غيرها وهيبة؛ لأن لتعيق تصرف لازم فلا يصح الرجوع. (مستخلص، عيني)

وتقيد بمجلسها | لأنه ثبت فيحتمل بالخمس حتى لو قامت عنه أو نحوها في مكان آخر أو أحدث في عمل حر حرج لأمر من يدها. (ط) | أي لو قال هذا: ضلعي نفسك تقيد هذا التفويض بالخمس؛ لأنه ثبت وسميكتات تقتضي حواً في الخمس، وهذا الخيار ما دامت في الخمس فإذا قامت أو أحدث بعمل آخر ثم طلقت نفسها لا يقع شيء؛ لأنه يصل خيارها بالقيام أو الأحده بعمل حر، وقوله: "إلا إذا زاد متى شئت" استثناء من قوله: "تقيد بمجلسها" أي لو قال هذا: ضلعي نفسك متى شئت، لا يتقيد بالمجلس بل تطلق نفسها بعد القيام أيضاً؛ لأن كلمة "متى" عامة في الأوقات فصار كما إذا قال هذا: ضلعي نفسك في أي وقت شئت وكذا إذا شئت وإذا ما شئت. (عيني، مستخلص)

إذا زاد أي روح على قوله: ضلعي نفسك. (ع) **متى شئت** فإنه يجوز أن تصدق نفسها في خمس أو بعد القيام. (ص) **بالمجلس**. منه أن يطلقها في الخمس وبعده، والروح أن يرجع عنه؛ لأنه توكيل لا بشبهة ثبت ولا تعيق. (ص، ع) **إلا إذا زاد إن شئت** فإنه حينئذ يقتصر على المجلس، لأنه ثبت معنى وتعيق صورة ولا يصح رجوع روح عنه. (ع) | هذا استثناء من قوله: "لم يتقيد بالخمس" أي لو قال رجل لرجل: "ضلعي امرأتي" لا يفقد بالخمس؛ لأنه توكيل؛ إذ هو أمر برفق لطلاق والأمر لا يقتضي وجوب الأشياء على الفور كما في أوامر لشرع التي هي مصدقة عن التوقيت، إلا إذا قال: طلق امرأتي إن شئت، فإنه يتقيد بالخمس؛ لأنه ما عتقه مشيئتها صار تملكها منه فيقتضي حواً في الخمس، وليس له أن يرجع عنه؛ لأنه تعيق صورة كما في ضلعي نفسك، وفل رفر: هذا والأولى سواء؛ لأن التصريح بالمشيئة لا يقيد كعدمه؛ لأنه يتصرف عن مشيئته، فصار كالتوكيل ببيع يد فيل به "بعه إن شئت".

ولما: أنه تملك؛ لأنه فوض الأمر إلى رأيه، والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والطلاق يحتمل التعيق، خلاف البيع؛ لأنه لا يحسمه، واعلم أن الفرق بين التملك والتمليك في خمسة أحكام: فالتملك يتقيد بالخمس، وبصرح الرجوع عنه، ولا يصح العرن، ولا يصل جنون الزوج ولا يشترط العقل فيه، والعكس هذه الأحكام في التوكيل، فلا يتقيد بالخمس ولا يصح الرجوع عنه والعرن، ويطلق جنون المؤكل، ولا بد في صحة التوكيل من عقل الوكيل. (مستخلص، فتح)

وقعت واحدة لا في عكسه، وطَّقِي نفسك ثلاثاً إن شئت فطلَّقت واحدة،
أي لا يقع شيء في أي في قوله **وعكسه لا، ولو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به،**
أي روح

وقعت واحدة. [أي صفة واحدة، لأن من يمتد بإيقاع ثلاث يمتد بإيقاع الواحدة ضرورة. (ع)] لأنها ممتدة بإيقاع الثلاث؛ لأن الروح قل لها: 'طَّقِي نفسك ثلاثاً' فتمتد الواحدة بصريق الأولى، وقوله: 'لا في عكسه' أي لو قال لها: 'طَّقِي نفسك واحدة' فطلَّقت ثلاثاً م يقع شيء عند أي حبيفة، وقد لا تقع واحدة؛ لأنها أتت عما ملكته وزيادة فصار كما إذا صقها لروح أمها، ولأي حبيفة. أم أتت بغير ما فوض إليها، فكانت متدأة لا محبة؛ لأن الروح ملكها الواحدة، وثلاث غير الواحدة؛ لأن الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع، والواحدة فرد لا تركيب فيه، فكما غيرين، بخلاف الروح؛ لأنه ينصرف حكمه اليك، وبخلاف مقيد بما إذا وقعت الثلاثة بكلمة واحدة، أم إذا أوقعت واحدة وواحدة وواحدة، وقعت واحدة اتفاقاً، وقيد بقوله: 'طَّقِي'؛ لأنه لو قال: أمرت بيدك يوي واحدة فطلَّقت ثلاثاً، وقعت واحدة اتفاقاً. (مستخلص، فتح)

لا في عكسه. أي لا يقع شيء في عكس الحكم المذكور وهو أن يقول لها: طَّقِي نفسك واحدة فصفت ثلاثاً. (ع) **فطلَّقت واحدة:** أي لو قال لها: طَّقِي نفسك ثلاثاً إن شئت فصفت واحدة م يقع شيء؛ لأن معناه إن شئت التثنية فهي ما أوقعت واحدة علم أنها م نشأ الثلاث وكان مشيئة الثلاث شرها بوقوع اصطلاح فهم يوحد، وقوله: 'وعكسه' أي لو قال لها: طَّقِي نفسك واحدة إن شئت، فصفت ثلاثاً م يقع شيء عند أي حبيفة؛ لأن مشيئة الثلاث يست تمشيئة الواحدة فصارت محاطة به، وقد لا يقع واحدة؛ لأن مشيئة الثلاث مشيئة الواحدة مع زيادة، والحواس أنه فوض إليها إيقاع الواحدة قصد لا في ضمن الثلاث. (مستخلص، عيني)

وعكسه: أي في عكسه بأن قال: طَّقِي نفسك واحدة إن شئت فطلَّقت ثلاثاً. (ع) **لا.** أي لا يقع شيء في الوحيين جميعاً. [رمر الحقائق. ١. ٢٥٠] **ولو أمرها بالبائن:** بأن قال لها: طَّقِي نفسك طلبة دأمة. (ع) **أو الرجعي:** أي أمرها بالرجعي بأن قال لها: طَّقِي نفسك واحدة رجعية. (ع) **فعكست:** بأن طلقت واحدة رجعية في الأولى وواحدة بائنة في الثانية. (ط)

وقع ما أمر به. [وبعض ما وصفت كقولها مخالفة فيه. (ع)] لأن الزوج فوض إليها ذات اصطلاح مع الوصف وأما أتت بذات ما فوض إليها وخالفت في الوصف فصارت موافقة في أصل الطلاق ومخالفة في وضعه، ولا يجوز اتصال الأصل بوصف يقع الأصل مع الوصف الذي ذكره الروح اعتباراً لحال التعويض، فإن قيل: إذا قال لها: طَّقِي نفسك واحدة، فصفت ثلاثاً لا يقع شيء عند أي حبيفة مع أنها وافقت في الأصل وهي قوها: صفت نفسي، وخالفت في الوصف وهو قولها: ثلاثاً، فكان ينبغي أن يقع واحدة عنده أيضاً، قلنا: الطلاق إذا قرن بالعدد كان الواقع هو العدد لا لفظ لطلاق عني ما عرف، وإذا كان كذلك كدت مخالفة في أصل الإيقاع (مستخلص)

أنت طالق إن شئت، فقالت: شئت إن شئت، فقال: شئت ينوي الطلاق، أو قالت: شئت إن كان كذا معدوم بطل، وإن كان لشيء مضى طلقت، أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو إذا شئت أو إذا ما شئت فردت الأمر.....
 بآشياء
 بآشياء

لمعدوم. أي لشيء معدوم بأن قالت مثلاً: إذا جاء المطر وسال الميراب. [رمر الحقائق: ١/ ٢٥١] (ع)
بطل [بطل كلامها في الوجهين ولم يقع شيء؛ لأنه علق طلاقها بالمشيئة المرسنة وهي أنت بالملققة فلم يوجد الشرط فلا يقع شيء. (ع)] أي لو قال لها: أنت طالق إن شئت، فقالت المرأة: شئت أنا إن شئت أنت، فقام الزوج: أنا شئت، ناوياً الطلاق لا يقع شيء وبطل كلامها؛ لأن الزوج علق صلاتها بمشيئتها الموجودة في تلك الحالة ولم توجد تلك المشيئة؛ لأنها علقت وجود مشيئتها على مشيئة الزوج ووجود مشيئة الزوج غير معدوم ها والملق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط فكانت مشيئتها معدومة قبل وجود مشيئة الزوج ولما نية اروح فليس في كلام المرأة ما يدل على الطلاق فيصير الزوج شائياً صلاتها والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال: شئت طلاقك يقع إذا نوى، لأنه مبتدأ فكانه قال: أوجدت أو حصلت طلاقك.

ولو قالت المرأة في جواب قول الزوج ها: أنت طالق إن شئت: شئت أنا إن قدم ريد مثلاً والحال أنه لم يقدم فلا يقع شيء أيضاً؛ لأن التعليق بمشيئته موجودة معها في تلك الحالة وهي علقت مشيئتها بأمر معدوم فلم توجد مشيئتها موجودة في تلك الحالة، ولو قال لها: أريدي طلاقك ينوي الطلاق، فقالت: أردت، لا يقع، وكذا لو قال لها: أحبي طلاقك أو أهوي، ففعلت لم يقع شيء، والفرق أن المشيئة تنسب عن الوجود؛ لأنها من الشيء وهو الموجود فكان "شئت" بمسئلة أوجدت، وأما الإرادة فهي الطلب لغة وليس من ضرورة الصبب الوجود. والحق وهو نوع ثمن بخلاف ما إذا قال لها: أنت طالق إن أردت أو أحبت أو رضيت أو هويت، ففعلت حيث يقع لوجود الشرط. (عيني، مستخلص)

لشيء مضى: [أي ثبت وجوده صفة بشيء، وصورة المسألة قد ذكرت تحت شيء. (محشي)] أي لو قالت: شئت إن كان كذا لشيء ثبت وجوده بأن قالت: شئت إن قدم ريد، وكان قد قدم. (ع)

طلقت: أي لو قال لها: أنت طالق إن شئت، فقالت: شئت إن كان كذا، لشيء مضى أي تقدم وجوده بأن قالت مثلاً: شئت إن قدم ريد، وقد قدم طلقت؛ لأن التعليق بشرط كائن تمجيراً، فإن قيل: ما كان كذلك لو حب أن يكون التمجير فيما إذا قال اروح: هو يهودي إن كنت فعلت كذا أمس، وهو يعلم أنها قد فعلته، ولو كان تمجيراً لو حب تكفيره ولم يحب، قسا: قد احتف المشايخ في التكفير ولو سلم فقول: هذه الألفاظ صارت كناية عن اليمين بالله تعالى فيما إذا علق بفعل المستقل وكذا إذا كان ماضياً اعتباراً بالمستقبل تحمياً عن تكفير المسلم. (عيني، مستخلص)

أنت طالق: أي لو قال الزوج لامرأته: أنت إلخ. (ط)

لا يرتد، ولا يتقيد بالجلس، ولا تطلق إلا واحدة، وفي كلما شئت لها أن تفرق الثلاث
أي لا يردح
ولا تجمع، ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع، وفي حيث شئت وأين شئت لم تطلق
أي لا يقع

لا يرتد الخ [فيجوز لها أن تشاء بعده وتطلق نفسها في أي زمن شاءت؛ لأنه ليس بتعليق قبل المشيئة فلا يرتد. (ط، ع)] أما في كلمة 'متى ومتى ما' فلاهما عامتان في الأوقات كلها فصار كأنه قال: 'في أي وقت شئت'، وأما كلمة 'إذا' و'إذا ما' فعهدهما كمتى ومتى ما، وعده أي حيلة؛ وإن كان يستعمل بشرط كما يستعمل للوقت كسر الأمر صار بيدها فعم يجرح ناشك، فإذا كان كذلك لا يرتد الأمر ردها إن كان لها مشيئة الطلاق في الزمان الثاني، ولا يتقيد بالجلس؛ لأنه مكها اطلاق في الوقت الذي شاءت، فإن لم تشأ في هذا المجلس كانت لها المشيئة في مجلس آخر، وقوله: 'لا تطلق إلا واحدة' أي ليس لها أن تطلق نفسها بذلك التمويص إلا واحدة؛ لأن هذه الألفاظ لتعميم الأوامر، فتملك التصديق في كل زمان، لا لتعميم الأفعال فلا تمكث تصديقاً بعد تصديق. (مستخلص)

بالجلس لأن هذه الألفاظ تعم الأوقات كلها فلها أن توقع في أي وقت شاءت كما هو نص عليه. (ع)
ولا تطلق أي لا تمكث المرأة أن تصنع نفسها هذه الألفاظ إن شاءت. (ط، ع) **إلا واحدة** أي صفة واحدة؛ لأنها تعم الأوامر دون الأفعال. (ع) **وفي كلما** أي في قوة ما؛ أنت طالق كما إ.خ. (ع)

ان تفرق الثلاث الخ [بأن تطبق نفسها واحدة حتى تطلق ثلاثاً ولا توقع الثلاث حمة واحدة. (ط، ع)] أي لو قال لها: أنت طالق كلما شئت، فلها أن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً؛ لأن كلمة كلما تعم الأوقات والأفعال عموم الأفراد لا عموم الاجتماع أي توجب عموم الفعل فرداً لا حمة فيقتضي إيقاع الواحدة في كل مرة إلى ما لا يتناهى إلا أن اليمين يصرف إلى الملك انقائه؛ لأن صحتها باعتبارها، فلا تمكث الإيقاع بعد وقوع الثلاث إذا رجعت إليه بعد زوج آخر مع صلاحية النطق له، وهو المراد بقوله: 'ولو صفت بعد زوج آخر لا يقع'، وقال زفر: يقع؛ لأن الملك عنده ليس بشرط بقاء اليمين، وهذا لو قال لها: إن دحيت الدار فأنت طالق ثلاثاً، ثم صفتها ثلاثاً قل أن تدحل ثم عادت إليه بعد زوج آخر ثم دحيت الدار صفت ثلاثاً عنده، وعندها لا يقع؛ لأن الملك بعد زوج آخر لمك مستحدث وليس بالملك القائم. (عيني، مستخلص)

ولا تجمع بأن تصنع نفسها ثلاثاً أو شتين في كلمة واحدة. (ط) **روح آخر** وبعد رجوعها إليه بعد انصلاقات الثلاث. [رمر الحقائق: ١٥٢١] **لا يقع**؛ إن كانت صفت نفسها ثلاثاً متفرقة وإلا فلها تعريقها بعد زوج آخر. (ط) **وفي حيث** أي في قول الزوج: أنت طالق حيث إ.خ. (ط) **لم تطلق الخ**؛ فإن قامت من محسها فلا مشيئة لها؛ لأن 'حيث' و'أين' لمكان، ولا يعلق اطلاق به فيعبر، ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على المشيئة، بخلاف الرمان؛ لأن له تعلقاً به، حتى يقع في رمان دون رمان، فوجب اعتباره خصوصاً، كقوله: 'أنت طالق غداً' أو نحوه، وعموماً كقوله: 'أنت طالق في أي وقت شئت' ونحوه، فإن قلت: إذا دعا ذكر مكان يبقى قوله: =

حتى تشاء في مجلسها، وفي كيف شئت تقع رجعية، فإن شأنت بائنة أو ثلاثاً ونواه
 أي الطلاق
 أي طفلة واحدة بائنة
 أي الروح
 وقع، وفي كم شئت أو ما شئت تطلق ما شأنت فيه،
 مجلسها
 المجلس

= أنت طالق شئت، فيسعي أن يقع في الحال فم يتعق، فمما: يعمل انصرف على انشراط مساسة بينهما من حيث أن انصرف بإجماع المصروف كما أن انشراط بإجماع انشروط، فمعد تعدر انصرف حقيقة يصير كناية عن شرط محار؛ لأن كلا منهما يفيد صرماً من التأخير وهو أن من إعائه أصلاً [رمر الحقائق: ٢٥٢ ١] (فتح)
في مجلسها: حتى لو قامت عنه وشأنت في مجلس آخر لا يقع شيء. (ط)
وفي كيف: أي في قوله لها: أنت طالق كيف إلخ. (ط)

تقع رجعية | أي طفلة واحدة رجعية محرد قوله قبل المشيئة. (ط) | أي إذا قال لها: أنت طالق كيف شئت، طبقت واحدة رجعية قبل المشيئة محرد فور الروح، وهذا عند أي حصة، وقالوا: لا تطلق إلا إذا شأنت؛ لأنه فوض التطبيق إليها على أي صفة شأنت، فلا بد من تعيق أصل الإطلاق تمثيلها ليكون لها المشيئة في جميع الأحوال أي قبل المدحول وعنده؛ إذ لو لم يتعيق أصل الإطلاق لما قوته: 'كيف شئت' في غير المدحول؛ لأنها لا تستعمل بإثبات الوصف بعده، ولأي حصة: أن كلمة 'كيف' للاستيفاء، ووصف يستدعي وجود الأصل، يقال: كيف أصبحت، ويراد السؤال عن الصحة والسقم والعسر ويسر، فإذا كان للاستيفاء يقتضي وجود الموصوف، فيقع الإطلاق بأصده، ويتعق وصفه تمثيلها، وإحقق قوله. (مص، فتح) **أو ثلاثاً** أي أو شأنت ثلاث تطبيقات.

ونواه وقع. أي فإن شأنت المرأة واحدة بائنة أو ثلاثاً في المسألة المذكورة وقيل الروح ذلك وقع ما شأنت من البائنة والثلاثة، لوجود المطابقة بين إرادته ومشيئتها حتى إذا اختلفت بين مشيئتها بأن شأنت خلاف ما نوى وقعت واحدة؛ لأن مشيئتها لعت، ففي إيفاء الروح، ولو لم تحصره البية يجب أن تعتبر مشيئتها حراً على موجب التحجير، وهذا عند أي حصة، وعندهما: لا يقع شيء ما لم تشأ، فإن شأنت أوقعت واحدة رجعية أو بائنة أو ثلاثاً بشرط مطابقة إرادته؛ لأنه فوض إليها إطلاق بأي وصف شأنت، وبه قامت الثلاثة، وله: أنه أوقع إطلاق وحيرها في الوصف، وثمره لخلاف تظهر في موضعين: فيما بد قامت عن المحس قبل المشيئة، وفيما بد كان بعد مدحول، فإنه يقع عنده صفة رجعية، وعندهما: لا يقع شيء، وأرد كالتقديم [رمر الحقائق: ٢٥٣ ١] (مص)

تطلق ما شأنت فيه أي في المحس سواء شأنت واحدة أو شئت أو ثلاثاً؛ لأن 'كم' اسم لعدد، فكان تفويض في نفس العدد، وليس الوقع إلا باعداد إذا ذكر، فصار التفويض في نفس الوقع، فلا يقع شيء قبل مشيئتها اتفاقاً، والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء، و"ما" عامة تناول الكل، فإن قامت من المجلس قبل أن تشاء بطل الأمر؛ لأنه أمر واحد. وهو تمليك في الحال، وليس فيه ذكر الوقت، فاقضى حواً في المحس كسائر التمليكات، وكذا إن ردت الأمر بأن قلت: لا أشاء فليس لها أن تشاء بعده، وكذا لو كنت مما يدل على الإعراض. (فتح)

وإن ردت الأمر ارتدت، وفي طريقي نفسك من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث.
بأن قامت، لا أشاء

ارتدت: فليس لها أن تشاء بعده، وكذا إذا قامت بطل خيارها. (ط، ع)

ما شئت: أو اختاري من ثلاث ما شئت. (ط)

تطلق ما دون الثلاث: أي لو قال لها: طلقي نفسك من ثلاث ما شئت، ها أن تصق نفسها واحدة أو شتين، وليس لها أن تطبق الثلاث عند أي حيفة، وقالوا: ها أن تطبق ثلاثاً إن شئت؛ لأن كلمة "ما" محكمة في التعميم، وكلمة "من" قد تستعمل لبيان كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْتَهُ رَاحِلًا مِنْ الْأَوْتَارِ﴾ (ص: ٣٠)، فتحمل على تغيير الجنس كما إذا قال: كل من طعامي ما شئت، أو قال: طلق من سائي ما شئت، ولأي حيفة: أن كلمة "من" حقيقة للتبعيض، وكلمة "ما" للتعميم فيعمل بالتبعيض والعموم. [رمر الحقائق: ٢٥٣/١] فإن اتين عام بأسسبة إلى الواحدة وبعض بالنسبة إلى الثلاث، وفي مسألة الطعام ترك التبعيض دلالة بظهار السماحة وكذلك ترك التبعيض في قوله: طلق من سائي ما شئت؛ لأنه وصفها بأشئنة وهي عامة، واحاصل أن "من" للتبعيض حقيقة إذا دحست على دي أبعاد والطلاق مه، و "ما" للعموم وقد أمكن العمل بهما بأن يجعل المراد بعضها عاما وإلى الثلاث عام. (مستخلص، فتح)

باب تعليق الطلاق

أي في بيان أحكامه

إِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْمَلِكِ كَقَوْلِهِ لِمَنْ كَوَّحَتْهُ: **إِنْ زَرْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُضَافاً إِلَيْهِ كـ** "إِنْ نَكَحْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ" **فَيَقَعُ بَعْدَهُ**.....

باب تعليق الطلاق | وفي بعض النسخ: تعليق لشرط، وفي بعضها: باب الأيمان في لطلاق، وفي بعضها باب التعليق. (مختار) [ذكره بعد تحجير اصطلاح صريحاً وكناية، لأنه مركب من ذكر اصطلاح والشرط، فأحرر عن المفرد، والتعليق ربط حصول مضمون حملة بوصول مضمون حملة أخرى، وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوماً على حصر الوجود، فعحقق كـ "إِنْ كَانَتِ السَّمَاءُ هَوَاقِفَ تَحْجِيرٍ، وَالْشَّرْطُ الْمُسْتَحِيلُ كـ" إِنْ دَخَلَ الْحِمْلُ فِي سَمِّ الْحَيَاةِ م يَقَعُ، وَكَوْنُهُ مُتَصِلًا إِلَّا لَعْدَرٍ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْنَى بِصَرِيحِ الشَّرْطِ لَا مَعْنَى، وَالتَّعْرِيفُ بِالْأَسْمِ وَالسَّبَبُ كَالْتَّعْرِيفِ بِالْإِشَارَةِ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ إِحْزَارُهُ، وَذَكَرَ الْمُشْرُوطَ، فَبُيِّنَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَوْ م يَرُدُّ، م تَطْلُقُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَهَذَا مَقْنُونٌ، وَأَوَقَعَهُ مُحَمَّدٌ فِي الْحَالِ، وَوُجُودُ رَابِطٍ حَيْثُ بَاحِرُ الْخَرَاءِ. (فتح)

في الملك أي حال كونه في الملك. **ان زرت** إريارة في العرف قصد المرور إكراماً به واستيئانه به، فيسعى لتوقف لأس عيني ريارها بالإكرام حتى لو ذهبت من غير قصده به بحث. (فتح) **فاب طالق** أي وقع الصلح بلا خلاف بعد وجود الشرط؛ لأن أرواح أهل الإيقاع والمرأة محل توقوع؛ كقولها مكوَّحة، فكما يجوز تحجيرها يجوز تعليقه، والمعلق بالشرط كالمملوك به عند وجود الشرط. (مستخلص)

أو مضافاً أي أو كان لتعليق أو إيمين. (ع) **فليقع** أي فإذا كان كذلك يقع الطلاق (ح)

فقع بعده | أي بعد وجود شرط، وهو إريارة في الأور والكناح في الثاني. (ع) | أي إذا قل لأحسبة: إِنْ نَكَحْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ يقع اصطلاح بعد الكناح؛ لأنه أضاف التعليق إلى الكناح، وهو سبب أنت فكأنه قل: إِنْ مَلَكْتُكَ نَكَحْتُكَ مِنْ فَيْلٍ إِصْلَاحُ السَّبَبِ وَإِرَادَةُ الْمُسَبَّبِ وَهُوَ مَدْعَا، وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَإِنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَرَوَاةُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَحَمْدٌ: لَا يَصِحُّ هَذَا لَتَعْلِيْقٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ لِقَوْلِهِ: "إِنْ نَكَحْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ" إِنْ نَكَحْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَهُوَ أَهْمُ مَا فِي مَحَلِّهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ عَمِيَ بَأْسُ قُلٍّ أَوْ كَرٍّ أَوْ ثَبٍ أَتْرُوجُهَا طَالِقٌ وَحْدَهُ لَا حُجْرَ، وَإِنْ حَصَّنَ بَلَدًا أَوْ قَبِيلَةً بَأْسُ قُلٍّ: "كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْ مِصْرٍ أَوْ مِنْ بَنِي تَيْمٍ أَوْ كَلٍّ كَرٍّ أَوْ ثَبٍ أَتْرُوجُهَا طَالِقٌ" يَصِحُّ، لَأَنَّ فِي التَّعْلِيمِ سَبَبَ نَابِ الْكُنَاحِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَصِحُّ.

وسا: أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ يَمْنَعُ، فَلَا تَتَوَقَّفُ صَحَّتُهُ عَلَى وَجُودِ مَثَلِ الْخَلِّ كَالْيَمِينِ بِنَفْسِهِ تَعَالَى، وَالْخَبَرُ امْرُؤِي لَمْ يَصِحَّ، فَإِنَّهُ أَهْمُ، وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: رَوَى مِنْ صَرَفٍ مَحْتَسَةِ تَمَرَةٍ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَحْبَبُّهُمْ سَبَبُهَا أَصْلٌ فِي الْمَصْحُوحَةِ فَلَا يَسْتَعْلَمُ بِهَا، وَلَوْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّحْجِيرِ [أمر الحقائق: ٢٥٤/١] والتأويل مقول عن السلف =

فلو قال لأجنبيّة: إن زرت فأنت طالق، فنكحها فزارت لم تطلق.

وألفاظ الشرط: إن

= كمكحول وسالم والشعبي والزهرى وغيرهم، والحواب عن الثالث: أنه لا يسد عليه باب النكاح؛ لأن كلمة 'كل' تقتضي التعميم دون التكرار، ويمكنه أن يتروجها بعد ما وقع الطلاق عليها. (عبي، فتح)
لـ بصل لأن التعليق لم يوجد في الحديث ولا أصيب به، وعند ابن أبي ليلى: تطلق، لأن المعتبر عنده في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط. (ع)
والفاظ الشرط بما قال: "ألفاظ شرط" ولم يقل: حروف الشرط؛ لأن 'إن' هو الحرف وحده، والألفاظ الباقية أسماء، فافهم.

الأول: 'إن'، [وهو الأصل في الشرطية وغير ملحق به لما فيه من معنى لشرط] وهو عبارة عن أمر مستظر على حظر الوجود يقصد به أو إنشائه هي الأصل في باب الشرط؛ بدحوها على الفعل، وفيه حصر، بخلاف سائر ألفاظ الشرط فإنها تدخل على الاسم وليس فيه حظر، وبما إجماعها ما تضمنها معنى "إن"، فكان يسمى على هذا أن لا يستعمل "كل" في الجملة؛ بدحوها على الاسم خاصة، إلا أن الاسم الذي يتعنه يوصف بفعل لا محالة، فيكون ذلك الفعل في معنى الشرط كقولك: كل عبد أشترته فهو حر.

والثاني: "إذا" للوقت في الأصل، وقد يستعمل لشرط لدلالة الوقت عليه، ويختص بالدخول على الجملة الفعلية. ويكون الفعل بعده ماضياً كثيراً أو مضارعاً دون ذلك، ولا يعمل حرم إلا في الضرورة. والثالث: "إذا ما" كـ "إذا بريادة ما". والرابع: "كل" وهو اسم موضوع لاستعراق أفراد اشترحو: ...
 والمعروف المجموع نحو: وكلّهم آتية، ولاستعراق أجزاء المفرد المعروف نحو: كل ريد حسن.

والخامس: "كنا" بريادة "ما" على كل، ثم قيل: يجوز أن يكون "ما" حرفاً مصدرياً واحمته بعده صلة له، وجوز أن يكون اسماً مكرراً بمعنى وقت.... والسادس: "متى" اسم لشرط الوقت نحو: متى أصع العمامة تعرفوني، والسابع: "متى ما" بريادة "ما" ومن ألفاظ الشرط: "و" و"من" و"أي" و"أين" و"أى" و"إد ما".

والفرق بين 'إن' و'لو' أن 'إن' تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً ولو جعله للماضي وإن كان مستقبلاً كقوله تعالى: (أحجرت ٢٧)، وقال الفراء: إن "لو" تستعمل في المستقبل كـ "إن"، وهذا روي عن أبي يوسف

ومحمد فيمن قال: أنت طالق لو دخلت الدار، إنه بمنزلة قوله: إن دخلت الدار، ثم اجواب إذا تأخر عن الشرط يكون بالقاء إن لم يؤثر فيه الشرط لا لفظاً ولا معنى... وإن تقدم فلا تدخل فيه القاء. [رمر الحقائق: ٢٥٤/١]

والشرط بمعنى العلامة قال الله تعالى: (عند ١٨)، أي أمارتها وعلاماتها، وبما سميت ألفاظ الشرط؛ لأن هذه الألفاظ مما يبينها أفعال يقع بها الحدث فيكون الألفاظ علامات على حدث. (مستخلص)

وإذا وإذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما، ففيها إن وجد الشرط انتهت اليمين إلا
 في "كلما" لاقتضائه عموم الأفعال كاقترضاء كل عموم الأسماء، فلو قال: كلما
 تزوّجت امرأة فهي طالق يحنث بكل مرة ولو بعد زوج آخر،.....

وإذا الثاني 'إذا'، وهو لموقف في الأصل، استعمل لشرط (ج) **وإذا ما** الثالث 'إذا ما'، أصبه إذا ريدت فيه كلمة
 ما لتوكيد. (ج) **وكل** الرابع 'كل'، هو اسم موضوع لاستعراق أفراد لكثرة (ع) **وكلما** الخامس 'كلما'،
 أصبه 'كل' ريدت عليه 'ما' لتوكيد. (ج) السادس 'متى'، وهو اسم لشرط عام في الوقت، سابع 'متى ما'،
 أصبه 'متى' ريدت عليه كلمة 'ما' لتوكيد. (ع) **اليس** لأنها غير مقتضية للعموم وتكرر لغة، فوجود الفعل
 مرة يتم الشرط ولا بقاء لليمين إلا بالشرط. (ع)

لاقتضائه عموم الأفعال | فلا ينتهي اليمين بل يحنث كلما وجد يخوف عليه لا إلى نهاية. (ع) | فإن قلت:
 كيف تصح هذه الدعوى والحال أنه لو قال ها: كلما دحيت لدر فأنت طالق، فدحيت ثلاث مرات فحلت
 ثلاث، ثم عادت إليه بعد روح آخر فدحيت لدر لا يقع شيء؟ قلت، الدعوى صحيحة، ولكن لفعل موجود
 بعد عودها إليه غير لفعل الأول؛ لأن يخوف عليه في الأول طنقات دلت امث، وهي متناهية فينتهي لأجل
 دلت، لا لأن المنفرد لا يقتضيه حتى لو أضافه إلى سب امث بأن قال، 'كلما تزوّجت امرأة فهي طالق' يكرر
 دائماً؛ لأن انعقادها بسبب ما يحدث من الملك، وذلك لا نهاية له.

وإن كان بين 'كلما' و'كل' اشتراك في العموم شبه أحدهما بالآخر بقوله: 'كاقترضاء كل عموم لأسماء'؛ لأن
 عموم كلما في لأفعال وعموم 'كل' في الأسماء، وعموم الفعل في 'كل' ضروري، فلو قال: 'كل امرأة أتزوجها
 فهي طالق' فتزوج امرأة حث واحنت اليمين في حقها وبقيت في حق غيرها، فإذا تزوجها بعد ذلك لا يقع
 شيء؛ لعدم تحدد الاسم، وإذا تزوج غيرها حث لقاء اليمين في حقها، وكذا إذا تزوج أخرى وأخرى بعد
 أخرى إلى ما لا يتناهي. [رمز الحقائق: ٢٥٥/١]

بكل مرة. أي يقع الطلاق كلما تزوج امرئته؛ لأن صحة هذا اليمين باعتبار ما يستحدث من امث، وهو غير
 متناه عني ما مر. (ع) **ولو بعد روح آخر** | أي ولو كان التزوج بعد تزوج روح آخر؛ لكونها مطلقة
 بالثلاث. (ع) | متصل بما قبله وهو كلما تزوّجت امرأة فهي طالق يقع الطلاق كلما تزوج امرأة، ولو كان هذا
 اتزوج بعد تزوج روح آخر بعد الطنقات الثلاث؛ لأن 'كلما' يقتضي عموم الأفعان، وعن أبي يوسف: أنه لا يقع
 شيء بعد روح آخر، ولا يحنث في امرأة واحدة مرتين فجعلها ككلمة 'كل'، ولو كانت اليمين على امرأة معينة
 بأن قال: كلما تزوّجتك، أو كلما تزوّجت فلانة تكرر دائماً. [رمز الحقائق: ٢٥٦، ١]

وزوال الملك لا يطل اليمين، فإن وجد الشرط في الملك طَلَّقَتْ وانحلت، وإلا لا،
أي ملك السكاح بعضه **وانحلت، وإن اختلفا في وجود الشرط فالقول له إلا إذا برهنت، وما لا يعلم إلا منها...**
أي من جهته أي كل شيء أي من جهته

وزوال الملك **بخ** [بعد اليمين بأن طلقها واحدة أو تتين وانقصت عدتها (ط)] صورته: رجل قال لامرأته: إن دخلت اندار فأنت طالق، ثم أباها حتى زال الملك، ثم تروجها قبل دخول الدار ثم دحنت الدار طلقت؛ لأنه لم يوجد الشرط فيبقى والحراء باق لبقاء محله، فسواء استك عليها يبقى اليمين، والمراد بزوال الملك زواله بطلقة أو طلقتين، أما إذا زال ثلاث طلقات فإنه يطل اليمين إلا إذا كانت مصافة إلى سبب الملك، فحينئذ لا يبطل بالثلاث كما مر. (مستخلص، عيني) **وحد الشرط** وهو دخول الدار في قوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق". (ع)

في الملك أي ملك سكاح بعد تروجه مرة أخرى بعد بائه إياها بعد اليمين. (ع)
طلقت وانحلت أي إن وجد الشرط في الملك أو في حال قيام الملك وقع الطلاق وانحلت اليمين؛ لأن الشرط قد وجد وانحل قابل الجزاء فيسرى الجزاء ولا يبقى اليمين؛ لأنه لا بقاء بدون شرط، وقوله: 'وإلا لا وانحلت' أي وإن لم يوجد الشرط في الملك بل يوجد في غير الملك لم يقع الطلاق لعدم المحية، وانحلت اليمين، لوجود الشرط في غير الملك. وصورته: رجل قال لامرأته: إن دخلت اندار فأنت طالق، ثم أباها فانقصت عدتها، فدحنت الدار لا يقع شيء، ثم لو تروجها فدحنت الدار لا يقع شيء أيضاً؛ لأن اليمين قد انحلت بالدخول في حالة البيوتة، وإنما قيدنا بانقضاء العدة؛ لأنها لو دخلت الدار في العدة وقع عليها المعلق لما مر أن البائن لا يلحق سائل إلا إذا كان معتقاً فبهما أربع صور، فليصور صورة جامعة توصلح الكل إيضاحاً، وهي هذه:

١- "إن دخلت الدار فأنت طالق" فدحنت طلقت، وهي صورة وجود الشرط في الملك.

٢- أباها وانقصت عدتها ثم دخلت الدار لم يقع شيء وهي صورة وجود الشرط في غير الملك.

٣- أباها ثم دخلها في العدة وقع المعلق أيضاً.

٤- أباها وانقصت عدتها ثم تروجها فدحلت الدار طلقت، وهي صورة زوال الملك بعد اليمين لا يطل. (مستخلص)
وانحلت أي اليمين يعني انتهت بانتهاء الشرط والحراء. (ع) **وإلا لا**. أي وإن لم يوجد الشرط في الملك بأن دحنت الدار بعد الإبانة وانقصت العدة قبل التزوج بها. (ع) **وانحلت** أي انتهت اليمين بوجود الشرط. (ع)
وجود الشرط بأن قال الزوج: لم يوجد الشرط أي ما دخلت الدار وقالت: وجد أي دحنتها. (ط، ع)
فالقول له أي للزوج بيمينه؛ لأنه متمسك بالأصل، فكان الظاهر شاهداً له؛ لأنه يكر وقوع الصلح وهي تدعيه. (ع) **برهنت** أي إذا أقامت البينة على دعواها فإن القول قولها؛ لأنها بورت دعواها بالحجة. (مص، ع)

وما لا يعلم إلا منها **بخ** أي وإن علق الرجل طلاق امرأته بشرط لا يعلم إلا من جهتها، فالقول قول المرأة في حق نفسها، وذلك مثل أن يقول: إن حصلت فأنت طالق وفلانة معك، أو يقول: إن كنت تحبني أو تعطيني فأنت طالق وفلانة معك، فقالت المرأة: قد حضت أو أحضت أو أنقصت تطلق هي، ولا تصبى فلانة، أما وقوع =

فالقول لها في حقها كـ "إن حضت فأنت طالق وفلانة، أو إن كنت تُحَبِّينني فأنت طالق وفلانة"، فقالت: حضتُ أو أَحْبَبْتُ طَلَّقْتُ هي فقط، وبرؤية الدَّم لا يقع، فإن استمرَّ ثلاثاً وقع من حين رأت، وفي إن حضت حيضة.....
 الدم لطلاق أي في حق نفسها أي المرأة المعصاة أي في قوته ها فأنت طالق

= اصطلاح عيها فاستحسان، وعباس أن لا يقع؛ لأنه شرط وهي ندعي وجود شرط الحث، والروح يسكر، فلا يصدق بلا حجة كما هو عن صلواته مدحون الدار، وجه الاستحسان: كذا أمية في حق نفسها واشترط لا يعلم إلا من جهتها، فيجب عيها أن خير كي لا يقع في حرم، فكانت هي متعينة لإقامة الواجب، وهو وقوع روج في الحرم، فوجب قول فوها، وأما عدم وقوع اصطلاح عيها صرغاً؛ لأن فوها عي صرغاً شهادة، وشهادة الفرد غير مقبولة لاسيما إذا كانت متهمة، وهذه إذا كذب روج، أما إذا صدقها تصح فلاة أيضاً. وإنما نقل فوها إذا كان احض فأنما وقت الخبر، فإذا انقطع لا يقبل فوها؛ لأنه ضروري. فيشترط فيه قيام اشترط، وهو قد: إن كنت تحيي بقسك فأنت طالق فقالت: "حدث وهي كاذبة صدقت قضاء ودبابة عند التبيح، وقال محمد: لا تطلق ديانة إلا إذا كانت صادقة؛ لأن الأصل في الحجة القلب، واللسان حلف عنه، والتعبد بالأصل بطل الحمية، وهم: أنه لا يمكن الوقوف على ما في نفسها، فنقل إن الحلف مصبفاً، وأعمه أن التعيين باحبة كالعيب باحيص لا يترفعان إلا في شئين: أحدهما أن السعي باحبة يقتصر بالخص؛ كونه خبيراً، والتعيق بالحيص لا يقتصر على خص، ولا يطل باقيا كسائر التعيقات، ولثاني: أنها إذا كانت كاذبة في الإحار نطلق في التعيق باحبة، وفي التعيق بالحيص لا تصح ديانة. (عبي، مسحص، فتح)

في حلف أي في حق نفسها لا في حق غيرها. (ط، ح) أو إن كسب أي أو قال ها: إن كنت ج. (ح، ع)

أو أحبك: راجع إلى المسألة الثانية وهي قوله: إن كنت تحبيني. (ع)

فقط دون فلاة وهو جواب أسألتين جميعاً. (ع) لا يقع أي اصطلاح في ما إذا قال ها: إن حضت فأنت طالق، فرأت الدم لا يقع؛ لأنه يحتمل أن تكون مستحاضة فلا يقع بالشك. (ع)

لأن أي ثلاثة أيام مع البياي (ط، ح) وقع من حين رأت أي إذا قال ها: إن حضت فأنت طالق فرأت الدم لم يقع اصطلاح برؤية الدم حتى يستمر ثلاثة أيام؛ لأن المقطع دوماً لا يكون حيضاً بل هو استحاضة، فإذا تمت ثلاثة أيام وقع الطلاق من حين رأت أي من وقت حاصت؛ لأنه عرف بالامتداد أنه من الرحم، فكان حيضاً من الاستدراء، وفلانة تصهر فيما إذا كانت غير مدحون ها، فإنها لما رأت دماً وتزوجت روج آخر واستمر بها الدم ثلاثة أيام كان السكاح صحيحاً، وكذا يظهر فيما إذا قال: إن حضت فعدي حر، والمسألة حاها كان العبد حرّاً من حين رأت الدم وكان اكتساب هذه مدة للعد، وكذا يظهر في الحاية من العد والحاية عيه في هذه الأيام الثلاثة فإنها تعتبر كجناية الأحرار. (عبي، مستخلص)

يقع حين تطهر، وفي "إن ولدت ذكراً فأنت طالق" واحدة، وإن ولدت أنثى فتنتين"،
إطلاق من حبسها لا قبله أي في قوله لامرأته أي ولدت ذكراً أي طفلة واحدة أي فانت طالق ثنتين
 فولدتكما ولم يدر الأول تطلق واحدة قضاء وشتين تنزهاً، ومضت العدة، والمملك
الذكر والأنثى جميعاً
 يشترط لآخر الشرطين،

يقع حين **تظهر** أي إذا قال لها: إن حصت حيضة فأنت طالق لا تصق حتى تظهر من حيضها؛ لأن الحيضة بالناء هي الكامل منها، وكماها بانتائها، وذئ بالطهر؛ لقوله: لا لا من الحيض حتى يصح منه ولا غير **حيض** من **حيض** والظاهرة من الحيض بالانقضاء على العشرة أو عضي العشرة وإن لم ينقطع أو بالانقضاء والاعتسار، أو عما يقوم مقام الاعتسار إذا انقطع دون العشرة، وكذئ لو قال: إن حصت نصف حيضة؛ لأها لا تتحرأ، خلاف قوله: "إن حصت"؛ لأنه يدل على اخس وهو الحيض. (عبي، مستخلص)

و**من بدر الأول** أي لم يعلم الأول منها. (ع) **نصو** أي المرأة طلقة واحدة من حيث القضاء والحكم. (ع)

سرها أي تطلق تطليقتين من حيث الاحتياط في الدين حتى لو كان صفها واحدة أو كاتب المرأة أمة لا يردّها إلا بعد زوج آخر. (ع)

ومصّب العدد | بوضع الحمل؛ لأنه يحياها فأبهما ولدت أولاً بحث به ويقع جزاؤه، فتكون معتدة، وبوضع الثاني تنقضي العدة؛ لأن عدة الحامل تنقضي بالوضع. (٤) واخت اليمين الأخرى الثاني لوجود الشرط، ولم يقع به شيء؛ لأن الطلاق المقارن بانقضاء العدة لا يقع، وإن علم الأول منهما فلا إشكال فيه، وإن احتلفا فالقول قول الروح؛ لأنه مكبر، وإن ولدت علاماً وجاريتين ولا يدرى الأول يقع ثنتان قضاءً وثلاث تهرأ. [رمر الحقائق: ٢٥٨/١]

والمراد بالنسرة المساعد عن مطان الحزمة، ولو ولدت علامين وجارية يقع واحدة قضاءً وثلاث تهرأ.

والمثلث **بشرط** الخ صورهما: قال هـ: إن كنت ريداً وعمراً فأنت طائق ثلاثاً" فطبقها واحدة فانقضت عدتها فكلمت ريداً وهي مبانة، ثم تزوجها فكلمت عمرواً طبقاً ثلاثاً مع الواحدة الأولى أي الواحدة منها، وقال رفر: لا يقع حتى يوجد الأول أيضاً في است؛ لأن اشترطين كشيء واحد، ألا ترى أن الصلاق لا يقع إلا هما، والمثلث يشترط عند وجود الثاني فكذا عند الأول، ولنا: أن المثلث إما يشترط وقت التعيق ليرتب عليه الجزاء، وحال وجود الشرط الأول حالة البقاء فلا يشترط فيه المثلث؛ لاستعناؤه عنه في حالة البقاء.

والمسألة على أربعة أوجه. إما أن يوجد الشرطان في الملك فيقع ما بقي من الثلاث إجماعاً، أو يوجد في غير
است فلا يقع اتفاقاً، أو يوجد الأول في است والثاني في غير الملك فلا يقع إجماعاً إلا عند ابن أبي ليلى، أو وجد
الأول في غير الملك والثاني في الملك فتتطرق عدداً خلافاً لزفر. (عبي، مسكين)

السرطي بأن قال لها: إن كنت زيدا وعمروا فأنت طالق، فالشرط لوقوع الطلاق أن يكون أحدهما في الملك، فإن وجد الثاني في الملك وقع وإلا لا. (ط، ع)

ويبطل تنجيز الثلاث تعليقه، ولو علق الثلاث أو العتق بالوطء لم يجب العقر

أي الطلقات الثلاث

أي أو علق نعتق

عنه

باللبث ولم يصر مراجعاً به في الرجعي

بست

هذا المعلق

ويبطل تنجيز الثلاث تعليقه. أي تعليق الثلاث على ما يشير إليه أكثر الكتب، والأوّل أن يرجع إلى الزوج حتى يشمل تعليق الثلاث وما دونه، ولا يخفى أن إصافة المصدر لمعناه هي الأصل، صورته: أن يقول لامرأته: 'إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً' ثم تجز الثلاث بطل المعلق حتى تزوجها بعد روح آخر فدحت الدار ما يقع شيء، وقال رفر: يقع ما علق، هو يقول: إن المعلق مطلق الطلاق، وقد بقي احتمال الوقوع بعد تنجيز الثلاث، فيبقى اليمين وينزل الجراء عند الشرط، ونحو يقول: الجزاء طنقات هذا الملك؛ لأن اليمين إما تعقد لطلاق يصح جراء، أما طنقات منك سيوحد، فلا يصلح جراء فإذا ثبت تقييد الجراء بطنقات هذا الملك وقد فاتت بالتنجيز فتسقط اليمين ضرورة.

بخلاف ما إذا أبانها بما دون الثلاث؛ لأن الجزاء باق لقاء محله، فإن قيل: يشكّل بما إذا قال لعهده: 'أنت حر إن دخلت الدار' ثم باعه، لا تبطل اليمين مع أن العبد لم يبق محلاً ليمينه، وما إذا طلقها ثلاثاً بعد ما طاهر منها محرراً أو معلقاً بأن قال: 'إن دخلت الدار فأنت عليّ كظهر أمي' ثم نحر الثلاث تبقى اليمين بالظهار وإن فات محل حتى لو تزوجها بعد روح آخر ودخلت الدار صار مظاهراً؟ قلنا: إن العبد بصفة الرق محل للعتق وبالبيع لم تفت نكث الصفة حتى لو فاتت بالعتق لم تنق اليمين، والظهار تحريم الفعل لا تحريم الحل الأصبي إلا أن قيام النكاح من شرطه فلا يشترط بقاؤه لبقاء المشروط كالشهود في النكاح، بخلاف الطلاق فإنه تحريم الحل الأصلي وقد فات تنجيز الثلاث فيفوت بصوات محله، وإنما قيد بالثلاث؛ لأنه لو تجز شتين بعد التعيق لا يبطل التعليق عند الشيعين أي لو قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة، ثم نحر صفتين وانقصت عدتها فعادت إليه بعد روح آخر ووجد الشرط، فعند الشيعين لا تحرر؛ لأن المزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث.

وقال محمد: إن الزوج الثاني لا يهدم فتعود عده بما بقي من طلقات الملك الأول، فتحرم عده حرمة غيبة؛ لأن الشتين لم تهدم عده فبقيت واحدة، ولما وجد الشرط وقعت الواحدة أيضاً، وأما لو طلقها شتين، ثم عدت إليه بعد روح آخر، وقد كان علق الثلاث، ثم وجد المعلق عليه طلقت ثلاثاً اتفاقاً، أما عند الشيعين: فلو وقع المعلق كله؛ لأن الزوج الثاني هدم الواقع، وأما عند محمد: فلو وقع واحدة من المعلق؛ لأن الزوج الثاني لا يهدم، وقال زهر والشافعي مثل قول محمد. (فتح، عيني) **علق الثلاث** أي الطلقات الثلاث أو الدائ. (ص، ع)

بالوطء: أي باجماع بأن قال: إن جامعتك فأنت طالق ثلاثاً أو قال لأمتة: إن جامعتك فأنت حرة. (ع)

باللبث: [أي بالملك بعد الإدخال بأن لم يخرجها بعد انتفاء الحائض. (ع)] أي إذا قال لامرأته: إن جامعتك فأنت طالق ثلاثاً أو قال لأمتة: إن جامعتك فأنت حرة فجامعها، فلما التقى احتاناً مكث ساعة لم يجب عليه المهر إلا إذا أخرجه ثم أدخله فحيث يجب المهر، وكذا العقر في الأمة، وعن أبي يوسف: أن المهر يجب عليه في صورة المكث أيضاً؛ لوجود اجماع بالدوام بعد الثلاث وبعد الحرية، ولهما: أن اجماع إدخال المهر في الفرح =

إلا إذا أوج ثانياً، ولا تطلق في "إن نكحها عليك فهي طالق" فنكح عليها في عدة البائن، ولا في أنت طالق إن شاء الله متصلاً وإن ماتت قبل قوله: إن شاء الله،
 أي امرأته الجديدة أي فلاة فلاة على التي تحته
 أي المرأة متصل بما قبله

- ولم يوجد ذلك ولا دوام الإدخال ولم يوجد ذلك بعد الطلاقات الثلاث واعتق، بخلاف ما إذا أخرج ثم أوج؛ لأن الإدخال قد وجد بعد الطلاق والعتق، إلا أنه لا يجب الحد لشبهة الاتحاد بصرًا إلى المجلس، والمقصود هو قضاء الشهوة، وإذا لم يجب الحد وجب العقر وهو مهر المثل؛ لأنه يجب مع الشبهة، ثم الطلاق لو كان رجعيًا لا يصير بالملك مراجعاً عند محمد، ويصير مراجعاً عند أبي يوسف وهو أول لوجود المساس (مستحضر، عيني)
أولج ثانياً أي أدخل بلاحاً ثانياً ولو حكماً بأن حرّك نفسه فإنه يجب العقر فيهما، ويصير مراجعاً به بالإجماع. (ط)
ولا تطلق. صورته: قال لامرأته: 'إن تزوجت عليك فلاة فهي طالق' فطلق امرأته طلاقاً بائناً ونزوح فلاة في عدتها لا تطلق فلاة؛ لأن النزوح عليها هو أن يدخل عليها من يشاركها في الفراش، ويراجعها في القسم ولم يوجد، ولو لم يقل "عليك" طلقت الجديدة. (عيني، فتح)

في أن نكحها أي في قوله للقدمة التي تحته. (ص، ع) **عدة البائن** بأن طلقها بائناً ثم تزوج فلاة وهي في العدة، ولو كان في عدة الرجعي وهو يريد رجعتها تطلق. (ط، ع) **ولا في أنت طالق** أي لا تطلق أيضاً في قوله لها. **متصلاً**: أي حاشا كون قوله: إن شاء الله متصلاً مسموعاً به فلو سكنت بلا عذر طلقت. (ط، ع)
وإن ماتت إلخ: متصل بقوله "ولا في أنت طالق إن شاء الله" أي لو قالها: 'أنت طالق إن شاء الله تعالى' فماتت المرأة بعد قوله: أنت طالق لم يقع شيء؛ لقوله **متصل** من حيث على نفس. (ص، ع) **متصل** به
 - رواه السائي والترمذي، ولفظه "لم يثبت" وقال: حديث حسن، وقال مالك: يقع الطلاق؛ لأنه لو لم يشأ الله لما أحرأه على لسانه، والحجة عليه ما رويته، وما جرى على لسانه تعليق لا تطليق، وموقفاً لا يباي التعليق؛ لأنه متصل، والموت أيضاً مبطل، فلا يتأهيان فيكون الاستثناء صحيحاً ولا يقع عليه الطلاق، بخلاف ما إذا مات الزوج قبل قوله: 'إن شاء الله' حيث يقع الطلاق؛ لأنه لم يتصل بمعبر وهو الاستثناء بأول كلامه، وهو قوله: أنت طالق، وهذا قيده بقوله: 'متصلاً' إشارة إلى أنه إذا كان منفصلاً لا يصح، ومهم من جوره في المجلس، وعن ابن عباس **رحمهم الله** جوازه إلى سنة، وعنه جوازه أبداً.

روي أن أبا جعفر المصور قال لأبي حنيفة: لم حلفت حدي في الاستثناء المفصل، فقال له: لحفظ الخلافة عليك، فإنك تأخذ عقد البيعة بالأنبياء والعهود على وجوه العرب وسائر الناس، فيخرجون من عندك ويستشون فيخرجون عليك، فقال: أحسست فاستر عني. ثم إذا سكنت قدر ما يتنفس أو يتحشى أو كان لسانه ثقل وطال في تروده ثم قال: "إن شاء الله" يصح استنائه، ولو جرى على لسانه إن شاء الله من غير قصد لا يقع الطلاق؛ لوجوده حقيقة. وقال الهندواوي: لا يصح الاستثناء ما لم يكن مسموعاً، ثم التعليق بمشيئة الله إعدام وإبطال للكلام عندهما، وعند أبي يوسف: هو تعليق بشرط إلا أن يكون الشرط لا يوقف عليه، فلا يقع كما لو علقه بمشيئة عائ. =

وفي "أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة" تقع ثنتان، وفي إلا ثنتين واحدة وفي إلا ثلاثاً ثلاث.
 أي في قوله هـ أي طلقان أي تقع واحدة

= وكذا إذا علقه مشيئة من لا تظهر مشيئته لما كالحى وكالحاظ والملائكة يكون تعييقاً أو بصلاً على الاختلاف المذكور، وهو قال: أنت طالق مشيئة الله أو بإرادته أو بمحضته أو برصاه لا يقع كقوله: 'إن شاء الله'. وإن أضافه إلى العبد كان تمليكاً منه، فيقتصر على الخمس بأن قال: أنت طالق 'إن شاء فلان'. وهو قال: حكمه أو بأمره أو بقضائه أو بإذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال، سواء أضافه إلى الله أو إلى العبد. وإن قال خرف اللام يقع في الوجوه كلها، سواء أضافه إلى الله أو إلى العبد، وإن ذكر خرف 'في' إن أضافه إلى الله لا يقع في الوجوه كلها إلا في العلم، فإنه يقع الطلاق فيه للحال.

والخاص: أن هذه الأنفاط عشرة: أربعة منها للتمليك، وهي المشيئة، والإرادة، والهمة، والرضاء، وستة يستلزم التملك، وهي الأمر، والحكم، والقضاء، والإذن، والعلم، والقدرة، والكل على وجهين: إما أن يضاف إلى الله أو إلى العبد، وكل وجه على وجوه ثلاثة: إما أن يكون بلاء أو باللام أو بـ 'في'، فكذلك باللام تحجير مطلقاً، وكذلك السنة الأخيرة بلاء، والأربعة الأخرى بباء تعيق إن أضيف إلى الله، وتمليك إن أضيف إلى العبد، وكذا بـ 'في' إن أضيف إلى الله تعيق إلا العلم، وإن أضيف إلى العبد فالأربعة الأخرى تمليك وباقي تعيق. [رمز الحقائق: ١ ٢٥٩]

وفي إلا ثلاثاً [أي في قوله: أنت طالق ثلاثاً. (ع)] والأصل في هذا الباب: أن الاستثناء تكلمه بأساقى بعد الاستثناء عدداً؛ إذ لا فرق بين قول القائل: فلان عني درهم وبين قوله: عشرة إلا تسعة، فصح استثناء البعض من الكل؛ لأنه يبقى التكم بالبعض غير أن استثناء الكل رجوع لا يبقى بعده شيء ليصير متكماً به، وعند الشافعي: الاستثناء مع الحكم بطريق المعارضة كدليل الخصوص، فإذا قال: له عني عشرة إلا خمسة، فعدياً؛ هي عبارة عن خمسة وصار اسماً لها، وعده: دخلت عشرة كلها، ثم خرجت خمسة بطريق المعارضة كأنه قال: له على عشرة إلا خمسة، فإنها ليست على، يدل عليه قوله: الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي.

فتا: ليس في وسعه أن يخرج بعض الحكم بعد ثبوته، ولأنه لو كان بطريق المعارضة، لاستوى فيه الكل والبعض كالنسج وكان مستقلاً وما صح في الأحبار؛ لأن تعارضيهما يؤدي إلى أن أحدهما كذب أو شبه الكذب، فعنه بذلك أن قوله تعالى: **فمنهم من سبهم** لا يحسن. (العنكوت ١٤) عبارة عن تسع مائة وخمسين، لأنه سبحانه وتعالى أحبر بأنه سب فيهم ألف سنة، ثم رجع عنه، وقولهم: 'الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي' تسامح؛ لأنه لو لا الاستثناء لدخل، فصحه من الدخول فصار كما حرج هذا الاعتبار. [رمز الحقائق: ١ ٢٦١]

ثم شرط صحة الاستثناء أن يبقى ما يتكلم به بعد الاستثناء، وهذا إذا كان الاستثناء متصلاً بصدر الكلام؛ لأنه معبر بصدره، ففي المسألة الأولى أساقى بعد الاستثناء ثنتان فيقعان، وفي الثانية أساقى واحدة فتقع، وفي الثالثة لا يقع بعد الاستثناء ما يتكلم به، فيبطل الاستثناء ويقع الثلاث، بخلاف انعصف حيث لا يشترط فيه أن يكون موصولاً ويصح منفصلاً لكونه غير مغير. (مستخلص)

ثلاث: أي يقع ثلاث؛ لأن الاستثناء المستغرق باطل، فإنه إنكار بعد الإقرار. (ع)

باب طلاق المريض

أي في بيان أحكامه

طلقها رجعيًا أو بائنًا أو ثلاثًا في مرضه، ومات في عدتها ورثت، وبعدها لا.

العدة

أي في عدة المرأة

بغير رضاها

باب طلاق المريض: [تفسيره في حق الروح أن يكون بحيث يعجز عن قضاء مصالحه بخارج البيت وفي حق المرأة أن تعجز عن المصالح الداخلة. (ط)] ما كان المرض من العوارض أخر بيانه عن حكم الأصل، وهو الصحة، والمناسبة بين الدين أن التعيق يقاع من وجه دون وجه نظرًا إلى وجود الشرط وعدمه، وكذلك طلاق المريض واقع من وجه كما في سائر الأحكام، وغير واقع من وجه كما في حق الإرث، ويقال للمريض: 'العار' أيضًا.

واحتسبوا في تفسيره، قيل: هو الذي لا يقدر أن يقوم بقوة نفسه إلا أن يقيمه إنسان، وقيل: هو الذي يكون صاحب فراش ولا يقوم بخواتمه إلا بكلفة ومشقة وكان العال من حاله الهلاك، والصحيح أنه إذا أمكنه القيام بخواتمه في البيت، ولا يمكنه القيام بها خارج البيت لا يكون مريضاً مرض الموت، والمرأة إذا كانت بحيث لا يمكنه القيام لنصعود على السطح، والأولى أن تعجز عن مصالح الدخلة كانت مريضة وإلا لا. (مستخلص، مسكين)

طلقها أي طلق المريض امرأته الحرة المسلمة. (ط) **رجعيًا** أي طلاقاً رجعيًا ولو بطنيتها. (ط)

في مرضه [قيد لسائر؛ لأن النكاح في الرجعي قائم، وهذا يرثها إن مات. (ع)] أي إذا طلق الرجل امرأته في مرضه صلاحاً بائناً ومات في عدتها ورثت، وفي الرجعي ترث منه مطلقاً إذا مات وهي في العدة، وهذا يرثها هو إذا مات، بخلاف المائت؛ لأن السبب هو النكاح وقد زال فلا يسفيها أن ترثه كما لا يرثها هو، لكن إذا صار فاراً بأن طلقها بعد ما تعلق حقها بماله، وكانت وقت الطلاق ممن ترثه بأن كانا حزين متحدي الدين رد عليه قصده، بخلاف ما إذا كانت كافرة وهو مسلم أو كانا مملوكين أو أحدهما وقت الطلاق، ثم زال مانع حيث لا ترث؛ لعدم تعلق حقها بماله وقت الطلاق فلا يكون فاراً. [رمز أحقائق: ٢٦١/١] **ورثت:** أي المرأة منه لقاء الزوجية بينهما. (ع)

وبعدها لا [أي لا ترث مطلقاً سواء تزوجت أو لا، وكذا لا ترث إذا طلقها قبل الدخول. (ط)] أي إذا مات الرجل بعد انقضاء عدتها لا ترث، وقال الشافعي في الحديدي: لا ميراث لعمامة مطلقاً؛ لروايل النكاح بجميع أحكامه، وقال مائت: ترث مطلقاً يعني قبل انقضاء العدة وبعدها؛ لقول عثمان رضي الله عنه في تمصر بت الأصبغ، امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه من فر من كتاب الله رد عليه قصده، من غير فصل، وعند أحمد: ترث قبل التزوج بزواج آخر، وبعده لا.

ولما: أن عمر رضي الله عنه كتب إلى شريح أن ورث امرأة الفار ما دامت في العدة، وتماصر كانت في العدة. واحتسبوا في من دام به امرئ أكثر من سنتين ثم مات، ثم جاءت بولد بعد موته لأقل من ستة أشهر، فعندهما: لا ترث، وعند أبي يوسف: ترث، وهو مبي على أصل، وهو: أن المائت إذا جاءت بولد لأكثر من سنتين تنقضي به العدة عنده؛ لأن الحمل حادث في العدة من رنا، ولهذا لا يشت نسبه منه، لكن تيقنا براءة الرحم بعد وضعه فتقضي به العدة، وعندهما يحمل على =

وإن أبانها بأمرها، أو اختلعت منه، أو اختارت نفسها بتفويضه لم ترث. وفي طلقني ^{امرأة} رجعية فطلقها ثلاثاً ورثت. وإن أبانها بأمرها في مرضه، أو تصادقا عليها في الصحة ^{أي صفة رجعة روح أي ثلاث صدقات} ومضي العدة فأقرّ بدين أو أوصى لها فلها الأقل منه ^{أي من روحها بدين بشيء ومات أي للمراة}

= أن أحمل من روح تروجته بعد انقضاء عدتها من الأول؛ لأن في حمه على ابنها إصرار بالولد، فلا يحمل عليه، ولا يقبل قولها؛ إنه من الزنا، فتعين أن عدتها قد انقضت قبل موته فلا ترث. [رمر الحقائق: ١ ٢٦٢]

بتفويضه أي بتفويض الروح إليها بأن قال لها: اختاري نفسك. (ع) **لم ترث** لأنها رصبت لإسقاط حقها بخلاف ما إذا طلقت نفسها ثلاثاً، فأجار حيث ترث؛ لأن اسطل بالإرث إجارته، وبخلاف سبب؛ لأنه لا يقبل الإبطان، وقال مالك: ها الميراث في جميع ذلك. ولو فارقت بسبب الحب والعدة وحيار أسوغ واعتق لم ترث، لأن الفرقة من قبلها. ولو وجدت هذه الأشياء معها وهي مريضة ورثها الروح نكوها فارة. [رمر الحقائق: ١ ٢٦٢] (فتح)

وفي طلقني أي في قول المرأة لزوجها. (ع) **ورثت** لأن الطلاق الرجعي لا يزيل سكاح، ولهذا يحل به وطؤها، ولا تحرم به ميراث فله نكح سواها بإياه راضية بطلان حقها، وكذا لو صلحها واحدة بائة وفيه خلاف أشاعري. [رمر الحقائق: ١ ٢٦٢] لكن لو قالت طلقني ثلثة، فأبانها لا ترث كما مر. (مسكين)

وإن أبانها إلخ ولو قالت: صقني ثلثاً أو أبانها لا ترث. (ط) **في الصحة** أي اليسيرة كانت في الصحة (ع) **ومضي العدة** أي وتصادقا أيضاً على انقضاء العدة بأن قال لها في مرضه: إن الطلاق البائن كان في صحي وقد مصت عدتك فصدقته. (ص، ع) **فلها الأقل منه**. [أي مما أقر أو أوصى لها به. (ط)] أي إذا أبان امرئها بأمرها، أو تصادقا على أنه أبانها في صحة ومضي عدتها، ثم أقر لها بدين، أو أوصى لها بوصية فيها لأقل مما أقر به أو أوصى لها ومن يرثها عند أبي حنيفة؛ لأن الأصل أن قور الروح انتهم مردود، وأن الوصية لموارث باصة فيحتمل أن الزوجين بما تواصعا على ذلك تبصح إقراره ووصيته ها، ويحتمل أن قد كان صلحها في الصحة حقيقة وانقضت عدتها، أو أبانها في مرضه؛ لأن عرصه الإقرار أو الوصية فيشت الأقل، ولا تشت زيادة على الأقل نعيًا لنتهمة، وهذا في صورة التصديق عنده، وقالوا: يجوز إقراره ووصيته.

أما في صورة سواها الطلاق، ففيها الأقل في قورهم جميعاً خلافاً لمر. فإن عدته: لها ما أقر أو أوصى؛ لأن الميراث لا يصل سواها، وإن امتنع من صحة الإقرار والوصية، ولهما في التصديق: أهما ما تصادقا على الصلح وانقضاء العدة صارت أحسية عنه، فاعدمت التهمة. ألا نرى أنه تقبل شهادته ها، ويجوز دفع الزكاة إليها، بخلاف صورة سواها الطلاق؛ لأن العدة باقية وهي سبب التهمة، ولا عدة في صورة التصديق وافتراق. ولأبي حنيفة: في المسألتين: أن التهمة قائمة لاحتمال الذي ذكرنا، والمواضعة عادة في حق الزكاة واشهادة فلا تهمه فيهما، وقالت الثلاثة مثل قول الصاحبين. (مستخلص، عيني)

ومن إرثها. ومن بارز رجلاً، أو قدّم ليقتل بقود أو رجم فأبائها ورثت إن مات في ذلك الوجه أو قتل، ولو محصوراً أو في صف القتال لا. ولو علّق طلاقها بفعل أجنبي،

أي الروح أي قصاص
أي المرأة
أي الروح أي طلاق امرأته البائس
عنى ذلك الوجه لأنه فار

ومن إرثها: عند أبي حنيفة؛ لأهلها متهمان في التصديق، وقول المتهم مردود فيجب الأقل. (ع) **رجلاً:** أي أقوى منه بأن تقدم إليه ليقاتنه عند اصطفااف الفريقين في المعركة. (ط، ع) **أو رجم:** لأجل الزنا، أو كان راكب سفينة فانكسرت وبقي على لوح، أو افترسه السبع وبقي في فمه. (ع) **فأبائها:** أي فأبان امرأته في هذه الأحوال. (ع) **ورثت إن مات إلخ:** والأصل فيه أن امرأة الفار تراث في العدة، لكن حكم الفرار إنما يثبت بتعلق حق امرأة بمال الزوج، وإنما يتعلق حقها في ماله بمرض يخاف منه اهلاك غالباً بأن يكون صاحب فراش، وهو الذي لا يقوم بحوائجه في البيت كما يعتاده الأصحاء وإن كان يقدر على القيام تكلفاً، والذي يقضي حوائجه فيه وهو يشتكي لا يكون فاراً، وقيل: إذا كان يتخطى ثلاث خطوات من غير أن يستعين بغيره فهو صحيح حكماً، وإلا فهو مريض، والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض وإن أمكه القيام بها في البيت؛ إذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام لبول والغائط.

واختصوا في المسلول والمفلوج وأمثالهما، قيل: مادام يزداد ما به فهو مريض، وإلا فهو صحيح، وعن محمد بن سلمة: إن كان لا يرجى برؤه بانتدائي فهو مريض وإلا فهو صحيح، وقال اهدواي: إن كان يزداد أبداً فهو مريض، وإن كان يرد مرة ويقل أخرى فهو صحيح، وقد يثبت هذا المعنى أي توجه اهلاك في غير المريض فيكون فاراً إذا أبانها فيه كما في المبارزة، أو التقدّم ليقتل في قصاص أو رجم، وفي رواية عن أبي حنيفة أن طلاق المبارز كطلاق الصحيح. [رمز الحقائق: ٢٦٣/١] (مستخلص)

ولو محصوراً [أي لو كان الزوج محبوساً في حصن ونحوه. (ع)] أي ولو كان الروح محصوراً، أو في صف القتال فأبان روحه ثم مات، أو قتل على هذه الحالة لا تراث؛ لأن الندي في صف القتال أو محصور في الحصن اغلب منه السلامة؛ لأن الحصن لدفع بأس العدو، وكذا المنعة فلا يثبت به حكم الفرار، وكذلك راكب السفينة والدار في المسعة أو في الخيف من عدوه وانحبوس ليقتل في حد أو قصاص، والمرأة في جميع ذلك كالرجل حتى لو ناشرت سبب الفراق من خيار البلوغ والعنق والتمكين من اس الروح والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض ونحوه يرثها الروح؛ لكونها فارة، والحامل لا تكون فارة إلا إذا جاءها الطلاق خلافاً لمالك بعد ما تم لها ستة أشهر. [رمز الحقائق: ٢٦٣/١] (مستخلص)

أو في صف القتال أي أو كان موارياً للعدو في الصف فطلق امرأته نائماً. (ع) **لا:** لا تراث منه المرأة ولا يكون فاراً؛ لأن الغالب فيه السلامة. (ع) **أجنبي:** أي شخص أجنبي غير الروحين بأن قال: أنت طالق إن فعل فلان كذا. (ع)

أو بمجيء الوقت، والتعليق والشرط في مرضه أو بفعل نفسه وهما في مرضه أو الشرط فقط، أو بفعلها ولا بد لها منه، وهما في المرض أو الشرط ورثت، وفي غيرها لا.

أو علق طلاقها التعليق والشرط الصور المذكورة

بمجيء الوقت: أي علق صلاحها بمجيئه بأن قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت صالِق. (ع) **والعنى** أي والحال أن التعليق والشرط وهو فعل فلا ن أو محي رأس الشهر كانا في مرضه. (ع) **أو بفعل نفسه** سواء كان مما لابد له منه طعماً كالأكل والشرب، أو شرعاً كالصلاة والصوم، أو مما له بد منه ككلام ريد ودحون دار. (ع)

أو الشرط فقط: أي أو يكون شرط في مرضه دون التعليق. (ع) **ولا بد لها** والحال أنه لا عناء لها من ذلك الفعل إما طعماً وإما شرعاً كما مر. (ع) **وهما في المرض** أي والحال أن التعليق والشرط يكونان في المرض. (ع)

أو الشرط: أي أو يكون الشرط فيه فقط. (ع) **ورثت** أي المرأة في هذه الوجوه؛ لأنه فار. (ع)

وفي غيرها لا [أي في غير الصور المذكورة لا ترث. (ط)] وهو ما إذا كان التعليق والشرط في الصحة في أوجوه كلها، أو كان التعليق في الصحة فيما إذا علقه بفعل أحبي أو بمجيء الوقت أو كيف ما كان إذا علقه بفعلها الذي لها منه بد. والحاصل أن هو المصنف. ولو علق صلاحها بفعل أحبي إجماعاً على أربعة أوجه: إما أن يعلق الطلاق بمجيء الرمان أو بفعل أحبي أو بفعل نفسه أو بفعل المرأة، وكل وجه منها على وجهين: إما أن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو كانا في المرض؛ أما أوجه الأول أعني ما إذا علقه بمجيء الرمان أو بفعل أحبي، فإن كان التعليق والشرط في المرض ه ترث، وأما الوجه الثالث. وهو ما إذا علقه بفعل نفسه فترث كيف ما كان إذا وجد الشرط في المرض، سواء كان التعليق في الصحة أو في المرض، وكان الفعل مما به منه بد أو لا؛ لأنه صار قاصداً، يصلح حقها بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده؛ لأن لشرط شيئاً ناعمة؛ لأن الوجود عنده، فصار متعدياً من وجه، وإصصاره لا يصلح حق غيره كإتلاف مال الغير حال الإصصار أو السوء. وأما الوجه الرابع، وهو ما إذا علقه بفعلها، فإن كان فعلاً لها منه بد لم ترث مصباً سواء كان التعليق والشرط في المرض، أو كان التعليق في الصحة والشرط في المرض؛ لأنها رصيت بالشرط، والرضاء به يكون رضاء بالمشروط.

وظهر من هذا أن المسألة على ستة عشر وجهاً، وكل وجه منها على أربعة أوجه، وهي: إما أن يكون التعليق والشرط كلاهما في المرض، أو كلاهما في الصحة، أو يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض، أو بالعكس. فيصير المجموع ستة عشر وجهاً: الأول: أن يكون التعليق بفعل أحبي وكانا في المرض فترث، ولثاني: أن يكون التعليق به وكانا في الصحة فلا ترث، والثالث: أن يكون به وكان التعليق في الصحة والشرط في المرض فلا ترث خلافاً لرفر، والرابع: أن يكون به، وكانا بالعكس فلا ترث، والخامس: أن يكون التعليق بمجيء الوقت، وكانا في المرض فترث، والسادس: أن يكون به وكانا في الصحة فلا ترث، والسابع: أن يكون به، وكان التعليق في الصحة والشرط في المرض فلا ترث، والثامن: أن يكون به وكان بالعكس فلا ترث، والتاسع: أن يكون التعليق بفعل نفسه وكانا في المرض فترث، والعاشر: أن يكون به وكانا في الصحة فلا ترث، والحادي عشر: أن يكون به، =

ولو أبانها في مرضه فصَحَّ فمات، أو أبانها فارتدَّت فأسلمت فمات لم ترث. وإن

المريض مريض آخر
أي المرأة بعد الارتداد أي الزوج

طاوعت ابن الزوج أو لاعتن

مراة

= وكان التعيق في الصحة ولشروط في مرض فترث، والثاني عشر: أن يكون به وكان بالعكس فلا ترث، والثالث عشر: أن يكون التعيق بفعلها وكان في المرض فترث، والرابع عشر: أن يكون به، وكانا في الصحة فلا ترث، والخامس عشر: أن يكون به وكان للشروط في المرض والتعيق في الصحة فترث، والسادس عشر: أن يكون به وكانا بالعكس فلا ترث، وإن بصراً إلى التقسام فعنها إلى ما لا بد ها منه وإلى ما ها منه بد تكون لقسمة ثمانية عشر وجهاً، وفي الأول ترث إذا كانا في المرض أو كان الشرط فيه فقط خلافاً لمحمد، وفي الثاني لا ترث مطلقاً كما ذكرنا. (عيني، فتح)

فمات أي الروح بعد ذلك وهي في العدة. (ص، ع) **لم ترث**. [أي المرأة في الوجهين جميعاً. (ع)] أي في الوجهين، أما في الأول يعني فيما إذا طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم صح ثم مات في العدة لا ترث عبدنا، وقال رفر: ترث؛ لأنه قصد الفرار حيث أوقع في المرض وقد مات وهي في العدة، وسأ. أن مرض ما حصلت الصحة بعده لتحق بالصحة، فتبين أن حق امرأة م يتعق نمائه فلا يصير لروح فاراً، وأما في الثاني وهو ما إذا صبقها ثلاثاً ثم ارتدت - والعياد بالله - ثم أسمت ثم مات من مرضه وهي في العدة لا ترث؛ لأن ردّها أطلت أهية الإرث؛ إذ امرئدة لا ترث أحداً، وبعد ما أسمت م يوجد سب الإرث وهو الكاح، بخلاف اسفة حيث تعود؛ لأن سقوطها عوات الاحتباس، فإذا أسمت عادت إلى حسه فتعود النقة. (مستخلص، عيني)

طاوعت ابن الروح [في إجماع بعد ما أبانها في العدة ترث. (ع)] أي إذا طلقها ثلاثاً أو ثانياً في مرضه، ثم طاوعت امرأة ابن الروح في الجماع، ثم مات الروح وهي في العدة ورثت؛ لأن العدة حصلت بالإبادة لا بالمطوعة، والمطوعة لم تخرجها من أهية الإرث؛ لأن محرمية لا يباي الإرث بخلاف ما إذا طاوعت حال قيام الكاح؛ لأن العدة حينئذ يشته مطوعته وهي من جهتها فتكون رضية بطلان سب الإرث وهي لروحية فلا ترث، وكذا لو طلقها رجعيًا ثم طاوعت لا ترث. (مستخلص، عيني)

أو لاعتن [أي الروح بأن قدف امرأته وهو صحيح ولاعن في المرض ترث أيضا. (ص، ع)] أي إذا قدف امرأته في الصحة فتلاعنا في المرض ثم مات وهي في العدة ورثت؛ لأن العدة بسب قدف وحد منه، فكان فاراً. ولا فرق بين أن يكون القدف في المرض أو في الصحة عند الشيعيين، وقال محمد: إذا قدفها في الصحة ولاعنها في المرض لا ترث. [رمر الحقائق: ٢٦٥/١] لأن هذا عملة التعليق بفعلها الذي ها منه بد فيكون هي المطلقة حقها بطلب موجب القدف، إذ المعان إنما يشت بطنها، وهما: أنه أخاها بطلب النعان؛ لأنها لا تحد بدأ من الخصومة لدفع العار عن نفسها فم تصر بذلك رضية بإسقاط حقها، وإن كان القدف في المرض ورثت في قولهم جميعاً. (مستخلص)

أو آلى مريضاً ورثت، وإن آلى في صحته وبانت به في مرضه لا.

جواب مسائل الثلاث أي حاد كونه صحيح المرأة أي يمسي العدة

أو آلى مريضاً: [أي الروح في المرض ومضت المدة وهو مريض، فبانت، ثم مات وهي في العدة ترث أيضاً؛ لأنه فار. (ع)] أي إذا آلى من امرأته وهو مريض ومضت المدة، وهي أربعة أشهر، فبانت، ثم مات الروح وهي في العدة ورثت؛ لأن الإيلاء عمرة تعليق الصلاق بمضي مدته الحالية عن الوقاع، فيكون مباحقاً بالتعيق ممحي، أيوف؛ فكأنه قال لها: إذا مضى أربعة أشهر فأنت نائس، وقد تقدم أن التعيق إذا كان في المرض ورثت. (مستخلص، فتح) **مريضاً**: نصب على الحال من الضمير في آلى. (ع)

وبانت به إلخ: أي إن كان الإيلاء في صحة فمضت أربعة أشهر وهو مريض، فبانت بمضي المدة في مرضه، ثم مات وهي في العدة لا ترث؛ لأن الإيلاء عمرة التعيق ممحي الوقت، والتعيق إذا كان في الصحة لا ترث. فإن قيل: في الإيلاء في الصحة سعي أن يكون ورأ؛ لأنه متمكن من إيصاله بالقي، فإذا لم يبق حتى يات كان فاصد لإيصال حقها فيرد عليه قصده فترث، كما إذا وكل وكيلاً في الصحة فطلقها الوكيل في مرض الوكيل فإنها ترث؛ لأنه جعل مباشراً لتمككه من العرن، فبانت؛ لا يتمكن من القي إلا بصر - وهو وحوو لكفارة عليه - فم يكن متمكناً مطلقاً خلاف مسأله بوكيل؛ لأنه متمكن من عرنه حتى لو لم يقدر على عرنه حتى أبانها لم ترث. (مستخلص، فتح)

في مرضه لا: أي لا ترث؛ لأن الإيلاء عمرة تعليق الصلاق بمضي الزمان فكأنه قال لها: إذا مضى أربعة أشهر فأنت نائس، ولا إرث بالتعليق في الصحة خلافاً للزفر. (ع)

باب الرجعة

أي في بيان أحكامها

هي استدامة الملك القائم في العدة. وتصح في العدة إن لم يطلق ثلاثاً ولو لم ترض،
الرجعية شرعاً
الرجعة حال كونه
أي الزوج ثلاث طلاقات
براجعتك وراجعت امرأتي، وبما يوجب حرمة المصاهرة.

باب الرجعة: [هي لغة مصدر من رجع يرجع. (ع)] ذكرها بعد الطلاق؛ لأنها متأخرة عنه صعباً فكداً وصعباً؛ لأنها شرعت لرفع سب الحرمة، وهو الطلاق، وارتفاع أبدأ يكون بعد الوقوع، والرجعة كسر الرأ وفتحها، والفتح أفصح، اسم من رجع رجوعاً، وإنما سميت بها؛ لرد أثر سب الروال. (مسكين، فتح)

هي استدامة إلخ. [أي بقاء الكاح وطلب دوامه على ما كان. (ع)] أي بقاء الكاح على ما كان، وقوله: 'في العدة' متعلق بالاستدامة؛ إذ المعنى تدارك دوام الكاح قبل رواه، وقيد بالقائم؛ لأنه لا رجعة بعد رواه الكاح بالسيوة، والحاصل: أن الرجعة عندنا: استدامة الكاح اموجود قبل مضي العدة، وعند الشافعي: استدامة ابوطء؛ لأن الطلاق الرجعي يجرم البوطء عنده؛ لأن ملث الكاح شرط حوار ابوطء وقد ران بالطلاق.

ولما قوبه تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا رِجْزاً﴾ (سورة ٢٢٨)، والسعل هو الروح والتسمية به حقيقة تستلزم قيام الروحية، وقيامها يوجب حل البوطء، ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونُوا رِجْزاً﴾ على أن منك قد ران؛ لأن ارد يستعمل للاستدامة كما إذا باع المبيع بشرط الخيار ثم فسح وهو لم يخرج عن منك بقال: رد النائع المبيع فكدا هاء، وقال تعالى: ﴿وَمَسْكُونَهُمْ﴾ (سورة ٢٣١)، والإمساك هو الإبقاء، فيكون أقوى دلالة على أن الرجعة استدامة، وهذه الآية لكرامة تدل على ثلاثة أشياء: الأول: مشروعية الرجعة، والثاني: قيام العدة؛ لأن بعد العدة لا يكون بعلاً، والثالث: عدم شرعية رضاها. (مستخلص، فتح)

في العدة: أي ما دامت المرأة في العدة. (ع) **إن لم يطلق ثلاثاً:** وم يقترن بعوض ماي، ولا صفة تنس عن السيوة ولا مشيئة وم يكن نكايه يقع هاء اسائل وقد دخل ها وهي في العدة. (عيني، فتح)

ولو لم ترض: وأصل لما قلناه؛ لأن الأمر بالإمساك مطلق فيشمل حالة الرضاء وعدمه، وكذا تصح مع إكراه وهزل ولعب وحصاً. وتطليقتان في الأمة كالثلاث في الحرة لا يتصور فيها الرجعة؛ لأنها تحرم عليه حرمة علبطة. (عيني، فتح) **براجعتك:** متعلق بقوله: تصح أي تصح الرجعة بقول الروح: راجعتك، إذا كانت حاضرة، وراجعت امرأتي، في الحاضرة والعيبة، أو ارتفعتك، أو رددتك، وهذه كلها صريح، ومن الكديات قوله: أنت عندي كما كنت أو أنت امرأتي، وهذه بالقول. (ط، ع)

حرمة المصاهرة: [أي وتصح الرجعة بالفعل مع الكراهة بما إلخ. (ص)] أي تصح الرجعة بفعل يوجب حرمة مصاهرة كالوطء ودواغيه. والمراجعة بالفعل مختلف فيها والقول متفق عليها، والمراجعة بالفعل جائر عندنا =

والإشهاد مندوبٌ عليها. ولو قال بعد العدة: راجعتك فيها فصدّقه تصحّ، وإلا لا
 كـ "راجعتك" فقالت مجيبةٌ له:
 المرأة أي لزوج

= وإن لم يقصد الرجعة كنه مكروه، وعبد الشافعي: لا تصح، وبما تصح بالقول عند القدرة عليه أن لا يكون
 أحرس ومعتقل البدن، وهذا بناء على أن الطلاق الرجعي يجرم الوعد عنده فيكون مثلاً محل كما هو أصله،
 وعدنا: لا يجرم، فيكون استدامة، فكل فعل يدل على الاستدامة يكون رجعة وهو فعل يختص بالكاح بخلاف
 سطر ونمس وغير شهوة؛ لأنه قد يدل بنصيب وإقامة، ونمس أدء لشهادة في الزنا، ولا يكون بالنظر إلى شيء
 من بدنها سوى الفرج الدحل رجعة، وإذا راجعها بقصة أو لمس فالأفضل أن يراجعها بالإشهاد ثانياً؛ لأن أسسه
 الرجعة بالقول والإشهاد وإعلامها. [رمز الحقائق: ٢٦٦/١] (فتح)

والإشهاد مندوب عليها | أي على الرجعة أحراراً عن استحاحد. (ج، ح) | أي على الرجعة بالقول؛ لأن
 الإشهاد على الوعد لا يتحقق، قال محمد: لا تقبل لشهادته على الثقيل ولمس وستر أنه شهوة؛ لأنه لا علم
 بشاهد له، وقال مالك والشافعي: لا تصح الرجعة إلا بالإشهاد؛ لقوله تعالى: ﴿وَالشَّهَادَةُ ذَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾
 (علاق ٢) مَرٌّ وهو زوج، وبما: لنصوص المطلقة كقوله تعالى: ﴿وَالشَّهَادَةُ ذَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾ (علاق ٢)، و﴿وَالشَّهَادَةُ ذَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾
 - ذَهَبَ (سورة ٢٢٨)، وكقوله تعالى: ﴿وَالشَّهَادَةُ ذَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾ (سورة ٢٢٨)، وهي سحر،
 فلا يجوز إلا بثبوت، ولأمر في الآية محمول على لئلا يدل عليه أنه قرأ بالمفارقة بقوله: ﴿وَالشَّهَادَةُ ذَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾
 (علاق ٢)، وهي سحر شرط فيه، فكذلك في الرجعة، وأعجب منهم أنهم يشترطون الإشهاد في الرجعة اعتباراً
 بابتداء الكاح، ولا يشترطون رضاها ولا تحديد مهر ولا ابوي، وأعجب منه أن ما كُأ بشرط فيها الإشهاد،
 ولا يشترطه في ابتداء الكاح، وهذا الإشهاد يختص عندهم في الرجعة بالقول. (فتح)

تصح. أي لرجعة؛ لأن ما تصدق يشت الكاح فارجعة أو (ع) **والإلا لا.** أي ويرى أنه تصدق المرأة الروح في
 قوله: كتب راجعتك في العدة، لا تصح الرجعة، لأنه أحرر عما لا يملك إنشاء في الحال فكان منهما ولا مصدق
 له، ثم إذا لم يكن له برهان فلا يمين عليها عند أبي حنيفة خلافاً لهما. (فتح)

راجعتك أي لو قال لها: راجعتك، فقالت على الفور متصلاً بقول الروح: مصت عذتي، لم تصح الرجعة
 عنده، وقالوا: تصح؛ لأن رجعة صادقت عدة؛ إذ هي باقية ظاهر؛ أي أن تحرر هي انقضاءها وقد سبق الرجعة
 بإحرازها فنصح، ولأي حبيفة: أنها صادقت حاله الانقضاء؛ لأنها أمينة في الإحراز عن الانقضاء، فإذا أحرز
 مقارناً بقوة من على سبق لانقضاء؛ إذ لا يمكنه الحر إلا بعد الانقضاء، فعلم بالضرورة أن لانقضاء سابق على
 كلامهما؛ لأن صحة الحر يقتضي سبق الحر به خلاف ما إذا سكنت ثم أحرزت بالانقضاء وعليها ائمين هما
 بالإجماع فإن نكلت صحت الرجعة. (مستخلص)

مضت عدتي. وإن قال زوج الأمة بعد العدة: راجعتك فيها، وصدقه سيدها ^{أي بعد نقضاء العدة} وكذبته، أو قالت: مضت عدتي وأنكرها ^{أي الأمة} فالقول لها. ^{أي في العدة} وتنقطع إن طهرت من الحيض ^{أي الأمة لزوج} الأخير عشرة أيام وإن لم تغتسل، ولأقل لا حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة ^{أي لا تقصع الرجعة} أو تيممت ^{عليها أدل}.

مضت عدتي: فإنه لا تصح الرجعة اتفاقاً إذا قالت على الفور مقارناً بقوله. (ص) **فالقول لها:** أي في الصورتين، أما الأولى يعني إذا قال روح الأمة بعد انقضاء عدتها: قد كنت رجعتها في العدة، وصدقه سيد الأمة وكذبته الأمة فالقول قوها عند الإمام؛ لأن الرجعة تنفي على قيم العدة، والقول فيها قوها، فكذلك فيما يتي عيها، وعندها: القول قول المولى؛ لأن انصاع ملكه، وهو حالص حقه. وأما الثانية أي فيما إذا قالت الأمة: انقضت عدتي، وأنكرها الزوج واسيد، فالقول قوها، وهذه المسألة اتفاقية؛ لأنه أعرف حاها وهي أمية فيه، فيقبل قولها دون المولى والزوج. [رمز الحقائق: ٢٦٦/١] (مستخلص)

الحيض الأخير: هي الثالثة بحرة والثانية لأمة. (ط) **لعشرة أيام:** عنة - طهرت - أي لأجل تمامها سواء انقطع لدم أو لا. (هر) أي إذا انقطع دم حيض الأخير لعشرة أيام انقضت الرجعة وإن لم تغتسل؛ لأن الحيض لا مريد له على عشرة فمجرد الانقطاع حرجت من حيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة، وقار رفر - لا تقطع الرجعة ما لم تغتسل اعتاراً بما إذا انقطع الدم لأقل منها، وبه قالت الثلاثة، ولما حرجت من الحيضة الثالثة، فقد انقضت العدة. [رمز الحقائق: ٢٦٧/١] (مستخلص)

ولأقل لا: [أي وإن صهرت من هذا الحيض لأقل من عشرة أيام. (ص)] أي وانقطع دم الحيض الأخير لأقل من عشرة أيام لم يقطع الرجعة حتى تغتسل أو يمضي عيها وقت صلاة؛ لأنه جتص عود الدم، فلا بد أن يتأكد الانقضاء بحقيقة الاعتسال أو بزوم حكم من أحكام الطهارات، ودبت يمضي وقت صلاة؛ لأنها تصب بانقضاء، فالتحقت بالطهارات، وهذا إذا كانت مسممة، والكسبية تنقطع رجعتها بمجرد الانقطاع بما دون العشرة؛ لعدم خطاها للغسل والصلاة، ويبغي أن تكون بحونة واعتوها كدث. (مستخلص، فتح)

أو تيممت وتصلي: [أن لم تقدر على إماء بعد ما طهرت لدون عشرة. (ص)] مطبقاً سواء كانت مكنونة أو تطوعاً، ثم قيل: ينقص نفس الشروع عند الشيخين، والصحيح أن الرجعة لا تنقطع عندهما ما لم تفرغ من الصلاة، وإن تيممت ولم تصل بقي حق الرجعة استحساناً وهو قوهما، وعند محمد عليه السلام لم يس وهو القياس؛ لأن التيمم حال عدم الماء يبرر مرة الاعتسال بدليل جوار الصلاة وجوار دخول المسجد وغيره من الأحكام، ولا فرق بين الحكم بجوار صلاة أدت وبين الحكم بجوار الإقدام على أدائها؛ إذ كل واحد منهما يشترط له الطهارة، =

وتُصلي، ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع، ولو عضواً لا. ولو طلق ذات حمل أو ولدت وقال: لم أطأها راجع، وإن خلاها وقال: لم أجامعها.....
أي: لم أجامعها يعني له أن يرجع

= وقد كان كالأعتسال في حق لأحكام، فكذلك في حق هذه الأحكام، بل أولى؛ لأن نقض الرجعة يؤخذ فيه بالاحتياط، وهو قبل رفعه من ثلاثه، وهما: أن التيمم صهارة ضرورية؛ كقولها ثبوت حقيقة؛ لأنه لا يرفع الخدب بغير حتى لو وجد الماء كان محدثاً بحدث الساق، وإنما جعل طهاره حكماً ضروره الحاجة إلى أداء الصلاة كي لا تصاعف غيبها لواحات، والثالث ضرورة يتقدر بقدرها. (عبي، فتح)

وتصلي: بالتيمم فرضاً أو بفلا صلاة نامة في لأصح. (ع) **اعتسلت** أي المعتدة من الخيصة ثالثة. (مص)
تنقطع: [أي الرجعة؛ لأنه قيل يتسارع إليه خوف. (ع)] أي إن غسست ونسيت شيئ من بدنها لم يصبه ماء، إن كان أقل من عضو نقصت الرجعة، لأن يسارع لحفاف إليه بعد صلاته ماء غير بعد لاسماً في حر شديد لكن لا جلها المروج، وكذا لا جل قربانها حتى تعسله احتياطاً في أمر المروج، أو يتصلي عليها وقت صلاة، وإن كان عضواً فما فوقها لا تنقطع؛ لأنه كثير لا يتسارع إليه أحفاف وهذا استحساناً، ونفس في عضو الكامل أن نقص الرجعة؛ لأنه غسست لأكثر، وهو حكم كبر، وفيه قياس آخر أن الرجعة تبقى في ما دون العضو أيضاً؛ لأن حكم حدث لا تنجر رولا كما لا تنجر شيئاً، فقيت على ما كانت قبل الاعتسار، وجه لاستحسان، وهو الفرق بين العضو وما دونه، أن ما دون العضو يسارع إليه أحفاف لنفسه. (مستخلص، فتح)

ولو عضواً لا أي لا تنقطع، وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كأقل، لأهما عضو واحد على الصحيح عند محمد بن حنبل، خلافاً لأبي يوسف (ص، ح) **ولو طلق:** أي أرحل امرأته وهي دت رج. (ع) **أو ولدت** مرأته قبل طلاق في عصمة في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت لسنة أشهر فصاعداً من يوم سروج. (ع)
راجع: أي له أن راجعها في المسأتين؛ لأن الحمل في المسألة لأولى يعني من طلق مرأته وهي حامل، وقال: لم أجامعها متى صهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت ستة أشهر فصاعداً جعل منه؛ فقهه .
 بعد عن فكان ذلك دليل لوطء، وكذا في المسألة الثانية أي من صو امرأته وولدت قبل طلاق حيث يشتبه منه فيتأكد نكث، والطلاق في ذلك متأكد يعقب الرجعة، ويصل رعمه بنكديب لشرح، وهذا يشتبه به لإحصان، وإنما قيد بقولنا: قبل الطلاق؛ لأنه لو ولدت بعده تفصي به عدة، فتسحق الرجعة فإن قب: فقهه .
 أطأها صريح في عدم الحماح وثبوت السب دلالة لجماع، والصريح فوق الدلالة فكان أولى، قلت: الدلالة من التنازع أقوى من صريح العبد لاحتمال الكذب عنه دون إشارته؛ وإذا كانت الولادة لأقل من ستة أشهر لا يكون له الرجعة لعدم ثبوت السب فيه يصير مكداً شرعاً. (عبي، فتح، مستخلص)

خلاها: أي بامرأته خلوة صحيحة وأعلق باباً أو أرخي سترأ. (ط، ع)

ثم طلقها لا، فإن راجعها ثم ولدت بعدها لأقل من عامين صحت تلك الرجعة.
 وإن ولدت فأنت طالق فولدت ولداً ثم ولدت من بطن آخر فهي رجعة. كلما
 ولدت فأنت طالق فولدت ثلاثة في بطن
 أي ولد أي ثلاث أولاد مختصة

ثم طلقها لا. [أي لا يراجع وليس له الرجعة؛ لأنها تبت في الميث المتأكد بالوعد وقد أنكر فيصدق في حق نفسه. (ع)] أي وإن حلا بامرأته ثم قال: 'لم أجامعها' ثم صبقها، فلا رجعة له عليها؛ لأن الميث إنما يتأكد بالوعد وقد أقر بعده، فيصدق في حق المهر؛ لأنه إقرار، والإقرار حجة قاصرة على نفسه وليس مكذباً شرعاً؛ لأن تأكد المهر يبيح على تسليم البدل، وهو التحية ورفع الموانع، ولعدة تحب احتياطاً لاحتمال إبطاء فلم يكن القضاء بوجوب العدة، وتأكد المهر قضاء بالدخول. (مستخلص، فتح)

راجعها: أي إن صبقها بعد ما حلا بها وقال: لم أجامعها ثم راجعها. (ط) عامين: أي سنتين من وقت الطلاق. (ع) صحت تلك الرجعة: [لأن العدة ما وحت ثبت نسب الولد منه، وصهر أن العلوق كان سابقاً على إطلاق فمرر واصباً فيكون به مكذباً شرعاً. (ع)] أي فإن راجعها مع أنه لم تكن به الرجعة فجاءت بولد لأقل من سنتين حكم صحة تلك الرجعة؛ لأنه ثبت نسب منه؛ لأنه لم تقر بانقضاء عدتها والولد تبقى في النصف في هذه المدة، فجعل وطباً قبل الطلاق لا بعده؛ لأنه لو لم يطأها قبل المصالح لكان الميث بنفس المصالح فيكون لو طء بعد المصالح حراماً، فيجب صيانة فعل المسلم عنه، فإذا جعل واصباً قبل المصالح تصح الرجعة بعده، فصار مكذباً شرعاً في قوله: 'لم أجامعها'. فإن قيل: إن الكذب أيضاً حرام فلم لا يجب صيانة المسم عنه. قلنا: نعم لكن الكذب أهون من الزنا، ومن ابتلي ببلتين يختار أهولهما لا محالة. (مستخلص)

وإن ولدت: أي ولو قال لامرأته: إن ولدت رج. (ط) بطن آخر. يعني بعد ستة أشهر من وقت الولادة الأولى ما لم تقر بانقضاء العدة. [رمز الحقائق: ٢٦٨/١] (ط)

فهي رجعة: أي من قال لامرأته: إن ولدت فأنت طالق، فولدت وداً صبقت، ثم ولدت من بطن أخرى أي بعد ستة أشهر فالولادة الثانية رجعة؛ لأنه وقع عليها الطلاق بالولادة الأولى لوجود الشرط ووحت العدة عليها، فيكون الولد الثاني من عتوق حادث بوجود أقل مدة الحمل فيحمل على أنه منه، فيكون مراجعة بالوعد الحادث وإن جاءت به لأكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء عدتها، بخلاف ما إذا كان بين الولدين أقل من ستة أشهر، فإنه لا يكون مراجعة؛ لأن الثاني يسبب لحادث بعد لولد الأول؛ لأن المصالح وقع عليها بالولد الأول، وهي حامل بالثاني، فتتقضي بوضعه العدة. [رمز الحقائق: ٢٦٨/١] (مستخلص)

في بطون: مختلفة بأن يكون بين كل ولادتين ستة أشهر فأكثر. (ط)

فالولد الثاني والثالث رجعة. والمطلقة الرجعية تزين، ويدب أن لا يدخل

أي استحب للزوج

في صلاته أي في الطلاق الثاني

عليها حتى يؤذنها، ولا يسافر بها حتى يراجعها،.....

أي المروءة

مصطفة الرجعية

فالولد الثاني الخ أي صهرهما الرجعة السابقة؛ لأن بولادة الأول وقع الطلاق لوجود انصراف فصارت عدتها بالإقرار، ثم إذا جاءت بولد حر من نفس حر بأن جاءت به بعد سنة أشهر ولو لأكثر من ستين ما لم تقر بانقضاء عدتها، علم أنه من عبث حدث فتبث به رجعة، وتقع صفة أخرى بولادته لوجود انصراف وتكون عدتها بالأفراء، ثم إذا جاءت بثالث من أنه كان رجعتها بعد وقوع الثانية ويقع خلفه ثالثة بولادته اثالث فتحرم عليه حرمة معطاة، ويكون عدتها بالأفراء، ولو جاءت بعد ذلك بولد في بطن حر لا تثبت به رجعة؛ لعدم تصور حقيقته أو حكمها، ولا يثبت نسبه منه؛ لأن وطأها حرام عليه.

وقوله: 'أي غيبوبة' إحراز عما إذا كان في بطن واحد، وهو ما إذا كان بين له لادتين أقل من ستة أشهر؛ لأنه يوضع لأول تقع عندها طفلة؛ لوجود انصراف وهي حامل بثاني وثالث، فيكون عدتها بوضع حمل، وإذا وضعت اثالث تقع عندها صفة أخرى، وعدتها بامه على حواء لأنها حامل بثالث، ثم إذا وضعت ثالث انقضت عدتها بولادته ولم تقع عندها شيء، وإن وجد انصراف؛ لأن طلاق لا يقع مقارناً لانقضاء عدة، وهذا لو لم تند الثالث لم تقع الثانية أيضاً لانقضاء العدة بالثاني. [رمز الحقائق: ٢٦٨/١]

والثالث رجعة وقع الطلاق اثالث بولادة الولد الثالث ووجب العدة بالأفراء ولا سبيل إلى الرجعة (ص)

تزين. [أي في عدة؛ لقيام سكاح، إذ كانت رجعة مرجوة وكان الزوج حاصراً، ويحرم ذلك في سائر في عدة المودة. (ص)] أي تنبو وجهها وتصفل حديها في العدة؛ لأنها حلال لمزوج؛ إذ السكاح قائم بينهما، ورجعة مسحونة، والتزين ناعت عنها، فيكون مشروغاً وهذا إذ كانت المراجعة مرجوة، أم إذا كانت بعلم أنه لا يرجعها لشدة بغضها، فإنها لا تفعل ذلك، وكذا إذا غاب الزوج. (مستحسن، مسكين)

حتى يؤذنها [أي عندها بدحوه حمل نعل، وسحب وجو ذلك. (ح)] قدوة في سائر ما إذا لم يقصد رجعتها سعائهنه، وإطلاق مُصنف أول، لأنه قد تقع رجعة بسطر إلى دخول فرجها وهو مكروه فيدب أن لا يدخل عندها حتى يؤذنها ولم يقصد الرجعة؛ دفعه بوقوع رجعة المكروه. وصرح الوفاخي بالإطلاق (فتح)

حتى يراجعها وهذا إذا صرح بعدم رجعتها، فله أن يصرح كان أسفر رجعة دلالة، وقال زفر: أنه إذا سافر به، لأن سكاح بينهما قائم فصار كأنه لا يصفقها، ولأن مسافره يكون رجعة دلالة لكونه حرماً ما دون المراجعة سمي عن الإخراج والخروج، فظاهر حاله احتساب لمخرجه فصار كأنه في سكاح الموقوف، وبما قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَرُهُمْ﴾ (صافات ١)، برئت في الطلاق الرجعي دليل سياقه، وهو قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (صافات ١)، لأن صريح إطلاق معقب برجعة وهو المرد بقوله تعالى: ﴿عَلَّيْكُمْ﴾ (صافات ١)، أي يحدث المراجعة بأن تبدو له المراجعة بعد صريح الطلاق. (فتح)

والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء.

فصل

فيما تحل به المطلقة

وينكح مبانته في العدة وبعدها، لا المبانة بالثلاث لو حرّة، وبالشنتين لو أمة حتى
 أي الرجل
 أي بمجموعه

بطأها غيره ولو مراهقاً.....
 أي بمجموعه

لا يحرم الوطء [عندما حتى لو وصتها لا يجب إهمر. (ط، ع)] وقال اشافعي: يحرم؛ لأن ملك النكاح شرط سوطء وقد زال لوجود القاطع وهو لطلاق، وبه قال مالك، وسأ: أن ازوجية قائمة حتى يمدت الزوج مراجعتها من غير رضاها؛ لقوله تعالى: **وَعَلَى الْمُطَلَّاقِ الْحَبْلُ بِرِجْلَيْهِ** (سفره ٢٢٨) أي برجلتيه، والبعولة هم الأرواح. والتسمية حقيقة تستلزم قيام الزوجية، وقيامها يوجب حل الوطء بالإجماع. [رمر الحقائق: ١/ ٢٦٩] ولأن النقص قد أحر عمه إلى مدة الانقضاء إجماعاً، فإن عده يثبت الرجعة بانقول دون رضاها كما هو عندما، وهذه اية قيام اكاح؛ إذ لو زال كانت الرجعة إثباتاً بملك ابتداء فكيف يمدت ابتداء الكاح على الأحبية من غير رضاها، ومن غير مهر، ومن غير ولي. (مستخلص)

فصل ما ذكر ما يتدارك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غير الطلاق الرجعي. (فتح)

مبانته أي التي أدها بما دون الثلاث إن كانت حرة، وبالواحدة إن كانت أمة. (ع) **في العدة وبعدها** [أي بعد انقضائها لبقاء الحل الأصلي وهو عدم تكامل العدد الثلاث في الحرة واثنتين في الأمة (ع)] أي إذا كان الطلاق ثانياً دون الثلاث منه أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها؛ لأن حل المح ناك؛ لأن رواه معلق بالصلة الثالثة، فيعدم قبها، وإنما مع اعير عن تزوجها في العدة تحرراً عن الاشتباه في السب، ولا اشتباه في حق الزوج؛ لأن السب منه. (مستخلص) **لا المبانة**: أي لا ينكح المبانة بالطلقات الثلاث. (ع)

غيره: أي زوج غير الزوج الأول في المحل المتيقن به. (ع)

ولو مراهقاً [أي لو كان العير صبياً قريباً من السوء، وقيل: أي يتحرك آتته ويشتهي الجماع. (ع)] ويجوز فيه كالعاقل، وكذا الحصي الذي يقدر على الجماع، وفي "الغاية": إن تزوجت بمحبوب وحملت منه حلت للأول، وثبت به الإحصان خلافاً لره، وعن أبي حفص: إن كان لا يرل يشت سبه، وكذا لو كانت مفصدة ووطئها لا يحل للأول حتى تحمل من الثاني. ولو وطأها في الحيض أو النفاس أو الصوم أو الإحرام مهما أو من أحدهما حلت للأول خلافاً لمالك، واشتبح الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أولح بمساعدة يده لا يحلها. [رمر الحقائق: ١/ ٢٦٩] والمراهق من قرب إلى سوء وتحركت آتته واشتبهى، قيد بالمراهق؛ لأنه عاى شرط البدة من الطرفين، قيل: إنه مقدر بعشر سنين (فتح)

بنكاح صحيح وتمضي عدته، لا بملك يمين، وكره بشرط التحليل أي الكاح تحريماً

بنكاح صحيح [متعلق بقوة: حتى يطأها أي حتى يطأ المدة بثلاث روح آخر بنكاح صحيح حتى لا ينجها وطئها بملك يمين ولا بنكاح فاسد. (ع)] حرج الفاسد، فإنه لا ينجها خلاف اليمين أنه م يروح فيما مضى حيث بحث بالبنكاح الفاسد أيضاً؛ لأن المراد مجرد صحة الإحصار، ثم اعلم أنها لا تحل بمجرد العقد بل لابد من الوطء بالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فهو قوله تعالى: **وَحَتَّىٰ نِكَاحٌ غَيْرُهَا** (سورة ٢٣٠)، والمراد منه الوطء حملاً للكلام على الإعادة دون الإعادة؛ إذ العقد استعيد بإطلاق اسمه لزوج، وأما السنة فهي ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رفعه بن سبيء القرصي صق امرأته ثيممة بنت وهب، فت طلقها فتزوجت بعده بعد الرخص بن الربيع، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إنما كانت تحت رفاعة فطلقها ثلاث تطليقات فتزوجت بعده بعد الرخص ابن الزبير وإنه والله ليس معه إلا مثل هذه الهدبة وأخذت مهدبة من جلبها.

قالت: فتسمه رضي الله عنه صاحبكاً وقال: **عَدَّتْ رَجُلًا مِّنْ حَتَّىٰ لَا يَحِلَّ لَكَ فِي عَسِيَّتِكَ وَتَدُوقِي عَسِيَّتَهُ** وهذا الحديث مشهور صحيح تخور به الزيادة على الكتاب إذ كان المراد العقد، وإن كان الوطء فلا إشكال، وأما الجماع فإن الأمة أجمعت على أن الدخول شرط الحل للأول، وم يخالف في ذلك إلا سعيد بن المسيب وأخوارح ولشعبة وداود الطاهري وشريح المريسي، وديث خلاف لا اختلاف؛ لعدم استقاده ابن دليل، ولحد نو قضى به القاضي لا يبعد، والشرط الإيلاج دون الإنزال؛ لأنه كمال، ويشترط أن يكون موجهاً للعسل وهو النقاء الختامين، وشد الحسن البصري في اشتراط الإنزال، قلنا: ليس في العسيلة دلالة على الإنزال، وإنما هي كناية عن لذة الجماع. [رمز الحقائق: ٢٦٩/١] (فتح)

وتمضي أي وحتى تمضي عدة الكاح الصحيح بعد رواله بالطلاق من الزوج الثاني، وجعل الشارح الصمير عائداً إلى الزوج؛ لكونه سبباً لها، والأول أقرب والثاني أصهر. (ع) **لا بملك** أي لا تحل له إساءة بثلاث إذا وطئها غيره عند يمين بأن وطأها مولاهما بعد طلاق زوجها ثنتين فإنه لا ينجها لزوج؛ لأن غاية الحرمة بنكاح الزوج الثاني والمولى ليس بزوج. (ع)

وكره بشرط التحليل [بالقول بأن يقول: أتزوجك حتى أن أحلث به. (ع)] أي لزوج الأول وثاني جميعاً كراهة تحريم، أما لو أضمرنا ذلك في قسمهما وم يشترطاً بالقول فلا يكره من يكون مأجوراً؛ لأن مجرد إساءة في المعاملات غير معتبرة، وما ورد في الحديث: **نَحْنُ سِتْرٌ خَسَفَ خَسَفٌ فِيهِ فَتَأْوِيهِ إِذَا شَرَطَ الْأَجْرَ عَلَيْهِ؛ وَلَئِنْ أَخْلَصَ مَا أَحْلَاهَا بِلْ أَحْلَاهَا الشَّرْعَ وَأَخْلَصَ مَا أَحْلَاهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يَعْقِدُ النِّكَاحَ بِشَرَطِ التَّحْلِيلِ وَلَا تَحِلُّ لِلأُولَى؛ لِأَنَّ هَذَا فِي مَعْنَى شَرْطِ اتَّقِيَّتِ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْمُنْعَةِ فَيُصَلِّ، وَهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه 'أَلَا أُوتِي بِمَحْلِلٍ وَلَا مُحَلِّلَةٍ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا'، وقال ابن عمر رضي الله عنهما "لا يرالان رابين ولو مكثا عشرين سنة"، وقال عثمان رضي الله عنه "ذلك السفاح"، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق في أقدمهم، وقال محمد رضي الله عنه يصح الكاح ولا تحل للأول؛ لأنه ليس بمحظور له، ولكنه استعجل بالمحظور فيعاقب بالحرمان، وعند أبي حنيفة: تصح الكاح وتحل للأول وهو المراد =**

وإن حلت للأول، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث، ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته وعدة الزوج الثاني والمدة تحتمله له أن يصدقها إن غلب على ظنه صدقها.

أي يهدر ويطل
من طلبة أو طفتين في الحرة
أي يهدر ويطل
أي ويضمي عدة إلخ
الزوج الأول
أي بلزوج الأول يجمعها

= بقوله: وإن حلت للأول؛ لقوله **عدته** **عن** **شاذ** الحديث فإنه يقتضي صحة السكاح والحل للأول والكرهية، ثم قيل: إنما من مع حصول الخلع لأن اشتراط ذلك في العقد هتك بسرة وإعارة النفس في انواء لعرض العير، وهو قلة حمية، ولهذا قال **الشافعي** هو **سبب** مستعبر وإن حافت المرأة أن لا يطلقها المحل، فقالت: زوّجت نفسي على أن أمري بيدي أطلق نفسي كلما أردت، فقيل: حار السكاح وصار الأمر بيدها. (عيني، فتح)

وإن حلت أي المدة بالثلاث، وأصل بما قبله يعني يكره شرط التحسين وكسها تحل لزوج الأول. (ع)

ويهدم الزوج إلخ: صورته: إذا صدق امرأته وهي حرة صديقة أو طفتين أو صدق الأمة تصيقة واحدة، فتزوجت برحل آخر ثم بانت من الزوج الثاني وانقضت عدتها ثم عادت إلى الأول، عادت الحرة على مثل ثلاث تطليقات في الحرة وعلى مثل طفتين في الأمة عند الشيعين، وأصل الزوج الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث وهو قول ابن عباس وابن عمر وأصحاب ابن مسعود **رضي الله عنه**، وقال محمد **رضي الله عنه** تعود بما بقي من الطلقات الثلاث في الحرة أو الثلثين في الأمة. ولا يهدم الزوج الثاني إلا الصلاق المبعوض، وبه قال زفر **رضي الله عنه** والثلاثة، وهو قول علي وعمر وأبي س كعب وعمران بن الحصين وأبي هريرة **رضي الله عنه**، وهو صدقها ثلاثاً وتزوجت بأخر ثم بانت منه وانقضت عدتها وعادت إلى الأول عادت ثلاث تطليقات إجماعاً. [رمز الحقائق: ٢٧٠/١] (مستخلص)

الثاني: بالدخول فلم يدخل لا يهدم اتفاقاً. (ع) **بمضي عدته** عدة الزوج الأول أصيغت إليه؛ لكونه سبباً. (ع)

والمدة تحتمله: أي تحتمل أحارها وهو عدتان. (ط، ع) [واحتتموا في أدنى هذه المدة، فعند أبي حنيفة **رضي الله عنه** شهران في عدة الزوج الأول يجعل كأنه طلقها في أول لظهر، فيجعل صهرها خمسة عشر يوماً وحیصتها خمسة أيام على تخريج محمد **رضي الله عنه** لأبي حنيفة **رضي الله عنه**، وعلى تخريج الحسن يجعل كأنه طلقها في آخر الظهر، فيجعل حیصتها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوماً، فتصير ستين يوماً ومثله في عدة الزوج الثاني بزيادة صهر على تخريج الحسن، وعددها أدنى مدة تصدق فيها المرأة تسعة وثلاثون يوماً، ومثلها في العدة الثانية مع زيادة صهر خمسة عشر يوماً، هذا في حق الحرة، وفي حق الأمة فعنده على تخريج محمد **رضي الله عنه** أدناه أربعون يوماً وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً.

ثم يحتاج إلى مثبها في حق الثاني وزيادة صهر خمسة عشر يوماً على رواية الحسن، وعددها: أحد وعشرون يوماً للأول، ومثله للثاني، وزيادة صهر واحد، وعند الشافعي **رضي الله عنه** أدنى ذلك أكثر من اثنين وثلاثين يوماً، طهرها عشرة أيام وحیصتها يوماً، وعند مالك **رضي الله عنه** أربعون يوماً، طهرها عشرة أيام، وحیصتها ثلاثة أيام وثلاث يوم، وعد أحمد: تسعة وعشرون يوماً، حیصتها ساعة وطهرها تسعة أيام. [رمز الحقائق: ٢٧١/١] (مستخلص) **صدقها** أي صدق المرأة؛ لأنه معاملة أو أمر ديني يتعلق الحل به قول الواحد فيهما مقبول وهو غير مستكر إذا كانت المدة تحتمله. (ع)

بابُ الإيلاء

اُی فی بیان احکامہ

هو الخلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر كقوله: والله لا أقربك أربعة أشهر أي لإيلاء شرعا أي كقول الرحمن لمكوحه

باب الإيلاء | هو مصدر من ألى يولى وهو اليمين لغة. (ع) [الأصل فيه قوله تعالى: ٥٠. ٥١. ٥٢. ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٥٦. ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٦٠. ٦١. ٦٢. ٦٣. ٦٤. ٦٥. ٦٦. ٦٧. ٦٨. ٦٩. ٧٠. ٧١. ٧٢. ٧٣. ٧٤. ٧٥. ٧٦. ٧٧. ٧٨. ٧٩. ٨٠. ٨١. ٨٢. ٨٣. ٨٤. ٨٥. ٨٦. ٨٧. ٨٨. ٨٩. ٩٠. ٩١. ٩٢. ٩٣. ٩٤. ٩٥. ٩٦. ٩٧. ٩٨. ٩٩. ١٠٠. ١٠١. ١٠٢. ١٠٣. ١٠٤. ١٠٥. ١٠٦. ١٠٧. ١٠٨. ١٠٩. ١١٠. ١١١. ١١٢. ١١٣. ١١٤. ١١٥. ١١٦. ١١٧. ١١٨. ١١٩. ١٢٠. ١٢١. ١٢٢. ١٢٣. ١٢٤. ١٢٥. ١٢٦. ١٢٧. ١٢٨. ١٢٩. ١٣٠. ١٣١. ١٣٢. ١٣٣. ١٣٤. ١٣٥. ١٣٦. ١٣٧. ١٣٨. ١٣٩. ١٤٠. ١٤١. ١٤٢. ١٤٣. ١٤٤. ١٤٥. ١٤٦. ١٤٧. ١٤٨. ١٤٩. ١٥٠. ١٥١. ١٥٢. ١٥٣. ١٥٤. ١٥٥. ١٥٦. ١٥٧. ١٥٨. ١٥٩. ١٦٠. ١٦١. ١٦٢. ١٦٣. ١٦٤. ١٦٥. ١٦٦. ١٦٧. ١٦٨. ١٦٩. ١٧٠. ١٧١. ١٧٢. ١٧٣. ١٧٤. ١٧٥. ١٧٦. ١٧٧. ١٧٨. ١٧٩. ١٨٠. ١٨١. ١٨٢. ١٨٣. ١٨٤. ١٨٥. ١٨٦. ١٨٧. ١٨٨. ١٨٩. ١٩٠. ١٩١. ١٩٢. ١٩٣. ١٩٤. ١٩٥. ١٩٦. ١٩٧. ١٩٨. ١٩٩. ٢٠٠. ٢٠١. ٢٠٢. ٢٠٣. ٢٠٤. ٢٠٥. ٢٠٦. ٢٠٧. ٢٠٨. ٢٠٩. ٢١٠. ٢١١. ٢١٢. ٢١٣. ٢١٤. ٢١٥. ٢١٦. ٢١٧. ٢١٨. ٢١٩. ٢٢٠. ٢٢١. ٢٢٢. ٢٢٣. ٢٢٤. ٢٢٥. ٢٢٦. ٢٢٧. ٢٢٨. ٢٢٩. ٢٣٠. ٢٣١. ٢٣٢. ٢٣٣. ٢٣٤. ٢٣٥. ٢٣٦. ٢٣٧. ٢٣٨. ٢٣٩. ٢٤٠. ٢٤١. ٢٤٢. ٢٤٣. ٢٤٤. ٢٤٥. ٢٤٦. ٢٤٧. ٢٤٨. ٢٤٩. ٢٥٠. ٢٥١. ٢٥٢. ٢٥٣. ٢٥٤. ٢٥٥. ٢٥٦. ٢٥٧. ٢٥٨. ٢٥٩. ٢٦٠. ٢٦١. ٢٦٢. ٢٦٣. ٢٦٤. ٢٦٥. ٢٦٦. ٢٦٧. ٢٦٨. ٢٦٩. ٢٧٠. ٢٧١. ٢٧٢. ٢٧٣. ٢٧٤. ٢٧٥. ٢٧٦. ٢٧٧. ٢٧٨. ٢٧٩. ٢٨٠. ٢٨١. ٢٨٢. ٢٨٣. ٢٨٤. ٢٨٥. ٢٨٦. ٢٨٧. ٢٨٨. ٢٨٩. ٢٩٠. ٢٩١. ٢٩٢. ٢٩٣. ٢٩٤. ٢٩٥. ٢٩٦. ٢٩٧. ٢٩٨. ٢٩٩. ٣٠٠. ٣٠١. ٣٠٢. ٣٠٣. ٣٠٤. ٣٠٥. ٣٠٦. ٣٠٧. ٣٠٨. ٣٠٩. ٣١٠. ٣١١. ٣١٢. ٣١٣. ٣١٤. ٣١٥. ٣١٦. ٣١٧. ٣١٨. ٣١٩. ٣٢٠. ٣٢١. ٣٢٢. ٣٢٣. ٣٢٤. ٣٢٥. ٣٢٦. ٣٢٧. ٣٢٨. ٣٢٩. ٣٣٠. ٣٣١. ٣٣٢. ٣٣٣. ٣٣٤. ٣٣٥. ٣٣٦. ٣٣٧. ٣٣٨. ٣٣٩. ٣٤٠. ٣٤١. ٣٤٢. ٣٤٣. ٣٤٤. ٣٤٥. ٣٤٦. ٣٤٧. ٣٤٨. ٣٤٩. ٣٥٠. ٣٥١. ٣٥٢. ٣٥٣. ٣٥٤. ٣٥٥. ٣٥٦. ٣٥٧. ٣٥٨. ٣٥٩. ٣٦٠. ٣٦١. ٣٦٢. ٣٦٣. ٣٦٤. ٣٦٥. ٣٦٦. ٣٦٧. ٣٦٨. ٣٦٩. ٣٧٠. ٣٧١. ٣٧٢. ٣٧٣. ٣٧٤. ٣٧٥. ٣٧٦. ٣٧٧. ٣٧٨. ٣٧٩. ٣٨٠. ٣٨١. ٣٨٢. ٣٨٣. ٣٨٤. ٣٨٥. ٣٨٦. ٣٨٧. ٣٨٨. ٣٨٩. ٣٩٠. ٣٩١. ٣٩٢. ٣٩٣. ٣٩٤. ٣٩٥. ٣٩٦. ٣٩٧. ٣٩٨. ٣٩٩. ٤٠٠. ٤٠١. ٤٠٢. ٤٠٣. ٤٠٤. ٤٠٥. ٤٠٦. ٤٠٧. ٤٠٨. ٤٠٩. ٤١٠. ٤١١. ٤١٢. ٤١٣. ٤١٤. ٤١٥. ٤١٦. ٤١٧. ٤١٨. ٤١٩. ٤٢٠. ٤٢١. ٤٢٢. ٤٢٣. ٤٢٤. ٤٢٥. ٤٢٦. ٤٢٧. ٤٢٨. ٤٢٩. ٤٣٠. ٤٣١. ٤٣٢. ٤٣٣. ٤٣٤. ٤٣٥. ٤٣٦. ٤٣٧. ٤٣٨. ٤٣٩. ٤٤٠. ٤٤١. ٤٤٢. ٤٤٣. ٤٤٤. ٤٤٥. ٤٤٦. ٤٤٧. ٤٤٨. ٤٤٩. ٤٥٠. ٤٥١. ٤٥٢. ٤٥٣. ٤٥٤. ٤٥٥. ٤٥٦. ٤٥٧. ٤٥٨. ٤٥٩. ٤٦٠. ٤٦١. ٤٦٢. ٤٦٣. ٤٦٤. ٤٦٥. ٤٦٦. ٤٦٧. ٤٦٨. ٤٦٩. ٤٧٠. ٤٧١. ٤٧٢. ٤٧٣. ٤٧٤. ٤٧٥. ٤٧٦. ٤٧٧. ٤٧٨. ٤٧٩. ٤٨٠. ٤٨١. ٤٨٢. ٤٨٣. ٤٨٤. ٤٨٥. ٤٨٦. ٤٨٧. ٤٨٨. ٤٨٩. ٤٩٠. ٤٩١. ٤٩٢. ٤٩٣. ٤٩٤. ٤٩٥. ٤٩٦. ٤٩٧. ٤٩٨. ٤٩٩. ٥٠٠. ٥٠١. ٥٠٢. ٥٠٣. ٥٠٤. ٥٠٥. ٥٠٦. ٥٠٧. ٥٠٨. ٥٠٩. ٥١٠. ٥١١. ٥١٢. ٥١٣. ٥١٤. ٥١٥. ٥١٦. ٥١٧. ٥١٨. ٥١٩. ٥٢٠. ٥٢١. ٥٢٢. ٥٢٣. ٥٢٤. ٥٢٥. ٥٢٦. ٥٢٧. ٥٢٨. ٥٢٩. ٥٣٠. ٥٣١. ٥٣٢. ٥٣٣. ٥٣٤. ٥٣٥. ٥٣٦. ٥٣٧. ٥٣٨. ٥٣٩. ٥٤٠. ٥٤١. ٥٤٢. ٥٤٣. ٥٤٤. ٥٤٥. ٥٤٦. ٥٤٧. ٥٤٨. ٥٤٩. ٥٥٠. ٥٥١. ٥٥٢. ٥٥٣. ٥٥٤. ٥٥٥. ٥٥٦. ٥٥٧. ٥٥٨. ٥٥٩. ٥٦٠. ٥٦١. ٥٦٢. ٥٦٣. ٥٦٤. ٥٦٥. ٥٦٦. ٥٦٧. ٥٦٨. ٥٦٩. ٥٧٠

أو أكثر مهرا، وعند الثلاثة: لا بد من أكثر، والموي من لا يحكمه قربان امرأته أي وطؤها إلا بشيء لزمه. (ح)
كفوله الخ فودا قال ذلك كان مولياً، فتكون مدة الإيلاء أربعة أشهر من غير زيادة ولا نقصان؛ إذ لو كانت
 المدة أقل من ذلك أو أكثر لم يكن في انتصيص عمى الأربعة فائدة في قوله تعالى: **فليس له من بعدهم** - فصل
 أربعة أشهر (البقرة: ٢٢٦).

واحاصل أن الإيلاء في الشرع عبارة عن مع النفس عن قربان المكوجة أربعة أشهر فصاعداً معاً مؤكداً بشيء يلزمه ويشق عليه، وركبه: قوله: "والله لا أقرئك أو إن قرئتك فعلي صوم أو حج أو عتق أو نحو ذلك"، وشرطه: المخل وهو أن تكون المرأة مكوجة، وأهل أي يكون الخالف أهلاً لنساق عند الإمام وبوجوب الكفارة عندهما، وأن لا تكون المدة منقوصة عن أربعة أشهر.

وحكمه: وقوع الطلاق بالنسبة إلى الزوج والكفارة أو نحوه عند الحنفية، وقال الشافعي وأحمد: إذ حنف لا يقرها أربعة أشهر لا يكون مولياً حتى تزيد مدة المضامنة، واشترط ماث ريادة يوم، والحجج عليهم ما تنوب، والمسلم والدمي فيه سواء عند أبي حنيفة؛ لأن الدمى من أهل اليمن بالله تعالى، وعندهما لا يكون الدمى مولياً، وعند الشافعي: يصح طهاره أيضاً، وقوله: 'لا أقرب' كناية عن الجماع، ومنها النوصة والمصاحبة والاقتصاص في سكر والاعتسار منها والإتيان والإصابة والعشيق والمصاحبة وندو ومس، وقوله: لا تجمع رُسي ورأسك وسادة أو لا يغمعان أو لا أيت معك في فراش أو لا أقرب في فراشك، لا يكون لها مولياً إلا بالية، وفي "البدائع": الصريح الجامعة وآلتك. [رمز الحقائق: ٢٧٢/١] (فتح)

أقربك: من القربان وهو يعبر عن الجماع، والمصدر من سمع. (صراح)

والله هذا مثال للإيلاء مؤبد. كما أن المثال الأول يذكر أربعة أشهر كان مثلاً للإيلاء الموقت. (مص)

فإن وطئ في المدة كفر سقط الإيلاء، وإلا بانت وسقط اليمين لو حلف على أربعة أشهر، وبقيت لو على الأبد،
أربعة أشهر لأنه حث في يمينه
أي بعد ما بانت
أي لو كان حلف

فإن وطئ إلخ [أي الخالف امرأته التي إلى منها. (ع)] شروع في بيان حكم الإيلاء، وهو نوعان: حكم الر، وحكم الحث، وهو قوله: "فإن وطئ في المدة كفر" حثه، وبه بذلك على أنه لو كفر قبله لم يجره، فإن كان الخلف يميناً بالله فكفارته إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فمن لم يحد فصيام ثلاثة أيام، وإن كان يميناً بغيره كما لو حلف نخع أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق فما جعله جزاء على الحث لزمه، ويتحيز بين الإيلاء بالندور وكفارة يمين على الصحيح، ولرمت الكفارة؛ لأن الكفارة موجب الحث.

وقوله: "وسقط الإيلاء؛ لأن اليمين يرتفع بالحث، وقال الحسن البصري: لا تحب الكفارة؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِأَنذَارِ الْيَوْمِ أَن تَبْلُغُوا﴾ (نور ٢٢٦) أي رجعوا عن هذا الإصرار، وهو ترك القربان، ﴿وَبِأَنذَارِ الْيَوْمِ أَن تَبْلُغُوا﴾ (نور ٢٢٦)، أي يعمر دس الروح وهو إصرار بها، قلنا: المراد به إسقاط العقوبة في الأحرار لا سقوط الكفارة المشروعة في الأيمان المعقدة، ألا ترى أن قتل الخطأ يوجب الكفارة وإن وعد المغفرة. (مستخلص، فتح)

الإيلاء: لأن اليمين تنحل بالحث، فلا تنقضي بعد انحلالها ولا بإيلاء بدوها. (ع)

وإلا بانت أي: وإن لم يقرها في امدة بانت منه تنصيقاً نائبة، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وريد ابن ثابت رضي الله عنه، وروي ذلك عن عثمان وعلي رضي الله عنهم وهو قول جمهور التابعين، وقال الشافعي رحمته الله: لا تبين عصي المدة لكنه توقف الحكم بعد المدة، ويؤمر أن يفيء إليها أو يفارقها، فإن فعل، وإلا فرق القاضي بينهما، فالخلاف في موضعين: أحدهما: أن الفيء عبده يكون بعد مضي المدة، وعندنا في امدة، والثاني: أن الفرقة لا تقع إلا بتفريق القاضي أو تنصيق الروح عند القاضي، وبه قال مالك وأحمد، وعن الشافعي رحمته الله: لا يبرق، ولكن يصيق عليه حتى يفيء أو يطلق.

وعندنا: يقع التفريق عصي امدة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فِيهِ﴾ (نور ٢٢٦) فإن الفاء للتعقيب، فاقترضى حوار انفيء بعد المدة حوار التفريق، ولنا: قراءة ابن مسعود وأبي س كعب رضي الله عنهم: "فإن فاءوا فيهن"، فاقترضى أن يكون الفيء في المدة، فيكون حجة عليهم؛ لأن قراءتهما لا تنز عن روايتهما، والفاء في الآية لتعقيب الفيء على الإيلاء بدليل حوار الفيء قبل مضي الأشهر، ولو كان كما قالوا لما حار، ولنا: أيضاً ما ذكرنا من قول كبار الصحابة. [رمز الحقائق: ٢٧٢/١]

لو حلف. شرط مؤخر، والجزاء سقط اليمين؛ لأن اليمين موقوفة بوقت فلا تنقضي بعد مضيه حتى لو كحها ولم يقرها بعد ذلك لا تبين. (ط، ع)

وبقيت لو على الأبد. [اليمين بعده، وهذا جزاء مقدم. (ص)] أي لو قال: "والله لا أقرئك" قال: "أبداً" أو لا، بقيت اليمين؛ لأن مطلقه يصرف إلى الأبد كما في اليمين "لا يكلم فلاناً"، فلا تظل عصي أربعة أشهر لعدم =

فلو نكحها ثانياً وثالثاً ومضت المدتان بلا فيء بانت بأخرين، فإن نكحها بعد زوج آخر لم تطلق، ولو وطئها كفر لبقاء اليمين، ولا إيلاء فيما دون أربعة أشهر،.....
أي في المدتين امرأة عن عمه

= ما يطلبها من حث أو مضي وقتها إلا أنه لا يتكرر الصلاق ما لم يتزوجها، ذكره في 'الدائع' و'التحفة' وغيرهما، وفي 'المحيط': لو بانت بمضي أربعة أشهر بالإيلاء، ثم مضت أربعة أشهر أخرى وهي في العدة وقعت أخرى، فإن مضت أربعة أشهر أخرى وهي في العدة وقعت أخرى، ولم يحن خلافاً فيه، والأول أصح. [مرمر حقائق: ١/ ٢٧٣] خلافاً ما لو أبانها بتنجيز الطلاق، ثم مضت مدة الإيلاء وهي في العدة حيث يقع أخرى بالإيلاء، لأنه بمنزلة التعليق بمضي الزمان، والمعلق لا يبطل بتنجيز ما دون الثلاث. (فتح)

فلو نكحها: أي هو تزوج الماسة بالإيلاء نكاحاً ثانياً. (ع) **المدتان:** أي مدة الإيلاء بعد التزوج لثاني ومدة الإيلاء بعد التزوج الثالث وهي أربعة أشهر فيهما. (ع) **بانت بأخرين:** أي فإن كان أحدف على الأبد فاليمين باقية حتى لو تزوجها ثانياً فهو موافق، إن قرها في مدة حث وكفر، وإن لم يقرها حتى مضت المدة بانت بالأخرى، فهو تزوجها ثلثاً فهو موافق كذلك، إن قرها فيها حث وكفر، وإلا بانت ثالثة، وابتداء هاتين الإيلائين من وقت التزوج، ووجه البيسوة بأخرين أنه ما تزوجها ثلث حقها في إجماع، وامتناعه صار طاملاً، فحوري بإزالة نعمة النكاح بمضي مدة الإيلاء. (عيني، مستخلص)

بأخرين: أي بتطليقتين أخريين، فتحرم عليه حرمة معصية. (ع) **نكحها:** أي امرأة هي بانت منه بالإيلاء ثلاث مرات. (ع) **لم تطلق:** [بعد ذلك بالإيلاء الأول لارتفاعها. (ع)] أي لم يقع ذلك الإيلاء صلاق بتقييده بصلاق هذا الملك، ولأن الرائد على الثلاث يس في الملك ولا مصافاً إليه، فبه يصح انتعيق، فمضي اليمين من دون ثبوت حكم الإيلاء، وقال رحمه الله يعود الإيلاء لبقاء اليمين، وقوله: ولو وطئها كفر أي مع ذلك لو وطئها بعد روح آخر برمه الكفارة بوجود الحث، وهذا لأن اليمين في الإيلاء المؤبد باقية؛ لأنها المصنقة ولم يوجد حث يرتفع به اليمين، وهو المراد بقوله: 'كفر' سقاء اليمين، غير أنه لا يتكرر الصلاق قبل لتزوج، لأنه لم يوجد مع الحق بعد البيسوة. (مستخلص، عيني) **وطئها:** أي هذه الماسة ثلاث التي تزوجها بعد روح آخر. (ع)

اليمين: في حق التكفير وإن لم يبق في حق الطلاق. (ع)

ولا إيلاء فيما دون إلخ: حتى لو حلف أن لا يقرها أقل من أربعة أشهر لم يكن موبياً، وقال من أي لبيس: يكون موبياً، فإن تركها أربعة أشهر بانت بتطليقة، فاس أي يبلى وإن كان يقول بأنه يصير موبياً إذا حلف على ترك قرابها أقل من أربعة أشهر، لكن لا يقول بأنها تبين بمضي ذلك لأقل، بل يشترط لإنانها بمضي أربعة أشهر، وهكذا كان يقول أبو حنيفة رحمه الله أولاً، فيما بعده فتوى ابن عباس رحمه الله: لا إيلاء فيما دون أربعة أشهر، رجع عنه. (مسكين، فتح) **أربعة أشهر:** في الحرة حتى لو حلف لا يقرها أقل من أربعة أشهر لم يكن موبياً. (ص)

والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين إيلاء، ولو مكث يوماً ثم قال:

والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الأولين، أو قال: لا أقربك سنةً إلا يوماً، أو قال

لا يكون مولياً أيضاً عدداً

بالبصرة: والله لا أدخل مكة وهي بها.....

أي امرأة مكة

والله: أي ولو قال لامرأته: والله إخ. (ع) إيلاء: أي إذا قال لها: والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين، فهذا القول منه إيلاء؛ لأن الجمع بحرف الجمع كاجمع بلعط الجمع، "وبعد هذين الشهرين" قيد اتفاقي، إذ لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك، ولهذا لو قال: 'بعثك بألف إلى شهر وشهر' كان الأصل شهرين، ولو قال: 'والله لا أكرم فلاناً يومين ويومين' كان كقوله: 'لا أكرمه أربعة أيام'، والأصل أنه متى عطف من غير إعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون يمياً واحداً، ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون يعينين، وتتداخل مدقهما، فلو قال: 'والله لا أكرم زيداً يومين ولا يومين' يكون يعينين، ومدقهما واحدة حتى لو كلمه في اليوم الأول والثاني بحث فيهما، وتحب عليه كفارتان، وإن كلمه في اليوم الثالث لا بحث لا قضاء مدقهما.

وكذا لو قال: 'والله لا أكرم زيداً يومين، والله لا أكرم زيداً يومين'؛ [لما ذكرنا] ولو قال: 'والله لا أكرمه يومين ويومين' كان يمياً واحداً، ومدته أربعة أيام حتى لو كلمه فيها تحب عليه كفارة واحدة. [تبين الحقائق: ١٧٥/٣] وعنى هذا لو قال: "والله لا أقربك شهرين ولا شهرين" أو قال: 'والله لا أقربك شهرين والله لا أجامعك شهرين' لا يكون مولياً؛ لأنهما يعينان، فتتداخل مدقهما حتى لو قرها قبل مضي شهرين تحب عليه كفارتان، ولو قرها بعد مضيها لا يحب عليه شيء؛ لا قضاء مدقهما. (فتح) **مكث يوماً:** بعد أن قال: والله لا أقربك شهرين أو مكث ساعة. (ط) **الأولين:** لا يكون مولياً؛ لأن الثاني يجاب مبتدأ، فم تكامل المدة. (ع)

لا أقربك سنة إلا يوماً: أي لم يكن مولياً أيضاً في أحار عدنا، وقال رفر رحمته يكون مولياً، ويصرف الاستثناء إلى آخر السنة كما لو قال: أحرنتك داري سنة إلا يوماً، فكذا: إنما صرف الاستثناء إلى آخر السنة في الإحارة تصحيحاً للعقد؛ لأنها لا تصح مع الجهالة، بخلاف اليمين فإنها تصح مع الجهالة فلا ضرورة في اليمين إلى صرف الاستثناء إلى آخر السنة، فنه أن يجعل اليوم المستثنى أي يوم شاء؛ لأنه مكر فلا يمر به يوم من أيام السنة إلا ويمكحه أن يجعله هو المستثنى، ثم إذا قرها إن بقي من السنة أربعة أشهر أو أكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء، وإلا فلا، أي إن بقي أقل منها لم يكن مولياً، ولو حذف سنة وقال: 'والله لا أقربك إلا يوماً' لا يكون مولياً حتى يقرها، فإن قرها بصير مولياً، ولو قال: 'والله لا أقربك سنة إلا يوماً أقربك فيه' لم يكن مولياً أنداء؛ لأنه استثنى كل يوم يقرها فيه، فلم يتصور منعه أبداً. (عيني، فتح)

قال بالبصرة: رجل وهو مقيم بالبصرة وامرأته بمكة. (ع) **وهي بها** أي إذا قال بالبصرة: "والله لا أدخل مكة" وامرأته بها م يكن مولياً؛ لأنه يمكحه القران في المدة من غير شيء يرمه بأن يخرجها من مكة، فلا يكون مولياً. (مستخلص)

لا، وإن حلف بحج أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق أو آلى من المطلقة

الرجعية فهو مول، ومن المبانة والأجنبية لا،

احذف هذه الأشياء في جميع الصور أي ومن لأجنبية أي لا يكون موب

لا أي لا يكون موبيا في الصور الثلاث. (ع) وإن حلف شروع في اثني من نوعي الإيلاء، وهو حلف بذكر الشرط والجزاء بأن قال: إن قربت فله عني حج أو عمرة أو صوم غير معين كيوم وشهر، أما المعين فإن كان بقدر مدة الإيلاء وأكثر كقوله: 'فله عني صوم أربعة أشهر، أو هذا الشهر' فكذلك، أما لو قال: 'صوم هذا الشهر فإنه لا يكون مولياً؛ لأنه يمكنه ترك القربان إلى أن يمضي، ثم يطأها بلا شيء، وهذا يكون مولياً بقوله: 'فله عني صدقة أو عتق' سواء كان العتق معيماً كعبدي هذا أو لا، أو كان معلقاً كقوله: 'كل مموك أشتريه فهو حر'. (فتح)

أو صوم غير معين بأن قال: إن قربت فله علي صوم شهر. (ع) أو صدقة بأن قال: إن قربت فله عني أن تصدق بمائة درهم مثلاً. (ع) أو عتق بأن قال: إن قربت فله علي عتق رقبة. (ع) أو طلاق بأن قال: إن قربت فامرأتني طالق هي أو غيرها. (ع) الرجعية بأن قال: لا أقرب أربعة أشهر وهي في العدة. (ص)

فهو مول أي في جميع الصور، أما في الشرط والجزاء فلأن هذه الأجزاء مانعة من براءة ما فيها من المشقة فكادت في معنى اليمين، وأما المصنقة رجعيةاً فلأنها روجة فيتأولها النص، فإن قيل: وقوع طلاق بالإيلاء بطريق إجماع لكونه ظلمها منعها حقها في الجماع، والمطلقة الرجعية ليس لها حق فيه، فكيف يتحقق جواز انصاف؟ قد: إن أحكم في انصاف مصاف إلى النص لا إلى المعنى، والمنطقة الرجعية من سنانها بانصاف بقاء الروحانية بينهم، وفي عتق عبد المعين خلاف أبي يوسف، هو يقول: إن قربها بلا شيء يلزمه ممكن بأن يبيعه، ثم يقرها وهما يقولان: إن البيع موهوم فلا يمنع الماهية؛ لأن أسبق لا يتم به وحده، فربما لا يجد في مدة من بشرته.

وبو باعه سقط الإيلاء بالإجماع؛ لأنه يقدر على قربها من غير شيء يلزمه، لو قال: إذا قربت فعني صلاة لا يكون مولياً عند الشبهين، وانصوم المعين كصلة عدهما؛ لأنه يسهل إباحتهما فلا يصحان مانعين، وعند محمد: يكون مولياً؛ لأنه قرينة، وهو قول أبي يوسف أولاً، وقال الشافعي عليه السلام في أحد قولي: 'لا يكون الإيلاء إلا بالله تعالى' أي لا يكون بالشرط والجزاء. (عيني، فتح)

ومن المبانة والأجنبية لا أي لو آلى من المطلقة اسائة أو آلى من لأجنبية، ثم تروّحها به يصير مولياً؛ لأن محل الإيلاء من تكون من سنانها بالنص؛ لقوله تعالى: 'ليس آلى من سنانها' (سورة ٢٢٦)، وهم يستأمن منها، لأن اسكاح في المبانة غير قائم، ولأنه لو صح لوقع به المائت عصي مدته، واسان لا بدق مثله، 'ومن لأجنبية' الكلام في محرجه وقع باطلاً لعدم المحبة، فلا يثبت بعد ذلك صحيحاً، فله بكن مولياً في حق طلاق دون الكفارة؛ لأن شرط الطلاق بايمين قيام ملك الكاح حال انتعيق أو حال وجود اشترط به بوجد، فله يصح اسمين بالطلاق، وصح في حق الكفارة. (فتح، مستخلص)

ومدة إيلاء الأمة شهران، وإن عجز المولى عن وطنها بمرضه أو مرضها أو بالرتق
أي المكوكة أي بسب مرضه أي بسبب مرضها

أو بالصغر أو بعد مسافة ففيؤه أن يقول
أو عجز بسبب صغره

ومدة إيلاء **أح** أي الأمة المنكوكة بإطلاقه يعة ما لم يكن روجها حراً، فهو أعتقت في أثنائها انتقلت إلى مدة الحرائر، وهذا ظاهر في أن الصهار لا يبطل بعقوبتها بل هو باق، وقال الشافعي: مدة إيلاء الأمة أربعة أشهر، وهذا مبي على أن هذه المدة عنده ضربت لإظهار الظلم بمسحق الحق في الجماع، والحرمة والأمة في ذلك سواء، وعدداً مدة صربت أجلاً للنسوة، فشأنت مدة العدة فتتصف بالرق ككولها من حقوق الكاح. [تبيين الحقائق: ١٧٩/٣] **وطنها: أي عن وطء امرأته التي آلى منها.** (ع)

بالرتق أي بسبب الرتق وهو اسداد فم الرحم بلحمة أو عظمة أو خوها. [رمر الحقائق: ٢٧٤/١] **فصوه أن يقول** **أح** أي رجوع الروح في هذه الصور. (ط) | اعلم أن الفيء عبارة عن الرجوع يقول: "فأ الطل" إذا رجع، وما قصد المولى باليمين مع حقها من الوطء سمي الرجوع عنه فيئا، قال تعالى: **وإذا رجعت** (سورة ٢٢٦) أي رجعوا عن قصدهم، فالفيء في الإيلاء مبرلة الرجعة في الصلاق.

ثم الفيء على نوعين: أصل، وحيف، والأصل هو الجماع، والحلف أن يقول بفسانه فئت بلها، وإنما يصح الفيء باللسان إذا عجز عن الأصل بسبب مرضها أو مرضه وخوها، وإيراد العجز حقيقة، فإن عجز حكماً لا يتغير حكم الإيلاء بأن كان محرماً لا يكون فيؤه إلا بالوطء: لأنه لما كان قادراً حقيقة على الوطء لا يتحول الحكم إلى ما هو خلف عن الوطء.

ثم إن قال دت أو ما دس عليه كر جعتت وارتفعتت سقط الإيلاء عندما حتى لا يقع اصطلاح بمصّي المدة، لكن إذا وضعت بعد المدة أو قبلها بعد روال الأعداد المذكورة فعليه اكفارة لتحقق احث به؛ لأن يمينه باقية في حق احث إن بطلت في حق الصلاق، فالفيء باللسان يبطل الإيلاء في حق الصلاق فقط، والفيء بالوطء يبطله في حق اصطلاح والحث جميعاً، وقال الشافعي: لا فيء إلا بالجماع، ولا يصح الفيء باللسان أصلاً؛ لأنه طنمها مع حقها وهو الوطء، فيكون إيماؤه به؛ ولأنه لو كان فيئا لكان حشاً؛ لأن المعق بالفيء حكمان: وجوب الكفارة، وامتناع حكم الفرقة، والفيء باللسان لا يعتبر في حق أحد الحكمين، فكذا في حق حكم الآخر، وإليه ذهب الطحاوي، وعن الشافعي: يقول: بدمت على ما فعلت. وعند أحمد يقول: متى قدرت جامعته.

والأصح ما قلنا من أن الفيء باللسان عند العجز حلف عن الوطء بقول عني **واس مسعود** **يميء** امريض باللسان. وكفى بهما قدوة؛ ولأن وفروع الطلاق عند مصي المدة باعتار التعت والإصرار بها، وذلك بعدم الفيء باللسان عند العجز عن الفيء بالجماع؛ لأن الفيء عبارة عن الرجوع، وذلك لا يوجد بهما إلا أن الفيء باللسان مشروط بشرطين عدنا أحدهما: أن يكون قوله: فئت أو ما يدل عليه في مدة الإيلاء، والثاني: استمرار العجز من =

فتت إليها، وإن قدر في المدة ففيؤه بالوطء، وأنت علي حرام إيلاء إن نوى التحريم
يخالف على الجمع أي لأول هو إيلاء
أو لم ينو شيئاً، وظهار إن نواه، وكذب إن نوى الكذب، وبائنة إن نوى الطلاق،
أي نوى أنه طهار الطهار أي والثالث أنه هدر أي والرابع أنه طلقه بآلة
وثلاث إن نواه، وفي "الفتاوى": إذا قال لامرأته: أنت علي حرام، والحرام عنده
ب ح أي والحال أن الحرام إن
طلاق ولكن لم ينو طلاقاً.....

= وقت الإيلاء إلى مضي مدة، واشترط أيضاً قيام النكاح وقت النفي بالنسب حتى لو أن منها وهو قادر، ثم عجز
عن الوطء بعد ذلك مرض أو بعد مسافة وغيرهما، أو كان عاجزاً حين لي ورأى عجزاً في المدة لم يصح فيؤه
بالنسب، لأنه حلف عن الجماع، فيشترط فيه العجز المستوعب بمدة خلافاً لرفعة (عبي، فتح)
فتت إليها أو نصبت لإيلاء أو رجعت عنه. (ص) **في المدة:** أي مدة الإيلاء بأن صح أو صححت. (ط)
ففيؤه بالوطء أي في مخرج، فهو وضي في غيره كدبر لا يكون فتناً، وإنما كان فيؤه بالوطء؛ لأنه قدر على لأصل
قبل حصول المقصود بالخلف فصار كأنه لم يمتنع إذا قدر على الماء قبل أن يعصي، فسطل التمتع فكذلك النفي بالنسب
يطلق؛ لأنه حلف عن الجماع (مستحضر، فتح) **وأنت** أي لو قال لامرأته: أنت إن فعلت عني وحده. (ع)
إيلاء إن نوى التحريم؛ لأن تحريم الحلال يمين كما قال تعالى: «وَلَا تُحْلِلُوا مَا حَلَّلَ اللَّهُ وَلَا تَنْهَوُا عَنِ مَا حَلَّلَ اللَّهُ» ثم قال:
«وَلَا تَنْهَوُا عَنِ مَا حَلَّلَ اللَّهُ وَلَا تَنْهَوُا عَنِ مَا حَلَّلَ اللَّهُ» وقوله: «وَلَا تَنْهَوُا عَنِ مَا حَلَّلَ اللَّهُ وَلَا تَنْهَوُا عَنِ مَا حَلَّلَ اللَّهُ»
ولا إيلاء ولا كذب (فتح) **أو لم ينو شيئاً** لأن تحريم الحلال يمين بالنسب (ع)
وظهار إن نواه أي اظهر، وقد عذر في حقيقته وفي يوسف حجة، لأن فيه حرمة، فإذا نواه صح؛ لأنه يمتنع،
وعند محمد لا يكون صهار بعدم ركنه وهو تشبيه المحنة بالحرمة. [رمز الحقائق: ٢٧٥/١] وذكر في الهداية
خلافاً لمحمد، ولم يذكر في ظاهر الرواية، وإنما بقية السرحسي عن السواد، والمذكور في «جوامع الفقه» عن
محمد لا كقولهما وجوامع الفقه تأييد أي يوسف (فتح) **إن نوى الكذب:** [لأنه أورد حقيقة كلامه
فكان كذا حقيقة. (ع)] فتح الكاف مع كسر المعجمة، وجوز كسرهما مع إسكان لدا، وقيل: لا يصدق قضاء؛
لأنه يمين ظاهر، فلا يصدق في الصرف إلى غيره. [رمز الحقائق: ٢٧٥/١]
إن نوى الطلاق: لأنه من أفعال الكليات، سواء نوى عدد أو نوى ما دون ثلاث، وسواء نوى ذاته أو رجعية،
وقوله: «وثلاث إن نواه» لأن أنت علي حرام من الكليات، وفيها يصح بية ثلاث، وقيل: يصرف التحريم إلى
اصطلاح من غير بية ليعرف لاسيما في زمان، وأشار مصنف إلى ذلك بقوله: وفي فتاوى إ. (عبي، فتح)
وثلاث أي والخامس أنه ثلاث صقات. (ع) **إن نواه** أي الثلاث وقد مر في الكليات. (ع)
الفتاوى. كذا وقع في كثير من النسخ، ووقع في بعضها. وفي الفتوى أي التي بقيت لها المعنى وهو الأولى. (فتح)

وقع الطلاق، وجعل ناوياً عرفاً.

وقع الطلاق إلخ [أي النائم ولم يقبده به اكتفاء بما قدمه من أن هذا حكم كل كناية وقد عدّه منها. (فتح)] أي إذا قال لامرأته: أنت عني حرام، وأحال أن الحرام عنده طلاق يقع الطلاق على امرأته من غير بينة، وعينه الفتوى لعالم العرف، وكذا قوله: كل حلال عني حرام، وهذا لا يخلف به إلا الرجال حتى لو حلف المرأة لرمها بالحنث كفارة يمين، ولو لم يكن له امرأة كان يميناً، وعن هذا قالوا: لو بوى غيره لا يصدق قضاء، ومذهب الشافعي **عنه** في هذا أنه لو بوى صديقاً أو طهاراً فكما بوى، ولو بوى يميناً أو لم يمين شيئاً فعليه كفارة يمين. وعند مالك: أنت على حرام طلاقات ثلاث في الموصوءة بواه أو لا، وواحدة في غيرها، وعند أحمد: صهار بواه أم لا، وعنه: يمين مطلقاً، وعنه: طلاق مطلقاً، ولو قال: امرأتني عني حرام وبه أربع نسوة يقع على كل واحدة تطليقة نائمة، وقيل: تطلق واحدة مهن، وإليه البيان وهو الأصهر والأشبه. [رمر الحفائظ: ٢٧٥/١] (مستخلص، فتح)

عرفاً أي اعتساراً للعرف لإصلاق الناس جملة، أنت عني حرام على الطلاق. (ع)

باب الخلع

في بيان أحكامه

هو الفصل من النكاح، والواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن، ولزمها المال،

في جميع ما عدا ما في فصل الزوجين بأحد ما ينفق جميع ما يقع أي يقع به

في - هـ

باب الخلع أساسه بين سائين: أن الواقع بأجمع صلاق بائن كما بالإيلاء، أو أن الإيلاء يكون بناء على بشور الروح. والخلع بناء على بشور الروح عاباً، والخلع بالفتح لغة: الرفع والفصل. يقال: "خلع عنه وثوبه" إذا برعه، والاسم منه أجمع بالصم، وإنما استعير هذا اللفظ؛ لأن الزوجين كل واحد منهما لباس الآخر؛ لقوله تعالى: **فكأكما** (سورة ١٨٧). فكأهما بد فعلاً ذلك برعا لاسمهما، فهو يستعمل في رفع الروح بالضم وفي غيره بالفتح، صيغ منه المتاعدة يقال: جالعت روحها إذا افتدت نفسها منه طامداً، وخالعها زوجها إذا صبقها على ما وخالعاً تشبيهاً بفرارهما سرح الثياب وهو مشروع بالكتاب، قال الله تعالى: **فكأكما** (سورة ٢٢٩) أي بالمال (عبي، مستخلص، مسكين).

هو الفصل هذا تعريف لمصنف الخلع، سواء كان معه ما أو لا، لكن لابد أن يكون بلفظ الخلع، فإن طلاق على ما ليس هو الخلع بل في حكمه من وقوع البائن به، فالصحيح في تعريف الخلع: إزالة ميث النكاح بلفظ بلفظ الخلع، وشرطه شرط الطلاق من كون الزوج مكيفاً وامراً منكوحاً، وحكمه وقوع الطلاق سائين، وصفته أنه من جهة بئتين ومن جهتها معاوضة. (فتح، عبي) **على مال** بأن يقول: صفتك على ألف. (ط)

طلاق بائن [عندنا حتى لو خالعه بعد التصديقتين لا تحل له حتى تكبح روحاً غيره. (ط)] وعند الشافعي في إعداء فسخ وليس بطلاق، يروى ذلك عن ابن عباس **حتى لو خالعه مراراً بعقد النكاح بينهما بغير** تروح بزوج آخر، وبه قال أحمد، وفي قول عن شافعي: أنه رجعي، وفي قول وهو صحيح أقواله أنه طلاق بائن كمالهما؛ لقوله **فكأكما** وهو مروي عن عمر وعبي وابن مسعود **موقوفاً ومرفوعاً؛ ولأن** الخلع من الكتابات، والواقع ما سأل، لأن ذكر المال أعني عن أسية ههما؛ ولأنها لا تسلم مال إلا بأن يسلم إليها نفسها، وذلك بالسيوة، وكذلك في الصلح على ما؛ لأنها إما تدبر مال لخصها بها نفسها، ولا تخص إلا بالسيوة، ويصح الخلع بلفظ بيع أو إمارة، ولو قال: **م عن الصلح** لم يصدق؛ لأن ذكر العوض إمارة صادقة على أن مرده الطلاق، ولو لم يذكر العوض بصدق في لفظ الخلع وإمارة؛ لأنهما كتابتان، ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع؛ لأنه خلاف الظاهر. [رمز الحقائق: ٢٧٦/١] (مستخلص)

ولزمها المال لا لزمها؛ لأن مال أحد السائين، فما سيمها أحدهما نسبه الآخر بزوج وهو المال تحقيقاً للعقد بينهما. (ع، مص) لأنه لم يرص حروح الصنع عن منكه إلا بالمال، وهو يجوز الاعتياض عنه، وإن لم يكن مالاً كحق لقصاص فهو حب بالترامها. [تبيين الحقائق: ١٨٤٣] وبو أنشد قوله: **ولزمها مال** بقوله: **و كان به المسمى** لكان أو لم يسم ليراعها عما ها عليه أصالة أو كماله إذا لم تكن محجورة بالسفه، فهو كانت لم يلزمها المال. (فتح)

وكره له أخذ شيء إن نشز، وإن نشزت لا، وما صلح مهراً صلح بدل الخلع، فإن
 أي كره للزوج تحريماً أي كره للزوج تحريماً

خالعها أو طلقها بخمر أو خنزير أو ميتة وقع بائن في الخلع،
 أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره أي كره

وكره له أحد شيء إن سر [أي الروح والحق أن الأحد في هذه الحالة حرام لسهي القطعي. (ط)] لقوله
 تعالى:
 بالمراق، فلا يريد في إغاشها بأحد المال. [تبيين الحقائق: ١٨٤/٢] والمراد بالكرهية التحريمية، ويصحق به الإبراء
 من صداقها، والشر بسكون المعجمة أو بالتحرك: إمكان المرتفع والجمع شور وأشار، ومنه شررت امرأة عني
 روحها إذا استعصت عليه وأبعضته، ويقال: شر عني روحته إذا صرّها وجفاها وشررت امرأة إذا استعصت
 على بعلها وجاءت بشئ وشصت. (عبي، فتح) أحد سي. له قيمة منها قل أو كثر. (ط)

وإن سر لا أي إن كان النشور من قبلها لا يكره به أحد لعوض إلا أنه يكره أن يأخذ منها أكثر مما
 أعطها؛ لقوله
 وريادة، فقال
 والنشور منه: لأن مقتضى قوله تعالى:
 وقد ترك العمل به في حق الإنابة لمعارض، وهو قوله تعالى:
 وقوله (نساء: ٢٠) وقوله

بادة ولا" فبقى معمولاً به في الباقي وهو الصحة. [تبيين الحقائق: ١٨٤/٣]

فإن قيل: انتهى لخشية يقتضي عدم اشروعية، فكيف يصح أحده بعد النهي، قنا: ورد النهي في غيره وهو
 ريادة الإنعاش، فلا يباي المشروعية كالبيع عند الداء، وهذا لأنها نصرت في حاص حقها باختيارها، فوجب
 القول بصحته تصحيحاً لتصرف العاقل وتوفيقاً بين النصين. (الزيلعي)

وما صلح أح [أي أن يكون مهراً وهو عشرة دراهم فأكثر. (ط، ع)] أي ما حار أن يكون بدل المهر حار أن
 يكون بدلاً في الخلع؛ لأن البضع في حالة الدخول في المثلث متقوم، وفي حالة الخروج عن المثلث غير متقوم، فما حار
 أن يكون عوضاً لمتمقوم أو أن يخور عوضاً غير المتمقوم، فإن قلت: قد يصح بيع ما لا يصح للمهر كالأقل من
 العشرة وكما في يدها وطل عمنها وهو ذلك، قنا: إن هذه القضية أي ما صلح مهراً إلخ موحية كنية، فلا يعكس
 موحية كلية كما تقرر في موضعه؛ إذ لو قلت: كل ما يصح مهراً لا يصح بدل الخلع كانت كاذبة، وأما
 انعكاسها جرئية كقولك: بعض ما صلح بدل خلع يصح مهراً، وانعص لا يصح. (فتح، مستخلص)

وقع بائن في الخلع أح أي لو خالع امرأته بما ليس مال كاخمر والحرير فلا شيء للروح، والفرقة نائمة في صورة
 الخلع، ورجعية في صورة الطلاق على خمر أو حرير، فيقع الصلاق في الوجهين لتعيق بالقصور، وأما الافتراق
 بالبيوة والرجعية؛ فلأن العوض إذا بطل في الخلع بقي بفضه، وهو كناية، والواقع بها بائن، وإذا بطل في الطلاق =

ورجعي في غيره مجاناً، كـ "خالعي" على ما في يدي ولا شيء في يدها، وإن
 أي طلاق وجمعي وهو الطلاق أي واخلال أنه لا شيء

زادت من مال أو من دراهم ردت عليه مهرها
 أي على الروح

= بقي صريحة وهو يقتضي ارجعه، حتى لو كان ينفص لكناية يقع ثانياً، وإنما لا يجب بزوج شيء؛ لأنها لا تسمى
 مالاً متقوماً حتى تصبح عذرة، بخلاف ما إذا حُتِفَ على حل بعينه فظهر حمراً؛ لأنها سمت مالاً وصار الروح
 معروفاً، وقوله: "مجاناً" صريح بيمينه وتشديد الخيم أي وقوعاً مجاناً بغير شيء عليها، وره "فعل" لأنه يصرف، ثم
 مثل هذه المسألة في وقوع الطلاق فيها بغير شيء مسألة أخرى، وهي قوله: كخالعي. (مستخلص، عبي)

مجاناً صفة مصدر محذوف أي وقوعاً مجاناً بغير شيء عليها في الصورتين. (ط، ح) كـ **خالعي** أي كفور
 مراداً بزوجها: خالعي بـ (ح). (ع) **ولا شيء في يدها** | حيث يقع مجاناً؛ لأنها لم تسم مالاً متقوماً، فلم تصدر عذرة
 له وبزوجها بالمرور. (ح) | أي بوقايت به: خالعي على ما في يدي، فخالعها ولا شيء في يدها بابت منه
 مجاناً ولا شيء عليها؛ لأنها لم تعرفه تسمية المال؛ لأن كلمة ما عامة يتناول مالاً وبغيره. (مستخلص)

ردت عليه الخ أي بوقايت به: خالعي على ما في يدي من مال أو من دراهم، فخالعها وليس في يدها شيء
 ردت على الروح مهرها لذي أحدثته منه في ما قالت: 'من مال'؛ لأنها عرته حيث طمعت في مال، فراجع عليها
 بابت؛ لأنها ما سمت مالاً لم يكن الروح راضياً بروا من ماله إلا بعوض، ولا وجه إن إيجاب التسمي أو قبضته
 نكحاً، ولا إن إيجاب قيمة نضع وهو مهر مثل؛ لأنه غير متقوم حالة الخروح، فتعين إيجاب ما قام به النضع
 على الروح وهو المهر المقبوض، وإذا لم يكن مقبوضاً فلا شيء عليها، وكذا لو كانت أتراته منه، وعدد الشافعي:
 ترد عليه مهر متنها وعليها ثلاثة دراهم فيما قالت. 'من دراهم'؛ لأنها ذكرت الجمع، وأقله ثلاثة، فتجب عليها
 بيقين به، بخلاف ما إذا تزوجها بدراهم حيث تطل التسمية للجهالة، ويجب مهر مثل؛ لأن النضع حال الدخول
 متقوم، فأمكن إيجاب قيمته إذا جهل المسمى. [رمز الحقائق: ٢٧٧/١]

فإن قيل: كلمة 'من' لتشعير فيسعي أن يجب بعض الدراهم، وذلك درهم أو درهمان، قلنا: قد تكون 'من' لبيان
 الجنس، ففي كل موضع تم الكلام بنفسه لكنه اشتمل على صرب إهدام فهي لبيان، وقوله: خالعي على ما في
 يدي' كلام تام بنفسه، إلا أن فيه نوع إهدام؛ لأن ما في يدها لا يعرف من أي جنس هو، فتعيب لبيان، ولا فرق
 بين كونها ذكرت الدراهم مكررة أو معرفة، واعتراض بأن هذا في المنكر ظاهر، أما في المعروف فيسعي وجوب درهم
 واحد لطلال الجمعية باللام الحسية، وأحيب بأن هذا عند عدم إمكان العهدة أي عند عدم قرينة دالة على العهد،
 وقد وجدت ههنا وهو قولها: "على ما في يدي" فلا تكون للحسن فوجب اعتبار الجمعية فيه. (فتح، مستخلص)

مهرها الذي أحدثه منه في قولها. 'من مال' وإن لم تقص لا شيء عليها. (ط، ع)

أو ثلاثة دراهم، وإن خالعهما على عبد أبق لها على أنها بريئة من ضمانه لم تبرأ،
 قالت "طلّقي ثلاثاً بألف" فطلق واحدة، له ثلث الألف وبانت، وفي "على" وقع
 أي المرأة لزوجها أي ثلاث طلقات أي بألف درهم أي طلقة واحدة أي للزوج
 رجعي مجانا، طلّقي نفسك ثلاثاً بألف أو على فطلقت واحدة.....
 أي طلاق رجعي أي من غير شيء عليه أي ثلاث طلقات أي ألف أي المرأة نفسها أي صفة وحده

أو ثلاثة دراهم: أي ردت عليه ثلاثة درهم في قولها: 'من دراهم' ولو في يدها أقل كمتتها. (ط، ع)
 من ضمانه: بأن قالت: ليس عليّ تسليمه وإحضاره. (محشي)

لم تبرأ | أي المرأة من الضمان وعليها تسليم عليه إن قدرت وقيمته إن عجزت. (ط) | أي وإن اختلف عني عبدها
 الآخر على أنها بريئة من تسليمه وإحضاره تبرأ المرأة؛ لأنه عقد معاوضة، فيقتضي سلامة العوض، واشتراط البراءة
 عنه شرط فاسد، فيصل الشرط بكونه محالاً فيوجب العقد ولا يبطل الخلع؛ لأنه لا يصل بالشروط الفاسدة
 كالكساح بخلاف بيع حيث لا يصح في الآخر، ويبطل بالشروط الفاسدة؛ لأنه مهبي عنها في بيع لا في خلع،
 فإذا بطل الشرط وجب عليها تسليم عليه إن قدرت عليه، وإذا تسليم قيمته إن عجزت، أما البراءة من عبه
 فصحيحة. [رمز الحقائق: ٢٧٧/١] (فتح)

له ثلث الألف: [وهو ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم. (مسكين)] لأنها ما طلست ثلاث طلقات
 بألف، فقد طلست كل واحدة بثلاث الألف؛ لأن اسماء تصحب الأعوض، والعوض يقسم على المعوض، وهذا إذا
 طلقها في المحبس حتى لو قام فطلقها لا يحب شيء ويكون ثانياً بوجوب المال إذا لم يكن صفيها قبل قولها له: 'طلّقي
 ثلاثاً بألف'، فإن كان طلقها واحدة، به كل الألف كما لو طلقها ثلاثاً دفعة أو متفرقة في محبس واحد، وعد مالث
 إن طلست ثلاثاً وضيق واحداً رُمها كل الألف، وعد أحمد يقع الطلاق بعير شيء. (مستخلص، عيني، وفتح)
 وفي على أي في قولها: 'صفي ثلاثاً على ألف' فطلقها واحدة. [رمز الحقائق: ٢٧٨ ١]

وقع رجعي مجانا أي لو قالت صفي ثلاثاً على ألف، فصفيها واحدة يقع رجعي بعير شيء، وعد أي حبيبة؛ لأن
 'على' بشرط عند الإمام قال الله تعالى: 'على' لا 'لأن' (سجدة ١٢) الآية، وكذا من قال
 لامرأته: أنت طالق على أن تدخي الدار يكون شرطاً، والطلاق يصح تعيقه بالشرط، وبشرط لا يتورع عني
 أجراء الشرط، وهما جار إيقاع الثلاث شرطاً للزوم الألف، والبدل لا يورع على أجراء الشرط، فيقع رجعية
 بلا شيء، وعدهما وهو قول الشافعي. يقع تطليقة بائة بثلاث الألف؛ لأن 'على' مثل الباء في المعاوَضات
 كما في بعت عبداً بألف أو على ألف، وله أن البيع لا يصح تعيقه بالشرط، فيحمل على العوض ضرورة،
 ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعيقه بالشرط، فإذا لم يحب المال كان الزوج مستدثاً فيقع رجعي، وعد مالث؛
 يلزمها كل الألف. (مستخلص، عيني، فتح)

لم يقع شيء، أنت طالق بألف أو على فقبلت لزمتها وبانت، أنت طالق وعليك ألف، أو أنت حرّ وعليك ألف طلقت وعتق مجانا، وصح شرط الخيار لها
أي ولو قال لها أي ألف أي امرأة لألف في مجلسها أي ولو قال لها أي سمراه

لم يقع شيء، [لأنه لم يرص ناسيوبة، ولا سلامة لألف كتبها له. (ع)] أي إذا قال لها الروح: طلقي نفسك ثلاثاً بألف، فضنقت واحدة لم يقع صلاق ثلث الألف لأن الروح ما رصي ناسيوبة، ولا تنسم الألف كتبها له، فلو حكما بوقوع الواحدة ثلث الألف كان إعحافاً وإصراراً في حقه، خلاف قولها: طلقي ثلاثاً بألف وطلقتها واحدة؛ لأنها ما رصيت ناسيوبة بألف فلأن رصيها ثلث الألف أولى. (مستخلص)

فقبلت لزمتها وبانت [بوحدة بوجوب مال، وهو ما تفصل لا تطلق ولا يرمي شيء. (ص)] أي إذا قال لها: أنت طالق بألف أو على ألف، فقبلت امرأة صفت ولزمتها لألف؛ لأنه مبادء أو تعيق، فيقتضي سلامة أصل أو وجود الشرط إذا قبلت في المجلس وهو كمن مكرهه ولا سببه ولا مريضة، وإنما قيد بقولها: لأنها لو لم تقبل لا تصق، ولا يرميها شيء، ولأنه من القبول في الوجهين أي فيما رد قال: بألف أو على ألف، لأن معنى قوله: بألف يعرض حب لي عيبت، ويعرض لا يجب بدون قوته، وإنما توقف الوقوع على القول؛ لأن المعنى بالشرط لا يبرر فيه وجود الشرط، والطلاق ناشئ لأنه لا تنسم مال له إلا أن تنسمها نفسها. (مستخلص، فتح)

أو أنت حرّ أو قال لنوي بعده: أنت حرّ. (ج) صنف وعنى محرم [أي بغير شيء سواء قبل الألف أو لا. (ط)] أي إذا قال الروح لامرأته: أنت طالق وعيبت ألف أو قال السيد بعده: أنت حرّ وعيبت ألف ضلقت امرأة بغير شيء، وعتق العبد كدلت عند أبي حنيفة سواء قبل الألف أو لم يقبل، وعندهما على كل واحد منهما الألف رد قبل، وإن لم يقبل لا يقع لصلاق واعتاق؛ لأن هذا الكلام يستعمل للمعوضة، فإن قوهما: أحمل هذا بضعام وث درهم بممرئة قوهما: "أدرهم"، وأنه من الأصل بغير كل حصة بنفسه، والانصراف لدلالة عارضة، وعيبت ألف حصة بامة، فلا ترتبط بما فيه إلا بدلالة الحال، ولا دلالة هناك لأن الطلاق واعتاق يقعان عن مال، خلاف البيع والإحارة فهما لا يوجدان بدون مال، وقوهما يعني، وبه فانت اثلاثه، وعلى هذه خلاف لو قلت امرأة لزوجها: طلقي وث ألف، وقال العبد: عتقتي وث ألف فقبل ذلك وقع الصلاق والعتق ولم يجب المال عليهما عنده، وعند الصاحبين يجب عليهما المال. (عيني، مستخلص، فتح)

صح سرره خير [أي إذا قال لها: أنت طالق بألف على أنك بالخيار ثلاثة أيام مثلاً فضبت صح، وهو قال: أعني أي باختيار لا يصح، وكذا إذا جاعها على ألف على أنها باختيار ثلاثة أيام، فقبلت صح سرره الخيار، فإن ردت خير في ائدة صل خلع، ولا يقع صلاق، وير حثارت فاصلاق وقع ومال لارم، وهذا قول الإمام؛ لأنه معوضة من جاسها ويمين من حسه، وقالوا لا يصح شرط الخيار لها سواء على أنه يمين من جاسها أيضاً، والطلاق واقع في الحال، والمال لارم عليها، وبه قالت الثلاثة. فإن قلت: ثبوت الخيار في البيع على خلاف

في الخلع لا له، طلقته أمس بألف فلم تقبلي، وقالت: قبلت، صدق بخلاف البيع،
 امرأة

ويسقط الخلع والمبارأة.....

من الإسقاط فاعل يسقط عطف على الخلع

= القياس فلا يقاس عليه غيره، قلت: أنشأه هنا دلالة؛ لأن ثبوته في لبيع إما كان لدفع العن في الأموال، ولا شئ أن العن في النفوس أصراً، وإحاجة إلى التروي فيه أكثر، لهما: أن الخيار لمفسح بعد الاعتقاد لا لمفسح من الاعتقاد، والتصرفان لا يمتثلان المفسح من الحاسين، وإجماع لا يقبل المفسح؛ لأنه يمين من حاسه وشرط من حاسها، ولأبي حنيفة: أن اجمع من جانبها عمارة البيع حتى يصح رجوعها قبل قبور الرجوع ولا يتوقف على ما وراء المجلس، فصح شرط الخيار لها، وأما في جانب الزوج يمين حتى لا يصح رجوعه عنه ويتوقف على ما وراء المجلس ولا خيار في الإيمان، والفرق بينه وبين البيع أن اشتراطه في البيع على خلاف القياس؛ لأنه من التملكيات، فيقتصر على مورد النص، وفي اجمع على وفق القياس؛ لأنه من الإسقاطات. (مستخلص، فتح)

لا نه أي لا يصح شرط الخيار للزوج عند الإمام. (ع) **قصص** أي ولو قال لامرأته: طلقك إلخ. (ع) **صدق** أي الرجل دون المرأة بيمينه ولم تطلق؛ لأن الطلاق نال يمين من حاسه وقبولها شرط الحث، فيكون القول قوله فيه؛ لأنه مكر لوجود اشترط. [مرمر الحقائق: ١، ٢٧٨] ولأن الإقرار بايمين لا يكون إقراراً بالشرط لصحة اليمين بدون الشرط. (مستخلص)

خلف البيع فإنه لو قال لغيره: بعث منك هذا العبد بألف أمس فله تقبل، وقال لمشتري: قبلت، فالقول للمشتري؛ لأن البيع لا يتم إلا بالقول، فالإقرار به إقرار بالقول، وإنكار القول رجوع منه فلا يسمع. (عيني، فتح) **وسنصف جميع وإساره** المأثرة مصدر 'ناراً شريكه' أي أنراً كل واحد منهما صاحبه، و'ناراً الرجل امرأته' إذا برئ كل واحد منهما عن الآخر، فالمأثرة وإجماع متساويان في أن كلا منهما يسقط به جميع حقوق النكاح أي الحقوق الواجبة بالنكاح من المهر والمتعة الثابتة عند الجمع مما لكل منهما على الآخر، حتى إذا كان الجمع وإساره قبل الدخول وقد قصت المهر لا يرجع عليها بشيء، ولو لم تكن قصت شيئاً لا ترجع عليه بشيء، ولو حالها على مال برمها ويسقط الصداق؛ لأن هذين البعدين يقتضيان براءة كل منهما عن صاحبه من حقوق العقد، وهذا عند الإمام، وعند محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به فقط، وهذا المهر على الزوج.

وله الرجوع عليها بصف ما قصت قبل الدخول، ولا تسقط بقية العدة إلا بالتسمية، وله قالت الثلاثة، وقال أبو يوسف تسقط بالمأثرة جميع حقوق النكاح كما قال أبو حنيفة. ولا يسقط في الخلع إلا ما سمي به كما قال محمد؛ لأن المأثرة تقتضي البراءة المطبقة من الحاسين؛ لأنها مفاعلة، فهي وإن كانت مصقة لكن قيدناه بحقوق النكاح بدلالة الحال، ومقتضى الخلع الإخلاص وقد حصل في نفس النكاح، فلا ضرورة إلى الانقطاع في الأحكام، ولأبي حنيفة: أن خلع يبي عن انفصال، وهو مطلق كالمأثرة فيعمل بإطلاقها في النكاح وأحكامه وحقوقه، =

كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو خالعهما أو بارأها بمال
 معلوم كان للزوج ما سمت له، ولم يبق لأحدهما قبل صاحبه دعوى في المهر.....
 من زوجين
 أي المرأة للزوج
 أي عد صاحبه
 أي عد الزوجين

= وفيد بقوله: "مما يتعلق بالنكاح" لأن غيره من الحقوق لا دخل له فيها؛ لأن وجوبه ليس بسبب النكاح، وبمقعة
 العدة لا تحت بعد، ولكن لو شرعا البراءة منها سقطت، ولو شرطاً البراءة من بمقعة التولد الصغير وهي مؤونة
 الرضاع يصير، فإن وقتاً له وقتاً كالسنة ونحوه صح، وإلا فلا، ولا يصح إبرؤها عن السكينة؛ لأن حروجهما
 معصية، ولو أترأته عن مؤونة السكينة بأن التزمها أو سكنت ملكها صح مشروطاً في الخلع؛ لأنه حائض حقها.
 ثم هل تقع البراءة من دين آخر سوى دين نكاح؟ في ظاهر الرواية لا، وفي رواية الحسن عن الإمام نفع، وكذا
 إسناده هل توجب البراءة عن سائر الديون؟ فيه اختلاف امتناح، والصحيح أنه لا توجب.

أما إذا كان انعقد بمقتضى الصلح على مال فهل تقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح؟ في ظاهر الرواية لا تقع؛ لأن
 لفظ الطلاق لا يدل على إسقاط الحق الواجب بالنكاح، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة تقع البراءة عنها؛ لإتمام
 المقصود، ولو كان الخلع بمقتضى البيع والشراء فالصحيح أنه كالخلع وإسناده، وعندهما لحواب فيه كالحواب في الخلع،
 ولو قال لامرأته: 'حالعتك' فقتت امرأة، يقع الطلاق ونقع البراءة إن كان عليه مهر، وإن لم يكن تحت عبثها رد
 ما سبق إليها من مهر؛ لأن المال مذكور عرفاً بذكر خلع، ولا يسقط دين واجب عليه بسبب آخر، ومهر كان
 ها عليه في نكاح ثابت، والسقوط فيما إذا كان الخلع الصادر بين الزوجين بصيغة المدعلة. (عيني، فتح)

كل حق بالنصب مفعول "يسقط" أي كل حق ثابت في النكاح الصحيح. (ط، ح)

حتى لو خالعهما [بيان إسقاط الخلع والمشاركة كل حق لكل منهما على صاحبه مما يتعلق بالنكاح أي حتى لو خالعه
 رجل امرأته. (ع)] لا فرق بين 'حالعتك' و'حالعتك' إذا ذكر العوض، أما إذا لم يذكر، بينهما فرق من وجهين:
 الأول: أن 'حالعتك' لا يتوقف على القول، بخلاف 'حالعتك'، لثاني: لا براءة في الأول بخلاف الثاني. (فتح)

بارأها: بأن قال: بارأتك على هذا الثوب أو قالت: بارأني على هذا الثوب. (ع)

مال معلوم [سواء كان عيماً أو ديناً، وسواء كان ثوباً أو عبداً أو درهماً] قد به؛ لأنه لو كان مجهولاً جهالة
 غير مستدركة كما لو قالت: على ما في هذا البيت، وليس فيه شيء، أو على ما ينشر عني العام ضلت التسمية
 وردت ما قبضته من المهر، بخلاف ما لو كانت غير فاحشة كثوب هروي. (فتح)

دعوى في المهر [حتى لا يجب عنها رد ما قبضت ولا عليه دفع ما لم تقص. (ع)] وهو اسم بلا دعاء وألغها
 لثانيه فلا تنون، وجمعها دعاوى بالفتح كمتوى وفتاوى، كذا في المغرب. (مسكين)

مقبوضاً كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده، وإن خلع صغيرته بما لها
 أي مهر أي وسوء كان أي براءة أي بعد الدخول الأب

لم يجز عليها
 خلع الصغيرة

قبل الدخول بها أو بعده فهذا يقسم على وجوه؛ لأنه إما أن لا يسمي شيئاً أو سمي المهر أو بعصه أو مالاً آخر، وكل واحد على وجهين: إما أن يكون قبل الدخول أو بعده، والمهر لا يخلو إما أن يكون مقبوضاً أو غير مقبوض، فاحتمل ستة عشر وجهاً: الأول: أن لا يسمي شيئاً وكان الخلع قبل الدخول وكان المهر غير مقبوض برئ كل منهما عن حق الآخر مما لزمه في الكاح في الصحيح، الثاني: أن لا يسمي شيئاً وكان قبل الدخول، وكان المهر مقبوضاً، الثالث: أن لا يسمي شيئاً وكان بعد الدخول وكان مهر مقبوضاً، الرابع: هكذا والمهر غير مقبوض فالحكم في الصور الثلاث كالأول، الخامس: أن يسمي المهر وهو ألف درهم مثلاً.

السادس: أن يكون بعد الدخول وكان مقبوضاً رجع عليها بجميعه بالشرط، السابع: أن يكون قبل الدخول وكان مقبوضاً يرجع عليها ألف وخمسمائة، ألف بالشرط وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول قياساً، وبالألف مقبوض فقط استحساناً، الثامن: أن لا يكون المهر مقبوضاً، يسقط عنه جميع المهر ويرجع عليها بآرائه قياساً، ولا يرجع عليها شيء استحساناً، التاسع: أن يسمي بعض المهر بأن جامعها على عشر مهرها مثلاً والمهر ألف وكان بعد الدخول، والمهر مقبوض، يرجع عليها بمائة درهم، ويسمى باقيها، العاشر: أن لا يكون المهر مقبوضاً، يسقط عنه كل المهر، مائة بالشرط والباقي بالخلع.

الحادي عشر: أن يكون قبل الدخول والمهر مقبوض، يرجع عليها بست مائة منها مائة بدل الخلع وخمسمائة مائة بالطلاق قبل الدخول قياساً، ويرجع خمسين درهماً استحساناً؛ لأنه عشر مهرها قبل الدخول، الثاني عشر: أن لا يكون مهر مقبوضاً سقط عنه كله، الثالث عشر: أن يسمي مالاً غير المهر وكان بعد الدخول والمهر مقبوض، فله المسمى لا غير، الرابع عشر: أن لا يكون المهر مقبوضاً فله المسمى، ويسقط عنه المهر تحكم الخلع، الخامس عشر: أن يكون قبل الدخول والمهر مقبوض، فله المسمى بالشرط، ويسلم لها ما قبضت ولا يجب عليها رد شيء منه، السادس عشر: أن لا يكون مقبوضاً، فله المسمى بالشرط ويسقط عنه مهر بالخلع. [رمر الحقائق: ٢٧٩/١]

صغيرته: أي ابنته الصغيرة من زوجها. (ط، ع)

لم يجر عليها أي إذا خالع الرجل ابنته الصغيرة بما لا يستحق الروح ما عين الأب من مال الصغيرة ولا يسقط المهر؛ لأن الخلع على ماها كانت عريسة، فلا يفد عنها، وقوله: 'وصفت' أي يقع الطلاق ثانياً أو رجعيًا على ما سبق من التفصيل في الأصح؛ لأنه لا يبرم من عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق، ألا ترى أن الخلع بالحرر يقع به الطلاق ولا يجب شيء، وقيد بالأب؛ لأن الأم لو خالع بيها وبين روح الصغيرة بمال نفسها أو قست تم الخلع كالأجنبي، وإن لم تصف ولم تضمن، الصحيح أنه لا يقع الطلاق. (عيني، مستخلص، فتح)

وطلقت ولو بألف على أنه ضامن طَلَّقت والألف عليه.

أي لصغيرة

وصنف أي الصغيرة بقبول الأب على الأصح (ع) ولو بألف أي ولو خالع الأب بألف درهم (ع)

ضامن: للألف بمعنى أنه ملتزم له أنه كفيل عنها؛ لأن المال لا يلزمها. (ع)

والألف عسره [أي واجب على الأب؛ لأن اشتراط بدل الخلع على الأجنبي صحيح، فعلى الأب أن يؤدّ ووقوع الطلاق بقبول الأب. (ع)] قيل: إن تأويل المسألة أن يخالعها على ما آخر مثل مهرها، أما الخلع على مهرها فغير جائز؛ لأن الأب ليس له ولاية بهصل ملكها بمقابلة شيء مما ليس بمتقوم، ولا يعتبر ضمانه في ذلك، والأصح أن الخلع على مهرها كالخلع على ما آخر، وصمان الأب إياه صحيح. ولو شرط إرجاع ابن عبيد توقف على قبولها إن كانت أهلاً به بأن تكون مميزة، وهي التي تعرف أن الخلع سائب والكساح حائز.

فإن قبلت وقع اتفاقاً لوجود الشرط، ووقوع الطلاق يعتمد على روم المال كما مرّ، وإن قبل الأب عليها صح في رواية، ولا يصح في أخرى وهي الأصح؛ لأن قبولها بمعنى شرط اليمين وهو لا يحتمل النية، وإن خالعها على مهرها توقف على قبولها، فإن قبلت وقع الطلاق، وم يسقط من مهر شيء ما ذكرنا، وإن قبله الأب فعلى الروايتين ما م يضمه، وإن ضمّه صح ووقع الطلاق؛ لوجود الشرط ولا يسقط مهرها؛ لأنه م يدخل في ولاية الأب. [رمز الحقائق: ٢٨١/١] (فتح)

باب الظهار

أي في بيان أحكامه

هو تشبيه المنكوحة بمحرمة عليه على التأيد، حرم الوطء ودواعيه.....
 أي الظاهر في الشرع أي امرأة محرمة على المظاهر كاللمس والتقبيل بشهوة

باب الظهار [هو مصدر من ظاهر يظاهر. (ع)] المناسبة بيه وبين الخلع: أن الظهار يكون سه النشوز أيضاً من قبل الزوجة كما في الخلع، وقدم الخلع؛ لأنه أكمل في التحريم بقطع السكاح، والظهار تحريم مع بقائه، وهو لغة: مقابلة الظهر بالظهر، فإن الشخصين إذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظهره إلى ظهر الآخر، ويقال: ظاهر من امرأته بتعديته -أم- مع أنه متعد بنفسه لتصممه معنى التباعد. (فتح) هو **شبهه المنكوحة** من إضافة المصدر إلى مفعوله أي تشبيه الزوج منكوحته أي الزوج المسلم العاقل البالغ ولو حكماً، فلا يصح ظهار الدمي والنحو والاعتوه والمدهوش والمبرسم والمعمر عليه والنائم والصبي، أما السكران فيصح ظهاره، وكذا المكره والمخطئ والأحرس بإشارته المفهومة، وركنه: قوله: 'أنت عليّ كظهر أمي' أو ما يقوم مقامه، وحكمه: حرمة الوطء والدواعي إلى وجود الكفارة، وأطلق المنكوحة مع ما لو كانت كتابية أو صغيرة أو محنونة مدخولاً بها أولاً، فلا يصح الظهار من الأمة والمديرة وأم الولد والمكاتبة والأجنبية وامانة بواحدة أو ثلاث. (فتح)

محرمة عليه [أي على المظاهر المشبه ولو برصاع أو مصاهرة. (ط)] أي بأنثى محرمة عليه يعني من شرائط الظهار التي ترجع إلى المظاهر به أن يكون من جنس النساء حتى لو قال ها: 'أنت عليّ كظهر أبي أو أختي' لا يصح الظهار؛ لأنه إما عرف بالشرع، والشرع إنما ورد به فيما إذا كان المظاهر به امرأة وإن بوى الصهار، ولأن الظاهر من الأب والابن ليس من الأعضاء التي يحرم النظر إليها. (فتح مع زيادة)

على التأيد [مثل الأم والبيت والأخت احتراز عن محرمة غير مؤيدة. (ط.ع)] المراد تأييد الحرمة باعتبار وصف لا يمكن رواله، سواء كانت الحرمة على المظاهر بسبب أو رصاع أو مصاهرة، وقيل: ينبغي أن يرد اتفاقاً لتخرج أم المزني بها ونسها؛ لأنه لو شبه امرأة بهما لا يكون مظاهراً عند محمد . وعند أبي يوسف لا يكون مظاهراً سواء على أن القاضي إذا قضى بجواز كساحهما بعد عند محمد خلافاً للثاني، ولو قبل امرأة أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة، ثم شبه امرأته بابتها لم يكن مظاهراً عند أبي حنيفة . ولا يشبه هذا الوطء؛ لأن حرمة منصوص عليها. [رمز الحقائق: ٢٨١/١] (فتح)

حرم الوطء ودواعيه لقوله تعالى: من نسائه (نقص: ٣) إلى أن قال: من نسائه (نقص: ٣) نزلت في حولة بنت مالك بن ثعلبة، امرأة أوس بن الصامت، رآها وهي تصلي، وكانت حساء، فلما سمعت راودها، فأبت فعضب فظاهر منها، فأنت النبي فقالت: إن أوساً تزوجني وأنا شاة مرغوب في، ولما خلى شئ وشئ طي جعلني كامه، وروي أنها قالت له إن لي منه صبية إن صممتهم -

بـ "أنت علي كظهر أمي" حتى يكفر. فلو وطئ قبله استغفر ربّه فقط، وعوده

عن صهريه أي المظاهر وآتي بالدواعي الكفر

عزمه على وطئها،

عزمه مؤكداً

= إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إليّ جاعوا، فقال **عليه**: **لما عدي في** من س... وروي أنه... قال لها: **أحرمت عليه** فتهتفت وشكت إلى الله تعالى، فنزلت الآية، فقال **عليه**: **عسى** فقلت: لا يجد، قال: **فصوم شهرين متتابعين**، قالت: يا رسول الله! شيخ كبير يموت من صيام، قال: **فمتبعين** من س... قالت: ما عده من شيء، فقال: **سأعيه بعرق** من س... فقلت: إلى أعينه بعرق آخر، فقال: **سأعيه بعرق** من س... مسك الحديث. ودواعي الوعد حرام في الظهار والإحرام والاعتكاف والاستبراء، حلال في الحيض والصيام، وقال الشافعي في الحديد: الدواعي بيس نحر؛ لأن استماس يزيد به الوعد وهو محار فيه، فلا يرد به الحقيقة، ونحن نقول: استماس حقيقة التمس باليد، فيحمل عليه حتى يقوم الدليل على النحر، أو نقول: إنه يتناول النحر لفظاً، ويحقق غيره به بالقياس احتياطاً في موضع حرمة، ومثله لا يمتنع اجتماع بين الحقيقة والنحر، وعن أحمد في رواية: لا تحرم الدواعي. (عيني، فتح)

بـ **أنت علي**: أي بقول الروح لامرأته: أنت إخ. (ط) **استغفر ربّه فقط** | أي لا تحب عليه كفارة أخرى. (ط) [وقال سعيد بن جبير: عليه كفارتان، وقال اسحق: عليه ثلاث كفارت، وحجة عنهما ما روي أن سلمة بن صحر حين واقع امرأته وقد طاهر منها، أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني طهرت من امرأتي فوقعت عنيا قبل أن أكفر، فقال: **ما حملك على ذلك**، **ما حملك على ذلك**، فأبى أن يزوجها في صوم القمر، قال: **ولا يزوج حتى يصوم ما أمرت به**، رواه الأربعة، وفي رواية. قال به: **سعد بن** **ولا يزوج حتى يصوم ما أمرت به**، ولو كان شيء آخر واجباً عليه لبينه **عليه** له. [رمز الحقائق: ٢٨٢/١] (فتح)

وعوده عزمه على وطئها: [المظاهر المذكور في قوله تعالى: **لئن لم يردكم بعد الطهار** الذي يستقر به وجوب الكفارة. (ط، ع)] اعلم أن نفس الظهار وحده لا يوجب الكفارة، وبما تحب الكفارة بعوده بعد الطهار؛ بقوله تعالى: **لئن لم يردكم بعد الطهار** (مسححة ٣) حيث وصل انتحار بالعود بعد الطهار، فعلم أن الواجب هو العود بعده، فإن لم يعد بخير الروح بين أن يطلقها أو يعطي كفارتها، وانريد بالعود استحابة وطئها لا اعزم على نفس الوطء؛ لأنهم قالوا: المراد في الآية ثم يعودون لنقص ما قالوا ورفعوه وهو إما يكون باستباحة وطئها بعد تحريمها؛ لكونه ضداً للحرمة، وقال الشافعي: العود أن يمسكها بعد الظهار ربما يمكن فيه إيقاع اضلاع. ولا يطق حتى يوطئ موصولاً بالطهار لا يلزمه كفارة بعده؛ لأن العود انقض، ففقد الظهار في إمساكها بكاحاً؛ لأن موجب هذا التشبيه أن لا يمسكها نكاحاً، وقال مالك: العود الوعد نفسه، واحدث المذكور يرد عليه، وقالت اضاهرية: إن يتكلم بالطهار مرة أخرى، ولا يحرم وطؤها بدون الثانية، وهذا فساد ظاهر؛ لأنه لو كان =

وبطنها وفخذها وفرجها كظهرها، وأخته وعمته وأمه رضاعاً كامه، ورأسك وفرجك
 على كظهر أمي ^{أي أخت المظاهر} وأنت علي مثل أمي "برا" ^{أي بقوله: أنت علي}
 على كظهر أمي ^{علي كظهر أمي}

= كذلك نقل: 'يعبدون' من الإعادة لا من العود؛ ولأن موجب الظهار هو حرمة الوطء، فيقتصر في اعزم على الوطء، وأما السكاح فهو محال، واللام في قوله. **مسألة** (مقتصر ٣) معنى 'إن'، وقيل: معنى 'في'، وقال الفراء، معنى 'عن' أي يرجعون عما كانوا، فيريدون الوطء والعود والرجوع، فإذا قصد وطئها وعزم عليه رجع عما قال، فهذا يجب عليه الكفارة حتى لو أنفأ أو لم يعزم على وطئها لم يجب عليه؛ لعدم الرجوع، وكذا لو مات أحدهما، ولو عزم ثم رجع وترك العزم سقطت [الكفارة] عنه، وسرأة أن تطالبه بالوطء، وعليها أن تمعه من الاستمتاع بها حتى يكفر، وعلى القاضي أن يحرمه على لتكفير دفعاً ليعصر عنها. [مرمر الحقائق: ٢٨٢/١] (مستخلص)

وبطنها إلخ: أي لو قالها: 'أنت علي كظني أمي' أو كفخذها، أو كفرجها، فهو كما لو قال: 'أنت علي كظهر أمي'؛ لأن الظهار ليس إلا بتشبيه المحل بالمحرم، وهذا المعنى يتحقق في هذه الأعضاء وفي عضو لا يخور النظر إليه، فيكون مظاهراً. (مستخلص)

كظهرها: أي كظهر الأم حتى لو شبه امرأته بعضو من هذه الأعضاء يكون مظاهراً؛ لأن هذه الأعضاء يحرم عليه النظر إليها ولمسها، بخلاف اليد وخواها؛ لأنه يجوز النظر إليها ولمسها بلا شهوة. (ع) **وأخته إلخ:** أي إذا شبه المظاهر امرأته بأخته أو عمته أو أمه من الرضاع أو من لا يحل أسطر إليها على التأيد من محارمه، فهو كما شبهها بأمه سباً ويصير مظاهراً؛ لأن حرمتهم على التأيد، والتقييد بأخته وعمته للاحتراز عما لو شبهها بأختها أو عمته أو حائنها؛ لأن حرمتهم ليس على التأيد، وإنما تحرم عليه ما دامت هي في نكاحه؛ لأجل الجمع، فإذا صنفها أو ماتت حلت له؛ لعدم الجمع. (مستخلص، فتح) **رضاعاً:** أي من جهة الرضاع وهو راجع إلى الكل. (ع)

كامه: سباً حتى يصير مظاهراً بتشبيه منكوخته بواحدة منهن. (ع) **ورأسك إلخ:** أي إذا قال: 'رأسك علي كظهر أمي' وكذا فرجك ووجهك وكذا لو قال: 'نصفك علي كظهر أمي'؛ لأن هذه الأعضاء يعبر بها عن جميع البدن ويشت الحكم في النصف واشت أي الجزء الشائع، ثم يتعدى كما في الطلاق، ورأسك في محل الرفع على الابتداء والتقدير، وقوله: 'رأسك' وقوله: 'كأنت' في محل الرفع على الخبرية أي كقوله: 'أنت علي كظهر أمي'. (مستخلص، عبي)

وثلثك: علي كظهر أمي كان مظاهراً في الكل. (ع) **وإن نوى بـ أنت إلخ:** شروع في كذايات الظهار التي تتوقف على إنية، وكذا لو حذف لفظ 'علي' وقال: 'أنت مثل أمي، وفيه إيماء إلى أن صريح الظهار ما كان فيه ذكر العضو، ولابد في الصريح من أداة التشبيه، إذ لو نرد الكلام عنها، وقال: 'أنت أمي أو أختي لا يكون مظاهراً، ويكره لقرنه من التشبيه. (فتح) برا: أي كرامة مصوب على أنه مفعول نوى. (مس)

أَوْ ظَهَاراً أَوْ طَلاقاً فَكَمَا نَوَى وَإِلَّا لَعَا، وَبِـ"أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي" ظَهَاراً
 أَيُّ أَوْ نَوَى ^{أَيُّ أَوْ نَوَى} أَيُّ مِثْلَ مَا بَوَى الْمَصْدَرُ ^{كَلَامُهُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ} "أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي" طَلاقاً أَوْ إِيلَاءَ فَظَهَارٌ،
 أَيُّ أَوْ نَوَى ^{أَيُّ أَوْ نَوَى} أَيُّ مِثْلَ مَا بَوَى الْمَصْدَرُ ^{كَلَامُهُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ}

فَكَدَّ بَوَى أَيُّ بَوَى قَالَ لَامَرَأَتَهُ: "أَنْتَ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي" يَرْجِعُ إِلَى بَيِّنَةٍ يَكْشِفُ حُكْمَهُ، فَإِنْ قَالَ: أُرَدْتُ بِهِ الْكَرَامَةُ
 فَلَا يَكُونُ مَظَاهِرًا؛ لِأَنَّ التَّكْرِيمَ بِالتَّشْبِيهِ فَاشْ فِي الْكَلَامِ، وَإِنْ قَالَ: أُرَدْتُ بِظَهَارٍ فَهُوَ ظَهَارٌ؛ لِأَنَّهُ شَهِدَهَا جَمِيعَهَا
 وَفِي ذَلِكَ تَشْبِيهِ بِعَصْوٍ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ صَرِيحٍ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْبَيِّنَةِ، وَإِنْ قَالَ: أُرَدْتُ بِالطَّلَاقِ فَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ؛ لِأَنَّهُ
 تَشْبِيهُ بِالْأَمِّ فِي الْحَرَمَةِ، فَكَانَهُ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ وَبَوَى الطَّلَاقَ. [رَمَرُ الْحَقَائِقِ: ٢٨٣، ١] (مُسْتَحْصَنُ)

وَإِلَّا بَعْدَ أَيُّ إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْئًا بِقَوْلِهِ: "أَنْتَ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي" لَعَا كَلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ فِي حَقِّ التَّشْبِيهِ مِمَّا يَبَيِّنُ مُرَادًا
 مَحْصُوصًا لَا يُحْكَمُ شَيْءٌ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: هُوَ ظَهَارٌ؛ لِأَنَّهُ شَهِدَهَا جَمِيعَهَا، فَيَدْخُلُ الْعَصْوُ فِي الْحَرَمَةِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ
 مِثْلُهُ إِذَا كَانَ فِي حَالَةِ الْعَصَبِ، وَعَنْهُ أَنَّهُ يَكُونُ إِيلَاءً؛ لِأَنَّ أُمَّهُ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ بِالنَّصِّ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ يَمِيزُ
 بَالِصِ، وَلِأَنِّي حَبِيبَةٌ: أَنَّهُ يُمْكِنُ حَبْلُهَا عَلَى الْكَرَامَةِ، فَلَا صُرُورَةَ فِي جَعْلِهَا ظَهَارًا، وَلَوْ قَالَ: "أَنْتَ عَلَيَّ كَأُمِّي" فَهُوَ
 مِثْلُ قَوْلِهِ: "أَنْتَ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي" فِي الْوُجُودِ كُنْهًا. [رَمَرُ الْحَقَائِقِ: ٢٨٣، ١] (مَصْنُوعٌ، فَتَح)

وَبِـ"أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي" أَيُّ إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَنَوَى ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَهُوَ كَمَا بَوَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:
 "أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ" مِنَ الْكَلِمَاتِ فَيَكُونُ طَلَاقًا بِالنَّصِّ، وَقَوْلُهُ: "كَأُمِّي" لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الْحَرَمَةِ، فَلَا يَجُوزُ بِهِ مِمَّا أَنْ
 يَكُونُ طَلَاقًا، وَإِنْ بَوَى هَذَا الْقَوْلَ لَظَهَارٍ فَظَهَارٌ؛ لِأَنَّهُ شَهِدَهَا فِي الْحَرَمَةِ أُمَّهُ فَهُوَ شَهِدَهَا بِظَهَرِهَا كَانَ ظَهَارًا
 فَكُنْهًا أَوَّلًا، وَانْتَهَى اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْكَرَامَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِتَصَرُّجِهِ بِالْحَرَمَةِ، وَإِنْ كَانَ يَكُونُ بِهِ بَيِّنَةً فَهُوَ ظَهَارٌ؛ لِأَنَّهُ
 لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ فَيُشَبِّهُهُ الْأَدْنَى، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: هُوَ إِيلَاءٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ الثَّابِتُ بِهِ أَقْدَى الْحَرَمَاتِ؛ لِأَنَّ سَبَّ الْإِيلَاءِ
 وَحُكْمَهُ أَهْفٌ، وَيُمْكِنُ رَفْعُهُ بِالْوُطْءِ وَلَا يَبْقَى حُكْمُهُ بَعْدَ رُوحِ آخَرٍ (عَبِي، فَتَح)

نَوَى: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةُ ظَهَارٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ. (ط)

فَظَهَرَ أَيُّ لَوْ قَالَ: "أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي" يَكُونُ ظَهَارًا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ هَذَا الِئْتِظَ صَرِيحٌ فِي
 الظَّهَارِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ "أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي": أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، فَيَكُونُ لَفْظُ حَرَامٍ تَفْسِيرًا لِلظَّهَارِ،
 فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَفْسِيرِهِ،

وَقَالَا: إِنْ بَوَى ظَهَارًا أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَهُوَ ظَهَارٌ، وَإِنْ بَوَى طَلَاقًا فَطَلَاقٌ، وَإِنْ بَوَى إِيلَاءً فَإِيلَاءٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَهَا
 مُحْتَمِلٌ بِكَلَامِهِ؛ إِذَا انْتَهَرَ بِحُكْمِ كُلِّ دَلِيلٍ، ثُمَّ إِنْ بَوَى لَطَلَّاقًا لَا يَكُونُ ظَهَارًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: يَكُونُ
 مَعًا، الظَّهَارُ بِمَقْضَاهُ، وَالطَّلَاقُ سِتْرُهُ، وَإِنْ بَوَى إِيلَاءً يَسْعَى أَنْ يَكُونَ إِيلَاءً وَظَهَارًا بِاتِّفَاقِهِمَا [رَمَرُ الْحَقَائِقِ: ٢٨٣، ١]

(مُسْتَحْصَنُ، فَتَح)

ولا ظهار إلا من زوجته، فلو نكح امرأة بلا أمرها فظاهر منها فأجازته بطل، أنتن
 علي كظهر أمي " **ظهار منهن، وكفر لكل.**

أي لكل واحدة منهن

ولا ظهار. حرة كانت أو مملوكة مسيئة أو كناية، فلو صاهر من أمته لا يكون مصاهرًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا آبَاءَكُمْ حَتَّى تُبْتَغُوا مِنْكُمْ مَخْرَجًا﴾. **بصهارون من نسائه** الآية (استنحة ٣) ولفظ النساء يتناول المكوحات؛ إذ يفتى النساء مصافاً إلى الأرواح لا يتناول الإماء، ولأن الحل ليس بمقصود في الأمة، وإنما المقصود الاستخدام حتى يثبت منك اليمين في من لا يحل له وضئها، فلا تكون مقصودة بالتحريم؛ إذ الحل فيها تع لمك اليمين لا مقصود، وفي اسكوحة أصل فيمتنع الإحاق حلاً لمالك، والنص حجة عليه؛ لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فقلل اشرع حكمه إلى تحريم مؤقت بالكفارة، والأمة ليست بمحل للطلاق، فلا تكون محلاً للظهار كالإيلاء كان صلاقاً في الجاهلية، فأخره الشرع إلى مضي أربعة أشهر. [رمز الحقائق: ٢٨٣/١] (فتح)

بطل: [أي الظهار؛ لأنه صادق في التشبيه في ذلك الوقت، فلا يجب عليه جزاء رور. (ع)] هذه المسألة تفرع لقوله: "لا ظهار إلا من زوجته" أي من نكح امرأة بلا أمرها فظاهر منها عقيب النكاح، فأجارت المرأة النكاح بعد ما بعده الخبر وبعد ما طاهر منها بطل الظهار؛ لأنه صادق في التشبيه وقت التشبيه وم يتوقف على الإجارة كالنكاح، لأنه يس من حقوقه. (مستحضر، فتح) **أنتن:** أي قور ارجل لزوجاته: أنتن إ.ح. (ط)

ظهار منهن: [جميعاً، وارتفاع ظهار على أنه حر القور المقدر. (ع)] لوجود ركه في كنهن وهو التشبيه؛ لأنه أصاف الظهار إليهن، فصار كما إذا أصاف إليهن الصلاق، وبو كرّر الظهار من واحدة في مجلس تكررت الكفارة عليه إلا إذا نوى التأكيد بالثاني فيصدق قضاء. (فتح)

وكفر لكل: [أي انصاهر في المسألة المذكورة. (ع)] أي كفر المظاهر لكل واحدة منهن، فإن كرّ ثلاثاً وثلاث كفارات، وإن كانت أربعاً فأربع؛ لأنه لو أن منهن كان عليه كفارة واحدة، والفرق أنها في انصاهر لانتهاج الحرمة وهي تثبت في حق الكل، فتتعدد الكفارة بتعددتها، وعند مالك يكفيه كفارة واحدة إذا صاهر منهن بكلمة واحدة كما لو قال هن: "والله لا أفركن" ثم قرهن لم يرمه إلا بكفارة واحدة، ولذا: أن الكفارة لانتهاج الحرمة وهي تثبت في حق كل واحدة منهن، فتتعدد بتعددهن، بخلاف الإيلاء؛ لأن الكفارة تحب فيه هتك حرمة اسم الله تعالى، وهو الواحد فلا تتعدد إلا بتعدد ذكر اسم الله عز وجل. [رمز الحقائق: ٢٨٤/١] (فتح)

فصل

في بيان كفارة

وهو تحرير رقبة، ولم يجز الأعمى ومقطوع اليدين أو إهاميها أو الرجيين، والجنون
أي معصومهما

فصل أي في بيان الكفارة، وإما يجب كفارة بمظاهره؛ لأنه أتى بمكر من لقول ورور كما هو مخصوص عنه؛ لأنه شبه من هي في أقصى غايات حل عن هي في أقصى غايات الحرمة، فناسب أن يحارى باخرمة المعية بالكفارة. وكفارة الظهار عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإصعام ستين مسكيناً، نص الوارد فيه، فإنه يعيد الكفارة على هذا الترتيب، كل ذلك قبل الوعد، وهذا في الاعتاق والصوم ظاهر؛ تنصيص عليه، وكذا في الإطعام؛ لأن كفارة فيه منهية لحرمة، فلا بد من تقديرها على الوعد؛ ليكون الوعد حلالاً. (فتح، محشي)

تحرير رقبة: [قل لوعد سوء كانت لرقبة ذكراً أو أنثى، صغيراً أو كبيراً، مسماً أو كفوفاً لإصلاق النص. (غ)] لرقبة في الأصل مؤخر العتق، سمي به الممبوكة تسمية لكل باسمه الجزء سواء كانت لرقبة مسومة أو كوفة لإصلاق النص. وقال الشافعي: لا يجوز بكافة كما في قتل الحصا، وبه قال مالك وأحمد؛ لأن الكفارة حق لله تعالى فلا تصرف إلى عدو الله، قلنا: المخصوص عنه، عتاق لرقبة وقد تحقق؛ ولأن الأصل أن يعمل بمقتضى كل نص إصلاقاً وتقييداً وكونه عدو الله تعالى لا يمنع من الإحسان إليه بقوله تعالى: **وَلَا يَجْرُ الْغِيْرُ مِنْكُمْ** (سورة النساء: ٨). ويجوز لمرتدة عند لبعض، ولا يجوز عند آخرين؛ لأنه مستحق القتل، ويجوز المرتدة بلا خلاف. [رمز الحقائق: ٢٨٤/١] (فتح)

ولم يجز الأعمى: أي تحرير الممبوكة الأعمى لخلاف لأعور والأعمش. (ص) [والأصل أن فوت حس المفعة يمنع احوار، والاحتلال لا يمنع، وعلى هذا لا يجوز الأعمى؛ لفوات حس المفعة وهو البصر، ولا مقطوع ليسين؛ لفوات استش، وكذا مقطوع إهامي أيدين ولا مقطوع رجليين، فوت الشئ، ويجوز الأصم الذي يسمع بد صبيح عليه، ولأعور ومقطوع إحدى يديين وإحدى الرجلين من خلاف، أما إذا كان من جانب واحد، فإنه لا يجوز فوت الشئ عليه، ويجوز الخصى والمحبوب ومقصوع الأدين، وقال رفر: لا يجوز هؤلاء؛ لأنهم هالكون من وجه؛ لفوات مفعة حمال في مقصوع لأدين، والإيلاد في الحصى والمحبوب، قلنا: إن هاتين المفعتين رائدان، ولا تصير أدت لفوقهما كاهات كما لا تصير فوت السحية وحاحب، والأحرس لا يجوز، فوت حس المفعة، وقيد بإهامي اليدين؛ لأن مقطوع إهامي الرجلين لا يمنع الجواز. (عيني، فتح)

إهاميها: أي مقطوع إهامي أيدين. (غ) **والجنون:** عصف على قوله: لأعمى أي لا يجز تحرير الجنون الذي لا يعقل، وإن كان يحس ويفيق يجوز تحريره في الكفارة في حالة الإفاقة؛ لأن الانتفاع بالحوار لا يكون إلا بالعقل، فكان الجنون الذي لا يعقل فائت السافع، ولدي يحس ويفيق يحتل السافع، والاحتلال غير مانع كما مر. (مستحسن)

والمدير وأم الولد والمكاتب الذي أدى شيئاً. فإن لم يؤد شيئاً، أو اشترى قريبه

أي المكاتب

أي ولم ير شيئاً

ناوياً بالشراء الكفارة

أي حال كون الظاهر ناوياً

والمدير وأم الولد. [لاستحقاقهما الحرية من وجه فكان الرق فيهما ناقصاً. (ع)] عصفت على قوله: "والمحسوس" أي لا يجوز تحرير المدير وأم الولد في الكفارة لاستحقاقهما الحرية من وجه نجهة أخرى، فكان الرق فيهما ناقصاً، وقوله تعالى: "فحذر منكم" يقتضي الكمال ويقتضي إنشاء من كل وجه، وبعناقهما تعجيل ما صار مستحقاً لهما، فلا يكون إنشاء من كل وجه. [تبيين الحقائق: ٢٠٨/٣] (فتح)

والمكاتب الذي أدى شيئاً: [من بدل الكتابة؛ لأنه تحرير بعوض. (ع)] ولم يعجز نفسه، فإنه لا يجوز التكفير به؛ لأن إعتاقه يكون سداً، وعن أبي حنيفة: أنه يجزئه لقيام الرق من كل وجه؛ لأن الكتابة تقبل الانساح. خلاف أمومية الولد والتدبير؛ لأهما لا يقبلان الانساح، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو خلاف مشهور من الرواية. (مستخلص، فتح)

فإن لم يؤد شيئاً: [من مال الكتابة يجوز؛ لأنه تحرير من كل وجه. (ع)] هذه مسألة أولى المسائل الثلاثة التي يأتي جوابها بقوله: "صح" أي لو أعتق رجل لكفارته مكاتباً لم يؤد شيئاً من مال الكتابة جاز عبداً، خلاف شافعي وروى، هما: أنه استحق الحرية نجهة الكتابة، فأشبهه مدير وأم الولد، ولذا: أن الرق قائم من كل وجه، والواجب تحرير الرقة، وهو تصوير شخص مرقوق حرّاً وقد وجد، ولم يتمكن بقصاص في رقه بالكتابة؛ لأن عتقه معق بشرط الأداء، فهو عتق عتقه شيء آخر لم يثبت به الاستحقاق قبل وجود الشرط، فكذا هذا. (مستخلص، فتح)

أو اشترى قريبه: [الذي يعتق عبده بالشراء مثل أبيه أو أمه أو أخيه. (ط، ع)] هذه مسألة ثانية أي رجل اشترى قريبه، وبوى بالشراء الكفارة يجوز عنها عبدان، وقال شافعي: لا يجوز، وعنى هذا خلاف كفارة اليمين، وبه قال زهر وأحمد ومالك؛ لأن سب العتق هو الفرية، فلا يكون الشراء تحريراً مطلقاً كما لو علق عتقه بالشراء، وهذا لأن الشراء إثبات المثلث، والإعتاق إنزاله، فلا اجتماع للتصديق.

ولذا: أن شراء القريب إعتاق؛ بقوله: "لا يجوز" لا أن حده ممانع فيشرية فعنته. وانقاء للتعقيب، فاعتق سبب الشراء كقولهم: سقاء فأرواه" فجعل نفس الشراء إعتاقاً؛ لأنه لا يشترط غيره، والحاصل أن الخلاف في الحوار وعدمه ينتج على أن علة العتق هي الشراء عبدان، والقراءة عندهم، وعلى هذا الخلاف لو وهب له أو تصدق به عبده أو أوصي به به وهو يموي به عن الكفارة، والتقييد بالشراء إشارة إلى أنه لو ورثه ناوياً بالإلزام الكفارة لم يكفه عنها حيث لا يجزئه؛ لأن الميراث يدخل في ملكه من غير صعه، بخلاف أهبة والصدقة والوصية؛ لأن المثلث هذه الأساب يحصل بصعه، وهو القول فيجزئه كالشراء. (مستخلص، فتح)

الكفارة فإنه يجوز أيضاً؛ لأن الشراء علة العتق خلاف الإرث. (ط، ع)

أو حرّر نصف عبده عن كفّارته ثم حرّر باقية عنها صح. وإن حرّر نصف عبد
 مشترك وضمن باقيه، أو حرّر نصف عبده ثم وطئ التي ظاهر منها ثم حرّر باقيه
 لا، فإن لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان
 لا، فإن لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان

أو حرّر نصف عدد هذه المسألة لثالثة أي بو اعتق رجل نصف عدده عن كفارته ثم حرّر النصف الآخر عنها بجور، ومعناه إذا لم يخامع بين الإعتاق بالاتفاق، وهذا لأنه اعتقه بكلامين والنقصان من آثار العتق الأول، واعتق الأول جهة الكفارة، فصار كما بو أضحج شاة للأصحية فأصاب السكين عنها، وإنما قيدنا بعدم إجماع بين الإعتاقين؛ لأنه بو جمع بينهما لا جور عتقه عن الكفارة عند أي حيفة، ويجوز عددهما كما سيأتي. (مستخلص)

عيا أي عن الكفارة فإنه بجور أيضاً، لأنه عتق رفة كاملة بكلامين فحصل انقصود به. (ع)

ص جواب المسائل الثلاث أي صبح تحرير امظاهر عن الكفارة في هذه المسائل. (٤)

وإن حرّر نصف عبد مشترك [بنيه وبين غيره عن كفارته. (ط، ح)] هذه المسألة أولى المسائلتين المتين يأتي
توافقهما بقوله: "لا" أي لا يجوز عن بكفاره، فالمسألة لأولى: أن نظاهر حرّر نصف عبد مشترك وهو مؤسر،
وضمن لشريكه نصف قيمته، ثم حرّر باقية لا يجزئه عن الكفارة عند أي حيفه، وقلنا: يجوز؛ لأن الاعتاق لا يتجرأ
عندهما، فعنق جزء منه عتق كله فصار معتقاً كل العبد؛ لأنه مدث نصيب شريكه بالصمان، وهذا إذا كان
مؤسراً وصيب نصيب شريكه، فيكون عتقاً غير عوض فيجزئه، وإن كان معسراً يسعى العبد، فيكون العتق
عوض فلا يجزئه عن الكفارة، وله: أن القصاص تمكن في النصف الآخر؛ لأن العتق يتجرأ عنده فتعذر استدامة
لرق فيه، وهذا القصاص حصص في مدث شريك فيه، ثم اتفق بالصمان بأفضأ، فلا يجزئه عن الكفارة، خلافاً ما
إذا أعتق نصف عبده ثم باقيه؛ لأن مدث القصاص لذهاب البعض بسبب العتق فجعل من الأداء، ولا يمكن مدث
هنا؛ لأنه لا أداء قبل الملك. (عين، مستخلص، فتح)

بإقيه: وهو النصف الآخر لأن كان موسراً لم يحر دث (ع) أو حرر نصف عبده الح هذه مسألة ثانية من المسألتين، يعني حرر نصف عبده عن كفارة النهار، ثم جامع إلي صاهر منها ثم حرر بإقيه حرته عن كفارته عندهما، وعبد أبي حبيقة. لا يحرته؛ لأن المأمور به العتق قبل انسياس فلم يوجد؛ لأن عتق النصف وقع بعد انسياس، وهذا مبني على أن العتق يتحرراً، وعنهما: حرته بعدة أخرى اعتق عندهما كما سبق، فإعتاق النصف اعتاق مكن، فكان إعتاق الرقة قبل انسياس. (مستحصى، فتح الله لمعين) **بإقيه** وهو النصف الآخر لم يحر أيضاً. (ع) **لا جواب** المسألتين أي لا يجوز عن الكفارة. (ع)

فإن لم يجد الخ: عطف على محذوف، واشتدِير: وهي تحرير رقة إل وحدها، فإن لم يجدها أي بأن لم تكن في مكة أو لم يقدر على ثَمَها وقت الأداء صام شهرين متتابعين؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَدَّ فَصَلِّ لَهُمْ يَوْمَ هَلَّ الْقَمَرُ مِنْهُ﴾ (الب: ٩٢) =

وَأَيَّامٌ مِّنْهُنَّ، فَإِنْ وَطَّئَهَا فِيهِمَا لَيْلاً أَوْ يَوْماً نَّاسِياً، أَوْ أَفْطَرَ اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ،
 لمرة التي طاهر منها الشهرين أي أو وطئها في اليوم أي في الشهرين

= والتتابع هو المصوص عليه بشرط أن لا يكون في الشهرين رمضان، فإن رمضان لا يقع عن الظهار؛ لما فيه إبطان ما أوجب الله تعالى ولا يكون يوماً العيد وأيام التشريق فيهما أيضاً؛ لأن الصوم في هذه الأيام مهيى عنه، فلا يبوب عن الواجب الكامل، وهو بقدر على شهرين متواليين حاليين عن هذه الأيام، خلاف ما إذا حصلت المرأة في صوم كفارة الإفطار أو القتل حيث لا يقصع به الترتيب، لأنها لا تعد بدءاً منه في شهرين عادة، بخلاف كفارة اليمين والنكاح والمرص حيث تستقل في هذه الأشياء؛ ولأنه يمكن وجود شهرين حاليين عن النكاح والمرص ومدة كفارة اليمين قليلة، فيمكنها أن تصوم مرتين من غير حرج. [رمر الحقائق: ١/ ٢٧٥]

ثم إن صام شهرين بالأهنة أجراه وإن كانا ناقصين، وبلا فلا يخرجه إلا الكامل أي ستين يوماً، ثم إن أفطر لتمام تسعة وخمسين يوماً لرمه الاستقلال، وكذا لو دخل في صومه الأيام استهيه أو رمضان فإنه يستقل، ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الإعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك ليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعاً. (مسكين)

مهيئة وهي يوم الفطر ويوم الحر وأيام التشريق، وكذا كل صوم شرط فيه انتفاع. (ص، ع) **ليلاً** أي في الليل ولو ناسياً أو عامداً. (ط، ع)

أو يوماً ناسياً أي حال كونه ناسياً، وإنما لم يقل: "هاراً"؛ ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس. (ع) [قيد بالنسيان؛ لأنه لو جامعها هاراً عامداً استأنف اتفاقاً، ولم يعف عن وطء الناسي كما عفي عنه في الصوم؛ لأنه فيه على خلاف القياس بالحديث، وهذا عرف أن قوله: "ناسياً" ليس قيداً في الليل واليوم، بل في اليوم فقط، فمن جامع التي صاهر منها في خلال شهرين ليلاً مطلقاً أو هاراً ناسياً استأنف الصوم عند الطرفين، وقال أبو يوسف: لا يستأنف؛ لأن الوطء لا يجمع التتابع؛ إذ لا يفسد به الصوم، غير أن تقديم الصوم على المسيس شرطاً فيما ذهب إليه تقديم البعض، وفيما قالوا: تأخير الكل عنه وهما: أن الشرط في الصوم أن يكون قبل المسيس وأن يكون حالياً عن المسيس البعض، وهو قوله تعالى: **فَمَنْ فُتِنَ مِنْكُمْ فَلْيُصَلِّ** (نقص ٣)، وما انعدم الشرط وجب الاستيناف. (مستخلص)

أو أفطر في الشهرين مطلقاً سواء كان بعدد أو غير عدد. (ع) **استأنف الصوم**: [بعد الطرفين، وإن وطئ غيرها هاراً عامداً استأنف ولو مكثاً في كفارة الظهار أو غيرها اتفاقاً. (ط)] وجه الاستيناف أنه بالإفطار فات الترتيب المصوص عليه، وبالوطئ قبل التكثير يعوت تقديم الكفارة، وعند مالك وأحمد: إن كان بعدد لا يستأنف، وقال الشافعي وأبو يوسف: لا يستأنف إلا بالإفطار؛ لأن الوطء المذكور لا يفسد به الصوم كما لو جامع غيرها هذه الصفة، فكان الترتيب باقياً على حاله، ولأن في الاستيناف تأخير لكل عن المسيس وفي المضي تأخير البعض فكان أولى، =

ولم يجز للعبد إلا الصّوم وإن أطعم أو أعتق عنه سيّده، فإن لم يستطع الصّوم أطعم
 أنه لا مال له منه صلة أي عن جهة العبد المظاهر المحر
 ستين فقيراً كالفطرة، أو قيمته، فلو أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل صح،
 في قدر الوجب وفي مصرف أي لظاهر أي مالياً عنه عن كفايه

= وهذا لو جامعها في حلال لإطعام لا يستأنف، ولطرفين: أن الصّوم يقتضي تقديم الصّوم على الوضوء، وأن يكون الصّوم حائلاً عن الوضوء، فإذا فات اتقدم وسقط شعيرة وجب أن يأتي بالآخر وهو الإحلال؛ لأن العجز عن أحدهما لا يوجب سقوطهما، خلاف لإطعام؛ لأنه غير مقيد بالتقدم، وقيد بكفارة الظهار؛ لأن في كفارة يقتل بوضوء نسأ لا يستأنف؛ لأن مع من وصي فيها معنى يختص بالصّوم. (فتح، عيني)

ولم يحرم للعبد [ولو مكاسباً في كفارة الظهار أو غيرها. (ط)] أي لو ظاهر العبد من أمراته وأراد الكفارة عن الظهار لم يحرم؛ لا الكفارة بالصّوم، ولو أطعم نائماً عنه مولاه؛ لأنه ليس من أهل البيت، فممكن أهلاً للتكفير بآمال، وليس ممنوع مع العبد عن التكفير بالصّوم لتعلق حق المرأة به، خلاف سائر الكفارات، وإنما لم تنصف؛ ما فيها من معنى العادة. (مستحضر، فتح) **سيّده** أي مولاه ولو بآدمه وهو وصل بما قبله، وعبد أي القاسم المالك: لو أطعم بإذن المولى جاز. (ع)

أطعم سبعين فقيراً أي أضعم كل مسكين نصف صاع، ولا يجوز في سائر الكفارات أن يعطي الواحد أقل من نصف صاع؛ لأن العدد مقصود عليه في كفارة فيجب عليه نصف صاع من بر أو صاع من ثمر أو شعير. نقوله نسمة بن صحر البياضي: **أطعم** ... رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن، وعند الشافعي ... كل مسكين مداً من غالب قوت بده، بر كان أو غيره، وعند مالك: مداً بمد هشام، وهو مدان مد النبي . وعند أحمد: من البر مدان ومن ثمر أو شعير مدّين. [رمر الخقائق ٢٨٥/١] ولو دفع البعض من الحطة والبعض من الشعير جاز، وكذا يجوز نصف صاع من دقيق البر أو سويقه أو زبيب. (فتح)

أو قيسه. [أي أو أعطى قيمته مقدار الفصرة من غير الأعداد المنصوصة. (ص)] أي دفع قيمة طعام المذكور من غير ما نص عليه، وعند الثلاثة لا يجوز دفع القيمة، وقد مر الأصل في المراكاة، ويجوز تكميل أحد سوعين بالآخر لاتحاد المقصود، وهو الإضعام فصار حسناً واحداً من هذا الوجه، فجاز استكمال بالأجزاء، ولا يجوز بالقيمة، حتى لو أدى أقل من صاع من الثمر يساوي نصف صاع من بر لا يجوز؛ لأن القيمة لا تعتبر في المنصوص عليه، فصار كما لو أدى نصف صاع من ثمر يساوي صاعاً من الوسط حيث لا يجوز. [رمر الخقائق ٢٨٦/١] لأن العبرة في المنصوص عليه بعين الصّوم لا المعاد، وعليه أن يتم لئدين أعصابهم ما قدر من ذلك الحسن، فإن لم يجدهم استأنف الإطعام. (فتح)

صح. أي لو أمر المظاهر غيره أن يطعم بناية عنه لأجل كفارة الظهار ففعل العير، صح عن كفارته؛ لأنه طلب من العير التملك معي، والفقير قاصر له أولاً ثم لنفسه، فتحقق تملكه، ثم تملكه كما لو أمره صريحاً بالقبض فقبضه، =

وتصح الإباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر، والشرط غداءان ...

= ثم أمر بأن يصرفه إلى نفسه كفارة، وليس بمأمور أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية؛ لأنه يحتمل الهبة والقرض، فلا يرجع بالشك، وعن أبي يوسف ~~أنه يرجع~~ لأنه وإن احتمل الهبة إلا أن القرض أدهما صبراً فتحمل عليه، وإما قيد بقوله: "أن يطعم عنه"؛ لأنه لو قال لغيره: "أعتق عبدك عن طهاري" ففعل، لا يسقط عن الأمر عند انصرافين خلافاً لأبي يوسف، وإن أعتق عنه بغير أمره لم يجر اتفاقاً لوقوع العتق عن المعتق، وإن كان الإعتاق يجعل سماه حاز اتفاقاً، ووجه عدم الاستقصاء إذا كان العتق بأمره أن التخصيص بغير بدل هبة، ولا حوار لها بدون القصص، ولم يوجد القرض في الإعتاق، ووجد في الإطعام (مستخلص، فتح، عبي)

وتصح الإباحة إلخ والضابط أن ما شرع بلفظ الإطعام والطعام نخور فيه الإباحة، وما شرع بلفظ الإيتاء والأداء يشترط فيه التمييز، فالمصوص في الكفارات الأصعم، كقوله تعالى في كفارة الطهارة: ﴿وَلَا يَسْمَعُ صَوفاً﴾ - ﴿وَلَا يَرَى شَيْئاً مِّنْهُ﴾ - وفي أفدية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَسَبْعَةُ مِائَاتٍ مِّنَ النَّاسِ ذِي أُلُوهاً مِّمَّنْ﴾ (سورة ١٨٤)، وقوله: "دون الصدقات والعشر" فإنه يشترط فيه التمييز؛ لأن المصوص فيه الإيتاء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ لَهُمْ﴾ (سورة ٢٣)، وقوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ سِرَّهُمْ وَلَا نَجْوَاهُمْ﴾ (سورة ٥٠) بلفظ الأداء، وهو يقتضي تمييز، وقال الشافعي: يشترط التمييز في الكفارات أيضاً، ولا يعتبر الإباحة في الكل؛ لأن تمييز دفع للحاجة، والإصعم يذكر للتمييز عرفاً، يقال: "أطعمت هذا الطعام" أي مكنته، فيحمل عليه، أو هو مراد بالإجماع فاشتهى الآخر أن يكون مراداً؛ لأن فيه الجمع بين الحقيقة والنحو أو العموم في المشترك، وكل ذلك لا يخور؛ ولأنها صدقة واحدة، فيكون من شرطها التمييز كالزكاة وصدقة الفطر والكسوة في كفارة اليمين.

وسا: أن المصوص عليه في الكفارة والفدية: الإصغاء، وهو حقيقة في التمكن؛ لأنه عبارة عن جعل الغير صاعداً، وذلك بالإباحة، وإنما حار التملك بدلالة النص، والعمل بها لا يمنع بالحقيقة، ألا ترى أن صرب الوالدين وشتمهما يجرم بدلالة النص في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِغُونَ** (السر ٢٣) مع بقاء الأصل مراداً، وهو التأفيف، بخلاف المستشهد؛ لأن المصوص عليه فيه الإيتاء والأداء والكسوة وهي تقتضي التملك. (عبي، فتح)

أقول: الفرق بين الإباحة والتملك أن الإباحة هو التمكن من الشيء للاستعمال فقط مثلاً: إذا أباح الطعام للمفقر فله أن يأكله وليس له أن يهب الطعام لباح أو يبيعه أو يتصرف فيه بتصرف آخر، والتمليك جعل العير ملكاً لشيء، فله أن يتصرف فيه بما شاء من الاستعمال بنفسه أو هبة وغيرها. (محشي)

الكفارات: كفارة الظهار وكفارة الصوم وكفارة اليمين وكفارة قتل الصيد. (ع)

والقُدْرَة أي وتصح الإباحة في القُدْرَة أيضاً مثل أحرية الجُمَايَات في الحج وقُدْرَة الصُوم للشَّيْخ الفَاي. (ط، ع)
 الصَّدَقَات [فيه يشترط فيها التَّعْيِيك. (ص)] كالرَّكَاة وصدقة العَطَر والحَلَق عن الأَدَى. (مُسَكِّين) عَدَاءُ ال نَفْع
 الْغَيْنِ المعجَمَة، تَشْبِيه عَدَاء، وهو طَعَام الضَّحَى. (ع)

أو عشاءان مشبعان، أو غداء وعشاء، وإن أعطى فقيراً شهرين صح، ولو في
 يوم لا، إلا عن يومه، ولا يستأنف بوطئها في خلال الإطعام، ولو أطعم عن
 ظهارين ستين فقيراً لكل فقير صاعاً صح عن واحد.....

عشاءان يصح معين تشبه عشاء، طعام مساء. (ع) أو **غداء وعشاء** الغداء بالفتح والند طعام للعداء والعشاء كذلك طعام العشيبة، أي الشرب في صعام الإراحة إما عشاءان أو غداء وعشاء في يوم واحد؛ لأن المعتد دفع حاجة اليوم، ودفع للعداء والعشاء عادة، ويقوم قدرهما مقامهما، فكان المعتد أكتفى، والسحور كالعداء، ولو عدى سبب وعنتى سبب غيره مخرج إلا أن يعيد على أحد السببين غداء أو عشاء، ولأنه من الإداء في حبر الشعر والدره، خلاف حبر بر، فهذا شعور حره، قبلاً أكون أو كثيراً؛ لحصول المقصود، ولو كان فيهم صبي نصيب مخرج لأنه لا يستوفي كاملاً، وكذا لو كان بعضهم شعور قبل الأكل. [أمر الحقائق: ١/ ٢٨٦] (فتح)

صح أي هو أطعم واحداً ستين يوماً آخره، لأن المقصود سد حاجة المحتاج. وقال الشافعي: لا يصح؛ لأن التفريق على الستين واجب بالنص، ولأنه أن المقصود سد حاجة، والحاجة تتجدد في كل يوم، فالدفع إلى واحد في اليوم اثني كالدفع إلى غيره من الفقراء. [أمر الحقائق: ١/ ٢٨٧] (مستخلص) **ولو في يوم لا إلخ** | أي لو أعطى مسكيناً واحداً كل الصاع. (ع) | أي هو أعطى فقيراً واحداً ستين صاعاً في يوم واحد مخرج إلا عن يومه ذلك؛ لأن الواحد عليه التفريق، وهو يوحد كالخاج إذا رمى الخمره سبع حصيات يدفعه واحدة لا بجرته إلا عن واحدة، وهذا حكم في لإحاده من غير خلاف، أما إذا مئت مسكين الواحد يدفعات في يوم واحد فقيل: يجوز، وقيل لا يجوز، إلا عن يومه ذلك، وهو الصحيح. [أمر حقائق: ١/ ٢٨٧] (مستخلص)

ولا يستأنف إلخ لأن النص في الإصعام مصدق غير مقيد بما قبله من النص، فيجزي عن إصلاقه، ولا يجوز حمله على النص المفيد في الإعتاق والصوم بالقياس ولا حر الواحد، وهو قوله ١. للذي واقع امرأته قبل التكفير بعد الله، لا بعد حتى يحسد، لأن التقييد نسخ، فلا يجوز تحمله، وإنما مع المطاهر من الوصاء قبل الإصعام يجوز أن يقدر على تحرير أو إصيام، فيقعان بعد بوطء، ونهي لغيره لا يعدم انشروعية، فالخاص أن الوصاء قبل لإطعام أو في حاله وإن كان حراماً لكن لا يباي عدم روم سنن الإطعام. [تبيين الحقائق: ٣/ ٢١٩] (فتح) **الإطعام** إطلاق النص فيه، فيجزي عن إصلاقه، ولا يحمل على مفيد في الإعتاق والصوم بالقياس (ع)

صاعاً بأن أعطى ستين فقيراً ستين صاعاً من بر. (ع) **صح عن واحد** من الظهارين عبد الشيعين، وقال محمد. يجوز عنهما؛ لأن في المؤدى وفاء هما، لأن الواحد عليه كان نصف صاع، وهو أعطى كل فقير صاعاً من بر، والفقير مصرف هما، فصار كما لو ملكه بدفعين أو احتلف حسن الكفارة، وللشيعين أنه راد في قدر الواحد ونقص عن النحل فلا يجوز إلا بقدر النحل، والفقه فيه أن أسية في الحس الواحد لغو؛ لأنها شرعت لتمير الأحاس المحتمة لاختلاف الأعراس فيها، فلا يحتاج إليه في الحس الواحد لعدم الفائدة، وتصرف إذا لم يصادف محله يعو، فإذا عت بية العدد =

وعن إفطار وظهار أو حرر عبيدين عن ظهارين ولم يعين صح عنهما، ومثله الصيام والإطعام، وإن حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صح عن واحد، وعن ظهار وقتل لا.

أي مظاهر
أي وإن حرر
أي كفارة قتل
أي مظاهر
أي مظاهر
أي مظاهر

= بقيت بية مطلق الظهار، وأمؤدى يصح كفارة واحدة؛ لأن التقدير نصف الصاع لمع النقصان، فلا يجمع الربادة، فصار كما إذا بوى أصل الكفارة ولم يرد عليه، واختلاف مقيد فيما إذا أطلع بدفعة واحدة. [رمز الحقائق: ٢٨٧/١]

وعن إفطار أي لو أطلع ستين فقيراً كل فقير صاعاً عن كفارة إفطار وكفارة ظهار صح عنهما بالاتفاق. (ع)

صح عنهما. هما مسألتان: الأولى: لو أطلع ستين مسكيناً عن إفطار وظهار كل فقير صاعاً من بر، صح عن كفارتي إفطار وظهار بالاتفاق؛ لأن في المؤدى وفاء بهما، واحتلف الجنس، والثانية: أنه حرر عبيدين عن ظهارين ولم يعين أحدهما صح عن الظهارين؛ لأن الجنس متحد، فلا حاجة إلى البية المعينة، وعند الشافعي ومالك: لا يصح بلا تعيين. (مستخلص، عيني)

مثله أي مثل حكم التحرير في المسألة المذكورة. (ع) الصام بأن صام أربعة أشهر ولم يعين عن أحدهما صح عنهما لاتحاد الجنس. (مسكين) والإطعام بأن أطلع عنهما مائة وعشرين مسكيناً ولم يعين حار عنهما لما مر. (ع)

صح عن واحد أي من وجب عليه كفارتا ظهار، فأعتق عنهما رقبة واحدة أو صام شهرين متتابعين، كان به أن يجعل ذلك عن أيهما شاء، وقال مالك ورهم: لا يجوز عن واحد منهما كما في المسألة الآتية؛ لأنه أعتق عن كل ظهار نصف عد، وكذا في صورة الصيام صام شهراً واحداً، فليس له أن يجعل عن أحدهما بعد ما أعتق عنهما أو صام عنهما؛ لحروح الأمرين من يده، وهو القياس، ولنا: أن بية التعيين في الجنس المتحد غير مقيد فبلعوا، وفي الجنس المختلف مقيد، وهما إذا لعت البية لاتحاد الجنس بقي مطلق البية، فله أن يعين أيهما شاء كما لو أنصفه في الابتداء، مثلاً لو صام يوماً وبوى قضاء يومين من رمضان فجرته عن يوم واحد، ولو بوى عن القضاء والكفارة لا يجزئه عن واحد منهما، واختلاف الجنس في حكم الكفارة يعرف باختلاف النسب، ففي صورة كفارة الظهار الجنس متحد، فلا تعمل النية فيقع عن أحدهما. (مستخلص، فتح)

وعن ظهار وقتل لا أي من وجب عليه كفارتان: كفارة ظهار، وكفارة قتل خطأ، فأعتق رقبة مؤمنة عنهما، أو صام شهرين عنهما لم يجز عن واحد منهما، وقال الشافعي: له أن يجعل عن أحدهما في الفصلين يعني هـ وفي المسألة السابقة؛ لأن الكفارات كلها عنده حسن واحد لاتحاد المقصود، وهو الست.

والحاصل أن عند الشافعي: شمول اجواز في الفصيص، وعند زهر: شمول العدم، وعندنا: يفصل ويقال: إن اتحد الجنس كان له أن يجعل ذلك عن أيتهما شاء، وإن اختلف لا يجوز عن واحد منهما، ففي كفارة القتل والظهار لما كان الجنس محتقاً لم يصح شروعه في واحد منهما، كما لو بوى بالصلاة ظهراً وصلاة جنازة لم يكن شارباً أصلاً، وبما قيدنا الرقة بالمؤمنة؛ لأنها إن كانت كافرة جاز عن الظهار استحساناً؛ لأن الكافرة لا تصح لكفارة القتل بالنص، فتعينت للظهار. (فتح، عيني) لا: أي لا يجوز عن أحدهما.

باب اللعان

أي في بيان أحكامه

هي شهادات مؤكدات بالإيمان مقرونة باللعن قائمة مقام
 وهذا كونه أي عند الشهادة

باب اللعان هو مصدر لاعن يلاعن ملاءعة ولعناً، وأصل اللعن: الطرد والإبعاد عن الخير، والملاءعة تكون بين اثنين، وهذا اللعن في كلام الروح وحده، وفي كلام الزوجة ذكر العصب، وجهه: أن هذا من باب التعليب كالقمرين لشمس والقمر، ولم يسم بالعصب؛ لأن لهه أسقى، والسق من أسباب الترجيح، وهذا من تسمية الشيء باسم حرته كالصلاة تسمى ركوعاً وسجوداً؛ بوجودهما فيها، وكذا يوجد لعن نفسه في الخامس. (فتح، عبي)

هي أي اللعان شرعاً، والتأنيث باعتبار الملاءعة أو بالنظر إلى الخير. (ع) **مؤكدات بالإيمان** هذا ركنه وليس من الإيمان ما يتعدد من جانب المدعي إلا هذا وفي القسامة، وشرط اللعان في المتلاعنين أن يكونا زوجين حريين عاقبين بالعين مسلمين باطقين غير محدودين، وأن يكون الكاح صحيحاً، والشرط في القادف عدم إقامة البينة على دعواه، وفي المقدوف إنكاره، وسنه قذف الزوجة بما يوجب الحد في الأحيبة، وحكمه حرمة نوطء بعد اتلاعن.

ثم اعلم أن قوله: "شهادات مؤكدات بالإيمان" تعريف اللعان عبداً، أي كلمة اللعان شهادات مؤكدات بالإيمان، والشهادة: الإخبار عن مشاهدة وعيان، وقد تجري مجرى الحلف فيما يراد به التأكيد نحو: أشهد بالله في موضع أقسم، وقال الشافعي: كلمات اللعان إيمان مؤكدات بلفظ الشهادة، فيراد بالشهادة عبده تأكيد اليمين ولا يراد الشهادة، فيشترط أهلية اليمين عبده، فيجري بين المسموم وامراته الكافرة، وبين الكافر وامراته الكافرة، وبين العبد وامراته، وبه قال مالك وأحمد: - وعدنا: يشترط أهلية الشهادة فلا يجري إلا بين المسلمين الحريين كما سبق للشافعي.
 لقوله تعالى: (سور ٦) فقله تعالى: . . . محكم في اليمين والشهادة تختم اليمين، فحملاً المحتمل على المحكم، لا سيما إذا تعدد حممه على الحقيقة؛ لأن الشهادة لنفسه غير مقبولة، بخلاف اليمين، وتكرره يدل على أنه يمين أيضاً؛ لأنها شرعت مكررة كما في القسامة دون أداء الشهادة.

ولما قوله تعالى: (سور ٦) استثنى عن الشهداء، فثبت أنهم شهداء؛ لأن المستثنى يكون من جنس المستثنى منه، ثم نص على شهادتهم، فقال: (سور ٦) . . .
 (سور ٦) فص على الشهادة واليمين، قلنا: الركن هو الشهادة مؤكدة باليمين، والتأكيد لا يخرج من أن يكون شهادة، وقوله: "الشهادة لنفسه غير مقبولة"، قلنا: إنما لا تقبل في موضع التهمة، وأما إذا اتعت التهمة فمقبولة، قال الله تعالى: (سور ١٨) فهذه من أصدق الشهادات؛ لانتفاء من اتهمته، والتهمة فيما نحن فيه متفية باليمين. (عيني، فتح)

قائمة مقام الح لأن الاستشهاد بالله تعالى مهلك كالحمد من أشد فقام مقامه؛ وهذا لو قذفها مراراً كقذف لعان واحد كالحمد، بخلاف ما لو قذف أكثر من واحدة من نسائه بكلمة واحدة أو بكلمات حيث يتعدد عليه اللعان. (فتح)

حد القذف في حقه، ومقام حد الزنا في حقها، فلو قذف زوجته بالزنا، وصلحها
 شاهدين، وهي ممن يحد قاذفها، أو نفى نسب الولد وطالبته بموجب
 أي وقائمة أي في حق المرأة أي لزوج أي لزوج

في حقه: أي في حق الزوج فيشترط كونه ممن يحد قاذفها، ولا تقبل شهادته بعد اللعان أبداً. (ع)
ومقام حد الزنا إلخ: وهذا لم يصح العفو عنه، ولا الإبراء والصلح؛ إذ كل من حد القذف والزنأ لا يحتمل
 ذلك، والمراد أنه قائم مقام حد القذف في حقه إن كان كاذباً، ومقام حد الزنا في حقها إن كانت كاذبة. (فتح)
فلو قذف زوجته أي قذفها بصريح الزنا في دار الإسلام، وهي حية عفيفة عن فعل الزنا وتهمته بأن م توطأ
 حراماً ولو مرة بشبهة ولا بكاح فاسد ولا لها ولد بلا أب معروف ولو في عدة الرجعي، وقوله: 'بالزنا'، أي
 المكاش في كاحه أو قسه بأن قال ها: يا رابية أو أنت رابية أو ريت، وقيد به؛ لأنه لو قذفها بغير الزنا لا يجب
 اللعان؛ لأن اللعان قائم مقام الحد في حقه، فلا يجب إلا بما يجب به الحد. [رمز الحقائق: ٢٨٨/١]
وصلحها شاهدين: أي يشترط صلاحيتهما لأداء الشهادة على المسلم؛ لأن الركن فيه الشهادة، فإن كانا صبيين أو
 عديين أو مجنونين أو محدودين في قذف أو كافرين، وكذا إن كان أحدهما فلا لعان، والفاسق من أهل الشهادة
 عندنا، إلا أنه لا تقبل شهادته في أكثر المواضع للتهمة، وهذه الشهادة مشروعة في موضع التهمة، فلا ترد، فتجري
 بين الفاسق وامرأته، وكذلك تجري بين الأعمى وامرأته وإن كانت عمياء؛ لأنه من أهل الشهادة هنا، وإن
 كان لا تقبل شهادته في سائر المواضع؛ لكونه لا يميز بين المشهود له وعليه، وهما يقدر أن يميز بين امرأته.
 [رمز الحقائق: ٢٨٨/١] (فتح)

وهي ممن يحد قاذفها. بأن كانت عفيفة مبرأة عن الزنا غير متهمة به؛ لأن اللعان قائم مقام حد القذف في
 حقه، فلا بد من عفتها، وتخصيص ذكر المرأة بهذا لإثبات عفتها؛ لأن حد القذف لا يجب إلا إذا كان المقذوف
 عفيفاً، فكذلك اللعان؛ لأنه قائم مقامه، فإذا لم تكن عفيفة ليس لها أن تطالب به؛ لفوات شرطه، فلا يتصور
 اللعان، وهذا المعنى لا يوجد في حقه؛ فذلك خصت بالذكر بهذا. [رمز الحقائق: ٢٨٩/١] فإن كانت أمة أو
 كاتبة أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا حد ولا لعان. (فتح) **قاذفها:** بأن كانت محصنة فلو رنت في عمرها أو
 وطئت حراماً ولو بشبهة فلا لعان. (ط) **أو نفى نسب الولد.** ولا فرق بين ما لو كان الولد الذي نفاه منه أو
 من غيره بأن قال: ليس بابي وم يقدفها بالزنا يكون موجه اللعان، كما لو نفاه عن أبيه المعروف يكون قاذفاً
 ها، كما لو نفاه عنه أحني يكون قاذفاً أيضاً، ولا لعان في صورة قذف الأجنبي. (عيني، فتح)

وطالبته وإنما اشترط طلبها؛ لأنه حقها، فلا بد من طلبها، ولو بعد العفو كحد القذف، فإن قيل: لا يلزم من
 نفي الولد الزنا لجوار أن يحصل بالوطء عن شبهة؟ قلنا: الأصل في السبب الصحيح هو الفراش لا الفاسد الملحق
 به ففيه عن الفراش الصحيح قذف، وقوله: "وجب اللعان"، أي عبيهما إن أقر بقذفه أو أقامت عدلين مع
 إكباره، وإن أقامت رجلاً وامرأتين لا تقبل، وإن لم تجد بينة لا يحلف في أحد واللعان اتفاقاً. (فتح)

القذف وجب اللعان، فإن أبي حبس حتى يلاعن، أو يكذب نفسه فيحد، فإن لاعن
 وجب عليها اللعان، فإن أبت حبست حتى تلاعن أو تصدقه، فإن لم يصلح شاهداً
 أي على الروجة
 أي حبسه القاصي
 أي المرأة
 أي الروح

القذف وهو الحد ولم يره عن مدعاه. (ع) **اللعان** عنيهما؛ لأنه حق ثبت لها فيجب إقامته. (ص)
 أي أي امتنع الزوج عن اللعان. (ع) **حبس حتى يلاعن** [أو تين منه بطلاق أو غيره. (ص)] أي إن امتنع الزوج
 عن اللعان حبسه الحاكم حتى يلاعن، أو يكذب نفسه فيحد؛ لأنه حق مستحق عيبه، وهو قادر على استيفائه
 فيحبس حتى يأتي بما عليه، أو يكذب نفسه فيرتفع السب، وقال الشافعي: إذا امتنع يحد حد القذف؛ لأنه
 وجب عليه الحد بالقذف؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (سور ٤). إلا أنه يتمكن من دفعه باللعان تخفيفاً عليه، فإذا
 لم يدفع يحد، قلنا: قذف الرجل امرأته لا يوجب الحد عند اجتماع شرائط اللعان، وما تلا مسوح في حق الزوجين
 بآية اللعان، ولو كان موجباً لما سقط بشهادته أو عيبه؛ لأن الحقوق لا تسقط به. (مستخلص، فتح)

فيحد: حد القذف لأنه امتنع عن إفاء حق مستحق عليه. (ط، ع)

أب أي امتنعت المرأة عن اللعان. (ط) أو **تصدقه** فإن صدقته لا تحد حد الربا وفي بعض نسخ 'مختصر
 القدوري': 'أو تصدقه فتحد' وهو غلط؛ لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة، وهو يجب
 بالتصديق أربع مرات؛ لأن التصديق ليس بإقرار قصداً، فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في درته فيدفع به
 اللعان ولا يجب به الحد، وعند الشافعي: إذا امتنع الزوج عن اللعان يحد، وكذا امرأة إذا أبت تحد حد الربا،
 وهذا عجيب منه؛ لأنه لا يقبل شهادة الزوج عليها بالزنا مع ثلاثة عدول.

ثم يوجب الحد عليها بقوله وحده، وإن كان عبداً أو فاسقاً أو كافراً، وأعجب منه أنه يمين عبده، واليمين
 لا يصلح لإيجاب المال ولا لإسقاطه بعد الوجوب فأسقطت المرأة به الحد ههما عن نفسها، وكذا الروح أسقط
 الحد به عن نفسه، وأوجب الرجم الذي هو أعظم الحدود به على المرأة، وجعله شهادة في حقه، وهذا ناقص
 ظاهر، ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان، وهو ولدهما؛ لأن السب إنما يقطع حكماً باللعان، فلم يوجد،
 وهو حق الولد، فلا يصدقان في إبطاله. [رمز الحقائق: ٢٩٠/١] (فتح)

فإن لم يصلح الخ يعني إذا كنت هي من أهل اللعان بأن كانت صاحبة لشهادة عليه وهو لا يصلح للشهادة بأن
 كان كافراً ونحوه يجب عليه الحد؛ لأن اللعان تعدل لمعنى من جهته، فيصار إلى الأصل، وهو الحد الثالث بقوله
 تعالى: ﴿...﴾ (سور ٤)، ولا يتصور أن يكون الروح كافراً وهي مسلمة إلا إذا كانا كافرين
 فأسلمت ثم قذفها قل عرض الإسلام عليه، والأصل أن اللعان إذا سقط لمعنى من جهته فلو كان القذف صحيحاً
 حد وإلا فلا حد ولا لعان. [تبين الحقائق: ٢٢٨/٣] (فتح)

سأهدأ بأن كان كافراً أو عبداً أو محدوداً في قذف وكانت هي صالحة لشهادة. (ط، ع)

حدّ، وإن صلح وهي ممن لا يحدّ قاذفها فلا حدّ عليه ولا لعان. وصفته ما نطق به النصّ،
 أي الزوج شاهداً أي المرأة

لأنه حذف عن الحد أي كيفية اللعان

حد لأن اللعان تعذر معني من جهته فيصار إلى الموجب الأصلي. (ع) **قاذفها** بأن كانت رابية أو صبية أو نحوهما. (ط، ع) **فلا حد عليه** أي على الزوج؛ لأنه صادق في القذف لكنه يعرر. (م، ط، ع)
فلا حد عليه ولا لعان لأنها ليست من أهل الشهادة فكان الامتناع لمعي فيها فلا يوجب الحد، واللعان خلف عنه، وكذا إذا كانت محتوبة أو صغيرة أو محدودة في قذف، فلا حد ولا لعان، وإن كانا محدودين في قذف حد؛ لأن امتناع اللعان لمعي من جهته؛ إذ هو ليس من أهل الشهادة، وكذا إذا كان هو عبداً وهي محدودة في قذف بعد، بخلاف ما إذا كانا كافرين أو مملوكين حيث لا يجب عليه الحد، وإن امتنع من جهته؛ لأن قذف الأمة والكافرة لا يوجب الحد، وقال الشافعي: يلاع في الكل، إلا إذا كان أحدهما صغيراً أو محتوباً أو كلاهما، فقد مضى على أصله يكون الزوج أهلاً لليمين، ومضياً على أصله يكونه أهلاً للشهادة، ثم الإحصان يعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي أمة أو كافرة، ثم أسلمت أو عتقت لا يجب الحد ولا اللعان. [رمز الحقائق: ٢٩٠/١]

ما نطق به النص أي ما ذكر الله تعالى في هذه الآيات: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَصْطَفِي اللَّهُ الْكَاذِبِينَ﴾ (البور ٦) إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَصْطَفِي اللَّهُ الْكَاذِبِينَ﴾ (البور ٩) واعلم أن سبب نزول الآية أن هلال بن أمية جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: عبت عن امرأتي سنتين فلما رجعت وجدت عني بطن امرأتي شريك ابن السحماء يربي بها، فقال له ﷺ: **عصب الله عصبك** فقال هلال: رأيت عبيتي يا رسول الله، وأعاد هذه المقالة ثم قال: وإني لأرجو من الله أن يجعل لي محرماً، فأنزل الله هذه الآيات، فدل ذلك على أن اللعان قائم مقام حد القذف في حق الروح حيث لم يجلد هلال بقذفه، وقائم مقام حد الرأ في حق المرأة؛ لأنه قال في آخر الحديث: **عصب الله عصبك** فيسبى لقصاصي أن يبتدئ بالروح، فيشهد أربع شهادات، يقول في كل مرة: **أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا** يشير إليها في كل مرة، ويقول في الخامسة: **لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا**.

ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة: **أشهد بالله إنني لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا**، وتقول في الخامسة: **عصب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا**، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يأتي بلفظ الخطاب، فيقول: **فيما رميتك به من الزنا**، وتقول هي: **إنك لمن الكاذبين فيما رميتني به من الزنا**، وفي ظاهر الرواية لا يعتبر الخطاب؛ لأن كلا منهما يشير للآخر والإشارة أبلغ أسباب التعريف، والخطاب وإن كان أقطع للاحتمال لكن ضمير الغائب إذا اتصل به الإشارة يقطع الاحتمال أيضاً، وإنما خصت هي بالعصب؛ لأن النساء يستعملن النعم كثيراً فلا تقع المبالاة به، ويخفى من العصب، والمراد بالنص نص الشارع نعم الكتاب والسنة، أي فعل النبي - في عويم العجلاوي وامراته. [رمز الحقائق: ٢٩٠/١]

فإن التعنا بالتبفريق الحاكم، وإن قذف بولد نفى نسبه وألحقه بأمه، وإن أكذب نفسه
 أي الزوجان المرأة الروح بغير ولد القاضي أي نسب لولد عن الروح

بانت بتفريق الحاكم وقد الشافعي. إذا فرع ازواج من عانه تقع الفرقة قبل لعانها، ويتعلق بعانه عمده أربعة أشياء: قطع النسب، وسقوط الحد عنه، ووجوب الحد عليها. وثبت الفرقة بينهما؛ لأن الروح لما شهد عليها بالزنا أربع مرات وأكد ذلك باللعان فاصهر أهما لا يأتان فتم يكن في بقاء النكاح فائدة فيفسخ، وبما: حديث العجلاني أنه لأع امرأته، فما فرغا من لعانها، قال: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطعنها ثلاثاً، فهو كانت الفرقة تقع بعده لأكثر **٢٩٠**، بل ورد في رواية أبي داود: فألقده **٢٩١**، وقال رفر: لا تقع الفرقة إلا إذا تلاعن جميعاً، فإذا تلاعا وقعت من غير قضاء؛ لقوله **٢٩٢** **لا حسم**، روه أبو داود بمعناه، نفى الاجتماع بينهما بعد اتلاع، فيكون تخصيصاً على وقوع الفرقة بينهما بعد تلاعهما، وبه قال مالك وأحمد في رواية، وعندنا: لا تقع إلا بتفريق القاضي بعد التلاعها.

ولهذا قال عمر **٢٩٣**، المتلاعنان يفرق بينهما حتى لو مات أحدهما قبل حكم الحاكم ورثه الآخر؛ لما روي عن ابن عمر **٢٩٤** أنه **٢٩٥** لأع بين رجل وامرأته ففرق بينهما، وألحق الولد بأمه، روه اسحاري ومسلم، ولو وقعت الفرقة ما احتيج إليه، وأحديث محمول على بيان حرمة الاستمتاع دون وقوع الحرمة عملاً بهما، ثم التفريق تطليقة بائنة عند الصرفين حتى إذا أكذب نفسه جاز نكاحها، وعند أبي يوسف: تحریم مؤبد، وبه قال الشافعي ورفر ومالك وأحمد واستسوا بالحديث الذي روه رفر، وأجواب عنه: أنه إذا كذب نفسه لم يبق متلاعناً، فلم يتناولوا الخبر. [رمز الحقائق: ٢٩٠/١] (فتح)

وألحقه بأمه [أي أم الولد إذا نفى في حالة الولادة. (ط)] لما رويما من حديث اسحاري ومسلم، ولأن المقصود من اللعان نفى الولد فيوفر عليه مقصوده، وإن لم ينف النقصي بنبه صريحاً بل حكم بالتفريق فينتهي بنبه في ضمن الحكم بالتفريق عند الصرفين، وعن الثاني أنه لا بد للقاضي أن يقول: "ألزمت أمه وأخرجته من الأب" حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي النسب عنه، ثم لا ينتفي من أحكام النسب من جهة الروح سوى اتوارث، وبخات النفقة، وأما فيما سوى ذلك مثل رد الشهادة أي شهادة أحدهما بالآخر وحرمة لنكاح بينهما وحرمة دفع الزكاة، فانسب قائم إجماعاً، وكيفية هذا السعد أن يأمر القاضي الرجل فيقول: "أشهد بالله إني لمن اصادقين فيما ربيتها به من نفي الولد"، وكذا في حابها فتقول: "أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد"، وهو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان الأمرين كليهما. (مستخلص، عيني)

وإن أكذب نفسه [بعد اللعان ولو دلالة بأن مات الولد المني عن مال فدعى بنبه. (ص)] سواء كان الإكذاب باعتزافه أو بسبه، أو دلالة يعني لو أكذب نفسه بعد اللعان بأن قال: "كنت كاذباً فيما قلت"، حُد حد القذف، وإن أكذب قبل اللعان، فإن لا يصطفها قبل الإكذاب فكذلك، وإن أناتها ثم أكذب نفسه فلا حد عليه ولا لعان. (مستخلص، فتح)

حدّ، وله أن ينكحها، وكذا إن قذف غيرها فحد أو زنت فحدّت، ولا لعان ^{س ك ف}
 أي للزوج بعد ما أكذب نفسه وحد أي الرجل أي غير امرأته لذلك أي المرأة
بقذف الأخرس ونفي الحمل، وتلاعنا بزنيته وهذا الحمل منه، ولم ينف الحمل، ...
 أي الزوجان أي القاضي الزنا أي القاضي

حدّ حد القذف لإقراره بوجوب الحد عليه. (ط، ع) **وله أن ينكحها** أي حل لروح أن يتزوجها بعد ما أكذب نفسه وحد عند الطرفين، وقال أبو يوسف: لا يجوز له التزوج بها أبدأً لحديث رفر المذكور، وهما: أنه لما حد في القذف لم يبق أهلاً للشهادة فلم يبق أهلاً لعان فلم يكن متلاعناً، ألا ترى أن المافق إذا أسهم نحل عليه الصلاة. وأنزلت في المافقين قوله تعالى: **ولا تصل على أحد منهم مات** (التوبة: ٨٤) أي ما دام مافقاً، فكذا قوله: المتلاعنان إلخ، أي ما داماً على صفة اللعان. (مستخلص، عيني)

وكذا إن قذف أي كدلت يحل له بعد اللعان أن يتزوجها إذا قذف غيرها فحد؛ لأنه لم يبق أهلاً لعان فخرج من أن يكون متلاعناً، وقوله: "أو ربت فحدت" أي كذا يحل له أن يتزوجها إذا ربت المرأة فحدت بالربا، أو قذفت إساناً فحدت؛ لأنها صارت ممن لا يحد قاذفها فخرجت من أهل اللعان، وإنما يتصور هذا إذا تلاعنا بعد التروح قبل الدخول ثم رنت؛ لأن حدها الحد حيث؛ لأنها ليست محصنة، وقوله: "فحدت" وقع اتفاقاً؛ لأن رباها من غير حد يسقط إحصائها ولا لعان إلا بين محصنين، بخلاف القذف، فإنه لا يسقط به الإحصان حتى يحد، وضبط بعضهم أو ربت بتشديد النون أي نسب غيرها إلى الزنا وهو القذف، فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً فيزول الإشكال. [رمز الحقائق: ٢٩١/١] (مستخلص)

ولا لعان بقذف الأخرس أي إذا قذف الأخرس امرأته بالإشارة لا يتعلق به اللعان؛ لأنه يتعلق بالصريح كحد القذف؛ لأن قذفه لا يعرى عن شبهة والحدود تدراً بها، وكذلك إذا كانت هي حرساء؛ لجوار التصديق لو كانت تنطق فلا يثبت بالشبهة، وقال الشافعي: يجب اللعان به إن كانت له إشارة مفهومة؛ لأن إشارته كالصريح، وبه قال مالك وأحمد. [رمز الحقائق: ٢٩١/١] (فتح)

ونفي الحمل أي إذا قال الروح: ليس حملك مي، فلا لعان أيضاً عند أي حيفة ورفر؛ لأن هذا تعليق القذف بالشرط كأنه قال: إن كان بك حمل فهو من الربا، وذلك ليس بقذف، وقالوا: يجب اللعان إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر؛ لأنه يتقن قيام الحمل منه، فيتحقق القذف، وبه قال مالك وأحمد، وقال الشافعي: يجب اللعان في الحال. (عيني، مستخلص)

وتلاعنا زنيته أي إذا قال لامرأته: ربيت وهذا الحمل من الزنا يجب اللعان؛ لأنه قذفها بصريح الربا، وقوله: "ولم ينف الحمل" أي لا ينفي القاصي الحمل منه، وقال الشافعي: ينفى؛ لأنه نفى ولد هلال وقد قذفها حاملاً، وبه قال مالك، ولنا: أن الأحكام لا تترتب على الحمل إلا بعد الولادة، والحديث محمول على أنه لا عرف وجود الحمل بطريق الوحي. [رمز الحقائق: ٢٩٢/١]

ولو نفى الولد عند التهنة أو ابتاع آلة الولادة صح، وبعده لا، ولا عن فيهما، وإن
 نفى أول التوأمين وأقر بالثاني حد، وإن عكس لاعن، وثبت نسبهما فيهما.
 أي ولد امرأته الروح أي بالتوأم الثاني منهما أي نسب بولد توأمين مع

التهنة وهي قول الناس له عند الميلاد: أقر الله عيذك وحوه أو عقب الولادة. (ط، ع)
أو ابتاع أي شراء آلتها كالمهد وحوه. (ع) **صح** [فيه شرط كون المني حياً. (ط)] أي إذا نفى ارجل
 نسب الولد حالة الولادة وعند قول التهنة، أو حال ابتاع آلة الولادة أي الكرسي الذي تلد عليه المرأة وحوه
 صح نفية، ولا عن به، وبني نسب عنه، وإن ناه بعد ذلك لاعن به؛ لوجود القذف وبشت النسب؛ لأن تقادم
 العهد دليل الالتزام، فلا يصح النفي بعده، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مقدر بسبعة أيام، وعنه ثلاثة أيام،
 وقال: يصح النفي في مدة النفاس، وقال الشافعي في أحد قويه: عني الفور وفي آخر: في ثلاثة أيام.
 والحاصل: أنه لم يقدر لمدة التهنة مقدار في ظاهر الرواية، بل ما حرت به لعادة، وإن نصب المقادير بالرأي لا يجوز.
 فيصح النفي في مدة قصيرة، ولا يصح في مدة طويلة، وهذه المدة عند الإمام حال قول التهنة وحوه، وعندهما:
 مدة النفاس؛ لأنه اثر الولادة. (مستخلص، فتح، عيني)

وبعده لا. بعد المذكورين التهنة والبراء. **ولا عن فيهما** [أي في الصورتين جميعاً لوجود القذف. (ع)]
 أي فيما إذا صح نفية أو فيما إذا لم يصح، **وه** ينف النسب فيما إذا نفى بعد الوقت المذكور، وإنما وجب
 اللعان لوجود القذف صريحاً بنفي الولد. [الحر الرائق: ١٨٨/١] (مستخلص) **التوأمين** التوأم 'فوعل والأشئ
 توأمة والاشان توأمين وهما الدنان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر". (مصباح وريلمي)
وأقر بالثاني أي إذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد، ونفى الروح أولهما واعترف بالثاني، حد الروح للقذف؛
 لأنه لما أقر بالثاني فقد أكذب نفسه في نفي الأول؛ لأحكما خلقا من ماء واحد. (مستخلص) **حد** لأنه أكذب نفسه
 بدعوى الثاني. (ع)

وإن عكس لاعن أي وإن أقر بالأول ثم نفى الثاني يحل اللعان؛ لأنه اعترف أولاً بعفتها ثم قذفها بالرأى فيجب
 اللعان، وقوله: "وثبت نسبهما فيهما" أي ثبت نسب الولدين في الصورتين جميعاً، فتبوت نسب أحدهما يبره
 ثبوت نسب الآخر وبني أحدهما استبره بني الآخر إلا أن النفي بعد الإقرار غير معتبر والإقرار بعد النفي يعتبر،
 ولو ناهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لزماء، ولا عن بينهما عند محمد لوجود القذف. (عيني، مستخلص)
فيهما أي في المسألتين جميعاً؛ لأحكما خلقا من ماء واحد. (ط)

باب العنين

أي في بيان أحكامه

هو من لا يصل إلى النساء، أو يصل إلى الثيب دون الأبكار، وجدت زوجها
 أي العنين في الشرع
 محبوباً فرق في الحال وأجل سنة لو عنيّاً، أو خصيّاً،
 أي فرق القاضي بينهما
 قمرية بالأهله على المذهب

باب العنين [مأخوذ من عنّ إذا حس في العنة وهي حصيرة الإبل وهو الذي لا يقدر على بيان النساء. (مسكين)]
 وفي نسخة 'باب العنين وغيره' أي من المحبوب والخصي والمعيوب، وفي نسخة 'ملا مسكين' 'باب العنين والمحبوب
 والخصي'، والعين وزن فعيل بكسر العين وتشديد اللام من 'عن' بالنساء للمفعول إذا حس في العنة، وهي حصيرة
 الإبل التي تعمل لها من شجر لتقيه الرد والحر، أو من 'عن' إذا عرس؛ لأنه يعن بيميناً وشمالاً، ولا يقصد الثاني، وقيل:
 سمي عنيّاً لأن ذكره يسترحي، فيعن بيميناً وشمالاً ولا يقصده، وامرأة عنية لا تشتهي الرجال. (عيني، فتح)
إلى النساء أصلاً مع قيام الآلة يعني لا يقدر على جماعهن لآفة أصلية أو مرض أو ضعف أو كبر سن أو من
 أحد سحر. (ص، ع) **الأبكار** بأي عذر كان أو يصل إلى غير زوجته أو إلى بعض النساء دون بعض. (ص، ع)
وجدت زوجها محبوباً يعني الحرة اسالعة الحالية عن الرتق إذا وجدت زوجها محبوباً من الحب وهو القطع أي
 مقطوع الذكر والأنثيين، ويصحق به ما إذا كان ذكره صغيراً جداً كالدر، بخلاف ما إذا كان قصيراً لا يمكن
 إدخاله داخل فرجها فإنه لا حيار لها، وأراد بامرأة من لها حق المطالبة؛ لأنها لو كانت صغيرة انتصر بسويعها،
 وقوله: فرق في الحال معناه: إذا صحت هي؛ لأن الحق لها، وفيه إشارة إلى أنه لو حب بعد ما وصل إليها لا حيار
 لها كما إذا صار عنيّاً بعده، ولو جاءت امرأته بولد بعد التفريق إلى سنتين يثبت نسبه، ولا يبطل تفريق القاضي،
 بخلاف العنين حيث يبطل تفريقه. [رمز الحقائق: ٢٩٣/١] (فتح)

في الحال لأنه لا فائدة في ناحيته ومعناه إذا طست هي لأن الحق لها. (ع) **وأجل سنة** أي إذا كان الروح
 عنيّاً أحله الحاكم سنة، هكذا نقل عن عمر وعبي وابن مسعود، ولأن الحق ثابت لها في الوعد، ويحتمل أن
 يكون الامتناع لعلّة معترضة، ويحتمل أن يكون لآفة أصلية، فلا بد من معرفة ذلك، فقدر بالنسبة؛ لاشتغالها على
 الفصول الأربعة المشتملة على الرضوة واللبوسة والحرارة والبرودة، فعسى أن يوافق فقص منها طبعه فيقول ما به
 من العلة باعتدال الطبع، وتعتبر السنة القمرية، وهي ثلاث مائة وأربعة وخمسون يوماً وخمسة يوم وسدسه، وعن
 الإمام تعتبر السنة الشمسية احتياطاً وهي ثلاث مائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم إلا حراً من ثلاثمائة حراً من
 يوم، وفصل ما بينهما عشرة أيام وثلاث وربع عشر بالتقريب. (مستخلص، عيني) **لو عنيّاً** أي لو كان الروح
أو خصيّاً [هو من كان له آلة قائمة وبرعت خصيته. (مس)] أي لو كان الروح خصيّاً وهو بفتح الحاء فعيل
عني مفعول أحله الحاكم سنة؛ لأن وصوله مرجو بقاء ذكره، وهذا إذا لم ينتشر ذكره، فإن انتشر فلا حيار لها،
 وقالت الطاهرية: لا يؤجل ولا يفرق؛ لحديث امرأة عبد الرحمن بن الربيع، فإنه لم يؤجله حين شكت إليه =

فإن وطئ وإلا بانت بالتفريق إن طلبت، فلو قال: "وطئت" وأنكرت، وقلن
"بكر" خيرت، وإن كانت ثيباً صدق بحلفه،
أي وحلتها في السنة أي امرأة ابوء
 بأن فسر هي ثيب أي الروح أي يمينه

= عدم تحريث ثيب، وما: إجماع الصحابة على تأجيله، وقال ابن سيرين: قد صح أن حديث عبد الرحمن كان بعد طلاقها فلا يكون حجة، [رمز الحقائق: ٢٩٣/١] (فتح)

فإن وطئ. [ولو مرة واحدة في السنة فيها وظل التأجيل (ص)] أي العين أو الحصى في السنة، جواب الشرط محذوف أي فيها ونعمت، ثم ما بوء مرة واحدة يطل التأجيل؛ لاستيفائها حقها مرة، وما راد فهو مستحق عليه ديانة، وهذا يأثم إذا تركها متعتاً مع القدرة عليه. (فتح)

والأبنت | أي وإن لم يطأها العين أو الحصى لاستمرار عجزه. (ح) | أي وإن لم يطأها في السنة بانت المرأة بتفريق بقاضي عند امتناع الروح عن نصبتها، وهذا عند أبي حنيفة؛ لأنه ما تعدر عليه الإمساك بالمعروف وحب عليه تسريح بالإحسان، فإن فعل الروح وصق فيها، وإلا بقت قاضي ما به دفع نصبة عنها، وعندها وهو رواية عنه بانت بغير تفريق؛ لأن لشرح حبرها عند تمام الحول، وقوله: "إن ظلت" راجع إلى الكل أي التفريق والتأجيل وسيولة، وصب وكبتها بالتفريق عند عيشتها كصبتها، ثم العرقه صفة ثائبة عدا، وعند شافعي وأحمد هي مسح؛ لأنه عرقه من جهتها، وما أن هذه عرقه من جهته؛ لأن الواجب عليه الإمساك، فإذا قاب وحب استريح، فلما امتنع هو قام القاضي مقامه، فكان الفعل مسبوفاً إليه فكان طلاقاً بائناً لينحرف دفع الظلم عنها، ولكبح تصحيح أساءة اللارء لا جتم الفسخ. (عبي، فتح)

بالتفريق أي بتفريق الروح وإحكامه (ع) **أن طلبت** مرة التفريق؛ لأن ذلك حقها، وهذا إذا كانت حرة، ولو أمة فالطلب لسببها. (ط) **فلو قال: أي الزوج** بعد تمام السنة. (ط)

وقلن بكر حيرت | أي مرة شوت حقها في محسها. (ص، ح) | أي إذا أحل لعين سنة، وقال: قد جمعتها، وأنكرت، نصر إليها أساءة، فإن قلن: "هي بكر" حيرت امرأة في حال بين إقامة وعرقه في محسها، فإن احتارت نفسها أمره القاضي بالتطبيق، فإن أتى فرق بينهما، وقيل: بصيغة الجمع نيبان الأول، ويكتفي بقول مرة ثقة، وقول امرأتين حوص، وحيرت شهدتهن؛ لأن شهادتهن تأييد مؤيد، وهي المكارة؛ إذا أسكارة أصل فيهن، فيثبت بقولهن. (مستخلص، فتح)

صدق خلفه أي إن كانت ثيباً في الأصل ولقن قوه مع اليمين؛ لأنه مكر معنى لثبوت حقها بالعرقه، وإن كانت هي مكررة لتوصل صورة؛ إذ العبرة بمعنى لا بصورة كاللودع إذا ادعى رد ابودعة فانقول قوله؛ لأن اثباته ثبتت بقوه، وليس من ضرورة ثبوت اثباته الوصول إليها؛ لاحتمال رواها شيء آخر، فيحذف خلاف المكارة؛ لأن ثبوتها يعني الوصول إليها ضروره، فتحير بقوه (مستخلص، عبي)

وإن اختارته بطل حقها، ولم يختير أحدهما بعيب.

أي أحد الزوجين

وإن اختارته بطل حقها [ولا يكون لها حيار، وكذا لو وظنها مرة ثم عجز. (ط)] أي إن اختارت روحها لم يكن لها بعد ذلك حيار؛ لأن المحير بين شيئين لا يكون له إلا أحدهما، وكذا إذا قامت من محسها، أو أقامها أعوان القاضي قبل أن تختار شيئاً؛ لأنها رصيت بصلال حقها، وإن اختارت التفرقة أمر القاضي الروح أن يطلقها بآنة، فإن ألى فرق بينهما، وقيل: تقع بفرقة باختيارها نفسها، ولا يحتاج إلى انقضاء كحيار العتق، ولو فرق بينهما ثم تروجها ثانياً لم يكن لها اختيار. [رمز الحقائق: ١/ ٢٩٤] (مستحسن)

ولم يختير أحدهما بعيب [في الآخر ولو فاحشاً حيواناً وحيداً ومرض ورتق وقرن. (ط)] وقال الشافعي: له أن يردّها بالحيوان والخدم والبرص والرتق والقرن؛ لأنه يمنع الاستيقاء حساً أو طبعاً، وانقطع مؤيد بالشرع، قال: **ومن أحسن ما ورد في رسول الله ﷺ** بالبرص وقال: **حسن** حيث وجد بكشفها وصحاً أو بياضاً؛ ولأن الكاح يشبه السبع؛ لأنه عقد مبادلة والمبيع يرد بالعيب وبه قال مالك وأحمد.

وسا: أن المسحق بالعقد هو الوطء، وهذه العيوب لا تقويه، بل توجب فيه حداً فمواته باهلاك قبل التسليم لا يوجب الفسخ فاحتلاله أولى أن لا يوجب، وما رواه لا يصح؛ لأنه من رواية حميل بن ريد، وهو متروك عن ريد بن كعب بن عجرة، وهو مجهول لا يعلم كعب ولد اسمه ريد، ولا حجة به في قوله **حسن** من **حسن** لأنه يوجب الفرار لا الحيار، وظاهره ليس بمراد إجماعاً؛ لأنه يجوز أن يدنو منه ويثاب على خدمته.

[رمز الحقائق: ١/ ٢٩٤] (فتح)

باب العدة

أي في بيان أحكامها

هي تربصٌ تلزم المرأة، وعدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلاثة أقرأ أي حيضٌ،
 انتظار مدة ولو كناية تحت مسلم بالما كان أو رجعا تفسير الأقرأ

باب العدة [هي لغة مصدر من 'عدَّ يعدُّ' يقال: عددت شيء أي أحصيته. (ع)] هي ما كسر الإحصاء، وبالصم الامتداد للأمر، وشرعاً: انتظار مدة معلومة تلزم المرأة بعد روال السكاح، أو شهته امتناكد بالندحور حقيقة أو حكماً، أو الموت، وسب وجوه عدنا: السكاح متأكد بالتسليم أو ما يجري مجراه، وشرطها: الفرقة، وركبتها: حرمت ثالثة بها كسكاح أحتها وأربع سواها، وهي حق اشرع؛ وهذا لا تسقط لو أسقطها، فلا يحل لها الخروح لو أدن له الروح، وتنداحل العدتان، ولا يتداخل حق العدة، وأورد العدة بعد وجوه الفرقة من الطلاق والإيلاء والخلع والمعاذ وأحكام اغير؛ لأن العدة أثر الطلاق، والأثر يتبع المؤثر. (فتح)

المرأة عند روال السكاح أو شهته أو المراض، فحدث أم الولد. (ص) **أو الفسخ** بغير الصلاق كالفرقة بغير العتق والبلوغ وملك أحد الزوجين صاحبه والردة وعدم الكفاءة. (ط، ع)

ثلاثة أقرأ أي حيض. [إن كانت من دوات الحيض، وكان الفرقة بعد اندحور بها. (ح)] ما كانت الأقرأ مشتركا فصياً بين الحيض والظهر، والمرد الأول فسره بقوله 'أي حيض' ولم يقل ابتداء: 'ثلاث حيض' فتداء بانص، فعدينا الأقرأ الحيض، وبه قال أحمد في الأصح، وعد الشافعي ومالك: الأظهار، وبه كان يقول ابن حنبل ثم رجع، ثم حديث ابن عمر **«... وهو أنه ما... أمره أن يرجعها ثم ليركها حتى تصهر ثم يصبغها ثم قال: فحدث عدت...»** فهذا نص على أن العدة هي اظهر؛ ولأن تذكير الثلاثة بأثبات اثناء دليل إرادة اظهر؛ إذ لو كان المراد الحيض لقليل: 'ثلاث قروء' بلاتاء؛ لأن مفرده مؤنث وهو الحيضة، ورجح عندنا ما تفسير اقروء بالحيض بثلاثة وجوه: أحدها: أن الله تعالى نص على ثلاثة وعنى الجمع بقوله: **«...»** (سورة ٢٢٨)، ولثلاثة سم عدد معنوم لا يجوز إصلاقه على الأكثر أو الأقل، وحمه على الأظهار يؤدي إلى أنه أطلق على الأقل، وهو ظهران وبعض الثالث كما هو مذهبهم، وكذا الجمع الكامل هو الثلاثة، وهو حقيقة فيه، فكان أولى.

ولا يقال: يجوز إصلاق مفرد اجمع على اثنين وبعض اثلاثة كقوله تعالى: **«...»** (سورة ١٩٧)؛ لأن يقول: ذلك في الجمع بمجرد عن العدد، وأما العدد والجمع المنفرد به فلا، الثاني: أن الله تعالى جعل الاعتداد بالشهر بدلاً عن الاعتداد بالأقرأ بقوله: **«...»** أي شمس من شمس من... فعدتهن ثلاثة أشهر (الطلاق: ٤)، فجعل الأشهر عند عدم الحيض، فدل على أنه الأصل، ولثالث: قوله **«...»** (ص) فدل على أنه مذهب حنبل. فدل على أن عدة اخر ثلاث حيض، والحديث رواه أنودود من حديث عائشة مرفوعاً، والأمة لا تتحالف الحرة =

أو ثلاثة أشهر إن لم تحض، وللموت أربعة أشهر وعشر، والأمة قرءان.....
أي عدة الحرة لصغر أو كبر

= في جس ما تقع به العدة، وإنما تخالفها في العدد، وروي ذلك نصاً عن الخلفاء الراشدين والعبادلة الثلاثة وأبي بن كعب ومعاد بن جبل وأبي الدرداء وغيرهم **❦** . ولا تمسك هم بتدكير اثلاث؛ لأن حفظ اقراء مذكر فاعتباره يدكر، لأن الشيء إذا كان به اسمان مذكر ومؤنث كالبرد والخطة جار تدكيره وتأنيثه. (فتح، عيني)

إِنْ لَمْ يَحْصِرْ لَصَعْرٍ أَوْ إِبَاسٍ أَوْ بُلُوعٍ بِالنَّسِ أَيْ خَمْسَةَ عَشْرَةَ سَنَةً مِنْ عَمَلٍ رَوْيَةً حَيْضُ؛ يَقُولُهُ تَعَالَى: ٥٠. **سَيِّئٌ مِنْ أَحْصَصَ** (مُطْلَقًا ٤)، قِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الَّتِي حَاضَتْ ثُمَّ امْتَدَّ طَهْرُهَا فَلَا تَعْتَدُ بِالشُّهُرِ إِلَّا إِذَا بَلَغَتْ سَنَ الْإِبَاسِ، وَعَنْ مَالِكٍ: انْقِضَاؤُهَا خَوْلٌ، وَقِيلَ: تِسْعَةُ أَشْهُرٍ: سَنَةٌ لِاسْتِثْنَاءِ أَرْحَمِ وَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ لِلْعُدَّةِ، وَانْفَتَوَى فِي رِمَاسٍ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ فِي عِدَّةِ الْآئِسَةِ لِلْمَصْرُورَةِ، أَمَّا الصَّعَائِرُ الَّتِي لَمْ يَحْصِرْ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ٥١. **أَيُّهَا يَحْصِرُ** (مُطْلَقًا ٤)، (مُسْتَحْلَصٌ، فَتَحْ) **وَالْمَوْتَ** أَيْ عِدَّةَ الْحَرَّةِ صَغِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةٍ، دَمِيَّةٌ أَوْ مُسْلِمَةٌ، مُوْطُوءَةٌ أَوْ لَا لِمَوْتِ الزَّوْجِ، (ط، ع)

أربعة أشهر وعشر: أي عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَبْعَ أَشْهُارٍ مُجْتَمِعَةٍ﴾ (سورة ٢٣٤)، واحتلف السلف في هذه المسألة في فصول أربعة: الأول: أن من السلف من يقول: لها عدتان. الطوى، وهي الحول، ولقصرى: وهي أربعة أشهر وعشر؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَبْعَ أَشْهُارٍ مُجْتَمِعَةٍ﴾ (سورة ٢٣٤)، والثاني: أن المعتبر عشرة أيام وعشر ليال من الشهر الخامس عدنا، وكان عند الله بن عمرو بن العاص: عشر ليال وتسعة أيام، حتى يحور لها أن تزوج في اليوم العاشر؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿وَعَشْرًا﴾.

والجواب: أن ذكر أحد العديدين من الأيام والليالي بعبارة الجمع يقتضي دخول ما بارأه من العدد الآخر. الثالث: أن المتوفى عنها زوجها لو كانت حاملاً تعتد بوضع الحمل عندنا، وهو قول عمر بن مسعود رضي الله عنه، وكان عبي رضي الله عنه يقول: تعتد بأبعد الأجلين، إما بوضع الحمل أو بأربعة أشهر وعشر. الرابع: أن عدة الوفاة معتبرة من وقت موت الروح عندنا، وهو قول ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وكان علي رضي الله عنه يقول: من حين تعلم. والآية التي تلوم حجة على مالك في الكتابة حيث أوجب الاستبراء عليها فقط إن كانت مدخولاً بها، ولم يوجب شيئاً على غير المدخول بها، (فتح، عيني).

والأمة قراء أي عدة الأمة في الطلاق والمسح حيضتان إن كانت ممن تحيض؛ لقوله **لا** **صالح** **لأمة** **صحت** **عندي** **حيض** . ولأن الرق متصف، وحيضة لا تتجزأ فكملت حيضتان، قال عمر **رضي** **الله** **عنه** لو استطعت جعلتها حيضة ونصفاً، وهذا في الطلاق بعد الدخول لمن تحيض، سواء كانت أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد أو معتقة البعض. (فتح، عيني)

ونصف المقدّر، والحامل وضعه، وزوجة الفارّ أبعد الأجلين، ومن عتقت.....
 أي وضع الحمل من عدة الطلاق والوفاة أي عدة الأمة إذا عتقت

ونصف المقدّر أي إن كانت من لا تحيض نصبر أو كثر أو كانت متوفى عنها زوجها فنصف ما قدر فيه حرّة، وهو شهر ونصف في طلاق بعد الدخول وشهران وخمسة أيام في وفاة، وعليه إجماع لأمة. [سبين الحقائق: ٢٥٢٣] لأن لشهر يتحرراً ولرق يتنصف، ولا فرق في ذلك في بقية وغيرها عند أبي حنيفة؛ بوجود الرق في الكل، (مستخلص، عيني)

والحامل وضعه [أي عدة الحامل سواء كانت حرّة أو أمة أو مصفدة أو متوفى عنها زوجها، (ص)] أي عدة الحامل أن تضع حملها سواء كانت في عدة طلاق أو فسخ أو في عدة الوفاة لقوله تعالى: ﴿وَالْحَامِلُ مِنْكُمْ إِذَا طَلَّقَهَا فَتُدْفَعُ الْكُلَّةُ بِمَا فِي بُطْنِهَا إِنْ كُنَتْ حَامِلًا﴾ (نساء: ٢٠)، وهو قول من مسعود وعمر وقال عبيد الله بن عبد الله بن أحمد: لأن النصوص متعارضة، بعضها يوجب برص ثلاثة قروء كما في سورة بقرة، وبعضها أربعة أشهر وعشر كما فيها أيضاً، وبعضها وضع الحمل كما في سورة طلاق، فقدم: يوجب الأعد احتياطاً وخوفاً: أن به الحمل متأخرة فيكون غيرها مسوحاً أو مخصوصاً، قال من مسعود: من شاء بآهله أن سورة النساء تقصرى برئت بعد أربعة أشهر وعشر. رواه أبو داود وإسحاق وابن ماجه. [رمز الحقائق: ٢٩٦/١] يريد أن قوله: ﴿وَالْحَامِلُ مِنْكُمْ إِذَا طَلَّقَهَا فَتُدْفَعُ الْكُلَّةُ بِمَا فِي بُطْنِهَا إِنْ كُنَتْ حَامِلًا﴾ متأخر عن قوله: ﴿وَالْحَامِلُ مِنْكُمْ إِذَا طَلَّقَهَا فَتُدْفَعُ الْكُلَّةُ بِمَا فِي بُطْنِهَا إِنْ كُنَتْ حَامِلًا﴾ (عدة: ٢٢٨)، فيكون ناسخاً في دوات لأحكام (مستخلص، فتح)

وزوجة الفارّ أبعد الأجلين: أي عدة زوجة المريض الذي مات في مرضه وطلقها بائناً أو ثلاثاً فعدتها أبعد لأجلين من عدة الوفاة ومن عدة الطلاق، يعني إن كانت تحيض ثلاث حيض في أقل من أربعة أشهر وعشر اعتدت بأربعة أشهر وعشر، لأنها أصول من ثلاث حيض، وإن كانت تحيض ثلاث حيض في أكثر من ذلك اعتدت بالحيض، وهذا عند المصنفين، وعند أبي يوسف: تعد عدة طلاق وهو قيس، لأن السكاح وإن كان طلاقاً وبقي في حق لإرث حكماً احتياطاً لإجماع الصحابة، وجه لاستحسان عبيد الله: أنه ما ورثت جعل السكاح قائماً حكماً إن بوءة، بد لا يرث إلا به، فكذلك في حق العدة، بل أولى، أما إذا كان طلاقاً رجعيّاً فعليها عدة الوفاة إجماعاً [رمز الحقائق: ٢٩٦/١] (مستخلص، فتح)

ومن عتقت الخ يعني إذا صلح أمره الأمة طلاقاً رجعيّاً، ثم أعتقها أموى في العدة من الطلاق الرجعي انتفت عتقته في عدة الحرث؛ لأن السكاح باق من كل وجه، لا سيما بد عتقت في عدة طلاق سائس، ولا في عدة موت بزوج؛ لأن السكاح وم يتكامل عند العدة، والطلاق في المدة الماقص لا يوجب عدة الحرث، فلا تنتقل عدتها إليها، خلافاً لما روى من أنها ثم أعتقها سيدها في العدة، حيث نصير مدة إيلائها مدة إيلاء الحرث، ولا فرق فيه بين السائس والرجعي؛ لأن البيوتة ليست من أحكام الإيلاء، فالسائس والرجعي فيه سواء بخلاف العدة، فإن سببها الطلاق، وهي تعقته فيعتبر فيها صفته، وقال مالك: لا تراد بالعتق، أي عدتها حيضتان كما كانت، وقال لشافعي: عدتها عدة الحرث في السائس وأموت أيضاً (عيني، مسكين)

في عدة الرجعي لا البائن والموت كالحرة، ومن عاد دمها بعد أشهر الحيض،
والمكوحه نكاحاً فاسداً، والموطوءة.....
كالنكاح بغير شهود

الرجعي أي الصلاق الرجعي فعدها كعدة الحرة؛ لأن النكاح باقٍ عن كل وجه فوجب انتقال عدتها إلى عدة الحرائر. (ع) **لا البائن** أي لا إذا اعتقت في عدة البائن. (ع) **والموت** أي ولا في عدة موت الروح لرواها النكاح. (ع) **كالخبرة** في محل الرفع على أنه خبر عن قوله: ومن عتقت، أي عدتها كعدة الحرة (ع) **ومن عاد دمها** | أي من أيسر فعدت بالأشهر ثم عاد. (و) | أي إذا كانت امرأة آيسة فاعتدت بأشهر، ثم رأت الدم انتقص ما مضى من عدتها، وعليها أن تستأنفها بالحيض، معناه إذا رأت الدم على عادتها؛ لأن عود الدم يصل الإياس، هو الصحيح، فظهر أنه لم يكن حنفياً؛ لأن شرط الحنفية تحقق الإياس عن الأصل، وذلك باستدامة العجز إلى الموت، كالعدة في حق الشيخ الفاني، وكذلك إذا حلت من روح آخر انتقصت عدتها وفسد نكاحها؛ لأنه تنبأ أنها من دوات الأقراء؛ إذ الآية لا تحل، والصغيرة إذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالأشهر لا تستأنف؛ لأنه لم يتبين أنها كانت من دوات الأقراء، بخلاف ما إذا حاضت في أثناء العدة حيث تستأنف ثوراً عن الجمع بين الأصل والبدل. [مرمر حقائق: ١ ٢٩٧]، لأن الاعتداد بالأشهر حنف عن الاعتداد بالحيض فلا يجوز تكميل أحدهما بالآخر.

واحتنف في سن الإياس، وحدها: أن تتبع حداً لا تحيض فيه مثلها، وقال بعضهم: يعتد بقرانها، وقيل: بتركيب نكاحها من السمن والمهرال، وعد الأكرتين: خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى، وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك وابن مقاتل الراري (فتح) **الحيض** أي فعدها الحيض، وتقص ما مضى من عدتها. (ط، ع) **والمكوحه نكاحاً فاسداً** أي عدة المكوحه بالنكاح الفاسد، وعدة الموطوءة بشبهة، وعدة أم الولد بعد وفاة سيدها بشرط أن لا يكن حملات ولا آيسات حيض؛ لأن عدتها لتعرف عن براءة الرحم لانقضاء حق النكاح، والحيض هو المعروف في غير الحامل والآيسة، فلا يختلف بين الموت وغيره، فإن قست: فعلى هذا يسعى أن يكتفى بخبصة كما في الاستبراء؛ لأنه يحصل بها التعريف. قست: أن النكاح الفاسد مدحوق بالصحيح كما في البيع، حتى يعيد المثلث إذا اتصل به القبض، والوطء بشبهة هو كالنكاح الفاسد حتى ينع به المهر، وعدة أم الولد وحب بروال المراهق فاشتهت عدة النكاح، وقال الشافعي ومالك رضي الله عنهما: تحب العدة على أم الولد لخبصة واحدة؛ لأنها تحب بروال ملك اليمين فتشاهت الاستبراء، بروى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وابن عمر رضي الله عنهما. وقال الأوزاعي: عدتها في موت مولاهم أربعة أشهر وعشر، رواه عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود وضعفه. ولنا: أن العدة وحت بزوال المراهق فاشته عدة النكاح، وإمامنا في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه قال: عدة أم الولد ثلاث حيض ولو كانت ممن لا تحيض فعدها ثلاثة أشهر كما في النكاح، وهو قول عبيد بن مسعود رضي الله عنه =

بشبهة، وأم الولد الحيض للموت وغيره، وزوجة الصغير الحامل عند موته وضعه،
 أي عدة أم الولد أي عدة روجة أي وضع الحمل
والحامل بعده الشهور، والنسب منتف فيهما، ولم تعتد بحيض طَلَّقَتْ فيه،.....
 الموت بلا خلاف أي نسب الولد عن الصغيرة أي لم تعتد المرأة أي المرأة أي في الحيض إجماعاً

= وكفى بهم قدوة، وهذا إذا لم يكن معتدة أو مروجة، أما إذا كانت مروجة أو معتدة فلا تحب عليها عدة.
 يموت المولى ولا بالعقد؛ لعدم فراش المولى منه. [رمز الحقائق: ٢٩٧/١] (مستخلص)

سبعة: أي شهة الميت والعقد بأن رقت إليه غير امرأته، أو تروح منكحة غير م يعلم حاضاً فوطئها (ع)

الحيض: في من تحيض، والأشهر في من لا تحيض، ووضع الحمل في الحامل. (ط)

وعنه: أي غير اموت من تفريق القاصي عمره الواضئ على ترك وصنها، أو عتق أم الولد. (عبي)

وروجة الصغير الحامل أي عدة روجة الصغير سدي مات عن امرأته وهي حامل وقت موت وضع حملها
لعموم الآية: ٢٠٠ (الصلح: ٤)، وصورة قيام الحمل وقت الموت أن تند بعد موته لأقل من ستة أشهر من وقت موته، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف: وإثلاثة: عدتها أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الحمل ليس ثابت النسب منه، فصار كالحادث بعد الموت، وهذا إصلاق قوله تعالى: ٢٠٠ ولأهلها مقدرة مدة وضع حمل في دوات الأهل، طالبت المدة أو قصرت، لا لتعارف عن فرع الرحم؛ لشرعها بالأشهر مع وجود الأقراء بقضاء حق النكاح، وهذا المعنى يتحقق في الصبي؛ لأنها حامل متوفى عنها زوجها، فعليها لعدة بوضع الحمل وإن لم يكن الحمل منه. (مستخلص)
موته أي عند موت الروح بأن تند لأقل من ستة أشهر بعد موت الصغير. (ط)

والحامل بعده: [أي بعد اموت بأن وبسته نصف حول فأكثر. (ص)] أي عدة روجة الصغير حامل بعد موته أربعة أشهر وعشراً؛ لأنه لم يشت وجود الحمل وقت الموت لا حقيقة ولا حكماً، فتعيست الأشهر عند الموت، فلا تعتبر حدوث الحمل بعد ذلك، بخلاف امرأة الكبير إذا حدث بها احبل بعد اموت؛ لأن سبه ثابت إلى الخويلين، ومن ضرورته وجود الحمل عند اموت، فليس أنه ليس بخادث حتى لو تيقن حدوثه بأن ولدته بعد الخويلين كان الحكم كذلك. [رمز الحقائق: ٢٩٨/١] (مستخلص، فتح)

والنسب منتف فيهما [أي في الوجهين جميعاً ويسعي ثبوته من المراهق احتياطاً. (ط)] أي لا يشت نسب هذا الحمل من الصغير في كتا بصورتين، وهما الحمل بالحادث عند اموت والحادث بعد الموت؛ لاستحالة من الصغير؛ لأن النسب يعتمد الماء، ولا ماء له، فلا يتصور منه العلوق. [رمز الحقائق: ٢٩٨/١] (مستخلص)
ولم تعتد بحيص أي إذا صفت المرأة وهي حائض لا تحتسب بشك الحيضة التي وقع فيها الطلاق؛ لأن الواجب عليها ثلاث حيض لو حرة، أو ثنات لو أمة بالص فلا يتنقض عنها. [رمز الحقائق: ٢٩٨/١]

وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة وتداخلتا، والمرئي منهما، وتتم الثانية إن
 بعد وجوب عدة واحدة ^{أي العدتان} الدم المرئي بحسب به العدتين ^{المراة} العدة الثانية
تمت الأولى، ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت، وفي الكاح الفاسد بعد التفريق
 أي العدة الأولى ولم تكمل الثانية أي ابتداءها ^{إذا طلقها زوجها} أي مبدء العدة
أو العزم على ترك وطئها، وإن قالت: "مضت عدتي" وكذبها الزوج.....
 أي المرأة المعتدة ^{والمدة تحتل ذلك}

ونحب عدة أخرى. أي إذا وطئ المعتدة بشبهة فعبيها عدة أخرى، وتداخلت العدتان، ويكون ما تراه المرأة من الدم محتسباً منهما جميعاً، وإذا انقضت لعدة الأولى ولم تكمل الثانية، فعبيها إتمام العدة الثانية، فإن كان الووء شبهة بعد انقضاء حيضة مثلاً من العدة الأولى فحاضت حيضتين بعدها تمت الأولى، ووجب عليها أن تتم الثانية بحیضة ثالثة، وهذا معنى التداحل، وقال الشافعي: لا تتداخلان، سواء كانتا من جنس واحد بأن كانت تحيض أو أشهر، أو من جنسين بأن كانت إحداهما حيض والأخرى بالأشهر، بل تتم الأولى.

ثم تشرع في الثانية؛ لأهما حقان واحداً فلا تتداخلان، وإن وجتا من واحد بأن وطئها زوجها وهي معتدة من طلاق تتداخلان، وبه قال أحمد، ولنا: أن العدة شرعت لتعرف براءة الرحم، وهذا العرض يحصل مع التداحل، ولو كانت معتدة لوفاة فوطئت بشبهة تعتد بالأشهر، ويحتسب ما تراه من الحيض فيها من العدة الثانية تحقيقاً للتداحل بقدر الإمكان. [رمز الحقائق: ٢٩٩/١] (مستخلص)

بشبهة بأن تروحها رجل أو وجدها على فراشه وقالت النساء: إنها روجت. (ع)

ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت: [أي وبعد الموت، أي موت زوجها على الفور، وتقضي العدة وإن جهلت بالطلاق والموت. (ط)] أي ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق، وفي موت الزوج عقيب الوفاة؛ لأن الطلاق وانوت سبباً في وجوبها فيعتبر ابتداءها من حين وجود السبب، ولو لم تعلم بالطلاق أو الموت حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها؛ لأنها أجل، فلا يشترط فيه العلم لانقضائه. [رمز الحقائق: ٢٩٩/١] (مستخلص)

بعد التفريق إلخ: [أي بعد تفريق الفاصي بينهما. (ع)] أي ابتداء العدة في الكاح الفاسد عقيب التفريق، أو فصد الوطئ على ترك وطئها بأن يقول: 'تركك' أو 'حببت سيئك' أو 'عزمت على ترك وطئك' لا بمجرد العزم، وقال رفر من آخر الوضات، حتى لو كانت حاصت بعد الوطء قبل التفريق ثلاث حيض فقد انقضت العدة عنده؛ لأن الووء في النكاح الفاسد هو السبب الموجب للعدة، فإذا وجد تعلقت بالعدة، ولنا: أن كل وطء وحد في العقد الفاسد يجري مجرى الووء الواحد؛ لاستناد الكل إلى حكم العقد الواحد في الاحتصار الحقيقي فأقيم مقام الووء؛ لأنه لا يمكن الوقوف عليه بغير الزوجين، بخلاف التفريق والتاركة؛ لأنه يطلع عليهما غيرهما، فإذا لم يمكن الوقوف على الووء أقيمت للدواعي إليه - وهو الاحتصاص الحقيقي والفرش - مقام الووء. (مستخلص، عيني)

أو العزم. أي أو عقيب العزم بأن قال صريحاً: 'عزمت على ترك' إلخ لا بمجرد العزم. (ط، ع)

وكذبها الزوج: بأن قال: ما مضت إلى الآن. (ع)

فالقول لها مع الحلف، ولو نكح معتدته فطلقها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مبتدأة، ولو طلق ذمي^{أي امرأة} ذمية لم تعتد^{رجل}.

فالقول لها مع الحلف | أي أنه كمنودح بدعي رد بدعيه أو هلاكها. (ع) | أي إذا قالت المعتدة: 'نكحت عدلي' وهذه خمس ذنن، فهو مشهور باقدر مذكور، ولو سحيس فأقبحا لحره ستون يوماً، والأمة أربعون، فالقول للمرأة مع حلف: 'لأها أمية'، والحلف فوضعا، أي نكحت منك، فتحلف كالنودح، ولا تحلف على فور (إمام) (فتح، مستحسن) **معتدته** بأن كان صنفها تدور ثلاث ثم روجها في العدة. (ط)

قبل الوطء: أي قبل الدخول بها وقبل الخلوة. (ط، ع)

وجب مهر تام وعدة مستداه | أي مستقنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف. (ع) | أي بد صق الرجل مراته طلاقاً ثانياً ثم روجها في العدة نكاح صحيحاً ثم صنفها قبل الدخول، فعليه مهر كامل سوى الأول، وعليها عدة مستقنة غير عدة الأول، وهذا عند شريح، وقال محمد: لها نصف مهر، وعليها تمام العدة لأول؛ لأن هذا طلاق قبل الدخول، فلا يوجب كامل المهر، ولا استئناف العدة، غير أن إكمال العدة لأول واجب باطلاق الأول فلا يرتفع بوجوب في طلاق ثاني؛ وقد رفر **لا عدة عنها أصلاً؛ لأن لأول سقطت بالتزوج فلا يعود، والثانية لم تجب؛ لأنه طلقت قبل المسيس، وقول زفر ~~بأن~~ هو القياس.**

وهما. أن يوصد قصص، وهي مقبوضة في يده ساقص لأول؛ لبقاء نكته وهو العدة، فإذا عقد عليها ثانياً وهي مقبوضة في يده ساقص الأول عن المص سحيق بالثاني. كأنعاص بدعشرى المنصوب وهو في يده بصير قدصا متحرد العدة، فكان طلاق بعد الدخول، وفيه نكاح بالثاني بالثاني الصحيح؛ لأنه إذا كان الأول صحيحاً. والثاني فاسداً لا يبرم المهر ولا العدة إجماعاً، بخلاف العكس، فإنه بمنزلة ما لو كان كلاهما صحيحاً. (مستحسن، فتح) **ذمية**: أي غير حامل، وكذا إذا مات عنها زوجها. (ط)

لم تعتد | أي لا يجب عليها العدة إذا كانت لا تحب في معتدته عند الإمام. (ع) | أي لا يجب عليها العدة؛ لأنها إذا لم تحب حقاً لم شرع أو لتزوج، ولا وجه للأول؛ لأنها غير محاضة تحقوق شرع، ولا للثاني؛ لأن التزوج لا يعتدده، وقد أمرنا بتركهم وما يديون. ولو كانت حاملاً لا تتزوج بالإجماع حتى تضع حملها؛ لأن الحمل ثابت النسب من الدمى، وقلاً؛ عليها عدة؛ لأن هذه العدة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام بسبب اشتباهاً فحب عليها العدة كما لو وقع بسبب آخر كالنوب، وله قوله تعالى: **ولا تحلوا له ما سأل** (يسجد ١٠) مصقاً من غير قيد، وفور نصف **أن** 'طلق ذمي'؛ لأن المسم لو كان تحت ذمية وصقها وحسب عليها العدة من طلاقه ومن وفاته أيضاً بلا خلاف ونو كانت لا تدبها؛ لأن العدة حق الروح ومعتدته، والحاصل أنه لو روج ذمية مصققة ذمي أو مسمة في فور طلاق روجها الدمى حار. (فتح)

فصل

في بيان الإحداد

تَحَدَّ مَعْتَدَةُ الْبَتِّ وَالْمَوْتِ بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ وَالطَّيِّبِ وَالْكَحْلِ وَالذَّهْنِ إِلَّا بَعْدَرَ، وَالْحَنَاءَ
 تتعق بقوله تحد أي بترك الطيب وأنواعه يرجع إلى الكحل

فصل ما ذكر العدة ومن عليها أردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدات، فإنه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها، وهو أمرها المصطلق أو ميت ترك الإحداد لم يخل لها ذلك؛ لأنه حق الشرع، وقوله 'تحد' من حدت امرأة حداداً فهي حاد من باب 'نصر' و'نصر'، وأحدت إحداداً فهي محد، ومعنى 'تحد' تتأسف، والحدّ شئ، سمي إحداداً؛ لأن امرأة منعت من الزينة، ومنه سمي البواب حداداً. (فتح، عيني)

تحد من الإحداد أو الحد: وهو ترك ربة امرأة وحسابها بعد وفات الزوج. (مس) **معدد لب** [أي القطع، وأراد به معتدة الطلاق النائم سواء كانت حرة أو أمة (ع)] أي النائم، ومنه لفظة خيار الحب والعدة، وكذا إذا وقعت العدة بإثباته عن الإسلام فلا يخل الإحداد لمن مات أبوه أو أمها أو أخوها، وإنما هو في الزوج خاصة سواء كانت حرة أو غيرها؛ لأنها مخاطبة لحقوق الشرع فيما ليس فيه إبطاء حتى امور خلاف الميع من الخروج؛ لأن فيه إيصال حقه، وحق العدة مقدم لحاجته. (فتح) **المرب** أي وتعد معتدة الموت بلا خلاف. (ع)

ترك الزينة أي الكائنة بحي أو حرير أو امتشاض أو التزين بالجوهر كلها، ويلبس الحرير وغيره من الثياب المصنوعة، وقوله 'والطيب' أي لا تستعمله ولا تخضر عمله، ولا تتحر فيه وإن لم يكن لها كسب إلا فيه، وإيراد من التجارة فيه تعاطيها بنفسها، وقوله: 'والكحل والدهن' هما بفتح: استعمال الكحل والدهن، والاسم فيهما بالضم، وقوله: "إلا بعدر" قيد في الكل فيجوز لها لبس الحرير للحكة والقمل والثوب المصنوع لعدم وجود غيره، وكذا يجوز استعمال الطيب والدهن للتداوي والكحل للزهد ونحوه، وكذا الثوب المصنوع أسود؛ لأنه لا يقصد به الزينة، وكذا لو كان الثياب خلطاً بحيث لا تقع به الزينة فلا بأس به.

وقد الشافعي ومات: لا حداد في المتوتة؛ نورود النص في المتوتة عنها روحها؛ ولأنه وجب إظهاراً لتأسف على وفاة روح وفي بعدها إلى مماته وقد أوحشها بالإبادة فلا تتأسف بموته، ولذا: أنه وجب إظهاراً للتأسف على فوات نعمة النكاح الذي هو سب لصونها وكفاية مؤنتها، والإبادة أقصع لها من الموت حتى كان لها أن تعمله ميتاً قبل الإبادة لا بعدها، وإنما يجب على الرجل مع أنه فاته نعمة النكاح؛ لأن الحداد تبع للعدة؛ وهذا لا يخل لها ذلك على غير الروح كالولد لمعد العدة، ولما أيضاً: ما روي أنه . هي المعتدة أن تحتضب بالحناء، رواه النسائي، وهو مطلق فيتناول المطلقة. (فتح، عيني)

والكحل أي وترك الكحل بفتح الكاف وهو استعمال الكحل بالضم. (ع) **والدهن** أي وترك الدهن بفتح الدال مصدر دهن يدهن وباضمه الاسم. (ع) **والحناء** أي وترك الحناء؛ لأنه طيب كما في حديث النسائي. (ع)

وليس المعصفر والمزعفر إن كانت بالغة مسلمة ولو أمة، لا معتدة العتق والنكاح
 الفاسد. ولا تخطبُ معتدةٌ، وصحَّ التعريضُ، ولا تخرجُ معتدة الطلاق من بيتها،
 أي صريحاً

المعصفر أي وترك نس الثوب المصنوع بالمعصفر. (ع) **إن كانت بالغة مسلمة** [أي هذا الحداد واجب عليها إن كانت المرأة المعتدة بالغة فلا يجب على الصغيرة. (ع)] أي هذا الحداد واجب عليها بشرط النكاح والإسلام، فلا يجب على الكفرة وإن أباحتها مسم أو مات عنها، إلا إذا أسلمت في حلال العدة وجب عليها في أسافي، وفات ثلثة: عليها الحداد؛ لإصلاق النصوص، ولا على النصية؛ لأنها غير محاسة اتفاقاً. (فتح)

ولو أمة متصل بكه وم يوجد، لا في بعض النسخ. (محشي) **لا معتدة العتق** [بأن أعتق أم وبده؛ لأنها ما فاتها نعمة النكاح. (ع)] أي لا تحده المودة؛ لأنها ما فاتها نعمة النكاح لتظهر الأسف، والأصل إباحة الرية خصوصاً في حق النساء، وقال تعالى: ﴿... من ...﴾ (الأعراف: ٣٢)، وقوله: "ولا معتدة النكاح الفاسد"، وكذا الموصوفة بشبهة ومعتدة طلاق رجعي؛ لأنه ما يفتهن نعمة النكاح. (مستخلص، فتح)

والنكاح الفاسد أي ولا تحده أيضاً معتدة النكاح الفاسد ما مر، ولا معتدة الطلاق الرجعي لقيام نعمة النكاح. (عيني)

ولا تخطب معتدة [أي معتدة كانت بأن يقول لها: بني زيدا أو أنكحت. (ع)] من الخطبة بكسر الخاء، والمعتدة أعم من أن تكون معتدة عن عتق أو نكاح فاسد أو غيرهما، قيد بالمعتدة؛ لأن الحالية تحجب أي لا يسفي أن تحجب المعتدة أي معتدة كانت. (مستخلص، عيني)

وصح التعريض [كقوله: أريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة إجماعاً. (ط)] التعريض ذكر شيء يستدل به على شيء آخر لم يذكر، والكسبة ذكر لرديف وإرادة مردوف، أي يصح التعريض بالخطبة بقوله تعالى: ﴿...﴾ (سورة النسا: ٢٣٥)، ولتعريض خاص بمتوفى عنها زوجها فقط؛ لأن التعريض لا يجوز للمطلقة إجماعاً؛ لأنه لا يجوز لها الخروج من مسرتها أصلاً، فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يقف عليه سواها، فأما متوفى عنها زوجها فيباح لها الخروج هاراً، فيمكنه التعريض على وجه لا يقف عليه سواها، فالتعريض في الخطبة بأن يقال لها: إنك لحميله أو صالحة وأشتهي أن يكون بي امرأة مثلك، أو يقول: أنا احتاج إلى امرأة صفتها كذا وكذا موافقاً صفة المناظرة ونحو ذلك من الكلام الموهمة بالخطبة أي لاستنكاح. (مستخلص، فتح)

ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها [لا ليلاً ولا نهاراً حتى تقضي العدة بوحرة مكلفة. (ط)] بل تعتد في المنزل الذي كان يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الصلاق بقوله تعالى: ﴿...﴾ (سورة النسا: ٢٣٥)، وقيل: الفاحشة من الخروج، وقيل: الرأ، فيخرج لإقامة الحدود عليهن، نقل ذلك عن ابن مسعود، وقيل: أن تكون بذية المساء فتؤدي جازها فتخرج من منزل الزوج. =

ومعتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل، وتعتدّان في بيت وجبت فيه إلا أن تخرج أو ينهدم.

أي في اليوم كله أي العدة ذلك البيت

- ولو طلقها وهي رائرة وجب عليها أن ترجع إلى منزلها، وليس لها أن تخرج منه إلا لضرورة من خوف نفسها أو مالها، ولو كان الروح عائناً فأحدث الدار بالكري فلا تخرج منه إن كانت قادرة بل تدفع وترجع به على الزوج إن كان يادون الحاكم، ولا تخرج إلى صحر دار فيها منزل غيره؛ لأنه بمنزلة السكة، والصغيرة تخرج في الطلاق النائم بخلاف الرجعي حيث لا تخرج إلا بإذنه بقيام السكاح، والسكانية تخرج؛ لأنها غير محاطة بحكم الشرع، ولزوج أن يسعها لصيانة مائه بخلاف الصغيرة؛ لأنه لا يتوهم منها الحمل، والمعتوهة كالسكانية، ومعتدة الفرقة يمسح كمعتدة النائم، وكذلك المعتدة عن سكاح فاسد. [رمز الحقائق: ٣٠١/١] (فتح)

ومعتدة الموت تخرج يوماً أي في النهار، وأيضاً في بعض الليل قدر ما تستكمل حوائجها؛ لأن بقائها عليها، فتحتاح إلى الخروج للتكسب، وأمر المعاش بالنهار وبعض الليل، فيباح لها الخروج فيهما، غير أنها لا تنبت في غير منزلها، وعن محمد: أنها تخرج أقل من نصف الليل؛ لأن اللزم عليها الكيفية في جميع الليل أو أكثره في بيتها بخلاف المعتدة عن طلاق؛ لأن بقائها دائرة عيها حتى لو حتمت على بقائها يباح لها الخروج في رواية للضرورة لمعاشها، وقيل: لا يباح لها الخروج؛ لأنها هي التي حثارت إبطان البقعة فلا يصح ذلك لإبطال حق عليها. [رمز الحقائق: ٣٠٢/١]

وتعتدّان أما المطلقة فظاهر، وأما معتدة الوفاة، فإنها تعتد في البيت الذي وجبت العدة فيه إذا كان نصيبها من دار الميت يكفيها، أو أدواها بالسكنى فيه وهم كبار، أو تركوها أن تسكن فيه بأجر، وهي تقدر على ذلك؛ لقوله: «لفرقة ست مائة حين قتل زوجها ولم يدع مالا ترثه، وطست أن تتحول إلى غيرها لأجل الفرق عدها». **حيث** أي حيث كانت فيه **حيث** حتى سبع سنين كسكنه، روى الترمذي وصححه. [رمز الحقائق: ٣٠٢/١]

تخرج أي المرأة يعني يخرجها الورثة فيما إذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها. (ع)

أو ينهدم أي البيت الذي كانت تسكنه فيجوز لها الانتقال إلى غيره للضرورة. (غ) وكذا إذا حافت على نفسها أو مالها أو كانت فيها بأجر ولم تجد ما تؤديه جاز لها الانتقال، ثم لا تخرج من البيت الذي انتقلت إليه إلا بعدد؛ لأنه يأخذ حكم الأول بخلاف المطلقة حيث يكون تعيينه إلى الروح لعدم الاستبراء بالسكنى وإذا طلقها نائماً ولم يكن له بيت آخر وسكنى في منزل واحد جعل بيها وبيته ستره حتى لا تقع الحلة بالأجنبية؛ لأنه معترف باخرمة، وإن كان فاسقاً يخاف عليها منه أو كان لموضع صيقاً لا يسعهم فتخرج هي، والأولى خروجها مو لو جوب السكنى عليها فيه، وإن جعل القاصي امرأة ثقة تقدر على الكيفية محسن، وكذا في الوفاة إذا كان له ورثته من ليس بمحرم لها. [رمز الحقائق: ٣٠٢/١] (فتح)

بانت أو مات عنها في سفر وبين مصرها أقل من ثلاثة رجعت إليه، ولو ثلاثة رجعت أو مضت معها ولياً أو لا، ولو في مصر تعتد ثمه فتخرج بمحرم.

أي امرأة من زوجها
الو و حالية
أي ثلاثة أيام
في مقصد

باب أو مات عنها الخ في قوله: رجعت إليه أي إذا خرجت المرأة مع زوجها إلى سفر فصبقها ثلاثة أو مات عنها، فإن كان بينها وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت إلى مصرها؛ لأنه ليس بانتداء الخروج معي، بل هو ساء عني السفر المقدم، وهذا إن كان المقصد سفرًا، والأوجه الإطلاق، لأنها بالرجوع تصير مقيمة وبالمضي مسافرة. (مستخلص، فتح) **رجع إليه** أي عادت المرأة إلى مصرها، هذا إذا كان بينها وبين مقصدها ثلاثة أيام، وأما إذا كان دونه فلها الخيار في المضي والرجوع. (ع)

ولو ثلاثة رجعت أو مضت [أي لو كان بينها وبين مصر ثلاثة أيام فلها خيار إن شاءت. (ع)] يحتمل أن يكون 'ثلاثة' بانصب، فاستقدير: ولو كانت المسافة ثلاثة أيام، ويحتمل أن يكون بالرفع، فاستقدير: ولو كان بينها وبين مصرها ثلاثة أيام، فهذا الخيار إن شاءت رجعت إلى مصرها أو مضت إلى مقصدها، لكن الرجوع أولى؛ ليكون الاعتداد في ممر الروح، وقوله: 'معها وبي' أو 'لا' أي هي محيرة في الرجوع والمضي سواء كان معها محرم أو لا يكون؛ لأن المكث في ذلك لمكان أي المفازة أخوف عنهما من الخروج. (مستخلص، فتح)

معها أي سواء كان معها محرم أو لا يكون. (ع) **ولو في مصر بعد** أي إن طلقها أو مات عنها في مصر أو قرية تقدر امرأة المقام فيها، لا تخرج بل تعتد في ذلك موضع، وقوله: 'فتخرج بمحرم' أي بعد انقضاء لعدة تخرج من ذلك الموضع إن كان لها محرم، وهذا عند أبي حنيفة، وقيل: إن كان لها محرم فلا بأس بأن تخرج من مصر قبل تمام لعدة؛ لأن نفس الخروج كان مباحاً لها دفعاً لأذى لعنة، فهذا عذر، وبما الحرمه لسفر قد ارتفعت بوجود المحرم، ولأبي حنيفة: أن عدة أقوى مانعاً من الخروج من عدم المحرم؛ لأن المرأة تخرج إلى ما دون لسفر بغير محرم، وليس بمعتدة ذلك، وأهل الكأ إذا اتفقوا، انتقلت معتدة معهم إن كانت تنصر بتركها في ذلك المكان، وطلاق الرجعي في هذا كسائر فيما ذكر من الأحكام، غير أنها يبس لها أن تفارق زوجها في مسيرة سفر قيام الروحية، والمبانة ترجع أو تمضي مع من شاءت؛ لارتفاع النكاح. (عيني، مستخلص)

ثم: أي في مصر، ولا تخرج سواء كان لها محرم أو لا. (ط، ع)

باب ثبوت النسب

أي في بيان أحكامه

ومن قال: **إن نكحتُها فهي طالق**، فولدت لستة أشهر مذ نكحها **لزم** نسبه ومهرها،
أي إن نكحت فلانة أي فكحها ووددت أي من حب
 ويثبت نسب ولد معتدة الرجعي وإن ولدت لأكثر من سنتين ما لم تقرّ
أي الطلاق الرجعي أي لولد من وقت العرقه أي المرأة

باب ثبوت النسب: لما كان ثبوت النسب يتعلق بالعدة أورد بانه عقبتها، ومداسته سابقه: أنه يبرم من اعتداد دوات الحمل ثبوت النسب. (مستخلص، فتح) **لزم نسبه.** [أي نسب الولد منه عدداً استحساناً، وهو لأقل منها أو أكثر من ستة أشهر من قال: إن تزوجت فلانة فهي صانق، فتزوجها فولدت ولد لستة أشهر من يوم انكاح فالولد ابنه، وعليه مهرها، أما النسب: فلأنها فراشه؛ لأنها ما جاءت بالولد ستة أشهر عن وقت النكاح فقد جاءت به لأقل منها من وقت الطلاق، فكان العلوق قبل الطلاق في حالة انكاح، ويتصور بأن تزوجها وهو يحامها فوافق الإنزال النكاح، فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال الفراش؛ لأن الطلاق لا تقع إلا بعد تمام الشرط، وزوال الفراش حكم الطلاق، فيكون مقارناً له أو بعده.

وهذه الصورة وإن كانت بادرة إلا أن النسب مما يختار لإنسانه، وقد رفر وهو قول محمد أولاً: لا يثبت نسبه، وهو اقياس؛ لأن الوعد في هذا العقد غير ممكن لوقوع انصاف منه من غير مهنة، فوجب أن لا يثبت نسبه، وجه الاستحسان ما سبق أنه يمكن ذلك بأنه تزوجها وهو محاط بها فوافق لإنزال النكاح، ثم وجد الطلاق بعد ذلك؛ لأنه حكمه، وحكم الشيء يعقبه أو يقارنه، فيكون العلوق مقارناً بزوال الفراش، فصار كزواج المعري بالشرقية، وبينهما مسيرة سنة فجاءت بولد لستة أشهر من يوم تزوجها للإمكان العقلي، وهو أن يصل إليها خصوة كرامة من الله تعالى، أو أن يكون له استخدام، وإنما قيد الولادة ستة أشهر من وقت تزوج؛ لأنها إذا جاءت به لأقل منه تبيّن أن العلوق كان سابقاً على النكاح، فلا يثبت، وإن جاءت به لأكثر منه تبيّن أنها عفت بعد الطلاق فلا يثبت أيضاً. (عيني، مستخلص، فتح)

ومهرها: [أي لزم مهرها بتمامه. (ع)] لأنه لما ثبت النسب منه تحقق الوعد منه حكماً وهو أقوى من الخلوة فتأكد به المهر، وفي القياس وهو رواية عن أبي يوسف يجب عليه مهر ونصف، أما انصاف فبطلاق قبل الاندحول، وأما مهر كله فالوعد حكماً أي لثبوت النسب، والجواب: أنها إذا قدرنا أنه تزوجها حالة الواقعة لم تكن الواقعة بعد انصاف فلا يلزمه إلا مهر واحد، وأيضاً المصل واحد وقد انصف بشبهة الحل فيجب مهر واحد، وفي المنتقى: "لا يكون به محصناً." [رمز الحقائق: ٣٠٣/١] (فتح)

معتدة الرجعي: أي الطلاق الرجعي، وهو شامل للمعتدة بالحيص أو بالأشهر، بناء على طس الإيلاس، وقوله: "وإن ولدت لأكثر من سنتين" متصل بما قبله، وإنما يثبت لاحتمال العلوق في العدة، لاحتمال كونه ممتدة الطهر، ولا محال لحمل على الزنا أو الوعد بشبهة مع إمكان الحبس، ومفهوم كلامه أنها لو جاءت به لأقل منهما ثبت نسبه بالأولى، =

بعضي العدة، وكانت رجعة في أكثر منهما، لا في أقل منهما، والبت لأقل منهما،
أي الولادة عنها إذا كان الميلاد المستين أي من الستين
وإلا لا،

= وقيد بقوله. 'ما لم تقر عصي العدة'؛ لأنها إذا أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر ثبت نسبه لظهور كذبها، وإن جاءت لستة أشهر فصاعداً لم يثبت نسبه. (فتح)

عصي العدة فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لستة أشهر فصاعداً لم يثبت. (ع) **وكانت رجعة** ضمير الفعل ناقص إلى الولادة في شرعي 'النائي' و'المسكين'. وفي 'شرح العيني': 'انضمير إلى لوطء، وعبارته هكذا: 'وكانت وطئه اللارم من ثبوت نسب لواقع في العدة'. وهذا يقتضي أن الولادة أو بوضء لا تكون رجعة في الستين فقط، أو الحكم في ستين مسكوت عنه في عبارة المصنف، فيطلب حكمه من غير كتابه، فثبت وحده مصرحاً به يرجع إليه، ففي 'الاحتيار' 'وإن جاءت به لستين أو أكثر كان رجعة'؛ لأن العتوق بعد الطلاق، والظاهر أنه منه، وأنه وطئها في العدة حملاً لحاها على الأحسن والأصلح، وهو يعني الربا عنها، فيصير لزوج مراجعاً بالوطء في العدة من طلاق رجعي. (مستخلص، فتح)

لا في أقل منهما أي لا يكون الميلاد أو بوضء رجعة إن جاءت به لأقل من ستين؛ لأنه كما حتم أن يكون العتوق بعد الطلاق احتمل أن يكون قبله فلا يكون مراجعاً بالشك؛ ولأنها نالت منه لانقضاء عتق بوضع الحمل، وأورد أن لعتوق بعد الطلاق مرجحاً هو أن الظاهر أن الحوادث تصاف إلى 'قرب' و'وقاها'، وأجيب بأن محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة، وفيه أيضاً محاماة النسبة في الرجعة بالوضء والعادة وهي الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة أرجح. (مستخلص، فتح)

والبت بالخر عطف على قوله: معتدة الرجعي أي ويثبت نسب ولد معتدة الطلاق البت إذا وددت. (ع)

منهما أي من الستين، لأنه كان موجوداً عند الطلاق أو يختصه فيحمل عليه. (ع)

والا لا أي وإن لم تأت بالولد لأقل من ستين بل جاءت بستين أو أكثر لا يثبت نسبه؛ لأن وضعها بالعدة حرام، والحمل لا يبقى أكثر من ستين فلا وجه لإحقاق النسب به كذا قيل، وفيه أن هذا انتعيل بما يظهر إذا جاءت به لأكثر من ستين؛ إذ الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه، وأما إذا جاءت به تمام ستين فعدم ثبوته مخالف لما سيأتي من أن أكثر مدة حمل ستان؛ لأنه إذا جاءت به إلى الستين لزم أن يكون العتوق سابقاً على الطلاق لعدم حل البوضء، وبه يرم أن يكون الولد في بطن أمه أكثر من الستين خلاف غير استتوة لحل البوطء بعد الطلاق، قال في النهر: ولزوم كون الولد في البطن أكثر ممنوع بأن يحمل على جعل العتوق في حال الطلاق؛ لأنه حينئذ قبل زوال الفراش.

والمسألة مقيدة بما إذا لم تلد توأمين أحدهما لأقل من ستين والآخر لأكثر منهما، فإن ولدتهما ثبت نسبهما منه عند الشيخين خلافاً لمحمد، ومقيدة أيضاً بأن لا تقر بانقضاء العدة، ثم هذا الحكم مخصوص بالاستتوة المدحول ها، =

إلا أن يدعيه، والمراهقة لأقل من تسعة أشهر، وإلا لا،.....
أي الروح لأنه الترمه

= فإن لم تكن مدحولاً بها وجاءت بولد لسته أشهر أو أكثر من وقت الفرة لا يشت النسب، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت الفرة ثبت. (مستخلص، فتح)

إلا أن يدعيه استثناء مفرغ من قوله: وإلا لا أي لا يشت النسب في حال من الأحوال إلا في الحال التي هي دعوى الروح؛ لأنه الترمه، ولثبوت النسب وجه بأن وضها بشبهة في العدة بأن طل أمها روحته الأخرى فوطئها، أو طل أن وصء امتوتة في العدة حائر كوصء معتدة الرجعي، وفيه بصر، لأن امتوتة بالثلاث إن وضها الروح بشبهة كانت شبهته في الفعل، وفيها لا يشت النسب وإن ادعاه، نص عليه المصنف في كتاب الحدود، فكيف أثبت به النسب ههنا؟ وجوابه تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وإن ادعاه إذا كانت متمحضة بالفعل كوصء أمة أوبه وأمة امرأته وإلا فلا كالمطقة ثلاثاً أو عني مال؛ فإنه يشت النسب فيهما بالدعوة؛ لأن الشبهة فيهما لم تتمحض بالفعل بل هي شبهة عقد أيضاً فلا يكون بين البصير تناقض، وفي 'النهاية': أن الروح إذا ادعاه هل يشترط فيه تصديق امرأة؟ قال: فيه روايتان، والأوجه أن لا يشترط. [رمر الحقائق: ٣٠٤١]

والمراهقة إلح أي يثبت نسب ولد المراهقة المصلحة ولو باناً إذا جاءت بالولد لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق؛ وامرأد بالمراهقة صببية يخامع مشها، وهي في سن يمكن أن تكون باعنة أي بت تسع سنين فصاعداً ولم يظهر فيها علامات البلوغ، وبما اعتبر بتسعة أشهر؛ لأن ثلاثة أشهر مدة عدتها، وستة أشهر أقل مدة الحمل، وهذا في المدحور بها، فإن لم يدحل بها، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ثبت نسبه؛ لحصول العلوق في فراشه لا لأكثر؛ حصول العلوق وهي أجنبية، ولمسأة مفيدة بما لم تقر بانقضاء العدة، فإن أقرت ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت لإقرار ثبت نسبه، وإن ستة أو أكثر لا يشت لانقضاء العدة بإقرارها، وما جاءت به لا يرم كونه قبلها؛ بعدم اتيقن بكدها، ومقيدة أيضاً بأنها لم تدع حلاً، فإن أقرت به كان إقراراً بها بالبوغ فيقبل قولها، فصارت كالكبيرة في حق ثبوت النسب. (فتح)

لأقل من تسعة أي إذا جاءت به لأقل إلح من حين صلقها. (ع) **وإلا لا** [أي وإن لم يكن لأقل منها بل لأكثر منها. (ع)] أي وإن لم تند لأقل من تسعة أشهر بل ولدت لأكثر منها لا يثبت نسبه سواء كان الطلاق باناً أو رجعياً عند الطرفين، وقال أبو يوسف: يشت إذا جاءت به إلى ستين كالباعنة، وفي المصلحة طلاقاً رجعياً يثبت نسبه إلى تسعة وعشرين شهراً، لأنه يجعل واطناً في أحر العدة، وهي ثلاثة أشهر ثم تأتي به لأكثر مدة الحمل وهي سنتان.

والحاصل: أن إلح من المراهقة موهوم، وشرط انقضاء عدتها بمضي الأشهر أن لا تكون حاملاً وهو لا يعلم إلا من جهتها فما لم تقر بانقضاء عدتها احتمل أن تكون حاملاً علوق قبل اطلاق في اسائن وفي الرجعي علوق في العدة، وهذا القدر من التصور كاف لثبوت النسب فيحمل عليه، ولهما: أنا تيقنا بصغرها =

والموت لأقل منهما، والمقررة بمضيها لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار، وإلا لا،
أي يشب سب ولد المعتدة
والمعتدة إن جُحدت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين
أي جحد الروح متعلق ببيت المقد

= فلا يرول هذا اليقين بالشك والصغر مناف للحمل والانقصاء عندئذ جهة متعينة وهي مضي الأشهر فمضيها يحكم
 اشرع بالانقصاء فصار كما لو أقرت بذلك بل هو فوقه؛ لأنه لا يحتمل الخلاف والإقرار يحتمله. (عيني، فتح)
والموت لأقل منهما أي إذا ولدت لأقل من الستين من وقت الموت لا في الأكثر. (ط) أي يشب سب
 ولد معتدة أموت إذا جاءت لأقل منهما أي من الستين من وقت الموت، وقال رفرف: إذا وندته لتمام عشرة
 أشهر وعشرة أيام من حين مات لا يشتب؛ لأنها قد اعتدت موت أربعة أشهر وعشر أو جاءت لستة أشهر فلا يتيقن
 كيوها حاملاً فلا يشتب بالشك كما إذا أقرت بالانقصاء، ولذا: أن النسب يختص في إثباته، والولد يبقى في
 البطن إلى ستين، فإذا لم تقر بالانقصاء حمل على كيوها حاملاً فلا تنقضي عدتها بالأشهر، ويشتب النسب إلى
 ستين. [رمز الحقائق: ٣٠٤/١] (فتح)

والمقررة الح بالحر أيضاً أي يشتب سب ولد المقررة بمضي لعدة إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار
 سواء كانت كبيرة أو مراهقة، وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفات ظهور كدها بيقين، وهذا إذا جاءت
 به لأقل من ستين من وقت العراق، وإن جاءت به لأكثر منهما لا يشتب وإن كان أقل من ستة أشهر من وقت
 الإقرار. [رمز الحقائق: ٣٠٤/١] (فتح)

مخصي مخصي العدة سواء كانت كبيرة أو لا، وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفات (ط) وإلا لا أي وإن
 لم تند لستة أشهر من وقت الإقرار بل وندت لأكثر لا يشتب سبه منه، وعبد الشافعي: يشتب؛ لأن حمل أمرها
 على اصلاح ممكن، فوجب الحمل عليه، وفي صده حميه على إربا، وفيه إصرار على لوند بإصطال حقه في
 انسب فيرد بإقرارها، ولد، لها أمية في الإحار فيقتل قوها، ولا يرم من قصعه عند كونه عن إربا لاحتمال أنها
 تروحت غيره على أن إصطال حق الغير بقول الأميم حائر إذا لم يكن كدأ شرعاً، ألا ترى أنها تصدق في انقصاء
 عدتها بالإقرار وأن تضمن إبطال حق الزوج في الرجعة. (فتح، عيني)

والمعتدة أي يشتب سب ولد المعتدة بشهادة الكامة إن جحد الروح أو الورثة ولادتها عند أي حبيقة، وقالوا:
 يشتب بشهادة مرة واحدة قنية؛ بقيام المرافل بقيام العدة، وعبد الشافعي: بشهادة أربع من النساء، وعبد مالك:
 بشهادة امرأتين، ولأي حبيقة: أن عدة نقضي بإقرارها بوضع الحمل، فرب المرافل، والمقضي لا يكون حجة،
 فمست الحاجة إلى إثبات النسب بتداء، فيشترط فيه كمال الحجة، ثم قيل: تقبل شهادة رجلين، ولا يعسفاك
 بالنظر إلى العورة، إما أنه يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا نعلم، أو للمصرورة كما في شهود إربا، على أن
 لشهادة قد تكون بالنظر كما إذا دحلت بيتاً خصرقه يعلمون أنه ليس فيها غيرها ثم خرجت ومعها ولد
 فيعلمون أنها ولدته، [رمز الحقائق: ٣٠٥/١]

أو حمل ظاهر، أو إقراره به، أو تصديق الورثة، والمنكوحة لسنة أشهر فصاعداً
الروح الحبل
 وإن سكت، وإن جحد

أو حمل ظاهر أي يثبت نسب ولد المعتدة بشهادة القابلة مع وجود حمل ظاهر بالاتفاق، والمراد بظهور الحمل أن تكون أمارات حملها ناعمة منعاً يوجب علنة الحمل كوها حاملاً بكل من شاهدها، وقوله: 'أو إقراره به' أي يثبت أيضاً بإقرار من الروح بالحمل؛ لأن النسب في هذين ثابت قبل الولادة. (فتح)

أو تصديق الورثة: [باجر عطف على قوله: شهادة رجلي أي يثبت نسب ولد المعتدة عن وفات تصديق مورثة كنهه أو بعضه. (ع)] أي يثبت نسب ولد المعتدة عن وفات أن يصدق مورثة ما قالت المرأة وهم يشهدون به، وهذا الثبوت في حق الإرث ظاهر؛ لأنه حاصل حقهم، ويثبت في حق غيرهم أيضاً استحساناً، وإن كان القياس يأباه لما فيه من حمل النسب على الغير وهو الميت. وجه الاستحسان: أنهم قائمون مقام الميت فيقبل قوهم، ثم اعلم أنه لا بد من شهادة القابلة لتعين الولد إجماعاً في جميع هذه الصور، والخلاف في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة، فعند أبي حنيفة: يثبت به في الصور الثلاث، وعندهما: لا يثبت إلا بشهادة القابلة، وأما نسب الولد، فلا يثبت بالإجماع إلا بشهادة القابلة؛ لاحتمال أن يكون هو غير هذا المعين، ولمرة اختلاف لا تظهر إلا في حق حكم آخر كإطلاق والعناق بأن عتقها بولادتها حتى يقع عند أبي حنيفة بقولها: ولدت؛ لأنها أمية لا اعترافه بالحمل أو لظهوره فيقبل قوله، وعندهما: لا يقع شيء حتى تشهد قابلة. [رمز الحقائق: ٣٠٥/١] (فتح)

والمنكوحة [ناحر أيضاً أي ويثبت نسب ولد المنكوحة. (ج)] أي يثبت نسب ولد المنكوحة إذا ولدت لسنة أشهر فصاعداً أي أكثر منها، وانتصاه على حال ودو الحال محدوف، تقديره: فذهب صاعداً كما في قوله: ذهب راشداً، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه؛ لأن العلوق سابق على النكاح، فلا يكون منه، فيفسد النكاح لاحتمال أنه من روح آخر نكاح صحيح أو شبهة، وقوله: 'وإن سكت' هكذا، في أكثر السج، وفي بعضها: إن سكت بدون الواو الوصلية أي ثبوت نسب ولد المنكوحة للميعاد المتقدم إن سكت الروح وكذا إن اعترف، وقيد به للاحتراز عما لو نفاه كما سيأتي. (عبي، فتح)

لسه أشهر أي إذا ولدت لسنة أشهر أو أكثر منها من وقت اتزوج (ع) **وإن سكت** أي الروح ولم يعترف به وهو واصل بما قبله؛ لأن المراس قائم والمدة نامة، وإن كان أقل منها لا يثبت. (ط، ع)

وإن جحد إلخ [أي الروح الولادة حال قيام النكاح. (ط)] أي إن جحد الروح بولادة في المسألة السابقة يثبت النسب بشهادة امرأة سواء كانت قاتبة أو لا، مقبولة الشهادة بأن كانت حرة مسمة عدلة؛ لأن المراس قائم والمدة نامة، فوجب القبول بثبوته اعترف به بزوج أو سكت أو أنكر حتى يوفى الروح بعده يلاعز، ولا يستفي إلا باللعان؛ لأنه ولد المنكوحة. [تبيين الحقائق: ٢٨٦/٣] فإن قيل: كيف يجب اللعان بنفي نسب ثبت بشهادة المرأة وهو حد على ما عرف، قلنا: النسب لا يثبت بشهادة المرأة، وإنما يثبت بها تعيين الولد ثم يثبت النسب بعد ذلك =

فبشهادة امرأة على الولادة، فإن ولدت ثم اختلفا فقالت: نكحتني مذ ستّة أشهر
أي المرأة ولدت أي المرأة وروجهما امرأة
وادّعى الأقلّ، فالقول لها، وهو ابنه، ولو علق طلاقها بولادتها، وشهدت امرأة على
أي من ستة أشهر للمرأة
الولادة لم تطلق، وإن كان أقرّ بالحبل طلقت بلا شهادة. وأكثر مدة الحمل ستتان،
أي الروح أي طلاق امرأته
أي واحدة
كعدم في
عندنا من وقت التزوج

= بالمرش ضرورة كونه مودعاً في فرشه، ثم ثبوت نسب بشهادة امرأة على الولادة هو مذهبنا، وعند الشافعي: بثبت بشهادة أربع نسوة، وعند مالك: بشهادة امرأتين، وعند زهير: لا بثبت بشهادة امرأة. (فتح)

فبشهادة امرأة أي هيئت بشهادة امرأة مسلمة مقبولة الشهادة تشهد على الولادة. (ط، ع)

على الولادة حتى يورثه الروح لا عين به وهذا لإجماع. (ع) **فالقول لها وهو ابنه** أي من الروح بشهادة المصاهر. (ع) لأن المصاهر يشهد به، فإنما تند صاهراً من نكاح لا من سفاح، فإن قيل: المصاهر يشهد به أيضاً؛ لأن الخواتم تصاف إلى أقرب الأوقات، والنكاح حادث، فقد: نسب مما جئنا لإثباته احتياطاً بحياة الولد، ثم هل يستحلف امرأة أم لا فهو على الاختلاف المشهور عند أبي حنيفة وصاحبه في الأشياء الستة، والنسب والنكاح من الستة، والفتوى على قولهما أنها تحلف. (مستخلص، فتح)

بولادتها أي بأن قال: إن وددت فأنت طالق. (ع) **لم تطلق** أي لم تقبل الشهادة ولم تطلق المرأة؛ لأنها ادعت الحث فلا تثبت إلا حجة تامة. (ح) عند أبي حنيفة أي من قال لامرأته: إن ولدت فأنت طالق، فشهدت امرأة على الولادة لا يقع الطلاق عنده؛ لأنها ادعت الحث، فلا تثبت إلا حجة تامة؛ لأن قول شهادتها ضرورة فلا يظهر في حق لطلاق؛ لأنه ليس من ضرورات الولادة؛ إذ الطلاق ينفك عن الولادة في الحمنه، وإن صار عن موافقها ما يتفق حال كسب اشترى حملاً فأحمره عند أنه دبيعة المحوسي، قست شهادته في حق حرمة الأكل، ولا تثبت كون مدعي محوسياً بشهادة الواحد في حق الرجوع على الساع، وقالوا: تصق؛ لأن شهادتها حجة في ذلك؛ لقوله ولأنها لما قبلت في الولادة بقبل فيما

يتبين عليهما وهو الطلاق. (مستخلص، فتح)

بالحبل فيما إذا علق صلاحها بالولادة أو كان الحمل طاهراً. (ع) **طلقت** أي تطلق بقولها: وددت من غير شهادة أحد. (ع) **بلا شهادة** [يعني تطلق بقولها: وددت من غير شهادة أحد. (ع)] هذا عند أبي حنيفة؛ لأن الإقرار بالحبل إقرار بما يقضي إليه وهو الولادة؛ لأنه أقر بكونها مؤمنة بفعل قوها في رد الأمانة، وقالوا: نشترط شهادة ثمانية؛ لأنها تدعي الحث، فلا يقبل قوها بدون الحجة، وشهادة القابلة حجة في مثله، وأما النسب ولوارثه كأموه الولد فلا تثبت بدون شهادة اثنائه اتفاقاً، وعلى هذا الخلاف لو كان الحبل طاهراً. (عيني، فتح)

وأكثر مدة الحمل ستان عندنا، وقال الشافعي: أربع سنين، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وعن مالك: خمس سنين، وعنه: سبع سنين وهو قول ربيعة، وعن الزهري: ست سنين، وعن الليث بن سعد: ثلاث سنين. =

وأقلها ستة أشهر، فلو نكح أمة فطلقها فاشتراها فولدت لأقل من ستة أشهر منه
أي أقل مدة حمل بالأنثى أي حمل برجل حر أي أمة أي من وقت الشراء
 لزمه، وإلا لا، ومن قال لأمته: إن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة
أي فقلت وبنت
 بالولادة فهي أمّ ولده،
 قابلة مقبولة الشهادة

= وعن أبي عبيد: ليس لأقصاه وقت يوقف عليه، وتعفو في ذلك نكاحيات لا يشت الحكم بها، منها: ما روي أن
 اصحاحك بقي في بطن أمه أربع سنين، فولدته أمة، وقد ست ثياه وهو يصحح فسمي بذلك، وأخذه عبيهم قول
 عائشة الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين ولو بطل معرل أي بقدر مكث طله حين الدوران، وهذا تمثيل
 لعاية اسرعة، فإن طل المعرل حالة الدوران أسرع روالاً من سائر الطل، ويروى: ولو بعدة معرل أي ولو بقدر
 دوران فكة معرل وهو محمول على السماع؛ لأنه لا يدرك بالرأي، [رمر الحقائق: ٣٠٦/١] (فتح)
 وأقرب سند أشهر بالإجماع، قال تعالى: **فصل في ما إذا كان الزوج يملك من أمته ولدًا** (أحمد: ١٥)، وقال: **فصل في ما إذا كان الزوج يملك من أمته ولدًا**
 (نصاب: ١٤)، فيبقى للحمل ستة أشهر، روي هذا عن عني وإس عاص [رمر الحقائق: ٣٠٦/١] (فتح)
فطلقها: بعد الدخول بائنًا أو رجعيًا. (ط، ع)

لزمه: أي نسب الولد بلا دعوة؛ لأنه ولد المعتدة لتقدم العلق على الشراء فيرمه سواء أقر به أو نكاه. (ط، ع)
ولا لا: هذا تفريع على قوله: أقل مدة الحمل ستة أشهر أي من تروح أمة غيره فطلقها طلاقاً واحداً بائنًا
 اشتراها فولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه النسب أي يشت نسبه منه بلا دعوة؛ لأنه ولد المعتدة
 لتقدم العلق على الشراء؛ لأنه لما طلقها وجت عليها العدة ثم بالشراء لم تطل العدة في حق غيره، وإن سطت
 بالنسبة إليه لحبها له عندك اليمين، وإن لم تند لأقل من ستة أشهر بل ولدت لسته أو لأكثر منها لا يشت نسبه
 منه إلا أن يدعيه أنه ولد المملوكة لا المعتدة لتأخر العلق عن الشراء، فلا يرمه إلا بالدعوة، هذا إذا كان
 الصلاق بعد الدخول واحداً بائنًا أو حلاً أو رجعيًا؛ إذ لو كان قبل الدخول ما لا يرمه الولد إلا أن تند لأقل
 من ستة أشهر مذ طلقها؛ لأن العلق حدث في حال قيام النكاح.

وإن طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة عليقة يشت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق؛ لأنه لا يمكن إضافة
 العلق إلى ما بعد الشراء لحرمة العليقة فيصاف إلى أبعاد الأوقات، وهو ما قبل الصلاق حملاً لأمرها على
 الصلاح، وأعم أن الطلاق ليس بقيد بل إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فهو ذلك في جميع ما ذكرنا من
 الأحكام؛ لأن الكاح يفسد بالشراء، وتكون معتدة إن كان بعد الدخول، فيكون ما وندته قبل ستة أشهر ولد
 المنكوحة، وبعده ولد المملوكة، وكذلك الشراء ليس بقيد، بل المراد أنها دخلت في ملكه أي سب كان، ولابد
 من كونه قبل الإقرار بانقضاء عدتها. (مستخلص، عبي، فتح) **فهني:** أي الأمة تصير ثم ولده إجماعاً إذا وندته
 لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار، ولو لأكثر لا. (ط)

ومن قال لغلام "هو ابني"، ومات، فقالت أمه: أنا امرأته وهو ابنه مني يرثانه، وإن
 جهلت حرثتها. فقال وارثه: أنت أم ولد أبي فلا ميراث لها.
 أي يقال بعد ذلك أي القائل لموت أي لعالم أي الأم والابن
 الميراث أي للمرأة

فهي أم ولده أي ثبت نسب الولد منه؛ لأن نسب ثبوت نسب وهو الدعوة قد وجد من أبوين بقوته. فهو مني
 وإنما الحاجة إلى تعيين تولد وهو ثبت شهادة القابلة اتفاقاً، هذا إذا ولدته لأقل من سنة أشهر من وقت قال ذلك؛
 يتحقق بوجوده في ذلك وقت، وبأن ولدته لأكثر منها لا يرميه لاحتمال اعتناق بعده [أمر الحقائق: ٣٠٧] (فتح)
أمه المعروفة بحرية الأصل والإسلام وبأنها أم اعلام. (ط) **يرثانه** وقياس أن لا يكون لها الإرث؛ لأن نسب
 ثبت بالزواج القاسد والمنوذه بشهادة وأمومية الولد، فلا يكون الإقرار بالولد بقرراً بالروحية لها، وجه الاستحسان:
 أن المسألة مفروضة فيما إذا كانت معروفة بالحرية والإسلام وبكونها أم اعلام، والزواج لصحيح هو المتعين
 بنسب، فبعد إقراره بأسوة يحتمل عليه ما لم يظهر خلافه. [تبيين الحقائق: ٣ ٢٩٠] (فتح)

فقال ورثه قول الوارث ليس بقيد بل الجهل بالحرية كاف في منع إرثها سواء قل الوارث ذلك أم لا أو كان
 صغيراً، وقوله: فلا ميراث لها؛ لأن الحرية ثابتة بظاهر حال باعتبار إدار تصحيح بدفع نرق، ولا تصح
 لاستحقاق الإرث كاستصحاب الحال. وعلى هذا لو قال الوارث: بها كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعم
 إسلامها فيه، أو قال: كانت رويحة له وهي أمة يسعي أن لا يرث؛ ما فسد، وقالوا: ها مهر أمثل في مسنة
 الكفاية؛ لأن الوارث أقر بالدخول عيها، ولم يثبت كونها أم ولد. [أمر الحقائق: ٣٠٧]

١. ثبوت نسب ثلاث مراتب: إحداهن: السكاج، وحكمه فيه أنه يقتضي بلا دعوة ولا يقتضي مجرد البقي.
 ثانياً: أم الولد، وحكمه فيها أن يثبت النسب من غير دعوة ويقتضي مجرد البقي، الثالثة: الأمة إذا جاءت بولد
 لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا خلافاً للشافعي. (عيني، فتح)
أم ولد أبي: وكذا لو لم يقل ذلك أو كان صغيراً.

باب الحضانة

أي في بيان أحكامها

أحقّ بالولد أمّه قبل الفرقة وبعدها، ثمّ أمّ الأمّ ثمّ أمّ الأب ثمّ الأخت لأب
وأمّ، ثمّ لأمّ.....

باب الحضانة [وهي التّربية يقال: حضّته حضانة إذا رفعته وربّيته. (مسكّن)] لما ذكر ثبوت النسب بعد أحوال
العدة ذكر من يكون عنده الولد؛ لأن الحضانة من حقوق النسب، فالحضانة بالفتح وانكسر مأخوذة من الحِضن
وهو ما دون الإبط إلى الكشح، وحضاً الشيء حساه، ويقال: حضن الطائر بيضه يحضه إذا صمّه إلى نفسه تحت
جناحه، وكان المربي للولد يتحمّله في حضنه وإلى حابه، وهي تكفل المرأة لتربيته. (فتح، عيني)

أحقّ بالولد أمّه: أي أحقّ الناس بالولد الصغير حضانة الصغير. (ط)

قبل الفرقة وبعدها [إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمومة ما لم تتزوج روح آخر بالإجماع. (ط، ع)] أي
حق الحضانة بالأم سواء طلقت أو لا ما لم تتزوج روح آخر بالإجماع، إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة، والأصل
فيه: ما روي أن امرأة أتت عند رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري
له جواء، وثديي له سقاء، ورعم أبوه أنه يتسرعه مي، فقال ﷺ: لا بأس به. ولأن الأم
أشفق وأقدر على الحضانة، فكان الدفع إليها أنظر، ولا تُعز على الحضانة في الصحيح؛ لاحتمال عجزها إلا أن
لا يكون للولد دو رحم محرم غير الأم، فحينئذ تُعز على حضانتها؛ كي لا يصيب الولد بخلاف الأب حيث يُعز
على أخذه إذا امتنع بعد الاستغناء عن الأم؛ لأن نفقته واجبة عليه.

وإن تستحق الأم الأجرة على الحضانة حيث لم تقم مكروهة ولا معتدة فيجب على الأب ثلاثة أشياء: أجرة
الرضاع، وأجرة الحضانة، ونفقة الولد. (عيني، فتح، مستخلص)

ثمّ الأم [إذا لم يكن للولد أم بأن ماتت أو تزوجت. (ع)] أي إذا لم يكن للولد أم بأن كانت ميتة أو ليست
أهلاً للحضانة أو لم تقبل الولد أو أسقطت حقها أو تزوجت بأجنبي فأمّ الأم أحق بالولد، لأن هذه الولاية
تستفاد من قبل الأمهات، فكانت مقدمة وإن بعدت. [رمر الحقائق: ٣٠٧/١] (فتح) **ثمّ أم الأب** أي بعد أم
الأم أحق بالولد أم الأب وإن علت، وقال رمر: الحالة مقدمة؛ لأنها من قوم الأم، فهي أولى، وبه قال مالك في
رواية، وهو رواية عن محمد عن أبي حنيفة، ولما من الأمهات، ولهذا تُعز ميراث الأمهات السدس، ولأنها
أوفر شفقة، ولأنها أصل الولد. [رمر الحقائق: ٣٠٨/١] (فتح)

الأخت لأب وأم: أي هي أحقّ تقدماً بعد أم لأب للإشفاق. (ع)

ثمّ لأم: أي بعدها الأخت لأم أحق؛ لأنها من قوم الأم. (ع)

ثم لأب، ثم الخالات كذلك، ثم العمات كذلك. ومن نكحت غير محرمه سقط

الصغير

حقها، ثم يعود بالفرقة، ثم العصابات بترتيبهم، والأم والجدّة أحقّ به.....

أي بعلام الصغير

في الإرث

أي حق الحضانة

ثم لأب أي بعد الأخت لأب، لأب لأب أحق بأبوه، وبعد أشعفي في العدد وأحمد: هي أحق من لأب لأب ثقتب اقترانه، وبعد زفر. هما تشتركان؛ لأهما تستويان في الإدلاء بالأب، وفي رواية: الحالة تقدم على لأب لأب؛ لقوله: **.....** وبات لأب لأب وأم، أو لأب أو من حالات، واحتفت لرويات في بات لأب لأب، والأصح أن الحالة أو منهن، وبات لأب أو من بات لأب، وإذا جمع من به حق حضانه في درجه فأورعهم أو تم أكثرهم. [مر احقائق: ٣٠٨١] (فتح)

ثم الخالات كذلك أي بعد المذكور بالخالات يرس كالأخوات فمن كانت لأب وأم فهي أو من ثم لأب ثم لأب. (ج) **ثم العصابات كذلك** | أي بعد الخالات أحق بالحضانة العصابات كالترتيب المذكور (ج) | ومن كانت لأب وأم فهي أو من ثم لأب ثم لأب، وبعد من حالة الأم الشقيقة، ثم لأب ثم لأب، ثم عماتها كذلك، وحالة لأب أو من حالة الأب، ثم حالات الأب وعماته كذلك، وأما بات الأعمام والعمات والأخوات والحالات فلا حق لمن في الحضانة؛ لأن قرابتهن لم تتأكد بالحرمية، (فتح، عيني)

سقط حقها | أي في الحضانة بوجود الضرر حيث من جهة روح الأم. (ج) | أي كل امرأة من هؤلاء للاتي لمن حق في الحضانة إذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحضانة؛ لقوله: **"أنت أحق به ما لم تتزوجي"**، وفيد غير المحرم: عدم الشفقة، فإنه يفتق على الولد قبلاً ويصر به معصاً، خلاف ما إذا كان لروح دا رحم محرم بصغير كالحدة إذا كان روحها الحدة، أو الأم إذا كان روحها عم الصغير، أو الحالة إذا كان روحها عمه أو أخاه، أو العمه إذا كان روحها حالة أو أخاه من أمه لا يسقط حقها؛ لأن عدم الضرر عن نصير بقيام الشفقة. (مستخلص، عيني) **ثم يعود بالفرقة** | بعد ما سقط بالتزويج لروح المانع (ج) | أي من سقط حقها بالتزويج يعود حقها إذا ارتفعت الزوجية. لأن المانع قد رل كالبشرة يسقط حقها، ثم إذا عادت إلى مزل الروح حب الشقة، وكذا الولاية تزول بالحبوب ولا ترداد، ثم إذا رل ذلك عادت لولاية، ثم إذا كان اصلاق رجعي لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية. (فتح، مستخلص، عيني)

ثم العصابات بترتيبهم | أي بعد هؤلاء المذكورات، لأحق بالولد العصابات. (ج) | أي من يكن نصبي امرأة من أهل الحضانة، واحتصم فيه الرجال، فأولاهم بالحضانة العصابات بترتيب إرث يقدم الأقرب فالأقرب، ويقدم لأب ثم لجد، ثم لأخ الشقيق، ثم لأب ثم لعم، ثم لعم، ثم لعم، وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأس، غير أن الصغيرة لا تدفع إلى غير محرم من الأقرب كمن العم، ولا للأم التي يس تمامونة، ولا للعصه انفاق نغراً عن الفتنة، خلاف العلام، وإذا لم يكن للصغير عصية يدفع إلى ذوي الأرحام عد أي حيفة. لأن هم ولاية الإنكاح عنده، فكذا الحضانة. (عيني، مستخلص، فتح)

حَتَّى يَسْتَعْنِيَ، وَقَدَّرَ سَبْعَ سِنِينَ، وَبِهَا حَتَّى تَحِيضَ، وَغَيْرُهُمَا أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَشْتَهِيَ،
أي للاستعانة عن النساء تبلى في ضاهر لبرواية أي غير الأم والجد أي بالصغيرة
وَلَا حَقَّ لِلأُمَّةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ مَا لَمْ تَعْتَقَا،
في الحضانة

يَسْتَعْنِي: أي يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده. (ع)

وَقَدَّرَ سَبْعَ سِنِينَ [أي إذا بلغ الغلام هذا السن استعنى عنهن وعليه الفتوى. (ط)] بيان لمدة الحضانة وفسره القدوري بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده، وقدره الحصاص سبع سنين اعتباراً للعالم، وهو قريب من الأول بل عيه؛ لأن الولد إذا بيع سبع سنين يستنجي وحده، ألا ترى إلى ما روي عنه **عنه** أنه قال: **سبع سنين** والأمر بالصلاة لا يكون إلا بعد القدرة على الطهارة، وقيل: **سبع سنين**؛ لأنه لا يستعنى قبل ذلك عادة، والفتوى على قول الحصاص. [رمز الحقائق: ٣٠٩/١] لأنه إذا استعنى يحتاج إلى التأديب بأداب الرجال، والأب يقدر على التأديب والتعلیم، وإن اختلف في سه فقال الأب: ابن سبع وقات الأم: ابن ست، فإن استعنى بما ذكرنا دفع إلى الأب وإلا فلا. (مستخلص، عيني)

وبها حتى تحيض أي الأم واحدة أحق بحضانة الصغيرة حتى تلغ؛ لأن بعد الاستعناء تحتاج إلى معرفة أدب النساء من العز والصح والعسل وحوها، والأم أقدر على ذلك، فإذا بلغت تحتاج إلى الترويح والصيانة، والأب أقدر عيه، وإليه ولاية الترويح، وعن محمد: إذا بلغت حد الشهوة فالأب أحق به، وبه يفتى في رمدنا لكثرة العساق، وإذا بلغت إحدى عشرة سنة، فقد بلغت حد الشهوة في قوهم، وقدره أبو الليث **سبع سنين**، وعليه الفتوى، وعن مالك: تمكث عند الأم حتى تتزوج ويدخل بها الزوج. [رمز الحقائق: ٣٠٩/١] (مص)

وغيرهما أحق بها أي أسوة المالاتي سوى الأم والجدة أحق بخارية حتى تشتهي بأن تبلى مبلغاً يخامع منها فإنه يختلف باختلاف الأحوال من السمس وهزال والقوة والضعف والقبح والجمال؛ لأن سواهما لا تقدر على استخدامها شرعاً، معناه أن تعيم الأب إنما يحصل بالاستخدام، واستخدام الصغيرة لا يحل لغير الأم والجدة، وفي 'الخامع للصغير': حتى تستعنى، وفي 'الكافي': إذا جاع الرجل امرأته وله منها بنت إحدى عشرة سنة، فصمتها إليها، وتخرج من بيتها كل وقت، فترك الست ضائعة، فيه أن يأخذها. (مستخلص، عيني)

تشتهي بأن تبلى تسعاً وبه يعنى، وعن محمد: أن الحكمة في الأم والجدة كذلك. (ط) **ولا حق للأمة** يعني إذا روج أبولى أمته أو أم وبه ثم ولدتا لا حق لهما في الحضانة لعجزهما عنها مع خدمة المولى؛ ولأنه في الحضانة نوع ولاية، ولا ولاية لهما على أنفسهما فعلي غيرهما أولى، ومولاهما أولى بالولد إن كان الصغير في الرق، ولا يفرق بينه وبين أمه إن كانا في ملكه، وإن كان الصغير حراً فالحضانة لأقربائه الأحرار، وإذا اعتقتا كان لهما حق الحضانة في أولادهما؛ لأهمهما وأولادهما أحراراً، وإن ثبوت الحق والمكاتبة أحق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قتلها. [رمز الحقائق: ٣٠٩/١] (فتح) **ما لم تعتقا** لعجزهما عن ذلك باشتغالهما بخدمة المولى (ع)

والذميمة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل ديناً، ولا خيار للولد، ولا تسافر^١ مطلقة بولدها إلا إلى وطنها وقد نكحها ثمه.

بأن كان زوجها مسلماً

الولد

١٠٠

١٠٠

والذميمة أحق بولدها المسلم أي إذا أسلم روح ذميمة وبسهما أولاد صغار، فذميمة أحق هذه الأولاد ما لم يعقوا لأديين وما لم يخف أن يأفوا بكفر، وإذا عقل لولد ديناً يبرح منها؛ لاحتمال انصرار. والمتردة لا حق لها في الحضانة، وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية لا حق لذميمة (مستخلص، عيني) **دسما** لأنها أشفق، فهو عقده أو حيف أن يأف بكفر يبرح منها. (ط، ح) **ولا خيار للولد** [مميلاً أو لا، علاماً أو حارية عندما بعد انقضاء أحد في الحضانة (ط، ح)] وبه فإن مات وهو مذهباً، سواء كان الولد مميلاً أو لا، علاماً أو حارية، وقال الشافعي: إذا صار مميلاً خير بين الأنوين؛ ما روى أبو هريرة أن امرأة جاءت إلى رسول الله فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب بانه. وقد سقاني من شر أبي عنه وقد دفعني، فقال زوجها: أحاقني أي تخصمي في ودي، فقال: . . . فأخذ بيد أمه فاطلقه به.

وسا: أنه صغير غير رشيد، ولا عرف تفصيله فلا يعتمد اختياره؛ ولأنه لفصور عقده يختار من عبده الراحة والتحية، فلا يتحقق لنصر، ولا حجة في حديث؛ لأنه لم يذكر فيه الفرق، فظاهر أنها كانت في صحته؛ لقولها: إن زوجي، ويحسن أنه كان بالعلم هو المصاهر؛ لأن الذي يسقي من شر هو الساع، وليس فيه دليل على أنه خير في السع؛ لأنه ليس في الحديث ذكر عمره، أو لأنه وفق لركة دعائه لاختيار الأنصر، فلا يقاس عليه غيره، وقال أحمد: إذا ساع سبع بين خير العلام، ونسبه الحارية إلى الأب من غير خير، ومن العجب أنهم لا يعتبرون بيمانه، وهو اختاره لربه، وهو يقع به، ثم يعتبرون احساره أحد الأنوين وهو صرر عليه، هذا حنف. (فتح، عيني)

ولا تسافر مطلقة أي إذا أرادت المطلقة بعد انقضاء العدة أن تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك إن كان أصل النكاح في مصر هي فيه؛ لما فيه من الإصرار بالأب، إلا أن تخرج به إلى وطنها الذي تزوجها الروح فيه؛ لأنه اقترن المقام فيه عرفاً وشرعاً، قال: . . . وإن لم يكن وصلاً لها، ولا التزوج واقعاً فيه ليس لها أن تقه، وكذا لو كان وطناً لها، ولم يقع لتزوج فيه، وبعد ثلاثة: ليس لها السفر إلى ما فوق ستة عشر فرسخاً، وهذا دلت إلى ما دونه، ويستثنى دار الحرب، وإن كان وصلاً لها، وقد تزوج فيها؛ لأن في ذلك إصرار بالولد، وهذا الذي ذكرنا ما إذا كان بين موضعين تفاوت، وإن تفاوت حيث يتمكن من مصالعة ولده في يوم ويرجع إلى أمه فيه قس ليس حار ما أحق إليه مطلقاً في دار الإسلام، ولا يشترط فيه وقوع التزوج، ولا كونه وطناً إلا إلى قرية من مصر؛ ليكون الولد يتحقق بأحلاق أهل القرى، فلا نمث ذلك إلا أن تكون وصلاً لها، ووقع العقد فيها في الأصح، وهذا الحكم في الأم حاصه، وليس لغيرها حتى الأخذ أن تقه إلا بإذن الأب. (مستخلص، عيني)

بولدها: من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت لما فيه من الإصرار بالولد. (ط، ح)

ثم: أي في وصفا الذي تزوجها فيه، فهو إلى غير وصفا أو إليه وقد نكحها في غيره فلا. (ص، ح)

باب النفقة

ای فی بیان احکامها

تجبُ النفقة للزوجة على زوجها، والكسوة بقدر حالهما ولو مانعة نفسها.....

باب النعمة [وهي في اللغة ما ينفقه الإنسان على عياله. (فتح)] أورد مباحث النعمة في ديل كتاب الطلاق؛ لأن من حميتها نفقة المطلقة، وبعضهم أوردها في ديل كتاب الكساح لترتب نفقة اسكوحة، وبعضهم في كتاب عني حدة ما فيها من نفقة ذوي الأرحام وامماليك، وهي في النعمة: ما ينفقه الإنسان على عياله، وفي الشرع: هي الصعام والكسوة والسكنى. قيل: هي مشتقة من العوق بمعنى الهلاك أو من العاق بمعنى الزواج؛ لأن ما هلاك امال أو لأها تروح في مصالح الحان، ونفقة العير على العير تحب بثلاثة أشياء: بازوجية وبالقرابة وبالملك، وكذا تحب بسبب حسن النفس لمصاح العير كالمضارب والوصي، أو لمصاح العامة كالمفتي والقاضي والوالي والعامس في الصدقات والمقاتنة. (فتح)

للروحه [مطلقاً سواء كانت تزف إلى ميت زوجها أو م ترف، وسواء كانت مسلمة أو كافرة، عية أو فقيرة مدخولاً بها أو لا. (مسكين)] بالكتاب واسعة والإجماع وضرب من المعقول، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ إِلَّا مَا فِيهِ مِنْ نَفْسٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ (الصافات: ٧٠)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ إِلَّا مَا فِيهِ مِنْ نَفْسٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ (الصافات: ٧٠)، وأما السنة: فما روي أنه قال في خطبة الوداع: ﴿إِنِّي أَنَا قَال: ﴿وَمَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ إِلَّا مَا فِيهِ مِنْ نَفْسٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ (الصافات: ٧٠)، وأما الإجماع: فإن الأمة أجمعت على أن السفقة والسكى واحتنا لزوجة على زوجها، وأما المعقول: فلا أن السفقة تحجز الاحتباس، وهذا إذا كان السكاح صحيحاً. [تبيين الحقائق: ٣/٣٠١]

على روحها غنيا أو فقيرا، حاصرا أو عائيا. (ط) والكسوة أي تحب الكسوة لها عليه أيضا. (ع)
بقدر حاجتها [أي حال الزوجين في اليسار والإعسار. (ط، ع)] أي تحب البفقة والكسوة لها عليه بقدر حاجتها
 في اليسار والإعسار، فإن كان الزوجان موسرين كان لها نفقة اليسار، وإن كانا معسرين كان لها نفقة الإعسار.
 وإن كانت معسرة والزوج موسر، فنفعتهما ما دون نفقة الموسرات فوق نفقة المعسرات، وهذا اختيار المصنف.
 وعليه الفتوى، وقال الكرخي والشافعي: يعتبر حال الزوج؛ لقوله تعالى: **وَمِنْ مَّا مَلَكَتْ يَمِينُكَ نِكاحُ الْمُؤْمِنَاتِ الَّاتِيَّاتِ مِنَ الْيَمَانِ**
 ولنا: قوله **لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ** لهد امرأة أبي سعيد: **حَالُ مَوْلَاكِ مِثْلُ مَحَلِّكِ** واعتبر حالها. والفقيرة
 لا تقتقر إلى كفاية الموسرات، فلا معنى لزيادة، وأما النص فنحن نقول بموجبه: أنه مخاطب بقدر وسعه، والباقي
 دين في دمه، ومعنى قوله: 'المعروف' الوسط، وهو الواجب، واعتبر حالهما معاً جمعاً بين الآية والحديث؛ لأن
 الآية تقتضي اعتبار حاله، والحديث يقتضي اعتبار حالها فاعتبرا حالهما عملاً بهما. (فتح، مص)

ولو مائة الخ. [واصل بما قلها أي ولو كانت المرأة مانعة من التسليم تحب النفقة. (ع)] متصل بما قبله أي تحب النفقة لها وإن امتعت من تسليم نفسها لأجل قرض المهر الذي تعورف تقديمه في البلاد والزمان؛ لأنه مع حق =

للمهر، لا ناشزة وصغيرة لا توطأ، ومحبوسة بدين ومغصوبة وحاجة مع غير الزوج،

سقط من جهته، فلا تسقط نفقة به وإن كان بعد دخول عبد أي حبيبة، وعندها تسقط إلا إذا كانت دون النوع، عدم صحته بسبب الأب، وقوله: 'ولا ناشزة' استور في صلاح الفقهاء 'خروج المرأة من مسرر لزوج، ومعها نفسها منه غير حق بأن أوى مهرها أو كان كنه مؤحلاً أو وهبت منه حيث تسقط نفقة به عدم احتباس، لأحد حر، لا احتباس ومعدت استورة في بيت زوجها فيها نفقة. (مستحضر، عيني)

للمهر أي لأجل فصل مهر معجل وندي كنه مؤجل. (ص، ج) **ناشزة** أي لا تحب النفقة والكسوة أو كانت ناشزة أي حارحة من بيته غير حق حتى تعود. (ص) **وصغيرة لا توطأ** أي لا تحب نفقة أيضاً إذا كانت المرأة صغيرة لا يستمتع بثمنها، سواء كتب في مفرقه أو لم تكتب؛ لأن امتناع الاستمتاع معنى فيها، وقال الشافعي: ها نفقة؛ لأن نفقة عدده عوض عن منث كما في ميثاق ثمن ثمين، وسأ: أن مهر عوض عن المنث، فلا يجمع عوضان عن معوض واحد؛ ولأن امتناع الاستمتاع لذي هو المقصود بالنكاح من جهته، فصارت كالناشزة بخلاف الخائض وانفساء ومريضة والرتقاء؛ لأن الامتناع ليس حاصل في حمنة من حيث ادوغي، أو من حيث حفظ بيت ومؤسسة، وقال أبو يوسف: إذا كانت صغيرة تصح بحكمة، والاستئناس تستحق عليه النفقة، وإذا كان الزوج صغير وهي كبيرة تحب ها نفقة في ماله كالحبوب وعين، وإن كان صغيرين فلا نفقة ها. (مستحضر، عيني)

ومحبوسة بدين أي لا تحب نفقة أيضاً لو كانت محبوسة بدين غير زوج. (ص، ج) أي لا تحب إذا كانت محبوسة ولو ظناً؛ لأن الامتناع من قبيلها لا بد حبسها هو بدين، فهي لنفقة في الأصح، وكذا لو قدر على وصول إليها في أحسن وقوة: بدين سواء كتب فادارة على يده أو لا؛ لغوات الاحتباس، وعنده الفتوى؛ لأن الامتناع جاء من قبيلها بالضرورة، وإن لم يكن مهر بأن كانت عاهرة، فيس الامتناع من جهتها، وقوله: 'ومغصوبة' أي لا تحب أيضاً بد عصبها عصب فدهد لغوات الاستمتاع، وعنده الفتوى. (مستحضر، عيني)

وحاجة مع غير الزوج أي لا تحب أيضاً لو كانت حارحة ولو بمحرم وعنده الفتوى. (ص) [إنما قيد بقوله: 'حاجة'، لأنه لو كانت معتمرة أو نادرة ويس معها زوجها لا تحب نفقة، وقيد بقوله: 'مع غير الزوج'؛ لأنه إن كان معها زوج تحب بالاتفاق يعني نفقة حاصرة لا نفقة أسفر ولا الكراء، وعنده أبي يوسف: إن حجت مع محرم بعد تسييم نفسها تحب نفقة حاصرة؛ لأن إقامة مرضى عذر، وهذا: أن فوت الاحتباس منها، وقوله: 'ومريضة' أي لا تحب أيضاً بد كتاب مريضة م نقل إلى مرضى زوج لغوات الاحتباس منها، وقالت الثلاثة: تحب كالتي زفت، ولو مرضت بعد الزفاف فهذا النفقة، والقياس عدمها إن كان مرضاً يمنع الجماع؛ لغوات الاحتباس، وجه الاستحسان: أن الاحتباس قائم، فإنه يستأنس بها ويعسها وتحفظ البيت، والامتناع لعرض، فأشبهه الحيض.

والحاصل: أنه إذا لم يمكن الامتناع بها بوجه من الوجوه تسقط نفقتها، وإذا لا، وعن أبي يوسف: لا نفقة لها إن كانت مريضة لا تطيق الجماع، وإذا ينفق عليها، إلا إذا تطاول بها المرض. (فتح، عيني)

وتتم نفقة اليسار بطروء وإن قضي بنفقة الإعسار، ولا تجب نفقة ما مضت إلا بالقضاء أو الرضاء، وموت أحدهما تسقط القضية،

أي صلاحيتهما على قدر معنى أي أحد الزوجين

= لاس أو الأخ بالإفاق عبيها، ويرجع به على الروح إذا أيسر، وعس لاس أو الأخ إذا امتنع؛ لأن هذا من المعروف، وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على إيفاقهم تحب نفقتهم على من تحب عليه بولا الأب كالأُم والأخ والعم، ثم يرجع به على الأب إذا أيسر بخلاف نفقة أولاده بكونه حيث لا يرجع عليه بعد اليسار؛ لأنها لا تجب مع الإعسار، فكان كالميت. [رمز احقائق: ٣١٣/١]

وتتم نفقة اليسار الخ أي إذا كان الروح معسراً وقضى القاضي لها بنفقة الإعسار، ثم عرس له اليسار فحاصمته يتم لها نفقة اليسار، وإن رصيت لها فلا؛ لأن لنفقة يختلف حسب اليسار والإعسار، والذي قضي لها أولاً كان عذر لإعسار وقد ران يساره، فإذا تبدل حاله فيها المصالة بتمام حقها كالمكفر بالصوم إذا وجد فيه رقه يبطل صومه. (مستخلص، عبي) **بطروء** أي بعروصه وحدوثه بعد أن كان يقع عليها نفقة المعسر لإعساره ثم أيسر. (ع)

وإن قضي متصلة أي وإن كان القاضي قد قضي. (ع) **بنفقة الإعسار** لأن القضاء به كان عذر لإعسار وقد ران العذر فبطل ذلك. (ع) **ولا تجب نفقة ما مضت** أي مدة لم يقع عليها الروح فيها. (ع) أي نفقة مدة مضت بأن غاب عنها شهراً أو كان حاصراً ومتع من الإفاق وقد أكت من مال نفسها؛ لأن النفقة صلة والاتصالات لا تثبت إلا بالقبض، وقوله: 'إلا بالقضاء' بأن كان القاضي قد فرض لها نفقة، أو صالحت لمرأة روح على مقدار مهال، فحينئذ يقضى لها بنفقة ما مضى؛ لأنها صلة فلا تثبت إلا بانقضاء كرق القاضي، وليست بعوض عند فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضاء والرضاء، وقال الشافعي: تصير ديباً بالقضاء ولا رضاء كأنه، وبه قال مالك وأحمد، وفي 'الدخيرة': نفقة ما دون شهر لا تسقط. [رمز احقائق: ٣١٤/١] لأن مدة نفقة مما لا يمكن التحرر عنها؛ إذ لو سقطت ممضي يسير من مدة ما تثبتت من الأحد أصلاً. (فتح)

إلا بالقضاء بأن كان القاضي قد فرض لها النفقة. (ع) **وموت أحدهما الخ** إذا مات الروح أي بعد ما قضي عليه بالنفقة، ومضى شهر سقطت النفقة المفروضة، وكذا إذا مات الروح أو الزوجان معاً؛ لأن النفقة صلة، والاتصالات تسقط باموت كالمدة تسقط باموت قبل القبض، وكالدية والحرية وصمان العتق تطل باموت، هذا إذا لم يأمرها القاضي بالاستدانة، وإن أمرها بها لم تسقط باموت هو الصحيح، وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح، وعند الثلاثة: لا تسقط مطلقاً، وقوله: "ولا ترد المعجبة أي وإن عجبها نفقة سنة مثلاً ثم مات أحدهما لا يسترد ذلك، وقال محمد: يختص لها بنفقة ما مضى، وما بقي يسترد منها، وبه قال الشافعي، لأنها أخذت عوضاً عما تستحق عليه بالاحتباس فتبين باموت أن لا استحقاق لها عليه، فيبطل العوض بقدره، فترده، ولهما: أنها صلة اتصل بها القبض، ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانتفاء حكمها. (مستخلص، عبي)

تسقط القضية: أي النفقة المفروضة؛ لأنها صلة، والاتصالات تسقط باموت. (ع)

ولا تردّ المعجّلة. وبيع القنّ في نفقة زوجته، ونفقة الأمة المنكوحة إنما تجب
أي النفقة والكسوة أي المملوك أمادون بالسكاح ولو مدبرة أو أم ولد
بالتبوية. والسكنى في بيت خال عن أهله وأهلها، ولهم النظر والكلام معها.
أي ليس فيه أحد الزوج أي لأهلها إلى المرأة

ولا تردّ المعجّلة يموت أحدهما بأن أسلفها نفقة سنة مثلاً ثم مات أحدهما لا يسترد ذلك. (ع)
وبيع القنّ في نفقة زوجته أي إذا تزوج العبد حرة فنفقتها دين عليه، يباع فيها، وهذا إذا تزوجها بإذن المولى؛ لأهـ
دين وحسب في دمه؛ لوجود سبه وهو السكاح، وقد ظهر ذلك أوجوب في حق المولى؛ لأنه التزمه بالإذن، فتعلق
برقته كدين التجارة في المأدود، ولو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما بيع مرة، بيع ثانياً، وكذا ثالثاً إلى ما لا يساهي،
وليس من الديون ما يباع فيه مراراً إلا دين النفقة، وغيره من الديون يباع فيه مرة واحدة، فلو أوى اعمرأء، وإلا
طولت به بعد الحرية، وإنما قيد بالقنّ؛ لأن المأدور لا يباع، ونفقتها تتعلق بكسبه، وكذا المكاتب إلا عند العجز، فإنه إن
عجز يباع في النفقة، أما إذا كان التزوج بعير الإذن فلا نفقة عليه؛ لأن السكاح لم يصح، فلم تجب النفقة، ولو دخل
بها لا يباع في المهر أيضاً؛ لأن وجوب المهر لم يظهر في حق المولى؛ لكونه محجوراً عليه، وإنما يطالب بعد الحرية إلا أن
بعديه المولى، ولو مات سقط، وكذا إذا قتل عن الصحيح (مستخلص، عيني، مسكبي)

وبنقد الأمانة الح تفسير التبوية أن يحلّى المولى بينها وبينه في مبره ولا يستخدمها؛ لأنه حينئذ يتحقق الاحتباس،
وإن استخدمها بعد التبوية سقطت نفقتها؛ لقوات الاحتباس ولا فرق فيه بين أن يكون روحها حراً أو عبداً أو
مكاتباً أو مدبراً، ولو بوأها بعد الطلاق ولم يكن بوأها قبله، فلا نفقة لها خلافاً لفرق، وإن روح أمته من عبده
فنفقتها على المولى، بوأها منزلاً أو لا. [رمز الحقائق: ٣١٤/١]

والسكنى عصف عن قوله في أول الباب: تجب النفقة أي وتجب السكنى أيضاً فزوجة عنى الروح، وإنما أفردتها
بالذكر مع أن اسم النفقة يعمها؛ لأن لها حكماً يخصها، أما وجوب سكنى؛ فالأن لله تعالى أوجه مقروناً بالنفقة حيث
قال: **هـ هـ هـ من حب سكنه** (علاق ٦)، فإذا وجب حقاً لها فليس بالروح أن يشرى غيرها في حقها؛ لأنها تتضرر
به وهو المراد بقوله: "في بيت حال عن أهله وأهلها؛ لأنها تخاف عنى متاعها، ويمنعها عن معاشرته مع زوجها، وعن
الاستمتاع، إلا أنها إذا احتارت فقد رصيت بانتقاص حقها، فهو أسكن معها أمته يس لها أن تمتع من ذلك؛ لأنه يحتاج
إلى الاستعداد فلا يستعني عنها. ولو أحنى لها بيتاً من دار، وحصل لها مراقب، وقفلاً عنى حدة كفاها؛ للحصول المقصود
بذلك، فإن اشتكت من الروح الإيذاء بسوء العشرة، وعمه القاصي بذلك أو أخرجه عدول لها عن ذلك، وعلمه أن
يسكنها عند حيوان صالحين. والسكنى مصدر سكن الدار إذا أقام أو اسم معنى الإسكان، وإنراد بالبيت بقدر حاجتها
كطعام وكسوة. (عيني، مستخلص، فتح) **وأهلها** أي وعن أهل الزوجة إلا أن تختار ذلك (ع)

ولهم النظر الح أي ليس للزوج أن يجمع أهلها من النظر إليها وللكلام معها في أي وقت شاءوا؛ لأن في ذلك قضيعة
الرحمة وليس فيه ضرر له ولكن له أن يجمعهم من المكث عندها، وقيل لا يجمعها من الحروح إلى الوالدين، ولا يجمعهم من
الدخول عليها في كل جمعة، وفي غيرها من الحارم في كل عام هو الصحيح. [رمز الحقائق: ٣١٥/١] (مستخلص)

وفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له عند من يُقر به وبالزوجية، ويؤخذ
 مدة سفره أي أولاده الصغار
كفيلٌ منها، وللمتدة الطلاق،
 أي صامس من المرأة احتياطاً

وفرض: على صيغة المجهول أي الإنفاق يعني يفرض القاضي النفقة. (ع)

لزوجته الغائب الخ أي إذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف بالمال وبزوجية، فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجته العائث وولده صغار ووالديه وكذا إذا علم القاضي بذلك ولم يعترف به ذو اليد؛ لأن من أقر بالزوجية ولوديعه فقد أقر أن حق الأحد لها، وإقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه، ولو أنكر أحد الأمرين، بما ليس أو الزوجية أو المال لا تغل بيه المرأة؛ لأن المدعى ليس خصمه في إثبات الزوجية عليه، ولا المرأة خصمه في إثبات حقوق العائث، فإذا ثبت في حقه تعدى إلى العائث، وقال زفر لا يقضى بإعطائها من مال المدعية وتؤمر بالاستدانة عليه، وهذا أرفق بالناس، وبه يفتي، وهذا من الست الذي يعنى فيها يقول زفر.

وهذا كله إذا كان المال من حسن حقهم من اسقود أو الطعام أو الكسوة، أما إذا كان خلاف الحسن فلا تصرص اسفقة فيه، لأنه يحتاج إلى القضاء بالقيمة أو إلى السبع، وكل ذلك لا يجوز على العائث، ولتبر بمررة ادراهم في هذا الحكم؛ لأنه يصلح قيمة للمضروب. (عيني، فتح، مستخلص)

وأنه به أي أبوي العائث المحتاجين وهو قادري على الكسب. (ط) **في مال له** أي من كائن للعائث من حسن حقهم. (ط، ع) **من يقر به** أي شخص يقر بالمال ويعترف أن هذا المال للعائث. (ع) **بالزوجية** أي يعترف أيضاً بالزوجية بأن يقول: أعلم أنها زوجة فلان العائث، وكذا يسعي أن يعترف بالنسب في حق الأخصر سواء كان المال أمانة أو ديناً. (ع)

ويؤخذ كسب منها أي إذا أعطت المرأة من مال الزوج الذي كان وديعة عند رجل يؤخذ من امرأة صامس احتياطاً لخوار أنه قد كان عجل لها اسفقة أو كانت باشرة أو مطلقة قد انفقت عدتها، وتخلف بالله مع لتكفير أيضاً احتياطاً، ولا يقضى اسفقة في مال العائث إلا هؤلاء المذكورين. وهم زوجة والموائد والأولاد صغار والأولاد الكبار الإناث والكار الذكور من لا قدرة له على الكسب؛ لأن القضاء على العائث لا يجوز، وبسفقة هؤلاء واجبة فمن القضاء، فيكون القضاء إعانة فتوى القاضي، ولو لم يقر الذي في يده المال ولم يعلم لقاضي فأقامت المرأة السنة ليقضى لها في مال العائث، أو لتؤمر بالاستدانة لا تسمع بيته؛ لأنه قضاء على العائث، وقال زفر: تسمع بيته ولا يقضى باللكاح، وتعطى اسفقة من ماله إن كان له مال ولا تؤمر بالاستدانة، وبه قالت الثلاثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتي. [رمز الحقائق: ١/٣١٥]

وللمتدة الطلاق [أي تحب السفقة والسكى أيضاً لمتدة الخ سواء كان ثائلاً أو رجعيّاً. (ط، ح)] عطف على قوله: 'لزوجته' في أول الباب، أي وتحب السفقة لمتدة الطلاق سواء كان رجعيّاً أو ثائلاً، وسواء كانت حاملاً أو لا، ويشترط في استحقاق السفقة أن تلامر بيت العدة حتى لو خرجت زماناً عن غير عذر شرعي صارت باشرة، ولا تستحق السفقة، =

لا الموت والمعصية،

= وأن تكون معتدة من نكاح صحيح؛ إذ المعتدة من النكاح الفاسد لا نفقة لها، وأن تكون حرة أو أمة برأها المولى. وقال الشافعي: لا نفقة للمبانة إلا أن تكون حاملاً؛ لما روي أن فاطمة بنت قيس قالت: "طلقني زوجي ثلاثاً، ولم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة"، رواه الجماعة إلا البخاري، وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً قال: **ليس لها نفقة ولا سكنى**، رواه أحمد ومسلم، وفي رواية مسلم أنه **قال: "لا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً"** (الحديث)، وبه قال مالك وأحمد.

ولنا قول عمر **رضي الله عنه**: "لا بدع كتاب ربنا ولا سنة نبينا ﷺ نقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت"، رواه مسلم، وفيما روى الطحاوي والدارقطني زيادة قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **بمصلحة ثلاث لنفقة** **واسكنى** وحديث فاطمة لا يجوز الاحتجاج به من وجوه: الأول: أن كبار الصحابة أنكروا عليها كعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأسماء بن زيد وعائشة **رضي الله عنهن** حتى قالت لفاطمة فيما رواه البخاري: ألا تتقي الله، وروي أنها قالت: "لا خير لك فيه"، ومثل هذا الكلام لا يقال إلا لمن ارتكب بدعة محرمة، وفي صحيح مسلم: ما حدث الشعبي عنها بهذا الحديث أخذ الأسود بن يربد كفاً من حصي، وحصب به الشعبي، وقال له: 'ويلك أتحدث بمثل هذا'، وقال أبو سلمة: أنكر الناس عليها فصار منكراً، فلا يجوز الاحتجاج به.

والثاني: أنه مضطرب، فإنه جاء: طلقها البتة وهو عائب، وجاء: مات عنها، وجاء: حين قتل زوجها، وجاء: طلقها أبو عمرو بن حفص، وجاء: طلقها أبو حفص بن العيرة. والثالث: أن نفقتها سقطت بتطويل لسببها على أحمائها، فعلمنا أخرجنا لذلك، قال الله تعالى: **لَا تَنْحَرُوهُنَّ مِنْ ثَوْبِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا بِأَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَا حُشِيَ مِنْهُنَّ** (طلاق: ١)، وهو أن تمسح على أهل الرجل فتؤذيهم، قاله ابن عباس **رضي الله عنهما**، ذكره السفاقي، وفي شرح البخاري: وفي مصحف أبي **يحيى**. إلا أن تفحش عليكم، وعن سعيد بن المسيب لفاطمة: تلك امرأة فتنت الناس، كانت لسعة، وعن عائشة **رضي الله عنها**، فعلم بذلك إما لم يفرض لها رسول الله ﷺ لأجل ذلك؛ لأنها تكون به ناشرة، وشرط وجوب النفقة أن تكون محبوسة في بيته، والشافعي احتج به ثم ترك العمل به في حق السكنى؛ ولأن هذا حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به. [رمز الحقائق: ٣١٦/١]

لا الموت والمعصية: أي لا نفقة للمتوفى عنها زوجها؛ لأن احتباسها لحق الشرع لحق الزوج؛ إذ التريض عبارة عنها لا للفراغ عن براءة الرحم؛ وهذا م يشترط حيض، وتجب قبل الدخول بها، وكذا لا نفقة معتدة المعصية أي المعتدة بالفرقة التي وقعت بسبب معصية، جاءت من قبلها مثل الردة وتقيل من الزوج قبل الطلاق؛ لأنها صارت حابسة نفسها بغير حق، فصارت كأنها ناشرة بخلاف المهر بعد الدخول؛ لأنه وجد التسليم من جهتها فيتأكد بالدخول فيجب، وبخلاف الفرقة التي جاءت من قبلها بغير معصية كحيار العتق والبنوع والتفريق لعدم عدم الكفاءة؛ لأنها حسنت نفسها لحق فصار كحبسها لاستيفاء المهر. (مستخلص)

وردّها بعد البتّ تسقط نفقتها، لا تمكين ابنه، ولطفله الفقير، ولا تجبر أمّه لترضع،
 أي أم الصغير

وردّها بعد البتّ إلخ: [أي الطلاق الثلاث أو الواحدة الماثية. (ص)] أي إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو واحدة بائنة ثم ارتدت سقط نفقتها؛ لأن المرتدة تحبس حتى تتوب، ولا نفقة للمحموسة، وقوله: 'لا تمكين ابنه'، أي إن مكنت ابن زوجها للووءها بعد السيونة بالطلاق لا تسقط نفقتها؛ لأن انفقة ثبت بالطلاق، ولا يعمل فيه الردة، ولا التمكين، لأن اممكة لا تستحق الحبس، فافتراقا حتى لو أسمت المرأة وعادت إلى ممرّ اللروح وجبت لها النفقة كالناشرة إذا رجعت، ولو حققت بدار الحرب مرتدة ثم عادت مسلمة فلا نفقة لها كيف ما كان. لسقوط العدة بانحاق حكمها لتأنيب الدارين. (مستخلص، عيني) **نفقتها**. إذا حبست لتتوب فإن كانت في بيت زوجها فيها النفقة. (ع) **ولطفله** أي وتجب النفقة على حر يوده الحر. (ص)

الفقير [صفة لطفل يعني تجب النفقة للولد الصغير الفقير. (ع)] يعني تجب النفقة على الأب بصفه وهو يعم الأثني والجمع إذا كان فقيراً، معناه أن نفقة الأولاد الصغار الفقراء واجبة على الأب لا يشاركه غيره لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمَا نَفَقَةُ الْآخَرِ﴾ (نساء: ٣٥) فواجب على المود به وهو الأب رفق النساء لأجل الأولاد، فيما وجبت نفقة المصحات على الأب بسبب الولد فنفقة المود أولى أن تجب، وأصلق في وجوب نفقة المصن على أبيه فعم ما لو كان مسلماً وأبوه كافر، وإذا امتنع الأب من الإنفاق على ولده مع كونه الأب له قدرة على الكسب، حبس بخلاف سائر الديون فإنه لا يحبس والد وإن علا في دين ولده وإن سفل إلا في لنفقة. وقول المصنف: 'ولصفه الفقير' ليس على إطلاقه، بل مقيد بأن يكون عاجراً عن الكسب؛ إذ لو بلغ حد الكسب يسمه الأب في عمل أو بإجاره ويقع عليه من ذلك، ومقيد أيضاً بما إذا كان حراً وأبوه حرّاً، وإن كان المود عبداً فنفقته على مولاه، وإن كان الأب عبداً لا تلمه نفقة الابن. لا يقال: قد استعبد هذا من قوله: وفرض روضة العائث وصفه؛ لأننا نقول: ذلك يجب في مال الأب العائث، وهذا يجب عليه سواء كان عائثاً أو حاضراً فلا يكون مكرراً. (عيني، فتح، مستخلص)

ولا تجبر إلخ: [أي الطفل شريفة كانت أو لا إلا إذا تعينت فتجبر. (ط)] سوء كانت شريفة أو لا، وعند مالك: تجبر إن تكّن شريفة، وأعلم أن الأعمار تجب عليها ديانة ولا تجبر عليها في الحكم نحو كس البيت وغسل الثياب والطبخ واحبر وإرصاع، فلا يجوز لها أحد الأجر عليها وهو شريفة؛ لأنه لا قسم الأعمال بين عبي وهاطمة فجعل أعمال الخارج على عبي وأعمال الداخل على هاطمة مع أنها سيدة سواء اعلمين؛ ولأن الإرصاع نفقة للولد، فلا يجب إلا على الأب، وربما تعجز الأم عن إرصاعه، فامتاعها ذليل عليه؛ لأنها لا تمتنع عن إرصاعه مع القدرة غالباً وهو كالمحقق، فإلزامها بعد ذلك يكون إضراراً بها، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّوا سَبَاحًا﴾ (نساء: ٣٣)، وتؤمر ديانة، ولا يجبرها القاضي عليه، وإذا لم يأخذ الولد ثدي غيرها تجبر عليه بالاتفاق. (عيني، فتح)

ولا نفقة مع اختلاف الدين إلا بالزوجية والولاد، ولا يشارك الأب والولد في نفقة

مفعول لفعل عطف على الأب

ولده وأبويه أحد، ولقريب محرم فقير

يرجع إلى الأب

ولا نفقة إلخ. [وفي بعض نسخ: ولا تحب النفقة. (ع)] أي لا تحب على الرجل نفقة غيره إن كان محالماً بدينه إلا بإحدى القرائن: أما بالزوجية فيحب على المسلم نفقة زوجته وإن كانت محالمة لدينه؛ لأن وجودها باعتبار الحبس المستحق بالعقد الصحيح دون اتحاد الدين، وإما بالولاد أي الأبوين والأجداد ووجدهات والأولاد وأولاد الأولاد؛ لأن الحزنية بين هؤلاء ثابتة، فلا يمتنع بالكفر كنفقة نفسه، لكن يشترط أن يكون من أهل الدمة، فإن كانوا حريين ولو مستأمنين لا تحب نفقتهم على المسلمين؛ لأنها غيب عن ميراثهم يقاتسوا في الدين، وقيد بالولاد؛ لأنه لو لم يكن قرابة الولاد كالأح والعم وخوهم لا تحب نفقة مع اختلاف الدين؛ لأن النفقة متعلقة بالإرث؛ لقوله تعالى: ﴿لِوَارِثٍ مِّثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، والإرث بينهما عند اختلاف الدين. (عيني، مصر)

الا بالزوجية لأنها باعتبار الحبس يرجع إلى الأب. (ع) **ولا يشارك الأب إلخ** فيه لف ونشر تقديره: لا يشارك أحد من الأقارب الأب في نفقة الولد ولا يشارك أحد من الأقارب الولد في نفقة أبويه، أما أنه لا يشارك الأب أحد في نفقة على طمعه؛ فيقوله تعالى: ﴿لِوَارِثٍ مِّثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، لأنه إذا وجبت نفقة الوالدات بسببه فنفقة نفسه أولى، وروى إحصاف والحسن: أن الولد النافع الذي لا قدرة له على الكسب تحب نفقته على الأبوين أثلاً باعتبار الإرث، بخلاف الولد الصغير حيث تحب نفقته على الأب وحده؛ لأن الأب يختص بالولاية في الصغير، فكذلك في النفقة بخلاف الكبير، وأما أنه لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد؛ لأن لهما تأويلاً في ما الولد؛ لقوله تعالى: ﴿لِوَارِثٍ مِّثْلُ ذَلِكَ﴾ ولا تأويل هما في ما غيره، وتحب على الذكور والإناث على السواء في الصحيح، وقيل: على قدر الإرث، أي على الذكر مثل حظ الأنثيين، وهو قول الشافعي وأحمد. [رمز الحقائق: ٣١٨، ١]

أحد بالرفع فاعل 'يشارك' أي لا يشارك أحد من الأقارب الأب في نفقة وده ولا الولد في نفقة أبويه. (ط)
ولقريب محرم إلخ. أي تحب النفقة أيضاً على الرجل قريب ذي رحم محرم ولو من غير ولاد مثل الأخ والأخت وأولادهم، والعم والعمة والحال والحالة إذا كانوا فقراء عاجزين بأن كانوا رمناً أو أعمى بقدر الإرث؛ بقوله تعالى: ﴿لِوَارِثٍ مِّثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فالنصيب على الوارث تنسبه على اعتبار المقدار؛ لأن الحكم متى رتب على الاسم المشتق كان مأخوذاً اشتقاق ذلك الاسم عنه للاسم، فكان الإرث عنه لاستحقاق النفقة، فتقدر بقدر الإرث. لأن الحكم ثبت بقدر عنته، وفي قراءة من مسعود: ﴿وعلى الوارث ذي الرحم المحرم﴾ وهي مشهورة فجاز التقييد بها، ويجوز على ذلك؛ لأنه مستحق عليه.

وقال الشافعي: لا تحب النفقة إلا لقرابة الولاد؛ لأنه لا بعصية بينهم، فلا تحب كنفقة بني الأعمام، وبه قال مالك، وعن أحمد: تحب لقريب وارث، وفيه لو موسراً أي إنما تحب نفقة ذي الرحم المحرم عليه لو كان موسراً؛ لأنه إذا كان معسراً فهو عاجز، ولا تحب هذه النفقة على العاجز، بخلاف نفقة الروجة وأولاده الصغار؛ لأن العجز فيه غير مانع، =

عاجز عن الكسب بقدر الإرث لو موسراً. وصح بيع عرض ابنه لا عقاره لنفقته،
أي لا يصح بيع عقاره أي تحب قدره

ولو أنفق مودعه على أبويه بلا أمر ضمن، ولو أنفقا ما عندهما لا، فلو قضى بنفقة
أي قضى القاضي أي بغيره

الولاد والقريب
وهو الأبوان والأولاد

= وقيل: إذا كان فقيراً رماً أو أعمى ونحوه تحب نفقة أولاده في بيت المال كنفسه، وهنا قيد آخر لم يسه عليه الشيخ، وهو أن يكون ذو الرحم المحرم مسماً؛ لأن اختلاف الدين يمنعها، بخلاف قراءة الولاد والزوجية، ثم ليسارها مقدر بمدك نصاب حرمان الصدقة عند أبي يوسف، وعن محمد: أنه قدره بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم إن كان من أهل الحرف، وبما يفضل عنها شهراً إن كان من أهل العلة، وقالوا: الفتوى على الأول أي على قول أبي يوسف. (مستخلص، عيني، فتح)

عاجز عن الكسب - تصغره أو لأوثقه أو لعمي أو لزمانه لتحقيق العجز بهذه الأعذار. (ع)

لو موسراً أي لو كان من يجب عليه موسراً؛ لأنه إذا كان معسراً فهو عاجز ولا تحب على العاجز. (ع)

بيع عرض ابنه إلخ أي إذا باع الأب متاع ابنه في نفقة نفسه وكان فقيراً جاز استحساناً عند الإمام، وقالوا: لا يجوز؛ لأنه لا ولاية للأب عليه، فإنها انقطعت بالبلوغ، وهذا لا يملك بيع ماله حال حضرته، ولالإمام أن له تملكاً في مال الابن عند الحاجة بالحديث، وبيع المنقول من باب الحفظ، وللأب ولاية الحفظ، وقيد بالنفقة؛ لأن ليس له البيع لذين سواها إجماعاً؛ ولابد من قيد كون الابن الغائب كبيراً؛ إذ لو كان صغيراً باع الأب عرضه للنفقة اتفاقاً، وهذا الخلاف في الأب.

أما بيع غير الأب فلا يصح إجماعاً، وقوله: "لا عقاره" أي لا يصح بيع الأب عقار الابن الغائب لنفقته؛ لأن له ولاية الحفظ، والعقار محفوظ بنفسه، فلا حاجة إلى البيع، وهذا بالاتفاق. وأجمعوا أن الأم لا تباع مال ولدها الصغير والكبير. (عيني، مستخلص، فتح)

ولو أنفق مودعه [فتح الدال أي مودع الرجل الغائب. (ع)] أي إذا كان للابن الغائب مال ودبعة عند رجل فأنفق مودع الغائب على أبوي الغائب بغير أمر القاضي وبغير أمر الغائب ضمن؛ لأنه تصرف في مال الغير لا عن ولاية؛ لأنه نائب في الحفظ بخلاف ما إذا أمره القاضي أو الغائب لا يضمن؛ لأنه ملزم بولاية عليه، ولو مات بعض الرفقة في السفر، فباعوا قماشه وعدته، فجهره بتمه، وردوا البقية إلى الورثة، أو أغمى عليه، فأنفقوا من ماله لم يضمنوا استحساناً. [رمر الحقائق: ٣١٩/١] **ضمن**: أي المودع لتصرفه مال غيره من غير ولاية ولا نيابة. (ع)

ما عندهما لا. أي ما عندهما من المال لابنه الغائب على أنفسهما وكان من جسس النفقة لا يضمنان؛ لأن نفقتهما واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما. (ع)

ومضت مدة سقطت إلا أن يأذن القاضي بالاستدانة، ولملوكه، فإن أبي ففي كسبه، وإلا أمر ببيعه.
أي بفقة لفريق المحرم أي النفقة

سقطت [أي وإحال أنه قد مضت عليه مدة صويلة. (ع)] لأن نفقة هؤلاء إنما تحب لكفاية الحاجة، فإذا مضت مدة طويلة حصبت الكفاية، فسقطت النفقة، أما إذا قصرت المدة فلا تسقط، وقدروا القصر بما دون الشهر، بخلاف نفقة الزوجة، فإنها لا تسقط بمضي مدة بعد القضاء والصلح؛ لأنها تحب مع يسارها، فلا تسقط بحصول الاستعلاء، وقوله: 'إلا أن يأذن القاضي' استثناء من قوله: 'سقطت' أي لو أذن القاضي بدوي قرابة الولاد أو ندي رحم محرم بالاستدانة، فحينئذ لا تسقط النفقة بمضي المدة؛ لأن للقاضي ولاية عامة، فبإذنه بالاستدانة تصير النفقة ديناً في ذمته فلا تسقط. (مستخلص، عيني)

ولملوكه أي تحب النفقة على المولى مملوكه مطلقاً، سواء كان المولى أو العبد أو الأمة صغيراً أو كبيراً؛ وقوله: **فإن أبي** أي إذا امتنع المولى عن الإنفاق على مملوكه. (ع) **ففي كسبه** أي ففقه المملوك في كسبه إن كان له كسب؛ لأن فيه نظراً لها. (ع)

فإن أبي أي فإن امتنع المولى عن الإنفاق على مملوكه. (ع) **ففي كسبه** أي ففقه المملوك في كسبه إن كان له كسب؛ لأن فيه نظراً لها. (ع)

وإلا أمر ببيعه [أي وإن لم يكن له كسب بأن كان رماً ونحوه أمر المولى أمر أحرار ببيع المملوك. (ط، ع)] لما ذكر أولاً أن المولى إذا امتنع من الإنفاق على عبده فنفقة العبد في كسبه؛ لأن فيه نصراً للحاجين فإنه يبقى حياً وبقي فيه ملك المولى، ذكر الآن وإن لم يكن للعبد كسب بأن كان زماً أو جارية لا تخرج مشها، أحرر المولى على بيع عبده؛ لأن المملوك من بني آدم أهل الاستحقاق، فهي أبيع أيماء حق المولى، وليس بإبطال حقه؛ لأن الثمن يقوم مقامه، والإنبطال إلى حذف كلاً بإبطال، بخلاف الأروحة، حيث لا يفرق بينهما؛ لأنه بإبطال لا إلى حذف، فلا يصار إليه بل يقال لها: استديني عليه بخلاف سائر الحيوانات؛ لأنها ليست من أهل الاستحقاق فلا يحبر على الإنفاق ولا على بيعها، لكنه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى أن ينفق عليها أو يبيع.

وعن أبي يوسف **ع** أنه يجبر على إنفاق البهائم أيضاً، وبه قلت الثلاثة؛ لأن تعذيب الحيوان منهي عنه، ولو كانت الدابة مشتركة، فطوب أحداهما من القاضي أن يأمره بالنفقة، حتى لا يكون متطوعاً بالإنفاق عليها، فالقاضي يقول للآتي: إما أن تبيع بصيكت منها أو تنفق عليها، واندسر وأم الولد إن أبي مولاهما من الإنفاق عليهما اكتسبا وأكلا من كسبهما، وإن لم يكن هما كسب أحرر المولى على الإنفاق عليهما؛ لأنهما لا يقلان النقل بالبيع وغيره، وهل للعبد أن يتناول من مال مولاه إذا امتنع من الإنفاق عليه؟ ينظر، إن كان قادراً على الكسب ليس له ذلك إلا إذا هاه عن الكسب، وإن كان عاجراً من الكسب فله ذلك. [رمز الحقائق: ٣٢٠/١] (مستخلص)

فهرس المحتويات

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|-------------------------|------|----------------------------------|------|
| خطبة الكتاب | ٥ | بيان ما عفي من الحجاسة | ٥١ |
| كتاب الصهارة | | طريق تطهير الحجاسة | ٥٣ |
| فرائض الوضوء | ١٣ | ما يخور به الاستحشاء | ٥٤ |
| سس الوضوء | ١٥ | كتاب الصلاة | |
| نواقض الوضوء | ١٧ | موقيت الصلاة | ٥٥ |
| فرائض العسل | ١٩ | الأوقات المدونة للصلاة | ٥٧ |
| سنن العسل | ٢٠ | الأوقات التي تكره فيها الصلاة | ٥٨ |
| المعالي الموحدة للفصل | ٢١ | باب الأذان | ٦١ |
| مياه الوضوء | ٢٣ | باب شروط الصلاة | ٦٦ |
| أحكام البثر | ٢٧ | باب صفة الصلاة | ٧٣ |
| أحكام الأسار | ٢٩ | سس الصلاة | ٧٧ |
| باب التيمم | ٣١ | آداب الصلاة | ٨٠ |
| باب المسح على الحفين | ٣٥ | فصل في كيفية الصلاة | ٨١ |
| موانع المسح ونواقضة | ٣٧ | باب الإمامة | ٩٤ |
| حكم الحرموق وغيره | ٣٨ | باب الحدث في الصلاة | ١٠١ |
| باب الحيض | ٤١ | باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها | ١٠٦ |
| تعريف الحيض ومدته | ٤١ | المسائل المتعلقة بباب الكراهة | ١١٣ |
| ما يحرم على الحائض فعله | ٤٢ | باب الوتر والنوافل | ١١٥ |
| الطهر المتخلل | ٤٤ | فصل في التراويح | ١٢٢ |
| أحكام الطهر والاستحاضة | ٤٥ | باب إدراك الفريضة | ١٢٤ |
| بيان النفاس | ٤٧ | باب قضاء الموائت | ١٢٨ |
| باب الأنجاس | ٤٩ | باب سجود السهو | ١٣٠ |

| صفحة | موضوع | صفحة | موضوع |
|------|-----------------------------------|------|---------------------------------|
| ١٩٢ | صدقة الإبل | ١٣٤ | باب صلاة المريض .. |
| ١٩٤ | فصل في النقر | ١٣٨ | باب سجدة التلاوة |
| ١٩٦ | فصل في العم | ١٤٢ | باب صلاة المسافرين |
| ٢٠١ | باب ركاة المال | ١٤٧ | باب صلاة الجمعة |
| ٢٠٢ | الأورال المعترة | ١٥٥ | باب صلاة العيدين |
| ٢٠٣ | نصاب العروص | ١٦١ | باب صلاة الكسوف |
| ٢٠٤ | باب العاشر | ١٦٣ | باب صلاة الاستسقاء |
| ٢٠٧ | باب الركاز | ١٦٥ | باب صلاة اخوف |
| ٢٠٩ | باب العشر | ١٦٧ | باب الحائز |
| ٢١٢ | باب المصرف | ١٦٨ | كيفية تجهيز الميت |
| ٢١٨ | باب صدقة الفطر | ١٦٩ | كيفية غسل الميت |
| ٢٢٠ | نصاب صدقة الفطر | ١٧١ | كيفية التكفين |
| ٢٢١ | وقت صدقة الفطر | ١٧٣ | فصل في الصلاة على الميت |
| | كتاب الصوم | ١٧٤ | من أحق بالإمامة على الميت |
| ٢٢٢ | تعريف الصوم وحكمه | ١٧٥ | كيفية الصلاة على الميت |
| ٢٢٣ | نية الصوم وحكمها | ١٧٦ | الصلاة على الصبي |
| ٢٢٤ | ثبوت شهر رمضان | ١٧٧ | الأحكام المتفرقة .. |
| ٢٢٧ | باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده .. | ١٧٩ | كيفية التدفين |
| ٢٣٢ | فصل في العوارض | ١٨٣ | باب الشهيد |
| ٢٣٨ | أحكام النذر | ١٨٧ | باب الصلاة في الكعبة |
| ٢٤٠ | باب الاعتكاف | | كتاب الركاة |
| ٢٤١ | محظورات الاعتكاف | ١٨٩ | شرائط وجوبها |
| | كتاب حج | ١٩٠ | شرائط أدائها |
| ٢٤٥ | شرائط الوجوب | ١٩١ | باب صدقة السوائم |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|---------------------------------|------|--------------------------------------|------|
| بيان المواقيت | ٢٤٧ | فصل في المحرمات | ٣٣٦ |
| باب الإحرام | ٢٤٩ | باب الأولياء والأقفاء | ٣٤٦ |
| كيفية الإحرام | ٢٥٠ | فصل في الكفافة | ٣٥٢ |
| محظورات الإحرام | ٢٥١ | فصل في بيان الوكالة بالنكاح | ٣٥٥ |
| مباحات الإحرام | ٢٥٤ | باب المهر | ٣٥٨ |
| كيفية العمرة والحج | ٢٥٥ | باب نكاح الرقيق | ٣٧٤ |
| كيفية الحج | ٢٦٢ | باب نكاح الكافر | ٣٨٢ |
| طواف الصدر | ٢٧٠ | باب القسم | ٣٨٧ |
| مسائل الوقوف وغيرها | ٢٧٢ | كتاب الرضاع | |
| باب القران | ٢٧٦ | أحكام الرضاع | ٣٨٩ |
| باب التمتع | ٢٨٠ | كتاب الطلاق | |
| باب الجنبايات | ٢٨٧ | تعريف الطلاق وأقسامه | ٣٩٥ |
| فصل في بيان ما يفسد الحج | ٢٩٢ | أقسام الطلاق وأحكامها | ٣٩٦ |
| جزاء قتل الصيد وجرحه | ٢٩٩ | باب الطلاق الصريح | ٤٠٢ |
| مجاوزة الوقت بغير إحرام | ٣١١ | ألفاظ الطلاق الصريح | ٤٠٣ |
| إضافة الإحرام إلى الإحرام | ٣١٤ | إضافة الطلاق إلى الجزء | ٤٠٤ |
| باب الإحصار | ٣١٨ | إضافة الطلاق إلى العدد | ٤٠٥ |
| باب القوات | ٣٢١ | إضافة الطلاق إلى المكان | ٤٠٦ |
| بيان الحج عن الغير | ٣٢٣ | فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان | ٤٠٧ |
| باب الهدي | ٣٢٧ | فصل في الطلاق قبل الدخول بها | ٤١٤ |
| مسائل مثورة | ٣٣١ | باب الكنايات | ٤١٧ |
| كتاب النكاح | ٣٣٣ | باب تفويض الطلاق | ٤٢٢ |
| تعريف النكاح وحكمه | ٣٣٣ | التفويض بلفظ النفس والاختيار | ٤٢٣ |
| حكم النكاح | ٣٣٤ | فصل في بيان حكم الأمر باليد | ٤٢٥ |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|-------------------------------|------|--------------------------------|------|
| باب تعليق الطلاق | ٤٣٦ | باب العنين | ٤٩٧ |
| ألفاظ التعليق | ٤٣٧ | باب العدة | ٥٠٠ |
| أحكام التعليق | ٤٣٩ | فصل في الإحداد | ٥٠٧ |
| أحكام التعليق | ٤٣٩ | باب ثبوت النسب | ٥١١ |
| باب طلاق المريض | ٤٤٥ | باب الحضانة | ٥١٩ |
| باب الرجعة | ٤٥١ | باب النفقة | ٥٢٣ |
| فصل فيما تحل به المطلقة | ٤٥٧ | وجوب النفقة والكسوة | ٥٢٣ |
| باب الإيلاء | ٤٦٠ | لا نفقة لناشرة ولا صغيرة | ٥٢٤ |
| باب الخلع | ٤٦٨ | مسألة الاستدانة | ٥٢٥ |
| باب الظهار | ٤٧٧ | نفقة الأمة المنكوحة | ٥٢٧ |
| فصل في بيان الكفارة | ٤٨٢ | عدم إجبار الأم للإرضاع | ٥٣٠ |
| باب اللعان | ٤٩٠ | | |

من منشورات مكتبة البشري

| الكتب المطبوعة | ستطيع قريبا بعون الله تعالى |
|----------------|-----------------------------|
|----------------|-----------------------------|

ملونة - مجلدة / كرتون مقوي

| | |
|----------------------------|------------------------|
| مشكاة المصابيح | صحيح مسلم |
| قاموس البشري (عربي - اردو) | مختصر المعاني (مجلدين) |
| كنز الدقائق | منتخب الحسامي |
| نور الإيضاح | المقامات للحريزي |
| تفسير الجلالين (3 مجلدات) | تفسير البيضاوي |
| | البيان في علوم القرآن |

ملونة - مجلدة

| | |
|----------------------|-------------|
| الهداية (8 مجلدات) | أصول الشاشي |
| نور الأنوار (مجلدين) | نفحة العرب |
| مختصر القدوري | شرح التهذيب |

ملونة - كرتون مقوي

| | |
|------------------------------------|------------------------|
| متن العقيدة الطحاوية | زاد الطالبين |
| هداية النحو (مع العلامة والعارفين) | هداية النحو (المتداول) |
| المرفقات | الكافية |
| السراجي | شرح التهذيب |
| دروس البلاغة | شرح العقائد |
| إيسا غوجي | شرح عقود رسم المفتي |
| شرح مائة عامل | |

غير ملونة - مجلدة

| | |
|-------------|----------------------------|
| هاذي الأنام | فتح المغطى شرح كتاب الموطأ |
|-------------|----------------------------|

غير ملونة - كرتون مقوي

| | |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| صلاة الرجل على طريق السنة والآثار | صلاة المرأة على طريق السنة والآثار |
|-----------------------------------|------------------------------------|

مطبوعات مکتبۃ البشری

| طبع شدہ | زیر طبع |
|---------|---------|
|---------|---------|

مجلد / کارڈ کور

| | |
|---------------|---------------|
| تفسیر عثمانی | جزا و اعمال |
| حصن حصین | آداب معاشرت |
| تعلیم الدین | حیات المسلمین |
| تعلیم العقائد | روضۃ الادب |
| زاد السعید | |

رنگین - مجلد

| | |
|-----------------------------|-------------------------------------|
| لسان القرآن (اول، دوم، سوم) | الحزب الاعظم (ایک میزبانی ترتیب پر) |
| خصائل نبوی شرح شامل ترمذی | تعلیم الاسلام (مکمل) |
| بہشتی زیور (۳ حصے) | خطبات الاحکام لکچرات العام |

Books In English & Other Languages

(Published Books)

| |
|---|
| Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3) |
| Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2) |
| Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2) |
| Al-Hizbul Azam(Large) (H.Binding) |
| Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover) |
| Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding) |

(To be Published Shortly Insha Allah)

| |
|---------------------------------------|
| Taleem-ul-Islam (Coloured) |
| Cupping Sunnah & Treatment (Coloured) |
| Al-Hizbul Azam(French) (Coloured) |

رنگین - کارڈ کور

| | |
|----------------------------|------------------------------------|
| الحزب الاعظم (جیبی) | الجماعۃ (مچھانکا کا) (جدید ایڈیشن) |
| جیسر المنطق | علم النحو |
| علم الصرف (اولین، دواثرین) | عربی کا معلم (اول، دوم) |
| عربی مفتوح المصاغر | خیر الاصول فی حدیث الرسول |
| تسمیل المبتدی | عربی کا آسان قاعدہ |
| فارسی کا آسان قاعدہ | فوائد کیہ |
| جمال القرآن | بہشتی گوہر |
| سیر الصحابیات | تاریخ اسلام |

سادہ - مجلد

| | |
|-------------|-------------|
| فضائل اعمال | تقیب احادیث |
|-------------|-------------|

سادہ - کارڈ کور

| | |
|-----------------------------------|------------|
| مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) | اکرام مسلم |
|-----------------------------------|------------|